



قال الله تعالى

فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها
قال رسول الله ص

من احب ان يستمسك بالعروة الوثقى فليستمسك بحب على واهل بيته
وقال ص سيكون بعدى فتنة مظلمة الناجي منها من استمسك
* بالعروة الوثقى *

فقيه بيت الوحي ماخاب في عروته الوثقى من استمسكا
فان اهل البيت ادري بما في البيت من احكامه مدركا

العروة الوثقى فيما نعم به البلوى

لآية الكبرى والزعامة العظمى حامي حوزة السنين وماحي مآثر المبدعين حامل
لواء الشيعة. ومختلفيا وقطب رحي الشريعة وموئلتها فقيه بيت العصمة وكاظمهم
والناهض باعباء الامة وناصحهم محي مراسم اجداده الكرام والمعتمدين بما امنحن
به اباؤه عليهم السلم حجة الاسلام وآية الملك العلام ابي المكارم سيدنا ومولينا
السيد محمد كاظم الطباطبائي ادام الباري بركات بره وجوده وازهر الزمان
بشريف وجوده آمين

كاظم اهل البيت بالعروة الا وثقى اتي فاستوجب الشكرا
والانس في الاشياء قد تستوي وما استوت علما ولا خبرا
والشرع يث للهدى قائم والبيت اهملوه به ادري

(الطبعة الثانية)

طبع في مطبعته في شهر ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

١٣٣٠

العروة الوثقى فيها
نعم به البلوى

محمد كاظم الطباطبائي

حاشية

قال الله تعالى

فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها
قال رسول الله ص

من احب ان يستمسك بالعروة الوثقى فليستمسك بحب علي واهل بيته
وقال ص سيكون بعدى فتنه مظلمة الناجي منها من استمسك
* بالعروة الوثقى *

فقيه بيت الوحي ماخاب في عروته الوثقى من استمسكا
فان اهل البيت ادري بما في البيت من احكامه مدركا

العروة الوثقى فيما نعم به البلوى

اللاية الكبرى والزعامة العظمى حامي حوزة السلمين ومأثر المبدعين حامل
لواء الشيعة. وغنلقها وقطب رحي الشريعة وموئلها فقيه بيت العصمة وكاظمهم
والناهض باعباء الامة وناصحهم محي مراسم اجداده الكرام والمختن بما امتحن
به ابائهم عليهم السلم حجة الاسلام وآية الملك العلام ابي المكارم سيدنا ومولينا
السيد محمد كاظم الطباطبائي ادام الباري بركات بره وجوده وازهر الزمان
بشرف وجوده آمين

كاظم اهل البيت بالعروة الا وثقى اتي فاستوجب الشكرا
والانس في الاشياء قد تستوى وما استوت علما ولا خبرا
والشرع بيت للهدى قائم والبيت اهلوه به ادري

(الطبعة الثانية)

طبع في مطبعه دار الكتب

١٣٣٠

العروة الوثقى فيها
نعم به البلوى

محمد كاظم الطباطبائي

حاشية

بسمه تعالى

فقيه بيت الوحي ماخاب في عروته الوثقى من استمسكا
فان اهل البيت ادرى بما في البيت من احكامه مدركا



للاية الكبرى والزعامة العظمى حامي حوزة المسلمين ومأثر المبدعين حامل
لواء الشيعة ومختلفيا وقطب رضى الشريعة وموئلا فقيه بيت العصمة وكاظمهم
والناضض باعباء الامة وناصتهم محي مراسم اجداده الكرام والسفخن بما امتحن
به ابائهم عليهم السلم حجة الاسلام وآية الملك العلامة ابى المكارم سيدنا ومولينا
السيد محمد كاظم الطباطبائي ادام الباري بركات بره وجوده وازهر الزمان
بشرف وجوده آمين

كاظم اهل البيت بالعروة الـ وثقى اتي فامتوجب الشكرا
والناس في الاشياء قدنستوى وما استوت علما ولا خبرا
والشرع بيت للهدى قائم والبيت اهلوه به ادرى

(الطبعة الثانية)

طبع في مطبعة وار السلام « بغداد »

١٣٢٠ هـ

موسى ميرزا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد خير خلقه وآله الطاهرين وبعد فيقول
المعترف بذنبه المفتقر الى رحمة ربه محمد كاظم الطباطبائي هذه جملة مسائل مما تم
به البلوى وعليها الفتوى جمعت شئتها واحصيت متفرقاتها عسى ان ينفع بها
اخواننا المؤمنون وتكون ذخراً ليسوم لا ينفع فيه مال ولا بنون والله ولي التوفيق

(مسئلة ١) يجب على كل مكلف في عباداته ومعاملاته ان يكون مجتهداً او مقلداً او محتاطاً
(مسئلة ٢) الاقوى جواز العمل بالاحتياط مجتهداً كان اولاً لكن يجب ان يكون عارفاً
بكيفية الاحتياط بالاجتهاد او بالتقليد (مسئلة ٣) قد يكون الاحتياط في الفعل كما اذا احتل
كون الفعل واجباً وكان قاطعاً بعدم حرمته وقد يكون في الترك كما اذا احتل حرمه فعل وكان
قاطعاً بعدم وجوبه وقد يكون في الجمع بين امرين مع التكرار كما اذا لم يعلم ان وظيفته القصر
او التمام (مسئلة ٤) الاقوى جواز الاحتياط ولو كان مستلزماً للتكرار وامكن الاجتهاد او التقليد
(مسئلة ٥) في مسئلة جواز الاحتياط يلزم ان يكون مجتهداً او مقلداً لان المسئلة خلافية
(مسئلة ٦) في الضرورات لاحاجة الى التقليد كوجوب الصلوة والصوم ونحوهما وكذا في
اليقينيات اذا حصل له اليقين وفي غيرهما يجب التقليد ان لم يكن مجتهداً اذا لم يمكن الاحتياط
وان امكن تخير بينه وبين التقليد (مسئلة ٧) العمل العامي بلا تقليد ولا احتياط باطل
(مسئلة ٨) التقليد هو الالتزام بالعمل بقول مجتهد معين وان لم يعمل بعد بل ولم يأخذ فتواه
فاذا اخذ رسالته وانتم بالعمل بما فيها كفي في تحقق التقليد (مسئلة ٩) الاقوى جواز البقاء

٢ الاقوى جواز العمل بالاحياط ^{بسم الله} الاحياط فيما توقف على المزارع فان كان الاحياط
 او بالنقل او بالاعتدال في البنية او خبر الواحد المقتضى للظن
 ٣ ولو كان مستلزما للتكرار عرفت انه هذا الاحياط
 ٧ باطل ان خالف الطاق او ناته النية المستمرة
 ٨ فاذا اخذ وسالته في حرة العدل انك تامل
 ١٢ يجب الغرض على الاحوط
 ١٣ لم يكن لا يعلم ذلك من السكون البتة
 ١٤ وان كان معطافا لغو النية المستمرة
 ١٧ والاستنباط الظاهر ان حصول الغيرة في الحق
 ٢٢ تقلد التجري على الاحوط
 ٢٣ ملكة والاحوط ان يكون متحرزا من نيات المردة ايضا
 ٢٤ لان يبقى ان لم يكن قد ادول في خاتكم والافان حال
 ٣٢ الى الاعلم على الاحوط ٣٥ والا فكل الدال في تقلد الفضول بجم
 ٣٥ عدل واحد ان افاد الاطمان والاقام
 ٣٨ كان محذرا اثر خاليز اخرج عن حمة التكليف فعدون فاذا اختلف اختلف فيمنع
 قول الله تعالى فيما مضى على الاحوط
 ٣٩ يجوز بل يجب
 ٤٠ ففقد ان كان ترك التكليف موجبا لا خفيل النية المستمرة
 ٤٢ ولا الشهادة ان كان ترك التكليف موجبا لا خفيل النية المستمرة
 لا اداء
 ٥٠ ان يجتهد انما يجب على الاحوط ان كان الغرض عن العلم ان يحاط به في كل طرف

٥١ على الله عز وجل
 ٥٣ بطلان ما في وكذا الشهادة المستمرة
 ٥٤ تقلد الموكل حمة تكليف من بر بطلان حمة فيها ان يكون هو ان وشكته وكذا الرضى
 يحتاج الى تفصيل
 ٥٥ لا يصح البيع بربيع
 ٥٦ الاحوط
 ٥٠ يجب ذلك على الاحوط ويجوز الاحياط في غير المقصد
 لقاب على الاحوط فلا علم على الاحوط بقول المشهور الرتب بين الشهور
 وادنى الامرات وهذه غرائب فالاولى تقديم الاقوى ولا يكون ذلك عند ظنة
 ٥١ الاظهر كيمر التخيير ايضا
 ٥٢ وان كان الاحوط لا يترك
 ٥٣ فلا علم على الاحوط
 ٥٤ ولا يجوز الرجوع على الاحوط
 ٥٧ في الموضوعات المستنبطة التجديده فيها لا يطلد
 ٧١ لا يفتد حكمه في الظاهر واما الواقع فهو على ما هو عليه
 فصل في المباح
 ٢ لو مرجع مدعيه اذا كان بقدر رتب الاطلاق
 ٣ المصعد مضاف قد يصح مطلقا اذا اختلف عنه اختلف
 ٤ يظهر بالتصعيد فيه ما لم يردح
 ٥ اخذ بها يحتاج الى تفصيل
 ٦ بالتصعيد مران تربية
 ٧ صيره مضافا فبان تملك ومع فاعل الشهادة والا فاعل تملك ان لم يخرج عن حمة
 ٨

ان كان ذلك
 من رتب
 فاعل

في اطلاق
 في رتب
 في حمة
 في تملك
 في حمة

فصل

لكن الاحوط لا يفتي ترك الاحتياط من مع البول حكم بول غزاله لا يخلو من خفاة
 كون حيوان معين مكلف للقتل في شاة حكم حيوان كل الرجوع الى التجهد في الحيوان من غير
 الاعتناء به ما اخذ من مقتله وان تعذر الاستيلاء على الرجوع الى احواله الطاهرة في الفضلة
 وحرمة النظر في العلم من كن الاحوط في اللبن للذي في ان يترك من ظاهره على الاقوي
 ان لم يكن جزءا من اجزاءه والا فبقيا اشكال وكذا في سكا ولول لم يكن اليد من يده
 من التركة اذا احتجب فيها ذلك انما تعتبر اليد لا يات بالذكية والنفس في اليد
بذلك اذا كانت مستهبة غير ملوثة بوجوه وانما هو من يدين المسلم للذي هو استدله
 عليه بغير استكشاف بناه على معاملة الله به كن الاحوط الاحتياط لا يترك اللان يقض
 بوجه من يدين على الوجه المعتبر لا يفسد الحرام بغير اليد من يدين لغيره
وذلك من يدين مع الاطوس من وقطعه اليد عن الاطوس من كان قطعا منه
في القتل الفاقة للموت من الافصال دون من الرجوع من الاجزاء وان صغر جزءا من اليد مع اليد

لاخير

لاخير

والأخبر
استاد أحد ماله الصبر واليقين المقارن وكذا الشان والنية العارضة لقوله
اليدك أو كما قال لا يجوز ما لا يبعد لم يثبت اعتبار قوله فصل بل لا يفسد
السائل فيما لم يفسد لا يجوز ما لا يبعد لم يثبت اعتبار قوله فصل بل لا يفسد
والدليل على ذلك أن العبد لا يعلم ما زال وقوله لا يعلم ما زال
عمره العارضة
المادة العارضة
بعد ذلك فما إذا كان زوال الشك بغير ما زال في الأعمق من العرق
اتصال المانع مع ملة قات الأعمق وما كان ملة ملة
ملة قات الأعمق بغير ما زال في الأعمق من العرق
الكم واضح مع وصول الغلظة بعد الجود والافصاح
الكم واضح مع وصول الغلظة بعد الجود والافصاح

و تكميل الاسماع
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل

ويعلم ان يكون المسمى
باللفظ والاموط ان يكون
بالعين لا ترك

五

[illegible]

五

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد خير خلقه وآله الطاهرين وبعد فيقول
المعترف بذنبه المفتقر الى رحمة ربه محمد كاظم الطباطبائي هذه جملة مسائل مما تم
به البلوى وعليها الفتوى جمعت شئتها واحصيت متفرقاتها عسى ان ينفع بها
اخواننا المؤمنون وتكون ذخراً ليوم لا ينفع فيه مال ولا بنون والله ولي التوفيق

(مسئلة ١) يجب على كل مكلف في عباداته ومعاملاته ان يكون مجتهداً او مقلداً او محتاطاً
(مسئلة ٢) الاقوى جواز العمل بالاحتياط مجتهداً كان او لا لكن يجب ان يكون عارفاً
بكيفية الاحتياط بالاجتهاد او بالتقليد (مسئلة ٣) قد يكون الاحتياط في الفعل كما اذا احتمل
كون الفعل واجباً وكان قاطعاً بعدم حرمته وقد يكون في الترك كما اذا احتمل حرمه فعل وكان
قاطعاً بعدم وجوبه وقد يكون في الجمع بين امرين مع التكرار كما اذا لم يعلم ان وظيفته القصر
او التمام (مسئلة ٤) الاقوى جواز الاحتياط ولو كان مستلزماً للتكرار وامكن الاجتهاد والتقليد
(مسئلة ٥) في مسئلة جواز الاحتياط يلزم ان يكون مجتهداً او مقلداً لان المسئلة خلافية
(مسئلة ٦) في الضرورات لا حاجة الى التقليد كوجوب الصلوة والصوم ونحوهما وكذا في
اليقينات اذا حصل له اليقين وفي غيرهما يجب التقليد ان لم يكن مجتهداً اذا لم يمكن الاحتياط
وان امكن تغير بينه وبين التقليد (مسئلة ٧) عمل العاصي بلا تقليد ولا احتياط باطل
(مسئلة ٨) التقليد هو الاتزام بالعمل بقول مجتهد معين وان لم يعمل بعد بل ولو لم يأخذ فتواه
فاذا اخذ رسالته وانتم بالاعمال بما فيها كفى في تحقق التقليد (مسئلة ٩) الاقوى جواز البقاء

في التقليد

على تقليد الميت ولا يجوز تقليد الميت ابتداء (مسئلة ١٠) اذا عدل عن الميت الى الحي لا يجوز
له العود الى الميت (مسئلة ١١) لا يجوز العدول عن الحي الى الحي الا اذا كان الثاني اعلم
(مسئلة ١٢) يجب تقليد الاعلم مع الامكان على الاحوط ويجب الفحص عنه (مسئلة ١٣)
اذا كان هناك مجتهدان متساويان في الفضيلة يتخير بينهما الا اذا كان احدهما اوسع فيختار الاوحد
(مسئلة ١٤) اذا لم يكن الاعلم فتوى في مسئلة من المسائل يجوز في تلك المسئلة الاخذ من غير
الاعلم وان امكن الاحتياط (مسئلة ١٥) اذا قلد مجتهداً كان يجوز البقاء على تقليد الميت
فان ذلك المجتهد لا يجوز البقاء على تقليده في هذه المسئلة بل يجب الرجوع الى الحي الاعلم
في جواز البقاء وعدمه (مسئلة ١٦) عمل الجاهل المتقصر المثلث باطل وان كان مطابقاً للواقع
واما الجاهل القاصر والمتقصر الذي كان غافلاً حين العمل وحصل منه قصد القرية فان كان
مطابقاً لفتوى المجتهد الذي قلده بعد ذلك كان صحيحاً والاحوط مع ذلك مطابقة لفتوى
المجتهد الذي كان يجب عليه تقليده حين العمل (مسئلة ١٧) المراد من الاعلم من يكون
اهرب بالقواعد والمدارك للمسئلة واكثر اطلاعا لظواهرها والاخبار واجود فهما الاخبار
والحاصل ان يكون اجود استنباطاً والمرجع في تعيينه اهل الخبرة والاحتياط (مسئلة ١٨)
الاحوط عدم تقليد المفضل حتى في المسئلة التي توافق فتواه فتوى الافضل (مسئلة ١٩)
لا يجوز تقليد غير المجتهد وان كان من اهل العلم كما انه يجب على غير المجتهد التقليد وان كان
من اهل العلم (مسئلة ٢٠) يعرف اجتهاد المجتهد بالعلم الوجداني كما اذا كان المقلد من اهل
الخبرة وعلم باجتهاد شخص وكذا يعرف بشهادة عدلين من اهل الخبرة اذا لم تكن معارضة بشهادة
اخرين من اهل الخبرة بنفيان عنه الاجتهاد وكذا يعرف بالشيع المفيد للعلم وكذا العلمية
تعرف بالعلم او البينة الغير المعارضة او الشيع المفيد للعلم (مسئلة ٢١) اذا كان مجتهداً لا يمكن
تحصيل العلم بالعلمية احدهما ولا البينة فان حصل الظن بالعلمية احدهما تعين تقليده بل لو كان
في احدهما احتمال العلمية يقدم كما اذا علم انها متساويان او هذا المعين اعلم ولا يحتمل
علمية الاخر فالاحوط تقديم من يحتمل علميته (مسئلة ٢٢) يشترط في المجتهد امور البلوغ
والعقل والايمان والعدالة والرجولية والحربة على قول وكونه مجتهداً مطلقاً فلا يجوز تقليد المجتهد
والحيوة فلا يجوز تقليد الميت ابتداء نعم يجوز البقاء كما مر وان يكون اعلم فلا يجوز على
الاحوط تقليد المفضل مع التمكن من الافضل وان لا يكون متولداً من الزنا وان لا يكون مقبلاً

على الدنيا وطالبها مكرهاً عليه مجدداً في تحصيلها في الخبر من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً
لدينه مخالفاً لهواه مطيعاً لأمر مولاه فلأعوام أن يقلدوه (مسئلة ٢٣) العدالة عبارة عن
ملكه اتيان الواجبات وترك المحرمات وتعرف بحسن الظاهر الكاشف عنها عيلاً او ظناً وثبتت
بشهادة العدلين وبالشياح المفيد للعلم (مسئلة ٢٤) اذا عرض للجهت ما يوجب فقده
للشرايط يجب على المقلد العدول الى غيره (مسئلة ٢٥) اذا قلد من لم يكن جامعاً ومضى عليه
برهة من الزمان كان كمن لم يقلد اصلاً فحاله حال الجاهل الفاسر والمقصر (مسئلة ٢٦) اذا
قلد من يحرم البقاء على تقليد الميت فوات وقلد من يجوز البقاء له ان يبقى على تقليد الاول سيف
جميع المسائل الا مسئلة حرمة البقاء (مسئلة ٢٧) يجب على المكاتب العلم باجزاء العبادات
وشرايطها وموانعها ومقدماتها ولوم يعملها لكن علم اجمالاً ان عمله واجد لجميع الاجزاء
والشرايط وفائد للموانع صح وان لم يعلمها تفصيلاً (مسئلة ٢٨) يجب تعلم مسائل الشك والسهو
بالمقدار الذي هو محل الابتلاء غالباً نعم لو اطمئن من نفسه انه لا يرتكب بالشك والسهو صح عمله وان
لم يحصل العلم باحكامها (مسئلة ٢٩) كما يجب التقليد في الواجبات والمحرمات يجب في المستحبات
والمكروهات والمباحات بل يجب تعلم حكم كل فعل يصدر منه سواء كانت من العبادات
او المعاملات او العاديات (مسئلة ٣٠) اذا علم ان الفعل الفلاني ليس حراماً ولم يعلم انه واجب
او مباح او مستحب او مكروه يجوز له ان يأتي به لاحتمال كونه مطلوباً وبرضاء الثواب واذا علم انه
ليس بواجب ولم يعلم انه حرام او مكروه او مباح له ان يتركه لاحتمال كونه مبعوضاً (مسئلة ٣١)
اذا تبدل رأى المجتهد لا يجوز للمقلد البقاء على رأيه الاول (مسئلة ٣٢) اذا عدل المجتهد عن
الفتوى الى التوقف والتردد يجب على المقلد الاحتياط والعدول الى العلم بعد ذلك المجتهد
(مسئلة ٣٣) اذا كان هناك مجتهدان متساويان في العلم كان للمقلد تقليد ايها شاء ويجوز
التبعض في المسائل واذا كان احدهما ارجح من الاخر في العدالة او الورع او نحو ذلك فالاولى
بل الاحوط اختياره (مسئلة ٣٤) اذا قلد من يقول بحرمة العدول حتى الى العلم ثم وجد اعلم
من ذلك المجتهد فلا حوط العدول الى ذلك العلم وان قال الاول بعدم جواز (مسئلة ٣٥)
اذا قلد شخصاً بتقليد انه زبد فبان عمراً فان كانا متساويين في الفضيلة ولم يكن علي وجه التقييد صح
والا فشكل (مسئلة ٣٦) فتوى المجتهد يعلم باحد امور «الاول» ان يسمع منه شفاهاً
«الثاني» ان يخرجه عدلان «الثالث» اخبار عدل واحد بل يكفي اخبار شخص موثق

يجوب قوله الاطمينان وان لم يكن عادلاً «الرابع» الوجدان في رسالته ولا بد ان تكون
مأمونة من الغلط (مسئلة ٣٧) اذا قلد من ليس له اهلية الفتوى ثم التفت وجب عليه العدول
وحال الاعمال السابقة حال عمل الجاهل الغير المقلد وكذا اذا قلد غير العلم وجب على
الاحوط العدول الى العلم واذا قلد العلم ثم صار بعد ذلك غيره اعلم وجب العدول الى الثاني
على الاحوط (مسئلة ٣٨) ان كان العلم منحصر في شخصين ولم يمكن التعيين فان امكن
الاحتياط بين الفواين فهو الاحوط والا كان مختيراً بينهما (مسئلة ٣٩) اذا شك في موت
المجتهد اوفي تبدل رأيه او عرض ما يوجب عدم جواز تقليده يجوز له البقاء الى ان يتبين
الحال (مسئلة ٤٠) اذا علم انه كان في عباداته بلا تقليد مدة من الزمان ولم يعلم مقداره فان
علم بكيفية ايموافتها للواقع او لفتوى المجتهد الذي يكون مكلماً بالرجوع اليه فهو والا فيقضي
المقدار الذي يعلم معه بالبرائة على الاحوط وان كان لا يعلم جواز الاكتفاء بالقدر المتيقن
(مسئلة ٤١) اذا علم ان اعماله السابقة كانت مع التقليد لكن لا يعلم انها كانت عن تقليد صحيح
ام لا بقي على الصحة (مسئلة ٤٢) اذا قلد مجتهداً ثم شك في انه جامع للشرايط ام لا وجب
عليه التحصن (مسئلة ٤٣) من ليس اهلاً للفتوى يحرم عليه الافتاء وكذا من ليس اهلاً للقضاء
يحرم عليه القضاء بين الناس وحكمه ليس بنافذ ولا يجوز الترافع اليه ولا الشهادة عنده والمال
الذي يورثه بحكمه حرام وان كان الآخذ محمداً الا اذا انحصر استنقاذ حقه بالترافع عنده
(مسئلة ٤٤) يجب في الفتوى والقاضي العدالة وثبتت العدالة بشهادة عدلين وبالمعاشرة المفيدة
للعلم بالملكة او الاطمينان بها وبالشياح المفيد للعلم (مسئلة ٤٥) اذا مضت مدة من بلوغه وشك
بعد ذلك في ان اعماله كانت عن تقليد صحيح ام لا يجوز له البناء على الصحة في اعماله السابقة
وفي الاحتمه يجب عليه التصحیح فعلاً (مسئلة ٤٦) يجب على العاقل ان يقلد العلم في مسئلة
وجوب تقليد العلم او عدم وجوبه ولا يجوز ان يقلد غير العلم اذا افتى بعدم وجوب تقليد
العلم بل لو افتى العلم بعدم وجوب تقليد العلم يشكل جواز الاعتماد عليه فالقدر المتيقن للعاقل
تقليد العلم في الفرعات (مسئلة ٤٧) اذا كان مجتهدان احدهما اعلم في احكام العبادات
والآخر اعلم في المعاملات فلا حوط تبعض التقليد وكذا اذا كان احدهما اعلم في بعض العبادات
مثلاً والاخر في البعض الاخر (مسئلة ٤٨) اذا نقل شخص فتوى المجتهد خطأ يجب عليه
اعلام من تعلم منه وكذا اذا اخطأ المجتهد في بيان فتواه يجب عليه الاعلام (مسئلة ٤٩)

إذا اتفق في أثناء الصلوة مسألة لا يعلم حكمها يجوز له أن يبنى على أحد الطرفين بقصد أن يسئل عن الحكم بعد الصلوة وأنه إذا كان ما أتى به على خلاف الواقع يعيد صلوته فلو فعل ذلك وكان ما فعله مطابقاً للواقع لا يجب عليه الإعادة (مسألة ٥٠) يجب على العاني في زمان الفحص عن المجتهد أو عن الأعلام أن يتحاط في أعماله (مسألة ٥١) المأذون والوكيل عن المجتهد في التصرف في الأوقاف أو في أموال القصر بمنزلة بوث المجتهد بخلاف المنصوب من قبله كما إذا نصبه متولياً للوقف أو قياً على القصر فإنه لا تبطل توليته وقبوضته على الأظهر (مسألة ٥٢) إذا بقي على تقليد الميت من دون أن يقلد الحي في هذه المسئلة كان مكن عمل من غير تقليد (مسألة ٥٣) إذا قلد من يكتفى بالمرء مثلاً في التسيبحات الأربع واكتفى بها أو قلد من يكتفى في التيمم بضرية واحدة ثم مات ذلك المجتهد فقلد من يقول بوجوب التعدد لا يجب عليه إعادة الأعمال السابقة وكذا لو وقع عقد أو إبقاء بتقليد مجتهد يحكم بالصحة ثم مات وقلد من يقول بالبطالان يجوز له البناء على الصحة نعم فيما سبأ في يجب عليه العمل بمقتضى فتوى المجتهد الثاني وأما إذا قلد من يقول بطهارة شيء كالتسالة ثم مات وقلد من يقول بنجاسته فالصلوات والأعمال السابقة بحكومة بالصحة وإن كانت مع استعمال ذلك الشيء وأما نفس ذلك الشيء إذا كان باقياً فلا يحكم بعد ذلك بطهارته وكذا في الحلية والحرمة فإذا اتفق المجتهد الأول بجواز الدخ بغير الحديد مثلاً فذبح حيواناً كلك فمات المجتهد وقلد من يقول بحرمة فان باعه أو أكله حكم بصحة البيع وإباحة الأكل وأما إذا كان الحيوان المذبح موجوداً فلا يجوز بيعه ولا أكله وهكذا (مسألة ٥٤) الوكيل في عمل عن الغير كالجراء عقد أو إقاع أو إعطاء خمس أو زكوة أو كفارة أو نحو ذلك يجب أن يعمل بمقتضى تقليد الموكل لا بتقليد نفسه إذا كانا مختلفين وكذلك الوصي في مثل ما لو كان وصياً في استيعار الصلوة عنه يجب أن يكون على وفق فتوى مجتهد الميت (مسألة ٥٥) إذا كان البائع مقادراً لمن يقول بصحة المعاطات مثلاً أو العقد بالفارسي والمشتري مقادراً لمن يقول بالبطالان لا يصح البيع بالنسبة إلى البائع أيضاً لأنه متقوم بطرفين فالإلزام أن يكون صحيحاً من الطرفين وكذا في كل عقد كان مذهب أحد الطرفين بطلانه ومذهب الآخر صحته (مسألة ٥٦) في المرافعات اختيار تعيين الحاكم بيد المدعي إلا إذا كان مختار المدعى عليه أعلم بل مع وجود الأعلام وأمكن الترافع إليه الأحوط الرجوع إليه مطلقاً (مسألة ٥٧) حكم الحاكم الجامع للشرائط لا يجوز نقضه ولو لم يجتهد آخر إلا إذا تبين خطأ (مسألة ٥٨) إذا نقل نازل فتوى من المجتهد

لغيره ثم تبدل رأي المجتهد في تلك المسئلة لا يجب على الناقل إعلام من سمع منه الفتوى الأولى وإن كان أحوط بخلاف ما إذا تبين له خطأه في النقل فإنه يجب عليه الإعلام (مسألة ٥٩) إذا تعارض الناقلان في نقل الفتوى تساقطا وكذا البيتان وإذا تعارض النقل مع السماع عن المجتهد شفاهاً قدم السماع وكذا إذا تعارض ما في الرسالة مع السماع وفي تعارض النقل مع ما في الرسالة قدم ما في الرسالة مع الأمن من الغلط (مسألة ٦٠) إذا عرضت مسألة لا يعلم حكمها ولم يكن الأعلام حاضراً فإن أمكن تأخير الواقعة إلى السؤال يجب ذلك والآذان أمكن الاحتياط تعيين وإن لم يمكن يجوز الرجوع إلى مجتهد آخر الأعلام وإن لم يكن هناك مجتهد آخر ولا رسالته يجوز العمل بقول المشهور بين العلماء إذا كان هناك من يقدر على تعيين قول المشهور وإذا عمل بقول المشهور ثم تبين له بعد ذلك مخالفته لفتوى مجتهد فله إعادة القضاء وإذا لم يقدر على تعيين قول المشهور يرجع إلى أوثق الأموات وإن لم يمكن ذلك أيضاً يعمل بظنه وإن لم يكن له ظن بأحد الطرفين يبنى على أحدها وعلى التقادير بعد الإطلاع على فتوى المجتهد إن كان عمله مخالفاً لفتواه فله إعادة القضاء (مسألة ٦١) إذا قلد مجتهداً ثم مات فقلد غيره ثم مات فقلد من يقول بوجوب البقاء على تقليد الميت أوجازه فهل يبقى على تقليد المجتهد الأول أو الثاني الأظهر الثاني والأحوط مراعات الاحتياط (مسألة ٦٢) يكفي في تحقيق التقليد أخذ الرسالة والالتزام بالعمل بما فيها وإن لم يعلم ما فيها ولم يعمل فلو مات مجتهد يجوز له البقاء وإن كان الأحوط مع عدم العلم بل مع عدم العمل ولو كان بعد العلم بعدم البقاء والعدول إلى الحي بل الأحوط استحباباً على وجه عدم البقاء مطلقاً ولو كان بعد العلم والعمل (مسألة ٦٣) في احتياطات الأعلام إذا لم يكن له فتوى يتغير المقلد بين العمل بها وبين الرجوع إلى غيره الأعلام فالأعلم (مسألة ٦٤) الاحتياط المذكور في الرسالة أما استحبابي وهو ما إذا كان مسبوقاً أو مطبوعاً بالفتوى وأما وجوبي وهو ما لم يكن معه فتوى ويسمى بالاحتياط المطلق وفيه يتغير المقلد بين العمل به والرجوع إلى مجتهد آخر وأما القسم الأول فلا يجب العمل به ولا يجوز الرجوع إلى الغير بل يتغير بين العمل بمقتضى الفتوى وبين العمل به (مسألة ٦٥) في صورة تساوى المجتهدين يتغير بين تقليد أحدهما شاء كما يجوز له التبعيض حتى في أحكام العمل الواحد حتى أنه لو كان مثلاً فتوى أحدهما وجوب جلسة الاستراحة واستحباب التثليث في التسيبحات الأربع وفتوى الآخر بالعكس يجوز أن يقلد الأول في استحباب التثليث والثاني في استحباب الجلسة (مسألة ٦٦) لا ينبغي أن تشخص

موارد الاحتياط عسر على العاصي اذ لا بد فيه من الاطلاع التام ومع ذلك قد يتعارض الاحتياطان فلا بد من الترجيح وقد لا يلتفت الى اشكال المسئلة حتى يحتاط وقد يكون الاحتياط في ترك الاحتياط مثلاً الاحوط ترك الوضوء بالماء المستعمل في رفع الحدث الاكبر لكن اذا فرض انحصار الماء فيه الاحوط التوضي به بل يجب ذلك بناء على كون احتياط الترك استيجابياً والاحوط الجمع بين التوضي به والتيمم وايضاً الاحوط التثليث في التسبيحات الاربع لكن اذا كان في ضيق الوقت ويزم من التثليث وقوع بعض الصلوة خارج الوقت فالاحوط ترك هذا الاحتياط او يلزم تركه وكذا التيمم بالجص خلاف الاحتياط لكن اذا لم يكن معه الا هذا فالاحوط التيمم به وان كان عنده الطين مثلاً فالاحوط الجمع وهكذا (مسئلة ٦٧) محل التقليد ومورده هو الاحكام الفرعية العملية فلا يجري في اصول الدين وفي مسائل اصول الفقه ولا في مبادئ الاستنباط من الفقه والصرف ونحوهما ولا في الموضوعات المستنبطة العرفية او اللغوية ولا في الموضوعات الصرفة نحو شك المقلد في مانع انه خير او خسر مثلاً وقال المجتهد انه خير لا يجوز له تقليده نعم من حيث انه مخير عادل يقبل قوله كما في اخبار العاصي العادل وهكذا واما الموضوعات المستنبطة الشرعية كالصلوة والصوم ونحوهما فيجري التقليد فيها كلاحكام العملية (مسئلة ٦٨) لا يعتبر الاعلية فيما امره راجع الى المجتهد الا في التقليد واما الولاية على الايتام والمجانين والادواف التي لا تموت لها والوصايا التي لا وصي لها ونحو ذلك فلا يعتبر فيها الاعلية نعم الاحتياط في القاضى ان يكون ائلم من في ذلك البلد اوفى غيره مما لاحوج في الترافع اليه (مسئلة ٦٩) اذا تبدل رأى المجتهد هل يجب عليه اعلام المقلد بن ام لا فيه تفصيل فان كانت الفتوى السابقة موافقة للاحتياط فالظاهر عدم الوجوب وان كانت مخالفة فالاحوط الاعلام بل لا يخفى عن قوة (مسئلة ٧٠) لا يجوز لمقلد اجراء اصابة البرائة او الطهارة او الاستحباب في الشبهات الحكيمة واما في الشبهات الموضوعية فيجوز بعد ان قلد مجتهد في حجتها مثلاً اذا شك في ان عرق الجنب من الحرام نجس ام لا ليس له اجراء اصل الطهارة لكن في ان هذا الماء او غيره لانه نجاسة ام لا يجوز له اجرائها بعد ان قلد المجتهد في جواز الاجراء (مسئلة ٧١) المجتهد الغير العادل او مجهول الحال لا يجوز تقليده وان كان موثقاً في فتواه ولكن فتواه معتبرة لعمل نفسه وكذا لا ينفذ حكمه ولا تصرفاته في الامور العامة ولا ولاية له في الادوة والوصايا واموال القصر والغيب (مسئلة ٧٢) الظن يكون فتوى المجتهد كذا لا يكتفى في جواز

العمل الا اذا كان حاصل من ظاهر لفظه شفافاً اولفظ الناقل او من الفاظه في رسالته والحاصل ان الظن ليس حجة الا اذا كان حاصل من ظواهر الالفاظ منه او من الناقل ﴿فصل في المياه﴾ الماء اما مطلق او مضاف كالمختصر من الاجسام او الممتزج بغيره مما يخرج عنه عن صدق اسم الماء والمطلق اقسام الجارى والتابع غير الجارى والبئر والمطر والصكر والقليل وكل واحد منها مع عدم ملاقات النجاسة طاهر مطهر من الحدث والخبث (مسئلة ١) الماء المضاف مع عدم ملاقات النجاسة طاهر لكنه غير مطهر لان من الحدث ولا من الخبث ولو في حال الاضطراب وان لاق نجساً تنجس وان كان كثيراً بل وان كان مقدار الف كره فانه ينجس بمجرد ملاقات النجاسة ولو بقدر رأس ابرة سيف احد اطرافه فينجس كله نعم اذا كان جارياً من العالى الى السافل ولا في سائله النجاسة لا ينجس العالى منه كما اذا صب الجلاب من ابريق على يد كافر فلا ينجس وفي الابريق وان كان متصلاً بما في يده (مسئلة ٢) الماء المطلق لا يخرج بالتصعيد عن اطلاقه نعم لو مزج معه غيره وصعد كما ورد يصير مضافاً (مسئلة ٣) المضاف المصعد مضاف (مسئلة ٤) المطلق او المضاف النجس يطهر بالتصعيد لاستحالة بخاراً ثم ماء (مسئلة ٥) اذا شك في مانع انه مضاف او مطلق فان علم حاله السابقة اخذ بها والا فلا يحكم عليه بالاطلاق ولا بالاضافة لكن لا يرفع الحدث والخبث و ينجس بملاقات النجاسة ان كان قليلاً وان كان بقدر الكبر لا ينجس لاحتمال كونه مطلقاً والاصل الطهارة (مسئلة ٦) المضاف النجس يطهر بالتصعيد كما مر وبالاستهلاك في السكر او الجارى (مسئلة ٧) اذا اتى المضاف النجس في السكر تخرج عن الاطلاق الى الاضافة فينجس ان صار مضافاً قبل الاستهلاك وان حصل الاستهلاك والاضافة دفعة لا يخفى الحكم بعدم تنجسه عن وجه لكنه مشكل (مسئلة ٨) اذا انحصر الماء في مضاف مخلوط بالطين في سعة الوقت يجب عليه ان يصير حتى يصفو ويصير الطين الى الاسفل ثم يتوضأ على الاحوط وفي ضيق الوقت يتم له ذلك بالوجدان مع السعة دون الضيق (مسئلة ٩) الماء المطلق باقائه حتى الجارى منه ينجس اذا تغير بالنجاسة في احد اوصافه الثلاثة من الطعم والرائحة واللون بشرط ان يكون بملاقات النجاسة فلا ينجس اذا كان بالمجاورة كما اذا وقعت ميتة قريباً من الماء فصار جائفاً وان يكون التغير باوصاف النجاسة دون اوصاف النجس فلا وقع فيه دس نجس فصار احمر او اصفر لا ينجس الا اذا صيره مضافاً نعم لا يعتبر ان يكون يوقوع عين النجس فيه بل لو وقع فيه متنجس حامل لاوصاف النجس

فتغيره بوصف النجس نجس أيضاً وإن يكون التغيير حسياً فالتقدير لا يضر فلو كان لون الماء احمر او اصفر فوقع فيه مقدار من الدم كان يغيره لو لم يكن كك لم ينجس وكذا اذا صب فيه بول كثير لالون له بحيث لو كان له لون غيره وكذا لو كان جائفاً فوقع فيه مينة كانت تغيره لو لم يكن جائفاً وهكذا في هذه الصور ما لم يخرج عن صدق الاطلاق محكوم بالطهارة على الاقوى (مسئلة ١٠) لو تغير الماء باعداد الاوصاف المذكورة من اوصاف النجاسة مثل الحرارة والبرودة والرقرة والغلظة والخفة والثقيل لم ينجس ما لم يضر مضافاً (مسئلة ١١) لا يعتبر في نجسه ان يكون التغيير بوصف النجس بعينه فلو حدث فيه لون او طعم او ريح غير ما بالنجس كما لو اصفر الماء مثلاً بوقوع الدم نجس وكذا لو حدث فيه بوقوع البول او الهذرة رائحة اخرى غير رائحتها فالتساقط تغير احد الاوصاف المذكورة بسبب النجاسة وان كان من غير سبخ وصف النجس (مسئلة ١٢) لافرق بين زوال الوصف الاصلى للماء او العارضى فلو كان الماء احمر او اسود لعارض فوقع فيه البول حتى صار ابيض نجس وكذا اذا زال طعمه العرضى او ريحه العرضى (مسئلة ١٣) لو تغير طرف من الحوض مثلاً نجس فان كان الباقي اقل من الكر نجس الجميع وان كان بقدر الكر بقي على الطهارة واذا زال تغير ذلك البعض طهر الجميع ولو لم يحصل الامتزاج على الاقوى (مسئلة ١٤) اذا وقع النجس في الماء فلم يتغير ثم تغير بعد مدة فان علم استناده الى ذلك النجس نجس والا فلا (مسئلة ١٥) اذا وقعت الميتة خارج الماء ووقع جزء منها في الماء وتغير بسبب المجموع من الداخل والخارج نجس بخلاف ما اذا كان تمامها خارج الماء (مسئلة ١٦) اذا شك في التغيير وعدمه اوفى كونه للمجاورة او بالملاقات او كونه بالنجاسة او بطاهر لم يحكم بالنجاسة (مسئلة ١٧) اذا وقع في الماء دم وشئ طاهر احمر فاحمر بالمجموع لم يحكم بنجاسته (مسئلة ١٨) الماء المتغير اذا زال تغيره بنفسه من غير اتصاله بالكر او الجارى لم يظهر نعم الجارى والتابع اذا زال تغيره بنفسه طهر لاتصاله بالمادة وكذا البعض من الحوض اذا كان الباقي بقدر الكر كما مر

❀ فصل ❀ الماء الجارى وهو التابع السائل على وجه الارض فوقها او تحتها كالقنوات لا ينجس بملاقات النجس ما لم يتغير مسواً كان كراً او اقل وسواء كان بالفوران او بنحو الرشع ومثله كل تابع وان كان وانفاً (مسئلة ١) الجارى على الارض من غير مادة نابعة او رشيحة اذا لم يكن كراً ينجس بالملاقات نعم اذا كان جارياً من الاعلى الى الاسفل لا ينجس اعلاه بملاقات الاسفل للنجاسة وان كان قليلاً (مسئلة ٢) اذا شك في ان له مادة ام لا وكان قليلاً ينجس بالملاقات

(مسئلة ٣) يعتبر في عدم نجس الجارى اتصاله بالمادة فلو كانت المادة من فوق ترشح وتقطر فان كان دون الكر ينجس نعم اذا لاقى محل الرشح للنجاسة لا ينجس (مسئلة ٤) يعتبر في المادة الدوام فلو اجتمع الماء من المطر او غيره تحت الارض وترشح اذا حفرت لا يلحقه حكم الجارى (مسئلة ٥) لو انقطع الاتصال بالمادة كما لو اجتمع الطين فنع من النبع كان حكمه حكم الراكد فان ازيل الطين لحقه حكم الجارى وان لم يخرج من المادة شئ فاللازم مجرد الاتصال (مسئلة ٦) الراكد المتصل بالجارى كالجارى فالحوض المتصل بالنهر بساقية يلحقه حكمه وكذا اطراف النهر وان كانت ماثياً وانفاً (مسئلة ٧) العيون التى تنبع في الشتاء مثلاً وتنقطع في الصيف يلحقها الحكم في زمان نبعها (مسئلة ٨) اذا تغير بعض الجارى دون بعضه الآخر فالطرف المتصل بالمادة لا ينجس بالملاقات وان كان قليلاً والطرف الاخر حكمه حكم الراكد ان تغير تمام قطر ذلك البعض المتغير والا فالمتنجس هو المقدار المتغير فقط لاتصال ما عداه بالمادة

❀ فصل ❀ الراكد بلا مادة ان كان دون الكر ينجس بالملاقات من غير فرق بين النجاسات حتى برأس ابرة من الدم الذى لا يدركه الطرف سواء كان مجتمعاً او متفرقاً مع اتصالها بالسواقي فلو كان هناك حفر متعددة فيها الماء واتصلت بالسواقي ولم يكن المجموع كراً اذا لاقى النجس واحدة منها نجس الجميع وان كان بقدر الكر لا ينجس وان كان متفرقاً على الوجه المذكور فلو كان مافى كل حفرة دون الكر وكان المجموع كراً ولاقى واحدة منها النجس لم ينجس لاتصالها بالبقية (مسئلة ١) لافرق في تنجس القليل بين ان يكون وارداً على النجاسة او مورداً (مسئلة ٢) الكر بحسب الوزن الف ومائتان رطل بالعراق وبالمساحة ثلثة واربعون شبراً الا ثمن شبر فبالمن الشاعى وهو الف ومائتان وثمانون مثقالاً يصير اربعة وستين مثلاً الا عشرين مثقالاً (مسئلة ٣) الكر بحسب الاسلابول وهي مائتان وثمانون مثقالاً مائتان حقه واثنتان وتسعون حقه ونصف حقه (مسئلة ٤) اذا كان الماء اقل من الكر ولو بنصف مثقال يجرى عليه حكم القليل (مسئلة ٥) اذا لم يساو سطوح القليل ينجس العالى بملاقات السافل كالعكس نعم لو كان جارياً من الاعلى الى الاسفل لا ينجس العالى بملاقات السافل من غير فرق بين العلو التسليمى والتسريحي (مسئلة ٦) اذا جمد بعض ماء الحوض والباقي لا يبلغ كراً ينجس بالملاقات ولا يعصمه ما جمد بل اذا ذاب شيئاً فشيئاً ينجس ايضاً وكذا اذا كان هناك ثلج كثير فذاب منه اقل من الكر فانه ينجس بالملاقات ولا يعتمد بما بقى من الثلج (مسئلة ٧) الماء المشكوك كرىته مع عدم العلم

بجائته السابقة في حكم القليل على الاحوط وان كان الاقوى عدم نجسه بالملاقات نعم لا يجري عليه حكم الكبر فلا يطهر ما يحتاج تطهيره الى القاء السكر عليه ولا يحكم بطهارة متنجس غسل فيه وان علم حاله السابقة يجري عليه حكم تلك الحالة (مسئلة ٨) السكر المسبوق بالقلة اذا علم ملاقاته للنجاسة ولم يعلم السابق من الملاقات والكرية ان جهل تاريخها او علم تاريخ الكرية حكم بطهارته وان كان الاحوط التجنب وان علم تاريخ الملاقات حكم بنجاسته واما القليل المسبوق بالكرية الملاقى لها فان جهل الدار يخان او علم تاريخ الملاقات حكم فيه بالطهارة مع الاحتياط المذكور وان علم تاريخ القلة حكم بنجاسته (مسئلة ٩) اذا وجد نجاسة في الكبر ولم يعلم انها وقعت فيه قبل الكرية او بعدها يحكم بطهارته الا اذا علم تاريخ الوقوع (مسئلة ١٠) اذا حدثت الكرية والملاقاة في آن واحد حكم بطهارته وان كان الاحوط الاجتناب (مسئلة ١١) اذا كان هناك ما آن احدهما كرا والاخر قليل ولم يعلم ان ايها كرا فووقت نجاسة في احدهما معينا او غير معين لم يحكم بالنجاسة وان كان الاحوط في صورة التعيين الاجتناب (مسئلة ١٢) اذا كان ما آن احدهما المعين نجس فووقت نجاسة لم يعلم وقوعها في النجس او الطاهر لم يحكم بنجاسة الطاهر (مسئلة ١٣) اذا كان كرا لم يعلم انه مطلق او مضاف فووقت فيه نجاسة لم يحكم بنجاسته واذا كان كرا كان احدهما مطلق والاخر مضاف وعلم وقوع النجاسة في احدهما ولم يعلم على التعيين يحكم بطهارتهما (مسئلة ١٤) القليل النجس المتم كرا يطاهر او نجس نجس على الاقوى فصل ماء المطر حال تقاطره من السماء كالجاري فلا نجس مالم يتغير وان كان قليلا سواء جرى من الميزاب او على وجه الارض ام لا بل وان كان قطرات بشرط صدق المطر عليه واذا اجتمع في مكان وغسل فيه النجس طهر وان كان قليلا لكن مادام يتقاطر عليه من السماء (مسئلة ١) الثوب والفرش النجس اذا تقاطر عليه المطر ونفذ في جميعه طهر ولا يحتاج الى العصر او التعدد واذا وصل الى بعضه دون بعض طهر ما وصل اليه هذا اذا لم يكن فيه عين النجاسة والا فلا يطهر الا اذا تقاطر عليه بعد زوال عينها (مسئلة ٢) الاناء المتروك بماء نجس كالخشب والشرية ونحوها اذا تقاطر عليه طهر مائه وانائه بالمقدار الذي فيه ماء وكذا ظهره واطرافه ان وصل اليه المطر حال التقاطر ولا يعتبر فيه الامتزاج بل ولا وصوله الى تمام سطحه الظاهر وان كان الاحوط ذلك (مسئلة ٣) الارض النجسة تطهر بوصول المطر اليها بشرط ان يكون من السماء ولو باعانة الريح واما لو وصل اليها بعد الوقوع على محل آخر كما اذا ترشح بعد الوقوع على مكان فوصل مكانا آخر لا يطهر نعم لو جرى على وجه الارض

فوصل الى مكان مسقف بالجريان اليه طهر (مسئلة ٤) الحوض النجس تحت السماء يطهر بالمطر وكذا اذا كان تحت السقف وكان هناك ثقبه ينزل منها على الحوض بل وكذا لو اطارته الريح حال تقاطره فوقه في الحوض وكذا اذا جرى من ميزاب فوقع فيه (مسئلة ٥) اذا تقاطر من السقف لا يكون مطهرا بل وكذا اذا وقع على ورق الشجر ثم وقع على الارض نعم لولاقي في الهواء شيئا كورق الشجر او نحوه حال نزوله لا يضر اذا لم يقع عليه ثم منه على الارض فبجرد المرور على الشيء لا يضر (مسئلة ٦) اذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شيء آخر لم ينجس اذا لم يكن معه عين النجاسة ولم يكن متغيرا (مسئلة ٧) اذا كان السطح نجسا فوقع عليه المطر ونفذ وتقاطر من السقف لا يكون تلك القطرات نجسة وان كان عين النجاسة موجودة على السطح ووقع عليها لكن بشرط ان يكون ذلك حال تقاطره من السماء واما اذا انقطع ثم تقاطر من السقف مع فرض مروره على عين النجس فيكون نجسا وكذا الحال اذا جرى من الميزاب بعد وقوعه على السطح النجس (مسئلة ٨) اذا تقاطر من السقف النجس يكون طاهرا اذا كان التقاطر حال نزوله من السماء سواء كان السطح ايضا نجسا ام طاهرا (مسئلة ٩) التراب النجس يطهر بنزول المطر عليه اذا وصل الى اعماقه حتى صار طينا (مسئلة ١٠) الحصى النجس يطهر بالمطر وكذا الفراش المفروش على الارض واذا كانت الارض التي تحتها ايضا نجسة تطهر اذا وصل اليها نعم اذا كان الحصى منفصلا عن الارض يشكل طهارتها بنزول المطر عليه اذا تقاطر منه عليها نظير ما مر من الاشكال فيما وقع على ورق الشجر وتقاطر منه على الارض (مسئلة ١١) الاناء النجس يطهر اذا اصاب المطر جميع مواضع النجس منه نعم اذا كان نجسا بولوغ الكلب يشكل طهارته بدون التعديل لكن بعده اذا نزل عليه يطهر من غير حاجة الى التعدد فصل ماء الحمام بمنزلة الجاري بشرط اتصاله بالخزانة الحياض الصغار فيه اذا اتصلت بالخزانة لا تنجس بالملاقات اذا كان مافي الخزانة وحده او مع مافي الحياض بقدر الكبر من غير فرق بين تساوى سطحها مع الخزانة او عدمه واذا تنجس مافيها يطهر بالاتصال بالخزانة بشرط كونها كرا وان كانت اعلى وكان الاتصال بمثل المزملة ويجري هذا الحكم في غير الحمام ايضا فاذا كان في المنبع الاعلى مقدار الكبر اواز يد وكان تحت حوض صغير نجس واتصل بالمنبع بمثل المزملة يطهر وكذا لو غسل فيه شيء نجس فانه يطهر مع الاتصال المذكور فصل ماء البئر النابع بمنزلة الجاري لا ينجس الا بالتغير سواء كان بقدر الكبر او اقل واذا تغير ثم زال تغيره من قبل نفسه طهر لان له مادة

ونزع المقدرات في صورة عدم التغير مستحب وأما إذا لم يكن له مادة نابعة فيعتبر في عدم نجسه الكرية وإن سمي بثرًا كالأبار التي يجتمع فيها ماء المطر ولا ينبع لها (مسألة ١) ماء البئر المتصل بالمادة إذا تنجس بالتغير فطهره بزواله ولو من قبل نفسه فضلاً عن زوال المطر عليه أو تزوجه حتى يزول ولا يعتبر خروج ماء من المادة في ذلك (مسألة ٢) الماء الراكد النجس كراً كان أو قليلاً يطهر بالاتصال بكر طاهر أو بالجاري أو النافع الغير الجاري وإن لم يحصل الامتزاج على الأقوى وكذا ينزول المطر (مسألة ٣) لافرق بين انجاء الاتصال في حصول التطهير فيطهر بمجرد وجوده وإن كان الكر المظهر مثلاً أعلى والنجس أسفل وعلى هذا فإذا التزم الكر لا يلزم نزول جميعه فواتصل ثم انقطع كفى نعم إذا كان الكر الطاهر أسفل والماء النجس يجري عليه من فوق لا يطهر الفوقاني بهذا الاتصال (مسألة ٤) الكوز المملو من الماء النجس إذا غمس في الحوض يطهر ولا يلزم صب مائه وغسله (مسألة ٥) الماء المتغير إذا التزم عليه الكر فزال تغيره به يطهر ولا حاجة إلى القاء كراً آخر بعد زواله لكن بشرط أن يبقى الكر الملقى على حاله من اتصال اجزائه وعدم تغيره فلو تغير بعضه قبل زوال تغير النجس أو تفرق بحيث لم يبق مقدار الكر متصلاً بآقياً على حاله نجس ولم يكف في التطهير والاولى ازالة التغير اولا ثم القاء الكر اوصله به (مسألة ٦) تثبت نجاسة الماء كغيره بالعلم وبالبينة وبالعدل الواحد على اشكال لا يترك فيه الاحتياط وبقول ذي اليد وإن لم يكن عادلاً ولا تثبت بالظن المطلق على الأقوى (مسألة ٧) إذا أخبر ذواليد بنجاسته وقامت البينة على الطهارة قدمت البينة وإذا تعارض البيتان تساقطتا إذا كانت بينة الطهارة مستندة إلى العلم وإن كانت مستندة إلى الأصل تقدم بينة النجاسة (مسألة ٨) إذا شهد اثنان بأحد الأمرين وشهد أربعة بالآخر يمكن بل لا يبعد تساقط الاثنين بالاثنتين وبقاء الآخرين (مسألة ٩) الكرية تثبت بالعلم والبينة وفي ثبوتها يقول صاحب اليد وجه وإن كان لا ينج عن اشكال كما أن في اخبار العدل الواحد ايضاً اشكالاً (مسألة ١٠) يحرم شرب الماء النجس إلا في الضرورة ويجوز سقيه للحيوانات بل وللأطفال ايضاً ويجوز بيعه مع الاعلام

❁ فصل ❁ الماء المستعمل في الوضوء طاهر مطهر من الحدث والنجس وكذا المستعمل في الاغسال المتدبوة وأما المستعمل في الحدث الأكبر فمع طهارة البدن لا اشكال في طهارته ورفع النجس والأقوى جواز استعماله في رفع الحدث ايضاً وإن كان الاحوط مع وجود غيره التجنب عنه وأما المستعمل في الاستنجاء ولو من البول فمع الشروط الآتية طاهر ويرفع النجس ايضاً لكن لا يجوز

استعماله في رفع الحدث ولا في الوضوء والغسل المتدبين وأما المستعمل في رفع النجس غير الاستنجاء فلا يجوز استعماله في الوضوء والغسل وفي طهارته ونجاسته خلاف الأقوى إن ماء الفسلة المزيلة للعين نجس وفي الفسلة الغير المزيلة الاحوط الاجتناب (مسألة ١) لا اشكال في القطرات التي تقع في الاناء عند الغسل ولو قلنا بعدم جواز استعمال غسالة الحدث الأكبر (مسألة ٢) يشترط في طهارة ماء الاستنجاء أمور «الاول» عدم تغيره في أحد الاوصاف الثلاثة «الثاني» عدم وصول نجاسة إليه من خارج «الثالث» عدم التعدي الفاحش على وجه لا يصدق معه الاستنجاء «الرابع» أن لا يخرج مع البول والغائط نجاسة أخرى مثل الدم نعم الدم الذي يعد جزءاً من البول والغائط لأبأس به «الخامس» أن لا يكون فيه الاجزاء من الغائط بحيث يميز اما إذا كان معه دود أو جزء غير منضم من الغذاء أو شيء آخر لا يصدق عليه الغائط فلا بأس به (مسألة ٣) لا يشترط في طهارة ماء الاستنجاء سبق الماء على اليد وإن كان احوط (مسألة ٤) إذا سبق بيده بقصد الاستنجاء ثم اهرض ثم عاد لأبأس إلا إذا عاد بعد مدة ينفى معها صدق النجس بالاستنجاء فينتفى حينئذ حكمه (مسألة ٥) لافرق في ماء الاستنجاء بين الفسلة الاولى والثانية في البول الذي يعتبر فيه التعدد (مسألة ٦) إذا خرج الغائط من غير المخرج الطبيعي فمع الاعتياد كالطبيعي ومع عدمه حكم سائر النجاسات في وجوب الاحتياط من غسله (مسألة ٧) إذا شك في ماء أنه غسالة الاستنجاء أو غسالة سائر النجاسات يحكم عليه بالطهارة وإن كان الاحوط الاجتناب (مسألة ٨) إذا اغتسل في كركرة الحمام أو استنجى فيه لا يصدق عليه غسالة الحدث الأكبر أو غسالة الاستنجاء أو النجس (مسألة ٩) إذا شك في وصول نجاسة من الخارج أو مع الغائط يبنى على عدم (مسألة ١٠) سلب الطهارة أو الطهورية عن الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر أو النجس أو غيره إنما يجري في الماء القليل دون الكر فما زاد كركرة الحمام ونحوها (مسألة ١١) التخلف في الثوب بعد العصر من الماء طاهر فلو أخرج بعد ذلك لا يلحقه حكم الغسالة وكذا ما بقي في الاناء بعد اهراق ماء غسله (مسألة ١٢) تطهر اليد تبعاً بعد التطهير فلا حاجة إلى غسلها وكذا الظرف الذي يغسل فيه الثوب ونحوه (مسألة ١٣) لو أجرى الماء على الحمل النجس زائداً على مقدار يكفي في طهارته فالمقدار الزائد بعد حصول الطهارة طاهر وإن عده تمامه غسلة واحدة ولو كان بمقدار ساعة ولكن مراعاة الاحتياط أولى (مسألة ١٤) غسالة ما يحتاج إلى تعدد الغسل كالبول مثلاً إذا لاقته شيئاً لا يعتبر فيها

التعدد وان كان احوط (مسئلة ١٥) غسالة الغسلية الاحتياطية استحباباً يستحب الاجتناب عنها
 فصل الماء المشكوك نجاسته طاهر الا مع العلم بنجاسته سابقاً والمشكوك اطلاقاً لا يجري
 عليه حكم المطلق الا مع سبق اطلاقه والمشكوك اباحت محكوم بالاباحة الا مع سبق ملكية الغير
 او كونه في يد الغير المحتمل كونه له (مسئلة ١) اذا اشتبه نجس او منصوب في محصور كانا
 في عشرة يجب الاجتناب عن الجميع وان اشتبه في غير المحصور كواحد في ألف مثلاً لا يجب
 الاجتناب عن شيء منه (مسئلة ٢) لو اشتبه مضاف في محصور يجوز ان يكرر الوضوء والغسل
 الى عدد يعلم استعمال مطلق في ضمنه فاذا كانا اثنين يتوضا بهما وان كانت ثلاثة اواز يد يكفي
 التوضي باثنين اذا كان المضاف واحداً وان كان المضاف اثنين في الثلاثة يجب استعمال الكل
 وان كان اثنين في اربعة تكفي اثنائه والمعيان ان يزداد على عدد المضاف المعلوم بواحد وان اشتبه في غير
 المحصور جاز استعمال كل منها كما اذا كان المضاف واحداً في ألف والمعيان ان لا يهد العلم
 الاجمالي علماً ويجعل المضاف المشتبه بحكم المدم فلا يجري عليه حكم الشبهة البدوية ايضاً ولكن
 الاحتياط اولى (مسئلة ٣) اذا لم يكن عنده الا ماء مشكوك اطلاقه واضافته ولم يتيقن انه
 كان في السابق مطلقاً يتيم للعلو ونحوها والاولى الجمع بين التيمم والوضوء به (مسئلة ٤)
 اذا علم اجمالاً ان هذا الماء اما نجس او مضاف يجوز شربه ولكن لا يجوز التوضي به وكذا اذا
 علم انه اما مضاف او منصوب واذا علم انه اما نجس او منصوب فلا يجوز شربه ايضاً كما لا يجوز
 التوضي به والقول بانه يجوز التوضي به ضعيف جداً (مسئلة ٥) لو ابقى احد الاثنين المشنبيين
 من حيث النجاسة او الغصبية لا يجوز التوضي بالآخر وان زال العلم الاجمالي ولو ابقى احد
 المشنبيين من حيث الاضافة لا يكفي الوضوء بالآخر بل الاحوط الجمع بينه وبين التيمم (مسئلة ٦)
 ولا في الشبهة المحصورة لا يحكم عليه بالنجاسة لكن الاحوط الاجتناب (مسئلة ٧) اذا انجس الماء
 في المشنبيين تبين التيمم وهل يجب اراعتها اولاً الاحوط ذلك وان كان الاقوى العدم
 (مسئلة ٨) اذا كان اتان احدهما المعين نجس والآخر طاهر فارى احدهما ولم يعلم انه ايها
 فالباقي محكوم بالطهارة وهذا بخلاف ما لو كانا مشنبيين وارى احدهما فانه يجب الاجتناب
 عن الباقي والفرق ان الشبهة في هذه الصورة بالنسبة الى الباقي بدوية بخلاف الصورة الثانية فان
 الماء الباقي كان طارفاً للشبهة من الاول وقد حكم عليه بوجوب الاجتناب (مسئلة ٩) اذا كان
 هناك اتان لا يعلم انه لزيد او عمرو والمفروض انه مأذون من قبل زيد فقط في التصرف في ماله

لا يجوز له استعماله وكذا اذا علم انه لزيد مثلاً لكن لا يعلم انه مأذون من قبله او من قبل عمرو
 (مسئلة ١٠) في المائتين المشنبيين اذا توضا باحدهما واغتسل وغسل بدنه من الآخر ثم توضا به
 واغتسل صح وضوئه او غسله على الاقوى لكن الاحوط ترك هذا التجمع وجدان ما معلوم
 الطهارة ومع الانحصار الاحوط ضم التيمم ايضاً (مسئلة ١١) اذا كان هناك ما لا يتوضا
 باحدهما واغتسل وبعد الفراغ حصل له العلم بان احدهما كان نجساً ولا يدري انه هو الذي توضا
 به او غيره ففي صحة وضوئه او غسله اشكال اذ جربان قاعدة الفراغ هنا محل اشكال واما اذا علم
 بنجاسة احدهما المعين وطهارة الآخر فتوضا وبعد الفراغ شك في انه توضا من الطاهر او من
 النجس فالظاهر صحة وضوئه لقاعدة الفراغ نعم لو علم انه كان حين التوضي غافلاً عن نجاسة
 احدهما يشكل جريئتها (مسئلة ١٢) اذا استعمل احد المشنبيين بالغصبية لا يحكم عليه بالظمان
 الا بعد تبين ان المستعمل هو المنصوب فصل سور نجس العين كالكلب والخنزير
 والكافر نجس وسور طاهر العين طاهر وان كان حرام اللحم او كان من السوخ او كان جلاًلاً
 نعم يكره سور حرام اللحم ماعدا المؤمن بل والهرة على قول وكذا يكره سور مكروه اللحم كالخيل
 والبغال والخيول وكذا سور الخايض المتهمة بل مطلق المتهمة فصل النجاسات اثني عشرة
 «الاول والثاني» البول والغائط من الحيوان الذي لا يؤكل لحمه انساناً او غيره برياً
 او بحرياً صغيراً او كبيراً بشرط ان يكون له دم سائل حين الذبح نعم في الطيور المحرمة الاقوى
 عدم النجاسة لكن الاحوط فيها ايضاً الاجتناب خصوصاً الخفاش وخصوصاً بوله ولا فرق في غير
 الماء كونه بين ان يكون اصلياً كالسباع ونحوها او عارضياً كالجلال وموطوء الانسان والغنم الذي
 شرب لبن خنزيرة واما البول والغائط من حلال اللحم فطاهر حتى الحمار والبغل والخليل وكذا
 من حرام اللحم الذي ليس له دم سائل كالسمك المحرم ونحوه (مسئلة ١) ملاقات الغائط في الباطن
 لا يوجب النجاسة كالنوى الخارج من الانسان او الدود الخارج منه اذا لم يكن معه شيء من الغائط
 وان كان ملاقياً له في الباطن نعم لو ادخل من الخارج شيئاً فلا في الغائط في الباطن كشيشة
 الاحتقان ان علم ملاقاتها له فلا حوط الاجتناب عنه واما اذا شك في ملاقاته فلا يحكم عليه
 بالنجاسة فلو خرج ماء الاحتقان ولم يعلم خالطه بالغائط ولا ملاقاته له لا يحكم بنجاسته (مسئلة ٢)
 لامانع من بيع البول والغائط من ما كوله اللحم واما بيعها من غير الماء كونه فلا يجوز نعم يجوز الانتفاع
 بها في التسميد ونحوه (مسئلة ٣) اذا لم يعلم كونه حيواناً معيناً انه ما كوله اللحم ولا لا يحكم

بنجاسة بوله وروثه وان كان لا يجوز اكل لحمه بمقتضى الاصل وكذا اذا لم يعلم ان له دماً سائلاً
 ام لا كما انه اذا شك في شيء منه من فضلة حلال اللحم او حرامه او شك في انه من الحيوان الفلاني
 حتى يكون نجساً او من الفلاني حتى يكون طاهراً كما اذا راي شيئاً لا يدري انه برة فار او برة
 خنفساء ففي جميع هذه الصور يبنى على طهارته (مسئلة ٤) لا يحكم بنجاسة فضلة الحية لعدم العلم
 بان دمها سائل نعم حكى عن بعض السادة ان دمها سائل ويمكن اختلاف الحيات في ذلك وكذا
 لا يحكم بنجاسة فضلة التماسيح للشك المذكور وان حكى عن الشهيد ان جميع الحيوانات البحرية
 ليس لها دم سائل الا التماسيح لكنه غير معلوم والكلية المذكورة ايضاً غير معلومة «الثالث»
 المني من كل حيوان له دم سائل حراماً كان او حلالاً برياً او بحرياً واما المذي والودي والودي
 فطاهر من كل حيوان الا نجس العين وكذا رطوبات الفرج والبرص والبرص والغايظ
 «الرابع» الميتة من كل ماله دم سائل حلالاً كان او حراماً وكذا اجزائها المبانة منها وان كانت
 صغاراً عدا ما لا تحل الحيوة منها كالصوف والشعر والوبر والعظم والقرن والمنقار والظفر والمخلب
 والريش والظلف والسن والبيضة اذا اكتسبت القشر الاعلى سواء كانت من الحيوان الحلال
 او الحرام وسواء اخذ ذلك بجزر او تنف او غيرها نعم يجب غسل المتوفى من رطوبات الميتة بلحقي
 بالمذكورات الانفة وكذا اللبن في الضرع ولا ينجس بملاقات الضرع النجس لكان الاحوط
 في اللبن الاجتناب خصوصاً اذا كان من غير ما كول اللحم ولا بد من غسل ظاهر الانفة بالماء
 للميتة هذا في ميتة غير نجس العين واما فيها فلا يستثنى شيء (مسئلة ١) الاجزاء المبانة من الحي
 مما تحل الحيوة كالمبانة من الميتة الا الاجزاء الصغار كالقول والبثور وكالجلدة التي تنفصل من
 الشفة او من بدن الاجرب عند الحلك ونحو ذلك (مسئلة ٢) فارة المسك المبانة من الحي
 طاهرة على الاقوى وان كان الاحوط الاجتناب عنها نعم لا اشكال في طهارة ما فيها من المسك
 واما المبانة من الميت ففيها اشكال وكذا في مسكها نعم اذا اخذت من يد المسلم يحكم بطهارتها ولو لم يعلم
 انها مبانة من الحي او الميت (مسئلة ٣) ميتة مالا نفس له طاهرة كالوزغ والعقرب والخنفساء
 والسمك وكذا الحية والتماسيح وان قيل بكونها ذات نفس لعدم معلومية ذلك مع انه اذا كانت
 بعض الحيات كك لا يلزم الاجتناب عن الشكوك كونه كك (مسئلة ٤) اذا شك في شيء منه
 من اجزاء الحيوان ام لا فهو محكوم بالطهارة وكذا اذا علم انه من الحيوان لكن شك في انه ماله
 دم سائل ام لا (مسئلة ٥) المراد من الميتة اعم بمات حاتف انه اوقبل او ذبح على غير الوجه

الشرعي (مسئلة ٦) ما يؤخذ من يد المسلم من اللحم او السم او الجلد محكوم بالطهارة وان لم
 يعلم نذ كيته وكذا ما يوجد في ارض المسلمين مطروحاً اذا كان عليه اثر الاستعمال لكن الاحوط
 الاجتناب (مسئلة ٧) ما يؤخذ من يد الكافر او يوجد في ارضهم محكوم بالنجاسة الا اذا علم
 سبق يد المسلم عليه (مسئلة ٨) جلد الميتة لا يظهر بالديغ ولا يقبل الطهارة شيء من الميتات
 سوى ميت المسلم فانه يظهر بالغسل (مسئلة ٩) السقط قبل ولوج الروح نجس وكذا الفرج في
 البيض (مسئلة ١٠) ملاقات الميتة بلا رطوبة مسربة لا توجب النجاسة على الاقوى وان
 كان الاحوط غسل الملاقى خصوصاً في ميتة الانسان قبل الغسل (مسئلة ١١) يشترط سيف
 نجاسة الميتة خروج الروح من جميع جسده فلو مات بعض الجسد ولم تخرج الروح من تمامه لم
 ينجس (مسئلة ١٢) مجرد خروج الروح يوجب النجاسة وان كان قبل البرد من غير فرق
 بين الانسان وغيره نعم وجوب غسل المس الميت الانساني مخصوص بما بعد برده (مسئلة ١٣)
 المضغة نجسة وكذا المشيمة وقطعة اللحم التي تخرج حين الوضع مع الطفل (مسئلة ١٤) اذا قطع
 عضو من الحي وبقي معاً متصلاً به طاهر مادام الاتصال وبنجس بعد الانفصال نعم لو قطعت
 يده مثلاً وكانت معاً بجمدة رقيقة فالاحوط الاجتناب (مسئلة ١٥) الجند المعروف كونه
 خصية كلب الماء ان لم يعلم ذلك واحتمل عدم كونه من اجزاء الحيوان طاهر وحلال وان علم
 كونه كذلك فلا اشكال في حرمته لكنه محكوم بالطهارة لعدم العلم بان ذلك الحيوان ماله
 نفس (مسئلة ١٦) اذا قلع سنه او قص ظفره فانقطع معه شيء من اللحم فان كان قليلاً جداً
 فهو طاهر والا فنجس (مسئلة ١٧) اذا وجد عظماً مجرداً وشك في انه من نجس العين او من
 غيره يحكم عليه بالطهارة حتى لو علم انه من الانسان ولم يعلم انه من كافر او مسلم (مسئلة ١٨)
 الجلد المطروح ان لم يعلم انه من الحيوان الذي له نفس او من غيره كالسمك مثلاً محكوم بالطهارة
 (مسئلة ١٩) يحرم بيع الميتة لكن الاقوى جواز الانتفاع بها فسيما لا يشترط فيه الطهارة
 «الخامس» الدم من كل ماله نفس سائلاً او غيره كبيراً او صغيراً كالبقي والبرغوث وكذا ما كان من غير
 الحيوان كالوجود تحت الاجمار عند قتل سيد الشهداء ارواحاً فداءه ويستثنى من دم الحيوان
 المتخلف في الدبيلة بعد خروج المتعارف سواء كان في العروق او في اللحم او في القلب او الكبد
 فانه طاهر نعم اذا رجع دم المذبح الى الجوف لرد النفس او لكون راس الدبيلة في علو كان

نجساً ويشترط في طهارة المتخلف ان يكون مما يؤكل لحمه على الاحوط فتختلف من غير المأكول
نجس على الاحوط (مسئلة ١) العلقه المستعيلة من المتى نجسة من انسان كان او من غيره حتى
العلقه في البيض والاحوط الاجتناب عن النقطة من الدم الذي يوجد في البيض لكن اذا كانت
في الصفار وعليه جلدة رقيقة لا ينجس معه البياض الا اذا غمزت الجلدة (مسئلة ٢) المتخلف
في الدبيحة وان كان طاهراً لكنه حرام الا ما كان في اللحم مما بعد جزء منه (مسئلة ٣) الدم
الابيض اذا فرض العلم بكونه دماً نجس كما في خبر فصد العسكري صلوات الله عليه وكذا اذا
صب عليه دواء غير لونه الى البياض (مسئلة ٤) الدم الذي قد يوجد في اللبن عند الحلب
نجس ونجس اللبن (مسئلة ٥) الجنين الذي يخرج من بطن المذبوح ويكون ذكاته بذكاة امه
تمام دمه طاهر ولكنه لا ينج عن اشكال (مسئلة ٦) الصيد الذي ذكاته بآلة الصيد في طهارة
ما يتخلف فيه بعد خروج روحه اشكال وان كان لا ينج عن وجهه واما ما خرج منه فلا اشكال في
نجاسته (مسئلة ٧) الدم المشكوك في كونه من الحيوان اولا محكوم بالطهارة كما ان الشيء الاحمر
الذي يشك في انه دم ام لاك وكذا اذا علم انه من الحيوان الفلاني ولكن لا يعلم انه ماله نفس
ام لا كدم الحية والتمساح وكذا اذا لم يعلم انه دم شاة او سمك فاذا راي في ثوبه دماً لا يدري انه
منه او من البق او البرغوث يحكم بالطهارة واما الدم المتخلف في الدبيحة اذا شك في انه من القسم
الطاهر او النجس فالظاهر الحكم بنجاسته عملاً بالاستصحاب وان كان لا ينج عن اشكال
ويجوز التفصيل بين ما اذا كان الشك من جهة احتمال رد النفس فيحكم بالطهارة لاصالة عدم
الرد وبين ما كان لاجل احتمال كون رأسه على علو فيحكم بالنجاسة عملاً باصالة عدم خروج
المقدار المتعارف (مسئلة ٨) اذا خرج من الجرح او الدم شئ اصفر يشك في انه دم ام لا
محكوم بالطهارة وكذا اذا شك من جهة الظلة انه دم ام قيح ولا يجب عليه الاستعلام (مسئلة ٩)
اذا حك جسده فخرجت رطوبة يشك في انها دم او ماء اصفر يحكم عليها بالطهارة (مسئلة ١٠)
الماء الاصفر الذي ينجده على الجرح عند البرء طاهر الا اذا علم كونه دماً او مخلوطاً به فانه
نجس الا اذا احتمل جلداً (مسئلة ١١) الدم المراق في الامراق حال غلبتها نجس نجس وان
كان قليلاً مستهلكاً والقول بطهارته بالنار لرواية ضعيفة ضعيف (مسئلة ١٢) اذا غرز ابرة
او ادخل سكيناً في بدنه او بدن حيوان فان لم يعلم ملاقاته للدم في الباطن فطاهر وان علم ملاقاته
لكنه خرج نظراً فالاحوط الاجتناب عنه (مسئلة ١٣) اذا استعملك الدم الخارج من بين

الاستن في ماء الفم فالظاهر طهارته بل جواز بلعه نعم لو دخل من الخارج دم في الفم فاستهلك
فالاحوط الاجتناب عنه والاولى غسل الفم بالمضمضة ونحوها (مسئلة ١٤) الدم المتجدد تحت
الاطفار او تحت الجلد من البدن ان لم يستعمل وصدق عليه الدم نجس فلو انخرق الجلد ووصل الماء
اليه نجس ويشكل معه الوضوء والغسل فيجب اخراجه ان لم يكن حرج ومعه يجب ان يجعل عليه
شيئاً مثل الجبيرة فيتوضأ او يغتسل هذا اذا علم انه دم متجدد وان احتمل كونه لحماً صار كالدم من
جهة الرض كما يكون كك غالباً فهو طاهر «السادس والسابع» الكلب والخنزير البريان دون
الجري منها وكذا رطوباتها واجزائها وان كانت مما لا تحل الحيوة كالشعر والعظم ونحوها ولو اجتمع
احدهما مع الآخر اومع آخر فتولد منها ولد فان صدق عليه اسم احدهما تبعه وان صدق عليه
اسم احد الحيوانات الاخر او كان مما ليس له مثل في الخارج كان طاهراً وان كان الاحوط
الاجتناب عن المتولد منها اذا لم يصدق عليه اسم احد الحيوانات الطاهرة بل الاحوط الاجتناب
عن المتولد من احدهما مع طاهر اذا لم يصدق عليه اسم ذلك الطاهر فلو زى كلب على شاة او خروف
على كبة ولم يصدق على المتولد منها اسم الشاة فالاحوط الاجتناب عنه وان لم يصدق عليه اسم
الكلب «الثامن» الكافر باقسامه حتى المرتد بقسميه واليهود والنصارى والمجوس وكذا رطوباته
واجزائه سواء كانت مما تحل الحيوة اولا والمراد بالكافر من كان منكراً للالهوية والتوحيد
او الرسل او ضرورياً من ضروريات الدين مع الانقياد الى كونه ضرورياً بحيث يرجع انكاره
الى انكار الرسالة والاجتناب عن منكر الضرورى مطلقاً وان لم يكن ملتفتاً الى كونه
ضرورياً وولد الكافر يتبعه في النجاسة الا اذا اسلم بعد البلوغ او قبله مع فرض كونه عاقلاً مميزاً
وكان اسلامه عن بصيرة على الاقوى ولا فرق في نجاسته بين كونه من حلال او من الزنا ولو
في مذهبه ولو كان احد الابوين مسيئاً فالولد تابع له اذا لم يكن عن زنا بل مطلقاً على وجه مطابق
لاصل الطهارة (مسئلة ١) الاقوى طهارة ولد الزنا من المسلمين سواء كان من طرف او طرفين
بل وان كان احد الابوين مسيئاً كاسراً (مسئلة ٢) لا اشكال في نجاسة الغلات والخراريج
والزواصب واما الجسمة والجبره والفاثان بوحدة الوجود من الصوفية اذا التزموا باحكام
الاسلام فالاقوى عدم نجاستهم الا مع العلم بالتزامهم بلوازم مذهبهم من المفاسد (مسئلة ٣)
غير الاثنى عشرية من فرق الشيعة اذا لم يكونوا ناصبين ومعادين لاسرار الائمة ولا سابين لهم
طاهرون واما مع الناصب او السب للائمة الذين لا يعتقدون بامامتهم فهم مثل سائر النواصب

(مسئلة ٤) من شك في اسلامه وكفره طاهر وان لم يجر عليه سائر احكام الاسلام « التاسع »
 الخمر بل كل مسكر مائع بالاصالة وان صار جامداً بالعرض لا لجامد كالخبث وان صار مائعا بالعرض
 (مسئلة ١) الحق المشهور بالخمر العصير العنبي اذا غلى قبل ان يذهب ثلثاه وهو الاحوط وان
 كان الاقوى طهارته نعم لا اشكال في حرمة سواه غلى بالنار او بالشمس او بنفثه واذا ذهب
 ثلثاه صار حلالاً سواء كان بالنار او بالشمس او بالهواء بل الاقوى حرمة مجرد التشبث وان لم
 يصل الى حد الغليان والافرق بين العصير ونفس العنب فاذا غلى نفس العنب من غير ان يعصر
 كان حراماً واما الخمر والزبيب وعصيرها فالاقوى عدم حرمتها ايضاً بالغليان وان كان الاحوط
 الاجتناب عنها اكلاً بل من حيث النجاسة ايضاً (مسئلة ٢) اذا صار العصير ديباً بعد الغليان قبل
 ان يذهب ثلثاه فالاحوط حرمة وان كان خليته وجه وعلى هذا اذا استلزم ذهاب ثلثيه احتراقه
 فالاولى ان يصب عليه مقدار من الماء فاذا ذهب ثلثاه حل بلا اشكال (مسئلة ٣) يجوز اكل
 الزبيب والكشمش والتمر في الامراق والطبيع وان غلت فيجوز اكلها باي جفينة كانت على الاقوى
 « العاشر » الفقاع وهو شراب مخفف من الشعير على وجه مخصوص ويقال ان فيه سكرأ خفياً واذا
 كان مخففاً من غير الشعير فلا حرمة ولا نجاسة الا اذا كان مسكراً (مسئلة ٤) ماء الشعير الذي
 يستعمله اطباء في معالجتهم ليس من الفقاع فهو طاهر حلال « الحادي عشر » عرق الجنب
 من الحرام سواء خرج حين الجماع او بعده من الرجل او المرأة سواء كان من زنا او غيره كعوطي
 البهية او الاستمنا او نحوهما مما حرمة ذاتية بل الاقوى ذلك سلفه على الحايض والجماع في يوم
 الصوم الواجب الميعن اوفي الطهارة قبل التكفير (مسئلة ١) العرق الخارج منه حال الاغتسال
 قبل ثلثه نجس وعلى هذا فيغتسل في الماء البارد وان لم يتكفن فابرق في الماء الحار وينوي
 الغسل حال الخروج او يحرك بدنه تحت الماء بقصد الغسل (مسئلة ٢) اذا اجنب من حرام
 ثم من حلال او من حلال ثم من حرام فالظاهر نجاسة عرقه ايضاً خصوصاً في الضرورة الاولى
 (مسئلة ٣) الجنب من حرام اذا اتم عدم التمكن من الغسل فالظاهر عدم نجاسة عرقه وان
 كان الاحوط الاجتناب عنه مالم يغتسل واذا وجد الماء ولم يغتسل بعد فعرقه نجس ليطلان
 نيمه بالوجدان (مسئلة ٤) الصبي الغير البالغ اذا اجنب من حرام ففي نجاسة عرقه اشكال
 والاحوط امره بالغسل اذ يصح منه قبل البلوغ على الاقوى « الثاني عشر » عرق الابل الجلالة
 بل مطلق الحيوان الجلال على الاحوط (مسئلة ١) الاحوط الاجتناب عن الثعلب والارنب

والفرغ والعقرب والفار بل مطلق المسوخات وان كان الاقوى طهارة الجميع (مسئلة ٢) كل
 مشكوك طاهر سواء كانت الشبهة لاحتمال كونه من الاعيان النجسة او لاحتمال نجسه مع كونه
 من الاعيان الطاهرة والقول بان الدم المشكوك كونه من القسم الطاهر او النجس محكوم بالنجاسة
 ضعيف نعم يستثنى مما ذكرنا الرطوبة الخارجة بعد البول قبل الاستبراء بالخرطاط او بعد خروج
 المني قبل الاستبراء بالبول فانها مع الشك محكومة بالنجاسة (مسئلة ٣) الاقوى طهارة غسالة
 الحمام وان ظن نجاستها لكن الاحوط الاجتناب عنها (مسئلة ٤) يسقط رش الماء اذا اراد
 ان يصل في معابد اليهود والنصارى مع الشك في نجاستها وان كانت محكومة بالطهارة (مسئلة ٥)
 في الشك في الطهارة والنجاسة لا يجب الفحص بل يبنى على الطهارة اذا لم يكن مسبوقاً بالنجاسة
 ولما كان حصول العلم بالحال في الحال **فصل** طريق ثبوت النجاسة او التمسك العلم بالوجدان في
 اولى البينة العادلة وفي كفاية العدل الواحد اشكال فلا يترك مراعاة الاحتياط وتثبت ايضاً بقول
 صاحب اليد بملك او اجارة او امانة او امانة بل او غصب ولا اعتبار بمطابق الظن وان كان قوياً
 فالدهن واللين والخبث المأخوذة من اهل البوادي محكوم بالطهارة وان حصل الظن بنجاستها بل
 قد يقى بعدم رجحان الاحتياط بالاجتناب عنها بل ند بكرة او يحرم اذا كان في معرض حصول
 الوسواس (مسئلة ١) لا اعتبار بعلم الوساوي في الطهارة والنجاسة (مسئلة ٢) العلم الاجمالي
 كافٍ في اذ علم بنجاسة احد الشيئين يجب الاجتناب عنها الا اذا لم يكن احدهما معلوماً لا يلائمه
 فلا يجب الاجتناب عما هو على الانبلاء ايضاً (مسئلة ٣) لا يعتبر في البينة حصول الظن بصدقها
 نعم يعتبر عدم معارضتها بثبوتها (مسئلة ٤) لا يعتبر في البينة ذكر معتد الشهادة نعم لو ذكر
 مستنداً وعلم عدم صحته لم يحكم بالنجاسة (مسئلة ٥) اذا لم يشهد بالنجاسة بل بموجباً كفي وان
 لم يكن موجباً عندهما او عند احدهما فلو قال ان هذا الثوب لاق عرق الجنب من حرام او ماء
 الفسالة كفي عند من يقول بنجاستها وان لم يكن منهجياً بالنجاسة (مسئلة ٦) اذا شهد بالنجاسة
 واختلف مستنداهما كفي في ثبوتها وان لم تثبت الخصوصية كما اذا قال احدهما ان هذا الشيء
 لاق البول وقال الاخر انه لاق الدم فيحكم بنجاسته لكن لا يثبت النجاسة البولية ولا الدمية بل
 التقدر المشترك بينهما لكن هذا اذا لم ينف كل منهما قول الاخر بان اتفاقاً على اصل النجاسة واما
 اذا تنافى كما اذا قال احدهما انه لاق البول وقال الاخر لا بل لاق الدم ففي الحكم بالنجاسة اشكال
 (مسئلة ٧) الشهادة بالاجمال كافية ايضاً كما اذا قال احدهما من نجس فيجب الاجتناب عنها

وأما لو شهد أحدهما بالأجمال والآخر بالتعيين كما إذا قال أحدهما أحد هذين نجس وقال الآخر هذا معينا نجس في المسئلة وجوب الاجتناب عنها ووجوبه عن المعين فقط وعدم الوجوب أصلاً (مسئلة ٨) لو شهد أحدهما بنجاسة الشيء فعلاً والآخر بنجاسته سابقاً مع الجهل بحاله فعلاً فالظاهر وجوب الاجتناب وكذا إذا شهدا معاً بالنجاسة السابقة لجرى بان الاستصحاب (مسئلة ٩) لو قال أحدهما انه نجس وقال الآخر انه كان نجساً والان طاهر فالظاهر عدم الكفاية وعدم الحكم بالنجاسة (مسئلة ١٠) إذا أخبر الزوج او الزوجة او الخادمة او المملوكة بنجاسة ما في يدها من ثياب الزوج او ظروف البيت كفي في الحكم بالنجاسة وكذا إذا أخبرت المربية للطفل او الخنثون بنجاسته او نجاسة ثيابه بل وكذا لو أخبر المولى بنجاسة بدن العبد او الخارية او ثوبها مع كونها عنده اوفى بيته (مسئلة ١١) إذا كان الشيء بيد شخصين كالشر بكيين يسمع قول كل منهما في نجاسته نعم لو قال أحدهما انه طاهر وقال الآخر انه نجس تساقط كما ان البيئة تسقط مع التعارض ومع معارضتها بقول صاحب اليد تقدم عليه (مسئلة ١٢) لا فرق في اعتبار قول ذي اليد بالنجاسة بين ان يكون فاسقاً او عادلاً بل مسلماً او كافراً (مسئلة ١٣) في اعتبار قول صاحب اليد إذا كان صبيّاً اشكال وان كان لا يبعد إذا كان مراهماً (مسئلة ١٤) لا يعتبر في قبول قول صاحب اليد ان يكون قبل الاستعمال كما قد يقال فلو توضأ شخص بماء مثلاً وبعده أخبر ذواليد بنجاسته يحكم بطلان وضوئه وكذا لا يعتبر ان يكون ذلك حين كونه في يده فلو أخبر بعد خروجه عن يده بنجاسته حين كان في يده يحكم عليه بالنجاسة في ذلك الزمان ومع الشك في زوالها تستحب فصل في كيفية نجس المتنجسات يشترط في نجس الملاقي للنجس او المتنجس ان يكون فيها اوفى أحدهما رطوبة مسرية فإذا كانا جافين لم ينجس وان كان الاقياً للميتة لكن الاحوط غسل ملاقي ميت الانسان قبل الغسل وان كانا جافين وكذا لا ينجس إذا كان فيها اوفى أحدهما رطوبة غير مسرية ثم ان كان الملاقي للنجس او المتنجس ما يبعث نجس كله كالماء القليل المطلق والمضاف مطلقاً والدهن المائع ونحوه من المايعات نعم لا ينجس العالي بملاقات السافل إذا كان جارياً من العالي بل لا ينجس السافل بملاقات العالي إذا كان جارياً من السافل كالقوارة من غير فرق في ذلك بين الماء وغيره من المايعات وان كان الملاقي جامداً اخضعت النجاسة بموضع الملاقات سواء كان يابساً كالثوب اليابس إذا لاقته النجاسة جزء منه اوطرباً كما في الثوب الرطب او الارض الرطبة فإنه إذا وصلت النجاسة الى جزء من الارض او الثوب

لا ينجس ما ينصل به وان كان فيه رطوبة مسرية بل النجاسة مختصة بموضع الملاقات ومن هذا القبيل الدهن والدهن الجامدين نعم لو انفصل ذلك الجزء المجاور ثم اتصل بنجس موضع الملاقاة منه فالإتصال قبل الملاقاة لا يؤثر في النجاسة والسراية بخلاف الإتصال بعد الملاقاة وعلى ما ذكره فالبطخ والخيار ونحوها مما فيه رطوبة مسرية إذا لاقته النجاسة جزء منها لا ينجس البقية بل يكفي غسل موضع الملاقات إلا إذا انفصل بعد الملاقاة ثم اتصل (مسئلة ١) إذا شك في رطوبة أحد المتلاقيين أو علم وجودها وشك في سرايتها لم يحكم بالنجاسة وأما إذا علم صلب وجود المسرية وشك في بقائها فالاحوط الاجتناب وان كان الحكم بعدم النجاسة لا يخفى عن وجه (مسئلة ٢) الدباب الواقع على النجس الرطب إذا وقع على ثوب او بدن شخص وان كان فيها رطوبة مسرية لا يحكم بنجاسته إذا لم يعلم صاحبه لعين النجس ويجوز وقوعه لا يستلزم نجاسة رجله لاحتمال كونها مما لا تقلبها وعلى فرضه فزوال العين يكفي في طهارة الحيوانات (مسئلة ٣) إذا وقع بر الفار في الدهن او الدهن الجامدين يكفي القائه والقائه ماحوله ولا يجب الاجتناب عن البقية وكذا إذا مشى الكلب على الطين فإنه لا يحكم بنجاسة غيره موضع رجله إلا إذا كان وحلاً والمناط في الجود والميعان انه لو أخذ منه شيء فان بقي مكانه خالياً حين الاخذ وان امتلاء بعد ذلك فهو جامد وان لم يبق خالياً أصلاً فهو مائع (مسئلة ٤) إذا لاقته النجاسة جزء من البدن المتعرق لا يسري الى سائر اجزائه الا مع جريان العرق (مسئلة ٥) إذا وضع ابريق مملوء على الارض النجسة وكان في اسفله ثقب يخرج منه الماء فان كان لا يقف تحته بل ينفذ في الارض او يجري عليها فلا ينجس ما في الابريق من الماء وان وقف الماء بحيث يصدق اتجاؤه مع ما في الابريق بسبب الثقب نجس وهكذا الكوز والكاس والحل ونحوها (مسئلة ٦) إذا خرج من انفه نخاعة غليظة وكان عليها نقطة من الدم لم يحكم بنجاسة ما عدا محله من سائر اجزائها فإذا شك في ملاقاة تلك النقطة لظاهر الانف لا يجب غسله وكذا الحال في البلق الخارج من الخلق (مسئلة ٧) الثوب او الفرش الملتصق بالتراب نجس بكتفه ففضه ولا يجب غسله ولا يضر احتمال بقاء شيء منه بعد العلم بزوال القدر المتبقين (مسئلة ٨) لا يكفي مجرد الميعان في النجس بل يعتبر ان يكون مما يقبل التأثر وبعبارة اخرى يعتبر بوجود الرطوبة في أحد المتلاقيين فالزريق إذا وضع في ظرف نجس لا رطوبة له لا ينجس وان كان ما يبعث إذا اذيب الذهب او غيره من الثمرات في بوظنة نجسة اوصب بعد الدوب في ظرف نجس لا ينجس الا مع رطوبة الظرف او وصول رطوبة نجسة

الله من الخارج (مسئلة ٩) المتنجس لا يتنجس ثانياً ولو بنجاسة اخرى لكن اذا اختلف حكمها برتب كلاهما فلو كان لملاقى البول حكم ولما في العذرة حكم آخر يجب ترتيبهما معاً ولذا لو لاقى الثوب دم ثم لاقاه البول يجب غسله مرتين وان لم يتنجس بالبول بعد تنجسه بالدم وقلنا بكفايه المرة في الدم وكذا اذا كان في اناه ماء نجس ثم ولغ فيه الكلب يجب تعفيره وان لم يتنجس بالبول ويحتمل ان يكون للنجاسة مراتب في الشدة والضعف وعليه فيكون كل منها مؤثراً ولا اشكال (مسئلة ١٠) اذا نتجس الثوب مثلاً بالدم مما يكفي فيه غسله مرة وشك في ملاقاته للبول ايضاً مما يحتاج الى التعدد يكفي فيه بالمرة وبني على عدم ملاقاته للبول وكذا اذا علم بنجاسة اناه وشك في انه ولغ فيه الكلب ايضاً لم لا يجب فيه التعفير وبني على عدم تحقق البولغ نعم لو علم تنجسه اما بالبول او بالدم او بالبولغ او بغيره يجب اجراء حكم الاشد من التعدد في البول والتعفير في البولغ (مسئلة ١١) الاقوى ان المتنجس من نجس كالنجس لكن لا يجري عليه جميع احكام النجس فاذا نتجس الاناء بالبولغ يجب تعفيره لكن اذا نتجس اناه آخر بملاقات هذا الاناء او صب ماء البولغ في اناه آخر لا يجب فيه التعفير وان كان الاحوط خصوصاً في الفرض الثاني وكذا اذا نتجس الثوب بالبول وجب تعدد الغسل لكن اذا نتجس ثوب آخر بملاقاة هذا الثوب لا يجب فيه التعدد وكذا اذا نتجس شيء بفسالة البول بناء على نجاسة الفسالة لا يجب فيه التعدد (مسئلة ١٢) قد مر انه يشترط في تنجس الشيء بالملاقاة تأثره فعلى هذا لو فرض جسم لا يتأثر بالرطوبة اصلاً كما اذا دهن على نحو اذا غمس في الماء لا يقبل اصلاً يمكن ان يبق انه لا يتنجس بالملاقات ولومع الرطوبة السرية ويحتمل ان يكون رجل الزبور والذباب والبق من هذا القبيل (مسئلة ١٣) الملاقات في الباطن لا توجب التنجيس فالخامة الخارجة من الانف طاهرة وان لاقت الدم في باطن الانف نعم لو ادخل فيه شيء من الخارج ولاقي الدم في الباطن فالاحوط فيه الاجتناب **فصل** يشترط في صحة الصلوة واجبة كانت او مندوبة ازالة النجاسة عن البدن حتى الظفر والشعر واللباس سائراً كان او غير سائر عدا ما يسي من مثل الجوارب ونحوه مما لا تنم الصلوة فيه وكذا يشترط في ثوابها من ملو الاحتياط ونضاء الشهيد والسجدة المنسبين وكذا سيف سجدتي اله على الاحوط ولا يشترط فيها بقاءها من الاذان والاقامة والادعية التي قبل تكبيرة الاحرام ولا فيما يتأخرها من التعقيب ويلحق باللباس على الاحوط الحلق الذي يغشى به الهلى مضطجماً ايضاً سواء كان مستتراً به اولا وان كان الاقوى في صورة عدم التستر

به بان كان ساتره غيره عدم الاشتراط ويشترط في صحة الصلوة ايضاً ازالتهما عن موضع السجود دون المواضع الاخر فلا بأس بنجاستها الا اذا كانت مسربة الى بدنه او لباسه (مسئلة ١) اذا وضع جبهته على محل بعض طاهر وبعض نجس صح اذا كان الطاهر بمقدار الواجب فلا يفسر كون البعض الاخر نجساً وان كان الاحوط طهارة جميع ما يقع عليه ويكفي ككون السطح الطاهر من المسجد طاهراً وان كان باطنه او سطحه الاخر او ما تحته نجساً فلو وضع التربة على محل نجس وكانت طاهرة ولو سطحا الطاهر صحها الصلوة (مسئلة ٢) يجب ازالة النجاسة عن المساجد داخلها وسقفها وطحها وطرف الداخل من جدرانها بل والطرف الخارج على الاحوط الآن لا يعمها الواقف جزء من المسجد بل لو لم يعمل مكاناً مخصوصاً منها جزء لا يلحقه الحكم وجوب ازالة فوري فلا يجوز التأخير بمقدار ينال في الفور العرفي ويحرم تنجيسها ايضاً بل لا يجوز ادخال عين النجاسة فيها وان لم تكن منجسة اذا كانت موجبة لذلك حرمتها بل مطلقاً على الاحوط واما ادخال المتنجس فلا بأس به ما لم يستلزم ذلك (مسئلة ٣) وجوب ازالة النجاسة عن المساجد كقائي ولا اختصاص له بنجسها او صار سبباً فيجب على كل احد (مسئلة ٤) اذا راي نجاسة في المسجد وقد دخل وقت الصلوة يجب المبادرة الى ازالتها مقدماً على الصلوة مع سعة وقتها ومع الضيق قدمها ولو ترك ازالة مع السعة واشتغل بالصلوة عصي اترك ازالة لكن في بطلان صلاته اشكال والاقوى الصحة هذا اذا امكنه ازالة واما مع عدم قدرته مطلقاً اوفي ذلك الوقت فلا اشكال في صحة صلاته ولا فرق في الاشكال في الصورة الاولى بين ان يصلي في ذلك المسجد او في مسجد آخر واذا اشتغل بغيره بالازالة لا مانع من مبادرته الى الصلوة قبل تحقق ازالته (مسئلة ٥) اذا صلى ثم تبين له كون المسجد نجساً كانت صلاته صحيحة وكذا اذا كان عالماً بالنجاسة ثم غفل وصلى واما اذا علمها او انفت اليها في اثناء الصلوة فيل يجب اتمام ثم ازالة او ابطاها والمبادرة الى ازالة وجهان او وجوه والاقوى وجوب الاقام (مسئلة ٦) اذا كان موضع من المسجد نجساً لا يجوز تنجيسه ثانياً بما يوجب تلويثه بل وكذا مع عدم التلويث اذا كانت الثانية اشد واغلظ من الاولى والاقوى تحريمه تأمل بل منع اذا لم يستلزم تنجيسه ما يجاوره من الموضع الطاهر لكنه احوط (مسئلة ٧) لو توقف تطهير المسجد على جفر ارضه جاز بل وجب وكذا لو توقف على تحريم شيء منه ولا يجب طم الحفر وتعمير الخراب نعم لو كان مثل الآجر مما يمكن رده بعد التطهير وجب (مسئلة ٨) اذا نتجس

حصير المسجد وجب تطهيره او قطع موضع النجس منه اذا سكان ذلك اصلح من اخراجه
وتطهيره كما هو الغالب (مسئلة ٩) اذا توقف تطهير المسجد على تخريبه اجمع كما اذا كان الحص
الذي عمر به نجساً او كان المباشر للبناء كافراً فان وجد متبرع بالتعمير بعد الخراب جاز والآ
فمشكل (مسئلة ١٠) لا يجوز تنجيس المسجد الذي صار خراباً وان لم يصل فيه احد ويجب
تطهيره اذا تنجس (مسئلة ١١) اذا توقف تطهيره على تنجيس بعض المواضع الطاهرة
لا مانع منه ان امكن ازالته بعد ذلك كما اذا اراد تطهيره بصب الماء واستلزم مذكور (مسئلة ١٢)
اذا توقف التطهير على بذل مال وجب وهل يضمن من صار سبباً للتنجس وجهان لا ينجح ثانيهما
من قوة (مسئلة ١٣) اذا تغير عنوان المسجد بان غصب وجعل داراً او صار خراباً بحيث لا يمكن
تعميره ولا الصلوة فيه وقتنا يجوز جعله مكاناً للزرع في جواز تنجيسه وعدم وجوب تطهيره كما
قبل اشكال والظاهر عدم جواز الاول بل وجوب الثاني ايضاً (مسئلة ١٤) اذا راي الجنب
نجاسة في المسجد فان امكنه ازالتها بدون المكث في حال المرور وجب المبادرة اليها والا فالظاهر
وجوب التأخير الي ما بعد الفصل لكن يجب المبادرة اليه حفظاً للقرورية بقدر الامكان وان لم
يمكن التطهير الا بالمكث جنباً فلا يبعد جوازه بل وجوبه وكذلك اذا استلزم التأخير الى ان
يفتسل هناك حرمة (مسئلة ١٥) في جواز تنجيس مساجد اليهود والنصارى اشكال واما
مساجد المسلمين فلا فرق فيها بين فرقهم (مسئلة ١٦) اذا علم عدم جعل الواقف حصن المسجد
او سقفه او جدرانته جزء من المسجد لا يلحقه الحكم من وجوب التطهير وحرمة التنجيس بل وكذا
لوشك في ذلك وان كان الاحوط للحوق (مسئلة ١٧) اذا علم اجمالاً بنجاسة احد المسجدين
او احد المكانين من مسجد وجب تطهيرهما (مسئلة ١٨) لافرق بين كون المسجد عاماً او خاصاً
واما المكان الذي اعده للصلاة في داره فلا يلحقه الحكم (مسئلة ١٩) هل يجب اعلام الغير
اذا لم يتمكن من الازالة الظاهر بعدم اذا كان مائلاً بوجوب المكث والافق الاحوط (مسئلة ٢٠)
المشاهد المشرفة كالمساجد في حرمة التنجيس بل وجوب الازالة اذا كان تركها هتكاً بل مطلقاً
على الاحوط لكن الاقوي عدم وجوبها مع عدمه ولا فرق فيها بين الضرائح وما عليها من الثياب
وساير مواضعها الا في التاكيد وعدمه (مسئلة ٢١) يجب الازالة عن ورق المصحف الشريف
وخطه بل عن جلده وغلافه مع المكث كما انه محرم مس خطه او ورقه بالضرر المتنجس وان
كان متظهِراً من الحدث واما اذا كان احد هذه بقصد الاهانة فلا اشكال في حرمة (مسئلة ٢٢)

يحرم كتابة القرآن بالركب النجس ولو كتب جهلاً او عمداً وجب محوه كما انه اذا تنجس خطه
ولم يمكن تطهيره يجب محوه (مسئلة ٢٣) لا يجوز اعطائه بيد الكافر وان كان في يده يجب
اخذه منه (مسئلة ٢٤) يحرم وضع القرآن على العين النجسة كما انه يجب رفعها عنه اذا وضعت
عليه وان كانت بايسة (مسئلة ٢٥) يجب ازالة النجاسة عن الثربة الحسينية بل عن ثربة الرسول
وساير الأئمة صلوات الله عليهم المأخوذة من قبورهم ويحرم تنجيسها ولا فرق في الثربة الحسينية
بين المأخوذة من الغير الشريف او من الخارج اذا وضعت عليه بقصد التبرك والاستشفاء وكذا
السجدة والثربة المأخوذة بقصد التبرك لاجل الصلوة (مسئلة ٢٦) اذا وقع ورق القرآن
او غيره من المحترقات في بيت الخلاه او بالوعنه وجب اخراجه ولو باجرة وان لم يمكن فلا حوط
والاولى سد بابيه وترك النخل فيه الى ان يضمحل (مسئلة ٢٧) تنجس مصحف الغير موجب
لضمان انقصه الحاصل بتطهيره (مسئلة ٢٨) وجوب تطهير المصحف كفاً لا يخصص بين نجسه
ولو استلزم صرف المال وجب ولا يضمنه من نجسه اذا لم يكن لغيره وان صار هو السبب للتكليف
بصرف المال وكذا الواقف في البالوعة فان مؤنة الاخراج الواجب على كل احد ليس عليه لان
الضرر انما جاء من قبل التكليف الشرعي ويحتمل ضمان السبب كما قيل بل قيل باختصاص
الوجوب به ويجوز الحاكم عليه لو امتنع او استأجر آخر ولكن يأخذ الاجرة منه (مسئلة ٢٩)
اذا كان المصحف للغير في جواز تطهيره بغير اذنه اشكال الا اذا كان تركه هتكاً ولم يمكن
الاستيذان منه فانه ح لا يبعد وجوبه (مسئلة ٣٠) يجب ازالة النجاسة عن المأكول وعن
ظروف الاكل والشرب اذا استلزم استعماله تنجس المأكول والمشروب (مسئلة ٣١) الاحوط
ترك الانتفاع بالاعيان النجسة خصوصاً الميتة بل والنجاسة اذا لم تقبل التطهير الا ما جرت
السيرة عليه من الانتفاع بالعذرات وغيرها للتسميد والا الاستصباح بالدهن المنجس لئلا
الافوى جواز الانتفاع بالجمع حتى الميتة مطلقاً في غير ما يشترط فيه الطهارة نعم لا يجوز بيعها
للاستعمال المحرم وفي بعضها لا يجوز بيعه مطلقاً كالميتة والعذرات (مسئلة ٣٢) كما يحرم الاكل
والشرب لشيء النجس كذا يحرم السبب لاكل الغير او شربه وكذا التسبب لاستعماله فجا
يشترط فيه الطهارة فلو باع او اعاد شيئاً نجساً قابلاً للتطهير يجب الاعلام بنجاسته واما اذا لم يكن
هو السبب في استعماله بان راي ان ما ياكله شخص او يشربه او يصل في فيه نجس فلا يجب اعلامه
(مسئلة ٣٣) لا يجوز سقي المسكرات للاطفال بل يجب ردهم وكذا ساير الاعيان النجسة اذا

كانت مضرة لم يل مطلقاً وأما النجاسات فإن كان النجس من جهة كون أيديهم نجسة فالظاهر عدم الباس به وإن كان من جهة نجس سابق فالأقوى جواز التسبب لأكلهم وإن كان الاحوط تركه وأما ردعهم عن الأكل والشرب مع عدم التسبب فلا يجب من غير اشكال (مسئلة ٣٤) إذا كان موضع من بيته أو فرشته نجساً فورد عليه ضيف وباشره بالوطية المسرية ففي وجوب اعلامه اشكال وإن كان احوط بل لا يخفى عن قوة وكذا إذا احضر عنده طعاماً ثم علم بنجاسته بل وكذا إذا كان الطعام للغير وجماعة مشغولون بالأكل فرأى واحداً منهم فيه نجاسة وإن كان عدم الوجوب في هذه الصورة لا يخفى عن قوة لعدم كونه سبباً لأكل الغير بخلاف الصورة السابقة (مسئلة ٣٥) إذا استعار ظرفاً أو فرشاً أو غيرهما من جاره فتنجس عنده هل يجب عليه اعلامه عند الرد فيه اشكال والاحوط الاعلام بل لا يخفى عن قوة إذا كان مما يستعمله المالك فيما يشترط فيه الطهارة **فصل** إذا صلى في النجس فإن كان عن علم وعمد بطلت صلاته وكذا إذا كان عن جهل بالنجاسة من حيث الحكم بأن لم يعلم أن الشيء الفلاني مثل عرق الجنب من الحرام نجس أو عن جهل بشرطية الطهارة للصلاة وأما إذا كان جاهلاً بالموضوع بأن لم يعلم أن ثوبه أو بدنه لاقى البول مثلاً فإن لم يلتفت أصلاً أو التفت بعد الفراغ من الصلاة صحته صلاته ولا يجب عليه القضاء بل ولا الإعادة في الوقت وإن كان احوط وإن التفت في أثناء الصلاة فإن علم سبقها وإن بعض صلواته وقع مع النجاسة بطلت مع سعة الوقت الإعادة وإن كان الاحوط الإتمام ثم الإعادة ومع ضيق الوقت إن أمكن التطهير أو التبديل وهو في الصلاة من غير لزوم المنافي فيفعل ذلك ويتم وكانت صحيحة وإن لم يمكن إتمامها وكانت صحيحة وإن علم حدوثها في الانتهاء مع عدم إتيان شيء من اجزائها مع النجاسة أو علم بها وشك في أنها كانت سابقاً أو حدثت فعلاً فمع سعة الوقت وإمكان التطهير أو التبديل يتمها معها مع عدم الإمكان يستأنف ومع ضيق الوقت يتمها مع النجاسة ولا شيء عليه وأما إذا كان ناسياً فالأقوى وجوب الإعادة والقضاء مطلقاً سواء تذكر بعد الصلاة أو في أثناءها أمكن التطهير أو التبديل أم لا (مسئلة ١) نال الحكم تكليفاً أو وضعاً كجاءه في وجوب الإعادة والقضاء (مسئلة ٢) لو غسل ثوبه النجس وعلم بطهارته ثم صلى فيه وبعد ذلك تبين له بقاء نجاسته فالظاهر أنه من باب الجهل بالموضوع فلا يجب عليه الإعادة أو القضاء وكذا لو شك في نجاسته ثم تبين بعد الصلاة أنه كان نجساً وكذا لو علم بنجاسته فأخبره الوكيل في تطهيره بطهارته أو شهدت البيعة بتطهيره ثم تبين الخلاف وكذا لو وقعت قطرة بول

أودم مثلاً وشك في أنها وقعت على ثوبه أو على الأرض ثم تبين أنها وقعت على ثوبه وكذا لو رأى في بدنه أو ثوبه دماً وقطع بانه دم البقي أودم القروح المغفو أو أنه أقل من الدم أو نحو ذلك ثم تبين أنه مما لا يجوز الصلاة فيه وكذا لو شك في شيء من ذلك ثم تبين أنه مما لا يجوز لجميع هذه من الجهل بالنجاسة لا يجب فيها الإعادة أو القضاء (مسئلة ٣) لو علم بنجاسة شيء فغسله بالوطية وصلى ثم تذكر أنه كان نجساً وإن يده تنجست بملاقاته فالظاهر أنه أيضاً من باب الجهل بالموضوع لا التيسار لأنه لم يعلم بنجاسة يده سابقاً والتيسار إنما هو في نجاسة شيء آخر غير ما صلى فيه نعم لو توضأ أو اعتدل قبل تطهير يده وصلى كانت باطلة من جهة بطلان وضوئه أو غسله (مسئلة ٤) إذا انحصر ثوبه في نجس فإن لم يمكن نزعه حال الصلاة لبرء أو نحوه صلى فيه ولا يجب عليه الإعادة أو القضاء وإن تمكن من نزعه ففي وجوب الصلاة فيه أوعارياً أو التخيير وجوه الأقوى الأول والاحوط تكرار الصلاة (مسئلة ٥) إذا كان عنده ثوبان يعلم بنجاسة أحدهما يكرر الصلاة وإن لم يتمكن إلا من صلاة واحدة يصلى في أحدهما لأعاريها والاحوط القضاء خارج الوقت في الآخر أيضاً إن أمكن والآعاري (مسئلة ٦) إذا كان عنده مع الثوبين المشبهين ثوب طاهر لا يجوز أن يصلى فيهما بالتكرار بل يصلى فيه نعم لو كان له غرض عتلاتي في عدم الصلاة فيه لأبأس بها فيها مكرراً (مسئلة ٧) إذا كان أطراف الشبهة ثلاثة يكفي تكرار الصلاة في اثنين سواء علم بنجاسة واحد وبطهارة الاثنين أو علم بنجاسة واحد وشك في نجاسة الآخرين أو في نجاسة أحدهما لأن الزائد على المعلوم محكوم بالطهارة وإن لم يكن مميزاً وإن علم في الفرض بنجاسة الاثنين يجب التكرار باتيان الثالث وإن علم بنجاسة الاثنين في أربع يكفي الثالث والمعيار كما تقدم سابقاً التكرار إلى حد يعلم وقوع أحدهما في الطاهر (مسئلة ٨) إذا كان كل من بدنه وثوبه نجساً ولم يكن له من الماء إلا ما يكفي أحدهما فلا يبعد التخيير والاحوط تطهير البدن وإن كانت نجاسة أحدهما أكثر أو أشد لا يبعد ترجيحه (مسئلة ٩) إذا تنجس موضعان من بدنه أو لباسه ولم يمكن إزالتهما فلا يسقط الوجوب ويختار الأعم الدوران بين الأقل والأكثر وبين الأخف والأشد أو بين تعدد العنوان وتعدد فتيهين الثاني في الجميع بل إذا كان موضع النجس واحداً وأمكن تطهير بعضه لا يسقط الميسور بل إذا لم يمكن التطهير لكن أمكن إزالة العين وجبت بل إذا كانت محتاجة إلى تعدد الغسل وتمكن من غسلة واحدة فلا يحوط عدم تركها لأنها توجب خفة النجاسة إلا أن يستلزم خلاف الاحتياط من جهة آخره بأن استلزم وصول

السؤال الى الحل الطاهر (مسئلة ١٠) اذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفي الارتفاع الحدث او رفع الخبث من الثوب او البدن تعين رفع الخبث و يتم بدلا عن الوضوء والغسل والاولى ان يستعمل في ازالة الخبث اولا ثم التيمم ليتحقق عدم الوجدان حينه (مسئلة ١١) اذا صلى مع النجاسة اضطراراً لا يجب عليه الاعادة بعد التمكن من التطهير نعم لو حصل التمكن في اثناء الصلوة استأنف في سعة الوقت والاحوط الاتمام والاعادة (مسئلة ١٢) اذا اضطر الى السجود على محل نجس لا يجب اعادة ما بعد التمكن من الطاهر (مسئلة ١٣) اذا سجد على الموضع النجس جهلاً او نسياناً لا يجب عليه الاعادة وان كانت احوط فصل فيما يعني عنه في الصلوة وهو اوز «الاول» دم الجروح والقروح ما لم يبرء في الثوب او البدن قليلاً كان او كثيراً امكن الازالة والتبدل بلا مشقة ام لا نعم يعتبر ان يكون مما فيه مشقة نوعية فان كان مما لا مشقة في تطهيره او تبدله على نوع الناس فالاحوط ازالته او تبدل الثوب وكذا يعتبر ان يكون الجرح مما يندب به وله ثبات واستقرار فالجروح الجزئية يجب تطهيرها ولا يجب فيها يعني عنه منعه عن التنجيس نعم يجب شدة اذا كان في موضع يتعارف شدة ولا يختص العفو بما في محل الجرح فلو تعدى عن البدن الى اللباس او الى اطراف الحل كان معفواً لكن بالمقدار المتعارف في مثل ذلك الجرح ويختلف ذلك باختلافها من حيث الكبر والصغر ومن حيث الحل فقد يكون في محل لازمه بحسب المتعارف التعدى الى الاطراف كثيراً اوسى في محل لا يمكن شدة فالمسائط المتعارف بحسب ذلك الجرح (مسئلة ١) كما يعني عن دم الجرح كذا يعني عن التقيح المتنجس الخارج معه والدواء المتنجس الموضوع عليه والعرق المتصل به في المتعارف اما الرطوبة الخارجية اذا وصلت اليه وتعدت الى الاطراف فالعفو عنها مشكل فيجب غسلها اذا لم يكن فيه جرح (مسئلة ٢) اذا تلوث يده في مقام العلاج يجب غسلها ولا عفو كما انه اذا كان الجرح مما لا يتعدى فتلوث اطرافه بانساع عليها يده او باخرقة الموثقين على خلاف المتعارف (مسئلة ٣) يعني عن دم البواسير خارجية كانت او داخلية وكذا كل قرح او جرح باطنى خرج دمه الى الظاهر (مسئلة ٤) لا يعني عن دم الرعاف ولا يكون من الجروح (مسئلة ٥) يستحب لصاحب القروح والجروح ان يغسل ثوبه من دمه كل يوم مرة (مسئلة ٦) اذا شك في دم انه من الجروح او القروح ام لا فالاحوط عدم العفو عنه (مسئلة ٧) اذا كانت القروح او الجروح المتعددة متقاربة بحيث تعد جرحاً واحداً صرفاً جري عليه حكم الواحد فلو برء بعضها لم يجب غسله بل هو معفو عنه حتى يبرء الجميع وان

كانت متباعدة لا يصدق عليها الوحدة العرفية فالحكم نفسه فلو برء البعض وجب غسله ولا يعني عنه الى ان يبرء الجميع «الثاني» مما يعني عنه في الصلوة الدم الاقل من الدرهم سواء كان في البدن او اللباس من نفسه او غيره عدا الدماء الثلاثة من الحيض والنفاس والاستحاضة او من نجس العين او الميتة بل او غير المأكول مما عدا الانسان على الاحوط بل لا يخفى عن قوة اذا كان منفرداً في البدن او اللباس او فيها وكان المجموع بقدر الدرهم فالاحوط عدم العفو والمناط سعة الدرهم لا وزنه وحده سعة الخمس الراحة ولما حده بعضهم بسعة عقد الايهام من اليد وآخر بعقد الوسطى وآخر بعقد السبابة فالاحوط الاختصار على الاقل وهو الاخير (مسئلة ١) اذا نفث من احد طرفي الثوب الى الآخر قدم واحد والمناط في ملاحظة الدرهم اوسع الطرفين نعم لو كان الثوب طبقات فنفث من طبقة الى اخرى فالظاهر التعدد وان كان من قبيل الظهارة والبطانة كما انه لو وصل الى الطرف الآخر دم آخر لا بالنفث يحكم عليه بالتعدد وان لم يكن طبقتين (مسئلة ٢) الدم الاقل اذا وصل اليه رطوبة من الخارج فصار المجموع بقدر الدرهم او ازيد لا اشكال في عدم العفو عنه وان لم يبلغ الدرهم فان لم يتنجس به شيء من الحل بان لم تعد عن محل الدم فالظاهر بقاء العفو وان تعدى عنه ولكن لم يكن المجموع بقدر الدرهم فقيه اشكال والاحوط عدم العفو (مسئلة ٣) اذا علم كون الدم اقل من الدرهم وشك في انه من المستثنيات ام لا يبنى على العفو واما اذا شك في انه بقدر الدرهم او اقل فالاحوط عدم العفو الا ان يكون مسبوقاً بالاقلية وشك في زيادته (مسئلة ٤) المتنجس بالدم ليس كالدم في العفو عنه اذا كان اقل من الدرهم (مسئلة ٥) الدم الاقل اذا ازيل عينه فالظاهر بقاء حكمه (مسئلة ٦) الدم الاقل اذا وقع عليه دم آخر اقل ولم يتعد عنه او تعدى وكان المجموع اقل لم يزل حكم العفو عنه (مسئلة ٧) الدم الغليظ الذي سعة اقل عفو وان كان بحيث لو كان رقيقاً صار بقدره او اكثر (مسئلة ٨) اذا وقعت نجاسة اخرى كقطرة من البول مثلاً على الدم الاقل بحيث لم يتعد عنه الى الحل الطاهر ولم يصل الى الثوب ايضاً هل يبقى العفو ام لا اشكال فلا يترك الاحتياط «الثالث» مما يعني عنه ما لا تتم فيه الصلوة من الملابس كالقناسوة والعرجين والتككة والجورب والنعل والخاتم والخلخال ونحوها بشرط ان لا يكون من الميتة ولا من اجزاء نجس العين كالمسك وبواخيه والمناط عدم امكان الستر بلا علاج فان تعس او تحزم بمثل المستحال مما لا يستر العورة بلا علاج لكن يمكن الستر به بشدة بجبل او يجعله خرقاً لا مانع من

الصلاة فيه وأما مثل العمامة الملقوفة التي تستر العورة إذا قلت فلا يكون معفواً إلا إذا خيبت بعد اللف بحيث يصير مثل القلنسوة « الرابع » المحمول المتنجس الذي لا تتم فيه الصلاة مثل السكين والدرهم والدينار ونحوها وأما إذا كان مما تتم فيه الصلاة كما إذا جعل ثوبه المتنجس في جيبه مثلاً فقيه اشكال والاحوط الاجتناب وكذا إذا كان من الاعيان النجسة كالهيئة والدم وشعر الكلب والخنزير فان الاحوط اجتناب حملها في الصلاة (مسألة) الخيط المتنجس الذي خيط به الجرح يعد من المحمول بخلاف ما خيط به الثوب والقباطين والزور والسقايف فانها تعد من اجزاء اللباس لا عفواً عن نجاستها « الخامس » ثوب المرية للصبي اما كانت او غيرها متبرعة او مستأجرة ذكرنا كان الصبي اوانثى وان كان الاحوط الافتصار على الذكر فنجاسته معفوة بشرط غسله في كل يوم مرة مخيرة بين ساعاته وان كان الاولى غسله آخر النهار لتصل الظهريين والعشائين مع الطهارة او مع خفة النجاسة وان لم يغسل كل يوم مرة فالصلوات الواقعة فيه مع النجاسة باطلة وبشروط انحصار ثوبها في واحد او احتياجها الى لبس جميع ما عندها وان كان متعدد ولا فرق في العفو بين ان تكون متمكنة من تحصيل الثوب الطاهر بشراء او استئجار او استعارة ام لا وان كان الاحوط الافتصار على صورة عدم التمكن (مسألة ١) الحاق بدنيتها بالثوب في العفو عن نجاسته محل اشكال وان كان لا يخفى عن وجه (مسألة ٢) في الحاق الماري بالرية اشكال وكذا من تواتر بوله « السادس » يعنى عن كل نجاسة في البدن والثوب في حال الاضرار **فصل** في المطهرات وهي امور « احدها » الماء وهو عمدتها لان ساير المطهرات مخصوصة بشيأ خاص بخلافه فانه مطهر لكل متنجس حتى الماء المضاف بالاستهلاك بل يظهر بعض الاعيان النجسة كبيت الانسان فانه يطهر بتمام غسله وبشروط في التطهير به امور بعضها شرط في كل من القليل والكثير وبعضها مختص بالتطهير بالقليل « اما الاول » فمنها زوال العين والاثربعنى الاجزاء الصغار منها لا بمعنى اللون والطعم ونحوهما ومنها عدم تغير الماء في اثناء الاستعمال ومنها طهارة الماء ولو في ظاهر الشرع ومنها اطلاقه بمعنى عدم خروجه عن الاطلاق في اثناء الاستعمال « واما الثاني » فالتعدد في بعض المتنجسات كالمتنجس بالبول وكالظروف والتعفير كما في المتنجس ببول الكلب والعصر في مثل الثياب والفرش ونحوها مما يقبله والورود اى ورود الماء على المتنجس دون العكس على الاحوط (مسألة ١) المدار في التطهير زوال عين النجاسة دون اوصافها فلو بقيت الريح او اللون مع العلم بزوال العين كفى الا ان يستكشف من

بقائها بقاء الاجزاء الصغار او يشك في بقائها فلا يحكم ح بالطهارة (مسألة ٢) انما يشترط في التطهير طهارة الماء قبل الاستعمال فلا يضر تنجسه بالوصول الى المحل المتنجس واما الاطلاق فاعتباره انما هو قبل الاستعمال وحده فلو صار بعد الوصول الى المحل مضاعفاً لم يكف كما في الثوب المصبوغ فانه يشترط في طهارته بالماء القليل بقاءه على الاطلاق حتى حال العصر فادام يخرج منه الماء الملون لا يظهر الا اذا كان اللون قليلاً لم يضر الى حد الاضافة واما اذا غسل في الكثير فيكفى فيه نفوذ الماء في جميع اجزائه بوصف الاطلاق وان صار بالعصر مضاعفاً بل الماء المعصور المضاف ايضاً محكوم بالطهارة واما اذا كان بحيث يوجب اضافة الماء بمجرد وصوله اليه ولا ينفذ فيه الا مضاعفاً فلا يظهر مادام كذلك والظاهر ان اشتراط عدم التغير ايضاً كذلك فلو تغير بالاستعمال لم يكف مادام كذلك ولا يحسب غسلة من الغسلات فيما يعتبر فيه التعدد (مسألة ٣) يجوز استعمال غسالة الاستنجاء في التطهير على الاقوى وكذا غسالة ساير النجاسات على القول بطهارتها واما على المخازن من وجوب الاجتناب عنها احتياطاً فلا (مسألة ٤) يجب في تطهير الثوب او البدن بالماء القليل من بول غير الرضيع الغسل مرتين واما من بول الرضيع الغير المتغذي بالطعام فيكفى صب الماء مرة وان كان المران احوط واما المتنجس بساير النجاسات عدا البولغ فالاقوى كفاية الغسل مرة بعد زوال العين فلا تكفى الغسلة المزدبلة لها الا ان يصب الماء مستمراً بعد زوالها والاحوط التعدد في ساير النجاسات ايضاً بل كونها غير الغسلة المزدبلة (مسألة ٥) يجب في الاواني اذا تنجست بغير البولغ الغسل ثلاث مرات في الماء القليل واذا تنجست بالبولغ التعفير بالتراب مرة وبالماء بعده مرتين والاولى ان يطرح فيها التراب من غير ماء ويمسح به ثم يجعل فيه شيء من الماء ويمسح به وان كان الاقوى كفاية الاول فقط بل الثاني ايضاً ولا بد من التراب فلا يكفى عنه الرماد والاشنان والنورة ونحوها نعم يكفى الرمل ولا فرق بين اقسام التراب والمراد من البولغ شربه الماء او ما يبعثه بطرف اسانه ويقوى الحاق لطعه الاناء بشربه واما وقوع لعاب فيه فالاقوى فيه عدم اللعوق وان كان احوط بل الاحوط اجراء الحكم المذكور في مطلق مباشرته ولو كان بغير اللسان من ساير الاعضاء حتى وقوع شعره او عرقه في الاناء (مسألة ٦) يجب في بولغ الخنزير غسل الاناء سبع مرات وكذا في الجرذ وهو الكبير من الفارة البرية والاحوط في الخنزير التعفير قبل السبع ايضاً لكن الاقوى عدم وجوبه (مسألة ٧) يستحب في ظروف الخمر الغسل سبعاً والاقوى كونها كساير الظروف في كفاية

الثالث (مسئلة ٨) التراب الذي يعرف به يجب ان يكون طاهراً قبل الاستعمال (مسئلة ٩)
اذا كان الاناء ضيقاً لا يمكن مسح التراب فالظاهر كفاية جعل التراب فيه ونحوه الى ان
يصل الى جميع اطرافه واما اذا كان عمالاً لا يمكن فيه ذلك فالظاهر بقاءه على النجاسة ابداً الا
عند من يقول بسقوط التعفير في الغسل بالماء الكثير (مسئلة ١٠) لا يجري حكم التعفير في غير
الظروف مما تنجس بالكباب ولو بآء ولو غده او بطمعه نعم لافرق بين اقسام الظروف في وجوب
التعفير حتى مثل الدلو لو شرب الكباب منه بل والقربة والمطهره وما اشبه ذلك (مسئلة ١١)
لا ينكر التعفير بتكرار الولغ من كلب واحد او ازبدل يكفي التعفير مرة واحدة (مسئلة ١٢) يجب
تقديم التعفير على الغسلين فلو عكس لم يطهر (مسئلة ١٣) اذا غسل الاناء بالماء الكثير لا يعبر فيه
الثلث بل يكفي مرة واحدة حتى في اناء الولغ نعم الاحوط عدم سقوط التعفير فيه بل لا ينجس
عن قوة والاحوط الثلث حتى في الكثير (مسئلة ١٤) في غسل الاناء بالماء القليل يكفي صب
الماء فيه وادارته الى اطرافه ثم صبه على الارض ثلث مرات كما يكفي ان يملا ماء ثم يفرغه
ثلث مرات (مسئلة ١٥) اذا شك في منجس انه من الظروف حتى يعتبر غسله ثلث مرات
او غيره حتى يكفي فيه المرة فالظاهر كفاية المرة (مسئلة ١٦) يشترط في الغسل بالماء القليل
انفصال المسالة على المتعارف في مثل البدن ونحوه مما لا ينفذ فيه الماء يكفي صب الماء عليه
وانفصال معظم الماء وفي مثل الثياب والفرش مما ينفذ فيه الماء لا بد من عصره او ما يقوم مقامه
كما اذا داسه برجله او غمره بكفه او نحو ذلك ولا يلزم انفصال تمام الماء ولا يلزم الفك والملاصق
الا اذا كان فيه عين النجس او المتنجس وفي مثل الصابون والطين ونحوهما مما ينفذ فيه الماء
ولا يمكن عصره فيطهر ظاهره باجراء الماء عليه ولا يضره بقاء نجاسة الباطن على فرض نفوذها
فيه واما في الغسل بالماء الكثير فلا يعتبر انفصال المسالة ولا العصر ولا التعدد وغيره بل بمجرد
غمسه في الماء بعد زوال العين يطهر ويكفي في طهارة اعماقه ان وصلت النجاسة اليها نفوذ الماء
الظاهر فيه في الكثير ولا يلزم تحقيقه اولا نعم لو نفذ فيه عين البول مثل ما مع بقاءه فيه يعتبر
تحقيقه بمعنى عدم بقاء ما يثبته فيه بخلاف الماء النجس الموجود فيه فانه بالاتصال بالكثير يطهر
فلا حاجة فيه الى التجفيف (مسئلة ١٧) لا يعتبر العصر ونحوه فيما تنجس ببول الرضيع وان كان
مثل الثوب والفرش ونحوها بل يكفي صب الماء عليه مرة على وجه يشمل جميع اجزائه وان
كان الاحوط مرتين لكن يشترط ان لا يكون متغذاً بالعداء ولا يضر تغذيته انفاً نادراً

وان يكون ذكراً لا انثى على الاحوط ولا يشترط فيه ان يكون في الحولين بل هو كك ما دام بعد
رضعاً غير متغذ وان كان بعدهما كما انه لو صار معتاداً بالعداء قبل الحولين لا يلحقه الحكم
المذكور بل هو كسابر الاول وكذا يشترط في لحوق الحكم ان يكون الابن من المسئلة فلو كان
من الكافرة لم يلحقه وكذا لو كان من الخنزيرة (مسئلة ١٨) اذا شك في نفوذ الماء النجس في
الباطن في مثل الصابون ونحوه بئى على عدمه كما انه اذا شك بعد العلم بنفوذ في نفوذ الماء الطاهر
فيه بئى على عدمه فيحكم ببقاء الطهارة في الاول وبقاء النجاسة في الثاني (مسئلة ١٩) قد بق
بطهارة الدهن المتنجس اذا جعل في الكر الحار بحيث اختلط معه ثم اخذ من فوقه بعد برودته
لكنه مشكل لعدم حصول العلم بوصول الماء الى جميع اجزائه وان كان غير بعيد اذا غلى الماء
مقداراً من الزمان (مسئلة ٢٠) اذا تنجس الارز او الماش او نحوها يجمل في وصلة ويغسل
في الكر وان نفذ فيه الماء النجس يصير حتى يعلم نفوذ الماء الطاهر الى المقدار الذي نفذ فيه
الماء النجس بل لا يبعد تطهيره بالقليل بان يجمل في ظرف ويصب عليه ثم يراق غسالته ويطهر
الظرف ايضاً بالنهم فلا حاجة الى الثلث فيه وان كان هو الاحوط نعم لو كان الظرف ايضاً
نجساً فلا بد من الثلاث (مسئلة ٢١) الثوب النجس يمكن تطهيره بجعله في طشت وصب الماء
عليه ثم عصره واخراج غسالته وكذا اللحم النجس ويكفي المرة في غير البول والمرتان فيه اذا لم
يكن الطشت نجساً قبل صب الماء والا فلا بد من الثالث والاحوط الثلث مطلقاً (مسئلة ٢٢)
لحم المطبوخ بالماء النجس او المتنجس بعد الطبخ يمكن تطهيره في الكثير بل والقليل اذا صب
عليه الماء ونفذ فيه الى المقدار الذي وصل اليه الماء النجس (مسئلة ٢٣) الطين النجس
اللاصق بالابريق يطهر بغمسه في الكر ونفوذ الماء الى اعماقه ومع عدم النفوذ يطهر ظاهره
فالقطرات التي تنظر منه بعد الاخراج من الماء طاهرة وكذا الطين اللاصق بالتعل بل يطهر
ظاهره بالماء القليل ايضاً بل اذا وصل الى باطنه بان كان رخواً طهر باطنه ايضاً به (مسئلة ٢٤)
الخمين والخبث النجس يمكن تطهيره بجعله خبزاً ثم وضعه في الكر حتى يصل الماء الى جميع
اجزائه وكذا الحليب النجس بجعله جبتاً ووضع في الماء كك (مسئلة ٢٥) اذا نجس التنور
يطهر بصب الماء في اطرافه من فوق الى تحت ولا حاجة فيه الى الثلث لعدم كونه من الظروف
فيكون المرة في غير البول والمرتان فيه والاولى ان يحفر فيه حفيرة يجتمع المسالة فيها وطمعها
بعد ذلك بالطين الطاهر (مسئلة ٢٦) الارض الصلبة او المفروشة بالآجر او الحجر تطهر

بالماء القليل اذا جرى عليها لكن يجمع الغسالة يبقى نجساً ولو اراد تطهير بيت اوسكة فان امكن اخراج ماء الغسالة بان كان هناك طريق لخروجه فهو والا يحفر حفيرة ليجتمع فيها ثم يجعل فيها الطين الطاهر كما ذكر في التنوير وان كانت الارض رخوة بحيث لا يمكن اجراء الماء عليها فلا تطهر الا بالقاء الكبر او المطر او الشمس نعم اذا كانت رملاً يمكن تطهير ظاهرها بصب الماء عليها ورمسوه في الرمل فيبقى الباطن نجساً بما الغسالة وان كان لا ينجح عن اشكال من جهة احتمال عدم صدق انفصال الغسالة (مسئلة ٢٧) اذا صبغ ثوب بالدم لا يطهر مادام يخرج منه الماء الاحمر نعم اذا صار بحيث لا يخرج منه طهر بالغمس في الكبر او الغسل بالماء القليل بخلاف ما اذا صبغ بالذيل النجس فانه اذا نفذ فيه الماء في الكثير بوصف الاطلاق يطهر وان صار مضاعفاً او متولواً بعد العصر كما مر سابقاً (مسئلة ٢٨) فيما يعتبر فيه التعدد لا يلزم توالي الغسلتين او الغسلات فلو غسل مرة في يوم ومرة اخرى في يوم آخر كفي نعم يعتبر في العصر الفورية بعد صب الماء على الشيء المتنجس (مسئلة ٢٩) الغسلة المزالة للعين بحيث لا يبقى بعدها شيء منها تعد من الغسلات فيما يعتبر فيه التعدد فتغسل مرة بخلاف ما اذا بقي بعدها شيء من اجزاء العين فانها لا تحسب وعلى هذا فان ازال العين بالماء المطلق فما يجب فيه مرتان كفي غسله مرة اخرى وان ازالها بماء مضاف يجب بعده مرتان اخريان (مسئلة ٣٠) النعل المتنجس تطهر بغمسها في الماء الكثير ولا حاجة فيها الى العصر لامن طرف جلدها ولا من طرف خيطوطها وكذا البارية بل في الغسل بالماء القليل ايضاً كك لان الجلد والخيط ليسا مما يعصر وكذا الحزام من الجلد كان فيه خيط اولم يكن (مسئلة ٣١) الذهب المذاب ونحوه من الفلزات اذا صب في الماء النجس او كان منجساً فاذهب ينجس ظاهره وباطنه ولا يقبل التطهير الا ظاهره فاذا اذهب ثانياً بعد تطهير ظاهره تنجس ظاهره ثانياً نعم لو احتمل عدم وصول النجاسة الى جميع اجزائه وان ما ظهر منه بعد التوبان الاجزاء الطاهرة يحكم بطهارته وعلى اى حال بعد تطهير ظاهره لا مانع من استعماله وان كان مثل القدر من الصفر (مسئلة ٣٢) الحلى الذي يصوغه الكافر اذا لم يعلم ملاقاته له مع الرطوبة يحكم بطهارته ومع العلم بها يجب غسله ويطهر ظاهره وان بقي باطنه على النجاسة اذا كان منجساً قبل الاذابة (مسئلة ٣٣) النبات المتنجس يطهر بالغمس في الكثير بل والغسل بالقليل اذا علم جريان الماء عليه بوصف الاطلاق وكذا قطعة الخبز نعم لو صنع النبات من السكر المتنجس او انجسد الخبز بعد نجسه ما يباع لا يكون حراً قابلاً للتطهير

(مسئلة ٣٤) الكوز الذي صنع من طين نجس او كان مصنوعاً للكافر يطهر ظاهره بالقليل وباطنه ايضاً اذا وضع في الكثير فنغذ الماء في اعماقه (مسئلة ٣٥) اليد الدسمة اذا تنجست تطهر في الكثير والقليل اذا لم يكن لدسومتها جرم والا فلا بد من ازالته اولاً وكذا اللحم الدسم والالية فهذا المقدار من الدسومة لا يمنع من وصول الماء (مسئلة ٣٦) الظروف الكبار التي لا يمكن نقلها كالجب المثبت في الارض ونحوه اذا تنجست يمكن تطهيرها بوجوه «احدها» ان تملأ ماء ثم تفرغ ثلاث مرات «الثاني» ان يجعل فيها الماء ثم يدار الى اطرافها باعانة اليد او غيرها ثم يخرج منها ماء الغسالة ثلاث مرات «الثالث» ان يدار الماء الى اطرافها مبتدئاً بالاسفل الى الاعلى ثم يخرج الغسالة المجمعة ثلاث مرات «الرابع» ان يدار كك لكن من اعلاها الى الاسفل ثم يخرج ثلاث مرات لا يشك كل بان الابتداء من اعلاها بوجوب اجتماع الغسالة في اسفلها قبل ان يغسل ومع اجتماعها لا يمكن ادارة الماء في اسفلها وذلك لان المجموع يعد غسلاً واحداً فالأمر الذي ينزل من الاعلا يغسل كما جرى عليه الى الاسفل وبعد الاجتماع يعد المجموع غسالة ولا يلزم تطهير آلة اخراج الغسالة كل مرة وان كان حوط و يلزم المبادرة الى اخراجها عرقاً في كل غسلة لكن لا يضر افصل بين الغسلات الثالث والقطرات التي تقطر من الغسالة فيها لا بأس بها وهذه الوجوه تجري في الظروف الغير المثبتة ايضاً وتزبد بما كان غمسها في الكبر ايضاً وما ذكرنا يظهر حال تطهير الحوض ايضاً بالماء القليل (مسئلة ٣٧) سيف تطهير شعر المرأة وحية الرجل لا حاجة الى العصر وان غسلاً بالقليل لانفصال معظم الماء بدون العصر (مسئلة ٣٨) اذا غسل ثوبه المتنجس ثم رأى بعد ذلك فيه شيئاً من الطين او من دقاق الاشنان الذي كان منجساً لا يضر ذلك بتطهيره بل يحكم بطهارته ايضاً لانفصاله بغسل الثوب (مسئلة ٣٩) في حال اجراء الماء على الحبل النجس من البدن او الثوب اذا وصل ذلك الماء الى ما اتصل به من الحبل الطاهر على ما هو المتعارف لا يلحقه حكم ملاقي الغسالة حتى يجب غسله ثانياً بل يطهر الحبل النجس بذلك الغسلة وكذا اذا كان جزء من الثوب نجساً فغسل مجموعه فلا يبق أن المقدار الطاهر نجس بهذه الغسلة فلا تكفيه بل الحال كك اذا ضم مع المتنجس شيئاً آخر طاهراً وصب الماء على المجموع فلو كان واحد من اصابعه نجساً فضم اليه البقية واجرى الماء عليها بحيث وصل الماء الجارى على النجس منها الى البقية ثم انفصل تطهر بطهره وكذا اذا كان زنده نجساً فاجرى الماء عليه فجري على كفه ثم انفصل فلا يحتاج الى غسل الكف لوصول

ماء الفسالة إليها وهكذا نعم لو طهر الماء من المتنجس حين غسله على محل طاهر من يده أو ثوبه يجب غسله بناء على نجاسة الفسالة وكذا لو وصل بعد ما انفصل عن المحل إلى طاهر منفصل والفرق أن المتصل بالمحل المتنجس يعدّ معه منسولاً واحداً بخلاف المنفصل (مسئلة ٤٠) إذا أكل طعاماً نجساً فما بقي منه بين أسنانه باق على نجاسته ويظهر بالضمضة وأما إذا كان الطعام طاهراً فخرج دم من بين أسنانه فإن لم يلاقه لا يتنجس وإن لبّل بالريق الملاقى للدم لأن الريق لا يتنجس بذلك الدم وإن لاقاه في الحكم بنجاسته اشكال من حيث أنه لا يلقى النجس في الباطن لكن الاحوط الاجتناب عنه لأن القدر المعلوم أن النجس في الباطن لا يتنجس ما يلاقه مما كان في الباطن لا ما دخل إليه من الخارج فلو كان في أنفه نقطة دم لا يحكم بتنجس باطن أنفه ولا يتنجس رطوبته بخلاف ما إذا دخل أصبعه فلاقه فإن الاحوط غسله (مسئلة ٤١) آلات التطهير كاليد والظرف الذي يغسل فيه تطهر فيه بالتبع فلا حاجة إلى غسلها وفي الظرف لا يجب غسله ثلاث مرات بخلاف ما إذا كان نجساً قبل الاستعمال في التطهير فإنه يجب غسله ثلاث مرات كما مر « الثاني » من المطهرات الأرض وهي تطهر باطن القدم والنعل بالمشي عليها أو المسح بها بشرط زوال عين النجاسة إن كانت والاحوط الاقتصار على النجاسة الحاصلة بالمشي على الأرض النجسة دون ما حصل من الخارج وبكفي مسي المشي أو المسح وإن كان الاحوط المشي خمسة عشر خطوة وفي كفاية مجرد الماسة من دون مسح أو مشي اشكال وكذا في مسح التراب عليها ولا فرق في الأرض بين التراب والزلزل والحجر الأصلي بل الظاهر كفاية المفروشة بالحجر بل بالآجر والجص والنورة نعم يشكل كفاية المطلي بالقير أو المفروش باللوح من الخشب مما لا يصدق عليه اسم الأرض ولا اشكال في عدم كفاية المشي على الفرش والحصى والبوارى وعلى الزرع والنباتات إلا أن يكون النبات قليلاً بحيث لا يمنع عن صدق المشي على الأرض ولا يعتبر أن تكون في القدم أو النعل رطوبة ولا زوال العين بالمسح أو المشي وإن كان احوط ويشترط طهارة الأرض وجفافها نعم الرطوبة الغير المسربة غير مضرّة ويحقق بباطن القدم والنعل حواشيها بالمقدار المتعارف مما يلتزق بهما من الطين والتراب حال المشي وفي الحاق ظاهر القدم أو النعل بإطنها إذا كان يمشي بها لا عوجاج في رجله وجه قوي وإن كان لا يخفى عن اشكال كما أن الحاق الركبتين واليدين بالنسبة إلى من يمشي عليها أيضاً مشكل وكذا نعل الدابة وكعب عها الأعرج وخشبة الأقطع ولا فرق في النعل بين أقسامها من المصنوع من الجلود والنعان والخشب ونحوها

مما هو متعارف وفي الجيوب اشكال إلا إذا تعارف لبسه بدلاً عن النعل وبكفي في حصول الطهارة زوال عين النجاسة وإن بقي أثرها من اللون والرائحة بل وكذا الأجزاء الصغار التي لا تميز كما في ماء الاستنجاء لكن الاحوط اعتبار زوالها كما أن الاحوط زوال الأجزاء الأرضية اللاصقة بالنعل والقدم وإن كان لا يبعد طهارتها أيضاً (مسئلة ١) إذا مسرت النجاسة إلى داخل النعل لا تطهر بالمشي بل في طهارة باطن جلدها إذا نفذت فيه اشكال وإن قيل بطهارته بالتبع (مسئلة ٢) في طهارة ما بين أصابع الرجل اشكال وأما إخص القدم فإن وصل إلى الأرض يطهر والآ فلا فاللازم وصول تمام الأجزاء النجسة إلى الأرض فلو كان تمام باطن القدم نجساً ومشى على بعضه لا يطهر الجميع بل خصوص ما وصل إلى الأرض (مسئلة ٣) الظاهر كفاية المسح على الحائط وإن كان لا يخفى عن اشكال (مسئلة ٤) إذا شك في طهارة الأرض يبني على طهارتها فتكون مطهرة إلا إذا كانت الحالة السابقة نجاستها وإذا شك في جفافها لا تكون مطهرة إلا مع سبق الجفاف فينتحب (مسئلة ٥) إذا علم وجود عين النجاسة أو التنجس لابد من العلم بزوالها وأما إذا شك في وجودها فالظاهر كفاية المشي وإن لم يعلم بزوالها على فرض الوجود (مسئلة ٦) إذا كان في الظلّة ولا بدري أن ماتحت قدمه أرض أو شيء آخر من فرش ونحوه لا يكفي المشي عليه فلا بد من العلم بكونه أرضاً بل إذا شك في حدوث فرش أو نحوه بعد العلم بعدمه بشكل الحكم بمطهرته أيضاً (مسئلة ٧) إذا رقع نعله بوصلة طاهرة فتجثت تطهر بالمشي وأما إذا رقعها بوصلة متنجسة ففي طهارتها اشكال للممر من الاقتصار على النجاسة الحاصلة بالمشي على الأرض النجسة « الثالث » من المطهرات الشمس وهي تطهر الأرض وغيرها من كل ما لا ينقل كالابنية والحيطان وما يتصل بها من الابواب والاشباب والوتاد والاشجار وما عليها من الأوراق والثمار والخضروات والنباتات ما لم تقطع وإن بلغ أوان قطعها بل وإن صارت اليابسة ما دامت متصلة بالأرض أو الأشجار وكذا الظروف المثبتة في الأرض أو الحائط وكذا ما على الحائط والابنية مما طلى عليها من جص وقير ونحوهما عن نجاسة البول بل صائر النجاسات والنجسات ولا تطهر من المنقولات إلا الحصر والبوارى فإنها تطهرها أيضاً على الأقوى والظاهر أن السفينة والطاوعة من غير المنقول وفي السكرى ونحوه اشكال وكذا مثل الجلاية واقفه ويشترط في تطهيرها أن يكون في المذكورات رطوبة مسربة وإن تجففها بالاشراق عليها بلا حجاب عليها كالغيم ونحوه ولا على المذكورات فلو جفت بها من دون اشراقها ولو ياترأقها على

ما يحاورها ولم تجف أو كان الجفاف بمعونة الريح لم تطهر نعم الظاهر أن الغسم الرقيق أو الريح
اليسير على وجه يستند الخفيف إلى الشمس واشراقها لا يضر وفي كفاية اشراقها على المرات
مع وقوع عكسه على الأرض اشكال (مسئلة ١) كما تطهر ظاهر الأرض كذلك باطنها المتصل
بالظاهر النجس باشرافها عليه وجفافه بذلك بخلاف ما إذا كان الباطن فقط نجساً ولم يكن
متصلاً بالظاهر بأن يكون بينها فصل بهواء أو بمقدار طاهر أو لم يجف أو جف بغير الاشراف
على الظاهر أو كان فصل بين تجفيفها للظاهر وتجفيفها للباطن كان يكون أحدهما في يوم والآخر
في يوم آخر فإنه لا يطهر في هذه الصور (مسئلة ٢) إذا كانت الأرض أو نحوها جافة وارتد
تطهيرها بالشمس يصب عليها الماء الطاهر أو النجس أو غيره مما يورث الرطوبة فيها حتى تجفها
(مسئلة ٣) الحق بعض العلماء البدر الكبير بغير المنقولات وهو مشكل (مسئلة ٤) الحصى
والتراب والطين والاحجار ونحوها مادامت واقعة على الأرض في حكمها وإن أخذت منها
لحقت بالمنقولات وإن أعيدت عاد حكمها وكذا المسار الثابت في الأرض أو البناء مادام ثابتاً
بالحق الحكم وإذا قلع بالحق حكم المنقول وإذا أثبت ثانياً يعود حكمه الأول وهكذا فيما يشبهه
ذلك (مسئلة ٥) يشترط في التطهير بالشمس زوال عين النجاسة أن كان لها عين (مسئلة ٦)
إذا شك في رطوبة الأرض حين الاشراف أو في زوال العين بعد العلم بوجودها أو في حصول
الجفاف أو في كونه بالشمس أو بغيرها أو بمعونة الغير لا يحكم بالطهارة وإذا شك في حدوث المانع
عن الاشراف من ستر ونحوه يبنى على عدمه على اشكال تقدم نظيره في مطهارة الأرض
(مسئلة ٧) الحصى يطهر باشراف الشمس على أحد طرفيه طرفه الآخر وأما إذا كانت الأرض
التي تحته نجسة فلا تطهر بتبعيته وإن جفت بعد كونها رطبة وكذا إذا كان تحته حصير آخر
الآ إذا خيط به على وجه بعدان معاً شيئاً واحداً وأما الجدار النجس إذا اشرقت الشمس على
أحد جانبيه فلا يبعد طهارة الآخر إذا جف به وإن كان لا يخفى عن اشكال وأما إذا
اشرقت على جانبه الآخر أيضاً فلا اشكال «الرابع» الاستحالة وهي تبدل حقيقة الشيء
وصورته النوعية إلى صورة أخرى فإنها تطهر النجس بل والمنجس كله ذرة تصير تراباً والخشبة
المنجسة إذا صارت رماداً والبول والدماء المنجس بخاراً والكلب لمحاً وهكذا كالمطبخة تصير
حيواناً والعلقم النجس جزء من الحيوان وأما تبدل الاوصاف وتفرق الأجزاء فلا اعتبار بها
كالخنطة إذا صارت طحيناً أو عجينة أو خبزاً والحليب إذا صار جبناً وسيف صدق الاستحالة على

صيرورة الخشب نجساً تاملاً وكذا في صيرورة الطين خزفاً أو آجرًا ومع الشك في الاستحالة لا يحكم
بالطهارة «الخامس» الانقلاب كالخمر ينقلب خلاً فإنه يطهر سواء كان بنفسه أو بعلاج كالقاه
شيء من الخل أو المخل فيه سواء استهلك أو بقي على حاله ويشترط في طهارة الخمر بالانقلاب عدم
وصول نجاسة خارجية إليه فلو وقع فيه حال كونه خمرًا شيء من البول أو غيره أو لاقى نجساً لم يطهر
بالانقلاب (مسئلة ١) العنب أو التمر المنجس إذا صار خلاً لم يطهر وكذا إذا صار خمرًا ثم انقلب
خلاً (مسئلة ٢) إذا صب في الخمر ما يزيل سكره لم يطهر وبقي على حرمة (مسئلة ٣) بخار
البول أو الماء المنجس طاهر فلا بأس بما يتقاطر من سقف الحمام الأعمع العلم بنجاسة السقف
(مسئلة ٤) إذا وقعت قطرة خمر في حب خل واستهلكته فيه لم يطهر وتنجس الخل الآ إذا
علم انقلابها خلاً بمجرد الوقوع فيه (مسئلة ٥) الانقلاب غير الاستحالة إذا لا يتبدل فيه الحقيقة
النوعية بخلافها ولذا لا يطهر المنجسات به وتطهر بها (مسئلة ٦) إذا تنجس العصير بالخمر ثم
انقلب خمرًا وبعد ذلك انقلب الخمر خلاً لا يبعد طهارته لأن النجاسة العرضية صارت ذاتية
بصيرورته خمرًا لا نهي هي النجاسة الخمرية بخلاف ما إذا تنجس العصير بسائر النجاسات فإن
الانقلاب إلى الخمر لا يزيلها ولا يصيرها ذاتية فأثرها باق بعد الانقلاب أيضاً (مسئلة ٧) تفرق
الأجزاء بالاستهلاك غير الاستحالة ولذا لو وقع مقدار من الدم في الكرو واستهلك فيه يحكم بطهارته
لكن لو أخرج الدم من الماء بآلة من الآلات المعدة لمثل ذلك عاد إلى النجاسة بخلاف الاستحالة
فإنه إذا صار البول بخاراً ثم ماء لا يحكم بنجاسته لأنه صار حقيقة أخرى نعم لو فرض صدق
البول عليه يحكم بنجاسته بعد ما صار ماء ومن ذلك يطهر حال عرق بعض الأعيان النجسة
أو المحرمة مثل عرق لحم الخنزير أو عرق العذرة أو نحوها فإنه إن صدق عليه الاسم السابق
وكان فيه آثار ذلك الشيء ونحوه يحكم بنجاسته أو حرمة وإن لم يصدق عليه ذلك الاسم بل عد
حقيقة أخرى ذات أثر وخاصة أخرى يكون طاهرًا وحلالاً وأما نجاسة عرق الخمر فمن جهة
أنه مسكر مائع وكل مسكر نجس (مسئلة ٨) إذا شك في الانقلاب بقي على النجاسة «السادس»
ذهاب الثلثين في العصور العنبي على القول بنجاسته بالغلبان لكن قد عرفت أن الخنزير عدم نجاسته
وإن كان الاحوط الاجتناب عنه فعلى الخنزير فائدة ذهاب الثلثين تظهر بالنسبة إلى الحرمة وأما
بالنسبة إلى النجاسة فتفيد عدم الاشكال لمن أراد الاحتياط ولا فرق بين أن يكون الذهب
بالنار أو بالشمس أو بالهواء كما لا فرق في الغلبان الموجب للنجاسة على القول بها بين المذكورات

كان في الحرمة بالغليان التي لا اشكال فيها والحلية بعد الذهاب ككأي لافرق بين المذكورات وتقدير الثلث والثلثين اما بالوزن او بالكيل او بالمساحة ويثبت بالعلم وبالبينة ولا يكفي الظن وفي خبر العدل الواحد اشكال الا ان يكون في يده ويخبر بطهارته وحليته وح يقبل قوله وان لم يكن عادلاً اذا لم يكن ممن يستحله قيل ذهب الثلثين (مسئلة ١) بناء على نجاسة العصير اذا قطرت منه قطرة بعد الغليان على الثوب او البدن او غيرهما يطهر بصفافه او بذهب ثلثيه بناء على ما ذكرنا من عدم الفرق بين ان يسكن بالدار او بالهواء وعلى هذا فالآلات المستعملة في طهيها تطهر بالجفاف وان لم يذهب الثلثان مما في القدر ولا يحتاج الى اجراء حكم التبعية لكن لا يخفى عن اشكال من حيث ان الحبل اذا نتجس به اولاً لا ينفعه جفاف تلك القطرة او ذهاب ثلثها والقدر المتبقين من الطهر بالتبعية الحبل المعد للطبخ مثل القدر والآلات لا كل محل كالثوب والبدن ونحوهما (مسئلة ٢) اذا كان في الحصرم حبة او حبتان من العنب فعصر واحتسب لا ينحس ولا يحرم بالغليان اما اذا وقعت تلك الحبة في القدر من المرق او غيره فعلى بصير حرماً ونجساً على القول بالنجاسة (مسئلة ٣) اذا صب العصير العالي قبل ذهاب ثلثيه في الذي ذهب ثلثاه بشكل طهارته وان ذهب ثلثا المجموع نعم لو كان ذلك قبل ذهاب ثلثيه وان كان ذهابه قريباً فلا بأس به والفرق ان في الصورة الاولى ورد العصير النجس على ماصر طاهره فيكون نجساً له بخلاف الثانية فانه لم يصر بعد طاهره فوراً نجس على مثله هذا ولو صب العصير الذي لم يقلى على الذي غلى فالظاهر عدم الاشكال فيه واعلم السر فيه ان النجاسة العرضية صارت ذاتية وان كان الفرق بينه وبين الصورة الاولى لا يخفى عن اشكال يحتاج الى التأمل (مسئلة ٤) اذا ذهب ثلثا العصير من غير غليان لا ينحس اذا غلى بعد ذلك (مسئلة ٥) العصير التري او الزبيبي لا يحرم ولا ينحس بالغليان على الاقوى بل مناط الحرمة والنجاسة فيها هو الاحكام (مسئلة ٦) اذا شك في الغليان يبنى على عدمه كما انه لو شك في ذهاب الثلثين يبنى على عدمه (مسئلة ٧) اذا شك في انه حصرم او عنب يبنى على انه حصرم (مسئلة ٨) لا بأس بجعل البادنجان او الخيار او غير ذلك في الحبل مع ما جعل فيه من العنب او التمر او الزبيب ليصير خلاؤه ذلك قبل ان يصر خلاؤه وان كان بعد غليانه اقبله وعلم بحصوله بعد ذلك (مسئلة ٩) اذا زالت حموضة الحبل الغني وصار مثل الماء لا بأس به الا اذا غلى فانه لا بد حينئذ من ذهاب ثلثيه او انقلابه خلاً ثانياً (مسئلة ١٠) السيلان وهو عصير التمر او ما يخرج منه بلا عصر لا مانع من جعله

في الامراق ولا يلزم ذهاب ثلثيه كنفوس التمر «السابع» الانتقال كانتقال دم الانسان او غيره مما له نفس الى جوف ما لنفسه كالقمل والقمل وكانتقال البول الى النبات والشجر ونحوهما ولا بد من كونه على وجه لا يسند الى المنتقل عنه والا لم يطهر كدم العلق بعد مصه من الانسان (مسئلة) اذا وقع البق على جسد الشخص فقتله وخرج منه الدم لم يحكم بنجاسته الا اذا علم انه هو الذي مصه من جسده بحيث اسند اليه لا الى البق فخ يكون كدم العلق «الثامن» الاسلام وهو مطهر لبدن الكافر ورطوباته المتصلة به من بصفافه وعرقه ونجاسته والوسخ الكائن على بدنه واما النجاسة الخارجية التي زالت عينها في طهارته منها اشكال وان كان هو الاقوى نعم ثيابه التي لا فاعا حال الكفر مع الرطوبة لا تطهر على الاحوط بل هو الاقوى فيما لم يكن على بدنه فعلاً (مسئلة ١) لافرق في الكافر بين الاصل والمرتد الملى بل الفطرى ايضا على الاقوى من قبول توبته باطناً وظاهراً ايضاً تقبل عباداته ويطهر بدنه نعم يجب قتله ان امسك وتبين زوجته وتعدد عدة الوفاة وتنقل امواله الموجودة حال الارتداد الى ورثته ولا تسقط هذه الاحكام بالتوبة لكن يلك ما كتبه بعد التوبة ويصح الرجوع الى زوجته بعقد جديد حتى قبل خروج العدة على الاقوى (مسئلة ٢) يكفي في الحكم بالاسلام الكافر اظهاره الشهادتين وان لم يعلم موافقة قلبه لسانه لامع العلم بالخلافة (مسئلة ٣) الاقوى قبول اسلام الصبي المميز اذا كان عن بصيرة (مسئلة ٤) لا يجب على المرتد الفطرى بعد التوبة تعريض نفسه للقتل بل يجوز له الممانعة منه وان وجب قتله على غيره «السابع» التبعية وهي في موارد «احدها» تبعية فضلات الكافر المتصلة ببدنه كما مر «الثاني» تبعية ولد الكافر له في الاسلام ابا كان او جدّاً او اماً او جدة «الثالث» تبعية الاسير للسلم الذي اسره اذا كان غير بالغ ولم يكن معه ابوه او جدّه «الرابع» تبعية ظرف الخمر له بانقلابه خلاً «الخامس» آلات تغسيل الميت من السدة والثوب الذي يغسله فيه ويد الغاسل دون ثيابه بل الاولى والاحوط الاقتصار على يد الغاسل «السادس» تبعية اطراف البئر والدلو والعدة وثياب النازح على القول بنجاسة البئر لكن المختار عدم تنجسه بما عدا التغير ومعه ايضاً بشكل جريان حكم التبعية «السابع» تبعية الآلات المعمولة في طبخ العصير على القول بنجاسته فانها تطهر تبعاً له بعد ذهاب الثلثين «الثامن» يد الغاسل وآلات الغسل في تطهير النجاسات وبقية الغسالة الباقية في الحبل بعد انفصالها «الثاسع» تبعية ما يجعل مع العنب او التمر للتخليل كالحيار والبادنجان ونحوها كالخشب

والعود فانها تنجس تبعاً له عند غليانه على القول بها وتطهر تبعاً له بعد صيرورته خلا « العاشر »
من المطهرات زوال عين النجاسة او المتنجس عن جسد الحيوان غير الانسان باى وجه كان
سواء كان يزيل او من قبل نفسه فنقار الدجاجة اذا تلوث بالعدرة يطهر بزوال عينها وجفاف
رطوبتها وكذا ظهر الدابة الجروح اذا زال دمه باى وجه وكذا ولد الحيوانات الملوثة بالدم عند
التولد الى غير ذلك وكذا زوال عين النجاسة او المتنجس عن بواطن الانسان ككفنه وانفه
واذنه فاذا اكل طعاماً نجساً يطهر منه بمجرد بلعه هذا اذا قلنا ان البواطن تنجس بملاقات النجاسة
وكذا جسد الحيوان ولكن يمكن ان يبق بعدم تنجسها اصلاً وانما النجس هو العين الموجودة
في الباطن او على جسد الحيوان وعلى هذا فلا وجه لعدده من المطهرات وهذا الوجه قريب جداً
ومما يترتب على الوجهين انه لو كان في فيه شيء من الدم فريقه نجس مادام الدم موجوداً على الوجه
الاول فاذا لاقى شيئاً نجسه بخلافه على الوجه الثاني فان الريق طاهر والنجس هو الدم فقط
فان ادخل اصبعه مثلاً في فيه ولم يلاق الدم لم ينجس وان لاقى الدم ينجس اذا قلنا بان ملاقات
النجس في الباطن ايضاً موجبة للنجس والافلا ينجس اصلاً الا اذا اخرجه وهو ملوث بالدم (مسئلة ١)
اذا شك في كون شيء من الباطن او الظاهر يحكم ببقائه على النجاسة بعد زوال العين على الوجه الاول
من الوجهين وينبى على طهارته على الوجه الثاني لان الشك عليه يرجع الى الشك في اصل التنجس
(مسئلة ٢) مطبق الشفتين من الباطن وكذا مطبق الجفنين فالناطق في الظاهر فيهما ما يظهر
منها بعد التطبيق « الحادى عشر » استبراء الحيوان الجلال فانه مطهر ليو له وروثه والمراد بالجلال
مطلق ما يوجب كل لحمه من الحيوانات المعنات بتغذى العذرة وهي غائط الانسان والمراد من الاستبراء
منع من ذلك واغتذائه العلف الطاهر حتى يزول عنه اسم الجلال والاحوط مع زوال الاسم مضي
المدة المنصوصة في كل حيوان بهذا التفصيل في الابل الى اربعين يوماً وفي البقر الى ثلثين وفي
الغنم الى عشرة ايام وفي البطة الى خمسة اوسبعة وفي الدجاجة الى ثلاثة ايام وفي غيرها يكفى زوال
الاسم « الثانى عشر » حجر الاستبراء على التفصيل الآتى « الثالث عشر » خروج الدم من الذبيحة
بالمقدار المتعارف فانه مطهر لما بقى منه في الجوف « الرابع عشر » ترح المقادير المنصوصة لوقوع
النجاسات المنصوصة في البئر على القول بنجاستها ووجوب نزحها « الخامس عشر » نيم الميت بدلاً
عن الاغسال عند فقد الماء فانه مطهر لبدنه على الاقوى « السادس عشر » الاستبراء بالخرطاط
بعد البول وبالبول بعد خروج المني فانه مطهر لما يخرج منه من الرطوبة المشتبهة لكن لا ينجى ان عد

هذا من المطهرات من باب المسامحة والا ففى الحقيقة مانع عن الحكم بالنجاسة اصلاً « السابع عشر »
زوال التغير في الجارى والبئر بل مطلق النابع باى وجه كان وفي عدة هذا منها ايضاً مسامحة والا
ففى الحقيقة المطهر هو الماء الموجود فى المادة « الثامن عشر » غيبة المسلم فانها مطهرة لبدنه اولبامه
او فرشه او ظرفه او غير ذلك مما في يده بشرط خمسة « الاول » ان يكون عالماً بملاقات المذكورات
للنجس الفلافى « الثانى » علمه بكون ذلك الشيء نجساً متنجساً اجتهداً او تقليداً « الثالث »
استعماله لذلك الشيء فيما يشترط فيه الطهارة على وجه يكون اشارة نوعية على طهارته من باب حمل
فعل المسلم على الصحة « الرابع » علمه باشتراط الطهارة في الاستعمال المفروض « الخامس » ان يكون
تطهيره لذلك الشيء محتسماً والا فمع العلم بعدمه لا وجه للحكم بطهارته بل لو علم من حاله انه لا يبالى
بالنجاسة وان الطاهر والنجس عنده سواء يشكل الحكم بطهارته وان كان تطهيره اياه محتسماً
وفي اشتراط كونه باقياً او يكفى ولو كان صبيحاً ممزاً وجان والاحوط ذلك نعم لو رأينا ان
وليه مع علمه بنجاسة بدنه او ثوبه يجرى عليه بعد غيبته اثار الطهارة لا بعد البناء عليها
والظاهر الحاق الظللة والعمى بالغبية مع تحقق الشروط المذكورة ثم لا ينجى ان مطهريه
الغبية انما هي في الظاهر والا فالواقع على حاله وكذا المطهر السابق وهو الاستبراء بخلاف ساير
الامور المذكورة فعد الغيبة من المطهرات من باب المسامحة والا ففى الحقيقة من طرق اثبات
التطهير (مسئلة ١) ليس من المطهرات الغسل بالماء المضاف ولا مسح النجاسة عن الجسم الصغلي
كالنيسة ولا ازالة الدم بالبصاق ولا غليان الدم في المرق ولا خبز العجين النجس ولا مزج الدهن
النجس بالكرك الحار ولا ديق جلد الميتة وان قال بكل قائل (مسئلة ٢) يجوز استعمال جلد
الحيوان الذى لا يؤكل لحمه بعد التذكية ولو فجا يشترط فيه الطهارة وان لم يدبغ على الاقوى
نعم يستحب ان لا يستعمل مطلقاً الا بعد الدبغ (مسئلة ٣) ما يؤخذ من الجلود من ايدى المسلمين
او من اسواقهم محكوم بالتذكية وان كانوا ممن يقول بطهارة جلد الميتة بالدبغ (مسئلة ٤) ماعدا
الكلب والخنزير من الحيوانات التى لا يؤكل لحمها فابل للتذكية فجوده ولحمه طاهر بعد التذكية
(مسئلة ٥) يستحب غسل الملاقى في جملة من الموارد مع عدم نجسه كملاقات البدن او الثوب
لبول القرس والبغل والحمار وملاقات انفارة الحية مع الرطوبة مع ظهور اثرها والمصاحفة مع
الناصبى بلا رطوبة ويستحب النسخ اى الرش بالماء في موارد كملاقات الكلب والخنزير والكافر
بلا رطوبة وعرق الجنب من الخلال وملاقات ماشك في ملاقاته لبول الفرس والبغل والحمار

وملاقات الفارة الحية مع الرطوبة اذا لم يظهر اثرها وماشك في ملاقاته للبول والدم او المني وملاقات الصفرة الخارجة من دبر صاحب البواسير ومعبد اليهود والنصارى والمجوس اذا اراد ان يصلي فيه ويستحب المسح بالتراب او بالحائط في موارد كصاحبة الكافر الكفائي بالرطوبة ومس الكلب والخنزير بالرطوبة ومس الثعلب والارنب ❖ فصل ❖ اذا علم نجاسة شيء يحكم ببقائها ما لم يثبت تطهيره وطريق الثبوت امور « الاول » العلم الوجداني « الثاني » شهادة المعدلين بالتطهير او بسبب الطهارة وان لم يكن مطهراً عندهما او عند احدهما كما اذا اخبرنا بنزول المطر على الماء النجس بمقدار لا يكفي عندهما في التطهير مع كونه كافياً عنده او اخبرنا بفعل الشيء بما يعتقده ان انه مغاف وهو عالم بانه ماء مطلق وهكذا « الثالث » اخبار ذي اليد وان لم يكن عادلاً « الرابع » غيبة المسلم على التفصيل الذي سبق « الخامس » اخبار الوكيل في التطهير بطهارته « السادس » غسل مسلم له بعنوان التطهير وان لم يعلم انه غسله على الوجه الشرعي ام لا حملاً لفعله على الصحة « السابع » اخبار العدل الواحد عند بعضهم لكنه مشكل (مسئلة ١) اذا تعارض البيتان واخبار صاحب اليد في التطهير وعنده تساوقا ويحكم ببقاء النجاسة واذا تعارض البيتان مع احد الطرق المتقدمة ماعدا العلم الوجداني تقدم البينة (مسئلة ٢) اذا علم بنجاسة شيءين فقامت البينة على تطهير احدهما الغير المعين او المعين واشتبه عنده او طهر هو احدهما ثم اشتبه عليه حكم عليهما بالنجاسة عملاً بالاستصحاب بل يحكم بنجاسة كلاهما لكن اذا كانا ثوبيين وكرر الصلوة فيها صحت (مسئلة ٣) اذا شك بعد التطهير وعلم بالطهارة في انه حل ازال العين ام لا اوانه طهره على الوجه الشرعي ام لا يبني على الطهارة الا ان يرى فيه عين النجاسة ولوراي فيه نجاسة وشك في انها هي السابقة او اخرى طارئة بنى على انها طارئة (مسئلة ٤) اذا علم بنجاسة شيء وشك في ان لها عيناً ام لا ان يبني على عدم العين فلا يلزم الغسل بمقدار يعلم بزوالم العين على تقدير وجودها وان كان احوط (مسئلة ٥) الوضوء يرجع في التطهير الى المتعارف ولا يلزم ان يحصل له العلم بزوال النجاسة ❖ فصل في حكم الاواني ❖ مسئلة لا يجوز استعمال الظرف المعمولة من جلد نفيس العين او الميتة فيما يشترط فيه الطهارة من الاكل والشرب والوضوء والغسل بل الاحوط عدم استعمالها في غير ما يشترط فيه الطهارة ايضاً وكذا غير الظرف من جلدتها بل وكذا صائر الانتفاعات غير استعمال فان الاحوط ترك جميع الانتفاعات ومنها واما ما لا نفس له كالسبك ونحوه فحرمة استعمال جلدته غير معلوم وان كان احوط وكذا لا يجوز استعمال الظرف

المغسوبة مطلقاً والوضوء والغسل منها مع العلم باطل مع الانحصار بل مطلقاً نعم لوصب الماء منها في ظرف مباح فتوضا او اغتسل صح وان كان عاصياً من جهة تصرفه في المغسوب (مسئلة ١) اواني المشركين وساير الكفار محكومة بالطهارة ما لم يعلم ملاقاتهم لها مع الرطوبة المسرية بشرط ان لا تكون من الجلود والا فمحكومة بالنجاسة الا اذا علم تذكية حيوانها او علم سبق يد مسلم عليها وكذا غير الجلود وغير الظرف مما في ايديهم مما يحتاج الى التذكية كاللحم والشم والالية فانها محكومة بالنجاسة الا مع العلم بالتذكية او سبق يد المسلم عليه واما ما لا يحتاج الى التذكية فمحكوم بالطهارة الا مع العلم بالنجاسة ولا يكفي الظن بملاقاتهم لها مع الرطوبة والمشكوك في كونه من جلد الحيوان او من شحمه او اليشم محكوم بعدم كونه منه فيحكم عليه بالطهارة وان اخذ من الكافر (مسئلة ٢) يجوز استعمال اواني الخمر بعد غسلها وان كانت من الخشب او القرع او الخزف الغير المطلي بالقيز او نحوه ولا يضر نجاسة باطنها بعد تطهير ظاهرها داخلاً وخارجاً بل داخلاً فقط نعم يكره استعمال ما نفذ الخمر الى باطنه الا اذا غسل على وجه يطهر باطنه ايضاً (مسئلة ٣) يحرم استعمال اواني الذهب والفضة في الاكل والشرب والوضوء والغسل وتطهير النجاسات وغيرها من صاير الاستعمالات حتى وضعها على الرفوف للتزين بل يحرم تزيين المساجد والمشاهد المشرفة بها بل يحرم اقتنائها من غير استعمال يحرم وبيعها وشرائها وصياغتها واخذ الاجرة عليها بل نفس الاجرة ايضاً حرام لانها عوض المحرم واذا حرم الله شيئاً حرم ثمنه (مسئلة ٤) الصغروغيره الملبس باحدهما يحرم استعماله اذا كان على وجه لو انفصل كان اناءً مستقلاً واما اذا لم يكن كذلك فلا يحرم كما اذا كان الذهب والفضة قطعاً منفصلات لبس بها الا اناءً من الصغرداخلأ او خارجاً (مسئلة ٥) لا بأس بالمفضض والمطلا والمموه باحدهما نعم يكره استعمال المفضض بل يحرم الشرب منه اذا وضع قه على موضع الفضة بل الاحوط ذلك في المطلا ايضاً (مسئلة ٦) لا يحرم استعمال الممتزج من احدهما مع غيرهما اذا لم يكن بحيث يصدق عليه اسم احدهما (مسئلة ٧) يحرم ما كان بمنزجاً منها وان لم يصدق عليه اسم احدهما بل وكذا ما كان مركباً منها بان كان قطعة منه من ذهب وقطعة منه من فضة (مسئلة ٨) لا بأس بغير الاواني اذا كان من احدهما كاللوح من الذهب او الفضة والحلي كالخالخال وان كان بمحوقاً بل وغلاف السيف والسكين واما الشطب بل ومثل القنديل وكذا نقش الكتب والسقوف والجدران بها (مسئلة ٩) الظاهر ان المراد من الاواني ما يكون من قبيل الكأس والكوز والصيني والقدر والساوور والفخجان وما يطبخ فيه

القوة واما ثل ذلك مثل كوز القليان بل والمصفاة والمشتاب والتعلبيكي دون مطلق ما يكون ظرفاً فشموطا مثل رأس القليان ورأس الشطب وقراب السيف والخنجر والسكين وقاب الساعة وظرف الغالية والكحل والمنبر والمجنون والترياك ونحو ذلك غير معلوم وان كانت ظرفاً اذ الموجود في الاخبار لفظ الآنية وكونها مرادفاً للظرف غير معلوم بل معلوم العدم وان كان الاحوط في جملة من المذكورات الاجتناب نعم لا بأس بما يصنع بيتاً للتعويد اذا كان من الفضة بل الذهب ايضاً وبالجملة فالمناط صدق الآنية ومع الشك فيه محكوم بالبرائة (مسئلة ١٠) لا فرق في حرمة الاكل والشرب من آنية الذهب والفضة بين مباشرتها لنعمه واخذ القيمة منها ووضعها في الفم بل وكذا اذا وضع ظرف الطعام في الصيني من احدهما وكذا اذا وضع الفخجان في التعلبيكي من احدهما وكذا لو فرغ مافي الاناء من احدها في ظرف آخر لاجل الاكل والشرب لا لاجل نفس التفرغ فان الظاهر حرمة الاكل والشرب لان هذا يعد ايضاً استعمالاً لها فيها بل لا يبعد حرمة شرب الجاي في مورد يكون الساور من احدها وان كان جميع الادوات ماعداً من غيرهما والحاصل ان في المذكورات كما ان الاستعمال حرام كذلك الاكل والشرب ايضاً حرام نعم المأكول والمشروب لا يصير حراماً فلو كان في نهار رمضان لا يصدق انه افطر على حرام وان صدق ان فعل الافطار حرام وكذلك الكلام في الاكل والشرب من الظرف الفضي (مسئلة ١١) ذكر بعض العلماء انه اذا امر شخص خادمه فصب الجاي من القوري من الذهب او الفضة في الفخجان الفرفوري واعطاه شخصاً آخر فشرب فكما ان الخادم والآمر عاصيان كك الشارب لا يبعد ان يكون عاصياً ويعد هذا منه استعمالاً لها (مسئلة ١٢) اذا كان المأكول او المشروب في آنية من احدها ففرغه في ظرف آخر بقصد التخلص من الحرام لا بأس به ولا يحرم الشرب او الاكل بعد هذا (مسئلة ١٣) اذا انحصر ماء الوضوء او الغسل في احدى الآيتين فان امكن تفرغه في ظرف آخر وجب والامتنع وجوب الوضوء او الغسل ووجب التيمم وان توشأ او اغتسل منها بطل سواء اخذ الماء منها بيده اوصب على محل الوضوء بها وارتس فيها وان كان له ماء آخر او امكن التفرغ في ظرف آخر ومع ذلك توشأ او اغتسل منها فالاقوى ايضاً البطلان لانه وان لم يكن مأموراً بالتيمم الا ان الوضوء او الغسل ح يعد استعمالاً لها عرفاً فيكون منهيها عنه بل الامر كك لو جعلها محلاً لغسالة الوضوء لما ذكر من ان توشيه ح يحسب في العرف استعمالاً لها نعم لو لم يقصد جعلها مصباحاً لغسالة لكن استلزم توشيه ذلك امكن ان بقى انه لا بعد الوضوء استعمالاً

لها بل لا يبعد ان بقى ان هذا الصب ايضاً لا بعد استعمالاً فضلاً عن كون الوضوء كك (مسئلة ١٤) لا فرق في الذهب والفضة بين الجيد منها والردى والمعدنى والمصنوعى والمغشوش والخالص اذا لم يكن الغش الى حد يخرجها عن صدق الاسم وان لم يصدق الخلوص وما ذكره بعض العلماء من انه يعتبر الخلوص وان المغشوش ليس محرماً وان لم يناف صدق الاسم كما في الحرير المحرم على الرجال حيث يتوقف حرمة على كونه خالصاً لا وجه له والفرق بين الحرير والمقام ان الحرمة هناك معلقة في الاخبار على الحرير المحض بخلاف المقام فانها معلقة على صدق الاسم (مسئلة ١٥) اذا توشأ او اغتسل من آنية الذهب او الفضة مع الجمل بالحكم او الموضوع صح (مسئلة ١٦) الاواني من غير الجنسين لامانع منها وان كانت اعلى واغلى حتى اذا كانت من الجواهر الغالية كالياقوت والفيروزج (مسئلة ١٧) الذهب المعروف بالفركي لا بأس بما صنع منه لانه سيف الحقيقه ليس ذهباً وكذا الفضة المساة بالورش فانها ليست فضة بل هي صفر ابيض (مسئلة ١٨) اذا اضطر الى استعمال اواني الذهب او الفضة في الاكل والشرب وغيرها جاز وكذا في غيرها من الاستعمالات نعم لا يجوز التوشى والاعتسال منها بل ينتقل الى التيمم (مسئلة ١٩) اذا دار الامر في حال الضرورة بين استعمالها او استعمال الفضي قدمها (مسئلة ٢٠) يحرم اجارة نفسه لصوغ الاواني من احدهما واجرته ايضاً حرام كما مر (مسئلة ٢١) يجب على صاحبها كسرها واما غيره فان علم ان صاحبها يقلد من يحرم اقتنائها ايضاً وانها من الافراد المعلومه في الحرمة يجب عليه نعيه وان توقف على الكسر يجوز له كسرها ولا يضمن قيمة صياغتها نعم لو تلف الاصل ضمن وان احتمل ان يكون صاحبها ممن يقلد جواز الافتناء او كانتا مما هو محل الخلاف في كونه آنية ام لا لا يجوز له التعرض له (مسئلة ٢٢) اذا شك في آنية انها من احدها ام لا او شك في كون شيء مما يصدق عليه الآنية ام لا لامانع من استعمالها

❦ فصل في احكام التخلّي ❦

(مسئلة ١) يجب في حال التخلّي بل في صاير الاحوال ستر العورة عن الناظر المحترم سواء كان من المحارم ام لا رجلاً كان او امرأة حتى عن الجنون والطفل المميز كما انه يحرم على الناظر ايضاً النظر الى عورة الغير ولو كان مجنوناً او طفلاً مميزاً والعورة في الرجل القبل والبيضان والدير وفي المرأة القبل والدير واللازم ستر لون البشرة دون الحجم وان كان الاحوط ستره ايضاً واما الشح

وهو ما يتراى عند كون الساتر رقيقاً فستره لازم وفي الحقيقة يرجع الى ستر اللون (مسئلة ٢)
لا فرق في الحرمة بين عورة المسلم والكافر على الاقوى (مسئلة ٣) المراد من الناظر المحترم من
عدا الطفل الغير المميز والزوج والملكة بالاسبة الى المالك والمحللة بالنسبة الى المحل له
فيجوز نظر كل من الزوجين الى عورة الآخر وهكذا في المملوكة ومالكها والمحللة والمحل له ولا
يجوز نظر المالك الى مملوكها او مملوكتها وبالعكس (مسئلة ٤) لا يجوز للمالك النظر الى عورة
مملوكه اذا كانت مزوجة او محللة او في العدة وكذا اذا كانت مشتركة بين مالكين لا يجوز لواحد
منها النظر الى عورتها وبالعكس (مسئلة ٥) لا يجب ستر الفخذين ولا الاليتين ولا الشعر النابت
اطراف العورة نعم يستحب ستر ما بين السرة الى الركبة بل الى نصف الساق (مسئلة ٦) لا فرق
بين افراد الساتر فيجوز بكل ما يستر ولو بيده او يد زوجته او مملوكته (مسئلة ٧) لا يجب الستر
في الظلمة المانعة عن الرؤية او مع عدم حضور شخص او كون الحاضر اعمى او العلم بعدم نظره
(مسئلة ٨) لا يجوز النظر الى عورة الغير من وراء الشيثة بل ولا في المرأة الماء الصايف
(مسئلة ٩) لا يجوز الوقوف في مكان يعلم بوقوع نظره على عورة الغير بل يجب عليه التعمد
عنه او غرض النظر وامنع الشك او الظن في وقوع نظره فلا بأس ولكن الاحوط ايضا عدم
الوقوف او غرض النظر (مسئلة ١٠) لو شك في وجود الناظر او كونه محترماً فالاحوط الستر
(مسئلة ١١) لو رأى عورة مكشوفة وشك في انها عورة حيوان او انسان فالظاهر عدم وجوب
الغض عليه وان علم انها من انسان وشك في انها من صبي غير مميز او من بالغ او مميز فالاحوط ترك
النظر وان شك في انها من زوجته او مملوكته او اجنبية فلا يجوز النظر ويجب الغض عنها لان
جواز النظر معاق على عنوان خاص وهو الزوجة او المملوكة فلا بد من اثباته ولو رأى عضواً
من بدن انسان لا يدري انه عورته او غيرها من اعضائه جاز النظر وان كان الاحوط الترك
(مسئلة ١٢) لا يجوز للرجل والانثى النظر الى دبر الخنثى واما قبلها فيمكن ان يبق تجوز اكل
منها للشك في كونه عورة لكن الاحوط الترك بل الاقوى وجوبه لانه عورة على كل حال
(مسئلة ١٣) لو اضطر الى النظر الى عورة الغير كما في مقام المعالجة فالاحوط ان يكون في المرأة
المقابلة لما ان اندفع الاضطرار بذلك والا فلا بأس (مسئلة ١٤) يحرم في حال النخل استقبال
القبلة واستدبارها بمقادير بدنه وان امال عورته الى غيرها والاحوط ترك الاستقبال
والاستدبار بعورته فقط وان لم يكن مقادير بدنه اليها ولا فرق في الحرمة بين الابنية والصحارى

والقول بعدم الحرمة في الاول ضعيف والقيلة المنسوخة كبيت المقدس لا يلحقها الحكم والا فوى
عدم حرمتها في حال الاستبراء والاستنجاء وان كان الترك احوط ولو اضطر الى احد الامرين
تخير وان كان الاحوط الاستدبار ولو دار امره بين احدهما وترك الستر مع وجود الناظر وجب
الستر ولو اشبهت القبلة لا يبعد العمل بالظن ولو ترددت بين جهتين متقابلتين اختار الاخرى بين
ولو تردد بين المتصلتين فكالترويد بين الاربع التكليف ساقط فيتخير بين الجهات (مسئلة ١٥)
الاحوط ترك افعاد الطفل للنخل على وجه يكون مستقبلاً او مستديراً ولا يجب منع الصبي والجنون
اذا استقبلا او استديرا عند النخل ويجب ردع البالغ العاقل العالم بالحكم والموضوع من باب
النهي عن المذكر كما انه يجب ارشاده ان كان من جهة جملة بالحكم ولا يجب رده ان كان من
جهة الجهل بالموضوع ولو سئل عن القبلة فالظاهر عدم وجوب البيان نعم لا يجوز ابقاعه في
خلاف الواقع (مسئلة ١٦) يتحقق ترك الاستقبال والاستدبار بمجرد الميل الى احد الطرفين
ولا يجب التشرىق او التغريب وان كان احوط (مسئلة ١٧) الاحوط فيمن يتواتر بوله او غائطه
مراعاة ترك الاستقبال والاستدبار بقدر الامكان وان كان الاقوى عدم الوجوب
(مسئلة ١٨) عند اشتباه القبلة بين الاربع لا يجوز ان يدور بيوله الى جميع الاطراف نعم اذا
اختار في مرة احدها لا يجب عليه الاستمرار عليه بعدها بل له ان يتنار في كل مرة جهة اخرى
الى تمام الاربع وان كان الاحوط ترك ما يوجب القطع باحد الامرين ولو تدريجاً خصوصاً اذا
كان قاصداً ذلك من الاول بل لا يترك في هذه الصورة (مسئلة ١٩) اذا علم ببقاء شيء من
البول في الجري يخرج بالاستبراء فلا احتياط بترك الاستقبال او الاستدبار في حاله اشد
(مسئلة ٢٠) يحرم النخل في ملك الغير من غير اذنه حتى الوقف الخاص بل في الطريق الغير
النافذ بدون اذن اربابه وكذلك يحرم على قبور المؤمنين اذا كان هنكاً لهم (مسئلة ٢١) المراد
بمقادير البدن الصدر والبطن والركبتان (مسئلة ٢٢) لا يجوز النخل في مثل المدارس التي
لا يعلم كيفية وقفها من اختصاصها بالطلاب او بخصوص الساكنين منهم فيها او من هذه الجهة
اعم من الطلاب وغيرهم ويكفي اذن المنولى اذا لم يعلم كونه على خلاف الواقع والظاهر كفاية
جريان العادة ايضاً بذلك وكذا الحال في غير النخل من التصرفات الاخر

يجب غسل مخرج البول بالماء مرتين والافضل ثلث بما يسمى غسلاً ولا يجوز غير الماء ولا فرق بين الذكر والانثى والخشى كما لا فرق بين المخرج الطبيعي وغيره معتاداً او غير معتاد وفي مخرج الغائط مخبر بين الماء والمسح بالاحجار او الخرق ان لم يتعد عن المخرج على وجه لا يصدق عليه الاستنجاء والا تعين الماء واذا تعدى على وجه الانفصال كما اذا وقع نقطة من الغائط على نخذه من غير اتصال بالمخرج يتغير في المخرج بين الامرين ويتعين الماء فيما وقع على النخذه والغسل افضل من المسح بالاحجار والجمع بينهما اكل ولا يعتبر في الغسل تعدد بل الحد النقاء وان حصل بغسلة وفي المسح لابد من ثلث وان حصل النقاء بالاقبل وان لم يحصل بالثلث فالى النقاء فالواجب في المسح اكثر الامرين من النقاء والعدد ويجزى ذوات الثلث من الحجر وبثلاثة اجزاء من الخرق الواحدة وان كان الاحوط ثلاثة منفصلات ويكفي كل قالع ولو من الاصابع ويعتبر فيه الطهارة ولا يشترط البكارة فلا يجوز النجس ويجزى المنتجس بعد غسله ولو مسح بالنجس او المنتجس لم يطهر بعد ذلك الا بالماء الا اذا لم يكن لاقى البشرة بل لاقى عين النجاسة ويجب في الغسل بالماء ازالة العين والاثربعنى الاجزاء الصغار التي لا ترى لاجمعنى اللون والرائحة وفي المسح يكفي ازالة العين ولا ينصر بقاء الاثر بالمعنى الاول ايضاً (مسئلة ١) لا يجوز الاستنجاء بالمحترقات ولا بالعظم والروث ولو استنجى بها عصى لكن يطهر المحل على الافوى (مسئلة ٢) في الاستنجاء بالمسحات اذا بقيت الرطوبة في المحل يشكل الحكم بالطهارة فليس حالها حال الاجزاء الصغار (مسئلة ٣) في الاستنجاء بالمسحات يعتبر ان لا يكون في ما يمسح به رطوبة مسرية فلا يجوز مثل الطين والوصلة المرطوبة نعم لا تنصر الندوة التي لا تسرى (مسئلة ٤) اذا خرج مع الغائط نجاسة اخرى كالدم او وصل الى المحل نجاسة من خارج يتعين الماء ولو شك في ذلك يبنى على العدم فيتخير (مسئلة ٥) اذا خرج من بيت الخلا ثم شك في انه استنجى ام لا يبنى على عدمه على الاحوط وان كان من عادته بل وكذا لو دخل في الصلوة ثم شك نعم لو شك في ذلك بعد تمام الصلوة صححت ولكن عليه الاستنجاء للصلوات الاتية لئلا يكون لا يبعد جريان قاعدة التجاوز في صورة الاعتياد (مسئلة ٦) لا يجب الدلك باليد في مخرج البول عند الاستنجاء وان شك في خروج مثل المذي يبنى على عدمه لكن الاحوط الدلك في هذه الصورة (مسئلة ٧) اذا مسح مخرج الغائط بالارض ثلث مرات كفى مع فرض زوال العين بها (مسئلة ٨) يجوز الاستنجاء بما يشك في كونه عظاماً او روثاً او من المحترقات ويطهر المحل واما اذا شك في كون ما يمسح ماء مطلقاً

او مضافاً لم يكف في الطهارة بل لابد من العلم بكونه ماء

❦ فصل في الاستبراء ❦

والاولى في كفياته ان يصبر حتى تنقطع دريرة البول ثم يبدأ بمخرج الغائط فيطهره ثم يضع اصبعه الوسطى من اليد اليسرى على مخرج الغائط ويمسح الى اصل الذكر ثلث مرات ثم يضع صبابته فوق الذكر وابهامه تحته ويمسح بقوة الى رأسه ثلث مرات ثم يعصر رأسه ثلث مرات ويكفي سائر الكيفيات مع مراعات ثلث مرات وفائدته الحكم بطهارة الرطوبة المشتبهة وعدم ناقضيتها ويلحق به في الفائدة المذكورة طول المدة على وجه يقطع بعدم بقاء شيء في الجري بان احتمل ان الخارج نزل من الاعلى ولا يكفي الظن بعدم البقاء ومع الاستبراء لا ينصر احتماله وليس على المرأة استبراء نعم الاولى ان تصبر قليلاً وتتنحج وتعصر فرجها عرضاً وعلى اى حال الرطوبة الخارجة منها محكمة بالطهارة وعدم الناقضية ما لم تعلم كونها بولاً (مسئلة ١) من قطع ذكره يصنع مذكر فيما بقي (مسئلة ٢) مع ترك الاستبراء يحكم على الرطوبة المشتبهة بالنجاسة والناقضية وان كان تركه من الاضرار وعدم التمكن منه (مسئلة ٣) لا يلزم المباشرة في الاستبراء فيكفي في ترتب الفائدة ان يشره غيره كزوجته او مملوكته (مسئلة ٤) اذا خرجت رطوبة من شخص وشك شخص آخر في كونها بولاً او غيره فالظاهر لحوق الحكم ايضاً من الطهارة ان كان بعد استبرائه والنجاسة ان كان قبله وان كان نفسه غافلاً بان كان نائم مثلاً فلا يلزم ان يكون من خرجت منه هو الشاك وكذا اذا خرجت من الطفل وشك وليه في كونها بولاً تقع عدم استبرائه يحكم عليها بالنجاسة (مسئلة ٥) اذا شك في الاستبراء يبنى على عدمه ولو مضت مدة بل ولو كان من عادته نعم لو علم انه استبرأ وشك بعد ذلك في انه كان على الوجه الصحيح ام لا يبنى على الصحة (مسئلة ٦) اذا شك من لم يشبه في خروج الرطوبة وعدمه يبنى على عدمه ولو كان ظاناً بالخروج كما اذا رأى في ثوبه رطوبة وشك في انها خرجت منه او وقعت عليه من الخارج (مسئلة ٧) اذا علم ان الخارج منه مذي لكن شك في انه هل خرج معه بول ام لا لا يحكم عليه بالنجاسة الا ان يصدق عليه الرطوبة المشتبهة بان يكون الشك في ان هذا الموجود هل هو بتمامه مذي او مركب منه ومن البول (مسئلة ٨) اذا بال ولم يشبه ثم خرجت منه رطوبة مشتبهة بين البول والمذي يحكم عليها بانها بول فلا يجب عليه الغسل بخلاف ما اذا خرجت منه بعد الاستبراء فانه يجب عليه

الاحتياط بالجمع بين الوضوء والغسل عملاً بالعلم الاجمالي هذا اذا كان ذلك بعد ان توضأ وأما اذا خرجت منه قبل ان يتوضأ فلا يبعد جواز الاكتفاء بالوضوء لان الحدث الاصغر معلوم ووجود موجب الغسل غير معلوم فقتضى الاستصحاب وجوب الوضوء وعدم وجوب الغسل

فصل في مستحبات التخلي ومكروهاته

أما «الاول» فان يطلب خلوة او يبعد حتى لا يرى شخصه وان يطلب مكاناً مرتفعاً للبول او موضعاً رخواً وان يقدم رجله اليسرى عند الدخول في بيت الخلاه ورجله اليمنى عند الخروج وان يستر رأسه وان يتقنع ويحزي عن ستر الرأس وان يسمى عند كشف العورة وان يتكى في حال الجلوس على رجله اليسرى ويفرج رجله اليمنى وان يستبرأ بالكيفية التي مرث وان يتنجس قبل الاستبراء وان يقرأ الادعية الماثورة بان يقول عند الدخول اللهم اني اعوذ بك من الرجس النجس الخبيث الخبث الشيطان الرجيم او يقول الحمد لله الحافظ المؤدى والاولى الجمع بينهما وعند خروج الغائط الحمد لله الذي اطمعني طيباً في عافية واخرجه خبيثاً في عافية وعند النظر الى الغائط اللهم ارزقني الحلال وجنبني عن الحرام وعند رؤية الماء الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ولم يجعله نجساً وعند الاستنجاء اللهم حصن فرجي واعف عورتي وحرمني على النار ووقني لما يقربي منك يا ذا الجلال والاكرام وعند الفراغ من الاستنجاء الحمد لله الذي عافاني من البلاء واماط عني الاذى وعند القيام عن محل الاستنجاء مسح يده اليمنى على بطنه ويقول الحمد لله الذي اماط عني الاذى وهنئني طعامي وستراني وعافاني من البول وعند الخروج او بعده الحمد لله الذي عرفني لذته وابقى في جسدي قوته واخرج عني اذا به بالها نعمة بالها نعمة لا يقدر القادرون قدرها ويستحب ان يقدم الاستنجاء من الغائط على الاستنجاء من البول وان يعمل المسحات ان استنجى بها وترأ فلو لم يبق بالثلاثة واتى برابع يستحب ان يأتي بخامس ليكون تراً وان حصل النقاء بالرابع وان يكون الاستنجاء والاستبراء باليد اليسرى ويستحب ان يعتبر ويفكر في ان ماسى واجتهد في تحصيله وتحسينه كيف صار اذية عليه وبلا حظ قدرة الله تعالى في رفع هذه الاذية عنه وراحته منها «وأما المكروهات» فهي استقبال الشمس والقمر بالبول والغائط وترتفع بستر فرجه ولو يده او دخوله في بناء او وراء حائط واستقبال الريح بالبول بل بالغائط ايضاً والجلوس في الشوارع او المزارع او منزل القافلة او دروب المساجد او الدور او تحت الاشجار المثمرة

ولو في غير اوان الثر والبول قائماً وفي الحمام وعلى الارض الصلبة وفي ثقب الحشرات وفي الماء خصوصاً الراكد وخصوصاً في الليل والتعطيح بالبول اي البول في الهواء والاكل والشرب حال التخلي بل في بيت الخلاه مطلقاً والاستنجاء باليمين وبالسار اذا كان عليه خاتم فيه اسم الله وطول المكث في بيت الخلاه والتخلي على قبر المؤمنين اذا لم يكن هناك والا كان حراماً واستصحاب الدرهم البيض بل مطلقاً اذا كان عليه اسم الله او محترم آخر الا ان يكون مستوراً والكلام في غير الضرورة الا بذكر الله آية الكرسي او حكاية الاذان او تسميت العاطس (مسئلة ١) بكره حبس البول او الغائط وقد يكون حراماً اذا كان مفسراً وقد يكون واجباً كما اذا كانت متوضأ ولم يسح الوقت للتوضي بعدهما والصلوة وقد يكون مستحباً كما اذا توقف مستحب اهم عليه (مسئلة ٢) يستحب البول حين ارادة الصلوة وعند النوم وقبل الجماع وبعد خروج النبي وقبل الركوب على الدابة اذا كان النزول والركوب صعباً عليه وقبل ركوب السفينة اذا كان الخروج صعباً (مسئلة ٣) اذا وجد لقمة خبز في بيت الخلاه يستحب اخذها واخراجها وغسلها ثم اكلها

فصل في موجبات الوضوء ونوافضه

وهي امور «الاول والثاني» البول والغائط من الموضع الاصل ولو غير متاد او من غيره مع اندداده او بدونه بشرط الاعتياد او الخروج على حسب التعارف في غير الاصل مع عدم الاعتياد وعدم كون الخروج على حسب التعارف اشكلاً والاحوط التنض مطلقاً خصوصاً اذا كان دون المعدة ولا فرق فيما بين القابل والكثير حتى مثل انقطة ومثل لوث رأس شيشة الاحتقان بالمذرة نعم الرطوبات الاخر غير البول والغائط الخارجة من الخرجين ليست نافضة وكذا الدود او نوى الثمر ونحوهما اذا لم يكن متعلقاً بالمذرة «الثالث» الريح الخارج من مخرج الغائط اذا كان من المعدة صاحب صوتاً اولاً دون ماخرج من القبل او لم يكن من المعدة كنفض الشيطان او اذا دخل من الخارج ثم خرج «الرابع» النوم مطلقاً وان كان في حال المشي اذا غلب على القلب والسمع والبصر فلا تنتقض الخفقة اذا لم تعمل الى الحد المذكور «الخامس» كما ازال العقل مثل الانغماء والسكر والجنون دون مثل البهت «السادس» الاستخاضة القليلة بل الكثيرة والمتوسطة وان اوجبت الغسل ايضاً وأما الجنابة فهي تنقض الوضوء لكن نوجب الغسل فقط

(مسئلة ١) اذا شك في طرواح النواقض بنى على العدم وكذا اذا شك في ان الخارج بول او مذي مثلاً الا ان يكون قبل الاستبراء فيحكم بانه بول فان كان متوضاً انتقض وضوؤه كما مر (مسئلة ٢) اذا خرج ماء الاحتقان ولم يكن معه شيء من الغائط لم ينتقض الوضوء وكذا لو شك في خروج شيء من الغائط معه (مسئلة ٣) القيح الخارج من مخرج البول او الغائط ليس بنواقض وكذا الدم الخارج منها الا اذا علم ان بوله او غائطه صار دماً وكذا المذي والودي والودي والاول هو ما يخرج بعد الملاعبة والثاني ما يخرج بعد خروج المني والثالث ما يخرج بعد خروج البول (مسئلة ٤) ذكر جماعة من العلماء استحباب الوضوء عقيب المذي والودي والكذب والغلم والاكثر من الشعر الباطل والقي والرعاف والتقييل بشهوة ومس السكب ومس الفرج ولو فرج نفسه ومس باطن اللبر والاحليل ونسيان الاستنجاء قبل الوضوء والضحك في الصلوة والتخيل اذا ادعى لكن الاستحباب في هذه الموارد غير معلوم والاولى ان يتوضأ برجاء المطالوية ولو تبين بعد هذا الوضوء كونه محدثاً باحد النواقض المألومة كفي ولا يجب عليه ثانياً كما انه لو توضأ احتياطاً لاحتمال حدوث الحدث ثم تبين كونه محدثاً كفي ولا يجب ثانياً

* فصل في غايات الوضوء الواجبة وغير الواجبة *

فان الوضوء اما شرط في صحة فعل كالصلوة والطواف واما شرط في كلة كقراءة القرآن واما شرط في جوازه كمس كتابة القرآن اوراق لكرامته كالاكل او شرط في تحقق امر كالوضوء للكون على الطهارة او ايس له غاية كالوضوء الواجب بالنذر والوضوء المستحب نفساً ان قلنا به كما لا يبعد اما الغايات للوضوء الواجب فيجب للصلوة الواجبة اداء او قضاء عن النفس او عن الغير ولا جزائها المنسية بل ويصدق في السهو على الاحوط ويجب ايضا للطواف الواجب وهو ما كان جزء للحج او العمرة وان كانا مندوبين فالطواف المستحب مالم يكن سببه من احد هما ولا يجب الوضوء له نعم هو شرط في صحة صلوته ويجب ايضا بالنذر والعهد واليمين ويجب ايضا لمس كتابة القرآن ان وجب بالنذر او وقوعه في موضع يجب اخراجه منه او تلطيفه اذا صار متنجساً وتوقف الاخراج او التلطيف على مس كتابه ولم يكن التأخير بتأدير الوضوء موجباً لحكم حرمة والاوجب وجبت المبادرة من دون الوضوء ويلحق به اسماء الله وصفاته الخاصة دون اسماء الانبياء والائمة عليهم السلام وان كان احوط ووجوب الوضوء في المذكورات ما عدا النذر واخوه انما هو على تقدير

كونه محدثاً والا فلا يجب واما في النذر واخوه فتابع للنذر فان نذر كونه على الطهارة لا يجب الا اذا كان محدثاً وان نذر الوضوء التجديدي وجب وان كان على وضوء (مسئلة ١) اذا نذر ان يتوضأ لكل صلوة وضوء واقفاً للحدث وكان متوضاً يجب عليه نقضه ثم الوضوء لكن في صحة مثل هذا النذر على اطلاقه تأمل (مسئلة ٢) وجوب الوضوء لسبب النذر اقسام «احدها» ان ينذر ان يأتي بعمل يشترط في صحته الوضوء كالصلوة «الثاني» ان ينذر ان يتوضأ اذا اتى بالعمل الفلاني الغير المشروط بالوضوء مثل ان ينذر ان لا يقرأ القرآن الا مع الوضوء فغ لا يجب عليه القراءة لكن لو اراد ان يقرأ يجب عليه ان يتوضأ «الثالث» ان ينذر ان يأتي بالعمل الكذافي مع الوضوء كان ينذر ان يقرأ القرآن مع الوضوء فغ يجب الوضوء والقراءة «الرابع» ان ينذر الكون على الطهارة «الخامس» ان ينذر ان يتوضأ من غير نظر الى الكون على الطهارة وجميع هذه الاقسام صحيح لكن ربما يستشكل في الخامس من حيث ان صحته موقوفة على ثبوت الاستحباب النفسي للوضوء وهو محل اشكال لكن الافوى ذلك (مسئلة ٣) لافرق في حرمة مس كتابة القرآن على المحدث بين ان يكون باليد او بسائر اجزاء البدن ولو بالباطن كمشا باللسان او بالاسنان والاحوط ترك المس بالشعر ايضا وان كان لا يبعد عدم حرمة (مسئلة ٤) لافرق بين المس ابتداء او استدامة فلو كان يده على الخط فاحدث يجب عليه رفعها فوراً وكذا لو مس غفلة ثم التفت انه محدث (مسئلة ٥) المس الماسح للخط ايضا حرام فلا يجوز له ان يحوه باللسان او باليد الرطبة (مسئلة ٦) لافرق بين انواع الخطوط حتى المجهور منها كالكوفي وكذا لافرق بين انحاء الكتابة من المكتوب بالقلم او الطبع او القمص بالكاغذ او الحفر او العكس (مسئلة ٧) لافرق في القرآن بين الآية والكلمة بل والحرف وان كانت يكتب ولا يقرأ كالآلاف في قالوا وآمنوا بل الحرف الذي يقرأ ولا يكتب اذا كتب كما في الواو الثاني من داود اذا كتب يواوين وكالآلاف في رحمن ولقمن اذا كتب كرحمن ولقمان (مسئلة ٨) لافرق بين ما كان في القرآن اوفى كتاب بل لو وجدت كلمة من القرآن في كاغذ بل او نصف الكلمة كما اذا قص من ورق القرآن او الكتاب يحرم مسها ايضا (مسئلة ٩) في الكلمات المشتركة بين القرآن وغيره المناط فسد الكتاب (مسئلة ١٠) لافرق فيما كتبت عليه القرآن بين الكاغذ والواح والارض والجدار والثوب بل وبدن الانسان فاذا كتب على يده لا يجوز مسه عند الوضوء بل يجب محوه ولاثم الوضوء (مسئلة ١١) اذا كتب على الكاغذ بالمداد فالظاهر

عدم المنع من مسه لانه ليس خطا نعم لو كتب بما يظهر اثره بعد ذلك فالظاهر حرمة كاه
البصل فانه لا اثر له الا اذا احس على النار (مسئلة ١٢) لا يحرم المس من وراء الشيعة
وان كان الخط مرئياً وكذا اذا وضع عليه كاغذ رقيق يرى الخط تحته وكذا المنطبع في المرات نعم
لوقد المدا في الكاغذ حتى ظهر الخط من الطرف الآخر لا يجوز مسه خصوصاً اذا كتب
بالعكس فظهر من الطرف الآخر طرداً (مسئلة ١٣) في مس المسافة الخالية التي يحيط بها
الحرف كالهاء والعين مثلاً اشكال احوطه الترك (مسئلة ١٤) في جواز كتابة الحديث
آية من القرآن باصبعه على الارض او غيرها اشكال ولا يبعد عدم الحرمة فان الخط يوجد بعد
المس واما الكسب على بدن الحدث وان كان الكاتب على وضوء فالظاهر حرمة خصوصاً اذا
كان بما يبق اثره (مسئلة ١٥) لا يجب منع الاطفال والمجانين من المس الا اذا كان
بعد هناك نعم الاحوط عدم التسبب لمسه ولو توشا الصبي المميز فلا اشكال في مسه بناء على
الاقوى من صحة وضوئه وصاير عباداته (مسئلة ١٦) لا يحرم على الحدث مس غير الخط
من ورق القرآن حتى ما بين السطور والجلد والغلاف نعم يكره ذلك كما انه يكره تعليق حمله
(مسئلة ١٧) ترجمة القرآن ليست منه باى لغة كانت فلا بأس بمسها على الحدث نعم لا فرق
في اسم الله تعالى بين اللغات (مسئلة ١٨) لا يجوز وضع الشيء النجس على القرآن وان كان
يابساً لانه هناك واما المنجس فالظاهر عدم البأس به مع عدم الرطوبة فيجوز للموضي ان يمس
القرآن باليد المتنجسة وان كان الاولى تركه (مسئلة ١٩) اذا كتبت آية من القرآن على
لقمة خبز لا يجوز للحدث اكله واما المتطهر فلا بأس خصوصاً اذا كان بنية الشفاء والتبرك
❦ فصل في الوضوءات المستحبة ❦ (مسئلة ١) الاقوى كما اشير اليه سابقاً كون الوضوء
مستحباً في نفسه وان لم يقصد غاية من الغايات حتى الكون على الطهارة وان كان الاحوط قصد احديها
(مسئلة ٢) الوضوء المستحب اقسام «احدا» ما استحسب في حال الحدث الاصفر فيفيد
الطهارة منه «الثاني» ما استحسب في حال الطهارة منه كالوضوء للتجديد «الثالث» ما هو مستحب
في حال الحدث الاكبر وهو لا يفيده طهارة وانما هو لرفع الكراهة والحدوث كان في الفعل الذي يأتي
به كوضوء الجنب للنوم وضوء الحائض للذكر في صلاها . اما القسم الاول فلا مور «الاول»
الصاوات المندوبة وهو شرط في صحتها ايضاً «الثاني» الطواف المندوب وهو لا يكون جزء من جميع
او عمره ولو مندوب بين وليس شرطاً في صحته نعم هو شرط في صحة صلاته «الثالث» التهيأ للصلاة في اول

وقتها او اول زمان امكانها اذا لم يمكن اتيانها في اول الوقت ويعتبر ان يكون قريباً من الوقت او زمانه
الامكان بحيث يصدق عليه التهيؤ «الرابع» دخول المساجد «الخامس» دخول المشاهد المشرفة
«السادس» مناسك الحج بما عدا الصلوة والطواف «السابع» صلوة الاموات «الثامن» زيارة
اهل القبور «الثاسع» قراءة القرآن او كتبه او اس حواشيه او حمله «العاشر» الدعاء وطلب
الحاجة من الله تعالى «الحادي عشر» زيارة الأئمة عليهم السلام ولومن يعبد «الثاني عشر» سجدة
الشكر والذلاوة «الثالث عشر» الاذان والاقامة والاطهر شرطه في الاقامة «الرابع عشر» دخول
الزوج على الزوجة ليلة الزفاف بالنسبة الى كل منها «الخامس عشر» ورود المسافر على اهله
فيستحب قبله «السادس عشر» النوم «السابع عشر» مقاربة الحامل «الثامن عشر» جلوس
القاضي في مجلس القضاء «التاسع عشر» الكون على الطهارة «العشرين» مس كتابة القرآن
في صورة عدم وجوبه وهو شرط في جوازه كما مر وقد عرفت ان الاقوى استحبابه نفساً ايضاً .
واما القسم الثاني فهو الوضوء للتجديد يسمى والظاهر جوازه ثالثاً وارباعاً فصاعداً ايضاً واما الغسل
فلا يستحب فيه التجديد بل ولا الوضوء بعد غسل الجنابة وان طال المدة . واما القسم الثالث
فلامور «الاول» لذكر الحائض في صلاها مقدار الصلاة «الثاني» لنوم الجنب واكله وشربه
وجماعه وتغيبه الميت «الثالث» لجماع من مس الميت ولم يغتسل بعد «الرابع» لتكفين
الميت او طهارة بالنسبة الى من غسله ولم يغتسل غسل المس (مسئلة ٣) لا يختص القسم الاول
من المستحب بالغاية التي نوضأ لاجلها بل يباح به جميع الغايات المشروطة به بخلاف الثاني والثالث
فانها ان وقعتا على نحو ما قصد لم يوفرا الا فيما قصد لاجله ثم لو انكشف الخطا بان كان محدثاً
بالاصغر فلم يكن وضوءه تجديداً ولا بجماعه الاكبر رجعا الى الاول وقوى القول بالصحة واباحة
جميع الغايات به اذا كان قاصداً لامتنال الامر الواقعي المتوجه اليه في ذلك الحال بالوضوء
وان اعتقد انه الامر بالتجديد منه مثلاً فيكون من باب الخطا في التطبيق وتكون تلك
الغاية مقصودة له على نحو الداعي لا لتقييد بحيث لو كان الامر الواقعي على خلاف ما اعتقده
لم يندوا اما لو كان على نحو التقييد فك في صحته ح اشكال (مسئلة ٤) لا يجب في الوضوء
قصد موجبه بان يقصد الوضوء لاجل خروج البول او لاجل النوم بل لو قصد احد الموجبات
وتبين ان الواقع غيره صحح الا ان يكون على وجه التقييد (مسئلة ٥) يكفي الوضوء الواحد
الاحداث المتعددة اذا قصد رفع طبيعة الحدث بل لو قصد رفع احدها صحح وارتفع الجميع الا

إذا قصد رفع البعض دون البعض فإنه يبطل لانه يرجع الى قصد عدم الرفع (مسئلة ٦) اذا كان للوضوء الواجب غايات متعددة فقصد الجميع حصل امتثال الجميع واثبت عليها كلها وان قصد البعض حصل الامتثال بالنسبة اليه وبثاب عليه لكن يصح بالنسبة الى الجميع ويكون اداءه بالنسبة الى مالم يقصد وكذا اذا كانت للوضوء المستحب غايات عديدة واذا اجتمعت الغايات الواجبة والمستحبة ايضا يجوز قصد الكل وبثاب عليها وقصد البعض دون البعض ولو كان ماقصده هو الغاية المستحبة ويصح معه اتيان جميع الغايات ولا يضر في ذلك كون الوضوء عملاً واحداً لا يتصف بالوجوب والاستحباب معاً ومع وجود الغاية الواجبة لا يكون الا واجباً لانه على فرض صحته لا ينافي جواز قصد الامر الذي وان كان متصفاً بالوجوب فالوجوب الوصفي لا ينافي الذوق الثاني لكن التحقيق صحة اتصافه فعلاً بالوجوب والاستحباب من جهتين **فصل في بعض مستحبات الوضوء** **«الاول»** ان يكون بماء وهو ربع الصاع وهو ستار واربعة عشر مثقالاً وربع مثقال فالمد مائة وخمسون مثقالاً وثلاثة مثاقيل ونصف مثقال وحمصة ونصف **«الثاني»** الاستياك باي شيء كان ولو بالاصبع والافضل عود الاراك **«الثالث»** وضع الينا الذي يغترف منه على اليمين **«الرابع»** غسل اليدين قبل الاغتراف مرة في حدث النوم والبول ومرتين في الغائط **«الخامس»** المضمضة والاستنشاق كل منهما ثلث مرات بثلاث اكف ويكفي الكف الواحدة ايضا لكل من الثالث **«السادس»** التسمية عند وضع اليد في الماء اوصبه على اليد واقلها بسم الله والافضل بسم الله الرحمن الرحيم وافضل منها بسم الله وبالله اللهم اجمعني من التوابين واجمعي من المتطهرين **«السابع»** الاغتراف باليمنى ولو اليمنى بان يصبه في اليسرى ثم يغسل اليمنى **«الثامن»** قراءة الادعية المأثورة عند كل من المضمضة والاستنشاق وغسل الوجه واليدين ومسح الراس والرجلين **«التاسع»** غسل كل من الوجه واليدين مرتين **«العاشر»** ان يديه الرجل بظاهر ذراعيه في التسيلة الاولى وفي الثانية يباطنها والمرأة بالعكس **«الحادي عشر»** ان يصب الماء على اعلى كل عضو واما الغسل من الاعلى فواجب **«الثاني عشر»** ان يغسل مايجب غسله من مواضع الوضوء يصب الماء عليه لا يغمسه فيه **«الثالث عشر»** ان يكون ذلك مع اسرار اليد على تلك المواضع وان تحقق الغسل بدونه **«الرابع عشر»** ان يكون حاضر القلب في جميع افعاله **«الخامس عشر»** ان يقرأ القدر حال الوضوء **«السادس عشر»** ان يقرأ آية الكرسي بعده **«السابع عشر»** ان يفتح عينه حال غسل الوجه **فصل في مكروهاته** **«الاول»** الاستعانة بالغير في المقدمات الفريه كان يصب

الماء في يده واما في نفس النفس فلا يجوز **«الثاني»** التمدل بل مطلق مسح البلل **«الثالث»** الوضوء في مكان الاستنجاء **«الرابع»** الوضوء من الآنية المفضضة او المذهبة او المنقوشة بالصورة **«الخامس»** الوضوء بالمياه المكروهة كالشمس وماء الغسالة من الحدث الاكبر والماء الاجن وماء البئر قبل نزح المقدرات والماء القليل الذي ماتت فيه الحية او العقرب او الوزغ وسور الخايض والفار والفرس والبغل والحمار والحيوان الجلال **«الاول»** غسل الوجه وحده من فصاص الشعر الى الفخذ طولاً وما اشتمل عليه الاجهام والوسطى عرساً والازرع والاغم ومن خرج وجهه او يده عن المتعارف يرجع كل منهم الى المتعارف فيلاحظ ان اليد المتعارفة في الوجه المتعارف الى اى موضع تصل وان الوجه المتعارف اين قصاصه فيغسل ذلك المقدار ويجب اجراء الماء فلا يكفي المسح به وحده ان يجري من جزء الى جزء آخر ولو باعانة اليد ويجزى استيلاء الماء عليه وان لم يجر اذا صدق الغسل ويجب الابتداء بالاغلى والغسل من الاعلى الى الاسفل عرساً ولا يجوز التمسك ولا يجب غسل ما تحت الشعر بل يجب غسل ظاهره سواء شعر الحية والشارب والحاجب بشرط صدق احاطة الشعر على الحبل والا لزم غسل البشرة الظاهرة في خلاله **(مسئلة ١)** يجب ادخال شيء من اطراف الحد من باب المقدمة وكذا جزء من باطن الانف ونحوه وما لا يظهر من الشفتين بعد الانطباق من الباطن فلا يجب غسله **(مسئلة ٢)** الشعر الخارج عن الحد كسترل الحية في الطول وما هو خارج عن ما بين الاجهام والوسطى في العرض لا يجب غسله **(مسئلة ٣)** ان كانت للمرأة حية فهي كالرجل **(مسئلة ٤)** لا يجب غسل باطن العين والانف وانغم الا شيء منها من باب المقدمة **(مسئلة ٥)** فيما احاط به الشعر لا يجوز غسل الحاط عن المحيط **(مسئلة ٦)** الشعور الرفاق المدودة من البشرة يجب غسلها معها **(مسئلة ٧)** اذا شك في ان الشعر محيط ام لا يجب الاحتياط بغسله مع البشرة **(مسئلة ٨)** اذا بقي مما في الحد مالم يغسل ولو مقدار راس ابره لا يصح الوضوء فيجب ان يلاحظ امانه واطراف عينه لا يكون عليها شيء من القبح او الكحل المانع وكذا يلاحظ حاجبه لا يكون عليه شيء من الوسخ وان لا يكون على حاجب المرأة وسمة او خطاط له جرم مانع **(مسئلة ٩)** اذا تيقن وجود ما يشك في مانعته يجب تحصيل اليقين بزواله او وصول الماء الى البشرة ولو شك في اصل وجوده يجب الغصص او المبالغة حتى يجهل الاطمينان

بعده اوزواله اووصول الماء الى البشرة على فرض وجوده (مسئلة ١٠) الثقبه في الانف موضع الحلقة اوالخزامة لايجب غسل باطنها بل يكفي ظاهرها سواء كانت الحلقة فيها او لا «الثاني» غسل اليدين من المرفقين الى اطراف الاصابع مقدماً للبينى على اليسرى ويجب الابتداء بالمرفق والغسل منه الى الاسفل عرفاً فلا يميزى النكس والمرفق مركب من شي من الذراع وشي من العضد ويجب غسله بتمامه وشي اخر من العضد من باب المذمة وكل مادو في الحلد يجب غسله وان كان حلاً زائداً او اصبعاً زائداً ويجب غسل اشعر مع البشرة ومن قطعت يده من فوق المرفق لايجب عليه غسل العضد وان كان اولى وكذا ان قطع تمام المرفق وان قطعت مما دون المرفق يجب عليه غسل ما بقى وان قطعت من المرفق بيني اخراج عظام الذراع من العضد يجب غسل ما كان من العضد جزء من المرفق (مسئلة ١١) ان كانت له يد زائدة دون المرفق وجب غسلها ايضاً كاللحم الزائد وان كانت فوقه فان علم زيادتها لايجب غسلها ويكفي غسل الاصلية وان لم يعلم الزائده من الاصلية وجب غسلها ويجب مسح الراس والرجل بهما من باب الاحتياط وان كانتا اصليتين يجب غسلهما ايضاً ويكفي المدح باحدهما (مسئلة ١٢) الوسخ تحت الاظفار اذا لم يكن زائداً على المتعارف لايجب ازالته الا اذا كان ماتحه معدوداً من الظاهر فان الاحوط ازالته وان كانت زائداً على المتعارف وجبت ازالته كما انه لو قص اظفاره فصار ماتحتها ظاهراً وجب غسله بعد ازالة الوسخ عنه (مسئلة ١٣) ماهو المتعارف بين العوام من غسل اليدين الى الزندين والاكتفاء عن غسل الكنزيين بالغسل المستحب قبل الوجه باطل (مسئلة ١٤) اذا انقطع لحم من اليدين ويجب غسل ما ظهر بهد القطع ويجب غسل ذلك اللحم ايضاً مادام لم ينفصل وان كانت اتصاله بجلدة رقيقة ولا يجب قطعه ايضاً ليغسل ماتحت تلك الجلدة وان كان احوط لو تداء ذلك اللحم شيئاً خارجياً ولم يجب جزء من اليد (مسئلة ١٥) الشقوق التي تحدث على ظهر الكف من جهة البرد ان كانت وسيعه يرى جوفها وجب اصال الماء فيها والا فلا ومع الشك لايجب عملاً بالاستصحاب وان كان الاحوط الايصال (مسئلة ١٦) مايموتو البشرة مثل الجدرى عند الاحتراق مادام باقياً يكفي غسل ظاهره وان انخرق ولايجب اصال الماء تحت الجلدة بل لو قطع بعض الجلدة وبقي البهض الاخر يكفي غسل ظاهر ذلك البهض ولايجب قطعه بتمامه ولو ظهر ماتحت الجلدة بتمامه لكن الجلدة متصلة قد تلزق وقد لا تلزق يجب غسل ماتحتها وان كانت لازمة يجب

رفعها او قطعها (مسئلة ١٧) مايجتهد على الجرح عند البرء ويصير كالجلد لايجب رفعه وان حصل البرء ويجزى غسل ظاهره وان كان رفعه سهلاً واما الدواء الذي انجمد عليه وصار كالجلد فما دام لم يمكن رفعه يكون بمنزلة الجبيرة يكفي غسل ظاهره وان امكن رفعه بسهولة وجب (مسئلة ١٨) الوسخ على البشرة ان لم يكن جرمماً مرئياً لايجب ازالته وان كان عند المسح بالكيس في الحمام او غيره يجتمع ويكون كثيراً مادام يصدق عليه غسل البشرة وكذا مثل البياض الذي يتبين على اليد من الجص او النورة اذا كانت يصل الماء الى ماتحته ويصدق معه غسل البشرة نعم لو شك في كونه حاجباً ام لا وجب ازالته (مسئلة ١٩) الواسواسى الذي لا يحصل له القطع بالغسل يرجع الى المتعارف (مسئلة ٢٠) اذا نفذت شوكة في اليد او غيرها من مواضع الوضوء او الغسل لايجب اخراجها الا اذا كان محلها على فرض الاخراج محسباً من الظاهر (مسئلة ٢١) يصح الوضوء بالارتعاس مع مراعاة الاعلى فالاعلى لكن في اليد اليسرى لابد ان يقصد الغسل حال الاخراج من الماء حتى لا يلزم المسح بالماء الجديد بل وكذا في اليد اليمنى الا ان يبقى شيئاً من اليد اليسرى يغسله باليد اليمنى حتى يكون ما بقى عليها من الرطوبة من ماء الوضوء (مسئلة ٢٢) يجوز الوضوء بماء المطر كما اذا قام تحت السماء حين نزوله فقصد بجر يانه على وجهه غسل الوجه مع مراعات الاعلى فالاعلى وكذلك الى يديه وكذلك اذا قام تحت الميزاب او نحوه ولو لم يتو من الاول لكن بعد جريانه على جميع محال الوضوء مسح يديه على وجهه بقصد غسله وكذا على يديه اذا حصل الجريان كفى ايضاً وكذا لو ارتعس في الماء ثم خرج وفعل ما ذكر (مسئلة ٢٣) اذا شك في شيء انه من الظاهر حتى يجب غسله او الباطن فلا الاحوط غسله الا اذا كان سابقاً من الباطن وشك في انه صار ظاهراً ام لا كما انه ينعين غسله لو كان سابقاً من الظاهر ثم شك في انه صار باطناً ام لا «الثالث» مسح الراس بما بقى من البلة في اليد ويجب ان يكون على الربع المتقدم من الراس فلا يجزى غيره والاولى والاحوط الناصية وهي ما بين البياضين من الجانبين فوق الجبهة ويكفي المسمى ولو بقدر عرض اصبع واحدة او اقل والافضل بل الاحوط ان يكون بمقدار عرض ثلث اصابع بل الاولى ان يكون بالثلاثة ومن طرف الطول ايضاً يكفي المسمى وان كان الافضل ان يكون بطول اصبع وعلى هذا فلو اراد ادراك الافضل ينبغي ان يضع ثلث اصابع على الناصية ويمسح بمقدار اصبع من اعلى الى الاسفل وان كان لايجب كونه كك فيميزى النكس وان كان

الاحوط خلافه ولا يجب كونه على البشرة فيجوز ان يمسح على الشعر الثابت في المقدم بشرط ان لا يتجاوز يده عن حد الراس فلا يجوز المسح على المقدار المتجاوز وان كان مجتمعاً في الناصية وكذا لا يجوز على الثابت في غير المقدم وان كانت واقفاً على المتقدم ولا يجوز المسح على الحائل من العمامة او القناع او غيرهما وان كان شيئاً رقيقاً لم يمنع عن وصول الرطوبة الى البشرة نعم في حال الاضطراب لا مانع من المسح على المانع كالبرد او اذا كان شيئاً لا يمكن رفعه ويجب ان يكون المسح بإطمن الكف والاحوط ان يكون باليمنى والاولى ان يكون بالاصابع (مسئلة ٢٤) في مسح الراس لا يفرق بين ان يكون طويلاً او عرضاً او مفرقاً «الرابع» مسح الرجلين من رؤس الاصابع الى الكعبين ومما قبل القدمين على المشهور والمفصل بين الساق والقدم على قول بعضهم وهو الاحوط ويكفي المسح عرضاً ولو بعرض اصبع او اقل والافضل ان يكون بمقدار عرض ثلث اصابع وافضل من ذلك مسح تمام ظهر القدم ويجزى الابداء بالاصابع وبالكعبين والاحوط الاول كما ان الاحوط تقديم الرجل اليمنى على اليسرى وان كان الاقوى جواز مسحهما معاً نعم لا يقدم اليسرى على اليمنى والاحوط ان يكون مسح اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى وان كان لا يبعد جواز مسح كليهما بكل منهما وان كان شعر على ظاهر القدمين فالاحوط الجمع بينه وبين البشرة في المسح ويجب ازالة الموانع والحواجب واليقين بوصول الرطوبة الى البشرة ولا يكفي الظن ومن قطع بعض قدمه مسح على الباقي ويسقط مع قطع تمامه (مسئلة ٢٥) لا اشكال في انه يعتبر ان يكون المسح بنداوة الوضوء فلا يجوز المسح بماء جديد والاحوط ان يكون بالنداوة الباقية في الكف فلا يضع يده بعد تمامية الغسل على سائر اعضاء الوضوء لئلا يمتزج ما في الكف بما فيها لكن الاقوى جواز ذلك وكفاية كونه برطوبة الوضوء وان كانت من سائر الاعضاء فلا يضر الامتزاج المزبور هذا اذا كانت البلة باقية في اليد واما لو جفت فيجوز الاخذ من سائر الاعضاء بلا اشكال من غير ترتيب بينها على الاقوى وان كانت الاحوط تقديم اللحية والحواجب على غيرهما من سائر الاعضاء نعم الاحوط عدم اخذها مما خرج من اللحية عن حد الوجه كالسترسل منها ولو كان في الكف ما يكفي الراس فقط مسح به الراس ثم بأخذ للرجلين من سايرها على الاحوط والافضل عرفت ان الاقوى جواز الاخذ مطلقاً (مسئلة ٢٦) يشترط في المسح ان يتأثر الممسوح برطوبة الماسح وان يكون ذلك بواسطة الماسح لا بامر آخر وان كان على الممسوح رطوبة خارجية فان كانت قليلة غير مائعة

من تأثير رطوبة الماسح فلا بأس والا لا بد من تحقيقها والشك في التأثير كالظن لا يكفي بل لا بد من اليقين (مسئلة ٢٧) اذا كان على الماسح حاجب ولو وصلة رقيقة لا بد من رفعه ولو لم يكن مانعاً من تأثير رطوبته في الممسوح (مسئلة ٢٨) اذا لم يمكن المسح بإطمن الكف يجزى المسح بظاهرها وان لم يكن عليه رطوبة نقلها من ساير المواضع اليه ثم يمسح به وان تعذر بالظاهر أيضاً مسح بذراعه ومع عدم رطوبته يأخذ من ساير المواضع وان كان عدم التحمكن من المسح بالإطمن من جهة عدم الرطوبة وعدم امكان الاخذ من ساير المواضع اعاد الوضوء وكذا بالنسبة الى ظاهر الكف فانه اذا كان عدم التحمكن من المسح به عدم الرطوبة وعدم امكان اخذها من ساير المواضع لا ينتقل الى الذراع بل عليه ان يعيد (مسئلة ٢٩) اذا كانت رطوبة على الماسح زائدة بحيث توجب جريان الماء على الممسوح لا يجب تقليلاً بل يقصد المسح بأسرار اليد وان حصل به الغسل والاولى تقليلاً (مسئلة ٣٠) يشترط في المسح استمرار الماسح على الممسوح فلو عكس بطل نعم الحركة اليسيرة في الممسوح لا تقصر بصدق المسح (مسئلة ٣١) لو لم يمكن حفظ الرطوبة في الماسح من جهة الحر في الهواء او حرارة البدن او نحو ذلك ولو باستعمال ماء كثير بحيث كلما اعاد الوضوء لم يتفهم فالاقوى جواز المسح بالماء الجديد والاحوط المسح باليد اليابسة ثم بالماء الجديد ثم التيمم ايضاً (مسئلة ٣٢) لا يجب في مسح الرجلين ان يضع يده على الاصابع ويمسح الى الكعبين بالتدريج فيجوز ان يضع تمام كفه على تمام ظهر القدم من طرف الطول الى المفصل ويجرها قليلاً بمقدار صدق المسح (مسئلة ٣٣) يجوز المسح على الحائل كالقناع والخف والجورب ونحوها في حال الضرورة من نية او برد يخاف منه على رجله ولا يمكن معه نزع الخف مثلاً وكذا لو خاف من سبع او عدو او نحو ذلك مما يصدق عليه الاضطراب من غير فرق بين مسح الراس والرجلين ولو كان الحائل متعدد لا يجب نزع ما يمكن وان كان احوط وفي المسح على الحائل ايضاً لا بد من الرطوبة المؤثرة في الماسح وكذا ساير ما يعتد به في مسح البشرة (مسئلة ٣٤) ضيق الوقت عن رفع الحائل ايضاً مسوغ للمسح عليه لكن لا يترك الاحتياط بضم التيمم ايضاً (مسئلة ٣٥) انما يجوز المسح على الحائل في الضرورات ماعدا التقية اذا لم يمكن رفعها ولم يمكن بد من المسح على الحائل ولو بالتأخير الى آخر الوقت واما في التقية فالامر اوسع فلا يجب الذهاب الى مكان لا تقية فيه وان امكن بلا مشقة نعم لو امكنه وهو في ذلك المكان ترك التقية وارتأى انهم المسح على الخف مثلاً فالاحوط

بل الأقوى ذلك ولا يجب بذل المال لرفع النقية بخلاف ماير الضرورات والاحوط في النقية
أيضاً الحيلة في رفعها مطلقاً (مسئلة ٣٦) لترك النقية في مقام وجوبها ومسح على البشرة
ففي صحة الوضوء اشكال (مسئلة ٣٧) إذا علم بعد دخول الوقت انه لو اخر الوضوء والصلوة
بضطر الى المسح على الخائل فالظاهر وجوب المبادرة اليه في غير ضرورة النقية وان كان متوضاً
وعلم انه لو بطله بضر الى المسح على الخائل لا يجوز له الابطال وان كان ذلك قبل دخول الوقت
فوجوب المبادرة او حرمة الابطال غير معلوم واما اذا كان الاضرار بسبب النقية فالظاهر
عدم وجوب المبادرة وكذا يجوز الابطال وان كان بعد دخول الوقت لما مر من الوضوء في امر
النقية لكن الاولى والاحوط فيها ايضاً المبادرة او عدم الابطال (مسئلة ٣٨) لافرق في جواز
المسح على الخائل في حال الضرورة بين الوضوء الواجب والمندوب (مسئلة ٣٩) اذا اعتقد
النقية او تحقق احدى الضرورات الاخر فمسح على الخائل ثم بان انه لم يكن موضع نقية
او ضرورة ففي صحة وضوئه اشكال (مسئلة ٤٠) اذا امكنت النقية بغسل الرجل فالاحوط
تعينه وان كان الأقوى جواز المسح على الخائل ايضاً (مسئلة ٤١) اذا زال السبب المسوغ
للمسح على الخائل من نقية او ضرورة فان كان بعد الوضوء فالأقوى عدم وجوب اعادته وان
كان قبل الصلوة الا اذا كانت بلة اليد باقية فيجب إعادة المسح وان كان في اثناء الوضوء
فالأقوى الاعادة اذا لم تبق البلة (مسئلة ٤٢) اذا عمل في مقام النقية بخلاف مذهب من يتقيه
ففي صحة وضوئه اشكال وان كانت النقية ترتفع به كما اذا كان مذهب وجوب المسح على الخائل
دون غسل الرجلين فضلها او بالعكس كما انه لو ترك المسح والغسل بالمرّة يبطل وضوئه وان
ارتفعت النقية به ايضاً (مسئلة ٤٣) يجوز في كل من الغسلات ان يصب على العضو عشر غرفات
بقصد غسلة واحدة فالنشاط في تعدد الغسل المستحب ثابته الحرام ثالثه ليس تعدد الصب بل
تعدد الغسل مع القصد (مسئلة ٤٤) يجب الابتداء في الغسل بالأعلى لكن لا يجب الصب على
الأعلى فلو صب على الأسفل وغسل من الأعلى باعانة اليد صح (مسئلة ٤٥) الاسراف في ماء
الوضوء مكروه لكن الاسباغ مستحب وقد مر انه يستحب ان يكون ماء الوضوء بمقدار مده
والظاهر انه ذلك لتمام ما يصرف فيه من افعاله ومقدماته من المشمطة والاستنشاق وغسل اليدين
(مسئلة ٤٦) يجوز الوضوء برمس الاعضاء كما مر ويجوز برمس احدى اتيان البقية على
المتعارف بل يجوز التبعيض في غسل عضو واحد مع مراعاة الشروط المتقدمة من البدئة

بالأعلى وعدم كون المسح بماء جديد وغيرهما (مسئلة ٤٧) يشكل صحة وضوء الوضوء اذا
زاد في غسل اليسرى من اليمين في الماء من جهة لزوم المسح بالماء الجديد في بعض الاوقات بل
ان قلنا بلزوم كون المسح بيلة الكف دون رطوبة ساير الاعضاء يجبي الاشكال في مبالغته في
امرار اليد لانه يوجب مزج رطوبة الكف برطوبة الذراع (مسئلة ٤٨) في غير الوضوء
اذا بالغ في امرار يده على اليد اليسرى لزيادة اليقين لأبأس به مادام يصدق عليه انه غسل
واحد نعم بعد اليقين اذا صب عليها ماء خارجياً بشكل وان كان الغرض منه زيادة اليقين
لعهده في العرف غسلة اخرى واذا كان غسله لليسرى باجراء الماء من اليمين مثلاً وزاد على
مقدار الحاجة مع الاتصال لا يضر مادام بعد غسلة واحدة (مسئلة ٤٩) يكفي في مسح
الرجلين المسح بواحدة من الاصابع الخمس الى الكعبين ايها كانت حتى المختصر منها

❁ فصل في شرائط الوضوء ❁

«الاول» اطلاق الماء فلا يصح بالاضاف ولو حصلت الاضافة بعد الصب على المحل من جهة
كثرة الغبار او الوسخ عليه فاللازم كونه باقياً على الاطلاق الى تمام الغسل «الثاني» طهارته
وكذا طهارة مواضع الوضوء وبكفي طهارة كل عضو قبل غسله ولا يلزم ان يكون قبل الشروع
تمام محاله طاهراً فلو كانت نجسة ويفعل كل عضو بعد تطهيره كفي ولا يكفي غسل واحد
بقصد الازالة والوضوء وان كان برمس في الكر او الجاري نعم لو قصد الازالة بالغمس والوضوء
باخراجه كفي ولا يضر تنجس عضو بعد غسله وان لم يتم الوضوء (مسئلة ١) لأبأس بالتوضي
بماء القليان ما لم يصر مضافاً (مسئلة ٢) لا يضر في صحة الوضوء نجاسة ساير مواضع البدن بعد
كون محاله طاهرة نعم الاحوط عدم ترك الاستنجاء قبله (مسئلة ٣) اذا كان في بعض مواضع
وضوئه جرح لا يضره الماء ولا ينقطع دمه فلينغمسه بالماء وليغسره قليلاً حتى ينقطع الدم آنأماً
ثم ليحركه بقصد الوضوء مع ملاحظة الشرائط الاخر والمحافظة على عدم لزوم المسح بالماء الجديد
اذا كان في اليد اليسرى بان يقصد الوضوء بالاخراج من الماء «الثالث» ان لا يكون على المحل
حائل يمنع وصول الماء الى البشرة ولو شك في وجوده يجب الفحص حتى يحصل اليقين والاطمن
بعده ومنع العلم بوجوده يجب تحصيل اليقين بزواله «الرابع» ان يكون الميأة وطرفه ومكان
الوضوء ومصب مائه مباحاً فلا يصح لو كان واحد منها غصباً من غير فرق بين صورة الانحصار

وعدمه اذع فرض عدم الانحصار وان لم يكن مأموراً بالتيمم الا ان وضوئه حرام من جهة كونه تصرفاً ومستلزماً للتصرف في مال الغير فيكون باطلاً نعم لو صب الماء المباح من الظرف الغصبي في الظرف المباح ثم توضع الامانع منه وان كان تصرفه السابق على الوضوء حراماً ولا فرق بين هذه الصورة وبين صورة الانحصار وعدمه اذع الانحصار وان كان قبل التفرغ في الظرف المباح مأموراً بالتيمم الا انه بعد هذا يصير واجداً للماء في الظرف المباح وقد لا يكون التفرغ ايضاً حراماً كما لو كان الماء مملوكاً له وكان ابقائه في ظرف الغير تصرفاً فيه فيجب تفرغه ح فيكون من الاول مأموراً بالوضوء ولو مع الانحصار (مسئلة ٤) لا فرق في عدم صحة الوضوء بالماء المضاف او النجس او مع الحائل بين صورة العلم والعمد والجهل او التيسان واما في الغصب فالبطالان مختص بصورة العلم والعمد سواء كان في الماء او المكان او المصوب فمع الجهل يكونها مغسوبة او التيسان لا بطلان بل وكذا مع الجهل بالحكم ايضاً اذا كان قاصراً بل ومقصر ايضاً اذا حصل منه قصد القربة وان كان الاحوط مع الجهل بالحكم خصوصاً في المقصر الاعادة (مسئلة ٥) اذا التفت اليه الغصبة في اثناء الوضوء صح ماضى من اجزائه ويجب تحصيل المباح للباقي واذا التفت بعد الصلوات قبل المسح هل يجوز المسح بما بقي من الرطوبة في يده ويصح الوضوء اولا قولان اقولها الاول لان هذه التداء لاتعد مالا وليس مما يمكن رده الى مالكة ولكن الاحوط الثاني وكذا اذا توضع بالماء المغسوب عمدآ ثم اراد الاعادة هل يجب عليه تحفيف ما على محال الوضوء من رطوبة الماء المغسوب او الصبر حتى تجف اولا قولان اقولها الثاني واحوطها الاول واذا قال المالك انا لا ارضى ان تمس بهذه الرطوبة او تصرف فيها لا يسمع منه بناء على ما ذكرنا نعم لو فرض امكان انتفاعه بها فله ذلك ولا يجوز المسح بها ح (مسئلة ٦) مع الشك في رضا المالك لا يجوز التصرف ويجرى عليه حكم الغصب فلا بد فيها اذا كان ملكاً للغير من الاذن في التصرف فيه صريحاً او قوي او شاهد حال قطعي (مسئلة ٧) يجوز الوضوء والشرب من الانهار الكبار سواء كانت قنواة او منشقة من شط وان لم يعلم رضى المالكين بل وان كان فيهم الصغار والجانين نعم مع نهيمهم بشكل الجواز واذا غصبها غاصب ايضاً بقي جواز التصرف لغيره مادامت جارية في مجريها الاول بل يمكن بقاءه مطلقاً واما الغاصب فلا يجوز وكذا لاتباعه من زوجته واولاده وضيوفه وكل من يتصرف فيها بتبعيته وكذلك الاراضى الوسيعة يجوز الوضوء فيها كغيره من بعض التصرفات كالجلوس والنوم ونحوها ما لم ينه المالك ولم يعلم كراهته بل مع

الظن ايضاً الاحوط الترك ولكن في بعض اقسامها يمكن ان يقبلى للمالك النهى ايضاً (مسئلة ٨) الحياض الواقعة في المساجد والمدارس اذا لم يعلم كيفية وقفها من اختصاصها بن يعلى فيها او الطلاب الساكنين فيها او عدم اختصاصها لا يجوز لغيرهم الوضوء منها الا مع جريان العادة بوضوء كل من يريد مع عدم منع من احد فان ذلك يكشف عن عموم الاذن وكذا الحال في غير المساجد والمدارس كالغانات ونحوها (مسئلة ٩) اذا شق نهر او قنوة من غير اذن مالكة لا يجوز الوضوء بالماء الذى في الشق وان كان المكان مباحاً او مملوكاً له بل يشكل اذا اخذ الماء من ذلك الشق وتوضأ في مكان آخر وان كان له ان يأخذ من اصل النهر او القنوة (مسئلة ١٠) اذا غير مجرى نهر من غير اذن مالكه وان لم ينصب الماء في بقاء حتى الاستعمال الذى كان سابقاً من الوضوء والشرب من ذلك الماء لغير الغاصب اشكال وان كان لا يبعد بقاء هذا بالنسبة الى مكان التغيير واما ما قبله وما بعده فلا اشكال (مسئلة ١١) اذا علم ان حوض المسجد وقف على المصليين فيه لا يجوز الوضوء منه بقصد الصلوة في مكان آخر ولو توضأ بقصد الصلوة فيه ثم بدا له ان يعلى في مكان آخر اولم يتمكن من ذلك فالظاهر عدم بطلان وضوئه بل هو معلوم في الصورة الثانية كما انه يصح لتوضأ غفلة او باعتقاد عدم الاشتراط ولا يجب عليه ان يعلى فيه وان كان احوط بل لا يترك في صورة التوضى بقصد الصلوة فيه والتمكن منها (مسئلة ١٢) اذا كان الماء في الحوض وارضه واطرافه مباحاً لكن في بعض اطرافه نصب آجر او حجر غصبي بشكل الوضوء منه مثل الآنية اذا كان طرف منها غصباً (مسئلة ١٣) الوضوء في المكان المباح مع كون قضائه غصبياً مشكل بل لا يصح لان حركات يده تصرف في مال الغير (مسئلة ١٤) اذا كانت الوضوء مستلزماً لتحريك شيء مغسوب فهو باطل (مسئلة ١٥) الوضوء تحت الخيمة المغسوبة ان عدت تصرفاً فيها كما في حال الحر والبرد المحتاج اليها باطل (مسئلة ١٦) اذا تعدى الماء المباح عن المكان المغسوب الى المكان المباح لا اشكال في جواز الوضوء منه (مسئلة ١٧) اذا اجتمع ماء مباح كالجارى من المطر في ملك الغير ان قصد المالك تملكه كان له والا كان باقياً على اباخته فلو اخذه غيره وتملكه ملك الا انه عصى من حيث التصرف في ملك الغير وكذا الحال في غير الماء من المباحات مثل الصيد وما اطارله الريح من النباتات (مسئلة ١٨) اذا دخل المكان الغصبي غفلة وفي حال الخروج توضأ لا ينافي فور بته فالظاهر صحته لعدم حرمة ح وكذا اذا دخل عصياناً ثم تاب وخرج

بقصد التخلّص من النصب وان لم يبق ولم يكن يقصد التخلّص في صحة وضوئه حالب الخروج اشكال (مسئلة ١٩) اذا وقع قليل من الماء المفصوب في حوض مباح فان امكن رده الى مالكه وكان قابلاً لذلك لم يجوز التصرف في ذلك الحوض وان لم يمكن رده يمكن ان يبيحوا التصرف فيه لان المفصوب محسوب ثالثاً لكنه مشكل من دون رضى مالكه «الشرط الخامس» ان لا يكون ظرف ماء الوضوء من اواني الذهب او الفضة والا يطل سواء اعترف منه او اداره على اعضائه وسواء انحصر فيه ام لا ومع الانحصار يجب ان يفرغ مائه في ظرف آخر ويتوضأ به وان لم يمكن التفريغ الا بالتوضي يجوز ذلك حيث ان التفريغ واجب ولو توضأ منه جهلاً او نسياناً او غفلة صح كما في الآية النصية والمشكوك كونه منها يجوز الوضوء منه كما يجوز ساير استعمالاته (مسئلة ٢٠) اذا توضأ من آنية باعتقاد غصبها او كونها من الذهب والفضة ثم تبين عدم كونها كذلك ففي صحة الوضوء اشكال ولا يبعد الصحة اذا حصل منه قصد القرية «الشرط السادس» ان لا يكون ماء الوضوء مستعملًا في رفع الغيب ولو كان طاهرًا مثل ماء الاستنجاء مع الشرايط المتقدمة ولا فرق بين الوضوء الواجب والمستحب على الاقوى حتى مثل وضوء الحائض واما المستعمل في رفع الحدث الاخر فلا اشكال في جواز التوضي منه والاقوى جوازه من المستعمل في رفع الحدث الاكبر وان كان الاحوط تركه مع وجود ماء آخر واما المستعمل في الاغسال المندوبة فلا اشكال فيه ايضاً والمراد من المستعمل في رفع الاكبر هو الماء الجاري على البدن للاغتسال اذا اجتمع في مكان واما ما ينصب من اليد او الظرف حين الاعتراف او حين ارادة الاجراء على البدن من دون ان يصل الى البدن فليس من المستعمل وكذا ما يبق في الاناء وكذا القطرات الواقعة في الاناء ولو من البدن ولو توضأ من المستعمل في الغيب جهلاً او نسياناً بطل ولو توضأ من المستعمل في رفع الاكبر احتياطاً بالاعادة «السابع» ان لا يكون مانع من استعمال الماء من مرض او خوف عطش او نحو ذلك والا فهو مأمور بالتيمم ولو توضأ والحال هذه بطل ولو كان جاهلاً بالضرر صح وان كان متحققاً في الواقع والاحوط الاعادة او التيمم «الثامن» ان يكون الوقت واسعاً للوضوء والصلاة بحيث لم يلزم من التوضي وقوع صلواته ولو ركعة منها خارج الوقت والاوجب التيمم الا ان يكون التيمم ايضاً كذلك بان يكون زمانه بقدر زمان الوضوء او اكثر اذ حـ يتعين الوضوء ولو توضأ في الصورة الاولى بطل ان كان قصده امثال الامر المتعلق به من حيث هذه الصلوة على نحو التقييد نعم لو توضأ لغاية اخرى او بقصد القرية صح وكذا لو قصد ذلك

الامر بنحو الداعي لا التقييد (مسئلة ٢١) في صورة كون استعمال الماء مضرًا لوصب الماء على ذلك المحل الذي يتضرره ووقع في الضرر ثم توضأ صح اذا لم يكن الوضوء موجباً لزيادته لكنه عصى بفعله الاول «الناسخ» المباشرة في افعال الوضوء في حال الاختيار فلو باشرها الغير او اعانه في الغسل او المسح بطل واما المقدمات للافعال فهي اقسام احدها المقدمات البعيدة كاثنيان الماء وتخيذه او نحو ذلك وهذه لامانع من تصدى الغير لها الثاني المقدمات القريبة مثل صب الماء في كفه وفي هذه يكره مباشرة الغير الثالث مثل صب الماء على اعضائه مع كونه هو المباشر لاجرائه وغسل اعضائه وفي هذه الصورة وان كان لا يخفى تصدى الغير عن اشكال الا ان الظاهر صحته فيتحصر البطالان فيها لو باشر الغير غسله او اعانه على المباشرة بان يكون الاجراء والغسل منها معاً (مسئلة ٢٢) اذا كان الماء جارياً من ميزاب او نحوه فجعل وجهه او يده تحته بحيث جرى الماء عليه بقصد الوضوء صح ولا ينافي وجوب المباشرة بل يمكن ان يبق اذا كان شخص يصب الماء من مكان عال لا يقصد ان يتوضأ به احد وجعل هو يده او وجهه تحته صح ايضاً ولا يعد هذا من اعانة الغير ايضاً (مسئلة ٢٣) اذا لم يتمكن من المباشرة جاز ان يستنيب بل يجب وان توقف على الاجرة فيفضل الغير اعضائه وينوي هو الوضوء ولو امكن اجراء الغير الماء بيد المنيوب عنه بان يأخذ يده ويصب الماء فيها ويحيره بها هل يجب ام لا الاحوط ذلك وان كان الاقوى عدم وجوبه لان مناط المباشرة في الاجراء واليد آلة والمفروض ان فعل الاجراء من النائب نعم في المسح لا بد من كونه بيد المنيوب عنه لانه النائب فيأخذ يده ويمسح بها رأسه ورجليه وان لم يمكن ذلك اخذ الرطوبة التي في يده ويمسح بها ولو كان يقدر على المباشرة في بعض دون بعض «المباشر» الترتيب بتقديم الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليد اليسرى ثم مسح الرأس ثم الرجلين ولا يجب الترتيب بين اجزاء كل عضو نعم يجب مراعاة الاعلى فالاعلى كما مر ولو اخل بالترتيب ولو جهلاً او نسياناً بطل اذا تذكر بعد الفراغ وفوات الموالاة وكذا ان تذكر في الاثناء لكن كانت نيته فاسدة حيث نوى الوضوء على هذا الوجه وان لم تكن نيته فاسدة فيعود على ما يحصل به الترتيب ولا فرق في وجوب الترتيب بين وضوء الترتيب والارتماس «الحادي عشر» الموالاة بمعنى عدم جفاف الاعضاء السابقة قبل الشروع في اللاحقة فلو جف تمام ما سبق بطل بل لو جف العضو السابق على العضو الذي يريد ان يشرع فيه الاحوط الاستيناف وان بقيت الرطوبة في العضو السابق على السابق واعتبار عدم

الجفاف انما هو اذا كان الجفاف من جهة الفصل بين الاعضاء او طول الزمان واما اذا تابع في الافعال ونحصل الجفاف من جهة حرارة بدنه او حرارة الهواء او غير ذلك فلا بطلان فالشرط في الحقيقة احد الامرين من التتابع العرفي وعدم الجفاف وذهب بعض العلماء الى وجوب الموالاة بمعنى التتابع وان كان لا يظل الوضوء بتركه اذا حصلت الموالاة بمعنى عدم الجفاف ثم انه لا يلزم بقاء الرطوبة في تمام العضو السابق بل يكفي بقائها في الجملة ولو في بعض اجزاء ذلك العضو (مسئلة ٢٤) اذا توضأ وشرع في الصلوة ثم تذكر انه ترك بعض المسحطات او تمامها بطلت صلواته ووضوئه ايضا اذا لم يبق الرطوبة في اعضائه والا اخذها ومسح بها واستأنف الصلوة (مسئلة ٢٥) اذا مشى بعد الصلوات خطوات ثم اتي بالمسحات لالاس وكذا قبل تمام الصلوات اذا اتي بما بقي ويجوز التوضي ماشيا (مسئلة ٢٦) اذا ترك الموالاة نسيانا بطل وضوئه مع فرض عدم التتابع العرفي ايضا وكذا لو اعتقد عدم الجفاف ثم تبين الخلاف (مسئلة ٢٧) اذا جف الوجه حين الشروع في اليد لكن بقيت الرطوبة في متصل الخفية او الاطراف الخارجة عن الحد في كفايتها اشكال «الثاني عشر» النية وهي القصد الى الفعل مع كون الداعي امر الله تعالى اما لانه تعالى اهل للطاعة وهو اعلى الوجوه اول دخول الجنة والفرار من النار وهو ادناها وما بينهما متوسطات ولا يلزم التلطف بالنية بل ولا اخطارها بالبال بل يكفي وجود الداعي في القلب بحيث لو سئل عن شغله يقول اتوضأ مثلاً واما لو كان غافلاً بحيث لو سئل بقي متخيلاً فلا يكفي وان كان مسبوقاً بالعزم والقصد حين المقدمات ويجب استمرار النية الى آخر العمل فلو نوى الخلاف او تردد واتى ببعض الافعال بطل الا ان يعود الى النية الاولى قبل فوات الموالاة ولا يجب نية الوجوب والتدب لاوصفا ولا غاية ولا نية وجه الوجوب والتدب بان يقول اتوضأ الوضوء الواجب او المتدب او لوجهه او تدبه او اتوضأ لما فيه من المصلحة بل يكفي قصد القرية واتيانه لداعي الله بل لو نوى احدهما في موضع الاخر كفى ان لم يكن على وجه التشريع او التقييد فلو اعتقد دخول الوقت فتوى الوجوب وصفا او غاية ثم تبين عدم دخوله صح اذا لم يكن على وجه التقييد والا بطل كان يقول اتوضأ لوجهه والا فلا اتوضأ (مسئلة ٢٨) لا يجب في الوضوء قصد رفع الحدث او الاستباحة على الاقوى ولا قصد الغاية التي امر لاجلها بالوضوء وكذا لا يجب قصد الموجب من بول او نوم كما مر نعم قصد الغاية معتبر في تحقق الامثال بمعنى انه لو قصد ما يكون ممثلاً للامر الاق من جهتها وان لم يقصد ما يكون اداء للامور به لا امثالا فالقصد

من عدم اعتبار قصد الغاية عدم اعتباره في الصحة وان كان معتبرا في تحقق الامثال نعم قد يكون الاداء موقوفا على الامثال فح لا يحصل الاداء ايضا كما لو نذر ان يتوضأ لغاية معينة فتوضأ ولم يقصد ما فانه لا يكون ممثلاً للامر النذري ولا يكون اداء للامور به بالامر النذري ايضا وان كان وضوئه صحيحاً لان ادائه فرع قصده نعم هو اداء للامور به بالامر الوضوئي «الثالث عشر» الخلو فلو ضم اليه الرياء بطل سواء كانت القرية مستقلة والرياء تبعاً او بالعكس او كان كلاهما مستقلاً وسواء كان الرياء في اصل العمل او في كفياته او في اجزائه بل ولو كان جزءاً مستقياً على الاقوى وسواء نوى الرياء من اول العمل او نوى في الاثناء وسواء تاب منه ام لا فالرياء في العمل باى وجه كان يبطل له لقوله تعالى على ما في الاخبار (انا خير شر يك من عمل لي ولنغري تركته لغيري) هذا ولكن ابطاله انما هو اذا كان جزءاً من الداعي على العمل ولو على وجه التبعية واما اذا لم يكن كذلك بل كان مجرد خطوط في القلب من دون ان يكون جزءاً من الداعي فلا يكون مبطلاً واذا شك حين العمل في ان داعيه محض القرية او مركب منها ومن الرياء فالعمل باطل لعدم احراز الخلو الذي هو الشرط في الصحة واما العجب فالتأخر منه لا يبطل العمل وكذا المقارن وان كان الاحوط فيه الاعادة واما السمعة فان كانت داعية على العمل او كانت جزءاً من الداعي بطل والا فلا كما في الرياء فاذا كان الداعي له على العمل هو القرية الا انه يفرح اذا اطلع عليه الناس من غير ان يكون داخل في قصده لا يكون باطلاً لكن ينبغي للانسان ان يكون ملتفتاً فان الشيطان غرور وعدو مبين واما سائر الغفائم فان كانت راجحة كما اذا كان قصده في الوضوء القرية وتعلم الغير فان كان داعي القرية مستقلاً والضميمة تبعاً او كانا مستقلين صح وان كانت القرية تبعاً او كان الداعي هو المجموع منها بطل وان كانت مباحة فالاقوى انها ايضا كذلك كضم التبرد الى القرية لكن الاحوط في صورة استقلالها ايضا الاعادة وان كانت محرمة غير الرياء والسمعة فهي في الابطال مثل الرياء لان الفعل يصير محرماً فيكون باطلاً نعم الفرق بينها وبين الرياء انه لو لم يكن داعيه في اجده العمل الا القرية لكن حصل له في الاثناء في جزء من الاجزاء يختص البطلان بذلك الجزء فلو عدل عن قصده واعاده من دون فوات الموالاة صح وكذا لو كان ذلك الجزء مستقياً وان لم يتداركه بخلاف الرياء على ما عرفت فان حاله حال الحدث في الابطال (مسئلة ٢٩) الرياء بعد العمل ليس يبطل (مسئلة ٣٠) اذا توضأت المرأة في مكان يراها الاجني لا يبطل وضوئها وان كان من قصدها ذلك (مسئلة ٣١) لا اشكال

في إمكان اجتماع الغايات المتعددة للوضوء كما إذا كان بعد الوقت وعليه القضاء أيضاً وكان ناذراً لمس المصحف وأراد قراءة القرآن وزيارة المشاهد كما لا إشكال في أنه إذا نوى الجميع وتوضأ وضوء واحد لما كفي وحصل امتثال الأمر بالنسبة إلى الجميع وأنه إذا نوى واحداً منها أيضاً كفي عن الجميع وكان أداءاً بالنسبة إليها وإن لم يكن امتثالاً بالألنسبة إلى ما نواه ولا ينبغي الإشكال في أن الأمر متعدد ح وأن قيل أنه لا يتعدد وإنما المتعدد جهاته وإنما الإشكال في أنه هل يكون المأمور به متعدداً أيضاً وأن كفاية الوضوء الواحد من باب التداخل أولاً بل يتعدد ذهب بعض العلماء إلى الأول وقال أنه ح يجب عليه أن يعين أحدهما والباطل لأن التعيين شرط عند تعدد المأمور به وذهب بعضهم إلى الثاني وأن التعدد إنما هو في الأمر أو في جهاته وبعضهم إلى أنه يتعدد بالنذر ولا يتعدد بغيره وفي النذر أيضاً لا مطلقاً بل في بعض الصور مثلاً إذا نذر أن يتوضأ لقراءة القرآن ونذر أيضاً أن يتوضأ لدخول المسجد فتح يتعدد ولا يبقى أحدهما عن الآخر فإذا لم يتوضأ منها لم يقع امتثال أحدهما ولا أدائه وإن نوى أحدهما المعين حصل امتثاله وأدائه ولا يكفي عن الآخر وعلى أي حال وضوئه صحيح بمعنى أنه موجب لرفع الحدث وإذا نذر أن يقرأ القرآن متوضأ ونذر أيضاً أن يدخل المسجد متوضأ فلا يتعدد ح ويجزى وضوء واحد عنها وإن لم يتوضأ منها ولم يمثل أحدهما ولو نوى الوضوء لأحدهما كان امتثالاً بالنسبة إليه وأداءً بالنسبة إلى الآخر وهذا القول قريب (مسألة ٣٢) إذا شرع في الوضوء قبل دخول الوقت وفي أثناءه دخل لا إشكال في صحته وأنه متصف بالوجوب باعتبار ما كان بعد الوقت من اجزائه والاستحباب بالنسبة إلى ما كان قبل الوقت فلو أراد نية الوجوب والندب نوى الأول بعد الوقت والثاني قبله (مسألة ٣٣) إذا كان عليه صلوة واجبة أداءً أو قضاءً ولم يكن عازماً على إتيانها فعلاً فتوضأ لقراءة القرآن فهذا الوضوء متصف بالوجوب وإن لم يكن الداعي عليه الأمر الوجوبي فلو أراد قصد الوجوب والندب لا بد أن يقصد الوجوب الوصفي والندب الفسائي بأن يقول أتوضأ الوضوء الواجب امتثالاً للأمر به لقراءة القرآن هذا ولكن الأقوى أن هذا الوضوء متصف بالوجوب والاستحباب معاً ولا مانع من اجتماعهما (مسألة ٣٤) إذا كان استعمال الماء باقلاً ما يجزى من الغسل غير مضر واستعمال الأزيد مضرًا يجب عليه الوضوء كذلك ولو زاد عليه بطل إلا أن يكون استعمال الزيادة بعد تحقق الغسل باقلاً المجزى وإذا زاد عليه جهلاً أو نسياناً لم يبطل بخلاف ما لو كان أصل الاستعمال مضرًا وتوضأ جهلاً أو نسياناً فإنه يمكن الحكم بطلانه لأنه

مأمور واقعاً بالتيمم هناك بخلاف ما نحن فيه (مسألة ٣٥) إذا توضأ ثم ارتد لا يبطل وضوئه فإذا عاد إلى الإسلام لا يجب عليه الإعادة وإن ارتد سبباً أثانته ثم تاب قبل فوات الموالاة لا يجب عليه الاستئناف نعم الأحوط أن يغسل يديه من جهة الرطوبة التي كانت عليه حين الكفر وعلى هذا إذا كان ارتداده بعد غسل اليسرى وقبل المسح ثم تاب بشكل المسح لخفاضة الرطوبة التي على يديه (مسألة ٣٦) إذا نوى المولى عبده عن الوضوء في سعة الوقت إذا كان مقوتاً لحقه فتوضأ بشكل الحكم بصحته وكذا الزوجة إذا كان وضوئها مفوتاً لحق الزوج والاجير مع منع المسأجر ومثال ذلك (مسألة ٣٧) إذا شك في الحدث بعد الوضوء بقاء الوضوء إلا إذا كان سبب شكه خروج رطوبة مشبهة بالبول ولم يكن مستبراً فإنه ح يبنى على أنها بول وأنه محدث وإذا شك في الوضوء بعد الحدث بقاء الحدث والظن الغير المعتبر كالتك في المقامين وإن علم الأمرين وشك في المتأخر منها بقاء على أنه محدث إذا جهل تاريخها أو جهل تاريخ الوضوء وأما إذا جهل تاريخ الحدث وعلم تاريخ الوضوء بقاءه ولا يجزى استحباب الحدث ح حتى يمارضه لعدم اتصال الشك باليقين به حتى يحكم ببقائه والأمر في صورة جهلها أوجب تاريخ الوضوء وإن كان كذلك إلا أن مقتضى شرطية الوضوء وجوب إحرازه ولكن الأحوط الوضوء في هذه الصورة أيضاً (مسألة ٣٨) من كان مأموراً بالوضوء من جهة الشك فيه بعد الحدث إذا نسي وصلى فلا إشكال في بطلان صلواته بحسب الظاهر فيجب عليه الإعادة إن تذكر في الوقت والقضاء إن تذكر بعد الوقت وأما إذا كان مأموراً به من جهة الجهل بالحالة السابقة فتسببه وصلى يمكن أن يبق بصحة صلواته من باب قاعدة الفراغ لكنه مشكل فالأحوط الإعادة أو القضاء في هذه الصورة أيضاً وكذا الحال إذا كان من جهة تعاقب الحالتين والشك في المتقدم منها (مسألة ٣٩) إذا كان متوضأ وتوضأ للتجديد وصلى ثم تبين بطلان أحد الوضوئين ولم يعلم أيها لا إشكال في صحة صلواته ولا يجب عليه الوضوء للصلوات الآتية أيضاً بناء على ما هو الحق من أن التجديد إذا صادف الحدث صح وأما إذا صلى بعد كل من الوضوئين ثم تبين بطلان أحدهما فالصلوة الثانية صحيحة وأما الأولى فالأحوط إعادتها وإن كان لا يبعد جريان قاعدة الفراغ فيها (مسألة ٤٠) إذا توضأ وضوئين وصلى بعدهما ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء للصلوة الآتية لأنه يرجع إلى العلم بوضوء حدث والشك في المتأخر منها وأما صلواته فيمكن الحكم بصحتها من باب قاعدة الفراغ بل هو الأظهر (مسألة ٤١) إذا توضأ

وضوئين وصلى بعد كل واحد صلاة ثم علم حدوث حدث بعد احدهما يجب الوضوء للصلوات
الاثنية واعادة الصلوتين السابقتين ان كانا مختلفتين في العدد والا يكفي صلاة واحدة بقصد
ما في الامة جهراً اذا كانتا جهريتين واخفاناً اذا كانتا اخفائيتين وبخيراً بين الجهر والاختفات
اذا كانتا مختلفتين والاحوط في هذه الصورة اعادة كليهما (مسئلة ٤٢) اذا صلى بعد كل من
الضوئين نافلة ثم علم حدوث حدث بعد احدهما فالحال على منوال الواجبين لكن هنا يستحب
الاعادة اذ الفرض كونها نافلة واما اذا كان في الصورة المفروضة احدهما الصلوتين واجبة
والاخرى نافلة فيمكن ان يقال بغير ان قاعدة الفراغ في الواجبة وعدم معارضتها بغير بانها في النافلة
ايضاً لانه لا يلزم من اجرائها فيها طرح تكليف منجز الا ان الاقوى عدم جريانها للعلم الاجمالي
فيجب اعادة الواجبة ويستحب اعادة النافلة (مسئلة ٤٣) اذا كان متوضاً وحدث منه بعده
صلاة وحدث ولا يعلم ايها المقدم وان المقدم هي الصلاة حتى تكون صحيحة والحدث حتى تكون
باطلة الاقوى صحة الصلاة لقاعدة الفراغ خصوصاً اذا كان تاريخ الصلاة معلوماً لجريان
استصحاب بقاء الطهارة ايضاً الى ما بعد الصلاة (مسئلة ٤٤) اذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء انه
ترك جزء منه ولا يدري انه الجزء الوجوبي او الجزء الاستحبابي فالظاهر الحكم بصحة وضوئه
لقاعدة الفراغ ولا تعارض بغير بانها في الجزء الاستحبابي لانه لا اثر لها بالنسبة اليه ونظير ذلك
ما اذا توضأ وضوء لقراءة القرآن وتوضأ في وقت آخر وضوء للصلاة الواجبة ثم علم بطلان احد
الضوئين فان مقتضى قاعدة الفراغ صحة الصلاة ولا تعارض بغير بانها في القراءة ايضاً لعدم اثر
ها بالنسبة اليها (مسئلة ٤٥) اذا تيقن ترك جزء او شرط من اجزاء او شرائط الوضوء فان لم
تفت الموالات رجع وتدارك واتي بما بعده واما ان شك في ذلك فلما ان يكون بعد الفراغ اوفي
الاثناء فان كان في الاثناء رجع واتي به وما بعده وان كان الشك قبل مسح الرجل اليسرى في
غسل الوجه مثلاً اوفي جزء منه وان كان بعد الفراغ في غير الجزء الاخير يني على الصحة لقاعدة
الفراغ وكذا ان كان الشك في الجزء الاخير ان كان بعد الدخول في عمل آخر او كان بعد مجلس
طويلاً او كان بعد القيام عن محل الوضوء وان كان قبل ذلك اتي به ان لم تفت الموالات والا
استأنف (مسئلة ٤٦) لا اعتبار بشك كثير الشك سواء كان في الاجزاء اوفي الشرائط او الموانع
(مسئلة ٤٧) التيمم الذي هو بدل عن الوضوء لا يلحق حكمه في الاعتناء بالشك اذا كان
في الاثناء وكذا الغسل والتيمم بدله بل المناط فيها التجاوز عن محل المشكوك فيه وعدمه فمع التجاوز

يجري قاعدة التجاوز وان كان في الاثناء مثلاً اذا شك بعد الشروع في مسح الجبهة في انه ضرب
بيديه على الارض ام لا يني على انه ضرب بها وكذا اذا شك بعد الشروع في الطرف الايمن
في الغسل انه غسل رأسه ام لا يعتنى به لكن الاحوط الحاق المذكورات ايضاً بالوضوء
(مسئلة ٤٨) اذا علم بعد الفراغ من الوضوء انه مسح على الخائل او مسح في موضع الغسل او غسل
في موضع المسح ولكن شك في انه هل كان هناك مسوحاً لذلك من جبيرة او ضرورة او ثقبه او لا
بل فعل ذلك على غير الوجه الشرعي الظاهر الصحة حملاً للفعل على الصحة لقاعدة الفراغ واغنيها
وكذا لو علم انه مسح بالماء الجديد ولم يعلم انه من جبة وجود المسوح او لا والاحوط الاعادة
في الجميع (مسئلة ٤٩) اذا تيقن انه دخل في الوضوء واتي ببعض افعاله ولكن شك في انه اتقه
على الوجه الصحيح او لا بل عدل عنه اختياراً او اضطراراً الظاهر عدم جريان قاعدة الفراغ
فيجب الاتيان به لان مورد القاعدة ما اذا علم كونه بانياً على اتمام العمل وعازماً عليه الا انه شك
في اتيان الجزء الثاني ام لا وفي المفروض لا يعلم ذلك وبعبارة اخرى مورد القاعدة صورة
استحالة عروض النسيان لاحتمال العدول عن القصد (مسئلة ٥٠) اذا شك في وجود الحاجب
وعدمه قبل الوضوء اوفي الاثناء وجب التحصن حتى يحصل اليقين او الظن بعده ان لم يكن
مسبوقاً بالوجود والاجب تحصيل اليقين ولا يكفي الظن وان شك بعد الفراغ في انه كان
موجوداً ام لا يني على عدمه ويصح وضوئه وكذا اذا تيقن انه كان موجوداً وشك في انه ازاله
او اوصل الماء تحته ام لا نعم في الحاجب الذي قد يصل الماء تحته وقد لا يصل اذا علم انه لم يكن
ملتصقاً اليه حين الفضل ولكن شك في انه وصل الماء تحته من باب الاتفاق ام لا يشكل جريان
قاعدة الفراغ فيه فلا يترك الاحتياط بالاعادة وكذا اذا علم بوجود الحاجب المعلوم او المشكوك
تحتيه وشك في كونه موجوداً حال الوضوء او طرأ بعده فانه يني على الصحة الا اذا علم انه في حال
الوضوء لم يكن ملتصقاً اليه فان الاحوط الاعادة ح (مسئلة ٥١) اذا علم بوجود مانع وعلم زمان
حدوثه وشك في ان الوضوء كان قبل حدوثه او بعده يني على الصحة لقاعدة الفراغ الا اذا علم
عدم الالتفات اليه حين الوضوء فلا حوط الاعادة ح (مسئلة ٥٢) اذا كان محل وضوئه من
بدنه نجساً قوضاً وشك بعده في انه طهره ثم توضأ ام لا يني على بقاء النجاسة فيجب غسله لما
يأتي من الاعمال واما وضوئه فيحكم بالصحة عملاً بقاعدة الفراغ الا مع علمه بعدم التفاته حين
الوضوء الى الطهارة والنجاسة وكذا لو كان عالماً بنجاسة الماء الذي توضأ منه سابقاً على الوضوء

ويشك في أنه طهره بالاتصال بالكر أو بالمطر أم لا فإن وضوئه محكوم بالصحة والماء محكوم بالنجاسة ويجب عليه غسل كل ما لافاه وكذا في الفرض الأول يجب غسل جميع ما وصل إليه الماء حين التوضي أولاً في محل الوضوء مع الرطوبة (مسئلة ٥٣) إذا شك بعد الصلوة في الوضوء لها وعدمه بقي على صحتها لكنه محكوم ببقاء حدثه فيجب عليه الوضوء للصلوات الآتية ولو كان الشك في أثناء الصلوة وجب الاستئناف بعد الوضوء والاحوط الاتمام مع تلك الحالة ثم الاعادة بعد الوضوء (مسئلة ٥٤) إذا تيقن بعد الوضوء أنه ترك منه جزء أو شرطاً أو وجد مانعاً ثم تبدل يقينه بالشك يبني على الصحة عملاً بقاعدة الفراغ ولا يضرها اليقين بالطلان بعد تبدله بالشك ولو تيقن بالصحة ثم شك فيها فأولى بجريان القاعدة (مسئلة ٥٥) إذا علم قبل تمام المسحات أنه ترك غسل اليد اليسرى أو شك في ذلك فاقى به ونعم الوضوء ثم علم أنه كان غسله بمحتمل الحكم بطلان الوضوء من جهة كون المسحات أو بعضها بالماء الجديد لكن الأقوى صحته لأن الغسل الثانية مستحبة على الأقوى حتى في اليد اليسرى فهذه الغسل كانت مأموراً بها في الواقع فهي محسوبة من الغسل المستحبة ولا يضرها نية الوجوب لكن الاحوط اعادة الوضوء لاحتمال اعتبار قصد كونها ثانية في استنجابها هذا ولو كان آتياً بالغسل الثانية المستحبة وصارت هذه ثالثة تعين البطلان لما ذكر من لزوم المسح بالماء الجديد

فصل في أحكام الجائز

وهي الألواح الموضوعة على الكسر والخرق والأدوية الموضوعة على الجروح والقروح والعماميل فالجرح ونحوه إما مكشوف أو مغطى وعلى التقديرين أما في موضع الغسل أو في موضع المسح ثم أما على بعض العضو أو تمامه أو تمام الأعضاء ثم لما يمكن غسل المحل أو مسحه أولاً يمكن فإن أمكن ذلك بلا مشقة ولو تكرار الماء عليه حتى يصل إليه لو كان عليه جبيرة أو وضعه في الماء حتى يصل إليه بشرط أن يكون المحل والجبيرة طاهرين أو أمكن تطهيرها وجب ذلك وإن لم يمكن أما الضرع الماء أو للنجاسة وعدم إمكان التطهير أو لعدم إمكان إيصال الماء تحت الجبيرة ولا رفعها فإن كان مكشوفاً يجب غسل أطرافه ووضع خرقه طاهرة عليه والمسح عليها مع الرطوبة وإن أمكن المسح عليه بلا وضع خرقه تعين ذلك إن لم يمكن غسله كما هو المفروض وإن لم يمكن وضع الخرقه أيضاً انحصر على غسل أطرافه لكن الاحوط ضم التيمم إليه وإن كان في موضع المسح ولم يمكن المسح عليه

كذلك يجب وضع خرقه طاهرة والمسح عليها بنداوة وإن لم يمكن مسقط وضم إليه التيمم وإن كان مجبوراً وجب غسل أطرافه مع مراعاة الشرائط والمسح على الجبيرة إن كانت طاهرة أو أمكن تطهيرها وإن كان في موضع الغسل وانظاهراً عدم تعين المسح فيجبوز الغسل أيضاً والاحوط اجراء الماء عليها مع الامكان بامرار اليد من دون قصد الغسل أو المسح ولا يلزم أن يكون المسح بنداوة الوضوء إذا كان في موضع الغسل ويلزم أن تصل الرطوبة إلى تمام الجبيرة ولا يكفي مجرد النداوة نعم لا يلزم المدافاة بإيصال الماء إلى الخلل والفرج بل يكفي صدق الاستيعاب صفاً هذا كله إذا لم يمكن رفع الجبيرة والمسح على البشرة والا فلا حوط تعينه بل لا ينج عن قوة إذا لم يمكن غسله كما هو المفروض والاحوط الجمع بين المسح على الجبيرة وعلى المحل أيضاً بعد رفعها وإن لم يمكن المسح على الجبيرة لنجاستها أو مانع آخر فإن أمكن وضع خرقه طاهرة عليها ومسحها يجب ذلك وإن لم يمكن ذلك أيضاً فلا حوط الجمع بين الاتمام بالانقصار على غسل الأطراف والتيمم (مسئلة ١) إذا كانت الجبيرة في موضع المسح ولم يمكن رفعها والمسح على البشرة لكن أمكن تكرار الماء إلى أن يصل إلى المحل هل ينعين ذلك أو ينعين المسح على الجبيرة وجهان ولا يترك الاحتياط بالجمع (مسئلة ٢) إذا كانت الجبيرة مستوعبة لعضو واحد من الأعضاء فالظاهر جريان الأحكام المذكورة وإن كانت مستوعبة لتمام الأعضاء فالأجرا مشكل فلا يترك الاحتياط بالجمع بين الجبيرة والتيمم (مسئلة ٣) إذا كانت الجبيرة في الماسح فمسح عليها بدلا عن غسل المحل يجب أن يكون المسح به بتلك الرطوبة أي الحاصلة من المسح على جبيرة (مسئلة ٤) إنما ينتقل إلى المسح على الجبيرة إذا كانت في موضع المسح بتمامه والا فلا وكان بمقدار المسح بلا جبيرة يجب المسح على البشرة مثلاً لو كانت مستوعبة تمام ظهر القدم مسح عليها ولو كان من أحد الأصابع ولو انحصر إلى المفصل مكشوفاً وجب المسح على ذلك وإذا كانت مستوعبة عرض القدم مسح على البشرة في الخط الطولي من الطرفين وعليها في محلها (مسئلة ٥) إذا كان في عضو واحد جبار متعدد يجب الغسل أو المسح في فواصلها (مسئلة ٦) إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيرة فإن كان بالمقدار المتعارف مسح عليها وإن كان أزيد من المقدار المتعارف فإن أمكن رفعها رفعها وغسل المقدار الصحيح ثم وضعها ومسح عليها وإن لم يمكن ذلك مسح عليها لكن الاحوط ضم التيمم أيضاً خصوصاً إذا كان عدم إمكان الغسل من جهة تضيق القدر الصحيح أيضاً بالماء (مسئلة ٧) في الجرح المكشوف إذا أراد وضع طاهر عليه ومسحه يجب أولاً أن يغسل ما يمكن من أطرافه

ثم وضعه (مسئلة ٨) اذا اضر الماء باطراف الجرح ازيد من المقدار المتعارف بشكل كفاية المسح على الجبيرة التي عليها او يريد ان يضمها عليها فلا حوط غسل القدر الممكن والمسح على الجبيرة ثم التيمم واما المقدار المتعارف بحسب العادة فمغتفر (مسئلة ٩) اذا لم يكن جرح ولا قرع ولا كسر بل كان يضره استعمال الماء ارض آخر فالحكم هو التيمم لكن الاحوط ضم الوضوء مع وضع خرقة والمسح عليها ايضا مع الامكان او مع الاقتصار على ما يمكن غده (مسئلة ١٠) اذا كان الجرح او نحوه في مكان اخر غير مواضع الوضوء لكن كان بحيث يضر استعمال الماء سيف مواضعه ايضا فالتمتعين التيمم (مسئلة ١١) في الرمد يتعين التيمم اذا كان استعمال الماء مضرًا مطلقًا اما اذا امكن غسل اطراف العين من غير ضرر وانما كان يضر العين فقط فلا حوط الجمع بين الوضوء بغسل اطرافها ووضع خرقة عليها ومسحها وبين التيمم (مسئلة ١٢) محل انقصد داخل في الجرح فلو لم يمكن تطهيره او كان مضرًا يكفي المسح على الوصلة التي عليه ان لم يكن ازيد من المتعارف والا حلقها وغسل المقدار الزائد ثم شدها كما انه ان كان مكشوفًا يضع عليه خرقة ويمسح عليها بعد غسل ماحوله وان كانت اطرافه نجسة تطهرها وان لم يمكن تطهيرها وكانت زائدة على القدر المتعارف جمع بين الجبيرة والتيمم (مسئلة ١٣) لا فرق في حكم الجبيرة بين ان يكون الجرح او نحوه حدث باختياره على وجه العصيان ام لا باختياره (مسئلة ١٤) اذا كان شيء لاصقًا ببعض مواضع الوضوء مع عدم جرح او نحوه ولم يمكن ازالته او كان فيها جرح ومثقة لا تحمل مثل القير ونحوه يجري عليه حكم الجبيرة والاحوط ضم التيمم ايضا (مسئلة ١٥) اذا كان ظاهر الجبيرة طاهرًا لا يضره نجاسة باطنه (مسئلة ١٦) اذا كان مائعًا على الجرح من الجبيرة مغصوبًا لا يجوز المسح عليه بل يجب رفعه وتبديله وان كان ظاهرها مباحًا وباطنها مغصوبًا فان لم يعد مسح الظاهر تصرفًا فيه فلا يضر والابطل وان لم يمكن نزعه او كان مضرًا فان عد تالفًا يجوز المسح عليه وعليه العوض المالك والاحوط استرضاء المالك ايضا اولًا وان لم يعد تالفًا وجب استرضاء المالك ولو يمثل شسرًا او اجارة وان لم يمكن فالاحوط الجمع بين الوضوء بالاقتصار على غسل اطرافه وبين التيمم (مسئلة ١٧) لا يشترط في الجبيرة ان تكون مما يصح الصلوة فيه فلو كانت حريرًا او ذهبًا او حنظلًا غير ما كحل لم يضر بوضوئه فلهذا يضره نجاسة ظاهرها او غصبيته (مسئلة ١٨) مادام خوف الضرر باقيا يجري حكم الجبيرة وان احتمل البرء ولا يجب الاعادة اذا تبين برئه سابقا نعم لو ظن البرء وزال الخوف وجب

رفعها (مسئلة ١٩) اذا امكن رفع الجبيرة وغسل الحلق لكن كان موجبًا لفوات الوقت هل يجوز عمل الجبيرة فيه اشكال بل الاظهر عدمه والعدول الى التيمم (مسئلة ٢٠) الدواء الموضوع على الجرح ونحوه اذا اختلط مع الدم وصار كالشيء الواحد ولم يمكن رفعه بعد البرء بان كان مستلزمًا لجرح الحلق وخروج الدم فان كان مستحيلًا بحيث لا يصدق عليه الدم بل صار كالجلد فمادام كذلك يجري عليه حكم الجبيرة وان لم يستحل كان كالجبيرة النجسة يضع عليه خرقة ويمسح عليه (مسئلة ٢١) قد عرفت انه يكفي في الغسل اقله بان يجري الماء من جزء الى جزء آخر ولو باعانة اليد فلو وضع يده في الماء واخرجها ومسح بما بقي فيها من الرطوبة محل الغسل يكفي وفي كثير من الموارد هذا المقدار لا يضر خصوصًا اذا كان بالماء الحار واذا اجري الماء كثيرًا يضر فيتعين هذا النوع من الغسل ولا يجوز الانتقال الى حكم الجبيرة فاللازم ان يكون الانسان ملتفتًا لهذه الدقة (مسئلة ٢٢) اذا كان على الجبيرة دسومة لا يضر بالمسح عليها ان كانت طاهرة (مسئلة ٢٣) اذا كان العضو صحيحًا لكن كان نجسًا ولم يمكن تطهيره لا يجري عليه حكم الجرح بل يتعين التيمم نعم لو كان عين النجاسة لاصقة به ولم يمكن ازالتها جرى حكم الجبيرة والاحوط ضم التيمم (مسئلة ٢٤) لا يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيرة ان كانت على المتعارف كما انه لا يجوز وضع شيء اخر عليها مع عدم الحاجة الا ان يحسب جزء منها بعد الوضع (مسئلة ٢٥) الوضوء مع الجبيرة رافع للحدث لا مبيح (مسئلة ٢٦) الفرق بين الجبيرة التي على محل الغسل والتي على محل المسح من وجوه كما يستفاد مما تقدم «احدها» ان الاولى بدل الغسل والثانية بدل عن المسح «الثاني» ان في الثانية يتعين المسح وفي الاولى يجوز الغسل ايضا على الاقوى «الثالث» انه يتعين في الثانية كون المسح بالرطوبة الباقية في الكف وبالكف وفي الاولى يجوز المسح بأي شيء كان وبأي ماء ولو بالماء الخارج «الرابع» انه يتعين في الاولى استيعاب الحلق الا ما بين الخيوط والفرج وفي الثانية يكفي المسمى «الخامس» ان في الاولى الاحسن ان يصير شبيهًا بالغسل في جريان الماء بخلاف الثانية فالاحسن فيها ان لا يصير شبيهًا بالغسل «السادس» ان في الاولى لا يكفي مجرد اتصال الندوة بخلاف الثانية حيث ان المسح فيها بدل عن المسح الذي يكفي فيه هذا المقدار «السابع» انه لو كان على الجبيرة رطوبة زائدة لا يجب تخفيفها في الاولى بخلاف الثانية «الثامن» انه يجب مراعاة الاعلى فالاعلى في الاولى دون الثانية «التاسع» انه يتعين في الثانية اسرار الماسح على الموضع بخلاف الاولى فيكني فيها

بأى وجه سكان (مسئلة ٢٧) لافرق في احكام الجبيرة بين الوضوءات الواجبة والمستحبة (مسئلة ٢٨) حكم الجباير في الغسل كحكمها في الوضوء واجبة ومندوبة وانما الكلام في انه هل يعمين ح الغسل ترتيباً او يجوز الارغامى ايضاً وعلى الثاني هل يجب ان يمسح على الجبيرة تحت الماء، اولاً يجب الاقوى جوازه وعدم وجوب المسح وان كان الاحوط اختيار الترتيب وعلى فرض اختيار الارغامى فالاحوط المسح تحت الماء لكن جواز الارغامى مشروط بعدم وجود مانع اخر من نجاسة العضو ومرايتها الى بقية الاعضاء او كونه مضرراً من جهة وصول الماء الى المحل (مسئلة ٢٩) اذا كان على موضع التيمم جرح او قرح او نحوهما فالحال فيه حال الوضوء في الماسح كان اوفى الممسوح (مسئلة ٣٠) في جواز استئجار صاحب الجبيرة اشكال بل لا يبعد انفساخ الاجارة اذا طري العذر في اثناء المدة مع ضيق الوقت عن الاتمام واشتراط المباشرة بل اتيان قضاء الصلوات عن نفسه لا ينعى عن اشكال مع كون العذر مرجوح الزوال وكذا يشكل كفاية تبرعه عن القبر (مسئلة ٣١) اذا ارتفع عذر صاحب الجبيرة لا يجب اعادة الصلوة التي صلاحها مع وضوء الجبيرة وان كان في الوقت بلا اشكال بل الاقوى جواز الصلوات الآتية بهذا الوضوء في الموارد التي علم كونه مكلفاً بالجبيرة واما في الموارد المشكوكة التي جمع فيها بين الجبيرة والتيمم فلا بد من الوضوء للأعمال الآتية لعدم مطلوبة صحة وضوئه واذا ارتفع العذر في اثناء الوضوء وجب الاحتياط والعود الى غسل البشرة التي مسح على جبيرة سا ان لم تفت الموالات (مسئلة ٣٢) يجوز لصاحب الجبيرة الصلوة اول الوقت مع اليأس عن زوال العذر في اخره ومع عدم اليأس الاحوط التأخير (مسئلة ٣٣) اذا اعتقد الضرر في غسل البشرة فعمل بالجبيرة ثم تبين عدم الضرر في الواقع او اعتقد عدم الضرر فغسل العضو ثم تبين انه كان مضرراً وكان وظيفة الجبيرة او اعتقد الضرر ومع ذلك ترك الجبيرة ثم تبين عدم الضرر وان وظيفة غسل البشرة او اعتقد عدم الضرر ومع ذلك عمل بالجبيرة ثم تبين الضرر صح وضوئه في الجميع بشرط حصول قصد القربة منه في الاخيرتين والاحوط الاعادة في الجميع (مسئلة ٣٤) في كل مورد يشك في ان وظيفة الوضوء الجبيري او التيمم الاحوط الجمع بينهما

فصل في حكم دائم الحدث

المسح والمبطون اما ان يكون لها فترة تسع الصلوة والطهارة ولو بالانقصار على خصوص

الواجبات وترك جميع المستحبات ام لا وعلى الثاني اما ان يكون خروج الحدث في مقدار الصلوة مرتين او ثلاثة مثلاً او هو متصل في الصورة الاولى يجب اتيان الصلوة في تلك الفترة سواء كانت في اول الوقت او وسطه واخره وان لم تسع الا لتيان الواجبات اقتصر عليها وترك جميع المستحبات فلواتي بها في غير تلك الفترة بطلت نعم لو انفق عدم الخروج والسلامة الى اخر الصلوة صححت اذا حصل منه قصد القربة واذا وجب المبادرة لكون الفترة في اول الوقت فاخر الى الاخر عصى لكن صلواته صحيحة واما الصورة الثانية وهي ما اذا لم تكن فترة واسعة الا انه لا يرد على مرتين او ثلاثة او ازيد بما لاشقة في التوضي في الاثناء والبناء يتوضأ ويشغل بالصلوة بعد ان يضع الماء الى جنبه فاذا خرج منه شيء توضأ بلا مهلة وبني على صلواته من غير فرق بين المسح والمبطون لكن الاحوط ان يصلى صلوة اخرى بوضوء واحد خصوصاً في المسح بل يمكن ان لا يترك هذا الاحتياط فيه واما الصورة الثالثة وهي ان يكون الحدث مثلاً بلا فترة او فترات يسيرة بحيث لو توضأ بعد كل حدث وبني لزم الحرج يكفي ان يتوضأ لكل صلوة ولا يجوز ان يصلى صلوتين بوضوء واحد نافذة كاننا او فرة بضة او مختلفة هذا ان يمكن اتيان بعض كل صلوة بذلك الوضوء واما ان لم يكن كذلك بل كان الحدث مستمراً بالفترة يمكن اتيان شيء من الصلوة مع الطهارة فيجوز ان يصلى بوضوء واحد صلوات عديدة وهو بحكم التطهر الى ان يجيئه حدث اخر من نوم او نحوه او خرج منه البول او الغائط على المتعارف لكن الاحوط في هذه الصورة ايضاً الوضوء لكل صلوة والظاهر ان صاحب سانس الرجح ايضاً كذلك (مسئلة ١) يجب عليه المبادرة الى الصلوة بعد الوضوء بلا مهلة (مسئلة ٢) لا يجب على المسح والمبطون ان يتوضأ لقضاء التشهد والسجدة المنسيين بل يكفيها وضوء الصلوة التي نسيها فيها بل وكذا صلوة الاحتياط يكفيها وضوء الصلوة التي شك فيها وان سكان الاحوط الوضوء لها مع مراعاة عدم الفصل الطويل وعدم الاستدبار واما النوافل فلا يكفيها وضوء فريضتها بل يشترط الوضوء لكل ركعتين منها (مسئلة ٣) يجب على المسح والتحفظ من تعدى يوله بكيس فيه قطن او نحوه والاحوط غسل الحشفة قبل كل صلوة واما الكيس فلا يلزم تطهيره وان كان احوط والمبطون ايضاً ان يمكن تحفظه بما يتناسب يجب كما ان الاحوط تطهير المحل ايضاً ان يمكن من غير حرج (مسئلة ٤) في لزوم معالجة السلس والبطن اشكال والاحوط المعالجة مع الامكان بسهولة نعم لو يمكن التحفظ بكيفية خاصة مقدار اداء الصلوة وجب وان كان محتاجاً الى بذل مال (مسئلة ٥)

في جواز مس كتابة القرآن للمسحوس والمبطون بعد الوضوء للصلوة مع فرض دوام الحدث وخروجه بعده اشكال حتى حال الصلوة الا ان يكون المس واجبا (مسئلة ٦) مع احتمال الفترة الواسعة الاحوط الصبر بل الاحوط الصبر الى الفترة التي هي اخف مع العلم بها بل مع احتمالها لكن الاقوى عدم وجوبه (مسئلة ٧) اذا اشتغل بالصلوة مع الحدث باعتقاد عدم الفترة الواسعة وفي الانتهاء تبين وجودها قطع الصلوة ولو تبين بعد الصلوة اعادة (مسئلة ٨) ذكر بعضهم انه لو امكنها اتيان الصلوة الاضطرابية ولو بان يقتصر في كل ركعة على تسليمة ويوميا للركوع والسجود مثل صلوة الفريقين قالوا حوط الجمع بينها وبين الكيفية السابقة وهذا وان كان حسنا لكن وجوبه محل منع بل تكفي الكيفية السابقة (مسئلة ٩) من افراد دائم الحدث استحاضة وسبجي حكمها (مسئلة ١٠) لا يجب على المسحوس والمبطون بعد برئها قضاء ما مضى من الصلوات نعم اذا كان في الوقت وجبت الاعادة (مسئلة ١١) من نذر ان يكون على الوضوء دائما اذا صار مسحوسا او مبطونا الاحوط تكرار الوضوء بتدارك لا يستلزم الحرج ويمكن القول بالخلال النذر وهو الاظهر

﴿ فصل في الاغسال ﴾

والواجب منها سبعة غسل الجنابة والحيض والنفاس والاستحاضة ومس الميت وغسل الاموات والغسل الذي وجب بنذر ونحوه كان نذر غسل الجمعة او غسل الزيارة او الزيارة مع الغسل والفرق بينهما ان في الاول اذا اراد الزيارة يجب ان يكون مع الغسل ولكن يجوز ان لا يزور اصلا وفي الثاني يجب الزيارة فلا يجوز تركها وكذا اذا نذر الغسل لسائر الاعمال التي يستحب الغسل لها (مسئلة ١) النذر المتعلق بغسل الزيارة ونحوها يتصور على وجوه « الاول » ان ينذر الزيارة مع الغسل فيجب عليه الغسل والزيارة واذا ترك احدهما وجبت الكفارة « الثاني » ان ينذر الغسل للزيارة بمعنى انه اذا اراد ان يزور لا يزور الا مع الغسل فاذا ترك الزيارة لا كفارة عليه واذا زار بلا غسل وجبت عليه « الثالث » ان ينذر غسل الزيارة متجزئا وح يجب عليه الزيارة ايضا وان لم يكن مندورا مستقلا بل وجوبها من باب المقدمة فلو تركها وجبت كفارة واحدة وكذا لو ترك احدها ولا يكفي في سقوطها الغسل فقط وان كان من عزمه حينه ان يزور فلو تركها وجبت لانه اذا لم تقع الزيارة بعده لم يكن غسل الزيارة « الرابع » ان ينذر الغسل

والزيارة فلو تركها وجب عليه كفارتان ولو ترك احدهما فعليه كفارة واحدة « الخامس » ان ينذر الغسل الذي بعده الزيارة والزيارة مع الغسل وعليه لو تركها وجبت كفارتان ولو ترك احدهما فكذلك لان المفروض تفيد كل بالآخر وكذا الحال في نذر الغسل لسائر الاعمال ﴿ فصل في غسل الجنابة ﴾ وهي تحصل بامرين « الاول » خروج المني ولو في حال النوم او الاضطراب وان كان بمقدار راس ابرة سواء كان بالوطى او بغيره مع الشهوة او بدونها جاءها للصفات اوفاقدا لها مع العلم بكونه منيا وفي حكمه الرطوبة المشبهة الخارجة بعد الغسل مع عدم الاستبراء بالبرل ولا فرق بين خروجه من المخرج المعتاد او غيره والمعتبر خروجه الى خارج البدن فلو تحرك من محله ولم يخرج لم يجب الجنابة وان يكون منه فلوخرج من المنة في الرجل لا يجب جنابتها الا مع العلم باختلاطه بمنيها واذا شك في خارج انه مني ام لا اخبر بالصفات من الدفق والفتور والشهوة فمع اجتماع هذه الصفات يحكم بكونه منيا وان لم يعلم بذلك ومع عدم اجتماعها ولو يفقد واحد منها لا يحكم به الا اذا حصل العلم وفي المنة والمرئى يكفي اجتماع صفتين وهما الشهوة والفتور « الثاني » الجماع وان لم ينزل ولو بادخل الحشفة او مقدارها من مقطوعها في القبل او الدبر من غير فرق بين الواطي والموطوء والرجل والامرئة والصغير والكبير والحى والميت والاختبار والاضطرار في النوم او اليقظة حتى لو ادخلت حشفة طفل رضيع فانها يجنبان وكذا لو ادخلت ذكر ميت او ادخل في ميت والاحوط في وطى الميائيم من غير انزال الجمع بين الغسل والوضوء ان كان سابقا محدثا بالاصغر والوطى في دبر الخنثى موجب للجنابة دون قبائها الا مع الانزال فيجب الغسل عليه دونها الا ان تنزل هي ايضا ولو ادخلت الخنثى في الرجل او الانثى مع عدم الانزال لا يجب الغسل على الواطي ولا على الموطوء واذا دخل الرجل بالخنثى والخنثى بالانثى وجب الغسل على الخنثى دون الرجل والانثى (مسئلة ١) اذا راي في ثوبه منيا وعلم انه منه ولم يغسل بعده وجب عليه الغسل وقضاء ما تيقن من الصلوات التي صلاها بعد خروجه واما الصلوات التي يجنب سبقي الخروج عليها فلا يجب قضائها واذا شك في ان هذا المني منه او من غيره لا يجب عليه الغسل وان كان احوط خصوصا اذا كان الثوب مختصا به واذا علم انه منه ولكن لم يعلم انه من جنابة سابقة اغتسل منها او جنابة اخرى لم يغتسل لها لا يجب عليه الغسل ايضا لكنه احوط (مسئلة ٢) اذا علم بجنابة وغسل ولم يعلم السابق منها وجب عليه الغسل الا اذا علم زمان الغسل دون الجنابة فيمكن استحباب الطهارة ح (مسئلة ٣) في الجنابة الدائرة بين شخصين

لا يجب الغسل على واحد منها والظن كالشك وان كان الاحوط فيه مراعاة الاحتياط فلو ظن احدهما انه الجنب دون الآخر اغتسل وتوضأ ان كان مسبوفاً بالاصغر (مسئلة ٤) اذا دارت الجنابة بين شخصين لا يجوز لاحدهما الافتداء بالآخر للعلم الاجمالي بجنابته او جنابة امامه ولو دارت بين ثلاثة يجوز لواحد او الاثنين منهم الافتداء بالثالث لعدم العلم ح ولا يجوز لثالث علم اجمالاً بجنابة احد الاثنين او احد الثلاثة الافتداء بواحد منها او منهم اذا كانوا او كانوا محل الابتلاء له وكانوا عدولاً عنده والا فلا مانع والمناط علم المقتدى بجنابة احدهما لاعتقاده فلا اعتقد كل منهما عدم جنابته وكون الجنب هو الآخر ولا جنابة لواحد منها وكان المقتدى عالماً كفى في عدم الجواز كما انه لو لم يعلم المقتدى اجمالاً بجنابة احدهما وكانا عالمين بذلك لا يضر بافتدائه (مسئلة ٥) اذا خرج المني بصورة الدم وجب الغسل ايضاً بعد العلم بكونه منياً (مسئلة ٦) المني تحتل كالرجل ولو خرج منها المني ح وجب عليها الغسل والقول بعدم احتلامه ضعيف (مسئلة ٧) اذا تحرك المني في النوم عن محله بالاحتلام ولم يخرج الى خارج لا يجب الغسل كما مر فاذا كان بعد دخول الوقت ولم يكن عنده ماء للغسل هل يجب عليه حبسه عن الخروج اولا الاقوى عدم الوجوب وان لم يتضرر به بل مع الضرر يحرم ذلك فبعد خروجه يتيمم للصلاة نعم لو توقف اتيان الصلاة في الوقت على حبسه بان لم يتمكن من الغسل ولم يكن عنده ما يتيمم به وكان على وضوء بان كان تحرك المني في حال اليقظة ولم يكن في حبسه ضرر عليه لا يبعد وجوبه فانه على التقادير المفروضة لم يجب عليه لم يتمكن من الصلاة في الوقت ولو حبسه يكون ممكناً (مسئلة ٨) يجوز للشخص اجتناب نفسه ولو لم يقدر على الغسل وكان بعد دخول الوقت نعم اذا لم يتمكن من التيمم ايضاً لا يجوز ذلك واما في الوضوء فلا يجوز لمن كان متوضئاً ولم يتمكن من الوضوء لو احدث ان يبطل وضوئه اذا كان بعد دخول الوقت ففرق بين ذلك بين الجنابة والحدث الاصغر والفارق النص (مسئلة ٩) اذا شك في انه هل حصل الدخول ام لا لم يجب عليه الغسل وكذا لو شك في ان المدخول فرج او دبر او غيرهما فانه لا يجب عليه الغسل (مسئلة ١٠) لا فرق في كون ادخال تمام الذكر او الخشفة موجباً للجنابة بين ان يكون مجرداً او ملفوفاً بوضوء او غيرها الا ان يكون بمقدار لا يهدق عليه الجماع (مسئلة ١١) في الموارد التي يكون الاحتياط في الجمع بين الغسل والوضوء الاولى ان ينقض الغسل بتناقض من مثل البول ونحوه ثم يتوضأ لان الوضوء مع غسل الجنابة غير جائز والمفروض احتمال كون

غسله غسل الجنابة فصل فيما يتوقف على الغسل من الجنابة وهي امور «الاول» الصلاة واجبة او مستحبة اداء وقضاء لها ولاجزائها المنسبة وصلوة الاحتياط بل وكذا سجدة السهو على الاحوط نعم لا يجب في صلاة الاموات ولا في سجدة الشكر والتلاوة «الثاني» الطواف الواجب دون المندوب لكن يحرم على الجنب دخول مسجد الحرام فتظهر الثمرة في لو دخله سهوا وطاف فان طوافه محكوم بالصحة نعم يشترط في صلاة الطواف الغسل ولو كان الطواف مندوباً «الثالث» صوم شهر رمضان وقضائه بمعنى انه لا يصح اذا اصبح جنباً متعمداً او ناسياً للجنابة واما سائر الصيام ماعدا رمضان وقضائه فلا يبطل بالاصباح جنباً وان كانت واجبة نعم الاحوط في الواجبة منها ترك نهد الاصباح جنباً نعم الجنابة العمدية في اثناء النهار يبطل جميع الصيام حتى المندوبة منها واما الاحتلام فلا يضر بشيء منها حتى صوم رمضان فصل فيما يحرم على الجنب وهي ايضاً امور «الاول» مس خط المصحف على التفصيل الذي مر في الوضوء وكذا مس اسم الله تعالى وسائر اسمائه وصفاته المختصة وكذا مس اسماء الانبياء والائمة عليهم السلام على الاحوط «الثاني» دخول مسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله وان كان نحو المرور «الثالث» المكث في سائر المساجد بل مطلق الدخول فيها على غير وجه المرور واما المرور فيها بان يدخل من باب ويخرج من آخر فلا بأس به وكذا الدخول بقصد اخذ شيء منها فانه لا بأس به والمشاهد كالمساجد في حرمة المكث فيها «الرابع» الدخول في المساجد بقصد وضع شيء فيها بل مطلق الوضع فيها وان كان من الخارج او في حال العبور «الخامس» قراءة سور العزائم وهي سورة اقرء والنجم والم تنزيل وحج السجدة وان كان بعض واحدة منها بل بالبسطة وبعضها بقصد احدها على الاحوط لكن الاقوى اختصاص الحرمة بقراءة آيات السجدة منها (مسئلة ١) من نام في احد المسجدين واحتلم او اجنب فيها او في الخارج ودخل فيها عمداً او سهواً او جهلاً وجب عليه التيمم للخروج الا ان يكون زمان الخروج اقصر من المكث للتيمم فيخرج من غير تيمم او كان زمان الغسل فيها مساوياً او اقل من زمان التيمم فيغتسل حينئذ وكذا حال الحائض والنفساء (مسئلة ٢) لا فرق في حرمة دخول الجنب في المساجد بين العموم منها والخراب وان لم يصل فيه احد ولم يبق آثار من جدبته نعم في مساجد الاراضي المفتوحة عنوة اذا ذهب آثار المسجدية بالمرءة يمكن القول بخروجها عنها لانها تابعة لآثارها وبنائها (مسئلة ٣) اذا عين الشخص في بيته مكاناً للصلاة وجعله مصلًى له لا يجري عليه حكم المسجد (مسئلة ٤) كل ماشك

في كونه جزء من المسجد من صحته والحجرات التي فيه ومنارته وحيطانه ونحو ذلك لا يجزئ عليه الحكم وان كان الاحوط الاجراء الا اذا علم خروجه منه (مسئلة ٥) الجنب اذا قرأ دعا كليل الاولى والاحوط ان لا يقرأ منها (ان كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستثنى) لانه جزء من سورة حم السجدة وكذا الخائض والاقوى جوازه لما مر من ان المحرم قراءة ايات السجدة لابقية السورة (مسئلة ٦) الاحوط عدم ادخال الجنب في المسجد وان كان صبيا او مجنونا او جاهلا بجنابة نفسه (مسئلة ٧) لا يجوز ان يستاجر الجنب لكنس المسجد في حال جنابته بل الاجارة فاسدة ولا يستحق اجرة ثم لو استاجره مطلقا ولكنه كنس في حال جنابته وكان جاهلا بانه جنب او ناسيا استحق الاجرة بخلاف ما اذا كنس عالما فانه لا يستحق لكونه حراما ولا يجوز اخذ الاجرة على العمل المحرم وكذا الصلوات في الخائض والنفساء ولو كان الاجير جاهلا او كلاهما جاهلين في الصورة الاولى ايضا يستحق الاجرة لان متعلق الاجارة وهو الكنس لا يكون حراما وانما الحرام الدخول والمكث فلا يكون من باب اخذ الاجرة على المحرم نعم لو استاجره على الدخول او المكث كانت الاجارة فاسدة ولا يستحق الاجرة ولو كانا جاهلين لانها محرمان ولا يستحق الاجرة على الحرام ومن ذلك ظهر انه لو استاجر الجنب او الخائض او النفساء للطواف المستحب كانت الاجارة فاسدة ولومع الجمل وكذا لو استاجره لقراءة العزائم فان المتعلق فيها هو نفس الفعل المحرم بخلاف الاجارة للكنس فانه ليس حراما وانما المحرم شيء اخر وهو الدخول والمكث فليس نفس المتعلق حراما (مسئلة ٨) اذا كان جنبا وكان الماء في المسجد يجب عليه ان يتيمم ويدخل المسجد لاختذ الماء او الاغتسال فيه ولا يبطل تيممه لو وجد ان هذا الماء الا بعد الخروج او بعد الاغتسال ولكن لا يباح بهذا التيمم الا دخول المسجد واللبث فيه بمقدار الحاجة فلا يجوز له مس كتابه القرآن ولا قراءة العزائم الا اذا كانا واجبين قورا (مسئلة ٩) اذا علم اجمالا جنابة احد الشخصين لا يجوز له استيجارهما ولا استيجار احدهما لقراءة العزائم او دخول المساجد او نحو ذلك مما يحرم على الجنب (مسئلة ١٠) مع الشك في الجنابة لا يحرم شيء من المحرمات المذكورة الا اذا كانت حالته السابقة هي الجنابة فصل فيما يكره على الجنب وهي امور «الاول» الاكل والشرب ويرتفع كراهتهما بالوضوء او غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق او غسل اليدين فقط «الثاني» قراءة ما زاد على سبع ايات من القرآن ما عدا العزائم وقراءة ما زاد على السبعين اشد كراهة «الثالث» مس ما عدا خط المصحف من الجلد

والاوراق والحواشي وما بين السطور «الرابع» النوم الا ان يتوضا او يتيمم ان لم يكن له الماء بدلا عن الغسل «الخامس» الخضاب رجلا كان او امرأة وكذا يكره للخضاب قبل ان يخذ اللون اجتناب نفسه «السادس» التدهين «السابع» الجماع اذا كان جنبا بالاحتلام «الثامن» حمل المصحف «الثامن» تعليق المصحف فصل غسل الجنابة مستحب نفسي وواجب غيري للغايات الواجبة ومستحب غيري للغايات المستحبة والقول بوجوده النفسي ضعيف ولا يجب فيه قصد الوجوب والندب بل لو قصد الخلاف لا يبطل اذا كان مع الجهل بل مع العلم اذا لم يكن بقصد التشريع وتحقق منه قصد القربة فلو كان قبل الوقت واعتقد دخوله فقصد الوجوب لا يكون باطلا وكذا العكس ومع الشك في دخوله يكفي الاتيان به بقصد القربة لاستحباب النفسى او بقصد احدى غاياته المتدوية او بقصد ما في الواقع من الامر الوجوبي او التديني والواجب فيه بعد النية غسل ظاهر تمام البدن دون البواطن منه فلا يجب غسل باطن العين والانف والاذن والقم ونحوها ولا يجب غسل الشعر مثل الحية بل يجب غسل ما تحته من البشرة ولا يجزئ غسله عن غسلها ثم يجب غسل الشعور الدقاق الصغار المحسوسة جزء من البدن مع البشرة والثقبه التي في الاذن والانف للخلقة ان كانت ضيقة لا يرى باطنها لا يجب غسلها وان كانت واسعة بحيث تعد من الظاهر وجب غسلها وله كفتان «الاولى» الترتيب وهو ان يغسل الراس والرقبة اولاً ثم الطرف الايمن من البدن ثم الطرف الايسر والاحوط ان يغسل النصف الايمن من الرقبة ثانياً مع الايمن والنصف الايسر مع الايسر والسرة والعورة يغسل نصفها الايمن مع الايمن ونصفها الايسر مع الايسر والاولى ان يغسل تمامها مع كل من الطرفين والترتيب المذكور شرط واقعي فلو عكس ولو جهلا او سهوا بطل ولا يجب البدنة بالا على في كل عضو ولا الاعلى فالاعلى ولا المولات العرفيه بمعنى التتابع ولا بمعنى عدم الجفاف فلو غسل راسه ورقبته في اول النهار والايمن في وسطه والايسر في اخره صح وكذا لا يجب المولات في اجزاء عضو واحد ولو تذكر بعد الغسل ترك جزء من احد الاعضاء رجع وغسل ذلك الجزء فان كان في الايسر كفاه ذلك وان كان في الراس او الايمن وجب غسل الباقي على الترتيب ولو اشتبه ذلك الجزء وجب غسل تمام المحتملات مع مراعاة الترتيب «الثانية» الارتماس وهو غمس تمام البدن في الماء دفعة واحدة عرفية ولللازم ان يكون تمام البدن تحت الماء في آن واحد وان كان غمسه على التدرج فلو خرج بعض بدنه قبل ان يغمس البعض الاخر لم يكف كما اذا خرجت رجله او دخلت في

الطين قبل ان يدخل راسه في الماء او بالمكس بان خرج راسه من الماء قبل ان تدخل رجله ولا يلزم ان يكون تمام بدنه او معظمه خارج الماء بل لو كان بعضه خارجا فارتس كفى بل لو كان تمام بدنه تحت الماء فتوى الغسل وحرك بدنه كفى على الاقوى ولو تيقن بعد الغسل عدم انفصال جزء من بدنه وجبت الاعادة ولا يكفي غسل ذلك الجزء فقط ويجب تحليل الشعر اذا شك في وصول الماء الى البشرة التي تحته ولا فرق في كفاية الغسل باحد النخوين بين غسل الجنبات وغيره من سائر الاغسال الواجبة والمندوبة نعم في غسل الجنبات لا يجب الوضوء بل لا يشترع بخلاف سائر الاغسال كما سيأتي انشاء الله (مسئلة ١) الغسل الترتيبي افضل من الارتماسي (مسئلة ٢) قد يتعين الارتماسي كما اذا ضاق الوقت عن الترتيبي وقد يتعين الترتيبي كما في يوم الصوم الواجب وحال الاحرام وكذا اذا كان الماء للغير ولم يرض بالارتماس فيه (مسئلة ٣) يجوز في الترتيبي ان يغسل كل عضو من اعضائه الثلاثة بنحو الارتماس بل لو ارتس في الماء ثلث مرات مرة بقصد غسل الراس ومرة بقصد غسل الايمن ومرة بقصد الايسر كفي وكذا لو حرك بدنه تحت الماء ثلث مرات او قصد بالارتماس غسل الراس وحرك بدنه تحت الماء بقصد الايمن وخرج بقصد الايسر ويجوز غسل واحد من الاعضاء بالارتماس والبقية بالترتيب بل يجوز غسل بعض كل عضو بالارتماس وبعضه الآخر بامرار اليد (مسئلة ٤) الغسل الارتماسي يتصور على وجهين احدهما ان يقصد الغسل باول جزء دخل في الماء وهكذا الى الآخر فيكون حاصله على وجه التدرج والثاني ان يقصد الغسل حين استيعاب الماء تمام بدنه وح يكون انيا وكلاهما صحيحا ويختلف باعتبار القصد ولولم يقصد احد الوجهين صح ايضا وانصرف الى التدرجي (مسئلة ٥) يشترط في كل عضو ان يكون طاهرا حين غسله فلو كان نجسا طهره او لا ولا يكفي غسل واحد لرفع الخبث والحدث كما مر في الوضوء ولا يلزم طهارة جميع الاعضاء قبل الشروع في الغسل وان كان احوط (مسئلة ٦) يجب اليقين بوصول الماء الى جميع الاعضاء فلو كان حائل وجب رفعه ويجب اليقين بزواله مع سبق وجوده ومع عدم سبق وجوده يكفي الاطمئنان بعدمه بعد الفحص (مسئلة ٧) اذا شك في شيء منه من الظاهر او الباطن يجب غسله على خلاف ما مر في غسل النجاسات حيث قلنا بعدم وجوب غسله والفرق ان هناك الشك يرجع الى الشك في نجسته بخلافه هنا حيث ان التكليف بالغسل معلوم فيجب تحصيل اليقين بالفراغ نعم لو كان ذلك الشيء باطنا سابقا وشك في انه صار ظاهرا ام لا فليس بجهل بعدم الوجوب لا يجب غسله

عملا بالاستصحاب (مسئلة ٨) ما مر من انه لا يعتبر الموالاة في الغسل الترتيبي انما هو فيما عدا غسل المستحاضة والمسحوس والمبطون فانه يجب فيه المبادرة اليه والى الصلوة بعده من جهة خوف خروج الحدث (مسئلة ٩) يجوز الغسل تحت المطر وتحت الميزاب تريبا لارتماسا نعم اذا كان نهر كبير جاريا من فوق على نحو الميزاب لا يعد جواز الارتماس تحته ايضا اذا استوعب الماء جميع بدنه على نحو كونه تحت الماء (مسئلة ١٠) يجوز العدول عن الترتيب الى الارتماس في الاثناء وبالعكس لكن بمعنى رفع اليد عنه والاستئناف على النحو الاخر (مسئلة ١١) اذا كان حوض اقل من الكر يجوز الاغتسال فيه بالارتماس مع طهارة البدن لكن بعده يكون من المستعمل في رفع الحدث الاكبر فناء على الاشكال فيه بشكل الوضوء والغسل منه بعد ذلك وكذا اذا قام فيه واغتسل بنحو الترتيب بحيث رجع ماء الغسل فيه واما اذا كان كرا او از يد فليس كذلك نعم لا يعد صدق المستعمل عليه اذا كان بقدر الكر لا از يد واغتسل فيه مرارا عديدة لكن الاقوى كما مر جواز الاغتسال والوضوء من المستعمل (مسئلة ١٢) يشترط في صحة الغسل ما مر من الشروط في الوضوء من النية واستدامتها الى الفراغ واطلاق الماء وطهارته وعدم كونه ماء الغسالة وعدم الضرر في استعماله واباحته وابعاد ظرفه وعدم كونه من الذهب والفضة واباحه مكان الغسل ومصب مائه وطهارة البدن وعدم ضيق الوقت والترتيب سيفي الترتيبي وعدم حرمة الارتماس في الارتماسي منه كيوم الصوم وفي حال الاحرام والمباشرة في حال الاختيار وما عدا الاباحة وعدم كون الظرف من الذهب والفضة وعدم حرمة الارتماس من الشروط واقعي لا فرقي فيها بين العمد والعلم والجهل والذتيان بخلاف المذكورات فان شرطيتها مقصورة حال العمد والعلم (مسئلة ١٣) اذا خرج من بيته بقصد الحمام والغسل فيه فاغتسل بالداعي الاول لكن كان بحيث لو قيل له حين الغمس في الماء ما تفعل يقول اغتسل فغسله صحيح واما اذا كان غافلا بالمرة بحيث لو قيل له ما تفعل يبقى متغيرا فغسله ليس بصحيح (مسئلة ١٤) اذا ذهب الى الحمام ليغتسل وبعد ما خرج شك في انه اغتسل ام لا يبني على العدم ولو علم انه اغتسل لكن شك في انه على الوجه الصحيح ام لا يبني على الصحة (مسئلة ١٥) اذا اغتسل باعتقاد سعة الوقت فتبين ضيقه وان وظيفة كانت هو التيمم فان كان على وجه الداعي يكون صحيحا وان كان على وجه التقييد يكون باطلا ولو تيمم باعتقاد الضيق فتبين سعته ففي صحته وصحة صلوته اشكال (مسئلة ١٦) اذا كان من قصده عدم اعطاء الاجرة للعمامي فغسله باطل وكذا اذا

كان بنائه على النسيئة من غير احرار رضى الحامى بذلك وان استرضاه بعد الغسل ولو كان بنائها على النسيئة ولكن كان بانها على عدم اعطاء الاجرة او على اعطاء الفلوس الحرام في صحنه اشكال (مسئلة ١٧) اذا كان ماء الحمام مباحا لكن سخن بالحطب المصوب لامانع من الغسل فيه لان صاحب الحطب يستحق عوض حطبه ولا يصير شر يسكر في الماء ولا صاحب حق فيه (مسئلة ١٨) الغسل في حوض المدرسة لغير اهله مشكل بل غير صحيح بل وكذا لاهله الا اذا علم عموم الوقفية او الاباحة (مسئلة ١٩) الماء الذي يسيلونه بشكل الوضوء والغسل منه الا مع العلم بعدم الاذن (مسئلة ٢٠) الغسل بالميزر الغصبي باطل (مسئلة ٢١) ماء غسل المرأة من الجنابة والحيض والنفاس وكذا اجرة تخينه اذا احتاج اليه على زوجها على الاظهر لانه يعد جزء من نفقتها (مسئلة ٢٢) اذا اغتسل الحنبل في شهر رمضان او صوم غيره او في حال الاحرام ارتعسا نسيانا لا يبطل صومه ولا غسله وان كان متعمداً بطلاً معاً ولكن لا يبطل احرامه وان كان اغتاراً وربما يبق لونوى الغسل حال الخروج من الماء صبح غسله وهو في صوم رمضان مشكل لحمة اليان المفطر فيه بعد البطلان ايضاً فخرجه من الماء ايضاً حرام مكنته تحت الماء بل يمكن ان يبق أن الارتعاس فعل واحد مركب من الغسل والخروج فكله حرام وعليه بشكل في غير شهر رمضان ايضاً نعم لو تاب ثم خرج بقصد الغسل صح ❦ فصل في مستحبات غسل الجنابة ❦ وهي امور « احدثها » الاستبراء من المني بالبول قبل الغسل « الثاني » غسل اليدين ثلاثاً الى المرفقين او الى نصف الذراع او الى الزندين من غير فرق بين الارتعاس والترتيب « الثالث » المضمضة والاستنشاق بعد غسل اليدين ثلاث مررات ويكفي مرة ايضاً « الرابع » ان يكون مائه في الترتيب بمقدار صاع وهو ستائة واربعة عشر مثقالاً وربع مثقال « الخامس » اصرار اليد على الاعضاء لزيادة الاستظهار « السادس » تحليل الحايض الغير المانع لزيادة الاستظهار « السابع » غسل كل من الاعضاء الثلاثة ثلاثاً « الثامن » التسمية بان يقول بسم الله والاولى ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم « التاسع » الدعاء المأثور في حال الاشتغال وهو اللهم طهر قلبي وتقبل سعي وجعل ما عندك خيراً الى اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين او يقول اللهم طهر قلبي واشرح صدري واجر على اساني مذهبك والثناء عليك اللهم اجعله لي طهوراً وشفاء ونوراً انك على كل شيء قدير ولو قرأ هذا الدعاء بعد الفراغ ايضاً كان اولي « العاشر » الموالاة والابتداء بالابلى في كل من الاعضاء في الترتيب (مسئلة ١)

يكره الاستعانة بالغير في المقدمات القريبة على ما مر في الوضوء (مسئلة ٢) الاستبراء بالبول قبل الغسل ليس شرطاً في صحته وانما فائدته عدم وجوب الغسل اذا خرج منه رطوبة مشبهة بالمني فلم يستبرأ واغتسل وصلى ثم خرج منه المني او الرطوبة المشبهة لا تبطل صلوته ويجب عليه الغسل لما سيأتي (مسئلة ٣) اذا اغتسل بعد الجنابة بالانزال ثم خرج منه رطوبة مشبهة بين البول والمني فمع عدم الاستبراء قبل الغسل بالبول يحكم عليها بانها مني فيجب الغسل ومع الاستبراء بالبول وعدم الاستبراء بالخرطاط بعده يحكم بانه بول فيوجب الوضوء ومع الامرين يجب الاحتياط بالجمع بين الغسل والوضوء ان لم يجتمع لغيرها وان احتمل كونها مذبياً مثلاً بان يدور الامر بين البول والمني والمذي فلا يجب عليه شيء وكذا حال الرطوبة الخارجة بدواً من غير سبق جنابة فانها مع دورانها بين المني والبول يجب الاحتياط بالوضوء والغسل ومع دورانها بين الثلاثة او بين كونها مذبياً او مذبياً او بولاً او مذبياً لا شيء عليه (مسئلة ٤) اذا خرجت منه رطوبة مشبهة بعد الغسل وشك في انه استبرأ بالبول ام لا يبق على عدمه فيجب عليه الغسل والاحوط ضم الوضوء ايضاً (مسئلة ٥) لافرق في جريان حكم الرطوبة المشبهة بين ان يكون الاشتباه بعد الفحص والاختبار او لاجل عدم امكان الاختبار من جهة العمى او الظلمة او نحو ذلك (مسئلة ٦) الرطوبة المشبهة الخارجة من المرأة لاحكم لها وان كانت قبل استبراءها فيحكم عليها بعدم الناقضية وعدم النجاسة الا اذا علم انها بول او مني (مسئلة ٧) لافرق في ناقضية الرطوبة المشبهة الخارجة قبل البول بين ان يكون مستبرأ بالخرطاط ام لا وربما يبق اذا لم يمكنه البول تقوم الخرطاط مقامه وهو ضعيف (مسئلة ٨) اذا احدث بالأصغر في اثناء غسل الجنابة الاقوى عدم بطلانه نعم يجب عليه الوضوء بعده لكن الاحوط اعادة الغسل بعد اتمامه والوضوء بعده والاستيناف والوضوء بعده وكذا اذا احدث في ماير الاغسال ولا فرق بين ان يكون الغسل ترتيبياً او ارتعاسياً اذا كان على وجه التدريج واما اذا كان على وجه الانية فلا يتصور فيه حدوث الحدث في اثنائه (مسئلة ٩) اذا احدث بالكبر في اثناء الغسل فان كان مماثلاً للحدث السابق كالجنابة في اثناء غسلها او المني في اثناء غسله فلا اشكال في وجوب الاستيناف وان كان مخالفاً له فالأقوى عدم بطلانه فيشبهه وياتي بالآخر ويجوز الاستيناف بغسل واحد لها ويجب الوضوء بعده ان كانا غير الجنابة او كان السابق هو الجنابة حتى لو استأنف وجمعها بنية واحدة على الاحوط وان كان اللاحق جنابة فلا حاجة الى الوضوء سواء اتمه واتي

للجنابة بعده او استأنف وجعلها بنية واحدة (مسئلة ١٠) الحدث الاصغر في اثناء الاغسال المستحب ايضا لا يكون مبطلا لما نعم في الاغسال المستحب لانيان فعل كغسل الإبراء والاحرام لا يبعد البطلان كما ان حدوثه بعده وقبل الاتيان بذلك الفعل كك كما سياتي (مسئلة ١١) اذا شك في غسل عضو من الاعضاء الثلاثة اوفى شرطه قبل الدخول في العضو الاخر رجوع وافي به وان كان بعد الدخول فيه لم يعتن به ويبقى على الاتيان على الاقوى وان كان الاحوط الاعتناء مادام في الاثناء. ولم يفرغ من الغسل كما في الوضوء نعم لو شك في غسل الايسر اتي به وان طال الزمان لعدم تحقق الفراغ لعدم اعتبار الموالاة فيه وان كان يحتمل عدم الاعتناء اذا كان معتاد الموالاة (مسئلة ١٢) اذا ارتمس في الماء بعنوان الغسل ثم شك في انه كان ناولا للغسل الارتقاسي حتى يكون فارغا لو غسل الرأس والرقبة في الترتيبي حتى يكون في الاثناء ويجب عليه الاتيان بالطرفين يجب عليه الاستيناف نعم يكفيه غسل الطرفين بقصد الترتيبي لانه ان كان بارتقاسه فاصدا للغسل الارتقاسي فقد فرغ وان كان قاصدا للرأس والرقبة فباتيان غسل الطرفين يتم الغسل الترتيبي (مسئلة ١٣) اذا انغمس في الماء بقصد الغسل الارتقاسي ثم تبين له بقاء جزء من بدنه غير منقسل يجب عليه الاعادة ترتيبا او ارتقاسا ولا يكفيه جعل ذلك الارتقاس للرأس والرقبة ان كان الجزء الغير المنقسل في الطرفين فيأتي بالطرفين الاخرين لانه قصد به تمام الغسل ارتقاسا لا خصوص الرأس والرقبة ولا يكفي نيتهما في ضمن المجموع (مسئلة ١٤) اذا صلى ثم شك في انه اغتسل للجنابة ام لا يبني على صحة صلواته ولكن يجب عليه الغسل للاعمال الاتية ولو كان الشك في اثناء الصلوة بطلت لكن الاحوط تمامها ثم الاعادة (مسئلة ١٥) اذا اجتمع عليه اغسال متعددة فانما ان يكون جميعها واجبا او يكون جميعها مستحبا او يكون بعضها واجبا وبعضها مستحبا ثم اما ان ينوي الجميع او البعض فان نوى الجميع بغسل واحد صح في الجميع وحصل امتثال امر الجميع وكذا ان نوى رفع الحدث او الاستبراء اذا كان جميعها او بعضها رفع الحدث والاستبراء وكذا لو نوى الرقبة وحده فان كان فيها غسل الجنابة لاحاجة الى الوضوء بعده او قبله والا وجب الوضوء وان نوى واحدا منها وكان واجبا كفي عن الجميع ايضا على الاقوى وان كان ذلك الواجب غير غسل الجنابة وكان من جامتها لكن على هذا يكون امتثالا بالنسبة الى ما نوى واداء بالنسبة الى البقية ولا حاجة الى الوضوء اذا كان فيها الجنابة وان كان الاحوط مع كون احدها الجنابة ان ينوي غسل الجنابة وان نوى بعض المستحبات

كفي ايضا عن غيره من المستحبات واما كفايته عن الواجب ففيه اشكال وان كان غير بعيد لكن لا يترك الاحتياط (مسئلة ١٦) الاقوى صحة غسل الجمعة من الجنب والحائض بل لا يبعد اجزائه عن غسل الجنابة بل عن غسل الحيض اذا كان بعد انقطاع الدم (مسئلة ١٧) اذا كان يعلم اجمالا ان عليه اغسالا لكن لا يعلم بعضها بعينه يكفيه ان يقصد جميع ما عليه كما يكفيه ان يقصد البعض المعين ويكفي عن غير المعين بل اذا نوى غسلا معينا ولا يعلم ولو اجمالا غيره وكان عليه في الواقع كفي عنه ايضا وان لم يحصل امتثال امره نعم اذا نوى بعض الاغسال ونوى عدم تحقق الاخر ففي كفايته عنه اشكال بل صحته ايضا لا تخلو عن اشكال بعد كون حقيقة الاغسال واحدة ومن هذا يشك البناء على عدم التداخل بان ياتي باغسال متعددة كل واحد بنية واحد منها لكن لا اشكال اذا اتي فيها عدا الاول برجاء الصحة والمطلوبة **فصل في الحيض** وهو دم خلفه الله تعالى في الرحم لمصالح وفي الغالب اسود او احمر غليظ طري حار يخرج بقوة وحرقة كما ان دم الاستحاضة بعكس ذلك ويشترط ان يكون بعد البلوغ وقبل الياس فما كان قبل البلوغ او بعد الياس ليس بحيض وان كان بصفاته والبلوغ يحصل باكمال تسع سنين والياس ببلوغ ستين سنة في القرشية وخمسين في غيرها والقرشية من اتسب الى نضر بن كنانة ومن شك في كونها قرشية بلحقها حكم غيرها والمشكوك بالبلوغ محكوم بعدمه والمشكوك باسمها كك (مسئلة ١) اذا خرج من شك في بلوغها دم وكان بصفات الحيض يحكم بكونه حيضا ويجعل علامة على البلوغ بخلاف ما اذا كان بصفات الحيض وخرج من علم عدم بلوغها فانه لا يحكم بحيضته وهذا هو المراد من شرطية البلوغ (مسئلة ٢) لا فرق في كون الياس بالستين او الخمسين بين الحرة والامة ونحو المزاج وبارده واهل مكان ومكان (مسئلة ٣) لا اشكال في ان الحيض يجتمع مع الارضاع وفي اجتماعه مع الحمل قولان الاقوى انه يجتمع معه سواء كان قبل الاستبراء او بعدها وسواء كان في العادة او قبلها او بعدها نعم فيما كان بعد العادة بعشرين يوما الاحوط الجمع بين ترك الحائض واعمال المستحاضة (مسئلة ٤) اذا انصب الدم من الرحم الى فضاء الفرج وخرج منه شيء في الخارج ولو بمقدار راس ابرة لا اشكال في جريان احكام الحيض واما اذا انصب ولم يخرج بعد وان كان يمكن اخراجه باوخال قطن او اصبع ففي جريان احكام الحيض اشكال فلا يترك الاحتياط بالجمع بين احكام الطاهر والحائض ولا فرق بين ان يخرج من المخرج الاصل او العارض

(مسألة ٥) اذا شكك في ان الخارج دم او غير دم اورات دما في ثوبها وشكت في انه من الرحم او من غيره لا تجزى احكام الحيض وان غلبت بكونه دما واشبه عليها فاما ان يشبه بدم الاستحاضة او بدم البكارة او بدم القرحة فان اشبه بدم الاستحاضة يرجع الى الصفات فان كان بصفة الحيض يحكم بانه حيض والا فان كان في ايام العادة فكذلك والا فيحكم بانه استحاضة وان اشبه بدم البكارة فيخبر بادخال قطنه في الفرج والصبر قليلا ثم اخرجها فان كانت مطوقة بالدم فهو بكارة وان كانت منغصة به فهو حيض والاختبار المذكور واجب فلو صلت بدونه بطلت وان تبين بعد ذلك عدم كونه حيا الا اذا حصل منها قصد القرحة بان كانت جاهلة او عالة ايضا اذا فرض حصول قصد القرحة مع العلم ايضا واذا تعذر الاختبار ترجع الى الحالة السابقة من طهر او حيض والا فتبنى على الطهارة لكن مراعاة الاحتياط اولى ولا يلحق بالبكارة في الحكم المذكور غيرها كالقرحة المحيطة باطراف الفرج وان اشبه بدم القرحة فالمشهور ان الدم ان كان يخرج من الطرف الايسر فحيض والا فمن القرحة الا ان يعلم ان القرحة في الطرف الايسر لكن الحكم المذكور مشكل فلا يترك الاحتياط بالجمع بين اعمال الطاهرة والخائض ولو اشبه بدم اخر حكم عليه بعدم الحيضية الا ان يكون الحالة السابقة هي الحيضية (مسألة ٦) اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة فاذا رات يوما او يومين او ثلاثة الاساعة مثلا لا يكون حيا كما ان اقل الطهر عشرة ايام وليس لاكثره حد ويكفي الثلاثة الملتفة فاذا رات في وسط اليوم الاول واستمر الى وسط اليوم الرابع يكفي في الحكم بكونه حيا والمشهور اعتباروا التوالى في الايام الثلاثة نعم بعد توالي ثلاثة في الال لا يلزم التوالى في البقية فلو رات ثلاثة منفردة في ضمن العشرة لا يكفي وهو محل اشكال فلا يترك الاحتياط بالجمع بين اعمال المستحاضة وتروك الخائض فيها وكذا اعتبروا استمرار الدم في الثلاثة ولو في فضاء الفرج والاقوى كفاية الاستمرار العرفي وعدم مضرية انفتحات اليسيرة في البين بشرط ان لا ينقص من ثلاثة بان كان بين اول الدم واخره ثلاثة ايام ولو ملتفة فلو لم ترق الاول مقدار نصف ساعة من اول النهار ومقدار نصف ساعة في اخر اليوم الثالث لا يحكم بحيضته لانه يصير ثلثة الاساعة مثلا والاهل بالموسطة داخله فيعتبر الاستمرار العرفي فيها ايضا بخلاف ليلة اليوم الاول وليلة اليوم الرابع فلو رات من اول نهار اليوم الاول الى اخر نهار اليوم الثالث كفي (مسألة ٧) قد عرفت ان اقل الطهر عشرة فلو رات الدم يوم التاسع او العاشر بعد الحيض السابق لا يحكم عليها بالحيضية واما اذا

رات يوم الحادى عشر بعد الحيض السابق فيحكم بحيضته اذا لم يكن مانع اخر والمشهور على اعتبار هذا الشرط اى مضي عشرة من الحيض السابق في حيضية الدم اللاحق مطلقا ولذا قالوا الوراث ثلثة مثلا ثم انقطع يوما او ازيد ثم رات وانقطع على العشرة ان الطهر المتوسط ايضا حيض والا لزم كون الطهر اقل من عشرة وما ذكره محل اشكال بل المسلم انه لا يكون بين الحيضين اقل من عشرة واما بين ايام الحيض الواحد فلا فالاحوط مراعات الاحتياط بالجمع في الطهر بين ايام الحيض الواحد كما في الفرض المذكور (مسألة ٨) الخائض اما ذات العادة او غيرها والاولى اما وقتية وعددية او وقتية فقط او عددية فقط والثانية اما مبتدأة وهي التي لم تر الدم سابقا وهذا الدم اول مارات واما مضطربة وهي التي رات الدم مكررا لكن لم تستقر لها عادة واما ناسية وهي التي نسيت عادتها ويطلق عليها المخيرة ايضا وقد يطلق عليها المضطربة ويطلق المبتدأة على الاعم عن لم تر الدم سابقا ومن لم تستقر لها عادة اى المضطربة بالمعنى الاول (مسألة ٩) لتحقق العادة برواية الدم مرتين متتاليتين فان كانا متتاليتين في الوقت والعدد فهي ذات العادة الوقتية والعديدية كان رات في اول شهر خمسة ايام وفي اول الشهر الاخر ايضا خمسة ايام وان كانا متتاليتين في الوقت دون العدد فهي ذات العادة الوقتية كما اذا رات في اول شهر خمسة وفي اول الشهر الاخر ستة او سبعة مثلا وان كانا متتاليتين في العدد فقط فهي ذات العادة العددية كما اذا رات في اول شهر خمسة وبعد عشرة ايام او ازيد رات خمسة اخرى (مسألة ١٠) صاحبة العادة اذا رات الدم مرتين متتاليتين على خلاف العادة الاولى تنقلب عادتھا الى الثانية وان رات مرتين على خلاف الاولى لكن غير متتاليتين يبق حكم الاولى نعم لورات على خلاف العادة الاولى مرات عديدة مختلفة تبطل عادتھا وتلحق بالمضطربة (مسألة ١١) لا يبعد تحقق العادة المركبة كما اذا رات في الشهر الاول ثلثة وفي الثانى اربعة وفي الثالث ثلثة وفي الرابع اربعة اورات شهرين متواليين ثلثة وشهرين متواليين اربعة ثم شهرين متواليين ثلثة وشهرين متواليين اربعة فتكون ذات عادة على النحو المزبور لكن لا ينجح عن اشكال خصوصا في مثل الفرض الثانى حيث يمكن ان يبق ان الشهرين المتواليين على خلاف السابقين بكونان ناسخين للعادة الاولى فالعمل بالاحتياط اولى نعم اذا تكررت الكيفية المذكورة مرارا عديدة بحيث يصدق في العرف ان هذه الكيفية عادتھا وایامها لا اشكال في اعتبارها فلا اشكال انما هو في ثبوت العادة الشرعية بذلك وهي الرواية كك مرتين (مسألة ١٢) قد تحصل العادة بالتميز كما

في المنة المستمرة الدم اذا رات خمسة ايام مثلا بصفات الحيض في اول الشهر الاول ثم رات بصفات الاستحاضة وكذا رات في اول الشهر الثاني خمسة ايام بصفات الحيض ثم رات بصفات الاستحاضة ثم تصير ذات عادة عددية وقتية واذا رات سعة اول الشهر الاول خمسة بصفات الحيض وفي اول الشهر الثاني ستة اوسبعة مثلا فتصير ذات عادة وقتية واذا رات في اول الشهر الاول خمسة مثلا وفي العاشر من الشهر الثاني مثلا خمسة بصفات الحيض فتصير ذات عادة وقتية (مسئلة ١٣) اذا رات حيضين متوالين متماثلين مشتملين على النقاء في البين فهل العادة ايام الدم فقط او مع ايام النقاء او خصوص ما قبل النقاء الاظهر الاول مثلا اذا رات اربعة ايام ثم ظهرت في اليوم الخامس ثم رات في السادس كذلك في الشهر الاول والثاني فعادتها خمسة ايام لا ستة ولا اربعة فاذا تجاوز دما رجعت الى خمسة متوالية وتكملها حيضا لاستة ولا بان تجعل اليوم الخامس يوم النقاء والسادس ايضا حيضا ولا الى الاربعة (مسئلة ١٤) يعتبر في تحقق العادة العددية تساوي الحيضين وعدم زيادة احدهما على الاخرى ولو بنصف يوم او اقل فلو رات خمسة في الشهر الاول وخمسة وثلاث اربع في يوم في الشهر الثاني لان تحقق العادة من حيث العدد نعم لو كانت الزيادة بسيرة لا تفسر وكذا في العادة الوقتية تفاوت الوقت ولو بثلاث اربع يوم يضر واما التفاوت اليسير فلا يضر لكن المسئلة لا يخرج عن اشكال فالأولى مراعاة الاحتمالات (مسئلة ١٥) صاحبة العادة الوقتية سواء كانت عددية ايضا ام لا تترك العبادة بمجرد رؤية الدم في العادة او مع تقدمه او تاخره يوما او يومين او ازيد على وجه يصدق عليه تقدم العادة او تاخرها ولو لم يكن الدم بالصفات وترتب عليه جميع احكام الحيض فان علمت بعد ذلك عدم كونه حيضا لانقطاعه قبل تمام ثلاثة ايام تقضى ما تركته من العبادات واما غير ذات العادة المذكورة كذات العادة العددية فقط والمبتدئة والمضطربة والناسية فانها تترك العبادة وترتب احكام الحيض بمجرد رؤيته اذا كان بالصفات واما مع عدمها فتحتاط بالجمع بين ترك الحيض واعمال الاستحاضة الى ثلاثة ايام فان رات ثلاثة اواز يد تجمعا حيضا نعم لو علمت انه يستمر الى ثلاثة ايام تركت العبادة بمجرد الرؤية وان تبين الخلاف تقضى ما تركته (مسئلة ١٦) صاحبة العادة المستقرة في الوقت والعدد اذا رات العدد في غير وقتها ولم تره في الوقت فجعله حيضا سواء كان قبل الوقت او بعده (مسئلة ١٧) اذا رات قبل العادة وفيها ولم يتجاوز المجموع عن العشرة جعلت المجموع حيضا وكذا اذا رات في العادة وبعدها ولم يتجاوز عن العشرة اورات قبلها وفيها وبعدها وان تجاوز

العشرة في الصور المذكورة فالحيض ايام المادة فقط والبقية استحاضة (مسئلة ١٨) اذا رات ثلاثة ايام متواليات وانقطع ثم رات ثلثة ايام او ازيد فان كان مجموع الدمين والنقاء المتخلل لا يزيد عن عشرة كان الطرفان حيضا وفي النقاء المتخلل تحتاط بالجمع بين ترك الحيض واعمال الاستحاضة وان تجاوز المجموع عن العشرة فان كان احدهما في ايام العادة دون الاخر جعلت مافي العادة حيضا وان لم يكن واحد منهما في العادة فجعل الحيض ما كان منها واجدا للصفات وان كانا متساويين في الصفات فالاحوط جعل اولها حيضا وان كان الاقوى التخيير وان كان بعض احدهما في العادة دون الاخر جعلت ما بعضه في العادة حيضا وان كان بعض كل واحد منهما في العادة فان كان مافي الطرف الاول من العادة ثلثة ايام او ازيد جعلت الطرفين من العادة حيضا وتحتاط في النقاء المتخلل وما قبل الطرف الاول وما بعد الطرف الثاني استحاضة وان كان مافي العادة في الطرف الاول اقل من ثلثة تحتاط في جميع ايام الدمين والنقاء بالجمع بين الوظيفتين (مسئلة ١٩) اذا تعارض الوقت والعدد في ذات العادة الوقتية العددية يقدم الوقت كما اذا رات في ايام العادة اقل او اكثر من عدد العادة وما اخر في غير ايام العادة بعدوها فجعل مافي ايام العادة حيضا وان كان متأخرا ورعا يرجح الاسبق فالاولى فيما اذا كان الاسبق العدد في غير ايام العادة الاحتمالات في الدمين بالجمع بين الوظيفتين (مسئلة ٢٠) ذات العادة العددية اذا رات ازيد من العدد ولم يتجاوز العشرة فالمجموع حيض وكذا ذات الوقت اذا رات ازيد من الوقت (مسئلة ٢١) اذا كانت عاداتها في كل شهر مرة فرات في شهر مرتين مع فصل اقل الطهر وكانا بصفة الحيض فكلاهما حيض سواء كانت ذات عادة وقتا او عددا او لا وسواء كانا موافقين للعدد والوقت او يكون احدهما مخالفا (مسئلة ٢٢) اذا كانت عاداتها في كل شهر مرة فرات في شهر مرتين مع فصل اقل الطهر فان كانت احدهما في العادة والاخرى في غير وقت العادة ولم تكن الثانية بصفة الحيض فجعل مافي الوقت وان لم يكن بصفة الحيض حيضا وتحتاط في الاخرى وان كانتا معا في غير الوقت فمع كونها واجدتين كانتا حيض ومع كون احدهما واجدة فجعلها حيضا وتحتاط في الاخرى ومع كونها فافتدتين فجعل احدهما حيضا والاحوط كونها الاولى وتحتاط في الاخرى (مسئلة ٢٣) اذا انقطع الدم قبل العشرة فان علمت بالنقاء وعدم وجود الدم في الباطن اغسلت وصلت ولا حاجة الى الاستبراء وان احتملت بقاءه في الباطن وجب عليها الاستبراء واستسلام الحال بادخال قطنة واخراجها بعد الصبر هنيئة فان خرجت

نفية اغتسلت وصات وان خرجت ملطخة ولو بصغرة صبرت حتى تبقى او تنقضي عشرة ايام
ان لم تكن ذات عادة او كانت عادت ا عشرة وان كانت ذات عادة اقل من عشرة فكذلك مع
علمها بعدم تجاوز عن العشرة واما اذا احتملت التجاوز فعليها الاستظهار بترك العبادة استحبابا
يوم او يومين او الى العشرة بخيرة بينها فان انقطع الدم على العشرة او اقل فالجميع حيض في
الجميع وان تجاوز فسيجي حكمه (مسئلة ٢٤) اذا تجاوز الدم عن مقدار العادة وعلمت انه يتجاوز
عن العشرة تعدل عمل الاستحاضة فيما زاد ولا حاجة الى الاستظهار (مسئلة ٢٥) اذا انقطع
الدم بالمرّة وجب الغسل والصلوة وان احتملت العود قبل العشرة بل وان ظنت بل وان كانت
معتادة بذلك على اشكال نعم لو علمت العود فالاحوط مراعاة الاحتياط في ايام النقاء لا من من
ان في النقاء الخلل يجب الاحتياط (مسئلة ٢٦) اذا تركت الاستبراء وصلت بطلت وان
تبين بعد ذلك كونها طاهرة الا اذا حصلت منها نية القرية (مسئلة ٢٧) اذا لم يكن الاستبراء
لظلمة او عي فالاحوط الغسل والصلوة الى زمان حصول العلم بالنقاء فتعيد الغسل ح وعليها
قضاء ماصات والاولى تجديد الغسل في كل وقت تحتل النقاء فصل في حكم تجاوز
الدم عن العشرة (مسئلة ١) من تجاوز دما عن العشرة سواء استمر الى شهر او اقل او ازيد
اما ان تكون ذات عادة او مبتدئة او مضطربة او ناسية اما ذات العادة فتعمل عاداتها ايضا وان
لم تكن بصفات الحيض والبقية استحاضة وان كانت بصفاته اذا لم تكن العادة حاصلة من التمييز بان
يكون من العادة المتعارفة والا فلا يعد ترجيح الصفات على العادة يجعل ما بالصفة حيضا دون
ما في العادة الفارقة واما المبتدئة والمضطربة بمعنى من لم تستقر لما عادة فترجع الى التمييز فتجعل
ما كان بصفة الحيض حيضا وما كان بصفة الاستحاضة استحاضة بشرط ان لا يكون اقل من ثلاثة
ولا ازيد من العشرة وان لا يعارضه دم اخر واحد للصفات كما اذا رات خمسة ايام مثلا دما
اسودا وخمسة ايام اصفرا ثم خمسة ايام اسود ومع فقد الشرطين او كون الدم لونا واحدا ترجع الى
اقاربها في عدد الايام بشرط النقاء او كون النادر كالمندوم ولا يعتبر اتحاد البلد ومع عدم
الاقارب او اختلافهما ترجع الى الروايات بخيرة بين اختيار الثلاثة في كل شهر اوسعة او سبعة واما
الناسية فترجع الى التمييز ومع عدمه الى الروايات ولا ترجع الى اقاربها والاحوط ان تختار السبع
(مسئلة ٢) المراد من الشهر ابتداء رؤية الدم الى ثلثين يوما وان كان في اواسط الشهر الهلالي
او اواخره (مسئلة ٣) الاحوط ان تختار العدد في اول رؤية الدم الا اذا كان مرجع لغير الاول

(مسئلة ٤) يجب الموافقة بين الشهرين فلو اختلفت في الشهر الاول اوله في الشهر الثاني ايضا كذلك
وهكذا (مسئلة ٥) اذا تبين بعد ذلك ان زمان الحيض غير ما اختارته وجب عليها قضاء ما فات
منها من الصلوات وكذا اذا تبينت الزيادة والنقص (مسئلة ٦) صاحبة العادة الوفية اذا تجاوز
دما العشرة في العدد حالما حال المبتدئة في الرجوع الى الاقارب والرجوع الى التخيير المذكور
مع تقديم او اختلافهم واذا علمت كونه ازيد من الثلاثة ليس لها ان تختارها كما انها لو علمت انه اقل
من السبعة ليس لها اختيارها (مسئلة ٧) صاحبة العادة العددية ترجع في العدد الى عاداتها واما
في الزمان فتأخذ بما فيه الصفة ومع فقد التمييز تحمل العدد في الاول على الاحوط وان كان
الاقوى التخيير وان كان هناك تميز لكن لم يكن موافقا للعدد فتأخذ به وتزيد مع النقصان وتنقص
مع الزيادة (مسئلة ٨) لافرق في الوصف بين الاسود والاحمر فلورات ثلثة ايام اسودا وثلثة
احمرا ثم بصفة الاستحاضة تنحيز بستة (مسئلة ٩) لورات بصفة الحيض ثلثة ايام ثم ثلثة ايام
بصفة الاستحاضة ثم بصفة الحيض خمسة ايام او ازيد تجعل الحيض الثلثة الاولى واما لورات
بعد الستة الاولى ثلثة ايام او اربعة بصفة الحيض تجعل الحيض الدمين الاولى والاخير وتختلط
في البين مما هو بصفة الاستحاضة لانه كالنقاء الخلل بين الدمين (مسئلة ١٠) اذا تخلل بين
المتصفين بصفة الحيض عشرة ايام بصفة الاستحاضة جعلتها حيضين اذا لم يكن كل واحد منهما
اقل من ثلثة (مسئلة ١١) اذا كان ما بصفة الحيض ثلثة متفرقة في ضمن عشرة تحتلط في جميع
العشرة (مسئلة ١٢) لا بد في التمييز ان يكون بعضها بصفة الاستحاضة وبعضها بصفة الحيض
فاذا كانت مختلفة في صفات الحيض فلا تميز بالشدة والضعف او غيرها كما اذا كان في احدهما
وصفان وفي الآخر وصف واحد بل مثل هذا فاقد التمييز ولا يعتبر اجتماع صفات الحيض بل
يكفي واحدة منها (مسئلة ١٣) ذكر بعض العلماء الرجوع الى الاقارب مع فقد الاقارب ثم
الرجوع الى التخيير بين الاعداد ولادليل عليه فترجع الى التخيير بعد فقد الاقارب (مسئلة ١٤)
المراد من الاقارب اعم من الابوي والابوي والامي فقط ولا يلزم في الرجوع اليهم حيوتهم
(مسئلة ١٥) في الموارد التي تخير بين جعل الحيض اول الشهر او غيره اذا عارضها زوجها وكان
مختارها متافيا لحقه وجب عليها مراعاة حقه وكذا في الامة مع السيد واذا ارادت الاحتياط
الاستحبابي فمنها زوجها او سيدها يجب تقديم حقه نعم ليس لها منها عن الاحتياط الوجوب
(مسئلة ١٦) في كل مورد تحضت من اخذ عادة او تميز او رجوع الى الاقارب او الى التخيير بين

الاعداد المذكورة فتبين بعد ذلك كونه خلاف الواقع يلزم عليها التدارك بالقضاء او الاعداد
 فصل في احكام الحائض وهي امور « احدها » يحرم عليها العبادات المشروطة بالطهارة
 كالصلوة والصوم والطواف والاعتكاف « الثاني » يحرم عليها مس اسم الله وصفاته الخاصة بل
 غيرها ايضا اذا كان المراد بها هو الله وكذا مس اسماء الانبياء والائمة على الاحوط وكذا مس
 كتابة القرآن على التفصيل الذي مر في الوضوء « الثالث » قراءة آيات السجدة بل سورها على
 الاحوط « الرابع » اللبث في المساجد « الخامس » وضع شيء فيها اذا استلزم الدخول
 « السادس » الاجتناب من المسجدين والمشاهد المشرفة كساير المساجد دون الرواق منها وان كان
 الاحوط الحاقه بها هذا مع عدم لزوم الهتك والاحرم واذا حاضت في المسجدين لتيمم وتخرج الا
 اذا كان زمان الخروج اقل من زمان التيمم او مساويا (مسئلة ١) اذا حاضت في اثناء الصلوة
 ولو قبل السلام بطلت وان شكت في ذلك صححت فان تبين بعد ذلك يتكشف بطلانها ولا
 يجب عليها الفحص وكذا الكلام في ساير مبطلات الصلوة (مسئلة ٢) يجوز للحائض سجدة
 الشكر ويجب عليها سجدة التلاوة اذا استتمت بل او تمت آياتها ويجوز لها اجتناب غير المسجدين
 لكن يكره وكذا يجوز لها اجتناب المشاهد المشرفة (مسئلة ٣) لا يجوز لها دخول المساجد بغير
 الاجتناب بل معه ايضا في صورة استلزامه تلويثها « السابع » وطئها في القبل حتى يادخل الحشفة
 من غير انزال بل بعضها على الاحوط ويحرم عليها ايضا ويجوز الاستمتاع بغير الوطئ من التقبيل
 والتفخيذ والضم نعم يكره الاستمتاع بما بين السرة والركبة منها بالمباشرة واما فرق اللباس فلا
 باس واما الوطئ في دبرها فجوازه محل اشكال واذا خرج دمها من غير الفرج فوجوب الاجتناب
 عنه غير معلوم بل الاقوى عدمه اذا كان من غير الدبر نعم لا يجوز الوطئ في فرجها الخالي عن الدم
 ح (مسئلة ٤) اذا اخبرت بانها حائض يسمع منها كما لو اخبرت بانها طاهرة (مسئلة ٥) لا فرق
 في حرمة وطئ الحائض بين الزوجة الدائمة والمنعمة والحره والامة والاجنبية والمملوكة كما لا فرق
 بين ان يكون الحيض قطعيا وجدانيا او كان بالرجوع الى التيمم او نحوه بل يحرم ايضا في زمان
 الاستظهار اذا تحجفت واذا حاضت في حال المقاربة يجب المبادرة بالاخراج « الثامن » وجوب
 الكفارة بوطئها وهي دينار في اول الحيض ونصفه في وسطه وربعه في اخره اذا كانت زوجة
 من غير فرق بين الحره والامة والدائمة والمنقطعة واذا كانت مملوكة لواطئ فكفارته ثلاثة امداد
 من طعام يتصدق بها على ثلاثة مساكين لكل مسكين مدين من غير فرق بين كونها قنة او مديرة او مكاتبه

اوام ولد نعم في المبعضة والمشتركة والمزوجة والمطلقة اذا وطئها مالهما اشكال ولا يبعد الحاقها
 بالزوجة في لزوم الدينار او نصفه او ربعه والاحوط الجمع بين الدينار والامداد ولا كفارة على
 المرأة وان كانت مطاوعة ويشترط في وجوبها العلم والعمد والبلوغ والعقل فلا كفارة على الصبي
 ولا المجنون ولا النامي ولا الجاهل بكونها في الحيض بل اذا كان جاهلا بالحكم ايضا وهو الحرمة
 وان كان احوط نعم مع الجهل بوجوب الكفارة بعد العلم بالحرمة لاشكال في الثبوت
 (مسئلة ٦) المراد باول الحيض ثلثة الاول وبوسطه ثلثة الثاني وباخره الثلث الاخير فان
 كان ايام حيضها ستة فكل ثلث يومان واذا كانت سبعة فكل ثلث يومان وثلث يوم وهكذا
 (مسئلة ٧) وجوب الكفارة في الوطئ في دبر الحائض غير معلوم لكنه احوط (مسئلة ٨) اذا
 زنى بحائض او وطئها شبهة فالاحوط التكفير بل لا ينج عن قوة (مسئلة ٩) اذا خرج حيضها من
 غير الفرج فوطئها في الفرج الخالي من الدم فالظاهر وجوب الكفارة بخلاف وطئها في محل الخروج
 (مسئلة ١٠) لا فرق في وجوب الكفارة بين كون المرأة حية او ميتة (مسئلة ١١) ادخال
 بعض الحشفة كاف في ثبوت الكفارة على الاحوط (مسئلة ١٢) اذا وطئها بتقبيل انها اعته
 فبانت زوجته عليه كفارة دينار وبالعكس كفارة الامداد كما انه اذا اعتقد كونها في اول
 الحيض فبان الوسط او الاخر او العكس فالناتج الواقع (مسئلة ١٣) اذا وطئها بتقبيل انها في الحيض
 فبان خلاف لاشي عليه (مسئلة ١٤) لا تسقط الكفارة بالجماع عنها حتى تيسرت وجبت
 والاحوط الاستغفار مع الجماع بدلا عنها مادام الجماع (مسئلة ١٥) اذا اتفق حيضها حال
 المقاربة وتعد في عدم الاخراج وجبت الكفارة (مسئلة ١٦) اذا اخبرت بالحيض او عدمه
 يسمع قولها فاذا وطئها بعد اخبارها بالحيض وجبت الكفارة الا اذا علم كذبها بل لا يبعد سماع
 قولها في كونه اوله او وسطه او اخره (مسئلة ١٧) يجوز اعطاء قيمة الدينار والمناطق قيمة يفت
 الاداء (مسئلة ١٨) الاحوط اعطاء كفارة لثلاثة مساكين واما كفارة الدينار فيجوز
 اعطاؤها لمسكين واحد والاحوط صرفها على ستة او سبعة مساكين (مسئلة ١٩) اذا وطئها في
 الثلث الاول والثاني والثالث فعليه الدينار ونصفه وربعه واذا كرر الوطئ في كل ثلث فان كان
 بعد التكفير وجب التكرار والا فذلك ايضا على الاحوط (مسئلة ٢٠) الحق بعضهم النفساء
 بالحائض في وجوب الكفارة ولا دليل عليه نعم لاشكال في حرمة وطئها « التاسع » بطلان
 طلاقها وظهارها اذا كانت مدخولة ولوديرا وكان زوجها حاضرا او في حكم الحاضر ولم تكن حاملا

فلو لم تكن مدخولا بها او كان زوجها غائبا اوفى حكم الغائب بان لم يكن متمكنا من استعمال حالها
او كانت حاملا يصح طلاقها والمراد بكونه في حكم الحاضر ان يكون مع غيبته متمكنا من استعمال
حالتها (مسئلة ٢١) اذا كان الزوج غائبا و وكل حاضر متمكنا من استعمال حالها لا يجوز له
طلاقها في حال الحيض (مسئلة ٢٢) لو طلقها باعتماد انها طاهرة فبانت حايضا بطل وبالعكس
صح (مسئلة ٢٣) لافرق في بطلان طلاق الحايض بين ان يكون حبضا وجدانيا او بالرجوع
الى التخيير او التخيير بين الاعداد المذكورة سابقا ولو طلقها في صورة تخييرها قبل اختيارها فاختارت
التخيض بطل ولو اختارت عدمه صح ولو ماتت قبل الاختيار بطل ايضا (مسئلة ٢٤) بطلان
الطلاق والظهار وحرمة الوطى وجوب الكفارة محتصة بحال الحيض فلو طهرت ولم تغتسل
لا ترتب هذه الاحكام فبصح طلاقها وظهارها ويجوز وطئها ولا كفارة فيه واما الاحكام الاخر
المذكورة فهي ثابتة ما لم تغتسل «العاشر» وجوب الغسل بعد انقطاع الحيض للاعمال الواجبة
المشروطة بالطهارة كالصلاة والطواف والصوم واستحبابه للاعمال التي يستحب لها الطهارة وشرطيته
للالعمال الغير الواجبة التي يشترط فيها الطهارة (مسئلة ٢٥) غسل الحيض كغسل الجنابة
مستحب نفسى وكيفية مثل غسل الجنابة في الترتيب والارتاس وغيرهما مما مر والفرق ان غسل
الجنابة لا يحتاج الى الوضوء بخلافه فانه يجب معه الوضوء قبله او بعده او بينه اذا كان ترتيبيا
والافضل في جميع الاغسال جعل الوضوء قبلها (مسئلة ٢٦) اذا اغتسلت جاز لها كل ما حرم
عليها بسبب الحيض وان لم تنوضا فالوضوء ليس شرطا في صحة الغسل بل يجب لا يشترط به كالصلاة
ونحوها (مسئلة ٢٧) اذا تعذر الغسل نسيتم بدلا عنه وان تعذر الوضوء ايضا نسيتم وان كان
الماء بقدر احدهما تقدم الغسل (مسئلة ٢٨) جواز وطئها لا يتوقف على الغسل لكن يكره
قبله ولا يجب غسل فرجها ايضا قبل الوطى وان كان احوط بل الاحوط ترك الوطى قبل الغسل
(مسئلة ٢٩) ماء غسل الزوجة والامة على الزوج والسيد على الاقوى (مسئلة ٣٠) اذا
تيممت بدل الغسل ثم احدثت بالاصغر لا يبطل تيممها بل هو باق الى ان يتمكن من الغسل
«الحادي عشر» وجوب قضاء ما فات في حال الحيض من صوم شهر رمضان وغيره من الصيام الواجب
واما الصلوات اليومية فليس عليها قضاءا بخلاف غير اليومية مثل الطواف والذكر المعين وصلاة
الايات فانه يجب قضاءها على الاحوط بل الاقوى (مسئلة ٣١) اذا حاضت بعد دخول الوقت
فان كان مضي منه مقدار اداء اقل الواجب من صلواتها بحسب حالها من السرعة والبطوء والصحة

والارض والسفر والحضر وتحصيل الشرائط بحسب تكليفها الفعلى من الوضوء او الغسل او التيمم
وغيرها من سائر الشرائط الغير الحاصلة ولم تصل وجب عليها قضاء تلك الصلوة كما انها لو علت
بمفاجاة الحيض وجب عليها المبادرة الى الصلوة وفي موطن التخيير يكفي سعة مقدار القصر ولو
ادركت من الوقت اقل مما ذكرنا لا يجب عليها القضاء وان كان الاحوط القضاء اذا ادركت
الصلوة مع الطهارة وان لم تدرك سائر الشرائط بل ولو ادركت اكثر الصلوة بل الاحوط قضاء
الصلوة اذا حاضت بعد الوقت مطلقا وان لم تدرك شيئا من الصلوة (مسئلة ٣٢) اذا طهرت
من الحيض قبل خروج الوقت فان ادركت من الوقت ركعة مع احراز الشرائط وجب عليها
الاداء وان تركت وجب قضاءها والا فلا وان كان الاحوط القضاء اذا ادركت ركعة مع
الطهارة وان لم تدرك سائر الشرائط بل الاحوط القضاء اذا طهرت قبل خروج الوقت مطلقا
واذا ادركت ركعة مع التيمم لا يكفي في الوجوب الا اذا كان وظيفتها التيمم مع قطع النظر
عن ضيق الوقت وان كان الاحوط الاتيان مع التيمم وتامة الركعة بتأدية الذكر من السجدة
الثانية لايرفع الراس منها (مسئلة ٣٣) اذا كانت جميع الشرائط حاصلة قبل دخول الوقت
يكفى في وجوب المبادرة وجوب القضاء مضي مقدار اداء الصلوة قبل حدوث الحيض فاعتبار
مضي مقدار تحصيل الشرائط انما هو على تقدير عدم حصولها (مسئلة ٣٤) اذا خلعت ضيق
الوقت عن ادراك الركعة فتركت ثم بان السعة وجب عليها القضاء (مسئلة ٣٥) اذا شكت
في سعة الوقت وعدمها وجبت المبادرة (مسئلة ٣٦) اذا علت اول الوقت بمفاجاة الحيض
وجبت المبادرة بل وان شكت على الاحوط وان لم تبادر وجب عليها القضاء الا اذا تبين عدم
السعة (مسئلة ٣٧) اذا طهرت ولها وقت لاحدى الصلوتين صلت الثانية واذا كان بقدر
خمس ركعات صلتها (مسئلة ٣٨) في العاشئين اذا ادركت اربع ركعات صلت العشاء فقط
الا اذا كانت مسافرة ولو في موطن التخيير فليس لها ان تختار التمام وتترك المغرب (مسئلة ٣٩)
اذا اعتقدت السعة للصلوتين فبين عدمها وان وظيفتها اتيان الثانية وجب عليها قضاءها واذا
قدمت الثانية باعتقاد الضيق فبانت السعة صحيحة وجب عليها اتيان الاولى بعدها وان كان
التبين بعد خروج الوقت وجب قضاءها (مسئلة ٤٠) اذا طهرت ولها من الوقت مقدار اداء
صلوة واحدة والمفروض ان القبلة مشبهة تاتى بها مخيرة بين الجهات واذا كان مقدار صلوتين
تاتى بها كلك (مسئلة ٤١) يستحب للحائض ان تنظف وتبدل القطنه والخرقه وتنوضا في اوقات

الصلوات اليومية بل كل صلاة موقته وتقع في مصالحها مستقبلية مشغولة بالتسبيح والتلهيل والتحميد والصلوة على النبي وآله « ص » وقراءة القرآن وان كانت مكروهة في غير هذا الوقت والاولى اختيار التسبحات الاربع وان لم يتمكن من الوضوء نيم بدل عنه والاولى عدم الفصل بين الوضوء او النيم وبين الاشتغال بالمذكورات ولا بعد بدلية القيام ان كانت تمكن من الجلوس والظاهر انتقاض هذا الوضوء بالنواقض المعهودة (مسئلة ٤٢) يكره للمناض الخضاب بالخناء او غيرها وقراءة القرآن ولو اقل من سبع آيات وحمله ولمس هامشه وما بين سطوره ان لم تمس الخط والاحرم (مسئلة ٤٣) يستحب لها الاغسال المندوبة كفصل الجمعة والاحرام والثوبة ونحوها واما الاغسال الواجبة فذكرها وعدم صحتها منها وعدم ارتفاع الحدث مع الحيض وكذا الوضوءات المندوبة وبعضهم قال بصحة غسل الجنابة دون غيرها والافوى صحة الجميع وارتفاع حدثها وان كان حدث الحيض باقيا بل صحة الوضوءات المندوبة لارتفاع الحدث في الاستحاضة **في الاستحاضة** دم الاستحاضة من الاحداث الموجبة للوضوء والغسل اذا خرج الى خارج الفرج ولو بقدر راس ابرة وبستر حدثها مادام في الباطن باقيا بل الاحوط اجراء احكامها ان خرج من العرق المسن بالعاذل الى فضاء الفرج وان لم يخرج الى خارجه وهو في الاغلب اصفر بارد رقيق يخرج بغير قوة ولذع وحرقة بعكس الحيض وقد يكون بصفة الحيض وليس لقليله ولا لكثيره حد وكل دم ليس من القرح او الجرح ولم يحكم بحضته فهو محكوم بالاستحاضة بل لو شك فيه ولم يعلم بالامارات كونه من غيرها يحكم عليه بها على الاحوط (مسئلة ١) الاستحاضة ثلثة اقسام قليلة ومتوسطة وكثيرة « فالاولى » ان تلوث القطنه بالدم من غير غمس فيها وحكمها وجوب الوضوء لكل صلاة فريضة كانت او نافلة وتبدل القطنه او تطهيرها « والثانية » ان يغمس الدم في القطنه ولا يسيل الى خارجها من الخرقه ويكفي الغمس في بعض اطرافها وحكمها مضافا الى ما ذكره غسل قبل صلاة العدة « والثالثة » ان يسيل الدم من القطنه الى الخرقه ويجب فيها مضافا الى ما ذكره الى تبدل الخرقه او تطهيرها غسل اخر للظن من تجمع بينها وغسل العشاءين تجمع بينهما والاولى كونه في اخر وقت فضيلة الاولى حتى يكون كل من الصلوتين في وقت الفضيلة ويجوز تغريق الصلوات والاثنيان بخمسة اغسال ولا يجوز الجمع بين ازيد من صلوتين بغسل واحد نعم يكفي للنوافل اغسال القرائض لكن يجب لكل ركعتين منها وضوء (مسئلة ٢) اذا حدثت المتوسطة بعد صلاة الفجر لا يجب الغسل لها وهل يجب الغسل للظن من ام لا الافوى وجوبه واذا حدثت بعدهما فلعشاءين

فالمتوسطة توجب غسلا واحدا فان كانت قبل صلاة الفجر وجب لها وان حدثت بعدها فالظن من وان حدثت بعدهما فلعشاءين كما انه لو حدثت قبل صلاة الفجر ولم تغتسل لها عصيانا او نسيانا وجب للظن من وان انقطعت قبل وقتها بل قبل الفجر ايضا واذا حدثت الكثيرة بعد صلاة الفجر يجب في ذلك اليوم غسلا وان حدثت بعد الظهر ين يجب غسل واحد للعشاءين (مسئلة ٣) اذا حدثت الكثيرة او المتوسطة قبل الفجر يجب ان يكون غسلها لصلاة الفجر بعده فلا يجوز قبله الا اذا ارادت صلاة الليل فيجوز لها ان تغتسل قبلها (مسئلة ٤) يجب على الاستحاضة اختبار حالها وانها من اى قسم من الاقسام الثلاثة بادخال قطنة والصبر قليلا ثم اخراجها وملاحظتها لتعلم بقتضى وظرفتها واذا صلت من غير اختبار بطلت الامع مطابقة الواقع وحصول قصد القرية كما في حال الغفلة واذا لم يتمكن من الاختبار يجب عليها الاخذ بالقدر المتيقن الا ان يكون لها حالة سابقة من القلة او المتوسط فتأخذ بها ولا يكفي الاختبار قبل الوقت الا اذا علمت بعدم تغير حالها الى ما بعد الوقت (مسئلة ٥) يجب على المستحاضة تجديد الوضوء لكل صلاة ولو نافلة وكذا تبدل القطنه او تطهيرها وكذا الخرقه اذا تلوث وغسل ظاهر الفرج اذا اصابه الدم لكن لا يجب تجديد هذه الاعمال للاجزاء المنسية ولا لسجود السهو اذا اقي به متصلا بالصلاة بل ولا لركعات الاحتياط للشكوك بل يكفيها اعمالها لاصل الصلوة نعم لو ارادت اعادة احتياطها او جماعة وجب تجديدهما (مسئلة ٦) انما يجب تجديد الوضوء والاعمال المذكورة اذا استمر الدم ولو فرض انقطاع الدم قبل صلاة الظهر يجب الاعمال المذكورة لما فقط ولا تجب للعصر ولا للغرب والعشاء وان انقطع بعد الظهر وجبت للعصر فقط وهكذا بل اذا بقي وضوءها للظهر الى المغرب لا يجب تجديده ايضا مع فرض انقطاع الدم قبل الوضوء للظهر (مسئلة ٧) في كل مورد يجب عليها الغسل والوضوء يجوز لها تقديم كل منها امكن الاولى تقديم الوضوء (مسئلة ٨) قد عرفت انه يجب بعد الوضوء والغسل المبادرة الى الصلوة لكن لا ينبغي ذلك اتيان الاذان والاقامة والادعية الماثورة وكذا يجوز لها اتيان المستحبات في الصلوة ولا يجب الانصرار على الواجبات فاذا توضأت واغتسلت اول الوقت واخرت الصلوة لانتعش صلواتها الا اذا علمت بعدم خروج الدم وعدم كونه في فضاء الفرج ايضا من حين الوضوء الى ذلك الوقت بمعنى انقطاعه ولو كان انقطاع فترة (مسئلة ٩) يجب عليها بعد الوضوء والغسل التحفظ من خروج الدم بمسح الفرج بقطنة او غيرها وشدها بخرقه فان احتبس الدم والافيا لاستفراغ شدة

وسطها بشكة مثلاً وتأخذ خرقه اخرى مشقوفة الراسين تجعل احدهما قدماها والاخرى خلفها وتشدّها بالشكة او غير ذلك مما يجس الدم فوق قصرته وخرج الدم اعادت الصلوة بل الاحوط اعادة الغسل ايضاً والاحوط كون ذلك بعد الغسل والحفاظة عليه بقدر الامكان تمام النهار اذا كانت صائمة (مسئلة ١٠) اذا قدمت غسل الفجر عليه لصلوة الليل فالاحوط تأخيرها الى قريب الفجر فتصلي بلا فاصلة (مسئلة ١١) اذا اغتسلت قبل الفجر لغاية اخرى ثم دخل الوقت من غير فصل يجوز لها الاكتفاء به للصلوة (مسئلة ١٢) يشترط في صحة صوم المستحاضة على الاحوط اثباتها للاغسال النهارية فلو تركتها فكما تبطل صلوتها يبطل صومها ايضاً على الاحوط واما غسل العشائين فلا يكون شرطاً في الصوم وان كان الاحوط مراعاته ايضاً واما الوضوءات فلا دخل لها بالصوم (مسئلة ١٣) اذا علمت المستحاضة انقطاع دمها بعد ذلك الى اخر الوقت انقطع برء وانقطع فترة تسع الصلوة وجب عليها تأخيرها الى ذلك الوقت فلو بادرت الى الصلوة بطلت الا اذا حصل منها قصد القرية وانكشف عدم الانقطاع بل يجب التأخير مع رجاء الانقطاع باحد الوجهين حتى لو كان حصول الرجاء في اثناء الصلوة لكن الاحوط اتمامها ثم الصبر الى الانقطاع (مسئلة ١٤) اذا انقطع دمها فاما ان يكون انقطاع برء او فترة تعلم عوده او تشك في كونه لبرء او فترة وعلى التقادير اما ان يكون قبل الشروع في الاعمال او بعده او بعد الصلوة فان كان انقطاع برء وقبل الاعمال يجب عليها الوضوء فقط او مع الغسل والاثيان بالصلوة وان كان بعد الشروع استأنفت وان كان بعد الصلوة اعادت الا اذا تبين كون الانقطاع قبل الشروع في الوضوء والغسل وان كان انقطاع فترة واسعة فكذلك على الاحوط وان كانت شاككة في سعتها او في كون الانقطاع لبرء ام فترة لا يجب عليها الاستيناف او الاعادة الا اذا تبين بعد ذلك سعتها او كونه لبرء (مسئلة ١٥) اذا انتقلت الاستحاضة من الادنى الى الاعلى كما اذا انقلبت القليلة متوسطة او كثيرة او المتوسطة كثيرة فان كان قبل الشروع في الاعمال فلا اشكال فعمل عمل الاعلى وكذا ان كان بعد الصلوة فلا يجب اعادتها واما ان كان بعد الشروع قبل تمامها فعليها الاستيناف والعمل على الاعلى حتى اذا كان الانتقال من المتوسطة الى الكثيرة فيما كانت المتوسطة الى الغسل والى بة ايضاً فيكون اعمالها ح مثل اعمال الكثيرة لكن مع ذلك يجب الاستيناف وان ضاق الوقت عن الغسل والوضوء او احدهما تيمم بدلته وان ضاق عن التيمم ايضاً استمرت على عملها لكن عليها القضاء على الاحوط وان انتقلت من الاعلى الى الادنى استمرت

على عملها لصلوة واحدة ثم تعمل عمل الادنى فلو تبدلت الكثيرة متوسطة قبل الزوال او بعده قبل صلوة الظهر تعمل للظهر عمل الكثيرة فتتوضأ وتغسل وتصلى لكن العصر والعشائين يكفي الوضوء وان اخرجت العصر عن الظهر او العشاء عن المغرب نعم لو لم تغسل للظهر عصياناً او نسياناً يجب عليها للعصر اذا لم يبق الا وقتها والا فيجب اعادة الظهر بعد الغسل وان لم تغسل لها فمغرب وان لم تغسل لها فلعشاء اذا ضاق الوقت وبقي مقدار اثنيان العشاء (مسئلة ١٦) يجب على المستحاضة المتوسطة والكثيرة اذا انقطع عنها بالمرة الغسل للانقطاع الا اذا فرض عدم خروج الدم منها من حين الشروع في غسلها السابق للصلوة السابقة (مسئلة ١٧) المستحاضة القليلة كما يجب عليها تجديد الوضوء لكل صلوة ما دامت مستمرة كذلك يجب عليها تجديده لكل مشروط بالطهارة كالطواف الواجب ومس كتابة القرآن ان وجب وليس لها الاكتفاء بوضوء واحد للجميع على الاحوط وان كان ذلك الوضوء للصلوة فيجب عليها تكراره بتكرارها حتى في المس يجب عليها ذلك لكل مس على الاحوط نعم لا يجب عليها الوضوء لدخول المساجد والمكث فيها بل ولو تركت الوضوء للصلوة ايضاً (مسئلة ١٨) المستحاضة الكثيرة والمتوسطة اذا علمت بما عليها جاز لها جميع ما يشترط فيه الطهارة حتى دخول المساجد والمكث فيها وقرائة العزائم ومس كتابة القرآن ويجوز وطبها واذا اخلت بشيء من الاعمال حتى تغيير القطنه بطلت صلوتها واما المذكورات سوى المس فتتوقف على الغسل فقط لتراخات بالاغسال الصلوية لا يجوز لها الدخول والمكث والوطى وقرائة العزائم على الاحوط ولا يجب لها الغسل مستغلاً بعد الاغسال الصلوية وان كان احوط نعم اذا ارادت شيئاً من ذلك قبل الوقت وجب عليها الغسل مستغلاً على الاحوط واما المس فيتوقف على الوضوء والغسل ويكفيه الغسل للصلوة نعم اذا ارادت التكرار يجب تكرار الوضوء والغسل على الاحوط بل الاحوط ترك المس لها مطلقاً (مسئلة ١٩) يجوز للمستحاضة قضاء الفوائت مع الوضوء والغسل وسائر الاعمال لكل صلوة ويحتمل جواز اكتفائها بالغسل للصلوات الادائية لكنه مشكل والاحوط ترك القضاء الى النقاء (مسئلة ٢٠) المستحاضة يجب عليها صلوة الايات وتعمل لها كما تفعل لليومية ولا تجتمع بينهما بغسل وان انفقت في وقتها (مسئلة ٢١) اذا اسدئت بالأصغر في اثناء الغسل لا يضر بغسلها على الاقوى لكن يجب عليها الوضوء بعده وان توضأت قبله (مسئلة ٢٢) اذا اجنبت في اثناء الغسل او استميتاً استأنفت غسلها واحداً لها ويجوز لها اتمام غسلها واستينافها لاحداً لحدثن اذا لم يناف المبادرة

الى الصلوة بعد غسل الاستحاضة واذا حدثت الكبرى في أثناء غسل المتوسطة استأنفت الكبرى
(مسئلة ٢٣) فديجب على صاحبة الكثيرة بل المتوسطة ايضا خمسة اغسال كما اذا رأت احد
الدمين قبل صلوة الفجر ثم انقطع ثم رأت قبل صلوة الظهر ثم انقطع ثم رأت عند العصر ثم انقطع
وهكذا بالنسبة الى المغرب والعشاء ويقوم التيمم مقامه اذا لم تتكلم منه في الفرض المازبور عليها
خمس تيممات وان لم تتكلم من الوضوء ايضا فعشرة كما ان في غير هذه اذا كانت وظيفتها التيمم
ففي القليلة خمس تيممات وفي المتوسطة ستة وفي الكثيرة ثمانية اذا جمعت بين الصلوتين والا
فعشرة **فصل في النفاس** وهو دم يخرج مع ظهور اول جزء من الولد او بعده قبل انقضاء
عشرة ايام من حين الولادة سواء كان تام الخلقة اولا كالسقط وان لم تلج فيه الروح بل ولو كان
مضعفا او علقه بشرط العلم بكونها مبدء نشو الانسان ولو شهدت اربع قوايل بكونها مبدء نشو
الانسان كفي ولو شك في الولادة او في كون الساقط مبدء نشو الانسان لم يحكم بالنفاس ولا يلزم
الغحص ايضا واما الدم الخارج قبل ظهور اول جزء من الولد فليس بنفاس نعم لو كان فيه شرائط
الحيض كان يكون مستمرا من ثلاثة ايام فهو حيض وان لم يفصل بينه وبين دم النفاس اقل الطهر
على الاقوى خصوصا اذا كان في عادة الحيض او متصلا بالنفاس ولم يزد مجموعها من عشرة ايام
كان ترى قبل الولادة ثلاثة ايام وبعدها سبعة مثالا لكن الاحوط مع عدم الفصل باقل الطهر
مراعاة الاحتياط خصوصا في غير الصورتين من كونه في العادة او متصلا بدم النفاس (مسئلة ١)
ليس لاقل النفاس حد بل يمكن ان يكون مقدار لحظة بين العشرة ولو لم ترد دمها فليس لها نفاس
اصلا وكذا لو رأت بعد العشرة من الولادة واكثره عشرة ايام وان كان الاولى مراعاة الاحتياط
بعدها او بعد العادة الى ثمانية عشر يوما من الولادة والليالة الاخيرة خارجة واما الليالة الاولى
ان ولدت في الليل فهي جزء من النفاس وان لم تكن محسوبة من العشرة ولو انفتحت الولادة في
وسط النهار يلقح من اليوم الحادى عشر لامن ليته وابتداء الحساب بعد تمامية الولادة وان طالت
لامن حين الشروع وان كان اجراء الاحكام من حين الشروع اذا رأت الدم الى تمام العشرة
من حين تمام الولادة (مسئلة ٢) اذا انقطع دمها على العشرة او قبلها اكمل ما رأت نفاس سواء رأت
تمام العشرة او البعض الاول او البعض الاخير او الوسط او الطرفين او يوما ويوما لا في الطهر المتخلل
بين الدم تحتاط بالجمع بين اعمال النفاء والطاهر ولا فرق في ذلك بين ذات العادة العشرة او اقل
وغير ذات العادة وان لم ترد ما في العشرة فلا نفاس لها وان رأت في العشرة ونجاستها فان كانت

ذات عادة في الحيض اخذت بعادتها سواء كانت عشرة او اقل وعملت بعدها عمل المستحاضة
وان كان الاحوط الجمع الى الثانية عشر كما مر وان لم تكن ذات عادة كالتبدل والمضطر بقتنفسها
عشرة ايام وتعمل بعدها عمل المستحاضة مع استحباب الاحتياط المذكور (مسئلة ٣) صاحبة
العادة اذا لم تر في العادة اصلا ورأت بعدها ونجاستها ونجاستها العشرة لانفاس لها على الاقوى وان كان
الاحوط الجمع الى العشرة بل الى الثانية عشر مع الاستمرار اليها وان رأت بعض العادة ولم تر
البعض من الطرف الاول ونجاستها العشرة اتماما بعدها الى العشرة دون ما بعدها فلو كان عادتها
سبعة ولم تر الى اليوم الثامن فلا نفاس لها وان لم تر اليوم الاول جعلت الثامن ايضا نفاسا وان لم تر
اليوم الثاني ايضا نفاسا الى التاسع وان لم تر الى الرابع او الخامس او السادس فتفادها الى العشرة
ولا تأخذ التهمة من الحادى عشر فصاعدا لكن الاحوط الجمع فيما بعد العادة الى العشرة بل الى
الثانية عشر مع الاستمرار اليها (مسئلة ٤) اعتبر مشهور العلماء فصل اقل الطهر بين الحيض المتقدم
والنفاس وكذا بين النفاس والحيض المتأخر فلا يحكم بحضية الدم السابق على الولادة وان كان
بصفة الحيض او في ايام العادة اذا لم يفصل بينه وبين النفاس عشرة ايام وكذا في الدم المتأخر
والاقوى عدم اعتباره في الحيض المتقدم كما مر نعم لا يبعد ذلك في الحيض المتأخر لكن الاحوط
مراعاة الاحتياط (مسئلة ٥) اذا خرج بعض الطفل وطالت المدة الى ان خرج تمامه فالنفاس
من حين خروج ذلك البعض اذا كان معه دم وان كان مبدء العشرة من حين تمام كما مر بل
وكذا لو خرج قطعة قطعة وان طال الى شهر او ازيد فجميع الشهر نفاس اذا استمر الدم وان
ثقل نقاء فان كان عشرة فطهر وان كان اقل تحتاط بالجمع بين احكام الطاهر والنفاس (مسئلة ٦)
اذا ولدت اثنين او ازيد فلكل واحد منها نفاس مستقل فان فصل بينهما عشرة ايام واستمر
الدم فنفاستها عشرون يوما لكل واحد عشرة ايام وان كان الفصل اقل من عشرة مع استمرار
الدم يتداخلان في بعض المدة وان فصل بينهما نقاء عشرة ايام كان طهرا بل وكذا لو كان اقل من
عشرة على الاقوى من عدم اعتبار العشرة بين النفاسين وان كان الاحوط مراعاة الاحتياط
في النقاء الاقل كما في قطعات الولد الواحد (مسئلة ٧) اذا استمر الدم الى شهر او ازيد فبعد
مضى ايام العادة في ذات العادة والعشرة في غيرها محكوم بالاستحاضة وان كان في ايام العادة
الاعم فصل اقل الطهر عشرة ايام بين دم النفاس وذلك الدم وح فان كان في العادة يحكم عليه
بالحضية وان لم يكن فيها فترجع الى التمييز بناء على ما عرفت من اعتبار اقل الطهر بين النفاس

والحيض المتأخر وعدم الحكم بالحيض مع عدمه وان صادف ايام العادة لكن قد عرفت ان مراعاة الاحتياط في هذه الصورة اولى (مسئلة ٨) يجب على النساء اذا انقطع دمها في الظاهر الاستظهار بادخال قطنه او نحوها والصبر قليلا واخراجها وملاحظتها على نحو ما مر في الحيض (مسئلة ٩) اذا استمر الدم الى ما بعد العادة في الحيض يستحب لها الاستظهار بترك العبادة يوما او يومين او الى العشرة على نحو ما مر في الحيض (مسئلة ١٠) النساء كالحائض في وجوب الغسل بعد الانقطاع او بعد العادة او العشرة في غير ذات العادة ووجوب قضاء الصوم دون الصلوة وعدم جواز وطئها وطلاقها ومس كتابة القرآن واسم الله وقراءة آيات السجدة ودخول المساجد والمكث فيها وكذا في كراهة الوطئ بعد الانقطاع وقبل الغسل وكذا في كراهة الخضاب وقراءة القرآن ونحو ذلك وكذا في استحباب الوضوء في اوقات الصلوات والجلوس في المصلى والاشتغال بذكر الله بقدر الصلوة والحقة بعضهم بالحائض في وجوب الكفارة اذا وطئها وهو احوط لكن الاقوى عدمه (مسئلة ١١) كيفية غسلها كغسل الجنابة الا انه لا يغني عن الوضوء بل يجب قبله او بعده كسائر الاغسال * فصل في غسل مس الميت * يجب بمس ميت الانسان بعد برده وقبل غسله دون ميت غير الانسان او هو قبل برده او بعد غسله والمناط برد تمام جسده فلا يوجب برد بعضه ولو كان هو المحسوس والمعتبر في الغسل تمام الاغسال اثنائه فلو بقي من الغسل الثالث شيء لا يسقط الغسل بمسه وان كان المحسوس العضو المفصول منه ويكتفي في سقوط الغسل اذا كانت الاغسال الثلاثة كلها بالماء القراح لفقد الدر والكافور بل الاقوى كفاية التيمم او كون الفاسل هو الكافر باسم الملم لفقد المائل لكن الاحوط عدم الاكتفاء بهما ولا فرق في الميت بين الملم والكافر والكبير والصغير حتى السقط اذا تم له اربعة اشهر بل الاحوط الغسل بمسه ولو قبل تمام اربعة اشهر ايضا وان كان الاقوى عدمه (مسئلة ١) في الماس والمحسوس لا فرق بين ان يكون مما تحله الحيوة او لا كالعظم والظفر وكذا لا فرق فيها بين الباطن والظاهر نعم المس بالشعر لا يوجب وكذا مس الشعر (مسئلة ٢) مس القطعة المبانة من الميت او الحي اذا اشتملت على العظم يوجب الغسل دون المجرد عنه واما مس العظم المجرد في ايجابه للغسل اشكال والاحوط الغسل بمسه خصوصا اذا لم يمس عليه سنة كما ان الاحوط في السن المنفصل من الميت ايضا الغسل بخلاف المنفصل من الحي اذا لم يكن معه لحم معه به نعم اللحم الجزئي لا اعتناء به (مسئلة ٣) اذا شك في تحقق المس وعدمه او شك في ان المحسوس كان انسانا او غيره او كان

ميتا واحدا او كان قبل برده او بعده او في انه كان شيئا ام غيره او كان المحسوس بدنه او اباحه او كان شعره او بدنه لا يجب الغسل في شيء من هذه الصور نعم اذا علم المس وشك في انه كان بعد الغسل او قبله وجب الغسل وعلى هذا يشكك مس العظام المجردة المعلوم كونها من الانسان في المقابر او غيرها نعم لو كانت المقبرة للمسلمين يمكن الحمل على انها مغسلة (مسئلة ٤) اذا كان هناك قطعتان يعلم اجمالا ان احدهما من ميت الانسان فان مسحها معا وجب عليه الغسل وان مس احدهما في وجوبه اشكال والاحوط الغسل (مسئلة ٥) لا فرق بين كون المس اختياريا او اضطراريا في البقطة او في النوم كان الماس صغيرا او مجنوناً او كبيرا عاقلا فيجب على الصغير الغسل بعد البلوغ والافوى صحته قبله ايضا اذا كان مجنونا وعلى المجنون بعد الافاقة (مسئلة ٦) في وجوب الغسل بمس القطعة المبانة من الحي لا فرق بين ان يكون الماس نفسه او غيره (مسئلة ٧) ذكر بعضهم ان في ايجاب مس القطعة المبانة من الحي للغسل لا فرق بين ان يكون قبل برده او بعده وهو احوط (مسئلة ٨) في وجوب الغسل اذا خرج من المائدة طفل ميت بمجرد مماسه لفرجها اشكال وكذا في العكس بان تولد الطفل من المائدة فالاحوط غسلها في الاول وغسله بعد البلوغ في الثاني (مسئلة ٩) مس فضلات الميت من الوسخ والعرق والدم ونحوها لا يوجب الغسل وان كان احوط (مسئلة ١٠) الجماع مع الميتة بعد البرد يوجب الغسل ويتداخل مع الجنابة (مسئلة ١١) مس المقتول بقصاص او حد اذا اغتسل قبل القتل غسل الميت لا يوجب الغسل (مسئلة ١٢) مس مرة الطفل بعد قطعها لا يوجب الغسل (مسئلة ١٣) اذا بلس عضو من اعضاء الحي وخرج منه الروح بالمرة مسه مادام متصلا ببدنه لا يوجب الغسل وكذا اذا قطع عضو منه واتصل ببدنه بمجدة مثلا نعم بعد الانفصال اذا مسه وجب الغسل بشرط ان يكون مشتملا على العظم (مسئلة ١٤) مس الميت ينتقض الوضوء فيجب الوضوء مع غسله (مسئلة ١٥) كيفية غسل المس مثل غسل الجنابة الا انه يقتصر الى الوضوء ايضا (مسئلة ١٦) يجب هذا الغسل لكل واجب مشروط بالطهارة من الحدث الاصغر ويشترط فيها يشترط فيه الطهارة (مسئلة ١٧) يجوز للماس قبل الغسل دخول المساجد والمشاهد والمكث فيها وقراءة العزائم ووطئها ان كان امرئ فحال المس حال الحدث الاصغر الا في ايجاب الغسل للصلاة ونحوها (مسئلة ١٨) الحدث الاصغر والا كبر في اثناء هذا الغسل لا يضر بصحته نعم لو مس في اثنايه ميتا وجب احتياطه (مسئلة ١٩) تكرار المس لا يوجب تكرار الغسل ولو كان الميت

متعددا كسائر الاحداث (مسئلة ٢٠) لافرق في ايجاب المس للغسل بين ان يكون مع الرطوبة
اولا نعم في ايجابه للنجاسة بشرط ان يكون مع الرطوبة على الاقوى وان كان الاحوط الاجتناب
اذا مس مع اليبوسة خصوصا في ميت الانسان ولا فرق في النجاسة مع الرطوبة بين ان يكون بعد
البرد او قبله وظهر من هذا ان مس الميت قد يوجب الغسل والغسل كما اذا كان بعد البرد وقبل
الغسل مع الرطوبة وقد لا يوجب شيئا كما اذا كان بعد الغسل او قبل البرد بالرطوبة وقد يوجب
الغسل دون الغسل كما اذا كان بعد البرد وقبل الغسل بالرطوبة وقد يكون بالعكس كما اذا
كان قبل البرد مع الرطوبة

❁ فصل في احكام الاموات ❁

اعلم ان اهم الامور الواجب التوبة من المعاصي وحقيقتها الندم وهو من الامور القلبية
ولا يكفي مجرد قوله استغفر الله بل لا حاجة اليه مع الندم القلبي وان كان احوط وبغير فيها
العزم على ترك العود اليها والمربية الكاملة منها ما ذكره امير المؤمنين ع (مسئلة ١) يجب
عند ظهور امارات الموت اداء حقوق الناس الواجبة ورد الواجبات والامانات التي عنده مع
الامكان والوصية بها مع عدمه مع الاستحكام على وجه لا يترتب الجلل بعد موته (مسئلة ٢)
اذا كان عليه الواجبات التي لا تقبل النيابة حال الحياة كالصلاة والصوم والحج ونحوها وجب
الوصية بها اذا كان له مال بل مطلقا اذا احتمل وجود مثيرع وفيما على الولى كالصلاة والصوم التي
فاتته لعذر يجب اعلامه او الوصية باستيجارها ايضا (مسئلة ٣) يجوز له تمليك ماله بتمامه لغير
الوارث لكن لا يجوز له نفويت شيء منه على الوارث بالاقرار كذبا لان المالك بعد موته يكون
للوارث فاذا اقر به لغيره كذبا فوات عليه ماله نعم اذا كان له مال مدفون في مكان يعلمه الوارث
يضمن عدم وجوب اعلامه لكنه ايضا مشكل وكذا اذا كان له دين على شخص والاحوط
الاعلام واذا عد عدم الاعلام تقويتا فواجب يقينا (مسئلة ٤) لا يجب عليه نصب قيم على
اطفاله الا اذا عد عدمه تضييعا لهم او اياهم وعلى تقدير النصب يجب ان يكون امينا وكذا اذا
عين على اداء حقوقه الواجبة شخصا يجب ان يكون امينا نعم لو اوصى بثلكه في وجوه الخيرات الغير
الواجبة لا يبعد عدم وجوب كون الوصى عليها امينا لكنه ايضا لا يخفى عن اشكال خصوصا اذا
كانت راجعة الى الفقراء ❁ فصل في آداب المريض ❁ وما يستحب عليه وهي امور «الاول»

الصبر والشكر لله تعالى «الثاني» عدم الشكاية من مرضه الى غير المؤمن من وحد الشكاية ان يقول
ابتليت بالم بيتل به احدا واصابني الم يصب احد واما اذا قال صهرت البارحة او كنت محمولا
فلا بأس به «الثالث» ان يخفي مرضه الى ثلاثة ايام «الرابع» ان يحدد التوبة «الخامس» ان
يوصى بالخيرات للفقراء من ارحمه وغيره «السادس» ان يعلم المؤمنين بمرضه بعد ثلاثة ايام
«السابع» الاذن لم في عيادته «الثامن» عدم التعجيل في شرب الدواء ومراجعة الطبيب الا
مع اليأس من البرء بدونها «التاسع» ان يحتجب ما يخل من الضرر «العاشر» ان يتصدق هو
واقربائه بشئ قال رسول الله ص داووا مرضاكم بالصدقة «الحادي عشر» ان يقر عند حضور
المؤمنين بالوحد والنبوة والامامة والمعاد وما يراى العقائد الحقة «الثاني عشر» ان ينصب فيا امينا
على صفاره ويجعل عليه ناظرا «الثالث عشر» ان يوصى بثلك ماله ان كان مؤمرا «الرابع عشر»
ان يبيأ كفته ومن اهم الامور احكام امر وصيته وتوضيحه واعلام الوصى والناظر بها «الخامس
عشر» حسن الظن بالله عند موته بل قبل بوجوبه في جميع الاحوال ويستفاد من بعض الاخبار
وجوبه حال النزاع ❁ فصل في عيادة المريض ❁ من المستحبات المؤكدة وفي بعض الاخبار ان
عيادته عيادة الله تعالى فانه حاضر عند المريض المؤمن ولا تنكث في وجع العين والفرس
والدمل وكذا من اشتد مرضه او طال ولا فرق بين ان تكون في الليل او في النهار بل يستحب في
الصباح والمساء ولا يشترط فيها الجلوس بل ولا السؤال عن حاله وذا آداب «احدها» ان يجلس
عنده ولكن لا يطيل الجلوس الا اذا كان المريض طالبا «الثاني» ان يضع العائد احدي يديه
على الاخرى او على جبهته حال الجلوس عند المريض «الثالث» ان يضع يده على ذراع المريض
عند الداء له او مطلقا «الرابع» ان يدعو له بالشفاء والاوى ان يقول اللهم اشفه بشفائك
وداوه بدوائك وعافه من بلائك «الخامس» ان يستصحب هدية له من فاكهة او نحوها مما يفرحه
ويرمحه «السادس» ان يقرأ عليه فاتحة الكتاب سبعين اواز يعين مرة او سبع مرات او مرة
واحدة فمن ابى عبد الله عليه السلام لوقرات الحمد على ميت سبعين مرة ثم ردت فيه الروح ما كان
عجبا وفي الحديث ما قرأ الحمد على وجع سبعين مرة الاسكن باذن الله وان شئت فخر بها ولا تشكوا
وقال الصادق عليه السلام من ناله علة فليقرأ في جيبه الحمد سبع مرات وينبغي ان ينفض لباسه
بعد قراءة الحمد عليه «السابع» ان لا ياكل عنده ما يضره ويشبهه «الثامن» ان لا يفعل
عنده ما يعيظه او يضيق خلقه «التاسع» ان يلتصق منه الداء فانه عن استنجاب دعائه فمن

الصديق صلوات الله عليه ثلثة استجاب دعائهم الحاج والغاى والمرضى **فصل** فيما يتعلق بالمختصر مما هو وظيفة الغير وهي امور « الاول » توجيهه الى القبلة بوضعه على وجهه لوجس كان وجهه الى القبلة ووجوبه لا يخرج عن قوة بل لا يبعد وجوبه على المختصر نفسه ايضاً وان لم يكن بالكيفية المذكورة فبالممكن منها والا فتوجيهه جالساً او مضطجعا على الايمن او على اليسر مع تعذر الجلوس ولا فرق بين الرجل والامرأة والصغير والكبير بشرط ان يكون مسلماً ويجب ان يكون ذلك باذن وليه مع الامكان والا فالاحوط الاستئذان من الحاكم الشرعى والاحوط مراعاة الاستقبال بالكيفية المذكورة في جميع الحالات الى ما بعد الفراغ من الغسل وبعده فالاولى وضعه بغير ما يوضع حين الصلوة عليه الى حال الدفن يجعل رأسه الى المغرب ورجله الى المشرق « الثاني » يستحب تلقينه الشهادتين والاقرار بالاثمة الاثني عشر وسائر الاعتقادات الحققة على وجه يفهم بل يستحب تكرارها الى ان يموت ويناسب قراءة العديلة « الثالث » تلقينه كتابات الفرج وايضاً هذا الدعاء اللهم اغفر لي الكثير من معاصيك واقبل مني اليسير من طاعتك وايضاً يا من يقبل اليسير ويعفو عن الكثير اقبل مني اليسير واعف عني الكثير انك انت العفو الغفور وايضاً اللهم ارحمني فانك رحيم « الرابع » نقله الى مصلاه اذا عسر عليه النزاع بشرط ان لا يوجب اذاه « الخامس » قراءة سورة يس والصلوات لتسهيل راحته وكذا اية الكرسي الى هم فيها خالدون واية السخرة وهي ان ربكم الله الذي خلق السموات والارض الى اخر الاية وثالث ايات من اخر سورة البقرة لله ما في السموات والارض الى اخر السورة ويقرأ سورة الاحزاب بل مطلق قراءة القرآن **فصل** في المستحبات بعد الموت وهي امور « الاول » تعميق عينه وتطبيق فمه « الثاني » شد فكيه « الثالث » مد يديه الى جنبه « الرابع » مد رجليه « الخامس » تقطيعه بثوب « السادس » الاسراج في المكان الذي مات فيه ان مات في الليل « السابع » اعلام المؤمنين ليحضروا جنازته « الثامن » التعجيل في دفنه فلا ينتظرون الليل ان مات في النهار ولا النهار ان مات في الليل الا اذا شك في موته فينتظر حتى يقين وان كانت حاملا مع حيوة ولها فالى ان يشق جنبها اليسر لخراجها ثم خياطتها **فصل** في المكروهات وهي امور « الاول » ان يمس في حال النزاع فانه يوجب اذاه « الثاني » ثقل بطنه بجديد او غيره « الثالث » ابقائه وحده فان الشيطان يعيث في جوفه « الرابع » حضور الجنب والحاض عنده حالة الاحتضار « الخامس » التكلم زائدا عنده « السادس » البكاء عنده

« السابع » ان يحضره عملة الموق « الثامن » ان يخلى عنده النساء وحدهن خوفاً من صراخهن عنده **فصل** لا يحرم كراهة الموت نعم يستحب عند ظهور اماراته ان يحب لقاء الله تعالى ويكره تخي الموت ولو كان في شدة وبليّة بل ينبغي ان يقول اللهم احبني ما كانت الحيوة خيراً لي وتوفني اذا كانت الوفاة خيراً لي ويكره طول الامل وان يحسب الموت بعيداً عنه ويستحب ذكر الموت كثيراً ويجوز الفرار من الوباء والطاعون وما في بعض الاخبار من ان الفرار من الطاعون كالفرار من الجهاد مختص بمن كان في ثغر من الثغور لحفظه نعم لو كان في المسجد ووقع الطاعون في اهله يكره الفرار منه **فصل** الاعمال الواجبة المتعلقة بتجهيز الميت من الغسل والتكفين والصلوة والدفن من الواجبات الكفائية فهي واجبة على جميع المكثفين وتسقط بفعل البعض فلو تركوا اجمع اثموا اجمع ولو كان مما يقبل صدوره عن جماعة كالصلوة اذا قام به جماعة في زمان واحد اتصف فعل كل منهم بالوجوب نعم يجب على غير الولي الاستئذان منه ولا يتأني وجوبه وجوبها على الكل لان الاستئذان منه شرط صحة الفعل لاشتراط وجوبه واذا امتنع الولي من المباشرة والاذن يسقط اعتبار اذنه نعم لو امكن للحاكم الشرعى اجباره له ان يجبره على احد الامرين وان لم يمكن يستأذن من الحاكم والاحوط الاستئذان من المرتبة المتأخرة ايضاً (مسئلة ١) الاذن اعم من الصريح والفتوى وشاهد الحل القطعي (مسئلة ٢) اذا علم بمباشرة بعض المكثفين يسقط وجوب المبادرة ولا يسقط اصل الوجوب الا بعد اتيان الفعل منه او من غيره فمع الشروع في الفعل ايضاً لا يسقط الوجوب فلو شرع بعض المكثفين بالصلوة يجوز لغيره الشروع فيها بنية الوجوب نعم اذا اتم الاول يسقط الوجوب عن الثاني فبتمها بنية الاستحباب (مسئلة ٣) الظن بمباشرة الغير لا يسقط وجوب المبادرة فضلاً عن الشك (مسئلة ٤) اذا علم صدور الفعل عن غيره سقط عنه التكليف ما لم يعلم بطلانه وان شك في الصحة بل وان ظن البطلان فيحصل فعله على الصحة سواء كان ذلك الغير عادلاً او فاسقاً (مسئلة ٥) كل ما لم يكن من تجهيز الميت مشروطاً بقصد القرية كالتوجيه الى القبلة والتكفين والدفن يكفي صدوره من كل من كان من البالغ العاقل او الهجي او المجنون وكل ما يشترط فيه قصد القرية كالغسل والصلوة يجب صدوره من البالغ العاقل فلا يكفي ملو الهجي عليه ان قلنا بعدم صحة صلواته بل وان قلنا بحتمها كما هو الاقوى على الاحوط نعم اذا غلبنا بوقوعها منه صحيحة جامعة لجميع الشرائط لا يبعد كفايتها لكن مع ذلك لا يترك الاحتياط

فصل في مراتب الاولياء

(مسئلة ١) الزوج اولى بزوجته من جميع اقاربها حرة كانت او امه او امه او ثمة او مقطعة وان كان الاحوط في المنقطعة الاستيذان من المرتبة المتلاحقة ايضاً ثم بعد الزوج المالك اولى بعبده او امته من كل احد واذا كان متعدداً اشتركوا في الولاية ثم بعد المالك طبقات الارحام بترتيب الارث فالطبقة الاولى وهم الابوان والاولاد مقدمون على الثانية وهم الاخوة والاجداد والثانية مقدمون على الثالثة وهم الاعمام والاخوال ثم بعد الارحام المولى المعتق ثم ضمن الجريرة ثم الحاكم ثم عدول المؤمنين ثم عدول المؤمنين (مسئلة ٢) في كل طبقة المذكور مقدمون على الاناث والبالغون على غيرهم ومن مت الى الميت بالاب والام اولى من مت باحدهما ومن انتسب اليه بالاب اولى من انتسب اليه بالام وفي الطبقة الاولى الاب مقدم على الام والاولاد وهم مقدمون على اولادهم وفي الطبقة الثانية الجد مقدم على الاخوة وهم مقدمون على اولادهم وفي الطبقة الثالثة العم مقدم على الخال وحما على اولادهما (مسئلة ٣) اذا لم يكن في طبقة ذكر فالولاية للاناث وكذا اذا لم يكونوا بالعين او كانوا غائبين لكن الاحوط الاستيذان من الحاكم ايضاً في صورة كون المذكور غير بالغين او غائبين (مسئلة ٤) اذا كان الميت ام واولاد ذكر فالام اولى لكن الاحوط الاستيذان من الاولاد ايضاً (مسئلة ٥) اذا لم يكن في بعض المراتب الا الصبي او الخنثون او الغائب فالاحوط الجمع بين اذن الحاكم والمرتبة المتأخرة لكن انتقل الولاية الى المرتبة المتأخرة لاجل عن قوة واذا كان للصبي ولي فالاحوط الاستيذان منه ايضاً (مسئلة ٦) اذا كان اهل مرتبة واحدة متعددين يشتركون في الولاية فلا بد من اذن الجميع ويحصل تقدم الامن (مسئلة ٧) اذا اوصى الميت في تمييزه الى غير الولى ذكر بعضهم عدم نفوذها الا باجازة الولى لكن الاقوى صحتها ووجوب العمل بها والاحوط اذنها معا ولا يجب قبول الوصية على ذلك الغير وان كان احوط (مسئلة ٨) اذا رجع الولى عن اذنه في اثناء العمل لا يجوز للاذن الاتمام وكذا اذا تبدل الولى بان صار غير البالغ بالغاً او الغائب حاضراً او عين الولى اومات فانتقلت الولاية الى غيره (مسئلة ٩) اذا حضر الغائب او بالغ الصبي او اناق الخنثون بعد تمام العمل من الغسل او الصلوة فلا يس له الا اتمامه (مسئلة ١٠) اذا ادعى شخص كونه ولياً او اذنوا من قبله او وصياً فالظاهر جواز الاكتفاء بقوله ما لم يعارضه غيره والا احتج الى اليقينة ومع عدمها لا بد

احكام غسل الميت

من الاحتياط (مسئلة ١١) اذا اكره الولى او غيره شخصاً على التفسير او الصلوة على الميت فالظاهر صحة العمل اذا حصل منه قصد القربة لانه ايضاً مكلف كالمكروه (مسئلة ١٢) حاصل ترتيب الاولياء ان الزوج مقدم على غيره ثم المالك ثم الاب ثم الام ثم الذكور من الاولاد البالغين ثم الاناث البالغات ثم اولاد الاولاد ثم الجد ثم الجدة ثم الاخ ثم الاخت ثم اولادهما ثم الاعمام ثم الاخوال ثم اولادها ثم المولى المعتق ثم ضمن الجريرة ثم الحاكم ثم عدول المؤمنين

فصل في تفسير الميت

يجب كفاية تفسير كل مسلم سواء كان اثني عشر يا وغيره لكن يجب ان يكون بطريق مذهب الاثني عشرى ولا يجوز تفسير الكافر وتكفينه ودفنه بجميع اقسامه من الكتاني والمشرى والحري والغالى والناسبي والخارجي والمرند القطري والملى اذا مات بلا توبة واطفال المسلمين بحكمهم واطفال الكفار بحكمهم وولد الزنا من المسلم بحكمه ومن الكافر بحكمه والخنثون ان وصف الاسلام بعد بلوغه مسلم وان وصف الكفر كافر وان اتصل جنونه بصفره فحكمه حكم الطفل في حقوقه بآبائه اوامه والطفل الاسير تابع لاسره ان لم يكن معه ابوه اوامه بل اوجده اوجدته ولقيط دار الاسلام بحكم المسلم وكذا القيط دار الكفر ان كان فيها مسلم يحصل تولده منه ولا فرق في وجوب تفسير المسلم بين الصغير والكبير حتى السقط اذا تم له اربعة اشهر ويجب تكفينه ودفنه على المعارف لكن لا يجب الصلوة عليه بل لا يسحب ايضاً واذا كان للسقط اقل من اربعة اشهر لا يجب غسله بل يلف في خرقه ويدفن **فصل** يجب في الغسل نية القربة على نحو ما صرفى الوضوء والا قوى كفاية نية واحدة للاغسال الثلاثة وان كان الاحوط تعديدها عند كل غسل ولو اشترك اثنان يجب على كل منهما النية ولو كان احدهما معيماً والاخر مغسلاً وجب على الغسل النية وان كان الاحوط نية المعين ايضاً ولا يلزم اتحاد الغسل فيجوز توزيع الثلاثة على ثلاثة بل يجوز في الغسل الواحد التوزيع مع مراعاة الترتيب ويجب ح نية على كل منهم **فصل** يجب المائلة بين الغسل والبيت في الذكورية والانثوية فلا يجوز تفسير الرجل للمرأة ولا العكس ولو كان من فوق الالباس ولم يلزم لمس او نظر الا في موارد «احدها» الطفل الذى لا يزيد سنه عن ثلث سنين فيجوز لكل منهما تفسيره ولو لمع التجرد ومع وجود المائل وان كان الاحوط الاقتصاد على صورة فقد المائل «الثاني» الزوج والزوجة فيجوز لكل منهما تفسير الآخر ولو

مع وجود المائل ومع القبر وان كان الاحوط الانحصار على صورة فقد المائل وكونه من وراء الثياب ويجوز لكل منها النظر الى عورة الآخر وان كان يكره ولا فرق في الزوجة بين الحرة والامة والدائمة والمنقطعة بل والمطلقة الرجعية وان كان الاحوط ترك تفصيل المطلقة مع وجود المائل خصوصاً اذا كان بعد انقضاء العدة وخصوصاً اذا تزوجت بغيره ان فرض بقاء الميت بلا تفصيل الى ذلك الوقت واما المطلقة بانها فلا اشكال في عدم الجواز فيها « الثالث » الحارم بنسب اورضاع لكن الاحوط بل الاقوى اعتبار فقد المائل وكونه من وراء الثياب « الرابع » المولى^١ والامة فيجوز للمولى تفصيل آمنه اذ لم تكن مزوجة ولا في عدة الغير ولا مبعوضة ولا مكاتبه واما تفصيل الامة مولاهما ففيه اشكال وان جوزوه بعضهم بشرط اذن الورثة فلا احوط تركه بل الاحوط الترك في تفصيل المولى آمنه ايضاً (مسألة ١) الخنثى المشكل اذا لم يكن عمرها ازيد من ثلث سنين فلا اشكال فيها والا فان كان لها محرم اوامة بناء على جواز تفصيل الامة مولاهما فكذلك والا فلا احوط تفصيل كل من الرجل والمرأة ايها من وراء الثياب وان كان لا يبعد الرجوع الى الفرقة (مسألة ٢) اذا كان ميت او عضو من ميت مشتبهاً بين الذكر والانثى فيفسله كل من الرجل والمرأة من وراء الثياب (مسألة ٣) اذا انحصر المائل في الكافر والكافرة من اهل الكتاب امر المسلم المرثة الكتابية او السلية الرجل الكتابي ان يقتل أولاً ويفصل الميت بعده والامر بنوى النية وان امكن ان لا يمسه الماء وبدن الميت تعين كما انه لو امكن التفصيل في الكفر او الجارى تعين ولو وجد المائل بعد ذلك اعاد واذا انحصر في المخالف فكذلك لكن لا يحتاج الى اغساله قبل التفصيل وهو مقدم على الكتابي على تقدير وجوده (مسألة ٤) اذا لم يكن بمائل حتى الكتابي والكتابية سقط الفسل لكن الاحوط تفصيل غير المائل من غير لمس ونظر من وراء الثياب ثم تنسيف بدنه قبل التكفين لاحتمال بقاء نجاسته (مسألة ٥) يشترط في الفسل ان يكون مسلماً بالقاء فلا اثني عشر يافلاً يجوز تفصيل العبي وان كان مميزاً وقتلنا بحجة صباه وان كان لا يبعد كفايته مع العلم باتيانته على الوجه الصحيح ولا تفصيل الكافر الا اذا كان كتابياً في الصورة المتقدمة ويشترط ان يكون عارفاً بمسائل الفسل كما انه يشترط المائلة الا في الصور المتقدمة ✽ فصل ✽ قد عرفت سابقاً وجوب تفصيل كل مسلم لكن يستثنى من ذلك طائفتان « احدهما » الشهيد المقتول في المعركة عند الجهاد مع الامام عليه السلام او نبيه الخاص ويلحق به كل من قتل في حفظ بيضة الاسلام في حال الغيبة من غير فرق

بين الحر والعبد والمقتول بالحدود او غيره عمدًا او خطأ رجلاً كان او امرأة او صبياً او مجنوناً اذا كان الجهاد واجباً عليهم فلا يجب تغسيلهم بل يدفنون ككـ بنيابهم الا اذا كانوا عراة فيكفون ويدفنون ويشترط فيه ان يكون خروج روحه قبل اخراجه من المعركة او بعد اخراجه مع بقاء الحرب وخروج روحه بعد الاخراج بلا فصل واما اذا خرجت روحه بعد انقضاء الحرب فيجب تفصيله وتكفينه « الثانية » من يجب قتله برجم او فصاص فان الامام ع او نبيه الخاص او العام يأمره ان يغسل غسل الميت سرّة بجاء الصدر وسرة بجاء الكفاور وسرة بجاء القراع ثم يكفن كتكفين الميت الا انه يلبس واصلين منه وما الميزر والثوب قبل القتل واللفافة بعده ويحفظ قبل القتل كحط الميت ثم يقتل فيصلى عليه ويدفن بلا تفصيل ولا يلزم غسل الدم من كفته ولو احدث قبل القتل لا يلزم اعادة الفسل ويلزم ان يكون موته بذلك السبب فلو مات او قتل بسبب اخر يلزم تفصيله ونية الفسل من الامر ولو نوى هو ايضاً صحيح كما انه لو اقتتل من غير امر الامام ع او نبيه كفى وان كان الاحوط اعادته (مسألة ٦) سقوط الفسل عن الشهيد والمقتول بالرجم او القصاص من باب العزيمة لا الرخصة واما الكفن فان كان الشهيد عارياً وجب تكفينه وان كان عليه ثيابه فلا يبعد جواز تكفينه فوق ثياب الشهادة ولا يجوز نزع ثيابه وتكفينه ويستثنى من عدم جواز نزع ما عليه اشياء يجوز نزعها كالخف والنعل والحزام اذا كان من الجلد واسلحة الحرب واستثنى بعضهم الفرو ولا يخفى عن اشكال خصوصاً اذا اصابه دم واستثنى بعضهم مطلق الجلود وبعضهم احتثنى الختام وعن امير المؤمنين ع ينزع من التشديد الفرو والخف والقلنسوة والعمامة والحزام والسرراويل والمشهور لم يعملوا بتمام الخبر والمسئلة محل اشكال والاحوط عدم نزع ما يصدق عليه الثوب من المذكورات (مسألة ٧) اذا كان ثياب الشهيد للغير ولم يرض بابقائها تنزع وكذا اذا كانت للميت لكن كانت مرهونة عند الغير ولم يرض بابقائها عليه (مسألة ٨) اذا وجد في المعركة ميت لم يعلم انه قتل شهيداً ام لا فلا احوط تفصيله وتكفينه خصوصاً اذا لم يكن فيه جراحة وان كان لا يبعد اجراء حكم الشهيد عليه (مسألة ٩) من اطلق عليه الشهيد في الاخبار من المطعون والمبطون والفريق والمهدوم عليه ومن مات عند الطلق والمدافع عن اهله وماله لا يجرى عليه حكم الشهيد اذا المراد التنزيل في الثواب (مسألة ١٠) اذا اشتبه المسلم بالكافر فان كان مع العلم الاجمالي بوجود مسلم في البين وجب الاحتياط بالتفصيل والتكفين وغيرها للجميع وان لم يعلم ذلك لا يجب شيء من ذلك وفي رواية يميز بين المسلم والكافر

السابقة فان فقدها بوجوب الاعداد وان لم يكن عن علم وعدم (مسئلة ١) يجوز تغسيل الميت من وراء الثياب ولو كان الغسل مماثلاً بل قيل انه افضل ولكن الظاهر كما قيل ان الافضل التجرد في غير العورة مع المائلة (مسئلة ٢) يجوز غسل الميت عن الجنابة والحيض بمعنى انه لو مات جنباً او حائضاً لا يحتاج الى غسلها بل يجب غسل الميت فقط بل ولا رجحان في ذلك وان حكى عن العلامة رجحانه (مسئلة ٣) لا يشترط في غسل الميت ان يكون بعد برده وان كان احوط (مسئلة ٤) النظر الى عورة الميت حرام لكن لا يوجب بطلان الغسل اذا كان في حاله (مسئلة ٥) اذا دفن الميت بلا غسل جاز بل وجب نبشه لتسهيله او تيممه وكذا اذا تركه بعض الاغسال ولو سهواً او تبين بطلانها او بطلان بعضها وكذا اذا دفن بلا تكفين او مع الصكفن النجسي واما اذا لم يصل عليه او تبين بطلانها فلا يجوز نبشه لاجلها بل يصلى على قبره (مسئلة ٦) لا يجوز اخذ الاجرة على تغسيل الميت بل لو كان داعيه على التسهيل اخذ الاجرة على وجه يتنافى بقصد القربة بطل الغسل ايضاً نعم لو كان داعيه هو القربة وكان الداعي على الغسل بقصد القربة اخذ الاجرة صح الغسل لكن مع ذلك اخذ الاجرة حرام الا اذا كان في قبالة المقدمات الغير الواجبة فانه لا بأس به (مسئلة ٧) اذا كان الصدر او الكافور قليلاً جداً بان لم يكن بقدر الكفاية فالاحوط خلط المقدار بالمسور وعدم سقوطه بالمسور (مسئلة ٨) اذا تنجس بدن الميت بعد الغسل او في اثنا تخرجه نجاسة او نجاسة خارجة لا يجب معه اعادة الغسل بل وكذا لو خرج منه بول او مني وان كان الاحوط في صورة كونها في الاثناء اعادته خصوصاً اذا كان في اثنا الغسل بالقراح نعم يجب ازالة تلك النجاسة عن جسده ولو كان بعد وضعه في القبر اذا امكن بلا مشقة ولا هتك (مسئلة ٩) الاوح او السرير الذي يغسل الميت عليه لا يجب غسله بعد كل غسل من الاغسال الثلاثة نعم الاحوط غسله لميت اخر وان كان الاقوى طهارته بالتبوع وكذا الحال في الخرفة الموضوعة عليه فانها ايضاً تطهر بالتبوع والاحوط غسلها ✽ فصل في اداب غسل الميت ✽ وهي امور «الاول» ان يجعل على مكان عال من مربي اودكة او غيرها والاولى وضعه على صاحبة وهي السرير المتخذ من شجر مخصوص في الهند وبعده مطلق السرير وبعده المسكان العالي مثل الدكة وينبغي ان يكون مكان رأسه اعلى من مكان رجليه «الثاني» ان يوضع مستقبل القبلة كحالة الاحتضار بل هو احوط «الثالث» ان ينزع قميصه من طرف رجليه وان استازم فنتقه بشرط الاذن من الوارث البالغ الرشيد والاولى ان يجعل هذا سائراً لعورته «الرابع»

ان يكون تحت الظلال من سقف او خيمة والاولى الاول «الخامس» ان يحفر حفرة لنفسائه «السادس» ان يكون عارياً مستور العورة «السابع» مترعورته وان كان الغاسل والخاضرون ممن يجوز لهم النظر اليها «الثامن» تليين اصابه برفق بل وكذا جميع مفاحله ان لم يتيسر والا تركت بجالها «التاسع» غسل يديه قبل التسهيل الى نصف الذراع في كل غسل ثلاث مرات والاولى ان يكون في الاول بجاء الصدر وفي الثاني بجاء الكافور وفي الثالث بالقراح «العاشر» غسل رأسه برغوة الصدر او لطمى مع المحافظة على عدم دخوله في اذنه او انفه «الحادي عشر» غسل فرجه بالصدر او الاثنان ثلاث مرات قبل التسهيل والاولى ان يلف الغاسل على يده اليسرى خرقه ويغسل فرجه «الثاني عشر» مسح بطنه برنق في الفسائين الاولين الا اذا كانت امرئة حامل مات ولها في بطنها «الثالث عشر» ان ييده في كل من الاغسال الثلاثة بالطرف الايمن من رأسه «الرابع عشر» ان يلف الغاسل الى جانبه الايمن «الخامس عشر» غسل الغاسل يديه الي المرفقين بل الى المنيكبين ثلاث مرات في كل من الاغسال الثلاثة «السادس عشر» ان يمسح بطنه عند التسهيل بيده لزيادة الاستظهار الا ان يحذف سقوط شيء من اجزاء بدنه فيكتفي بصب الماء عليه «السابع عشر» ان يكون ماء غسله ست قرب «الثامن عشر» تنشيفه بعد الفراغ بثوب نظيف او نحوه «التاسع عشر» ان يوحاً قبل كل من الغسلين الاولين وضوء الصلوة مضافاً الى غسل يديه الى نصف الذراع «العشرون» ان يغسل كل عضو من الاعضاء الثلاثة في كل غسل من الاغسال الثلاثة ثلاث مرات «الحادي والعشرون» ان كان الغاسل مباشر تكفينه فليغسل رجليه الي الركبتين «الثاني والعشرون» ان يكون الغاسل مشغولاً بذكر الله والاستغفار عند التسهيل والاولى ان يقول مكرراً رب عفوك عفوك او يقول اللهم هذا بدن عبدك المؤمن وقد اخرجت روحه من بدنه وفوت بينهما فعفوك عفوك خصوصاً في وقت تقليبه «الثالث والعشرون» ان لا يظهر عيباً في بدنه اذا رآه ✽ فصل في مكروهات الغسل ✽ «الاول» اقعاده حال الغسل «الثاني» جعل الغاسل اياه بين رجليه «الثالث» حلق رأسه او عاتنه «الرابع» نف شعر ابطيه «الخامس» قص شاربه «السادس» نص اظفاره بل الاحوط تركه وترك الثلاثة قبله «السابع» ترجيل شعره «الثامن» تقليب ظفروه «التاسع» غسله بالماء الحار بالنار او مطلقاً الا مع الاضطراب «العاشر» التخطي عليه حين التسهيل «الحادي عشر» ارحال غسالته الى بيت الخلاه بل الى البالوعة بل يستحب ان يحفر لها بالخصوص

حفية كما من « الثاني عشر » مسح بطنه اذا كانت حاملا (مسئلة ١) اذا سقط من بدن الميت شيء من جلد او شعر او ظفر اوسن يجهل معه في كفنه ويدفن بل يستفاد من بعض الاخبار استحباب حفظ السن ^{التي} يدفن معه كالظفر الذي ورد ان سنا من اسنان الباقع سقط فاخذته وقال الحمد لله ثم اعطاء للصادق ع وقال ادفنه معي في قبري (مسئلة ٢) اذا كان الميت غير مختون لا يجوز ان يخفن بعد موته (مسئلة ٣) لا يجوز تحنيط المحرم بالكافور ولا جعله في ماء غسله كما مر الا ان يكون موته بعد الطواف للحج او العمرة

* فصل في تكفين الميت *

يجب تكفينه بالوجوب الكفائي رجلا كان او امرأة او غثى او صغيراً بثلاث قطعات « الاولى » الميثر ويجب ان يكون من السرة الى الركبة والافضل من الصدر الى القدم « الثانية » التميمس ويجب ان يكون من المنكبين الى نصف الساق والافضل الى القدم « الثالثة » الازار ويجب ان يغطي تمام البدن والاحوط ان يكون في الطول بحيث يمكن ان يشد طرفاه وفي العرض بحيث يوضع احد جانبيه على الآخر والاحوط ان لا يحسب الزائد على القدر الواجب على الصغار من الورثة وان اوصى به ان يحسب من الثلث وان لم يتمكن من ثلث قطعات يكتفي بالقدور وان دار الامر بين واحدة من الثلث تجعل ازاراً وان لم يمكن فتوباً وان لم يمكن الا مقدار ستر العورة تعين وان دار بين القبيل والدير يقدم الاول (مسئلة ١) لا يعتبر في التكفين قصد القرابة وان كان احوط (مسئلة ٢) الاحوط في كل من القطعات ان يكون وحده ساتراً لما تحته فلا يكتفي بما يكون حاكياً له وان حصل الستر بالمجموع نعم لا يعد كفاية ما يكون ساتراً من جهة طليه بالنشأ ونحوه لا بنفسه وان كان الاحوط كونه كك بنفسه (مسئلة ٣) لا يجوز التكفين بجلد الميتة ولا بالغصوب ولو في حال الاضرار ولو كفن بالغصوب وجب نزع بعد الدفن ايضاً (مسئلة ٤) لا يجوز اختيار التكفين بالنفس حتى لو كانت النجاسة تباغى عنها في الملوحة على الاحوط ولا بالحريز الخالص وان كان الميت طفلاً او امرأة ولا بالذهب ولا بما لا يؤكل لحمه جلداً كان او شعراً او وبراً والاحوط ان لا يكون من جلد المأكول واما من وبره وشعره فلا بأس وان كان الاحوط فيها ايضاً المنع واما في حال الاضرار فيجوز بالجلبع (مسئلة ٥) اذا دار الامر في حال الاضرار بين جلد المأكول او احد المذكورات يقدم الجلد على الجميع واذا دار

بين النجس والحريز او بينه وبين اجزاء غير المأكول لا يعد تقديم النجس وان كان لا يخفى عن اشكال واذا دار بين الحريز وغير المأكول يقدم الحريز وان كان لا يخفى عن اشكال في صورة الدوران بين الحريز وجلد غير المأكول واذا دار بين جلد غير المأكول وصاير اجزائه يقدم صاير الاجزاء (مسئلة ٦) يجوز التكفين بالحريز الغير الخالص بشرط ان يكون الخابط ازيد من الابريسم على الاحوط (مسئلة ٧) اذا نفخ الكفن بنجاسة خارجة او بالخروج من الميت وجب ازالتها ولو بعد الوضع في القبر بفسل او بقرض اذا لم يفسد الكفن واذا لم يمكن وجب تبدله مع الامكان (مسئلة ٨) كفن الزوجة على زوجها ولو مع يسارها من غير فرق بين كونها كبيرة او صغيرة او محتونة او عاقلة حرة اوامة مدخولة او غير مدخولة دائمة او منقطعة مطيعة او ناشزة بل وكذا المطلقة الرجعية دون الباتنة وكذا في الزوج لافرق بين الصغير والكبير والعائل والمحتون فيعطى الولي من مال المولى عليه (مسئلة ٩) يشترط في كون كفن الزوجة على الزوج امور « احدها » يساره بان يكون له ما بقي به او يبعثه زائداً عن مستنابات الدين والافئو او ان يبعث الباقي في مالها « الثاني » عدم تقارن موتها « انشاث » عدم المجورية على الزوج قبل موتها بسبب الفاس « الرابع » ان لا يتعلق به حق الغير من رهن او غيره « الخامس » عدم تعينها الكفن بالوصية (مسئلة ١٠) كفن المخلعة على سيدها لا لخلاله (مسئلة ١١) اذا مات الزوج بعد الزوجة وكان له ما يساوي كفن احدهما قدم عليها حتى لو كان وضع عليها فينزعه منها الا اذا كان بعد الدفن (مسئلة ١٢) اذا تبرع بكفنها متبرع سقط عن الزوج (مسئلة ١٣) كفن غير الزوجة من اقارب الشخص ليس عليه وان كان ممن يجب نفقته عليه بل في مال الميت وان لم يكن له مال يدفن عارياً (مسئلة ١٤) لا يخرج الكفن عن ملك الزوج بتكفين المرنثة فلوا كلها السبع او ذهب بها السيل وبقي الكفن رجع اليه ولو كان بعد دفنها (مسئلة ١٥) اذا كان الزوج معسراً كان كفنها في تركتها فلوا يسر بعد ذلك ليس للورثة مطالبة فيتمه (مسئلة ١٦) اذا كفنها الزوج فسرقة سارق وجب عليه مرة اخرى بل وكذا اذا كان بعد الدفن على الاحوط (مسئلة ١٧) كفن المملوك على سيده وكذا سائر مؤن تمييزه الا اذا كانت مملوكة مزوجة فعلى زوجها كما مر لافرق بين اقسام المملوك وفي المبيع يعض وفي المشترك يشترك (مسئلة ١٨) القدر الواجب من الكفن يؤخذ من اصل التركة سلف غير الزوجة والمملوك مقدماً على الدين

والوصايا وكذا القدر الواجب من سائر المؤن من السدر والكافور وماء الغسل وقيمة الارض بل وما يؤخذ من الدفن في الارض المباحة واجرة الحمال والحفار ونحوها في صورة الحاجة الى المال واما الزائد عن القدر الواجب في جميع ذلك فيوقوف على اجازة الكبار من الورثة في حصتهم الا مع وصية الميت بالزائد مع خروجه من اثالث او وصيته بالثالث من دون تعيين المصروف كالا او بعضاً فيجوز صرفه في الزائد من القدر الواجب (مسئلة ١٩) الاحوط الاقتصار في القدر الواجب على ما هو اقل قيمة فلو ارادوا ما هو اغلى قيمة يحتاج الزائد الى امضاء الكبار في حصتهم وكذا في سائر المؤن فلو كان هناك مكان مباح لا يحتاج الى بذل مال او يحتاج الى قليل لا يجوز اختيار الارض التي مصرفها ازيد الا باضافتهم الا ان يكون ما هو الاقل قيمة او مصرفها متكا لحرمة الميت فتح لا يبعد خروجه من اصل التركة وكذا بالنسبة الى مستحبات الكفن فلو فرضنا ان الاقتصار على اقل الواجب هناك لحرمة الميت يؤخذ المستحبات ايضاً من اصل التركة (مسئلة ٢٠) اذا كان تركه الميت متعلقاً لحق الغير مثل حق الغراء في الفلاس وحق الرهانة وحق الجناية ففي تقديم الكفن اشكال فلا يترك مراعاة الاحتياط (مسئلة ٢١) اذا لم يكن للميت تركه بقدر الكفن فالظاهر عدم وجوبه على المسلمين لان الواجب الكفافي هو التكفين لا اعطاء الكفن لكنه احوط واذا كان هناك من سعى سبيل الله من الزكوة فالاحوط صرفه فيه والاولى بل الاحوط ان يعطى لورثته حتى يكفوه من المالم اذا كان تكفين الغير لميتهم صعباً عليهم (مسئلة ٢٢) تكفين المحرم كغيره فلا بأس بتغطية رأسه ووجهه فليس حاطها حال الطيب في حرمة تقريبه الى الميت المحرم ❀ فعل في مستحبات الكفن ❀ وهي امور « احدها » العمامة للرجل ويكفي فيها الدعي طولاً وعرضاً والاولى ان تكون بمقدار يدار على رأسه ويجعل طرفها تحت حنكته على صدره الايمن على الايسر على الايمن من الصدر « الثاني » القمعة للامرأة بدل العمامة ويكفي فيها ايضاً الدعي « الثالث » لفافة تديبها يشدان بها الى ظهرها « الرابع » خرقة يعم بها وعلقه رجلاً كان او امرأة « الخامس » خرقة اخرى للتحذين ملف عليها والاولى ان يكون طولها ثلاثة اذرع ونصف وعرضها شبراً او ازيد تشد من الخطين ثم تلاف على غنديه لفافاً شديداً على وجهه لا يظهر منها شيء الى الركبتين ثم يخرج رأسها من تحت رجليه الى جانب الايمن « السادس » لفافة اخرى فوق اللفافة الواجبة والاولى كونها برداً يانياً بل يستحب لفافة ثالثة ايضاً خصوصاً في الامرئة « السابع » ان يجعل شيء من الثياب

او نحوه بين رجليه بحيث يسترا الموردين ويوضع عليه شيء من الخنوط وان خيف خروج شيء من دبره يجعل فيه شيء من الفطن وكذا الموقب خروج الدم من منخربيه وكذا بالنسبة الى قبل الامرئة وكذا ما اشبه ذلك ❀ فصل في بقية المستحبات ❀ وهي ايضاً امور « الاول » اجادة الكفن فان الاموات بنباهون يوم القيمة باكتفائهم ويحشرون بها وقد كفن موسى ابن جعفر ع بكفن قيمته الفا دينار وكان تمام القرآن مكتوباً عليه « الثاني » ان يكون من القطن « الثالث » ان يكون ايضاً بل بكرة المصبوغ ماعدا الخبرة ففي بعض الاخبار ان رسول الله ص كفن في حبرة حمراء « الرابع » ان يكون من خالص المال وطهوره لامن المشتبهات « الخامس » ان يكون من الثوب الذي احرم فيه اوصلي فيه « السادس » ان يلقى عليه شيء من الكافور والذرية وهي على ما قيل حب يشبه حب الحنطة له ربح طيب اذا دق وتسمى الان قحمة واعلم كانت تسمى بالذرية سابقاً ولا يبعد استحباب التبرك بتربة قبر الحسين ع ومسحه بالفسرغ المقدس او بفسراج سائر الائمة بعد غسله بماء القرات او بماء زمزم « السابع » ان يجعل طرف الايمن من اللفافة على ايسر الميت والايسر منها على ايمنه « الثامن » ان يحاط الكفن بخنوطه اذا احتاج الى الخياطة « التاسع » ان يكون المباشر للتكفين على طهارة من الحدث وان كان هو الغاسل له فيستحب ان يغسل يديه الى المرفقين بل المتكفين ثلث مرات يغسل رجليه الى الركبتين والاولى ان يغسل كلما تنجس من بدنه وان يغسل غسل المس قبل التكفين « العاشر » ان يكتب على حاشية جميع قطع الكفن من الواجب والمستحب حق العمامة اسمه وامم ابيه بان يكتب فلان ابن فلان يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمداً رسول الله ص وان علياً والحسن والحسين وعلياً ومحمداً وموسى وعلياً ومحمداً وعلياً والحسن والحجة القائم اولياء الله ووصياء رسول الله واثني وان اليمت والثواب والعقاب حق « الحادي عشر » ان يكتب على كفته تمام القرآن ودعاء جوشن الصغير والكبير ويستحب كتابة الاخير في جام بكافور او مسك ثم غسله ورشه على الكفن فمن ايمع الله الحسين صلوات الله عليه ان ابي اوصافى يحفظ هذا الدعاء وان اكتبه على كفته وان اعلمه اهل بيته ويستحب ايضاً ان يكتب عليه البيتان اللذان كتبهما امير المؤمنين ع على كفن سلمان ومهما

وفدت على الكرم بغير زاد ❀ من الحسنات والقلب السليم

وحمل الزاد اقبح كل شيء ❀ اذا كان الوفود على الكرم

ويناسب أيضاً كتابة السند المعروف المسمى بسلسلة الذهب وهو حديثنا محمد بن موسى المتوكل قال حدثنا علي بن ابراهيم عن ابيه يوسف بن عقيل عن اسحق بن راهويه قال لا وافي ابو الحسن الرضا ع يشاور واراد ان يرتحل الى المأمون واجتمع عليه اصحاب الحديث فقالوا يا بن رسول الله ص تدخل علينا ولا تحدثنا بحديث فستفيدك ذلك وقد كان قعد في العارية فاطلع رأسه فقال ع سمعت ابي موسى بن جعفر ع يقول سمعت ابي جعفر بن محمد ع يقول سمعت ابي محمد بن علي ع يقول سمعت ابي علي بن الحسين ع يقول سمعت ابي الحسين بن علي ع يقول سمعت ابي امير المؤمنين ع علي بن ابي طالب ع يقول سمعت رسول الله ص يقول سمعت جبرئيل يقول سمعت الله عز وجل يقول لا اله الا الله حصني فمن دخل حصني امن من عذابي فلما مرت الراحلة نادى اما بشروطها وانا من شروطها وان كتب السند الاخر ايضاً فاحسن وهو حديثنا احمد بن الحسن القطان قال حدثنا عبد الكريم بن محمد الحسيني قال حدثنا محمد بن ابراهيم الرازي قال حدثنا عبد الله بن يحيى الاهوازي قال حدثني ابو الحسن علي بن عمرو قال حدثنا الحسن محمد بن جمهور قال حدثني علي بن بلال عن علي بن موسى الرضا عليهما السلام عن موسى بن جعفر عن جعفر بن محمد عن محمد بن علي بن الحسين ع عن الحسين بن علي بن ابي عليه السلام عن علي بن ابي طالب عن رسول الله ص عن جبرئيل عن ميكائيل عن اسرافيل عليهم السلام عن اللوح والقلم قال يقول الله عز وجل ولاية علي بن ابي طالب حصني فمن دخل حصني امن من ناري واذا كتب علي فص الخاتم المتيقن الشهادتان واسماء الائمة والاقرار امامتهم كان حسناً بل يحسن كتابته كل ما يرجي منه النفع من غير ان يقصد الورد والاولى ان يكتب الادعية المذكورة بتربة قبر الحسين عليه السلام او يجعل في المداد شيء منها او بترية ساير الائمة ويجوز ان يكتب بالطين وباللاء بل بالاصبع من غير مداد « الثاني عشر » ان يهياً كفته قبل موته وكذا الصدر والكافور في الحديث من هياً كفته لم يكتب من الغافلين وكما نظر اليه كتبت له حسنة « الثاني عشر » ان يجعل الميت حال التكفين مستقبل القبلة مثل حال الاحتضار او نحو حال الصلوة « ثمة » اذا لم يكتب الادعية المذكورة والقرآن على الكفن بل على وصلة اخرى وجعلت على صدره اوفوق رأسه للامن من النوليت كان احسن **فصل في مكروهات الكفن** وهي امور « احدها » قطعه بالحديد « الثاني » عمل الاكام والزور له اذا كان جديداً ولو كفن في قميصه الملبوس له

حال حيوته قطع ازواره ولا بأس باكامه « الثالث » بل الخيوط التي يحاط بها بريقه « الرابع » يغيره بدخايل الاشياء الطيبة الريح بل الطيبه ولو بغير الخيوط نعم يستحب تطيبه بالكافور والذرية كما مر « الخامس » كونه اسود « السادس » ان يكتب عليه بالسواد « السابع » كونه من الكتان ولو ممزوجاً « الثامن » كونه ممزوجاً بالابر بسم بل الاحوط تركه الا ان يكون خليطه اكثر « التاسع » الماكسة في شرائه « العاشر » جعل عمامته بالاحك « الحادي عشر » كونه وسخاً غير نظيف « الثاني عشر » كونه مخيطاً بل يستحب كون كل قطعة منه وصلة واحدة بلا خياطة على ما ذكره بعض العلماء ولا بأس به **فصل في الحنوط** وهو مسح الكافور على بدن الميت يجب مسحه على المساجد السبعة وهي الجبهة والبدان والركبتان واليها اما الرجلين ويستحب اضافة طرف الانف اليها ايضاً بل هو الاحوط والاحوط ان يكون المسح باليد بل بالراحة ولا بعد استحباب مسح ابطيه وابته ومغافيه ومفاصله وباطن قدميه وكفيه بل كل موضع من بدنه فيه راحة كريمة ويشترط ان يكون بعد الغسل او التيمم فلا يجوز قبله نعم يجوز قبل التكفين وبعده وفي اثنتائه والاولى ان يكون قبله ويشترط في الكافور ان يكون طاهراً مباحاً جديداً فلا يجوز العتيق الذي زال ريحه وان يكون مسحوقاً (مسألة ١) لا فرق في وجوب الحنوط بين الصغير والكبير والاني والخنثى والذكر والحرة والعبد نعم لا يجوز تحنيط المحرم قبل اتيانه بالطواف كما مر ولا يلحق به التي في العدة ولا المعتكف وان كان يحرم عليها استعمال الطيب حال الحيوة (مسألة ٢) لا يعتبر في التحنيط قصد القرية فيجوز ان يباشره الصبي المميز ايضاً (مسألة ٣) يكفي في مقدار كافور الحنوط المسمى والافضل ان يكون ثلاثة عشر درهما وثلاث اصير بحسب المثاقيل الصيرفية سبع مثاقيل وجمعتين الاخمس الحصة والاقوى ان هذا المقدار لخصوص الحنوط لاله وللغسل واقل الفضل مثقال شرعي والافضل منه اربعة دراهم والافضل منه اربعة مثاقيل شرعية (مسألة ٤) اذا لم يتمكن من الكافور سقط وجوب الحنوط ولا يقوم مقامه طيب آخر نعم يجوز تطيبه بالذرية لكونها ليست من الحنوط واما تطيبه بالسك والعنبر والعود ونحوها ولو مزجها بالكافور فمكروه بل الاحوط تركه (مسألة ٥) يكره ادخال الكافور في عين الميت او انفه او اذنه (مسألة ٦) اذا زاد الكافور بوضع على صدره (مسألة ٧) يستحب سحق الكافور باليد لا بالساوون (مسألة ٨) يكره وضع الكافور على النعش (مسألة ٩) يستحب خلط الكافور بشيء من تربة قبر الحسين ع لكن لا مسح به

المواضع المناهية للاحترام (مسئلة ١٠) يكره اتباع النعش بالجمرة وكذا في حال الفسل
(مسئلة ١١) يبدء في التخييط بالجبهة وفي ساير المساجد بخير (مسئلة ١٢) اذا دار الامر
بين وضع الكافور في ماء الفسل او يصرف في التخييط يقدم الاول واذا دار في الخطوط بين الجبهة
وساير المواضع تقدم الجبهة **فصل في الجر يدتين** من المستحبات الاكيدة عند الشيعة وضعها
مع الميت صغيراً او كبيراً ذكرًا او اُنثى محسناً او مسيئاً كان ممن يخاف عليه من عذاب القبر اولا في
الخير وفي اخر ان النبي ص مر على قبر يعذب صاحبه فطلب جر يده فشفا نصفين فوضع احدهما
فوق رأسه والاخرى عند رجله وقال يخفف عنه العذاب ماداما وطيبين وفي بعض الاخبار ان
آدم ع اوصى بوضع جر يدتين في كفنه لانه وكان هذا معمولا بين الانبياء وترك في زمان
الجاهلية فاحياه النبي ص (مسئلة ١) الاولى ان تكونا من الفل وان لم يتيسر فن السدر والا
فن الخلاف او الرمان والا فكل عود رطب (مسئلة ٢) الجر يده اليابسة لا تنكفي (مسئلة ٣)
الاولى ان تكون في الطول بمقدار ذراع وان كان يجزى الاقل والاكثر وفي الغلط كما كان
اغلط احسن من حيث بطوه يسه (مسئلة ٤) الاولى في كيفية وضعها ان يوضع احدهما في
جانبه الايمن من عند الترقوة الى ما بلغت ماصقة يده من الجانب الايسر من عند الترقوة
فوق القميص تحت اللقافة الى ما بلغت وفي بعض الاخبار ان يوضع احدهما تحت ابطه الايمن
والاخرى بين ركبتيه بحيث يكون نصفها يصل الى الساق ونصفها الى الفخذ وفي بعض اخر يوضع
كناهما في جنبه الايمن والظاهر تحقيق الاستحباب بطلاق الوضع معه في قبره (مسئلة ٥) لو
تركت الجر يده لسيان ونحوه جعلت فوق قبره (مسئلة ٦) لو لم تكن الا واحدة جعلت في
جانبه الايمن (مسئلة ٧) الاولى ان يكتب عليها اسم الميت واسم ابيه وانه يشهد ان لا اله الا الله
وان محمداً رسول الله ص وان الائمة من بعده اوصيائه وبذكر اسمائهم واحداً بعد واحد
فصل في التشيع يستحب لاولياء الميت اعلام المؤمنين بموت المؤمن ليحضروا جنازته
والصلوة عليه والافتقار له ويستحب للمؤمنين المبادرة الى ذلك وفي الخبر انه لو دعى الى وليمة
والى حضور جنازة قدم حضورها لانه مذكور الاخرة كما ان الوليمة مذكورة للدنيا وليس للتشيع
حد معين والاولى ان يكون الى الدفن ودونه الى الصلوة عليه والاخبار في فضله كثيرة ففي بعضها
اول تحفة المؤمن في قبره وغفرانه وغفران من شيعه وفي بعضها من شيع مؤمناً لكل قدم يكتب

له مائة الف حسنة ويحى عنه مائة الف سيئة ويرفع له مائة الف درجة وان صلى عليه يشيعه حين
موته مائة الف ملك يستغفرون له الى ان يبعث وفي اخر من مشى مع جنازة حتى صلى عليها له
قيراط من الاجر وان صبر الى دفنه له قيراطان والقيراط مقدار جبل احد وفي بعض الاخبار
يوجب بمقدار ماشى معها (واما آدابه) ففى امور «احدها» ان يقول اذا نظر الى الجنازة انا
لله وانا اليه راجعون الله اكبر هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ايماناً
وتسليماً الحمد لله الذى تعزز بالقدره وتغير العباد بالموت وهذا لا يختص بالتشيع بل يستحب لكل
من نظر الى الجنازة كما انه يستحب له مطلقاً ان يقول الحمد لله الذى لم يمهني من السواد المحترم
«الثاني» ان يقول حين حمل الجنازة بسم الله وصلى الله على محمد وآل محمد اللهم اغفر
للمؤمنين والمؤمنات «الثالث» ان يمشى بل يكره الركوب الا لمدر نعم لا يكره في الرجوع
«الرابع» ان يمد يدها على اكتافهم لاعلى الحيوان الا لمدر كعبه المسافة «الخامس» ان يكون
التشيع حاشعاً متفكراً متصوراً انه هو المحمولى وسأل الرجوع الى الدنيا فاجيب «السادس»
ان يمشى خلف الجنازة اطرافها ولا يمشى قدامها والاول افضل من الثاني والظاهر كراهة الثالث
خصوصاً في جنازة غير المؤمن «السابع» ان ياتى عليها ثوب غير مزين «الثامن» ان يكون
حاملوها اربعة «التاسع» تربع الشخص الواحد بمعنى حمله جوانبها الاربعة والاولى الابتداء
بيمين الميت يضعه على عاتقه الايمن ثم موثرها الايمن على عاتقه الايمن ثم موثرها الايسر على
عاتقه الايسر ثم ينتقل الى المقدم الايسر واضعاً له على العاتق الايسر يدور عليها «العاشر»
ان يكون صاحب المصيبة حافياً واضعاً رداءه او يغير زيّه على وجه اخر بحيث يعلم ان صاحب
المصيبة (ويكره) امور «احدها» الضحك واللمب والاهو «الثاني» وضع الرداء من غير
صاحب المصيبة «الثالث» الكلام بغير الذكر والدعاء والافتقار حتى ورد المنع عن السلام على
التشيع «الرابع» تشيع النساء الجنازة وان كانت لانساء «الخامس» الاسراع فى المشى على
وجه بنافى الرفق باليت سماً اذا كان بالمدوبل ينفى الوسط فى المشى «السادس» ضرب اليد
على الفخذ او على الاخرى «السابع» ان يقول المصاب او غيره ارفقوا به او استغفروا له او ترجموا
عليه وكذا قول فقوا به «الثامن» اتباعها بالنار ولو بحجرة الا فى الليل فلا يكره المصباح «التاسع»
القيام عند مرورها ان كان جالساً الا اذا كان الميت كافراً اثلاً يملو على الملم «العاشر» قبل
ينفنى ان يمنع الكافر والمنافق والفاصق من التشيع

❦ فصل في الصلوة على الميت ❦

يجب الصلوة على كل مسلم من غير فرق بين العادل والفاقد والشهيد وغيرهم حتى المرتكب للكبائر بل ولو قتل نفسه عمداً ولا يجوز على الكافر باقائه حتى المرتد فطار يا اومانيا مات بلا توبة ولا يجب على اطفال المسلمين الا اذا بلغوا ست سنين نعم تسحب على من كان عمره اقل من ست سنين وان كان مات حين تولده بشرط ان يتولد حياً وان تولد ميتاً فلا تسحب ايضاً ويلحق بالمسلم في وجوب الصلوة عليه من وجد ميتاً في بلاد المسلمين وكذا لقيط دار الاسلام بل دار الكفر اذا وجد فيها مسلم يحتمل كونه منه (مسئلة ١) يشترط في صحة الصلوة ان يكون المصلي مؤمناً وان يكون مأذوناً من الولي على التفصيل الذي مر سابقاً فلا تصح من غير اذنه جماعة كانت او فرادى (مسئلة ٢) الاقوى صحة صلوة الصبي المميز لكن في اجزائها عن المكففين البالغين اشكال (مسئلة ٣) يشترط ان تكون بعد الغسل والتكفين فلا تجزى قبلها ولو في اثناء التكفين عمداً كان او جهلاً او سهواً نعم لو تضرر الغسل والتكفين او كلاهما لا تسقط الصلوة فان كان مستور العورة فيصلى عليه والا يوضع في القبر ويغلى عورته بشيء من القرب او غيره ويصلى عليه ورضعه في القبر على نحو وضعه خارجه للصلوة ثم بعد الصلوة يوضع على كيفية الدفن (مسئلة ٤) اذا لم يمكن الدفن لا يسقط سائر الواجبات من الغسل والتكفين والصلوة والحاصل كلما يتعذر يسقط وكلما يمكن يثبت فلو وجد في الغلاة ميت ولم يمكن غسله ولا تكفينه ولا دفنه يصلى عليه ويحلى وان امكن دفنه يدفن (مسئلة ٥) يجوز ان يصلى على الميت اشخاص منه مدون فرادى في زمان واحد وكذا يجوز تعدد الجماعة وينوي كل منهم الوجوب ما لم يفرغ منها احد والا نوى بالبقية الاستحباب ولكن لا يلزم قصد الوجوب والاستحباب بل يكفي قصد القرية مطلقاً (مسئلة ٦) قد مر سابقاً انه اذا وجد بعض الميت فان كان مشتتاً على الصدر او كان الصدر وحده بل او كان بعض الصدر المشتتل على القلب او كان عظم الصدر بلا لحم وجب الصلوة عليه والا فلا نعم الاحوط الصلوة على العضو الثام من الميت وان كان عظماً كاليد والرجل ونحوهما وان كان الاقوى خلافه وعلى هذا فان وجد عضواً تاماً وصلى عليه ثم وجد آخر فالظاهر الاحتياط بالصلوة عليه ايضاً ان كان غير الصدر او بعضه مع القلب والا وجبت (مسئلة ٧) يجب ان تكوّن الصلوة قبل الدفن (مسئلة ٨) اذا تعدد الاولياء في مرتبة واحدة وجب

الاستيذان من الجميع على الاحوط ويجوز لكل منهم الصلوة من غير الاستيذان عن الاخرين بل يجوز ان يقتدى بكل واحد منهم مع فرض اهليتهم جماعة (مسئلة ٩) اذا كان الولي امرئة يجوز لها المباشرة من غير فرق بين ان يكون الميت رجلاً او امرئة ويجوز لها الاذن للغير كالرجل من غير فرق (مسئلة ١٠) اذا اوصى الميت بان يصلى عليه شخص معين فالظاهر وجوب اذن الولي له والاحوط له الاستيذان من الولي ولا يسقط اعتبار اذنه بسبب الوصية وان قلنا بنقضها وجوب العمل بها (مسئلة ١١) يسحب اتيان الصلوة جماعة والاحوط بل الاخير اعتبار اجتماع شرائط الامانة فيه من البلوغ والعقل والايمان والعدالة وكونه رجلاً للرجل وان لا يكون ولد زناً بل الاحوط اجتماع شرائط الجماعة ايضاً من عدم الحائل وعدم علم مكان الامام وعدم كونه جالساً مع قيام المأمومين وعدم البعد بين المأمومين والامام وبعضهم مع بعض (مسئلة ١٢) لا يتصل الامام في الصلوة على الميت شيئاً عن المأمومين (مسئلة ١٣) يجوز في الجماعة ان يقصد الامام وكل واحد من المأمومين الوجوب لعدم سقوطه ما لم يتم واحد منهم (مسئلة ١٤) يجوز ان تؤم المرأة جماعة النساء والاولى بل الاحوط ان تقوم في صفهن ولا تتقدم عليهن (مسئلة ١٥) يجوز صلوة المرأة على الميت فرادى وجماعة ومع الجماعة يقوم الامام في الهف كما في جماعة النساء فلا يتقدم ولا يتبرز ويجب عليهم ستر عورتهم ولو بايديهم واذا لم يمكن يصلون جالوساً (مسئلة ١٦) في الجماعة من غير النساء والامام الا ان يتقدم الامام ويكون المأمومون خلفه بل يكره وقوفهم الى جنبه ولو كان المأموم واحداً (مسئلة ١٧) اذا اقتدت المرأة بالرجل يسحب ان تنف خلفه واذا كان هناك صفوف الرجال وقفت خلفهم واذا كانت حائضاً بين النساء وقفت في صف وحدها (مسئلة ١٨) يجوز في صلوة الميت المدول من امام الى امام في الاثناء ويجوز قطعها ايضاً اختياراً كما يجوز المدول من الجماعة الى الانفراد لكن بشرط ان لا يكون بعيداً عن الجنازة بما يضر ولا يكون بينه وبينها حائل ولا يخرج عن المحاذاة لها (مسئلة ١٩) اذا كبر قبل الامام في التكبير الاول له ان يفرد وله ان يقطع ويحذره مع الامام واذا كبر قبله فيما عدا الاول له ان ينوي الانفراد وان يصير حتى يكبر الامام فيقره معه الدعاء لكن الاحوط اعادة التكبير بعد ما كبر الامام لانه لا يبعد اشتراط تأخر المأموم عن الامام في كل تكبيرة او مقارنته معه وبطلان الجماعة مع التقدم وان لم تبطل الصلوة (مسئلة ٢٠) اذا حضر الشخص في اثناء صلوة الامام لكان يدخل في الجماعة فيكبر بعد تكبير الامام الثاني والثالث

مثلاً ويجعله اول صلوته واول تكبيراته فيأتي بعده بالشهادتين وهكذا على الترتيب بعد كل تكبير من الامام يكبر و يأتي بوظيفته من الدعاء واذا فرغ الامام يأتي بالبقية فواحد وان كان مخففاً وان لم يجهلوه اتى ببقية التكبيرات ولا من غير دعاء ويجوز انما خلف الجنائز ان امكن الاستقبال وسائر الشرايط ❖ فصل في كيفية صلاة الميت ❖ وهي ان يأتي بخمس تكبيرات يأتي بالشهادتين بعد الاولى والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله بعد الثانية والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الثالثة والدعاء للميت بعد الرابعة ثم يكبر الخامسة وينصرف فيجوز ان يقول بعدنية القرية وتعين الميت ولو اجمالاً الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله الله اكبر اللهم صلى على محمد وآل محمد الله اكبر اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات الله اكبر اللهم اغفر لهذا الميت الله اكبر والاولى ان يقول بعد التكبيرة « الاولى » اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الهاً واحداً احداً صمداً فرداً حياً قيوماً دائماً ابداً لم يقدر صاحبه ولا ولداً واشهد ان محمداً عبده ورسوله ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وبعد « الثانية » اللهم صلى على محمد وآل محمد وبارك على محمد وآل محمد وارحمهم محمد وآل محمد افضل ماصليت وباركت وترحمت على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد وصلى على جميع الانبياء والمرسلين وبعد « الثالثة » اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات تابع اللهم بيننا وبينهم بالخير انك على كل شيء قدير وبعد « الرابعة » اللهم ان هذا المسكين قد امانا عبدك وابن عبدك وابن امك نزل بك وانت خير من نزل به اللهم انك قبضت روحه اليك وقد احتاج الى رحمتك وانت غني عن عذابه اللهم انا لانعلم منه الا خيراً وانت اعلم به منا اللهم ان كان حصناً فزد في احسانه وان كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته واغفر لنا وله اللهم احشره مع من يتولاه ويحبه وابعد من يتبره منه وبخضه اللهم الحق بنبينا وعرف بينه وبينه وارحمنا اذا توفيتنا يا اله العالمين اللهم اكتبه عندك في اعلى عليين واخلف على عقبه في الغابرين واجعله من رفقاء محمد واله الطاهرين وارحمه وايانا برحمتك بالرحم الراحمين (والاولى) ان يقول بعد الفراغ من الصلوة ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (وان كان الميت امرئاً) يقول بدل قوله هذا المسكين هذه المسكينة قد امانا امك وابنة عبدك وابنة امك واتى بسائر الصماير ومثمة (وان كان الميت مستضعفاً) يقول بعد التكبيرة الرابعة اللهم اغفر للمؤمنين نابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم ربنا وادخلهم جنات عدن انقى وعدتهم ومن صلح من

ابائهم وازواجهم وذرياتهم انك انت العزيز الحكيم (وان كان مجهول الحال) يقول العريان كان يحب الخير واهله فاغفر له وارحمه وتجاوز عنه (وان كان طفلاً) يقول اللهم اجعله لا يوبه ولنا صلواً وفرطاً واجراً (مسألة ١) لا يجوز اقل من خمسة تكبيرات الا للفقير او كونه الميت منافقاً وان نقص سهواً بطلت ووجب الاعادة اذا فاتت المولات والا فقبها (مسألة ٢) لا يلزم الانفصال في الادعية بين التكبيرات على الماثور بل يجوز كل دعاء بشرط اشغال « الاولى » على الشهادتين « والثاني » على الصلوة على محمد وآله « والثالث » على الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بالغفران وفي « الرابع » على الدعاء للميت ويجوز قراءة آيات القرآن والادعية الاخر مادامت صورة الصلوة محفوظة (مسألة ٣) يجب العربية في الادعية بالقدر الواجب وفجازاد عليه يجوز الدعاء بالفارسية ونحوها (مسألة ٤) ليس في صلاة الميت اذان ولا اقامة ولا قراءة الفاتحة ولا الركوع والسجود والقنوت والتشهد والسلام ولا التكبيرات الافتتاحية وادعيتها وان اتى بشيء من ذلك بعنوان التشريع كان بدعة وحرماً (مسألة ٥) اذا لم يعلم ان الميت رجل او امرأة يجوز ان يأتي بالصائغ مذكورة بلحاظ الشخص والنفس والبدن وان يأتي بها مؤنثة بلحاظ الجنة والجنائز بل مع العلوية ايضاً يجوز ذلك ولو اتي بالصائغ على خلاف جهلا او نسيانا لا بالحفاظين المذكورين فالظاهر عدم بطلان الصلوة (مسألة ٦) اذا شك في التكبيرات بين الاقل والاكثر يبنى على الاقل نعم لو كان مشغولاً بالدعاء بعد الثانية او بعد الثالثة فشك في اتيان الاولى في الاولى او الثانية في الثاني يبنى على الاثنيان وان كان الاحتياط اولى (مسألة ٧) يجوز ان يقرء الادعية في الكتاب خصوصاً اذا لم يكن حافظاً لها ❖ فصل في شرائط صلاة الميت ❖ وهي امور « الاول » ان يرضع الميت مستلقياً « الثاني » ان يكون رأسه الى يمين المصلي ورجله الى يساره « الثالث » ان يكون المصلي خلفه مخاضاً له لان يكون في احد طرفيه الا اذا طال صف المؤمنين « الرابع » ان يكون الميت حاضراً فلا تصح على الغائب وان كان حاضراً في البلد « الخامس » ان لا يكون بينهما حائل كستر او جدار ولا يضر كون الميت في النايوت ونحوه « السادس » ان لا يكون بينهما بعد مفرط على وجه لا يصدق الوقوف عنده الا في المأموم مع اتصال الصفوف « السابع » ان لا يكون احدهما اعلى من الاخر علواً مفرطاً « الثامن » استقبال المصلي القبلة « التاسع » ان يكون قائماً « العاشر » تعيين الميت على وجه يرفع الابهام ولو بان يتوى الميت الحاضر او ما عينه الامام « الحادي عشر » فصد القرية « الثاني عشر » اباحة المكان « الثالث عشر »

الموات بين التكبيرات والادعية على وجه لا تحو صورة الصلوة «الرابع عشر» الاستقرار بمعنى عدم الاضطراب على وجه لا يصدق معه القيام بل الاحوط كونه بمعنى ما يثبت في قيام الصلوات الاخر «الخامس عشر» ان تكون الصلوة بعد التفتيل والكف من الجنوط كما مر سابقاً «السادس عشر» ان يكون مسنور العورة ان تعذر الكف ولو بنحو حجر اولية «السابع عشر» اذن الولى (مسئلة ١) لا يثبت في صلوة الميت الطهارة من الحدث والخبث وابعاد الالباس ومتر العورة وان كان الاحوط اعتبار جميع شرائط الصلوة حتى صفات السائر من عدم كونه حراً او ذمياً ومن اجزاء ما لا يورث كل لجمه وكذا الاحوط مراعاة ترك الموانع للصلوة كالنكاح والضحك والافانف عن القبلة (مسئلة ٢) اذالم يتمكن من الصلوة قائماً اصلاً يجوز ان يصلى جالساً واذا دار الامر بين القيام بلا استقرار والجلوس مع الاستقرار يقدم القيام واذا دار بين الصلوة ماشياً او جالساً يقدم الجلوس ان خيف على الميت من الفساد مثلاً والا فالاحوط الجمع (مسئلة ٣) اذالم يتمكن الاستقبال اصلاً سقط وان اشتبه صلى الى اربع جهات الا اذا خيف عليه الفساد فيتخير وان كان بعض الجهات مظنة ان يصلى اليه وان كان الاحوط الاربع (مسئلة ٤) اذا كان الميت في مكان مضمون والمصلى في مكان مباح صححت الصلوة (مسئلة ٥) اذا صلى على ميتين بصلوة واحدة وكان ما دونهما من ولى احدهما دون الاخر اجزء بالنسبة الى المأذون فيه دون الاخر (مسئلة ٦) اذا تبين بعد الصلوة ان الميت كان مكروباً وجب الاعادة بعد جهله مستحقاً على قفاه (مسئلة ٧) اذالم يصل على الميت حتى دفن يصلى على قبره وكذا اذا تبين بعد الدفن بطلان الصلوة من جهة من الجنيات (مسئلة ٨) اذا صلى على القبر ثم خرج الميت من قبره بوجه من الوجوه فالاحوط اعادة الصلوة عليه (مسئلة ٩) يجوز التيمم بصلوة الجنائز وان تمكن من الماء وان كان الاحوط الافتصار على صورة عدم التمكن من الوضوء او الغسل او صورة خوف فوت الصلوة منه (مسئلة ١٠) الاحوط ترك التكلم في اثناء الصلوة على الميت وان كان لا يبعد عدم البطلان به (مسئلة ١١) مع وجود من يقدر على الصلوة قائماً في اجزاء صلوة العاجز عن القيام جالساً اشكال بل صححتها ايضاً محل اشكال (مسئلة ١٢) اذا صلى عليه العاجز عن القيام جالساً باعتقاد عدم وجود من يتمكن من القيام ثم تبين وجوده فالظاهر وجوب الاعادة بل وكذا اذالم يكن موجوداً من الاول لكن وجد بعد الفراغ من الصلوة وكذا اذا عجز القادر القائم في اثناء الصلوة فتممها جالساً فانها لا تجزى عن القادر فيجب عليه الاتيان بها قائماً

(مسئلة ١٣) اذا شك في ان غيره صلى عليه ام لا بنى على عدمها وان علم بها وشك في صحتها وعدمها حمل على الصحة وان كان من صلى عليه فاسقاً نعم لو علم بفسادها وجب الاعادة وان كان المصلى معتقداً للصحة وقاطعاً بها (مسئلة ١٤) اذا صلى احد عليه معتقداً بصحتها بحسب تقليده او اجتهاده لا يجب على من يعتقد فسادها بحسب تقليده او اجتهاده نعم لو علم علماً قطعياً ببطلانها وجب عليه اتيانها وان كان المصلى ايضاً قاطعاً بصحتها (مسئلة ١٥) المصلوب بحكم الشرع لا يصلى عليه قبل الانزال بل يصلى عليه بعد ثلثة ايام بعد ما ينزل وكذا اذالم يكن بحكم الشرع لكن يجب انزاله فوراً والصلوة عليه ولو لم يمكن انزاله يصلى عليه وهو مصلوب مع مراعاة الشرائط بقدر الامكان (مسئلة ١٦) يجوز تكرار الصلوة على الميت سواء اتحد المصلى او تعدد لكنه مكروه الا اذا كان الميت من اهل العلم والشرف والتقوى (مسئلة ١٧) يجب ان يكون الصلوة قبل الدفن فلا يجوز التأخير الى ما بعده نعم لو دفن قبل الصلوة عصياً أو نسياً أو لعذر اخر او تبين كونه فاسداً ولو لكونه حال الصلوة عليه مقلوباً لا يجوز نبشه لاجل الصلوة بل يصلى على قبره مراعيّاً للشرائط من الاستقبال وغيره وان كان بعد يوم وليلة بل وازيد ايضاً الا ان يكون بعد ما تلاشى ولم يصدق عليه الشخص الميت فحسب الوجوب واذا برز بعد الصلوة عليه نبش او غيره فالاحوط اعادة الصلوة عليه (مسئلة ١٨) الميت المصلى عليه قبل الدفن يجوز الصلوة على قبره ايضاً ما لم يمضى از يد من يوم وليلة واذا مضى از يد من ذلك فالاحوط الترك (مسئلة ١٩) يجوز الصلوة على الميت في جميع الاوقات بلا كراهة حتى في الاوقات التي يكره النافلة فيها عند المشهور من غير فرق بين ان يكون الصلوة على الميت واجبة او مستحبة (مسئلة ٢٠) يستحب المبادرة الى الصلوة على الميت وان كان في وقت فضيلة الفريضة ولكن لا يبعد ترجيح تقديم وقت الفضيلة مع ضيقه كما ان الاولى تقديمها على النافلة وعلى قضاء الفريضة ويجب تقديمها على الفريضة فضلاً عن النافلة في مدة الوقت اذا خيف على الميت من الفساد ويجب تأخيرها عن الفريضة مع ضيق وقتها وعدم الخوف على الميت واذا خيف عليه مع ضيق وقت الفريضة تقدم الفريضة ويصلى عليه بعد الدفن واذا خيف عليه من تأخير الدفن مع ضيق وقت الفريضة يقدم الدفن ونقض الفريضة وان امكن ان يصلى الفريضة مومياً صلى ولكن لا يترك القضاء ايضاً (مسئلة ٢١) لا يجوز على الاحوط اتيان صلوة الميت في اثناء الفريضة وان لم تكن ماحية لصورتها كما اذا اقتصر على التكبيرات واقل الواجبات من الادعية في حال القنوت مثلاً (مسئلة ٢٢) اذا كان هناك

ميتان يجوز ان يصلى على كل واحد منهما منفرداً ويجوز التشريك بينهما في الصلوة فيصلى صلوة واحدة عليهما وان كانا على اثنين في الوجوب والاستحباب وبعد التكبيرات الرابع بأقرب الضمير التسمية هذا اذا لم يخف عليهما او على احدهما من الفساد والاوجب التشريك او تقدم من يخاف فساد (مسئلة ٢٣) اذا حضر في اثناء الصلوة على الميت اخر يخبر المصلي بين وجوه «الاول» ان يتم الصلوة على الاول ثم بأقرب بالصلاة على الثاني «الثاني» قطع الصلوة واستئنافها بخبر التشريك «الثالث» التشريك في التكبيرات الباقية واتيان الدعاء لكل منهما بما يخصه والاينان ببقية الصلوة للثاني بعد تمام صلوة الاول مثلاً اذا حضر قبل التكبير الثالث بكبر وأقرب بوظيفة صلوة الاول وهي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات والشهادتين ا صلوة الميت الثاني وبعد التكبير الرابع بأقرب بالدعاء للميت الاول وبالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم «الثاني» وبعد الخامسة تتم صلوة الاول وأقرب للثاني بوظيفة التكبير الثالث وهكذا يتم بقية صلواته وتغير في تقديم وظيفته الميت الاول والثاني بعد كل تكبير مشترك هذا مع عدم الخوف على واحد منهما واما اذا خيف على الاول بتعين الوجه الاول واذا خيف على الثاني بتعين الوجه الثاني او تقدم الصلوة على الثاني بعد القطع واذا خيف عليهما معا يلاحظ قلة الزمان في القطع والتشريك بالنسبة اليهما ان امكن والا فالاحوط عدم القطع فصل في اداب الصلوة على الميت * وهي امور «الاول» ان يكون المصلي على طهارة من الوضوء او التيمم وقد مر جواز التيمم مع وجدان الماء ايضاً ان خاف فوت الصلوة لو اراد الوضوء بل مطلقاً «الثاني» ان يقف الامام والمنفرد عند وسط الرجل بل مطلق الذكر وعند صدر المرأة بل مطلق الانثى ويغير في الخنثى ولو شارك بين الذكر والانثى في الصلوة جعل وسط الرجل في قبال صدر المرأة ليدرك الاستحباب بالنسبة الى كل منهما «الثالث» ان يكون المصلي حافياً بل يكره الصلوة بالحذاء دون مثل الخف والجورب «الرابع» رفع اليدين عند التكبير الاول بل عند الجميع على الاقوى «الخامس» ان يقف قريباً من الجنازة بحيث لو هبت الريح وصل ثوبه اليها «السادس» ان يرفع الامام صوته بالتكبيرات بل الادعية ايضاً وان يسر للمأموم «السابع» اختيار المواضع المعتادة للصلوة التي هي مظان الاجتماع وكثرة المصلين «الثامن» ان لا تنزع في المساجد فانه مكروه عندا مستحب الحرام «التاسع» ان تكون بالجماعة وان كان يكفي المنفرد ولو امرأة «العاشر» ان يقف المأموم خلف الامام وان كان واحداً بخلاف اليومية حيث يستحب وقوفه ان كان واحداً الى جنبه «الحادي عشر»

الاجتهاد بصفة الدعاء للميت والمؤمنين «الثاني عشر» ان يقول قبل الصلوة الصلوة ثلث مرات «الثالث عشر» ان تقف الحائض اذا كانت مع الجماعة في صف وحدها «الرابع عشر» رفع اليدين عند الدعاء على الميت بعد التكبير الرابع على قول بعض العلماء لكنه مشكل ان كان بقصد الغشوبة والورود (مسئلة ١) اذا اجتمعت جنازات فالاولى الصلوة على كل واحد منفرداً وان اراد التشريك فهو على وجهين «الاول» ان يوضع الجميع قدام المصلي مع الحاذات والاولى مع اجتماع الرجل والمرأة جعل الرجل اقرب الى المصلي حراً كان او عبداً كما انه لو اجتمع الحر والعبد جعل الحر اقرب اليه ولو اجتمع الطفل مع المرأة جعل الطفل اقرب اليه اذا كان ابن ست سنين وكان حراً ولو كانوا متساوين في الصفات لا بأس بالترجيح بالفضيلة ونحوها من الصفات الدينية ومع التساوي فالقرعة وكل هذا على الاولوية لا الوجوب فيجوز باى وجه اتفق «الثاني» ان يجعل الجميع صفاً واحداً ويقوم المصلي وسط الصف بان يجعل رأس كل عنداية الاخر شبه الدرج ويراعى في الدعاء لم بعد التكبير الرابع تنبيه الضمير او جمعه وتذكيره وتانيته ويجوز التذكير في الجميع بالمحافظ لفظ الميت كما انه يجوز التانيث بالمحافظ الجنازة

فصل في الدفن

يجب كفافة دفن الميت بمعنى مواريثه في الارض بحيث يؤمن على جسده من السباع ومن ابتداء ريحه للناس ولا يجوز وضعه في بناء اوفى تابوت ولو من حجر بحيث يؤمن من الامر من مع القدرة على الدفن تحت الارض نعم مع عدم الامكان لا بأس بها والا فوى كفافة مجرد الموارات في الارض بحيث يؤمن من الامر من من جهة عدم وجود السباع او عدم وجود الانسان هناك لكن الاحوط كون الحفيرة على وجه المذكور وان كان الامن حاصل بدون (مسئلة ١) يجب كون الدفن مستقبل القبلة على جنبه الايمن بحيث يكون رأسه الى المغرب ورجله الى المشرق وكذا في الجسد بلا رأس بل في الراس بلا جسد بل في الصدر وحده بل في كل جزء يمكن فيه ذلك (مسئلة ٢) اذا مات ميت في السفينة فان امكن التأخير ليدفن في الارض بلا عسر وجب ذلك وان لم يمكن لحوف فساد او منع مانع يفسد ويكفن ويحيط ويصلى عليه ويوضع في خاوية ويوكأ رأسها وباقى في البحر مستقبل القبلة على الاحوط وان كان الاقوى عدم وجوب الاستقبال او ينقل الميت بحجر او نحوه بوضعه في رجله وبقاى في البحر كذلك والاحوط مع الامكان اختيار الوجه الاول

وكذا اذا خيف على الميت من نبش القبر وقتله (مسئلة ٣) اذا مات كافر كتابية او غير كتابية ومات في بطنها ولد من مسلم بنكاح اوشبهة او ملك يمين تدفن مستديرة للقبلة على جانبها الايسر على وجه يكون الولد في بطنها مستقبلا والاحوط العمل بذلك في مطلق الجنين ولو لم تلج الروح فيه بل لا يتولد عن قوة (مسئلة ٤) لا يعتبر في الدفن قصد القربة بل يكفي دفن الهبي اذا علم انه اتى به بشرائطه ولو علم انه ما قصد القربة (مسئلة ٥) اذا خرف على الميت من اخراج السبع اياه وجب احكام القبر بما يوجب حفظه من القير والاجر ونحو ذلك كما ان في السفينة اذا اريد القائه في البحر لا بد من اختيار مكان مأمون من بلع حيوانات البحر اياه تجرد الاقاء (مسئلة ٦) موثة الاقاء في البحر من الحجر او الحديد الذي يشغل به او الخابية التي يوضع فيها تخرج من اصل التركة وكذا في الآجر والقير والساروج في موضع الحاجة اليها (مسئلة ٧) يشترط في الدفن ايضا اذن الولي كالهولة وغيرها (مسئلة ٨) اذا اشتبهت القبلة بعمل بالطن ومع عدمه ايضا يسقط وجوب الاستقبال ان لم يكن تحصل العلم ولو بالتأخير على وجه لا يضر بالميت ولا بالمباشرين (مسئلة ٩) الاحوط اجراء احكام المسلم على الطفل المتولد من الزنا من الطرفين اذا كانا مسلمين او كان احدهما مسلما واما اذا كان الزنا من احد الطرفين وكان الطرف الاخر مسلما فلا اشكال في جريان احكام المسلم عليه (مسئلة ١٠) لا يجوز دفن المسلم في مقبرة الكفار كما لا يجوز العكس ايضا نعم اذا اشتبه المسلم والكافر يجوز دفنهما في مقبرة المسلمين واذا دفن احدهما في مقبرة الاخرين يجوز النبش اما الكافر فله حرمة له واما المسلم فلا منقضي احترامه عدم كونه مع الكفار (مسئلة ١١) لا يجوز دفن المسلم في مثل المازيلة والبالوعة ونحوهما مما هو هنك حرمة (مسئلة ١٢) لا يجوز الدفن في المكان المنصوب وكذا في الاراضي الموقوفة لغير الدفن فلا يجوز الدفن في المساجد والمدارس ونحوهما كما لا يجوز الدفن في قبر النير قبل اندراسه وميته (مسئلة ١٣) يجب دفن الاجزاء المبانة من الميت حتى الشعر والسن والظفر واما السن او الظفر من الحي فلا يجب دفنها وان كان معها شيء يسير من اللحم نعم يستحب دفنها بل يستحب حفظها حتى يدفن معها كما يظهر من وصية مولانا الباقر له اذ قال عليه السلام وعن امير المؤمنين عليه السلام ان النبي صلوات الله عليه وآله امر بدفن اربعة الشعر والذن والظفر والدم وعن عائشة عن النبي (ص) انه امر بدفن سبعة اشياء الاربعة المذكورة والحبض والشمية والعلة (مسئلة ١٤) اذا مات شخص في البئر ولم يكن اخراجه يجب ان يد

ويجعل قبراً له (مسئلة ١٥) اذا مات الجنين في بطن الحامل وخيف عليها من بقائه وجب التوصل الى اخراجه بالارفق فالارفق ولو بتقطيعه قطعة قطعة ويجب ان يكون المباشر النساء اوزوجها ومع عدمها فالخارج من الرجال فان تعذر فالاجانب حفظاً لنفسها المحترمة ولو ماتت الحامل وكان الجنين حياً وجب اخراجه ولو يشق بطنها فيشق جنبها الايسر ويخرج الطفل ثم يخاط وتدفن ولا فرق في ذلك بين رجاء حياة الطفل بعد الاخراج وعدمه ولو خيف مع حيوتها على كل منهما انتظر حتى يقضى ❀ فصل في المستحبات قبل الدفن وجبته وبعده ❀ وهي امور «الاول» ان يكون عمق القبر الى الترقوة او الى قامة ويحتمل كرامة الازيد «الثاني» ان يعمل للسلد عابلي القبلة في الارض الصلبة بان يغور بقدر بدن الميت في الطول والعرض بمقدار ما يمكن جالس الميت فيه في العمق ويشق في الارض الرخوة وسط القبر شبه النمر فيوضع فيه الميت ويسقف عليه «الثالث» ان يدفن في المقبرة القريبة على ما ذكره بعض العلماء الا ان يكون في البعيدة حزينة بان كانت مقبرة للصالحين او كان الزائر هناك ازيد «الرابع» ان يوضع الجنازة دون القبر بذراعين او ثلثة اوازيه من ذلك ثم ينقل قليلا ويوضع ثم ينقل قليلا ويوضع ثم ينقل في الثالثة وترسلا ليأخذ الميت اهنته بل يكره ان يدخل في القبر دفعة فان القبر اموالا عظيمة «الخامس» ان كان الميت رجلا يوضع في الدفعة الاخيرة بحيث يكون رأسه عند ما يلي رجلى الميت في القبر ثم يدخل في القبر طولا من طرف رأسه اى يدخل رأسه اولاً وان كان امرأة توضع في طرف القبلة ثم تدخل عرضاً «السادس» ان يغلى القبر بثوب عند ادخال المرثة «السابع» ان يسلم من نعشه سلا فيرسل الى القبر برفق «الثامن» الدعاء عند الدفن من النعش بان يقول بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله ص اللهم الى رحمتك لالى عذابك اللهم افسح له في قبره ولقنه في حجه وثبته بالقول الثابت وقنا ويااه عذاب القبر وعند ما ينة القبر اللهم اجعله روضة من رياض الجنة ولا تجعله حفرة من حفر النار وعند الوضع في القبر يقول اللهم عبدك وابن عبدك وابن امة نزل بك وانت خير منزل به وبعد الوضع فيه يقول اللهم جاف الارض عن جنبه وصاعد عمله واقه منك رضوانا وعند وضعه في القبر يقول بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله ص ثم يقره فاتحة الكتاب وآية الكرسي والمعوذتين وقل هو الله احد ويقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وما دام مستغلا بالتشريع يقول اللهم صل وحادثه وانس وحشته وامن روعته واسكنه من رحمتك رحمة تغنيه بها عن رحمة من سواك فانما رحمتك للظالمين وعند الخروج من

القبر يقول انا لله وانا اليه راجعون اللهم ارفع درجته في عليين واخلف على عقبه في الغابرين وعندك
تختسبه يارب العالمين وعند اهالة التراب عليه يقول انا لله وانا اليه راجعون اللهم جاف الارض
عن جنبه واصعد اليك بروحه ولفه منك رضواناً واسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمة
من صورك وايضا يقول ايماناً بك وتصديقاً ببعثك هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله
اللهم زدنا ايماناً وتسلماً « التاسع » ان تحل عقد الكفن بعد الوضع في القبر ويده من طرف
الراس « العاشر » ان يحسر عن وجهه ويجعل خده على الارض ويعمل له وصادة من تراب
« الحادي عشر » ان يستند ظهره بلبنة او مدرة ثلاثاً يستلقي على فخذه « الثاني عشر » جعل مقدار لبنة
من تربة الحسين عليه السلام تلقاه وجهه بحيث لا تصل اليها النجاسة بعد الانقياض « الثالث عشر »
تلقينه بعد الوضع في الخندق قبل الستر بالابن بان يضرب يده على منكبيه الابن ويضع يده اليسرى
على منكبيه اليمين بقوة ويد في فمه الى اذنه ويحركه تحريكاً شديداً ثم يقول يا فلان بن فلان اسمع
افهم ثلاث مرات الله ربك ومحمد نبيك والاسلام دينك والقرآن كتابك وعلى امامك والحدن
امامك الى آخر الائمة افهمت يا فلان ويعد عليه هذا التلقين ثلاث مرات ثم يقول ثبنتك الله
بالقول الثابت هذاك الله الى صراط مستقيم عرف الله بدينك وبين اوليائك في مستقر من رحمة
اللهم جاف الارض عن جنبه واصعد بروحه اليك ولفه منك برهانا اللهم عفوك عفوك « واجمع
كلمة في التلقين ان يقول « اسمع افهم يا فلان بن فلان ثلاث مرات ذكراً اسماءه واسم ابيه ثم يقول
هل انت على العهد الذي فارقتنا عليه من شهادة ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمداً
صلى الله عليه واله عبده ورسوله وسيد النبيين وخاتم المرسلين وان علياً امير المؤمنين وسيد المرسلين
وامام اقتضى الله طاعته على العالمين وان الحسن والحسين وعلى بن محمد والحسين بن علي واقفتم الحاجة
اليهدي صلوات الله عليهم ائمة المؤمنين وجميع الله على الخلق اجمعين واثبتك ائمة هدى بك ابرار
يا فلان بن فلان اذا اتاك الملك المنقر بان رسولين من عند الله تبارك وتعالى وملاك من ربه
وعن نبيك وعن دينك وعن كتابك وعن قبلك وعن اهلك فلا تخف ولا تحزن وفل في جوابهما
الله ربي ومحمد صلى الله عليه وآله والاسلام ديني والقرآن كتابي والكعبة قبلي وامير المؤمنين علي
بن ابي طالب امامي والحسن بن علي المجتبي امامي والحسين بن علي الشهيد بكر بلاء امامي وعلي زين
العابدين امامي ومحمد الباقر امامي وجعفر الصادق امامي وموسى الكاظم امامي وعلي رضا امامي

ومحمد الجواد امامي وعلي الهادي امامي والحسن العسكري امامي والحجة المنتظر امامي هؤلاء
صلوات عليهم اجمعين ائمتي وسادتي وقادتي وشفعائي بهم اتولي ومن اعدائهم اتبره في الدنيا
والآخرة ثم اعلم يا فلان بن فلان ان الله تبارك وتعالى نعم الرب وان محمداً صلى الله عليه واله نعم
الرسول وان علي بن ابي طالب واولاده المعصومين الائمة الاثني عشر نعم الائمة وان ما جاء به محمد
صلى الله عليه واله حق وان الموت حق وسؤال منكر وتكفير في القبر حق والبعث والتشور حق
والصراط حق والميزان حق واطوار الكتب حق وان الجنة حق والنار حق وان الساعة آتية
لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور ثم يقول افهمت يا فلان وفي الحديث انه يقول فهمت ثم يقول
ثبنتك الله بالقول الثابت وعدك الله الى صراط مستقيم عرف الله بدينك وبين اوليائك في مستقر
من رحمة ثم يقول اللهم جاف الارض عن جنبه واصعد بروحه اليك ولفه منك برهانا اللهم
عفوك عفوك والاولى ان يلقن بما ذكر من العربي وبلسان الميت ايضاً ان كان غير عربي « الرابع
عشر » ان يمد الخد بالابن لحفظ الميت من وقوع التراب عليه والاولى الابتداء من طرف
راسه وان احسنت الابن بالطين كان احسن « الخامس عشر » ان يخرج المباشر من طرف
الرجلين فانه باب القبر « السادس عشر » ان يكون من يضعه في القبر على طهارة مكشوف الراس
نازلاً عمامته وردائه ونعليه بل وخفيه الا لضرورة « السابع عشر » ان يهيل غير ذي رحم عن
حضر التراب عليه بظهر الكف ثلاثاً انا لله وانا اليه راجعون على امر « الثامن عشر » ان
يكون المباشر لوضع المائدة في القبر محارماً او زوجاً ومع عدمهم فارحامها والا فالاجانب ولا
يعد ان يكون الاولي بالنسبة الى الرجل الاجاب « التاسع عشر » رفع القبر عن الارض بمقدار
ارباع اصابع مضغومة او مفرجة « العشرون » تربع القبر بمعنى كونها ذا اربع زوايا قائمة وتسطيحها
ويكره تسليمه بل تركه احوط « الحادي والعشرون » ان يجعل على القبر علامة « الثاني والعشرون »
ان يرش عليه الماء والاولى ان يستقبل القبلة ويبدء بالرش من عند الراس الى الرجل ثم يدور
به على القبر حتى يرجع الى الراس ثم يرش على الوسط ما يفضل من الماء ولا يبعد استحباب الرش
الى اربعين يوماً او اربعين شهراً « الثالث والعشرون » ان يضع الحاضرون بعد الرش اصابعهم
مفرجات على القبر بحيث يبقى اثرها والاولى ان يكون مستقبل القبلة ومن طرف راس الميت
واستحباب الوضع المذكور أكد بالنسبة الى من لم يصل على الميت واذا كان الميت هاشمياً فالاولى
ان يكون الوضع على وجهه يكون اثر الاصابع ازبد بان يزيد في غن اليد « ويستحب » ان يقول

حين الوضع بسم الله تحمك من الشيطان ان يدخلك « وايضا » يستحب ان يقره مستقبل القبلة سبع مرات انا انزلناه وان يستغفر له ويقول اللهم جاهد الارض عن جنبيه واصعد اليك روحه ولفه منك رضوانا واسكن قبره من رحمتك ما تقنيه به عن رحمة من سواك او يقول اللهم ارحم غربته وصل وحدته وانس وحشته وامن روحه وافض عليه من رحمتك واسكن اليه من يود عفوكم وسعة غفرانك ورحمتك ما يستغنى بها عن رحمة من سواك واحشره مع من كان يتولاه ولا يخلص هذه الكيفية بهذه الحالة بل يستحب عند زيارة كل مؤمن قرائة انا انزلناه سبع مرات وطلب المغفرة وقرائة الدعاء المذكور « الرابع والعشرون » ان يافقه الولي او من ياذن له تلقينا اخر بعد تمام الدفن ورجوع الحاضرين بصوت عال نحو ما ذكر فان هذا التلقين يوجب عدم سؤال التكبير منه « فالتلقين يستحب في ثلثة مواضع » حال الاحتضار وبعد الوضع في القبر وبعد الدفن ورجوع الحاضرين وبعضهم ذكر استحبابه بعد التكفين ايضا ويستحب الاستقبال حال التلقين وينبغي في التلقين بعد الدفن وضع الفم عند الراس وقبض القبر بالكفين « الخامس والعشرون » ان يكتب اسم الميت على القبر او على لوح او حجر وينصب عند راسه « السادس والعشرون » ان يحصل في فمه فص عتيق مكتوب عليه لا اله الا الله رب محمد نبي علي والحسن والحسين الى اخر الائمة اثنى « السابع والعشرون » ان يوضع على قبره شيء من الحصى على ما ذكره بعضهم والاولى كونها حمرا « الثامن والعشرون » تعزية المصاب وتسلية قبل الدفن وبعده والثاني افضل والمرجع فيها العرف ويكنى في ثوابها روية المصاب اياه ولاحد لزمانها ولو ادت الى تجدد يحزن قد نسي كان تركها اولى ويجوز الجلوس للتعزية ولاحد له ايضا وحده بعضهم بيومين او ثلث وبعضهم على ان لا يزيد من يوم مكروه ولكن ان كان الجلوس بقصد قراءة القرآن والدعاء لا يبعد جماعته « التاسع والعشرون » ارسال الطعام الى اهل الميت ثلثة ايام ويكره الاكل عندهم وفي خبر انه عمل اهل الجاهلية « الثلاثون » شهادة اربعين او خمسين من المؤمنين لميت بخبر بان يقولوا اللهم انا لانعم منه الا خيرا وانت اعلم به منا « الواحد والثلاثون » البكاء على المؤمن « الثاني والثلاثون » ان يسلي صاحب المصيبة نفسه بتذكر موت النبي ص فانه اعظم المصائب « الثالث والثلاثون » الصبر على المصيبة والاحتساب والتاسي بالانبياء والاوصياء والصالحاء خصوصا في موت الاولاد « الرابع والثلاثون » قول انا لله وانا اليه راجعون كما تذكر « الخامس والثلاثون » زيارة قبور المؤمنين والسلم عليهم بقول السلم عليكم يا اهل الديار الخ وقرائة القرآن وطلب الرحمة والمغفرة

لهم ويتأكد في يوم الاثنين والخميس خصوصا عصره وصبيحة السبت للرجال والنساء بشرط عدم الجزع والصبر ويستحب ان يقول السلم على اهل الديار من المؤمنين رحم الله المتقدمين منهم والمتأخرين وانا انشاء الله بكم لاحقون ويستحب للزائر ان يضع يده على القبر وان يكون مستقبل القبلة وان يقره انا انزلناه سبع مرات ويستحب ايضا قراءة الحمد والمعوذتين وآية الكرسي كل منها ثلاث مرات والاولى ان يكون جالسا مستقبل القبلة ويجوز قائما ويستحب ايضا قراءة يس ويستحب ايضا ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم السلم على اهل لا اله الا الله من اهل لا اله الا الله كيف وجدتم قول لا اله الا الله من لاله الا الله بالاله الا الله بحق لا اله الا الله اغفر لي قال لا اله الا الله واحشرنا في زمرة من قال لا اله الا الله محمد رسول الله علي ولي الله « السادس والثلاثون » طلب الحاجة عند قبر الوالدين « السابع والثلاثون » احكام بناء القبر « الثامن والثلاثون » دفن الاقارب متقاربين « التاسع والثلاثون » التخميد والاسترجاع وسؤال الخلف عند موت الولد « الاربعون » صلوة الهدية ليلة الدفن وهي على رواية ركعتان يقره في الاولى الحمد وآية الكرسي وفي الثانية الحمد والقدر عشر مرات ويقول بعد الصلوة اللهم صل على محمد وآل محمد وابعث ثوابها الى قبر فلان وفي رواية اخرى في الركعة الاولى الحمد وقل هو الله احد مرتين وفي الثانية الحمد والثلاثون عشر مرات وان اتى بالكيفيتين كان اولى وتكنى صلوة واحدة من شخص واحد واثنيان اربعين اولى لكن لا يقصد الورود والخصوصية كما انه يجوز التمدد من شخص واحد بقصد اهداء الثواب والاحوط قراءة آية الكرسي الى ثم فيها خالفون والظاهر ان وقته تمام الليل وان كان الاولى اوله بعد العشاء ولو اتى بغير الكيفية المذكورة سهواً اعاد ولو كان بتلك آية من انا انزلناه آية من آية الكرسي ولو نسي من اخذ الاجرة عليها فتركها او ترك شيئا منها وجب عليه ردها الى صاحبها وان لم يعرفه تصدق بها عن صاحبها وان علم برضاها اتى بالصلاة في وقت آخر واهدي ثوابها الى الميت لا يقصد الورود (مسئلة ١) اذا نقل الميت الى مكان اخر كالعتبات او اخر الدفن الى مدة فصول ليلة الدفن تؤخر الى ليلة الدفن (مسئلة ٢) لافرق في استحباب التعزية لاهل المصيبة بين الرجال والنساء حتى الشابات ممن متحرزا عما تكون به الفتنة ولا باس بتعزية اهل القمة مع الاحتراز عن الدعاء لهم بالا اجر الا مع مصلحة تقتضي ذلك (مسئلة ٣) يستحب الوصية بالاطعام ما تمه بعد موته فصل في مكروهات الدفن وهي ايضا امور « الاول » دفن ميتين في قبر واحد بل قيل بجرمته مطلقا وقيل بجرمته مع كون احدهما

امراة اجنبية والافوى الجواز مطلقا مع الكراهة نعم الاحوط الترك الا لضرورة ومعها الاولى
جعل حائل بينهما وكذا يكره حمل جنازة الرجل والمرأة على سرير واحد والاحوط تركه ايضا
« الثاني » فرش القبر بالساج ونحوه من الآجر والحجر الا اذا كانت الارض ندية واما فرش ظهر
القبر بالآجر ونحوه فلا بأس به كما ان فرشه بمثل حصير وقطيفة لا بأس به وان قيل بكرهه ايضا
« الثالث » نزول الاب في قبر ولده خوفا عن جزعه وفوات اجره بل اذا خيف من ذلك في ساير
الارحام ايضا يكون مكروها بل قد بقي بكرهه نزول الارحام مطلقا الا الزوج في قبر زوجته
والحرم في قبر محارمه « الرابع » ان يهمل ذو الرحم على رحمه القربا فانه يورث مساواة القلب
« الخامس » سد القبر بتراب غير ترابه وكذا تطيبته بغير ترابه فانه ثقل على الميت « السادس »
تجصيصه او تطيبته لغير ضرورة وامكان الاحكام المندوب بدونه والقدر المتيقن من الكراهة انما
هو بالنسبة الى باطن القبر لا ظاهره وان قيل بالاطلاق « السابع » تجديد القبر بعد اندراسه
الاقبور الانبياء والاصفياء والصلحاء والعلماء « الثامن » تسليحه بل الاحوط تركه « التاسع »
البناء عليه عدا قبور من ذكر والظاهر عدم كراهة الدفن تحت البناء والسقف « العاشر »
اتخاذ المقبرة مسجدا الا مقبرة الانبياء والائمة والعلماء « الحادي عشر » المقام على القبور الا
الانبياء ع والائمة ع « الثاني عشر » الجلوس على القبر « الثالث عشر » البول والغائط في المقابر
« الرابع عشر » الضحك في المقابر « الخامس عشر » الدفن في الدور « السادس عشر » تجويس
القبور وتكثيفها بما يوجب هتك حرمة الميت « السابع عشر » المشي على القبر من غير ضرورة
« الثامن عشر » الاتكاء على القبر « التاسع عشر » انزال الميت في القبر بغتة من غير ان يوضع
الجنازة قريبا منه ثم رفعها ووضعها دفعت كما مر « العشرون » رفع القبر عن الارض ازيد
من اربع اصابع مفرجات « الحادي والعشرون » نقل الميت من بلد موته الى بلد اخر الا الى
المشاهد المشرفة والاماكن المقدسة والمواضع المحترمة كالنقل عن عرفات الى مكة والنقل الى
النجف فان الدفن فيه يدفع عذاب القبر وسؤال المالكين والى كربلاء والكاظمية وساير قبور
الائمة بل الى مقابر العلماء والصلحاء بل لا يبعد استحباب النقل من بعض المشاهد الى اخر لبعض
المرجحات الشرعية والظاهر عدم الفرق في جواز النقل بين كونه قبل الدفن او بعده ومن قال
بحرمة الثاني مراده ما اذا استلزم النش والافلو فرض خروج الميت عن قبره بعد دفنه بسبب
من سبع او ظالم اوصي او نحو ذلك لامانع من جواز نقله الى المشاهد مثلا ثم لا يبعد جواز النقل

الى المشاهد المشرفة وان استلزم فساد الميت اذا لم يوجب اذية المسلمين فان من تمسك بهم فاز
ومن اتهم فقد نجا ومن لجأ اليهم امن ومن اعتصم بهم فقد اعتصم بالله تعالى والمتوسل بهم
غير غائب صلات الله عليهم اجمعين (مسألة ١) يحوز البكاء على الميت ولو كان مع الصوت
بل قد يكون واجعا كما اذا كان مسكنا للحزن وحرقة القلب بشرط ان لا يكون منافيا للرضاء
بقضاء الله ولا فرق بين الرحم وغيره بل قد مر استحباب البكاء على المؤمن بل يستفاد من
بعض الاخبار جواز البكاء على الالف الضال والخير الذي ينقل من الميت يعذب ببكاء
اهله ضعيف مناف لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى واما البكاء الشتم على الجزع
وعدم العبر فحائز مالم يكن مقرونا بعدم الرضاء بقضاء الله نعم بوجوب حبس الاجر ولا يبعد كراهته
(مسألة ٢) يجوز النوح على الميت بالنظم والنثر مالم يتضمن الكذب ولم يكن شتما على الويل
والشبور لكن يكره في الليل ويجوز اخذ الاجرة عليه اذا لم يكن بالباطل لكن الاولى ان لا يشترط
اولا (مسألة ٣) لا يجوز اللطم والخدش وجز الشعر بل والصراخ الخارج عن حد الاعتدال
على الاحوط وكذا لا يجوز شق الثوب على غير الاب والاخ والاحوط تركه فيها ايضا
(مسألة ٤) في جز المرأة شعرها في الهيبة كفارة شهر رمضان وفي تنغه كفارة اليمين وكذا
في خدشها وجهها (مسألة ٥) في شق الرجل ثوبه في موت زوجته او ولده كفارة اليمين وهي
اطعام عشرة مساكين او كوتهم او تحوير رقبة (مسألة ٦) يحرم تبش قبر المؤمن وان كان
طفلا او مجنون او امع العلم باندراسه وصيرته ترابا ولا يكفي الظن به وان بقي عظما فان كان
صلبا ففي جواز نبشه اشكال واما مع كونه مجرد صورة بحيث يصير ترابا بادنى حركة فالظاهر
جوازه نعم لا يجوز نبش قبور الشهداء والعلماء والصلحاء واولاد الائمة ولو بعد الاندراس
وان طال المدة سيما اتخذ منها مزارا او مستجارا والظاهر توقف صدق النبش على بروز جسد
الميت فلو اخرج بعض تراب القبر وحفر من دون ان يظهر جسده لا يكون من النبش المحرم
والاولى الاناطة بالعرف وهناك الحرمة وكذا لا يصدق النبش اذا كان الميت في سرداب وفتح
بابه لوضع ميت آخر خصوصا اذا لم يظهر جسد الميت وكذا اذا كان الميت موضوعا على وجه
الارض وبني عليه بناء لعدم امكان الدفن او باعتقاد جوازه او عصيانا فان اخراجه لا يكون
من النبش وكذا اذا كان في تابوت من صخرة او نحوها (مسألة ٧) يستثنى من حرمة النبش
وارد « الاول » اذا دفن في المكان المقتوب عدوانا او جهلا او نسيانا فانه يجب نبشه مع عدم

رضا المالك ببقائه وكذا إذا كان كفته مضموا أو دفن معه مال مقصوب بل أو ماله المنقل بعد موته إلى الوارث فيجوز نبشه لإخراجه نعم لو أوصى بدفن دعاء أو قرآن أو خاتم معه لا يجوز نبشه لأخذه بل لو ظهر بوجه من الوجوه لا يجوز أخذه كما لا يجوز عدم العمل بوجوبه من الأول « الثاني » إذا كان مدفونا بلا غسل أو بلا كفن أو تبين بطلان غسله أو كون كفته على غير الوجه الشرعي كما إذا كان من جلد الميتة أو غير المأكول أو حريرا فيجوز نبشه لتدارك ذلك ما لم يكن موجبا لشكك وأما إذا دفن بالتيم لفقده الماء فوجد الماء بعد دفنه أو كفنه بالحريز لتعذر غيره ففي جواز نبشه اشكال وأما إذا دفن بلا صلوة أو تبين بطلانها فلا يجوز النبش لأجلها بل يصلى على قبره ومثل ترك الغسل في جواز النبش مالم يوضع في القبر على غير القبلة ولو جهلا أو نسيانا « الثالث » إذا توقف إثبات حق من الحقوق على رؤية جسده « الرابع » لدفن بعض أجزائه المبانة منه مع لكن الأولى دفنه معه على وجه لا يظهر جسده « الخامس » إذا دفن في مقبرة لا يناسبه كما إذا دفن في مقبرة الكفار أو دفن معه كافر أو دفن في منزلة أو بالوعة أو نحو ذلك من الامكنة الموجبة لهنك حرمة « السادس » لنقله إلى المشاهد المشرفة والاماكن المعظمة على الأقوى وإن لم يوص بذلك وإن كان الاحوط التردد مع عدم الوصية « السابع » إذا كان موضوعا في تابوت ودفن ككفانه لا يصدق عليه النبش حيث لا يظهر جسده والأولى مع ارادة النقل إلى المشاهد اختيار هذه الكيفية فانه خال عن الاشكال أو أقل اشكالا « الثامن » إذا دفن بغير اذن الولي « التاسع » إذا أوصى بدفنه في مكان معين وخولف عصيانا أو جهلا أو نسيانا « العاشر » إذا دعت ضرورة إلى النبش أو عارضه أمر راجح أم « الحادي عشر » إذا خيف عليه من سبع أو سيل أو عدو « الثاني عشر » إذا أوصى بنبشه ونقله بعد مدة إلى الاماكن المشرفة بل يمكن أن يقال بجوازه في كل مورد يكون هناك رجحان شرعي من جهة من الجهات ولم يكن موجبا لهنك حرمة أو لأذية الناس وذلك لعدم وجود دليل واضح على حرمة النبش إلا الاجماع وهو أمر لبي والقدر المتيقن منه غير هذه الموارد لكن مع ذلك لا يخلو عن اشكال (مسئلة ٨) يجوز تخريب آثار القبور التي علم اندراس بيتها ماعدا ما ذكر من قبور العلماء والصالحين وأولاد الأئمة سيما إذا كانت في المقبرة الموقوفة للمسلمين مع حاجتهم وكذا في الاراضي المباحة ولكن الاحوط عدم التخريب مع عدم الحاجة خصوصا في المساحات غير الموقوفة (مسئلة ٩) إذا لم يعلم أنه قبر مؤمن أو كافر فالاحوط عدم نبشه مع عدم العلم باندراسه أو كونه

في مقبرة الكفار (مسئلة ١٠) إذا دفن الميت في ملك الغير بغير رضاه لا يجب عليه الرضا ببقائه ولو كان بالعوض وإن كان الدفن بغير العدوان من جهل أو نسيان فله أن يطالب النبش أو يباشره وكذا إذا دفن مال للغير مع الميت لكن الأولى بل الاحوط قبول العوض أو الاعراض (مسئلة ١١) إذا اذن في دفن ميت في ملكه لا يجوز له أن يرجع في اذنه بعد الدفن سواء كان مع العوض أو بدونه لانه المقدم على ذلك فيسلبه دليل حرمة النبش وهذا بخلاف ما إذا اذن في الصلوة في داره فانه يجوز له الرجوع في اثناء الصلوة ويجب على المصلي قطعها في سعة الوقت فإن حرمة القطع انما هي بالنسبة إلى المصلي فقط بخلاف حرمة النبش فانه لا فرق فيه بين المباشر وغيره نعم له الرجوع عن اذنه بعد الوضع في القبر قبل أن يسد بالتراب هذا إذا لم يكن الاذن في عقد لازم والا ليس له الرجوع مطلقا (مسئلة ١٢) إذا خرج الميت المدفون في ملك الغير بأذنه بنبش نبش أو سبل أو صبح أو نحو ذلك لا يجب عليه الرضا والاذن بدفنه ثانيا في ذلك المكان بل له الرجوع عن اذنه إلا إذا كان لازما عليه بعقد لازم (مسئلة ١٣) إذا دفن في مكان مباح فخرج بإحد المذكورات لا يجب دفعه ثانيا في ذلك المكان بل يجوز أن يدفن في مكان آخر والاحوط الاستبذان من الولي في الدفن الثاني ايضا نعم إذا كان عظما مجردا أو نحو ذلك لا يبعد عدم اعتبار اذنه وإن كان احوط مع امكانه (مسئلة ١٤) يكوه اخفاء موت انسان من اولاده وأقربائه إلا إذا كان هناك جهة رجحان فيه (مسئلة ١٥) من الامكنة التي يستحب الدفن فيها ويجوز النقل إليها الحرم ومكة أرجح من سائر مواضعه وفي بعض الاخبار أن الدفن في الحرم يوجب الامن من الفزع الأكبر وفي بعضها استحباب نقل الميت من عرفات إلى مكة المعظمة (مسئلة ١٦) ينبغي للمؤمن أعداد قبر لنفسه سواء كان في حال المرض أو الصحة ويرجح أن يدخل قبره وبقراء القرآن فيه (مسئلة ١٧) يستحب بذل الارض لدفن المؤمن كما يستحب بذل الكفن له وإن كان غنيا في الخبر من كفن مؤمنا كان كفن كسونه إلى يوم القيمة (مسئلة ١٨) يستحب المباشرة لحفر قبر المؤمن في الخبر من حفر مؤمنا قبرا كان كفن بواء بيتا موافقا إلى يوم القيمة (مسئلة ١٩) يستحب مباشرة غسل الميت في الخبر كان نبيا ناجي الله به موسى عليه السلام ربه قال يارب مالن غسل الموتي فقال اغسله من ذنوبه كما ولدته امه (مسئلة ٢٠) يستحب للانسان أعداد الكفن وجعله في بيته وتكرار النظر اليه في الحديث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أعد الرجل كفته كان ماجورا كلما نظر اليه وفي خبر آخر

لم يكتب من الغافلين وكان ماجورا كما نظر اليه

* فصل في الاغسال المندوبة *

وهي كثيرة وعد بعضهم سبعة واربعين وبعضهم انها الى خمسين وبعضهم الى ازيد من ستين وبعضهم الى سبع وثمانين وبعضهم الى مائة وهي اقسام زمانية ومكانية وفعلية اما للفعلي الذي يريد ان يفعل او للفعل الذي فعله والمكانية ايضا في الحقيقة فعليه لانها اما للدخول في مكان او للكون فيه اما الزمانية فاغسال احدها غسل الجمعة ورجعائه من الضرورات وكذا تاكد استحبابه معلوم من الشرع والاخبار في الحث عليه كثيرة وفي بعضها انه يكون طيارة له من الجمعة الى الجمعة وفي آخر غسل يوم الجمعة طهور وكفارة لما بينها من الذنوب من الجمعة الى الجمعة وفي جملة منها التعبير بالوجوب ففي الخبر انه واجب على كل ذكر او انثى من حر او عبد وفي آخر عن غسل يوم الجمعة فقال عـ واجب على كل ذكر وانثى من حر او عبد وفي ثالث الغسل واجب يوم الجمعة وفي رابع قال الراوي كيف صار غسل الجمعة واجبا فقال عـ ان الله اتم صلوة الفريضة بصلوة النافلة الى ان قال واتم وضوء النافلة بغسل يوم الجمعة وفي خامس لا يتركه الا فاسق وفي سادس عمن نسيه حتى صلى قال عـ ان كان في وقت فعله ان يغتسل ويعيد الصلوة وان مضى الوقت فقد جازت صلواته الى غير ذلك ولذا ذهب جماعة الى وجوبه منهم الحنفي والشافعي وشيخنا البهائي على ما نقل عنهم لكن الاقوى استحبابه والوجوب في الاخبار منزل على تاكد الاستحباب وفيها قرائن كثيرة على ارادة هذا المعنى فلا ينبغي الاشكال في عدم وجوبه وان كان الاحوط عدم تركه (مسئلة ١) وقت غسل الجمعة من طلوع الفجر الثاني الى الزوال وبعده الى اخر يوم السبت قضاء لكن الاولى والاحوط فيما بعد الزوال الى الغروب من يوم الجمعة ان ينوي القرية من غير تعرض للاداء والقضاء كما ان الاولى مع تركه الى الغروب ان يأني به بعنوان القضاء في نهار السبت لافي ليلة واخر وقت قضائه غروب يوم السبت واحتمل بعضهم جواز قضائه الى اخر الاسبوع لكنه مشكل نعم لا بأس به لا بقصد الورود بل برجاء المطالبة لعدم الدليل عليه الا الرضوي الغير المعلوم كونه منه عـ (مسئلة ٢) يجوز تقديم غسل الجمعة يوم الخميس بل بوليلة الجمعة اذا خاف اعواز الماء يومها اما تقديمه ليلة الخميس فمشكل نعم لا بأس به مع عدم قصد الورود لكن احتمل بعضهم جواز تقديمه حتى من اول الاسبوع ايضا

ولا دليل عليه واذا قدمه يوم الخميس ثم تمكن منه يوم الجمعة استحباب اعادته وان تركه استحباب قضائه يوم السبت واما اذا لم يتمكن من اعادته يوم الجمعة فلا استحباب قضائه واذا دار الامر بين التقديم والقضاء فالاولى اختيار الاول (مسئلة ٣) يستحب ان يقول حين الاغتسال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد وآل محمد واجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين (مسئلة ٤) لافرق في استحباب غسل الجمعة بين الرجل والمرأة والحاضر والمساافر والحار والعبد ومن يصلي الجمعة ومن يصلي الظهر بل الاقوى استحبابه للصبي المميز نعم يشترط في العبد اذن المولى اذا كان متائبا لحقه بل الاحوط مطلقا وبالنسبة الى الرجال اكد لي في بعض الاخبار رخصة تركه للسهل (مسئلة ٥) يستفاد من بعض الاخبار كراهة تركه بل في بعضها الامر باستغفار التارك وعن امير المؤمنين عليه السلام انه قال في مقام التوبيخ لشخص والله لانت اعجز من تارك الغسل يوم الجمعة فانه لا تزال في طهر الى الجمعة الاخرى (مسئلة ٦) اذا كان خرف فوت الغسل يوم الجمعة لا اعواز الماء بل لاصر آخر كعدم التمكن من استعماله او لقد عوض الماء مع وجوده فلا يبعد جواز تقديمه ايضا يوم الخميس وان كان الاولى عدم قصد الخصوصية والورود بل الاثبات به برجاء المطالبة (مسئلة ٧) اذا شرع في الغسل يوم الخميس من جهة خوف اعواز الماء يوم الجمعة فتبين في الاثناء وجوده وتمكنه منه يومها بطل غسله ولا يجوز اتمامه بهذا العنوان والعدول منه الى غسل آخر مستحب الا اذا كان من الاول قاصدا للامرين (مسئلة ٨) الاولى اثباته قريبا من الزوال وان كان يجوز من طلوع الفجر اليه كما مر (مسئلة ٩) ذكر بعض العلماء ان في القضاء كلما كان اقرب الى وقت الاداء كان افضل فاثباته في صبيحة السبت اولي من اثباته عند الزوال منه او بعده وكذا في التقديم فعصر يوم الخميس اولي من صبيحة وهكذا ولا يتخلو عن وجه وان لم يكن واضحا واما افضلية ما بعد الزوال من يوم الجمعة من يوم السبت فلا اشكال فيه وان قلنا بكونه قضاء كما هو الاقوى (مسئلة ١٠) اذا نذر غسل الجمعة وجب عليه ومع تركه عمدا تجب الكفارة والاحوط قضائه يوم السبت وكذا اذا تركه سهوا او لعدم التمكن منه فان الاحوط قضائه واما الكفارة فلا تجب الا مع النعمد (مسئلة ١١) اذا اغتسل بتفيل يوم الخميس بعنوان التقديم او بتفيل يوم السبت بعنوان القضاء فتبين كونه يوم الجمعة فلا يبعد الصحة خصوصا اذا قصد الامر الواقعي وكان الاشتباه في التطبيق وكذا اذا اغتسل بقصد يوم الجمعة فتبين كونه يوم الخميس مع

خوف الاعواز او يوم السبت واما لو قصد غسلاً آخر غير غسل الجمعة او قصد الجمعة فليبين كونه مأثوراً لغسل آخر في الصحة اشكال الا اذا قصد الامر القلي الواقعي وكان الاشتباه في التطبيق (مسئلة ١٢) غسل الجمعة لا ينقض بشئ من الحدث الاصغر والا كبر اذا المقصود ايجاده يوم الجمعة وقد حصل (مسئلة ١٣) الاقوى صحة غسل الجمعة من الحب والحائض بل لا يعد اجزائه عن غسل الجنابة بل عن غسل الحوض اذا كان بعد انقطاع الدم (مسئلة ١٤) اذا لم يقدر على الغسل لفقد الماء او غيره يصح التيمم ويجزى نعم لو تمكن من الغسل قبل خروج الوقت فلا حوط الاغتسال لادراكه المستحب «الثاني» من الاعسال الزمانية اغسال ليالي شهر رمضان يستحب الغسل في ليالي الايام من شهر رمضان وقام ليالي العشر الاخير يستحب في ليلة الثالث والعشرين غسل آخر في آخر الليل وايضاً يستحب الغسل في اليوم الاول منه فعلى هذا الاعسال المستحبة فيه اثنان وعشرون وقيل باستحباب الغسل في جميع لياليه حتى ليالي الايام وعليه بصير اثنان وثلاثون ولكن لا دليل عليه لكن الاتيان لاحتمال المطالبة في ليالي الايام من العشرين الاولين لا بأس به والا كدمتها ليالي القدر وليلة النصف وليلة سبعة عشر والخمس وعشرين والسبع وعشرين والتسع وعشرين منه (مسئلة ١٥) يستحب ان يكون الغسل في الليلة الاولى واليوم الاول من شهر رمضان في الماء الجاري كما انه يستحب ان يصب على رأسه قبل الغسل او بعده ثلثين كفاً من الماء ليامن من حكة البدن ولكن لا دخل لهذا العمل بالغسل بل هو مستحب مستقل (مسئلة ١٦) وقت غسل الليالي تمام الليل وان كان الاولى اتيانها اول الليل بل الاولى اتيانها قبل الغروب او مقارنته ليكون على غسل من اول الليل الى آخره نعم لا يعد في ليالي العشر الاخير رجحان اتيانها بين المغرب والعشاء لما نقل من فعل النبي وقد مر ان الغسل الثاني في ليلة الثالث والعشرين في آخره (مسئلة ١٧) اذا ترك الغسل الاولى في الليلة الثالثة والعشرين في اول الليل لا يعد كفاية الغسل الثاني عنه والاولى ان ياتي بها آخر الليل برجاء المطالبة خصوصاً مع الفصل بينها ويجوز اتيان غسل واحد بعنوان التداخل وقصد الامرين (مسئلة ١٨) لا ينقض هذه الاعسال ايضاً بالحدث الاكبر والاصغر كما في غسل الجمعة «الثالث» غسل يوم العيدين الفطر والاضحى وهو من السنن المؤكدة حتى انه ورد في بعض الاخبار انه لو نسي غسل يوم العيد حتى صلى ان كان في وقت فعله ان يغتسل ويبعد الصلوة وان مضى الوقت فقد جازت صلواته وفي خبر آخر عن غسل الاضحى فقال ع واجب الا بئى وهو منزل على تأكيد

الاستحباب لصراحة جملة من الاخبار في عدم وجوبه ووقته بعد الفجر الى الزوال ويحتمل الى الغروب والاولى عدم نية الورود اذا اتى به بعد الزوال كما ان الاولى اتيانه قبل صلوة العيد ان يكون مع الغسل ويستحب في غسل عيد الفطر ان يكون في نهر ومع عدمه ان يبشّر بنفسه الاستقاء بثمن وان يغتسل تحت الظلال او تحت حائط ويبلغ في التستر وان يقول عند ارادته اللهم ايماناً بك وتصديقاً بكتابتك واتباع سنة نبيك ثم يقول بسم الله يغتسل ويقول بعد الغسل اللهم اجعله كفارة لذنوبي وطهوراً لديني اللهم اذهب عني الدنس والاوى اعمال هذه الاداب في غسل يوم الاضحى ايضاً لكن لا يقصد الورود لاخصاص النص بالفطر وكذا يستحب الغسل في ليلة الفطر ووقته من اولها الى الفجر والاوى اتيانه اول الليل وفي بعض الاخبار اذا غربت الشمس فاغتسل والاوى اتيانه ليلة الاضحى ايضاً لا يقصد الورود لاخصاص النص بليلة الفطر «الرابع» غسل يوم التروية وهو الثاني من ذي الحجة ووقته تمام اليوم «الخامس» غسل يوم عرفة وهو ايضاً من ذي الحجة والغروب والاوى عند الزوال منه ولا فرق فيه بين من كان في غزاة او ساكن في البلد «السادس» غسل ايام من رجب وحى اوله ووسطه وآخره ويوم السابع والعشرين منه وهو يوم المبعث ووقتها من الفجر الى الغروب وعن الكوفة والجلوس استحبابه في ليلة المبعث ايضاً ولا بأس به لا يقصد الورود «السابع» غسل يوم الفدير والاوى اتيانه قبل الزوال منه «الثامن» يوم المبالغة وهو الرابع والعشرين من ذي الحجة على الاقوى وان قيل انه يوم الحادي والعشرين وقيل هو يوم الخامس والعشرين وقيل انه السابع والعشرين منه ولا بأس بالغسل في هذه الايام لا يقصد الورود «التاسع» يوم النصف من شعبان «العاشر» يوم المولد وهو السابع عشر من ربيع الاول «الحادي عشر» يوم النيروز «الثاني عشر» يوم التاسع من ربيع الاول «الثالث عشر» يوم دحو الارض وهو الخامس والعشرين من ذي القعدة «الرابع عشر» كل ليلة من ليالي الجمعة على ما قيل بل في كل زمان شريف على ما قاله بعضهم ولا بأس بها لا يقصد الورود (مسئلة ١٩) لا قضاء الاعسال الزمانية اذا جاز وقتها كما لا تقدم على زمانها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها الا غسل الجمعة كما مر لكن عن المفيد استحباب قضاء غسل يوم عرفة في الاضحى وعن الشهيد استحباب قضاها اجمع وكذا تقديمها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها ووجه الامرين غير واضح لكن لا بأس بها لا يقصد الورود (مسئلة ٢٠) ربما قيل يكون الغسل مستحباً نفسياً فيشرع الاتيان به في كل زمان من غير نظر الى سبب او غاية وجهه غير واضح ولا بأس به لا يقصد

❖ الاغسال المندوبه ❖

الورود ❖ فصل في الاغسال المكائية ❖ اي الذي يستحب عند ارادة الدخول في مكان وهي
الفصل للدخول حرم مكة وللدخول فيها وللدخول مسجدتها وكعبتها وللدخول حرم المدينة وللدخول
فيها وللدخول مسجد النبي من وكذا للدخول في سائر المشاهد المشرفة للامة عليهم السلام ووقتها قبل
الدخول عند ارادته ولا يبعد استحبابها بعد الدخول للكون فيها اذ لم يغتسل قبله كما لا يبعد كفاية
غسل واحد في اول اليوم او اول الليل للدخول الى آخره بل لا يبعد عدم الحاجة الى التكرار مع
التكرار كما انه لا يبعد جواز التداخل ايضا لو اراد دخول الحرم ومكة والمسجد والكعبة في ذلك
اليوم فيغتسل غسلا واحدا للجميع وكذا بالنسبة الى المدينة وحرمها ومسجدها (مسئلة ١)
حكي عن بعض العلماء استحباب الغسل عند ارادة الدخول في كل مكان شريف ووجهه غير
واضح ولا بأس به لا بقصد الورود ❖ فصل في الاغسال القلبية ❖ وقدر انها قسمان « القسم
الاول » ما يكون مستحبا لاجل الفعل الذي يريد ان يفعله وهي اغسال « احدها » الاحرام
وعن بعض العلماء وجوبه « الثاني » للطواف سواء كان طواف الحج او العمرة او طواف النساء بل
الطواف المندوب ايضا « الثالث » للوقوف بعرفات « الرابع » للوقوف بالمشعر « الخامس »
للذبح والنحر « السادس » للحاق وعن بعضهم استحبابه لربي الجمار ايضا « السابع » لزيارة احد
المعصومين من قريب او بعيد « الثامن » لرؤية احد الائمة ع في المنام كما نقل عن موسى بن جعفر
ع انه اذا اراد ذلك يغتسل ثلث ليال ويناجيهم فيراهم في المنام « التاسع » لصلوة الحاجة بل
لطلب الحاجة مطلقا « العاشر » لصلوة الاستغارة بل للاستغارة مطلقا ولو من غير صلوة
« الحادي عشر » لعمل الاستفتاح المعروف بعمل ام داود « الثاني عشر » لاخت تربة الحسين ع
« الثالث عشر » لارادة السفر خصوصا لزيارة الحسين ع « الرابع عشر » لصلوة الاستسقاء
بل له مطلقا « الخامس عشر » للتوبة من الكفر الاصل او الارتداد بل من الفسق بل من
الصغيرة ايضا على وجه « السادس عشر » للنظم والاشتكا الى الله من ظلم ظالم في الحديث
عن الصادق ع ما ضمنه اذا ظلمك احد فلا تدع عليه فان المظالم قد يصير ظالما بالدعاء على من
ظلمه لكن اغتسل وصل ركعتين تحت السماء ثم قل اللهم ان فلان ظلمي وليس لي احد اصول
به عليه غيرك فاستوف لي ظلامي الساعة الساعة بالاسم الذي اذا مثلك به المضطرب اجبته
فكشفت ما به من ضرر ومكنت له في الارض وجعلته خليفتك على خلقك فاستاك ان تصلي على
محمد وآل محمد وان تسنوف ظلامي الساعة الساعة فسرى ما تحب « السابع عشر » للامن من

❖ الاغسال المكائية والفعلية ❖

الخوف من ظالم فيغتسل ويصلي ركعتين ويحسر عن ركبته ويجعلها قريبا من مصلاه ويقول ماء
مرة يا حي يا قيوم يا حي لا اله الا انت برحمتك استغيث فصل على محمد وآل محمد واغثنى الساعة
الساعة ثم يقول استاك ان تصلي على محمد وآل محمد وان تطف لي وان تغلب لي وان تمكر لي وان
تخذع لي وان تكفي لي مؤنة فلان بن فلان بلا مؤنة وهذا دعاء النبي ص يوم احد « الثامن
عشر » لدفع النازلة بصوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وعند الزوال من الاخير
يغتسل « التاسع عشر » لمباهلة مع من يدعي باطلا « العشرون » لتحصيل النشاط للعبادة او
لخصوص صلوة الليل فمن فلاح السائل ان امير المؤمنين ع كان يغتسل في الليالي الباردة
لاجل تحصيل النشاط لصلوة الليل « الحادي والعشرون » لصلوة الشكر « الثاني والعشرون »
لتفصيل الميت وتكفينه « الثالث والعشرون » للحجامة على ما قيل ولكن قيل انه لا دليل عليه
وله مصنف الجمعة « الرابع والعشرون » لارادة العود الى الجماع لما نقل عن الرسالة الذهبية
ان الجماع بعد الجماع بدون الفصل بالغسل يوجب جنون الولد لكن يحتمل ان يكون المراد
غسل الجنابة بل هو الظاهر « الخامس والعشرون » الغسل لكل عمل يتقرب به الى الله كما
حكي عن ابن الجنييد ووجهه غير معلوم وان كان الايتان به لا بقصد الورود لا بأس به « القسم
الثاني » ما يكون مستحبا لاجل الفعل الذي يفعله وهي ايضا اغسال « احدها » غسل التوبة على
ما ذكره بعضهم من انه من جهة المعاصي التي ارتكبها او بناء على انه بعد الندم الذي هو حقيقة
التوبة لكن الظاهر انه من القسم الاول كما ذكر هناك وهذا هو الظاهر من الاخبار ومن كانت
العلماء ويمكن ان يبقى انه ذو جهتين فمن حيث انه بعد المعاصي وبعد الندم يكون من القسم الثاني
ومن حيث ان تمام التوبة بالاستغفار يكون من القسم الاول وخبر مسعدة بن زياد في خصوص
استماع الغناء في الكنيف وقول الامام ع له في آخر الخبر ثم اغتسل فصل ما بدالك يمكن توجيهه
بكل من الوجهين والظاهر انه اسرعة قبول التوبة اولها « الثاني » الغسل لقتل الوزغ
ويحتمل ان يكون للشكر على توقيته لقتله حيث انه حيوان خبيث والاخبار في ذمه من الطرفين
كثيرة ففي النبوي اقتلوا الوزغ ولو في جوف الكعبة وفي آخر من قتله فكأنما قتل شيطانا ويحتمل
ان يكون لاجل حدوث فذارة من المباشرة لقتله « الثالث » غسل المولود وعن الصدوق وابن
حزمة وجوبه لكنه ضعيف ووقته من حين الولادة حينما عرفيا فالأخير الى يومين او ثلاثة لا يضر
وقد بق الى سبعة ايام وربما قيل ببقائه الى آخر العمر والاولى على تقدير التأخير عن الحين العرفي

الاثنيان به برجا، المطلوبة « الرابع » الفصل لرواية المصلوب وذكروا ان استحبابه مشروط بامر من احد هما ان يشئ لينظر اليه متعمداً فلو اتفق نظره او كان مجبوراً لا يستحب الثاني ان يكون بعد ثلثة ايام اذا كان مصلوباً بحق لا قبلها بخلاف ما اذا كان مصلوباً بظلم فانه يستحب معه مطابقاً ولو كان في اليومين الاولين لكن الدليل على الشرط انثى غير معلوم الادعوى الانصراف وهي محل منع نعم الشرط الاول ظاهر الخبر وهو من قصد الى مصلوب فنظر اليه وجب عليه الفصل عقوبة وظاهره ان من شئ اليه لغرض صحيح كاداء الشهادة او تحملها لا يثبت في حقه الفصل « الخامس » غسل من فرط في صلاة الكوفين مع احتراق القرص اى تركها عمداً فانه يستحب ان يقتل ويقضيها وحكم بعضهم بوجوده والاقرى عدم الوجوب وان كان الاحوط عدم تركه والظاهر انه مستحب نفسى بعد التفريط المذكور ولكن يحتمل ان يكون لاجل القضاء كما هو مذهب جماعة فالاولى الاثنيان به بقصد القرية لا بملاحظة غاية او سبب واذا لم يكن الترك عن تفريط او لم يكن القرص محترقاً لا يكون مستحباً وان قيل باستحبابه مع التعمد مطلقاً وقيل باستحبابه مع احتراق القرص مطلقاً « السادس » غسل المارئة اذا تطيبت لغير زوجها ففي الخبر ايما امرئة تطيبت لغير زوجها لم تقبل منها صلوة حتى تغسل من طيبها كغسلها من جنباتها واحتمل كون المراد غسل الطيب من بدنها كما عن صاحب الحدائق بعيد ولا داعى اليه « السابع » غسل من شرب مسكراً فنام في الحديث عن النبي ص ما مضى منه ما من احد نام على مسكر الا وصار عروساً للشيطان الى الفجر فعليه ان يغسل غسل الجنابة « الثامن » غسل من مس ميتاً بعد غسله (مسئلة ١) حكى عن المفيد استحباب الغسل ان صب عليه ماء مظنون النجاسة ولا وجب له وربما يعد من الاغسال السنونة غسل الجنون اذا افاق ودليله غيره معلوم وربما بقى آفة من جهة احتمال جنابته حال جنونه لكن على هذا يكون من غسل الجنابة الاحتياطية فلا وجه لعداها منها كما لا وجه لعداها الغسل لدوى الاعذار المتساين حال العذر غسلها ناقصاً، مثل الجبيرة وكذا عد غسل من رآى الجنابة في الثوب المشترك احتياطاً فان هذه ليست من الاغسال السنونة (مسئلة ٢) وقت الاغسال المكانية كما مر سابقاً قبل الدخول فيها او بعده لارادة البقاء على وجهه وبكفي الغسل في اول اليوم ليومه وفي اول الليل ليلته بل لا يخفى كفاية غسل الليل للنهار وبالعكس من قوة وان كان دون الاول في الفضل وكذا القسم الاول من الاغسال الفعلية وقتها قبل الفعل على الوجه المذكور واما القسم الثاني منها فوقتها بعد تحقق الفعل الى اخر العمر وان كان الظاهر اعتبار اثباتها فوراً ففوراً

(مسئلة ٣) ينتقض الاغسال الفعلية من القسم الاول والمكانية بالحدث الاصغر من اى سبب كان حتى من النوم على الاقوى ويحتمل عدم انتقاضها بها مع استحباب اعادتها كما عليه بعضهم لكن الظاهر ما ذكرنا (مسئلة ٤) الاغسال المستحبة لا تكفى عن الوضوء فلو كان محدثاً يجب ان يتوضأ للصلوة ونحوها قبلها او بعدها والافضل قبلها ويجوز ايانه في اثباتها اذا جئ بها ترتيباً (مسئلة ٥) اذا كان عليه اغسال متعددة زمانية او مكانية او فعلية او مختلفة يكفي غسل واحد عن الجميع اذا نواها جميعاً بل لا يعد كون التداخل قهراً لكن يشترط في الكفاية القهرية ان يكون ما قصده معلوم المطلوبة لا ما كان يوافق به بعنوان احتمال المطلوبة لعدم معلومية كونه غسل مستحباً حتى يكون يحز يا عما هو معلوم المطلوبة (مسئلة ٦) نقل عن جماعة كالمفيد والمحقق والعلامة والشهيد والمجسسى استحباب الغسل نفساً ولو لم يكن هناك غاية مستحبة او مكان او زمان ونظرم في ذلك الى مثل قوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين وقوله ان استطعت ان تكون بالليل والنهار على طهارة فافعل وقوله اى وضوء اطهر من الغسل وادى وضوء اتقى من الغسل ومثل ماورد من استحباب الغسل بماء الفرات من دون ذكر سبب او غاية الى غير ذلك لكن اثبات المطلب بمثلها مشكل (مسئلة ٧) يقوم التيمم مقام الغسل في جميع ما ذكر عند عدم التمكن منه

فصل في التيمم

ويسوغه العجز عن استعمال الماء وهو يحقق بامور « احدها » عدم وجدان الماء بقدر الكفاية للغسل او الوضوء في سفر كان او حضر ووجدان المقدار الغير الكافي كعدمه ويجب الفحص عنه الى الياس اذا كان في الحضر وفي البرية بكفى الطلب غلوة سهم في الحزنة ولو لاجل الاشجار وغلوة سهمين في السهلة في الجوانب الاربع بشرط احتمال وجود الماء في الجميع ومع العلم بعدمه في بعضها يسقط فيه ومع العلم بعدمه في الجميع يسقط في الجميع كما انه لو علم وجوده فوق المقدار وجب طلبه مع بقاء الوقت وليس الظن به كالمعلم في وجوب الازيد وان كان احوط خصوصاً اذا كان يجد الاطمينان بل لا يترك في هذه الصورة فيطلب الى ان يزول ظنه ولا عبرة بالاحتمال في الازيد (مسئلة ١) اذا شهد عدلان بعدم الماء في جميع الجوانب او بعضها سقط وجوب الطلب فيها اوفيه وان كان الاحوط عدم الاكتفاء وفي الاكتفاء بالعدل الواحد اشكال فلا يترك الاحتياط

بالطلب (مسئلة ٢) الظاهر وجوب الطلب في الازبد من المقدارين اذا شهد عدلان بوجوده في الازبد ولا يترك الاحتياط في شهادة عدل واحد به (مسئلة ٣) الظاهر كفاية الاستنابة في الطلب وعدم وجوب المباشرة بل لا يبعد كفاية نايب واحد عن جماعة ولا يلزم كونه عادلاً بعد كونه اميناً موثقاً (مسئلة ٤) اذا احتمل وجود الماء في رحله او في منزله او في القافلة وجب الفحص حتى يتيقن العدم او يحصل الياس منه فكفاية المقدار بين خاص بالبرية (مسئلة ٥) اذا طلب قبل دخول وقت الصلوة ولم يجد في كفايته بعد دخول الوقت مع احتمال العثور عليه لو اعاده اشكال فلا يترك الاحتياط بالاعادة واما مع انتقاله عن ذلك المكان فلا اشكال في وجوبه مع الاحتمال المذكور (مسئلة ٦) اذا طلب بعد دخول الوقت لصلوة فلم يجد يكفي لغيرها من الصلوات فلا يجب الاعادة عند كل صلوة ان لم يجتمع العثور مع الاعادة والا فلا يحوط الاعادة (مسئلة ٧) المناطق في التيمم والرمي والقوس والهواء والراس هو المتعارف المعتدل الوسط في القوة والضعف (مسئلة ٨) يسقط وجوب الطلب في ضيق الوقت (مسئلة ٩) اذا ترك الطلب حتى ضاق الوقت عصى لكن الاقوى صحة صلواته وان علم انه لو طلب لمثر لكن الاحوط القضاء خصوصاً في الفرض المذكور (مسئلة ١٠) اذا ترك الطلب في سعة الوقت وصلى بطلت صلواته وان تبين عدم وجود الماء نعم لو حصل منه قصد القرية مع تبين عدم الماء فلاقوى صحته (مسئلة ١١) اذا طلب الماء بمقتضى وظيفته فلم يجد تيمم وصلى ثم تبين وجوده في محل الطلب من الغلوة او الغلوتين او الرحل او القافلة صحته صلواته ولا يجب القضاء او الاعادة (مسئلة ١٢) اذا اعتقد ضيق الوقت عن الطلب فترصكه وتيمم وصلى ثم تبين سعة الوقت لا يبعد صحة صلواته وان كان الاحوط الاعادة والقضاء بل لا يترك الاحتياط بالاعادة واما اذا ترك الطلب باعتقاد عدم الماء فتبين وجوده وانه لو طلب لمثر فالظاهر وجوب الاعادة والقضاء (مسئلة ١٣) لا يجوز اراقة الماء الكافي للوضوء او الغسل بعد دخول الوقت اذا علم بعدم وجدان ماء آخر ولو كان على وضوء لا يجوز له ابطاله اذا علم بعدم وجود الماء بل الاحوط عدم الاراقة وعدم ابطال قبل الوقت ايضاً مع العلم بعدم وجدانه بعد الوقت ولو عصى فارق او ابطل يصح تيممه وصلواته وان كان الاحوط القضاء (مسئلة ١٤) يسقط وجوب الطلب اذا خاف على نفسه امواله من لص او سبع او نحو ذلك كالتأخر عن القافلة وكذا اذا كان فيه حرج ومشقة لا تتحمل (مسئلة ١٥) اذا كانت الارض في بعض الجوانب حرة وفي بعضها سهلة

يلحق كلا حكمه من الغلوة والغلوتين «الثاني» عدم الوصلة الى الماء الموجود لعجز من كبر او خوف من سبع او لص او لكونه في أثر مع عدم ما يستقي به من الدلو والحبل وعدم امكان اخراجه بوجه اخر ولو بادخال ثوب واخرجه بعد جذبه الماء وعصره (مسئلة ١٦) اذا توقفت تحصيل الماء على شراء الدلو او الحبل او نحوهما او استيجارهما او على شراء الماء او اقتراضه وجب ولو باضعاف العوض ما لم يضر بماله واما اذا كان مضرراً بماله فلا كما انه لو امكنه اقتراض نفس الماء او عوضه مع العلم او الظن بعدم امكان الوفاء لم يجب ذلك (مسئلة ١٧) لو امكنه حفر البئر بلا حرج وجب كما انه لو وجبه غيره بلا منة ولا ذلة وجب القبول «الثالث» الخوف من اعتداله على نفسه او عضو من اعضائه بثلث او عيب او حدث مرض او شدته او طول مدته او بطؤه برئه او صعوبة علاجه او نحو ذلك مما يعسر تحمله عادة بل لو خاف من الشين الذي يكون تحمله شاقاً تيمم والمراد به ما يعلو البشرة من الغشونة المشوهة للخلقة او الموجبة لتشقق الجلد وخروج الدم ويكفي الظن بالمذكورات او الاحتمال الموجب للخوف سواء حصل له من نفسه او قول طبيب او غيره وان كان فاسقاً او كافراً ولا يكفي الاحتمال المجرد عن الخوف كما انه لا يكفي الضرر اليسير الذي لا يعتنى به العقلاء واذا امكن علاج المذكورات بتسخين الماء وجب ولم ينتقل الى التيمم (مسئلة ١٨) اذا تحمل الضرر وتوضأ واغتسل فان كان الضرر في المقدمات من تحصيل الماء ونحوه وجب الوضوء والغسل وصح وان كان في استعمال الماء في احد هما بطل واما اذا لم يكن استعمال الماء مضرراً بل كانت موجبة للحرج والمشقة كتحمل الم البرد او الشين مثلاً فلا يبعد الصحة وان كان يجوز معه التيمم لان في الحرج من باب الرخصة لا العزيمة ولكن الاحوط ترك الاستعمال وعدم الاكتفاء به على فرضه فتيمم ايضاً (مسئلة ١٩) اذا تيمم باعتقاد الضرر او خوفه فتبين عدمه صح تيممه وصلواته نعم لو تبين قبل الدخول في الصلوة وجب الوضوء والغسل واذا توضأ واغتسل باعتقاد عدم الضرر ثم تبين وجوده صح لكن الاحوط مراعات الاحتياط في الصورتين واما اذا توضأ واغتسل مع اعتقاد الضرر او خوفه لم يصح وان تبين عدمه كما انه اذا تيمم مع اعتقاد عدم الضرر لم يصح وان تبين وجوده (مسئلة ٢٠) اذا اجنب عمدآ مع العلم بكون استعمال الماء مضرراً وجب التيمم وصح عمله لكن لما ذكر بعض العلماء وجوب الغسل في الصورة المفروضة وان كان مضرراً فالاولى الجمع بينه وبين التيمم بل الاولى مع ذلك اعادة الغسل والصلوة بعد زوال العذر (مسئلة ٢١) لا يجوز للمتطهر بعد دخول الوقت ابطال وضوئه

بالحدث الاضيق اذا لم يتمكن من الوضوء بعده كما مر لكن يجوز له الجماع مع عدم امكان الغسل
والفارق وجود النص في الجماع ومع ذلك الاحوط تركه ايضا « الرابع » الخرج في تحصيل الماء
اوقي استعماله وان لم يكن ضرر او خوفه « الخامس » الخوف من استعمال الماء على نفسه او اولاده
وعبالة او بعض متعلقيه او صديقه قهراً او بعد ذلك من التلف بالعطش او حدوث مرض بل
او خرج او شقة لا تتحمل ولا يعتبر العلم بذلك بل ولا الظن بل يكفي احتمال وجوب الخوف
حتى اذا كان موهوماً فانه قد يحصل الخوف مع الهم اذا كان المطلب عظيماً فيتم حرج وكذا اذا
خاف على دوابه او على نفسه مخوفة وان لم تكن مترابطة به ولما الخوف على غير المحترم كالخوف
والمردة القاري ومن وجب قتله في الشرع فلا يسوغ التيمم كما ان غير المحترم الذي لا يجب قتله
بل يجوز كالسكاك العقور والخنزير والدب وشجرها لا يبرجه وان كانت الطاهر جوارحه ففي
بعض صور خوف العطش يجب حفظ الماء وعدم استعماله بخوف تلف النفس والغير من يجب
حفظه وخوف حدوث مرض وشجره وفي بعضها يجوز حفظه ولا يجب مثل تلف النفس المحترمة
التي لا يجب حفظها وان كان لا يجوز قتلها ايضا وفي بعضها يحرم حفظه بل يجب استعماله في الوضوء
او الغسل كما في النفوس التي يجب اتلافها في الصورة الثالثة لا يجوز التيمم وفي الثانية يجوز ويجوز
الوضوء او الغسل ايضا وفي الاولى يجب ولا يجوز الوضوء او الغسل (مسئلة ٢٢) اذا كان
مع ماء طاهر يكفي الطهارة وماء نجس بقدر حاجته الى شربه لا يكفي في عدم الانتقال الى
التيمم لان وجود الماء النجس حيث انه يحرم شربه كالماء فيجب التيمم وحفظ الماء الطاهر
لشربه نعم لو كان الخوف على دابته لا على نفسه يجب عليه الوضوء او الغسل وحذف الماء النجس
في حفظ دابته بل وكذا اذا خاف على طغيان من العطش فانه لا دليل على حرمة اشربه الماء النجس
ولما لو فرض شرب الطفل بنفسه فلا امر اهله في استعمال الماء الطاهر في الوضوء مثلاً ويحفظ الماء
النجس ليشربه الطفل بل يمكن ان يقال اذا خاف على رقيقه ايضا يجوز التوضي وابقاء الماء النجس
لشربه فانه لا دليل على وجوب رفع اضطرار الغير من شرب النجس نعم لو كان رقيقه عطشاً فاعلا
لا يجوز اعطائه الماء النجس ليشربه مع وجود الماء الطاهر كما انه لو باشر الشرب بنفسه لا يجب
منعه « السادس » اذا عارض استعمال الماء في الوضوء او الغسل واجب اهم كما اذا كان بدنه او ثوبه
نجساً ولم يكن عنده من الماء الا بقدر احداً من رفع الحدث او الخبث في هذه الصورة يجب
استعماله في رفع الخبث والتيمم لان الوضوء له بدل وهو التيمم بخلاف رفع الخبث مع انه منصوص في

بعض صوره والاولى ان يرفع الخبث او لا ثم يتيمم ليتحقق كونه فافقاً للماء حال التيمم واذا توضأ
او اغتسل ح بطل لانه مأثور بالتيمم ولا امر بالوضوء او الغسل نعم لو لم يكن عنده ما يتيمم به ايضا
يتعين صرفه في رفع الحدث لان الامر يدور بين الصلوة مع نجاسة البدن او الثوب او مع الحدث
وقد الطهورين فمرات رفع الحدث اهم مع ان الاقوى بطلان صلوة فاقد الطهورين فلا يدفعه
رفع الخبث ح (مسئلة ٢٣) اذا كانت معه ما يكفي لوضوئه او غسل بعض مواضع النجس
من بدنه او ثوبه بحيث لو تيمم ايضا يلزم الصلوة مع النجاسة في تقديم رفع الخبث ح على رفع الحدث
اشكال بل لا يبعد تقديم الثاني نعم لو كان بدنه او ثوبه كلاهما نجساً وكان معه من الماء ما يكفي
لاحد الامور من الوضوء او تطهير البدن او الثوب ربما يقال بتقديم تطهير البدن والتيمم والصلوة
مع نجاسة الثوب او عرياناً على الخلاف القويين ولا يخلو ما ذكره من وجه (مسئلة ٢٤) اذا دار
امره بين ترك الصلوة في الوقت او شرب الماء النجس كما اذا كان معه ما يكفي لوضوئه من الماء
الطاهر وكان معه ماء نجس بقدر حاجته لشربه ومع ذلك لم يكن معه ما يتيمم به بحيث لو شرب
الماء الطاهر بقي فاقد الطهورين في تقديم ايها الاشكال (مسئلة ٢٥) اذا كان معه ما يمكن
تحصيل احد الامرين من ماء الوضوء او الماء لا يبعد ترجيح السائر والانتقال الى التيمم لكن
لا يخلو عن اشكال والاولى صرفه في تحصيل السائر او لا ليتحقق كونه فاقد الماء ثم يتيمم واذا
دار الامر بين تحصيل الماء او القبلة في تقديم ايها الاشكال « السابع » ضيق الوقت عن استعمال
الماء بحيث يلزم من الوضوء او الغسل خروج وقت الصلوة ولو كان لوقوع جزء منها خارج الوقت
وربما يقال ان النشاط عدم ادراك ركعة منها في الوقت فلو دار الامر بين التيمم وادراك تمام
الوقت او الوضوء وادراك ركعة اواز بد قدم الثاني لان من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك
الوقت لكن الاقوى ما ذكرنا والقاعدة مخافة ما اذا لم يبق من الوقت فعلاً الا مقدار ركعة فلا
تشمئذ ما اذا بقي مقدار تمام الصلوة ويؤخرها الى ان يبقى مقدار ركعة فالمسئلة من باب الدوران
بين مراتب الوقت ومراتب الطهارة المائية والاو اهم ومن المعلوم ان الوقت معتبر في تمام
اجزاء الصلوة فمع استلزام الطهارة المائية خروج جزء من اجزائها خارج الوقت لا يجوز تحصيلها
بل ينتقل الى التيمم لكن الاحوط القضاء مع ذلك خصوصاً اذا استلزم وقوع جزء من الركعة
خارج الوقت (مسئلة ٢٦) اذا كان واجداً للماء واخر الصلوة عمداً الى ان ضاق الوقت عصى
ولكن يجب عليه التيمم والصلوة ولا يلزم القضاء وان كانت الاحوط احتياطاً شديداً

(مسألة ٢٧) إذا شك في ضيق الوقت وسعته بنى على البقاء وتوضاً أو اغتسل وأما إذا علم ضيقه وشك في كفايته فحصيل الطهارة والصلوة وعدمها وخاف الفوت إذا حصلها فلا يبعد الانتقال إلى التيمم والفرق بين الصورتين أن في الأولى يَحْتَمَلُ سعة الوقت وفي الثانية يعلم ضيقه فيصدق خوف الفوت فيها دون الأولى والحاصل أن المجهول للانتقال إلى التيمم خوف الفوت الصادق في الصورة الثانية دون الأولى (مسألة ٢٨) إذا لم يكن عنده الماء وضاق الوقت عن تحصيله مع قدرته عليه بحيث استلزم خروج الوقت ولو في بعض أجزاء الصلوة انتقل أيضاً إلى التيمم وهذه الصورة أقل اشكالا من الصورة السابقة وهي ضيقه عن استعماله مع وجوده لصدق عدم الوجدان في هذه الصورة بخلاف السابقة بل يمكن أن يقال بعدم الاشكال أصلاً فلا حاجة إلى الاحتياط بالقضاء هنا (مسألة ٢٩) من كانت وظيفته التيمم من جهة ضيق الوقت عن استعمال الماء إذا خالف وتوضاً أو اغتسل بطل لأنه ليس مأموراً بالوضوء لأجل تلك الصلوة هذا إذا قصد الوضوء لأجل تلك الصلوة وأما إذا توضأ بقصد غاية أخرى من غايته أو بقصد الكون على الطهارة صح على ما هو الأقوى من (أن الأمر بالشئ لا يقتضي النهي عن ضده) ولو كان جاهلاً بالضيق وإن وظيفته التيمم فتوضأ فالظاهر أنه ككـ فيصح أن كان قاصداً لأحدى الغايات الآخر ويطلب أن قصد الأمر المتوجه إليه من قبل تلك الصلوة (مسألة ٣٠) التيمم لأجل الضيق مع وجدان الماء لا يبيح إلا الصلوة التي ضاق وقتها فلا ينقع صلوة أخرى غير تلك الصلوة ولو صار فاقداً للماء حينها بل لو فقد الماء في أثناء الصلوة الأولى أيضاً لا تكفي صلوة أخرى بل لا بد من تجديد التيمم لها وإن كان يحتمل الكفاية في هذه الصورة (مسألة ٣١) لا يستباح بالتيمم لأجل الضيق غير تلك الصلوة من الغايات الآخر حتى في حال الصلوة فلا يجوز له مس كتابه القرآن ولو في حال الصلوة وكذا لا يجوز له قراءة العزائم أن كان بدلاً عن الغسل فصحته واستباحته مقصورة على خصوص تلك الصلوة (مسألة ٣٢) يشترط في الانتقال إلى التيمم ضيق الوقت عن واجبات الصلوة فقط فلو كان كافياً لها دون المستحبات وجب الوضوء والاقصا عليها بل لو لم يكف لقراءة السورة تركها وتوضأ سقط وجوبها في ضيق الوقت (مسألة ٣٣) في جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات المؤقتة اشكال فلو ضاق وقت صلاة الليل مع وجود الماء والتيمم من استعماله يشكل الانتقال إلى التيمم (مسألة ٣٤) إذا توضأ باعتقاد سعة الوقت فإن ضيقه فقد مر أنه إذا كان وضوئه بقصد الأمر المتوجه إليه من قبل تلك الصلوة بطل

لعلم الأمر به وإذا أتى به بقصد غاية أخرى أو الكون على الطهارة صح وكذا إذا قصد المجموع من الغايات التي يكون مأموراً بالوضوء فعلاً لأجلها وأما لو تيمم باعتقاد الضيق فإن سعة بعد الصلوة فالظاهر وجوب اعادة التيمم وإن تبين قبل الشروع فيها وكان الوقت واسعاً توضاً وجوباً وإن لم يكن واسعاً فعلاً بعد ما كان واسعاً أولاً وجب اعادة التيمم «الثامن» عدم إمكان استعمال الماء مانع شرعي كما إذا كان الماء في آنية الذهب والفضة وكان الظرف منحصراً فيها بحيث لا يتمكن من تفريقه في ظرف آخر أو كان في إناء مغصوب كذلك فإنه ينتقل إلى التيمم وكذا إذا كان محموم الاستعمال من جهة أخرى (مسألة ٣٥) إذا كان جنباً ولم يكن عنده ماء وكان موجوداً في المسجد فإن أمكنه أخذ الماء بالمروء وجب ولم ينتقل إلى التيمم وإن لم يكن له آنية لأخذ الماء أو كان عنده ولم يمكنه أخذ الماء إلا بالملس فإن أمكنه الاغتسال فيه بالمروء وجب ذلك وإن لم يمكن ذلك أيضاً أو كان الماء في أحد المسجدين أي المسجد الحرام أو مسجد النبي ص فالظاهر وجوب التيمم لأجل الدخول في المسجد وأخذ الماء والاغتسال فيه وهذا التيمم إنما يبيح خصوص هذا الفعل أي الدخول والأخذ والدخول والاغتسال ولا يرد الإشكال بأنه يلزم من صحته بطلانه حيث أنه يلزم منه كونه واجباً لئلا يبطل كما لا يخفى (مسألة ٣٦) لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء إلا في موضعين «أحدهما» لصلوة الجنازة فيجوز مع التمكن من الوضوء أو الغسل على المشهور مطلقاً لكن القدر المتيقن صورة خوف فوت الصلوة منه لو أراد أن يتوضأ أو يغتسل نعم لا كان الحكم استيجابياً يجوز أن يتيمم مع عدم خوف الفوت أيضاً لكن يرجأ المطلوبة لا بقصد الورد والمشرعية «الثاني» للنوم فإنه يجوز أن يتيمم مع إمكان الوضوء أو الغسل على المشهور أيضاً مطلقاً وخص بعضهم بخصوص الوضوء ولكن القدر المتيقن من هذا أيضاً صورة خاصة وهي ما إذا أدى إلى فراشه فتذكر أنه ليس على وضوء فيتيمم من دثاره لأن تيمم قبل دخوله في فراشه متعمداً مع إمكان الوضوء نعم هذا أيضاً لا يباس به لابعنوان الورد بل يرجأ المطلوبة حيث أن الحكم استيجابياً وذكر بعضهم موضعاً ثالثاً وهو ما لو احتمل في أحد المسجدين فإنه يجب أن تيمم للخروج وإن أمكنه الغسل لكنه مشكل بل المدار على أقلية زمان التيمم أو زمان الغسل أو زمان الخروج حيث أن الكون في المسجد جنباً حرام فلا بد من اختيار ما هو أقل زماناً من الأمور الثلاثة فإذا كان زمان التيمم أقل من زمان الغسل يدخل تحت ما ذكرنا من مسوغات التيمم من أن من موارد ما إذا كان هناك مانع شرعي من استعمال الماء فإن زيادة الكون في المسجد جنباً مانع شرعي من استعمال

الماء (مسئلة ٣٧) اذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفيه لوضوئه او غسله وامكن تشبهه بخائط
 شئ من الماء المضاف الذي لا يخرج من الاطلاق لا يبعد وجوبه وبعد الخلط يجب الوضوء
 او الغسل وان قلنا بعدم وجوب الخلط اصدق وجدان الماء ح * فصل في بيان ما يصح التيمم به *
 يجوز التيمم على مطلق وجه الارض على الاقوى سواء كان تراباً او رملاً او حجراً او مدراً او غير
 ذلك وان كان حجر الجص والنورة قبل الاحراق واما بعده فلا يجوز على الاقوى كما ان الاقوى
 عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف والاجر وان كان مستحقاً مثل التراب ولا يجوز على المعادن
 كالمخ والزرنيخ والذهب والفضة والعقيق ونحوها مما خرج عن اسم الارض ومع فقد ما ذكر من
 وجه الارض يقيم بغير الثوب او اللبد او عرف الدابة ونحوها مما فيه غبار ان لم يمكن جمعه تراباً
 بالغض والا وجب ودخل في القسم الاول والاحوط اختيار ما غابره اكثر ومع فقد الغبار
 يقيم بالطين ان لم يمكن تخفيفه والا وجب ودخل في القسم الاول فما يقيم به له مراتب ثلاث
 الاولى الارض مطلقاً غير المعادن الثانية الغبار الثالثة الطين ومع فقد الجميع يكون فاقده
 الطهورين والاقوى فيه سقوط الاداء ووجوب القضاء وان كان الاحوط الاداء ايضاً واذا
 وجد فاقده الطهورين تجب اوجدهما قال بعض العلماء بوجوب مسحه على اعضاء الوضوء او الغسل
 وان لم يجز ومع عدم امكانه حكم بوجوب التيمم بها ومراعاة هذا القول احوط فالاقوى لفاقد
 الطهورين كغاية القضاء والاحوط ضم الاداء ايضاً واحوط من ذلك مع وجود الثلج المسح به
 ايضاً هذا كله اذا لم يمكن اذابة الثلج او مسحه على وجه يجرى والا تدين الوضوء او الغسل ولا
 يجوز معه التيمم ايضاً (مسئلة ١) وان كان الاقوى كما عرفت جواز التيمم بمطابق وجه الارض
 الا ان الاحوط مع وجود التراب عدم التعدي عنه من غير فرق فيه بين افساده من الابيض
 والاسود والاصفر والاحمر كما لا فرق في الحجر والمدر ايضاً بين اقسامها ومع فقد التراب
 الاحوط الرمل ثم المدر ثم الحجر (مسئلة ٢) لا يجوز في حال الاختيار التيمم على الجص المطبوخ
 والاجر والخزف والرماد وان كان من الارض لكن في حال الضرورة بمعنى عدم وجدان التراب
 والمدر والحجر الاحوط الجمع بين التيمم باحد المذكورات ما عدا رماط الخطب ونحوه وبالمرتبة
 المتأخرة من الغبار او الطين ومع عدم الغبار والطين الاحوط التيمم باحد المذكورات والعلوة
 ثم اعدادها اوقضاها (مسئلة ٣) يجوز التيمم حال الاختيار على الطائفة المأبى بالطين والابن
 والاجر اذا طلى بالطين (مسئلة ٤) يجوز التيمم بطين الراس وان لم يسحق وكذا بصخر الرحي

وحجر النار وحجر الاسن ونحو ذلك لعدم كونها من المعادن الخارجة عن صدق الارض وكذا يجوز
 التيمم بطين الارمني (مسئلة ٥) يجوز التيمم على الارض السبخة اذا صدق كونها ارضاً بان لم
 يكن علاها الملح (مسئلة ٦) اذا تيمم بالطين فلتق بيده يجب ازالته اولاً ثم المسح بها وسيف
 جواز ازالته بالغسل اشكال (مسئلة ٧) لا يجوز التيمم على التراب المزوج بغيره من العين او
 الرماد ونحو ذلك وكذا على الطين المزوج بالبن فيشترط فسجاً يقيم به عدم كونه مخلوطاً بما
 لا يجوز التيمم به الا اذا كان ذلك الغير مستهلكاً (مسئلة ٨) اذا لم يكن عنده الا الثلج
 او الجمد وامكن اذابته وجب كما مر كانه اذا لم يكن الا الطين وامكنه تخفيفه وجب (مسئلة ٩)
 اذا لم يكن عنده ما يقيم به وجب تحصيله ولو بالشراء ونحوه (مسئلة ١٠) اذا كان وظيفته
 التيمم بالغبار يقدم ما غابره ازيد كما مر (مسئلة ١١) يجوز التيمم اختياراً على الارض النديبة
 والتراب الندي وان كان الاحوط مع وجود اليابسة تقديمها (مسئلة ١٢) اذا تيمم بما يعتقد
 جواز التيمم به فبان خلافه بطل وان صلى به بطأت ووجب الاعادة او القضاء وكذا لو اعتقد
 انه من المرتبة المتقدمة فبان انه من المتأخرة مع كون المتقدمة وظيفته (مسئلة ١٣) المناطق
 الطين الذي من المرتبة الثالثة كونه على وجه يلحق باليد ولذا عبر بعضهم عنه بالوحل فمع عدم
 لصوقه يكون من المرتبة الاولى ظاهراً وان كان الاحوط تقديم اليابس والندى عليه * فصل *
 يشترط فيما يقيم به ان يكون طاهراً فلو كان نجساً بطل وان كان جاهلاً بنجاسته او ناسياً وان
 لم يكن عنده من المرتبة المتقدمة الا النجس ينتقل الى اللائحة وان لم يكن من اللائحة ايضاً الا
 النجس كان فاقده الطهورين ويحلته حكمه ويشترط ايضاً عدم خلطه بما لا يجوز التيمم به كما مر
 ويشترط ايضاً اباحته واباحته مكانه والقضاء الذي يقيم فيه ويمكن التيمم فيبطل مع غصبية
 احد هذه مع العلم والعهد نعم لا يبطل مع الجهل والنسيان (مسئلة ١) اذا كان التراب او نحوه
 في آنية الذهب او الفضة فيقيم به مع العلم والعهد بطل لانه بعد استعمالها عرقاً (مسئلة ٢)
 اذا كان عنده ترابان مثلاً احدهما نجس يقيم بها كما انه اذا اشتبه التراب بغيره يقيم بها واما
 اذا اشتبه المباح بالمغصوب اجتنب عنها ومع الانحصار انتقل الى المرتبة اللاحقة ومع قدحها
 يكون فاقده الطهورين كما اذا انحصر في المغصوب المعين (مسئلة ٣) اذا كان عنده ماء وتراب
 وعلم بغصبية احدهما لا يجوز الوضوء ولا التيمم ومع الانحصار يكون فاقده الطهورين واما لو علم
 نجاسة احدهما او كون احدهما مضافاً يجب عليه مع الانحصار الجمع بين الوضوء والتيمم وصحت صلواته

(مسألة ٤) التراب المشكوك كونه نجساً يجوز التيمم به لأمع كون حالته السابقة النجاسة (مسألة ٥) لا يجوز التيمم بأشك في كونه تراباً أو غيره مما لا يتيمم به كما سر فينتقل إلى المرتبة اللاحقة إن كانت والأخلاق لا حوط الجمع بين التيمم به والصلاة ثم القضاء خارج الوقت أيضاً (مسألة ٦) المحبوس في مكان مغصوب يجوز أن يتيمم فيه على اشكال لأن هذا المقدار لا يبعد تصرفاً زائداً بل لو توطأ بالماء الذي فيه وكان مما لا قيمة له يمكن أن يتيمم به ولا يشك في ذلك (مسألة ٧) إذا لم يكن عنده من التراب أو غيره مما يتيمم به ما يكفي لكفيه معاً بكرر الضرب حتى يتحقق الضرب بتمام الكفين عليه وإن لم يمكن يكفي ما يمكن ويأتي بالمرتبة المتأخرة أيضاً إن كانت ويصلي وإن لم تكن فيكتفي به ويحيط بالاعادة أو القضاء أيضاً (مسألة ٨) يستحب أن يكون على ما يتيمم به غبار يعلق باليد ويستحب أيضاً نقضها بعد الضرب (مسألة ٩) يستحب أن يكون ما يتيمم به من ربي الأرض وعوالمها لبعدها عن النجاسة (مسألة ١٠) يكره التيمم بالأرض السخنة إذا لم يكن يملؤها الملح والأفلا يجوز وكذا يكره بالزمل وكذا يهابط الأرض وكذا بتراب يوطأ وتراب الطريق ❦ فصل في كيفية التيمم ❦ ويجب فيه أمور «الاول» ضرب باطن اليدين معاً دفعة على الأرض فلا يكفي الوضع بدون الضرب ولا الضرب بأحدهما ولا يها على التعاقب ولا الضرب بظاهرها حال الاختيار نعم حال الاضطرار يكفي الوضع ومع تعذر ضرب أحدهما يضمها ويضرب بالآخرى ومع تعذر الباطن فيها أو في أحدهما ينتقل إلى الظاهر فيها أو في أحدهما ونجاسة الباطن لا تعد عذراً فلا ينتقل معها إلى الباطن^{الظاهر} «الثاني» مسح الجبهة بتمامها والجبينين بها من فصوص الشعر إلى طرف الأنف الأعلى وإلى الخابئين والأحوط مسحهما أيضاً ويعتبر كون المسح بمجموع الكفين على المجموع فلا يكفي المسح ببعض كل من اليدين ولا مسح بعض الجبهة والجبينين نعم يجوز التوزيع فلا يجب المسح بكل من اليدين على تمام أجزاء المسح «الثالث» مسح تمام ظاهر الكف اليمنى بباطن اليسرى ثم مسح تمام ظاهر اليسرى بباطن اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع ويجب من باب المقدمة ادخال شيء من الأطراف وليس ما بين الأصابع من الظاهر فلا يجب مسحها إذا المراد به ما يغاسسه ظاهر بشرة المسح بل الظاهر عدم اعتبار التعميق والتدقيق فيه بل المناط صدق مسح التمام عرفاً وأما شرائطه فهي أيضاً أمور «الاول» التوبة مقارنة لضرب اليدين على الوجه الذي صرف في الوضوء ولا يعتبر فيها قصد رفع الحدث بل ولا الاستباحة «الثاني» المباشرة

حال الاختيار «الثالث» المولات وإن كان بدلاً عن غسل المناط فيها عدم الفصل المخل بهيته عرفاً بحيث نحو صورته «الرابع» الترتيب على الوجه المذكور «الخامس» الابتداء بالأعلى ومنه إلى الأسفل في الجبهة واليدين «السادس» عدم الحائل بين الماسح والمسح «السابع» طهارة الماسح والمسح حال الاختيار (مسألة ١) إذا بقي من المسح والممسوح ما لم يمسح عليه ولو كان جزء يسيراً بطل عمداً كان أو سهواً أو جهلاً لكن قد مر أنه لا يلزم المدافعة والتعميق (مسألة ٢) إذا كان في محل المسح لحم زائد يجب مسحه أيضاً وإذا كانت يد زائدة فالخمس لهما كما سر في الوضوء (مسألة ٣) إذا كان على محل المسح شعر يكفي المسح عليه وإن كان في الجبهة بأن يكون منبته فيها وأما إذا كان واقعاً عليها من الرأس فيجب رفعه لأنه من الحائل (مسألة ٤) إذا كان على الماسح أو المسح جبهة يكتفي المسح بها أو عليها (مسألة ٥) إذا خالف الترتيب بطل وإن كان لجهل أو نسيان (مسألة ٦) يجوز الاستنابة عند عدم إمكان المباشرة فيضرب النائب بيد المذنب عنه ويمسح بها وجهه ويديه وإن لم يمكن الضرب بيده فيضرب بيده نفسه (مسألة ٧) إذا كان باطن اليدين نجساً وجب تطهيره إن أمكن والاسقاط اعتبار طهارته ولا ينتقل إلى الظاهر إلا إذا كانت نجاسته مسربة إلى ما يتيمم به ولم يمكن تجفيفه (مسألة ٨) الاقطع بأحدى اليدين يكفي بضرب الأخرى ومسح الجبهة بها ثم مسح ظاهرها بالأرض والأحوط الاستنابة لها بالمطووعة فيضرب بيده الموجودة مع يد واحدة للأناب ويمسح بها جميعه ومسح النائب ظهر يده الموجودة والأحوط مسح ظاهرها على الأرض أيضاً وأما اقطع اليدين فيمسح بجبهته على الأرض والأحوط مع الامكان الجمع بينه وبين ضرب ذراعيه والمسح بها وعليها (مسألة ٩) إذا كان على الباطن نجاسة لها جرم بعد حائل ولم يمكن إزالتها فالأحوط الجمع بين الضرب به والمسح به والضرب بالظاهر والمسح به (مسألة ١٠) الغنام حائل فيجب نزع حال التيمم (مسألة ١١) لا يجب تعيين المبدل منه مع اتحاد ما عليه وأما مع التعدد كالحائض والنفساء مثلاً فيجب تعيينه ولو بالأجمال (مسألة ١٢) مع اتحاد الغاية لا يجب تعيينها ومع التعدد يجوز قصد الجميع ويجوز قصد ما في القمة كما يجوز قصد واحدة منها فيجوز عن الجميع (مسألة ١٣) إذا قصد غاية فتبين عدمها بطل وإن تبين غيرها صح له إذا كان الاشتباه في التطبيق وبطل إن كان على وجه التقييد (مسألة ١٤) إذا اعتقد كونه محدثاً بالحدث الأصغر فقصد البديلة عن الوضوء فتبين كونه محدثاً بالا كبر فإن كان على

وجه التيمم بطل وان اتى به من باب الاشتباه في التطبيق او قصد ما في التيمم صح وكذا اذا اعتقد كونه جنباً فإن عدمه وانه ماس للميت مثلاً (مسئلة ١٥) في مسح الجبهة واليدين يجب اصرار الماسح على المسوح فلا يكفي جرم المسوح تحت الماسح نعم لا تقصر الحركة اليسيرة في المسوح اذا صدق كونه مسحاً (مسئلة ١٦) اذا رفع يده في أثناء المسح ثم وضعها بالافضل واتم فالظاهر كفايته وان كان الاحوط الاعادة (مسئلة ١٧) اذا لم يعلم انه محدث بالاصغر او الاكبر وعلم باحدهما اجمالاً بكفيه تيمم واحد بقصد ما في التيمم (مسئلة ١٨) المشهور على انه يكفي فيها هو بدل عن الوضوء ضرباً واحدة للوجه واليدين ويجب التعدد فيها هو بدل عن الغسل والاقوى كفاية الواحدة فيها هو بدل الغسل ايضاً وان كان الاحوط ما ذكره واجوب منه التعدد فيها هو بدل الوضوء ايضاً والاولى ان يضرب يديه ويمسح بهما جبهته ويديه ثم يضرب مرة اخرى ويمسح بهما يديه وربما يقال غاية الاحتياط ان يضرب مع ذلك مرة اخرى بده اليسرى ويمسح بها ظهر اليمنى ثم يضرب اليمنى ويمسح بها ظهر اليسرى (مسئلة ١٩) اذا شك في بعض اجزاء التيمم بعد الفراغ منه لم يعتن به وبني على الصحة وكذا اذا شك في شرط من شروطه واذا شك في اثنيائه قبل الفراغ في جزء او شرط فان كان بعد تجاوز محله بقي على الصحة وان كان قبله اتى به وما بعده من غير فرق بين ما هو بدل عن الوضوء والغسل لكن الاحوط الاعتناء به مطلقاً وان جاز محله او كان بعد الفراغ مالم يتم عن مكانه او لم ينتقل الى حالة اخرى على ما مر في الوضوء خصوصاً فيما هو بدل عنه (مسئلة ٢٠) اذا علم بعد الفراغ ترك جزء يكفيه العود اليه والالتفات به وبما بعده مع عدم قوت الموالات ومع فوتها وجب الاحتياط وان تذكر بعد الصلوة وجب اعادة الوضوء وكذا اذا ترك شرطاً مطلقاً ما عدا الاباحة في الماء او التراب فلا تجب الامع العلم والعمد كما مر **فصل في احكام التيمم** (مسئلة ١) لا يجوز التيمم للصلوة قبل دخول وقتها وان كان بعنوان التبرؤ نعم لو تيمم بقصد غاية اخرى واجبة او مندوبة يجوز الصلوة به بعد دخول وقتها كان تيمم صلوة القضاء او لئلا فلة اذا كان وظيفة التيمم (مسئلة ٢) اذا تيمم بعد دخول وقت فريضة او نافلة يجوز لانيان الصلوات التي لم يدخل وقتها بعد دخوله مالم يحدث او يجد ماء فلو تيمم لصلوة الصبح يجوز ان يصلى به الظاهر وكذا اذا تيمم لغاية اخرى غير الصلوة (مسئلة ٣) الاقوى جواز التيمم في سعة الوقت وان احتمل ارتفاع العذر في آخره بل او ظن به نعم مع العلم بالارتفاع يجب الصبر لكن التأخير الى آخر الوقت

مع احتمال الرفع احوط وان كان موهوماً ومع العلم بعدمه وبقاء العذر لا اشكال في جواز التقديم فتصل انه اما علم ببقاء العذر الى آخر الوقت او علم بارتفاعه قبل الآخر او احتمل للمرين فيجوز المبادرة مع العلم بالبقاء ويجب التأخير مع العلم بالارتفاع ومع الاحتمال الاقوى جواز المبادرة خصوصاً مع الظن بالبقاء والاحوط التأخير خصوصاً مع الظن بالارتفاع (مسئلة ٤) اذا تيمم لصلوة سابقة وصلى ولم ينتقض تيممه حتى دخل وقت صلوة اخرى يجوز الاتيان بها في اول وقتها وان احتمل زوال العذر في آخر الوقت على المختار بل وعلى القول بوجوب التأخير في الصلوة الاولى عند بعضهم لكن الاحوط التأخير في الصلوة الثانية ايضاً وان لم يكن مثل الاحتياط السابق بل امره اسهل نعم لو علم بزوال العذر يجب التأخير كما في الصلوة السابقة (مسئلة ٥) المراد بآخر الوقت الذي يجب التأخير اليه او يكون احوط الآخر العرفي فلا يجب المدافعة فيه ولا الصبر الى زمان لا يبقى الوقت الا بقدر الواجب فيجوز التيمم والاتيان بالصلوة مشتملة على المستحبات ايضاً بل لانيان ان بعض المقدمات القرينة بعد الاتيان بالتيمم قبل الشروع في الصلوة بمعنى ابقاء الوقت بهذا المقدار (مسئلة ٦) يجوز التيمم لصلوة القضاء والاتيان بها معه ولا يجب التأخير الى زوال العذر نعم مع العلم بزواله عما فرى ب شكل الاتيان به اقبله وكذا يجوز للتواقل الموقته حتى في سعة وقتها بشرط عدم العلم بزوال العذر الى آخره (مسئلة ٧) اذا اعتقد عدم سعة الوقت فتيمم وصلى ثم بان السعة فعلى المختار صحت صلواته ويحتاط بالاعادة وعلى القول بوجوب التأخير تجب الاعادة (مسئلة ٨) لا يجب اعادة الصلوات التي صلاها بالتيمم الصحيح بعد زوال العذر لافي الوقت ولا في خارجه مطلقاً نعم الاحوط استحباباً اعادة في موارد «احدها» من تعدد الجنابة مع كونه خائفاً من استعمال الماء فانه يتيمم ويصلى لكن الاحوط اعادة بعد زوال العذر ولو في خارج الوقت «الثاني» من تيمم لصلوة الجمعة عند خوف فوتها لاجل الزحام ومنعه «الثالث» من ترك طلب الماء عمداً الى آخر الوقت وتيمم وصلى ثم تبين وجود الماء في محل الطاب «الرابع» من اراق الماء الموجود عنده مع العلم والظن بعدم وجوده بعد ذلك وكذا لو كان على طهارة فاجنب مع العلم والظن بعدم وجود الماء «الخامس» من اخر الصلوة متعمداً الى ان ضاق وقته فتيمم لاجل الضيق (مسئلة ٩) اذا تيمم لغاية من الغايات كانت بحكم الطاهر مادام باقياً لم ينتقض وبقي عذره فله ان باقى بجميع ما يشترط فيه الطهارة الا اذا كان المسوخ للتيمم مختصاً بتلك الغاية كالتيمم لضيق الوقت فقد مر انه لا يجوز له من كتابة

القرآن ولا قراءة العزائم ولا الدخول في المساجد والتيمم لصلوة الميت وللتيمم مع وجود الماء (مسئلة ١٠) جميع غايات الوضوء والغسل غايات للتيمم ايضاً فيجب لما يجب لاجله الوضوء او الغسل ويندب لما يندب له احدهما فيصح بدلا عن الاغسال المندوبة والوضوءات المستحبة حتى وضوء الخائض والوضوء التجديدي مع وجود شرط صحته من فقد الماء ونحوه نعم لا يكون بدلا عن الوضوء الثبوتي كما مر كما ان كونه بدلا عن الوضوء للكون على الطهارة محل اشكال نعم اتيانه بوجاهة المطلوبة لا مانع منه لكن يشكل الاكتفاء به لما يشترط فيه الطهارة او يستحب اتيانه مع الطهارة (مسئلة ١١) التيمم الذي هو بدل عن غسل الجنابة حاله كونه في الاغتاء عن الوضوء كما ان ما هو بدل عن سائر الاغسال يحتاج الى الوضوء او التيمم بدله مثلها فلو تمكن من الوضوء توجها مع التيمم بدلها وان لم يتمكن تيمم احداهما بدل عن الغسل والاخر عن الوضوء (مسئلة ١٢) ينتقض التيمم بما ينتقض به الوضوء والغسل من الاحداث كما انه ينتقض بوجود الماء او زوال العذر ولا يجب عليه اعادة ما سلاه كما مر وان زال العذر في الوقت والاحوط الاعادة ح بل والقضاء ايضاً في الصور الخمسة المتقدمة (مسئلة ١٣) اذا وجد الماء اوزال عذره قبل الصلوة لا يصح ان يصلي به وان فقد الماء او تجدد العذر فيجب ان يتيمم تأنيلاً نعم اذا لم يسع زمان الوجدان اوزال العذر للوضوء او الغسل بان فقد اوزال العذر بغسل غير كاف لها لا بعد عدم بطلانه وعدم وجوب تجديده لكن الاحوط التجديد مطلقاً وكذا اذا كان وجدان الماء اوزوال العذر في ضيق الوقت فانه لا يحتاج الى الاعادة ح للصلوة التي ضاق وقتها (مسئلة ١٤) اذا وجد الماء في اثناء الصلوة فان كان قبل الركوع من الركعة الاولى بطل تيممه وصلوته وان كان بعده لم يبطل ويتم الصلوة لكن الاحوط مع سعة الوقت الاتمام والاعادة مع الوضوء ولا فرق في التفصيل المذكور بين الفريضة والنافلة على الاقوى وان كان الاحتياط بالاعادة في النافلة أكد من الفريضة (مسئلة ١٥) لا يلحق بالصلوة غيرها اذا وجد الماء في اثنائها بل يبطل مطلقاً وان كان قبل الجزء الاخير فلو وجد في اثناء الطواف ولو في الشوط الاخير بطل وكذا لو وجد في اثناء صلوة الميت بقدر غسله بعد ان تيمم لفقد الماء فيجب الغسل واعادة الصلوة بل وكذا لو وجد قبل تمام الدفن (مسئلة ١٦) اذا كان واجداً للماء وتيمم لعذر آخر من استعمله فزال عذره في اثناء الصلوة هل يلحق بوجود الماء في التفصيل المذكور اشكال فلا يترك الاحتياط بالاتمام والاعادة اذا كان بعد الركوع من الركعة الاولى نعم لو كان زوال العذر في اثناء الصلوة

في ضيق الوقت اتمها وكذا لو لم يف زمان زوال العذر للوضوء بان تجدد العذر بلا فصل فان الظاهر عدم بطلانه وان كان الاحوط الاعادة (مسئلة ١٧) اذا وجد الماء في اثناء الصلوة بعد الركوع ثم فقد في اثنائها ايضاً او بعد الفراغ منها بلا غسل هل يكفي ذلك التيمم لصلوة اخرى اولاً فيه تفصيل فاما ان يكون زمان الوجدان وايضاً للوضوء والغسل على تقدير عدم كونه في الصلوة اولاً فلي التيمم الظاهر عدم بطلان ذلك التيمم بالنسبة الى الصلوة الاخرى ايضاً واما على الاول فالاحوط عدم الاكتفاء به بل تجديده لما لان القدر المعلوم من عدم بطلان التيمم اذا كان الوجدان بعد الركوع انما هو بالنسبة الى الصلوة التي هو مشغول بها لامتطاً (مسئلة ١٨) في جواز مس كتابة القرآن وقراءة العزائم حال الاشتغال بالصلوة التي وجد الماء فيها بعد الركوع اشكال لما مر من ان القدر المتيقن من بقاء التيمم وصحته انما هو بالنسبة الى تلك الصلوة نعم لو قلنا بصحته في تمام الصلوة مطلقاً كما قاله بعضهم جاز المس وقراءة العزائم مادام في تلك الصلوة ومما ذكرنا ظهر الاشكال في جواز العدول من تلك الصلوة الى الفائتة التي هي مترتبة عليها لاحتمال عدم بقاء التيمم بالنسبة اليها (مسئلة ١٩) اذا كان وجدان الماء في اثناء الصلوة بعد الحكم الشرعي بالركوع كالوكان في السجود وشك في انه ركع ام لا حيث انه محكوم بانه ركع فهل هو كالوجدان بعد الركوع الوجداني ام لا اشكال فالاحتياط بالاتمام والاعادة لا يترك (مسئلة ٢٠) الحكم بالصحة في صورة الوجدان بعد الركوع ليس منوطاً بجرمة قطع الصلوة فمع جواز القطع ايضاً كل ما لم يقطع بل يمكن ان يقال في صورة وجوب القطع ايضاً اذا عصي ولم يقطع الصحة باقية بناء على الاقوى من عدم بطلان الصلوة مع وجوب القطع اذا تركه واتم الصلوة (مسئلة ٢١) المحجب التيمم بدل الغسل اذا وجد ماء بقدر كفاية الوضوء فقط لا يبطل تيممه واما الخائض ونحوهما ممن تيمم تيممين اذا وجد بقدر الوضوء بطل تيممه الذي هو بدل عنه واذا وجد ما يكفي للغسل ولم يمكن صرفه في الوضوء بطل تيممه الذي هو بدل عن الغسل وبقي تيممه الذي هو بدل عن الوضوء من حيث انه ح يتعين صرف ذلك الماء في الغسل فليس مأموراً بالوضوء واذا وجد ما يكفي لاحدهما وامكن صرفه في كل منهما بطل كلا التيممين ويجتهد عدم بطلان ما هو بدل عن الوضوء من حيث انه ح يتعين صرف ذلك الماء في الغسل فليس مأموراً بالوضوء لكن عن الاقوى بطلانها (مسئلة ٢٢) اذا وجد جماعة متيممون ماء مباحاً لا يكفي الا لاحدهم بطل تيممهم اجمع اذا كان في سعة الوقت وان كان في ضيقه بقي تيمم الجميع وكذا اذا كان الماء المقروض

لغير واذن لكل في استعماله واما ان اذن للبعض دون الاخرين بطل نيم ذلك البعض فقط
كانه اذا كان الماء المباح كافياً للبعض دون البعض الآخر لكونه جنباً ولم يكن بقدر الغسل
لم يطل نيم ذلك البعض (مسئلة ٢٣) المحدث بالا كبر غير الجنابة اذا وجد ماء لا يكفي الا
لواحد من الوضوء او الغسل قدم الغسل ونيم بدلا عن الوضوء وان لم يكف الا للوضوء فقط
نوضا ونيم بدل الغسل (مسئلة ٢٤) لا يطل النيم الذي هو بدل عن الغسل من جنابة او غيرها
بالمحدث الاصغر فادام عذره عن الغسل باقياً نيمه بمنزلة فان كان عنده ماء بقدر الوضوء
نوضا والا نيم بدلا عنه واذا ارتفع عذره عن الغسل اغتسل فان كان عن جنابة لا حاجة معه
الى الوضوء والا نوضا ايضا هذا ولكن الاحوط اعادة النيم ايضا فان كان عنده من الماء بقدر
الوضوء نيم بدلا عن الغسل ونوضا وان لم يكن نيم مرتين مرة عن الغسل ومرة عن الوضوء هذا
ان كان غير غسل الجنابة والا يصح فيه مع عدم الماء للوضوء نيم واحد بقصد ماقى القيمة
(مسئلة ٢٥) حكم التداخل الذي مر سابقاً في الاغسال يجري في النيم ايضا فلو كان هناك
اسباب عديدة للغسل يكفي نيم واحد عن الجميع وح فان كان من جلستها الجنابة لم يحتاج الى
الوضوء او النيم بدلا عنه والا وجب الوضوء او نيم آخر بدلا عنه (مسئلة ٢٦) اذا نيم بدلا
عن اغسال عديدة فتبين عدم بعضها صح بالنسبة الى الباقي ولما لو قصد معيناً فتبين ان الواقع
غيره فصحة مبنية على ان يكون من باب الاشتباه في التطبيق لا التقيد كما مر نظائره مراراً
(مسئلة ٢٧) اذا اجتمع جنب وميت ومحدث بالاصفر وكان هناك ماء لا يكفي الا لاحد
فان كان مملوكاً لاحد من تعيين صرفه نفسه وكذا ان كان للغير واذن لواحد منهم واما ان كان
مباحاً او كان للغير واذن لكل فيتعين للجنب فيغتسل ونيم الميت ونيم المحدث بالاصفر ايضا
(مسئلة ٢٨) اذا نذر نافلة او موقفة في زمان معين ولم يتمكن من الوضوء في ذلك الزمان
نيم بدلا عنه وصلى واما اذا نذر مطلقاً لا مقيداً بزمان معين فالظاهر وجوب الصبر الى زمان
امكان الوضوء (مسئلة ٢٩) لا يجوز الاستسقاء لعلوة الميت من وظيفته النيم مع وجود
من يقدر على الوضوء بل لو استأجر من كان قادراً ثم عجز عنه بشكل جواز الايمان بالعمل المستأجر
عليه مع النيم فعليه التأخير الى يتمكن مع سعة الوقت بل مع ضيقه ايضا بشكل كفايته فلا يترك
مراعات الاحتياط (مسئلة ٣٠) الجنب النيم اذا وجد الماء في السجدة وتوقف عنه على دخوله
والمكث فيه لا يطل نيمه بالنسبة الى حرمة المكث وان بطل بالنسبة الى الغايات الاخر فلا

يجوز له قراءة العزائم ولا مس كتابة القرآن كما انه لو كان جنباً وكان الماء مختصراً في المسجد ولم
يمكن اخذه الا بالمكث وجب ان ينعم للدخول والاخذ كما مر سابقاً ولا يستباح له بهذا النيم
الا المكث فلا يجوز له المس وقراءة العزائم (مسئلة ٣١) قد مر سابقاً انه لو كان عنده من الماء
ما يكفي لاحد الامرين رفع الخبث عن ثوبه او بدنه ورفع الحدث قدم رفع الخبث ونيم للمحدث
لكن هذا اذا لم يمكن صرف الماء في الغسل او الوضوء وجمع الغسالة في اناء نظيف لرفع الخبث
والاعتين ذلك وكذا الحال في مسئلة اجتماع الجنب والميت والمحدث بالاصفر بل في سائر الدورات
(مسئلة ٣٢) اذا علم قبل الوقت انه لو اخر النيم الى ما بعد دخوله لا يتمكن من تحصيل ما ينيم
به فالاحوط ان ينيم قبل الوقت لغاية اخرى غير الصلوة في الوقت ويقي نيمه الى ما بعد الدخول
فيصلي به كما ان الامر كذلك بالنسبة الى الوضوء اذا امكنه قبل الوقت وعلم بعدم تمكنه بعده
فيتوضا على الاحوط لغاية اخرى او للكون على الطهارة (مسئلة ٣٣) يجب للنيم لمس كتابة القرآن
ان وجب كما انه يستحب اذا كان مستحباً ولكن لا يشرع اذا كان مباحاً نعم انه ان ينيم لغاية اخرى
ثم يمسح المباح (مسئلة ٣٤) اذا وصل شعر الرأس الى الجبهة فان كان زائداً على المعارف
وجب رفعه للنيم ومسح البشرة وان كان على المعارف لا يبعد كفاية مسح ظاهره عن البشرة
والاحوط مسح كليهما (مسئلة ٣٥) اذا شك في وجود حاجب في بعض مواضع النيم حاله حال
الوضوء والغسل في وجوب الفحص حتى يسهل اليدين او الظن بالعدم (مسئلة ٣٦) في الوارد
التي يجب عليه النيم بدلا عن الغسل وعن الوضوء كالحائض والنفساء واما الميت الاحوط نيم
ثالث بقصد الاستبابة من غير نظر الى بدائنه عن الوضوء او الغسل بان يكون بدلاً عنها لاحتمال
كون المطلوب ليمماً واحداً من باب التداخل ولو عين احدها في النيم الاول وقصد الثاني مافى
الذمة اغنى عن الثالث (مسئلة ٣٧) اذا كان بعض اعضائه متقوشاً باسم الجلالة او غيره من
اسمائهم تعالى آية من القرآن فالاحوط محوه حذراً من وجوده على بدنه في حال الجنابة او غيرها
من الاحداث لحاظ حرمة المس على المحدث وان لم يمكن محوه او قلنا بعدم وجوبه فيجزم اصرار
اليده عليه حال الوضوء او الغسل بل يجب اجراء الماء عليه من غير مس او الغسل ارتقاساً او لف
خرقة بيده والمس بها واذا فرض عدم امكان الوضوء او الغسل الاجبة فيدور الامر بين سقوط
حرمة المس او سقوط وجوب المائبة والانتقال الى النيم والظاهر سقوط حرمة المس بل ينفي
القطع به اذا كان في محل النيم لان الامرح دائر بين ترك الهلوة وارتكاب المس ومن المعلوم

اهمية وجوب الصلوة فيشوطاً او يغتسل في الفرض الاول وان استلزم المس لئلا
الاحوط مع ذلك الجبيرة ايضاً بوضع شيء عليه والمسح عليه باليد المبللة واحوط
من ذلك ان يجمع بين ما ذكر والاستنابة ايضاً بان يستنيب منظره مباشرة
غسل هذا الموضع بل وان يتيمم مع ذلك ايضاً ان لم يكن في مواضع
التيمم واذا كان ممن وظيفة التيمم وكان في بعض مواضعه
واراد الاحتياط جمع بين مسحه بنفسه والجبيرة
والاستنابة لئلا يكون الاقوى كما عرفت
كفاية مسحه ومستوط

حرمة المس

ح

* ثم كتاب الطهارة *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الصلوة

(مقدمة في فضل الصلوة اليومية) وانها افضل الاعمال الدينية اعلم ان الصلوة احب الاعمال
الى الله تعالى وهي آخر وصايا الانبياء ع وهي عمود الدين اذا قبلت قبل ماسواها وان ردت رد
ماسواها وهي اول ما ينظر فيه من عمل ابن ادم فان صححت نظر في عمله وان لم تصح لم ينظر في بقية
عمله وشملها كمثل النهر الجاري فكما ان من اغتسل فيه في كل يوم خمس مرات لم يبق في بدنه
شيء من الدون كذلك كلما صلى صلوة كفر ما بينهما من الذنوب وليس ما بين المسلم وبين ان يكفر
الا ان يترك الصلوة واذا كان يوم القيمة يدعى بالعبد فاوّل شيء يسئل عنه الصلوة فاذا جاء بها
تامة والا دُخ في النار وفي الصحيح قال مولانا الصادق عليه السلام ما اعلم شيئاً بعد المعرفة افضل
من هذه الصلوة الا ترى الى العبد الصالح عيسى بن مريم ع قال واوصاني بالصلوة والزكاة ما دمت
حيّاً وروى الشيخ في حديث عنه ع قال وصلوة فرضة تعدل عند الله الف حجة والالف عمرة
مبرورات متقبّلات وقد استفاضت الروايات في الحث على المحافظة عليها في اوائل الاوقات وان
من استغنى بها اكان في حكم النار كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله ليس مني من استغنى
بصلوته وقال لا يزال شفاعتي من استغنى بصلوته وقال لا تقصروا صلواتكم فان من ضيع صلواته حشر
مع قارون وهامان وكان حقاً على الله ان يدخله النار مع المنافقين وورد بربنا رسول الله صلى الله
عليه وآله جالس في المسجد اذ دخل رجل فقام فصلى فلم يتم ركوعه ولا سجوده فقال ع تقر كنهقر
الغراب لئن مات هذا وهكذا صلواته ليوتن علي غير ديني وعن ابي بصير قال دخلت على ام حميدة
اعزها يا ابي عبد الله عليه السلام فبكيت وبكيت لبيكاتها ثم قالت يا ابا محمد لو رايت ابا عبد الله
عند الموت لرايت عجبا ففتح عينيه ثم قال اجتمعوا كل من ربي وبيته قرابة قالت فما تركنا احداً

الا جمعه فظهر اليهم ثم قال ان شفاعتنا لا نال مستغفراً بالصلاة وبالجملة ما ورد من النصوص في فضائها اكثر من ان يحصى والله ذو صاحب الدرة حيث قال

تبي عن المنكر والنجاش * اقصر فهذا منتهى الشاء

فصل في اعداد الفرائض ونوافلها

الصلوات الواجبة سنة اليومية ومنها الجمعة والايات والطواف الواجب والمأتم بنذر او عهد او عين او اجارة وصلوة الولدين على الولد الا كبر وصلوة الاء واما اليومية فتقسم فرائض الظهر اربع ركعات والعصر ركعة والمغرب ثلاث ركعات والعشاء اربع ركعات والصبح ركعتان ويسقط في السفر من الرباعيات ركعتان كما ان صلوة الجمعة ايضاً ركعتان واما النوافل فكثيرة اكدها الرواتب اليومية وهي في غير يوم الجمعة اربع وثلاثون ركعة ثمان ركعات قبل الظهر وثمان ركعات قبل العصر واربع ركعات بعد المغرب وركعتان بعد العشاء من جلوس امدان بركعة ويجوز فيها القيام بل هو الافضل وان كان الجلوس احوط وتسمى بالتوبة وركعتان قبل صلاة الفجر واحدة عشر ركعة صلاة الليل وهي ثمان ركعات والشفع ركعتان والوتر ركعة واحدة واما في يوم الجمعة فيزداد على الست عشر اربع ركعات فعدد الفرائض سبعة عشر ركعة وعدد النوافل ضعفها بعد عد التوبة بركعة وعدد مجموع الفرائض والنوافل احدى وخمسون وهذا يسقط في السفر نوافل الظهرين والتوبة على الاقوى (مسئلة ١) يجب الاتيان بالنوافل ركعتين ركعتين الا للوتر فانها ركعة ويستحب في جميعها الفنون حتى الشفع على الاقوى في الركعة الثانية وكذا يستحب في مفردة الوتر (مسئلة ٢) الاقوى استحباب الغفيلة وهي ركعتان بين المغرب والعشاء ولكنها ليست من الرواتب بقره فيها في الركعة الاولى بعد الحمد (وذا النون اذ ذهب مغاضباً فظن ان لن نقدر عليه فتأدى في الظلمات ان لا اله الا انت سبحانك انى كنت من الظالمين فاستجيبنا له ونجيناها من الغم وكذلك نجى المؤمنين) وفي الثانية بعد الحمد (وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو ويعلم ما فى البر والبحر وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة سيرة ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا فى كتاب مبين) ويستحب ايضاً بين المغرب والعشاء صلاة الوصية وهي ايضاً ركعتان بقره في اوليها بعد الحمد ثلاثة عشر مرة سورة اذا زلزلت الارض وفي الثانية بعد الحمد سورة التوحيد خمسة عشر مرة (مسئلة ٣) الظاهر ان صلاة الوسطى التي تتكاكح الحافظة

عليها هي الظهر فلونذر ان باقى بالصلاة الوسطى في المسجد اوفى اول وقتها مثلاً اوفى بالظهر (مسئلة ٤) النوافل المرتبة وغيرها يجوز اتيانها جالسا ولو في حال الاختيار والاوى ح عند كل ركعتين بركعة فيأتى بنافلة الظهر مثلاً ست عشر ركعة وهكذا في نافلة العصر وعلى هذا يأتى بالوتر مرتين كل مرة ركعة

فصل في اوقات اليومية ونوافلها

وقت الظهر بين ما بين الزوال والمغرب ويختص الظهر بأوله بمقدار اذانها بحسب حاله ويختص العصر بآخره كك وما بين المغرب ونصف الليل وقت للمغرب والعشاء ويختص المغرب بأوله بمقدار اذانها والعشاء بآخره كك هذا للمختار واما المضطرون اونسيان اوحيض او نحو ذلك من احوال الاضطراب فيبند وقتها الى طلوع الفجر ويختص العشاء من آخره بمقدار اذانها دون المغرب من اوله الى ما بعد نصف الليل والاقوى ان العائد في التأخير الى نصف الليل ايضاً كك اى يند وقتها الى الفجر وان كان آتماً بالتأخير لكن الاحوط ان لا يدوى الاوا. والقضاء بل الاولى ذلك في المضطرب ايضاً وما بين طلوع الفجر الصادق الى طلوع الشمس وقت الصبح ووقت الجمعة من الزوال الى ان يصير الظل مثل الشاخص فان آخرها عن ذلك مضى وقته ووجب عليه الاتيان بالظهر ووقت فضيلة الظهر من الزوال الى بوع الظل الحادث بعد الانعدام او بعد الانتهاء مثل الشاخص ووقت فضيلة العصر من المثل الى المظاين على المشهور ولكن لا يبعد ان يكون من الزوال اليها ووقت فضيلة المغرب من المغرب الى ذهاب الشفق اى الحرة المغربية ووقت فضيلة العشاء من ذهاب الشفق الى ثلث الليل فيكون لها وقتا اجزاء قبل ذهاب الشفق وبعد الثلث الى النصف ووقت فضيلة الصبح من طلوع الفجر الى حدوث الحرة في المشرق (مسئلة ١) يعرف الزوال بحدوث ظل الشاخص المنصوب معتدلاً في ارض مستوية بعد انعدامه كما يعرف البلدان التي تتر الشمس على سمت الراس كمكة في بعض الاوقات اوز يادته بعد انتهاء نقصانه كما في غالب البلدان ومكة في غالب الاوقات ويعرف ايضاً بيل الشمس الى الحجاب الايمن لمن واجه نقطة الجنوب وهذا التحديد نقر بهى كما لا يخفى ويعرف ايضاً بالدائرة الهندية وهي اضبط وامتن ويعرف المغرب بذهاب الحرة المشرقية عن سمت الراس والاحوط زوالها من تمام ربع الفلك من طرف المشرق ويعرف نصف الليل بالنجوم الطالعة اول الغروب اذا مالت عن دائرة نصف

النهار الى طرف المغرب وعلى هذا فيكون المشاط نصف ما بين غروب الشمس وطلوعها لكنه لا يتخلو عن اشكال لا محال ان يكون نصف ما بين الغروب وطلوع الفجر كما عليه جماعة والاحوط مراعاة الاحتياط هنا وفي صلاة الليل التي اول وقتها بعد نصف الليل ويعرف طلوع الفجر باعتراض البياض الحادث في الافق المتصاد في الساء الذي يشابه ذنب السرطان ويسمى بالفجر الكاذب وانتشاره على الافق وصيرورته كالقطبية البيضاء وكنهه صوري بحيث كما زدتة نظراً صدقك بزيادة حسنه وبعبارة اخرى انتشار البياض على الافق بعد كونه متصاعداً في الساء (مسئلة ٢) المراد باختصاص اول الوقت بالظهر وآخره بالعصر وهكذا في المغرب والعشاء عدم صحة الشريكة في ذلك الوقت مع عدم اداء حاجته فلا مانع من اتيان غير الشريكة فيه كما اذا اتى بقضاء الصبح او غيره من الفوائت في اول الزوال او في آخر الوقت وكذا لا مانع من اتيان الشريكة اذا ادى صاحبة الوقت فلو صلى الظهر قبل الزوال بظن دخول الوقت فدخل في اثباتها ولو قبل السلام حيث ان صلواته صحيحة لا مانع من اتيان العصر اول الزوال وكذا اذا قدم العصر على الظهر سهواً وبقي من الوقت مقدار اربع ركعات لا مانع من اتيان الظهر في ذلك الوقت ولا تكون قضاء وان كان الاحوط عدم التعرض للاداء والقضاء بل عدم التعرض لكون ماياً في به ظهراً او عصرأ لاحتمال احتساب العصر المقدم ظهراً وكون هذه الصلوة عصرأ (مسئلة ٣) يجب تأخير العصر عن الظهر والعشاء عن المغرب فلو قدم احدهما على سابقتهما عمداً بطلت سواء كان في الوقت المختص او المشترك ولو قدم سهواً فالمشهور على انه ان كان في الوقت المختص بطلت وان كان في الوقت المشترك فان كان التذكر بعد الفراغ صححت وان كان في الاثناء عدل بنيت الى السابقة اذا بقي محل العدول والا كما اذا دخل في ركوع الركعة الرابعة من العشاء بطلت وان كان الاحوط الاتمام والاعادة بعد الاتيان بالمغرب وعندى فسجا ذكره اشكال بل الاظهر في العصر المقدم على الظهر سهواً صححتها واحتسابها ظهراً ان كان التذكر بعد الفراغ لقوله عاناً هي اربع مكان اربع في النص الصحيح لكن الاحوط الاتيان باربع ركعات بقصد ما في التمة من دون تعيين انها ظهر او عصر وان كان في الاثناء عدل من غير فرق في الصورتين بين كونه في الوقت المشترك او المختص وكذا في العشاء ان كان بعد الفراغ صححت وان كان في الاثناء عدل مع بقاء محل العدول على ما ذكره لكن من غير فرق بين الوقت المختص والمشارك ايضاً وعلى ما ذكرنا يظهر فائدة الاختصاص فيما اذا مضى من اول الوقت مقدار اربع

ركعات تخاضت المنة فان اللازم ح قضاء خصوص الظهر وكذا اذا طهرت من الحيض ولم يبق من الوقت الامتداد اربع ركعات فان اللازم ح اتيان العصر فقط وكذا اذا بلغ الصبح ولم يبق الامتداد اربع ركعات فان الواجب عليه خصوص العصر فقط واما اذا فرضنا عدم زيادة الوقت المشترك عن اربع ركعات فلا يختص باحدهما بل يمكن ان يقال بالتخير بينهما كما اذا اذق المجنون الادوارى في الوقت المشترك مقدار اربع ركعات او بلغ الصبح في الوقت المشترك ثم جن او مات بعد مضى مقدار اربع ركعات ونحو ذلك (مسئلة ٤) اذا بقي مقدار خمس ركعات الى الغروب قدم الظهر واذا بقي اربع ركعات او اقل قدم العصر وفي الغر اذا بقي ثلث ركعات قدم الظهر واذا بقي ركعتان قدم العصر واذا بقي الى نصف الليل خمس ركعات قدم المغرب واذا بقي اربع او اقل قدم العشاء وفي الغر اذا بقي اربع ركعات قدم المغرب واذا بقي اقل قدم العشاء ويجب المبادرة الى المغرب بعد تقديم العشاء اذا بقي بعدها ركعة او ازيد والظاهر انها ح اداء وان كان الاحوط عدم نية الاداء وانقضاء (مسئلة ٥) لا يجوز العدول من السابقة الى اللاحقة ويجوز العكس فلو دخل في الصلوة بنية الظهر ثم تبين له في الاثناء انه صلاها لا يجوز له العدول الى العصر بل يقطع ويشعر في العصر بخلاف ما اذا تخيل انه صلى الظهر فدخل في العصر ثم تذكر انه ماضى الى الظهر فانه يعدل اليها (مسئلة ٦) اذا كان مسافراً وفد بقي من الوقت اربع ركعات فدخل في الظهر بنية التقصير ثم بدا له الافادة فتوى الافادة بطلت صلواته ولا يجوز له العدول الى العصر فيقطعها ويصلى العصر واذا كان في الغرض ناولاً للإقامة فشيء من بنية العصر لوجب تقديمها ح ثم بدا له فعزم على عدم الافادة فالظاهر انه يعدل بها الى الظهر قصرأ (مسئلة ٧) يستحب التفرق بين الصلوتين المشتركين في الوقت كالظهرين والعشاءين ويكفي مساه وفي الاكتفاء به مجرد فعل الثالثة وجه الا انه لا يخفى عن اشكال (مسئلة ٨) قد عرفت ان للعشاء وقت فضيلة وهو من ذهب اشفق الى ثالث الليل ووقتا اجزاء من الطرفين وذكروا ان العصر ايضاً كذلك فله وقت فضيلة وهو من المثل الى المثلين ووقتا اجزاء من الطرفين لكن عرفت نفي البعد في كون ابتداء وقت فضيلته هو الزوال نعم الاحوط في ادراك الفضيلة الصبر الى المثل (مسئلة ٩) يستحب التجهيل في الصلوة في وقت الفضيلة وفي وقت الاجزاء بل كلما هو اقرب الى الاول يكون افضل الا اذا كان هناك معارض كتنظار الجماعة او نحوه (مسئلة ١٠) يستحب الغسل بصلوة الصبح اى الاتيان بها قبل

الاسفار في حال الظلمة (مسئلة ١١) كل صلاة أدرك من وقتها في آخره مقدار ركعة فهو أداء ويجب الاتيان به فان من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت لكن لا يجوز التعمد في التأخير الى ذلك ❦ فصل في اوقات الزوايا ❦ (مسئلة ١) وقت نافلة الظهر من الزوال الى الترع والعصر الى الترعين اي سبعمائة شخص واربعه اصباعه بل الى اخر وقت اجزاء الف يستين على الاقوى وان كان الاولى بعد الترع تقديم الظهر وبعد الترعين تقديم العصر والاتيان بالتأخيرين بعد الف يستين فالحد ان الاولان للانفضالية ومع ذلك الاحوط بعد الترع والتراعين عدم التعرض لنية الاداء والتأخير في التأخيرين (مسئلة ٢) المشهور عدم جواز تقديم نافلتين الظهر والعصر في غير يوم الجمعة على الزوال وان علم بعدم التمكن من اتيانها بعده لكن الأقوى جوازه فيها خصوصاً في الصورة المذكورة (مسئلة ٣) نافلة يوم الجمعة عشرون ركعة والاولى تقر بقها بان يأتي ستمائة عند انبساط الشمس وستاً عند ارتفاعها وستاً قبل الزوال وركعتين عنده (مسئلة ٤) وقت نافلة المغرب من حين الفراغ من الفريضة الى زوال الحرة الغربية (مسئلة ٥) وقت نافلة العشاء وهي الوتيرة عند بامتداد وقتها والاولى كونها عقيبها من غير فصل عمد به واذا اراد فعل بعض الصلوات الموطئة في بعض الليالي بعد العشاء جعل الوتيرة خاتمتها (مسئلة ٦) وقت نافلة الصبح بين الفجر الاول والمواع الحرة الشرقية ويجوز دسها في صلاة الليل قبل الفجر ولو عند النصف بل ولو قبله اذا قدم صلاة الليل عليه الا ان الافضل اعادتها في وقتها (مسئلة ٧) اذا صلى نافلة الفجر في وقتها او قبله ونام بعدها يستحب اعادتها (مسئلة ٨) وقت نافلة الليل ما بين نصفه والفجر الثاني والافضل اتيانها في وقت السحر وهو الثالث الاخير من الليل وافضل القريب من الفجر (مسئلة ٩) يجوز للمسافر والشاب الذي يصعب عليه نافلة الليل في وقتها تقديمها على النصف وكذا كل ذي عذر كالشيخ وخالف البرد والاحتلام والمرضى وينبغي لهم نية التعجيل لا الاداء (مسئلة ١٠) اذا دار الامر بين تقديم صلاة الليل على وقتها او قضائها فالارجح القضاء (مسئلة ١١) اذا قدمها ثم انتهى سبعمائة يس عليه الاعادة (مسئلة ١٢) اذا طلع الفجر وقد صلى من صلاة الليل اربع ركعات اواز يد انها مخففة وان لم ينلها بها قدم ركعتي الفجر ثم فرغته وقضائها ولو اشتغل بها اتم ما في يده ثم اتم ركعتي الفجر وفرغته وقضى البقية بعد ذلك (مسئلة ١٣) قد صرح الافضل في كل صلاة تعجيلها فنقول يستثنى من ذلك موارد «الاول» الظهر والعصر ان اراد الاتيان بنافلتها

وكذا الفجر اذا لم يقدم ثالثها قبل دخول الوقت «الثاني» مطلق الحاصرة لمن عليه فائتة واراد اتيانها «الثالث» في التجميع مع احتال زوال العذر اورجائه وانما في غيره من الاعذار فالاقوى وجوب التأخير وعدم جواز البدار «الرابع» لدافعة الاخيرين ونحوها غير ذلك فليعلم «الخامس» اذا لم يكن له اقبال فيؤخر الى حصوله «السادس» لانتظار الجماعة اذا لم يفض الى الاقراط في التأخير وكذا التحصيل كالآخر كحضور المسجد او كثرة المعتدين او نحو ذلك «السابع» تأخير الفجر عند مزاحمة صلاة الليل اذا صلى منها اربع ركعات «الثامن» المسافر المستعجل «التاسع» الرية لانه يؤخر الظهرين لتجمعها مع العشاءين بفصل واحد نحوها «العاشر» المستحاجة الكبرى تؤخر الظهر والمغرب الى اخر وقت فضيلتها لتجمع بين الاولى والعصر وبين الثانية والعشاء بفصل واحد «الحادي عشر» العشاء تؤخر الى وقت فضيلتها وهو بعد ذهاب الشفق بل الاولى تأخير العصر الى المثل وان كان ابتداء وقت فضيلتها من الزوال «الثاني عشر» المغرب والعشاء من افاض من عرفات الى المشعر فانه يؤخرها ولو الى ريع الليل بل ولو الى ثلثة «الثالث عشر» من خشى الحر يؤخر الظهر الى المثل ليبرد بها «الرابع عشر» صلاة المغرب في حق من يتوق نفسه الى الانطمار او ينتظره احد (مسئلة ١٤) يستحب التعجيل في قضاء الفرائض وتقديمها على الحواضر وكذا يستحب التعجيل في قضاء النوافل اذا فانت في اوقاتها الموطئة والافضل قضاء الليلة في الليل والنهار في النهار (مسئلة ١٥) يجب تأخير الصلوة عن اول وقتها لدوى الاعذار مع رجاء زوالها او احتاله في آخر الوقت ماعدا الشتم كاصرها وفي بابها وكذا يجب التأخير لتعجيل المقدمات الغير الحاصلة كالطهارة والستر وغيرها وكذا لتعلم اجزاء الصلوة وتبرأتها بل وكذا لتعلم احكام الطوارئ من الشك والسهو ونحوها مع غلبة الاتفاق بل قد يقال مطلقاً لكن لا وجه له واذا دخل في الصلوة مع عدم تعلمها بطلت اذا كان متزلاً وان لم يتفق وامام مع عدم التزول بحيث تحقق منه فساد الصلوة وقصد امتثال امر الله فالاقوى الصحة نعم اذا اتفق شك او سهو لا يعلم حكمه بطلت صلواته لكن له ان ياتي على احد الوجهين او الوجوه بقصد السؤال بعد الفراغ والاعادة اذا خالف الواقع وايضاً يجب التأخير اذا زاحمها واجب آخر مضيق كزالة النجاسة عن المسجد او أداء الدين المطالب به مع القدرة على ادائه واحفظ النفس المحترمة او نحو ذلك واذا خالف واشتغل بالصلوة عصى في ترك ذلك الواجب لكن صلواته صحيحة على الاقوى وان كان الاحوط الاعادة (مسئلة ١٦) يجوز الاتيان بالنافلة ولو المبتدئة

في وقت الفريضة ما لم تضيق ولن عليه فائتة على الاقوى والاحوط التردد بمعنى تقديم الفريضة وقضائها (مسئلة ١٧) اذا نذر النافلة لمانع من اتيانها في وقت الفريضة ولو على القول بالمنع هذا اذا اطلق في نذره واما اذا قيد بوقت الفريضة فاشكال على القول بالمنع وان امكن القول بالصحة لان المانع اما هو وصف النفل وبالنذر يخرج عن هذا الوصف ويرفع المانع ولا يرد ان متعلق النذر لابد ان يكون راجعاً وعلى القول بالمنع لارجحان فيه فلا ينعقد نذره وذلك لان الصلوة من حيث هي راجحة ومرجوحيتها مقيدة بقيد يرتفع بنفس النذر ولا يعتبر سيف متعلق النذر الرجحان قبله ومع قطع النظر عنه حتى يقال بعدم تحققه في المقام (مسئلة ١٨) النافلة تنقسم الى مرتبة وغيرها «والاولى» هي التوافل اليومية التي مريان اوقاتها «والثانية» اما ذات السبب كصلوة الزيارة والاستنجارة والصلوات المستحقة في الايام والليالي المخصوصة واما غير ذات السبب وتسمى بالمبتدئة لاشكال في عدم كراهة المرتبة في اوقاتها وان كان بعد صلوة العصر او الصبح وكذا لا اشكال في عدم كراهة قضائها في وقت من الاوقات وكذا في الصلوات ذوات الاسباب واما التوافل المبتدئة التي لم يرد فيها نص بالخصوص وانما يستحب الاتيان بها لان الصلوة خير موضوع وقربان كل نبي ومعراج المؤمن فذكر جماعة انه يكره الشروع فيها في خمسة اوقات «احدها» بعد صلوة الصبح حتى تطلع الشمس «الثاني» بعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس «الثالث» عند طلوع الشمس حتى تنبسط «الرابع» عند قيام الشمس حتى تزول «الخامس» عند غروب الشمس اى قبيل الغروب واما اذا شرع فيها قبل ذلك فدخل احدهذه الاوقات وهو فيها فلا يكره اتمامها وعندى في ثبوت الكراهة في المذكورات اشكال فصل في احكام الاوقات (مسئلة ١) لا يجوز الصلوة قبل دخول الوقت فلو صلى بطل وان كان جزء منه قبل الوقت ويجب العلم بدخوله حين الشروع فيها ولا يكفي الظن لغير ذوى الاعذار نعم يجوز الاعتماد على شهادة العدلين على الاقوى وكذا على اذان العارف العدل واما كفاية شهادة العدل الواحد فحل اشكال واذا صلى مع عدم اليقين بدخوله ولا شهادة العدلين او اذان العدل بطلت الا اذا تبين بعد ذلك كونها بتمامها في الوقت مع فرض حصول قصد القرية منه (مسئلة ٢) اذا كان غافلاً عن وجوب تحصيل اليقين او ما يحكمه صلى ثم تبين وقوعها في الوقت بتمامها صححت كما انه لو تبين وقوعها قبل الوقت بتمامها بطلت وكذا لو لم يتبين الحال واما لو تبين دخول الوقت في اثناها في الصحة اشكال فلا يترك الاحتياط بالاعادة (مسئلة ٣) اذا تيقن دخول الوقت

فصلى او عمل بالظن المعتبر كشهادة العدلين واذان العدل العارف فان تبين وقوع الصلوة بتمامها قبل الوقت بطلت ويجب الاعادة وان تبين دخول الوقت في اثناها ولو قبل السلم صححت واما اذا عمل بالظن الغير المعتبر فلا تصح وان دخل الوقت في اثناها وكذا اذا كان غافلاً على الاحوط كما مر ولا فرق في الصحة في الصورة الاولى بين ان يتبين دخول الوقت في الانتهاء بعد الفراغ او في الانتهاء لكن بشرط ان يكون الوقت داخل حين التبين واما اذا تبين ان الوقت سيدخل قبل تمام الصلوة فلا ينع شياً (مسئلة ٤) اذا لم يتمكن من تحصيل العلم او ما يحكمه لمانع في الساء من غيم او غبار او مانع في نفسه من غمي او جنس او نحو ذلك فلا يبعد كفاية الظن لكن الاحوط التأخير حتى يحصل اليقين بل لا يترك هذا الاحتياط (مسئلة ٥) اذا اعتقد دخول الوقت اشرع وفي اثناء الصلوة تبدل يقينه بالشك لا يكفي في الحكم بالصحة الا اذا كان حين الشك عالماً بدخول الوقت اذ لا اقل من انه يدخل تحت المسئلة المقدمة من الصحة مع دخول الوقت في الانتهاء (مسئلة ٦) اذا شك بعد الدخول في الصلوة في انه راعى الوقت واحرز دخوله ام لا فان كان حين شكه عالماً بالدخول فلا يبعد الحكم بالصحة والا وجبت الاعادة بعد الاحراز (مسئلة ٧) اذا شك بعد الفراغ من الصلوة في انها وقعت في الوقت او لا فان علم عدم الالتفات الى الوقت حين الشروع وجبت الاعادة وان علم انه كان ملتفتاً ومراعياً له ومع ذلك شك في انه كان داخل ام لا بنى على الصحة وكذا ان كان شاكاً في انه كان ملتفتاً ام لا هذا كله اذا كان حين الشك عالماً بالدخول والا لا يحكم بالصحة مطلقاً ولا تجزى قاعدة الفراغ لانه لا يجوز له حين الشك الشروع في الصلوة فكيف يحكم بصحة ما مضى مع هذه الحالة (مسئلة ٨) يجب الترتيب بين الظهرين بتقديم الظهر وبين العشاءين بتقديم المغرب فلو عكس عمداً بطل وكذا لو كان جاهلاً بالحكم واما لو شرع في الثانية قبل الاولى غافلاً او معتقداً لا ياتيناها عدل بعد التذكر ان كان محل العدول باقياً وان كان في الوقت المختص بالاولى على الاقوى كما مر لكن الاحوط الاعادة في هذه الصورة وان تذكر بعد الفراغ صح وبنى على انها الاولى في تساوى العدد كالظهرين تماماً او قصرهما وان كان في الوقت المختص على الاقوى وقد مر ان الاحوط ان يأتي بأربع ركعات او ركعتين بقصد ماقى الامة واما في غير المتساوى كما اذا أتى بالعشاء قبل المغرب وتذكر بعد الفراغ فيحكم بالصحة وياتى بالاولى وان وقع العشاء في الوقت المختص بالمغرب لكن الاحوط في هذه الصورة الاعادة (مسئلة ٩) اذا ترك المغرب ودخل في العشاء غفلة او نسيانا او معتقداً

لا يتأنيها فنذكر في الانتهاء عدل الا اذا دخل في ركوع الركعة الرابعة فان الاحوط ح اتمامها
عشاء ثم اعادة بعد الاتيان بالمغرب (مسئلة ١٠) يجوز العدول في قضاء الفرائض ايضا من
اللاحقة الى السابقة بشرط ان يكون فوت العدول عنه معلوما واما اذا كان احتياطيا فلا يكفي
العدول في البرائة من السابقة وان كانت احتياطية ايضا لاحتمال اشتغال القدم واقعا بالسابقة
دون اللاحقة فلم يتحقق العدول من صلوة الى اخرى وكذا الكلام في العدول من حاضرة الى
سابقة فان اللازم ان لا يكون الاتيان باللاحقة من باب الاحتياط والا لم يحصل اليقين بالبرائة
من السابقة بالعدول لما حر (مسئلة ١١) لا يجوز العدول من السابقة الى اللاحقة في الحواضر
ولا في الفرائض ولا يجوز من الفائتة الى الحاضرة وكذا من النافلة الى الفريضة ولا من الفريضة
الى النافلة الا في مسئلة ادراك الجماعة وكذا من فريضة الى اخرى اذا لم يكن بينهما ترتيب ويجوز
من الحاضرة الى الفائتة بل يستحب في سعة وقت الحاضرة (مسئلة ١٢) اذا اعتقد في اثناء العصر
انه ترك الظهر فعدل اليها ثم تبين انه كان اتيا بها فالظاهر جواز العدول منها الى العصر ثانيا
لكن لا يخلو عن اشكال فالاحوط بعد الاتمام الاعادة ايضا (مسئلة ١٣) المراد بالعدول ان
يتوحي كون ما يبداه هي الصلوة السابقة بالنسبة الى ماضى منها وما حيأتى (مسئلة ١٤) اذا
مضى من اول الوقت مقدار اداء الصلوة بحسب حاله في ذلك الوقت من السفر والحضر والتميم
والوضوء والمرض والصحة ونحو ذلك ثم حصل احد الاعذار المانعة من التكليف بالصلاة كالجنون
والحيض والاعشاء وجب عليه القضاء والا لم يجب وان علم بحدوث العذر قبله وكانت له هذا
المقدار وجبت المبادرة الى الصلوة وعلى ما ذكرنا فان كان تمام المقدمات حاصلة في اول الوقت
يكفى مضى مقدار اربع ركعات للظهر وثمانية للظهير وفي السفر يكفي مضى مقدار ركعتين
للظهر واربع للظهير ونحو ذلك بالنسبة الى المغرب والعشاء وان لم تكن المقدمات اذ بعضها حاصلة
لا بد من مضى مقدار الصلوة وتحصيل تلك المقدمات وذهب بعضهم الى كفاية مضى مقدار الطهارة
والصلوة في الوجوب وان لم يكن سائر المقدمات حاصلة الاقوى الاول وان كان هذا القول
احوط (مسئلة ١٥) اذا ارتفع العذر المانع من التكليف في آخر الوقت فان وضع للصلاة
وجبتا وان وسع اصلوة واحدة اتى بها وان لم يبق الا مقدار ركعة وجبت الثانية فقط وان زاد
على الثانية بمقدار ركعة وجبتا معا كما اذا بقى الى الغروب في الحضر مقدار خمس ركعات وفي
السفر مقدار ثلث ركعات او الى نصف الليل مقدار خمس ركعات في الحضر واربع ركعات

في السفر وينتهي الركعة تمام الذكر الواجب من السجدة الثانية واذا كان ذات الوقت واحدة كما
في الفجر يكفي بقاء مقدار ركعة (مسئلة ١٦) اذا ارتفع العذر في اثناء الوقت المشترك بمقدار
صلوة واحدة ثم حدث ثانيا كما في الاعشاء والجنون الادواري فهل يجب الاتيان بالاولى والثانية
او بتخير وجوه (مسئلة ١٧) اذا بلغ الصبي في اثناء الوقت وجب عليه الصلوة اذا ادرك مقدار
ركعة او ازيد ولو صلى قبل البلوغ ثم بلغ في اثناء الوقت فالاقوى كفايتها وعدم وجوب اعادة
وان كان احوط وكذا الحال لو بلغ في اثناء الصلوة (مسئلة ١٨) يجب في ضيق الوقت
الاقتصار على اقل الواجب اذا استلزم الاتيان بالمستحبات وقوع بعض الصلوة خارج الوقت فلو
اتى بالمستحبات مع العلم بذلك بشكل صحة صلواته بل تبطل على الاقوى (مسئلة ١٩) اذا
ادرك من الوقت ركعة او ازيد يجب ترك المستحبات محافظة على الوقت بقدر الامكان نعم
في المقدار الذي لا بد من وقوعه خارج الوقت لا بأس بالبيان المستحبات (مسئلة ٢٠) اذا
شك في اثناء العصر في انه اتى بالظهر ام لا بنى على عدم الاتيان وعدل اليها ان كان في الوقت
المشترك ولا تجزى قاعدة التجاوز نعم لو كان في الوقت المختص بالعصر يمكن البناء على الاتيان
باعتبار كونه من الشك بعد الوقت

فصل في القبلة

وهي المكان الذي وقع فيه البيت شرفه الله تعالى من تخوم الارض الى عتات السماء للناس كافة
القرى والبعيد لا خصوص البنية ولا يدخل فيه شيء من حجر اسمعيل وان وجب ادخاله في
الطواف ويجب استقبال عينها لا المسجد او الحرم ولو للبعد ولا يعتبر اتصال الخط من موقف كل
مصل بها بل المحاذاة العرفية كافية غاية الامران المحاذاة تنسج مع البعد وكلما ازداد بعدا ازدادت
حصة المحاذات كما يعلم ذلك بملاحظة الاجرام البعيدة كالانجم ونحوها فلا يقدح زيادة عرض
الصف المستطيل عن الكعبة في صدق محاذاتها كما نشاهد ذلك بالنسبة الى الاجرام البعيدة والقول
بان القبلة للبعد سمت الكعبة وجهتها راجع في الحقيقة الى ما ذكرنا وان كان مرادهم الجهة
العرفية المسماة فلا وجه له ويعتبر العلم بالمحاذاة مع الامكان ومع عدمه يرجع الى العلامات
والاشارات المفيدة للظن وفي كفاية شهادة العدلين مع امكان تحصيل العلم اشكال ومع عدمه
لا بأس بالنحو بل عليها ان لم يكن اجتهاده على خلافه والا فالاحوط تكرار الصلوة ومع امكان

تحصيل الظن يصل إلى أربع جهات أن وضع الوقت والافتخار بينهما (مسئلة ١) الامارات
الحصله للظن التي يجب الرجوع اليها عند عدم إمكان العلم كما هو الغالب بالنسبة إلى البعيد كثيرة
« منها » الجدي الذي هو المخصوص في الجملة يجعله في اواسط العراق كالكوكة والنجف ويقدر
ونحوها خلف المنكب الايمن والاحوط أن يكون ذلك في غاية ارتفاعه وانخفاضه والمنكب ما بين
الكتف والعنق « والاولى » وضعه خلف الاذن وفي البصرة وغيرها من البلاد الشرقية في
الاذن اليمنى وفي موصل ونحوها من البلاد الغربية بين الكتفين وفي الشام خلف الكتف الايسر
وفي عدن بين العينين وفي صنعاء على الاذن اليمنى وفي الحبشة والنوبة صفحة الحد الايسر
« ومنها » سيل وهو عكس الجدي « ومنها » الشمس لاهل العراق اذا زالت عن الانف إلى
الحاجب الايمن عند مواجعتهم نقطة الجنوب « ومنها » جعل المشرق على اليمن والمغرب على
الشمال لاهل العراق أيضاً في مواضع يوضع الجدي بين الكتفين كموصل « ومنها » الثريا
والعقرب لاهل المغرب يضعون الاول عند طلوعه على الايمن والثاني على الايسر « ومنها »
محراب صلى فيه معصوم فان علم أنه صلى فيه من غير تهاين ولا تياسر كان مفيداً للعلم والا فيفيد
الظن « ومنها » قبر المعصوم فاذا علم عدم تغيره وان ظاهره مطابق لوضع الجسد افاد العلم والا
فيفيد الظن « ومنها » قبلة بلد المسلمين في صلواتهم وقبورهم وعماريتهم اذا لم يعلم بنائها على الغلط
إلى غير ذلك كفوائد الحية وقول اهل خبرتها (مسئلة ٢) عند عدم إمكان تحصيل العلم
بالقبلة يجب الاجتهاد في تحصيل الظن ولا يجوز الاكتفاء بالظن الضعيف مع إمكان القوى كما
لا يجوز الاكتفاء به مع إمكان الأقوى ولا فرق بين اسباب حصول الظن فالمدار على الأقوى
فالأقوى سواء حصل من الامارات المذكورة او من غيرها ولو من قول فاسق بل ولو كافر فلو اخبر
عدل ولم يحصل الظن بقوله واخبر فاسق او كافر بخلافه وحصل منه الظن من جهة كونه من اهل
الطيرة يعمل به (مسئلة ٣) لا فرق في وجوب الاجتهاد بين الاعمى والبصير غاية الامر ان اجتهاد
الاعمى هو الرجوع إلى الغير في بيان الامارات وفي تعيين القبلة (مسئلة ٤) لا يعتبر اخبار
صاحب المنزل اذا لم يقد الظن ولا يكتفى بالظن الحاصل من قوله اذا امكن تحصيل الاقوى
(مسئلة ٥) اذا كان اجتهاده مخالفاً لقبلة بلد المسلمين في عماريتهم وقبورهم فلاحوط
تكرار الصلوة الا اذا علم بكونها مبنية على الغلط (مسئلة ٦) اذا حصر القبلة في جهتين بان علم
انها لا يخرج عن احدهما وجب عليه تكرير الصلوة الا اذا كانت احدهما مظنونة والاخرى

معمومة فيكتفى بالاولى واذا حصر فيها ظناً فكذلك يكرر فيها لكن الاحوط اجراء حكم التخيير
فيه ب تكرارها إلى أربع جهات (مسئلة ٧) اذا اجتهد لصلوة وحصل له الظن لا يجب تجديده
الاجتهاد لصلوة اخرى مادام الظن باقياً (مسئلة ٨) اذا ظن بعد الاجتهاد انها في جهة فعلى
الظاهر مثلاً اليها ثم تبدل ظنه إلى جهة اخرى وجب عليه اتيان العصر إلى الجهة الثانية وهل
يجب إعادة الظن اولا الا أقوى وجوبها اذا كان مقتضى ظنه الثاني وقوع الاولى مستديراً إلى
اليمن او اليسار واذا كان مقتضاه وقوعها ما بين اليمن واليسار لا تجب الاعادة (مسئلة ٩) اذا
انقلب ظنه في أثناء الصلوة إلى جهة اخرى انقلب إلى ما ظنه الا اذا كان الاول إلى الاستدبار
او اليمن واليسار بمقتضى ظنه الثاني فيعيد (مسئلة ١٠) يجوز لأحد المجتهدين المختلفين في
الاجتهاد الاقراء بالآخر اذا كانا مختلفين يسيراً بحيث لا يضر بهيئة الجماعة ولا يكون بمقدار
الاستدبار او اليمن واليسار (مسئلة ١١) اذا لم يقدر على الاجتهاد اولى يحصل له الظن بكونها
في جهة وكانت الجهات متساوية صلى إلى أربع جهات أن وضع الوقت والافتخار واسع ويشترط
أن يكون التكرار على وجه يحصل معه اليقين بالاستقبال في احدتها وعلى وجه لا يبلغ الانحراف
إلى حد اليمن واليسار والاولى أن يكون على خطوط متقابلات (مسئلة ١٢) لو كان عليه صلاتان
فلاحوط أن تكون الثانية إلى جهات الاولى (مسئلة ١٣) من كانت وظيفته تكرار الصلوة إلى
أربع جهات اواقل وكان عليه صلاتان يجوز له أن يتم جهات الاولى ثم يشرع في الثانية ويجوز
أن ياتي بالثانية في كل جهة صلى إليها الاولى إلى أن تتم والاحوط اختيار الاول ولا يجوز أن
يصل الثانية إلى غير الجهة التي صلى إليها الاولى نعم اذا اختار الوجه الاول لا يجب أن ياتي
بالثانية على ترتيب الاول (مسئلة ١٤) من عليه صلاتان كالظاهر من مثلاً مع كون وظيفته
التكرار إلى أربع اذا لم يكن له من الوقت مقدار ثمان صلوات بل كان مقدار خمسة او ستة او سبعة
فهل يجب اتمام جهات الاولى وصرف بقية الوقت في الثانية او يجب اتمام جهات الثانية وابداء
النقص على الاولى الاظهر الوجه الاول ويحتمل وجه ثالث وهو التخيير وان لم يكن له الا مقدار
اربعة او ثلاثة فقد يتيقن بتعيين الاتيان بجهات الثانية ويكون الاولى فضاء لكن الاظهر وجوب
الاتيان بالصلوتين وابداء النقص على الثانية كما في الفرض الاول وكذا الحال في العشائين ولكن
في الظاهر يمكن الاحتياط بأن ياتي بما يتيسر من الصلوات بقصد ما في التمة فعلاً بخلاف
العشائين لاختلافها في عدد الركعات (مسئلة ١٥) من وظيفته التكرار إلى الجهات اذا علم

أولن بعد الصلوة الى جهة انها القبلة لا يجب عليه الاعادة ولا اتيان البقية ولو علم او ظن بعد الصلوة الى جهتين او ثلث ان كلها الى غير القبلة فان كان فيها ما هو مابين اليمين واليسار كفى والا وجبت الاعادة (مسئلة ١٦) الظاهر جريان حكم العمل بالظن مع عدم امكان العلم والتكرار الى الجهات مع عدم امكان الظن في سائر الصلوة غير اليومية بل غيرها مما يمكن فيه التكرار كصلوة الايات وصلوة الاموات وقضاء الاجزاء المنسية وسجد في السهو وان قيل في صلوة الاموات بكفاته الواحدة عند عدم الظن بخبرها بين الجهات او انعميين بالقرعة واما فيما لا يمكن فيه التكرار كالحال الاحتضار والدفن والذبح والنحر فع عدم الظن بتغير الاحوط القرعة (مسئلة ١٧) اذا صلى من دون الفحص عن القبلة الى جهة غفلة او مسامحة يجب اعادةها الا اذا تبين كونها القبلة مع حصول قصد القرعة منه * فصل فيما يستقبل له * يجب الاستقبال في مواضع « احدها » الصلوات اليومية اداء وقضاء وتوابعها من صلوة الاحتياط للشكوك وقضاء الاجزاء المنسية بل وسجد في السهو وكذا فيما لو صارت مستحبة بالعارض كالمعدة جماعة واحتياطاً وكذا في سائر الصلوات الواجبة كالايات بل وكذا في صلوة الاموات ويشترط في صلوة النافلة في حال الاستقرار لافي حال المشي او الركوب ولا يجب فيها الاستقرار والاستقبال وان صارت واجبة بالعرض بنذر ونحوه (مسئلة ١) كيفية الاستقبال في الصلوة قائماً ان يكون وجبه ومقادير بدنه الى القبلة حتى اصابع رجليه على الاحوط والمدار على الصدق العرفي وفي الصلوة جالساً ان يكون راس ركبتيه اليها مع وجهه وصدره ويطئه وان جلس على قدميه لابد ان يكون وضعها على وجهه بعد مقابلتها وان صلى مضطجماً يجب ان يكون كهيئة المدفون وان صلى مستلقياً فكهيئة المختصر « الثاني » في حال الاحتضار وقد مر كيفية « الثالث » حال الصلوة على الميت يجب ان يجعل على وجهه يكون راسه الى المغرب ورجلاه الى المشرق « الرابع » وضعه حال الدفن على كيفية مرت « الخامس » الذبح والنحر بان يكون المذبح والنحر ومقادير بدن الحيوان الى القبلة والاحوط كون المذبح ايضاً مستقبلاً وان كان الاقوى عدم وجوبه (مسئلة ٢) يحرم الاستقبال حال النخل بالبول او الغائط والاحوط تركه حال الاستبراء والاستنجاء كمر (مسئلة ٣) يستحب الاستقبال في مواضع حال الدعاء وحال قراءة القرآن وحال الذكر وحال التعقيب وحال المرافعة عند الحاكم وحال سجدة الشكر وسجدة التلاوة بل حال الجلوس مطلقاً (مسئلة ٤) يكره الاستقبال حال الجماع وحال لبس السراويل بل كل حالة ينافي التعظيم

* فصل في احكام الخلل في القبلة * (مسئلة ١) لو اخل بالاستقبال علماً عامداً بطلت صلواته مطلقاً وان اخل بها جاهلاً او ناسياً او غافلاً او غلطاً في اعتقاده او في ضيق الوقت فان كان مغفراً عنها الى ما بين اليمين واليسار صحّت صلواته ولو كان في الاثناء مضى ما تقدم واستقام سيف الباقي من غير فرق بين بقاء الوقت وعدمه لكن الاحوط الاعادة في غير الخطي في اجتنباده مطلقاً وان كان مغفراً الى اليمين واليسار او الى الاستدبار فان كان مجتهداً غلطاً اعاد في الوقت دون خارجه وان كان الاحوط الاعادة مطلقاً سيما في صورة الاستدبار بل لا ينبغي ان يترك في هذه الصورة وكذا ان كان في الاثناء وان كان جاهلاً او ناسياً او غافلاً فالظاهر وجوب الاعادة في الوقت وخارجه (مسئلة ٢) اذا ذبح او نحر الى غير القبلة علماً عامداً حرم المذبح والنحر وان كان ناسياً او جاهلاً او لم يعرف جهة القبلة لا يكون حراماً وكذا لو تمذر استقباله كان يكون عاصياً او واقفاً في بئر او نحوه مما لا يمكن استقباله فانه بذبحه وان كان الى غير القبلة (مسئلة ٣) لو ترك استقبال الميت وجب نبشه ما لم يتلاش ولم يوجب هتك حرمة سواء كان عن عمد او جهل او نسيان كما مر سابقاً

* فصل في الستر والساتر *

اعلم ان الستر قسبان ستر يلزم في نفسه وستر مخصوص بحالة الصلوة « فالاول » يجب ستر العورتين القبل والدير عن كل مكلف من الرجل والمرأة عن كل احد من ذكر او انثى ولو كان عاتلاً محرماً او غير محرم ويحرم على كل منهما ايضاً النظر الى عورة الاخر ولا يستثنى من الحكمين الا الزوج والزوجة والسيد والامة اذا لم تكن من زوجة ولا محملة بل يجب الستر عن الطفل المميز خصوصاً المراهق كما انه يحرم النظر الى عورة المراهق بل الاحوط ترك النظر الى عورة المميز ويجب ستر المرأة تمام بدنهما عن عدا الزوج والحارم الا الوجه والكفين مع عدم اللذذ والريبة وامامهما ليجب الستر ويحرم النظر حتى بالنسبة الى الحارم وبالنسبة الى الوجه والكفين والاحوط سترهما عن الحارم من المرأة الى الركبة مطلقاً كما ان الاحوط ستر الوجه والكفين عن غير الحارم مطلقاً (مسئلة ١) الظاهر وجوب ستر الشعر الموصول بالشعر سواء كان من الرجل او المرأة وحرمة النظر اليه واما القرامل من غير الشعر وكذا الخلى في وجوب سترها وحرمة النظر اليها مع مستورية البشرة اشكل وان كان احوط (مسئلة ٢) الظاهر حرمة النظر الى المحرم النظر اليه في المرأة

والماء الصافي مع عدم التلذذ وأما معه فلا اشكال في حرمة (مسئلة ٣) لا يشترط في الستر الواجب في نفسه سائر مخصوص ولا كيفية خاصة بل المناط مجرد الستر ولو كان باليد وطلى الطين ونحوها « وأما الثاني » أي الستر حال الصلوة فله كيفية خاصة ويشترط فيه سائر خاص ويجب مطلقاً سواء كان هناك ناظر محترم أو غيره أم لا ويتفاوت بالنسبة إلى الرجل والمرأة أما الرجل فيجب عليه ستر العورتين أي القبل من التضييب والبعضيتين وحافة اللبر لا غير وإن كان الاحوط ستر العجان أي ما بين حلقة اللبر إلى أصل التضييب واحوط من ذلك ستر ما بين السرة والركبة والواجب ستر لون البشرة والاحوط ستر الشج الذي يرى من خلف الثوب من غير تمييز لونه وأما الحجب أي الشكّل فلا يجب ستره وأما المرأة فيجب عليها ستر جميع بدنّها حتى الرأس والشعر إلا الوجه المقدار الذي يغسل في الوضوء والأيدين إلى الزندين والتقدمين إلى الساتين ظاهرهما وباطنهما ويجب ستر ثوبي من أطراف هذه المستثنيات من باب المقدمة (مسئلة ٤) لا يجب على المرأة حال الصلوة ستر ما في باطن أنف من الأسنان واللسان وأما على الوجه من الزينة كالصكّل والحرة والود والخلي ولا الشعر الموصول بشعرها والقراصل وغير ذلك وإن قلنا بوجوب سترها عن الناظر (مسئلة ٥) إذا كان هناك ناظر بظن برية إلى وجهها أو كفيها أو قدميها يجب عليها سترها لكن لا من حيث الصلوة فإن أثبت ولم تدرها لم تبطل الصلوة وكذا بالنسبة إلى حليها وما على وجهها من الزينة وكذا بالنسبة إلى الشعر الموصول والقراصل في صورة حرمة النظر إليها (مسئلة ٦) يجب على المرأة ستر رقبتهما حال الصلوة وكذا تحت ذقنهما حتى المقدار الذي يرى منه عند اختارها على الاحوط (مسئلة ٧) الأمانة كالخبرة في جميع ما ذكر من المستثنى والمستثنى منه ولكن لا يجب عليها ستر راسها ولا شعرها ولا عنقها من غير فرق بين أقسامها من القنينة والمذبرة والمكاتب والمستولدة وأما المبعضة فكالحرة مطلقاً ولو اعتقت في أثناء الصلوة وعلمت به ولم يتخلل بين عنقها ومتر راسها زمان صحت صلواتها بل ولا تتخلل زمان إذا بادرت إلى ستر راسها للنيق من صلواتها بلا فصل منافع وأما إذا تركت سترها حطمت وكذا إذا لم تتمكن من الستر إلا بفعل المذاني ولكن الاحوط الاقام ثم الاعادة نعم لو لم تعلم بالعنق حتى فوّشت صحت صلواتها على الأقوى بل وكذا لو علمت أن من عند ما ستر أو كان الوقت ضيقاً وأما إذا علمت عنقها لكن كانت جاهلة بالحكم وهو وجوب الستر فالاحوط اعادتها (مسئلة ٨) العيبة الغير البالغة حكمها حكم الأمانة في عدم وجوب ستر راسها ورتبتها بناء على المختار من صحة صلواتها

وشرعيتها وإذا بلغت في أثناء الصلوة فالحال الأمانة المعتقة في الإثناء في وجوب المبادرة إلى الستر والبطلان مع عدمها إذا كانت عالة بالبلوغ (مسئلة ٩) لا فرق في وجوب الستر وشرطيته بين أنواع الصلوات الواجبة والمستحبة ويجب أيضاً في أنواع الصلوة من قضاء الأجزاء المنسية بل يصدق السوء على الاحوط نعم لا يجب ستر حلة الجنابة وإن كان هو الاحوط فيها أيضاً وكذا لا يجب في سجدة التلاوة وسجدة الشكر (مسئلة ١٠) يشترط ستر العورة في الطواف أيضاً (مسئلة ١١) إذا بدت العورة كلاً أو بعضاً لرج أو غفلة لم تبطل الصلوة لكن إن علم به في أثناء الصلوة وجبت المبادرة إلى سترها وصحّت أيضاً وإن كان الاحوط الاعادة بعد الاقام خصوصاً إذا احتاج سترها إلى زمان معتد به (مسئلة ١٢) إذا نسي ستر العورة ابتداءً أو بعد الكشف في الإثناء فالأقوى صحة الصلوة وإن كان الاحوط الاعادة وكذا لو تركه من أول الصلوة أوقف الإثناء غفلة والجاهل بالحكم كالعالم على الاحوط (مسئلة ١٣) يجب الستر من جميع الجوانب بحيث لو كان هناك ناظر لم يرها إلا من جهة النحت فلا يجب نعم إذا كان واقفاً على طرف سطح أو على شباك بحيث ترى عورته لو كان هناك ناظر فالأقوى والاحوط وجوب الستر من تحت أيضاً بخلاف ما إذا كان واقفاً على طرف بار والفرق من حيث عدم تعارف وجود الناظر في البر فيصدق الستر عرفاً وأما الواقف على طرف السطح لا يصدق عليه الستر إذا كان بحيث يرى فلو لم يستر من جهة النحت بطلت صلواته وإن لم يكن هناك ناظر فالمدار على الصدق والعرف وقد تنضاه ما ذكرنا (مسئلة ١٤) هل يجب الستر عن نفسه بمعنى أن يكون بحيث لا يرى نفسه أيضاً أم المدار على الغير قولان الاحوط الأول وإن كان الثاني لا ينج عن قوة فلوصل في ثوب واسع الجنب بحيث يرى عورة نفسه عند الركوع لم تبطل على ما ذكرنا والاحوط البطلان هذا إذا لم يكن بحيث قد يراها غيره أيضاً والأفلا اشكال في البطلان (مسئلة ١٥) هل اللازم أن يكون سائر بدنه في جميع الأحوال حاصلاً من أول الصلوة إلى آخرها أو يكفي الستر بالنسبة إلى كل حالة عند تحققها مثلاً إذا كان ثوبه مما يستر حال القيام لأحال الركوع فهل تبطل الصلوة فيه وإن كان في حال الركوع يجعله على وجهه يكون سائراً أو يتستر عنده بسائر آخر أو لا تبطل وجهان أقويهما الثاني واحوطهما الأول وعلى ما ذكرنا فلو كان ثوبه مخرقاً بحيث تنكشف عورته في بعض الأحوال لم يضر إذا سد ذلك الخرق في تلك الحالة بجمعه أو بنحو آخر ولو بيده على اشكال في الستر بها (مسئلة ١٦) الستر الواجب في نفسه من حيث حرمة النظر يحصل بكل ما يمنع عن النظر ولو كان

بيده أو يد زوجته أو أمته كما أنه يكفي ستر العبر بالأيدين وأما الستر الصلوقي فلا يكفي فيه ذلك ولو حال الاضطرار بل لا يجوز الستر بالطلي بالطين أيضاً حال الاختيار ثم يجوز في حال الاضطرار على الأقوى وإن كان الاحوط خلافه وأما الستر بالورق والحشيش فالأقوى جوازه حتى حال الاختيار لكن الاحوط الانصراف على حال الاضطرار وكذا يجوز مثل القطن والصوف الغير المنسوجين وإن كان الأولى المنسوج منها ومن غيرها مما يكون من الألبسة المتعارفة

❦ فصل في شرائط لباس المصلي ❦

وهي أمور « الأولى » الطهارة في جميع لباسه عدا ما لا يتم فيه الصلوة منفرداً بل وكذا في محموله على ما عرفت تفصيله في باب الطهارة « الثانية » الأباحة وهي أيضاً شرط في جميع لباسه من غير فرق بين الساتر وغيره وكذا في محموله فلو صلى في المنصوب ولو كان خيطاً منه عالماً بالحرمه عامداً بطلت وإن كان جاهلاً بكونه مفسداً بل الاحوط البطلان مع الجهل بالحرمه أيضاً وإن كان الحكم بالصحة لا يخفى عن قوة وأما مع التسيان أو الجهل بالغصبة فصحيحة والظاهر عدم الفرق بين كون المصلي التام هو الغاصب أو غيره لكن الاحوط الاعادة بالنسبة إلى الغاصب خصوصاً إذا كان بحيث لا يبالي على فرض تذكره أيضاً (مسئلة ١) لا فرق في الغصب بين أن يكون من جهة كون عينه للغير أو كون منفعة له بل وكذا لو تعلق به حق الغير بأن يكون مرهوناً (مسئلة ٢) إذا صبغ ثوب بصيغ مغموص فالظاهر أنه لا يجوز عليه حكم المنصوب لأن الصيغ بعد تعلقها فلا يكون اللون مالكة لكن لا يخلو عن اشكال أيضاً نعم لو كان الصيغ أيضاً مباحاً لكن أجبر شخصاً على عمله ولم يعط أجرته لا اشكال فيه بل وكذا لو أجبر على خياطة ثوب أو استأجر ولم يعط أجرته إذا كان الخيط له أيضاً وأما إذا كان للغير فشكك وإن كان يمكن أن يقال أنه بعد تعلقها فيستحق مالكة قيمته خصوصاً إذا لم يكن رده بقتله لكن الاحوط ترك الصلوة فيه قبل إرضاء مالك الخيط خصوصاً إذا أمكن رده بالفق صحيحاً بل لا يترك في هذه الصورة (مسئلة ٣) إذا غسل الثوب الوسخ أو النجس بما مغموص فلا اشكال في جواز الصلوة فيه بعد الجفاف غايبة الأمر أن ذمته تشغل بعوض الماء وأما مع رطوبته فالظاهر أنه كك أيضاً وإن كان الأولى تركها حتى يجف (مسئلة ٤) إذا أذن المالك للغاصب أو لغيره في الصلوة فيه مع بقاء الغصبة صححت خصوصاً بالنسبة إلى غير الغاصب وإن أطلق الأذن في جوازه بالنسبة إلى الغاصب اشكال لانصراف الأذن إلى غيره

نعم مع الظهور في العموم لا اشكال (مسئلة ٥) المحمول المنصوب إذا تحرك بحركات الصلوة يوجب البطلان وإن كان شيئاً يسيراً (مسئلة ٦) إذا اضطر إلى لبس المنصوب لحفظ نفسه أو لحفظ المنصوب عن التلف صححت صلاته فيه (مسئلة ٧) إذا جهل أو نسى الغصبة وعلم أو تذكر في أثناء الصلوة فإن أمكن نزعها فوراً وكان له ساتر غيره صححت الصلوة والا ففي سعة الوقت ولو بادراك ركعة بقطع الصلوة والا فيشتغل بها في حال النزاع (مسئلة ٨) إذا استقرض ثوباً وكان من نيته عدم أداء عوضه أو كان من نيته الأداء من الحرام فمن بعض العلماء أنه يكون من المنصوب بل عن بعضهم أنه لو لم ينو الأداء أصلاً لا من الحلال ولا من الحرام أيضاً كك ولا يبعد ما ذكره ولا يخلص بالقرض ولا بالثوب بل لو اشتري أو استأجر أو نحو ذلك وكان من نيته عدم أداء العوض أيضاً كك (مسئلة ٩) إذا اشترى ثوباً بعين ماله أعلق به الجنس أو الزكوة مع عدم ادائها من مال آخر حكمه حكم المنصوب « الثالث » أن لا يكون من أجزاء الميتة سواء كان حيوانه بحال اللحم أو بحرمه بل لا فرق بين أن يكون مما يمتنه نجسة أو لا كهيئة السمك ونحوه مما ليس له نفس سائلة على الاحوط وكذا لا فرق بين أن يكون مذبوئاً أولاً والمأخوذ من بد المسلم وما عليه اثر استعماله بحكم المذكي بل وكذا المطروح في أرضهم وسوقهم وكان عليه اثر الاستعمال وإن كان الاحوط اجتنابه كما كان الاحوط اجتناب ما في بد المسلم المستعمل للميتة بالدبغ وبسثنى من الميتة صوفها وشعرها ووبرها وغير ذلك مما مر في بحث النجاسات (مسئلة ١٠) اللحم أو الشحم أو الجلد المأخوذ من بد الكافر أو المطروح في بلاد الكفار أو المأخوذ من بد مجبول الحال في غير سوق المسلمين أو المطروح في أرض المسلمين إذا لم يكن عليه اثر الاستعمال محكوم بعدم التذكية ولا يجوز الصلوة فيه بل وكذا المأخوذ من بد المسلم إذا علم أنه أخذه من بد الكافر مع عدم مبالاة بكونه من ميتة أو مذكي (مسئلة ١١) استحباب جزء من أجزاء الميتة في الصلوة موجب لبطلانها وإن لم يكن ملبوساً (مسئلة ١٢) إذا صلى في الميتة جهلاً لم تجب الاعادة نعم مع الالتفات والشك لا تجوز وأما إذا صلى فيها نسياناً فإن كانت ميتة ذى النفس أعاد في الوقت وخارجه وإن كان من ميتة مالا نفس له فلا تجب الاعادة (مسئلة ١٣) المشكوك في كونه من جلد الحيوان أو من غيره لا مانع من الصلوة فيه « الرابع » أن لا يكون من أجزاء مالا يؤكل لحمه وإن كان مذكي أو حياً جلداً كان أو غيره فلا يجوز الصلوة في جلد غير المأكول ولا شعره وصوفه وريشه ووبره ولا في شيء من فضائله سواء

كان ملبوساً أو مخلوطاً به أو محمولاً حتى شمرة واقعة على لباسه بل حتى عرقه وريقه وإن كان طاهراً مادام رطباً بل وبإسائه إذا كان له عين ولا فرق في الحيوان بين كونه ذائفس أولاً كاسمك الحرام أكله (مسئلة ١٤) لباس بالشمع والعسل والحرير الممتزج ودم البق والقمل والبرغوث ونحوها من فضلات أمثال هذه الحيوانات مما لا لحم لها وكذا الصدف لعدم معلومية كونه جزء من الحيوان وعلى تقديره لم يعلم كونه ذا لحم وأما اللؤلؤ فلا إشكال فيه أصلاً لعدم كونه جزء من الحيوان (مسئلة ١٥) لباس بفضلات الإنسان ولو تغيره كعرقه ووسخه وشعره وريقه ولبنه فعلى هذا لا مانع في الشعر الموصول بالشعر سواء كان من الرجل أو المرأة نعم لو أخذ لباساً من شعر الإنسان فيه إشكال سواء كان ساتراً أو غيره بل المنع أقوى خصوصاً الساتر (مسئلة ١٦) لا فرق في المنع بين أن يكون ملبوساً أو جزء منه أو واقعاً عليه أو كان في جيبه بل ولو في حقه في جيبه (مسئلة ١٧) يستثنى مما لا يؤكل الحز الخالص الغير المغشوش بوبر الأرناب والنعاب وكذا السجاب وأما السمور والفاقم والفنك والحواصل فلا يجوز الصلوة في اجزائها على الأقوى (مسئلة ١٨) الأقوى جواز الصلوة في المشكوك كونه من المأكول أو من غيره فعلى هذا لباس بالصلوة في الماهوت وأما إذا شك في كون شيء من أجزاء الحيوان أو من غير الحيوان فلا إشكال فيه (مسئلة ١٩) إذا صلى في غير المأكول جاهلاً أو ناسياً فالأقوى صحة صلوته (مسئلة ٢٠) الظاهر عدم الفرق بين ما يحرم أكله بالأصالة أو بالعرض كالموطوء والحلال وإن كان لا يخرج عن إشكال «الخامس» أن لا يكون من الذهب للرجال ولا يجوز لبسه لهم في غير الصلوة أيضاً ولا فرق بين أن يكون خالصاً أو ممزوجاً بل الأقوى اجتناب اللحم به والمذهب بالتبوه والطلی إذا صدق عليه لبس الذهب ولا فرق بين ما نتم فيه الصلوة وما لا نتم كالخاتم والزر ونحوها نعم لباس بالمحمول منه مسكوكاً أو غيره كما لا بأس بشد الأسنان به بل الأقوى أنه لا بأس بالصلوة فيما جاز فعله فيه من السلاح كالسيف والخنجر ونحوها وإن أطلق عليها اسم اللبس لكن الأحوط اجتنابه وأما النساء فلا إشكال في جواز لبسهن وصلوتهن فيه وأما الصبي المميز فلا يحرم عليه لبسه ولكن الأحوط له عدم الصلوة فيه (مسئلة ٢١) لباس بالشكوك كونه ذهباً في الصلوة وغيرها (مسئلة ٢٢) إذا صلى في الذهب جاهلاً أو ناسياً فالظاهر صحتها (مسئلة ٢٣) لباس يكون قاب الساعة من الذهب إذا لا يصدق عليه الأنية ولا بأس باستصحابها أيضاً في الصلوة إذا كان في جيبه حيث أنه يعد من المحمول نعم إذا كان زنجير الساعة

من الذهب وعلقه على رقبته أو وضعه في جيبه لكن علق راس الزنجير يحرم لأنه تزبين بالذهب ولا تصح الصلوة فيه أيضاً (مسئلة ٢٤) لا فرق في حرمة لبس الذهب بين أن يكون ظاهراً مرئياً أو لم يكن ظاهراً (مسئلة ٢٥) لباس بافتراش الذهب ويشكل التدثر به «السادس» أن لا يكون حريراً محضاً للرجال سواء كان ساتراً للعودة أو كان الساتر غيره وسواء كان مما نتم فيه الصلوة أولاً على الأقوى كالنكة والفسوة ونحوهما بل يحرم لبسه في غير حال الملو أيضاً إلا مع الضرورة لبرد أو مرض وفي حال الحرب وح يجوز الصلوة فيه أيضاً وإن كان الأحوط أن يعمل ساتره من غير الحرير ولا بأس به للنساء بل يجوز صلوتين فيه أيضاً على الأقوى بل وكذا الخشيش المشكل وكذا لباس بالمتزج بغيره من قطن أو غيره مما يخرج عن صدق الغلوض والمحوضة وكذا لباس بالكف به وإن زاد على أربع أصابع وإن كان الأحوط ترك ما زاد عليها ولا بأس بالمحمول منه أيضاً وإن كان مما نتم فيه الملو (مسئلة ٢٦) لباس بغير الملبوس من الحرير كالافتراش والركوب عليه والتدثر به ونحو ذلك في حال الملو وغيرها ولا يبرأ شيا من إعلائها والسفائف والقباطين الموضوعة عليها وإن تعددت وكثرت (مسئلة ٢٧) لا يجوز جعل البطانة من الحرير فتقبص وغيرها وإن كان إلى نصفه وكذا لا يجوز لبس الثوب الذي أحد نصفه حرير وكذا إذا كان طرف العمامة منه إذا كان زائداً على مقدار الكف بل على أربعة أصابع على الأحوط (مسئلة ٢٨) لباس بما يرفع به الثوب من الحرير إذا لم يزد على مقدار الكف وكذا الثوب المنسوج طرائق بعضها حرير وبعضها غير حرير إذا لم يزد عرض الطرائق من الحرير على مقدار الكف وكذا لباس بالثوب الملق من قطع بعضها حرير وبعضها غيره بالشروط المذكور (مسئلة ٢٩) لباس بثوب جعل الأريسم بين غيارته وبطانته عوض القطن ونحوه وأما إذا جعل ولة من الحرير بينها فلا يجوز لبسه ولا الصلوة فيه (مسئلة ٣٠) لباس بصباغة الجروح والقروح وخرق الجبيرة وحفظلة المسلوس والمبطون إذا كانت من الحرير (مسئلة ٣١) يجوز لبس الحرير إن كان قلاعاً على خلاف العادة لدفعه والظاهر جواز الصلوة فيه ح (مسئلة ٣٢) إذا صلى في الحرير جهلاً أو نسياناً فالأقوى عدم وجوب إعادة وإن كان أحوط (مسئلة ٣٣) يشترط في الخليط أن يكون مما تصح فيه الصلوة كالقطن والصوف مما يؤكل لحمه فلو كان من صوف أو وبر أو لا يؤكل لحمه لم يكف في صحة الصلوة وإن كان كافياً في رفع الحرمة ويشترط أن يكون بمقدار يخرج به عن صدق المحوضة فإذا كان يسيراً

مستهلكا بحيث يصدق عليه الحرير المحض لم يميز لبسه ولا الصلوة فيه ولا يبعد كفاية العشر في الاخراج عن الصدق (مسئلة ٣٤) الثوب المتمزج اذا ذهب جميع ما فيه من غير الابرسم من القطن او الصوف لكثرة الاستعمال وبقي الابرسم محض لا يجوز لبسه بعد ذلك (مسئلة ٣٥) اذا شك في ثوب ان خليطه من صوف ما يؤكل لحمه او مما لا يؤكل فالاقوى جواز الصلوة فيه وان كان الاحوط الاجتناب عنه (مسئلة ٣٦) اذا شك في ثوب انه حرير محض او مختلط جاز لبسه والصلوة فيه على الاقوى (مسئلة ٣٧) الثوب من الابرسم المقتول بالذهب لا يجوز لبسه ولا الصلوة فيه (مسئلة ٣٨) اذا انحصر ثوبه في الحرير فان كان مضطرا الى لبسه لبرد او غيره فلا بأس بالصلوة فيه والا لم يزعمه وان لم يكن له ساتر غيره فيصلح عاريا وكذا اذا انحصر في الميتة او المغصوب او الذهب وكذا اذا انحصر في غير المأكول واما اذا انحصر في الجنس فالاقوى جواز الصلوة فيه وان لم يكن مضطرا الى لبسه والاحوط تكرار الصلوة بل وكذا في صورة الانحصار في غير المأكول فيصلي فيه ثم يهلي عاريا (مسئلة ٣٩) اذا اضطر الى لبس احد المنوعات من الجنس وغير المأكول والحرير والذهب والميتة والمغصوب قدم الجنس على الجميع ثم غير المأكول ثم الذهب والحرير ويخير بينهما ثم الميتة فيأخر المغصوب عن الجميع (مسئلة ٤٠) لا بأس بلبس الصبي الحرير فلا يحرم على الولى الباسه اياه وتصح صلوته فيه بناء على المختار من كون عبادته شرعية (مسئلة ٤١) يجب تحصيل الساتر للصلوة ولو باجارة او شراء ولو كان باز يد من عوض المثل لم يحجب بماله ولم يفسر بحاله ويجب قبول الهبة او العارية الملم يكن فيه حرج بل يجب الاستعارة والاستيها بكذاك (مسئلة ٤٢) يحرم لبس لباس الشهرة بان يلبس خلاف زيه من حيث جنس اللباس او من حيث لونه او من حيث وضعه وتفضيله وخياطته كان يلبس العالم لباس الجندي او بالعكس مثلا وكذا يحرم على الاحوط لبس الرجال ما يختص بالنساء وبالعكس والاحوط ترك الصلوة فيها وان كان الاقوى عدم البطالان (مسئلة ٤٣) اذا لم يجد المولى ساترا حتى ورق الاشجار والحشيش فن وجد الطين او الوحل او الماء الكدر او حفرة يابج فيها وابتدأ بها وضوء ذلك مما يحصل به ساتر العورة صلى صلوة المختار قائما مع الركوع والسجود وان لم يجد ما يستر به العورة احلا فان امن من الناظر بان لم يكن هناك ناظر احلا او كان وكن اعنى اوفى فليأمن بهدم نظره احلا او كان ممن لا يحرم نظره اليه كزوجته او امته فلا حوط تكرار الصلوة بان يهلي صلوة المختار تارة ومرة لا ركوع

والسجود اخرى قائما وان لم يامن من الناظر المحترم صلى جالسا ويغنى للركوع والسجود بتقدير لا يبدو عورته وان لم يمكن قيومي يراسه ولا قيعينه ويجعل الانحاء او الايام للسجود ازبد من الركوع ويرفع ما يسجد عليه ويضع جبهته عليه وفي صورة القيام يجعل يده على قبله على الاحوط (مسئلة ٤٤) اذا وجد ساترا لاحدى عورتيه في وجوب تقديم القبل او الدير او الخبير بينهما وجوه اوجهها الوسط (مسئلة ٤٥) يجوز للمرأة الصلوة متفرقتين ويجوز بل يستحب لهم الجماعة وان استلزمت للصلوة جالسا وامكنهم الصلوة مع الانفراد قياما فيجلسون ويجلس الامام وسط الصف ويقدمهم بركبته ويؤمنون للركوع والسجود الا اذا كانوا في قلعة اثنين من نظر بعضهم الى بعض فجلسون فثمين حاولوا المختار تارة ومع الايام اخرى على الاحوط (مسئلة ٤٦) الاحوط بل الاقوى تأخير الصلوة عن اول الوقت اذا لم يكن عنده ساتر واحتمل وجوده في آخر الوقت (مسئلة ٤٧) اذا كن عنده ثوبان يهلي ان احدهما حرير او ذهب او مغصوب والاخر مما تصح فيه الصلوة لا تجوز الصلوة في واحد منهما بل يهلي عاريا وان علم ان احدهما من غير المأكول والاخر من المأكول او ان احدهما نفس والاخر طاهر صلى صلوتين واذا خاف الوقت ولم يكن الامتداد صلوة واحدة يهلي عاريا في الصورة الاولى ويخير بينهما في الثانية (مسئلة ٤٨) المولى مستلفا او مضطجعا لا بأس بكون فراشه او طائفه نجسا او حرا او من غير المأكول اذا كان له ساتر غيرهما وان كان يستر بها او بالحف فقط فلا حوط كونها مما تصح فيه الصلوة (مسئلة ٤٩) اذا لبس ثوبا طويلا جدا وكن طرفه الواقع على الارض الغير المتحرك يحركت الصلوة فيها او حريرا او ذهبيا او مما لا يوصل فانظاهر عدم صحة الصلوة مادام يصدق انه لا بأس ثوبا كذا انما لم لو كان بحيث لا يصدق لبسه بل يقال لبس هذا الطرف منه كما اذا كان طوله عشرة ذراعا ولبس بقدر ذراعين منه او ثلثة وكن الطرف الآخر مما لا تجوز الصلوة فيه فلا بأس به (مسئلة ٥٠) الاقوى جواز الصلوة فدا يستر ظهره او يستر الساق كالجرب ونحوه (مسئلة ٥١) فصل فيما يكره من اللباس حل الصلوة وهي امور «احدها» ثوب الاسود حتى للنساء هذا الخلف والعامة والكساء ومنه العباء والمشيعة منه اشكر كراة وكذا المهبوغ بالزعفران او المعفر بل الاولى اجتناب مطلق المهبوغ «ثاني» الساتر الواحد الرقيق «الثالث» الصلوة في السر والبدن «رابع» ان لم يكن رقيقا كما انه يكره للنساء الصلوة في ثوب واحد وان لم يكن رقيقا «الخامس» التوشيع وتنا كذكر اعنه للامام وهو داخل

الثوب تحت اليد اليمنى والقائه على المنكب الايسر الى اوالايمين « السادس » في العامة المحرمة عن السدل وعن التثني اي التلحي ويكفي في حصوله ميل السدول الى جهة الذنق ولا يعتبر ادارته تحت الذنق وغرزه في الطرف الاخر وان كان هذا ايضا احد الكيفيات له « السابع » اشتغال الصاء بان يجعل الرداء على كتفه وادارة طرفه تحت ايطة والقائه على الكتف « الثامن » التجزؤ للرجل « التاسع » النقاب للمعترية اذا لم يمنع من القراءة والا بطل « العاشر » اللثام للرجل اذا لم يمنع من القراءة « الحادي عشر » الخاتم الذي عليه صورة « الثاني عشر » استحباب الحديد البارز « الثالث عشر » لبس النساء الخياخال الذي له صوت « الرابع عشر » القباء المشدود بالزور والكثيرة او بالخزام « الخامس عشر » الصلوة لمحمول الازرار « السادس عشر » لباس الشهرة اذا لم يصل الى حد الحرمة او قلنا بعدم حرمة « السابع عشر » ثوب من لا يتوقى من النجاسة خصوصا شارب الخمر وكذا المتهم بالغصب « الثامن عشر » ثوب ذو تماثيل « التاسع عشر » الثوب المتمزج بالابرسم « العشرون » البسة الكفار واعضاء الدين « الحادي والعشرون » الثوب الوسخ « الثاني والعشرون » السجائب « الثالث والعشرون » ما يستر ظهر القدم من غير ان يغطي الساق « الرابع والعشرون » الثوب الذي يوجب التكبير « الخامس والعشرون » لبس الشباب ما يلبسه الشبان « السادس والعشرون » الجلبد الماخوذ ممن يستعمل الميتة بالدياغ « السابع والعشرون » الصلوة في العمل من جلبد الحمار « الثامن والعشرون » الثوب الضيق اللاصق بالجلبد « التاسع والعشرون » الصلوة مع الغضاب قبل ان يغسل « العشرون » استحباب الفرع الذي عليه صورة « الواحد والعشرون » ادخال اليد تحت الثوب اذا لاصقت البدن « الثاني والعشرون » الصلوة مع نجاسة ما لا يتم فيه الصلوة كالخاتم والتكة والقلمسوة ونحوها « الثالث والعشرون » الصلوة سيف ثوب لاصق وير الارانب او جلده مع احتمال لصوص الور به * فصل فسيما يستحب من اللباس * وهي ايضا امور « احدها » العادة مع التجك « الثاني » الرداء خصوصا للامام بل يكره له تركه « الثالث » تعدد الثياب بل يكره في الثوب الواحد للمعترية كما مر « الرابع » لبس السراويل « الخامس » ان يكون اللباس من القطن او الكتان « السادس » ان يكون ابيض « السابع » لبس الخاتم من العقيق « الثامن » لبس النعل المعرية « التاسع » ستر القدمين للمعترية « العاشر » ستر الراس في الامة والصبية واما غيرها من الازنات فيجب كما مر « الحادي عشر » لبس انظف ثيابه « الثاني عشر » استعمال الطيب في الخبر

ما مضى من الصلوة مع الطيب تعادل سبعين صلوة « الثالث عشر » ستر ما بين السرة والركبة « الرابع عشر » لبس المنة فلادتها * فصل في مكان المصلي * والمراد به ما استقر عليه ولو بوسائط وما شذله من الفضاء في قيامه وقعوده وركوعه وسجوده ونحوها ويشترط فيه امور « احدها » اباحته فالصلوة في المكان المقصوب باطلة سواء تعلق الغصب بعينه او بمنافعه كما اذا كان مستأجرا وصلى فيه شخص من غير اذن المستاجر وان كان ماذونا من قبل المالك او تعلق به حق كحق الرهن وحق غرما الميت وحق الميت اذا اوصى بذلك ولم يفرز بعد ولم يخرج منه وحق السبق كمن سبق الى مكان من المسجد او غيره فغصبه منه غاصب علي الاقوى ونحو ذلك وانما تبطل الصلوة اذا كان عالما عامدا واما اذا كان غافلا او جاهلا او ناسيا فلا تبطل نعم لا يعتبر العلم بالفساد فلو كان جاهلا بالفساد مع علمه بالحرمة والغصبية كفي في البطلان ولا فرق بين النافلة والقرينة في ذلك على الاصح (مسئلة ١) اذا كان المكان مباحا ولكن فرش عليه فرش مقصوب فصلى على ذلك القرش بطلت صلواته وكذا العكس (مسئلة ٢) اذا صلى على سقف مباح وكان ما تحت من الارض مقصوبا فان كان السقف معتمدا على تلك الارض تبطل الصلوة عليه والا فلا لكن اذا كان الفضاء الواقع فيه السقف مقصوبا او كان الفضاء الفوقاني الذي يقع فيه بدن المصلي مقصوبا بطلت في الصورتين (مسئلة ٣) اذا كان المكان مباحا وكان عليه سقف مقصوب فان كان التصرف في ذلك المكان بعد تصرفا في السقف بطلت الصلوة فيه والا فلا فلو صلى في قبة سقفا او جدرانها مقصوب وكان بحيث لا يمكنه الصلوة فيها ان لم يكن سقف او جدار او كان عسرا وحرجا كما في شدة الحر او شدة البرد بطلت الصلوة وان لم بعد تصرفا فيه فلا وما ذكرنا ظهر خال الصلوة تحت الخيعة المقصوبة فانها تبطل اذا عدت تصرفا في الخيعة بل تبطل على هذا اذا كانت اطناها او ساميها غصبا كما هو الغالب اذ في الغالب بعد تصرفا فيها والا فلا (مسئلة ٤) تبطل الصلوة على الدابة المقصوبة بل وكذا اذا كان رحلا او مرجها او وطائها غصبا بل ولو كان المقصوب نعلها (مسئلة ٥) فديقال ببطلان المصلي على الارض التي تحتها تراب مقصوب ولو فصل عشر بين ذراعا وعدم بطانها اذا كان شيئا اخر مدفونا فيها والفرق بين الصورتين مشكل وكذا الحكم بالبطلان لعدم صدق التصرف في ذلك التراب او الشيء المدفون نعم لو توقف الاستقرار والوقوف في ذلك المكان على ذلك التراب او غيره بصدق التصرف وبوجب البطلان (مسئلة ٦) اذا صلى في سفينة مقصوبة بطلت وقد يقال بالبطلان

اذا كان لوح منها غصباً وهو مشكل على اطلاقه بل يخص البطلان بها اذا توقف الانتفاع بالبقية على ذلك اللوح (مسئلة ٧) رجا يقال بطلان الصلوة على دابة خبط جرحها بخيط مقصوب وهذا ايضا مشكل لان الخيط بعد تافاً ويستقل ذمة الغاصب بالعوض الا اذا امكن رد الخيط الى مالكه مع بقاء ماليتها (مسئلة ٨) المحبوس في المكان المقصوب يصلى فيه قائماً مع الركوع والسجود اذا لم يستلزم تصرفاً زائداً على الكون فيه على الوجه المتعارف كما هو الغالب واما اذا استلزم تصرفاً زائداً فيترك ذلك الزائد ويصلى بما امكن من غير استلزام واما المضطر الى الصلوة في المكان المقصوب فلا اشكال في صحة صلواته (مسئلة ٩) اذا اعتقد الغصبة وصلى فبين الخلاف فان لم يحصل منه قصد القرية بطلت والا صحت واما اذا اعتقد اباحة لتبين الغصبة فهي صحيحة من غير اشكال (مسئلة ١٠) الاقوى صحة صلوة الجاهل بالحكم الشرعي وهي الحرة وان كان الاحوط البطلان خصوصاً في الجاهل المقصر (مسئلة ١١) الارض المقصوبة المجهول ماليتها لا يجوز التصرف فيها ولو بالصلوة ويرجع امرها الى الحاكم الشرعي وكذا اذا غصب الات وادوات من الآجر ونحوه وعمرها داراً او غيرها ثم جهل المالك فانه لا يجوز التصرف ويجب الرجوع الى الحاكم الشرعي (مسئلة ١٢) الدار المشتركة لا يجوز لواحد من الشركاء التصرف فيها الا باذن الباقي (مسئلة ١٣) اذا اشترى داراً من المال الغير المزي او الغير الخمس يكون بالنسبة الى مقدار الزكاة او الخمس فصولاً فان امضاء الحاكم كراهية على الطائفتين من الفقراء والسادات يكون لم يجب عليه ان يشترى هذا المقدار من الحاكم واذا لم يرض بطل وتكون باقية على ملك المالك الاول (مسئلة ١٤) من مات وعليه من حقوق الناس كالنظام او الزكاة او الخمس لا يجوز لورثته التصرف في تركته ولو بالصلوة في داره قبل اداء ما عليه من الحقوق (مسئلة ١٥) اذا مات وعليه دين مستغرق للتركة لا يجوز للورثة ولا لغيرهم التصرف في تركته قبل اداء الدين بل وكذا في الدين الغير المستغرق الا اذا علم رضا الدين بان كان الدين قليلاً والتركة كثيرة والورثة باين على اداء الدين غير متساخين والا فيشكل حتى الصلوة في داره ولا يرق في ذلك بين الورثة وغيرهم وكذا اذا لم يكن عليه دين ولكن كان بعض الورثة قسراً او غائباً او نحو ذلك (مسئلة ١٦) لا يجوز التصرف حتى الصلوة في ملك الغير الا باذنه الصريح او القوي او شاهد الحال والاول كان يقول اذنت لك بالتصرف في داري بالصلوة تنط او بالصلوة وغيرها والظاهر عدم اشتراط حصول العلم برضا بل يكفي الظن الحاصل بالقول

المزبور لان ظواهر الالفاظ معتبرة عند العقلاء والثاني كان باذن بالقيام والقعود والنوم والاكل في المصروف من ماله في الصلوة بالاولى يكون راضياً وهذا يكفي فيه الظن على الظاهر لانه مستند الى ظاهر اللفظ اذا استفيد منه عرفاً والا فلا بد من العلم بالرضا بل الاحوط اعتبار العلم مطلقاً والثالث كان يكون هناك قرائن وشواهد تدل على رضاه كالمضائف المفتوحة الابواب والحمامات والحنانات ونحو ذلك ولا بد في هذا القسم من حصول القطع بالرضا لعدم استناد الاذن في هذا القسم الى اللفظ ولا دليل على حجة الظن الغير الحاصل منه (مسئلة ١٧) يجوز الصلوة في الاراضي المنسقة اتساعاً عظيماً بحيث يتعذر او يتعسر على الناس اجتنابها وان لم يكن اذن من ملائها بل وان كان فيهم الصغار والمجانين بل لا يبعد ذلك وان علم كراهة المالك وان كانت الاحوط التجنب مع الامكان (مسئلة ١٨) يجوز الصلوة في بيوت من تضمنت الآية جواز الاكل فيها الا اذن مع عدم العلم بالكراهة كالألب والام والابخ والعم والخال والعمة والخاله ومن ملك الشخص مفتاح بيته والصدوق واما مع العلم بالكراهة فلا يجوز بل يشكل مع ظنها ايضاً (مسئلة ١٩) يجب على الغاصب الخروج من المكان المقصوب وان اشتغل بالصلوة في سعة الوقت يجب قطعه وان كان في ضيق الوقت يجب الاستئصال بها حال الخروج مع الابعاء للركوع والسجود ولكن يجب عليه قضائها ايضاً اذا لم يكن الخروج عن توبة وتدمر بل الاحوط القضاء وان كان من تدمر ويقصد التفرغ للمالك (مسئلة ٢٠) اذا دخل في المكان المقصوب جهلاً او نسياناً او بتخيل الاذن ثم التفت وبان الخلاف فان كان في سعة الوقت لا يجوز له التشاغل بالصلوة وان كان مشتغلاً بها وجب القطع والخروج وان كان في ضيق الوقت اشتغل بها حال الخروج سالكا اقرب الطرق مراعيّاً للاستقبال بقدر الامكان ولا يجب قضائها وان سكان احوط لكن هذا اذا لم يعلم برضا المالك بالبقاء بمقدار الصلوة والا فيصلى ثم يخرج وكذا الحال اذا كان ما دوناً من المالك في الدخول ثم ارتفع الاذن برجوعه عن اذنه او بجمته والانتقال الى غيره (مسئلة ٢١) اذا اذن المالك بالصلوة خصوصاً او عمومياً ثم رجع عن اذنه قبل الشروع فيها وجب الخروج في سعة الوقت وفي الضيق يصلى حال الخروج على ما مر وان كان ذلك بعد الشروع فيها فقد يقال بوجوب اتمامه مستقبلاً وعدم الالتفات الى نهيه وان كان في سعة الوقت الا اذا كان موجبا لضرر عظيم على المالك لكنه مشكل بل الاقوى وجوب القطع في السعة والتشاغل بها خارجاً في الضيق خصوصاً في نرض الضرر على المالك (مسئلة ٢٢) اذا اذن المالك في الصلوة

ولكن هناك قرآن تدل على عدم رضاه وان اذنه من باب الخوف او غيره لا يجوز ان يصلي كما ان العكس بالعكس (مسئلة ٢٣) اذا دار الامر بين الصلوة حال الخروج من المكان القضي يتلما في الوقت او الصلوة بعد الخروج وادراك ركعة اواز يد فالظاهر وجوب الصلوة في حال الخروج لان مراعاة الوقت اولى من مراعاة الاستقرار والاستقبال والركوع والسجود الاختيار بين «الثاني» من شروط المكان كونه فاراً فلا يجوز الصلوة على الدابة او الارجوحة او في السفينة ونحوها بما يفوت منه استقرار المصلي نعم مع الاضطراب ولو ضيق الوقت عن الخروج من السفينة مثلاً لا مانع ويجب عليه مراعاة الاستقبال والاستقرار بقدر الامكان فيدور حيثما دارت الدابة او السفينة وان امكنه الاستقرار في حال القراءة والاذكار والسكوت خلافاً حين الاضطراب وجب ذلك مع عدم الفصل الطويل الماحي للصورة والافهمه مسئلة ٢٤ يجوز في حال الاختيار الصلوة في السفينة او على الدابة الواقفين مع امكان مراعاة جميع الشروط من الاستقرار والاستقبال ونحوهما بل الاقوى جوازهما مع كونهما سائرتين اذا امكن مراعات الشروط ولو بان بسكت حين الاضطراب عن القراءة والذكر مع الشرط المتقدم ويدور الى القبلة اذا اختلفت عنها ولا تضر الحركة النبعية بتركها وان كان الاحوط القصر على حال الضيق والاضطراب (مسئلة ٢٥) لا تجوز الصلوة على صبرة الخنطة ويذر الدين وكومة الرمل مع عدم الاستقرار وكذا ما كان عليها «الثالث» ان لا يكون معرضاً لعدم امكان الاتمام والتزول في البقاء الى اخر الصلوة كالصلوة في الزحام المراض لا يبطال صلوته وكذا في معرض الريح او المطر الشديد او نحوها نعم عدم الاطمينان بامكان الاتمام لا يجوز الشروع فيها على الاحوط نعم لا يضر مجرد احتمال عرض البطل «الرابع» ان لا يكون مما يحرم البقاء فيه كما بين الصنفين من القتال او تحت السقف او الحائط المتهدم او في المسبحة او نحو ذلك مما هو محل للخطر على النفس «الخامس» ان لا يكون مما يحرم الوقوف والقيام والقعود عليه كما اذا كتب عليه القرآن وكذا على قبر المعصوم ع او غيره عن يكون الوقوف عليه حكاكركمته «السادس» ان يكون مما يمكن اداء الافعال فيه بحسب حال المصلي فلا يجوز الصلوة في بيت سقفة نازل بحيث لا يقدر فيه على الانتصاب او بيت يكون ضيقاً لا يمكن فيه الركوع والسجود على الوجه المعتبر نعم في الضيق والاضطراب يجوز ويجب مراعاتها بقدر الامكان ولودار الامر بين مكانين في احدهما قادر على القيام لكن لا يقدر على الركوع والسجود الاموميا وفي الاخر لا يقدر عليه

ويقدر عليها جالساً فالاحوط الجمع بتكرار الصلوة وفي الضيق لا يبعد التغيير «السابع» ان لا يكون مقدماً على قبر معصوم ولا مساوياً له مع عدم الحائل المانع الرافع لسوء الادب على الاحوط ولا يكفي في الحائل الشبه بملك والهندوق الشريف وثوبه «الثامن» ان لا يكون نجساً نجاسة متعدية الى الثوب او البدن واما اذا لم تكن متعدية فلا مانع الا يمكن الجبهة فانه يجب طهارته وان لم تكن نجاسته متعدية لكن الاحوط طهارة ما عندا مكن الجبهة ايضا مطلقاً خصوصاً اذا كانت عليه عين النجاسة «التاسع» ان لا يكون محل السجدة اعلى او مغل من موضع القدم باز يد من اربع اصابع مخبومات على ما ينبغي في باب السجدة «العاشر» ان لا يهلي الرجل والمرثية في مكان واحد بحيث تكون المرثية مقدمة على الرجل او مساوية له الا مع الحائل او البعد عشرة اذرع بذراع اليد على الاحوط وان كان الاقوى كراهته الا مع احد الامرين والمدار على الصلوة الصحيحة لولا المحاذات او التقدم دون المساعدة فقد شرط او وجود مانع والاولى في الحائل كونه مانعاً عن المساعدة وان كان لا يبعد كفايته مطلقاً كما ان الكرامة او الحرمة مختصة بين شرع في الصلوة لاحقاً اذا كانا مختلفين في الشرع ومع تقاربهما تسهما وترتفع ايضا بتأخر المرثية مكاناً مجرد الصدق وان كانت الاولى تأخرها عنه في جميع حالات الصلاة بان يكون مسجداً وراء موقفه كما ان الظاهر ارتفاعها ايضا بكون احدهما في موضع عال على وجه لا يصدق معه التقدم والمحاذاة وان لم يبلغ عشرة اذرع (مسئلة ٢٦) لا فرق في الحكم المذكور كرامة او حرمة بين المحارم وغيرهم والزوجة وغيرهما وكونها بالنسبة او غير بالنسبة او مختلفين بناء على المختار من صحة عبادات العبي والصنية (مسئلة ٢٧) الظاهر عدم الفرق ايضا بين النافلة والفريضة (مسئلة ٢٨) الحكم المذكور مختص بحال الاختيار ففي الضيق والاضطراب لا مانع ولا كراهة نعم اذا كان الوقت واسعاً يؤخر احدهما صلوته والاولى تأخير المرثية صلوتها (مسئلة ٢٩) اذا كان الرجل يصلي ويثدائه او ثدائه امرئ من غير ان تكون مشغولة بالصلوة لا كرامة ولا اشكال وكذا العكس فلا احتياط او الكراهة مختص بصورة اشتغالها بالصلوة (مسئلة ٣٠) الاحوط ترك الفريضة على سطح الكعبة وفي جوفها اختياراً ولا بأس بالنافلة بل يستحب ان يهلي فيها قبال كل ركن ركعتين وكذا لا بأس بالفريضة في حال الضرورة واذا صلى على سطحها فاللازم ان يكون قباله في جميع حالاته ثم من فضائها ويهلي قائماً والقول بانه يهلي مستلقياً متوجهاً الى بيت المعمور او يهلي مضطجماً ضعيفاً مسئلة ٣١ فصل في مسجد الجنبية

من مكان المصلى بشرط فيه مضافاً الى طهارته ان يكون من الارض او ما انتبته غير الماء كسول والملبوس نعم يجوز على القرطاس ايضاً فلا يصح على ما خرج عن اسم الارض كالمعادن مثل الذهب والفضة والعقيق والغير وزج والقيز والزفت ونحوها وكذا ما خرج عن اسم النبات كالرماد والنخع ونحوهما ولا على المأكول والملبوس كالخيز والقطن والكتان ونحوهما ويجوز السجود على جميع الاشجار اذا لم تكن من المعادن (مسئلة ١) لا يجوز السجود في حال الاختيار على الخرف والاجر والنورة والجص المطبوخين وقبل الطبخ لاياس به (مسئلة ٢) لا يجوز السجود على البلور والزاجية (مسئلة ٣) يجوز على الطين الارضى والختموم (مسئلة ٤) في جواز السجدة على العقاقير والادوية مثل لسان الثور وعنب الثعلب والخبة واصل السوس واصل الهندباء اشكل بل المنع لا يخلو عن قوة نعم لاياس بما لا يוכל منها شايعاً ولو في حال المرض وان كان يוכל نادراً عند الحاجة او شايها (مسئلة ٥) لاياس بالسجدة على ما كولات الحيوانات كدين والذئب (مسئلة ٦) لا يجوز السجدة على ورق النجاشي ولا على القنطرة وفي جوازها على الترياك اشكل (مسئلة ٧) لا يجوز على الجوز واللوز نعم يجوز على قشرهما بعد الانفصال وكذا نوى المشمش والبندق والفستق (مسئلة ٨) يجوز على نخلة الحنطة والشعير وقشر الارز (مسئلة ٩) لاياس بالسجدة على نوى التمر وكذا على ورق الاشجار وقشرها وكذا سمف الخلل (مسئلة ١٠) لاياس بالسجدة على ورق العنب بعد البس وقبله مشكل (مسئلة ١١) الذي يוכל في بعض الاوقات دون بعض لا يجوز السجود عليه مطلقاً وكذا اذا كان مأكولاً في بعض البلدان دون بعض (مسئلة ١٢) يجوز السجود على الاوراد الغير المأكولة (مسئلة ١٣) لا يجوز السجود على الثمرة قبل ان اكلها (مسئلة ١٤) يجوز السجود على اثمار الغير المأكولة اصلاً كالخطل ونحوه (مسئلة ١٥) لاياس بالسجود على التنيك (مسئلة ١٦) لا يجوز على النبات الذي بقيت على وجه الماء (مسئلة ١٧) يجوز السجود على القيقب والنمل الخمد من الخشب مما ليس من الملابس المتعارفة وان كان لا يخفى عن اشكال وكذا الثوب الخمد من الخوص (مسئلة ١٨) الاحوط ترك السجود على القيقب (مسئلة ١٩) لا يجوز السجود على القطن لكن يجوز على خشبه وورقه (مسئلة ٢٠) لاياس بالسجود على قراب السيف والخيز اذا كان من الخشب وان كانا ملبوسين لعدم كونهما من الملابس المتعارفة (مسئلة ٢١) يجوز السجود على قشر البطيخ والرق والرمان بعد الانفصال على اشكال ولا يجوز على قشر الخيار والنفاخ ونحوهما

(مسئلة ٢٢) يجوز السجود على القرطاس وان كان متخذاً من القطن او الصوف او الابريسم والحريز وكان فيه شيء من النورة سواء كان ابيض او مصبوغاً بلون احمر او اصفر او ازرق او مكتوباً عليه ان لم يكن مما له جرم حائل مما لا يجوز السجود عليه كالمعادن الخمد من الدخان ونحوه وكذا لاياس بالسجود على المراوح المصبوغة من غير جرم حائل (مسئلة ٢٣) اذا لم يكن عنده ما يصح السجود عليه من الارض او نباتها او القرطاس او كان ولم يتمكن من السجود عليه لحرق او برد او لثقلية او غيرها سجد على ثوبه القطن والكتان وان لم يكن سجد على المعادن او ظهر كفه والاحوط تقديم الاول (مسئلة ٢٤) بشرط ان يكون ما سجد عليه مما يمكن تمكين الجبهة عليه فلا يصح على الوحل والطين والتراب الذي لا يتمكن الجبهة عليه ومع امكان التمكن لاياس بالسجود على الطين ولكن ان لحق بجهته يجب ازالته للسجدة الثانية وكذا اذا سجد على التراب ولحق بجهته يجب ازالته لما وللم يحد الا الطين الذي لا يمكن الاتقاد عليه سجد عليه بالوضع من غير اعتقاد (مسئلة ٢٥) اذا كان في الارض ذات العاين بحيث يتلخخ به بدنه وثيابه في حال الجلوس للسجود وان شهد جازله الصلوة مومياً للسجود ولا يجب الجلوس للتشديد لكن الاحوط مع عدم الحرج الجلوس لها وان تلخخ بدنه وثيابه ومع الحرج ايضاً اذا تحمله صحت صلوته (مسئلة ٢٦) السجود على الارض افضل من النبات والقرطاس ولا يبعد كون التراب افضل من الحجر وافضل من الجميع القريبة الحسينية فانها تحرق الحجب السبع وتسنير الى الارضين السبع (مسئلة ٢٧) اذا اشتغل بالصلاة وفي اثنائها فقد ما يصح السجود عليه قطعهما سيف سعة الوت وفي الخبق يسجد على ثوبه القطن او الكتان او المعادن او ظهر الكف على الترتيب (مسئلة ٢٨) اذا سجد على ما لا يجوز باعتقاده مما يجوز فان كان بعد رفع الرأس مضي ولا شيء عليه وان كان قبله جرحه ان امكن والا قطع الصلوة في السعة وفي الخبق اتم على ما تقدم ان امكن والا اكفى به في فصل في الامكنة المكرومة وهي مواضع «احدها» الحمام وان كان نظيفاً حتى المداخ منه عند بعضهم ولا يباس بالصلوة على سطحه «الثاني» المزبلة «الثالث» المكان المتخذ للكيف ولو سطحاً متخذاً لذلك «الرابع» المكان الكديف الذي يتفر منه الطبع «الخامس» المكان الذي يذبح فيه الحيوانات او يفر «السادس» بيت المسكر «السابع» الماخن، بيت النار «الثامن» دور الخوص الا اذا رشها ثم صلى فيها بعد الجفاف «التاسع» الارض السيخة «العاشر» كل ارض تزل فيها عذاب او خسف «الحادي عشر» اعطان الابل

وان كنت ورشت « الثاني عشر » مرابط الخيل والبغال والخيول والبقر ومرايض الغنم
 « الثالث عشر » على الثلج والجد « الرابع عشر » قري النمل وادبيتها وان لم يكن فيها غل
 ظاهر حال الصلوة « الخامس عشر » مجارى المياه وان لم يتوقع جريانها فيها فعلا نعم لا بأس
 بالصلوة على ساباط تحت نهر او ساقية ولا في محل الماء الواقف « السادس عشر » الطرق وان
 كانت في البلاد ما لم تضر بالمارة والاحرم وبطلت « السابع عشر » في مكان يكون مقابلاً
 لنار مضرمة او سراج « الثامن عشر » في مكان يكون مقابله تمثال ذى الروح من غير فرق بين
 الجسم وغيره ولو كان ناقصاً نقصاً لا يخرج عن صدق الصورة والتشال وتزول الكراهة بالغضبية
 « التاسع عشر » بيت فيه تمثال وان لم يكن مقابلاً له « العشرون » مكان قبلته حائط يترى
 بالوعة بها فيها او كتيف وترتفع بستره وكذا اذا كان قدماه عذرة « الحادي والعشرون »
 اذا كان قدماه مصحف او كتاب مفتوح او نقش شاغل بل كل شيء شاغل « الثاني والعشرون »
 اذا كان قدماه انسان مواجه له « الثالث والعشرون » اذا كان مقابله باب مفتوح « الرابع
 والعشرون » المقابر « الخامس والعشرون » على القبر « السادس والعشرون » اذا كان القبر
 في قبلته وترتفع بالحائل « السابع والعشرون » بين القبرين من غير حائل وبكفي حائل واحد
 من احد الطرفين واذا كان بين قبور اربعة يكنى حائلان احدهما في جهة اليمين واليسار
 والاخر في جهة الخلف والامام وترتفع ايضاً بعد عشرة اذرع من كل جهة فيها القبر « الثامن
 والعشرون » بيت فيه كلب غير كلب الصيد « التاسع والعشرون » بيت فيه جنب « الثلثون »
 اذا كان قدماه حديد من اسلحة او غيرها « الواحد والثلاثون » اذا كان قدماه ورد عند بعضهم
 « الثاني والثلاثون » اذا كان قدماه بهدر حنطة او شعير (مسئلة ١) لا بأس بالصلوة في البيع
 والكنائس وان لم ترش وان كان من غير اذن من اهلها كساير مساجد المسلمين (مسئلة ٢)
 لا بأس بالصلوة خلف قبور الائمة عليهم السلام ولا على يمينها وشمالها وان كان الاولى الصلوة عند
 جهة الراس على وجه لا يساوى الامام ع (مسئلة ٣) يستحب ان يجعل المصلي بين يديه ستره
 اذا لم يكن قدماه حائط او صف للصلوة بينه وبين من يمر بين يديه اذا كان في معرض المرور
 وان علم بعدم المرور فعلاً وكذا اذا كان هناك شخص حاضر ويكنى فيها عود او حبل او كومة
 تراب بل يكنى في الخط ولا يشترط فيها الحاية والظهاره وهي نوع تعظيم وتوقير للصلوة وفيها اشارة
 الى الانتطاع عن الخلق والتوجه الى الخالق (مسئلة ٤) يستحب الصلوة في المساجد وانضلتها

مسجد الحرام فالصلوة فيه تعدل الف الف صلاة ثم مسجد النبي (ص) والصلوة فيه تعدل
 عشرة الاف ومسجد الكوفة فيه تعدل الف صلاة والمسجد الاقصى وفيه تعدل الف صلاة
 ايضاً ثم مسجد الجامع وفيه تعدل مائة ومسجد القبيلة وفيه تعدل خمسين ومسجد السوق
 وفيه تعدل اثني عشر ويستحب ان يجعل في بيته مسجداً اى مكاناً معدداً للصلوة فيه وان كان
 لا يجزى عليه احكام المسجد والافضل للنساء الصلوة في بيوتهن وافضل البيوت بيت الخدع اى
 بيت اخزانة في البيت (مسئلة ٥) يستحب الصلوة في مشاهد الائمة ع وهي البيوت الذي امر
 الله تعالى ان ترفع ويذكر فيها اسمه بل هي افضل من المساجد بل قد ورد في الخبر ان الصلوة عند
 علي ع تاتى الف صلاة وكذا يستحب في روضات الانبياء ومقام الاولياء والصلحاء والعلماء والعباد
 على ع تاتى الف صلاة ايضاً (مسئلة ٦) يستحب تقرييق الصلوة في اماكن متعددة لتشهد له يوم
 القيمة ففي الخبر سئل الراوى ابا عبد الله ع يصلى الرجل نوافله في موضع او يفرقها قال ع لا بل
 هيئنا وهيئنا فانما تشهد له يوم القيمة وعنه ع صلوا من المساجد في بقاع مختلفة فان كل بقعة
 تشهد لله صلى عليها يوم القيمة (مسئلة ٧) يكره لجار المسجد ان يصلى في غيره لغیر علة كالطير
 قال النبي (ص) لا صلوة لجار المسجد الا في مسجده ويستحب ترك مواكبة من لا يحضر المسجد
 وترك مشاربته ومشاورته ومناكحته ومجاورته (مسئلة ٨) يستحب الصلوة في المسجد الذي
 لا يصلى فيه ويكره تعطله فمن ابنى عبد الله ع ثلاثة يشكون الى الله عز وجل مسجد خراب
 لا يصلى فيه اهلها وعالم بين جهال ومصحف معلق قد وقع عليه الغبار لا يقر فيه (مسئلة ٩)
 يستحب كثرة التردد الى المساجد فمن النبي (ص) من مشى الى مسجد من مساجد الله فله بكل
 خطوة خطاها حتى يرجع الى منزله عشر حسنات ويحي عنه عشر سيئات ووقع له عشر درجات
 (مسئلة ١٠) يستحب بناء المسجد وفيه اجر عظيم قال رسول الله (ص) من بنى مسجداً في
 الدنيا اعطاه الله بكل شبر منه مسيرة اربعين الف عام مدينة من ذهب وفضة ولو لم يزد
 وعن الصادق ع من بنى مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة (مسئلة ١١) الاحوط اجراء صيغة
 الوقف بقصد القرية في صيرورته مسجداً بان يقول وقفته قرية الى الله تعالى لكن الاقوى كفاية
 البناء بقصد كونه مسجداً مع صلوة شخص واحد فيه باذن الباى فيجوز عليه ح حكم المسجدية
 وان لم تجز الصيغة (مسئلة ١٢) الظاهر انه يجوز ان يجعل الارض فقط مسجداً دون البناء
 والسطح وكذا يجوز ان يجعل السطح فقط مسجداً او يجعل بعض الغرفات او القباب او نحو

ذلك خارجاً فالحكم ناع لجعل الواقف والباقي في التعميم والتخصيص كما انه كذلك بالنسبة الى عموم المسلمين او طائفة دون اخرى على الاقوى (مسئلة ١٣) يستحب تعمير المسجد اذا اشرف على الخراب واذا لم ينعم يجوز تخريبه وتجهيد بنائه على الاقوى جواز تخريبه مع استحكامه لارادة توسيعه من جهة حاجة الناس

فصل في بعض احكام المسجد

«الاول» يحرم زخرفته اى تزئينه بالذهب بل الاحوط ترك نقشه بالصور «الثاني» لا يجوز بيعه ولا بيع آلاته وان صار خراباً ولم يبق اثار مسجديته ولا ادخاله في الملك ولا في الطريق فلا يخرج عن المسجدية ابداً ويبقى الاحكام من حرمة تيجسه ووجوب احترامه وتصرف آلاته في تعميره وان لم يكن معمراً تصرف في مسجد اخر وان لم يمكن الانفاق بها اصلاً يجوز بيعها وصرف القيمة في تعميره او تعمير مسجد اخر «الثالث» يحرم تيجسه واذا تيجس يجب ازالته فوراً وان كان في وقت الصلوة مع سعيته نعم مع ضيقه تقدم الصلوة ولو صلى مع السعة اثم لكن الاقوى محبة صلواته ولو علم بالنجاسة او تيجس في اثناء الصلوة لا يجب القطع الازالة وان كان في سعة الوقت ان يشكل جوازه ولا بأس بادخل النجاسة الغير المتعدية الا اذا كان موجبا للفنك كالكثيرة من العذرة اليابسة مثلاً واذا لم يمكن من الازالة بان احتاجت الى معين ولم يكن سقط وجوبها والاحوط اعلام الغير اذا لم يمكن واذا كان جنباً وتوقفت الازالة على المكث فيه فانظاهره عدم وجوب المبادرة اليها بل يؤخرها الى ما بعد الغسل ويحتمل وجوب التيمم والمبادرة الى الازالة (مسئلة ١) يجوز ان يتخذ الكتيف ونحوه من الامكنة التي عليها البوائى والعذرة ونحوهما مسجداً بان يطعم وباتى عليها التراب النظيف ولا تضر نجاسة الباطن في هذه الصورة وان كان لا يجوز تيجسه في سائر المقامات لكن الاحوط ازالة النجاسة اولاً او جعل المسجد خصوص المقادير الطاهرة من الظاهر «الرابع» لا يجوز اخراج الحصى منه وان فعل رده الى ذلك المسجد او مسجد اخر نعم لا بأس باخراج التراب الذي يد المنجم بالكس او نحوه «الخامس» لا يجوز دفن الميت في المسجد اذا لم يكن مأموناً من التلويث بل مطلقاً على الاحوط «السادس» يستحب سبق الناس في الدخول الى المساجد والتأخر عنهم في الخروج منها «السابع» يستحب الاسراع فيه وكنته والابتداء في دخوله بالرجل اليمنى وفي الخروج باليسرى وان تعاهد

نعله تحفظاً عن تيجسه وان يستقبل القبلة ويدعو ويحمد الله ويصلى على النبي ص وان يكون على طهارة «الثامن» يستحب صلوة النجاة بعد الدخول وهي ركعتان ويجزى عنها الصلوات الواجبة او المستحبة «التاسع» يستحب التطيب وليس الثياب الفاخرة عند التوجه الى المسجد «العاشر» يستحب جعل المطهرة على باب المسجد «الحادي عشر» يكره تعلية جدران المساجد ورفع المنارة عن السطح ونقشها بالصور غير ذوات الارواح وان يجعل لجدانها شرفاً وان يجعل لها محارب داخلة «الثاني عشر» يكره استنطاق المساجد الا ان يصلى فيها ركعتين وكذا الفاء النخبة والتفاحة والنوم الا لضرورة ورفع الصوت الا في الاذان ونحوه وانشاد الضلالة وحذف الحصى وقراءة الاشعار غير المواعظ ونحوها والبيع والشراء والتكلم في امور الدنيا وقتل القمل وائمة الحديد واتخاذها محلاً للقضاء والرافعة وصل السيف وتعليقه في القبلة ودخول من اكل البصل والثوم ونحوها عاله رائحة تؤذى الناس وتكذب الاطفال والمجانين من الدخول فيها وعمل الصابغ وكشف العورة والسرة والتخذ الركبة واخراج الريح (مسئلة ٢) صلوة المرأة في بيتها فضل من صلواتها في المسجد (مسئلة ٣) الافضل للرجال اتيان النوافل في المنازل والفرائض في المساجد

فصل في الاذان والاقامة

لا إشكال في تأكد رجائهما في الفرائض اليومية اداء ونضاء جماعة وفراى حضراً وصغراً للرجال والنساء وذهب بعض العلماء الى وجوبهما ونخصه بعضهم بصلوة المغرب والصبح وبعضهم بصلوة الجماعة وجملة شرطاً في صحتهما وبعضهم جملة شرطاً في حصول ثواب الجماعة والاقوى استحباب الاذان مطلقاً والاحوط عدم ترك الاقامة للرجال في غير موارد السقوط وغير حال الاستعجال والسفر وضيق الوقت وما يختصان بالفرائض اليومية وأما في سائر الصلوات الواجبة فيقال الصلوة ثلاث مرات نعم يستحب الاذان في الاذن اليمنى من المولود والاقامة في اذنه اليسرى يوم تولده او قبل ان تسقط مرتبه وكذا يستحب الاذان في القلوات عند الوحشة من الغول وسحرة الجن وكذا يستحب الاذان في اذن من ترك اللحم اربعين يوماً وكذا كل من ساء خلقه والاولى ان يكون في اذنه اليمنى وكذا الدابة اذا ساء خلقها ثم ان الاذان قسيمان اذان الاعلام واذان الصلوة ويشترط في اذان الصلوة كالاقامة قصد القرية بخلاف اذان الاعلام فانه لا يغير فيه ويعتبر

ان يكون اول الوقت واما اذان الصلوة فتصل بها وان كان في آخر الوقت وفصول الاذان ثمانية عشر الله اكبر اربع مرات واشهد ان لا اله الا الله واشهد محمداً رسول الله وحى على الصلوة وحى على الفلاح وحى على خير العمل والله اكبر ولا اله الا الله كل واحد مرتان وفصول الائمة سبعة عشر الله اكبر في اولها مرتان ويزيد بعد حى على خير العمل قد قامت الصلوة مرتين وينقص من لا اله الا الله في آخرها مرة ويستحب الصلوة على محمد وآله عند ذكر اسمه واما الشهادة اعلى ع بالولاية وامرة المؤمنين فليست جزء منها ولا باس بالتكوير في حى على الصلوة اوحى على الفلاح للبالغة في اجتماع الناس ولكن الزائد ليس جزء من الاذان ويجوز للمرفة الاجتزاء عن الاذان بالتكبير والشهادتين بل بالشهادتين وعن الائمة بالتكبير وشهادة ان لا اله الا الله وان محمداً عبده ورسوله ويجوز للمسافر والمستعجل الاتيان بواحد من كل فصل منها كما يجوز ترك الاذان والاكتفاء بالائمة بل الاكتفاء بالاذن فقط ويكره التراجع على نحو لا يكون غناً ولا فيجوز تكرار الشهادتين جزءاً بعد قولها مرة او جزءاً بل لا بعد كراهة مطلق تكرار واحد من الفصول الا الاعلام (مسئلة ١) يسقط الاذان في موارد «احدها» اذان عصر يوم الجمعة اذا جمعت مع الجمعة او الظهر واما مع التفريق فلا يسقط «الثاني» اذان عصر يوم عرفة اذا جمعت مع الظهر لامع التفريق «الثالث» اذان العشاء في ليلة الزدلفة مع الجمع ايضاً لامع التفريق «الرابع» العصر والعشاء للمستحاضة التي تجتمعها مع الظهر والمغرب «الخامس» المسلوس ونحوه في بعض الاحوال التي يجمع بين الصلوتين كما اذا اراد ان يجمع بين الصلوتين بوضوء واحد ويتحقق التفريق بطول الزمان بين الصلوتين لا بمجرد قراءة تسبيح الزهراء او التعقيب والفصل القليل بل لا يحصل بمجرد فعل المائلة مع عدم طول الفصل والاوقى ان السقوط في الموارد المذكورة رخصة لاعزيمة وان كان الاحوط التترك خصوصاً في السنة الاولى (مسئلة ٢) لا يثاكد الاذان ان اراد اتيان قوائت في دور واحد للعدي الصلوة الاولى فله ان يؤذن للاولى منها وياقي باليواقي بالائمة وحدها لكل صلوة (مسئلة ٣) يسقط الاذان والائمة في موارد «احدها» الداخل في الجماعة التي اذنوا لها واقاموا وان لم يسمعوا ولم يكن حاضرراً حينئذ لو كان مسبوقاً بل مشروعية الاتيان بها في هذه الصورة لا تخلف عن اشكال «الثاني» الداخل في المسجد للصلوة منفرداً او جماعة وقد اقيمت الجماعة حال اشتغالهم ولم يدخل معهم او بعد فراغهم مع عدم تفرق الصفوف فانها يسقطان لكن على وجه الرخصة لا العزيمة على الاوقى

سواء صلى جماعة اماماً او اماموماً او منفرداً ويشترط في السقوط امور «احدها» كون صلواته وصلوة الجماعة كلاهما ادائية فمع كون احدهما او كليهما قضائية عن النفس او عن الغير على وجه النهرج او الاجارة لا يجري الحكم «الثاني» اشتركاها في الوقت فلو كانت السابقة عصراً وهو يريد ان يصلى المغرب لا يسقطان «الثالث» اتحادها في المكان عرفاً فمع كون احدهما داخل المسجد والاخرى على سطحه يشكل السقوط وكذا مع البعد كثيراً «الرابع» ان تكون صلوة الجماعة السابقة مع الاذان والائمة فلو كانوا تاركين لا يسقطان عن الداخلين وان كان تركهم من جهة اكتفتهم بالسباع من الغير «الخامس» ان تكون صلواتهم صحيحة فلو كان الامام فاسقاً مع علم المأمومين لا يجري الحكم وكذا لو كان البطلان من جهة اخرى «السادس» ان يكون في المسجد مخبريان الحكم في الامكنة الاخرى محل اشكال وحيث ان الاوقى كون السقوط على وجه الرخصة فكل مورد شك في شمول الحكم له الاحوط ان ياتي بها كما لو شك في صدق التفرق وعدمه او صدق اتحاد المكان وعدمه او كون صلوة الجماعة ادائية او لا اولئهم اذنوا واقاموا صلواتهم ام لا ثم لو شك في صحة صلواتهم حمل على الصحة «الثالث» من موارد سقوطها اذا سمع الشخص اذان غيره او اقامته فانه يسقط عنه سقوطاً على وجه الرخصة بمعنى انه يجوز له ان يكتفى بما سمع اماماً كان الذي يها او اماموماً او منفرداً وكذا في السامع لكن بشرط ان لا يكون نائماً وان يسمع تمام الفصول ومع فرض النقصان يجوز له ان يتم ما نقصه القائل ويكتفى به وكذا اذا لم يسمع تمام يجوز له ان ياتي بالبقية ويكتفى به لكن بشرط مراعات الترتيب ولو سمع احدهما لم يجوز للاخر والظاهر انه لو سمع الائمة فقط فاقى بالاذن لا يكتفى بسباع الائمة لقوات القريب ح بين الاذان والائمة «الرابع» اذا حكي اذان الغير واقامته فان له ان يكتفى بحكايتها (مسئلة ٤) يستحب حكاية الاذان عند سماعه سواء كان اذان الاعلام او اذان الاعظام اي اذان الصلوة جماعة او فرادى مكروهاً كان او مستحباً نعم لا يستحب حكاية الاذان الحرم والمراد بالحكاية ان يقول مثل ما قال المؤذن عند السماع من غير فصل معتد به وكذا يستحب حكاية الائمة ايضاً لكن ينبغي اذا قال المقيم قد قامت الصلوة ان يقول هو اللهم اقها وادعها واجعاني من خير صالحى اهله والاولى تبديل الجملات بالحولقة بان يقول لاحول ولا قوة الا بالله (مسئلة ٥) يجوز حكاية الاذان وهو في الصلوة لكن الاوقى ح تبديل الجملات بالحولقة (مسئلة ٦) يعتبر في السقوط بالسباع عدم الفصل الطويل بينه وبين الصلوة (مسئلة ٧) الظاهر

عدم الفرق بين السماع والاستماع (مسئلة ٨) القدر المتيقن من الاذان الاذان المتعلق بالصلاة فلو سمع الاذان الذي يقال في اذن المولود او وراء المسافر عند خروجه الى السفر لا يميز به (مسئلة ٩) الظاهر عدم الفرق بين اذان الرجل والمرأة الا اذا كان سماعه على الوجه المحرم او كان اذان المرأة على الوجه المحرم (مسئلة ١٠) قد يقال يشترط في السقوط بالسماع ان يكون السامع من الاول قاصدا للصلاة فلو لم يكن قاصداً وبعد السماع بقي على الصلاة لم يكف في السقوط وله وجه

فصل يشترط في الاذان والاقامة امور «الاول» النية ابتداء واستدامة على نحو ما ير العبادات فلو اذن اوقام لا يقصد القرية لم يصح وكذا لو تركها في الاثناء نعم لو رجع اليها واعادها في به من الفصول لسمع القرية معاصم ولا يجب الاستئناف هذا في اذان الصلاة واما اذان الاعلام فلا يعتبر فيه القرية كما مر و يعتبر ايضاً تعيين الصلاة التي ياق بها لسمع الاشتراك فلو لم يعين لم يكف كما انه لو قصد بها صلاة لا يكفي لاخرى بل يعتبر الاعادة والاستئناف «الثاني» العقل والايمان واما البلوغ فالاقوى عدم اعتباره خصوصاً في الاذان وخصوصاً في الاعلامي فيجزى اذان المميز واقامته اذا سمعه او سمعه اذ نجا لواتي بها للجماعة واما اجرائها لصلاة نفسه فلا اشكل فيه ولعلها كورية فتعتبر في اذان الاعلام والاذان والاقامة لجماعة الرجال غير المحارم ويميزان لجماعة النساء والمحارم على اشكل في الاخير والاحوط عدم الاعتداد نعم الظاهر اجزاء سماع اذنين بشرط عدم الحرمة كما مر وكذا اقلعتين «الثالث» الترتيب بينهما بتقديم الاذان على الاقامة وكذا بين فصول كل منهما فلو تقدمت الاقامة عمداً او جهلاً او سهواً اعادها بعد الاذان وكذا لو خالف الترتيب فيما بين فصولها فانه يرجع الى موضع المخالفة وياق على الترتيب الى الاخر واذا حصل انفصل الطويل المختل بالموالات بعيد من الاول من غير فرق ايضاً بين العمد وغيره «الرابع» الموالات بين الفصول من كل منها على وجه تكون صورتها محفوفة بحسب عرف المشرعة وكذا بين الاذان والاقامة وبينها وبين الصلاة فانفصل الطويل المختل بحسب عرف المشرعة بينهما او بينهما وبين الصلاة مبطل «الخامس» الايتان بينهما على الوجه الصحيح بالبرية فلا يميز ترجمتهما ولا مع تبدل حرف بحرف «السادس» دخول الوقت فلو اقي بها قبله ولو لاعتد لم يفتقر بهما وان دخل الوقت في الاثناء نعم لا يبعد جواز تقديم الاذان قبل الفجر للاعلام وان كان الاحوط اعادته بعدم «السابع» الطمارة من الحدث في الاقامة على الاحوط بل لا يخفى عن قوة بخلاف الاذان (مسئلة ١) اذا شك في الايتان بالاذان

بعد الدخول في الاقامة لم يعين به وكذا لو شك في فصل من احدهما بعد الدخول في الفصل اللاحق ولو شك قبل التجاوز اقي بما شك فيه فصل يستحب فيها امور «الاول» الاستقبال «الثاني» القيام «الثالث» الطهارة في الاذان واما الاقامة فقد عرفت ان الاحوط بل لا يخفى عن قوة اعتبارها فيها بل الاحوط اعتبار الاستقبال والقيام ايضاً فيها وان كان الاقوى الاستحباب «الرابع» عدم التكلم في اثنائها بل يكره بعد قد قامت الصلاة للمقيم بل لغيره ايضاً في صلاة الجماعة الا في تقديم امام بل مطلق ما يتعلق بالصلاة كتنوية صف ونحوه بل يستحب له اعادتها ح «الخامس» الاستقرار في الاقامة «السادس» الحزم في واخر فصولها مع التأني في الاذان والحدرد في الاقامة على وجه لا ينادي قاعدة الوقف «السابع» الافصاح بالالف والماء من لفظ الجلالة في اخر كل فصل هو فيه «الثامن» وضع الاصبعين في الاذنين في الاذان «التاسع» مد الصوت في الاذان ورفعها وبسحب الرفع في الاقامة ايضاً الا انه دون الاذان «العاشر» الفصل بين الاذان والاقامة بصلاة ركعتين او خطوة او قعدة او سجدة او ذكر او دعاء او سكوت بل او تكلم لكن في غير الغداة بل لا يبعد كراهته فيها (مسئلة ١) لو اختر السجدة يسحب ان يقول في سجوده رب سجدت لك خاضعاً خاشعاً او يقول لا اله الا انت سجدت لك خاضعاً خاشعاً ولو اختر القعدة يستحب ان يقول اللهم اجعل نبي باراً ورزقي داراً وعملي ساراً واجعل لي عند قبر نبيك قراراً ومستقراً ولو اختر الخطوة ان يقول بالله استفتح ونحمد صلى الله عليه وآله استفتح واتوجه اللهم صل على محمد وآل محمد واجعلني بهم وجهياً في الدنيا والاخرة ومن المقربين (مسئلة ٢) يستحب لمن سمع المؤذن يقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً رسول الله ان يقول وانا اشهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله (ص) اكنفي بها عن كل من ابي وحمد واعين بها من اقر وشهد (مسئلة ٣) يستحب في المنسوب للاذان ان يكون عدلاً رفيع الصوت مبصراً بصيراً بجمرفة الاوقات وان يكون على مرتفع منارة او غيرها (مسئلة ٤) من ترك الاذان او الاقامة او كلهما عمداً حتى احرم للصلاة لم يميز له قطعاً لئلا تتركها نعم اذا كان عن نسيان جاز له القطع ما لم يركع منفرداً كان او غيره خال الذكر لاما اذا عزم على الترك زماناً معتداً به ثم اراد الرجوع بل وكذا لو بقي على التردد كذلك وكذا لا يرجع لونسى احدهما او نسي بعض فصولها بل او شرائطها على الاحوط (مسئلة ٥) يجوز للسلي فيما اذا جازله ترك الاقامة نعمد الاكتفاء باحدهما لكن لو بقي على ترك الاذان فاقام ثم بداله فعله اعادها بعده (مسئلة ٦)

لأنه في خلال أحدهما أوجن أو سكر ثم أفاق جاز له البناء ما لم تفت الموالاة مراعيًا
لشرعية الطهارة في الإقامة لكن الأحوط إعادة فيها مطلقًا خصوصًا في النوم وكذا لو ارتد
عن ملة ثم تاب (مسئلة ٧) لو اذن منقرداً وأقام ثم بدا له الإمامة يستحب له إعادة (مسئلة ٨)
لو أحدث في أثناء الإقامة أعادها بعد الطهارة بخلاف الاذان نعم يستحب فيه أيضاً إعادة بعد
الطهارة (مسئلة ٩) لا يجوز أخذ الاجرة على اذان الصلوة ولو اتي به بقصد بطل واما اذان
الاعلام فقد بقي بجواز أخذها عليه لكنه مشكل نعم لا بأس بالارتزاق من بيت المال (مسئلة ١٠)
قد بقى أن الفن في اذان الاعلام لا يضر وهو ممنوع فصل في معنى العمل بعد احراز شرائط
صحة الصلوة ورفع موانعها السعي في تحصيل شرائط قبولها ورفع موانعها فان الصحة والاجزاء غير
القبول فقد يكون العمل صحيحاً ولا بعد فاعله تاركاً بحيث يستغنى العقاب على تركه لكن لا يكون
مقبولاً للمولى وعمدة شرائط قبول اقبال القلب على العمل فانه روحه وهو بمنزلة الجسد فان
كان حاصلًا في جميعه تمامه مقبول والافتقار له فقد يكون نصفه مقبولاً وقد يكون ثلثه مقبولاً
وقد يكون ربعه وهكذا وهى الاقبال ان يحضر قلبه ويفهم ما يقول ويذكر عظمة الله تعالى
وانه ليس كسائر من يخاطب ويحكم معه بحيث يحصل في قلبه هيئته منه وبملاحظة انه متعبر في
اداء حقه يحصل له حالة حياة وحالة بين الخوف والرجاء بملاحظة نفسه مع ملاحظة سعة
رحمته تعالى وللإقبال وحضور القلب مراتب ودرجات واعلاها ما كان لامير المؤمنين صلوات
الله عليه حيث كان يخرج السهم من بدنه حين الصلوة ولا يحس به وينبئ له ان يكون مع الخضوع
والخشوع والوقار والسكينة وان يصلي صلوة مودع وان يشهد التوبة والانابة والاستغفار وان
يكون صادقاً في اقواله كقوله اياك نعبد واياك نستعين وفي سائر مقالاته وان يلتفت انه ان ينسجى
ومن يستل وان يستل وينبئ أيضاً ان يبذل جسده في الخلد عن مكاييد الشيطان وحوائله
ومصائده التي منها ادخال العجب في نفس العابد وهو من موانع قبول العمل ومن موانع القبول
ايضاً حبس الزكوة وسائر الحقوق الواجبة ومنها الحسد والكبر والغيبه ومنها اكل الحرام وشرب
المسكر ومنها النشوز والاباق بل مقتضى قوله تعالى انما يتقبل الله من المتقين عدم قبول الصلوة
وغيرها من كل عاص وناسي وينبئ ايضاً ان يمتنع ما يوجب فلة الثواب والاجر على الصلوة كان
يقوم اليها كسلاً ثقيلًا في سكرة النوم او غفلة او كن لاهياً فيها او مستجلاً او بدافعاً لا يبول او
الغائط او الريح او طامحاً يصهره الى السماء بل ينبئ ان يشع بصهره شبه الغرض العيين بل ينبئ

ان يمتنع كل ما ينافي الخشوع وكل ما ينافي الصلوة في العرف والعادة وكل ما يشعر بالكبر او
الغفلة وينبئ ايضاً ان يشمل ما يوجب زيادة الاجر وارتفاع الدرجة كاستعمال الطيب والبس
انظف الثياب والخاتم من عقيق والتشط والاستياك ونحو ذلك فصل في واجبات الصلوة
احد عشر النية والقيام وتكبيرة الاحرام والركوع والسجود والقراءة والذكر والشهد والسلام
والترتيب والموالاة والخلسة الاولى ان كان بمعنى ان زيادتها وتقصيها عمداً وسهواً موجبة لبطلان
لكن لا ينعور الزيادة في النية بناء على الداعي وبناء على الاخطار غير فادحة والبقية واجبات
غير ركنية فزيادتها وتقصيها عمداً موجب لبطلان لاسهواً فصل في النية وهي القصد
الى الفعل بمعنى الامتنال والقربة وبكفي فيها الداعي الفلاني ولا يعتبر فيها الاخطار بالبال ولا
التلفظ بخال الصلوة وسائر العبادات حال سائر الاعمال والافعال الاختيار به كالاكل والشرب
والقيام والقعود ونحوها من حيث النية نعم تزيد عليها باعتبار القربة فيها بان يكون الداعي بالحرك
هو الامتنال والقربة والنيات الامتنال درجات «احدها» وهو اعلاها ان يقصد امتثال امر
الله لانه تعالى اهل للعبادة والطاعة وهذا ما اشار اليه امير المؤمنين (ص) بقوله الى ما عندك
خروفاً من نارك ولا طمعاً في جنتك بل وجدتك اهلاً للعبادة فعبدتك «الثاني» ان يقصد شكر
نعمته التي لا تحصى «الثالث» ان يقصد به تحصيل رضاء والفرار من سخطه «الرابع» ان يقصد
به حصول القرب اليه «الخامس» ان يقصد به الثواب ورفع العقاب بان يكون الداعي الى
امتثال امره رجاء ثوابه وتحليصه من النار واما اذا كان قصده ذلك على وجه المعارضة من دون
ان يكون رجاء اثابته تعالى فيشكل صحته وما ورد من صلوة الاستسقاء وصلوة الحاجة انما يصح
اذا كان على الوجه الاول (مسئلة ١) يجب تعيين العمل اذا كان ما عليه فعلاً متعدداً ولكن يكفي
التعيين الاجمالي كان ينوي ما وجب عليه او لا من الصلوتين مثلاً او ينوي ما اشغلت ذهنه به اولاً
او ثانياً ولا يجب مع الاتحاد (مسئلة ٢) لا يجب قصد الاداء والقضاء ولا القصر والتمام ولا
الوجوب والندب الا مع توقف التعيين على قصد احدها بل لو قصد احد الامرين في مقام الاخر صح
اذا كان على وجه الاشتباه في التطبيق كان قصد امتثال الامر المتعلق به فعلاً وتحيل انه امر ادائي
فبان قضائياً او بالعكس وتحيل انه وجوبى فبان تديباً او بالعكس وكذا القصر والتمام واما اذا
كان على وجه التقييد فلا يكون صحيحاً كما اذا قصد امتثال الامر الادائي ليس الا او الامر
الوجوبى ليس الا فبان الخلاف فانه باطل (مسئلة ٣) اذا كان في احد الامرين التخيير فتوى

والثاني فعلا أو بعد ذلك فإن اتهم مع ذلك بطل وكذا لو أتى ببعض الأجزاء بعنوان الجزئية ثم عاد إلى النية الأولى وأما لو عاد إلى النية الأولى قبل أن يأتي بشيء لم يبطل وإن كان الاحوط الإتمام والأعادة ولو نوى القطع أو الفاسخ وأتى ببعض الأجزاء لا بعنوان الجزئية ثم عاد إلى النية الأولى فالبطالان موقوف على كونه فعلا كثرأ فإن كان قليلا لم يبطل خصوصاً إذا كان ذكراً أو قرأناً وإن كان الاحوط الإتمام والأعادة أيضاً (مسئلة ١٧) لو قام صلوة ونواها في قلبه فسبق لسائده أو غيره خطوراً إلى غيرها صححت على ما قام إليها ولا يضر سبق الأمان ولا الخلقور الخ إلى (مسئلة ١٨) لو دخل في نية صلاة فأتى بزعم أنها ثلاثة غفلة أو بالمعكس صححت على ما افتتحت عليه (مسئلة ١٩) لو شك فيما في يده أنه عينها ظهر أو عسرأ مثلاً قبل أن يتي على النية قام إليها وهو مشكك فالاحوط الإتمام والأعادة نعم لو رأى نفسه في صلوة معينة وشك في أنه من الأول نواها أو نوى غيرها يتي على أنه نواها وإن لم يكن مما قام إليه لأنه يرجع إلى الشك بعد تجاوز الحل (مسئلة ٢٠) لا يجوز العدول من صلوة إلى أخرى إلا في موارد خاصة «أحدها» في الصلوتين المرتبتين كالظهرين والعشاءين إذا دخل في الثانية قبل الأولى عدل إليها بعد الذكر في الأثناء إذا لم يتجاوز محل العدول وأما إذا تجاوز كما إذا دخل في ركوع الرابعة من العشاء فنذكر ترك المغرب فإنه لا يجوز العدول لعدم بقائه محلها فيتمتعها عشاء ثم يصل المغرب ويعيد العشاء أيضاً احتياطاً وأما إذا دخل في قيام الرابعة ولم يركع بعد فالظاهر بقاء محل العدول فيهم القيام ولتمها بنية المغرب «الثاني» إذا كان عليه صلاتان أو أزيد قضاء فشرع في الإحقة قبل السابقة يعدل إليها مع عدم تجاوز محل العدول كما إذا دخل في الظهر أو العصر فنذكر ترك الصبح الفضائي السابق على الظهر والعصر وأما إذا تجاوز أتم ما يبدى على الاحوط وباقى بالسابقة ويعيد الإلاحقة كما في الأوليتين وكذا لو دخل في العصر فنذكر ترك الظهر السابقة فإنه يعدل «الثالث» إذا دخل في الحاضرة فنذكر أن عليه قضاء فإنه يجوز له أن يعدل إلى القضاء إذا لم يتجاوز محل العدول والعدول في هذه الصورة على وجه الجواز إلى الاستحياب بخلاف صورتين الأوليتين فإنه على وجه الوجوب «الرابع» العدول من الفريضة إلى النافلة يوم الجمعة لمن نسي قراءة الجمعة وقرأ سورة أخرى من التوحيد أو غيرها وبلغ النصف أو تجاوز وأما إذا لم يبلغ النصف فله أن يعدل عن تلك السورة ولو كانت هي التوحيد إلى سورة الجمعة فيقطعها ويستأنف سورة الجمعة «الخامس» العدول من الفريضة إلى النافلة لأدراك الجماعة إذا دخل فيها وأقيمت الجماعة

وخاف السبق بشرط عدم تجاوز محل العدول بأن دخل في ركوع الركعة الثالثة «السادس» العدول من الجماعة إلى الانفراد لعذر أو مطلقاً كما هو الأقوى «السابع» العدول من امام إلى امام إذا عرض لأول عارض «الثامن» العدول من القصر إلى التمام إذا قصد في الأثناء إقامة عشرة أيام «التاسع» العدول من التمام إلى القصر إذا بدله في الإقامة بعدما قصد «العاشر» العدول من القصر إلى التمام أو بالعكس في مواطن التغيير (مسئلة ٢١) لا يجوز العدول من من الفائتة إلى الحاضرة ولو دخل في فائتة ثم ذكر في أثناءها حاضرة ضاق وقتها أبطلها واستأنف ولا يجوز العدول على الأقوى (مسئلة ٢٢) لا يجوز العدول من النفل إلى الفرض ولا من النفل إلى النفل حتى فيما كان منه كالقرائض في التوقيت والسبق والحق (مسئلة ٢٣) إذا عدل في موضع لا يجوز العدول بطلاناً كما لو نوى بالظاهر العصر وأتمها على نية العصر (مسئلة ٢٤) لو دخل في الظهر بتغيريل عدم ارتباطها بزمان في الأثناء أنه قد فعلها لم يصح له العدول إلى العصر (مسئلة ٢٥) لو عدل بزعم شق في موضع العدول فإن اختلف بعد الفراغ أو في الأثناء لا يعدل محتسباً على النية الأولى كما إذا عدل بالعصر إلى الظهر ثم بان أنه صلاها فأنها تصح عصرأ لكن الاحوط الأعادة (مسئلة ٢٦) لا بأس بترامي العدول كما لو عدل في القوائت إلى السابقة فنذكر سابقة عليها فإنه يعدل منها إليها وهكذا (مسئلة ٢٧) لا يجوز العدول بعد الفراغ إلا في الظهرين إذا أتى بنية العصر بتغيريل أنه صلى الظهر قبلاً أنه لم يصحها حيث أن مقتضى رواية صحيحة أنه يصحها ظهوراً وقد مر سابقاً (مسئلة ٢٨) يكفي في العدول مجرد النية من غير حاجة إلى ما ذكر في ابتداء النية (مسئلة ٢٩) إذا شرع في السفر أو كان في السفينة أو الكاري مثلاً فشرع في الصلوة بنية التمام قبل الوصول إلى حد الترخص فوصل في الأثناء إلى حد الترخص فإن لم يدخل في ركوع الثالثة فالظاهر أنه يعدل إلى القصر وإذا دخل في ركوع الثالثة فالاحوط الإتمام والأعادة قصرأ وإن كان في السفر ودخل في الصلوة بنية القصر فوصل إلى حد الترخص يعدل إلى التمام (مسئلة ٣٠) إذا دخل في الصلوة بقصد ما في الذمة فعلاً وتقبل أنها الظاهر ثلاثاً ثم زين أن ما في ذمته هي العصر أو بالعكس فالظاهر الصحة لأن الاشتباه إنما هو في التطبيق (مسئلة ٣١) إذا تقبل أنه أتى بركعتين من نافلة الأولى ثلاثاً فله الركعتين الثانيةين أو نحو ذلك فإن لم يصل الأولىين صححت وحسبت له الأولىان وكذا في نوافل الظهورين وكذا إذا تبين بطلان الأولىين وليس هذا من باب العدول بل من جهة أنه لا يعتبر قصد كونها أولىين أو ثانيين فتعصب على

ما هو الواقع نظير ركعات الصلوة حيث انه لو تخيل ان ما بيده من الركعة ثانية مثلاً فبان انها الاولى والعكس او نحو ذلك لا يضر ويحسب على ما هو الواقع **فصل في تكبيرة الاحرام**
وتسمى تكبيرة الافتتاح ايضاً وهي اول الاجزاء الواجبة للصلوة بناء على كون النية شرطاً كوجوبها يحرم على المصل المنافيات وما لم يتعمد له قطعها وتركها عمداً وسهواً يبطل كما ان زيادتها ايضاً كذلك فلو كبر بقصد الافتتاح وافى بها على الوجه الصحيح ثم كبر بهذا القصد ثانياً بطلت واحتاج الى ثالثة فان ابطاها بزيادة رابعة احتاج الى خامسة وهكذا تبطل بالشفع وتصح بالوتر ولو كان في اثنا صلوة فتنسى وكبر لصلوة اخرى فالاحوط اتمام الاولى واعادتها وصورتها «الله اكبر» من غير تغيير ولا تبدل ولا يميز مرادفها ولا ترجمتها بالعجمية او غيرها والاحوط عدم وصلها بما سبقها من الدعاء اولفظ النية وان كان الاقوى جوازها ويغذف العمدة من الله ح كما ان الاقوى جواز وصلها بما بعدها من الاستعاذة او البسملة او غيرها ويجب ح اصرار راء اكبر لكن الاحوط عدم الوصل ويجب اخراج حروفها من مخارجها والموااة بينها وبين الكنتين (مسئلة ١) لو قال الله تعالى اكبر لم يصح ولو قال الله اكبر من ان يوصف او من كل شيء فالاحوط اتمام والاعادة وان كان الاقوى الصحة اذا لم يكن يقصد التثنية (مسئلة ٢) لو قال الله اكبر باشباع قصبة الباء حتى تولد الالف بطل كما انه لو شدد راء اكبر بطل ايضاً (مسئلة ٣) الاحوط تلخيم اللام من الله والراء من اكبر ولكن الاقوى الصحة مع تركه ايضاً (مسئلة ٤) يجب فيها القيام والاستقرار ولو ترك احدهما بطل عمداً كان سهواً (مسئلة ٥) يعتبر في صدق انلفظ بها بل وبغيرها من الاذكار والادعية والقرآن ان يكون بحيث يسمع نفسه تحقيقاً او تقديرأ ولو تكلم بدون ذلك لم يصح (مسئلة ٦) من لم يعرفها يجب عليه ان يتعلم ولا يجوز له الدخول في الصلوة قبل التعلّم الا اذا ضاق الوقت فبأقرب ما يحسنه وان لم يقدر ترجمتها من غير العربية ولا يلزم ان يكون بلغته وان كان احوط ولا يميز عن الترجمة غيرها من الاذكار والادعية وان كانت بالعربية وان امكن له النطق بها بتأنيث الغير حرفاً فخرفاً قدم على المحوّن والترجمة (مسئلة ٧) الاخرس ياقى بها على قدر الامكن وان عجز عن النطق اصلاً اخطاها بقلبه واثار اليها مع قهر يك لسانه ان امكنه (مسئلة ٨) حكم التكبيرات المندوبة فيما ذكر حكم تكبيرة الاحرام حتى في اشارة الاخرس (مسئلة ٩) اذا ترك التعلّم في سعة الوقت حتى ضاق اثم وصحت صلوته على الاقوس والاحوط القضاء بعد التعلّم

(مسئلة ١٠) يشحب الاتيان بست تكبيرات مضافاً الى تكبيرة الاحرام فيكون المجموع سبعة وتسمى بالتكبيرات الافتتاحية ويجوز الاختصار على الخمس وعلى الثلث ولا يبعد التغيير في تعيين تكبيرة الاحرام في ايها شاء بل نية الاحرام بالجميع ايضاً لكن الاحوط اختيار الاخيرة ولا يكفي قصد الافتتاح باحدها المجهّم من غير تعيين والظاهر عدم اختصاص استحبابها في اليومية بل تشعب في جميع الصلوات الواجبة والمندوبة وربما بقي بالاختصاص بسبعة مواضع وهي كل صلوة واجبة واول ركعة من صلوة الليل ومفردة الوتر واول ركعة من نافلة الظهر واول ركعة من نافلة المغرب واول ركعة من صلوة الاحرام والوترية ولعل القابل اراد تاكدها في هذه المواضع (مسئلة ١١) لما كان في مسئلة تعيين تكبيرة الاحرام اذا اتى بالسبع او الخمس او الثالث احتمالات بل اقوال تعيين الاول وتعيين الاخير والتخير والجميع فالاولى ان اراد احراز جميع الاحتمالات ومراعات الاحتياط من جميع الجهات ان ياقى بها بقصد انه ان كان الحكم هو التغيير فالافتتاح هو كذلك ويعين في قلبه ماشاء والافهم اعند الله من الاول والاخير او الجميع (مسئلة ١٢) يجوز الاتيان بالسبع ولا من غير فصل بالدعاء لكن الافضل ان ياقى بالثلاث ثم يقول اللهم انت الملك الحق لا اله الا انت سبحانك اني ظننت نفسي فاغفرتي ذنبي انه لا يغفر الذنوب الا انت ثم ياقى بآئنتين ويقول لبيك وسعديك والخير في يديك والشر ليس اليك والمهدي من هديت لا ملجأ منك الا اليك سبحانك وسنائك تباركت وتعاليت سبحانك رب البيت ثم ياقى بآئنتين ويقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة حنيفاً مسلماً وما انا من المشركين ان صلواتي وسليتي ومحايي وما قال الله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين ثم يشرع في الاستعاذة وصورة الحمد ويشحب ايضاً ان يقول قبل التكبيرات اللهم اليك توجهت ومرضائك ابتغيته وبك آمنت وعليك توكلت صل على محمد وآل محمد وانفتح قلمي للذكرك وثباتي على دينك ولا تنزع فاني بعد اذ هديتني وهب لي من لدنك رحمة انك انت الوهاب ويستحب ايضاً ان يقول بعد الاقامة قبل تكبيرة الاحرام اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة التامة بلغ محمدآ صلى الله عليه وآله الدرجة والوسيلة والفضل والمضيئة بالله استفتح وبالله استنفتح وبمحمد رسول الله صلى الله عليه وآله وعليهم اتوجه اللهم صلى على محمد وآل محمد واجمعني بهم عندك وجبهم في الدنيا والاخرة ومن المقربين وان يقول بعد تكبيرة الاحرام يا محمد بن عبد الله المدي وقد امرت الحسن ان يتجاوز عن المدي انت الحسن وانا المدي يحيى محمد وآل محمد صل على محمد وآل محمد وتجاوز

عن قبيح ما تعلم في (مسئلة ١٣) يستحب للامام ان يميز بتكبير الاحرام على وجه يستمع من خلفه دون الست فانه يستحب الاخفات بها (مسئلة ١٤) يستحب رفع اليدين بالتكبير الى الاذنين او الى حيال الوجه او الى الخصر مبتدءاً بابتدائه وتنتهي بانتهائه فاذا انتهى التكبير والرفع ارسلها ولا فرق بين الواجب منه والمستحب في ذلك والاولى ان لا يتجاوز بها الاذنين ثم ينفي ضم اصابعها حتى الايهام والخنصر والاستقبال بباطنها القبلة ويميز التكبير من غير رفع اليدين بل لا يبعد جواز العكس (مسئلة ١٥) ماذكر من الكيفية في رفع اليدين انما هو على الانضائية والانيقة مطابق الرفع بل لا يبعد جواز رفع احدى اليدين دون الاخرى (مسئلة ١٦) اذا شك في تكبيرة الاحرام فان كان قبل الدخول فاجبها بنفي على العدم وان كان بعد الدخول فاجبها من دعاء التوجه او الاستعاذة او القراءة بنفي على الاتيان وان شك بعد اتمامها انه اتى بها صحيحة او لا بنفي على العدم لكن الاحوط ابطالها باحد المناقب ثم استينافها وان شك في الصحة بعد الدخول فاجبها بنفي على الصحة واذا كبر ثم شك في كونه تكبيرة الاحرام او تكبير الركوع بنفي على انه للاحرام **فصل في القيام** وهو اقسام اربعة ركن وهو القيام حال تكبيرة الاحرام والقيام المتصل بالركوع بمعنى ان يكون الركوع عن قيام فلو كبر للاحرام جالساً او في حال النهوض بطل ولو كان سهواً وكذا لو ركع لاعتن قيام بان قرأ جالساً ثم ركع او جالساً بعد القراءة او في اثنتيها وركع وان نهض متقوساً الى هيئة الركوع القياسي وكذا لو جالس ثم نام متقوساً من غير ان ينتصب ثم ركع ولو كان ذلك كله سهواً وواجب غير ركن وهو القيام حال القراءة وبعد الركوع ويستحب وهو القيام حال القنوت وحال تكبير الركوع وقد يكون مباحاً وهو القيام بعد القراءة او التوسيع او القنوت او في اثنتيها مفترقاً من غير ان يشغل بشي وذلك في غير المتصل بالركوع وغير الطويل الماحي للصورة (مسئلة ١) يجب القيام حال تكبيرة الاحرام من اولها الى اخرها بل يجب من باب المقدمة قبلها وبعدها فلو كان جالساً وقام للدخول في الصلوة وكان حرف واحداً من تكبيرة الاحرام حال النهوض قبل تحقق القيام بطل كما انه لو كبر المأموم وكان الزاء من اكبر حال الهوي للركوع كان باطلاً بل يجب ان يستقر قائماً ثم يكبر ويكون مستقراً بعد التكبير ثم يركع (مسئلة ٢) هل اقيام حال القراءة وحال التسبيحات الاربع شرط فيها او واجب حالها وجهان الاحوط الاول والاظهر ان في كل قرأ جالساً ندياناً ثم تذكر بعدها ارفق اثنتيها صحت قرائته ونات محل القيام ولا يجب استيناف القراءة لكن الاحوط الاستيناف قائماً (مسئلة ٣)

المراد من كون القيام مستحباً حال القنوت انه يجوز تركه لانه يجوز الاتيان بالقنوت جالساً عمداً لكن نقل عن بعض العلماء جواز اتيانه جالساً وان القيام مستحب فيه لا شرط وعلى ما ذكرنا فلو اتى به جالساً عمداً لم يأنف بوطيفة القنوت بل تبطل صلوته للزيادة (مسئلة ٤) لو نسي القيام حال القراءة وتذكر بعد الوصول الى حد الركوع صحت صلوته ولو تذكر قبله فلا حوط الاستيناف على ما مر (مسئلة ٥) لو نسي القراءة او بعضها وتذكر بعد الركوع صحت صلوته ان ركع عن قيام فليس المراد من كون القيام المتصل بالركوع ركناً ان يكون بعد تمام القراءة (مسئلة ٦) اذا زاد القيام كالوقوف في محل القعود سهواً لا تبطل صلوته وكذا اذا زاد القيام حال القراءة بان زاد القراءة سهواً واما زيادة القيام الركني فتغير بصورة من دون زيادة ركن آخر فان القيام حال تكبيرة الاحرام لا يزداد الا بزيادة او كذا القيام المتصل بالركوع لا يزداد الا بزيادته والا فلو نسي القراءة او بعضها فهو للركوع وتذكر قبل ان يصل الى حد الركوع رجع واتى بما نسي ثم ركع وصحت صلوته ولا يكون القيام السابق على الهوي الاول متصلاً بالركوع حتى يلزم زيادته اذ لم يتحقق الركوع بعده فلم يكن متصلاً به وكذا اذا غنى للركوع فتذكر قبل ان يصل الى حده انه اتى به فانه يجلس للسجدة ولا يكون قيامه قبل الانحناء متصلاً بالركوع يلزم الزيادة (مسئلة ٧) اذا شك في القيام حال التكبير بعد الدخول فاجبها بنفي على القيام المتصل بالركوع بعد الوصول الى حده اوفى القيام بعد الركوع بعد الهوي الى السجود ولو قبل الدخول فيه لم يعتن به وبني على الاتيان (مسئلة ٨) يعتبر في القيام الانتصاب والاستقرار والاستقلال حال الاختبار فلو انحنى قليلاً او مال الى احد الجانبين بطل وكذا اذا لم يكن مستقراً او كان مستنداً على شيء من ايمان او جدار او خشبة او نحوها نعم لا بأس بشي منها حال الاضطراب وكذا يعتبر فيه عدم التفريق بين الجانبين فاحشاً بحيث يخرج عن صدق القيام واما اذا كان بغير الفاحش فلا بأس والاحوط الوقوف على القدمين دون الاصابع واصل القدمين وان كان الاقوى كفايتها ايضاً بل لا يبعد اجزاء الوقوف على الواحدة (مسئلة ٩) الاحوط انتصاب العنق ايضاً وان كان الاقوى جواز الاطراق (مسئلة ١٠) اذا ترك الانتصاب او الاستقرار او الاستقلال ناسياً صحت صلوته وان كان ذلك في القيام الركني لكن الاحوط فيه الاعادة (مسئلة ١١) لا يجب تسوية الجانبين في الاعتماد فيجوز ان يكون الاعتماد على احدهما ولو لم يولي القول بوجوب الوقوف عليهما (مسئلة ١٢) لا فرق في حال الاضطراب بين

الاعتماد على الحائط أو الإنسان أو الخشبة ولا يعتبر في سناد الاقطع ان يكون خشبته المعدة لمشيء
 بل يجوز له الاعتماد على غيرها من المذكورات (مسئلة ١٣) يجب شراؤه ما يعتمد عليه عند
 الاضطراب واستتياراه مع التوقف عليها (مسئلة ١٤) القيام الاضطرابي باسمه من كونه
 مع الانحناء أو الميل إلى أحد الجانبين أو مع الاعتماد أو مع عدم الاستقرار أو مع التفريق الفاحش
 بين الرجلين مقدم على الجلوس ولو دار الأمر بين التفريق الفاحش والاعتماد أو بين ترك
 الاستقرار قدما عليه أو بين الانحناء أو الميل إلى أحد الجانبين قدم ما هو اقرب إلى القيام
 ولو دار الأمر بين ترك الانتصاب وترك الاستقلال قدم ترك الاستقلال فيقوم منتصباً
 معتدلاً وكذا لو دار بين ترك الانتصاب وترك الاستقرار قدم ترك الاستقرار ولو دار بين ترك
 الاستقلال وترك الاستقرار قدم الاول فمرعات الانتصاب اولى من مرعات الاستقلال
 والاستقرار ومرعات الاستقرار اولى من مرعات الاستقلال (مسئلة ١٥) اذا لم يقدر على
 القيام كلا ولا بعضاً مطافئ حتى ما كان منه بصورة الركوع صلى من جلوس وكان الانتصاب
 جالساً بدلا عن القيام فيجزيه فيه جميع ما ذكر فيه حتى الاعتماد وغيره ومع تعذره صلى
 مضطجعا على الجانب الايمن كهيئة المدفون فان تعذر فعلى الايسر عكس الاول فان تعذر صلى
 مستقبلاً كالخضر ويجب الانحناء للركوع والسجود بما امكن ومع عدم امكانه يومئ برأيه ومع
 تعذره فبالعينين بتبعضها وليجعل ايما سجوده اخفض منه لركوعه ويزيد في غمض العين
 للسجود على غمضها للركوع والاحوط وضع ما يصح السجود عليه على الجهة والايماء بالساجد
 الاخر ايضا وليس بعد المراتب المذبذبة حد موظف فيصلي كيفما قدر ولينحدر الاقرب إلى صلوة
 الخنار والا فالاقرب إلى صلوة المضطرب على الاحوط (مسئلة ١٦) اذا تمكن من القيام لكن لم
 يتمكن من الركوع قائماً جلس وركع جالساً وان لم يتمكن من الركوع والسجود صلى قائماً وادعى
 للركوع والسجود وانحنى لها بقدر الامكان وان تمكن من الجلوس جلس لايماء بالسجود والاحوط
 وضع ما يصح السجود عليه على جهته ان امكن (مسئلة ١٧) لو دار امره بين الصلوة قائماً وبين
 او جالساً مع الركوع والسجود فالاحوط تكرار الصلوة وفي الضيق يتخير بين الامرين (مسئلة ١٨)
 لو دار امره بين الصلوة قائماً ماشياً او جالساً فالاحوط التكرار ايضاً (مسئلة ١٩) لو كان
 وظيفة الصلوة جالساً وامكنه القيام حال الركوع وجب ذلك (مسئلة ٢٠) اذا قدر على القيام
 في بعض الركعات دون الجميع وجب ان يقوم الى ان يتجدد العجز وكذا اذا تمكن منه في بعض

الركعة لاني قاما نعم لو علم من حاله انه لو قام اول الصلوة لم يدرك من الصلوة قائماً الا ركعة
 او بعضها واذا جلس اولاً يقدر على الركعتين قائماً اواز يد مثلاً لا يبعد وجوب تقديم الجلوس
 لكن لا يترك الاحتياط بتكرار الصلوة كما ان الاحوط في صورة دوران الامر بين ادراك
 اول الركعة قائماً والعجز حال الركوع او العكس ايضاً تكرار الصلوة (مسئلة ٢١) اذا عجز
 عن القيام ودار امره بين الصلوة ماشياً او راكباً قدم المشي على الركوب (مسئلة ٢٢) اذا ظن
 التمكن من القيام في آخر الوقت وجب التأخير بل وكذا مع الاحتمال (مسئلة ٢٣) اذا تمكن
 من القيام لكن خاف حدوث مرض او بطوء برئه جاز له الجلوس وكذا اذا خاف من الجلوس
 جاز له الاضطجاع وكذا اذا خاف من لص او عدو اوسبغ او نحو ذلك (مسئلة ٢٤) اذا دار
 الأمر بين مراعات الاستقبال والقيام فانظروا وجوب مراعات الاول (مسئلة ٢٥) لو تجدد
 العجز في أثناء الصلوة عن القيام انتقل إلى الجلوس ولو عجز عنه انتقل إلى الاضطجاع ولو عجز
 عنه انتقل إلى الاستلقاء ويترك القراءة والذكر في حال الانتقال إلى ان يستقر (مسئلة ٢٦)
 لو تجددت القدرة على القيام في الاثناء انتقل اليه وكذا لو تجددت المصطفية القدرة على الجلوس
 او له سنان القدرة على الاضطجاع ويترك القراءة والذكر في حال الانتقال (مسئلة ٢٧)
 اذا تجددت القدرة بعد القراءة قبل الركوع قام للركوع وليس عليه اعادة القراءة وكذا لو
 تجددت في أثناء القراءة لا يجب استئنافها ولو تجددت بعد الركوع فان كان بعد تمام الذكر
 انتصب الارتفاع منه وان كان قبل تمامه ارتفع منحنياً إلى حد الركوع القياسي ولا يجوز له
 الانتصاب ثم الركوع ولو تجددت بعد رفع الرأس من الركوع لا يجب عليه القيام للسجود لكون
 انتصابه الجلوسي بدلا عن الانتصاب القياسي ويجزى عنه لكن الاحوط القيام للسجود عنه
 (مسئلة ٢٨) لو ركع قائماً ثم عجز عن القيام فان كان بعد تمام الذكر جلس منتصباً ثم سجد وان كان قبل
 الذكر هو متوقفاً إلى حد الركوع الجلوسى ثم اتى بالذكر (مسئلة ٢٩) يجب الاستقرار حال
 القراءة والتسبيحات وحال ذكر الركوع والسجود بل في جميع افعال الصلوة واذا كرها بل في حال
 القنوت والاذكار المستحبة كتكبيرة الركوع والسجود نعم لو كبر بقصد الذكر المطلق في حال عدم
 الاستقرار لا بأس به وكذا لو سجد او هال فلو كبر بقصد تكبير الركوع في حال الهوى له او للسجود او
 في حال النهوض بشكل صحته فالاولى لمن يكبر كذلك ان يقصد الذكر المطلق نعم محل قوله بحول الله
 وقوته حال النهوض للقيام (مسئلة ٣٠) من لا يقدر على السجود يرفع موضع سجوده ان امكنه والا

كفى ولم يجب اعادة السورة وكذا لو كانت عادته سورة معينة فقرأه غيرها (مسئلة ١٥) اذا شك في اثناء سورة انه هل عين البسملة لها اول غيرها وقراها تسياناً بى على انه لم يعين غيرها (مسئلة ١٦) يجوز العدول من سورة الى اخرى اختياراً ما لم يبلغ النصف الا من الجحد والتوحيد فلا يجوز العدول منها الى غيرها بل من احدهما الى الاخرى بمجرد الشروع فيها ولو بالبسملة نعم يجوز العدول منها الى الجمعة والمنافقين في خصوص يوم الجمعة حيث انه يستحب في الظهر والجمعة منه ان يقرأ في الركعة الاولى الجمعة وفي الثانية المنافقين فاذا نسي وقراءه غيرها حتى الجحد والتوحيد يجوز العدول اليها ما لم يبلغ النصف واما اذا شرع في الجحد او التوحيد عمداً فلا يجوز العدول اليها ايضاً على الاحوط (مسئلة ١٧) الاحوط عدم العدول من الجمعة والمنافقين الى غيرها في يوم الجمعة وان لم يبلغ النصف (مسئلة ١٨) يجوز العدول من سورة الى اخرى في التوافل مطلقاً وان بلغ النصف (مسئلة ١٩) يجوز مع الضرورة العدول بعد بلوغ النصف حتى في الجحد والتوحيد كما اذا نسي بعض السورة او خاف فوت الوقت بأكملها او كان هناك مانع اخر ومن ذلك ما لو تذكر ان يقرأ سورة معينة في صلوته فأنسى وقراءه غيرها فان الظاهر جواز العدول وان كان بعد بلوغ النصف او كثر ما شرع فيه الجحد او التوحيد (مسئلة ٢٠) يجب على الرجال الجهر بالقراءة في الصبح والركعتين الاولتين من المغرب والعشاء ويجب الاخفات في الظهر والعصر في غير يوم الجمعة واما فيه فيستحب الجهر في صلاة الجمعة بل في الظهر ايضاً على الاقوى (مسئلة ٢١) يستحب الجهر بالبسملة في الظهر بين الحمد والسورة (مسئلة ٢٢) اذا جهر في موضع الاخفات او اخفت في موضع الجهر عمدت بطلان الصلاة وان كان ناسياً او جاهلاً ولو بالحكم صحت سواء كان الجاهل بالحكم مثنيها للسؤال ولم يسئل ام لا لكن الشرط حصول قصد القرية منه وان كان الاحوط في هذه الصورة الاعادة (مسئلة ٢٣) اذا تذكر النامى او الجاهل قبل الركوع لا يجب عليه اعادة القراءة بل وكذا لو تذكر في اثناء القراءة حتى لقرء آية لا يجب اعادة السورة الا اذا كان في الاثناء (مسئلة ٢٤) لا فرق في معذورة الجاهل بالحكم في الجهر والاخفات بين ان يكون جاهلاً بوجودها او جاهلاً بمحلها بان علم اجمالاً انه يجب في بعض الصلوات الجهر وفي بعضها الاخفات الا انه اشتبه عليه ان الصبح مثلاً جهري والظهر اخفائي بل تخيل العكس او كان جاهلاً بمعنى الجهر والاخفات فالاقوى معذورته في صورتين كما ان الاقوى معذورته اذا كان جاهلاً بان المأموم يجب عليه

الاخفات عند وجوب القراءة عليه وان كانت الصلاة جهرياً فجهرياً لكن الاحوط فيه وفي صورتين الاولتين الاعادة (مسئلة ٢٥) لا يجب الجهر على النساء في الصلوات الجهرية بل يقتضين بينه وبين الاخفات مع عدم سماع الاجنبي واما معه فلا حوط اخفاتين واما في الاخفاتية فيجب عليهن الاخفات كالرجال ويذكرن فيما يذكرون فيه (مسئلة ٢٦) مناط الجهر والاخفات ظهور جهر الصوت وعدمه فيتحقق الاخفات بعدم ظهور جهره وان سمعه من بجانبه قريباً او بعيداً (مسئلة ٢٧) المناط في صدق القراءة قرأناً كان او ذكرأ او دعا ماصراً في تكبيرة الاحرام من ان يكون بحيث يسمعه نفسه تحقيقاً او تقديرأ بان كان اصم او كان هناك مانع من سماعه ولا يكفي سماع الغير الذي هو اقرب اليه من سمعه (مسئلة ٢٨) لا يجوز من الجهر ما كان مغرضاً خارجاً عن المعتاد كالصياح فان قل فالظاهر البطلان (مسئلة ٢٩) من لا يكون حافظاً للحمد والسورة يجوز ان يقرأ في الصبح بل يجوز ذلك للقادر الحافظ ايضاً على الاقوى كيجوز له اتباع من يلقيه اية قافية لكن الاحوط اعتبار عدم القدرة على الحفظ وعلى الاتمام (مسئلة ٣٠) اذا كان في لسانه آفة لا يمكنه ان يلتزم بقرء في نفسه ولو تروها والاحوط تحريك لسانه بما يتوهمه (مسئلة ٣١) الاخرى يحرك لسانه ويشير بيده الى الفاظ اقراءة بقدرها (مسئلة ٣٢) من لا يحسن اقراءة يجب عليه التعلل وان كان متمكناً من الاتمام وكذا يجب تعلم سائر اجزاء الصلاة فان خاف الوقت مع كونه قادراً على التعلل فلا حوط الاتمام ان تمكن منه (مسئلة ٣٣) من لا يتقدر الا على المنقون او يتبدل بعض الحروف ولا يستطيع ان يتعلم اجزائه ذلك ولا يجب عليه الاتمام وان كان احوط وكذا الاخرى لا يجب عليه الاتمام (مسئلة ٣٤) انذار على التعلل اذا خاف وقته قرء من الغاشة ما تلم وقراءه من سائر اقراء عبوض البقية والاحوط مع ذلك تكرار ما يعلمه بقدر البقية واذا لم يعلم منها شيئاً قرء من سائر اقراء بعد آيات الغاشة بتدريج حروفها وان لم يعلم شيئاً من اقراء سجع وكبر وذكر بقدرها والاحوط الاتيان بالتسبيحات الاربعة بقدرها ويستحب قراء السورة ايضاً ولكن الظاهر عدم وجوب البدل لما في ضيق الوقت وان كان احوط (مسئلة ٣٥) لا يجوز اخذ الاجرة على تعليم الحمد والدورة بل وكذا على تعليم سائر الاجزاء الواجبة من الصلاة والظاهر جواز اخذها على تعليم المستحبات (مسئلة ٣٦) يجب الترتيب بين آيات الحمد والسورة وبين كلماتها وحروفها وكذا المواضع لو اخل بشئ من ذلك عمدت بطلان صلوته (مسئلة ٣٧) لو اخل بشئ من الكلمات او الحروف او بدل حرفاً يحرف حتى تضاد بالظاه او العكس بطلت وكذا لو اخل

بحركة بناء او اعراب او مد واجب او تشديد او سكون لازم وكذا لو اخرج حرفاً من غير مخرجه
بحيث يخرج عن صدق ذلك الحرف في عرف العرب (مسئلة ٣٨) يجب حذف همزة الوصل
في الدرج مثل همزة الله والرحمن والرحيم واهدنا ونحو ذلك فلو اثبتها بطالت وكذا يجب اثبات
همزة القطع كهمزة النعمت فلو حذفها حين الوصل بطلت (مسئلة ٣٩) الاحوط ترك الونف
بالحركة والوصل بالسكون (مسئلة ٤٠) يجب ان يعلم حركة آخر الكلمة اذا اراد ان يقرأها
بالوصل بما بعدها مثلاً اذا اراد ان لا يقف على العالمين ويصلها بقوله (الرحمن الرحيم) يجب ان
يعلم ان النون مفتوح وهكذا نعم اذا كان يقف على كل آية لا يجب عليه ان يعلم حركة آخر الكلمة
(مسئلة ٤١) لا يجب ان يعرف مخارج الحروف على طبق ما ذكره علماء التجويد بل يكفي
اخراجها منها وان لم يلفظ اليها بل لا يلزم اخراج الحرف من تلك المخارج بل المدار صدق التاليف
بذلك الحرف وان خرج من غير المخارج الذي عينوه مثلاً اذا نطق بالصاد او الظاء على القاعدة
لكن لا يما ذكره من وجوب جعل طرف اللسان من الجانب الايمن او اليسر على الاضراس
العليا صح قلنا صدق في عرف العرب وهكذا في ساير الحروف فما ذكره علماء التجويد متى
على الغالب (مسئلة ٤٢) المد الواجب هو قياً اذا كان بعد احد حروف المد وهي الواو المضموم
ما قبلها والياء المكسور ما قبلها والالف المفتوح ما قبلها همزة مثل جاء وسو وحى او كان بعد
احدها سكون لازم خصوصاً اذا كان مدغم في حرف آخر مثل هاتين (مسئلة ٤٣) اذا
مد في مقام وجوبه ارفى غيره ازبد من المتعارف لا يبطل الا اذا خرجت الكلمة عن كونها تلك
الكلمة (مسئلة ٤٤) يكفي في المد مقدار اثنين واكمله الى اربع اغت ولا يفسر الزائد بالمخرج
الكلمة عن الصدق (مسئلة ٤٥) اذا حصل فصل بين حروف كلمة واحدة اختياراً او اضطراراً
بحيث خرجت عن الصدق بطالت ومع المد بطالت (مسئلة ٤٦) اذا عرّب آخر الكلمة
بقصد الوصل بما بعده فنقطع نفسه لفصل الونف بالطرقة فلا حوط اعادتها وان لم يكن الفصل
كثيراً اكتفى بها (مسئلة ٤٧) اذا انتعاع نفسه في مثل الصراط المستقيم بعد الوصل بالالف
واللام وحذف الالف هل يجب إعادة الالف واللام بان يقول المستقيم او يكفي قوله مستقيم
الاحوط الاول واحوط منه إعادة الصراط ايضاً وكذا اذا صار مدخول الالف واللام غلطاً
كان صار مستقيم غلطاً فاذا اراد ان يعيده فلا حوط ان يعيد الالف واللام ايضاً بان يقول
المستقيم ولا يصح بقوله مستقيم وكذا اذا لم يصح الحذف اليه فلا حوط إعادة الحذف فاذا

لم يصح لفظ المغضوب فلا حوط ان يعيد لفظ غير ايضاً (مسئلة ٤٨) الادغام في مثل مد ورد ما
اجتمع في كلمة واحدة مثلاً ان واجب سواء كانا متحركين كالمذكورين او ساكنين كمصدرهما
(مسئلة ٤٩) الاحوط الادغام اذا كان بعد النون الساكنة او التنوين احد حروف يرملون
مع الغنة قياً عند اللام والراء ولا معها فيهما لكن الافوى عدم وجوبه (مسئلة ٥٠) الاحوط
القراءة باحدى الفرات السبعة وان كان الافوى عدم وجوبها بل يكفي القراءة على النهج العربي
وان كانت مخالفة لم في حركة بنية او اعراب (مسئلة ٥١) يجب ادغام اللام من الالف واللام
في اربعة عشر حرفاً وهي التاء والثاء والدال والذال والراء والزاء والسين والشين والصاد
والضاد والطاء والظاء واللام والنون وظهارها في بقية الحروف فنقول في الله والرحمن والرحيم
والصراط والضالين مثلاً بالادغام وفي الحمد والاعمالين والمستقيم ونحوها بالظهار (مسئلة ٥٢)
الاحوط الادغام في مثل اذهب يكتفي ويدرككم مما اجتمع المثلان في كنهين مع كون
الاول ساكناً لكن الافوى عدم وجوبه (مسئلة ٥٣) لا يجب ما ذكره علماء التجويد من
الحركات كالامالة والاشباع والنفيخ والترقيق ونحو ذلك بل والادغام غير ما ذكرنا وان كان
متأبهاهم احسن (مسئلة ٥٤) ينبغي مراعات ما ذكره من اظهار التنوين والنون الساكنة اذا
كان بعدهما احد حروف الخلق وقها ما نجا اذا كان بعدها حرف الباء وادغامها اذا كان بعدها
احد حروف يرملون واخفائهما اذا كان بعدها بقية الحروف لكن لا يجب شيئ من ذلك حتى
الادغام في يرملون كما مر (مسئلة ٥٥) ينبغي ان يميز بين الكلمات ولا يقرأ بحيث يتولد بين
الكلمات كلمة مبهمة كما اذا قرء الحمد لله بحيث يتولد لفظ دال او تولد من الله رب لفظ هرب
وهكذا في مالك يوم الدين تولد كيو وهكذا في بقية الكلمات وهذا ما يقولون ان في الحمد سبع
كلمات مبهلات وهي دال وهرب وكيو وكنع وكفس وتوع وبع (مسئلة ٥٦) اذا لم يقف على
احد في قل هو الله احد ووصله بالله الصمد يجوز ان يقول احد الله الصمد بحذف التنوين من احد
وان يقول احدين الله الصمد بان يكسر نون التنوين وعليه ينبغي ان يرقق اللام من الله واماً على
الاول فينبغي تفخيجه كما هو القاعدة السكينة من تفخيجه اذا كان قبله مفتوحاً او مضموماً وترقيقه
اذا كان مكسوراً (مسئلة ٥٧) يجوز قراءة مالك ومالك يوم الدين ويجوز في الصراط بالصاد
والسين بان يقول الصراط المستقيم وصراط الدين (مسئلة ٥٨) يجوز في كفواً احد اربعة
وجوه كفواً بضم الفاء وبالحمزة وكفواً بسكون الفاء وبالحمزة وكفواً بضم الفاء وبالواو وكفواً

يسكون القاء وبالواو وان كان الاحوط ترك الأخيرة (مسئلة ٥٩) اذا لم يدرك اعراب كلمة او بنائها او بعض حروفها انه الصاد مثلاً او الدين او نحو ذلك يجب عليه ان يتعلم ولا يجوز له ان يكررها بالوجهين لان الغلط من الوجهين ملحق بكلام الادميين (مسئلة ٦٠) اذا اعتقد كون الكلمة على الوجه الكذائي من حيث الاعراب او البناء او خرج الحرف فصلى مدة على تلك الكيفية ثم تبين له كونه غلطاً فالاحوط الاعادة او القضاء وان كان الاقوى عدم الوجوب

فصل في الركعة الثالثة من المغرب والاخيرتين من الظهر والعشاء يخبرين قراءة الحمد والتسبيحات الاربعة وهي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر والافوسه اجزاء المرة والاحوط الثالث والاولى اضافة الاستغفار اليها ولو بان يقول اللهم اغفر لي ومن لا يستطيع ياتي بالممكن منها والا اتي بالذكر المطابق وان كان قادراً على قراءة الحمد تعينت ح (مسئلة ١) اذا نسي الحمد في الركعتين الاوليين فالاحوط اختيار قرائته في الاخيرتين لكن الاقوى بقاء التخيير بينه وبين التسبيحات (مسئلة ٢) الاقوى كون التسبيحات افضل من قراءة الحمد في الاخيرتين سواء كان منفرداً او اماماً او اماماً (مسئلة ٣) يجوز ان يقرء في احدى الاخيرتين الحمد وفي الاخرى التسبيحات فلا يلزم اتحادهما في ذلك (مسئلة ٤) يجب فيها الاخفات سواء قرء الحمد او التسبيحات نعم اذا قرء الحمد يستحب الجهر بالسلمة على الاقوى وان كان الاخفات فيها ايضاً احوط (مسئلة ٥) اذا اجهر عمداً بطلت صلوته واما اذا اجهر جهلاً او نسياناً صححت ولا يجب الاعادة وان تذكر قبل الركوع (مسئلة ٦) اذا كان عازماً من اول الصلوة على قراءة الحمد يجوز له ان يدل عليه الى التسبيحات وكذا العكس بل يجوز المدول في اثنا احدها الى الآخر وان كان الاحوط عدمه (مسئلة ٧) لو قصد الحمد فسبق لسانه الى التسبيحات فالاحوط عدم الاجتزاء به وكذا العكس نعم لو فعل ذلك غافلاً من غير قصد الى احدهما فالاقوى الاجتزاء به وان كان من عادته خلافه (مسئلة ٨) اذا قرء الحمد الثقيل انه في احدى الاولتين فذكر انه في احدى الاخيرتين فالظاهر الاجتزاء به ولا يلزم الاعادة وقراءة التسبيحات وان كان قبل الركوع كما ان الظاهر ان العكس كذلك فاذا قرء الحمد بخجل انه في احدى الاخيرتين ثم تبين انه في احدى الاولين لا يجب عليه الاعادة نعم لو قرء التسبيحات ثم تذكر قبل الركوع انه في احدى الاولين يجب عليه قراءة الحمد وسجود السجود بعد الصلوة الزيادة التسبيحات (مسئلة ٩) لو نسي القسرات والتسبيحات وتذكر بعد الوصول الى حد

الركوع صححت صلوته وعليه سجودنا السهو للتقصير ولو تذكر قبل ذلك وجب الرجوع (مسئلة ١٠) لو شك في قرائتها بعد الهوي للركوع لم يعتن وان كان قبل الوصول الى حده وكذا لو دخل في الاستغفار (مسئلة ١١) لا بأس بزيادة التسبيحات على الثالث اذا لم يكن بقصد الورد بل كانت بقصد الذكر المطابق (مسئلة ١٢) اذا اتى بالتسبيحات ثلث مرات فالاحوط ان يقصد القربة ولا يقصد الوجوب والتدب حيث انه يحتمل ان يكون الاولى واجبة والاخيرتين على وجه الاستحباب ويحتمل ان يكون المجموع من حيث المجموع واجباً فيكون من باب التخيير بين الاتيان بالواحدة والثلاث ويحتمل ان يكون الواجب ايها شاء مخيراً بين الثالث فحيث انت الوجه متعدد فالاحوط الاقتصار على قصد القربة نعم لو اقتصر على المرة له ان يقصد الوجوب **فصل** في مستحبات القرائة وهي امور «الاول» الاستعاذة قبل الشروع في القرائة في الركعة الاولى بان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او يقول اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وينبغي ان يكون بالاخفات «الثاني» الجهر بالسلمة في الاخفاتيه وكذا في الركعتين الاخيرتين ان قرء الحمد بل وكذا في القرائة خلف الامام حتى في الجهرية وامافي الجهرية فيجب الاجهار بها على الامام والمنفرد «الثالث» الترتيل اي الثاني في القرائة وتبيين الحروف على وجه يتمكن السامع من عددها «الرابع» تحيين الصوت بالاغناء «الخامس» الوقف على فواصل الايات «السادس» ملاحظة معاني ما يقرأ والاتعاظ بها «السابع» ان يسئل الله عند آية النعمة او النعمة ما يناسب كلاً منها «الثامن» السكنة بين الحمد والسورة وكذا بعد الفراغ منها بينها وبين القنوت او تكبير الركوع «التاسع» ان يقول بعد قراءة سورة النور الحمد كذا الله ربى مرة او سبعين او ثلثاً وكذا كذا الله ربنا (ثالثاً) وان يقول بعد فراغ الامام اذا من قرائته كان مأموراً الحمد لله رب العالمين بل وكذا بعد فراغ نفسه ان كان منفرداً «العاشر» قراءة بعض السور المخصوصة في بعض الصلوات كقراءة عم يسألون وهل اتى وهل اتيك ولا اقسم واشباهها في صلوة الصبح وقراءة سبح اسمي ووالشمس ونحوها في الظهر والعشاء وقراءة اذا جاء نصر الله والمسلمون التكاثر في العصر والمغرب وقراءة سورة الجمعة في الركعة الاولى والمنافقين في الثانية في الظهر والعصر من يوم الجمعة وكذا في صبح يوم الجمعة او يقرء فيها في الاولى الجمعة والنوح في الثانية وكذا في العشاء في ليلة الجمعة يقرء في الاولى الجمعة وفي الثانية المنافقين وفي مفرها الجمعة في الاولى والنوح في الثانية ويستحب في كل صلوة قراءة انا انزلناه في الاولى

والتوحيد في الثانية بل لو عدل عن غيرها اليها لما فيها من الفضل اعطى اجر السورة التي عدل عنها مضافا الى اجرها بل ورد انه لا تزكو صلوة الا بها ويستحب في صلوة الصبح من الاثنين والخميس سورة هل اتى في الاولى وهل اتى في الثانية (مسئلة ١) يكره ترك سورة التوحيد في جميع الفرائض الخمسة (مسئلة ٢) يكره قراءة التوحيد بنفس واحد وكذا قراءة الحمد والسورة بنفس واحد (مسئلة ٣) يكره ان يقرأ سورة واحدة في الركعتين الاسورة التوحيد (مسئلة ٤) يجوز تكرار الآية في الفريضة وغيرها والبكاء في الخبر كان على بن الحسين ع اذا قرء مالك يوم الدين يكررها حتى يكاد ان يموت وفي اخر عن موسى ابن جعفر ع عن الرجل يصلي له ان يقرء في الفريضة فقرأ الآية فيها التخويف فيبكي ويردد الآية قال ع يردد القرآن ماشاء وان جائه البكاء فلا بأس (مسئلة ٥) يستحب إعادة الجمعة او الظهر في يوم الجمعة اذا صلاها فقرأ غير الجمعة والمنافعة او نقل النية الى الفل اذا كان في الانتهاء وانما ركعتين ثم استئناف الفرض بالسورة (مسئلة ٦) يجوز قراءة الموعودتين في الصلوة وهما من القرآن (مسئلة ٧) الحمد سبع آيات والتوحيد اربع آيات (مسئلة ٨) الاقوى جواز قصد انشاء الخطاب بقوله اياك نعبد واياك نستعين اذا قصد القرآنية ايضا بان يكون قاصدا للخطاب بالقرآن بل وكذا في ساير الآيات فيجوز انشاء الحمد بقوله الحمد لله رب العالمين وانشاء المدح في الرحمن الرحيم وانشاء طاب الهداية في اهدنا الصراط المستقيم ولا بد اني قصد القرآنية مع ذلك (مسئلة ٩) قد مر انه يجب كون القراءة وسائر الاذكار حال الاستمرار ولو اراد حال القراءة التقدم او التأخر قليلا او الحركة الى احد الجانبين او ان يتخلى لاخذ شيء من الارض او نحو ذلك يجب ان يسكت حال الحركة وبعد الاستمرار بشرع في اثره ان كان مثل تحريك اليد او اصابع الرجلين لا يفسر وان كان الاولى بل الاحوط تركه ايضا (مسئلة ١٠) اذا سمع اسم النبي ص في انشاء القراءة يجوز بل يستحب ان يصل عليه ولا ينافي الموالاة كما سيأتي ساير مواضع الصلوة كما انه اذا سلم عليه من يجب رد سلامه يجب ولا ينافي (مسئلة ١١) اذا تحرك حال القراءة قهراً بحيث خرج عن الاستمرار فالاحوط إعادة ما قرأه في تلك الحالة (مسئلة ١٢) اذا شك في صحة قراءة آية او كلمة يجب اعادة المبدأ وتجاوز ويجوز بقصد الاحتياط مع التجاوز ولا بأس بتكرارها مع تكرار الشك ما لم يكن عن وضوطة ومعه بشكل الصحة اذا عاد (مسئلة ١٣) في ضيق الوقت يجب الافتصار على المرة في التسبيحات الاربعة (مسئلة ١٤)

يجوز في اياك نعبد واياك نستعين القراءة في اشباع كسر المدزة بلا اشباعه (مسئلة ١٥) اذا شك في حركة كلمة او خرج حروفها لا يجوز ان يقرأ بالوجهين مع فرض العلم بطلان احدهما بل مع الشك ايضا كما مر لكن لو اختار احد الوجهين مع البناء على إعادة الصلوة لو كانت باطلا لا بأس به (مسئلة ١٦) الاحوط فيما يجب قرائته جهراً ان يحفظ على الاجهار في جميع الكلمات حتى اواخر الآيات بل جميع حروفها وان كان لا يهد اغتفار الاختفاء في الكلمة الأخيرة من الآية فضلاً عن حرف آخرها

فصل في الركوع

يجب في كل ركعة من الفرائض والتوافل ركوع واحد الا في صلوة الآيات في كل من ركعتيها خمس ركوعات كصياقي وهو ركعتي تطل اهلوة بتركه كما ذكرنا وهو ركعتي ايد في الفريضة الا في صلوة الجماعة فلا تقصر بقصد المتابعة وواجباته امور اربعة: الاغتناء على الوجه المتعارف بمقدار فصل بداه الى ركبتيه وصولاً لو اراد وضع شيء منهما عليها لوضعه في وصول مجموع اطراف الاصابع اتي منها اليها على الوجه المذكور والاحوط الاغتناء بقدر امكان وصول الراس اليها فلا يكفي مسح الاغناء ولا الاغتناء على الغير الوجه المتعارف بان يفي على احد جانبيه او ينفذ كليهما ويرفع ركبتيه ونحو ذلك وغير المستوي الثلاثة كحلو بل اليد من اوقصهما يرسع الى المستوي ولا بأس باختلاف افراد المستوي بخلافه فذلك حكم نفسه بالنسبة الى بدنه وركبتيه «الثاني» الذكر والاحوط اختيار التسبيح من افراده مخيراً بين اثلاث من الصغرى وهي سبحان الله وبين التسبيحة الكبرى وهي سبحان ربّي العظيم وبسبحه وان كان الاقوى كفاية مطابق الذكر من التسبيح او التسبيح او التمجيد او التكبير بل وغيرها بشرط ان يكون بقدر اثلاث الصغريات فيجوز ان يقول الحمد ثلثا والله اكبر كذا ونحو ذلك «الثالث» الطائفة فيه بمقدار الذكر الواجب بل الاحوط ذلك في الذكر المندوب ايضا اذا جاء به بقصد الخصوصية ولو تركها عمداً بطلت صلوته بخلاف السهو على الاصح وان كان الاحوط الاستئناف اذا تركها فيه اصلاً ولو سهواً بل وكذا اذا تركها في الذكر الواجب «الرابع» رفع الراس منه حتى ينتصب قائماً ولو سجد قبل ذلك عمداً بطلت الصلوة «الخامس» الطائفة حل القيام بعد الرفع فتركها عمداً بطلت الصلوة (مسئلة ١) لا يجب وضع اليدين على الركبتين حال الركوع بل يكفي الاغتناء بمقدار امكان

الوضع كما مر (مسئلة ٣) اذا لم يتمكن من الانحناء على الوجه المذكور ولو باعتقاد على شيء
اقل بالقدر الممكن ولا ينقل الى الجلوس وان تمكن من الركوع منه وان لم يتمكن من الانحناء
اصلاً وتمكن منه جالساً اقل به جالساً والاحوط صلوة اخرى بالايماء فانما وان لم يتمكن منه جالساً
ايضاً اوصى له وهو قائم براحة اذ امكن والا فبالعينين نصبها له وفتحها للرفع منه وان لم يتمكن
من ذلك ايضاً نواه بقلبه واقل بالذكر الواجب (مسئلة ٣) اذا دار الامر بين الركوع جالساً
مع الانحناء في الجملة وفائماً مومياً لا يبعد تقديم الثاني والاحوط تكرار الصلوة (مسئلة ٤) لو اقل
بالركوع جالساً ورفع راسه منه ثم حصل له التحنن من القيام لا يجب بل لا يجوز له اعادته فانما
بل لا يجب عليه القيام للنجود خصوصاً اذا كان بعد السجدة وان كان احوط وكذا لا يجب اعادته
بعد اتمامه بالانحناء الغير التام واما لو حصل له التمكن في اثناء الركوع جالساً فان كان بعد تمام
الذكر الواجب يجزى به لكن يجب عليه الانتصاب للقيام بعد الرفع وان حصل قبل الشروع
فيه او قبل تمام الذكر يجب عليه ان يقوم مخفياً الى حد الركوع القيامي ثم اتمام الذكر والقيام
بعده والاحوط مع ذلك اعادة الصلوة وان حصل في اثناء الركوع بالانحناء الغير التام اوفى اثناء
الركوع الايمائي فالاحوط الانحناء الى حد الركوع واعادة الصلوة (مسئلة ٥) زيادة الركوع
الجلوسى والايمائي مبطله ولو سهواً كتعبه (مسئلة ٦) اذا كان كل ركعة خلفه او لارض
فان تمكن من الانتصاب ولو بالاعتقاد على شيء وجب عليه ذلك لتسهيل القيام الواجب حل
القراءة والركوع والا فللركوع فقط فيقوم ويضئ وان لم يتمكن من ذلك لكن تمكن من الانتصاب
في الجملة فتدلك وان لم يتمكن اصلاً فان تمكن من الانحناء ازيد من المقدار الحاصل بحيث
لا يخرج عن حد الركوع وجب وان لم يتمكن من الزيادة او كان على اقصى مراتب الركوع
بحيث لو اضنى ازيد خرج عن حده فالاحوط له الايماء بالراس وان لم يمكن فبالعينين له نصبها
والرفع منه فتحاً والا فبني به قلباً وياق بالذكر (مسئلة ٧) يعتبر في الانحناء ان يكون بقصد
الركوع ولو اجمالاً بالبقاء على نيته في اول الصلوة بان لا ينوي الخلف فلواضحي بقصد وضع شيء
على الارض اورفعه او قتل عقرب او نحو ذلك لا يكفي في جملة ركوعاً بل لا بد من القيام
ثم الانحناء للركوع ولا يلزم منه زيادة الركن (مسئلة ٨) اذا نسي الركوع فهو الى السجود
وتذكر قبل وضع جبهته على الارض رجع الى القيام ثم ركم ولا يكفي ان يقوم مخفياً الى حد
الركوع من دون ان ينصب وكذا لو تذكر بعد الدخول في السجود او بعد رفع الراس من السجدة

الاولى قبل الدخول في الثانية على الاقوى وان كان الاحوط في هذه الصورة اعادة الصلوة ايضاً
بعد اتمامها وايتان سجدتي السهم لزيادة السجدة (مسئلة ٩) لو اضنى بقصد الركوع فنتى في
الانثناء وهو الى السجود فان كان النسيان قبل الوصول الى حد الركوع انتصب فانما ثم ركم
ولا يكفي الانتصاب الى الحد الذي عرض له النسيان ثم الركوع وان كان بعد الوصول الى حده فان
لم يخرج عن حده وجب عليه البقاء مطعناً وايتان بالذكر وان خرج عن حده فالاحوط اعادة
الصلوة بعد اتمامها باحد الوجهين من العود الى القياس ثم المحوي للركوع او القيام بقصد الرفع
منه ثم المحوي للسجود وذلك لاحتمال كون الفرض من باب نسيان الركوع فيتهين الاول وينسمل
كونه من باب نسيان الذكر والطائفة في الركوع بعد تحققة وعليه فيتمتع الثاني فالاحوط ان يقرأ
باسد الوجهين ثم يعيدها (مسئلة ١٠) ذكر بعض العلماء انه يكفي في ركوع المرأة الانحناء بقدر
يمكن معه ايصال يديها الى ثغريها فرق ركعتيها بل قبل باستحباب ذلك والاحوط كونها كالرجل
في المقدار الواجب من الانحناء نعم الاولى لها عدم الزيادة في الانحناء لئلا ترتفع عجزها
(مسئلة ١١) يكفي في ذكر الركوع التسبيحة الكبرى مرة واحدة كما مر واما الصغرى اذا
اخذها فلا اقوى وجوب تكرارها ثلثاً بل الاحوط والا فقل في الكبرى ايضاً التكرار ثلثاً كما
ان الاحوط في مطلق الذكر غير التسبيحة ايضاً الثلث وان كان كل واحد منه بقدر الثلث فمن
الصغرى ويجوز الزيادة على الثلث ولو بقصد الخصوصية والجزئية والاولى ان يختم على وتر
كالثالث والخمس والسبع وهكذا وقد سمع من الصادق صلوات الله عليه ستون تسبيحة في ركوعه
وسجوده (مسئلة ١٢) اذا اقل بالذكر ازيد من مرة لا يجب تعين الواجب منه بل الاحوط
عدمه خصوصاً اذا عينه في غير الاول لاحتمال كون الواجب هو الاول مطلقاً بل احتمال كون
الواجب هو المجموع فيكون من باب التخيير بين المرة والثالث والخمس مثلاً (مسئلة ١٣) يجوز
في حال الضرورة وضيق الوقت الانتصار على الصغرى مرة واحدة فيجزي سجدتان الله مرة
(مسئلة ١٤) لا يجوز الشروع في الذكر قبل الوصول الى حد الركوع وكذا بعد الوصول وقبل
الاطمينان والاستقرار ولا النهوض قبل تمامه والانتصام حال الحركة للنهوض فلواضحي به كك
بطل وان كان يحرف واحد منه ويجب اعادته ان كان سهواً ولم يخرج عن حد الركوع وبطلت
الصلوة مع العمد وان اقل به ثانياً مع الاستقرار الا اذا لم يكن مائلاً به حال عدم الاستقرار
بقصد الجزئية بل بقصد الذكر المطلق (مسئلة ١٥) لو لم يتمكن من الطائفة لرض او غيره

سقطت لكن يجب عليه اكمال الذكر الواجب قبل الخروج عن مسعى الركوع واذا لم يتمكن من البقاء في حد الركوع الى تمام الذكر يجوز له الشروع قبل الوصول او الاتمام حال التوضؤ (مسئلة ١٦) لو ترك الطائفة في الركوع اصلاً بان لم يبق في حده بل رفع رأسه بمجرد الوصول سهواً فالاحوط اعادة الصلوة لاحتمال توقف صدق الركوع على الطائفة في الجملة لكن الاقوى الصحة (مسئلة ١٧) يجوز الجمع بين التسبيحة الكبرى والصغرى وكذا بينهما وبين غيرهما من الاذكار (مسئلة ١٨) اذا شرع في التسبيح بقصد الصغرى يجوز له ان يعدل في الاثناء الى الكبرى مثلاً اذا قال سبحان الله بقصد ان يقول سبحان الله فعدل وذكر بعده ربى العظيم جاز وكذا العكس وكذا اذا قال سبحان الله بقصد الصغرى ثم ضم اليه والحمد لله والاله الا الله والله اكبر وبالعكس (مسئلة ١٩) يشترط في ذكر الركوع العربية والموالة واداء الحروف من مخارجها الطبيعية وعدم مخالفة في الحركات الاعرابية والبنائية (مسئلة ٢٠) يجوز في لفظه ربى العظيم ان يقرأ بأشباع كسر الباء من ربى وعدم اشباعه (مسئلة ٢١) اذا تحرك في حال الذكر الواجب بسبب قهري بحيث خرج عن الاستقرار وجب اعادته بخلاف الذكر المندوب (مسئلة ٢٢) لا باس بالحركة اليسيرة التي لا تنافي صدق الاستقرار وكذا بحركة اصابع اليد او الرجل بعد كون البدن مستقراً (مسئلة ٢٣) اذا وصل في الانحناء الى اول حد الركوع فاستقر واتى بالذكر اول ما يات به ثم انحنى از بد بحيث وصل الى اخر الحد لا باس به وكذا العكس ولا بعد من زيادة الركوع بخلاف ما اذا وصل الى اقصى الحد ثم نزل از بد ثم رجع فانه يوجب زيادته فمادام في حده بعد ركوعاً واحداً وان تبدلت الدرجات منه (مسئلة ٢٤) اذا شك في لفظ العظيم مثلاً انه بالنضاد او بالظاء يجب عليه ترك الكبرى والاتيان بالصغرى ثلثاً او غيرها من الاذكار ولا يجوز له ان يقرأ بالوجهين واذا شك في ان العظيم بالكسر او بالفتح يتعين عليه ان يقف عليه ولا يبعد عليه جواز قرائته وصلاً بالوجهين لا يمكن ان يعمل العظيم مفعولاً لا عنى مقدراً (مسئلة ٢٥) يشترط في تحقق الركوع الجلوس ان ينحني بحيث يساوي وجهه ركبتيه والافضل الزيادة على ذلك بحيث يساوي سجده ولا يجب فيه على الاصح الانتصاب على الركبتين شبه القائم ثم الانحناء وان كان هو الاحوط (مسئلة ٢٦) مستحبات الركوع امور «احدها» التكبير له وهو قائم منتصب والاحوط عدم تركه كما ان الاحوط عدم قصد الخصوصية اذا كبر في حال الهوي او مع عدم الاستقرار «الثاني» رفع اليدين حال التكبير

على نحو ما مر في تكبيرة الاحرام «الثالث» وضع الكفين على الركبتين مفرجات الاصابع بمكانها من عينيها واضعاً اليمنى على اليمنى واليسرى على اليسرى «الرابع» رد الركبتين الى الخلف «الخامس» تسوية الظهر بحيث لو صب عليه قطرة من الماء استقر في مكانه لم يزل «السادس» مد العنق موازياً للظهر «السابع» ان يكون نظره بين قدميه «الثامن» التجنيح بالرفقين «التاسع» وضع اليد اليمنى على الركبة قبل اليسرى «العاشر» ان تضع المرأة يديها على ثغفيها فوق الركبتين «الحادي عشر» تكرار التسبيح ثلثاً او خمساً او سبعاً بل از يد «الثاني عشر» ان يحتم الذكر على وتر «الثالث عشر» ان يقول قبل قوله سبحان ربى العظيم ويحمده اللهم لك ركعت ولك اسمت ولك آمنت وعليك توكلت وانت ربى خشع لك سمعى وبصرى وشعرى وبشرى ولحى ودعوى وعصى وعظامى وما اقلت قدمائى غير مستنكف ولا مستكبر ولا مستنصر «الرابع عشر» ان يقول بعد الانتصاب سمع الله ان حمده بل يستحب ان يضم اليه قوله الحمد لله رب العالمين اهل الجبروت والكبرياء والعظمة الحمد لله رب العالمين اما ما كان او ما موما او مفرداً «الخامس عشر» رفع اليدين الانتصاب منه وهذا غير رفع اليدين حال التكبير للسجود «السادس عشر» ان يصلى على النبي وآله بعد الذكر او قبله (مسئلة ٢٧) يكره في الركوع امور «احدها» ان يطأ رأسه بحيث لا يساوى ظهره او يرفعه الى فوق كما «الثاني» ان يضم يديه الى جنبه «الثالث» ان يضع احدى الكفين على الاخرى ويدخلها بين ركبتيه بل الاحوط اجتنابه «الرابع» قراءة القرآن فيه «الخامس» ان يجعل يديه تحت ثيابه ملاصقاً لجسده (مسئلة ٢٨) لا فرق بين الفريضة والنافلة في واجبات الركوع ومستحباته ومكروهاته وكون نقصانه موجباً للبطلان نعم الاقوى عدم بطلان النافلة بزيادته سهواً

فصل في السجود

وحقيقته وضع الجبهة على الارض بقصد التعظيم وهو اقسام السجود للصلاة ومنه قضاء السجدة المنسية وللسمو ولللاوة وللشكر وللنداء والتعظيم اما سجود الصلوة فيجب في كل ركعة من الفريضة والنافلة سجدتان وهما من الاركان فتبطل بالاخلال بهما معاً وكذا بزيادتهما معاً في الفريضة عمداً كان او سهواً او جهلاً كأنها تبطل بالاخلال باحدهما عمداً وكذا بزيادتها ولا تبطل على

الافوى بقصان واحدة ولا يزادتها سهواً وواجباته امور « احدها » وضع المساجد السبعة على الارض وهي الجهة والكفان والركبتان والايهامان من الرجاين والركنية لدور مدار وضع الجهة فنحصل الزيادة والنقص به دون ساير المساجد فلو وضع الجهة دون سايرها تحصل الزيادة كما انه لو وضع سايرها ولم يضعها يصدق تركه « الثاني » الذكر والافوى كفاية مطلقه وان كان الاحوط اختيار التسليم على نحو ما مر في الركوع الا ان في التسبيحة الكبرى بدل العظم بالا على « الثالث » الطائفة فيه بمقدار الذكر الواجب بل المستحب ايضاً اذا اتى به بقصد الخصوصية ولو شرع في الذكر قبل الوضع او الاستقرار عمداً بطل وبطل وان كان سهواً وجب التدارك ان تذكر قبل رفع الراس وكذا لو اتى به حال الرفع او بعده ولو كان يحرف واحد منه فانه مبطل ان كان عمداً ولا يمكن التدارك ان كان سهواً الا اذا ترك الاستقرار وتذكر قبل رفع الراس « الرابع » رفع الراس منه « الخامس » الجلوس بعده مطمئناً لا تخافاً للسجدة الثانية « السادس » كون المساجد السبعة في محالها الى تمام الذكر فلو رفع بعضها بطل وبطل ان كان عمداً ويجب تداركه ان كان سهواً نعم لا مانع من رفع ماعداء الجهة في غير حال الذكر ثم وضعه عمداً كان او سهواً من غير فرق بين كونه افترض كتحك الجسد ونحوه او بدونه « السابع » مساواة موضع الجهة للوقوف بمعنى عدم علوه او انخفاضه ازيد من مقدار لبسة موضوعة على أكبر سطوحها او اربع اصابع مضموماً ولا يباس بالمقدار المذكور ولا فرق في ذلك بين الانحدار والتسليم نعم الانحدار اليسير لا اعتبار به فلا يضر معه الزيادة على المقدار المذكور والافوى عدم اعتبار ذلك في اتي المساجد لبعضها مع بعض ولا بالنسبة الى الجهة فلا يقدح ارتفاع مكانها او انخفاضه ما لم يخرج به السجود عن مساه « الثامن » وضع الجهة على ما يصح السجود عليه من الارض وما نبت منها غير الماكول والملبوس على ما مر في بحث المكان « التاسع » طهارة محل وضع الجهة « العاشر » المحافظة على العربية والترتيب والموالات في الذكر (مسئلة ١) الجهة ما بين قصاص شعر الراس وطرف الانف الاتي والحد اجبين طولاً وما بين الجزين عرضاً ولا يجب فيها الاحتياط بل يكفي صدق السجود على مساهاً ويقتضى المسمى بمقدار الدرهم قطعاً والاحوط عدم الانقص ولا يعتبر كون المقدار المذكور مجتمعاً بل يكفي وان كان متفرقاً مع الصدق فيجوز السجود على السجدة الغير المطبوخة اذا كان مجموع ما وقعت عليه الجهة بقدر الدرهم (مسئلة ٢) يشترط مباشرة الجهة لما يصح السجود عليه فلو كان هناك مانع او حائل عليه او عليها وجب رفعه

حتى مثل الوسخ الذي على التربة اذا كان مستوعباً لها بحيث لم يبق مقدار الدرهم منها ولو مدته فاختاراً عنه وكذا بالنسبة الى شعر المرأة الواقع على وجهها فيجب رفعه بالمقدار الواجب بل الاحوط ازالة الطين الاصق بالجهة في السجدة الاولى وكذا اذا أصقت التربة بالجهة فان الاحوط رفعها بل الافوى وجوب رفعها اذا توقف صدق السجود على الارض او نحوها عليه واما اذا أصق بها تراب يسير لا يضاف الى الصدق فلا يباس به واما ساير المساجد فلا يشترط فيها المباشرة الارض (مسئلة ٣) يشترط في الكفين وضع باطنهما مع الاختيار ومع الضرورة يجزى الظاهر كما انه مع عدم امكانه لكونه مقطوع الكف او لغير ذلك ينتقل الى الاقرب من الكف فالارب من الذراع والعضد (مسئلة ٤) لا يجب استيعاب باطن الكفين او ظاهرهما بل يكفي المسمى ولو بالاصابع فقط او بعضها نعم لا يجزى وضع رؤس الاصابع مع الاختيار كما لا يجزى لوضع اصابعه ويحد عليها مع الاختيار (مسئلة ٥) في الركبتين ايضاً يجزى وضع المسمى منها ولا يجب الاستيعاب وبغير ظاهرهما دون الباطن والركبة تجمع عظمى الساق والتخذ فهي بمنزلة المرفق من اليد (مسئلة ٦) الاحوط في الايهامين وضع الطرف من كل منهما دون الظاهر او الباطن منها ومن قطع ايهما بضع ما بق منه وان لم يبق منه شيء او كان قصيراً يضم ساير اصابعه ولو قطعت جميعها يسجد على ما بق من قدميه والاولى والاحوط ملاحظة محل الايهام (مسئلة ٧) الاحوط الاعتماد على الاعضاء السبعة بمعنى الفاء ثقل البدن عليها وان كان الافوى عدم وجوب ازيد من المقدار الذي يتحقق معه صدق السجود ولا يجب مساواتها في الفاء الثقل ولا عدم مشاركة غيرها معها من ساير الاعضاء كالذراع وباقى اصابع الرجاين (مسئلة ٨) الاحوط كون السجود على الهيئة المعهودة وان كان الافوى كفاية وضع المساجد السبعة باي هيئة كان مادام يصدق السجود كما اذا أصق صدره وبطنه بالارض بل ومد رجلاه ايضاً بل ولو اتكب على وجهه لاصقاً بالارض مع وضع المساجد بشرط الصدق المذكور لكن قد يبق بعدم الصدق وانه من النوم على وجهه (مسئلة ٩) لو وضع جهته على موضع مرتفع ازيد من المقدار المعتاد كارباع اصابع مضموماً فان كان الارتفاع بمقدار لا يصدق معه السجود عرفاً جاز رفعها ووضعها ثانياً كما يجوز جرحها وان كان بمقدار يصدق معه السجدة عرفاً فالاحوط الجرح لصدق زيادة السجدة مع الرفع ولو لم يمكن الجرح فالاحوط الاقام والاعادة (مسئلة ١٠) لو وضع جهته على ما لا يصح السجود عليه يجب عليه الجرح ولا يجوز رفعه

لاستزاده زيادة السجدة ولا يلزم من الجزاء ذلك ومن هنا يجوز له ذلك مع الوضع على ما يصح
ايضا طلب الافضل والاسهل ونحو ذلك واذا لم يمكن الا الرفع فان كان الالتفات اليه قبل
تمام الذكر فالاحوط الاقام ثم الاعادة وان كان بعد تمامه فلا كفاه به قوي كما لو التفت بعد رفع
الرأس وان كان الاحوط الاعادة ايضا (مسئلة ١١) من كان يجزئه مثل او غيره فان لم
يستوعبها وامكن سجوده على الموضع السليم بسجده عليه والآخر حفرة ليقع السليم منها على الارض
وان استوعبها اولم يمكن بحفر الحفرة ايضا يسجد على احد الجنبين من غير ترتب وان كان الاولى
والاحوط تقديم الايمن على الايسر وان تعذر سجود على ذقنه فان تعذر انفسر على الانحناء الممكن
(مسئلة ١٢) اذا عجز عن الانحناء بالسجود انحنى بالقدر الممكن مع رفع الميسر الى جبهته ووضع
ساير المساجد في محالها وان لم يتمكن من الانحناء اوصلا اوى برأسه وان لم يتمكن فبالعينين والاحوط
له رفع المسجد مع ذلك اذا تمكن من وضع الجبهة عليه وكذا الاحوط وضع ما يمكن من ساير
المساجد في محالها وان لم يتمكن من الجلوس اوى برأسه والاقبالين وان لم يتمكن من جميع ذلك
بنوى قلبه جانبا اوقاما ان لم يتمكن من الجلوس والاحوط الاشارة باليد ونحوها مع ذلك
(مسئلة ١٣) اذا حرك ايهامه في حال الذكر عمداً اعاد الصلوة احتياطاً وكان سهواً اعاد الذكر
ان لم يرفع رأسه وكذا لو حرك ساير المساجد واما لو حرك اصابع يده مع وضع الكف بتمامها
فالظاهر عدم الباس به لكفاية التمييزان بقية الكف نعم لو سجد على خصوص الاصابع كان
تحريرا كما كتبتك ايهام الرجل (مسئلة ١٤) اذا ارتفعت الجبهة قهراً من الارض قبل الاتيان
بالذكر فان امكن حفظها عن الوقوع ثانياً حسب سجدة فليجلس وبأق بالآخرى ان كانت الاولى
ويكتفى بها ان كانت الثانية وان عادت الى الارض قهراً فالمجموع سجدة واحدة فيأتي بالذكر
وان كان بعد الاتيان به اكتفى به (مسئلة ١٥) لا باس بالسجود على غير الارض ونحوها مثل
الفرش في حال النجاسة ولا يجب التفصي عنها بالذهب الى مكان آخر نعم لو كان في ذلك المكان
مندوحة بان يصلى على البارية او نحوها ما يصح السجود عليه وجب اختيارها (مسئلة ١٦) اذا نسي
السجدة بين اواحيدها وتذكر قبل الدخول في الركوع وجب العود اليها وان كان بعد الركوع مضى
ان كان المسمى واحدة وقضاها بعد السلام وتبطل الصلوة ان كان اثنين وان كان في الركعة
الاخيرة يرجع ما لم يسلم وان تذكر بعد السلام بطلت الصلوة ان كان المنسى اثنين وان كان واحدة
قضاها (مسئلة ١٧) لا يجوز الصلوة على ما لا تستقر المساجد عليه كالطعن المندوف والمخدة

من الريش والكومة من التراب الناعم او كداس الحنطة ونحوها (مسئلة ١٨) اذا دار امر العاجز
عن الانحناء التام للسجدة بين وضع اليدين على الارض وبين رفع ما يصح السجود عليه ووضعه على
الجبهة فالظاهر تقديم الثاني فيرفع يديه او احدهما عن الارض ليضع ما يصح السجود عليه على جبهته
ويحتمل التخيير **فصل** في مستحبات السجود وهي امور **الاول** التكبير حال الانقصاب
من الركوع قائماً او قاعداً **الثاني** رفع اليدين حال التكبير **الثالث** السبق باليدين الى
الارض عند الهوي الى السجود **الرابع** استيعاب الجبهة على ما يصح السجود عليه بل استيعاب
جميع المساجد **الخامس** الارغام بالانف على ما يصح السجود عليه **السادس** بسط اليدين
مضمومتين الاصابع حتى الابهام هناء الاذنين متوجهاً بهما الى القبلة **السابع** شغل النظر الى
طرف الانف حال السجود **الثامن** الدعاء قبل الشروع في الذكر بان يقول اللهم لك سجدت
وبك امنت ولك اسلمت وعليك توكلت وانت ربي سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره
والحمد لله رب العالمين تبارك الله احسن الخالقين **التاسع** تكرار الذكر **العاشر** الختم على
الوتر **الحادي عشر** اختيار التسبيح من الذكر والكبرى من التسبيح وتليتها او تخصيصها
او تسبيحها **الثاني عشر** ان يسجد على الارض بل التراب دون مثل الحجر والخشب **الثالث**
عشر مساوات وضع الجبهة مع الموقف بل مساوات جميع المساجد **الرابع عشر** الدعاء في
السجود او الاخير بما يريد من حاجات الدنيا والاخرة وخصوص طلب الرزق الحلال بان
يقول ياخير المسئولين ياخير المعطين ارزقني وارزق عيالي من فضلك فانك ذو الفضل العظيم
الخامس عشر التورك في الجلوس بين السجدين وبعدها وهو يجلس على فخذه الايسر
جاعلاً ظهر القدم اليمنى في بطن اليسرى **السادس عشر** ان يقول في الجلوس بين السجدين
استغفر الله ربي واتوب اليه **السابع عشر** التكبير بعد الرفع من السجدة الاولى بعد الجلوس
مطمئناً والتكبير للسجدة الثانية وهو قاعد **الثامن عشر** التكبير بعد الرفع من الثانية كذلك **التاسع**
عشر رفع اليدين حال التكبيرات **العشرون** وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس اليمنى
على اليمنى واليسرى على اليسرى **الحادي والعشرون** التجافي حال السجود بمعنى رفع البطن
عن الارض **الثاني والعشرون** التجنح بمعنى تجافي الاعضاء حال السجود بان يرفع مرقبيه
عن الارض مفرجاً بين عضديه وجنبية ومبعدة يديه عن بدنه جاعلاً يديه كالجناحين **الثالث**
والعشرون ان يصلى على النبي وآله في السجدة **الرابع والعشرون** ان يقوم سابقاً برفع

ركبته قبل يديه « الخامس والعشرون » ان يقول بين السجدين اللهم اغفر لي وارحمي واجري وادفع عني فاني لما انزلت الي من خير فقير تبارك الله رب العالمين « السادس والعشرون » ان يقول عند النهوض للقيام بحول الله وقوته أقوم واقعد او يقول اللهم بحولك وقوتك أقوم واقعد « السابع والعشرون » ان لا يجن يديه عند ارادة النهوض اى لا يقبضها بل يسطرها على الارض معتمدا عليها للنهوض « الثامن والعشرون » وضع الركبتين قبل اليدين للمرأة عكس الرجل عند الحوي للسجود وكذا يستحب عدم ثيابها حوله بل تفرش ذراعيها وتلقح بطنها بالارض وتضم اعضائها وكذا عدم رفع عجزها حال النهوض للقيام بل تنهض وتنتصب عدلا « التاسع والعشرون » اطالة السجود والاكتثار فيسه من التسبيح والذكر « الثلاثون » مباشرة الارض بالكفين « الواحد والثلاثون » زيادة تمكين الجبهة وسائر المساجد في السجود (مسئلة ١) يكره الاقواء في الجلوس بين السجدين بل بعدها ايضا وهو ان يجتهد بدور قدميه على الارض ويجلس على عقبيه كما سهر به الفقهاء بل بالاعى الآخر المنسوب الى اللغويين ايضا وهو ان يجلس على البيتية ويذهب ساقيه ويتساند الى ظهره كقضاء السكيب (مسئلة ٢) يكره نفع موضع السجود اذا لم يتولد حرفان والا فلا يجوز بل يبطل للصلاة وكذا يكره عدم رفع اليدين من الارض بين السجدين (مسئلة ٣) يكره قراءة القرآن في السجود كما كن يكره في الركوع (مسئلة ٤) الاحوط عدم ترك جلسة الاستراحة وهي الجلوس بعد السجدة الثانية في الركعة الاولى والثالثة مما لا تشهد فيه بل وجوبها لا يخفى عن قوة (مسئلة ٥) لو نسيها جمع اليها الم يدخل في الركوع **صل** في سائر اقسام السجود **صل** (مسئلة ١) يجب السجود لله وحده لا لغيره مفصلا في احكام الخلال (مسئلة ٢) يجب السجود على من قرأ إحدى آياته الأربع في السور الأربع وهي الم نزل بل عند قوله ولا يستكبرون وحس فهايت عند قوله تعبدون والفهم والعاني وهي سورة افره بانهم عند ختمها وكذا يجب على المستمع لها بل السامع على الاظهر ويستحب في احد عشر موضعا في الاعراف عند قوله وله يسجدون وفي الرعدة عند قوله وخلا لهم بالتدوير والاصال وفي الغل عند قوله وبخلون ما يؤثرون وفي نبي امر اهل عند قوله ويزهدم خشوعا وفي حريم عند قوله وخروا سجدا وبكيا وفي سورة الحج سبي موضعين عند قوله يفعل ما يشاء وعند قوله انزلوا الخير وفي الفرقان عند قوله وزادهم نفورا وفي الفل عند قوله رب العرش العظيم وفي ض عند قوله وخروا سجدا واناب وفي الانشقاق عند قوله واذا قرأ بل الاولى السجود

عند كل آية فيها امر بالسجود (مسئلة ٣) يختص الوجوب والاستحباب بالفارسي والسامع الايات فلا يجب على من كتبها او تصورهما او شاهدتها مكتوبة او اخطرها بالبال (مسئلة ٤) السبب مجموع الاية فلا يجب بقراءة بعضها ولو لفظ السجدة منها (مسئلة ٥) وجوب السجدة فوري فلا يجوز التأخير نعم لو نسيها اتي بها اذا تذكر بل وكك لو تركها عهدينا (مسئلة ٦) لوقر بعض الاية وسمع بعضها الاخر فالاحوط الاتيان بالسجدة (مسئلة ٧) اذا قرئ غلطاً او سمعها ممن قرئها غلطاً فالاحوط السجدة ايضا (مسئلة ٨) يتكرر السجود مع تكرار القراءة او السماع او الاختلاف بل وان كان في زمان واحد بان قرئها جماعة او قرئها شخص حين قرائته على الاحوط (مسئلة ٩) لا فرق في وجوبها بين السامع من المكلف او غيره كالمغير والمجنون اذا كان قصدهما قراءة القرآن (مسئلة ١٠) لو سمعها في اثناء الصلاة او قرئها اوصى السجود وسجد بعد الصلاة واعادها (مسئلة ١١) اذا سمعها او قرئها في حال السجود يجب رفع الرأس منه ثم الوضع ولا يكفي البناء بقصد بل ولا الجري الى مكان آخر (مسئلة ١٢) الظاهر عدم وجوب نيته حال الجلوس او القيام ليكون الحوي اليه نيته بل يكفي نيته قبل وضع الجبهة بل بمقارناته (مسئلة ١٣) الظاهر انه يعتبر في وجوب السجدة كون القراءة بقصد القراءة فلو تكلم شخص بالاية لا بقصد القراءة لا يجب السجود بساومه وكذا لو سمعها ممن قرئها حال النوم او سمعها من صبي غير مميز بل وكذا لو سمعها من صندوق حبس الصوت وان كان الاحوط السجود في الجميع (مسئلة ١٤) يعتبر في السماع تمييز الحروف والكلمات فمع سماع الهمهمة لا يجب السجود وان كان الاحوط (مسئلة ١٥) لا يجب السجود لقراءة ترجمتها او سماعها وان كان المقصود ترجمة الاية (مسئلة ١٦) يعتبر في هذا السجود بعد تحقق مسام مضافا الى النية اباحة المكان وعدم علو المسجد بما يزيد على اربعة اصابع والاحوط وضع سائر المساجد ووضع الجبهة على ما يصح السجود عليه ولا يعتبر فيه الطيارة من الحدث ولا من الخبث فتسجد الحايض وجوبا عند سببه وتدابا عند سبب النذب وكذا الجنب وكذا لا يعتبر فيه الاستقبال ولا طهارة موضع الجبهة ولا ستر العورة فضلا عن صفات الساتر من الطهارة وعدم كونه حريرا او ذهبيا او جلد ميتة نعم يعتبر ان لا يكون لباسه مغسوبا اذا كان السجود بعد تضرعا فيه (مسئلة ١٧) ليس في هذا السجود تشهد ولا تسليم ولا تكبير افتتاح نعم يستحب التكبير للرفع منه بل الاحوط عدم تركه (مسئلة ١٨) يكفي فيه مجرد السجود فلا يجب فيه الذكر وان كان يستحب

وبكنى في وظيفة الاستحباب كما كان ولكن الأولى ان يقول سجدت لك يارب تعبدوا ورقا
لا مستكبرا عن عبادتك ولا مستنكفا ولا مستعظما بل انا عبد ذليل خائف مستجير او يقول
لا اله الا الله حقا لا اله الا الله ايمانا وتصديقا لا اله الا الله عبودية ورقا سجدت لك يارب
تعبدوا ورقا لا مستنكفا ولا مستكبرا بل انا عبد ذليل ضعيف خائف مستجير او يقول الهى آمنا
بما كفرنا وعرضنا منك ما نكرنا واجبتك الى ما دعوا الهى فاعفو العفو او يقول ما قاله النبي ص
في سجود سورة الماعن وهو اعوذ برضاك من مخطئك وبجماعتك عن عقوبتك واعوذ بك منك
لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك (مسئلة ١٩) اذا سمع القراءة مكررا وشك
بين الاقل والاكثر يجوز له الاكتفاء في التكرار بالاقل نعم لو علم العدد وشك في الاتيان بين
الاقل والاكثر وجب الاحتياط بالبناء على الاقل ايضا (مسئلة ٢٠) في صورة وجوب
التكرار بكنى في صدق التمدد رفع الجبهة عن الارض ثم الوضع للسجدة الاخرى ولا يعتبر
الجلوس ثم الوضع بل ولا يعتبر رفع ساير المساجد وان كان احوط (مسئلة ٢١) يستحب السجود
لشكر لتجدد نعمة او دفع نعمة او تذكرها مما كان سابقا او لتتوفا لاداء فريضة او نافلة او فعل خير
ولو مثل الصلح بين اثنين فقد روي عن بعض الائمة ص انه كان اذا صلح بين اثنين اتي بسجدة
الشكر وبكنى في هذا السجود بحد وضع الجبهة مع التنية نعم يعتبر فيه اباحة المسكن ولا يشترط
فيه الذكر وان كان يستحب ان يقول شكرا لله او شكرا لشكرا وعفوا عفوا مرة او ثلاث
مرات وبكنى مرة واحدة ايضا ويجوز الاختصار على سجدة واحدة ويستحب مرتان ويتحقق
التمدد بالفصل بينهما بتغير الخدين او الجبينين او جميع مقدمي الايمن منها على الايسر ثم وضع
الجبهة ثانيا ويستحب فيه اقتراس الذراعين والصاق الجوف والصدر والبطن بالارض ويستحب
ايضا ان يمسح موضع سجوده بيده ثم امرارها على وجهه ومقاديم يده ويستحب ان يقرء في سجوده
ما ورد في حسنة عبد الله ابن جندب عن موسى بن جعفر ع ما يقول في سجدة الشكر فقد اختلف
اصحابنا فيه فقال ع قل وانت ساجد اللهم اتي اشهدك واشهد ملائكتك وانبيائك ورسلك
وجميع خلقك انك انت الله ربى والاسلام دينى ومحمد نبي وعليا وحسن والحسين المآخرم
اثنى بهم اتولى ومن اعادتهم ائبره اللهم اتي اشهدك دم المظلوم ثلثا اللهم اتي اشهدك بايوائك
على نفسك لا عدائك لتهلكهم بايدينا وايدي المؤمنين اللهم اتي اشهدك بايوائك على نفسك
لاوليائك لتظفرهم ببدوك وعدوم ان تعلى على محمد وعلى المستغفلين من آل محمد ثلثا اللهم

اتي اشهدك اليسر بعد العسر ثلثا ثم تضع خدك الايمن على الارض وتقول يا كفى حين تعبني
المذاهب وتضيق على الارض عار حبت يا بارئ خلقي رحمة بي وقد كنت عن خلقي غنيا صل على
محمد وعلى المستغفلين من آل محمد ثم تضع خدك الايسر وتقول يا مدلل كل جبار ويا معز كل
ذليل قد عزتك بلغ مجهوى ثلثا ثم تقول يا حنان يا منان يا كاشف الكرب العظام ثم تعود
للسجود فتقول مائة مرة شكرا شكرا ثم تسئل حاجتك ان شاء الله والاحوط وضع الجبهة في هذه
السجدة ايضا على ما يصح السجود عليه ووضع ساير المساجد على الارض ولا بأس بالتكبير فيها
وبعدا لا يقصد الخصوصية والورود (مسئلة ٢٢) اذا وجد سبب سجود الشكر وكان له مانع
من السجود على الارض فليوم برأسه ويضع خده على كفه فمن الصادق ع اذا ذكر احدكم نعمة
الله عز وجل فليضع خده على التراب شكرا لله وان كان راكبا فليزله فليضع خده على التراب
وان لم يكن يقدر على النزول للشرة فليضع خده على فربوسه فان لم يقدر فليضع خده على كفه
ثم ليحمد الله على ما اتم عليه ويظهر من هذا الخبر تحقق السجود بوضع الخد فقط من دون الجبهة
(مسئلة ٢٣) يستحب السجود بقصد التذلل والتعظيم لله تعالى بل من حيث هو راجع وعبادة
بل من اعظم العبادات واكدّها بل ما عبد الله بمثله وما من عمل اشد على ابلّس من ان يرى ابن آدم
ساجدا لانه امر بالسجود فعصى وهذا امر به فاطاع ونهى واقرب ما يكون العبد الى الله وهو
ساجد وانه سنة الاوابين ويستحب اطالته فقد سجد آدم ثلثة ايام بلياليها وسجد على بن الحسين
ص على حجارة خشنة حتى احصى عليه الف مرة لا اله الا الله حقا لا اله الا الله تعبدوا ورقا
لا اله الا الله ايمانا وتصديقا وكان الصادق ع يسجد السجدة حتى يقال انه راقد وكان موسى
ابن جعفر ص يسجد كل يوم بعد طلوع الشمس الى وقت الزوال (مسئلة ٢٤) يحرم السجود
لغير الله تعالى فانه غاية الخضوع فيخلص من هو في غاية الكبرياء والعظمة وسجدة الملائكة لم
تكن لآدم بل كان قبله لم كان سجدة يعقوب وولده لم تكن ليعوسف بل لله تعالى شكرا حيث
راوا ما عطاها الله من الملك فابتهل سواد الشيعة من سورة السجدة عند قبر امير المؤمنين وغيره
من الائمة ص مشكل الا ان يقصدوا به سجدة الشكر لتوفيق الله تعالى لهم لادراك الزبارة نعم
لا يبعد جواز تقبل العتبة الشريفة

وهو واجب في الثانية مرة بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة من الركعة الثانية وفي الثالثة والرابعة مرتين الأولى كما ذكر والثانية بعد رفع الرأس من السجدة الثانية في الركعة الأخيرة وهو واجب غير ركن فلو تركه عمداً بطأت الصلوة وسهواً أتى به مالم يركع وقضاء بعد الصلوة أن تذكر بعد الدخول في الركوع مع سجدة السهر (وواجبانه سبعة) « الأول » الشهادتان « الثاني » الصلوة على محمد وآل محمد فيقول (أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم صل على محمد وآل محمد) ويجزى على الأقوى أن يقول (أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله اللهم صل على محمد وآل محمد) « الثالث » الجلوس بمقدار الذكر المذكور « الرابع » الطائفة فيه « الخامس » الترتيب بتقديم الشهادة الأولى على الثانية وهما على الصلوة على محمد وآل محمد كما ذكر « السادس » الموازنة بين الفقرات والكلمات والحروف بحيث لا يخرج عن الصدق « السابع » المحافظة على تأديتها على الوجه الصحيح العربي في الحركات والسكنات وإداء الحروف والكلمات (مسألة ١) لا بد من ذكر الشهادتين والصلوة بالفاظها المتعارفة فلا يجزى غيرها وإن أفاد معناها مثل ما إذا قال بدل أشهد أعلم وأقر أو اعترف وهكذا في غيره (مسألة ٢) يجزى الجلوس فيه بأي كيفية كان ولو أقامه وإن كان الاحوط تركه (مسألة ٣) من لا يعلم الذكر يجب عليه التعلم وقبله بفتح غيره فيلغنه ولو عجز ولم يكن من يلغنه أو كان الوقت ضيقاً أتى بما يقدر ويترجم الباقي وإن لم يعلم شيئاً يأتي بترجمة الشكل وإن لم يعلم باقي بساير الأذكار بقدره والأولى التحميد إن كان يحسنه وإلا فالاحوط الجلوس قدره مع الاخطار بالبال إن أمكن (مسألة ٤) يستحب في التشهد أمور « الأول » أن يجالس الرجل متوركاً على نحو ماص في الجلوس بين السجدة « الثاني » أن يقول قبل الشروع في الذكر الحمد لله أو يقول بسم الله وبالله والحمد لله وخير الاسماء لله أو الاسماء الحسنى كما لا إله الا الله « الثالث » أن يجعل يديه على فخذي منشفة الأصابع « الرابع » أن يكون نظره الى حجره « الخامس » أن يقول بعد قوله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة وأشهد أن ربي نعم الرب وإن محمداً نعم الرسول ثم يقول اللهم صل على « السادس » أن يقول بعد الصلوة وتقبل شفاعته وارفع درجته في التشهد الأول بل في الثاني أيضاً وإن كان الأولى عدم قصد الخصوصية في الثاني « السابع » أن يقول في التشهد الأول والثاني ما في موثقة أبي بصير وهي قوله ع آخذ جلست في الركعة الثانية فقل بسم الله وبالله والحمد لله وخير الاسماء لله أشهد أن لا إله الا الله وحده

لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة أشهد أنك نعم الرب وإن محمداً نعم الرسول اللهم صل على محمد وآل محمد وتقبل شفاعته في أمته وارفع درجته ثم تحمد الله مرتين أو ثلثاً ثم تقوم فإذا جلست في الرابعة قلت بسم الله وبالله والحمد لله وخير الاسماء لله أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة أشهد أنك نعم الرب وإن محمداً نعم الرسول التحيات لله والصلوات الطاهرات الطيبات الزاكيات الغاديات الرائحات السابغات الناعمات مطاب وزكي وطهر وخلص وصني فله أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة الشهادتين « الأول » أن يقول اللهم صل على محمد وآل محمد وبارك لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله الحمد لله رب العالمين اللهم صل على محمد وآل محمد وبارك على محمد وآل محمد وسلم على محمد وآل محمد وترحم على محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم وآل إبراهيم أنك حميد مجيد اللهم صل على محمد وآل محمد واغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا أنك رؤوف رحيم اللهم صل على محمد وآل محمد وأمن على بالجنة وعافني من النار اللهم صل على محمد وآل محمد واغفر للمؤمنين والمؤمنات ولا تزد الظالمين الا تباراً ثم قل السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام على أنبياء الله ورسوله السلام على جبريل وميكائيل والملائكة المقربين السلام على محمد بن عبد الله خاتم النبيين لأنبي بعده والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ثم تسلم « الثامن » أن يسبح سبعاً بعد التشهد الأول بأن يقول سبحان الله سبحان الله سبحان الله سبعاً ثم يقوم « التاسع » أن يقول بحول الله وقوته الخ حين القيام عن التشهد الأول « العاشر » أن تضم المرأة فخذيها حال الجلوس للتشهد (مسألة ٥) يكره الاقواء حال التشهد على نحو ماص في الجلوس بين السجدة بل الاحوط تركه كما عرفت

❁ فصل في التسليم ❁

وهو واجب على الأقوى وجزء من الصلوة فيجب فيه جميع ما يشترط فيها من الاستقبال وستر العورة والطهارة وغيرها ويخرج منها ومجال المنافيات المحرمة بتكبيرية الاحرام وليس ركناً فتركه

عمداً مبطل لاسمها فلو سمى عنه وتذكر بعد اتيان شيء من المنافيات عمداً سهواً أو بعد فوات الموالاة لا يجب تداركه نعم عليه سجودنا السهر للنعسان تركه وإن تذكر قبل ذلك ما أتى به ولا شيء عليه إلا إذا تكلم فوجب عليه سجودنا السهر ويجب فيه الجلوس أو كونه مطعناً وله صريحتان هما السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته والواجب احدهما فإن قدم الصيغة الأولى كانت الثانية مستحبة بمعنى كونها جزءاً مستحباً لا خارجاً وإن قدم الثانية انحصر عليها وأما السلام عليك أيها النبي فليس من صيغ السلام بل هو من توابع التشهد وليس واجباً بل هو مستحب وإن كان الأحوط عدم تركه لوجود القابل بوجوبه وبكفي في الصيغة الثانية السلام عليكم يحذف قوله ورحمة الله وبركاته وإن كان الأحوط ذكره بل الأحوط الجمع بين الصيغتين بالترتيب المذكور ويجب فيه المحافظة على أداء الحروف والكلمات على النهج الصحيح مع العزيمة والموالاة والأقوى عدم كفاية قوله سلام عليكم بحذف ألف واللام (مسألة ١) لو أحدث ألقى ببعض المنافيات الأخر قبل السلام بطلت الصلوة نعم لو كان ذلك بعد نسيانه بأن اعتقد خروجه من الصلوة لم تبطل والفرق أن مع الأول يصدق الحدث في الانتهاء ومع الثاني لا يصدق لأن المفروض أنه ترك نسياناً جزءاً غير مكتمل فيكون الحدث خارج الصلوة (مسألة ٢) لا يشترط فيه نية الخروج من الصلوة بل هو محض شغل فلهذا وإن قصد عدم الخروج لكن الأحوط عدم قصد عدم الخروج بل لو قصد ذلك فالأحوط إعادة الصلوة (مسألة ٣) يجب تعلم السلام على نحو ماس في التشهد وقبله يجب متابعة الملقن إن كان والاكتفى بالنسجعة وإن عجز فبالقلب بنوّه مع الإشارة باليد على الأحوط والاخرس يخطر الفاظه باليد وبشيوها باليد أو غيرها (مسألة ٤) يستحب التورك في الجلوس حاله على نحو ماس ووضع اليدين على الفخذين ويكره الأقدام (مسألة ٥) الأحوط أن لا يقصد بالتسليم التحية حقيقة بأن يقصد السلام على الإمام أو المأمومين أو المملكين نعم لا بأس باحطار ذلك بالبال فالمنفرد يخطر بباله المملكين الكاتبين حين السلام الثاني والأمام يخطرهما مع المأمومين والمأموم يخطرهم مع الإمام وفيه السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين يخطر بباله الأنبياء والأئمة والحفظة (مسألة ٦) يستحب للمنفرد والإمام الأئمة بالتسليم الأخير إلى يمينه ثم يوتر عينه أو يأنفه أو غيرهما على وجه لا ينافي الاستقبال وأما المأموم فإن لم يكن على إشارته أحد فكذلك وإن كان على إشارته بعض المأمومين فيأتي بتسليمه أخرى مؤمناً إلى إشارته ويجوز حمل استجاب تسليم آخر للمأموم بقصد الإمام فيكون

ثلاث مرات (مسألة ٧) قد مر سابقاً في الأوقات أنه إذا شرع في الصلوة قبل الوقت ودخل عليه وهو في الصلوة صححت صلوته وإن كان قبل السلام أو في اثنيائه فإذا أتى بالسلام الأول ودخل عليه الوقت في اثنيائه تصح صلوته وأما إذا دخل بعده قبل السلام الثاني أو في اثنيائه ففيه اشكال وإن كان يمكن القول بالصححة لأنه وإن كان يمكن الأول في الخروج عن الصلوة لكن على فرض الاتيان بالصيغتين يكون الثاني أيضاً جزءاً فيصدق دخول الوقت في الانتهاء فلا حوط إعادة الصلوة مع ذلك

فصل في الترتيب

يجب الاتيان بأفعال الصلوة على حسب ما عرفت من الترتيب بأن يقدم تكبيرة الاحرام على القراءة والقراءة على الركوع وهكذا فلو خالفه عمداً بطل ما أتى به مقدماً وأبطل من جهة لزوم الزيادة سواء كان ذلك في الأفعال أو الأقوال وفي الأركان أو غيرها وإن كان سهواً فإن كان في الأركان بأن قدم ركناً على ركن كما إذا قدم السجدين على الركوع فكذلك وإن قدم ركناً على غير الركن كما إذا قدم الركوع على القراءة أو قدم غير الركن على الركوع كما إذا قدم الركعة الأولى من الأركان على الركعة الثانية أو قدم غير الأركان بعضها على بعض كما إذا قدم الركعة الأولى على الركعة الثانية أو قدم ذلك سهواً وحسب فإن أمكن التدارك بالعود بأن لم يستلزم زيادة ركن وجب والا فلا نعم يجب عليه سجودتان لكل زيادة أو نقصان من ذلك (مسألة ٨) إذا خالف الترتيب في الركعات سهواً كان أتى بالركعة الثالثة سيفعل اثنيائة بأن يجزئ بعد الركعة الأولى أن مقام اليه ثالثة فائق بالتسبيحات الأربعة وركعتي وسجد وقام إلى الثالثة وتجزئ أنها ثنائية فائق بالثالثة والقنوت لم تبطل صلوته بل يكون ما قصد ثالثة ثانية وما قصد ثالثة ثالثة قهراً وكذا لو سجد الأولى بقصد اثنيائة والثانية بقصد الأولى

فصل في الموالاة

قد عرفت سابقاً وجوب الموالاة في كل من القراءة والتكبير والتسبيح والاذكار بالنسبة إلى الآيات والكلمات والحروف وأنه لو تركها عمداً على وجه يوجب محو الأمام بطلت الصلوة بخلاف إذا كان سهواً فإنه لا تبطل الصلوة وإن بطلت تلك الآية أو الكلمة فيجب أعادتها نعم إذا أوجب

قوات الموالاة فيها نحو اسم الصلوة بطلت وكذا اذا كان ذلك في تكبيرة الاحرام فان قوات الموالاة فيها سهواً بمنزلة نسيانها وكذا في السلام فانه بمنزلة عدم الاتيان به فاذا تذكر ذلك ومع ذلك اتى بالمنايا بطلت صلوته بخلاف ما اذا اتى به قبل التذكر فانه كالانسان به بعد نسيانه وكما يجب الموالاة في المذكورات تجب في افعال الصلوة بمعنى عدم الفصل بينها على وجه يوجب نحو صورة الصلوة سواء كان عمداً أو سهواً مع حصول الخلو المذكور بخلاف ما اذا لم يحصل الخلو المذكور فانه لا يوجب البطلان (مسئلة ١) تطويل الركوع او السجود او كثار الاذكار او قراءة السور الطوال لا تعد من الخلو فلا اشكال فيها (مسئلة ٢) الاحوط مراعات الموالاة العرفية بمعنى متابعة الافعال بلا فصل وان لم يجمع معه صورة الصلوة وان كان الاقوى عدم وجوبها وكذا في القراءة والاذكار (مسئلة ٣) لو نذر الموالاة بالمعنى المذكور فالظاهر انفساد نذره لرجمائها ولو من باب الاحتياط فلو خالف عمداً عصى لكن الاظهر عدم بطلان صلوته

فصل في القنوت

وهو مستحب في جميع الفرائض اليومية ونوافلها بل جميع النوافل حتى صلوة الشفع على الاقوى ويتأكد في الجهرية من الفرائض خصوصاً في الصبح والوتر والجمعة بل الاحوط عدم تركه في الجهرية بل في مطلق الفرائض والقول بوجوبه في الفرائض او في خصوص الجهرية منها ضيق وهو في كل صلوة مرة قبل الركوع من الركعة الثانية وقبل الركوع في صلوة الوتر الا في صلوة العيدين ففيها في الركعة الاولى خمس مرات وفي الثانية اربع مرات والا في صلوة الايات ففيها مرتان مرة قبل الركوع الخامس ومرة قبل الركوع العاشر بل لا يبعد استحباب خمس قنوتات فيها في كل زوج من الركوعات والا في الجمعة ففيها قنوتان في الركعة الاولى قبل الركوع وفي الثانية بعده ولا يشترط فيه رفع اليدين ولا ذكر مخصوص بل يجوز ما يجري على لسانه من الذكر والدعاء والمناجاة وطلب الحاجات واقوله سبحان الله خمس مرات او ثلث مرات او بسم الله الرحمن الرحيم ثلث مرات او الحمد لله ثلث مرات بل يجوز سبحان الله او سائر ما ذكر مرة واحدة كما يجوز الاقتصار على الصلوة على النبي وآله وثلث قوله اللهم اغفر لي ونحو ذلك والاولى ان يكون جامعاً للثناء على الله تعالى والصلوة على محمد وآله وطلب المغفرة له والمؤمنين والمؤمنات

(مسئلة ١) يجوز قراءة القرآن في القنوت خصوصاً الايات المشتملة على الدعاء كقوله تعالى ربنا لاترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ونحو ذلك (مسئلة ٢) يجوز قراءة الاشعار المشتملة على الدعاء والمناجاة مثل قوله

الحى عبدك العاصى انا كذا * مقرأ بالذنوب وقد دعا كذا

ونحوه (مسئلة ٣) يجوز الدعاء فيه بالفارسية ونحوها من اللغات غير العربية وان كان لا يتحقق وفي لغة القنوت الا بالعربي وكذا في سائر احوال الصلوة واذكارها نعم الاذكار المخصوصة لا يجوز اتيانها بغير العربي (مسئلة ٤) الاولى ان يقرأ الادعية الواردة عن الائمه صلوات الله عليهم ولا تنقل كذات الفرج وحى لاله الا الله العظيم الكريم لاله الا الله الى العظيم سبحانه الله رب السموات السبع ورب الارضين السبع وما بينهن وما فوقهن ورب العرش العظيم والحمد لله رب العالمين ويجوز ان يزيد بعد قوله وما بينهن وما فوقهن وما شئتكم كما يجوز ان يزيد بعد قوله ان يقر الله العظيم وسلام على المرسلين والاحسن ان يقول بعد كذات الفرج اللهم اغفر لنا وارحمنا واعفنا وانف عنا انك على كل شيء قدير (مسئلة ٥) الاولى ختم القنوت بالصلوة على محمد وآله بل لا ينداء بها ايضاً او لا ينداء سيح طلب المغفرة او قضاء الخواتم بها فقد روي ان الله سبحانه وتعالى يستجيب الدعاء للنبي ص بالصلوة وبعد من رحمته ان يستجيب الاول والاخر ولا يستجيب الوسيط فينبغي ان يكون طلب المغفرة والحاجات بين الدعائين بالصلوة على النبي ص (مسئلة ٦) من القنوت الجامع الموجب لقضاء الخواتم على ما ذكره بعض العلماء ان يقول سبحانه من دانت له السموات والارض بالعبودية سبحانه من نفرد بالوحدانية اللهم صل على محمد وآل محمد وعجل فرجهم اللهم اغفر لي ولجميع المؤمنين والمؤمنات واتق سوائبي وحوالتيهم بحق حبيبك محمد وآله الطاهرين صلى الله عليه وآله اجمعين (مسئلة ٧) يجوز في القنوت الدعاء المحض مادة او اعراباً اذا لم يكن لحته فاحشاً ولا مغيراً للمعنى لكن الاحوط الترك (مسئلة ٨) يجوز في القنوت الدعاء على العدو بغير ظلم وتسيئة كما يجوز الدعاء لشخص خاص مع ذكر اسمه (مسئلة ٩) لا يجوز الدعاء لطالب الحرام (مسئلة ١٠) يستحب اطالة القنوت خصوصاً في صلوة الوتر فمن رسول الله ص اطولكم قنوتاً في دار الدنيا اطولكم راحة يوم القيامة في المواقف وسبب بعض الروايات نال ص اطولكم قنوتاً في الوتر في دار الدنيا ابلغ ويظهر من بعض الاخبار ان اطالة الدعاء في الصلوة افضل من اطالة القراءة (مسئلة ١١)

يستحب التكبير قبل القنوت ورفع اليدين حال التكبير ووضعها ثم رفعها حال الرفع وبسطها جاعلاً باطنها نحو السماء وظاهرها نحو الأرض وان يكونا منضمين مضمومتين الاصابع الا اليهامين وان يكون نظره الى كفيه ويكره ان يجاوز بهما الرأس وكذا يكره ان يمر بهما على وجهه وصدره عند الوضع (مسئلة ١٢) يستحب الجهر بالقنوت سواء كانت الصلوة جهرية او اخفائية وسواء كان اماماً او منفرداً بل او مأموماً اذا لم يسمع الامام صوته (مسئلة ١٣) اذا نذر القنوت في كل صلوة او صلوة خاصة وجب لكن لا تبطل الصلوة بتركه معاً بل ولا بتركه عمداً ايضاً على الاقوى (مسئلة ١٤) لو نسي القنوت فان تذكر قبل الوصول الى حد الركوع قام واتى به وان تذكر بعد الدخول في الركوع قضاه بعد الرفع منه وكذا لو تذكر بعد الهوي للعبود قبل وضع الجبهة وان كان الاحوط ترك العود اليه وان تذكر بعد الدخول في السجود او بعد الصلوة قضاه بعد الصلوة وان طالت المدة والاولى الاتيان به اذا كان بعد الصلوة جالساً مستقبلاً وان تركه عمداً في سجدة او بعد الركوع فلا قضاء (مسئلة ١٥) الاقوى اشتراط القيام في القنوت مع التمكن منه الا اذا كانت الصلوة من جلوس او كانت نافلة حيث يجوز الجلوس في اثناهما كما يجوز في ابتدائها اختياراً (مسئلة ١٦) صلوة المائة كالرجل في الواجبات والمستحبات الا في امور قد مر كثير منها في تضاعيف ما قدمنا من المسائل وجماها انه يستحب لها الزينة حال الصلوة بالحلى والخضاب والاختفات في الاقوال والجمع بين قدميها حال القيام وضم ثدييها الى صدرها بيديها حاله ايضاً ووضع يديها على نحرها حال الركوع وان لاترد ركبتيها حاله الى وراه وان تبده بالعمود للسجود وان تجلس معتدلة ثم تسجد وان تجتمع وتضم اعضائها حال السجود وان تلتصق بالأرض بلا تحفاف وتفتش ذراعيها وان تنسل انسلالاً اذا ارادت القيام اي تنفض بثأناً وتدرج عدلاً لئلا تبدو عجيزتها وان تجلس على اليتام اذا جلست رافعة ركبتيها ضامة لها (مسئلة ١٧) صلوة الصبي كالرجل والصبية كالمرأة (مسئلة ١٨) قد مر في المسائل المتقدمة متفرقة حكم النظر واليدين حال الصلوة ولا بأس باعادته جملة فشكل النظر حال القيام ان يكون على موضع السجود وحال الركوع بين القدمين وحال السجود الى طرف الانف وحال الجلوس الى حجره واما اليدين فامر صالها حال القيام ويضعها على الخندين وحال الركوع على الركبتين مفرجة الاصابع وحال السجود على الأرض مبسوطين مستقبلين باصابعها منضمة حذاء الاذنين وحال الجلوس على الخندين وحال القنوت تلقاه وجهه

فصل في التعقيب

وهو الاشتغال عقب الصلوة بالدعاء او الذكر او تلاوة او غيرها من الافعال الحسنة مثل التفكير في عظمة الله ونحوه ومثل البكاء لخشية الله او للرغبة اليه وغير ذلك وهو من السنن الاكيدة ومنافع في الدين والدنيا كثيرة وفي رواية من عقب في صلوته فهو في صلوة وفي خبر التعقيب ابلغ في طلب الرزق من الضرب في البلاد والظاهر استحبابه بعد النوافل ايضاً وان كان بعد الفرائض أكد ويعتبر ان يكون متصلاً بالفراغ منها غير مشغل بفعل اخر يتنافى صدقه الذي يختلف بحسب المقامات من السفر والحضر والاضطرار والاختيار ففي السفر يمكن صدقه حال الركوب او المشي ايضاً كحال الاضطراب والمدار على بقائه الصدق والمهنية في نظر المتشربة والقدر المتيقن في الحضر الجلوس مشغلاً بما ذكر من الدعاء ونحوه والظاهر عدم صدقه على الجلوس بلا دعاء او الدعاء بلا جلوس الا في مثل مامس والاولى فيه الاستقبال والطهارة والكون في المصلى ولا يعتبر فيه كون الاذكار والدعاء بالعربية وان كان هو الافضل كما ان الافضل الاذكار والادعية الماثورة المذكورة في كتب العلماء وتذكر جملة منها تيمناً «احدها» ان يكبر ثلاثاً بعد التسليم رافعاً يديه على هيئة غيره من التكبيرات «الثاني» تسبيح الزهراء صلوات الله عليها وهو افضلها على ما ذكره جملة من العلماء ففي الخبر ما عيّد الله بشئ من التمجيد افضل من تسبيح فاطمة ولو كان شئ افضل منه لنحله رسول الله ص فاطمة وفي رواية تسبيح فاطمة الزهراء الذكر الكثير الذي قال الله تعالى اذكرو الله ذكراً كثيراً وفي اخرى عن الصادق تسبيح فاطمة كل يوم في دير كل صلوة احب الى من صلوة الف ركعة في كل يوم والظاهر استحبابه في غير التعقيب ايضاً بل في نفسه نعم هو موكد فيه وعند ارادة النوم لدفع الروثا السبئية كما ان الظاهر عدم اختصاصه بالفرائض بل هو مستحب عقب كل صلوة وكيفيته الله اكبر اربع وثلاثون مرة ثم الحمد لله ثلاث وثلاثون ثم سبحان الله كك فجمعها مائة ويجوز تقديم التسبيح على التمجيد وان كان الاولى الاول (مسئلة ١٩) يستحب ان يكون السجدة بطين قبر الحسين صلوات الله عليه وفي الخبر انها تسبح اذا كانت بيد الرجل من غير ان يسبح ويكتب له ذاك التسبيح وان كان غافلاً (مسئلة ٢٠) اذا شك في عدد التكبيرات او التسبيحات او الحمد بدأت بنى على الاقل ان لم يقاوم المحل والا بنى على الاتيان به وان زاد على الاعداد بنى عليها ورفع اليد عن الزايد «الثالث»

لا اله الا الله وحده وحده المنجز وعده ونصر عبده واعز جنده وغلب الاحزاب وحده قبله الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير « الرابع » اللهم اهدني من عندك واقض علي من فضلك وانشر علي من رحمتك وانزل علي من رحمتك « الخامس » سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر مائة مرة او اربع مائة او ثلثين « السادس » اللهم صل علي محمد وآل محمد واجرفني من النار وارزقني الجنة وزوجني من الخور العين « السابع » اعوذ بوجهك الكريم وعزتك التي لا ترام وقدرتك التي لا تمتنع منها شيء من شر الدنيا والاخرة ومن شر الاوجاع كلها ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم « الثامن » قراءة الحمد واية الكرسي واية شهادته انه لا اله الا الله والحمد لله الملك « التاسع » اللهم اني اسئلك من كل خير احاط به علمك واعوذ بك من كل شر احاط به علمك اللهم اني اسئلك عافيتك في اموري كلها واعوذ بك من غزى الدنيا وعذاب الاخرة « العاشر » اعين نفسي وما رزقني ربي بالله الواحد الاحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً احد واعين نفسي وما رزقني ربي رب الثاني من شر ما خلق الي آخر السورة واعين نفسي وما رزقني ربي رب الناس الى آخر السورة « الحادي عشر » ان يقره قل هو الله احد اثنا عشر مرة ثم يوسط يديه ويرفعها الى السماء ويقول اللهم اني اسئلك باسمك المكنون الخزيون الطاهر الطاهر المبارك واسئلك باسمك العظيم وصا طاعتك القديم ان تصلي علي محمد وآل محمد يا واهب العطايا يا مطلق الاماري يا نكاح الرقاب من النار اسئلك ان تصلي علي محمد وآل محمد وان تعق رقبتي من النار وتخرجني من الدنيا امنك وتدخلي الجنة سالماً وان تجعل دعائي اوله ذليلاً واوسطه نجحاً واخره صلاحاً انك انت علام الغيوب « الثاني عشر » الشهادتان والافرار بالائمة « الثالث عشر » قبل ان يثني رجله يقول ثلاث مرات استغفر الله الذي لا اله الا هو الخ القيوم ذو الجلال والاكرام واتوب اليه « الرابع عشر » دعاء الحفظ من الزيادات وهو سمعنا من لا يمتدني علي اهل بيته سبحانه من لا يأخذ اهل الارض بالوان العذاب سبحانه الرئوف الرحيم اللهم اجعل لي في قلبي نوراً وبصراً وقهاً وعلاً انك علي كل شيء قدير (مسئلة ٢١) يستحب في صلوة الصبح ان يجلس بعدها في مصلاه الي طلوع الشمس مستغلاً بذكر الله (مسئلة ٢٢) الدعاء بعد الفريضة افضل من الصلوة نافلة وكذا الدعاء بعد الفريضة افضل من الدعاء بعد النافلة (مسئلة ٢٣) يستحب سجود الشكر بعد كل صلوة فريضة كانت او نافلة وقد مر كيفية سابقاً فصل يستحب الصلوة

علي النبي حيث ما ذكر او ذكر عنده ولو كان في الصلوة وفي اثناء القراءة بل الاحوط عدم تركها لغفوى جماعة من العلماء بوجودها ولا فرق بين ان يكون ذكره باسمه العلمي كمحمد واحمد او بالكنية واللقب كابي القاسم والاصطفي والرسول والنبي او بالشهر وفي الخبر الصحيح وصل علي النبي كما ذكرته او ذكره ذاكرك في الاذان او غيره وفي رواية من ذكرت عنده ونسي ان يصلي علي خطا الله به طريق الجنة (مسئلة ١) اذا ذكر اسمه ص مكرراً يستحب تكرارها وعلى القول بالوجوب يجب ثم ذكر بعض القائلين بالوجوب يكفي مرة الا اذا ذكر بعدها فيجب اعادةها وبعضهم على انه يجب في كل مجلس مرة (مسئلة ٢) اذا كان في اثناء التشهد فسمع اسمه لا يكسفي بالصلوة التي تجب للتشهد ثم ذكره في ضمن قوله اللهم صل علي محمد وآل محمد لا يوجب تكرارها والا لم يلزم التسلسل (مسئلة ٣) الاحوط عدم الفصل الطويل بين ذكره والصلوة عليه بناء على الوجوب وكذا بناء على الاستحباب في ادراك فضلها وامثال الامر الندي فلو ذكره او سمعه في اثناء القراءة في الصلوة لا يؤثر الى آخرها الا اذا كان في اواخرها (مسئلة ٤) لا يمتنع كيفية خاصة في الصلوة بل يكفي في الصلوة عليه كل ما يدل عليها مثل صلى الله عليه واله صل عليه والاولى ضم الآل اليه (مسئلة ٥) اذا كتب اسمه ص يستحب ان يكتب الصلوة عليه (مسئلة ٦) اذا تذكره بقلبه فالاولى ان يصلي عليه لاحتمال شمول قوله ع كلما ذكرته الخ لكن الظاهر ارادة الذكر الاساني دون القلب (مسئلة ٧) يستحب عند ذكر سائر الانبياء والائمة ايضاً ذلك نعم اذا اراد ان يصلي علي الانبياء اولاً يصلي علي النبي وآله ص ثم عليهم الا في ذكر ابراهيم ع ففي الخبر عن معوية بن عمار قال ذكرت عند ابي عبد الله الصادق ع بعض الانبياء فصليت عليه فقال ع اذا ذكر احد من الانبياء فابده بالصلوة علي محمد وآله ثم عليه

فصل في مبطلات الصلوة

وهي امور « احدها » فقد بعض الشرائط في اثناء الصلوة كالستر واباحة المكان واللباس ونحو ذلك مما مر في المسائل المتقدمة « الثاني » الحدث الاكبر او الاصغر فانه مبطل ابتداءً ووقع فيها ولو قبل الاخر يخرج من غير فرق بين ان يكون عمداً او سهواً او اضطراراً عداً ماص في حكم المسالوس والمبطلون والمستحاضة نعم لو نسي السلام ثم احدث فلا قوي عدم البطلان وان كان الاحوط الاعادة ايضاً « الثالث » التكفير بمعنى وضع احدى اليدين علي الاخرى علي النحو الذي

يصنع غيرنا ان كان عمداً لغير ضرورة فلا بأس به سهواً وان كان الاحوط الاعادة معه ايضاً وكذا لا بأس به مع الضرورة بل لو تركه حالها اشكال الصحة وان كانت اقوى والاحوط عدم وضع احدى اليدين على الاخرى باى وجه كان في اى حالة من حالات الصلوة وان لم يكن متعارفاً بينهم لكن بشرط ان يكون بعنوان الخضوع والتأدب واما اذا كان لغرض آخر كالحك ونحوه فلا بأس به مطلقاً حتى نلّي الوضع المتعارف الرابع « تعدد الالتفات بنم البدن الى الخلف او الى اليمين او اليسار بل والى ما بينهما على وجه يخرج عن الاستقبال وان لم يصل الى حدها وان لم يكن الالتفات حال القراءة او الذكر بل الاقوى ذلك في الالتفات بالوجه الى الخلف مع فرض امكانه ولو بيل البدن نلّي وجه لا يخرج عن الاستقبال واما الالتفات بالوجه يميناً ويساراً مع بقاء البدن مستقبلاً فالاقوى كراهته مع عدم كونه فاحشاً وان كان الاحوط اجتنابه ايضاً خصوصاً اذا كان طويلاً وصعباً اذا كان مقارناً لبعض افعال الصلوة خصوصاً الاركان سيما تكبيرة الاحرام واما اذا كان فاحشاً ففيه اشكال فلا يترك الاحتياط ح وكذا تبطل مع الالتفات سهواً فيما كان عمده مبطلاً الا اذا لم يصل الى حد اليمين واليسار بل كان فجاء بينهما فانه غير مبطل اذا كان سهواً وان كان بكل البدن « الخامس » تعدد الكلام بحرفين ولومهما من غير مفهوم للمعنى او بحرف واحد بشرط كونه مفهوماً للمعنى نحو (ق) فعل امر من وقى بشرط ان يكون عالماً بمعناه وقاصداً له بل او غير قاصد ايضاً مع النفاثه الى معناه على الاحوط (مسئلة ١) لو تكلم بحرفين حصل ثانيهما من اشباع حركة الاول بطلت بخلاف ما لو لم يصل الاشباع الى حد حصول حرف آخر (مسئلة ٢) اذا تكلم بحرفين من غير تركيب كان بقول ب ب مثلاً ففي كونه مبطلاً اولاً وجهان والاحوط الاول (مسئلة ٣) اذا تكلم بحرف واحد غير مفهوم للمعنى لكن وصله باحدى كلمات القراءة او الاذكار ابطال من حيث افساد تلك الكلمة اذا خرجت تلك الكلمة عن حقيقتها (مسئلة ٤) لا تبطل بد حرف المد واللين وان زاد فيه بمقدار حرف آخر فانه محسوب حرفاً واحداً (مسئلة ٥) الظاهر عدم البطلان بحروف المعاني مثل ل حيث انه لمعنى التعليل او التمليك او نحوها وكذا مثل (و) حيث يفيد معنى العطف والقسم ومثل ب فانه حرف جر وله معان وان كان الاحوط البطلان مع قصد هذه المعاني وقرق واضح بينهما وبين حروف المباني (مسئلة ٦) لا تبطل بصوت التنخيع ولا بصوت النفخ والانبين والتأوه ونحوها نعم تبطل بحكاية اسماء هذه الاصوات مثل اح وبف واوه (مسئلة ٧) اذا قال آه من ذنوبى

او آه من نار جهنم لا تبطل الصلوة قطعاً اذا كان في ضمن دعاء او مناجات واما اذا قال آه من غير ذكر المتعلق فان قدره فكذلك والا فالاحوط اجتنابه وان كان الاقوى عدم البطلان اذا كان في مقام الخوف من الله (مسئلة ٨) لا فرق في البطلان بالتكلم بين ان يكون هناك مخاطب ام لا وكذا لا فرق بين ان يكون مضطراً في التكلم او مختاراً نعم التكلم سهواً ليس مبطلاً ولو كان بتخيل الفراغ من الصلوة (مسئلة ٩) لا بأس بالذكر والدعاء في جميع احوال الصلوة بغير المحرم وكذا بقراءة القرآن غير ما يوجب السجود واما الدعاء بالمحرم كاللغاء على مؤمن ظليلاً فلا يجوز بل هو مبطل للصلوة وان كان جاهلاً بحرمته نعم لا يبطل مع الجهل بالموضوع كما اذا اعتقده كافراً فدعى عليه فبان انه مسلم (مسئلة ١٠) لا بأس بالذكر والدعاء بغير العربي ايضاً وان كان الاحوط العربية (مسئلة ١١) يعتبر في القرآن قصد القرآنية فلو قرأ ما هو مشترك بين القرآن وغيره لا بقصد القرآنية ولم يكن دعاء ايضاً ابطال بل الآية المختصة بالقرآن ايضاً اذا قصد بها غير القرآن ابطال وكذا لو لم يعلم انها قرآن (مسئلة ١٢) اذا اتي بالذكر بقصد تنبيه الغير والدلالة على امر من الامور فان قصد به الذكر وقصد التنبيه برفع الصوت مثلاً فلا اشكال بالصحة وان قصد به التنبيه من دون قصد الذكر اصلاً بان استعمله في التنبيه والدلالة فلا اشكال في كونه مبطلاً وكذا ان قصد الامر من معاً على ان يكون له مدلولان واستعمله فيها واما اذا قصد الذكر وكان داعيه على الاتيان بالذكر تنبيه الغير فالاقوى الصحة (مسئلة ١٣) لا بأس بالدعاء مع مخاطبة الغير بان يقول غفر الله لك فهو مثل قوله اللهم اغفر لي اولئلا (مسئلة ١٤) لا بأس بتكرار الذكر او القراءة عمداً او من باب الاحتياط نعم اذا كان التكرار من باب الوسوسة فلا يجوز بل لا يبعد بطلان الصلوة به (مسئلة ١٥) لا يجوز ابتداء السلام لمصلي وكذا ساير التحيات مثل صبحك الله بالخير اومدك الله بالخير او في امان الله او ادخلوها بسلام اذا قصد مجرد التحية واما اذا قصد الدعاء بالسلامة او الاصباح والامساء بالخير ونحو ذلك فلا بأس وكذا اذا قصد اقراءية من نحو قوله سلام عليكم او ادخلوها بسلام وان كان الغرض منه السلام او بيان المطلب بان يكون من باب الداعي على الدعاء او قراءة القرآن (مسئلة ١٦) يجوز رد سلام التحية في اثناء الصلوة بل يجب وان لم يكن السلام او الجواب بالصيغة القرآنية ولو عصى ولم يرد الجواب واشتغل بالصلوة قبل فوات وقت الرد لم تبطل على الاقوى (مسئلة ١٧) يجب ان يكون الرد في اثناء الصلوة بمثل ما علم لوقال سلام عليكم يجب ان يقول في الجواب سلام عليكم مثلاً بل الاحوط

المائلة في التعريف والتذكير والافراد والجمع فلا يقول سلام عليكم في جواب السلام عليكم اوفي جواب سلام عليك مثلاً وبالعكس وان كان لا يخفى من منع نعم لقصد القرآنية في الجواب فلا بأس بعدم المائلة (مسئلة ١٨) لو قال المسلم عليكم السلام فالاحوط في الجواب ان يقول سلام عليكم بقصد القرآنية او بقصد الدعاء (مسئلة ١٩) لو سلم بالخشوع وجب الجواب صحيحاً والاحوط قصد الدعاء او القرآن (مسئلة ٢٠) لو كان المسلم صلياً ميمناً او ضوياً او امرأة اجنبية او رجلاً اجنبياً على امرأته تعالى فلا يبعد بل الاقوى جواز الرد بعنوان رد التحية لكن الاحوط قصد القرآن او الدعاء (مسئلة ٢١) لو سلم على جماعة منهم المصلي فرد الجواب غيره لم يجزله الرد نعم لو رده صبي ميمناً في كفائته اشكل والاحوط رد المصلي بقصد القرآن او الدعاء (مسئلة ٢٢) اذا قال سلام بدون عليكم وجب الجواب في الصلوة اما بمثلها ويقدر عليكم واما بقوله سلام عليكم والاحوط الجواب كذلك بقصد القرآن او الدعاء (مسئلة ٢٣) اذا سلم مرات عديدة يكفي في الجواب مرة نعم لو اجاب ثم سلم يجب جواب اشقي ايضاً وهكذا الا اذا خرج عن المتعارف فلا يجب الجواب ح (مسئلة ٢٤) اذا كان المصلي بين جماعة فسلم واحد عليهم وشك المصلي فيه ان المسلم قصده ايضاً ام لا لا يجوز له الجواب نعم لا بأس به بقصد القرآن او الدعاء (مسئلة ٢٥) يجب جواب السلام فوراً ولو اخر عصباناً او نسياناً بحيث خرج عن صدق الجواب لم يجب وان كن في الصلوة لم يجز وان شك في الخروج عن الصدق وجب وان كان في الصلوة لكن الاحوط ح قصد القرآن او الدعاء (مسئلة ٢٦) يجب اصباح الرد سواء كان في الصلوة او لا اذا سلم ومضى سريعاً او كان المسلم اصم فيكون الجواب على المتعارف بحيث لو لم يبعد ان يمكن اصم كان يسمع (مسئلة ٢٧) لو كانت التحية بغير لفظ السلام كقوله صبحك الله يا خير او مساءك الله يا خير لم يجب الرد وان كان هو الاحوط ولو كان في الصلوة فالاحوط الرد بقصد الدعاء (مسئلة ٢٨) لو شك المصلي في ان المسلم سلم باي صيغة فالاحوط ان يرد بقوله سلام عليكم بقصد القرآن او الدعاء (مسئلة ٢٩) بكرة السلام على المصلي (مسئلة ٣٠) رد السلام واجب كفاً في لو كان المسلم عليهم جماعة يكفي رد احدهم ولكن الظاهر عدم سقوط الاستحباب بالنسبة الى البائنين بل الاحوط رد كل من قصد به ولا يستعجل برد من لم يكن داخل في تلك الجماعة اولم يكن مقصوداً وظاهر عدم كفاية رد المصلي المميز ايضاً والمشهور على ان الابتداء بالسلام ايضاً من المستحبات الكفائية فلو كان الداخلون جماعة

بكتفي سلام احدهم ولا يبعد بقاء الاستحباب بالنسبة الى البائنين ايضاً وان لم يكن مؤكداً (مسئلة ٣١) يجوز سلام الاجنبي على الاجنبية وبالعكس على الاقوى اذا لم يكن هناك ريب او خوف فتنة حيث ان صوت المرأة من حيث هو ليس عورة (مسئلة ٣٢) مقتضى بعض الاخبار عدم جواز الابتداء بالسلام على الكافر بالضرورة لكن يمكن الحمل على ارادة الكراهة وان سلم الذي على مسلم فالاحوط الرد بقوله عليك او بقوله سلام من دون عليك (مسئلة ٣٣) المستفاد من بعض الاخبار انه يستحب ان يسلم الزاكب على الماشي واصحاب الخيل على اصحاب البغال وهم على اصحاب الخيل والقاتم على الجالس والجماعة القليلة على الكثيرة والعصير على الكثير ومن المعلوم ان هذا مستحب في مستحب والا فلو وقع العكس لم يخرج عن الاستحباب ايضاً (مسئلة ٣٤) اذا سلم سفرية ارضاً حافاً بالظاهر عدم وجوب رده (مسئلة ٣٥) اذا سلم على احد شخصين ولم يعلم انه ايها اراد لا يجب الرد على واحد منهما وان كان الاحوط في غير حال الصلوة الرد من كل منهما (مسئلة ٣٦) اذا تفرق سلام شخصين كل على الآخر وجب على كل منهما الجواب ولا يكفي سلامه الاول لانه لم يقصد الرد بل الابتداء بالسلام (مسئلة ٣٧) يجب جواب سلام فارسي التعزية والواعظ ونحوهما من اهل المنبر ويكفي رد احد المستمعين (مسئلة ٣٨) يستحب الرد بالاحسن في غير حال الصلوة بان يقول في جواب سلام عليكم سلام عليكم ورحمة الله وبركاته بل يمكن ذلك فيها ايضاً وان كان الاحوط الرد بالمثل (مسئلة ٣٩) يستحب للعاطس ومن سمع عطسة الغير وان كان في الصلوة ان يقول الحمد لله او يقول الحمد لله صلى الله على محمد وآله بعد ان يضع اصبعه على انفه وكذا يستحب تسحية العاطس بان يقول له يرحمك الله او يرحمك الله وان كان في الصلوة وان كان الاحوط الترك ح ويستحب للعاطس كذلك ان يرد التسميت بقوله يغفر الله لكم «السادس» تعمد التفتحة ولو اضطرراً وهي الضحك المشتمل على الصوت والمد والترجيع بل مطلق الصوت على الاحوط ولا بأس بالتبسم ولا بالتمجزة سهواً نعم الضحك المشتمل على الصوت نقد براكاً لو امتلأ جوفه ضحكاً واجر وجهه لكن منع نفسه من اظهار الصوت حكمه حكم الفيقية «السابع» تعمد البكاء المشتمل على الصوت بل وغير المشتمل عليه على الاحوط لا مودر الدنيا واما البكاء للنفوس من الله ولا مودر الاخرة فلا بأس به بل هو من افضل الاعمال والظاهر ان البكاء اضطراراً ايضاً مبطل نعم لا بأس به اذا كان سهواً بل الاقوى عدم البأس به اذا كان لطلب امر دنيوي من الله فيبكي تذلاً له تعالى

لنقض حاجته « الثامن » كل فعل مباح مأمورة الصلوة قليلا كان أكثر أو كثرة والرفص وانصفق ونحو ذلك مما هو منافي للصلوة ولا فرق بين العمدة والسهو وكذا السكوت الطويل المأخوذ وما انفعل القابل الغير المأخوذ بل الكثير الغير المأخوذ فلا بأس به ، مثل الإشارة باليد لبيان مطلب وقتل الحية والعقرب وحمل الطفل ونحوه وارضاعه عند بكائه وعدد الركعات بالخصى وعدد الاستغفار في الوتر بالحجة ونحوها مما هو مذكور في النصوص وما انفعل الكثير أو السكوت الطويل المفترى للموالاة بمعنى المناجعة العرفية إذا لم يكن ماحيا للصورة فهو لا يفسد والاحوط الاجتناب عنه عمدا « التاسع » الأكل والشرب المأخوذ للصورة فتبطل الصلوة بها عمدا كذا أو سهواً والاحوط الاجتناب عما كان منها ، نحو تناول الموالاة العرفية عمداً نعم فلا بأس بالبلع بقايا الطعام الباقية في الفم أو بين الأسنان وكذا بالبلع قليل من السكر الذي يذوب وينزل شيئاً فشيئاً ويستغنى أيضاً ما ورد في النص بالخصوص من جواز شرب الماء لمن كان مشغولاً بالدعاء في صلوة الوتر وكان عازماً على الصوم في ذلك اليوم ويخشى مفاجأة الغير وهو عطشان والماء أمانه وعمناج إلى خطوتين أو ثلاثة فإنه يجوز له التخطي والشرب حتى يروى وإن طال زمانه إذا لم يفعل غير ذلك من منافيات الصلوة حتى إذا أراد العود إلى مكانه رجع انقهرى لئلا يستدبر القبلة والاحوط الاقتصار على الوتر المندوب وكذا على خصوص شرب الماء فلا يلحق به الأكل وغيره نعم الأقوى عدم الاقتصار على الوتر ولا على حال الدعاء فليحلق به مطابق النافلة وغير حال الدعاء وإن كان الاحوط الاقتصار « العاشر » تعمد قول آمين بعد تمام النافذة لغير ضرورة من غير فرق بين الإجماع به والامتناع بالامام والمأموم والنفرد ولا بأس به في غير المقام الذي يورق قصد الدعاء كما لا بأس به مع السهو وفي حال الضرورة بل قد يجب معها ولو تركها ثم انقضت صلواته على الأقوى « الحادي عشر » الشك في ركعات الثنائية والثلاثية والأوليين من الرباعية على ما سيأتي « الثاني عشر » زيادة جزء أو نقصانه عمداً إن لم يكن ركعتاً ومطلقاً إن كان ركعتاً (مسئلة ٤٠) لو شك بعد السلام في أنه هل أحدث في أثناء الصلوة أم لا بقي على العدم والصحة (مسئلة ٤١) لو علم بأنه نام اختياريًا وشك في أنه هل أتم الصلوة ثم نام أو نام في أثناءها بقي على أنه أتم ثم نام ، وإذا علم بأنه نائم النوم فوراً وشك في أنه كان في أثناء الصلوة أو بعدها وجب عليه الإعادة وكذا إذا رأى نفسه نائماً في السجدة وشك في أنها السجدة الأخيرة من الصلوة أو السجدة الشكر بعد إتمام الصلوة ولا يجري قاعدة الفراغ في المقام (مسئلة ٤٢) إذا كان في أثناء الصلوة

في المسجد فرأى نجاسة فيه فإن كانت الإزالة موقوفة على قطع الصلوة قهراً ثم أزال النجاسة وإن أمكنت بدونه بأن لم يستلزم الاستدبار ولم يكن فعلاً كثيراً موجباً لحو الصورة وجبت الإزالة ثم البناء على صلواته (مسئلة ٤٣) ربما بقي يجراز البكاء على سيد الشهداء أو واحداً قدامه في حال الصلوة وهو مشكل (مسئلة ٤٤) إذا أتى بفعل كثير أو بسكوت طويل وشك في بقاء صورة الصلوة ونحوها معه فلا يبعد البناء على البقاء ، لكن الاحوط الإعادة بعد الإتمام

فصل في المكروهات في الصلوة

وهي أمور « الأول » الانفات بالوجه قليلاً بل وبالعين وبالفم « الثاني » العبث بالحية أو بغيرها كاليد ونحوها « الثالث » القرآن بين السورتين على الأقوى وإن كان الاحوط الترك « الرابع » عقص الرجل شعره وهو جمعة وجعله في وسط الرأس وشده أوليه وأدخل أطرافه في أصوله أو ظفره وليه على الرأس أو ظفره وجعله كالكبكية في بقع الرأس على الجهة والاحوط ترك الكل بل يجب ترك الأخير في ظفر الشعر حال السجدة « الخامس » نفخ موضع السجود « السادس » البصاق « السابع » فرقة الأصابع أي تقضيها « الثامن » التملط « التاسع » التثائب « العاشر » الانثين « الحادي عشر » التأوه « الثاني عشر » مدافعة البول والغائط بل والريح « الثالث عشر » مدافعة النوم في الصحيح لاقم إلى الصلوة متكاسلاً ولا متناعاً ولا متناظلاً « الرابع عشر » الامتخاط « الخامس عشر » الصفد في القيام أي الاقتران بين القدمين معاً كأنهما في قيد « السادس عشر » وضع اليد على الخاصرة « السابع عشر » تشبك الأصابع « الثامن عشر » تعميض البصر « التاسع عشر » لبس الخف أو الجورب الضيق الذي يضغطه « العشرون » حديث النفس « الحادي والعشرون » قص الظفر والأخذ من الشعر والعرض عليه « الثاني والعشرون » النظر إلى نقش الخاتم والمصحف والكتاب وقرائنه « الثالث والعشرون » التورك بمعنى وضع اليد على الورك معقداً عليه حال القيام « الرابع والعشرون » الانصات في أثناء القراءة أو الذكر لسماع ما يقوله القائل « الخامس والعشرون » كل ما ينافي الخشوع المطلوب في الصلوة (مسئلة ١) لا بد للمصلي من اجتناب موانع قبول الصلوة كالعجب والدلال ومنع الزكوة والنشوز والاباق والحسد والكبر والغيبة وأكل الحرام وشرب المسكر بل جميع المعاصي لقوله تعالى إنما يتقبل الله من المتقين (مسئلة ٢) قد نطقت الأخبار بجواز

جملة من الافعال في الصلوة وانما لا تبطل بها لكن من المعلوم ان الاولى لا تنص على صورة الحاجة والضرورة ولو العرفية وهي عند الصلوة بالخطم والحصى باخذها بيده وتسوية الحصى في موضع السجود ومسح التراب عن الجبهة ونفخ موضع السجود اذا لم يظهر منه حرفان وضرب الخط او التخذ باليد لاعلام الغير او ايقاظ النائم وصفق اليدين لاعلام الغير والاياء لذلك ورعى الكعب وغيره بالحجر ومناولة العصي للغير وحمل الصبي وارضاءه وحك الجسد والتقدم بخطوة او خطوتين وقتل الحية والعقرب والبرغوث والبقعة والقملة ودنهم الى الحصى وحك خرد الطير من الثوب وقطع الثوابل ومسح اللهايميل ومن الفرغ وزرع السن المتحرك ورفع النفلدوة ووضعها ورفع اليدين من الركوع او السجود لحك الجسد وادارة السجدة ورفع الطرف الى السماء وحك النخامة من المسجد وغسل الثوب او البدن من التي والرعاف **فصل** لا يجوز قطع صلوة الفريضة اختياراً والاحوط عدم قطع النافلة ايضاً وان كان الاقوى جوازها ويجوز قطع الفريضة لحفظ مال ولدفع ضرر الى اربدى كانه قطع لاخذ العبد من الاياق او القرين من الفرار او الدابة من الشراذ ونحو ذلك وقد يجب كما اذا توفى حفظ نفسه او حفظ نفس محترمة او حفظ مال يجب حفظه شرعاً عليه وقد يستحب كما اذا توقف حفظ مال مستحب الحفظ عليه وكقطعهما عند نسيان الاذان والاقامة اذا تذكر قبل الركوع وقد يجوز تدفع الضرر المالى الذى لا يضره ثلثه ولا يبعد كراهته لدفع ضرر مالى يسير وعلى هذا فينقسم الى الاقسام الخمسة (مسئلة ١) الاحوط عدم قطع النافلة المنذرة اذا لم تكن منذرة بالخصوص بان نذر اتيان نافلة فتشعر في صلوة بعنوان الوفاء لذلك النذر واما اذا نذر نافلة مخصوصة فلا يجوز قطعها قطعاً (مسئلة ٢) اذا كان في اثناء الصلوة فرأى نجاسة سيف المسجد او حدثت نجاسة فالظاهر عدم جواز قطع الصلوة لازالته لان دليل فورية الازالة فاضر الشتمل عن مثل المنام هذا في سعة الوقت واما في الضيق فلا اشكال انه لو كان الوقت موسعاً وكان بحيث لولا المبادرة الى الازالة فانت القدرة عليها فالظاهر وجوب القطع (مسئلة ٣) اذا توقف اداء الدين المطالب به على قطعها فالظاهر وجوبه في سعة الوقت لافي الضيق ويحمل في الضيق وجوب الافدام على الاداء متشاعلاً بالصلوة (مسئلة ٤) في موارد وجوب القطع اذا تركه واشتغل بها فالظاهر الصحة وان كان آتياً في ترك الواجب لكن الاحوط الاعادة خصوصاً في صورة توقف دفع الضرر الواجب عليه (مسئلة ٥) يستحب ان يقول حين ارادة القطع في موضع الرخصة او الوجوب السلام عليك

ايها النبي ورحمة الله وبركاته

فصل في صلوة الايات

وهي واجبة على الرجال والنساء والخطباء وسببها امور «الاول والثاني» كسوف الشمس وخسوف القمر ولوبعضها وان لم يحصل منها خوف «الثالث» الزلزلة وهي ايضاً سبب لما مطلقاً وان لم يحصل بها خوف على الاقوى «الرابع» كل مخوف سماوى اوارضى كالرعي الاسود او الاحمر والاصفر والظلمة الشديدة والصاعقة والصيحة والحدة والنار التي تظهر في السماء والخسوف وغير ذلك من الايات المخوفة عند غالب الناس ولا عبرة بغير المخوف من هذه المذكورات ولا بخوف النادر ولا بانكشاف احد النيرين ببعض الكواكب الذي لا يظهر الا للاوحدى من الناس وكذا بانكشاف بعض الكواكب ببعض اذالم يكن مخوفاً لغالب من الناس واما وقتها ففي الكسوفين هو من حين الاخذ الى تمام الانجلاء على الاقوى فيجب المبادرة اليها بمعنى عدم التأخير الى تمام الانجلاء وتكون اداء في الوقت المذكور والاحوط عدم التأخير عن الشروع في الانجلاء وعدم نية الاداء والقضاء على فرض التأخير واما في الزلزلة وسائر الايات المخوفة فلا وقت لها بل يجب المبادرة الى الاتيان بها بمجرد حصولها وان عصى فبعده الى آخر العمر وتكون اداء معها الى آخره واما كيفيتها فهي ركعتان في كل منها خمس ركوعات وسجدتان بعد الخامس من كل منهما فيكون المجموع عشرة ركوعات وسجدتان بعد الخامس وسجدتان بعد العاشر وتفصيل ذلك بان يكبر للاحرام مقارناً للنية ثم يقرأ الحمد وسورة ثم يركع ثم يرفع رأسه ويقرأ الحمد وسورة ثم يركع وهكذا حتى يتم تحملاً فيسجد بعد الخامس وسجدتين ثم يقوم للركعة الثانية فيقرأ الحمد وسورة ثم يركع وهكذا الى العاشر فيسجد بعد وسجدتين ثم يشهد ويقرأ ولا فرق بين اتحاد السورة في الجميع او تفرقها ويجوز تفرق سورة واحدة على الركوعات فيقرأ في القيام الاول من الركعة الاولى الفاتحة ثم يقرأ بعدها اية من سورة او اقل او اكثر ثم يركع ويرفع رأسه ويقرأ بعضاً اخر من تلك السورة ويركع ثم يرفع ويقرأ بعضاً اخر وهكذا الى الخامس حتى يتم سورة ثم يركع ثم يسجد بعد وسجدتين ثم يقوم الى الركعة الثانية فيقرأ في القيام الاول الفاتحة وبعض السورة ثم يركع ويقوم ويصنع كما صنع في الركعة الاولى الى العاشر فيسجد بعد وسجدتين ويشهد ويسلم فيكون في كل ركعة الفاتحة مرة وسورة ثمانية مفرقة على الركوعات الخمسة مرة

ويجب اتمام سورة في كل ركعة وان زاد عليها فلا بأس والاحوط الاقوى وجوب القراءة عليه من حيث قطع كما ان الاحوط والاقوى عدم مشروعية الفاتحة ح الا اذا اكمل السورة فانه لو اكملها وجب عليه في القيام بعد الركوع قراءة الفاتحة وهكذا كلما ركع عن تمام سورة وجبت الفاتحة في القيام بعده بخلاف ما اذا لم يركع عن تمام سورة بل ركع عن بعضها فانه يقرء من حيث قطع ولا يعيد الحمد كما عرفت نعم لو ركع الركوع الخامس عن بعض سورة فسيجد فالاقوى وجوب الحمد بعد القيام للركوع الثانية ثم القراءة من حيث قطع وفي صورة التفريق يجوز قراءة ازيد من سورة في كل ركعة مع اعادة الفاتحة بعد اتمام السورة في القيام اللاحق (مسئلة ١) لكيفية صلوة الايات كما استفيد مما ذكرنا صور « الاولى » ان يقرء في كل قيام قبل كل ركوع بفاتحة الكتاب وسورة تامة في كل من الركعتين فيكون كل من الفاتحة والسورة عشرين ركعات ويصلي بعد الركوع الخامس والعاشر بركعتين « الثانية » ان يفرق سورة واحدة بكل الركعات الخمسة في كل من الركعتين فيكون الفاتحة مائة في القيام الاول من الركعة الاولى وسورة في القيام الاول من الثانية والسورة ايضا مائة « الثالثة » ان ياتي بالركعة الاولى في الصورة الاولى وبالركعة الثانية كما في الصورة الثانية « الرابعة » عكس هذه الصورة « الخامسة » ان ياتي في كل من الركعتين بازيد من سورة فيجمع بين اتمام السورة في بعض القيامات وتفريقها في البعض فيكون الفاتحة في كل ركعة ازيد من مرة حيث انه اذا اتم السورة وجب في القيام اللاحق قرائتها « السادسة » ان ياتي بالركعة الاولى كما في الصورة الاولى والثانية كما في الخامسة « السابعة » عكس ذلك « الثامنة » ان ياتي بالركعة الاولى كما في الصورة الثانية والثالثة كما في الخامسة « التاسعة » عكس ذلك والاولى اختيار الصورة الاولى (مسئلة ٢) يعتبر في هذه الصلوة ما يعتبر في اليومية من الاجزاء والشرائط والاذكار الواجبة والمندوبة (مسئلة ٣) يستحب في كل قيام ثلث بعد القراءة قبل الركوع قنوت فيكون في مجموع الركعتين خمس قنوتات ويجوز الاجتزاء بقنوتين احدهما قبل الركوع الخامس والثاني قبل العاشر ويجوز الافتصار على الاخير منها (مسئلة ٤) يستحب ان يكبر عند كل هوى للركوع وكل رفع منه (مسئلة ٥) يستحب ان يقول سمع الله لمن حمده بعد الرفع من الركوع الخامس والعاشر (مسئلة ٦) هذه الصلوة حيث اتم ركعتان حكمها حكم الصلوة الثابتة في البطلان اذا شك في انه في الاولى او الثانية وان اشتملت على خمس ركوعات في كل ركعة نعم اذا شك في عدد الركوعات كان حكمها حكم اجزاء اليومية في انه ياتي على الاقل

ان لم يتجاوز الحبل وعلى الاتيان ان يتجاوز ولا تبطل صلوته بالشك فيها نعم لو شك في انه الخامس فيكون اخر الركعة الاولى او السادس فيكون اول الثانية بطلت الصلوة من حيث رجوعه الى الشك في الركعات (مسئلة ٧) الركوعات في هذه الصلوة اركان تبطل بزبادتها ونقصها عمداً وصحوا كالأيومية (مسئلة ٨) اذا ادرك من وقت الكسوفين ركعة فقد ادرك الوقت والصلوة اداء بل وكذلك اذا لم يسع وقتها الا بقدر الركعة بل وكذا اذا قصر عن اداء الركعة ايضا (مسئلة ٩) اذا علم بالكسوف او الخسوف وامهل حتى مضى الوقت عصى ووجب القضاء وكذا اذا علم ثم نسي وجب القضاء ولما اذا لم يعلم بهما حتى خرج الوقت الذي هو تمام الانجلاء فان كان القرص مختزناً وجب القضاء وان لم يخترق كله لم يجب ولما في سائر الايات فع تعمداً التاخير يجب الاتيان بها مادام العمر وكذا اذا علم ونسي ولما اذا لم يعلم بها حتى مضى الوقت او حتى مضى الزمان المنصل بالاية في الوجوب بعد العلم اشكال لكن لا يترك الاحتياط بالاتيان بها مادام العمر فوراً فوراً (مسئلة ١٠) اذا علم بالاية وصلى ثم بعد خروج الوقت او بعد زمان الاتصال بالاية تبين له فساد صلوته وجب القضاء او الاعادة (مسئلة ١١) اذا حصلت الاية في وقت الغريضة اليومية فع سعة وقتها بخير بين تقديم ايها شاء وان كان الاحوط تقديم اليومية وان ضاق وقت احديهما دون الاخرى قدمها وان ضاق وقتها معاً قدم اليومية (مسئلة ١٢) لو شرع في اليومية ثم ظهر له ضيق وقت صلوة الاية قطعها مع سعة وقتها واشتغل بصلوة الاية ولو اشتغل بصلوة الاية فظهر له في الاثناء ضيق وقت الاجزاء لليومية قطعها واشتغل بها وانما ثم عاد الى صلوة الاية من محل القطع اذا لم يقع منه متناف غير الفصل المازبور بل الاقوى جواز قطع صلوة الاية والاشتغال باليومية اذا ضاق وقت قضائها فضلاً عن الاجزاء ثم العود الى صلوة الاية من محل القطع لكن الاحوط خلافه (مسئلة ١٣) يستحب في هذه الصلوة امور « الاولى » والثاني والثالث « القنوت والتكبير قبل الركوع وبدء السجدة على ما مر » « الرابع » اتيانها بالجماعة اداء كانت او قضاء مع احتراق القرص وعدمه والقول بعدم جواز الجماعة مع عدم احتراق القرص ضعيف ويتحمل الامام فيها عن المأموم القراءة خاصة كما في اليومية دون غيرها من الاعمال والاقوال « الخامس » ان يطول فيها خصوصاً في كسوف الشمس « السادس » اذا فرغ قبل تمام الانجلاء يجلس في صلاه مستغلاً بالدعاء والذكر الى تمام الانجلاء او يعيد الصلوة « السابع » قراءة الدور الطوال كبني والنور والروم والكهف

ونحوها « الثامن » اكمال السورة في كل قدام « التاسع » ان يكون كل من القنوت والركوع والسجود بقدر القراءة في التطويل تقريباً « العاشر » الجهر بالقراءة فيها ليلاً او نهاراً حتى في كسوف الشمس على الاصح « الحادي عشر » كونها تحت السماء « الثاني عشر » كونها في المساجد بل في رحبها (مسألة ١٤) لا يبعد استنجاب التطويل حتى الامام وان كان يجب له التخفيف في اليومية مراعاة لضعف المأمومين (مسألة ١٥) يجوز الدخول في الجماعة اذا ادرك الامام قبل الركوع الاول اوفيه من الركعة الاولى والثانية واما اذا ادركه بعد الركوع الاول من الاولى او بعد الركوع من الثانية فيشكل الدخول لاختلال النظم ح بين صلاة الامام والمأموم (مسألة ١٦) اذا حصل احد موجبات سجود السهو في هذه الصلاة فالظاهر وجوب الاتيان به بعدها كما في اليومية (مسألة ١٧) يجرى في هذه الصلاة قاعدة التجاوز عن الحل وعدم التجاوز عند الشك في جزء او شرط كما في اليومية (مسألة ١٨) يثبت الكسوف والخسوف وساير الايات بالعلم وشهادة العدلين واخبار الرصدى اذا حصل الاطمينان بصدقه على اشكال في الاخير لكن لا يترك معه الاحتياط وكذا في وتنها ومقدار مكثها (مسألة ١٩) يختص وجوب الصلاة بمن في بلد الاية فلا يجب على غيره نعم بقوى الحاق المنصل بذلك المكان بما بعده معه كالمكان الواحد (مسألة ٢٠) تجب هذه الصلاة على كل مكلف الا الحائض والنفساء فيسقط عنها اداؤها والاحوط قضائها بعد الطهر والطهارة (مسألة ٢١) اذا تعدد السبب دفعة او تدريجاً تعدد وجوب الصلاة (مسألة ٢٢) مع تعدد ما عليه من سبب واحد لا يلزم التعيين ومع تعدد السبب نوعاً كالكسوف والخسوف والزلزلة الاحوط التعيين ولو اجمالاً نعم مع تعدد ما عدا هذه الثلاثة من وساير المخوفات لا يجب التعيين وان كان احوطاً ايضاً (مسألة ٢٣) المناط في وجوب القضاء في الكسوفين في صورة الجهل احتراق القرص بتمامه فلو لم يحترق التمام ولكن ذهب ضوء البقية باحتراق البعض لم يجب القضاء مع الجهل وان كان احوط خصوصاً مع الصدق العرفي (مسألة ٢٤) اذا اخبره جماعة بمحدث الكسوف مثلاً ولم يحصل له العلم بقولهم ثم بعد مضي الوقت تبين صدقهم فالظاهر الحاقه بالجهل فلا يجب القضاء مع عدم احتراق القرص وكذا لو اخبره شاهدان لم يعلم عدائتهما ثم بعد مضي الوقت تبين عدائتهما لكن الاحوط القضاء في الصورتين

فصل في صلاة القضاء

يجب قضاء اليومية الغائبة عمداً او سهواً او جهلاً او لاجل النوم المستوعب لا وقت او لمرض ونحوه وكذا اذا اتى بها باطلاً لفقد شرط او جزء بوجوب تركه البطالان بان كان على وجه العمد او كان من الاركان ولا يجب على الصبي اذا لم يبلغ في اثناء الوقت ولا على المجنون في غامه مطبقاً كان او ادوارياً ولا على المغنى عليه في غامه ولا على الكافر الاصلى اذا لم يعد خروج الوقت بالنسبة الى ما فات منه حال كفره ولا على الحائض والنفساء مع استيعاب الوقت (مسألة ١) اذا بلغ الصبي اوافق المجنون او المغنى عليه قبل خروج الوقت وجب عليهم الاداء وان لم يدركوا الا مقدار ركعة من الوقت ومع الترك يجب عليهم القضاء وكذا الحائض والنفساء اذا زال عذرهما قبل خروج الوقت ولو بمقدار ركعة كما انه اذا طرأ الجنون او الانغماء او الحيض او النفاث بعد مضي مقدار صلاة المختار يجب حاكم من السفر والحضر والوضوء او التيمم ولم ياتوا بالصلاة وجب عليهم القضاء كما تقدم في المواقيت (مسألة ٢) اذا ادى الكافر قبل خروج الوقت ولو بمقدار ركعة ولم يصل وجب عليه قضائها (مسألة ٣) لا فرق في سقوط القضاء عن المجنون والحائض والنفساء بين ان يكون العذر قهراً او اختياراً من قهراً او اختياراً بل وكذا في المغنى عليه وان كان الاحوط القضاء عليه اذا كان من فعله خصوصاً اذا كان على وجه المعصية بل الاحوط قضاء جميع ما فاتته مطلقاً (مسألة ٤) المرتبة يجب عليه قضاء ما فات منه ايام رده بعد عوده الى الاسلام سواء كان عن ملة او فطرة وتصح منه وان كان عن فطرة على الاصح (مسألة ٥) يجب على المخالف قضاء ما فات منه اواق به على وجه يخالف مذهبه بل وان كان على وفق مذهبنا ايضاً على الاحوط واما اذا اتى به على وفق مذهب فلا قضاء عليه نعم اذا كان الوقت باقياً فانه يجب عليه الاداء ح ولو تركه وجب عليه القضاء ولو استبصر ثم خالف ثم استبصر فالاحوط القضاء وان اتى به بعد العود الى الخلاف على وفق مذهب (مسألة ٦) يجب القضاء على شارب المسكر سواء كان مع العلم او الجهل ومع الاختيار على وجه العصيان او للضرورة او الاكراه (مسألة ٧) فافد الطهورين يجب عليه القضاء ويسقط عنه الاداء وان كان الاحوط الجمع بينهما (مسألة ٨) من وجب عليه الجمعة اذا تركها حتى مضى وقتها بالظن ان بقي الوقت وان تركها ايضاً وجب عليه قضائها لاقضاء الجمعة (مسألة ٩) يجب قضاء غير اليومية سوى العيدين حتى النافلة

المذكورة في وقت معين (مسئلة ١٠) يجوز قضاء الفرائض في كل وقت من ليل او نهار او سفر او حضر وبلى في السفر ما فات في الحضر تماماً كما انه يصلي في الحضر ما فات في السفر قصرأ (مسئلة ١١) اذا فاتت الصلوة في اماكن التجبير فالاحوط قضائها قصرأ مطلقاً سواء قضاها في السفر او في الحضر في تلك الاماكن او غيرها وان كان لا يبعد جواز الاتمام ايضاً اذا قضاها في تلك الاماكن خصوصاً اذا لم يخرج عنها بعد واراد القضاء (مسئلة ١٢) اذا فاتت الصلوة في السفر الذي يجب فيه الاحتياط بالجمع بين القصر والتام فالقضاء كذلك (مسئلة ١٣) اذا فاتت الصلوة وكان في اول الوقت حاضراً وفي آخر الوقت مسافراً او بالعكس لا يبعد التخيير في القضاء بين القصر والتام والاحوط اختيار ما كان واجباً في آخر الوقت واحوط منه الجمع بين القصر والتام (مسئلة ١٤) يستحب قضاء النوافل الرواتب استحباباً مؤكداً بل لا يبعد استحباب قضاء غير الرواتب من النوافل الموقفة دون غيرها والاولى قضاء غير الرواتب من الموقفات بعنوان احتمال المطلوبية ولا يتأكد قضاء ما فات حال المرض ومن عجز عن قضاء الرواتب استحباباً لمصلحة عن كل ركعتين مدة وان لم يتمكن فعن كل اربع ركعات مدة وان لم يتمكن فمدة صلوة الليل ومدة صلوة النهار وان لم يتمكن فلا يبعد مدة لكل يوم وليلة ولا فرق بين قضاء النوافل ايضاً بين الاوقات (مسئلة ١٥) لا يغير الترتيب في قضاء الفوائت من غير اليومية لابلنسبة اليها ولا بعضها مع البعض الاخر فلو كان عليه قضاء الايات وقضاء اليومية يجوز تقديم ايها شاء تقدم في الفوائت وتاخر وكذا لو كان عليه كسوف وخسوف يجوز تقديم كل منهما وان تاخر في الفوائت (مسئلة ١٦) يجب الترتيب في الفوائت اليومية بمعنى قضاء السابق في الفوائت على اللاحق وهكذا ولو جهل الترتيب وجب التكرار الا ان يكون مستلزماً للشقة التي لا تتحمل من جهة كثرتها فلو فاتته ظهر ومغرب ولم يعرف السابق صلى ظهراً بين مغربين او مغرباً بين ظهرين وكذا لو فاتته صبح وظهر او مغرب وعشاء من يومين او صبح وعشاء او صبح ومغرب ونحوها مما يكرران مختلفين في عدد الركعات واما اذا فاتته ظهر وعشاء او عصر وعشاء او ظهر وعصر من يومين مما يكونان متحدتين في عدد الركعات فيكفي الاتيان بصلوتين بنية الاولى فالاولى (مسئلة ١٧) لو فاتته الصلوات الخمس غير مرتبة ولم يعلم السابق من اللاحق يحصل العلم بالترتيب بان يصلي خمسة ايام ولو زادت فريضة اخرى يصلي ستة ايام وهكذا كلما زادت فريضة زاد يوماً (مسئلة ١٨) لو فاتته صلوات

معلومة مسافراً وحضراً ولم يعلم الترتيب صلى بعددها من الايام لكن يكرر الرباعيات من كل يوم بالقصر والتام (مسئلة ١٩) اذا علم ان عليه صلوة واحدة لكن لا يعلم انها ظهر او عصر يكفيه اتيان اربع ركعات بقصد ما في القدم (مسئلة ٢٠) لو تيقن فوت احدى الصلوتين من الظهر او العصر لاعلى التعيين واحتمل فوت كليهما بمعنى ان يكون المتيقن احدهما لاعلى التعيين وان كان يحتمل فوتهما معاً فالاحوط الاتيان بالصلوتين ولا يكفي الاقتصار على واحدة بقصد ما في القدم لان المفروض احتمال تعدده الا ان ينو كمالاشك في ذلك به ذمته اولاً فانه على هذا التقدير يتيقن اتيان واحدة صحيحة والمفروض انه القدر المعلوم اللازم اتيانها (مسئلة ٢١) لو علم ان عليه احدى صلوات الخمس يكفيه صبح ومغرب واربع ركعات بقصد ما في القدم مرددة بين الظهر والعصر والعشاء مخيراً فيها بين الجهر والاختفاء واذا كان مسافراً يكفيه مغرب وركعتان مرددة بين الاربع وان لم يعلم انه كان مسافراً او حاضراً يأتي بركعتين مرددتين بين الاربع واربع ركعات مرددة بين الثلاثة ومغرب (مسئلة ٢٢) اذا علم ان عليه اثنتين من الخمس مرددتين في الخمس من يوم وجب عليه الاتيان باربع صلوات فيأتي بصبح ان كان اول يومه الصبح ثم اربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر ثم مغرب ثم اربع ركعات مرددة بين العصر والعشاء وان كان اول يومه الظهر اتي باربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر والعشاء ثم بالمغرب ثم باربع ركعات مرددة بين العصر والعشاء ثم بركعتين للصبح وان كان مسافراً يكفيه ثلاث صلوات ركعتان مرددتان بين الصبح والظهر والعصر ومغرب ثم ركعتان مرددتان بين الظهر والعصر والعشاء ان كان اول يومه الصبح وان كان اول يومه الظهر يكون الركعتان الاولتان مرددة بين الظهر والعصر والعشاء والاخيرتان مرددتان بين العصر والعشاء والصبح وان لم يعلم انه كان مسافراً او حاضراً اتي بخمس صلوات فيأتي في الفرض الاول بركعتين مرددتين بين الصبح والظهر والعصر ثم اربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر ثم المغرب ثم ركعتين مرددتين بين الظهر والعصر والعشاء ثم اربع ركعات مرددة بين العصر والعشاء وان كان اول يومه الظهر فيأتي بركعتين مرددتين بين الظهر والعصر واربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر والعشاء (مسئلة ٢٣) اذا علم ان عليه ثلثة من الخمس وجب عليه الاتيان بالخمس على الترتيب وان كان في السفر يكفيه اربع صلوات ركعتان مرددتان بين

الصبح والظهر وركتان مرددتان بين الظهر والعصر ثم المغرب ثم ركتان مرددتان بين العصر والعشاء وإذا لم يعلم أنه كان حاضراً أو مسافراً صلى سبع صلوات ركعتين مرددتين بين الصبح والظهر والعصر ثم الظهر والعصر ثمانين ثم ركعتين مرددتين بين الظهر والعصر ثم المغرب ثم ركعتين مرددتين بين العصر والعشاء ثم العشاء بتمامه ويعلم ما ذكرنا حال ما إذا كان أول يومه الظهر بل وغيرها (مسئلة ٢٤) إذا علم أن عليه أربعة من الخمس وجب عليه الاتيان بالخمس على الترتيب وإن كان مسافراً فكذلك قصرأ وإن لم يدرك أنه كان مسافراً أو حاضراً أتى بثمان صلوات مثل ما إذا علم أن عليه خمسة ولم يدرك أنه كان حاضراً أو مسافراً (مسئلة ٢٥) إذا علم أن عليه خمس صلوات مرتبة ولا يعلم أن أولها أية صلوة من الخمس أتى بتسع صلوات على الترتيب وإن علم أن عليه ستة كذلك أتى بعشرة وإن علم أن عليه سبعة كذلك أتى بأحدى عشر صلوات وهكذا ولا فرق بين أن يبدء بأى من الخمس شاء إلا أنه يجب عليه الترتيب على حسب الصلوات الخمس إلى آخر العدد والميزان أن يأتي بخمس ولا يحجب منها إلا واحدة فلو كان عليه أيام أو شهر أو سنة ولا يدري أول ما فات إذا أتى بخمس ولم يحجب أربعة منها يتبين أنه بدء بأول ما فات (مسئلة ٢٦) إذا علم فوت صلوة معينة كالصبح أو الظهر مثلاً مرات ولم يعلم عددها يجوز الاكتفاء بالقدر المعلوم على الأقوى والصكح الاحوط التكرار بمقدار يحصل منه العلم بالفراغ خصوصاً مع سبق العلم بالمقدار وحصول النسيان بعده وكذا لو علم بفوت صلوات مختلفة ولم يعلم مقدارها لكن يجب تحصيل الترتيب بالتكرار في القدر المعلوم بل وكذا في صورة إرادة الاحتياط بتحصيل التفرغ القطعي (مسئلة ٢٧) لا يجب الفور في القضاء بل هو موضع مادام العمر إذا لم يتغير إلى المساجحة في أداء التكليف والتأخر به (مسئلة ٢٨) لا يجب تقديم الفائتة على الحاضرة فيجوز الاشتغال بالحاضرة في سعة الوقت إن عليه قضاء وإن كان الاحوط تقديمها عليها خصوصاً في فائتة ذلك اليوم بل إذا شرع في الحاضرة قبلها استحب له العدول منها إليها إذا لم يتجاوز محل العدول (مسئلة ٢٩) إذا كانت عليه فوائت أيام وفاتت منه صلوة ذلك اليوم أيضاً ولم يتمكن من اتیان جميعها أو لم يكن باتياً على اتیانها فالاحوط استحباباً أن يأتي بفائتة اليوم قبل الادائية ولكن لا يكفي بها بل بعد الاتيان بالفوائت يعيدها أيضاً مرتبة عليها (مسئلة ٣٠) إذا احتل اشتغال ذمته بفائتة أو فوائت يستحب له تحصيل التفرغ باتيانها احتياطاً وكذا لو احتل خلا فيها وإن علم باتيانها (مسئلة ٣١) يجوز لمن عليه القضاء الاتيان بالتوافل على الأقوى

كما يجوز الاتيان بها بعد دخول الوقت قبل اتیان الفريضة كما مر سابقاً (مسئلة ٣٢) لا يجوز الاستنابة في قضاء الفوائت مادام حياً وإن كان عاجزاً عن اتيانها أصلاً (مسئلة ٣٣) يجوز اتيان القضاء جماعة سواء كان الامام قاضياً أيضاً أو مؤدياً بل يستحب ذلك ولا يجب اتحاد صلوة الامام والمأموم بل يجوز الافتداء من كل من الخمس بكل منها (مسئلة ٣٤) الاحوط لدوي الاعتذار تأخير القضاء إلى زمان رفع العذر إلا إذا علم بعدم ارتفاعه إلى آخر العمر أو خاف مفاجات الموت (مسئلة ٣٥) يستحب تمرين المميز من الاطفال على قضاء ما فات منه من الصلوة كما يستحب تمرينه على ادائها سواء الفرائض والتوافل بل يستحب تمرينه على كل عبادة والأقوى مشروعية عباداته (مسئلة ٣٦) يجب على الولي منع الاطفال عن كل ما فيه ضرر عليهم أو على غيرهم من الناس وعن كل ما علم من الشرع إرادة عدم وجوده في الخارج لما فيه من الفساد كالزنا واللواط والقبية بل والفناء على الظاهر وكذا عن اكل الاعيان النجسة وشرها ما فيه ضرر عليهم وأما المنتحبة فلا يجب منعهم عنها بل حرمة تناولها لهم غير معلومة وأما لبس الحرير والذهب ونحوهما مما يحرم على البالغين فالأقوى عدم وجوب منع المميزين منها فضلاً عن غيرهم بل لا بأس بالباسهم أياماً وإن كان الأولى تركه بل ومنعهم عن لبسها

فصل في صلوة الاستيجار

يجوز الاستيجار للصلوة بل ولسائر العبادات عن الاموات إذا فأت ذمتهم بفعل الاجير وكذا يجوز التبرع عنهم ولا يجوز الاستيجار ولا التبرع عن الاحياء في الواجبات وإن كانوا عاجزين عن المباشرة إلا الحجة إذا كان مستطيعاً وكان عاجزاً عن المباشرة نعم يجوز اتيان المستحبات واهداء ثوابها للاحياء كما يجوز ذلك للاموات ويجوز النيابة عن الاحياء في بعض المستحبات (مسئلة ١) لا يكفي في تفرغ ذمة الميت اتيان العمل واهداء ثوابه بل لابد من النيابة عنه بجعل نفسه نائلاً منزله أو بقصد اتيان ما عليه له ولو لم ينزل نفسه منزله نظير أداء دين الغير فالتبرع بتفرغ ذمة الميت له أن ينزل نفسه منزله وله أن يتبرع بأداء دينه من غير تنزيل بل الاجير أيضاً بتصوير فيه الوجهان فلا يلزم أن يجعل نفسه نائلاً بل يكفي أن يقصد اتيان ما على الميت وأداء دينه الذي لله (مسئلة ٢) يعتبر في صحة عمل الاجير والتبرع قصد القرية وتحققه في المتبرع لا اشكال فيه وأما بالنسبة إلى الاجير الذي من نيته اخذ العوض فربما يشكك

فيه بل ربما بقى من هذه الجهة انه لا يعتبر فيه قصد القرية بل يكفي الاتيان بصورة العمل عنه لكن التحقيق ان اخذ الاجرة داع لداعي القرية كما في صلوة الحاجة وصلوة الاستسقاء حيث ان الحاجة ونزول المطر داعيان الى الصلوة مع القرية ويمكن ان يبقى لنا بقصد القرية من جهة الوجوب عليه من باب الاجارة ودعوى ان الامر الاجارى ليس عبادياً بل هو توصلي مدفوعة بانه تابع للعمل المستأجر عليه فهو مشترك بين التوصلية والتعبدية (مسئلة ٣) يجب على من عليه واجب من الصلوة او الصيام او غيرها من الواجبات ان يوصى به خصوصاً مثل الزكوة والخمس والمظالم والكفارات من الواجبات المالية ويجب على الوصى اخراجها من اصل التركة في الواجبات المالية ومنها الحج الواجب ولو بنذر ونحوه بل وجوب اخراج الصوم والصلوة من الواجبات البدنية ايضاً من الاصل لا يخرج عن قوة لانها دين الله ودين الله احق ان يقضى (مسئلة ٤) اذا علم ان عليه شيئاً من الواجبات المذكورة وجب اخراجها من تركته وان لم يوص به والظاهر ان اخباره بكونها عليه يكفي في وجود الاخراج من التركة (مسئلة ٥) اذا وصى بالصلوة او الصوم ونحوهما ولم يكن له تركة لا يجب على الوصى او الوارث اخراجه من ماله ولا المباشرة الا ما فات منه لعذر من الصلوة والصوم حيث يجب على الولى وان لم يوص بها نعم الاحوط مباشرة الولد ذكراً كان او انثى مع عدم التركة اذا وصى بمباشرة لها وان لم يكن مما يجب على الولى او وصى الى غير الولى بشرط ان لا يكون مستلزماً للرجح من جهة كثرته واما غير الولد من لا يجب عليه اطاعته فلا يجب عليه كالا يجب على الولد ايضاً استيجاره اذا لم يتمكن من المباشرة او كان وصى بالاستيجار عنه لا بمباشرة (مسئلة ٦) لو وصى بما يجب عليه من باب الاحتياط وجب اخراجه من الاصل ايضاً واما لو وصى بما يستحب عليه من باب الاحتياط وجب العمل به لكن يخرج من الثالث وكذا لو وصى بالاستيجار عنه ازبد من عمره فانه يجب العمل به والاخراج من الثالث لانه محتمل ان يكون ذلك من جهة احتماله لخلل في عمل الاجير واما لو علم فراغ ذمته علماً قطعياً فلا يجب وان وصى به بل جوازها ايضاً محل اشكال (مسئلة ٧) اذا اجر نفسه صلوة او صوم او حج فبات قبل الاتيان به فان اشترط المباشرة بطلت الاجارة بالنسبة الى ما بقى عليه وتشغل ذمته بالمال الاجارة ان قبضه فيخرج من تركته وان لم يشترط المباشرة وجب استيجاره من تركته ان كان له تركة والا فلا يجب على الورثة كما في سائر الديون اذا لم يكن له تركة نعم يجوز تفريغ ذمته من باب الزكوة ونحوها او تبرعاً (مسئلة ٨) اذا كان عليه الصلوة او الصوم الاستيجاري ومع ذلك

كان عليه قوائ من نفسه فان وقت التركة بها فهو والا قدم الاستيجاري لانه من قبيل دين الناس (مسئلة ٩) يشترط في الاجير ان يكون عارفاً باجزاء الصلوة وشراطينها ومنافياتها واحكام الخلل عن اجتهاد او تقليد صحيح (مسئلة ١٠) الاحوط اشتراط عدالة الاجير وان كان الاقوى كفاية الاطمينان باتيانه على الوجه الصحيح وان لم يكن عادلاً (مسئلة ١١) في كفاية استيجار غير البالغ ولو باذن وليه اشكال وان قلنا بكون عبادته شرعية والعلم باتيانه على الوجه الصحيح وان كان لا يبعد ذلك مع العلم المذكور وكذا لو تبرع عنه مع العلم المذكور (مسئلة ١٢) لا يجوز استيجار ذوى الاعذار خصوصاً من كان صلاته بالايمان او كان عاجزاً عن القيام وياق بالصلوة جالساً ونحوه وان كان ما فات من الميت ايضاً كان كذلك ولو استأجر القادر فصار عاجزاً وجب عليه التأخير الى زمان رفع العذر وان خاف الوقت انقضى الاجارة (مسئلة ١٣) لو تبرع العاجز عن القيام مثلاً عن الميت ففي سقوطه عنه اشكال (مسئلة ١٤) لو حصل للاجير سهو او شك يعمل باحكامه على وفق تقليده واجتهاده ولا يجب عليه اعادة الصلوة (مسئلة ١٥) يجب على الاجير ان ياتى بالصلوة على مقتضى تكليف الميت اجتهاداً او تقليداً ولا يكفي الاتيان بها على مقتضى تكليف نفسه فلو كان يجب عليه تكبير الركوع او التسبيحات الاربع ثلثاً او جللة الاستراحة اجتهاداً او تقليداً وكان في مذهب الاجير عدم وجوبها يجب عليه الاتيان بها واما لو انعكس فالاحوط الاتيان بها ايضاً لعدم الصحة عند الاجير على فرض الترك ويحتمل الصحة اذا رضى المستأجر بتركها ولا ينافي ذلك البطلان في مذهب الاجير اذا كانت المسئلة اجتهادية فنية لعدم العلم بالبطلان فيمكن قصد القرية الاحتمالية نعم لو علم علماً وجدانياً بالبطلان لم يكشف لعدم امكان قصد القرية مع ذلك لا يترك الاحتياط (مسئلة ١٦) يجوز استيجار كل من الرجل والمرأة والاخر وفي الجهر والاختاف يراعى حال المباشرة فالرجل يجهز في الجهر به وان كان نائباً عن المرأة والمرأة مخيرة وان كانت نائباً عن الرجل (مسئلة ١٧) يجوز مع عدم اشتراط الانفراد الاتيان بالصلوة الاستيجارية جماعة اماماً كان الاجير او اموماً لكن يشكل الانتداء بمن يصلى الاستيجاري الا اذا علم اشتغال ذمة من ينوب عنه بتلك الصلوة وذلك لغلبة كون الصلوات الاستيجارية احتياطية (مسئلة ١٨) يجب على القاضي عن الميت ايضاً مراعات الترتيب في فوائده مع العلم به ومع الجبل يجب اشتراط التكرار المحصل له خصوصاً اذا علم ان الميت كان طالباً بالترتيب (مسئلة ١٩) اذا استأجر لفوات الميت

جماعة يجب ان يمين الوقت لكل منهم ليحصل الترتيب الواجب وان يمين لكل منهم ان يديه في دوره بالصلاة الغلانية مثل الظهر وان يتم اليوم واللييلة في دوره وانه ان لم يتم اليوم واللييلة بل مضى وقته وهو في الانشاء ان لا يحسب ما أتى به والا لاختل الترتيب مثلاً اذا صلى الظهر والعصر فمضى وقته او ترك البقية مع بقاء الوقت ففي اليوم الاخر يديه بالظهر ولا يحسب ما أتى به من الصلوتين (مسئلة ٢٠) لا تفرغ ذمة الميت بمجرد الاستنجار بل يتوقف على الاتيان بالعمل صحيحاً فلو علم عدم النيات الاجير او انه أتى به باطلا وجب الاستنجار ثانياً وقبل قول الاجير بالاتيان به صحيحاً بل الظاهر جواز الاكتفاء ما لم يعلم عدمه حملاً لفعله على الصحة اذا انقضى وقته واما اذا مات قبل انقضاء المدة فيشكل الحال والاحوط تجديده استنجار مقدار ما يستعمل بقاءه من العمل (مسئلة ٢١) لا يجوز للاجير ان يستاجر غيره للعمل الا مع اذن المستاجر او كون الاجارة واقعة على تفصيل العمل اعم من المباشرة والتسيب وح فلا يجوز ان يستاجر باقل من الاجرة الموعودة له الا ان يكون آتياً ببعض العمل ولو قليلاً (مسئلة ٢٢) اذا تبرع متبرع عن الميت قبل عمل الاجير ففرغت ذمة الميت انفسخت الاجارة ويرجع المأثراً بالاجرة او بقيتها ان أتى ببعض العمل نعم لو تبرع عن الاجير ملك الاجرة (مسئلة ٢٣) اذا تبين بطلان الاجارة بعد العمل استحق الاجير اجرة المثل بعمله وكذا اذا فسخت الاجارة من جهة الغير لاحد الطرفين (مسئلة ٢٤) اذا أجر نفسه لصلوات اربع ركعات من الزوال من يوم معين الى الغروب فاخر حتى بقي من الوقت مقدار اربع ركعات ولم يصل صلوة عصر ذلك اليوم ففي وجوب صرف الوقت في صلوة نفسه او الصلوة الاستنجارية اشكال من اهمية صلوة الوقت ومن كون صلوة الغير من قبيل حق الناس المقدم على حق الله (مسئلة ٢٥) اذا انقضى الوقت المضروب للصلوة الاستنجارية ولم يات بها او بقي منها بقية لا يجوز له ان ياتي بها بعد الوقت الا باذن جديده من المستاجر (مسئلة ٢٦) يجب تعيين الميت المتوب عنه وبكفي الاجالي فلا يجب ذكر اسمه عند العمل بل يكفي من قصده المستاجر او صاحب المال او نحو ذلك (مسئلة ٢٧) اذا لم يبين كيفية العمل من حيث الاتيان بالمستحبات يجب الاتيان على الوجه المتعارف (مسئلة ٢٨) اذا نسي بعض المستحبات التي اشترطت عليه او بعض الواجبات مما عدا الاركان فالظاهر نقصان الاجرة بالنسبة الا اذا سكت المقصود تفرغ القمة على الوجه الصحيح (مسئلة ٢٩) لو أجر نفسه لصلوة شهر مثلاً فشك في ان المستاجر عليه صلوة السفر

او الحضرة ولم يمكن الاستعلام من المأجر ايضاً فالظاهر وجوب الاحتياط بالجمع وكذا الواجب نفسه لصلوة وشك انها الصبح والظهر مثلاً وجب الاتيان بها (مسئلة ٣٠) اذا علم انه كان على الميت فوات ولم يعلم انه أتى بها قبل موته اولاً فالاحوط الاستنجار عنه

فصل في قضاء الولى

يجب على ولى الميت رجلاً كان الميت او امرأة على الاصح حرّاً كان او عبداً ان يقضى عنه ما فاتته من الصلوة لعذر من مرض او سفر او حيض فيما يجب فيه القضاء ولم يتمكن من قضاائه وان كان الاحوط قضاء جميع ما عليه وكذا في الصوم لمرض يتمكن من قضاائه وامهل بل وكذا الوفاة من غير المرض من سفر ونحوه وان لم يتمكن من قضاائه والمراد به الولد الاكبر فلا يجب على البنت وان لم يكن هناك ولد ذكر ولا على غير الاكبر من الذكور ولا على غير الولد من الاب والاخ والعلم والحال هناك ولد ذكر ولا على غير الاكبر من الذكور ولا على غير الولد من الاب والاخ والعلم والحال ونحوهم من الاقارب وان كان الاحوط مع فقد الولد الاكبر قضاء المذكورين على ترتيب الطبقات واحوط منه قضاء الاكبر فالاكبر من الذكور ثم الاناث في كل طبقة حتى الزوجين والمعتق وضامن الجريه (مسئلة ١) انما يجب على الولى قضاء ما فات عن الاب من صلوة نفسها فلا يجب عليه ما وجب عليه بالاستنجار ادخل الاب من صلوة ابو به من جهة كونه ولياً (مسئلة ٢) لا يجب على ولد الولد القضاء عن الميت اذا كان هو الاكبر حل الموت وان كان احوط خصوصاً اذا لم يكن للميت ولد (مسئلة ٣) اذا مات اكبر الذكور بعد احد ابويه لا يجب على غيره من اخوته الاكبر فالاكبر (مسئلة ٤) لا يعتبر في الولى ان يكون بالغاً عقلاً عند الموت فيجب على الطفل اذا بلغ وعلى المجنون اذا عقل واذا مات غير البالغ قبل البلوغ او المجنون قبل الافاقة لا يجب على الاكبر بعدهما (مسئلة ٥) اذا كان احداً الاولاد اكبر بالسن والاخر بالبلوغ فالولى هو الاول (مسئلة ٦) لا يعتبر في الولى كونه وارثاً فيجب على الممنوع من الارث بالقتل والارق والكفر (مسئلة ٧) اذا كان الاكبر غثى مشكلاً فالولى غيره من الذكور وان كان اصغر ولو انحصر في الغثى لم يجب عليه (مسئلة ٨) لو اشبهه الاكبر بين الاثنين او لا يزيد لم يجب على واحد منهم وان كان الاحوط التوزيع والقرعة (مسئلة ٩) لو تساوى الولدان في السن قسط القضاء عليهما ويكلف بالكسر كل منهما على الكفاية فلها ان يوقعا دفعة ويحكم بصحة كل منهما وان كان متخذاً في ذمة الميت ولو كان صوماً من قضاء شهر

رمضان لا يجوز لها الا فطار بعد الزوال والاحوط الكفارة على كل منهما مع الافطار بعده بناء على وجوبها في القضاء عن الغير ايضاً كما في قضاء نفسه (مسئلة ١٠) اذا اوصى الميت بالاستيجار عنه سقط عن الولي بشرط الاثبات من الاجير صحيحاً (مسئلة ١١) يجوز للولي ان يستاجر ما عليه من القضاء عن الميت (مسئلة ١٢) اذا تبرع بالقضاء عن الميت متبرع سقط عن الولي (مسئلة ١٣) يجب على الولي مراعات الترتيب في قضاء الصلوة وان جهله وجب عليه الاحتياط بالتكرار (مسئلة ١٤) المناط في الجهر والاختفاء على حال الولي المباشر لا الميت فيجهر في الجهرية وان كان القضاء عن الام (مسئلة ١٥) في احكام الشك والسهو يراعى الولي تكليف نفسه اجتهاداً او تقليداً لا تكليف الميت بخلاف اجزاء الصلوة وشرايطها فانه يراعى تكليف الميت وكذا في اصل وجوب القضاء فلو كان مقتضى تقليد الميت واجتهاده وجوب القضاء عليه يجب على الولي الاثبات به وان كان مقتضى مذهبه عدم الوجوب وان كان مقتضى مذهب الميت عدم الوجوب لا يجب عليه وان كان واجباً بمقتضى مذهب الا اذا علم علماً جديداً قطعياً بطلان مذهب الميت فيراعى ح تكليف نفسه (مسئلة ١٦) اذا علم الولي ان على الميت فوات ولكن لا يدري انها فأت لعذر من مرض او غيره اولاً لعذر لا يجب عليه القضاء وكذا اذا شك في اصل القوت وعدمه (مسئلة ١٧) المدار في الاكبرية على التولد لا على انعقاد النطفة فلو كان احد الولدين اسبق انعقاداً والاخر اسبق تولداً فالولي هو الثاني في التوامين الاكبر اولها تولداً (مسئلة ١٨) الظاهر عدم اختصاص ما يجب على الولي بالفوات اليومية فلو وجب عليه صلوة بالنذر الموقت وفأت منه لعذر وجب على الولي قضائها (مسئلة ١٩) الظاهر انه يكفي في الوجوب على الولي اخبار الميت بان عليه قضاء ما فات لعذر (مسئلة ٢٠) اذا مات في اثناء الوقت بعد مضي مقدار الصلوة بحسب حاله قبل ان يصلى وجب على الولي قضائها (مسئلة ٢١) لو لم يكن ولي او كان ومات قبل ان يقضى عن الميت وجب الاستيجار من تركته وكذا لو تبين بطلان ما اتي به (مسئلة ٢٢) لا يمنع من الوجوب على الولي اشتغال ذمته بفوات نفسه ويختير في تقديم ايها شاء (مسئلة ٢٣) لا يجب عليه الفور في القضاء عن الميت وان كانت اولي واحوط (مسئلة ٢٤) اذا مات الولي بعد الميت قبل ان يتمكن من القضاء في الانتقال الى الاكبر بعده اشكال (مسئلة ٢٥) اذا استأجر الولي غيره لما عليه من صلوة الميت فالظاهر ان الاجير يقصد النيابة عن الميت لاعتنه

فصل في الجماعة

وهي من المسجيات الاكيدة في جميع الفرائض خصوصاً اليومية منها وخصوصاً في الادائية ولا سيما في الصبح والعشاءين وخصوصاً لجيران المسجد او من يسمع النداء وقد ورد في فضلها وذم تاركها من ضرر التاكيدات ما كاد يلحقها بالواجبات في الصحيح الصلوة في جماعة تفضل على صلوة الفرد اي الفرد باربع وعشرين درجة وفي رواية زرارة قلت لابي عبدالله ع ما يروى الناس ان الصلوة في جماعة افضل من صلوة الرجل وحده بخمس وعشرين فقال ع صدقوا فقلت الرجلان يكونان جماعة قال ع نعم ويقوم الرجل عن يمين الامام وفي رواية محمد بن عمار قال ارسلت الى الرضا ع اسئله عن الرجل يصلى المكتوبة وحده في مسجد الكوفة افضل اوصولته مع جماعة فقال ع الصلوة في جماعة افضل مع انه ورد ان الصلوة في مسجد الكوفة تعدل الف صلوة وفي بعض الاخبار الفين بل في خبر قال رسول الله ص اتاني جبرئيل مع سبعين الف ملك بعد صلوة الظهر فقال يا محمد ان ربك يقرئك السلام واهدى اليك هديتين قلت مائلك الهديتان قال الوتر ثلث ركعات والصلوة الخمس في جماعة قلت يا جبرئيل مالا مني في الجماعة قال يا محمد ص اذا كانا اثنين كتب الله لكل واحد بكل ركعة مائة وخمسين صلوة واذا كانوا ثلثة كتب الله لكل واحد بكل ركعة ستائة صلوة واذا كانوا اربعة كتب الله لكل واحد الفاً وما في صلوة واذا كانوا خمسة كتب الله لكل واحد بكل ركعة الفين واربائة صلوة واذا كانوا ستة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة اربعة الاف وثمانائة صلوة واذا كانوا سبعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة تسعة الاف وستائة صلوة واذا كانوا ثمانية كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة تسعة عشر الفاً وما في صلوة واذا كانوا تسعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة ستة وثلاثين الفاً واربائة صلوة واذا كانوا عشرة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة سبعين الفاً والفين وثمانائة صلوة فان زادوا على العشرة فلو صارت السموات كلها اقراطاً والنجار مداداً والشجار اقلاماً والثقلان مع الملائكة كتاباً لم يقدروا ان يكتبوا ثواب ركعة يا محمد ص تكبيرة بدرهما المؤمن مع الامام خير من ستين الف حجة وعمرة وخير من الدنيا وما فيها بسبعين الف مرة وركعة يصليها المؤمن مع الامام خير من مائة الف دينار يصدق بها على المساكين ومجدة يسجد بها المؤمن مع الامام في جماعة خير من عتق مائة رقبة وعن الصادق ع الصلوة خلف

العالم بالف ركة وخلف القرش بمائة ولا يخفى انه اذا تعدد جهات الفضل تضاعف الاجر فاذا كانت في مسجد السوق الذي تكون الصلوة فيه باثني عشرة صلاة يتضاعف بقدره واذا كانت في مسجد القبلية الذي تكون الصلوة فيه بخمسة وعشرين فكذلك واذا كانت في المسجد الجامع الذي تكون الصلوة فيه بمائة يتضاعف بقدره وكذا اذا كانت في مسجد الكوفة الذي بالف او كانت عند علي ع الذي فيه عاقي الف واذا كانت خلف العالم او السيد فافضل وان كانت خلف العالم السيد فافضل وكذا كان الامام اوثق واورع وافضل فافضل واذا كان المأمومون ذرو فضل فتكون افضل وكذا كان المأمومون اكثر كان الاجر ازيد ولا يجوز تركها رغبة عنها او استخفافا فيها في اخير لصلوة لمن لا يصل في المسجد الا من علة ولا غيبة لمن صلى في بيته ورغب عن جماعة ومن رغب عن جماعة المسلمين وجب على المسلمين غيبته وسقطت بينهم عدالته وجوب هجرته واذا دفع الى امام المسلمين اندره وحذره فان حضر جماعة المسلمين والاحرق عليه بيته وفي آخر ان امير المؤمنين ع بلغه ان قوما لا يحضرون الصلوة في المسجد فخطب فقال ان قوما لا يحضرون الصلوة معنا في مساجدنا فلا يواكروا ولا يشاربونا ولا يشارونا ولا يناكرونا ويحضرنا معنا صلواتنا جماعة وفي لاوشك بنار تشعل في دورهم فاحرقوا عليهم او يفتنون قال فامتنع المسلمون من مواكلتهم ومشاربتهم ومناكحتهم حتى حضروا الجماعة المسلمين الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة فنقضوا الايمان عدم الترك من غير عذر صجبا مع الاستمرار عليه فانه كما ورد لا يمنع الشيطان من شيء من العبادات منعها ويعرض عليهم الشبهات من جهة العدالة ونحوها حيث لا يمكنهم انكارها لان فضلهم من عرويات الدين (مسئلة ١) تحب الجماعة في الجمعة وتشترط في صحتها وكذا العبد من مع اجتماع شرائط الوجوب وكذا اذا ضاق الوقت عن تعلم القراءة لمن لا يحسنها مع قدرته على التعلم واما اذا كان عاجزا عنه اصلا فلا يجب عليه حضور الجماعة وان كان احوط وقد تحب بالنذر والعهد واليمين ولكن لو خالف صحت الصلوة وان كان متعذرا وجبت عليه الكفارة والظاهر وجوبها ايضا اذا كان ترك الوضوء موقوفا عليها وكذا اذا ضاق الوقت عن ادراك الركة بان كان هناك امام في حال الركوع بان وكذا اذا كان يطيق في القراءة في ضيق الوقت بل لا يبعد وجوبها باس احد الوالدين (مسئلة ٢) لا يشترع الجماعة في شيء من النوافل الاصلية وان وجبت بالعارض بنذر او نحوه حتى صلوة التذرية على الاقوى الا في صلوة الاستسقاء نعم لا بأس بها فيما صار نفلا بالعارض كصلوة العبد من مع عدم اجتماع شرائط

الوجوب والصلوة المعادة جماعة والفرصة المتبرع بها عن الغير والمأق بها من جهة الاحتياط الاستحبابي (مسئلة ٣) يجوز الاقتداء في كل من الصلوات اليومية بمن يصلي الاخرى ايا منها كانت وان اختلفا في الجهر والاخفات والاداء والقضاء والقصر والتام بل والوجوب والتدب فيجوز اقتداء مصلي الصبح او المغرب او العشاء بمصلي الظهر او العصر وكذا العكس ويجوز اقتداء المؤدى بالقاضي والعكس والمسافر بالخاضر والعكس والمعيد صلوته بمن لم يصل والعكس والذي يبعد صلوته احتياطاً استحبابياً او وجوباً بمن يصلي وجوباً نعم يشكل اقتداء من يصلي وجوباً بمن يبعد احتياطاً ولو كان وجوباً بل يشكل اقتداء المحتاط بالمخاط الا اذا كان احتياطاً من جهة واحدة (مسئلة ٤) يجوز الاقتداء في اليومية ايا منها كانت اداء او قضاء بصلوة الطواف كما يجوز العكس (مسئلة ٥) لا يجوز الاقتداء في اليومية بصلوة الاحتياط في الشك والاحوط ترك العكس ايضا وان كان لا يبعد الجواز بل الاحوط ترك الاقتداء فيها ولو يئلم من صلوة الاحتياط حتى اذا كان جهة الاحتياط متحدة وان كان لا يبعد الجواز في خصوص صورة الاتحاد كما اذا كان الشك الموجب الاحتياط مشتركاً بين الامام والمأموم (مسئلة ٦) لا يجوز اقتداء مصلي اليومية او الطواف بمصلي الايات والعبيدين او صلوة الاموات وكذا لا يجوز العكس كانه لا يجوز اقتداء كل من ذلك بالآخر (مسئلة ٧) الاحوط عدم اقتداء مصلي العبد من مصلي الاستسقاء وكذا العكس وان اتفقا في النظم (مسئلة ٨) اقل عدد تنعده الجماعة في غير الجمعة والعبيدين اثنان احدهما الامام سواء كان المأموم رجلاً او امرأة بان وصيها يميزاً على الاقوى واما في الجمعة والعبيدين فلا تنعقد الا بخمسة احدهم الامام (مسئلة ٩) لا يشترط في انعقاد الجماعة في غير الجمعة والعبيدين تبة الامام الجماعة والامامة فلو لم ينوها مع اقتداء غيره به تحققت الجماعة سواء كان الامام مانعاً لاقتداء الغير به ام لا نعم حصول الثواب في حقه موقوف على تبة الامامة واما المأموم فلا بد له من تبة الايتام فلو لم ينوه لم تحق الجماعة في حقه وان تابعه في الاقوال والافعال وح فان اتى بجميع ما يجب على المنفرد صحت صلوته والا فلا ولا يجب وحده الامام فلو نوى الاقتداء باثنين ولو كانا معقارين في الاقوال والافعال لم يصح جماعة وتصح فرادى ان اتى بما يجب على المنفرد ولم يقصد التشريع ويجب عليه تعيين الامام بالامم او الوصف او الاشارة القدسية او الخارجية فبكني التعيين الاجمالي كنية الاقتداء بهذا الحاضر او بمن يجوز في صلوته مثلاً من الائمة الموجودين او نحو ذلك ولو نوى الاقتداء باحد هذين او احد هذه

الجماعة لم تصح جماعة وإن كان من قصده تعيين أحدهما بعد ذلك سيئ الاثناء أو بعد الفراغ (مسئلة ١٠) لا يجوز الاقتداء بالمأموم فيشترط أن لا يكون إمامه مأموماً لغيره (مسئلة ١١) لو شك في أنه نوى الإتيان لم لا يني على عدمه وأتم منفرداً وإن علم أنه قام بنية الدخول في الجماعة نعم لو ظهر عليه أحوال الإتيان كالانصات ونحوه فالأقوى عدم الالتفات ولحق أحكام الجماعة وإن كان الاحوط الاتمام منفرداً وأما إذا كان ناريّاً للجماعة ورأى نفسه مقتدياً وشك في أنه من أول الصلوة نوى الانفراد أو الجماعة فالأمر أصهل (مسئلة ١٢) إذا نوى الاقتداء بشخص على أنه زيد فبان أنه عمرو فإن لم يكن عمرو عادلاً بطلت جماعته وصلوته أيضاً إذا ترك القراءة أو أتى بما يخالف صلوة المنفرد والاصح على الأقوى وإن التفت في الاثناء ولم يقع منه ما ينافي صلوة المنفرد أتم منفرداً وإن كان عمرو أيضاً عادلاً ففي المسئلة صورتان أحدهما أن يكون قصده الاقتداء بزيد وتحيل أن الحاضر هو زيد وفي هذه الصورة تبطل جماعته وصلوته أيضاً خالف صلوة المنفرد الثانية أن يكون قصده الاقتداء بهذا الحاضر ولكن تحيل أنه زيد فبان أنه عمرو وفي هذه الصورة الأقوى صحة جماعته وصلوته فالمناط ما قصده لا ما يتحيل منه باب الاشتباه في التطبيق (مسئلة ١٣) إذا صلى اثنان وبعد الفراغ علم أن نية كل منهما الإمامة الآخر صححت صلواتهما ما لو علم أن نية كل منهما الإتيان بالآخر امتنعت كل منهما الصلوة إذا كانت مخالفة لصلوة المنفرد ولو شكاً فيما اضمرا فالاحوط الاستيناف وإن كان الأقوى الصحة إذا كان الشك بعد الفراغ أو قبله مع نية الانفراد بعد الشك (مسئلة ١٤) الأقوى والاحوط عدم نقل نية من إمام إلى إمام آخر اختياراً وإن كان الآخر أفضل وأرجح نعم لو عرض للإمام ما يمنعه من إتمام صلوته من موت أو جنون أو غم أو صدور حدث بل ولو تذكر حدث سابق جاز للمؤمن تقديم إمام آخر وإتمام الصلوة معه بل الأقوى ذلك لو عرض له ما يمنعه من إتمامها مختاراً كما لو صار فرضه الجلوس حيث لا يجوز البقاء على الاقتداء به لما يأتي من عدم جواز إتيان القائم بالقاعد (مسئلة ١٥) لا يجوز للمنفرد العدول إلى الإتيان في الاثناء (مسئلة ١٦) يجوز العدول من الإتيان إلى الانفراد ولو اختار في جميع أحوال الصلوة على الأقوى وإن كان ذلك من نيته في أول الصلوة ولكن الاحوط عدم العدول إلا لفردرة ولو دنيو به خصوصاً في الصورة الثانية (مسئلة ١٧) إذا نوى الانفراد بعد قراءة الإمام قبل الدخول في الركوع لا يجب عليه القراءة بل لو كان في أثناء القراءة يكفيه بعد نية الانفراد قراءة ما بقي منها وإن كان الاحوط امتثالها خصوصاً إذا كانت في الاثناء

(مسئلة ١٨) إذا أدرك الإمام ركعاً يجوز له الإتيان والركوع معه ثم العدول إلى الانفراد اختياراً وإن كان الاحوط ترك العدول ح خصوصاً إذا كان ذلك من نيته أولاً (مسئلة ١٩) إذا نوى الانفراد بعد قراءة الإمام وأتم صلوته فنوى الاقتداء به في صلوة أخرى قبل أن يركع الإمام في تلك الركعة أو حال كونته في الركوع من تلك الركعة جاز ولكنه خلاف الاحتياط (مسئلة ٢٠) لو نوى الانفراد في الاثناء لا يجوز له العود إلى الإتيان نعم لو تردد في الانفراد ووعده ثم عزم على عدم الانفراد صح بل لا يبعد جواز العود إذا كان بعد نية الانفراد بلا فصل وإن كان الاحوط عدم العود مطلقاً (مسئلة ٢١) لو شك في أنه عدل إلى الانفراد أم لا يني على عدمه (مسئلة ٢٢) لا يعتبر في صحة الجماعة قصد القرية من حيث الجماعة بل يكفي قصد القرية في أصل الصلوة فلو كان قصد الإمام من الجماعة الجاه أو طلب آخر دنيوي ولكن كان قاصداً للقرية في أصل الصلوة صح وكذا إذا كان قصد المأموم من الجماعة سهولة الأمر عليه أو الفرار من الوسوسة أو الشك أو من تعبد تعلم القراءة أو نحو ذلك من الأغراض الدنيوية صح صلوته مع كونه قاصداً للقرية فيها نعم لا يترتب ثواب الجماعة إلا بقصد القرية فيها (مسئلة ٢٣) إذا نوى الاقتداء بمن يصلي صلوة لا يجوز الاقتداء فيها سهواً أو جهلاً كما إذا كانت نافلة أو صلوة الآيات مثلاً فإن تذكر قبل الاتيان بما ينافي صلوة المنفرد عدل إلى الانفراد وصحت وكذا تصح إذا تذكر بعد الفراغ ولم يخالف صلوة المنفرد والاصح تبطل (مسئلة ٢٤) إذا لم يدرك الإمام إلا في الركوع أو أدركه في أول الركعة أو أثنائها أو قبل الركوع فلم يدخل في الصلوة إلى أن ركع جاز له الدخول معه وتحبب له ركعة وهو متعبد بتدركه به الركعة في ابتداء الجماعة على الأقوى بشرط أن يصل إلى حد الركوع قبل رفع الإمام رأسه وإن كان بعد فراغه من الذكر على الأقوى فلا يدركها إذا أدركه بعد رفع رأسه بل وكذا لو وصل المأموم إلى الركوع بعد شروع الإمام في رفع الرأس وإن لم يخرج بعد عن حده على الاحوط وبالجملة أدرك الركعة في ابتداء الجماعة يتوقف على أدراك ركوع الإمام قبل الشروع في رفع رأسه وأما في الركعات الأخر فلا يضر عدم أدراك الركوع مع الإمام بأن ركع بعد رفع رأسه بل بعد دخوله في السجود أيضاً هذا إذا دخل في الجماعة بعد ركوع الإمام وأما إذا دخل فيها من أول الركعة أو أثنائها واتفق أنه تأخر عن الإمام في الركوع فالظاهر صحة صلوته وجماعته فها هو المشهور من أنه لا بد من أدراك ركوع الإمام في الركعة الأولى للمأموم في ابتداء الجماعة والاصح تحبب له ركعة مختص بها إذا دخل في الجماعة في حال ركوع الإمام

أقبله بعد تمام القراءة لانيما اذا دخل فيها من اول الركعة او انشأها وان صرح بعضهم بالتعميم ولكن الاحوط الاقام ح والاعادة (مسئلة ٢٥) لو ركع بتخييل ادراك الامام راكمًا ولم يدرك بطلت صلوته بل وكذا لو شك في ادراكه وعدمه والاحوط في صورة الشك الاقام والاعادة او العدول الى النافلة والاقام ثم الحق في الركعة الاخرى (مسئلة ٢٦) الاحوط عدم الدخول الا مع الاطمينان بادراك ركوع الامام وان كان الاقوى جوازه مع الاحتمال وح فان ادرك صحته والاطمئنان (مسئلة ٢٧) لو نوى وكبر فرفع الامام رأسه قبل ان يركع او قبل ان يصل الى الحد الركوع لزمه الانفراد وانتظار الامام قائمًا الى الركعة الاخرى فيعلمه الاولى له الا اذا ابطل الامام بحيث يلزم الخروج عن صدق الاقتداء ولو علم قبل ان يكبر للاحرام عدم ادراك ركوع الامام لا بعد جواز دخوله وانتظاره الى قيام الامام للركعة الثانية مع عدم فصل يوجب فوات صدق القدوة وان كان الاحوط عدمه (مسئلة ٢٨) اذا ادرك الامام وهو في التشهد الاخير يجوز له الدخول معه بان ينوي ويكبر ثم يجلس معه ويتشهد فاذا سلم الامام يقوم فيصلي من غير استئناف للنية والتكبير ويحصل له بذلك نفل الجماعة وان لم يحصل له ركعة (مسئلة ٢٩) اذا ادرك الامام في السجدة الاولى والثانية من الركعة الاخرى واراد ادراك نفل الجماعة نوى وكبر وسجد معه السجدة او السجدةتين وتشهد ثم يقوم بعد تسليم الامام ويستأنف الصلوة ولا يكتفي بتلك النية والتكبير ولكن الاحوط اتمام الاولى بالتكبير الاول ثم الاستئناف بالاعادة (مسئلة ٣٠) اذا حضر المأموم الجماعة فرأى الامام راكمًا وخاف ان يرفع الامام رأسه ان التحق بالصف نوى وكبر في موضعه وركع ثم مشى في ركوعه او بعده اوفى بسجوده او بعده او بين السجدةتين او بعدها او حال القيام الثانية الى الصف سواء كان لطلب المكان الافضل او للفرار عن كراهة الوقوف في صف وحده او لغير ذلك وسواء كان المشي الى الامام والخلف او احد الجانبين بشرط ان لا يستلزم الانحراف عن القبلة وان لا يكون هناك مانع آخر من حائل او غير ذلك نعم لا يضر البعد الذي لا يفتقر حال الاختيار على الاقوى اذا صدق معه القدوة وان كان الاحوط اعتبار عدمه ايضا والاقوى عدم وجوب جرّ الرجلين حال المشي بل له المشي متخطيًا على وجهه لانتهاج صورة الصلوة والاحوط ترك الاشتغال بالقراءة والذكر الواجب او غيره مما يعتبر فيه الطائفة حاله ولا فرق في ذلك بين المسجد وغيره فصل يشترط في الجماعة مضافًا الى ما مر في المسائل المتقدمة امور « احدها » ان لا يكون

بين الامام والمأموم حائل يمنع عن مشاهدته وكذا بين بعض المأمومين مع الاخر من يكون واسطة في اتصاله بالامام كن في صفه من طرف الامام او قدمه اذا لم يكن في صفه من يتصل بالامام فلو كان حائل ولو في بعض احوال الصلوة من قيام او قعود او ركوع او سجود بطلت الجماعة من غير فرق في الحائل بين كونه جدارًا او غيره ولو شخص انسان لم يكن مأمومًا نعم انما يعتبر ذلك اذا كان المأموم رجلاً اما المرأة فلا بأس بالحائل بينها وبين الامام او غيره من المأمومين مع كون الامام رجلاً بشرط ان تتمكن من المناهضة بان تكون عالمة باحوال الامام من القيام والركوع والسجود ونحوها مع ان الاحوط فيها ايضا عدم الحائل هذا واما اذا كان الامام امرأة ايضا فالحكم كفي الرجل « الثاني » ان لا يكون موقف الامام اعلى من موقف المأمومين علواً معتدًا به دفعيًا كالابنية ونحوها لا لاختلاف راي على الاصح من غير فرق بين المأموم الاعني والبصير والرجل والمرأة ولا بأس بغير المعتد به مما هو دون الشبر ولا بالعلو الاختداري حيث يكون العلو فيه قدر يسيرًا على وجه لا ينافي صدق انبساط الارض واما اذا كان مثل الجبل فالاحوط ملاحظة قدر الشبر فيه ولا بأس بعلو المأموم على الامام ولو بكثير « الثالث » ان لا يتباعد المأموم عن الامام بما يكون كثيرًا في العادة الا اذا كان في صف متصل بعضه ببعض حتى ينتهي الى القريب او كان في صف ليس بينه وبين الصف المتقدم البعد المزبور وهكذا حتى ينتهي الى القريب والاحوط احتياطًا لا يترك ان لا يكون بين موقف الامام ومسجد المأموم او بين موقف السابق ومسجد اللاحق ازيد من مقدار الخطوة التي تملأ انفرج واحوط من ذلك مراعات الخطوة المتعارفة والافضل بل الاحوط ايضا ان لا يكون بين الموقفين ازيد من مقدار جسد الانسان اذا سجد بان يكون مسجد اللاحق وراء موقف السابق بلا فصل « الرابع » ان لا يقدم المأموم على الامام في الموقف فلو تقدم في الابتداء والانشاء بطلت صلوته ان بقي على نية الايتام والاحوط تأخره عنه وان كان الاقوى جواز المساواة ولا بأس بعد تقدم الامام في الموقف والمساواة معه بزيادة المأموم على الامام في ركوعه وسجوده لطول قامته ونحوه وان كان الاحوط مراعات عدم التقدم في جميع الاحوال حتى في الركوع والسجود والجلوس والدار على الصدق العرفي (مسئلة ١) لا بأس بالحائل القصير الذي لا يمنع من المشاهدة في احوال الصلوة وان كان مأمومًا منها حال السجود كتقدار الشبر بل ازيد ايضا نعم اذا كان مأمومًا حال الجلوس فيه اشكال لا يترك منه الاحتياط (مسئلة ٢) اذا كان الحائل مما تفحق معه المشاهدة حال الركوع لثقب في وسطه

مثلاً أحوال القيام للثقب في أعلاه أو حال الموى إلى السجود للثقب في أسفله فالأحوط والأقوى فيه عدم الجواز بل وكذا لو كان في الجميع لصدق الحائل معه أيضاً (مسئلة ٣) إذا كان الحائل زجاجاً يحكي من ورائه فالأقوى عدم جوازه للصدق (مسئلة ٤) لا لباس بالخيلة والغبار ونحوهما ولا تعد من الحائل وكذا النهر والطريق إذا لم يكن فيها بعد ممنوع في الجماعة (مسئلة ٥) الشباك لا يعد من الحائل وإن كان الأحوط الاجتناب معه خصوصاً مع ضيق الثقب بل المنع في هذه الصورة لا يخفى عن قوة لصدق الحائل معه (مسئلة ٦) لا يقدح حيولة المأمومين بعضهم لبعض وإن كان أهل الصف المتقدم الحائل لم يدخلوا في الصلوة إذا كانوا متبشرين لها (مسئلة ٧) لا يقدح عدم مشاهدة بعض أهل الصف الأول أو أكثره للامام إذا كان ذلك من جهة استعانة الصف ولا أطولية الصف الشفوي مثلاً من الأول (مسئلة ٨) لو كان الامام في محراب داخل في جدار ونحوه لا يصح اقتداء من على التبين أو اليسار من يحول الحائط بينه وبين الامام ويصح اقتداء من يكون مقابل الباب لعدم الحائل بالنسبة إليه بل وكذا من على جانبه من لا يرى الامام لكن مع اتصال الصف على الأقوى وإن كان الأحوط العدم وكذا الحال إذا زادت الصفوف إلى باب المسجد فأتت من في خارج المسجد مقابل الباب ووقف الصف من جانبه فإن الأقوى صحة صلوة الجميع وإن كان الأحوط العدم بالنسبة إلى الجانبين (مسئلة ٩) لا يصح اقتداء من بين الاسطوانات مع وجود الحائل بينه وبين من تقدمه إلا إذا كان متصلاً بين لم تحل الاسطوانة بينهم كما أنه يصح إذا لم يتصل بين لاحتل له لكن لم يكن بينه وبين من تقدمه حائل مانع (مسئلة ١٠) لو تجدد الحائل في الأثناء فالأقوى بطلان الجماعة وبصير منفرداً (مسئلة ١١) لو دخل في الصلوة مع وجود الحائل جاهلاً به لم يفسد أو نحوه لم تصح جماعة فإن التفت قبل أن يعمل ما ينافي صلوة المنفرد أتم منفرداً وأبطلت (مسئلة ١٢) لا لباس بالحائل الغير المستقر كمرور شخص من انسان أو حيوان أو غير ذلك نعم إذا اتصلت المارة لا يجوز وإن كانوا غير مستقرين لاستقرار المنع (مسئلة ١٣) لو شك في حدوث الحائل في الأثناء بغير علمه وكذا لو شك قبل الدخول في الصلوة في حدوثه بعد سبق عدمه وأما لو شك في وجوده وعدمه مع عدم سبق العدم فالظاهر عدم جواز الدخول إلا مع الاطمئنان بعدمه (مسئلة ١٤) إذا كان الحائل مما لا يمنع عن المشاهدة حال القيام ولكن يمنع عنها حال الركوع أو حال الجلوس والمفروض زواله حال الركوع أو الجلوس هل يجوز معه الدخول في الصلوة فيه وجهان والأحوط كونه مانعاً

من الأول وكذا العكس لصدق وجود الحائل بينه وبين الامام (مسئلة ١٥) إذا تمت صلوة الصف المتقدم وكانوا جالسين في مكانهم اشكل بالنسبة إلى الصف المتأخر لكونهم حائليين غير مصابين نعم إذا قاموا بعد الإتمام بلا فصل ودخلوا مع الامام في صلوة أخرى لا يبعد بقاء قدوة المتأخرين (مسئلة ١٦) الثوب الرقيق الذي يرى الشبح من ورائه حائل لا يجوز معه الاقتداء (مسئلة ١٧) إذا كان أهل الصفوف اللاحقة غير الصف الأول متفرقين بأن كان بين بعضهم مع البعض فصل از يد من الخطوة التي تملأ الفرج فإن لم يكن قد أمهم من ليس بينهم وبينه البعد المانع ولم يكن إلى جانبهم أيضاً متصلاً بهم من ليس بينه وبين من تقدمه البعد المانع لم يصح اقتدائهم والأصح وأما الصف الأول فلا بد فيه من عدم الفصل بين أهله فمعه لا يصح اقتداء من بعد عن الامام وعن المأموم من طرف الامام بالبعد المانع (مسئلة ١٨) لو تجدد البعد في أثناء الصلوة بطلت الجماعة وصار منفرداً وإن لم ينفث وبقى على نية الاقتداء فإن أتى بما ينافي صلوة المنفرد من زيادة ركوع مثلاً للمتابعة ونحو ذلك بطلت صلواته والآصحت (مسئلة ١٩) إذا انتهت صلوة الصف المتقدم من جهة كونهم مقصرين أو عدلوا إلى الانفراد فالأقوى بطلان اقتداء المتأخر للبعد إلا إذا عاد المتقدم إلى الجماعة بلا فصل كما أن الأمر كذلك من جهة الحيولة أيضاً على ما مر (مسئلة ٢٠) الفصل لعدم دخول الصف المتقدم في الصلوة لا يضر بعد كونهم متبشرين بجماعة فيجوز لأهل الصف المتأخر الاحرام قبل احرام المتقدم وإن كان الأحوط خلافه كان الأمر كذلك من حيث الحيولة على ما سبق (مسئلة ٢١) إذا علم بطلان صلوة الصف المتقدم تبطل جماعة المتأخر من جهة الفصل أو الحيولة وإن كانوا غير ملتفتين للبطلان نعم مسح الجمل بحالم تحمل على الصحة ولا يضر كما لا يضر فصلهم إذا كانت صلواتهم صحيحة بحسب تقليدهم وإن كانت باطلة بحسب تقليد الصف المتأخر (مسئلة ٢٢) لا يضر الفصل بالصبي المميز ما لم يعلم بطلان صلواته (مسئلة ٢٣) إذا شك في حدوث البعد في الأثناء بغير علمه وأن شك في تحققه من الأول وجب احراز عدمه إلا أن يكون مسبوقاً بالقرب كما إذا كان قريباً من الامام الذي يريد أن يأتي به فشك في أنه تقدم عن مكانه أم لا (مسئلة ٢٤) إذا تقدم المأموم على الامام في أثناء الصلوة سهواً أو جهلاً أو اضطراراً صار منفرداً ولا يجوز له تجديد الاقتداء نعم لو عاد بلا فصل لا يبعد بقاء قدوته (مسئلة ٢٥) يجوز على الأقوى الجماعة بالاستئذارة حول الكعبة والأحوط عدم تقدم المأموم على الامام

بحسب الدائرة واحوط منه عدم اقرئته مع ذلك الى الكعبة واحوط من ذلك تقدم الامام بحسب الدائرة واقرئته مع ذلك الى الكعبة **فصل في أحكام الجماعة** (مسئلة ١) الاحوط ترك المأموم القراءة في الركعتين الاوليين من الاغفائية اذا كان فيها مع الامام وان كان الاقوى الجواز مع الكراهة ويستحب مع الترك ان يشتغل بالتسبيح والتحميد والعلوة على محمد واله واما في الاوليين من الجهرية فان سماع صوت الامام ولو مهممة وجب عليه ترك القراءة بل الاحوط والاولى الاتصاف وان كان الاقوى جواز الاشتغال بالذكر ونحوه واما اذا لم يسمع حتى المهممة جاز له القراءة بل الاستقبال قوي لكن الاحوط القراءة بقصد القرينة المطابقة لآية الجزئية وان كانت الاقوى الجواز بقصد الجزئية ايضاً واما في الاخيرتين من الاغفائية او الجهرية فهو كالتفرد في وجوب القراءة والتسبيحات مخيراً بينها سواء قرأ الامام فيها او اقرئ بالتسبيحات سمع قرائته او لم يسمع (مسئلة ٢) لا فرق في عدم السماع بين ان يكون من جهة البعد او من جهة كون المأموم اسم او من جهة كثرة الاصوات او نحو ذلك (مسئلة ٣) اذا سمع بعض قراءة الامام فالاحوط الترك مطلقاً (مسئلة ٤) اذا قرأ بفيل ان المستمع غير صوت الامام ثم تبين انه صوته لا تبطل صلوته وكذا اذا قرأ سراً في الجهرية (مسئلة ٥) اذا شك في السماع وعدمه وان المستمع صوت الامام او غيره فالاحوط الترك وان كان الاقوى الجواز (مسئلة ٦) لا يجب على المأموم الطائفة حال قراءة الامام وان كان الاحوط ذلك وكذا لا يجب المبادرة الى القيام حال قرائته فيجوز ان يطيل سجوده ويقوم بعد ان يقرأ الامام في الركعة الثانية بعض الحمد (مسئلة ٧) لا يجوز ان يتقدم المأموم على الامام في الاتصال بل يجب متابعته بمعنى مقارنته وتأخره عنه تأخراً غير فاحش ولا يجوز التأخر الفاحش (مسئلة ٨) وجوب المتابعة تعبدى وليس شرطاً في الصحة فلو تقدم وتأخر فاحشاً عمداً اثم ولكن صلوته صحيحة وان كان الاحوط الاتمام والاعادة خصوصاً اذا كان التكلف في ركعتين بل في ركعة ثم لو تقدم وتأخر على وجه تذهب به هيئة الجماعة بطلت جماعته (مسئلة ٩) اذا رفع رأسه من الركوع او السجود قبل الامام سهواً اولزم رفع الامام رأسه وجب عليه العود والمتابعة ولا يضر زيادة الركن ح لانها مستفردة في الجماعة في نحو ذلك وان لم يعد اثم وصحت صلوته لكن الاحوط اعادتها بعد الاتمام بل لا يترك الاحتياط اذا رفع رأسه قبل الذكر الواجب ولم يتابع مع الفرصة لاول ترك المتابعة ح سهواً اولزم عدم الفرصة لا يجب الاعادة وان كان الرفع قبل الذكر

هذا ولو رفع رأسه عمداً لم يجز له المتابعة وان تابع عمداً بطلت صلوته للزيادة العمدية ولو تابع سهواً فكذلك اذا كان ركوعاً اولى كل من السجدةين واما في السجدة الواحدة فلا (مسئلة ١٠) لو رفع رأسه من الركوع قبل الامام سهواً ثم عاد اليه المتابعة فرفع الامام رأسه قبل وصوله الى حد الركوع فالظاهر بطلان الصلوة لزيادة الركن من غير ان يكون للمتابعة واغتناف مثله غير معلوم واما في السجدة الواحدة اذا عاد اليها ورفع الامام رأسه قبله فلا بطلان لعدم كونه زيادة ركن ولا عمدية لكن الاحوط الاعادة بعد الاتمام (مسئلة ١١) لو رفع رأسه من السجود لراى الامام في السجدة فنجيل انها الاولى فعاد اليها بقصد المتابعة فبان كونها الثانية حسبت ثانية وان نجيل انها الثانية فسيحداً اخرى بقصد الثانية فبان انها الاولى حسبت متابعة والاحوط اعادة الصلوة في صورتين بعد الاتمام (مسئلة ١٢) اذا ركع او سجد قبل الامام عمداً لا يجوز له المتابعة لاستلزامه الزيادة العمدية واما اذا كانت سهواً وجبت المتابعة بالعود الى القيام او الجلوس ثم الركوع او السجود معه والاحوط الاتيان بالذكر في كل من الركوعين او السجودين بان يأتي بالذكر ثم يتابع وبعد المتابعة ايضاً يأتي به ولو ترك المتابعة عمداً ارسواً لا تبطل صلوته وان اثم في صورة الحمد نعم لو كان ركوعه قبل الامام في حال قرائته فالاحوط البطلان مع ترك المتابعة كما انه الاقوى اذا كان ركوعه قبل الامام عمداً في حال قرائته لكن البطلان ح اغاها من جهة ترك القراءة وترك بدلها وهو قراءة الامام كما انه لو رفع رأسه عمداً قبل الامام وقبل الذكر الواجب بطلت صلوته من جهة ترك الذكر (مسئلة ١٣) لا يجب تأخر المأموم او مقارنته مع الامام في الاقوال فلا يجب فيها المتابعة سواء الواجب منها والمندوب والمستوع منها من الامام وغير المستوع وان كان الاحوط التأخر خصوصاً مع السماع وخصوصاً في التسليم وعلى اى حال لو تقدم فسلم قبل الامام لم تبطل صلوته ولو كان سهواً لا يجب اعادته بعد تسليم الامام هذا كله في غير تكبيرة الاحرام واما فيها فلا يجوز التقدم على الامام بل الاحوط تأخره عنه بمعنى ان لا يشرع فيها الا بعد فراغ الامام منها وان كان في وجوبه تأمل (مسئلة ١٤) لا يحرم قبل الامام سهواً او يزعم انه كبير كان منفرداً فان اراد الجماعة عدل الى النافلة واتمها واقطعها (مسئلة ١٥) يجوز للمأموم ان يأتي بذكر الركوع والسجود ازيد من الامام وكذا اذا ترك بعض الاذكار المشبهة يجوز له الاتيان بها مثل تكبير الركوع والسجود وبحول الله وقوته ونحو ذلك (مسئلة ١٦) اذا ترك الامام جلسة الاستراحة لعدم كونها واجبة عنده لا يجوز للمأموم الذي

يقول من يوجبها أو يقول بالاحتياط الوجوب أن يتركها وكذا إذا اقتصر في التسبيحات على مرة مع كون المأموم مقلداً لمن يوجب الثالث وهكذا (مسئلة ١٧) إذا ركع المأموم ثم رأى الإمام يقنت في ركعة لا قنوت فيها يجب عليه العود إلى القيام لكن يترك القنوت وكذا لو راه جالساً يشهد في غير محله وجب عليه الجلوس معه لكن لا يشهد معه وهكذا في نظائر ذلك (مسئلة ١٨) لا يتحمل الإمام عن المأموم شيئاً من أفعال الصلوة غير القراءة في الأولين إذا انته بهما وأما سفي الأخيرتين فلا يتحمل عنه بل يجب عليه بنفسه أن يقرء الحمد أو يأتي بالتسبيحات وإن قرء الإمام فيها وسمع قرائته وإذا لم يدرك الأولين مع الإمام وجب عليه القراءة فيها لأنها أولتا صلواته وإن لم يمهله الإمام لاتمامها اقتصر على الحمد وترك السورة وركع معه وأما إذا عجله عن الحمد أيضاً فلا يحوط إتمامها والحق به في السجود أو قصد الانفراد ويجوز له قطع الحمد والركوع معه لكن في هذه الاحتياط بأعادة الصلوة (مسئلة ١٩) إذا أدرك الإمام في الركعة الثانية تحمل عنه القراءة فيها ويجب عليه القراءة في ثالثة الإمام الثانية له ويتابعة في القنوت في الأولى منه وفي التشهد والاحوط التحافي فيه كما أن الاحوط التيسير عوض التشهد وإن كان الأقوى جواز التشهد بل استحبابه أيضاً وإذا أمهله الإمام في الثانية للفاصلة والسورة والقنوت أقبها وإن لم يمهله ترك القنوت وإن لم يمهله للسورة تركها وإن لم يمهله لاتمام الفاتحة أيضاً فالحال كالمسئلة المتقدمة من أنه انتهى بخلق الإمام في السجدة أو ينوي الانفراد أو يقطعها ويركع مع الإمام ويتم الصلوة ويعيدها (مسئلة ٢٠) المراد بعدم إمهال الإمام المحوز لترك السورة ركوعه قبل شروع المأموم فيها أو قبل إتمامها وإن أمكنه إتمامها قبل رفع رأسه من الركوع فيجوز تركها بمجرد دخوله في الركوع ولا يجب الصبر إلى أواخره وإن كان الاحوط قرائتها لم يخف فوت الحقوق في الركوع فمع الاستينان بعدم رفع رأسه قبل إتمامها لا يتركها ولا يقطعها (مسئلة ٢١) إذا اعتقد المأموم إمهال الإمام له في قرائته فقرأها ولم يدرك ركوعه لا تبطل صلواته بل الظاهر عدم البطالان إذا تعدد ذلك بل إذا تعدد الاتيان بالقنوت مع علمه بعدم درك ركوع الإمام فالظاهر عدم البطالان (مسئلة ٢٢) يجب الاخفات في القراءة خلف الإمام وإن كانت الصلوة جهرية سواء كان في القراءة الاستجابية كما في الأولين مع عدم سماع صوت الإمام أو الوجوبية كما إذا كان مسبوقاً بركعة أو ركعتين ولو جهز جاهلاً أو ناسياً لم تبطل صلواته نعم لا يبعد استحباب الجهر بالبسملة كما سيفسر موارد وجوب الاخفات (مسئلة ٢٣) المأموم المسبوق

بركعة يجب عليه التشهد في الثانية منه الثالثة للإمام فيخلف عن الإمام ويشهد ثم يلحقه في القيام أو في الركوع إذا لم يمهله للتسبيحات فبأقربها ويكتفى بالمرة ويلحقه في الركوع أو السجود وكذا يجب عليه الخلف عنه في كل فعل وجب عليه دون الإمام من ركوع أو سجود أو نحوها فيفعله ثم يلحقه إلا ما عرفت من القراءة في الأولين (مسئلة ٢٤) إذا أدرك المأموم الإمام في الأخيرتين فدخل في الصلوة معه قبل ركوعه وجب عليه قراءة الفاتحة والسورة إذا أمهله لها والا كفته الفاتحة على ما مر ولو علم أنه لو دخل معه لم يمهله لاتمام الفاتحة أيضاً فلا يحوط عدم الاحرام إلا بعد ركوعه فيجرح ويركع معه وليس عليه الفاتحة ح (مسئلة ٢٥) إذا حضر المأموم الجماعة ولم يدرك الإمام في الأولين أو الأخيرتين قرء الحمد والسورة بقصد القرية فإن تبين كونه في الأخيرتين وقعت في محله وإن تبين كونه في الأولين لا يضره ذلك (مسئلة ٢٦) إذا تخيل أن الإمام في الأولين فترك القراءة ثم تبين أنه في الأخيرتين فإن كان التبين قبل الركوع قرء ولو الحمد فقط ولحقه وإن كانت بعده صحت صلواته وإذا تخيل أنه في إحدى الأخيرتين فقرأ ثم تبين كونه في الأولين فلا بأس ولو تبين في اثنا عشر لا يجب إتمامها (مسئلة ٢٧) إذا كان مشتغلاً بالنافلة فقامت الجماعة وخاف من إتمامها عدم أدراك الجماعة ولو كان بغوت الركعة الأولى منها جاز له قطعها بل استحب ذلك ولو قبل إحرام الإمام للصلوة ولو كان مشتغلاً بالفريضة منفرداً وخاف من إتمامها فوت الجماعة استحب له العدول بها إلى النافلة وإتمامها ركعتين إذا لم يتجاوز محل العدول بأن دخل في ركوع الثالثة بل الاحوط عدم العدول إذا قام لثالثة وإن لم يدخل في ركوعها ولو خاف من إتمامها ركعتين فوت الجماعة ولو الركعة الأولى منها جاز له القطع بعد العدول إلى النافلة على الأقوى وإن كان الاحوط عدم قطعها بل إتمامها ركعتين وإن امتازم ذلك عدم أدراك الجماعة في ركعة أو ركعتين بل لو علم عدم أدراكها أصلاً إذا عدل إلى النافلة وأتمها فالأولى والاحوط عدم العدول وإتمام الفريضة ثم أعادتها جماعة إن أراد وأمكن (مسئلة ٢٨) الظاهر عدم الفرق في جواز العدول من الفريضة إلى النافلة لأدراك الجماعة بين كون الفريضة التي اشتغل بها ثنائية أو غيرها ولكن قيل بالاختصاص بغير الثنائية (مسئلة ٢٩) لو قام المأموم مع الإمام إلى الركعة الثانية أو الثالثة مثلاً فذكر أنه ترك من الركعة السابقة سجدة أو سجدة تبين أو تشهداً أو نحو ذلك وجب عليه العود للنداء وح فإن لم يخرج عن صدق الاقتداء ومهيئة الجماعة هرقاً فبقي على نية الاقتداء والافتيوى الانفراد (مسئلة ٣٠)

يجوز للمأموم الاتيان بالتكبيرات الست الافتتاحية قبل تحريم الامام ثم الاتيان بتكبيره الاحرام بعد احرامه وان كان الامام تاركاً لها (مسئلة ٣١) يجوز اقتداء احد المجتهدين او المقلدين او المختلفين بالآخر مع اختلافها في المسائل الظنية المتعلقة بالصلاة الا لم يستعملوا محل الخلاف واتحدوا في العمل مثلاً اذا كان رأى احدهما اجتهداً او تقليداً وجوب السجدة ورأى الآخر عدم وجوبها يجوز اقتداء الاول بالثاني اذا قرئوا وان لم يوجبها وكذا اذا كان احدهما يرى وجوب تكبير الركوع او جلسة الاستراحة او ثلث صررات في التسهيلات في الركعتين الاخيرتين يجوز له الاقتداء بالآخر الذي لا يرى وجوبها لكن يأتي بها بعنوان التذلل بل وكذا يجوز مع المخالفة في العمل ايضاً في ما عدا ما يتعلق بالقراءة في الركعتين الاوليين التي يتعلمها الامام عن المأموم فيعمل كل على وفق رأيه نعم لا يجوز اقتداء من يعلم وجوب شيء من لا يعتقد وجوبه مع فرض كونه تاركاً له وكان عليه واجب تركه الاعادة لان المأموم حـ عالم بطلان صلوة الامام فلا يجوز له الاقتداء به بخلاف المسائل الظنية حيث ان مقتد كل منها حكم شرعي ظاهري في حقه فليس لواحد منها الحكم بطلان صلوة الآخر بل كلاهما فيعرض واحد في كونه حكماً شرعياً واما فيما يتعلق بالقراءة في مورد تحمل الامام عن المأموم وضائه له فمشكل لان الضامن حـ لم يخرج عن عهدة الضامن بحسب معتقد المضمون عنه مثلاً اذا كان معتقد الامام عدم وجوب السجدة والمفروض انه تركها فبشكل جواز اقتداء من يعتقد وجوبها به وكذا اذا كانت قراءة الامام صحيحة عنده وباطلة بحسب معتقد المأموم من جهة ترك ادغام لازم او عدمه لازم او نحو ذلك نعم يمكن ان يقال بالصحة اذا تداركها المأموم بنفسه كان قرء السجدة في الفرض الاول او قرء موضع غلط الامام صحيحاً بل يشتمل ان يقى ان القراءة في عهدة الامام ويكفي خروجه عنها باعقاده لكنه مشكل فلا يترك الاحتياط بترك الاقتداء (مسئلة ٣٢) اذا علم المأموم بطلان صلوة الامام من جهة من الجهات ككونه على غير وضوء او تاركاً لركن او نحو ذلك لا يجوز له الاقتداء به وان كان الامام معتقداً صحتها من جهة الجهل او السهو او نحو ذلك (مسئلة ٣٣) اذا رأى المأموم في ثوب الامام او بدنه نجاسة غير معقوفة عليها لا يعلم بها الامام لا يجب عليه ان يلامه وحـ فان علم انه كان سابقاً عليها ثم نجسها لا يجوز له الاقتداء به لان صلوته حـ باطلة واقماً ولذا يجب عليه الاعادة او القضاء اذا ذكر بعد ذلك وان علم كونه جاهلاً بها يجوز الاقتداء لانها حـ صحيحة ولذا لا يجب عليه الاعادة

او القضاء اذا علم بعد الفراغ بل لا يبعد جوازه اذا لم يعلم المأموم ان الامام جاهل او ناس وان كان الاحوط الترك في هذه الصورة هذا لو رأى شيئاً من نجس في اعتقاد المأموم بالظن الاحتجادي وليس بنجس عند الامام او شك في انه نجس عند الامام ام لا بان كان من المسائل الخلافية فالظاهر جواز الاقتداء مطلقاً سواء كان الامام جاهلاً او ناسياً او غافاً (مسئلة ٣٤) اذا تبين بعد الصلاة كون الامام فاسقاً او كافراً او غير متطهر او تاركاً لركن مع عدم ترك المأموم له او ناسياً لنجاسة غير معقوفة عليها في بدنه او ثوبه انكشف بطلان الجماعة لكن صلوة المأموم صحيحة اذا لم يزد ركناً او نحوه مما يخل بصلوة المنفرد للمتابعة واذا تبين ذلك في الانتهاء نوى الانفراد ووجب عليه القراءة مع بقاء محله وكذا لو تبين كونه امرئاً ونحوها من لا يجوز امامته للرجال خاصة او مطلقاً كالمجنون وغير البالغ ان قلنا بعدم صحة امامته لكن الاحوط اعادة الصلوة في هذا الفرض بل في الفرض الاول وهو كونه فاسقاً او كافراً الخ (مسئلة ٣٥) اذا نسي الامام شيئاً من واجبات الصلوة ولم يعلم به المأموم صححت صلوته حتى لو كان المنسى ركناً اذا لم يشاركه في نسيان ما تبطل به الصلوة واما اذا علم به المأموم نسيه عليه ليندرك ان بقي محله وان لم يمكن اول يقبضه او تركه فقبضه حيث انه غير واجب عليه وجب عليه نية الانفراد ان كان المنسى ركناً او قراءة في مورد تحمل الامام مع بقاء علمها بان كان قبل الركوع وان لم يكن ركناً ولا قراءة او كانت قراءة وكان النسيان المأموم بعد قوت محل تداركها كبعد الدخول في الركوع فالاقوى جواز بقائه على الاتمام وان كان الاحوط الانفراد او الاعادة بعد الاتمام (مسئلة ٣٦) اذا تبين للامام بطلان صلوته من جهة كونه محدثاً او تاركاً لشرط اوجزه ركن او غير ذلك فان كان بعد الفراغ لا يجب عليه اعلام المأمومين وان كان في الانتهاء فالظاهر وجوبه (مسئلة ٣٧) لا يجوز الاقتداء امام يرى نفسه مجتهداً وليس بمجتهد مع كونه عاملاً براه وكذا لا يجوز الاقتداء بقلد ليس اماماً لتقليد اذا كانا مقصرين في ذلك بل مطلقاً على الاحوط الا اذا علم صلوته موافقة للواقع من حيث انه باقى بكل ما هو محتمل الوجوب من الاجزاء والشرائط ويترك كل ما هو محتمل المناهية لكنه فرض بعيد لكثرة ما يتعلق بالصلاة من المقدمات والشرائط والكيفيات وان كان آتياً بجمع افعالها واجزائها وبشكل حمل فعله على الصحة مع ما علم منه من بطلان اجتهداده او تقليده (مسئلة ٣٨) اذا دخل الامام في الصلوة معتقداً دخول الوقت والمأموم معتقداً عدمه او شك فيه لا يجوز له الاتمام في الصلوة نعم اذا علم بالدخول في انتهاء صلوة الامام جاز له الاتمام

به نعم لو دخل الامام نسياناً من غير مراعاة للوقت او عمل بظن غير معتبر لا يجوز الاجتياز به
وان علم المأموم بالدخول في الاثناء لطلان صلوة الامام واقفاً ولا ينفعه دخول الوقت
في الاثناء في هذه الصورة لانه مختص بما اذا كان غافاً او غافاً بالظن المعتبر فصل في شرائط
امام الجماعة يجب بشروط فيه امور البلوغ والعقل والايان والعدالة وان لا يكون ابن زنا
والذكورة اذا كانت المأمومون او بعضهم رجالاً وان لا يكون فاعداً للقائمين ولا مضطجعاً
للقائمين ولا من لا يحسن القراءة بعدم اخراج الحرف من مخارج اوهاده بل بخبر اوسطه واخوه
ذلك حتى الثمن في الاعراب وان كان لعدم استطاعته غير ذلك (مسئلة ١) لا باس بامامة
انقاد للقائمين ولا مضطجعاً مثله والجالس المضطجع (مسئلة ٢) لا باس بامامة المتيمم للموضي
وذى الجيرة لغيره ويستحب الجماعة من جهة المذكر لغيره بل انما هو جواز امامة المسلمون
والمبطون لغيرهم فضلاً عن ثبوتها وكذا امامة المستغصنة للطاهرة (مسئلة ٣) لا باس بالافتداء
عن لا يحسن قرائته في غير المحل الذي يتبعها الامام عن المأموم كالتيمم الاخيرتين على
الاقوى وكذا لا باس بالاجتياز عن لا يحسن ماعدا القرائة من الاذكار الواجبة والمستحبة التي
لا يتبعها الامام عن المأموم اذا كان ذلك لعدم استطاعته غير ذلك (مسئلة ٤) لا يجوز امامة
من لا يحسن القرائة مثله اذا اختلفا في المحل الذي لم يحسنه واما اذا اتفقا في المحل فلا يبعد
الجواز وان كان الاحوط العدم بل لا يترك الاحتياط مع وجود الامام المحسن وكذا لا يبعد
جواز امامة غير المحسن مثله مع اختلاف المحل ايضاً اذا نوى الانفراد عند محل الاختلاف
فيقر نفسه بقية القرائة لكن الاحوط العدم بل لا يترك مع وجود المحسن في هذه الصورة ايضاً
(مسئلة ٥) يجوز الافتداء عن لا يتكلم من كل الافصاح بالحروف او كل التأدية اذا كان
متمكناً من التقدير الواجب فيها وان كان المأموم اضع منه (مسئلة ٦) لا يجب على غير المحسن
الاجتياز عن هو محسن وان كان هو الاحوط نعم يجب ذلك على القادر على التعلم اذا ضاق الوقت
عنه كما مر سابقاً (مسئلة ٧) لا يجوز امامة الاخرس لغيره وان كان من لا يحسن نعم يجوز امامته
مثله وان كان الاحوط الترتيب خصوصاً مع وجود غيره بل لا يترك الاحتياط في هذه الصورة
(مسئلة ٨) يجوز امامة المرأة لثبوتها ولا يجوز للرجل ولا للثني (مسئلة ٩) يجوز امامة الخبيث
للافي دون الرجل بل ودرن الخبيث (مسئلة ١٠) يجوز امامة غير البالغ لغير البالغ (مسئلة ١١)
الاحوط عدم امامة الايتم والايتم والحدود بالحد الشرعي بعد التوبة والاعتراف الا

لامثالهم بل مطلقاً وان كان الاقوى الجواز في الجميع مطلقاً (مسئلة ١٢) العدالة ملازمة
الاجتناب عن الكبار وعن الاصرار على الضائر وعن مناقيات المروءة العدالة على عدم مبالاة
مرئيتها بالدين ويكتفى بحسن الظاهر الكاشف ظناً عن تلك الملكة (مسئلة ١٣) المعصية
الكبيرة هي كل معصية ورد النص بكونها كبيرة كجملة من المعاصي المذكورة في محلها او ورد
التوعيد بالنار عليه في الكتاب او السنة صريحاً او ضمناً او ورد في الكتاب او السنة كونه اعظم
من احدي الكبار المنصوصة او الموعود عليها بالنار او كان عظيماً في انفس اهل الشرع (مسئلة ١٤)
اذا شهد عدلان بعدالة شخص كفى في ثبوتها اذا لم يكن معارضا بشهادة عدلين آخرين بل وشهادة
عدل واحد بعدد (مسئلة ١٥) اذا اخبر جماعة غير معلومين بالعدالة بعدلته وحصل الاطمينان
كفى بل يكفي الاطمينان اذا حصل من شهادة عدل واحد وكذا اذا حصل من افتداء عدلين
به او من افتداء جماعة مجوئين به والحاصل انه يكفي الوثوق والاطمينان للشخص من اى وجه
حصل بشرط كونه من اهل الفهم والخبرة والبصيرة والمعرفة بالمسائل لا من الجاهل ولا من يحصل
له الاطمينان والثوق باذى شئ كغالب الناس (مسئلة ١٦) الاحوط ان لا تصدى الامامة
من يعرف نفسه بعدم العدالة وان كان الاقوى جوازه (مسئلة ١٧) الامام الراتب في المجدد
اولى بالامامة من غيره وان كان غيره افضل منه لكن الاولى له تقديم الافضل وكذا صاحب
المثزل اولى من غيره المأذون في الصلوة والا فلا يجوز بدون اذنه والاولى ايضاً تقديم الافضل
وكذا الماشي اولى من غيره المساوي له في الصفات (مسئلة ١٨) اذا تشاح الائمة رغبة في ثواب
الامامة لا لغرض ديني رجع من قدمه المأمومون جميعهم تقديماً ناشئاً عن ترجيح شرعي لا لغرض
دنيوي وان اختلفوا فافراد كل منهم تقديم شخص فالاولى ترجيح الفقيه الجامع للشرائط خصوصاً
اذا انضم اليه شدة التقوى والورع فان لم يكن او تعدد فالاولى تقديم الاجود قراءة ثم الافقه
في احكام الصلوة ومع التساوي فيها فالافقه في سائر الاحكام غير الصلوة ثم الاسن في الاسلام
ثم من كان ارجح في سائر الجهات الشرعية والظاهر ان الحال كذلك اذا كان هناك ائمة
متعدون فالاولى للمأموم اختيار ارجح الترتيب المذكور لكن اذا تعدد المرجح في بعض كان
اولى من له ترجيح من جهة واحدة والمرجحات الشرعية مضاف الى ما ذكر كثيرة لا بد من
ملاحظتها في تحصيل الاولى وربما يوجب ذلك خلاف الترتيب المذكور مع انه يتحمل اختصاص
الترتيب المذكور بصورة التشاح بين الائمة او بين المأمومين لامطلقاً فالاولى للمأموم مع تعدد

الجماعة ملاحظة جميع الجهات في تلك الجماعة من حيث الامام ومن حيث اهل الجماعة من حيث
 تقويمهم وفضلهم وكثرتهم وغير ذلك ثم اختيار الارجح فالارجح (مسئلة ١٩) الترجيحات
 المذكورة انما هي من باب الافضلية والاستحباب لا على وجه الزوم والايجاب حتى يفي بأولوية
 الامام الراتب الذي هو صاحب المسجد فلا يحرم مزاحمة الغير له وان كان مفضولاً من سائر
 الجهات ايضاً اذا كان المسجد وفقاً لملكه ولان لم يأذن لغيره في الامامة (مسئلة ٢٠)
 يكره امامة الاجنم والايصر والاغاف المندور في ترك الختان والحدود بحمد شرعي بعد توهمه
 ومن يكره المامون امامته والتميم للمنطهر والحائث والحجام والديباغ الا لامثالهم بل الاولى
 عدم امامة كل نافرص للكمال وكل كامل للاكمل **فصل في مستحبات الجماعة ومكروها** **اما**
المستحبات فامور **« احدها »** ان يقف المامون عن يمين الامام ان كان رجلاً واحداً وخلفه ان
 كانوا اكثر ولو كان المامون امرئة واحدة وقفت خلف الامام على الجانب الايمن بحيث يكون
 سجودها محاذياً لركبة الامام او قدمه ولو كن ازيد وقفن خلفه ولو كان رجلاً واحداً وامرئة
 واحدة او اكثر وقف الرجل عن يمين الامام والامرئة خلفه ولو كانوا رجلاً ونساءً اصطفوا
 خلفه واصطف النساء خلفهم بل الاحوط مراعات المذكورات هذا اذا كان الامام رجلاً
 واما في جماعة النساء فالاولى وقوفن صفاً واحداً او ازيد من غير ان تبرز امامهن من يمينهن
« الثاني » ان يقف الامام في وسط الصف **« الثالث »** ان يكون في الصف الاول اهل الفضل
 من له منزلة في العلم والكمال والعقل والورع والتقوى وان يكون بينه لافضاهم في الصف الاول
 فانه افضل الصفوف **« الرابع »** الوقوف في القرب من الامام **« الخامس »** الوقوف في ميامن
 الصفوف فانها افضل من ميامرها هذا في غير صلاة الجنازة واما فيها فافضل الصفوف اخرها
« السادس » اقامة الصفوف واعتدالها وسد الفرج الواقعة فيها والحاذات بين المناكب **« السابع »**
 تقارب الصفوف بعضها من بعض بان لا يكون ما بينها ازيد من مقدار مسقط جسد الانسان
 اذا سجد **« الثامن »** ان يصلي الامام بصلاة اضعف من خلفه بان لا يطيل في افعال الصلوة من
 القنوت والركوع والسجود الا اذا علم حب التطويل من جميع المامومين **« التاسع »** ان يشتغل
 الماموم المسبوق بتجديد الله تعالى بالنسيب والتهليل والتحميد والثناء اذا اكل القراءة قبل ركوع
 الامام ويبقى آية من قرائنه ليركع بها **« العاشر »** ان لا يقوم الامام من مقامه بعد التسليم بل يبقى
 على هيئة المصلي حتى يتم من خلفه صلواته من المسبوقين والحاضرين لو كان الامام مسافراً بل هو

الاحوط ويستحب له ان يستنيب من يتم بهم الصلوة عند مغارقه لم ويكره استنابة المسبوق
 بركعة او ازيد بل الاولى عدم استنابة من لم يشهد الاقامة **« الحادي عشر »** ان يسمع الامام
 من خلفه القراءة الجهرية والادكار ما لم يبلغ العلو المفرط **« الثاني عشر »** ان يطيل ركوعه اذا
 احس بدخول شخص ضعف ما كان يركع انتظاراً للداخلين ثم يرفع رأسه وان احس بدخول
« الثالث عشر » ان يقول الماموم عند فراغ الامام من الفاتحة الحمد لله رب العالمين **« الرابع عشر »**
 قيام المامومين عند قول المؤذن قد قامت الصلوة (واما المكروهات) فامور ايضاً
« احدها » وقوف الماموم وحده في صف وحده مع وجود موضع في الصفوف ومع امتلائها
 فليقف اخر الصفوف او حذاء الامام **« الثاني »** التنفل بعد قول المؤذن قد قامت الصلوة بل
 عند الشروع في الاقامة **« الثالث »** ان يخص الامام نفسه بالدعاء اذا اخترع الدعاء من عند نفسه
 واما اذا قرأ بعض الادعية المأثورة فلا **« الرابع »** التكلم بعد قول المؤذن قد قامت الصلوة
 بل يكره في غير الجماعة ايضاً كما مر الا ان الكراهة فيها اشد الا ان يكون المامومون اجتماعاً
 شتى وليس لهم امام فلا بأس ان يقول بعضهم لبعض تقدم يا فلان **« الخامس »** استماع الماموم
 الامام ما يقوله بعضاً او كلاً **« السادس »** ابتسام الحاضر بالسافر والعكس مع اختلاف صلواتها
 قصرأ وتاماً واما مع عدم الاختلاف كالقيام في الصبح والمغرب فلا كراهة وكذا في غيرهما
 ايضاً مع عدم الاختلاف كما لو اتهم القاضي بالوُدَى والعكس وكما في مواطن التغيير اذا اختار
 المسافر التمام ولا يلحق نقصان الفرضين بغير القصر والتام بها في الكراهة كما اذا اتم الصبح
 بالظهور والمغرب اوى بالشاء والعكس (مسئلة ١) يجوز لكل من الامام والماموم عند انتهاء
 صلواته قبل الاخر بان كان مقصراً والاخر بما او كان الماموم مسبقاً ان لا يسلم وينتظر الاخر
 حتى يتم صلواته ويصل الى التسليم فيسلم معه خصوصاً للماموم اذا اشتغل بالذكر والحد ونحوها
 الى ان يصل الامام والاحوط الاقتصار على صورة لا تقف الموالاة وامام مع فواتها فيه اشكال
 من غير فرق بين كون المنتظر هو الامام او الماموم (مسئلة ٢) اذا شك الماموم بعد السجدة
 الثانية من الامام انه سجد معه السجدة او واحدة يجب عليه الاتيان باخرى اذا لم يجاوز
 الحبل (مسئلة ٣) اذا اقتدى المغرب بعشاء الامام وشك في حال القيام انه الرابعة او الثالثة
 ينتظر حتى ياتي الامام بالركوع والسجدة حتى يتبين له الحال فان كان في الثالثة اتي بالبقية وصحت
 الصلوة وان كان في الرابعة يجلس ويشهد ويسلم ثم يسجد في السجدة لكل واحد من الزادات

من قوله بحول الله وللقيام والتسبيحات ان اقي بها او بعضها (مسئلة ٤) اذا راي من عادل كبيرة لا يجوز الصلوة خلفه الا ان يتوب مع فرض بقاء الملكة فيه فيخرج عن العدالة بالمصية ويعود اليها بمجرد التوبة (مسئلة ٥) اذا راي الامام يصلي ولم يعلم انها من اليومية او من النوافل لا يصح الاقتداء به وكذا اذا احتمل انها من الفرائض التي لا يصح اقتداء اليومية بها وان علم انها من اليومية لكن لم يدركها اية صلوة من الخس او انها اداء او قضاء او انها قصر او تمام لا بأس بالاقتداء ولا يجب احراز ذلك قبل الدخول كما لا يجب احرازه في اي ركعة صحتها (مسئلة ٦) القدر المتيقن من اغتفار زيادة الركوع للمعاينة سهواً زيادته مرة واحدة في كل ركعة واما اذا زاد في ركعة واحدة ازبد من مرة كأن رفع رأسه قبل الامام سهواً ثم عاد للمعاينة ثم رفع ايضاً سهواً ثم عاد فبشكل الاغتفار فلا يترك الاحتياط ح باعادة الصلوة بعد الاتمام وكذا في زيادة السجدة القدر المتيقن اغتفار زيادة سجدة في ركعة واما اذا زاد اربع فشكل (مسئلة ٧) اذا كان الامام يصلي اداء او قضاء يقيناً والمأموم مخصراً بمن يصلي الجماعة من اغتفار زيادة الركعة لهدم احراز كونها صلوة نعم لو كان الامام او المأموم او كلاهما يصلي بالاستصحاب الطهارة لا بأس بجزيان حكم الجماعة لانه وان كان لم يجرز كونها صلوة واقعية لاحتمال كون الاستصحاب مخالفاً للواقع الا انه حكم شرعي ظاهري بخلاف الاحتياط فانه ارشادي وليس حكماً ظاهراً وكذا لو شك احدهما في الاتيان بركن بعد تجاوز الحل فانه ح وان لم يجرز بحسب الواقع كونها صلوة لكن مفاد قاعدة التجاوز ايضاً حكم شرعي فقي في ظاهر الشرع صلوة (مسئلة ٨) اذا فرغ الامام من الصلوة والمأموم في التشهد او في السلام الاول لا يلزم عليه نية الانفراد بل هو باق على الاقتداء عرقاً (مسئلة ٩) يجوز للمأموم المسبوق بركعة ان يقوم بعد السجدة الثانية من رابعة الامام التي هي ثالثة وينفرد ولكن يستحب له ان يتابعه في التشهد متتابعاً الى ان يسلم ثم يقوم الى الرابعة (مسئلة ١٠) لا يجب على المأموم الاصفاء الى قراءة الامام سيف الركعتين الاوليين من الجهرية اذا سمع صوته لكنه احوط (مسئلة ١١) اذا عرف الامام بالعدالة ثم شك في حدوث نفسه جاز له الاقتداء به عملاً بالاستصحاب وكذا لو راي منه شيئاً وشك في انه موجب للفسق ام لا (مسئلة ١٢) يجوز للمأموم مع ضيق الصف ان يتقدم الى الصف السابق او يتأخر الى اللاحق اذا راي خلافاً فيها لكن على وجه لا يخفف عن القبلة فيشئ التهمري (مسئلة ١٣) يستحب انتظار الجماعة اماماً او مأموماً

وارجع المسائل
منها الى الاثر
وتحريه

وهو افضل من الصلوة في اول الوقت منفرداً وكذا يستحب اختيار الجماعة مع التخفيف على الصلوة لمرادى مع الاطالة (مسئلة ١٤) يستحب الجماعة في السفينة الواحدة وفي السفن المتعددة للرجال والنساء ولكن تكره الجماعة في بطون الادوية (مسئلة ١٥) يستحب اختيار الامامة على الاقتداء بالامام اذا احسن بقيامه وقرائته وركوعه وسجوده مثل اجر من صلى مقتدياً به ولا ينقص من اجر من صلى (مسئلة ١٦) لا بأس بالاقتداء بالعبد اذا كان عارفاً بالصلوة واسكاهما (مسئلة ١٧) الاحوط ترك القراءة الاوليين من الاخفائيه وان كان الاقوى الجواز مع الكراهة كمر (مسئلة ١٨) يكره تمكين الصبيان من الصف الاول على ما ذكره المشهور وان كانوا مميزين (مسئلة ١٩) اذا صلى منفرداً او جماعة واحتمل فيها خلافاً في الواقع وان كن حاصلة في ظاهر الشرع يجوز بل يستحب ان يعيدها منفرداً او جماعة واما اذا لم يتحمل فيها خلافاً فان صلى منفرداً ثم وجد من بهلى ملك الصلوة جماعة يستحب له ان يعيدها جماعة اماماً كن او مأموماً بل لا يبعد جواز ادايتها جماعة اذا وجد من بهلى غير تلك الصلوة كما اذا صلى الظهر فوجد من بهلى العصر جماعة لكن القدر المتيقن الصورة الاولى واما اذا صلى جماعة اماماً او مأموماً فشكل استحباب ادايتها وكذا بشكل اذا صلى اثنان منفرداً ثم ارادا الجماعة فاقتدى احدهما بالآخر من غير ان يكون هناك من لم يصل (مسئلة ٢٠) اذا ظهر بعد اعادة الصلوة جماعة ان الصلوة الاولى كانت باطلة فيجزي بالمعادة (مسئلة ٢١) سيف المعادة اذا اراد نية الوجه بنوى التذب لا الوجوب على الاقوى

فصل في الخلل الواقع في الصلوة

اي الاختلال بشيء مما يعتبر فيها وجوداً او عدماً (مسئلة ١) الخلل اما ان يكون عن عمد او عن جهل او سهو او اضطراب او كراه او بالشك ثم اما ان يكون بزيادة او نقصان او بركن او غيره ولو يجرز من نصب كالقنوت في غير الركعة الثانية او فيها في غير عملها او بركعة والنقصان اما بشرط ركن كالطهارة من الحدث والقبلة او بشرط غير ركن او يجرز ركن او غير ركن او بكيفية كالجهل والاختلاف والترتيب والمواالات او بركعة (مسئلة ٢) الخلل العمدي موجب لبطان الصلوة باقائه من الزيادة والنقصان حتى بالاختلال بحرف من القراءة او الاذكار او بحركة او بالمواالات بين حروف كلمة او كلمات آية او بين بعض الافعال مع بعض وكذا اذا فانت

الموالاة سهواً أو اضطراراً لسعال أو غيره ولم يتدارك بالتكرار متعمداً (مسئلة ٣) إذا حصل
الاخلال بزيادة أو نقصان جهلاً بالحكم فإن كان يترك شرط ركن كالاخلال بالطهارة الحديثة
أو بالقبلة بأن صلى مستديراً أو إلى اليمين أو اليسار أو بالوقت بأن صلى قبل دخوله أو بنقصان ركعة
أو ركوع أو غيرهما من الأجزاء الركنية أو بزيادة ركن بطلت الصلوة وإن كان الاخلال بإير
الشروط والأجزاء زيادة أو نقصاً فالأحوط الإلحاق بالعمد في البطلان لكن الأقوى اجراء
حكم السهو عليه (مسئلة ٤) لافرق في البطلان بالزيادة العمدية بين أن يكون في ابتداء النية
أو في الانتهاء ولا بين الفعل والقول ولا بين الموانع لأجزاء الصلوة والمخالف لها ولا بين قصد
الوجوب بها والتدب نعم لا بأس بما يأتي به من القراءة والتذكر في الانتهاء لا بعنوان أنه منها ما لم
يحصل به المحو للصورة وكذا لا بأس باتيان غير المبطلات من الأفعال الخارجية المباحة كلك الجسد
ونحوه إذا لم يكن ماحياً للصورة (مسئلة ٥) إذا اخل بالطهارة الحديثة ساهياً بأن ترك الوضوء
أو الغسل أو التيمم بطلت صلوته وإن تذكر في الانتهاء وكذا لو تبين بطلان أحد هذه من جهة
ترك جزء أو شرط (مسئلة ٦) إذا صلى قبل دخول الوقت ساهياً بطلت وكذا لو صلى إلى اليمين
أو اليسار أو مستديراً فيجب عليه إعادة القضاء (مسئلة ٧) إذا اخل بالطهارة الخفيفة في
البدن أو اللباس ساهياً بطلت وكذا إن كان جاهلاً بالحكم أو كان جاهلاً بالموضوع وعلم في
الانتهاء مع صفة الوقت وإن علم بعد الفراغ صحته وقد مر التفصيل سابقاً (مسئلة ٨) إذا
اخذ بستر العورة سهواً فالأقوى عدم البطلان وإن كان هو الأحوط وكذا لو اخل بشرائط
السائر عدا الطهارة من الماكولية وعدم كونه حريراً أو ذهباً ونحو ذلك (مسئلة ٩) إذا اخل
بشرائط المكان سهواً فالأقوى عدم البطلان وإن كان أحوط فيما عدا الإباحة بل فيها أيضاً
إذا كان هو الغاصب (مسئلة ١٠) إذا سجد على ما لا يصح السجود عليه سهواً أما لتجاسسه
أو كونه من المأكول أو الملبوس لم تبطل الصلوة وإن كان هو الأحوط وقد مر هذه المسائل
في مطاوي الفصول السابقة (مسئلة ١١) إذا زاد ركعة أو ركعتين من ركعة أو
تكبيرة الأحرام سهواً بطلت الصلوة نعم يستثنى من ذلك زيادة الركوع أو السجدة في الجبابة
وأما إذا زاد ماعدا هذه من الأجزاء غير الأركان كسجدة واحدة أو تشهد أو نحو ذلك مما
ليس بركن فلا تبطل بل عليه سجدة أو سهو وأما زيادة القيام الركني فلا تحقق إلا بزيادة الركوع أو
زيادة تكبيرة الأحرام كما أنه لا تنهض بزيادة النية بناء على أنها الداعي بل على القول بالخطر

لا تقصر زيادتها (مسئلة ١٢) يستثنى من بطلان الصلوة بزيادة الركعة ما إذا نسي المسافر سهواً
أو نسي أن يحكمه القصر فإنه لا يجب القضاء إذا تذكر خارج الوقت ولكن يجب إعادة إذا
تذكر في الوقت كما سيأتي انشأ (مسئلة ١٣) لافرق في بطلان الصلوة بزيادة ركعة بين أن
يكون قد تشهد في الرابعة ثم قام إلى الخامسة أو جلس بمقدارها كذلك أولاً وإن كان الأحوط في
هاتين الصورتين إتمام الصلوة لتذكر قبل الفراغ ثم أعادتها (مسئلة ١٤) إذا سهى عن الركوع
حتى دخل في السجدة الثانية بطلت صلوته وإن تذكر قبل الدخول فيها رجع وأتى به وصحت
صلوته وسجد بسجدتي السهو لكل زيادة ولكن الأحوط مع ذلك إعادة الصلوة لو كان التذكر
بعد الدخول في السجدة الأولى (مسئلة ١٥) لو نسي السجدة الثانية ولم يذكر إلا بعد الدخول في
الركوع من الركعة التالية بطلت صلوته ولو تذكر قبل ذلك رجع وأتى بهما وأعادهما فلهما سابقاً
كما هو مرتب عليهما بعدها وكذا تبطل الصلوة لو نسيها من الركعة الأخيرة حتى سلم وأتى بما يبطل
الصلوة عمداً وسهواً كالحديث والاستدبار وإن تذكر بعد السلام قبل الاتيان بالمبطل فالأقوى أيضاً
البطلان لكن الأحوط التدارك ثم الاتيان بما هو مرتب عليهما ثم إعادة الصلوة وإن تذكر قبل
السلام أتى بهما وما بعدها من التشهد والتسليم وصحت صلوته وعليه سجدة السهو بزيادة التشهد
أو بعضه وللتسليم المستحب (مسئلة ١٦) لو نسي النية أو تكبيرة الأحرام بطلت صلوته سواء تذكر
في الانتهاء أو بعد الفراغ فيجب الاستئناف وكذا لو نسي القيام حال تكبيرة الأحرام وكذا لو نسي
القيام المتصل بالركوع بأن ركع لأعن قيام (مسئلة ١٧) لو نسي الركعة الأخيرة فذكرها بعد
التشهد قبل التسليم قام وأتى بها ولو ذكرها بعد التسليم الواجب قبل فعل ما يبطل الصلوة عمداً
وسهواً قام وأتم ولو ذكرها بعده استأنف الصلوة من رأس من غير فرق بين الرابعة وغيرها وكذا
لو نسي أن يزيد من ركعة (مسئلة ١٨) لو نسي ماعدا الأركان من أجزاء الصلوة لم تبطل صلوته
وحيث فإن لم يبق محل التدارك وجب عليه سجدة السهو للنية وفي نسيان السجدة الواحدة
والتشهد يجب قضائها أيضاً بعد الصلوة قبل سجدة السهو وإن بقي محل التدارك وجب العود
للتدارك ثم الاتيان بما هو مرتب عليه مما فعله سابقاً وسجدتا السهو لكل زيادة وفوت محل
التدارك أما بالدخول في ركن بعده على وجهه لتدارك النسي لزم زيادة الركن وأما بكون محله
في فعل خاص جاز محل ذلك الفعل كالتذكر في الركوع والسجود إذا نسيه وتذكر بعد رفع الرأس
منها وأما بالتذكر بعد السلام الواجب فلو نسي القراءة أو الذكر أو بعضها أو الترتيب فيها أو

اعرابها او القيام فيها او الطائفة فيه وذكر بعد الدخول في الركوع فأت محل التدارك فبتم الصلوة ويجوز سجدة في السجود للتقصان اذا كان المنسى من الاجزاء لا لخلل الترتيب والطائفة مما ليس بجزء وان ذكر قبل الدخول في الركوع رجوع وتدارك واقى بما بعده وسجد سجدة في السجود لزيادة ما أتى به من الاجزاء نعم في نسيان القيام حال القراءة او الذكر ونسيان الطائفة فيه لا بعد فوت محلها قبل الدخول في الركوع ايضاً لا احتمال كون القيام واجباً حال القراءة لا شرطاً فيها وكذا كون الطائفة واجبة حال القيام لا شرطاً فيه وكذا الحال في الطائفة حال التشهد وسائر الاذكار فالاحوط العود والانيان بقصد الاحتياط والقربة لا بقصد الجزئية ولو نسي الذكر في الركوع او السجود او الطائفة حاله وذكر بعد رفع الرأس منها فات محلها ولو تذكر قبل الرفع او قبل الخروج عن مسعى الركوع وجب الاتيان بالذكر ولو كان المنسى الطائفة حال الذكر فالاحوط اعادته بقصد الاحتياط والقربة وكذا لو نسي وضع احد المساجد حال السجود ولو نسي الانتصاب من الركوع وتذكر بعد الدخول في السجدة الثانية فات محله واما لو تذكر قبله الا بعد وجوب العود اليه لعدم استلزامه الا زيادة سجدة واحدة وليست يركن كما انه كذلك لو نسي الانتصاب من السجدة الاولى وتذكر بعد الدخول في الثانية لكن الاحوط مع ذلك اعادة الصلوة ولو نسي الطائفة حال احد الانتصابين احتمل فوت الحلل وان لم يدخل في السجدة كما مر نظيره ولو نسي السجدة الواحدة او التشهد وذكر بعد الدخول في الركوع او بعد السلام فات محلها ولو ذكر قبل ذلك تداركها ولو نسي الطائفة في التشهد فالحال كما مر من ان الاحوط الاعادة بقصد القربة والاحتياط والاحوط مع ذلك اعادة الصلوة ايضاً لا احتمال كون التشهد زيادة عمدية ج خصوصاً اذا تذكر نسيان الطائفة فيه بعد القيام (مسئلة ١٦) لو كان المنسى الجهر او الاخفات لم يجب التدارك باعادة القراءة او الذكر على الاقوى وان كان احوط اذا لم يدخل في الركوع

فصل في الشك

وهو اما في اصل الصلوة وانه هل أتى بها ام لا واما في شرائطها واما في اجزائها واما في ركعاتها (مسئلة ١) اذا شك في انه هل صلى ام لا فان كان بعد مضي الوقت لم يثبت وبني على انه صلى سواء كان الشك في صلوة واحدة او في الصلوتين وان كان في الوقت وجب الاتيان بها كان شك في انه صلى صلوة العج ام لا او هل صلى الظاهر بين ام لا او هل صلى العصر بعد العلم بانه صلى الظاهر

ام لا ولو علم انه صلى العصر ولم يدركه صلى الظهر ام لا فيجوز جواز البناء على انه صلاحاً لكن الاحوط الاتيان بها بل لا يخفى عن قوة بل وكذلك لو لم يبق الا مقدار الاختصاص بالعصر وعلم انه أتى بها وشك في انه أتى بالظهر ايضاً ام لا فان الاحوط الاتيان بها وان كان احتمال البناء على الاتيان بها واجراء حكم الشك بعد مضي الوقت هنا اقوى من السابق نعم لو بقي من الوقت مقدار الاختصاص بالعصر وعلم بعدم الاتيان بها او شك فيه وكان شاك في الاتيان بالظهر وجب الاتيان بالعصر ويجري حكم الشك بعد الوقت بالنسبة الى الظن لكن الاحوط قضاء الظن ايضاً (مسئلة ٢) اذا شك في فعل الصلوة وقد بقي من الوقت مقدار ركعة فيل ينزل منزلة تمام الوقت اولاً وجهان اقويهما الاول اما لو بقي اقل من ذلك فالاقوى كونه بمنزلة الخروج (مسئلة ٣) لو ظن فعل الصلوة فالظاهر ان حكمه حكم الشك في التفصيل بين كونه في الوقت او في خارجه وكذا لو ظن عدم فعلها (مسئلة ٤) اذا شك في بقاء الوقت وعدمه بلحقه حكم البقاء (مسئلة ٥) لو شك في انتهاء صلوة العصر في انه صلى الظن ام لا فان كان في الوقت المختص بالعصر بني على الاتيان بها وان كان في الوقت المشترك عدل الى الظن بعد البناء على عدم الاتيان بها (مسئلة ٦) اذا علم انه صلى احد الصلوتين من الظن او العصر ولم يدرك الميعين منها يجز به الاتيان باربع ركعات بقصد مائة الف مرة سواء كان في الوقت او في خارجه نعم لو كان في وقت الاختصاص بالعصر يجز له البناء على ان ما أتى به هو الظن فينبغي فيها ياتي به العصر ولو علم انه صلى احد الصلوتين ولم يدرك الميعين منها وجب الاتيان بهما سواء كان في الوقت او في خارجه وهنا ايضاً لو كان في وقت الاختصاص بالعشاء بني على ان ما أتى به هو المغرب وان الباق هو العشاء (مسئلة ٧) اذا شك في الصلوة في انشاء الوقت ونسي الاتيان بها وجب عليه القضاء اذا تذكر خارج الوقت وكذا اذا شك واعتقد انه خارج الوقت ثم تبين ان شكه كان في انشاء الوقت واما اذا شك واعتقد انه في الوقت فترك الاتيان بها عمداً او سهواً ثم تبين ان شكه كان خارج الوقت فليس عليه القضاء (مسئلة ٨) حكم كثير الشك في الاتيان بالصلوة وعدمه حكم غيره فيجزي فيه التفصيل بين كونه في الوقت وخارجه واما الوسواس فالظاهر انه يبني على الاتيان وان كان في الوقت (مسئلة ٩) اذا شك في بعض شرائط الصلوة فلما ان يكون قبل الشروع فيها او في انائها او بعد الفراغ منها فان كان قبل الشروع فلا بد من احراز ذلك الشرط ولو بالاستصحاب ونحوه من الاصول وكذا اذا كان في الانشاء وان كان بعد الفراغ منها حكم

بصحتها وان كان يجب احرازه للصلوة الاخرى وقد مر التفصيل في مطاوي الابحاث السابقة (مسئلة ١٠) اذا شك في شيء من افعال الصلوة فاما ان يكون قبل الدخول في الغير المرتب عليه واما ان يكون بعده فان كان قبله وجب الاتيان كما اذا شك في الركوع وهو قائم او شك في السجدة او السجدة الواحدة ولم يدخل في القيام او التشهد وهكذا لو شك في تكبيرة الاحرام ولم يدخل فيها بعدها او شك في الحمد ولم يدخل في السورة او فيها ولم يدخل في الركوع او القنوت وان كان بعده لم يلفت وبني على انه اتي به من غير فرق بين الاثنين والاخيرتين على الاصح والمراد بالغير مطلق الغير المرتب على الاول كالسورة بالنسبة الى الفاتحة فلا يلتفت الى الشك فيها وهو اخذ في السورة بل ولا الى اول الفاتحة او السورة وهو في آخرها بل ولا الى الآية وهو في الآية المتأخرة بل ولا الى اول الآية وهو في آخرها ولا فرق بين ان يكون ذلك الغير جزء واجبا او مستحباً كالقنوت بالنسبة الى الشك في السورة والاستعاذة بالنسبة الى تكبيرة الاحرام والاستغفار بالنسبة الى التسبيحات الاربعة فلو شك في شيء من المذكورات بعد الدخول في احد المذكورات لم يلفت كما انه لا فرق في المشكوك فيه ايضاً بين الواجب والمستحب والظاهر عدم الفرق بين ان يكون ذلك الغير من الاجزاء او مقدماتها فلو شك في الركوع او الانتهاب منه بعد الهوى للسجود لم يلفت نعم لو شك في السجود وهو اخذ في القيام وجب عليه العود وفي الحاق التشهد به في ذلك وجهه الا ان الاقوى خلافه فلو شك فيه بعد الاخذ في القيام لم يلفت والفارق النص الدال على العود في السجود فيقتصر على موردته ويعمل بالقاعدة في غيره (مسئلة ١١) الاقوى جريان الحكم المذكور في غير صلوة الخنار فمن كان فوضه الجلوس مثلاً وقد شك في انه هل سجد ام لا وهو في حال الجلوس الذي هو بدل عن القيام او جلوساً للسجدة او للتشهد وجب التشهد نعم لو لم يعلم انه الجلوس الذي هو بدل عن القيام او جلوساً للسجدة او للتشهد وجب التدارك لعدم احراز الدخول في الغير (مسئلة ١٢) لو شك في صحة ما اتي به وفساده لاني اصل الاتيان فان كان بعد الدخول في الغير فلا اشكال في عدم الالتفات وان كان قبله فالاقوى عدم الالتفات ايضاً وان كان الاحوط الاتمام والاستيناف ان كان من الافعال والتدارك ان كان من القراءة او الاذكار ماعداً تكبيرة الاحرام (مسئلة ١٣) اذا شك في فعل قبل دخوله في الغير فاق به ثم تبين بعد ذلك انه كان آتياً به فان كان ركناً بطلت الصلوة والا فلا نعم يجب عليه سجدة السهو لازيادة واذا شك بعد الدخول في الغير فلم يلفت ثم تبين عدم الاتيان

به فان كان محل تدارك المنسي باقياً بان لم يدخل في ركن بعده تداركه والا فان كان ركناً بطلت الصلوة والا فلا ويجب عليه سجدة السهو للنجاسة (مسئلة ١٤) اذا شك في التسليم فان كان بعد الدخول في صلوة اخرى اوفى التعقيب او بعد الاتيان بالنافيات لم يلفت وان كان قبل ذلك اتي به (مسئلة ١٥) اذا شك المأموم في انه كبر للاحرام ام لا فان كان بهيئة المصل جماعاً من الانصات ووضع اليدين على الفخذين ونحو ذلك لم يلفت على الاقوى وان كان الاحوط الاتمام والاعادة (مسئلة ١٦) اذا شك وهو في فعل في انه هل شك في بعض الافعال المتقدمة ام لا لم يلفت وكذا لو شك في انه هل سعى ام لا وقد جاز محل ذلك الشيء الذي شك فيه انه سعى عنه او لا نعم لو شك في السهو وعنده وهو في محل يتلافى فيه المشكوك فيه اتي به على الاصح

نصل في الشك في الركعات ﴿مسئلة ١﴾ الشكوك الموجبة لبطلان الصلوة ثمانية

«احدا» الشك في الصلوة الثانية كالصبح وصلوة السفر «الثاني» الشك في الثلاثية كالغرب «الثالث» الشك بين الواحدة والا يزيد «الرابع» الشك بين الاثنين والا يزيد قبل اكمال السجدة «الخامس» الشك بين الاثنين والخمس والا يزيد وان كان بعد الاكمال «السادس» الشك بين الثلث والست والا يزيد «السابع» الشك بين الاربع والست والا يزيد «الثامن» الشك بين الركعات بحيث لم يدرك صلى (مسئلة ٢) الشكوك الصحيحة تسعة في الرباعية

«احدا» الشك بين الاثنين والثلاث بعد اكمال السجدة فانه يبني على الثلث وباقي الرباعية ويتم صلواته ثم يحتاط بركعة من قيام او ركعتين من جلوس والاحوط اختيار الركعة من قيام واحوط منه الجمع بينهما بتقديم الركعة من قيام واحوط من ذلك استيناف الصلوة مع ذلك وتحقيق اكمال السجدة بناتم الذكر الواجب من السجدة الثانية على الاقوى وان كان الاحوط اذا كان قبل رفع الرأس البناء ثم الاعادة وكذا في كل مورد يعتبر اكمال السجدة «الثاني» الشك بين الثلث والاربع في اى موضع كان وحكمه كالاول الا ان الاحوط هنا اختيار الركعتين من جلوس ومع الجمع تقدم عليهما على الركعة من قيام «الثالث» الشك بين الاثنين والاربع بعد الاكمال فانه يبني على الاربع ويتم صلواته ثم يحتاط بركعتين من قيام «الرابع» الشك بين الاثنين والثلث والاربع بعد الاكمال فانه يبني على الاربع ويتم صلواته ثم يحتاط بركعتين من قيام وركعتين من جلوس والاحوط تأخير الركعتين من جلوس «الخامس» الشك بين الاربع والخمس بعد اكمال السجدة فانه يبني على الاربع ويتشهد ويدل ثم يسجد سجدة السهو «السادس»

الشك بين الأربع والخمس حال القيام فانه يهدم ويحلس ويرجع شكه الى ما بين الشك
والأربع فيتم صلوته ثم يحناط بركنين من جلوس او ركعة من قيام « السابع » الشك بين الثالث
والخمس حال القيام فانه يهدم القيام ويرجع شكه الى ما بين الاثنتين والأربع فيبني على الأربع
وبعمل عمله « الثامن » الشك بين الثالث والأربع والخمس حال القيام فيهدم القيام ويرجع
شكه الى الشك بين الاثنتين والثالث والأربع فيتم صلوته وبعمل عمله « التاسع » الشك بين
الخمس والسبعين ان لم يشتغل بالقراءة او التسبيحات والافذات سرات وان قال بحول الله
فأربع مرات مرة للشك بين الأربع والخمس وثلاث مرات لكل من الزيادة من قوله بخول الله
والقيام والقراءة او التسبيحات والاحوط في الأربعة المتأخرة بعد البناء وعمل الشك إعادة الصلوة
ايضا كما ان الاحوط في الشك بين الاثنتين والأربع والخمس والشك بين الثالث والأربع والخمس
العمل بموجب الشكين ثم الاحتياط (مسألة ٣) الشك في الركعات ماعدا هذه الصور التسعة
موجب للبطلان كما عرفت لكن الاحوط فيها اذا كان الطرف الأقل صحيحا والاكثر باطلا
كالثالث والخمس والأربع والسبعين ونحو ذلك البناء على الأقل والاطمأن في مثل الشك
بين الثالث والأربع والسبعين يجوز البناء على الأكثر الصحيح وهو الأربع والاطمأن وعمل الشك
بين الثالث والأربع ثم إعادة البناء على الأقل وهو الثالث ثم الاطمأن ثم إعادة (مسألة ٤)
لا يجوز العمل بحكم الشك من البطلان او البناء بمجرد حدوثه بل لا بد من التروي والتأمل حتى
يحصل له ترجيح أحد الطرفين او يستقر الشك بل الاحوط في الشكوك الغير الصحيحة التروي
الحق ان تنجى صورة الصلوة او يحصل اليأس من العلم او الظن وان كان الأقوى جواز الإبطال
بعد استقرار الشك (مسألة ٥) المراد بالشك في الركعات آسوى الطرفين لاما يشتمل الظن
فانه في الركعات يحكم اليقين سواء في الركعتين الأولى والثالثة (مسألة ٦) في الشكوك
المعتبر فيها اكمال السجدة كالثالث بين الاثنتين والثالث والشك بين الاثنتين والأربع والشك
بين الاثنتين والثالث والأربع اذا شك مع ذلك في اتيان السجدة الواحدة وعدمه ان كان
ذلك حال الجلوس قبل الدخول في القيام او التشهد بطلت الصلوة لانه محكوم بعدم الاتيان بها
او باحدها فيكون قبل الاكمال وان كان بعد الدخول في القيام او التشهد لم تبطل لانه محكوم
بالاتيان شرعا فيكون بعد الاكمال ولا فرق بين مقارنة حدوث الشكين او تقدم احدهما على

الآخر والاحوط الاطمان والاعادة خصوصا مع المقارنة او تقدم الشك في الركعة (مسألة ٧) في
الشك بين الثالث والأربع والشك بين الثالث والأربع والخمس اذا علم حال القيام انه ترك سجدة
او سجدة من الركعة السابقة بطلت الصلوة لانه يجب عليه هدم القيام لتدارك السجدة المنسية
فيرجع شكه الى ما قبل الاكمال ولا فرق بين ان يكون تذكره للبناء قبل البناء على الأربع او
بعده (مسألة ٨) اذا شك بين الثالث والأربع مثلاً فبني على الأربع ثم بعد ذلك انقلب شكه
الى الظن بالثالث بنى عليه ولو ظن انك عملت بقتضى الشك ولو انقلب شكك الى
شك آخر عمل بالآخر ولو شك بين الثالث والأربع فبني على الأربع فلما رجع رأسه من
السجود شك بين الاثنتين والأربع عمل عمل الشك الثاني وكذا العكس فانه يعمل بالآخر
(مسألة ٩) لو تردد في ان الحاصل له ظن او شك كما ينشأ كثيراً بعض الناس كان ذلك شكاً
وكذا لو حصل له حالة في أثناء الصلوة وبعد ان دخل في فعل آخر لم يدركه كان شكاً او ظناً
بني على انه كان شكاً ان كان فعلاً شاكاً وبني على انه كان ظناً ان كان فعلاً ظناً مثلاً لو علم انه تردد
بين الاثنتين والثالث وبني على الثالث ولم يدركه حصل له الظن بالثالث فبني عليه او بني عليه من
باب الشك بني على الحالة الفعلية وان علم بعد ان فراغ من الصلوة انه طره له حالة تردد بين
الاثنتين والثالث وان بني على الثالث وشك في انه حصل له الظن به او كان من باب البناء في الشك
فالظاهر عدم وجوب صلوة الاحتياط عليه وان كان احوط (مسألة ١٠) لو شك في ان شكه
السابق كان موجباً للبطلان او البناء بني على الذي مثلاً لو علم انه شك سابقاً بين الاثنتين والثالث
وبعد ان دخل في فعل آخر او ركعة اخرى شك في انه كان قبل اكمل السجدة فبني حتى يكون
باطلاً او بعده حتى يكون صحيحاً بني على انه كان بعد الاكمال وكذا اذا كان ذلك بعد الفراغ
من الصلوة (مسألة ١١) لو شك بعد الفراغ من الصلوة ان شكه هل كان موجباً للركعة بان كان
بين الثالث والأربع مثلاً او موجباً للركعتين بان كان بين الاثنتين والأربع فالاحوط الاتيان بها
ثم إعادة الصلوة (مسألة ١٢) لو علم بعد الفراغ من الصلوة انه طره له الشك في اثناءه لكن لم
يدركه فبنيته من راس فان انقصر في الوجوه الصحيحة التي بموجب الجميع وهو ركعتان وركعتان
من جلوس وسجود السهو ثم الاعادة وان لم ينقص في الصحيح بل احتمل بعض الوجوه الباطلة
استأنف الصلوة لانه لم يدركه صلى (مسألة ١٣) اذا علم في أثناء الصلوة انه طره له حالة تردد
بين الاثنتين والثالث مثلاً وشك في انه حصل له الظن بالاثنتين فبني على الاثنتين اولم

يحصل له الظن فبقي على الثلث يرجع الى حاله الفعلية فان دخل في الركعة الاخرى يكون فعلاً
شاكاً بين الثلث والاربع وان لم يدخل فيها يكون شاكاً بين الاثنتين والثلث (مسئلة ١٤) اذا
عرض له احد الشكوك ولم يعلم حكمه من جهة الجهل بالمسئلة او نسيانها فان ترجع له احد
الاحتمالين عمل عليه وان لم يرجع اخذ باحد الاحتمالين مخيراً ثم بعد الفراغ رجع الى المجهد فان
كان موافقاً فهو والا أعاد الصلوة والاحوط الاعادة في صورة الموافقة ايضاً (مسئلة ١٥)
لو انقلب شكك بعد الفراغ من الصلوة الى شك اخر فالاقوى عدم وجوب شيء عليه لان الشك
الاول قد زال والشك الثاني بعد الصلوة فلا يلتفت اليه سواء كان ذلك قبل الشروع في صلوة
الاحتياط او في اثباتها او بعد الفراغ منها لكن الاحوط عمل الشك الثاني ثم اعادة الصلوة لكن
هذا اذا لم ينقلب الى ما يعلمه بالقبضة كما اذا شك بين الاثنتين والاربع ثم بعد الصلوة انقلب
الى الثلث والاربع او شك بين الاثنتين والثلث والاربع مثلاً ثم انقلب الى الثلث والاربع او
عكس الصورتين واما اذا شك بين الاثنتين والاربع مثلاً ثم بعد الصلوة انقلب الى الاثنتين
والثلث فاللازم ان يعمل عمل الشك المنقلب اليه الحاصل بعد الصلوة لتبين كونه في الصلوة وكون
السلام في غير محله ففي الصورة المفروضة يبني على الثلث ويتم ويحاط بركعة من قيام او ركعتين من
جلوس ويسجد سجدتي السهو للسلام في غير محله والاحوط مع ذلك اعادة الصلوة (مسئلة ١٦)
اذا شك بين الثلث والاربع او بين الاثنتين والاربع ثم بعد الفراغ انقلب شكك الى الثلث
والخمس والاثنتين والخمس وجب عليه الاعادة للعلم الاجمالي اما بالنقصان او بالزيادة (مسئلة ١٧)
اذا شك بين الاثنتين والثلث فبني على الثلث ثم شك بين الثلث البنائي والاربع فهل يجري عليه
حكم الشكين او حكم الشك بين الاثنتين والثلث والاربع وجهان اقويهما الثاني (مسئلة ١٨)
اذا شك بين الاثنتين والثلث والاربع ثم ظن عدم الاربع يجري عليه حكم الشك بين الاثنتين
والثلث ولو ظن عدم الاثنتين يجري عليه حكم الشك بين الثلث والاربع ولو ظن عدم الثلث
يجري عليه حكم الشك بين الاثنتين والاربع (مسئلة ١٩) اذا شك بين الاثنتين والثلث فبني
على الثلث واتى بالرابعة فتبين عدم الثلث وشك بين الواحدة والاثنتين بالنسبة الى ما سبق يرجع
شكك بالنسبة الى حاله الفعلي بين الاثنتين والثلث فيجري حكمه (مسئلة ٢٠) اذا عرض احد
الشكوك الصحيحة للمصلي جالساً من جهة العجز عن القيام فهل الحكم كما في الصلوة قائماً فيخبر في
موضع التغيير بين ركعة قائماً وركعتين جالساً بين ركعة جالساً بدلاً عن الركعة قائماً او ركعتين

جالساً من حيث انه احد الفردين المخير بينهما او يتعين هنا اختيار الركعتين جالساً او يتعين تيميم
ماقص في الفرض المذكور يتعين ركعة جالساً وفي الشك بين الاثنتين والاربع يتعين ركعتان
جالساً وفي الشك بين الاثنتين والثلث والاربع يتعين ركعة جالساً وركعتان جالساً وجوه اقويها
الاول في الشك بين الاثنتين والثلث يتغير بين ركعة جالساً او ركعتين جالساً وكذا في الشك
بين الثلث والاربع وفي الشك بين الاثنتين والاربع يتعين ركعتان جالساً بدلاً عن ركعتين قائماً
وفي الشك بين الاثنتين والثلث والاربع يتعين ركعتان جالساً بدلاً عن ركعتين قائماً وركعتان
ايضاً جالساً من حيث كونهما احد الفردين وكذا الحال لو صلى قائماً ثم حصل العجز عن القيام في
صلوة الاحتياط واما لو صلى جالساً ثم تمكن من القيام حال صلوة الاحتياط فيعمل كما كان يعمل
في الصلوة قائماً والاحوط في جميع الصور المذكورة اعادة الصلوة بعد العمل المذكور (مسئلة ٢١)
لا يجوز في الشكوك الصحيحة قطع الصلوة واستئنافها بل يجب العمل على التفصيل المذكور
والا تيان بصلوة الاحتياط كما لا يجوز ترك صلوة الاحتياط بعد اتمام الصلوة والاكتفاء بالاستئناف
بل لو استأنف قبل الا تيان بالمنافي في الاثناء بطلت الا تيان نعم لو اتي بالمنافي في الاثناء صحبت
الصلوة المستأنفة وان كان آتماً في الابطال ولو استأنف بعد اتمام قبل ان ياتي بصلوة الاحتياط
لم يكف وان اتي بالمنافي ايضاً راح عليه الا تيان بصلوة الاحتياط ايضاً ولو بعد حين (مسئلة ٢٢)
في الشكوك الباطلة اذا غفل عن شكك واتم الصلوة ثم تبين له الموافقة للواقع ففي الصحة وجهان
(مسئلة ٢٣) اذا شك بين الواحدة والاثنتين مثلاً وهو في حال القيام او الركوع او في السجدة
الاولى مثلاً وعلم انه اذا انتقل الى الحالة الاخرى من ركوع او سجود او رفع الرأس من
السجدة يتبين له الحال فالظاهر الصحة وجواز البقاء على الاشتغال الى ان يتبين الحال
(مسئلة ٢٤) قد مر سابقاً انه اذا عرض له الشك يجب عليه التروي حتى يستقر او يحصل له
ترجيح احد الطرفين لكن الظاهر انه اذا كان في السجدة مثلاً وعلم انه اذا رفع رأسه لا يقوت
عنه الامارات الدالة على احد الطرفين جاز له التأخير الى رفع الرأس بل وكذا اذا كان في
السجدة الاولى مثلاً يجوز له التأخير الى رفع الرأس من السجدة الثانية وان كان الشك بين
الواحدة والاثنتين ونحوه من الشكوك الباطلة نعم لو كان بحيث لو اتم التروي بقوت عنه الامارات
يشكل جوازه خصوصاً في الشكوك الباطلة (مسئلة ٢٥) لو كان المسافر في احد مواطن التغيير
فروي بصلوته القصر وشك في الركعات بطلت ليس له العدول الى السقام والبناء على الاكثر

مثلاً إذا كان بعد اتمام السجدة بين وشك بين الاثنين والثلاث لا يجوز له العدول الى التمام والبناء على الثالث على الاقوى نعم لو عدل الى التمام ثم شك صح البناء (مسئلة ٢٦) لو شك احد الشكوك الصحيحة فبني على ما هو وظيقته واتم الصلوة ثم مات قبل الاتيان بصلوة الاحتياط فانظروا وجوب قضاء اصل الصلوة عنه لكن الاحوط قضاء صلوة الاحتياط اولاً ثم قضاء اصل الصلوة بل لا يترك هذا الاحتياط نعم اذا مات قبل قضاء الاجزاء المنسية التي يجب قضائها كالشهادتين والسجدة الواحدة فانظروا كفاية قضائها وعدم وجوب قضاء اصل الصلوة وان كان احوط وكذا اذا مات قبل الاتيان بسجدة السهو الواجبة عليه فانه يجب قضائها دون اصل الصلوة

❦ فصل في كيفية صلوة الاحتياط ❦

وجملة من احكامها مضافاً الى ما تقدم في المسائل السابقة (مسئلة ١) يعتبر في صلوة الاحتياط جميع ما يعتبر في سائر الصلوات من الشرايط وبعد احرازها يتوى ويكبر للاحرام ويقرء فاتحة الكتاب ويركع ويسجد سجدتين ويتشهد ويسلم وان كانت ركعتين فيشهد ويدلج بعد الركعة الثانية وليس فيها اذان ولا اقامة ولا سورة ولا قنوت ويجب فيها الاخفات في القراءة وان كانت الصلوة جهرية حتى في السجدة على الاحوط وان كان الاقوى جواز الجهر بها بل استحبابه (مسئلة ٢) حيث ان هذه الصلوة مرددة بين كونها نافلة او جزء او بمنزلة الجزء فيراعى فيها جهة الاستقلال والجزئية قبلالة جهة الاستقلال يعتبر فيها النية وتكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة دون التسبيحات الاربعة ولحظ جهة الجزئية يجب المبادرة اليها بعد الفراغ من الصلوة وعدم الاتيان بالمنافيات بينها وبين الصلوة ولو اتي ببعض المنافيات فالاحوط اتيانها ثم اعادة الصلوة ولو تكلم سهواً فالاحوط الاتيان بسجدة في السهو والاحوط ترك الاقتداء فيها ولو بصلوة احتياط خصوصاً مع اختلاف سبب احتياط الامام والمأموم وان كان لا بعد جواز الاقتداء مع اتحاد السبب وكون المأموم معتدلاً بذلك الامام في اصل الصلوة (مسئلة ٣) اذا اتي بالمنافي قبل صلوة الاحتياط ثم تبين له تمامية الصلوة لا يجب اعادة (مسئلة ٤) اذا تبين قبل صلوة الاحتياط تمامية الصلوة لا يجب الاتيان بالاحتياط (مسئلة ٥) اذا تبين بعد الاتيان بصلوة الاحتياط تمامية الصلوة تحسب صلوة الاحتياط نافلة وان تبين تمامية الصلوة في اثناء صلوة الاحتياط جاز قطعها ويجوز اتمامها نافلة وان كانت ركعة واحدة ضم اليها ركعة اخرى (مسئلة ٦) اذا

تبين بعد اتمام الصلوة قبل الاحتياط او بعدها اوفي اثنا زيادة ركعة كما اذا شك بين الثالث والرابع والخمس فبني على الرابع ثم تبين كونها خطأ يجب اعادة اطلاقاً (مسئلة ٧) اذا تبين بعد صلوة الاحتياط نقصان الصلوة فانظروا عدم وجوب اعادة كون صلوة الاحتياط جارية مثلاً اذا شك بين الثالث والرابع فبني على الرابع ثم بعد صلوة الاحتياط تبين كونها ثلثاً صحت وكانت الركعة عن قيام او الركعتان من جلوس عوضاً عن الركعة الناقصة (مسئلة ٨) لو تبين بعد صلوة الاحتياط نقص الصلوة از يد ما كان محمداً كما اذا شك بين الثالث والرابع فبني على الرابع وصلى صلوة الاحتياط فتبين كونها ركعتين وان الناقص ركعتان فانظروا عدم كفاية صلوة الاحتياط بل يجب عليه اعادة الصلوة وكذا لو تبين الزيادة عما كان محمداً كما اذا شك بين الاثنين والرابع فبني على الرابع واتي بركعتين للاحتياط فتبين كون صلواته ثلث ركعات والحاصل ان صلوة الاحتياط انما تكون جارية للنقص الذي كان احد طرفي شكه واما اذا تبين كون الواقع بخلاف كل من طرفي شكه فلا تكون جارية (مسئلة ٩) اذا تبين قبل الشروع في صلوة الاحتياط نقصان صلواته لا تكفي صلوة الاحتياط بل اللازم ح اتمام ما نقص وسجدة السهو والسلام في غير محله اذا لم يات بالناسي والا فاللازم اعادة الصلوة تحكه حكم من نقص من صلواته ركعة او ركعتين على ما مر سابقاً (مسئلة ١٠) اذا تبين نقصان الصلوة في اثناء صلوة الاحتياط فلما ان يكون ما يده من صلوة الاحتياط موافقاً لما نقص من الصلوة في السك والكيف كما في الشك بين الثالث والرابع اذا اشتغل بركعة قائماً ولذا ذكر في اثنا كون صلواته ثلثاً واما ان يكون مخالفاً له في السك والكيف كما اذا اشتغل في الفرض المذكور بركعتين جالساً فتذكر كونها ثلثاً واما ان يكون موافقاً له في السك والكيف دون السك كما في الشك بين الاثنين والثالث والرابع اذا تذكر كون صلواته ثلثاً في اثناء الاشتغال بركعتين قائماً واما ان يكون بالعكس كما اذا اشتغل في الشك الفروض بركعتين جالساً بناء على جواز تقديمها وتذكر كون صلواته ركعتين فيعدل الغاء صلوة الاحتياط في جميع الصور والرجوع الى حكم تذكر نقص الركعة ويحتمل الاكتفاء باتمام صلوة الاحتياط في جميعها ويحتمل وجوب اعادة الصلوة في الجميع ويحتمل التفصيل بين الصور المذكورة والمسئلة محل اشكال فالاحوط الجمع بين المذكورات باتمام ما نقص ثم الاتيان بصلوة الاحتياط ثم اعادة الصلوة نعم اذا تذكر نقص بين صلوات الاحتياط في صورة تعددها مع فرض كون ماقي به

موافقاً لما نقص في الحكم والكيف لا بعد الاكتفاء به كما إذا شك بين الاثنين - الثالث والرابع وبعد الاتيان بركنين قائماً تبين كون صلاته ركعتين (مسئلة ١١) لو شك في اتيان صلاة الاحتياط بعد العلم بوجودها عليه فان كان بعد الوقت لا باغت اليه ويبني على الاتيان وان كان جالساً في مكان الصلاة ولم يأت بالمناهي ولم يدخل في فعل آخر يبني على عدم الاتيان وان دخل في فعل آخر اوافق بالمناهي او حصل الفصل الطويل مع بقاء الوقت فللبناء على الاتيان بها وجه والاحوط البناء على العدم والاتيان بها ثم إعادة الصلاة (مسئلة ١٢) لو زاد فيها ركعة او ركعتان ولو سهواً بطلت ووجب عليه اعادتها ثم إعادة الصلاة (مسئلة ١٣) لو شك في فعل من افعالها فان كان في محله اتي به وان دخل في فعل مرتب بعده يبني على انه اتي به فيحصل الصلاة (مسئلة ١٤) لو شك في انه هل شك شكاً يوجب صلاة الاحتياط أم لا يبني على عدمه (مسئلة ١٥) لو شك في عدد ركعاتها فهل يبني على الأكثر الا ان يكون مبطلاً فيبني على الأقل او يبني على الأقل مطلقاً وجهان والاحوط البناء على احدى الوجهين ثم إعادة اصل الصلاة (مسئلة ١٦) لو زاد فيها فعلاً من غير الاركان او نقص فهل عليه سجدة السهو او لا وجهان والاحوط الاتيان بها (مسئلة ١٧) لو شك في شرط اوجزه منها بعد السلام لم يلتفت (مسئلة ١٨) اذا نسيها وشرع في نافلة او قضاء فربضة او نحو ذلك فذكر في اثباتها قطعها اوافق بها ثم اعاد الصلاة على الاحوط واما اذا شرع في صلاة فربضة مرتبة على الصلاة التي شك فيها كما اذا شرع في العصر فذكر ان عليه صلاة الاحتياط للظهر فان جاز عن محل العدول قطعها كما اذا دخل في ركوع الثانية مع كون احتياطه ركعة او ركوع الثالثة مع كونها ركعتين وان لم يجز عن محل العدول فيجوز العدول اليها لكن الاحوط القطع والاتيان بها ثم إعادة الصلاة (مسئلة ١٩) اذا نسي سجدة واحدة او تشهداً فيها قضاها بعدها على الاحوط

فصل في حكم قضاء الاجزاء المنسية

(مسئلة ١) قد عرفت سابقاً انه اذا ترك سجدة واحدة ولم يذكر الا بعد الوصول الى حد الركوع يجب قضائها بعد الصلاة بل وكذا اذا نسي السجدة الواحدة من الركعة الأخيرة ولم يذكر الا بعد السلام على الاقوى وكذا اذا نسي التشهد او ابعاضها ولم يذكر الا بعد الدخول في الركوع بل او التشهد الاخير ولم يذكر الا بعد السلام على الاقوى ويجب مضافاً الى القضاء

سجدة السهو ايضا لتسبب كل من السجدة والشهد (مسئلة ٢) يشترط فيها جميع ما بشرط في سجود الصلاة وتشهدا من الطهارة والاستقبال وستر العورة ونحوها وكذا الذكر والشهادتان والصلاة على محمد وآل محمد ولو نسي بعض اجزاء التشهد وجب قضاءه فقط نعم لو نسي الصلاة على آل محمد فالاحوط إعادة الصلاة على محمد بن بقول اللهم صل على محمد وآل محمد ولا يقتصر على قوله وآل محمد وان كان هو المنسي فقط ويجب فيها نية البدلية عن المنسي ولا يجوز الفصل بينها وبين الصلاة بالمناهي كلاجزاء في الصلاة لما الدعاء والذكر والفعل القليل ونحو ذلك مما كان جائزاً في أثناء الصلاة فالاقوى جوازها والاحوط تركه ويجب المبادرة اليها بعد السلام ولا يجوز تأخيرها عن التعقيب ونحوه (مسئلة ٣) لو فصل بينها وبين الصلاة بالمناهي عمداً وسهواً كالحديث والاستدبار فالاحوط استئناف الصلاة بعد اتيانها وان كان الاقوى جواز الاكتفاء باتيانها وكذا لو نخل ما ينافي عمداً لا سهواً اذا كان عمداً اما اذا وقع سهواً فلا بأس (مسئلة ٤) لو اتي بما يوجب سجود السهو قبل الاتيان بها اوفي اثباتها فالاحوط فعله بعدها (مسئلة ٥) اذا نسي الذكر او غيره مما يجب ماعدا وضع الجبهة في سجود الصلاة لا يجب قضاؤه (مسئلة ٦) اذا نسي بعض اجزاء التشهد القضائي وامكن تداركه فعله واما اذا لم يمكن كما اذا تذكره بعد نخل المناهي عمداً وسهواً فالاحوط اعادته ثم إعادة الصلاة وانكالت الاقوى كفاية اعادته (مسئلة ٧) لو تعدد نسيان السجدة او التشهد اتي بهما واحدة بعد واحدة ولا يشترط التعيين على الاقوى وان كان احوط والاحوط ملاحظة الترتيب معه (مسئلة ٨) لو كان عليه قضاء سجدة وقضاء تشهد فالاحوط تقديم السابق منها في الفوات على اللاحق ولو قدم احدهما بغير ان السبق فظهر كونه لاحقاً فالاحوط الاعادة على ما يحصل معه الترتيب ولا يجب إعادة الصلاة معه وان كان احوط (مسئلة ٩) لو كان عليه قضائهما وشك في السابق واللاحق احتاط بالتكرار فباتي بما قدمه مؤخراً ايضاً ولا يجب معه إعادة الصلاة وان كان احوط وكذا الحال لو علم نسيان احدهما ولم يعلم المعين منها (مسئلة ١٠) اذا شك في انه نسي احدهما ام لا لم يلتفت ولا شيء عليه اما اذا علم انه نسي احدهما وشك في انه هل تذكر قبل الدخول في الركوع او قبل السلام وتداركه ام لا فالاحوط القضاء (مسئلة ١١) لو كان عليه صلاة الاحتياط وقضاء السجدة او التشهد فالاحوط تقديم الاحتياط وان كان فوتها مقدماً على موجبها لكن الاقوى التأخير واما مع سجود السهو فالاقوى تأخيرها عن قضائها كما يجب تأخيرها عن الاحتياط ايضاً (مسئلة ١٢)

إذا سمع عن الذكر أو بعض ما يعتبر فيها ما عدا وضع الجبهة في سجدة القضاء فظاهر عدم وجوب أعادتها وإن كان أحوط (مسألة ١٣) لا يجب الاتيان بالسلام في التشهد القصر في وإن كان الأحوط في نسيان التشهد الأخير آتيانه بقصد القرينة من غير نية الأداء والنقض مع الاتيان بالسلام بعده كما أن الأحوط في نسيان السجدة من الركعة الأخيرة أيضاً الاتيان بها بقصد القرينة مع الاتيان بالتشهد والتسليم لاحتمال كون السلام في غير محله ووجوب تداركها بعنوان الجزئية للصلاة وحسب الأحوط سجود السهو أيضاً في صورتين لأجل السلام في غير محله (مسألة ١٤) لا فرق في وجوب قضاء السجدة وكفائته عن إعادة الصلاة بين كونها من الركعتين الأولتين والأخيرتين لكن الأحوط إذا كانت من الأولتين إعادة الصلاة أيضاً كما أن في نسيان سائر الأجزاء الواجبة منها أيضاً الأحوط استحباباً بعد إتمام الصلاة أعادتها وإن لم يكن ذلك الجزء من الأركان لاحتمال اختصاص اغتفار السهو عن ما عدا الأركان بالركعتين الأخيرتين كما هو مذهب بعض العلماء وإن كان الأقوى كما عرفت عدم الفرق (مسألة ١٥) لو اعتقد نسيان السجدة أو التشهد مع قوت محل تداركها ثم بعد الفراغ من الصلاة انقلب اعتقاده شكاً فظاهر عدم وجوب القضاء (مسألة ١٦) لو كان عليه قضاء أحدها وشك في آتيانه وعدمه وجب عليه الاتيان به مادام في وقت الصلاة بل الأحوط استحباباً ذلك بعد خروج الوقت أيضاً (مسألة ١٧) لو شك في الفأنت منه سجدة واحدة أو سجدة من ركعتين بنى على الاتحاد (مسألة ١٨) لو شك في الفأنت منه سجدة أو غيرها من الأجزاء الواجبة التي لا يجب قضائهما وليست ركعتاً أيضاً لم يجب عليه القضاء بل بكفيه سجود السهو (مسألة ١٩) لو نسي قضاء السجدة أو التشهد وتذكر بعد الدخول في نافلة جاز له قطعها والاتيان به بل هو الأحوط بل وكذا لو دخل في فريضة (مسألة ٢٠) لو كان عليه قضاء أحدهما في صلاة الظهر وضاق وقت العصر فإن أدرك منها ركعة وجب تقديمها والا وجب تقديم العصر ويقضي الجزء بعدها ولا يجب عليه إعادة الصلاة وإن كان أحوط وكذا الحال لو كان عليه صلاة الاحتياط للظهر وضاق وقت العصر لكن مع تقديم العصر يحتاط بإعادة الظهر أيضاً بعد الاتيان باحتياطها

فصل في موجبات سجود السهو وكيفية واحكامه

(مسألة ١) يجب سجود السهو لأمور «الاول» الكلام سهواً بغير قرآن ودعاء وذكر ويقتضي

بمرفعين أو بحرف واحد مفهم في أي لغة كان ولو تكلم جاهلاً بكونه كلاماً بل يخفى أنه قرآن أو ذكر أو دعاء لم يوجب سجدة السهو لانه ليس بسهو ولو تكلم عامداً يزعم أنه خارج عن الصلاة يكون موجباً لانه باعتبار السهو عن كونه في الصلاة بعده سهواً وأما سبق اللسان فلا يحد سهواً وأما الحرف الخارج من التخرج والتأوه والائنين الذي عمده لا يضر سهوه أيضاً لا يوجب السجود «الثاني» السلام في غير موقعه ساهياً سواء كان بقصد الخروج كما إذا لم يخفى تمامية حاله أو لا بقصد المدار على إحدى الصفتين الأخيرتين وأما السلام عليك أيها النبي الخ فلا يوجب شيئاً من حيث أنه سلام نعم يوجب من حيث أنه زيادة سهوية كما أن بعض إحدى الصفتين كك أو كان يمكن دعوى إيجاب لفظ السلام للصدق بل قيل إن حرفين منه موجب لكنه مشكل إلا من حيث الزيادة «الثالث» نسيان السجدة الواحدة إذا فات محل تداركها كما إذا لم يذكر إلا بعد الركوع أو بعد السلام وأما نسيان الذكر فيها أو بعض واجباتها الآخر ما عدا وضع الجبهة فلا يوجب إلا من حيث وجوبه لكل نقيصة «الرابع» نسيان التشهد مع قوت محل تداركه وظاهر أن نسيان بعض أجزائه أيضاً كك كما أنه موجب للقضاء أيضاً كما مر «الخامس» الشك بين الأربع والخمس بعد اكبال السجدة كمر سابقاً «السادس» القيام في موضع القعود أو العكس بل لكل زيادة ونقصية لم يذكرها في محل التدارك وأما النقصية مع التدارك فلا توجب والزيادة أهم من أن تكون من الأجزاء الواجبة أو المستحبة كما إذا قنت في الركعة الأولى مثلاً أو في غير محله من الثانية ومثل قوله بحول الله في غير محله لا مثل التكبير أو التسبيح إلا إذا صدق عليه الزيادة كما إذا كبر بقصد تكبير الركوع في غير محله فإن الظاهر صدق الزيادة عليه كما أن قوله سمع الله أن حمده كك والحاصل أن المدار على صدق الزيادة وأما نقيصة المستحب فلا توجب حتى مثل القنوت وإن كان الأحوط عدم الترك في مثله إذا كان من عادته الاتيان به دائماً والأحوط عدم تركه في الشك في الزيادة أو النقصية (مسألة ٢) يجب تكرره بتكرر الموجب سواء كان من نوع واحد أو أنواع وإن الكلام الواحد موجب واحد وإن طال نعم أن تذكر ثم عاد تكرر والصيغ الثلاث للسلام موجب واحد وإن كان الأحوط التعمد وتساوي التسبيحات الأربع موجب واحد بل وكل زيادة وان أتى بها ثلاث مرات (مسألة ٣) إذا مضى عن سجدة واحدة من الركعة الأولى مثلاً وقام وقرأ الحمد والسورة وقنت وكبر للركوع فتذكر قبل أن يدخل في الركوع يجب العود للتدارك وعليه سجود السهو مرات

مرات مرة لقوله بحول الله ومرة للقيام ومرة للعدد ومرة للسورة ومرة للقنوت ومرة لتكبير الركوع وهكذا يشكر خمس مرارة لو ترك التشهد وقام واق بالتسبيحات والاستغفار بعدها وكبر للركوع فتذكر (مسئلة ٤) لا يجب فيه تعيين السبب ولو مع التعدد كما انه لا يجب الترتيب فيه بترتيب اسبابه على الاقوى اما بينه وبين الاجزاء المنسية والركعات الاحتياطية فهو مؤخر عنها كما مر (مسئلة ٥) لو سجد للكلام فبان ان الموجب غيره فان كان على وجه التقيد وجبت الاعادة وان كان من باب الاشتباه في التطبيق اجزء (مسئلة ٦) يجب الاتيان به فوراً فان اخر عمداً عصي ولم يسقط بل وجبت المبادرة اليه وهكذا ولونه اتي به اذا تذكر وإن مضت ايام ولا يجب اعادة الصلوة بل لو تركه اصلاً لم تبطل على الاقوى (مسئلة ٧) كيفيته ان يتوى ويضع جبهته على الارض او غيرها مما يصح السجود عليه ويقول بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآله او يقول بسم الله وبالله اللهم صل على محمد وآل محمد او يقول بسم الله وبالله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ثم يرفع رأسه ويسجد مرة اخرى ويقول ما ذكر ويشهد ويسلم ويكفي في تسليمه السلام عليكم واما التشهد فخير بين التشهد المتعارف والتشهد الخفيف وهو قوله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمداً رسول الله اللهم صل على محمد وآل محمد والاحوط للاقتصار على الخفيف كما ان في تشهد الصلوة ايضاً خير بين التسليمين لكن الاحوط هناك التشهد المتعارف كما مر سابقاً ولا يجب التكبير للسجود وان كان احوط كما ان الاحوط مراعاة جميع ما يعتبر في سجود الصلوة فيه من الطهارة من الحدث والخبث والستر والاستقبال وغيرها من الشرائط والموانع التي للصلوة كالسلام والضحك في الاثناء وغيرها فضلاً عما يجب في خصوص السجود من الطهارة ووضع ساير المساجد ووضع الجبهة على ما يصح السجود عليه والانتصاب مطمئناً بينهما وان كان في وجوب ما عدا ما يتوقف عليه اسم السجود وتعدد نظره (مسئلة ٨) لو شك في تحقق موجبه وعنده لم يجب عليه نعم لو شك في الزيادة او النقص فبالاحوط اتيانه كما مر (مسئلة ٩) لو شك في اتيانه بعد العلم بوجوبه وجب وان طال المدة نعم لا يبعد البناء على اتيانه بعد خروج وقت الصلوة وان كان الاحوط عدم تركه خارج الوقت ايضاً (مسئلة ١٠) لو اعتقد وجود الموجب ثم بعد السلام شك فيه لم يجب عليه (مسئلة ١١) لو علم بوجود الموجب وشك في الأقل والاكثر بئى على الأقل (مسئلة ١٢) لو علم نسيان جزء وشك بعد السلام في انه هل تذكر قبل فوت محله وتداركه ام لا فالاحوط اتيانه (مسئلة ١٣)

اذا شك في فعل من افعاله فالنكاح في محله اتي به وان تجاوز لم يفت (مسئلة ١٤) اذا شك في انه سجد سجدتين او واحدة بئى على الأقل الا اذا دخل في التشديد وكذا اذا شك في انه سجد سجدتين او ثلث سجديات واما ان علم بانه زاد سجدة وجب عليه الاعادة كما انه اذا علم انه نقص واحدة اعاد ولو نسي ذكر السجود وتذكر بعد الرفع لا يبعد عدم وجوب الاعادة وان كان احوط

فصل في الشكوك التي لا اعتبار بها ولا بلغت اليها

وهي في مواضع «الاول» الشك بعد تجاوز المحل وقد مر تفصيله «الثاني» الشك بعد الوقت سواء كان في الشروط او الافعال او الركعات او في اصل الاتيان وقد مر الكلام فيه ايضاً «الثالث» الشك بعد السلام الواجب وهو احدى الصيغتين الاخيرتين سواء كان في الشرائط او الافعال او الركعات في الرباعية او غيرها بشرط ان يكون احد طرفي الشك الصفة فلو شك في انه صلى ثلثاً او اربعاً او خمساً بئى على انه صلى اربعاً واما لو شك بين الاثنين والخمس والثلث والخمس بطلت لانها اما ناهية ركنية او زائدة نعم لو شك في المغرب بين الثلاث والخمس او في الصبح بين الاثنين والخمس بئى على الثالث في الاولى والاثنين في الثانية ولو شك بعد السلام في الرباعية بين الاثنين والثالث بئى على الثالث ولا يندفع عنه صلوة الاحتياط لانه بعد في الاثناء حيث ان السلام وقع في غير محله فلا يتوهم انه بئى على الثالث وياقي بالربعة من غير ان ياتي بهلوة الاحتياط لانه مقتضى عدم الاعتبار بالشك بعد السلام «الرابع» شك كثير الشك وان لم يصل الى حد الرصاص سواء كان في الركعات او الافعال او الشرائط فيبئى على وقوع ما شك فيه وان كان في محله الا اذا كان مقدماً فيبئى على عدم وقوعه ولو شك بين الثالث والرابع بئى على الرابع ولو شك بين الرابع والخمس بئى على الرابع ايضاً وان شك انه ركع ام لا بئى على انه ركع وان شك انه ركع ركوعين ام واحداً بئى على عدم الزيادة ولو شك انه صلى ركنة او ركعتين بئى على الركعتين ولو شك في الصبح انه صلى ركعتين او ثلثاً بئى على انه صلى ركعتين وهكذا ولو كان كثر شكه في فعل خاص بخاص الحكم به فلو شك اتفاقاً في غير ذلك الفعل يعمل عمل الشك وكذا لو كان كثير الشك بين الواحدة والاثنين لم يفت في هذا الشك وبئى على الاثنين واذا اتفق انه شك بين الاثنين والثالث او بين الثالث والرابع وجب عليه عمل الشك من البناء والاتيان بصلوة الاحتياط ولو كان كثير الشك بعد تجاوز المحل عملاً لا حكم له

دون غيره فلو اتفق انه شك في المحل وجب عليه الاعتناء ولو كان كثرة شك في صلوته خاصة او الصلوة في مكان خاص ونحو ذلك اختص الحكم به ولا يتعدى الى غيره (مسئلة ١) المرجع في كثرة الشك المعروف ولا بعد تحققة اذا شك في صلوته واحدة ثلث مرات او في كل من الصلوات الثلث مرة واحدة ويعتبر في صدقها ان لا يكون ذلك من جهة عروض عارض من خوف او غضب او هم او نحو ذلك مما يوجب اغتياش الحواس (مسئلة ٢) لو شك في انه حصل له حالة كثرة الشك ام لا بئى على عدمه كما انه لو كان كثير الشك وشك في زوال هذه الحالة بئى على بقائها (مسئلة ٣) اذا لم ينفك الى شك وظهر بعد ذلك خلاف ما بئى عليه وان مع الشك في الفعل الذي بئى على وقوعه لم يكن واقعا وان ما بئى على عدم وقوعه كان واقعا يعمل بمقتضى ما ظهر فان كان تاركا لركن بطلت صلواته وان كان تاركا لغير ركن مع فوت محل تداركه وجب عليه القضاء فيما فيه القضاء وسجدتا السهو فيما فيه ذلك وان بئى على عدم الزيادة فبان انه زاد يعمل بقضاء من البطلان او غيره من يسجد السهو (مسئلة ٤) لا يجوز له الاعتناء بشكك فلو شك في انه ركع او لا يجوز له ان يركع والا بطلت الصلوة نعم في الشك في القراءة او الذكر اذا اعتنى بشكك واتى بالشكوك فيه بقصد القربة لا باس به ما لم يكن الى حد الوساوس (مسئلة ٥) اذا شك في ان كثرة شك مختص بالمورد الممين الفلاني او مطلقا اقتصر على ذلك الموزد (مسئلة ٦) لا يجب على كثير الشك وغيره ضبط الصلوة بالخصى او السجدة او الخاتم او نحو ذلك وان كان احوط فيمن كثير شكك «الخامس» الشك البدوى الزايل بعد التروى سواء تبدل باليقين باحد الطرفين او بالظن المعتبر او بشك آخر «السادس» شك كل من الامام والمأموم مع حفظ الاخر فانه يرجع الشاك منها الى الخائف لكن في خصوص الركعات لافي الافعال حتى في عدد السجدين ولا يشترط في البناء على حفظ الاخر حصول الظن للشاك فيرجع وان كان باقيا على شكك على الاقوى ولا فرق في المأموم بين كونه رجلا او امرأة عادلا او فاسقا واحدا او متعددا والظان منها ايضا يرجع الى المتيقن والشاك لا يرجع الى الظان اذا لم يحصل له الظن (مسئلة ٧) اذا كان الامام شاك والمأمومون مختلفين في الاعتقاد لم يرجع اليهم الا اذا حصل له الظن من الرجوع الى احدي الفريقين (مسئلة ٨) اذا كان الامام شاك والمأمومون مختلفين بان يكون بعضهم شاكاً وبعضهم متيقنا رجع الامام الى المتيقن منهم ورجع الشاك منهم الى الامام لكن الاحوط اعادتهم الصلوة اذا لم يحصل لهم الظن وان حصل للامام

(مسئلة ٩) اذا كان كل من الامام والمأمومين شاكاً فان كان شكهم متحدا كما اذا شك الجميع بين الثلث والاربع عمل كل منهم عمل ذلك الشك وان اختلف شكهم مع شكهم فان لم يكن بين الشكين قدر مشترك كما اذا شك الامام بين الاثنين والثالث والمأمومون بين الاربع والخمس يعمل كل منهما على شاكائه وان كان بينهما قدر مشترك كما اذا شك احدهما بين الاثنين والثالث والاخر بين الثلث والاربع يحتمل رجوعها الى ذلك القدر المشترك لان كلاهما ناف للطرف الاخر من شك الاخر لكن الاحوط اعادة الصلوة بعد اتمامها واذا اختلف شك الامام مع المأمومين وكان المأمومون ايضا مختلفين في الشك لكن كان بين شك الامام وبعض المأمومين قدر مشترك يحتمل رجوعها الى ذلك القدر المشترك ثم رجوع البعض الاخر الى الامام لكن الاحوط مع ذلك اعادة الصلوة ايضا بل الاحوط في جميع صور اصل المسئلة اعادة الصلوة الا اذا حصل الظن من رجوع احدهما الى الاخر «السابع» الشك في ركعات النافلة سواء كانت ركعة كصلوة الترتي او ركعتين كسائر النوافل او رباعية كصلوة الاعراب فيتغير عند الشك بين البناء على الاقل او الاكثر الا ان يكون الاكثر مبدءا فيبئى على الاقل والافضل البناء على الاقل مطلقا ولو عرض وصف النفل للفرصة كالمادة والاعادة الاحتياط الاستيعاب والتبرع بالقضاء عن الغير لم يلحقها حكم النفل ولو عرض وصف الوجوب للنافلة لم يلحقها حكم الفرصة بل المدار على الاصل واما الشك في افعال النافلة فتحكم حكم الشك في افعال الفرصة فان كان في المحل اتى به وان كان بعد الدخول في الغير لم ينفك ونقصان الركن مبطل لها كالفريضة بخلاف زيادته فانها لا توجب البطلان على الاقوى وعلى هذا فلو نسي فعلا من افعاله تداركه وان دخل في ركن بعده سواء كان المنسى ركعا او غيره (مسئلة ١٠) لا يجب قضاء السجدة المنسية والشك المنسى في النافلة كما لا يجب مسجود السهو واجباته فيها (مسئلة ١١) اذا شك في النافلة بين الاثنين والثالث فبئى على الاثنين ثم بين كونهما ثلثا بطلت واسحب اعدتها بل تجب اذا كانت واجبة بالعرض (مسئلة ١٢) اذا شك في اصل فعلا بئى على عدمه الا اذا كانت موقفة وخرج وقتها (مسئلة ١٣) الظاهر ان الظن في ركعات النافلة حكمه حكم الشك في التحيز بين البناء على الاقل والاكثر وان كان الاحوط العمل بالظن ما لم يكن موجبا للبطلان (مسئلة ١٤) النوافل التي لها كيفية خاصة او سريرة مخصوصة او دعاء مخصوص كصلوة الغفيلة وصلوة ليلة القدر وصلوة ليلة عيد الفطر اذا اشتغل بها ونسى تلك الكيفية فان امكن الرجوع والتدارك رجع وتدارك

وان استلزم زيادة الركن الماعرفت من اغتفارها في النوافل وان لم يمكن اعادة الان الصلوات ان صحت
الا انها لا تكون تلك الصلوة المخصوصة وان نسي بعض التسبيحات في صلوة جعفر قضاء متى
تذكر (مسئلة ١٥) ما ذكر من احكام السهو والشك والظن يجري في جميع الصلوات الواجبة
اداء وقضاء من الايات والجمعة والعيدين وصلوة الطواف فيجب فيها سجدة السهو لوجوبها وقضاء
السجدة المنسية والتشهد المنسي ونبتل بنقصان الركن وزيادته لا بغير الركن والشك في
ركعاتها موجب لبطلان لانها ثنائية (مسئلة ١٦) قد عرفت سابقا ان الظن المتعلق بالركعات
في حكم اليقين من غير فرق بين الركعتين الاولتين والاخيرتين ومن غير فرق بين ان يكون
موجباً للصحة او البطلان كما اذا ظن الخمس في الشك بين الاربع والخمس او الثالث والخمس واما
الظن المتعلق بالانفعال ففي كونه كالثبوت او كالتعيين اشكال فاللازم مراعاة الاحتياط وتظهر
الثمره فيما اذا ظن بالاثبات وهو في المحل او ظن بعدم الاثبات بعد الدخول في القبر واما الظن بعدم
الاثبات وهو في المحل او الظن بالاثبات بعد الدخول في القبر فلا يتفاوت الحال في كونه كالثبوت
او كالتعيين اذ على التقديرين يجب الاثبات به في الاول ويجب المنفي في الثاني وح قد يقول ان كان
المشكوك قرائة او ذكراً او دعاء يتحقق الاحتياط باثباته بقصد القرية وان كان من الافعال
فالاحتياط فيه ان يعمل بالظن ثم يعيد الصلوة مثلاً اذا شك في انه سجد سجدة واحدة واثنتين
وهو جالس لم يدخل في التشهد او القيام وظن الاثنتين يبنى على ذلك ويتم الصلوة ثم يحتاط
باعتادها وكذا اذا دخل في القيام او التشهد وظن انها واحدة يرجع وبقي باخرى ويتم الصلوة
ثم يعيدها وهكذا في سائر الافعال وله ان لا يعمل بالظن بل يجري عليه حكم الشك ويتم الصلوة
ثم يعيدها واما الظن المتعلق بالشروط وتحققها فلا يكون معتمداً الا في القبلة والوقت في الجملة
نعم لا بعد اعتبار شهادة العدلين فيها وكذا في الافعال والركعات وان كانت الكلية لا تخفى عن
اشكال (مسئلة ١٧) اذا حدث الشك بين الثالث والاربع قبل السجدة الثانية او بينها او في السجدة
الثانية يجوز له تأخير السجدة الى وقت العمل بالشك وهو ما بعد الرفع من السجدة الثانية
(مسئلة ١٨) يجب تعلم ما يعم به البلوى من احكام الشك والسهو بل قد يبق بطلان صلوة من
لا يعرفها لكن الظاهر عدم الوجوب اذا كان مطمئناً بعدم عروضا له كما ان بطلان الصلوة انما
يكون اذا كان منزلاً لا بحيث لا يمكنه قصد القرية او اتفق له الشك او السهو ولم يعمل بتعقضي
ما ورد من حكمه واما لو بنى على احد المحتملين او احتملات من حكمه وطابق الواقع مع قرص

حصول قصد القرية منه صح مثلاً اذا شك في فعل شيء وهو في محله ولم يعلم حكمه لكن بنى على عدم
الاثبات فاقى به او بعد النياز وبني على الاثبات ونفى صح عمله اذا كان بائناً على ان يسئل بعد
الفراغ عن حكمه والاعادة اذا خالف كما ان من كان عارفاً بحكمه ونسى في الاثناء او اتفق له شك
او سهو نادر الوقوع يجوز له ان يبنى على احد المحتملات في نظره بائناً على السؤال والاعادة مع
الخالفه لفتوى مجتهد (ختم) فيه مسائل متفرقة «الاولى» اذا شك في ان ما يديه ظهر او
عصر فان كان قد صلى الظهور بطل ما يديه وان كان لم يصلها او شك في انه صلاها او لا عدل به
اليها «الثانية» اذا شك في ان ما يديه مغرب او عشاء فمع علمه باثبات المغرب بطل ومع علمه
بعدم الاثبات بها والشك فيه عدل بينه اليها ان لم يدخل في ركوع الرابعة والاي بطل ايضاً
«الثالثة» اذا علم بعد الصلوة او في اثنائها انه ترك سجدة من ركعتين سواء كانتا من الاولتين
او الاخيرتين صحمت وعليه قضائهما وسجدتا السهو مرتين وكذا ان لم يدركها من اي الركعات بعد
العلم بانها من الركعتين «الرابعة» اذا كان في الركعة الرابعة مثلاً وشك في ان شكه السابق بين
الاثنين والثلاث كان قبل اكمال السجدة او بعدهما بقي على الثاني كما انه شك اذا شك بعد
الصلوة «الخامسة» اذا شك في ان الركعة التي بيده آخر الظهور او انه اتمها وهذه اول العصر
جعلها آخر الظهور «السادسة» اذا شك في العشاء بين الثالث والاربع وتذكر انه صلى عن
المغرب بطلت صلوته وان كان الاحوط اتمامها عشاء والاثبات بالاحتياط ثم اعادها بعد الاثبات
بالمغرب «السابعة» اذا تذكر في اثناء العصر انه ترك من الظهور ركعة قطعها واتم الظهور ثم اعاد
الصلوتين ويحصل المدول الى الظهور بحمل ما يديه رابعة لها اذا لم يدخل في ركوع الثانية ثم
اعادة الصلوتين وكذا اذا تذكر في اثناء العشاء انه ترك من المغرب ركعة «الثامنة» اذا صلى
صلوتين ثم علم نقصان ركعة او ركعتين من احدهما من غير تعيين فان كان قبل الاثبات بالمنافي ضم
الى الثانية ما يحصل من النقص ثم اعاد الاولى فقط بعد الاثبات بسجدة السهو لاجل السلام
احتياطاً وان كان بعد الاثبات بالمنافي فان اختلفا في المدوا عداهما والا اتي بصلوة واحدة بقصد
ما في النعمة «التاسعة» اذا شك بين الاثنين والثلاث او غيره من الشكوك الصحيحة ثم شك
في ان الركعة التي بيده آخر صلوته او اول صلوة الاحتياط جعلها آخر صلوته واتم ثم اعاد الصلوة
احتياطاً بعد الاثبات بصلوة الاحتياط «العاشرة» اذا شك في ان الركعة التي بيده رابعة
المغرب او انه سلم على الثالث وهذه اولي العشاء فان كان بعد الركوع بطلت ووجب عليه اعادة

المغرب وان كان قبله بمحله من المغرب ويجلس ويتشهد ويسلم ثم يسجد سجدة في السهو لكل زيادة من قوله بحول الله وللقيام وللتهجدات احتياطاً وان كان في وجوبها اشكال من حيث عدم عليه بحصول الزيادة في المغرب « الحادية عشر » اذا شك وهو جالس بعد السجدة بين الاثنين والثلاث وعلم بعدم اتيان التشهد في هذه الصلوة فلا اشكال في انه يجب عليه ان يبني على الثالث لكن هل عليه ان يتشهد ام لا وجهان لا يبعد عدم الوجوب بل وجوب فضائه بعد الفراغ اما لانه مقتضى البناء على الثالث واما لانه لا يعلم بقاء محل التشهد من حيث ان محله الركعة الثانية وكونه فيها مشكوك بل محكوم بعدمه واما لو شك وهو قائم بين الثالث والاربع مع علمه بعدم اتيان التشهد في الثانية فحكمه المضي والقضاء بعد السلام لان الشك بعد تجاوز محله « الثانية عشر » اذا شك في انه بعد الركوع من الثالثة او قبل الركوع من الرابعة بنى على الثاني لانه شاك بين الثالث والاربع ويجب عليه الركوع لانه شاك فيه مع بقاء محله وايضاً هو مقتضى البناء على الاربع في هذه الصورة واما لو انعكس بان كان شاكاً في انه قبل الركوع من الثالثة او بعده من الرابعة فيجند وجوب البناء على الاربع بعد الركوع فلا يركع بل يسجد ويتم وذلك لان مقتضى البناء على الاكثر البناء عليه من حيث انه احد طرفي شك وطرف شك الشك الاربع بعد الركوع لكن لا يبعد بطلان صلوته لانه شاك في الركوع من هذه الركعة ومحله باقي فيجب عليه ان يركع ومعه يعلم اجمالاً انه اما زاد ركوعاً او نقص ركعة فلا يمكن اتمام الصلوة مع البناء على الاربع والايتان بالركوع مع هذا العلم الاجمالي « الثالثة عشر » اذا كان قائماً وهو في الركعة الثانية من الصلوة وعلم انه اتى في هذه الصلوة بركوعين ولا يدري انه اتى بكليهما في الركعة الاولى حتى تكون الصلوة باطلة او اتى فيها واحد واتى بالآخر في هذه الركعة فالظاهر بطلان الصلوة لانه شاك في ركوع هذه الركعة ومحله باقي فيجب عليه ان يركع مع انه اذا ركع يعلم بزيادة ركوع في صلوته ولا يجوز له ان لا يركع مع بقاء محله فلا يمكنه تصحيح الصلوة « الرابعة عشر » اذا علم بعد الفراغ من الصلوة انه ترك سجدةتين ولكن لم يدرك منهما من ركعة واحدة او من ركعتين وجب عليه الاعادة ولكن الاحوط قضاء السجدة مرتين وكذا سجود السهو مرتين اولاً ثم الاعادة وكذا يجب الاعادة اذا كان ذلك في اثناء الصلوة والاحوط اتمام الصلوة وقضاء كل منها وسجود السهو مرتين ثم الاعادة « الخامسة عشر » ان علم بعد ما دخل في السجدة الثانية مثلاً انه اترك القراءة او الركوع او انه اترك سجدة من الركعة السابقة او ركوع هذه الركعة وجب عليه الاعادة

لكن الاحوط هنا ايضاً اتمام الصلوة وسجدة السهو في الفرض الاول وقضاء السجدة مع سجدة السهو في الفرض الثاني ثم الاعادة ولو كان ذلك بعد الفراغ من الصلوة فكذلك « السادسة عشر » لو علم قبل ان يدخل في الركوع انه اترك سجدةتين من الركعة السابقة او ترك القراءة وجب عليه العود لتداركها والاقام ثم الادة ويجوز الاكتفاء بالاتيان بالقراءة والاقام من غير لزوم الاعادة اذا كان ذلك بعد الايتان بالقنوت بدعوى ان وجوب القراءة عليه معلوم لانه اما تركها او ترك السجدةتين فعلى التقديرين يجب الايتان بها ويكون الشك بالنسبة الى السجدةتين بعد الدخول في الغير الذي هو القنوت وكذا الحال لو علم بعد القيام الى الثالثة انه اترك السجدةتين او التشهد او ترك سجدة واحدة او التشهد واما لو كان قبل القيام فيتعين الايتان بها مع الاحتياط بالاعادة « السابعة عشر » اذا علم بعد القيام الى الثالثة انه ترك التشهد وشك في انه ترك السجدة ايضاً لا يجهل ان يبقى الايتان بالتشهد لان الشك بالنسبة الى السجدة بعد الدخول في الغير الذي هو القيام فلا اعتناء به والاحوط الاعادة بعد الاقام سواء اتى بها او بالتشهد فقط « الثامنة عشر » اذا علم اجمالاً انه اتى باحد الامرين من السجدة والتشهد من غير تعيين وشك في الآخر فان كان بعد الدخول في القيام لم يعتن بشكه وان كان قبله يجب عليه الايتان بهما لانه شاك في كل منهما مع بقاء محل ولا يجب الاعادة بعد الاقام وان كان احوط « التاسعة عشر » اذا علم انه اترك السجدة من الركعة السابقة او التشهد من هذه الركعة فان كان جالساً ولم يدخل في القيام اتى بالتشهد واتم الصلوة وليس عليه شيء وان كان حال النهوض الى القيام او بعد الدخول فيه مضى واتم الصلوة واتى بقضاء كل منها مع سجدة السهو والاحوط اعادة الصلوة ايضاً ويجوز العود لتدارك التشهد والاقام وقضاء السجدة فقط مع سجود السهو وعليه ايضاً الاحوط الاعادة ايضاً « العشرون » اذا علم انه ترك سجدة امان من الركعة السابقة او من هذه الركعة فان كان قبل الدخول في التشهد او قبل النهوض الى القيام او في اثناء النهوض قبل الدخول في وجب عليه العود اليها لبقاء محل ولا شيء عليه لانه بالنسبة الى الركعة السابقة شك بعد تجاوز المحل وان كان بعد الدخول في التشهد او في القيام مضى واتم الصلوة واتى بقضاء السجدة وسجدة السهو ويجوز العود لتدارك السجدة من هذه الركعة والاقام وقضاء السجدة مع سجود السهو والاحوط على التقديرين اعادة الصلوة ايضاً « الحادية والعشرون » اذا علم انه اترك جزءاً مستحقاً كالقنوت مثلاً او جزءاً واجباً سواء كان ركناً او غيره من

الاجزاء التي لها قضاء كالسجدة والتشهد او من الاجزاء التي يجب سجود السهو لاجل نقصها
صحت صلوته ولا شيء عليه وكذا لو علم انه اما ترك الجهر او الاخفات في موضعها او بعض
الافعال الواجبة المذكورة لعدم الاثر لترك الجهر والاخفات فيكون الشك بالنسبة الى الطرف
الاخر يحكم الشك البدوي « الثانية والعشرون » لاشكال في بطلان الفريضة اذا علم اجمالاً
انه اما زاد فيها ركناً او نقص ركناً واما في النافلة فلا تكون باطلة لان زيادة الركن فيها
مغتفرة والنقصان مشكوك نعم لو علم انه اما نقص فيها ركناً او سجدتين بطلت ولو علم اجمالاً انه اما
نقص فيها ركناً مثلاً او سجدة واحدة او ركناً او تشهداً او نحو ذلك مما ليس بركن لم يحكم
باعتدائها لان نقصان ما عدا الركن فيها لا اثر له من بطلان او قضاء او وجود سهو فيكون احتال
نقص الركن كاشك البدوي « الثالثة والعشرون » اذا تذكر وهو في السجدة او بعدها من
الركعة الثانية مثلاً انه ترك سجدة من الركعة الاولى وترك ايضاً ركوع هذه الركعة جعل
السجدة التي اتي بها الركعة الاولى وقام وقرو وقت واتم صلوته وكذا لو علم انه ترك سجدتين
من الاولى وهو في السجدة الثانية من الثانية فيجعلها الاولى ويقوم الى الركعة الثانية وان
تذكر بين السجدتين سجد أخرى بقصد الركعة الاولى ويتم وهكذا بالنسبة الى ما روي ركعات
اذا تذكر بعد الدخول في السجدة من الركعة التالية انه ترك السجدة من السابقة وركوع هذه
الركعة ولكن الاحوط في جميع هذه الأمور إعادة الصلوة بعد الاتمام « الرابعة والعشرون »
اذا أصلى الظهر والعصر وعلم بعد السلام نقصان إحدى الصلوتين ركعة فان كان بعد الاتيان بالنافلة عمداً
وسهواً اتي بصلوة واحدة بقصد ما في القيمة وان كان قبل ذلك قام فاضاف الى الثانية ركعة ثم
سجد للسهو عن السلام في غير الحل ثم أعاد الاولى بل الاحوط ان لا ينوي الاولى بل يصلي اربع
ركعات بقصد ما في القيمة لاحتال كون الثانية على فرض كونها تامة محسوبة ظهراً « الخامسة
والعشرون » اذا صلى المغرب والعشاء ثم علم بعد السلام من العشاء انه نقص من إحدى الصلوتين
ركعة فان كان بعد الاتيان بالنافلة عمداً وسهواً وجب عليه اعادةها وانكأ قبل ذلك قام
فاضاف الى العشاء ركعة ثم سجد للسهو ثم يعيد المغرب « السادسة والعشرون » اذا
صلى الظهرين وقبل ان يسلم للعصر علم اجمالاً انه اما ترك ركعة من الظهر والتي بيده رابعة
العصر او اتم ظهراً تامة وهذه الركعة ثالثة العصر في النسبة الى الظهر وشك بعد الفراغ
ومقتضى القاعدة البناء على كونها تامة وبالنسبة الى العصر شك بين الثالث والرابع ومقتضى

البناء على الأكثر الحكم بان ما بيده واعتبها والاتيان بصلوة الاحتياط بعد اتمامها الا انه لا يمكن
اعمال القاعدتين معاً لان الظهر ان كانت تامة فلا يكون ما بيده رابعة وان كان ما بيده رابعة
فلا يكون الظهر تامة فيجب إعادة الصلوتين لعدم الترجيح في أعمال إحدى القاعدتين نعم
الاحوط الاتيان بركعة أخرى للعصر ثم إعادة الصلوتين لاحتال كون قاعدة الفراغ من باب
الامارات وكذا الحال في العشائين اذا علم انه اما صلى المغرب ركعتين وما بيده رابعة العشاء او
صلاها ثلاث ركعات وما بيده ثالثة العشاء « السابعة والعشرون » لو علم انه صلى الظهرين ثمان
ركعات ولكن لم يدر انه صلى كلاً منهما اربع ركعات او نقص من احدهما ركعة وزاد في
الأخرى بنى على انه صلى كلاً منهما اربع ركعات عملاً بقاعدة عدم اعتبار الشك بعد السلام
وكذا اذا علم انه صلى العشائين سبع ركعات وشك بعد السلام في انه صلى المغرب ثالثة والعشاء
اربعه او نقص من احدهما وزاد في الأخرى فيبني على صحتها « الثامنة والعشرون » اذا علم انه
صلى الظهرين ثمان ركعات وقبل السلام من العصر شك في انه هل صلى الظهر اربع ركعات
فألقى بيده رابعة العصر او انه نقص من الظهر ركعة فسلم على الثلاث وهذه التي بيده خامسة
العصر فبالنسبة الى الظهر شك بعد السلام وبالنسبة الى العصر شك بين الاربع والخمس
فيحكم بصحة الصلوتين اذا لمانع من اجراء القاعدتين في النسبة الى الظاهر يجري قاعدة الفراغ
والشك بعد السلام فيبني على انه سلم على اربع وبالنسبة الى العصر يجري حكم الشك بين
الاربع والخمس فيبني على الاربع اذا كان بعد اكمل السجدتين فيشهد ويسلم ثم يسجد سجدتي
الديو وكذا الحال في العشائين اذا علم قبل السلام من العشاء انه صلى سبع ركعات وشك في
انه سلم من المغرب على ثلاث فألقى بيده رابعة العشاء او سلم على الاثنتين فألقى بيده خامسة العشاء
فانه يحكم بصحة الصلوتين واجراء القاعدتين « التاسعة والعشرون » لو انعكس الفرض السابق
بان شك بعد العلم بانه صلى الظهرين ثمان ركعات قبل السلام من العصر في انه صلى الظهر
اربع فألقى بيده رابعة العصر او صلاها خمساً فألقى بيده ثالثة العصر فبالنسبة الى الظهر شك
بعد السلام وبالنسبة الى العصر شك بين الثلاث والاربع ولا وجه لأعمال قاعدة الشك بين
الثلاث والاربع في العصر لانه ان صلى الظهر اربعاً فعصره ايضاً اربعة فلا محل لصلوة الاحتياط
وان صلى الظهر خمساً فلا وجه للبناء على الاربع في العصر وصلوة الاحتياط تقتضي القاعدة
إعادة الصلوتين نعم لو عدل بالعصر الى الظهر واتي بركعة أخرى واتمها يحصل له العلم بتحقق

ظهر صحيحة مرددة بين الاولى ان كان في الواقع سلم فيها على الاربع وبين الثانية المعدول بها اليها ان كان سلم فيها على الخمس وكذا الحال في العشائين اذا شك بعد العلم بأنه صلى سبع ركعات قبل السلام من العشاء في انه سلم في المغرب على الثالث حتى يكون ما يبدءه رابعة العشاء او على الاربع حتى يكون ما يبدءه ثالثها وهنا أيضاً اذا عدل الى المغرب وانما يحصل له العلم بتحقيق مغرب صحيحة اما الاولى او الثانية المعدول اليها وكونه شاكاً بين الثالث والاربع مع ان الشك في المغرب مبطل لا يضر بالمعدل لان في هذه الصورة يحصل العلم بصحتها مرددة بين هذه والاولى فلا يكتفى بهذه فقط حتى يقال ان الشك في ركعاتها يضر بصحتها «الثلاثون» اذا علم انه صلى الظهر بين تسع ركعات ولا يدري انه زاد ركعة في الظهر او في العصر فان كان بعد السلام من العصر وجب عليه اتيان صلوة اربع ركعات بقدر ما في الذمة وان كان قبل السلام قبل النسبة الى الظهر يكون من الشك بعد السلام وبالنسبة الى العصر من الشك بين الاربع والخمس ولا يمكن اعمال الحكمين لكن لو كان بعد اكمال السجدة تين عدل الى الظهر وانما الصلوة وسجد له وهو يحصل له اليقين بظهور صحيحة اما الاولى او الثانية «الحادية والثلاثون» اذا علم انه صلى العشائين ثمان ركعات ولا يدري انه زاد الركعة الزائدة في المغرب او في العشاء وجب اعادتها سواء كان الشك بعد السلام من العشاء او قبله «الثانية والثلاثون» لو اتي بالمغرب ثم نسي الايتين بها بان اعتقد عدم الايتين او شك فيه فاقبها ثانياً وتذكر قبل السلام انه كان آتياً بها ولكن علم بزيادة ركعة اما في الاولى او الثانية له ان يتم الثانية ويكتفى بها لحصول العلم بالايتين بها اما اولاً او ثانياً ولا يضره كونه شاكاً في الثانية بين اثنتي والاربع مع ان الشك في ركعات المغرب موجب للبطلان لما عرفت سابقاً من ان ذلك اذا لم يكن هناك طرف آخر يحصل معه اليقين بالايتين صحيحاً وكذا الحال اذا اتي بالصبح ثم نسي واتي بها ثانياً وعلم بالزيادة اما في الاولى او الثانية «الثالثة والثلاثون» اذا شك في الركوع وهو قائم وجب عليه الايتين به فلو نسي حتى دخل في السجود فهل يجري عليه حكم الشك بعد تجاوز الحل ام لا لظاهر عدم الجريان لان الشك السابق باق وكان قبل تجاوز الحل وهكذا لو شك في السجود قبل ان يدخل في التشديد ثم دخل فيه نسياناً وهكذا «الرابعة والثلاثون» لو علم نسيان شيء قبل فوات محل النسي وجب عليه التدارك فنسي حتى دخل في ركن بعده ثم انقلب عليه بالنسيان شكاً يمكن اجراء قاعدة الشك بعد تجاوز الحل والحكم بالصحة ان كان ذلك الشيء ركناً والحكم بعدم وجوب القضاء

وسجد السهو فيها يجب فيه ذلك لكن الا حوط مع الاتمام اعادة الصلوة اذا كان ركناً والقضاء وسجدتا السهو في مثل السجدة والشهد وسجدتا السهو فيها يجب في تركه السجود «الخامسة والثلاثون» اذا اعتقد نقصان السجدة او التشهد مما يجب قضائه او ترك ما يوجب سجود السهو في اثناء الصلوة ثم تبدل اعتقاده بالشك في الانتهاء او بعد الصلوة قبل الايتين به سقط وجوبه وكذا اذا اعتقد بعد السلام نقصان ركعة او غيرها ثم زال اعتقاده «السادسة والثلاثون» اذا تيقن بعد السلام قبل اتيان المنافي عمداً او سهواً نقصان الصلوة وشك في ان الناقص ركعة او ركعتان فالظاهر انه يجري عليه حكم الشك بين الاثنتين والثلاث فبني على الاكثر وياتي بالفرد المتيقن نقصانه وهو ركعة اخرى وياتي بصلوة احتياطه وكذا اذا تيقن نقصان ركعة وبعد الشروع فيها شك في ركعة اخرى وعلي هذا فاذا كان مثل ذلك في صلوة المغرب والصبح يحكم ببطلانها ويحتمل جريان حكم الشك بعد السلام بالنسبة الى الركعة المشكوك فيها في ركعة واحدة من دون اتيان بصلوة الاحتياط وعليه فلا تبطل الصبح والمغرب ايضاً بمثل ذلك ويكون كمن علم نقصان ركعة فقط «السابعة والثلاثون» لو تيقن بعد السلام قبل اتيان المنافي نقصان ركعة ثم شك في انه اتي بها ام لا في وجوب الايتين بها لاصالة عدمه او جريان حكم الشك في الركعات عليه وجهان والاوجه الثاني ولما احتمل جريان حكم الشك بعد السلام عليه فلا وجه له لان الشك بعد السلام لا يمتني به اذا تعلق بما في صلوة وما قبل السلام وهذا متعلق بما وجب بعد السلام «الثامنة والثلاثون» اذا علم ان ما يبدءه رابعة وياتي به بهذا العنوان لكن لا يدري انها رابعة واقعية او رابعة بدائية وانه شك سابقاً بين الاثنتين والثلاث فبني على الثلاث فنكون هذه رابعة بعد البناء على الثلاث فليجب عليه صلوة الاحتياط لانه وان كان علماً بانها رابعة في الظاهر الا انه شاك من حيث الواقع فعلاً بين الثالث والاربع او لا يجب لاصالة عدم شك سابق والمفروض انه علم بانها رابعة فعلاً وجهان والاوجه الاولى «الثامنة والثلاثون» اذا تيقن بعد القيام الى الركعة التالية انه ترك سجدة او سجدة تين او تشهداً ثم شك في انه هل رجوع وتدارك ثم قام او هذا القيام الاول فالظاهر وجوب العود الى التدارك لاصالة عدم الايتين بها بعد تحقق الوجوب واحتمال جريان حكم الشك بعد تجاوز الحل لان المفروض انه فعلاً شاك وتجاوز عن محل الشك لوجه له لان الشك انما حدث بعد تعلق الوجوب مع كونه في الحل بالنسبة الى النسيان ولم يتحقق التجاوز بالنسبة الى هذا الواجب

« الاربعون » اذا شك بين الثلاث والاربع مثلاً فبني على الاربع ثم اتى بركعة اخرى سهواً
فهل تبطل صلواته من جهة زيادة الركعة ام يجرى عليه حكم الشك بين الاربع والخمس وجهان
والا وجه الاول « الحادية والاربعون » اذا شك في ركن بعد تجاوز المحل ثم اتى بها نصيباً
فهل تبطل صلواته من جهة الزيادة الظاهرة او لا من جهة عدم العلم بها بحسب الواقع وجهان
والاحوط الاتمام والاعادة « الثانية والاربعون » اذا كان في التشهد فذكر انه نسي الركوع
ومع ذلك شك في السجدة ايضاً في اطلاق الصلوة من حيث انه يمتنع قاعدة التجاوز محكوم
بانه اتى بالسجدة فلا محل لتدارك الركوع او عدمه اما لعدم ثبوت قاعدة التجاوز في مورد يلزم
من اجرائها بطلان الصلوة واما لعدم احراز الدخول في ركن آخر ومجرد الحكم بالمضي لا يثبت
الاتيان وجهان والا وجه الثاني ويحتمل الفرق بين سبق تذكر القسمين وبين سبق الشك
في السجدة والاحوط العود الى التدارك ثم الاتيان بالسجدة وتامم الصلوة ثم الاعادة بل
لا يترك هذا الاحتياط « الثالثة والاربعون » اذا شك بين الثلاث والاربع مثلاً وعلم انه على
فرض الثلاث ترك ركعتاً او ما يوجب القضاء او ما يوجب سجود السهو لا اشكال في البناء على
الاربع وعدم وجوب شيء عليه وهو واضح وكذا اذا علم انه على فرض الاربع ترك ما يوجب
القضاء او ما يوجب سجود السهو ولم يحرز ذلك مجرد التعبد بالبناء على الاربع واما اذا علم
انه على فرض الاربع ترك ركعتاً او غيره بما يوجب بطلان الصلوة فالأقوى بطلان صلواته لا
لاحتزام البناء على الاربع ذلك لانه لا يثبت ذلك بل للعلم الاجمالي بقضاء الركعة او ترك
الركن مثلاً فلا يمكن البناء على الاربع ح « الرابعة والاربعون » اذا تذكر بعد القيام انه ترك
سجدة من الركعة التي قام عنها فان اتى بالجلوس بين السجدة ثم نسي السجدة الثانية يجوز له
الانحناء الى السجود من غير جلوس وان لم يجلس اصلاً وجب عليه الجلوس ثم السجود وان
جلس بقصد الاستراحة والجلوس بعد السجدة ففي كفايته عن الجلوس بينهما وعدمهما وجهان
الوجه الاول ولا يضرية الخلاف لكن الاحوط الثاني فيجلس ثم يسجد « الخامسة والاربعون »
اذا علم بعد القيام والدخول في التشهد نسيان إحدى السجدة وشك في الاخرى فهل يجب
عليه اتيانها لانه اذا رجع الى تدارك المعلوم يعود محل التشكك ايضاً او يجرى بالنسبة الى
المشكوك حكم الشك بعد تجاوز المحل وجهان اوجهها الاول والاحوط اعادة الصلوة ايضاً
« السادسة والاربعون » اذا شك بين الثلاث والاربع مثلاً وبعد السلام قبل الشروع في

صلوة الاحتياط علم انها كانت اربعاً ثم عاد شك فهل يجب عليه صلوة الاحتياط لعود الموجب
وهو الشك او لا لسقوط التكليف عنه حين العلم والشك بعده شك بعد الفراغ وجهان
والاحوط الاول « السابعة والاربعون » اذا دخل في السجود من الركعة الثانية فشك في ركوع
هذه الركعة وفي السجدة من الاولى في البناء على اتيانها من حيث انه شك بعد تجاوز المحل
او الحكم بالاطلاق لاوله الى الشك بين الواحدة والاثنين وجهان والاوجه الاول وعلى هذا
فلو فرض الشك بين الاثنين والثلاث بعد اكمال السجدة مع الشك في ركوع الركعة التي
يبدء وفي السجدة من السابقة لا يرجع الى الشك بين الواحدة والاثنين حتى تبطل الصلوة
بل هو من الشك بين الاثنين والثلاث بعد الاكمال نعم لو علم بتركها مع الشك المذكور يرجع
الى الشك بين الواحدة والاثنين لانه عالم ح باحتساب ركعتيه بركعة « الثامنة والاربعون »
لا يجرى حكم كثير الشك في صورة العلم الاجمالي ولو علم ترك احد الشكين اجمالاً من غير تعيين
يجب عليه مراعاته وان كان شاكاً بالنسبة الى كل منهما كما لو علم حال القيام انه لما ترك التشهد
او السجدة او علم اجمالاً انه لما ترك الركوع او الفرائض وهكذا او علم بعد الدخول في الركوع انه
اما ترك سجدة واحدة او تشهداً فيعمل في كل واحد من هذه القروض حكم العلم الاجمالي المتعلق
به كما في غير كثير الشك « التاسعة والاربعون » لو اعتقد انه قرأ السورة مثلاً وشك في قرائته
الحمد فبني على انه قرأ لتجاوز محله ثم بعد الدخول في القنوت تذكر انه لم يقرأ السورة فالظاهر
وجوب قرائته الحمد ايضاً لان شكه بالفعل وان كان بعد تجاوز المحل بالنسبة الى الحمد الا انه
هو الشك الاول الذي كان في الواقع قبل تجاوز المحل وحكمه الاعتناء به والعود الى الاتيان
بما شك فيه « الخسوس » اذا علم انه لما ترك سجدة او زاد ركوعاً فالاحوط قضاء السجدة
وسجدة السور ثم اعادة الصلوة ولكن لا يبعد جواز الاكتفاء بالقضاء وسجدة السهو عملاً باصالة
عدم الاتيان بالسجدة وعدم زيادة الركوع « الحادية والخسوس » لو علم انه لما ترك سجدة من
الاولى او زاد سجدة في الثانية وجب عليه قضاء السجدة والاتيان بسجدة في السهو مرة واحدة بقصد
ما في الدقة من كونها للنقصة او لزيادة « الثانية والخسوس » لو علم انه لما ترك سجدة او تشهداً
وجب الاتيان بقضائها وسجدة السور مرة « الثالثة والخسوس » اذا شك في انه صلى المغرب
والعشاء ام لا قبل ان ينتصف الليل والمفروض انه عالم بانه لم يصل في ذلك اليوم الا ثلث صلوات
من دون العلم بتعيينها فيجوز ان يكون الصلواتان الباقيتان المغرب والعشاء ويحتمل ان يكون

آتيًا بها ونسي اثنين من صلوات النهار وجب عليه الاتيان بالمغرب والعشاء فقط لان الشك بالنسبة الى صلوات النهار بعد الوقت وبالنسبة اليها في وقتها ولو علم انه لم يصل في ذلك اليوم الاصلتين اضاف الى المغرب والعشاء قضاء ثمانية ورباعية وكذا ان علم انه لم يصل الاصلتين واحدة «الرابعة والخمسون» اذا صلى الظهر والعصر ثم علم اجمالاً انه شك في احدهما بين الاثنين والثلاث وبنى على الثلاث ولا بد من ان الشك المذكور في ايها كان يحتاج باتيان صلوة الاحتياط واعادة صلوة واحدة بقصد مافي الدمة «الخامسة والخمسون» اذا علم اجمالاً انه اما زاد قراءة او نقصها بكفيه سجدة السهو مرة وكذا اذا علم انه اما زاد التسبيحات الاربع او نقصها «السادسة والخمسون» اذا شك في انه هل ترك الجزء الثاني عمداً ام لا فغلب بقا محل الشك لاشكال في وجوب الاتيان به واما مع تجاوزه فهل تجزى قاعدة الشك بعد التجاوز ام لا لانصراف اخبارها عن هذه الصورة خصوصاً بملاحظة قوله كان حين العمل اذكر وجهان والاحوط الاتيان ثم الاعادة «السابعة والخمسون» اذا نوى وصلى ثم علم انه اما ترك جزء من وضوئه او ركعاً في صلواته فالاحوط اعادة الوضوء ثم الصلوة ولكن لا يبعد جريان قاعدة الشك بعد الفراغ في الوضوء لانها لا تجزى في الصلوة حتى يحصل التعارض وذلك لعدم بطلان الصلوة على كل حال «الثامنة والخمسون» لو كان مشغولاً بالتشهد او بعد الفراغ منه وشك في انه صلى ركعتين وان التشهد في محله او ثلث ركعات وان في غير محله يجزى حكم الشك بين الاثنين والثلاث وليس عليه سجدة السهو لزيادة التشهد لانها غير معلومة وان كان الاحوط الاتيان بها ايضاً بعد صلوة الاحتياط «الثامنة والخمسون» لو شك في شيء وقد دخل في غيره الذي وقع في غير محله كما لو شك في السجدة من الركعة الاولى او الثالثة ودخل في التشهد او شك في السجدة من الركعة الثانية وقد قام قبل ان يتشهد فالظاهر البناء على الاتيان وان تغير اعم من الذي وقع في محله او كان زيادة في غير المحل ولكن الاحوط مع ذلك اعادة الصلوة ايضاً «الستون» لو بقي من الوقت اربع ركعات للعصر وعليه صلوة الاحتياط من جهة الشك في الظهر فلا اشكال في مزاحمتها للعصر مادام بقي لها من الوقت ركعة بل وكذا لو كان عليه قضاء السجدة او التشهد واما لو كان عليه سجدة السهو فهل يكون كذلك اولاً وجهان من انهما من متعلقات الظهر ومن ان وجوبها استقلالي وليست جزءاً او شرطاً لصحة الظهر وصراعاة الوقت للعصر اعم فتقدم العصر ثم يوتي بها بعدها ويحمل التغيير الحادية والستون لوقوعه في الصلوة

شيئاً فيقبل انه ذكر اودعاه او قرآن ثم تبين انه كلام الادمي فالاحوط سجدة السهو لكن الظاهر عدم وجوبها لانها انما تجبان عند السهو وليس المذكور من باب السهو كما ان الظاهر عدم وجوبها في سبق اللسان الى شيء وكذا اذا قرء شيئاً غلطاً من جهة الاعراب او المادة ومخارج الحروف «الثانية والستون» لا يجب سجود السهو في ما لو عكس الترتيب الواجب سهواً كما اذا قدم السورة على الحمد وتذكر في الركوع فانه لم يزد شيئاً ولم ينقص وان كان الاحوط الاتيان معه لاحتمال كونه من باب نقص السورة بل مرة اخرى لاحتمال كون السورة المقدمة على الحمد من الزيادة «الثالثة والستون» اذا وجب عليه قضاء السجدة المنسية او التشهد المنسى ثم ابطل صلواته او انكشف بطلانها سقط وجوبه لانه انما يجب في الصلوة الصحيحة واما لو اوجدها بوجوب سجود السهو ثم ابطل صلواته فالاحوط اتيانه وان كان الاقوى سقوط وجوبه ايضاً وكذا اذا انكشف بطلان صلواته وعلى هذا فاذا صلى ثم اعادها احتياطاً وجوباً او ندباً وعلم بعد ذلك وجود سبب سجدة السهو في كل منها يكفيه اتيانها مرة واحدة وكذا اذا كان عليه فائنة مرردة بين صلوتين او ثلث مثلاً فاستطاع باتيان او ثلثة صلوات ثم علم بتحقيق سبب السجود في كل منها فانه يكفيه الاتيان به مرة بقصد الفائنة الواقعية وان كان الاحوط التكرار بعدد الصلوات «الرابعة والستون» اذا شك في انه هل سجد سجدة واحدة او اثنتين او ثلث فان لم يتجاوز محلها بنى على واحدة واتى باخرى وان تجاوز بنى على الاثنين ولا شيء عليه عملاً بالصلة عدم الزيادة واما ان علم انه اما سجد واحدة او ثلثاً وجب عليه اخرى مالم يدخل في الركوع والا قضاها بعد الصلوة وسجد السهو «الخامسة والستون» اذا ترك جزء من اجزاء الصلوة من جهة الجهل بوجوبه به اعاد الصلوة على الاحوط وان لم يكن من الاركان نعم لو كان الترك مع الجهل بوجوبه مستنداً الى النسيان بان كان بانياً على الاتيان به باعتقاد استحبابه فنسى وتركه فالظاهر عدم البطلان وعدم وجوب الاعادة اذا لم يكن من الاركان

فصل في صلوة العيدين

الظهر والاضحى وهى كانت واجبة في زمان حضور الامام عليه السلام مع احتياج شرابط وجوب الجمعة وفي زمان الغيبة مستتبة جماعة وقراى ولا يشترط فيها شرابط الجمعة وان كانت بالجماعة فلا يعتبر فيها العدد من الخمسة او السبعة ولا بعد فوسخ بين الجماعتين ونحو ذلك ووقتها من طلوع

الشمس الى الزوال ولا قضاء لما لو فانت ويستحب تأخيرها الى ان ترتفع الشمس وفي عيد الفطر يستحب تأخيرها از يد بمقدار الافطار واخراج الفطرة وهي ركعتان يقرأ في الاولى منها الحمد وسورة ويكبر خمس تكبيرات عقب كل تكبيرة قنوت ثم يكبر للركوع ويركع ويسجد ثم يقوم للثانية وفيها بعد الحمد وسورة يكبر اربع تكبيرات ويقنت بعد كل منها ثم يكبر للركوع ويتم الصلوة فجميع التكبيرات فيها اثنتا عشرة سبع تكبيرات في الاولى وهي تكبيرة الاحرام وخمس للقنوت وواحدة للركوع وفي الثانية خمس تكبيرات اربعة للقنوت وواحدة للركوع والظاهر وجوب القنوتات وتكبيراتها ويجوز في القنوتات كل ما جرى على اللسان من ذكر ودعاء كافي ساير الصلوات وان كان الافضل الدعاء المأثور والاولى ان يقول في كل منها اللهم اهل الصبر يا ذا العظمة واهل الجود والجبروت واهل العفو والرحمة واهل التقوى والمغفرة اسئلك بحق هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً ولمحمد صلى الله عليه وآله ذخراً وشرافاً وكرامة ومنزلاً ان تصلي على محمد وآل محمد وان تدخاني في كل خير ادخلت فيه محمد وآل محمد وان تحرجني من كل سوء اخرجت منه محمد وآل محمد صلواتك عليه وعلىهم اللهم اني اسئلك خير ما سئلك به عبادك الصالحون واعوذ بك مما اعتاد منه عبادك المخلصون وبأني بخطبتين بعد الصلوة مثل ما يروى في بيها في صلوة الجمعة ومصلحتها بعد الصلوة بخلاف الجمعة فانها قبلها ولا يجوز اتيانها هنا قبل الصلوة ويجوز تركها في زمان الغيبة وان كانت الصلوة بجماعة ولا يجب الحضور عندها ولا الاصغاء اليها وينبغي ان يذكر في خطبة عيد الفطر ما يتعلق بركوة الفطرة من الشروط والقدر والوقت لاخراجها وفي خطبة الاضحية (مسئلة ١) لا يشترط في هذه الصلوة سورة مخصوصة بل يجوز كل سورة نعم الافضل ان يقرأ في الركعة الاولى سورة الشمس وفي الثانية سورة الغاشية او يقرأ في الاولى سورة صبح امم وفي الثانية سورة الشمس (مسئلة ٢) يستحب فيها امور « احدها » الجهر بالقراءة للامام والمفرد « الثاني » رفع اليدين حال التكبيرات « الثالث » الاصهار بها الا في مكة فانه يستحب الاتيان بها في مسجد الحرام « الرابع » ان يسجد على الارض دون غيرها مما يصح السجود عليه « الخامس » ان يخرج اليها راجلاً حافياً مع السكينة والوقار « السادس » الفصل قبلها « السابع » ان يكون لا يساً حمامة بيضاء « الثامن » ان يشترط به الي سافه « التاسع » ان يفطر في الفطر قبل الصلوة بالقر وان ياكل من لحم الاضحية في الاضحية بعدها « العاشر » التكبيرات عقب اربع صلوات في عيد الفطر اولها المغرب

من ليلة العيد ورابعها صلوة العيد وعقب عشر صلوات في الاضحية ان لم يكن بيني اولها ظهر يوم العيد وعاشرها صبح اليوم الثاني عشر وان كان بيني فقريب خمس عشر صلوة اولها ظهر يوم العيد واخرها صبح اليوم الثالث عشر وكيفية التكبير في الفطر ان يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد لله الحمد على ما هدانا وفي الاضحية يزيد على ذلك الله اكبر على ما رزقنا من بهيمة الانعام والحمد لله على ما اهلانا (مسئلة ٣) يكبر فيها امور « الاول » الخروج مع السلاح الا في حال الخوف « الثاني » النافلة قبل صلوة العيد وبعدها الى الزوال الا في مدينة الرسول فانه يستحب صلوة ركعتين في مسجدها قبل الخروج الى الصلوة « الثالث » ان ينقل المذبح الى الصحراء بل يستحب ان يعمل هناك منبر من الطين « الرابع » ان يصلي تحت السقف (مسئلة ٤) الاولى بل الاحوط ترك النساء هذه الصلوة الا العجائز (مسئلة ٥) لا تصلي الامام في هذه الصلوة ما عدا القراءة من الاذكار والتكبيرات والقنوتات كما في ساير الصلوات (مسئلة ٦) اذا شك في التكبيرات والقنوتات بنى على الاقل ولتبين بعد ذلك انه كان آتياً بها لا تبطل صلواته (مسئلة ٧) اذا ادرك مع الامام بعض التكبيرات يتابعه فيه وياق بالبيعة بعد ذلك ويلحقه في الركوع ويكفيه ان يقول بعد كل تكبير سبحان الله والحمد لله واذا لم يعبه فالاحوط الانفراد وان كان يحتمل كفاية الاتيان بالتكبيرات ولا وان لم يعبه ايضاً ان يترك ويتابعه في الركوع كما يحتمل ان يجوز لحوقه اذا ادركه وهو رافع لكنه مشكل لعدم الدليل على تحمل الامام لما عدا القراءة (مسئلة ٨) لو سعى عن القراءة او التكبيرات او القنوتات كلا او بعضاً لم تبطل صلواته نعم لو سعى عن الركوع او السجدة او التكبيرة الاحرام بطلت (مسئلة ٩) اذا اتى بوجوب سجود السهو فالاحوط اتيانه وان كان عدم وجوبه في صورة استحباب الصلوة كما في زمان الغيبة لا يخلو عن قوة وكذا الحال في قضاء التشهد المنسي او السجدة المنسية (مسئلة ١٠) ليس في هذه الصلوة اذان ولا اقامة نعم يستحب ان يقول المؤمن الصلوة ثلاثاً (مسئلة ١١) اذا اتفق العيد والجمعة فمن حضر العيد وكان نائياً عن البلد كان بالخيار بين العود الى اهله والبقاء لحضور الجمعة

فصل في صلوة ليلة الدفن

وهي ركعتان يقرأ في الاولى بعد الحمد آية الكرسي الى م فيها خالدهون وفي الثانية بعد الحمد

صورة القدر عشر مرات ويقول بعد السلام اللهم صلى على محمد وآل محمد وابعث ثوابها الى قبر فلان ونسب الميت في مرحلة الكفعمي وموجز ابن فهد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا باق على الميت اشد من اول ليلة فارحوا موتاكم بالصدقة فان لم تجدوا فليصل احدكم بقراءة في الاولى الحمد وآية الكرسي وفي الثانية الحمد والقدر عشرة فاذا سلم قال اللهم صلى على محمد وآل محمد وابعث ثوابها الى قبر فلان فانه تعالى يبعث من ساعته الف ملك الى قبره مع كل ملك ثوب وحلة ومضة في هذه الرواية ان الصلوة بعد عدم وجدان ما يتصدق به فالاولى الجمع بين الامرين مع الامكان وظاهرها ايضا كفاية صلوة واحدة فينبغي ان لا يقصد الخصوصية في اتيان اربعين بل يوثق بقصد الرجاء او يقصد اهداء الثواب (مسئلة ١) لا بأس بالاعتجار لهذه الصلوة واعطاء الاجرة وان كان الاولى المستأجر الاعطاء بقصد التبرع او الصدقة وللموجز الاثبات تبرعا ويقصد الاحسان الى الميت (مسئلة ٢) لا بأس باتيان شخص واحد ازيد من واحدة بقصد اهداء الثواب اذا كان متبرعا او اذا اذن له المستأجر واما اذا اعطى دراهم للاربعين فاللازم اعتجار اربعين الا اذا اذن المستأجر ولا يلزم مع اعطاء الاجرة اجراء صيغة الاجارة بل يكفي اعطاؤها بقصد ان يصلى (مسئلة ٣) اذا صلى ونسي آية الكرسي في الركعة الاولى او القدر في الثانية او قرأ القدر اقل من العشرة نسيانا فصولته صحيحة لكن لا يجزئ عن هذه الصلوة فان كان اجبراً وجب عليه الاعادة (مسئلة ٤) اذا اخذ الاجرة ليصلى ثم نسي فتركها في تلك الليلة يجب عليه ردّها الى المعلنى او الاستيذان منه لان يصلى في ما بعد ذلك بقصد اهداء الثواب ولو لم يتمكن من ذلك فان علم بوضاء بان يصلى حدية او يعمل عملاً اخراقاً بها ولا تصدق بها عن صاحب المال (مسئلة ٥) اذا لم يدفن الميت الا بعد مدة كما اذا نقل الى احد المشاهد فالظاهر ان الصلوة تؤخر الى ليلة الدفن وان كان الاولى ان يوثق بها في اول ليلة بعد الموت (مسئلة ٦) عن الكفعمي انه بعد ان ذكر في كيفية هذه الصلوة ما ذكر قال وفي رواية اخرى بعد الحمد التوحيد مرتين في الاولى وفي الثانية بعد الحمد الحبيكم التكاثر عشر آثم الدعاء المذكور وعلى هذا فلو جمع بين الصلوتين بان ياتي اثنتين بالكيفية كان الاولى (مسئلة ٧) الظاهر جواز الاتيان بهذه الصلوة في اى وقت كان من الليل لكن الاولى التعجيل بها بعد العشائين والاخرى جواز الاتيان بها بينهما بل قبلها ايضا بناء على المختار من جواز التطوع لمن عليه فريضة هذا اذا لم يجب عليه بالذکر او الاجارة او غيرها والا فلا اشكال

﴿ فصل في صلاة جعفر ﴾

وتسمى صلاة التسبيح وصلاة المحبوة وهي من المسحبات الأكيدة ومشهورة بين العامة والخاصة
والأخبار متواترة فيها فمن أتى بصير عن الصادق ع أنه قال رسول الله ص لجعفر الا انك
الا اعطيك الا احبوك فقال له جعفر إلى يا رسول الله ص قال فظن الناس انه يعطيه ذهباً
ففضة فتشرف الناس لذلك فقال له اني اعطيك شيئاً ان انت صنعته كل يوم كان خيراً لك
من الدنيا وما فيها فان صنعته بين يومين غفر لك ما بينهما او كل جمعة او كل شهر او كل سنة غفر لك
ما بينهما وفي خبر آخر قال الا انك الا اعطيك الا احبوك الا اعطاك صلاة اذا انت صليتها
لو كنت فررت من الزحف وكان عليك مثل رمل عالج وزهد البحر ذنباً غفرت لك قال إلى
يا رسول الله والظاهر انه جاءه اياهام يوم قدومه من سفره وقد بشر ذلك اليوم بفتح خير فقال ص
والله ما ادري ما بها انا اشد سروراً بقدوم جعفر او بفتح خير فلم يلبث ان جاء جعفر فوثب رسول
الله ص فالتزمه وقبل ما بين عينيه ثم قال الا اعطاك الخ وهي اربع ركعات بسلمين يقرأ في
كل منها الحمد وسورة ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمسة عشر مرة
وكذا يقول في الركوع عشر مرات وبعد رفع الرأس منه عشر مرات وفي السجدة الاولى عشر
مرات وبعد الرفع منها عشر مرات وكذا في السجدة الثانية عشر مرات وبعد الرفع منها عشر
مرات ففي كل ركعة خمسة وسبعون مرة ويجزئها ثلاثاً تسبيحة (مسئلة ١) يجوز انيات
هذه الصلوة في كل من اليوم واللييلة ولا فرق بين الحضر والسفر وافضل اوقانه يوم الجمعة حين
ارتفاع الشمس ويأكد اتقانها في لييلة النصف من شعبان (مسئلة ٢) لا يصح فيها سورة
مخصوصة لكن الافضل ان يقرأ في الركعة الاولى اذا زلزلت وفي الثانية والعاديات وفي الثالثة
اذا جاء نصر الله وفي الرابعة قل هو الله احد (مسئلة ٣) يجوز تاخير التسبيحات الي ما بعد
الصلوة اذا كان مستجلاً كما يجوز التفريق بين الصلوتين اذا كان له حاجة ضرورية بان يأتي
بركعتين ثم بعد قضاء تلك الحاجة يأتي بركعتين اخريين (مسئلة ٤) يجوز احتساب هذه الصلوة
من نوافل الليل او النهار اداء وقضاء فمن الصادق ع صل صلاة جعفر اى وقت شئت من ليل
اونهار وان شئت حسبتها من نوافل الليل وان شئت حسبتها من نوافل النهار حسب لك من
نوافلك وتحسب لك صلاة جعفر والمراد من الاجتساب تداعلها فينوي بالصلوة كونها نافلة

وصلاة جعفر ويحمل انه ينوي صلاة جعفر ويجتزئ بها عن النافلة ويحمل انه ينوي النافلة ويأتيها بكيفية صلاة جعفر في ثياب ثوابها ايضا وهل يجوز ان يان الفريضة بهذه الكيفية اولا قولان لا يبعد الجواز على الاحتمال الاخير دون الاولين ودعوى انه تغيير لمهمة الفريضة والعبادات ثوقية مدفوعة بمنع ذلك بعد جواز كل ذكر ودعاء سيف الفريضة ومع ذلك الاحوط التترك (مسئلة ٥) يستحب القنوت فيها في الركعة الثانية من كل من الصلوات للعمومات وخصوص بعض النصوص (مسئلة ٦) لوسعي عن بعض التسبيحات اذ كل ما في محل فتذكر في المحل الاخر يأتي به مضافا الى وظيفة وان لم يتذكر الا بعد الصلوة قضاء بعدها (مسئلة ٧) الاحوط عدم الاكتفاء بالتسبيحات عن ذكر الركوع والسجود بل يأتي به ايضا قبلها او بعدها (مسئلة ٨) يستحب ان يقول في السجدة الثانية من الركعة الرابعة بعد التسبيحات يا من ليس العز والوفار يا من تطف بالمجد وتكرم به يا من لا ينفى التسبيح الا له يا من احصى كل شيء علمه يا ذا النعمة والطول يا ذا المن والفضل يا ذا القدرة والكرم اسئلك بمقادير العز من عرشك وبمتن الرحمة من كتابك وباسمك الاعظم الالهي وبكلماتك التامات ان اصلي على محمد وآل محمد وان تفعل بي كذا وكذا وبذكر حاجاته

❀ فصل في صلاة الغفيلة ❀

وهي ركعتان بين المغرب والعشاء يقرأ في الاولى بعد الحمد وذا النون اذ ذهب مغاضبا فظن ان لن نقدر عليه فتأدى في الظلمات ان لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين فاستجيبنا له وبخرناه من الغم وكذلك نجى المؤمنين وفي الثانية بعد الحمد وعنده مفتح الغيب لا يعلم الا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة الا يعلم ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين ثم يرفع يديه ويقول اللهم اني اسئلك بمفتاح الغيب التي لا يعلم الا انت ان تصلي على محمد وآل محمد وان تفعل بي كذا وكذا وبذكر حاجاته ثم يقول اللهم انت ولي نعمتي والقادر على طلبي تعلم حاجتي واسئلك بحق محمد وآله عليه وعليهم السلام ما قضيتني الى ويسئل حاجاته والظاهر انها غير نافلة المغرب ولا يجب جعلها منها بناء على المختار من جواز النافلة لمن عليه فريضة

❀ فصل في صلاة اول الشهر ❀

يستحب في اليوم الاول من كل شهر ان يصلي ركعتين يقرأ في الاولى بعد الحمد قل هو الله ثلاثين مرة وفي الثانية بعد الحمد انا انزلناه ثلاثين مرة ثم يتصدق بما تيسر فيشتري سلامة تمام الشهر بهذا ويستحب ان يقرأ بعد الصلوة هذه الآيات بسم الله الرحمن الرحيم وما من دابة في الارض الا على الله رزقها ويعلم مستورها ومستودعها كل في كتاب مبين بسم الله الرحمن الرحيم وان يسئلك الله بضر فلا كاشف له الا هو وان يردك بخير فلا راد لفضله يصيب به من يشاء من عباده وهو الغفور الرحيم بسم الله الرحمن الرحيم سيجعل الله بعد كل حسر بسرا ماشاء الله لا قوة الا بالله حسبنا الله ونعم الوكيل وافوض امرى الى الله ان الله بصير بالعباد لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين رب اني لما انزلت الي من خير فرقة يررب لاندرفى فردا وانت خير الوارئين ويجوز الاتيان بها في تمام اليوم وليس لها وقت معين

❀ فصل في صلاة الوصية ❀

وهي ركعتان بين العشاءين يقرأ في الاولى الحمد واذا زلزلت الارض ثلاث عشر مرة وفي الثانية الحمد وقل هو الله احد خمس عشر مرة فمن الصادق ع عن رسول الله ص قال اوصيكم بركعتين بين العشاءين الى ان قال فان فعل ذلك كل شهر كان من المؤمنين فان فعل في كل سنة كان من الحسينين فان فعل ذلك في كل جمعة كان من الخالصين فان فعل ذلك في كل ليلة زاحمى في الجنة ولم يخص ثوابه الا الله تعالى

❀ فصل في صلاة يوم الغدير ❀

وهو الثامن عشر من ذى الحجة وهي ركعتان يقرأ في كل ركعة سورة الحمد وعشر مرات قل هو الله احد وعشر مرات آية الكرسي وعشر مرات انا انزلناه في خبر علي ابن الحسين العبدى عن الصادق ع من صلى فيه اى في يوم الغدير ركعتين يغتسل عند زوال الشمس من قبل ان تزول مقدار نصف ساعة يسئل الله عز وجل يقرأ في كل ركعة سورة الحمد مرة وعشر مرات قل هو الله احد وعشر مرات آية الكرسي وعشر مرات انا انزلناه عدلت عند الله عز وجل مائة الف حجة ومائة الف عمرة وما سئل الله عز وجل حاجة من حوائج الدنيا وحوائج الآخرة الا قضيت له كائنة ما كانت الحاجة وان فاتتك الركعتان قضيتما بعد ذلك وذكر بعض العلماء انه

يخرج الى خارج المصروانه يؤتى بها جماعة وانه يحط بالامام خطبة مقصورة على حمد الله والثناء والصلاة على محمد وآله والتنبية على عظم حرمة هذا اليوم لكن لا دليل على ما ذكره وقد مر الاشكال في اتيانها جماعة في باب صلاة الجماعة

❀ فصل في صلاة قضاء الحاجات وكشف المهات

وقد وردت بكيفيات منها ما قيل انه يحجب سراراً وهو ما رواه زياد القندي عن عبد الرحيم القصير عن ابي عبد الله ع اذا نزل بك امر فاذع الى رسول الله ص وصل ركعتين تهديهما الى رسول الله ص قالت ما صنع قال تغسل وتصل ركعتين تستفتح بهما افتتاح الفريضة وتشهد تشهد الفريضة فاذا فرغت من التشهد وسلت قلت اللهم انت السلام ومنك السلام واليك يرجع السلام اللهم صل على محمد وآل محمد وبلغ روح محمد في السلام وبلغ ارواح الائمة الصالحين سلامي وارود علي منهم السلام والسلام عليهم ورحمة الله وبركاته اللهم ان هاتين الركعتين هدية مني الى رسول الله فاثني عليها ما عدت ورجوت فيك في رسلك يا ولي المؤمنين ثم تحتر ساجداً ونقول يا حي يا قيوم يا حي لا يموت يا حي لا اله الا انت يا ذا الجلال والاكرام يا رحيم الراحمين اربعين مرة ثم تضع خذك الايمن فتقولها اربعين مرة ثم تضع خذك الايسر فتقولها اربعين مرة ثم ترفع رأسك وتقول اربعين مرة ثم ترد يدك الى رقبته وتقول بسبابتك ونقول ذلك اربعين مرة ثم خذ خذك بيدك اليسرى وابك اوتباك وقل يا محمد يا رسول الله اشكو الى الله واليك حاجتي والى اهل بيتك الراشدين حاجتي وبكم اتوجه الى الله في حاجتي ثم تسجد ونقول يا الله يا الله حتى ينقطع نفسك صل على محمد وآل محمد وافعل بي كذا وكذا قال ابو عبد الله ص فانا الضامن على الله عز وجل ان لا يبرح حتى نقضى حاجته

❀ فصل

الصلوات المستحبة كثيرة وهي اقسام « منها » نوافل الفرائض اليومية ومجموعها ثلث وعشرون ركعة بناء على احتساب ركعتي الوتيرة الواحدة « ومنها » نافلة الليل احدى عشر ركعة « ومنها » الصلوات المستحبة في اوقات مخصوصة كنافل شهر رمضان ونوافل شهر رجب وشهر شعبان ونحوها وكصلوة التغير والغفلة والوصية وامثالها « ومنها » الصلوات التي لما اسباب كصلوة الزيارة وتحية المسجد وصلوة الشكر ونحوها « ومنها » الصلوات المستحبة لغايات مخصوصة

كصلوة الامتناء وصلوة طلب قضاء الحاجة وصلوة كشف المهات وصلوة طلب الرزق وصلوة طلب الذكاء وجودة الذهن ونحوها « ومنها » الصلوات المعينة لمخصوصة بدون سبب وغاية ووقت كصلوة جعفر وصلوة رسول الله وصلوة امير المؤمنين وصلوة فاطمة وصلوة سائر الائمة ع « ومنها » النوافل المبتدئة فان كل وقت وزمان يسع صلاة ركعتين يستحب اتيانها وبعض المذكورات بل اغلبها لما بكيفيات مخصوصة مذكورة في محلها

❀ فصل

جميع الصلوات المندوبة يجوز اتيانها جالسا اختياراً وكذا ماشياً وراكباً وفي المحمل والسفينة لكن اتيانها قائماً افضل حتى الوتيرة وان كان الاحوط الجلوس فيها وفي جواز اتيانها قائماً مستلقياً او مضطجاً في حال الاختيار اشكال (مسألة ١) يجوز في النوافل اتيان ركعة قائماً وركعة جالسا بل يجوز اتيان بعض الركعة جالسا وبعضها قائماً (مسألة ٢) يستحب اذا اتى بالنافلة جالسا ان يحسب كل ركعتين بركعة مثلاً اذا جلس في نافلة الصبح ياتي بربع ركعات بتسليتين وهكذا (مسألة ٣) اذا صلى جالسا وابتقى من السورة آية او آيتين فقام واقفا وركع عن قيام يحسب له صلاة القائم ولا يحتاج حينئذ الى احتساب ركعتين بركعة (مسألة ٤) لافرق في الجلوس بين كيفياته فهو بخير بين انواعها حتى مد الرجلين نعم الاولى ان يجلس متربعاً وبقي رجله جال الركوع وهو ان يذهب بغيره وصافيه من غير اقامه اذ هو مكروه وهو ان يعتمد بصدور قدميه على الارض ويجلس على عقبه وكذا يكره الجلوس بمثل اقامه الكلب (مسألة ٥) اذا نذر النافلة مطلقاً يجوز له الجلوس فيها واذا نذر جالسا فالظاهر انه قد نذره وكون القيام افضل لا يوجب قواطع الرجوع الى جالسا غايته انها اقل ثواباً لكنه لا يلزم من اشكال (مسألة ٦) النوافل كلها ركعتان لا يجوز ان يزيد عليها ولا النقص في الا في صلاة الاعراب والوتر (مسألة ٧) تختص النوافل باحكام « منها » جواز الجلوس والمشي فيها اختياراً كما مر « ومنها » عدم وجوب السورة فيها الا بعض الصلوات لمخصوصة بكيفيات مخصوصة « ومنها » جواز الاكتفاء ببعض السورة فيها « ومنها » جواز قراءة ازيد من سورة من غير اشكال « ومنها » جواز قراءة العزائم فيها « ومنها » جواز العدول فيها من سورة الى اخرى مطلقاً « ومنها » عدم بطلانها بزيادة الركن سهواً « ومنها » عدم بطلانها بالشك بين الركعات بل يقتصر بين البتاء على

الاقل او على الاكثر « ومنها » انه لا يجب لها سجود السهو ولا قضاء السجدة والشهد المنسيين ولا صلاة الاحتياط « ومنها » لا اشكال في جواز اتيانها في جوف الكعبة او سطحها « ومنها » انه لا يشرع فيها الجماعة الا في صلاة الاستسقاء وعلى قول في صلاة التقدير « ومنها » جواز قطعها اختياراً « ومنها » ان اتيانها في البيت افضل من اتيانها في المسجد الا ما يختص به على ما هو المشهور وان كان في اطلاقه اشكال

❦ فصل في صلاة المسافر ❦

لا اشكال في وجوب التقصر على المسافر مع اجتماع الشرائط الاتية باسقاط الركعتين الاخيرتين من الرباعيات واما الصبح والمغرب فلا قصر فيها واما شروط التقصر فامور « الاول » المسافة وهي ثمانية فراسخ امتدادية ذهاباً واياباً او ملققة من الذهاب والاياب اذا كان الذهاب اربعة اوازيد بل مطلقاً على الاقوى وان كان الذهاب فرسخاً والاياب سبعة وان كان الاحوط في صورة كون الذهاب اقل من اربعة مع كون المجموع ثمانية الجمع والاقوى عدم اعتبار كون الذهاب والاياب في يوم واحد اوليلة واحدة او في الملقق منها مع اتصال ايابه بذهابه وعدم قطعه بمبيت ليلة فصاعداً في الاثناء بل اذا كان من قصده الذهاب والاياب ولو بعد اربعة ايام يجب عليه التقصر فالثانية الملققة كالممتدة في الحجاب التقصر الا اذا كان قاصداً للاقامة عشرة ايام في المقصد او غيره او حصل احد القواطع الاخر فكأنه اذا بات ليلة اثناء الممتدة ليلة اوليالي لا يقصر في سفره فكذلك في الملققة فيقصر و يفتار ولكن مع ذلك الجمع بين التقصر واتمام الصوم وقضائه في صورة عدم الرجوع ليومه اوليلته احوط ولو كان من قصده الذهاب والاياب ولكن كان متروداً في الاقامة في الاثناء عشرة ايام وعندها لم يقصر كما ان الامر في الامتدادية ايضا كذلك (مسئلة ١) الفرسخ ثلاثة اميال والميل اربعة الاف ذراع بذراع اليد الذي طوله اربع وعشرون اصبعاً كل اصبع عرض سبع شعيرات كل شعيرة عرض سبع شعيرات من اوسط شعر البرذون (مسئلة ٢) لو نقصت المسافة عن ثمانية فراسخ ولو يسيراً لا يجوز التقصر فهي مبنية على التحقيق لا للمساعدة العرفية نعم لا يضر اختلاف الاذرع المتوسطة في الجهة كما هو الحال في جميع التجديدات الشرعية (مسئلة ٣) لو شك في كون مقصده مسافة شرعية اولا بقى على التمام على الاقوى بل وكذا لو ظن كونها مسافة (مسئلة ٤) تثبت المسافة بالعالم الحاصل من الاختبار

وبالشياخ المفيد للعلم وبالبينة الشرعية وفي ثبوتها بالعدل الواحد اشكال فلا يترك الاحتياط بالجمع (مسئلة ٥) الاقوى عند الشك وجوب الاختيار او السئوال لتحصيل البينة او الشياخ المفيد للعلم الا اذا كان مستلزماً للخرج (مسئلة ٦) اذا تعارض البينتان فالاقوى سقوطها ووجوب التمام وان كان الاحوط بالجمع (مسئلة ٧) اذا شك في مقدار المسافة شرعاً وجب عليه الاحتياط بالجمع الا اذا كان مجتهداً وكان ذلك بعد الفحص عن حكمه فان الاصل هو التمام (مسئلة ٨) اذا كان شاكاً في المسافة ومع ذلك قصر لم يجز بل وجب عليه الاعادة تماماً نعم لو ظهر بعد ذلك كونه مسافة اجزء اذا حصل منه قصد القرية مع الشك المفروض ومع ذلك الاحوط الاعادة ايضاً (مسئلة ٩) لو اعتقد كونه مسافة تقصر ثم ظهر عدها وجبت الاعادة وكذا لو اعتقد عدم كونه مسافة فاتم ثم ظهر كونه مسافة فانه يجب عليه الاعادة (مسئلة ١٠) لو شك في كونه مسافة او اعتقد العدم ثم بان في اثناء السير كونه مسافة يقصر وان لم يكن الباقي مسافة (مسئلة ١١) اذا قصد الصبي مسافة ثم بلغ في الاثناء وجب عليه التقصر وان لم يكن الباقي مسافة وكذا يقصر اذا ازاد التطوع بالصلاة مع عدم بلوغه والجنون الذي يحصل منه القصد اذا قصد مسافة ثم افاق في الاثناء يقصر واما اذا كان يبحث لا يحصل منه القصد فالمدار بلوغ المسافة من حين افاقته (مسئلة ١٢) لو تردد في اقل من اربعة فراسخ ذهاباً ورجاءاً كمرات حتى بلغ المجموع ثمانية لم يقصر ففي التلقيب لا بد ان يكون المجموع من ذهاب واحد واياب واحد ثمانية (مسئلة ١٣) لو كان للبلد طريقان والابعد منها مسافة فان سلك الابعد قصر وان سلك الاقرب لم يقصر الا اذا كان اربعة اواقل واراد الرجوع من الابعد (مسئلة ١٤) في المسافة المستديرة للذهاب فيها الوصول الى المقصد والاياب منه الى البلد وعلى المختار يكفي كون المجموع مسافة مطلقاً وان لم يكن الى المقصد اربعة وعلى القول الاخر يعتبر ان يكون من مبدء السير اليه اربعة مع كون المجموع بقدر المسافة (مسئلة ١٥) مبدء حساب المسافة سور البلد او اخر البيوت فيها لا سور فيه في البلدان الصحار والمتوسطات و آخر الحلة في البلدان الكبار لاختلاف العادة والاحوط مع عدم بلوغ المسافة من آخر البلد الجمع وان كانت مسافة اذا لوحظ آخر الحلة « الشرط الثاني » قصد قطع المسافة من حين الخروج فلو قصد اقل منها وبعد الوصول الى المقصد قصد مقداراً آخر يكون مع الاول مسافة لم يقصر نعم لو كان ذلك المقدار مع ضم العود مسافة قصر من ذلك الوقت بشرط ان يكون عازماً على العود وكذا لا يقصر من لا يدري اى مقدار يقطع كلو طلب

عبدًا أبقًا أو بعداً شاردًا أو قصد الصيد ولم يدر أنه يقطع مسافة أو لا نعم يقصر في العود إذا كان مسافة بل في الذهاب إذا كان مع العود بقدر المسافة وإن لم يكن أربعة كان يقصد في الاثناء أن يذهب ثلاثة فراسخ والمفروض أن العود يكون خمسة أواز يد وكذا لا يقصر لو خرج ينتظر رفقة أن تيسروا سافر معهم والأفلا نعم لا أو على سفره على حصول مطلب في الاثناء قبل بلوغ الأربعة أن حصل سافر والأفلا نعم لو اطمئن بيسر الرفقة أو حصول المطلب بحيث يتحقق معه العزم على المسافة قصر بخروجه عن محل الترخيص (مسألة ١٦) مع قصد المسافة لا يعتبر اتصال السير في قصر وإن كان من قصده أن يقطع الثانية في أيام وإن كان ذلك اختياراً لا للضرورة من عدو أو يرد أو انتظار رفيق أو نحو ذلك نعم لو كان بحيث لا يصدق عليه اسم السفر لم يقصر كما إذا قطع في كل يوم شيئاً يسيراً جداً للتنزه أو نحوه والأحوط في هذه الصورة أيضاً الجمع (مسألة ١٧) لا يعتبر في قصد المسافة أن يكون مستقلاً بل يكفي ولو كان من جهة التبعية للغير لوجوب الطاعة كالزوجة والعبد أو قهرًا كالأسير والمكروه ونحوها أو اختياراً كالخدام ونحوه بشرط العلم بكون قصد المتبوع مسافة فلو لم يعلم بذلك بقي على التام ويجب الاستخبار مع الامكان نعم في وجوب الاخبار على المتبوع اشكال وإن كان الظاهر عدم الوجوب (مسألة ١٨) إذا علم التابع بمفارقة المتبوع قبل بلوغ المسافة ولو ملققة بقي على التام بل لو ظن ذلك فكذلك نعم لو شك في ذلك فالظاهر القصر خصوصاً لو ظن عدم لكن الأحوط في صورة الظن بالمفارقة والشك فيها الجمع (مسألة ١٩) إذا كان التابع عازماً على المفارقة معها أمكنه أو مطلقاً لها على حصول امر كالعتق أو الطلاق ونحوها فمع العلم بعدم الامكان وعدم حصول المعلق عليه يقصر وأما مع ظنه فالأحوط الجمع وإن كان الظاهر التام بل وكذا مع الاحتمال إلا إذا كان بعيداً غابته بحيث لا ينافي صدق قصد المسافة ومع ذلك أيضاً لا يترك الاحتياط (مسألة ٢٠) إذا اعتقد التابع أن متبوعه لم يقصد المسافة أو شك في ذلك وفي الاثناء علم أنه قاصداً فالظاهر وجوب القصر عليه وإن لم يكن الباقي مسافة لأنه إذا قصد ما قصده متبوعه فقد قصد المسافة واقعاً فهو كما لو قصد بلداً معيناً واعتقد عدم بلوغه مسافة فبان في الاثناء أنه مسافة ومع ذلك فالأحوط الجمع (مسألة ٢١) لا اشكال في وجوب القصر إذا كان مكروهاً على السفر أو مجبوراً عليه وأما إذا ركب على الدابة أو التي في السفينة من دون اختياره بان لم يكن له حركة سيرية ففي وجوب القصر ولو مع العلم بالإيصال إلى المسافة اشكال وإن كان لا يخلو عن قوة «الثالث»

استمرار قصد المسافة فلو عدل عنه قبل بلوغ الأربعة أو تردد أم وكذا إذا كان بعد بلوغ الأربعة لكن كان عازماً على عدم العود أو كان متردداً في أصل العود وعنده أو كان عازماً على العود لكن بعدنية الإقامة هناك عشرة أيام وأما إذا كان عازماً على العود من غيرنية الإقامة عشرة أيام فبقي على القصر وإن لم يرجع ليومه بل وإن بقي متردداً إلى ثلاثين يوماً نعم بعد الثلاثين متردداً يتم (مسألة ٢٢) يكفي في استمرار قصد بقاء قصد النوع وإن عدل عن الشخص كما لو قصد السفر إلى مكان مخصوص فعدل عنه إلى آخر يبلغ ماضى وما بقي إليه مسافة فإنه يقصر حينئذ على الأصح كما أنه يقصر لو كان من أول سفره قاصداً للنوع دون الشخص فلو قصد أحد المكانين المشتركين في بعض الطريق ولم يهين من الأول أحدهما بل أوكل التعيين إلى ما بعد الوصول إلى آخر الحد المشترك كفي وجوب القصر (مسألة ٢٣) لو تردد في الاثناء ثم عاد إلى الجزم فاما أن يكون قبل قطع شيء من الطريق أو بعده ففي الصورة الأولى يبقى على القصر إذا كان مابقي مسافة ولو ملققة وكذا أن لم يكن مسافة في وجهه لكنه مشكل فلا يترك الاحتياط بالجمع وأما في الصورة الثانية فإن كان مابقي مسافة ولو ملققة يقصر أيضاً والافيق على التام نعم لو كان ماقطعه حال الجزم أولاً مع مابقي بعد العود إلى الجزم بعد اسقاط ما يخل بينها عما قطعه حال التردد مسافة في العود إلى التقصير وجهه أمكنه مشكل فلا يترك الاحتياط بالجمع (مسألة ٢٤) ما صلا قصر قبل العدول عن قصده لا يجب اعادته في الوقت فضلاً عن قضائه خارجه «الرابع» أن لا يكون من قصده في أول السير أو في اثنائه إقامة عشرة أيام قبل بلوغ الثانية وإن لا يكون من قصده المرور على وطنه كذلك والافيق لأن الإقامة قاطعة لحكم السفر والوصول إلى الوطن قاطع لنفسه فلو كان من قصده ذلك من حين الشروع أو بعده لم يكن قاصداً للمسافة وكذا يتم لو كان متردداً في نية الإقامة أو المرور على الوطن قبل بلوغ الثانية نعم لو لم يكن ذلك من قصده ولا متردداً فيه إلا أنه يحتمل عروض مقتض لذلك في الاثناء لم يناف عزمه على المسافة في قصر نظير ما إذا كان عازماً على المسافة إلا أنه لو عرض في الاثناء مانع من لص أو عدو أو مرض أو نحو ذلك يرجع ويحتمل عروض ذلك فإنه لا يضر بعزمه وقصده (مسألة ٢٥) لو كان حين الشروع في السفر أو في اثنائه قاصداً للإقامة أو المرور على الوطن قبل بلوغ الثانية لكن عدل بعد ذلك عن قصده أو كان متردداً في ذلك وعدل عن تربيده إلى الجزم بعدم الأمرين فإن كان مابقي بعد العدول مسافة في نفسه أو مع التلقيق بقم الأياب قصر والأفلا

فلو كان مابق بعد العدول الى المقصد اربع فراسخ وكان عازماً على العود ولو تغير يومه قصر
في الذهاب والمقصد والايات بل وكذا لو كان اقل من اربعة بل ولو كان فرسخاً فكذلك على
الاقوى من وجوب القصر في كل تفرق من الذهاب والايات وعدم اعتبار كون الذهاب اربعة
اواز يد كاص (مسئلة ٢٦) لو لم يكن من نية في اول السفر الاقامة او المرور على الوطن وقطع
مقداراً من المسافة ثم بدا له ذلك قبل بلوغ الثانية ثم عدل عما بدا له وعزم على عدم الامرين
فهل يضم ما مضى الى مابق اذا لم يكن مابق بعد العدول عما بدا له مسافة فيقصر اذا كان
المجموع مسافة ولو بعد اسقاط ما تنقل بين العزم الاول والعزم الثاني اذا كان قطع بين العزمين
شيئاً اشكال خصوصاً في صورة التخلل فلا يترك الاحتياط بالجمع نظير ما في الشرط الثالث
« الخامس » من الشروط ان لا يكون السفر حراماً والا لم يقصر سواء كان نفسه حراماً كالفرار
من الزحف وابق العبد وسفر الزوجة بدون اذن الزوج في غير الواجب وسفر الولد مع نهي
الوالدين في غير الواجب وكذا اذا كان السفر مضرراً لبدنه وكذا اذا انذر عدم السفر مع رجاء
توكه ونحو ذلك او كان غايته اسراً محرماً كما اذا سافر لقتل نفس محترمة او لالسرقة او للزنا
اولاً عانة ظالم او لاختد مال الناس ظلماً ونحو ذلك واما اذا لم يكن لاجل المعصية لكن لتفريق
في اثنا مثل الغيبة وشرب الخمر والزنا ونحو ذلك مما ليس غاية للسفر فلا يوجب التام بل يجب
مع القصر والافطار (مسئلة ٢٧) اذا كان السفر مستلزماً لترك واجب كما اذا كان مديوناً
وصار مع مطالبة الديار وامكان الاداء في الحضر دون السفر ونحو ذلك فهل يوجب التام لا
الاقوى التفصيل بين ما اذا كان لاجل التوصل الى ترك الواجب او لم يكن كذلك ففي الاول
يجب التام دون الثاني لكن الاحوط الجمع في الثاني (مسئلة ٢٨) اذا كان السفر مباحاً لكن
ركب دابة غصبية او كان المشي في ارض مقصورة فالاقوى فيه القصر وان كان الاحوط الجمع
(مسئلة ٢٩) التابع للجائر اذا كان مجبوراً او مكرهاً على ذلك او كان قصده دفع مظنة او نحوها
من الاغراض الصحيحة المباحة او الرأحة قصر واما اذا لم يكن كذلك بان كان مختاراً وكانت
تبيغته اعانة للجائر في جوره وجب عليه التام وان كان سفر الجائر طاعة فان التابع حينئذ يتم مع
ان التابع يقصر (مسئلة ٣٠) التابع للجائر المعد نفسه لامتنال او امره لوامره بالسفر فسافر
امتنالاً لامره فان عد سفره اعانة للظالم في نفسه كان حراماً ووجب عليه التام وان كان من
حيث هو مع قطع النظر عن كونه اعانة مباحاً والاحوط الجمع واما اذا لم يعد اعانة على الظلم

فالواجب عليه القصر (مسئلة ٣١) اذا سافر للصيد فان كان لقوته وقوت عياله قصر بل وكذا
لو كان للتجارة وان كان الاحوط فيه الجمع وان كان لمراً كما يستعمله ابناء الدنيا وجب عليه التام
ولا فرق بين صيد البر والبحر كما لا فرق بعد فرض كونه سفرّاً بين كونه دائراً حول البلد وبين
التباعد عنه وبين استمراره ثلاثة ايام وعنده على الاصح (مسئلة ٣٢) الراجع من سفر المعصية
ان كان بعد التوبة بقصر وان كان مع عدم التوبة فلا يبعد وجوب التام عليه لكون العود
جزء من سفر المعصية لكن الاحوط الجمع حينئذ (مسئلة ٣٣) اباحة السفر كما انها شرط في
الابتداء شرط في الاستدامة ايضاً فلو كان ابتداء سفره مباحاً فقصده المعصية في الاثناء انقطع
ترخصه وجب عليه التام وان كان قد قطع مسافات ولم يقطع بقدر المسافة صح ما صلاه قصرّاً
فهو كما لو عدل عن السفر وقد صلى قبل عدوله قصرّاً حيث ذكرنا سابقاً انه لا يجب اعادة ما واما
لو كان ابتداء سفره معصية فعديل في الاثناء الى الطاعة فان كان الباقي مسافة فلا اشكال في
القصر وان كانت مملوكة من الذهاب والايات بل وان لم يكن الذهاب اربعة على الاقوى واما اذا
لم يكن مسافة ولم يملوكة فالاحوط الجمع بين القصر والتام وان كان الاقوى القصر بعد كون
مجموع ما نواه بقدر المسافة ولم يملوكة فان المدار على حال المعصيان والطاعة فادام عاصياً يتم وما دام
مطيعاً بقصر من غير نظر الى كون البقية مسافة او لا (مسئلة ٣٤) لو كانت غاية السفر مملوكة
من الطاعة والمعصية فمع استقلال داعي المعصية لاشكال في وجوب التام سواء كان داعي
الطاعة ايضاً مستقلاً او تبعاً واما اذا كان داعي الطاعة مستقلاً وداعي المعصية تبعاً او كان
بالاشتراك في المسئلة وجوه والاحوط الجمع وان كان لا يبعد وجوب التام خصوصاً في صورة
الاشتراك بحيث لو لا اجتماعها لا يسافر (مسئلة ٣٥) اذا شك في كون السفر معصية او لا مع
كون الشبهة موضوعية فالاصل الاباحة الا اذا كانت الحالة السابقة هي الحرمة او كان هناك
اصل موضوعي كما اذا كانت الحلية مشروطة بامر وجودي كاذن المولى وكان مسبوقاً بعدم
او كان الشك في الاباحة والعدم من جهة الشك في حرمة الغاية وعدمها وكان الاصل فيها الحرمة
(مسئلة ٣٦) هل المدار في الحلية والحرمة على الواقع او الاعتقاد والظاهر من جهة الاصول
اشكال فلو اعتقد كون السفر حراماً بتقبل انت الغاية محرمه فبان خلافه كما اذا سافر لقتل
شخص بتقبل انه محقون الدم فبان كونه ممدود الدم فهل يجب عليه اعادة ما صلاه تماماً او لا ولو
لم يصل وصارت قضاء فهل يقضيها قصرّاً او تماماً وجهان والاحوط الجمع وان كان لا يبعد كون

المدار على الواقع اذا لم يقل بحرمة التجري وعلى الاعتقاد ان قلنا بها وكذا لو كان مقتضى الاصل العمل بالحرمه وكان الواقع خلافه او العكس فيل المناط ماهو في الواقع او مقتضى الاصل بعد كشف الخلاف وجهان والاحوط الجمع وانكاح لا يبعد كون المناط هو الظاهر الذي اقتضاه الاصل اباحة او حرمة (مسئلة ٣٧) اذا كانت الغاية المحرمة في اثناء الطريق لكن كان السفر اليه مستلزماً لقطع مقدار آخر من المسافة فالظاهر ان المجموع بعد من سفر المعصية بخلاف ما اذا لم يستلزم (مسئلة ٣٨) السفر بقصد مجرد التنزه ليس بحرام ولا يوجب التام (مسئلة ٣٩) اذا نذر ان يتم الصلوة في يوم معين او يصوم يوماً معيناً وجب عليه الاقامة ولو سافر وجب عليه القصر على ما مر من ان السفر المستلزم للترك واجب لا يوجب التام الا اذا كان بقصد الوصول الى ترك الواجب والاحوط الجمع (مسئلة ٤٠) اذا كان سفره مباحاً لكن يقصد الغاية المحرمة في حوائج الجادة فيخرج عنها الحريم ويرجع الى الجادة فان كان السفر لهذا الغرض كان محرماً موجباً للتام وان لم يكن لذلك انما يعرض له قصد ذلك في الاثناء فإدام خارجاً عن الجادة يتم وما دام عليها كما انه اذا كان السفر لغاية محرمة وفي اثنائه يخرج عن الجادة ويقطع المسافة او اقل لغرض آخر صحيح بقصر ما دام خارجاً والاحوط الجمع في الصورين (مسئلة ٤١) اذا قصد مكاناً لغاية محرمة فبعد الوصول الى المقصد قبل حصول الغرض يتم واما بعده فغاله حال العود عن سفر المعصية في انه لو تاب بقصر ولو لم يقب يمكن القول بوجوب التام لعدم المجموع سفرًا واحداً والاحوط الجمع هنا وان قلنا بوجوب القصر في العود بدعوى عدم عدم مسافراً قبل ان يشرع في العود (مسئلة ٤٢) اذا كان السفر لغاية لكن عرض في اثناء الطريق قطع مقدار من المسافة لغرض محرم منصرفاً الى الغرض الاول فالظاهر وجوب التام في ذلك المقدار من المسافة لكون الغاية في ذلك المقدار ملغية من الطاعة والمعصية والاحوط الجمع خصوصاً اذا لم يكن الباقي مسافة (مسئلة ٤٣) اذا كان السفر في الابتداء معصية بقصد الصوم ثم عدل في الاثناء الى الطاعة فان كان العدول قبل الزوال وجب الافطار وان كان بعده ففي صحة الصوم وجوب اتقائه اذا كان في شهر رمضان مثلاً وجهان والاحوط الاتمام والقضاء ولو انعكس بان كان طاعة في الابتداء وعدل الى المعصية في الاثناء فان لم يأت بالفطر وكان قبل الزوال صح صومه والاحوط قضائه ايضاً وان كان بعد الاثنيان بالفطر او بعد الزوال بطل والاحوط امساك بقية النهار تأدياً ان كان من شهر رمضان (مسئلة ٤٤) يجوز في سفر المعصية الاثنيان

بالصوم التديب ولا يسقط عنه الجمعة ولا نوافل النهار والوتيرة فيجزي عليه حكم الحاضر «السادس» من الشرايط ان لا يكون من بيته معه كاهل البوادي من العرب والعجم الذين لا مسكن لهم معيتاً بل يدورون في السباري ويزلون في محل العشب والكلاء ومواضع القطر واجتماع الماء لعدم صدق المسافر عليهم نعم لو سافروا لمقصد آخر من حج او زيارة او نحوها قصروا ولو سافر احدهم لاختيار منزل او لطاب محل القطر او العشب وكان مسافة في وجوب القصر او التام عليه اشكال فلا يترك الاحتياط بالجمع «السابع» ان لا يكون من اخذ السفر عملاً وشغلاً له كالمسكاري والجال والملاح والساعي والراعي ونحوهم فان هؤلاء يمتثلون الصلوة والصوم في سفرهم الذي هو عمل لهم وان استعملوه لافهم كحمل المسكاري مثلاً او اعلمه من مكان الى مكان آخر ولا فرق بين من كان عنده بعض الدواب يكرها الى الاماكن القريبة من بلاده فكرها الى غير ذلك من البلدان البعيدة وغيره وكذا لا فرق بين من جدد في سفره بان جعل المنزل منزلاً واحداً وبين من لم يكن كذلك والمدار على صدق اتخاذ السفر عملاً له عرفاً ولو كان في سفره واحدة لطولها وتكرر ذلك منه من مكان غير بلده الى مكان آخر فلا يعتبر تحقق الكثرة بتعدد السفر ثلاث مرات او مرتين فمع الصدق في اثناء السفر الواحد ايضاً يلحق الحكم وهو وجوب الاتمام نعم اذا لم يتحقق الصدق الا بالتعدد يعتبر ذلك (مسئلة ٤٥) اذا سافر المسكاري ونحوه من شغله السفر سفرًا ليس من عمله كما اذا سافر للحج او الزيارة بقصر نعم لو حج او زار لكن من حيث انه عمله كما اذا كرم دابة للحج او الزيارة وحج او زار بالبيع اتم (مسئلة ٤٦) الظاهر وجوب القصر على الحاملدرة الذين يستعملون السفر في خصوص اشهر الحج بخلاف من كان متخذاً ذلك عملاً له في تمام السنة كالذين يكرهون دوابهم من الامكنة البعيدة ذهاباً واياباً على وجه يستغرق ذلك تمام السنة او معظمها فانه يتم حينئذ (مسئلة ٤٧) من كان شغله المسكارة في الصيف دون الشتاء او بالعكس الظاهر وجوب التام عليه ولكن الاحوط الجمع (مسئلة ٤٨) من كان التردد الى ما دون المسافة عملاً له كالحطاب ونحوه قصر اذا سافر ولو للاحتطاب الا اذا كان يصدق عليه المسافر عرفاً وان لم يكن بجدة المسافة الشرعية فانه يمكن ان يقال بوجوب التام عليه اذا سافر بجدة المسافة خصوصاً فيما هو شغله من الاحتطاب مثلاً (مسئلة ٤٩) يعتبر في استمرار من شغله السفر على التام ان لا يقيم في بلده او غيره عشرة ايام والا انتطع حكم عملية السفر وعاد الى القصر في الغرة الاولى خاصة دون الثانية فضلاً عن

الثالثة وان كان الاحوط الجمع فيها ولا فرق في الحكم المزبور بين المكاري والملاح والساعي وغيرهم من عمله السفر اما اذا اقام اقل من عشرة ايام بقى على التام وان كان الاحوط مع اقامة الخمسة الجمع ولا فرق في الاقامة في بلده عشرة بين ان تكون متوالية اولاً بل وكذا في غير بلده ايضاً فجرد البقاء عشرة يوجب العود الى القصر ولكن الاحوط مع الاقامة في غير بلده بلا نية الجلع في السفر الاول بينه القصر والتام (مسئلة ٥٠) اذا لم يكن شغله وعمله السفر لكن عرض له عارض فسافر اسفاراً عديدة لا يلحقه حكم وجوب التام سواء كان كل سفر بعد سابقها اتفاقاً او كان من الاول قاصداً لاسفار عديدة فلو كان له طعام او شيء آخر في بعض مزارعه او بعض القرى واراد ان يحمله الى البلد فسافر ثلاث مرات او ازيد بدوابه او بدواب الغير لا يجب عليه التام وكذا اذا اراد ان ينتقل من مكان الى مكان فاحتاج الى اسفار متعددة في حمل اقله واحماله (مسئلة ٥١) لا يعتبر فيمن شغله السفر اتحاد مكيفات وخصوصيات اسفاره من حيث الطول والقصر ومن حيث الحولة ومن حيث نوع الشغل فلو كان يسافر الى الامكنة القريبة فسافر الى البعيدة او كانت دوابه الخمر قبل بالغال والجمال او كان مكارياً فصار ملاحاً او بالعكس يلحقه الحكم وان اعرض عن احد النوعين الى الاخر اولف من النوعين نعم لو كان شغله المكاراة فاتفق انه ركب السفينة للزيارة او بالعكس قصر لانه سفر في غير عمله بخلاف ما ذكرنا اولاً فانه مشغل بعمل السفر غاية الامر انه تبدل خصوصية الشغل الى خصوصية اخرى فالنشاط هو الاشتغال بالسفر وان اختلف نوعه (مسئلة ٥٢) السابح في الارض الذي لم يتخذ وطناً منها يتم والاحوط الجلع (مسئلة ٥٣) الراعي الذي ليس له مكان مخصوص يتم (مسئلة ٥٤) التاجر الذي يدور في تجارته يتم (مسئلة ٥٥) من سافر معرضاً عن وطنه لكنه لم يتخذ وطناً غيره بقصر (مسئلة ٥٦) من كان في ارض واسعة قد اتخذها مقراً الا انه كل سنة مثلاً في مكان منها يقصر اذا سافر عن مقر سنته (مسئلة ٥٧) اذا شك فيه انه اقام فيه منزله او بلد آخر عشرة ايام او اقل بقى على التام « الثامن » الوصول الى حد الترخص وهو المكان الذي يتوارى عنه جدران بيوت البلد ويخفى عنه اذانه ويكفي تحقق احدهما مع عدم العلم بعدم تحقق الآخر واما مع العلم بعدم تحققه فالاحوط اجتماعا بل الاحوط مراعاة اجتماعهما مطلقاً فلو تحقق احدهما دون الاخر اما يجمع بين القصر والتام واما يؤخر الصلوة الى ان يتحقق الآخر وفي العود عن السفر ايضاً ينقطع حكم القصر اذا وصل الى حد الترخص من

وطنه او محل اقامته وان كان الاحوط تأخير الصلوة الى الدخول في منزله او الجمع بين القصر والتام اذا صلى قبله بعد الوصول الى الحد (مسئلة ٥٨) الناطق في خفاء الجدران خفاء جدران البيوت لاختفاء الاعلام والقباب والمنارات بل ولا خفاء سؤر البلد اذا كان له سور ويكفي خفاء صورها واشكالها وان لم يخف اشباحها (مسئلة ٥٩) اذا كان البلد في مكان مرتفع بحيث يرى من بعيد بقدر كونه في الموضع المستوي كما انه اذا كان في موضع منخفض يخفى بسببه من السير او كان هنالك حائل يمنع من رؤيته كذلك بقدر في الموضع المستوي وكذا اذا كانت البيوت على خلاف المعتاد من حيث العلو والاختفاض فانها ترد اليه لكن الاحوط خفاؤها مطلقاً وكذا اذا كانت على مكان مرتفع فان الاحوط خفاؤها مطلقاً (مسئلة ٦٠) اذا لم يكن هناك بيوت ولا جدران يعتبر التقدير نعم في بيوت الاعراب ونحوهم من الجدران لبيوتهم يكفي خفاؤها ولا يحتاج الى تقدير الجدران (مسئلة ٦١) الظاهر في خفاء الاذان كفاية عدم تميز فصوله وان كان الاحوط اعتبار خفاء مطلق الصوت حتى المتروك بين كونه اذاناً او غيره فضلاً عن التميز كونه اذاناً مع عدم تميز فصوله (مسئلة ٦٢) الظاهر عدم اعتبار كون الاذان في آخر البلد في ناحية المسافر في البلاد الصغيرة والمتوسطة بل المدار اذانها وان كان في وسط البلد على مأذنة مرتفعة نعم في البلاد الكبيرة يعتبر كونه في اواخر البلد من ناحية المسافر (مسئلة ٦٣) يعتبر كون الاذان على مرتفع معتاد في اذان ذلك البلد ولو منارة غير خارجة عن المتعارف في العلو (مسئلة ٦٤) المدار في عين الراي واذن السامع على المتوسط في الرؤية والسماح في الهواء الخالي عن الغبار والريح ونحوها من الموانع عن الرؤية او السماع فغير المتوسط يرجع اليه كما ان الصوت الخارج في العلو يرد الى المعتاد المتوسط (مسئلة ٦٥) الاقوى عدم اختصاص اعتبار حد الترخص بالوطن فيجوز في محل الاقامة ايضاً بل وفي المكان الذي بقى فيه ثلاثين يوماً متروداً وكلا الفرق في الوطن بين ابتداء السفر والعوده في اعتبار حد الترخص كذلك في محل الاقامة فلو وصل في سفره الى حد الترخص من مكان عزم على الاقامة فيه ينقطع حكم السفر ويجب عليه ان يتم وان كان الاحوط التأخير الى الوصول الى المنزل كما في الوطن نعم لا يعتبر حد الترخص في غير الثلاثة كما ذهب لطلب التزم او الا ببق بدون قصد المسافة ثم في الانشاء قصد ما فانه يكفي فيه الضرب في الارض (مسئلة ٦٦) اذا شك في البلوغ الى حد الترخص بقي على عدمه فيبقى على التام في الذهاب وعلى القصر في الاياب (مسئلة ٦٧) اذا كانت في السفينة او العربة

فشرع في الصلوة قبل حد الترخيص بنية التمام ثم في الاثناء وصل اليه فان كان قبل الدخول في قيام الركعة الثالثة انقضا قصرأ وصحت بل وكذا اذا دخل فيه قبل الدخول في الركوع وان كان بعده فيحتمل وجوب الاتمام لان الصلوة على ما افتتحت لكنه مشكل فلا يترك الاحتياط بالاعادة قصرأ ايضاً واذا شرع في الصلوة في حال العود قبل الوصول الى الحد بنية القصر ثم في الاثناء وصل اليه اتمها تماماً وصحت والاحوط في وجه اتمامها قصرأ ثم اعادتها تماماً (مسئلة ٦٨) اذا اعتقد الوصول الى الحد فلي قصرأ ثم بان انه لم يصل اليه وجبت الاعادة او القضاء تماماً وكذا في العود اذا صلى تماماً باعتقاد الوصول فبان عدمه وجبت الاعادة او القضاء قصرأ في عكس الصورتين بان اعتقد عدم الوصول فبان الخلاف بتعكس الحكم فيجب الاعادة قصرأ في الاولى وتاماً في الثانية (مسئلة ٦٩) اذا سافر من وطنه وجاز عن حد الترخيص ثم في اثناء الطريق وصل الى مادونه اما لا عوجاج الطريق او لآخر كما اذا رجع لقضاء حاجة او نحو ذلك فادام هناك يجب عليه التمام واذا جاز عنه بعد ذلك وجب عليه القصر اذا كان الباقي مسافة واما اذا سافر من محل الاقامة وجاز عن الحد ثم وصل الى مادونه او رجع حيث الاثناء لقضاء حاجة بقي على التصدير واذا صلى في الصورة الاولى بعد الخروج عن حد الترخيص قصرأ ثم وصل الى مادونه فان كان بعد بلوغ المسافة فلا اشكال في صحة صلوته واما ان كان قبل ذلك فالاحوط وجوب الاعادة وان كانت يحصل الاجزاء الخافاً له بما وصل ثم بدا له في السفر قبل بلوغ المسافة (مسئلة ٧٠) في المسافة الدورية حول البلد دون حد الترخيص في تمام الدور او بعضه محال يمكن الباقي قبله او بعده مسافة يتم الصلوة

فصل في قواطع السفر موضوعاً او حكماً

وهي امور « احدها » الوطن فان المرور عليه قاطع للسفر وموجب للتمام مادام فيه او في مادونه حد الترخيص منه ويحتاج في العود الى القصر بعده الى قصد مسافة جديدة ولم يلفقه مع التجاوز عن حد الترخيص والمراد به المكان الذي اتخذ مسكناً ومقرأ له دائماً بلداً كان اوقرية او غيرها سواء كان مسكناً لايه وامه ومسطراً رأسه او غيره مما استجده ولا يعتبر فيه بعد الاتخاذ المزبور حصول ملك له فيه نعم يعتبر فيه الاقامة فيه بمقدار يصدق عليه عرفاً انه وطنه والظاهر ان الصدق المذكور يختلف بحسب الاختصاص والخصوصيات فربما يصدق بالاقامة فيه بعد قصد

المزبور شرأ او قبل فلا يشترط الاقامة ستة اشهر وان كان احوط قبله يجمع بين القصر والتمام اذا لم ينو اقامة عشرة ايام (مسئلة ١) اذا اعرض عن وطنه الاصل او المستجد ووطن في غيره فان لم يكن له فيه ملك اصلاً او كان ولم يكن قابلاً للسكنى كما اذا كان له فيه نخلة او نخوها او كان قابلاً له ولكن لم يسكن فيه ستة اشهر بقصد التوطن الا بدى يزول عنه حكم الوطنية فلا يوجب المرور عليه قطع حكم السفر واما اذا كان له فيه ملك قد سكن فيه بعد اتخاذه وطناً له دائماً ستة اشهر فالاشهر على انه يحكم الوطن العرفي وان اعرض عنه الى غيره ويسمونه بالوطن الشرعي ويوجبون عليه التمام اذا مر عليه مادام بقاء ملكه فيه لكن الافوى عدم جريان حكم الوطن عليه بعد الاعراض بالوطن الشرعي غير ثابت وان كان الاحوط الجمع بين اجراء حكم الوطن وغيره عليه فيجمع فيه بين القصر والتمام اذا مر عليه ولم ينو اقامة عشرة ايام بل الاحوط الجمع اذا كان له نخلة او نخوها مما هو غير قابل للسكنى وبقي فيه بقصد التوطن ستة اشهر بل وكذا اذا لم يكن سكناه بقصد التوطن بل بقصد التجارة مثلاً (مسئلة ٢) قد عرفت عدم ثبوت الوطن الشرعي وانه ينحصر في العرفي فنقول يمكن تعدد الوطن العرفي بان يكون له منزلان في بلدين او قرى اثنين من قصده السكنى فيها ابداً في كل منها مقدار من السنة بان يكون له زوجتان مثلاً كل واحدة في بلدة يكون عند كل واحدة ستة اشهر او بالاختلاف بل يمكن الثلاثة ايضاً بل لا يبعد الازيد ايضاً (مسئلة ٣) لا يبعد ان يكون الولد تابعاً لابييه او احدهما في الوطن مالم يعرض بعد بلوغه عن مقرها وان لم يلفث بعد بلوغه الى التوطن فيه ابداً فيعد وطنها وطناً له ايضاً الا اذا قصد الاعراض عنه سواء كان وطناً أصلياً لها ومحلّاً لنولده او وطناً مستجداً لها كما اذا اعراضا عن وطنها الاصل واتخذت مكاناً آخر وطناً لها وهو معها قبل بلوغه ثم صار بالغاً واما اذا اتيا بلدة اوقرية وتوطن فيها وهو معها مع كونه بالغاً فلا يصدق وطناً له الا مع قصده بنفسه (مسئلة ٤) يزول حكم الوطنية بالاعراض والخروج وان لم يتخذ بعد وطناً آخر فيمكن ان يكون بلا وطن مدة مدبدة (مسئلة ٥) لا يشترط في الوطن اباحة المكان الذي فيه فلو غصب داراً في بلد واراد السكنى فيها ابداً يكون وطناً له وكذا اذا كان بقاءه في بلد حراماً عليه من جهة كونه قاصداً لا تركاباً حراماً او كان منهياً عنه من احد والديه او نحو ذلك (مسئلة ٦) اذا تردد بعد العزم على التوطن ابداً فان كان قبل ان يصدق عليه الوطن عرفاً بان لم يبق في ذلك المكان بمقدار الصدق فلا اشكال في زوال الحكم وان لم ينفق

الخروج والاعراض بل وكذا ان كان بعد الصديق في الوطن المستبعد واما في الوطن الاصلى اذا تردد في البقاء فيه وعدمه ففي زوال حكمه قبل الخروج والاعراض اشكال لاحتمال صدق الوطنية ما لم يعزم على العزم فالاحوط الجمع بين الحكمين (مسئلة ٧) ظاهر كانت العلماء وضوان الله عليهم اعتبار قصد الوطن ابدأ في صدق الوطن العرفي فلا يكفي العزم على السكنى الى مدة مدية كثلثين سنة اواز بد لكننه مشكل فلا يبعد الصدق العرفي بمثل ذلك والاحوط في مثله اجراء الحكمين بمراعاة الاحتياط الثاني من قواطع السفر العزم على اقامة عشرة ايام متواليات في مكان واحد من بلد او قرية او مثل بيوت الاعراب او قلاية من الارض او العالم بذلك وان كان لا عن اختيار ولا يكفي الظن بالبقاء فضلاً عن اليك والليالي المتوسطة داخله بخلاف الليلة الاولى والاخيرة فيكون عشرة ايام وتسع ليل ويكفي تلبية اليوم المنكسر من يوم آخر على الاصح فلو نوى المقام عند الزوال من اليوم الاول الى الزوال من اليوم الحادي عشر كفى ويجب عليه الاتمام وان كان الاحوط الجمع وبشرط وحدة محل الاقامة فلو قصد الاقامة في امكنة متعددة عشرة ايام لم ينقطع حكم السفر كان عزم على الاقامة في النجف والكوفة او في الكاظمين وبتعداد اعزم على الاقامة في رستاق من قرية الى قرية من غير عزم على الاقامة في واحدة منها عشرة ايام ولا يضر بوحدة المحل فصل مثل النط بعد كون المجموع بلداً واحداً كجانبى الحلة وبتعداد ونحوها ولو كان البلد خارجاً عن المعارف في الكبر فاللازم قصد الاقامة في المحلة منه اذا كانت المحلات منفصلة بخلاف ما اذا كانت متصلة الا اذا كان كبيراً جداً بحيث لا يصدق وحدة المحل وكان كنية الاقامة في رستاق مشتمل على القرى مثل قسطنطينية ونحوها (مسئلة ٨) لا يعتبر في نية الاقامة قصد عدم الخروج عن خطه سور البلد على الاصح بل لو قصد حال نيتها الخروج الى بعض بساتينها ومزارعها ونحوها من حدودها مما لا ينافي صدق اسم الاقامة في البلد عرفياً جري عليه حكم المقيم حتى اذا كان من نية الخروج عن حد الترخيص بل الى مادون الاربعه اذا كان قاصداً للمود عن قرب بحيث لا يخرج عن صدق الاقامة في ذلك المكان عرفاً كما اذا كان من نية الخروج نهاراً والرجوع قبل الليل (مسئلة ٩) اذا كان محل الاقامة بريبة ففراء لا يجب التضييق في دائرة المقام كما لا يجوز التوسيع كثيراً بحيث يخرج عن صدق وحدة المحل فالمندار على صدق الوحدة عرفياً وبعد ذلك لا ينافي الخروج عن ذلك المحل الى اطرافه بقصد المود اليه وان كان الى الخارج عن حد الترخيص بل الى مادون

الاربعة كما ذكرنا في البلد بخوابة الخروج الى مادون الاربعه لا يوجب جواز توسيع محل الاقامة كثيراً فلا يجوز جعل محلها بمجموع مادون الاربعه بل يؤخذ على التعارف وان كان يجوز التردد الى مادون الاربعه على وجه لا يضر بصدق الاقامة فيه (مسئلة ١٠) اذا عاق الاقامة على امر مشكوك الحصول لا يكفي بل وكذا لو كان مظنون الحصول فانه ينافي العزم على البقاء المعبر فيها نعم لو كان عازماً على البقاء لكن احتمال حدوث المانع لا يضر (مسئلة ١١) المجبور على الاقامة عشرة والمكره عليها يجب عليه التام وان كان من نية الخروج على فرض رفع الجبر والاكراه لكن بشرط ان يكون عالماً بعدم ارتفاعها وبقائه عشرة ايام كذلك (مسئلة ١٢) لا تصح نية الاقامة في بيوت الاعراب ونحوهم ما لم يطمئن بعدم الرحيل عشرة ايام الا اذا عزم على المكث بعد رحلتهم الى تمام العشرة (مسئلة ١٣) الزوجة والعبد اذا قصد المقام بمقدار مافسده الزوج والسيد والمفروض انها قصد العشرة لا بعد كفايته في تحقق الاقامة بالنسبة اليها وان لم يعلم حين قصد ان مقصد الزوج والسيد هو العشرة نعم قبل العلم بذلك عليها التقصير ويجب عليها التام بعد الاطلاع وان لم يبق الا يومين او ثلثة فالظاهر وجوب الاعادة او القضاء عليها بالنسبة الى ماضى مما صلياً قصراً وكذا الحال اذا قصد المقام بمقدار مافسده وبقائه وكان مقصده العشرة فالقصد الاجمالي كاف في تحقق الاقامة لكن الاحوط الجمع في صورتين بل لا يترك الاحتياط (مسئلة ١٤) اذا قصد المقام الى آخر الشهر مثلاً وكان عشرة كفى وان لم يكن عالماً به حين قصد بل وان كان عالماً بالخلاف لكن الاحوط في هذه المسئلة ايضاً الجمع بين القصر والتام بعد العلم بالحال لاحتمال اعتبار العلم حين قصد (مسئلة ١٥) اذا عزم على الاقامة العشرة ثم عدل عن قصده فان كان صلى مع العزم المذكور رابعة بتمام بقي على التام مادام في ذلك المكان وان لم يصل اصلاً او صلى مثل الصبح والمغرب او شرع في الرابعة لكن لم يتمها وان دخل في ركوع الركعة الثالثة رجع الى القصر وكذا لواق بغير الفريضة الرابعة مما لا يجوز فعله للمسافر كالنوافل والصوم ونحوها فانه يرجع الى القصر مع العدول نعم الاولى الاحتياط مع الصوم اذا كان العدول عن قصده بعد الزوال وكذا لو كان العدول في اثناء الرابعة بعد الدخول في ركوع الركعة الثالثة بل بعد القيام اليها وان لم يركع بعد (مسئلة ١٦) اذا صلى رابعة بتمام بعد العزم على الاقامة لكن مع الغفلة عن اقامته ثم عدل فالظاهر كفايته في البقاء على التام وكذا لو صلاها تماماً لشرف البقعة كموطن التغيير ولو مع الغفلة عن الاقامة

وان كان الاحوط الجمع بعد العدول ح وكذا في الصورة الاولى (مسئلة ١٧) لا يشترط فيه تحقيق الإقامة كونه مكلفاً بالصلوة فلو نوى الإقامة وهو غير بالغ ثم بلغ في أثناء العشرة وجب عليه التيام في بقية الايام واذا اراد التطوع بالصلوة قبل البلوغ صلى تماماً وكذا اذا نواها وهو مجنون اذا كان ممن يتحقق منه القصد او نواها حال الافاقة ثم جن ثم افاق وكذا اذا كانت حائضاً حال النية فانها تصلى ما بقي بعد الطهر من العشرة تماماً بل اذا كانت حائضاً تمام العشرة يجب عليها التيام ما لم تنشأ سقراً (مسئلة ١٨) اذا فاتته الرباعية بعد العزم على الإقامة ثم عدل عنها بعد الوقت فان كانت مما يجب قضائها واقى بالقضاء تماماً ثم عدل فالظاهر كفايته في البقاء على التيام واما ان عدل قبل اتيان قضائها ايضاً فالظاهر العود الى القصر وعدم كفاية استئجار القضاء عليه تماماً وان كان الاحوط الجمع حينئذ ما دام لم يخرج وان كانت ما لا يجب قضائه كما اذا فاتت لاجل الحبض او النفاس ثم عدلت عن النية قبل اتيان صلاة تامة رجعت الى القصر فلا يكفي مضي وقت الصلوة في البقاء على التيام (مسئلة ١٩) العدول عن الإقامة قبل الصلوة تماماً قاطع لما من حينه وليس كاشفاً عن عدم تحقيقها من الاول فلو فاتته حال العزم عليها صلوة او صلوات ايام ثم عدل قبل ان يصلي صلوة واحدة يتام يجب عليه قضائها تماماً وكذا اذا صام يوماً او اياماً حال العزم عليها ثم عدل قبل ان يصلي صلوة واحدة يتام فصيامة صحيح نعم لا يجوز له الصوم بعد العدول لأن المفروض انقطاع الإقامة بعده (مسئلة ٢٠) لا فرق في العدول عن قصد الإقامة بين ان يعزم على عدمها او يتردد فيها في انه لو كان بعد الصلوة تماماً بقي على التيام ولو كان قبله رجع الى القصر (مسئلة ٢١) اذا عزم على الإقامة فنوى الصوم ثم عدل بعد الزوال قبل الصلوة تماماً رجع الى القصر في صلوته لكن صوم ذلك اليوم صحيح لما عرفت من ان العدول قاطع من حينه لا كاشف فهو كمن صام ثم سافر بعد الزوال (مسئلة ٢٢) اذا تمت العشرة لا يحتاج في البقاء على التيام الى اقامة جديدة بل اذا تحققت باتيان رباعية تامة كذلك فادام لم ينشأ سقراً جديداً بقي على التيام (مسئلة ٢٣) كما ان الإقامة موجبة للصلوة تماماً ولو جوب او جواز الصوم كذلك موجبة لاستحباب النوافل الساقطة حال السفر ولو جوب الجمعة ونحو ذلك من احكام الحاضر (مسئلة ٢٤) اذا تحققت الإقامة وتمت العشرة اولاً وبدل المقيم الخروج الى مادون المسافة ولو لم يفتة فمسئلة صور «الاولى» ان يكون عازماً على العود الى محل الإقامة واستئناف اقامة عشرة اخرى وحكمه وجوب التيام في الذهاب والمقصد والاياب ومحل

الإقامة الاولى وكذا اذا كان عازماً على الإقامة في غير محل الإقامة الاولى مع عدم كون ما بينها مسافة «الثانية» ان يكون عازماً على عدم العود الى محل الإقامة وحكمه وجوب القصر اذا كان ما بقي من محل اقامته الى مقصده مسافة او كان مجموع ما بقي مع العود الى بلده او بلد آخر مسافة ولو كان ما بقي اقل من اربعة على الاقوى من كفاية التلقيب ولو كان الذهاب اقل من اربعة «الثالثة» ان يكون عازماً على العود الى محل الإقامة من دون قصد إقامة مستأنفة لكن من حيث انه منزل من منزله في سفره الجديد وحكمه وجوب القصر ايضاً في الذهاب والمقصد ومحل الإقامة «الرابعة» ان يكون عازماً على العود اليه من حيث انه محل اقامته بان لا يكون حين الخروج معرضاً عنه بل اراد قضاء حاجة في خارجه والعود اليه ثم انشاء السفر منه ولو بعد يومين او يوم بل او اقل والافوى في هذه الصورة البقاء على التيام في الذهاب والمقصد والاياب ومحل الإقامة ما لم ينشأ سقراً وان كان الاحوط الجمع في الجميع خصوصاً في الاياب ومحل الإقامة «الخامسة» ان يكون عازماً على العود الى محل الإقامة لكن مع التردد في الإقامة بعد العود وعدمها وحكمه ايضاً وجوب التيام والاحوط الجمع كالصورة الرابعة «السادسة» ان يكون عازماً على العود مع الفهول عن الإقامة وعدمها وحكمه ايضاً وجوب التيام والاحوط الجمع كالسابقة «السابعة» ان يكون متروداً في العود وعدمه او ذاهلاً عنه ولا يترك الاحتياط بالجمع فيه في الذهاب والمقصد والاياب ومحل الإقامة اذا عاد اليه الى ان يعزم على الإقامة او ينشأ السفر ولا فرق في الصور التي قلنا فيها بوجوب التيام بين ان يرجع الى محل الإقامة في يومه او ليلته او بعد ايام هذا كله اذا بدا له الخروج الى مادون المسافة بعد العشرة او في اثائها بعد تحقق الإقامة واما اذا كان من عزمه الخروج في حال نية الإقامة فقبله مر انه ان كان من قصده الخروج والعود عما قريب وفي ذلك اليوم من غير ان يبيت خارجاً عن محل الإقامة فلا يضر بقصد اقامته ويتحقق معه فيكون حاله بعد ذلك حال من بدا له واما ان كان من قصده الخروج الى مادون المسافة في ابتداء نيته مع البيوتة هناك ليلة اواز بد فتشكل معه تحقيق الإقامة والاحوط الجمع من الاول الى الاخر الا اذا نوى الإقامة بدون القصد المذكور جديداً او يخرج مسافراً (مسئلة ٢٥) اذا بدا للمقيم السفر ثم بدا له العود الى محل الإقامة والبقاء عشرة ايام فان كان ذلك بعد بلوغ اربعة ارسخ قصر في الذهاب والمقصد والعود وان كان قبله في قصر حال الخروج بعد التجاوز عن حد الترخيص الى حال العزم على العود و يتم عند العزم عليه ولا يجب عليه قضاء ما صلى قصرأ واما

إذا بدا له العود بدون إقامة جديدة بقي على التقصر حتى في محل الإقامة لأن المفروض الأعراض عنه وكذا لو ردت له الرية أوجع لفضاء حاجة كما مر سابقاً (مسئلة ٢٦) لو دخل في الصلوة بنية التقصر ثم بدا له الإقامة في اثانها انما واجزت ولو نوى الإقامة ودخل في الصلوة بنية التام فبدا له السفر فان كان قبل الدخول في الرضة الثالثة اتمها قصرًا واجتزأ بها وان كان بعده بطلت ورجع الى التقصر مادام لم يخرج وان كان الاحوط اتمامها تمامًا واعادتها قصرًا والجمع بين التقصر والاتمام ما لم يسافر كما مر (مسئلة ٢٧) لا فرق في ايجاب الإقامة لقطع حكم السفر واتمام الصلوة بين ان يكون محللة او محرمة كما اذا قصد الإقامة لغاية محرمة من قتل مؤمن ابرسة ماله او نحو ذلك كما اذا نهاه عنها والده او سيده او لم يرض بها زوجها (مسئلة ٢٨) اذا كان عليه صوم واجب معين غير رمضان كان نذر او الاستيجار او نحوها وجب عليه الإقامة مع الامكان (مسئلة ٢٩) اذا بقي من الوقت اربع ركعات وعليه الظهران في جواز الإقامة اذا كان مسافرًا وعنده من حيث استانازمه نفويت الظهر وصيرورتها قضاء اشكال فالاحوط عدم نية الإقامة مع عدم الضرورة نعم لو كان حاضراً وكان الحال كذلك لا يجب عليه السفر لا يدرك الصلوتين في الوقت (مسئلة ٣٠) اذا نوى الإقامة ثم عدل عنها وشك في ان عدوله كان بعد الصلوة تمامًا حتى بقي على التام ام لا بقي عليه في التقصر (مسئلة ٣١) اذا علم بعد نية الإقامة بصلوة اربع ركعات والمدول عن الإقامة ولكن شك في المتقدم منها مع الجهل بتأريضها رجع الى التقصر مع البناء على صحة الصلوة لأن الشرط في البقاء على التام وقوع الصلوة تمامًا حال العزم على الإقامة وهو مشكوك (مسئلة ٣٢) اذا صلى تمامًا ثم عدل ولكن تبين بطلان صلوته رجع الى التقصر وكان كمن لم يصل نعم اذا صلى بنية التام وبعد السلام شك في انه سلم على الاربع او على الاثنين او الثالث بنى على انه سلم على الاربع ويكتفيه في البقاء على حكم التام اذا عدل عن الإقامة بعدها (مسئلة ٣٣) اذا نوى الإقامة ثم عدل عنها بعد خروج وقت الصلوة وشك في انه هل صلى في الوقت حال العزم على الإقامة ام لا بنى على انه صلى لكن في كفايته في البقاء على حكم التام اشكال وان كان لا يخلو من قوة خصوصاً اذا بنينا على ان قاعدة الشك بعد الفراغ او بعد الوقت انما هي من باب الامارات لا الاصول العملية (مسئلة ٣٤) اذا عدل عن الإقامة بعد الاتيان بالام الواجب وقبل الاتيان بالسلام الاخير القصة هو مستحب فالظاهر كفايته في البقاء على حكم التام وفي تحقق الإقامة وكذا لو كان عدوله قبل

الاتيان بسجدتي السهو اذا كانا عليه بل وكذا لو كان قبل الاتيان بقضاء الاجزاء المنسية كالسجدة والتشهد المنسيين بل وكذا لو كان قبل الاتيان بهلوة الاحتياط او في اثانها اذا شك في الركعات وان كان الاحوط فيه الجمع بل وفيه الاجزاء المنسية (مسئلة ٣٥) اذا اعتقد ان رفقاؤه قصدوا الإقامة فقصدوا ثم تبين انهم لم يقصدوا فهل يبقى على التام اولاً في صورته « احديهما » ان يكون قصده مقيداً بقصد « الثانية » ان يكون اعتقاده داعياً الى القصد من غير ان يكون مقيداً بقصد « في الاولى يرجع الى التقصير وفي الثانية يبقى على التام والاحوط الجمع في الصورتين » الثالث « من القواطع التردد في البقاء وعنده ثلاثين يوماً اذا كان بعد بلوغ المسافة واما اذا كان قبل بلوغها تخشع التام حين التردد لرجوعه الى التردد في المسافة وعندها في الصورة الاولى اذا بقي في مكان متروداً في البقاء والذهاب او في البقاء والعود الى محله يقصر الى ثلاثين يوماً ثم بعده يتم مادام في ذلك المكان ويكون بمنزلة من نوى الإقامة عشرة ايام سواء اقام فيه قليلاً او كثيراً حتى اذا كان بقدر صلوة واحدة (مسئلة ٣٦) يلحق بالتردد ما اذا عزم على الخروج غداً او بعد غد ثم لم يخرج وهكذا الى ان مضى ثلاثون يوماً حتى اذا عزم على الإقامة اربعة ايام مثلاً ثم بعدها عزم على إقامة تسعة اخرى وهكذا فيقصر الى ثلاثين يوماً ثم يتم ولو لم يبق الا مقدار صلوة واحدة (مسئلة ٣٧) في الحاق الشهر الحلال اذا كان ناقصاً بثلاثين يوماً اذا كان تردده في اول الشهر وجه لا يخلو عن قوة وان كان الاحوط عدم الاكتفاء به (مسئلة ٣٨) يكفي في الثلاثين التاليف اذا كان تردده في اثناء اليوم كما مر في إقامة العشرة وان كان الاحوط عدم الاكتفاء ومراعات الاحتياط (مسئلة ٣٩) لا فرق في مكان التردد بين ان يكون بلاداً او قرية او مفازة (مسئلة ٤٠) يشترط اتحاد مكان التردد ولو كان بعض الثلاثين في مكان وبعضه في مكان آخر لم يقطع حكم السفر وكذا لو كان مشتغلاً بالسهر وهو متردد فانه يبقى على التقصر اذا قطع المسافة ولا يقصر بوحدة المكان اذا خرج عن محل تردده الى مكان آخر ولو مادون المسافة بقصد العود اليه عما قرىب اذا كان بحيث يصدق عرفاً انه كان متردداً في ذلك المكان ثلاثين يوماً كما اذا كان متردداً في النجف وخرج منه الى الكوفة لزيارة مسلم او صلوة ركعتين في مسجد الكوفة والعود اليه في ذلك اليوم او في ليلته بل او بعد ذلك اليوم (مسئلة ٤١) حكم التردد بعد الثلاثين حكم التيمم في مسئلة الخروج الى مادون المسافة مع قصد العود اليه في انه يتم ذهاباً وفي المقصد والا ياب وعلى التردد اذا كان

فاحمد للعود اليه من حيث انه محل تردده وفي القصر بالخروج اذا اعرض عنه وكان العود اليه من حيث كونه منزلاً له في سفره الجديد وغير ذلك من الصور التي ذكرناها (مسئلة ٤٢) اذا تردد في مكان تسعة وعشرين يوماً او اقل ثم صار الى مكان آخر وتردد فيه كذلك وهكذا بقي على القصر مادام كذلك الا اذا نوى الإقامة في مكان او بقي متردداً ثلاثين يوماً في مكان واحد (مسئلة ٤٣) المتردد ثلاثين اذا انشأ سفرأ بقدر المسافة لا يقصر الا بعد الخروج عن حد الترخص كالمقيم كما عرفت سابقاً

فصل في احكام صلوة المسافر

مضافاً الى ما مر في طي المسائل السابقة قد عرفت انه يسقط بعد تحقق الشرايط المذكورة من الرباعيات ركعتان كما انه تسقط التوافل النهارية اي نافلة الظهرين بل ونافلة العشاء وهي الوتيرة ايضاً على الاقوى وكذا يسقط الصوم الواجب عزية بل السحب ايضاً الا في بعض المواضع المستثناة فيجب عليه القصر في الرباعيات فيما عدا الاماكن الاربعة ولا يجوز له الاتيان بالتوافل النهارية بل ولا الوتيرة الا بعنوان الرجاء واحتمال المطالبة لمكان الخلاف في سقوطها وعدمه ولا تسقط نافلة الصبح والمغرب ولا صلوة الليل كما لا اشكال في انه يجوز الاتيان بغير الرواتب من الصلوات المستحبة (مسئلة ١) اذا دخل عليه الوقت وهو حاضر ثم سافر قبل الاتيان بالظهرين يجوز له الاتيان بنافلتها سفرأ وان كان يصليها قصرأ وان تركها في الوقت يجوز له قضائها (مسئلة ٢) لا يبعد جواز الاتيان بنافلة الظهر في حال السفر اذا دخل عليه الوقت وهو مسافر وترك الاتيان بالظهر حتى يدخل المنزل من الوطن او محل الإقامة وكذا اذا صلى الظهر في السفر ركعتين وترك العصر الى ان يدخل المنزل لا يبعد جواز الاتيان بنافلتها في حال السفر وكذا لا يبعد جواز الاتيان بالوتيرة في حال السفر اذا صلى العشاء اربعاً في الحضر ثم سافر فانه اذا تمت الغريضة حلت نافلتها (مسئلة ٣) لو صلى المسافر بعد تحقق شرايط القصر تمامأ فاما ان يكون عالماً بالحكم والموضوع او جاهلاً بهما او باحدهما او ناسياً فان كان عالماً بالحكم والموضوع عامداً في غير الاماكن الاربعة بطلت صلوته ويجب عليه الاعادة في الوقت والقضاء في خارجه وان كان جاهلاً باصل الحكم وان حكم المسافر التقصير لم يجب عليه الاعادة فضلاً عن القضاء واما ان كان عالماً باصل الحكم وجاهلاً ببعض الخصوصيات مثل ان السفر الى اربعة فرائض

قصد الرجوع بوجوب القصر وان المسافة ثمانية اوان كثير السفر اذا اقام في بلده او غيره عشرة ايام يقصر في السفر الاول اوان العاصي يسفره اذا رجع الى الطاعة يقصر ونحو ذلك واتم وجب عليه الاعادة في الوقت والقضاء في خارجه وكذا اذا كان عالماً بالحكم جاهلاً بالموضوع كما اذا تخيل عدم كون مقصده مسافة مع كونه مسافة فانه لو اتى وجب عليه الاعادة والقضاء واما اذا كان ناسياً لسفره اوان حكم السفر القصر فاتم فان تذكر في الوقت وجب عليه الاعادة وان لم يعد وجب عليه القضاء في خارج الوقت وان تذكر بعد خروج الوقت لا يجب عليه القضاء واما اذا لم يكن ناسياً للسفر ولا للحكمة مع ذلك اتم صلوته ناسياً وجب عليه الاعادة والقضاء (مسئلة ٤) حكم الصوم فيما ذكر حكم الصلوة فيبطل مع العلم والعمد ويصح مع الجهل باصل الحكم دون الجهل بالخصوصيات ودون الجهل بالموضوع (مسئلة ٥) اذا قصر من وظيفته التام بطلت صلوته في جميع الموارد الا في المقيم المقتصر للجهل بان حكمه التام (مسئلة ٦) اذا كان جاهلاً باصل الحكم ولكن لم يصل في الوقت وجب عليه القصر في القضاء بعد العلم به وان كان لو اتى في الوقت كان صحيحاً فصحة التام منه ليس لاجل انه تكليفه بل من باب الاعتذار فلا ينافي ما ذكرنا قوله اقضى ما فات كما فات في الحقيقة الفائت منه هو القصر لا التام وكذا الكلام في التامى للسفر والحكمة فانه لو لم يصل اصلاً عصيانياً ولعذر وجب عليه القضاء قصرأ (مسئلة ٧) اذا تذكر التامى للسفر والحكمة في اثناء الصلوة فان كان قبل الدخول في ركوع الركعة الثالثة اتم الصلوة قصرأ واحتزاً بها ولا يضر كونه نولياً من الاول للتام لانه من باب الداعي والاشتباه في المصدق لا التقييد فيكفي قصد الصلوة والقربة بها وان تذكر بعد ذلك بطلت وجب عليه الاعادة مع صفة الوقت ولو بادراك ركعة من الوقت بل وكذا لو تذكر بعد الصلوة تماماً وقد بقي من الوقت مقدار ركعة فانه يجب عليه اعادتها قصرأ وكذا الحال في الجاهل بان مقصده مسافة اذا شرع في الصلوة بنية التام ثم علم بذلك او الجاهل بخصوصيات الحكم اذا نوى التام ثم علم في الاثناء ان حكمه القصر بل الظاهر ان حكم من كان وظيفته التام اذا شرع في الصلوة بنية القصر جهلاً ثم تذكر في الاثناء العدول الى التام ولا يضره انه نوى من الاول ركعتين مع ان الواجب عليه اربع ركعات لما ذكر من كفاية قصد الصلوة مقرباً وان تخيل ان الواجب هو القصر لانه من باب الاشتباه في التطبيق والمصدق لا التقييد فالقيم الجاهل بان وظيفته التام اذا قصد القصر ثم علم في الاثناء يعدل الى التام ويجتزئ به لكن الاحوط الاتمام والاعادة بل الاحوط في الفرض

الاول ايضا الاعادة قصرأ بعد الاتمام قصرأ (مسئلة ٨) لو قصر المسافر اتفاقا لاعتد قصد فالظاهر صحة صلواته وان كان الاحوط الاعادة بل وكذا لو كان جاهلا بان وظيفة القصر فتوى التمام لكنه قصر سهواً والاحتياط بالاعادة في هذه الصورة أكد واشد (مسئلة ٩) اذا دخل عليه الوقت وهو حاضر مثمكن من الصلوة ولم يصل ثم سافر وجب عليه القصر ولو دخل عليه الوقت وهو مسافر فلم يصل حتى دخل المنزل من الوطن او محل الإقامة او حدد الترخص منها اتم فللمدار على حال الاداء لاحال الوجوب والتعلق لكن الاحوط في التامين الجمع (مسئلة ١٠) اذا فاتت منه الصلوة وكان في اول الوقت حاضرأ وفي آخره مسافرأ او بالعكس فالافوى انه مخير بين القضاء قصرأ او تماماً لانه فاتت منه الصلوة في مجموع الوقت والمفروض انه كان مكلفاً في بعضه بالقصر وفي بعضه بالتام ولكن الاحوط مراعاة حال الوقت وهو آخر الوقت واحوط منه الجمع بين القصر والتام (مسئلة ١١) الاقوى كون المسافر مخيراً بين القصر والتام في الاماكن الاربعه وهي مسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله ومسجد الكوفة والحائري الحسيني بل التام هو الافضل وان كان الاحوط هو القصر وما ذكرناه هو التدرج المتيقن والا فلا يبعد كون المدار على البلدان الاربعه وهي مكة والمدينة والكوفة وكر بلا لكن لا ينبغي ترك الاحتياط خصوصاً في الاخيرتين ولا يلحق بها حائر المشاهد والاحوط في المساجد الثلاثة الاقتصار على الاصل منها دون الزيادات الحادثة في بعضها نعم لا فرق فيها بين السطوح والصحن والمواضع المنخفضة منها كما ان الاحوط في الحائري الاقتصار على ما حول الضريح المبارك (مسئلة ١٢) اذا كان بعض بدن المصلي داخلأ في اماكن التخبير وبعضه خارجأ لا يجوز له التام نعم لا بأس بالوقوف منتهي احداهما اذا كان يتأخر حال الركوع والسجود بحيث يكون تمام بدنه داخلأ حالأ (مسئلة ١٣) لا يلحق الصوم بالصلوة في التخبير المزبور فلا يصح له الصوم فيها الا اذا نوى الإقامة او بقي متردداً ثلاثين يوماً (مسئلة ١٤) التخبير في هذه الاماكن استمراره فيجوز له التام مع شروعه في الصلوة بقصد القصر وبالعكس ما لم يتجاوز محل العدول بل لا بأس بان يتوى الصلوة من غير تعيين احد الامرين من الاول بل لو توى القصر فاتم غفلة او بالعكس فالظاهر العيص (مسئلة ١٥) يستحب ان يقول عقيب كل صلوة مقصورة ثلاثين مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وهذا وان كان يستحب من حيث التعقيب عقيب كل فريضة حتى غير المقصورة الا انه يتأكد عقيب المتصورات بل الاولى تكرارها مرتين مرة من

باب التعقيب ومرة من حيث بدليتها عن الركعتين الساقطتين

تم كتاب الصلوة

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الصوم

وهو الامساك عما يأتي من المفطرات بقصد القرية وينقسم الى الواجب والمندوب والحرام والمكروه بمعنى قلة الثواب والواجب منه ثمانية صوم شهر رمضان وصوم القضاء وصوم الكفارة على كثرتها وصوم بدل المدهى في الحج وصوم النذر والعهد واليمين وصوم الاجارة ونحوها كالشرطي ضمن العقد وصوم الثالث من ايام الاعتكاف وصوم الولد الاكبر عن احداويه ووجوبه في شهر رمضان من ضروريات الدين ومنكره مراد يجب قتله ومن افطر فيه لامسحلاً عالماً عامداً بعز بخمسة وعشرين مسوطاً فان عاد منه ثانياً فان عاد قتل على الاقوى وان كان الاحوط قتله في الرابعة وانما يقتل في الثالثة او الرابعة اذا عزر في كل من المراتين او الثالث واذا ادعى شبهة محتملة في حقه دره عنه الحد

فصل في النية

يجب في الصوم التقصد اليه مع القرية والاخلاص كساير العبادات ولا يجب الاخطار بل يكفي الداعي ويعتبر فيها عدا شهر رمضان حتى الواجب المعين ايضاً التقصد الى نوعه من الكفارة او القضاء والنذر مطلقاً كان او مقيداً بزمان معين من غير فرق بين الصوم الواجب والمندوب

في المندوب أيضاً يعتبر تعيين نوعه من كونه صوم أيام البيض مثلاً أو غيرهما من الأيام المخصوصة فلا يجوز قصد إلى الصوم مع القرية من دون تعيين النوع من غير فرق بين ما إذا كان مافى ذمته متحداً أو متعدداً في صورة الاتحاد أيضاً يعتبر تعيين النوع ويكفي التعيين الإجمالي كأن يكون مافى ذمته واحداً في قصد مافى ذمته وإن لم يعلم أنه من أي نوع وإن كان يمكنه الاستعلام أيضاً بل فيما إذا كان مافى ذمته متعدداً أيضاً يكفي التعيين الإجمالي كأن ينوي ما اشتغلت ذمته به أولاً أو ثانياً أو نحو ذلك وإذا في شهر رمضان فيكفي قصد الصوم وإن لم ينو كونه من رمضان بل لو نوى فيه غيره جاهلاً أو ناسياً له الجزء عنه نعم إذا كان عالماً به وقصد غيره لم يجزه كما لا يجوز لما قصده أيضاً بل إذا قصد غيره عالماً به مع تحيل صحة الغير فيه ثم علم بعدم الصحة وجدد نيته قبل الزوال لم يجزه أيضاً بل الأحوط عدم الاجزاء إذا كان جاهلاً بعدم صحة غيره فيه وإن لم يقصد الغير أيضاً بل قصد الصوم في الغد مثلاً فيعتبر في مثله تعيين كونه من رمضان كما أن الأحوط في المتوخي أي الحبوس الذي اشتبه عليه شهر رمضان وعمل بالظن أيضاً ذلك أي اعتبار قصد كونه من رمضان بل وجوب ذلك لا يخفى عن قوة (مسئلة ١) لا يشترط التعرض للاداء والقضاء ولا الوجوب والندب ولا سائر الأوصاف الشخصية بل لو نوى شيئاً منها في عمل الآخر صح إذا كان منافياً للتعين مثلاً إذا تعلق به الأمر الادائي فتحيل كونه قضائياً فإن قصد الأمر الفعلي المنعاق به واشتبه في التطبيق فقد صدق قضاء صح وما إذا لم يقصد الأمر الفعلي بل قصد الأمر القضائي بطل لأنه مناف للتعين صح وكذا يبطل إذا كان مغيراً للنوع كما إذا قصد الأمر الفعلي لكن بقيد كونه قضائياً مثلاً أو بقيد كونه وجوبياً مثلاً فبان كونه ادائياً أو كونه ندياً فإنه صح مغير للنوع ويرجع إلى عدم قصد الأمر الخاص (مسئلة ٢) إذا قصد صوم اليوم الأول من شهر رمضان فبان أنه اليوم الثاني مثلاً أو العكس صح وكذا لو قصد اليوم الأول من صوم الكفارة أو غيرها فبان الثاني مثلاً أو العكس وكذا إذا قصد قضاء رمضان السنة الحالية فبان أنه قضاء رمضان السنة السابقة وبالعكس (مسئلة ٣) لا يجب العلم بالمفطرات على التفصيل فنونى الامساك عن أمور يعلم دخول جميع المفطرات فيها كفى (مسئلة ٤) لو نوى الامساك عن جميع المفطرات ولكن تحيل أن المفطر الغلاني ليس بمفطر فإن ارتكبه في ذلك اليوم بطل صومه وكذا أن لم يرتكبه ولكنه لاحظ في نيته الامساك عما عداه وأما أن لم يلاحظ ذلك صح صومه في الأقوى (مسئلة ٥) الناب عن الغير لا يكفي قصد الصوم بدون

نية النية وإن كان متحداً نعم لو علم باشتغال ذمته بصوم ولا يعلم أنه له أو نية عن الغير يكفي أن يقصد مافى الذمة (مسئلة ٦) لا يصلح شهر رمضان لصوم غيره واجباً كان ذلك الغير أو ندباً سواء كان مكلفاً بصومه أولاً كالمسافر ونحوه ولو نوى صوم غيره لم يقع عن ذلك الغير سواء كان عالماً بأنه رمضان أو جاهلاً سواء كان عالماً بعدم وقوع غيره فيه أو جاهلاً ولا يجوز عن رمضان أيضاً إذا كان مكلفاً به مع العلم والعمد نعم يجوز عنه مع الجهل أو النسيان كما مر ولو نوى في شهر رمضان قضاء رمضان الماضي أيضاً لم يصلح قضاء ولم يجوز عن رمضان أيضاً مع العلم والعمد (مسئلة ٧) إذا نذر صوم يوم بعينه لا تجز به نية الصوم بدون تعيين أنه للنذر ولو اجمالاً كما مر ولو نوى غيره فإن كان مع الغفلة عن النذر صح وإن كان مع العلم والعمد ففي صحته اشكال (مسئلة ٨) لو كان عليه قضاء رمضان السنة التي هو فيها وقضاء رمضان السنة الماضية لا يجب عليه تعيين أنه من أي منها بل يكفي نية الصوم قضاء وكذا إذا كان عليه نذران كل واحد يوم أو اواز يد وكذا إذا كان عليه كفارتان غير مختلفتين في الآثار (مسئلة ٩) إذا نذر صوم يوم خميس معين ونذر صوم يوم معين من شهر معين فاشق في ذلك الخميس المعين بكفيه صومه ويسقط النذران فإن قصدهما أثيب عليها وإن قصد أحدهما أثيب عليه وسقط عنه الآخر (مسئلة ١٠) إذا نذر صوم يوم معين فاتفق ذلك اليوم في أيام البيض مثلاً فإن قصد وفاء النذر وصوم أيام البيض أثيب عليها وإن قصد النذر فقط أثيب عليه فقط وسقط الآخر ولا يجوز أن يقصد أيام البيض دون وفاء النذر (مسئلة ١١) إذا تعدد في يوم واحد جهات من الوجوب أو جهات من الاستحباب أو من الأمرين فقد صد الجميع أثيب على الجميع وإن قصد البعض دون البعض أثيب على المتوخي وسقط الأمر بالنسبة إلى البقية (مسئلة ١٢) آخر وقت النية في الواجب المعين رمضان كان أو غيره عند طلوع الفجر الصادق ويجوز التقديم في أي جزء من أجزائه ليلة اليوم الذي يريد صومه ومع النسيان أو الجهل بكونه رمضان أو المعين الآخر يجوز متى تذكر إلى ما قبل الزوال إذا لم يأت بمفطر وأجزائه عن ذلك اليوم ولا يجوز به إذا تذكر بعد الزوال وأما في الواجب الغير المعين فيتمد وقتها اختياراً من أول الليل إلى الزوال دون ما بعده على الأصح ولا فرق في ذلك بين سبق التردد أو العزم على عدمه وأما في المندوب فيتمد إلى أن يبقى من القروب زمان يمكن تجديدها فيه على الأقوى (مسئلة ١٣) لو نوى الصوم ليلاً ثم نوى الانقار ثم بدله الصوم قبل الزوال فنوى وصام قبل أن يأتي بمفطر صح على الأقوى إلا أن يفسد

صومه برباه ونحوه فانه لا يجوز به لو اراد التجديد قبل الزوال على الاحوط (مسئلة ١٤) اذا نوى الصوم ليلاً لا يضره الاتيان بالمفطر بعده قبل الفجر مع بقاء العزم على الصوم (مسئلة ١٥) يجوز في شهر رمضان ان ينوى لكل يوم نية جديدة والاولى ان ينوى صوم الشهر جملة ويحدد النية لكل يوم ويقوى الاجزاء بنية واحدة للشهر كله لكن لا يترك الاحتياط بتجديدها لكل يوم واما في غير شهر رمضان من الصوم المعين فلا بد من نيته لكل يوم اذا كان عليه ايام كسفر او اقل او اكثر (مسئلة ١٦) يوم الشك في انه من شعبان او رمضان يبني على انه من شعبان فلا يجب صومه وان صام ينوبه ندباً او قضاء او غيرها ولو بان بعد ذلك انه من رمضان اجزء عنه ويجب عليه تجديد النية ان بان في اثناء النهار ولو كان بعد الزوال ولو صامه بنية انه من رمضان لم يصح وان صادف الواقع (مسئلة ١٧) صوم يوم الشك يتصور على وجود «الاول» ان يصوم على انه من شعبان وهذا لا اشكال فيه سواء نواه ندباً او بنية ماعليه من القضاء او النذر او نحو ذلك ولو انكشف بعد ذلك انه كان من رمضان اجزء عنه وحسب كك «الثاني» ان يصومه بنية انه من رمضان والا فو بطلانه وان صادف الواقع «الثالث» ان يصومه على انه ان كان من شعبان كان ندباً او قضاء مثلاً وان كان من رمضان كان واجباً والا فو بطلانه ايضاً «الرابع» ان يصومه بنية القرية المطلقة بقصد مافي الذمة وكان في ذمته انه امان من رمضان او غيره بان يكون التردد في المنوى لافي نيته فالاقوى صحته وان كان الاحوط خلافه (مسئلة ١٨) لو اصبح يوم الشك بنية الافطار ثم بان له انه من الشهر فان تناول المفطر وجب عليه القضاء وامسك بقية النهار وجوباً تأدياً وكذا لو لم يتناوله ولكن كان بعد الزوال وان كان قبل الزوال ولم يتناول المفطر جدد النية واجزء عنه (مسئلة ١٩) لو صام يوم الشك بنية انه من شعبان ندباً او قضاء او نحوها ثم تناول المفطر نسياناً وتبين بعده انه من رمضان اجزء عنه ايضاً ولا يضره تناول المفطر نسياناً كما لو لم يتبين وكما لو تناول المفطر نسياناً بعد التبين (مسئلة ٢٠) لو صام بنية شعبان ثم انسد صومه برباه ونحوه لم يجزه من رمضان وان تبين له كونه منه قبل الزوال (مسئلة ٢١) اذا صام يوم الشك بنية شعبان ثم نوى الافطار وتبين كونه من رمضان قبل الزوال قبل ان يفطر فنوى صح صومه واما ان نوى الافطار في يوم من شهر رمضان عصياناً ثم تاب تجدد النية قبل الزوال لم ينقض صومه وكذا لو صام يوم الشك بقصد واجب معين ثم نوى الافطار عصياناً ثم تاب تجدد النية بعد تبين كونه

عن رمضان قبل الزوال (مسئلة ٢٢) لو نوى القطع او القاطع في الصوم الواجب المعين بطل صومه سواء نواه من جهة اوقيا يأتى وكذا لو تردد نعم لو كان تردده من جهة الشك في بطلان صومه وعلمه لعروض عارض لم يطل وان استمر ذلك الى ان يستل ولا فرق في البطلان بنية القطع او القاطع او التردد بين ان يرجع الى نية الصوم قبل الزوال ام لا واما في غير الواجب المعين فيصح لو رجع قبل الزوال (مسئلة ٢٣) لا يجب معرفة كون الصوم هو ترك المفطرات مع النية او كف النفس عنها معها (مسئلة ٢٤) لا يجوز العدول من صوم الى صوم واجبين كانا او مستحبين او مختلفين وتجديد نية رمضان اذا صام يوم الشك بنية شعبان ليس من باب العدول بل من جهة ان وقتها موضع لتغير العالم به الى الزوال

فصل

فيما يجب الامساك عنه في الصوم من المفطرات وهي امور «الاول والثاني» الاكل والشرب من غير فرق في الماكول والمشروب بين المعتاد كالخبز والماء ونحوها وغيرها كالتراب والحصى وعصارة الاشجار ونحوها ولا بين الكثير والقليل كمشر حبة الخنطة او عشر قطرة من الماء او غيرها من المايعات حتى انه لو بل الخياط الخيط بريقه او غيره ثم رده الى الفم وابتلع ماعليه من الرطوبة بطل صومه الا اذا استهلك ما كان عليه من الرطوبة بريقه على وجه لا يصدق عليه الرطوبة الخارجية وكذا لو امتسك واخرج المسواك من فمه وكاف عليه وطوبه ثم رده الى الفم فانه لو ابتلع ماعليه بطل صومه الا مع الاستهلاك على الوجه المذكور وكذا يبطل بالابتلاع ما يخرج من بقايا الطعام من بين اسنانه (مسئلة ١) لا يجب التخليل بعد الاكل لمن يريد الصوم وان احتمل ان تركه يؤدي الى دخول البقايا بين الاسنان في حلقه ولا يبطل صومه لو دخل بعد ذلك سهواً ثم لو علم انه تركه يؤدي الى ذلك وجب عليه وبطل صومه على فرض الدخول (مسئلة ٢) لا بأس ببلع البصاق وان كان كثيراً مجتمعاً بل وان كان اجتماعه بفعل ما يرجيه كذكر الخافض مثلاً لكن الاحوط الترتك في صورة الاجتماع خصوصاً مع تعدد السبب (مسئلة ٣) لا بأس بالابتلاع ما يخرج من الصدر من الغائط وما ينزل من الرأس ما لم يصل الى فضاء الفم بل الاقوى جواز الجر من الراس الى الحلق وان كان الاحوط تركه واما ما وصل منها الى فضاء الفم فلا يترك الاحتياط فيه بترك الابتلاع (مسئلة ٤) المدار صدق الاكل

والشرب وان كان بالغو الغير المتعارف فلا يضر مجرد الوصول الى الجوف اذا لم يصدق
الاكل او الشرب كما اذا صب دواء في جرسه او شيئاً في اذنه او احليه فوصل الى جوفه نعم اذا
وصل من طريق انفه فالظاهر انه موجب للبطلان ان كان متعمداً لصدق الاكل والشرب ح
(مسئلة ٥) لا يبطل الصوم بانفاذ الريح او السكين او غيرها بحيث يصل الى الجوف وانما كان
متعمداً « الثالث » الجماع وان لم ينزل للذكر والانثى قبلاً او دبراً صغيراً كلف او كبيراً حياً
او ميتاً واطناً كان او موطوء وكذا لو كان الموطوء ميتة بل وكذا لو كانت هي الواطئة ويقع
بادخال الحشفه او مقدارها من موطئها فلا يبطل باقل من ذلك بل لو دخل بمسائه ولو كان
يكن بمقدار الحشفه لم يبطل وان كان لو انشرك كان بمقدارها (مسئلة ٦) لا فرق في البطلان
بالجماع بين ضرورة قصد الانزال به ومده (مسئلة ٧) لا يبطل الصوم بالايلاج في غير احد
الفرجين بلا انزال الا اذا كلف فاصداً له فانه يبطل وان لم ينزل من حيث انه نوى المقار
(مسئلة ٨) لا يضر ادخال الاصبع ونحوه لا بقصد الانزال (مسئلة ٩) لا يبطل الصوم بالجماع
اذا كان نائماً او كان مكرهاً بحيث خرج عن اختياره كما لا يضر اذا كان سهواً (مسئلة ١٠)
لو قصد التحفيز مثلاً فدخل في احد الفرجين لم يبطل ولو قصد الادخال في احدهما فلم يحقق
كان مبطلاً من حيث انه نوى المقار (مسئلة ١١) اذا دخل الرجل بالثني قبلاً لم يبطل صومه
ولا صومها وكذا لو دخل الثني بالانثى ولو دبراً اما لو وطئ الثني دبراً بطل صومها ولو دخل
الرجل بالثني ودخلت الثني بالانثى بطل صوم الثني دونها ولو وطئت كل من الثنتين الاخرى
لم يبطل صومها (مسئلة ١٢) اذا جامع ندياناً او من غير اختيار ثم تذكر او ارتفع اليه وجب
الاخراج فوراً فان تراخى بطل صومه (مسئلة ١٣) اذا شك في الدخول او شك في بلوغ
مقدار الحشفة لم يبطل صومه « الرابع » من المفطرات الاستبراء اي انزال المني متعمداً بلامسة
او قبلة او تحفيز او نظار او تصوير صورة الواقعة او تحبيل صورة امرئة او نحو ذلك من الاعمال التي
يقصد بها حصوله فانه مبطل للصوم بجميع افراده واما لو لم يكن قاصداً للانزال وصبره المني
من دون ايجاد شيء مما يفضيه لم يكن عليه شيء (مسئلة ١٤) اذا لم من نفسه انه لو نام في نهار
رمضان يحتمل فلاحوط تركه وان كان الظاهر جوازه خصوصاً اذا كان العزك موجباً للحرج
(مسئلة ١٥) يجوز لهتم في النهار الاستبراء بالبول او الغرطات وان علم بخروج بقايا المني
في المحرى ولا يجب عليه التمسك بعد الانزال من خروج المني ان استيقظ قبله خصوصاً مع الاستمرار

والحرج (مسئلة ١٦) اذا احتلم في النهار واراد الاعتسال فلاحوط تقديم الاستبراء اذا علم
انه لو تركه خرجت البقايا بعد الغسل فتحدث جنابة جديدة (مسئلة ١٧) لو قصد الانزال
بأشياء شبيهة بما ذكر ولكن لم ينزل بطل صومه من باب نية ايجاد المفطر (مسئلة ١٨) اذا وجد
في بعض هذه الاعمال لابتية الانزال لكن كان من عادته الانزال بذلك الفعل بطل صومه ايضاً
الا انزل واما اذا وجد بعض هذه ولم يكن قاصداً للانزال ولا كان من عادته فالتقي انه
انزل فلاحوط عدم البطلان وان كان الاحوط القضاء خصوصاً في مثل الملاعبة والملاسة
والقبيل « الخامس » نعت الكذب على الله تعالى او رسوله او الائمة صلوات الله عليهم سواء
كان متصفاً بامور الدين او الدنيا وسواء كان بخبر الاخبار او بنحو الفتوى بالعربي او بغيره
من اللغات من غير فرق بين ان يكون بالقول او بالكتابة او بالاشارة او بالكتابة او غيرها مما يصدق
عليه الكذب عليهم ومن غير فرق بين ان يكون الكذب مجذولاً له او جعله غيره وهو اخبر به
مستنداً اليه لا على وجه نقل القول واما لو كان على وجه الحكاية ونقل القول فلا يكون مبطلاً
(مسئلة ١٩) الاذوي الحاق باقي الانبياء والاوصياء بنبينا من فيكون الكذب عليهم ايضاً
موجباً للبطلان بل الاحوط الحاق فاطمة الزهراء سلام الله عليها بهم ايضاً (مسئلة ٢٠) اذا
تكلم بغير غير موجبة خطابه الى احد او موجبة الى من لا يقم معناه فالظاهر عدم البطلان
وان كان الاحوط القضاء (مسئلة ٢١) اذا سئل هل قال النبي من كذا فاشار نعم
فهو مقام لا اولا في مقام نعم بطل صومه (مسئلة ٢٢) اذا اخبر صادقاً عن الله او عن النبي من
مثلاً ثم قال كذبت بطل صومه وكذا اذا اخبر بالليل كاذباً ثم قال في النهار ما اخبر به البارحة
صدق (مسئلة ٢٣) اذا اخبر كاذباً ثم رجع عنه بلا فصل لم يرتفع عنه الاثر فيكون صومه
باطلاً بل وكذا اذا تاب بعد ذلك فانه لا تنفعه توبته فترفع البطلان (مسئلة ٢٤) لا فرق
في البطلان بين ان يكون الخبر المكذوب مكتوباً في كتاب من كتب الاخبار او لافع العلم
بكذبه لا يجوز الاخبار به وان اسنده الى ذلك الكتاب الا ان يكون ذكره له على وجه الحكاية
دون الاخبار بل لا يجوز الاخبار به على سبيل الحزم مع الظن بكذبه بل وكذا مع احتمال كذبه
الا على سبيل النقل والحكاية فلاحوط لنقل الاخبار في شهر رمضان مع عدم العلم بصدق
الخبر ان يسند الى الكتاب او الى قول الراوي على سبيل الحكاية (مسئلة ٢٥) الكذب على
الفقهاء والمجتهدين والرواة وان كان حراماً لا يوجب بطلان الصوم الا اذا رجع الى الكذب

على الله ورسوله من (مسئلة ٢٦) اذا اضطر الى الكذب على الله ورسوله من مقام التقية من غلام لا يبطل صومه به كما انه لا يبطل مع السهو او الجهل المركب (مسئلة ٢٧) اذا قصد الكذب فبان صدقاً دخل في عنوان قصد المفطر بشرط العلم بكونه مفطراً (مسئلة ٢٨) اذا قصد الصدق فبان كذباً لم ينصر كما اشير اليه (مسئلة ٢٩) اذا اخبر بالكذب عن لا بان لم يقصد المعنى اصلاً لم يبطل صومه السادس اتصال الغبار الغليظ الى حلقة بل وغير الغليظ على الاحوط سواء كان من الحلال كغبار الدقيق او الحرام كغبار التراب ونحوه وسواء كان باثارة بنفسه بكف أو نحوه او باثارة غيره بل او باثارة الهواء مع التمكن منه وعدم تحنطه والاقوى الحاق الجزار الغليظ ودخان التباك ونحوه ولا بأس بما يدخل في الحلق غفلة او نسياناً او قهراً او مع ترك الحفظ نظراً لعدم الوصول ونحو ذلك «الابع» الارتماس في الماء وبكفي فيه رمس الرأس فيه وان كان ما يربو البدن خارجاً عنه من غير فرق بين ان يكون رمسه دفعة او تدريجاً على وجه يكون تمامه تحت الماء زماناً واما لو غمره على التعاقب لا على هذا الوجه فلا بأس به وان استغرقه والمراد بالراس ما فوق الرقبة بتمامه فلا يكفي غمس خصوص المنافذ في البطلان وان كان هو الاحوط وخروج الشعر لا ينافي صدق الغمس (مسئلة ٣٠) لا بأس برمس الرأس او تمام البدن في غير الماء من سائر المائعات بل ولا رمسه في الماء المضاف وان كان الاحوط الاجتناب خصوصاً في الماء المضاف (مسئلة ٣١) لو طغ رأسه بما يمنع من وصول الماء اليه ثم رمسه في الماء فلا حوط بل الاقوى بطلان صومه نعم لو ادخل رأسه في اناء كالنيسة ونحوها ورمى الاناء في الماء فالظاهر عدم البطلان (مسئلة ٣٢) لو ارتمس في الماء بتمام بدنه الى منافذ رأسه وكان ما فوق المنافذ من رأسه خارجاً عن الماء كلاً او بعضاً لم يبطل صومه على الاقوى وان تابت الاحوط البطلان برمس خصوص المنافذ كما مر (مسئلة ٣٣) لا بأس بافادته الماء على رأسه وان اشتمل على جميعه ما لم يصدق الرمس في الماء نعم لو ادخل رأسه او تمام بدنه في النهر المنصب من عال الى السافل ولو على وجه التسليم فالظاهر البطلان اصدق الرمس وكذا في الميزاب اذا كان كبيراً وكان الماء كثيراً كالتنهر مثلاً (مسئلة ٣٤) في ذى الرأسين اذا تميز الاصل منها فالمدار عليه ومع عدم التميز يجب عليه الاجتناب عن رمس كل منهما لكن لا يحكم بطلان الصوم الا برمسها ولو متعاقباً (مسئلة ٣٥) اذا كان ما يمان يعلم بكون احدهما ماء يجب الاجتناب عنها ولكن الحكم بالبطلان يشترط على الرمس فيها (مسئلة ٣٦) لا يبطل الصوم بالارتماس

سهواً او قهراً او السقوط في الماء من غير اختيار (مسئلة ٣٧) اذا التي نفسه من شاطئ في الماء بجبل عدم الرمس فحصل لم يبطل صومه (مسئلة ٣٨) اذا كان ما يمان لا يعلم انه ماء او غيره او ماء مطلق او مضاف لم يجب الاجتناب عنه (مسئلة ٣٩) اذا ارتمس نسياناً او قهراً ثم تذكر او ارتفع القهر وجب عليه المبادرة الى الخروج والا يبطل صومه (مسئلة ٤٠) اذا كان مكرهاً في الارتماس لم يصح صومه بخلاف ما اذا كان مقهوراً (مسئلة ٤١) اذا ارتمس لانقاذ غريق بطل صومه وان كان واجبا عليه (مسئلة ٤٢) اذا كان جنباً وتوقف غسله على الارتماس انتقل الى التيمم اذا كان الصوم واجباً معناه وان كان مستحباً او كان واجباً موسعاً وجب عليه الغسل وبطل صومه (مسئلة ٤٣) اذا ارتمس بقصد الاغتسال في الصوم الواجب المعين بطل صومه وغسله اذا كان مستعداً وان كان ناسياً لصومه صح ما واما اذا كان الصوم مستحباً او واجباً موسعاً بطل صومه وسمح غسله (مسئلة ٤٤) اذا ابطل صومه بالارتماس المسمى فان لم يكن من شهر رمضان ولا من الواجب المعين غير رمضان يصح له الغسل حال المكث في الماء او حال الخروج وان كان من شهر رمضان يشكل صحته حال المكث لوجوب الامساك عن المفطرات فيه بعد البطلان ايضاً بل يشكل صحته حال الخروج ايضاً لمكانت النهي السابق كالتحريم من الدار الفصية اذا دخلها عمداً ومن هنا يشكل صحة الغسل في الصوم الواجب المعين ايضاً سواء كان في حال المكث او حال الخروج (مسئلة ٤٥) لو ارتمس الصائم في الماء المنسوب فان كان ناسياً للصوم وللغصب صح صومه وغسله وان كان عالماً بالمال بها بطلاً معاً وكذا ان كان متذكراً للصوم ناسياً للغصب وان كان عالماً بالغصب ناسياً للصوم صح الصوم دون الغسل (مسئلة ٤٦) لافرق في بطلان الصوم بالارتماس بين ان يكون عالماً بكونه مفطراً او جاهلاً (مسئلة ٤٧) لا يبطل الصوم بالارتماس في الوحل ولا بالارتماس في الثلج (مسئلة ٤٨) اذا شك في تحقق الارتماس بنى على عدمه «الساكن» البقاء على الجنبه عمداً الى الفجر الصادق في صوم شهر رمضان او قضائه دون غيرها من الصيام الواجبة والمندوبة على الاقوى وان كان الاحوط تركه في غيرها ايضاً خصوصاً في الصيام الواجب موسعاً كان او مضيقاً واما الاصباح جنباً من غير نية فلا يوجب البطلان الا في قضاء شهر رمضان على الاقوى وان كان الاحوط الحاق مطلق الواجب الغير المعين به في ذلك واما الواجب المعين رمضاناً كان او غيره فلا يبطل بذلك كما لا يبطل مطلق الصوم واجباً كان او مندوباً معيناً او غيره بالاحتلام في النهار ولا فرق في بطلان

الصوم بالاصبح جنباً عمداً بين ان تكون الجنابة بالجماع في الليل او الاحتلام ولا بين ان يبق
كذلك متيقظاً او نائماً بعد العلم بالجنابة مع العزم على ترك الفسل ومن البقاء على الجنابة عمداً
الاجتناب قبل الفجر متعمداً في زمان لا يسع الفسل ولا التيمم واما لو وسع التيمم خاصة فتيمم صح
صومه وان كان عاصياً في الاجتناب وكما يبطل الصوم بالبقاء على الجنابة متعمداً كذا يبطل بالبقاء
على حدث الحيض والنفس الى طلوع الفجر فاذا طهرت منها قبل الفجر وجب عليها الاغتسال
او التيمم ومع تركها عمداً يبطل صومها والظاهر اختصاص البطلان بصوم رمضان وان كان
الاحوط الحاق قضاءه به ايضاً بل الحاق طائفي الواجب بل المندوب ايضاً واما لو طهرت قبل
الفجر في زمان لا يسع الفسل ولا التيمم ولم تعلم بطهرها في الليل حتى دخل النهار فصومها صحيح
واجباً كان او ندياً على الاقوى (مسئلة ٤٩) بشرط في صحة صوم المستحاضة على الاحوط
الاعمال للمهارة التي لاصولة دون مالا يكون لها فلو استحضت قبل الاتيان بصلوة الصبح او
الظهر بين ما يوجب الفسل كالموسطة او الكثيرة فتركت الفسل بطل صومها واما لو استحضت
بعد الاتيان بصلوة الظهر بين فتركت الفسل الى الغروب لم يبطل صومها ولا بشرط فيها
الاتيان باغسال الالة المستقبلة وان كان احوط وكذا لا يثبت فيها الاتيان بفسل الالة الماضية
بمعني انها لو تركت الفسل القصة للعشائين لم يبطل صومها لاجل ذلك نعم يجب عليها
الفسل ح لصلوة الفجر ولو تركته بطل صومها من هذه الجهة وكذا لا يعتبر فيها ما عدا الفسل
من الاعمال وان كان الاحوط اعتبار جميع ما يجب عليها من الاعمال والوضوءات وتقدير الحرقة
والقطنة ولا يجب تقديم غسل المتوسط والكثيرة على الفجر وان كان هو الاحوط (مسئلة ٥٠)
الاقوى بطلان صوم شهر رمضان بنسيان غسل الجنابة ليلاً قبل الفجر حتى مضى عليه يوم او
ايام والاحوط الحاق غير شهر رمضان من النذر المعين ونحوه به وان كان الاقوى عدمه كما ان
الاقوى عدم الحاق غسل الحيض والنفس لو نسيها بالجنابة في ذلك وان كان احوط
(مسئلة ٥١) اذا كان الجنب ممن لا يمتكن من الفسل لفقد الماء او لغيره من اسباب التيمم
وجب عليه التيمم فان تركه بطل صومه وكذا لو كان متعمداً من الفسل وتركه حتى شاق الوقت
(مسئلة ٥٢) لا يجب على من نيم بدلاً عن الفسل ان يبق متيقظاً حتى يطالع الفجر فيجوز له
النوم بعد التيمم قبل الفجر على الاقوى وان كان الاحوط البقاء متيقظاً لا احتال بطلان نيمه
بالنوم كما على القول بان النيم بدلاً عن الفسل يبطل بالحدث الاصغر (مسئلة ٥٣) لا يجب

على من اجنب في النهار بالاحتلام ونحوه من الاعذار ان يادر الى الفسل فوراً وان كان هو
الاحوط (مسئلة ٥٤) لو تيقظ بعد الفجر من نومه فراه نفسه محتملاً لم يبطل صومه سواء علم
سبقه على الفجر او لم تأخره او ببق كل الشك لانه لو كان سابقاً كان من البقاء على الجنابة غير
متعمداً ولو كان بعد الفجر كان من الاحتلام في النهار نعم اذا علم سبقه على الفجر لم يصح منه صوم
قضاء رمضان مع كونه موسماً واما مع ضيق وقته فالاحوط الاتيان به وبوعده (مسئلة ٥٥)
من كان جنباً في شهر رمضان في الليل لا يجوز له ان ينام قبل الاغتسال اذا علم انه لا يستيقظ
قبل الفجر للاغتسال ولونام واستمر الى الفجر لحقه حكم البقاء متعمداً فيجب عليه القضاء والكفارة
واما ان احتمل الاستيقاظ جاز له النوم وان كان من النوم الثاني او الثالث او الازيد فلا يكون
نومه حراماً وان كان الاحوط ترك النوم الثاني فما زاد وان اتفق استمراره الى الفجر غاية الامر
وجوب القضاء او مع الكفارة في بعض الصور كما سيأتي (مسئلة ٥٦) نوم الجنب في شهر
رمضان في الليل مع احتمال الاستيقاظ او العلم به اذا اتفق استمراره الى طلوع الفجر على اقسام
فانه اما ان يكون مع العزم على ترك الفسل واما ان يكون مع التردد في الفسل وعدمه واما ان
يكون مع الدعول والغفلة عن الفسل واما ان يكون مع البناء على الاغتسال عند الاستيقاظ مع
اتفاق الاستمرار فان كان مع العزم على ترك الفسل اوع التردد فيه لحقه حكم نعد البقاء جنباً
بل الاحوط ذلك ان كان مع الغفلة والدعول ايضاً وان كان الاقوى لحوقه بالقسم الاخير
وان كان مع البناء على الاغتسال او مع الدعول على ما قونا فان كان في النومة الاولى بعد العلم
بالجنابة فلا شيء عليه وصح صومه وان كان في النومة الثانية بان نام بعد العلم بالجنابة ثم انتبه ونام
ثانياً مع احتمال الانتباه فانفق الاستمرار وجب عليه القضاء فقط دون الكفارة على الاقوى
وان كان في النومة الثالثة فكذلك على الاقوى وان كان الاحوط ما هو المشهور من وجوب
الكفارة ايضاً في هذه الصورة بل الاحوط وجوبها في النومة الثانية ايضاً بل وكذا في النومة
الاولى ايضاً اذا لم يكن معناه الانتباه ولا بعد النوم الذي احتل فيه من النوم الاول بل المتبر فيه
النوم بعد تحقيق الجنابة فلو استيقظ الخنم من نومه ثم نام كان من النوم الاول لا الثاني
(مسئلة ٥٧) الاحوط الحاق غير شهر رمضان من الصوم المعين به في حكم استمرار النوم الاول
او الثاني او الثالث حتى في الكفارة في الثاني والثالث اذا كان الصوم بماله كفارة كالنذر ونحوه
(مسئلة ٥٨) اذا استمر النوم الرابع او الخامس فالظاهر ان حكمه حكم النوم الثالث

(مسئلة ٥٩) الجنابة المستحبة كالمعلومة في الاحكام المذكورة (مسئلة ٦٠) الحلق بعضهم الحايض والنفساء بالجانب في حكم النومات والاقوى عدم الالتحاق وكون المناط فيها صدق التواني في الاغتسال فمعه يبطل وان كان في النوم الاول ومع عدمه لا يبطل وان كان في النوم الثاني او الثالث (مسئلة ٦١) اذا شك في عدد النومات بى على الاقل (مسئلة ٦٢) اذا نسي غسل الجنابة ومضى عليه ايام وشك في عددها يجوز له الاقتصار في القضاء على التقديرين وان كان الاحوط تحصيل اليقين بالفراغ (مسئلة ٦٣) يجوز قصد الوجوب في الغسل وان اتي به في اول الليل لكن الاولى مع الاتيان به قبل آخر الوقت ان لا يبعد الوجوب بل يأتي به بقصد القرية (مسئلة ٦٤) فاقد الطهورين يسقط عنه اشترط رفع الحدث للصوم فيصح صومه مع الجنابة اومع حدث الحيض او النفاس (مسئلة ٦٥) لا يشترط في صحة الصوم الغسل بأس الميت كما لا يضر منه في أثناء النهار (مسئلة ٦٦) لا يجوز اجتناب نفسه في شهر رمضان اذا خاف الوقت عن الاغتسال او التيمم بل اذا لم يسع الاغتسال ولكن وسع التيمم ولو ظن سعة الوقت فتبين ضيقه فان كان بعد الفحص صح صومه وان كان مع ترك الفحص فعليه القضاء على الاحوط «التامع» من المفطرات الحقة بالمائع ولو مع الاضطراب اليها لرفع المرض ولا بأس بالجامد وان كان الاحوط اجتنابه ايضاً (مسئلة ٦٧) اذا احتقن بالمائع لكن لم يعمد الى الجوف بل كان مجرد الدخول في الدبر فلا يبعد عدم كونه مفطراً وان كان الاحوط تركه (مسئلة ٦٨) الظاهر جواز الاحتقان بما يشك في كونه جامداً او مائعاً وان كان الاحوط تركه «العاشر» تعمد التي وان كان للضرورة من رفع مرض او نحوه ولا بأس بما كان سهواً او من غير اختيار والمدار على الصدق العرفي بخروج مثل النوات او الدود لا يبعد منه (مسئلة ٦٩) لو خرج بالتجشؤ شيء ثم نزل من غير اختيار لم يكن مبطلاً ولو وصل الى فضاء الفم قبله اختياراً يبطل صومه وعليه القضاء والكفارة بل تجب كفارة الجمع اذا كان حراماً من جهة خبائثه او غيرها (مسئلة ٧٠) لو ابتلع في الليل ما يجب عليه قيئه في النهار فسد صومه ان كان الاخراج منحصراً في التي وان لم يكن منحصراً فيه لم يبطل الا اذا اختار التي مع امكان الاخراج بغيره ويشترط ان يكون مما يصدق التي على اخراجه واما لو كان مثل درة او بندقة او درهم او نحوها مما لا يصدق معه التي لم يكن مبطلاً (مسئلة ٧١) اذا اكل في الليل ما يعلم انه يوجب التي في النهار من غير اختيار فالاحوط القضاء (مسئلة ٧٢) اذا ظهر اثر التي وامكنه الحليس

والمنع وجب اذا لم يكن حرج وضرر (مسئلة ٧٣) اذا دخل القباب في حلقه وجب اخراجه مع امكانه ولا يكون من التي ولو توقف اخراجه على التي سقط وجوبه وصح صومه (مسئلة ٧٤) يجوز للصائم التجشؤ واختياراً وان احتمل خروج شيء من الطعام معه وما اذا علم بذلك فلا يجوز (مسئلة ٧٥) اذا ابتلع شيئاً سهواً فتذكر قبل ان يصل الى الحلق وجب اخراجه وصح صومه واما ان تذكر بعد الوصول اليه فلا يجب بل لا يجوز اذا صدق عليه التي وان شك في ذلك فالظاهر وجوب اخراجه ايضاً مع امكانه عملاً باصالة عدم الدخول في الحلق (مسئلة ٧٦) اذا كان الصائم بالواجب المعين مستغلاً بالصلاة الواجبة فدخل في حلقه ذباب او نحوها او شيء من بقايا الطعام الذي بين اسنانه وتوقف اخراجه على ابطال الصلاة بالتكلم بانخ او بغير ذلك فان امكن التحفظ والامساك الى الفراغ من الصلاة وجب وان لم يمكن ذلك ودار الامر بين ابطال الصوم بالبلع او الصلاة بالاخراج فان لم يصل الى الحد من الحلق كخرج الحاء وكان مما يحرم بلعه في حده نفسه كالقباذ ونحوه وجب قطع الصلاة باخراجه ولو في ضيق وقت الصلاة وان كان مما يحل بلعه في ذاته كبقايا الطعام ففي سعة الوقت للصلاة ولو بادره ركعته يجب القطع والاخراج وفي الضيق يجب البلع وابطال الصوم نقد الجانب للصلاة لاهميتها وان وصل الى الحد فمع كونه مما يحرم بلعه وجب اخراجه بقطع الصلاة وابطالها على اشكال وان كان مثل بقايا الطعام لم يجب وصحت حالوته وصح صومه على التقديرين لعدم اخراج مثله قبيحا العرف (مسئلة ٧٧) قبل يجوز للصائم ان يدخل اصبعه في حلقه ويخرجه عمداً وهو مشكل مع الوصول الى الحد فالاحوط التردد (مسئلة ٧٨) لا بأس بالتجشؤ القهري وان وصل معه الطعام الى فضاء الفم ورجع بل لا بأس بنمذ التجشؤ ما لم يعلم انه يخرج معه شيء من الطعام وان خرج بعد ذلك وجب لقائه ولو سبقه الرجوع الى الحلق لم يبطل صومه وان كان الاحوط القضاء

فصل

المفطرات المذكورة ماعدا البقاء على الجنابة الذي من الكلام فيه تفصيلاً فانما وجب بطلان الصوم اذا وقعت على وجه العمد والاختيار واما مع السهو وعدم القصد فلا توجه من غير فرق بين اقسام الصوم من الواجب المعين والموسع والمندوب ولا فرق في البطلان مع العمد بين الجاهل بتسميته والعالم ولا بين المكره وغيره ولو اكره على الانطار فانظر مباحرة فراراً عن

الضرر المترتب على تركه بطل صومه على الأقوى نعم لو وجب في خلقه من غير مباشرة منه لم يبطل
(مسئلة ١) إذا أكل ناسياً فظن فساد صومه فانظر عامداً بطل صومه وكذا لو أكل بتخيل
أن صومه مندوب يجوز إبطاله نذكر أنه واجب (مسئلة ٢) إذا انظر تقيّة من ظالم بطل صومه
(مسئلة ٣) إذا كانت التقيّة في فمه واراد بلعها لنسيان الصوم فتذكر وجب إخراجها وإن بلعها
مع إمكان القائها بطل صومه بل يجب الكفارة أيضاً وكذا لو كان مشغولاً بالأكل فتبين طلوع
الفجر (مسئلة ٤) إذا دخل الباب أو البقي أو الدخان الغليظ أو الغبار في خلقه من غير اختياره
لم يبطل صومه وإن أمكن إخراجها وجب ولو وصل إلى مخرج الغلاء (مسئلة ٥) إذا غلب على
الصائم العطش بحيث خاف من الهلاك يجوز له أن يشرب الماء مقتصرأ على مقدار الضرورة ولكن
يفسد صومه بذلك ويجب عليه الإمساك ببقية النهار إذا كان في شهر رمضان وأما في غيره من
الواجب الموسع والمعين فلا يجب الإمساك وإن كانت أحوط في الواجب المعين (مسئلة ٦)
لا يجوز للصائم أن يذهب إلى المكان الذي يعلم اضطرابه فيه إلى الإفطار بأكرام أو يجار في خلقه
أو نحو ذلك ويبطل صومه لو ذهب ومار مضطراً ولو كان بخور الأبخار بل لا يبعد بطلانه بمجرد
القصد إلى ذلك فإنه كاتهدد للإفطار (مسئلة ٧) إذا نسي جماعة لم يبطل صومه وإن تذكر
في الانتهاء وجب المبادرة إلى الإخراج والواجب عليه القضاء والكفارة فصل لا بأس
بالصائم بمص الخاتم أو الحصى ولا بضع الطعام للحصى ولا بزق الطائر ولا بذوق المرق ونحو ذلك
بما لا يتعدى إلى الخلق ولا يبطل صومه إذا اتفق التعدي إذا كان من غير قصد ولا علم بأنه يتعدى
فهو أو نسياناً أما مع العلم بذلك من الأول فيدخل في الإفطار العمدي وكذا لا بأس بضع الملك
ولا بيلع ريقه بعده وإن وجد له طعاماً فيه ما لم يكن ذلك تنفست أجزاء منه بل كانت لأجل
الجاورة وكذا لا بأس بمجاولته في الماء ما لم يرقس رجلاً كان أو امرأة وإن كان يكره لما ذلك
ولا بيل الثوب ووضع على الجسد ولا بالسواك باليابس بل بالرطب أيضاً لكن إذا أخرج
السواك من فمه لا يرد عليه رطوبة ولا كانت كالرطوبة الخارجية لا يجوز بلعها إلا بعد
الاستهلاك في الريق وكذا لا بأس بمص لسان الصبي أو الزوجة إذا لم يكن عليه رطوبة ولا
بتقبيلها أو ضمها أو نحو ذلك (مسئلة ٨) إذا امتزج بريقه دم واحتل به فيه يجوز بلعه على
الأقوى وكذا غير الدم من المحرمات والمحللات والظاهر عدم جواز تمتع المزج والاحتهلاك
للبلع سواء كان مثل الدم ونحوه من المحرمات أو الماء ونحوه من المحللات فما ذكرنا من الجواز انما هو

إذا كان ذلك على وجه الاتفاق فصل بكرة للصائم أمور واحداه مباشرة النساء لمسا
وتقبيلاً وملاعبة خصوصاً إن تتحرك شهوته بذلك بشرط أن لا يقصد الإنزال ولا كان من
عادته ولا حرم إذا كان في الصوم الواجب المعين الثاني الاكتحال بما فيه صبر أو مسك
أو نحوها مما يصل طعمه أو رائحته إلى الخلق وكذا ذر مثل ذلك في العين الثالث دخول الحمام
إذا خشى منه الضعف الرابع إخراج الدم المضعف بحجامة أو غيرها وإذا علم بادائه إلى
الانغماء المبطل للصوم حرم بل لا يبعد كراهة كل فعل يورث الضعف أو هيان المرة والخامس
السموط مع عدم العلم بوصوله إلى الخلق والافلا يجوز على الأقوى السادس شتم الرباخين
خصوصاً النرجس والمراد بها كل ثبت طيب الريح السابع بل الثوب على الجسد الثامن
جلوس المرأة في الماء بل الأحوط لها تركه التاسع الحفنة بالجماد العاشر قلع الضرس بل
مطابق إمام الفقه الحادي عشر السواك بالعود الرطب الثاني عشر المشمسة عتاك وكذا
ادخال شيء آخر في الفم لا لغرض صحيح الثالث عشر انشاد الشعر ولا يبعد اختصاصه بغير
المرأى أو المشتمل على الخطاب الحث من دون اغراق أو مدح الأئمة وإن كان يظن من بعض
الأخبار التعميم الرابع عشر الجدال والمراء واذى الخادم والمساعدة إلى الخلف ونحو ذلك من
المحرمات والمكروهات في غير حال الصوم فإنه يشترط حرمتها أو كراهتها حاله فصل المفطرات
المذكورة كما أنها موجبة للقضاء كذلك توجب الكفارة إذا كانت مع العمد والاختيار من غير
كره ولا إجبار من غير فرق بين الجميع حتى الارتعاس والكذب على الله وعلى رسوله بل والحفنة
والتي على الأقوى نعم الأقوى عدم وجوبها في النوم الثاني من الجنب بعد الانتهاء بل والثالث
وانكاس الأحوط فيها أيضاً ذلك خصوصاً الثالث ولا فرق أيضاً في وجوبها بين العالم والجاهل
المقصر والقاصر على الأحوط وانكاس الأقوى عدم وجوبها على الجاهل خصوصاً القاصر
والمقصر الغير المانعت حين الإفطار نعم إذا كان جاهلاً بكون الشيء مفطراً مع علمه بحرمة كراهته
إذا لم يعلم أن الكذب على الله ورسوله من المفطرات فارتكبه حال الصوم فالظاهر لحوقه بالعالم
في وجوب الكفارة (مسئلة ١) تجب الكفارة في أربعة أقسام من الصوم الأول صوم
شهر رمضان وكفارة مخيرة بين العتيق وصيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً على الأقوى
وانكاس الأحوط الترتيب فيمنار العتيق مع الامتثال ومع العتيق عنه فالصيام ومع العتيق عنه
فالأطعام ويجب الجمع بين الحصولات إن كان الإفطار على محرم كما مكل المذبوب وشرب الخمر

والجماع المحرم ونحو ذلك « الثاني » صوم قضاء شهر رمضان اذا افطر بعد الزوال وكفارته اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدقان لم يتمكن فصوم ثلاثة ايام والاحوط اطعام ستين مسكيناً « الثالث » صوم النذر المعين وكفارته كفارة افطار شهر رمضان « الرابع » صوم الاعتكاف وكفارته مثل كفارة شهر رمضان بخيرة بين الحصل ولكن الاحوط الترتيب المذكور وهذا وكفارة الاعتكاف بمنصة بالجماع فلا نعم ماير المظرات والظاهر انها لاجل الاعتكاف لا للصوم ولذا تجب في الجماع ليلاً ايضاً او ما عدا ذلك من اقسام الصوم فلا كفارة في افطاره واجباً كان كالنذر المطابق والكفارة او بدواً فانه لا كفارة فيها وان افطر بعد الزوال (مسئلة ٢) تتكرر الكفارة بذكر الموجب في يومين واز يد من صوم له كفارة ولا تتكرر بتكرره في يوم واحد وفي غير الجماع وان تحلل التكفير بين الموجبين او اختلف جنس الموجب على الاقوى وان كان الاحوط التكرار مع احد الاسمين بل الاحوط التكرار مطلقاً واما الجماع فالاحوط بل الاقوى تكريرها بتكرره (مسئلة ٣) لافرق في الافطار بالمحرم الموجب لكفارة الجمع بين ان يكون الحرمة اصلية كالزنا وشرب الخمر او عارضية كالوطي حال الحيض او تناول ما يفسره (مسئلة ٤) من الافطار بالمحرم الكذب على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم بل ابتلاع الخيانة اذا قلنا بمجرمتها من حيث دخولها في الخبائث لكنه مشكل (مسئلة ٥) اذا تعذر بعض الحاصل في كفارة الجمع وجب عليه الباقي (مسئلة ٦) اذا جامع في يوم واحد مرات وجب عليه كفارات بدمدها وانكأ على الوجه المحرم تعدد كفارة الجمع بدمدها (مسئلة ٧) الظاهر ان الاكل في مجلس واحد يعد افطاراً واحداً وان تعددت اللقم فلو قلنا بالتكرار مع التكرار في يوم واحد لا تتكرر بدمدها وكذا الشرب اذا كانت جرعة نجرة (مسئلة ٨) في الجماع الواحد اذا ادخل واخرج مرات لا تتكرر الكفارة وانكأ الاحوط (مسئلة ٩) اذا افطر بشهر الجماع ثم جامع بعد ذلك يكفيه التكفير مرة وكذا اذا افطر اولاً بالحلل ثم افطر بالمحرم تكفيه كفارة الجمع (مسئلة ١٠) لو علم انه اتى بما يوجب فساد الصوم وتردد بين ما يوجب القضاء فقط او يوجب الكفارة ايضاً لم تجب عليه واذا علم انه افطر ابداً ولم يدر عددها يجوز له الاقتصار على النذر المعلوم واذا شك في انه افطر بالحلل او بالمحرم كفاه احدهما الحاصل واذا شك في ان اليوم الذي افطره كان من شهر رمضان او كان من قضاؤه وقد افطر قبل الزوال لم تجب عليه الكفارة وان كان قد افطر بعد الزوال كفاه اطعام ستين مسكيناً

بل له الاكتفاء بعشرة مساكين (مسئلة ١١) اذا افطر منعمداً ثم سافر بعد الزوال لم تسقط عنه الكفارة بلا اشكال وكذا اذا سافر قبل الزوال للفرار عنها بل وكذا لو بدا له السفر لا يقصد الفرار على الاقوى وكذا لو سافر فافطر قبل الوصول الى حد الترخص واما لو افطر منعمداً ثم عرض له عارض فبرى من حيض او نفاس او مرض او جنون او نحو ذلك من الاعذار ففي السقوط وعدمه وجهان بل قولان احوطها الثاني واقربها الاول (مسئلة ١٢) لو افطر يوم الشك في آخر الشهر ثم تبين انه من شوال فالاقوى سقوط الكفارة وان كان الاحوط عدمه وكذا لو اعتقد انه من رمضان ثم افطر منعمداً فبان انه من شوال او اعتقد في يوم الشك في اول الشهر انه من رمضان فبان انه من شعبان (مسئلة ١٣) قد مر ان من افطر في شهر رمضان علماً عامداً ان كان مستحلاً فهو مرتد بل وكذا ان لم يفطر ولكن كان مستحلاً له وان لم يكن مستحلاً عنتر بخمسة وعشرين سوياً فان عاد بعد التمتع برعز ثانياً فانت عاد كذلك قتل في الثالثة والاحوط قتله في الرابعة (مسئلة ١٤) اذا جامع زوجته في شهر رمضان وهما صائمان مكرهاً لما كان عليه كفارتان وتميز بران نحو سوط شرطاً فيتحمل عنها الكفارة والتعزير ولما اذا طأعته في الابتداء فعلى كل منهما كفارته وتميز به وان اكهما في الابتداء ثم طأعته في الانتهاء فكذلك على الاقوى وان كان الاحوط كفارة منهما وكفارتين منه ولا فرق في الزوجة بين الدائمة والمنقطة (مسئلة ١٥) لو جامع زوجته الصائمة وهو صائم في النوم لا يتحمل عنها الكفارة ولا التعزير كما انه ليس عليها شيء ولا يبطل صومها بذلك وكذا لا يتحمل عنها اذا اكهما على غير الجماع من المظرات حتى مقدمات الجماع وان اوجبت الزنا (مسئلة ١٦) اذا اكهرت الزوجة زوجها لا يتحمل عنه شيئاً (مسئلة ١٧) لا تلحق بالزوجة الامة اذا اكهما على الجماع وهما صائمان فليس عليه الا كفارته وتميز به وكذا لا تلحق بها الاجنبية اذا اكهما عليه على الاقوى وان كان الاحوط التحمل عنها خصوصاً اذا تحلل انها زوجته فاصكرها عليه (مسئلة ١٨) اذا كان الزوج مفطراً بسبب كونه مسافراً او مريضاً او نحو ذلك وكانت زوجته صائمة لا يجوز له اكها على الجماع وان فعل لا يتحمل عنها الكفارة ولا التعزير ويحل يجوز له مقاربتها وهي نائمة اشكال (مسئلة ١٩) من عجز عن الحاصل الثالث في كفارة مثل شهر رمضان بخير بين ان يصوم ثمانية عشر يوماً او يتصدق بما يطيق ولو عجز اق بالمكن منها وان لم يقدر على شيء منها استغفر الله ولو مرة بدلاً عن الكفارة وان تمكن بعد ذلك منها اتبها (مسئلة ٢٠)

يجوز الذبوع بالكفارة عن الميت صوماً كانت أرغره وفي جواز التبرع بها عن الحي انكسار
والاحوط عدم خصوصاً في الصوم (مسئلة ٢١) من عليه الكفارة اذا لم يردّها حتى مضت
عليه ستين لم تذكر (مسئلة ٢٢) الظاهر ان وجوب الكفارة موسع فلا تجب المبادرة اليها
نعم لا يجوز التأخير الى حد التهاون (مسئلة ٢٣) اذا افطر الصائم بعد المغرب على حرام من
زنا او شرب الخمر او نحو ذلك لم يبطل صومه وان كان في اثناء النهار فاصداً لذلك (مسئلة ٢٤)
مصرف كفارة الاطعام الفقراء اما باشتبايحهم واما بالمالهم اليهم كل واحد مدّاً والاحوط مدان
من حنطة او شعير او ارز او خبز او نحو ذلك ولا يكفي في كفارة واحدة اشباع شخص واحد
مريض او ازيد او اعطائه مدين او ازيد بل لابد من ستين نعماً نعم اذا كان للفقر عيال
معتد دون ولو كانوا اطفالاً صغاراً يجوز اعطائه بعدد الجميع لكل واحد مدّاً (مسئلة ٢٥) يجوز
السفر في شهر رمضان لالحد والحاجة بل ولو كان للفرار من الصوم لكنه مكروه (مسئلة ٢٦)
المد ربع الصاع وهو صيانة مثقال واربعة عشر مثقالاً وربع مثقال وتلي هذا فالد مائة وخمسون
مثقالاً وثلاثة مثاقيل ونصف مثقال وربع المثقال واذا اعطى ثلثة ارباع الوقيبه من حنطة
الخفيف فقد زاد ازيد من واحد وعشرين مثقالاً اذ ثلثة ارباع الوقيبه مائة وخمسة و سبعون
مثقالاً اصل وجوب القضاء دون الكفارة في موارد «احدها» ماس من اليوم الثاني بل
الثالث وان كان الاحوط فيها بالكفارة ايضاً خصوصاً الثالث «الثاني» اذا ابطل صومه
بالاخلال بالنية مع عدم الاتيان بشئ من المفطرات او بالرياء او بنية القطع او الفطاع كذلك
«الثالث» اذا نسي عمل الجنبه ومضى عليه يوم او ايام كسر «الرابع» من فعل المفطر قبل
مرعاة الفجر ثم ظهر سبق طلوعه وانه كان في النهار سواء كان قادراً على المراجعة او عاجزاً عنها
لعنى او حبس او نحو ذلك او كان غير عارف بالفجر وكذا مع المراجعة وعدم اعتقاد بقاء الليل
بان شك في الطلوع او ظن فاكل ثم تبين سبقه بل الاحوط القضاء حتى مع اعتقاد بقاء الليل
ولافرق في بطلان الصوم بذلك بين صوم رمضان وغيره من الصوم الواجب والمدوب بل الاقوى
فيها ذلك حتى مع المراجعة واعتقاد بقاء الليل «الخامس» الاكل أو يلا على من الخبر بقاء
الليل وعدم طلوع الفجر مع كونه طالعاً «السادس» الاكل اذا اخبره بخبر بطلوع الفجر لزمه
متغرية الفجر او لعدم العلم بصدقه «السابع» الافطار تقليداً لمن اخبر بدخول الليل وان كان
جائزاً له لعنى او نحوه وكذا اذا اخبره عدل بل عدلان بل الاقوى وجوب الكفارة ايضاً اذا

لم يحز له التقليد «الثامن» الافطار نظية قطع بحصول الليل منها قبيل خطاه ولم يكن في
الساء علة وكذا لو شك او ظن بذلك منها بل التحية في الاخيرين الكفارة ايضاً لعدم جواز
الافطار ح ولو كان جاهلاً بعدم جواز الافطار فالاقوى عدم الكفارة وان كان الاحوط اعطائها
نعم لو كانت في الساء علة فظن دخول الليل فانظر ثم بان له الخطاء لم يكن عليه قضاء فضلاً عن
الكفارة وحصل المطلوب ان من فعل المفطر بفعل عدم طلوع الفجر او بتفيل دخول الليل بطل صومه
في جميع الصور الا في صورة ظن دخول الليل مع وجود علة في الساء من غيم او غبار او بخار او
نحو ذلك من غير فرق بين شهر رمضان وغيره من الصوم الواجب والمدوب وفي الصور التي ليس
معدوراً شرعاً في الافطار كما اذا قامت اليقينة على ان الفجر قد طلوع ومع ذلك اتى بالمفطر او شك
في دخول الليل او ظن ظناً غير معتبر ومع ذلك افطر يجب الكفارة ايضاً فجا فيه الكفارة
(مسئلة ١) اذا اكل او شرب مثلاً مع اشك في طلوع الفجر ولم يتبين احد الامرين لم يكن عليه
شئ نعم لو شهد عدلان بالطلوع ومع ذلك تناول المفطر وجب عليه القضاء بل الكفارة ايضاً وان
لم يتبين له ذلك بعد ذلك ولو شهد عدل واحد بذلك كذلك على الاحوط (مسئلة ٢) يجوز له
فعل المفطر ولو قبل القصص عالم يعلم طلوع الفجر ولم يشهد به اليقينة ولا يجوز له ذلك اذا شك في
الغروب عملاً بالاحتياط للاستصحاب في الطرفين ولو شهد عدل واحد بالطلوع والغروب فالاحوط ترك
المفطر عملاً بالاحتياط للاشكال في حجية خبر العدل الواحد وعدم حجيته الا ان الاحتياط في
الغروب الزامي وفي الطلوع استصحابي نظراً للاستصحاب «التاسع» ادخال الماء في الفم للتبرد
بمضضة او غيرها فسبقه ودخل الجوف فانه يقضى ولا كفارة عليه وكذا لو ادخله عبثاً فسبقه
واما لو نسي فابتلعه فلا قضاء عليه ايضاً وان كان احوط ولا يلحق بالماء غيره على الاقوى وان كان
عبثاً كما لا يلحق بالادخال في الفم الادخال في الانف للاستنشاق او غيره وان كان احوط
في الامرين (مسئلة ٣) لو تنقض وضوء الصلوة فسبقه الماء لم يجب عليه القضاء سواء كانت
الصلوة فريضة او نافلة على الاقوى بل اطباق الطيارة وان كانت لغيرها من الغابات من غير فرق
بين الوضوء والغسل وان كان الاحوط القضاء فيها عدا ما كان لصلوة الفريضة خصوصاً فيها كان
لغير الصلوة من الغابات (مسئلة ٤) يكره المبالغة في المضضة مطلقاً ولا ينبغي له ان لا يبلغ ريقه
حتى يريق ثلث مرات (مسئلة ٥) لا يجوز التنقض مطلقاً مع العلم بانه يسبقه الماء الى الحلق
او ينسى فيبلعه «العاشر» سبق المني بالملاعبة او الملاسة اذا لم يكن ذلك من قصد ولا

عادته على الاحوط وان كان الاقوى عدم وجوب القضاء ايضا

فصل في الزمان الذي يصح فيه الصوم

وهو النهار من غير العيدين ومبديته طلوع الفجر الثاني ووقت الافطار ذهاب الحجرة من المشرق ويجب الامساك من باب المقدمة في جزء من الليل في كل من الطرفين ليحصل العلم بامساك تمام النهار ويستحب تأخير الافطار حتى يهلي العشائين لتكتب صلوته صلوة الصائم الا ان يكون هناك من ينتظره للافطار او تنازعه نفسه على وجه يسلبه الخضوع والاقبال ولو كان لاجل القهوة والتبني والترباك فان الافضل ح الافطار ثم الصلوة مع المحافظة على وقت الفضيلة بقدر الامكان (مسئلة ١) لا يشرع الصوم في الليل ولا صوم يجمع الليل والنهار بل ولا ادخال جزء من الليل فيه الا يقصد المقدمية فصل في شرائط صحة الصوم وهي امور «الاول» الاسلام والايمان فلا يصح من غير المؤمنين ولو في جزء من النهار فلو اسلم الكافر في اثناء النهار ولو قبل الزوال لم يصح صومه وكذا لو ارتد ثم عاد الى الاسلام بالتوبة وان كان الصوم معيناً وجدد النية قبل الزوال على الاقوى «الثاني» العقل فلا يصح من المجنون ولو ادواراً وان كان جنونه في جزء من النهار ولا من السكران ولا من الغنى عليه ولو في بعض النهار وان سبق منه النية على الاصح «الثالث» عدم الاصباح جنباً او على حدث الحيض والنقاس بعد النقاء من الدم على التفصيل المتقدم «الرابع» الخلو من الحيض والنقاس في مجموع النهار فلا يصح من الحائض والنفساء اذا فاجها الدم ولو قبل الغروب بلحظة او انتطع عنها بعد الفجر بلحظة ويصح من المتخاضة اذا اتت بما عليها من الاغسال النهارية «الخامس» ان لا يكون مسافراً مسافراً يوجب قصر الصلوة مع العلم بالحكم في الصوم الواجب الا في ثلثة مواضع «احدها» صوم ثلثة ايام بدل هدي التمتع «الثاني» صوم بدل البدنة من افاض من عرفات قبل الغروب عداً وهو ثمانية عشر يوماً «الثالث» صوم النذر المشترط فيه سفراً خاصة او سفراً وحضراً دون النذر المطلق بل الاقوى عدم جواز الصوم المندوب في السفر ايضا الاثلاثة ايام للحاجة في المدينة والافضل اتيانها في الاربعاء والخميس والجمعة واما المنافر الجاهل بالحكم لو صام فيصح صومه ويعزبه حسداً عرفته في جاهل حكم الصلوة اذ الافطار كالتقصير والصيام كاتمام في الصلوة لكن بشرط ان يبقى على جهله الى آخر النهار واما لو علم بالحكم في الاثناء فلا يصح صومه واما التامس فلا يلحق بالجاهل

في الصحة وكذا يصح الصوم من المسافر اذا سافر بعد الزوال كما انه يصح صومه اذا لم يقصر في صلوته كتناوي الإقامة عشرة ايام والمتروك ثلثين يوماً وكثير السفر والعاصي بسفره وغيرهم من تقدم تفصيلاً في كتاب الصلوة «السادس» عدم المرض او الرمد الذي يضره الصوم لا يجابه شدته او طول برئه او شدة ألمه او نحو ذلك سواء حصل اليقين بذلك او الظن بل والاحتمال الموجب للخوف بل لو خاف الصحيح من حدوث المرض لم يصح منه وكذا اذا خاف من الضرر في نفسه او غيره او عرضه او عرض غيره او في مال يجب حفظه وكان يخو به اهم في نظر الشارع من وجوب الصوم وكذا اذا اذاحه واجب آخر اهم منه ولا يكفي التصف وان كان مفرداً مادام يحصل عادة لهم لو كان لا يتحمل عادة جاز الافطار ولو لم يزعجهم عدم الضرر فان الخلاف بعد اقراره من الصوم في الصحة اشكال فلا يترك الاحتياط بالقضاء واذ احكم الطبيب بان الصوم يضر وعلم المكلف من نفسه عدم الضرر يصح صومه واذ احكم بعدم ضرره وعلم المكلف او ظن كونه مضرراً وجب عليه تركه ولا يصح منه (مسئلة ١) يصح الصوم من النائم ولو في تمام النهار اذا سبقته منه النية في الليل واما اذا لم تسبق منه النية فان استمر نومه الى الزوال بطل صومه ويجب عليه اعتقاده اذا كان واجباً وان استيقظ قبله نوى وصح كما انه لو كان مندوباً واستيقظ قبل الغروب يصح اذا نوى (مسئلة ٢) يصح الصوم وماير العبادات من الصبي المتميز على الاقوى من شرعية عباداته ويستحب تمرينه عليها بل التشديد عليه اسبغ من غير فرق بين الذكر والانثى في ذلك كله (مسئلة ٣) يشترط في صحة الصوم المندوب مضافاً الى ما ذكر ان لا يكون عليه صوم واجب من قضاء او نذر او كفارة او نحوها مع التمكن من ادائه واما مع عدم التمكن منه كما اذا كان مسافراً وقتلنا يجوز الصوم المندوب في السفر او كانت في المدينة واراد صيام ثلثة ايام للحاجة فالاقوى صحته وكذا اذا نسي الواجب واتى بالمندوب فان الاقوى صحته اذا تذكر بعد الفراغ واما اذا تذكر في الاثناء قطع ويجوز تجديد النية ح الواجب مع بقاء محلها كما اذا كان قبل الزوال ولو نذر التطوع على الاطلاق صح وان كان عليه واجب فيجوز ان يأتي بالنذر قبله بعد ما صار واجباً وكذا لو نذر اياماً معينة يمكن اتيان الواجب قبلها واما لو نذر اياماً معينة لا يمكن اتيان الواجب قبلها ففي صحته اشكال من انه بعد النذر يصير واجباً ومن ان التطوع قبل النذر يرضة غير جائز فلا يصح نذره ولا يبعد ان يقي انه لا يجوز بوصف التطوع والنذر يخرج عن الوصف ويكتفي في رجحان منعاني النذر رجحانه ولو بالنذر وبعبارة اخرى المانع هو وصف النذر وبالنذر يرتفع

المانع (مسئلة ٤) الظاهر جواز التطوع بالصوم اذا كان ما عليه من الصوم الواجب استيجاراً باوان كان الاحوط تقديم الواجب **فصل** في شرائط وجوب الصوم **وهي** امور «الاول والثاني» البلوغ والعقل فلا يجب على الصبي والمجنون الا ان يكلا قبل طلوع الفجر دون ما اذا كلا بعده فانه لا يجب عليهما وان لم يأتيا بالمفطر بل وان نوى الصبي الصوم نذراً لكن الاحوط مع عدم اتيان المفطر الاقام والقضاء اذا كان الصوم واجباً معبثاً ولا فرق في الجنون بين الاطباء والادوي اذا كان يحصل في النهار ولو في جزء منه وانما لم تكن الادوية جنونه في الليل بحيث يفرق قبل الفجر فيجب عليه «الثالث» عدم الانغماء فلا يجب منه الصوم ولو حصل شيء جزء من النهار نعم لو كان نوى الصوم قبل الانغماء فالاحوط اقامه «الرابع» عدم الرض الذي يضر معه الهائم ولو برء بعد الزوال ولم يقطر لم يجب عليه النية والاقام وانما لو برء قبله ولم يتأثر لم يقطر فالاحوط ان يتوى ويصوم وان كان الاقوى عدم وجوبه «الخامس» الخلو من الحبس والنفس فلا يجب معها وان كان حصولها في جزء من النهار «السادس» الحضر فلا يجب على المسافر الذي يجب عليه قصر الصلوة بخلاف من كان وظيفته القيام كالقائم عشراً والمتروك ثنتين يوماً والمكاري ونحوه والعاصي بسفره فانه يجب عليه القيام اذا المدا في تصدير الصوم على تصدير الصلوة فكل سفر يوجب قصر الصلوة يوجب قصر الصوم وبالعكس (مسئلة ١) اذا كان حاضر أخرج الى السفر فان كان قبل الزوال وجب عليه الاططار وان كان بعده وجب عليه البقاء على صومه واذا كان مسافراً وحضر بعده او بلدا يعزم على الاقامة فيه عشرة ايام فان كانت قبل الزوال ولم يتناول المفطر وجب عليه الصوم وان كان بعده او تناول فلا وان استحب له الامساك ببقية النهار والظاهر ان المناط كون الشروع في السفر قبل الزوال او بعده لا الخروج عن حد الترخص وكذا في الرجوع المناط دخول البلد لكن لا يترك الاحتياط بالجمع اذا كانت الشروع قبل الزوال والخروج عن حد الترخص بعده وكذا في العود اذا كان الوصول الى حد الترخص قبل الزوال والدخول في المنزل بعده (مسئلة ٢) قد عرفت التلازم بين اقام الصلوة والصوم وقصرهما والافطار لكن يثبت من ذلك ما ورد «احدها» الا ما كن الاربعه فان المسافر يتخير فيها بين القصر والقيام في الصلوة وفي الصوم يعمين الاططار «الثاني» ما من الخارج الى السفر بعد الزوال فانه يعمين عليه البقاء على الصوم مع انه يقصر في الصلوة «الثالث» ما من الرجوع من سفره فانه ان رجع بعد الزوال يجب عليه الاقام مع انه يعمين عليه الاططار (مسئلة ٣) اذا

خرج الى السفر في شهر رمضان لا يجوز له الاططار الا بعد الوصول الى حد الترخص وقد مر سابقاً وجوب الكفارة عليه ان الطرقة به (مسئلة ٤) يجوز السفر اختياراً في شهر رمضان بل ولو كان للفرار من الصوم كما سلف وأما غيره من الواجب المعين فالاقوى عدم جواز الامع الضرورة كما انه لو كان مسافراً وجب عليه الاقامة لاثباته مع الامكان (مسئلة ٥) الظاهر كراهة السفر في شهر رمضان قبل ان يمضي ثلثة وعشرون يوماً الا في حج او عمرة او مال يخاف نفيه او اخ يخاف هلاكه (مسئلة ٦) يكره للمسافر في شهر رمضان بل كل من يجوز له الاططار التلي من الطعام والشراب وكذا يكره له الجماع في النهار بل الاحوط تركه وان كان الاقوى جوازه **فصل** وردت الرخصة في افطار شهر رمضان لاشخاص **ال** يجب «الاول والثاني» الشيخ والشيخه اذا تعذر عليهما الصوم او كان حرجاً ومشقة فيجزى لهما الاططار لكن يجب عليهما في صورة المشقة بل في صورة التعذر ايضاً التكفير بدل كل يوم بمد من طعام والاحوط مدان والافضل كونها من حنطة والاقوى وجوب القضاء عليهما لو تمكنا بعد ذلك «الثالث» من به داء العطش فانه يفطر سواء كان بحيث لا يقدر على الصبر او كان فيه مشقة ويجب عليه التصديق بمد والاحوط مدان من غير فرق بين ما اذا كان مرجو الزوال ام لا والاحوط بل الاقوى وجوب القضاء عليه اذا تمكن بعد ذلك كما ان الاحوط ان يقتصر على مقدار الضرورة «الرابع» الحامل المقرب التي بضرها الصوم او يضر حملها فيفطر وتصدق من مالها بالمد او المدين وتقتضي بعد ذلك «الخامس» المرضعة الغالية اللبن اذا اضر بها الصوم او اضر بالولد ولا فرق بين ان يكون الولد لها او متبعة برضاعه او متبجراً ويجب عليها التصديق بالمد او المدين ايضاً من مالها والقضاء بعد ذلك والاحوط بل الاقوى الانتصار على ضرورة عدم وجود من يقوم مقامها في الرضاع تبرعاً او باجرة من ابيه او منها او من متبرع

فصل

في طرق ثبوت هلال رمضان وشوال للصوم والافطار **وهي** امور «الاول» رؤية المكلف نفسه «الثاني» التواتر «الثالث» الشيعاء المفيد للعلم وفي حكمه كل ما يفيد العلم ولو بمساواة القرائن فمن حصل له العلم باحد الوجوه المذكورة وجب عليه العمل به وان لم يوافقه أحد بل وان شهد ورد الحاكم شهادته «الرابع» غشي ثلثين يوماً من هلال شعبان اثنالثلثين يوماً من هلال

رمضان فانه يجب الصوم معه في الاول والايطار في الثاني « الخامس » البينة الشرعية وهي خبر
عدلين سواء شهدا عند الحاكم وقبل شهادتهما او لم يشهدا عنده او شهدا وورد شهادتهما الكل من
شهد عنده عدلان عنده يجوز ان يجب عليه ترتيب الاثر من الصوم والايطار ولا فرق بين ان تكون
البينة من البلد او من خارجه وبين وجوب العلة في السماء وعدمها نعم بشرط توافيقها في الاوصاف
فلو اختلفا فيها لا اعتبار بهم انهم لو اطلقا او وصف احدهما واطلق الاخر كفي ولا يعتبر اتحادهما في
زمان الرواية مع توافيقها في الرواية في الليل ولا يثبت بشهادة النساء ولا يعدل واحد ولومع ضم
اليمن « السادس » حكم الحاكم الذي لم يعلم خطائه ولا خطأ مستنده كما اذا استند الى الشيع
الظني ولا يثبت بقول المنجمين ولا بغيوبة الشقي في الليلة الاخرى ولا بروايته يوم الثلثين
قبل الزوال فلا يحكم بكون ذلك اليوم اول الشهر ولا بغير ذلك مما يفيد الظن ولو كان قويا لا
للأصير والمحبوس (مسئلة ١) لا يثبت بشهادة العدلين اذا لم يشهدا بالرواية بل شهدا بشهادة
عمية (مسئلة ٢) اذا لم يثبت الحلال وترك الصوم ثم شهد عدلان بروايته يجب قضاء ذلك
اليوم وكذا اذا قامت البينة على هلال شرال ليلة التاسع والعشرين من هلال رمضان او رآه
في تلك الليلة بنفسه (مسئلة ٣) لا يخصص اعتبار حكم الحاكم بمقلده بل هو نافذ بالنسبة الى
الحاكم الاخر ايضا اذا لم يثبت عنده خلافة (مسئلة ٤) اذا ثبت رويته في بلد آخر ولم يثبت
في بلده فان كانا متقاربين كفي والا فلا الا اذا علم توافيقهما وان كانا متباعدين (مسئلة ٥)
لا يجوز الاعتماد على البريد البرقي المسمى بالكركاف في الاخبار عن الرواية الا اذا حصل منه
العلم بان كان البلدان متقاربين وتحقق حكم الحاكم او شهادة العدلين بروايته هناك (مسئلة ٦)
في يوم الشك في انه من رمضان او شوال يجب ان يصوم وفي يوم الشك في انه من شعبان او رمضان
يجوز الايطار ويجوز ان يصوم لكن لا يقصد انه من رمضان كما مر سابقا تفصيل الكلام فيه
ولو تبين في الصورة الاولى كونه من شوال وجب الايطار سواء كان قبل الزوال او بعده ولو
تبين في الصورة الثانية كونه من رمضان وجب الامساك وكان صحيحا اذا لم يفطر ونوى قبل
الزوال ويجب قضاؤه اذا كان بعد الزوال (مسئلة ٧) لو غمت الشهور ولم ير الهلال في جملة
منها اوفي تمامها حسب كل شهر ثلثين مالم يعلم النقصان عادة (مسئلة ٨) الاسير والمحبوس اذا
لم يتمكن من تحصيل العلم بالشهر عملا بالظن ومع عدمه تخيرا في كل سنة بين الشهر فيعتنان
شهرآ له ويجب مراعاة المطابقة بين الشهرين في سنتين بان يكون بينهما احد عشر شهرا ولو

بان بعد ذلك ان ماظنه او اختاره لم يكن رمضان فان تبين صيقه كفاه لانه يحكم ما اتاه
قضاء وان تبين لحوقه وقدمضى قضاء وان لم يمتض اتي به ويجوز له في صورة عدم حصول الظن
ان لا يصوم حتى يتيقن انه كان سابقا فيأتي به قضاء والايطار اجراء احكام شهر رمضان على
ماظنه من الكفارة والمناعبة والفترة وصلوة العيد وحرمة صومه مادام الاشتباه باقيا وان بان
الخلاف عمل بمقتضاه (مسئلة ٩) اذا اشتبه شهر رمضان بين شهرين او ثلاثة اشهر مثلاً
فالايطار صوم الجميع وان كان لا يبعد اجراء حكم الاسير والمحبوس واما ان اشتبه الشهر المذكور
صومه بين شهرين او ثلاثة فالظاهر وجوب الاحتياط مالم يستلزم الحرج ومعه يعمل بالظن ومع
عدمه يتخير (مسئلة ١٠) اذا فرض كون المسكاف في المكان الذي نهاره ستة اشهر وليله
سنة اشهر او نهاره ثلثة وليله ستة او نحو ذلك فلا يبعد كون المدار في صومه وصلوته على البلدان
المتعارفة المتوسطة تخيرا بين افراد المتوسط واما احتمال سقوط تكليفها عنه فبعد كاحتمال
سقوط الصوم وكون الواجب صلوة يوم واحد وليله واحدة ويحتمل كون المدار ببلده الذي
كان متوطنا فيه سابقا ان كان له بلد سابق

فصل

في احكام القضاء يجب قضاء الصوم من فاته بشرط وهي البلوغ والعقل والاسلام فلا يجب
على البالغ ما فاته ايام صباهم يجب قضاء اليوم الذي بلغ فيه قبل طلوع فجره او بلغ مقارناً لطلوعه
اذا فاته صومه واما لو بلغ بعد الطلوع في اثناء النهار فلا يجب قضاؤه وان كان الايطار ولو شك
في كون البلوغ قبل الفجر او بعده فع الجمل يتار يخها لم يجب القضاء وكذا مع الجهل بتاريخ البلوغ
واما مع الجهل بتاريخ الطلوع بان علم انه بلغ قبل ساعة مثلاً ولم يعلم انه كان قد طلع الفجر ام
لا فالاحوط القضاء ولكن في وجوبه اشكال وكذا لا يجب على المجنون ما فات منه ايام جنونه من
غير فرق بين ما كان من الله او من فعله على وجه الحرمة او على وجه الجواز وكذا لا يجب على
المغنى عليه سواء نوى الصوم قبل الاغناء ام لا وكذا لا يجب على من اسلم عن كفر الا اذا اسلم
قبل الفجر ولم يصم ذلك اليوم فانه يجب عليه قضاؤه ولو اسلم في اثناء النهار لم يجب عليه صومه
وان لم يأت بالفطر ولا عليه قضاؤه من غير فرق بين ما لو اسلم قبل الزوال او بعده وان كان
الايطار القضاء اذا كان قبل الزوال (مسئلة ١) يجب على المرتد قضاء ما فاته ايام رده

سواء كان عن ملة او فطرة (مسئلة ٢) يجب القضاء على من فاته اسكر من غير فرق بين ما كان للعداوى او على وجه الحرام (مسئلة ٣) يجب على الحائض والنفساء قضاء ما فاتهما حال الحيض والنفساء واما السجاسة فيجب عليها الاداء واذا فات منها فالفاء (مسئلة ٤) المخالف اذا استبصر يجب عليه قضاء ما فاتته واما ما اتي به على وفق مذهبه فلا قضاء عليه (مسئلة ٥) يجب القضاء على من فاته الصوم للنوم بان كان نائماً قبل الفجر الى الغروب من غير سبق نية وكذا من فاته للغفلة كذلك (مسئلة ٦) اذا علم انه فاته ايام من شهر رمضان ودار بين الاقل والاكثر يجوز له الاكتفاء بالاقل ولكن الاحوط قضاء الاكثر خصوصاً اذا كان الفوت لما نفع من مرض او سفر او نحو ذلك وكان شكه في زمان زواله كأن يشك في انه حضر من سفره بعد اربعة ايام او بعد خمسة ايام مثلاً من شهر رمضان (مسئلة ٧) لا يجب الفور في قضاء ولا التتابع نعم يستحب التتابع فيه وان كان اكثر من سنة لا التفريق فيه مطلقاً او في الزائد على السنة (مسئلة ٨) لا يجب تعيين الايام فلو كان عليه ايام فصام بعدوها سكنى وان لم يعين الاول والثاني وهكذا بل لا يجب الترتيب ايضاً فلو تولى الوسط او الاخير تعين ويترتب عليه اثره (مسئلة ٩) لو كان عليه قضاء من رمضان فصاعداً يجوز قضاء الاحق قبل السابق بل اذا تضييق الاحق بان صار قريباً من رمضان اخر كان الاحوط تقديم الاحق ولو اطلق في نيته انصرف الى السابق وكذا في الايام (مسئلة ١٠) لا ترتيب بين صوم القضاء وغيره من اقسام الصوم الواجب كالكفارة والنذر ونحوها نعم لا يجوز التطوع بشي بان عليه صوم واجب كما ص (مسئلة ١١) اذا اعتقد ان عليه قضاء فنواه ثم تبين بعد الفراغ فراغ ذمته لم يقع عليه واما لو ظهر له في الانتهاء فان كان بعد الزوال لا يجوز العدول الى غيره وان كان قبله فالاقوى جواز تجديد النية لغيره وان كان الاحوط عدمه (مسئلة ١٢) اذا فاته شهر رمضان او بعضه بمرض او حيض او نفاس ومات فيه لم يجب القضاء عنه ولكن يستحب النيابة عنه في ادائه والاولى ان يكون بقصد اهداء الثواب (مسئلة ١٣) اذا فاته شهر رمضان او بعضه لعذر واستمر الى رمضان آخر فان كان العذر هو المرض سقط قضاؤه على الاصح وكفر عن كل يوم يجد الاحوط مدان ولا يجوز القضاء عن التكفير نعم الاحوط الجمع بينها وان كان العذر غير المرض كالسفر ونحوه فالاقوى وجوب الاستكمال وان كان الاحوط الجمع بينه وبين المد وكذا ان كان سبب الفوت هو المرض وكان العذر في التأخير غيره مستقراً من حين برئه الى رمضان آخر او العكس فانه يجب

القضاء ايضاً في هاتين الصورتين على الاقوى والاحوط الجمع خصوصاً في الثانية (مسئلة ١٤) اذا فاته شهر رمضان او بعضه لا لعذر بل كان منهماً في الترك ولم يأت بالقضاء الى رمضان اخر وجب عليه الجمع بين الكفارة والقضاء بعد الشور وكذا ان فاته لعذر ولم يقرر ذلك العذر بل ارتفع في اثناء السنة ولم يأت به الى رمضان آخر منهماً وعازماً على الترك او متساهلاً وانفق العذر عند اضيق فانه يجب ح ايضاً الجمع واما ان كان عازماً على القضاء بعد ارتفاع العذر فانفق العذر عند الضيق فلا يبعد كفاية القضاء لكن لا يترك الاحتياط بالجمع ايضاً ولا فرق فيما ذكر بين كون العذر هو المرض او غيره فتصل بما ذكر في هذه المسئلة وسابقتها ان تأخير القضاء الى رمضان آخر اما بوجوب الكفارة فقط وهي الصورة الاولى المذكورة في المسئلة السابقة واما بوجوب القضاء فقط وهي بقية الصور المذكورة فيها واما بوجوب الجمع بينهما وهي الصور المذكورة في هذه المسئلة نعم الاحوط الجمع في الصور المذكورة في السابقة ايضاً كما عرفت (مسئلة ١٥) اذا استمر المرض الى ثلث سنين يعني رمضان الثالث وجبت كفارة للاولى وكفارة اخرى للثانية ويجب عليه قضاء للثالثة اذا استمر الى اخرها ثم برء واذا استمر الى اربع سنين وجبت للثالثة ايضاً وبقي للارابعة اذا استمر الى اخرها الى رمضان الرابع واما اذا اخر قضاء السنة الاولى الى سنين عديدة فلا تتكرر الكفارة بتكررها بل تكفيه كفارة واحدة (مسئلة ١٦) يجوز اعطاء كفارة ايام عديدة من رمضان واحد او از يد لتغير واحد فلا يجب اعطاء كل فقير مدناً واحداً ليوم واحد (مسئلة ١٧) لا تجب كفارة العبد على سيده من غير فرق بين كفارة التأخير وكفارة الانطار في الاولى ان كان له مال واذن له السيد اعطى من ماله والا استغفر بدلاً عنها وفي كفارة الانطار يجب عليه اختيار شهرين مع عدم المال والاذن من السيد وان عجز فصوم ثمانية عشر يوماً وان عجز فلا استغفار (مسئلة ١٨) الاحوط عدم تأخير القضاء الى رمضان آخر مع التمكن عمداً وان كان لادليل على حرمته (مسئلة ١٩) يجب على ولي الميت قضاء ما فاته من الصوم لعذر من مرض او سفر او نحوها لا ما تركه عمداً او اتي به وكان باطلاً من جهة التقصير في اخذ المسائل وان كان الاحوط قضاء جميع ما عليه وان كان من جهة الترك عمداً نعم يشترط في وجوب قضاء ما فات بالمرض ان يكون قد تمكن في حال حيوته من القضاء واعمل والا فلا يجب لسقوط القضاء ح كما عرفت سابقاً ولا فرق في الميت بين الاب والام على الاقوى وكذا لا فرق بين ما اذا ترك الميت ما يمكن التصديق به عنه وعدمه وان كان الاحوط

في الاول الصدقة عنه برضاء الوارث مع القضاء والمراد بالولي هو الولد الاكبر وان كان طفلاً او مجنوناً حين الموت بل وان كان حملاً (مسئلة ٢٠) لولم يكن لليت ولد لم يجب القضاء على احد من الورثة وان كان الاحوط قضاء اكبر الذكور من الاقارب عنه (مسئلة ٢١) لو تعدد الولي اشتركوا وان تحمل احدها كفى عن الاخر كما انه لو تبرع اجنبي سقط عن الولي (مسئلة ٢٢) يجوز للولي ان يستأجر من يصوم عن الميت وان باقى به مباشرة واذا استأجر ولم يأت به المؤجر اواقى به باطلاً لم يقطع عن الولي (مسئلة ٢٣) اذا شك الولي في اشتغال ذمة الميت وعدمه لم يجب عليه شيء ولو علم به اجمالاً وتردد بين الاقل والاكثر جاز له الاختصار على الاقل (مسئلة ٢٤) اذا اوصى الميت باستئجار ما عليه من الصوم او الصلوة سقط عن الولي بشرط اداء الاجر صحيحاً والا وجب عليه (مسئلة ٢٥) انما يجب على الولي قضاء ما علم اشتغال ذمة الميت به او شهدت به البينة او اقر به عند موته واما لو علم انه كان عليه القضاء وشك سيفاتهانه حل حيوته او بقاء شغل ذمته فالظاهر عدم الوجوب عليه باستصحاب بقائه نعم لو شك هو في حال حيوته واجرى الاستصحاب او قاعدة الشغل ولم يأت به حتى مات فالظاهر وجوبه على الولي (مسئلة ٢٦) في اختصاص ما وجب على الولي بقضاء شهر رمضان او عمومته لكل صوم واجب قولان مقتضى اطلاق بعض الاخبار ان في وهو الاحوط (مسئلة ٢٧) لا يجوز للهاشم قضاء شهر رمضان اذا كان عن نفسه الاقارب بعد الزوال بل يجب عليه الكفارة به وهي كمر اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد ومع العجز عنه صيام ثلاثة ايام واما اذا كان عن غيره باجارة او تبرع فالاقوى جوازه وان كان الاحوط الترك كما ان الاقوى الجواز في صائر اقسام الصوم الواجب الموسع وان كان الاحوط الترك فيها ايضاً واما الافطار قبل الزوال فلا مانع منه حتى في قضاء شهر رمضان عن نفسه الا مع التعيين بالنذر او الاجارة او نحوها او التضييق بمجيء رمضان آخر ان قلنا بعدم جواز التأخير اليه كما هو المشهور

فصل في صوم الكفارة

وهو اقسام « منها » ما يجب فيه الصوم مع غيره وهي كفارة قتل العمد وكفارة من افطر على محرم في شهر رمضان فانه يجب فيها الهال الثالث « ومنها » ما يجب فيه الصوم بعد العجز عن غيره وهي كفارة الظهار وكفارة قتل الخطأ فان وجوب الصوم فيها بعد العجز عن العتق

وكفارة الافطار في قضاء رمضان فان الصوم فيها بعد العجز عن الاطعام كما عرفت وكفارة اليمين وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين او كوتهم وبعد العجز عنها فصيام ثلاثة ايام وكفارة صيد النعامة وكفارة صيد البقر الوحشي وكفارة صيد الغزال فان الاول يجب فيه بدنة ومع العجز عنها صيام ثمانية عشر يوماً والثاني يجب فيه ذبح بقرة ومع العجز عنها صوم تسعة ايام والثالث يجب فيه شاة ومع العجز عنها صوم ثلاثة ايام وكفارة الانفاضة من عرفات قبل الغروب عامداً وهي بدنة وبعد العجز عنها صيام ثمانية عشر يوماً وكفارة خدش المرأة وجهها في المصاب حتى ادمته وتنفخ راسها فيه وكفارة شق الرجل ثوبه على زوجته او ولده فانها كفارة اليمين « ومنها » ما يجب فيه الصوم تحريماً بينه وبين غيره وهي كفارة الافطار في شهر رمضان وكفارة الاعتكاف وكفارة النذر والعهد وكفارة جز المرأة شعرها في المصاب فان كل هذه تحرية بين الخصال الثلاث على الاقوى وكفارة حلق الرأس بين الاحرام وهي دم شاة او صيام ثلاثة ايام او التصدق على ستة مساكين لكل واحد مدان « ومنها » ما يجب فيه الصوم مرتباً على غيره تحريماً بينه وبين غيره وهي كفارة الواطى اتمه المحرمة باذنه فانها بدنة او بقرة ومع العجز فشاة او صيام ثلاثة ايام (مسئلة ١) يجب التتابع في صوم شهرين من كفارة الجمع او كفارة الشخير ويكتفى في حصول التتابع فيها صوم الشهر الاول ويوم من الشهر الثاني وكذا يجب التتابع في الثانية عشر بدل الشهرين بل هو الاحوط في صيام صائر الكفارات وان كان في وجوبه فيها تأمل واشكال (مسئلة ٢) اذا نذر صوم شهر او اقل اواز يذم يجب التتابع الا مع الانصراف او اشتراط التتابع فيه (مسئلة ٣) اذا فاته النذر المعين او انشروط فيه التتابع فالاحوط في فضائه التتابع ايضاً (مسئلة ٤) من وجب عليه الصوم اللازم فيه التتابع لا يجوز ان يشرع فيه في زمان يعلم انه لا بد له بخلل العيد او تخلل يوم يجب فيه صوم آخر من نذر او اجارة او شهر رمضان فمن وجب عليه شهران متتابعان لا يجوز له ان يبتدئ بشعبان بل يجب ان يصوم قبله يوماً اواز يد من رجب وكذا لا يجوز ان يقتصر على شوال مع يوم من ذي القعدة او على ذي الحجة مع يوم من المحرم لنقصان الشهرين بالعيدين نعم لو لم يعلم من حين الشروع عدم السلامة فاتفق فلا بأس على الاصح وان كان الاحوط عدم الاجزاء ويستثنى مما ذكرنا من عدم الجواز مورد واحد وهو صوم ثلاثة ايام بدل هدى التمتع اذا شرع فيه يوم الترويه فانه يصح وان تخلل بينهما العيد فيأتى بالثالث بعد العيد بلا فصل او بعد ايام التشرى بقى بلا فصل ان كان بيني واما لو شرع

فيه يوم عرفة او صام يوم السابع والترويه وتركه في عرفه لم يصح ووجب الاستيناف كسائر موارد وجوب التتابع (مسئلة ٥) كل صوم يشترط فيه التتابع اذا افطر في اثنا عشر لالعذر اختياراً يجب استينافه وكذا اذا شرع فيه في زمان يخلل فيه صوم واجب آخر من نذر ونحوه واما ما لم يشترط فيه التتابع وان وجب فيه بنذر او نحوه فلا يجب استينافه وان اثم بالانفطار كما اذا نذر التتابع في قضاء رمضان فانه لو خالف واتى به متفرقاً صح وان عصى من جهة خلف النذر (مسئلة ٦) اذا افطر في اثناء ما يشترط فيه التتابع لعذر من الاعذار كالمرض والحيض والنفاس والسفر الاضطراري دون الاختياري لم يجب استينافه بل يبنى على ما مضى ومن العذر ما اذا نسي النية حتى فات وقتها بان تذكر بعد الزوال ومنه ايضاً ما اذا نسي نفوي صوماً آخر ولم يتذكر الا بعد الزوال ومنه ايضاً ما اذا نذر قبل تعلق الكفاره صوم كل خميس فان تخلله في اثناء التتابع لا يضر به ولا يجب عليه الانتقال الى غير الصوم من اخصال في صوم الشهرين لاجل هذا التعذر نعم لو كان قد نذر صوم الدهر قبل تعلق الكفارة اتجه الانتقال الى سائر اخصال (مسئلة ٧) كل من وجب عليه شهران متتابعان من كفارة معينة او غيره اذا صام شهراً ويوماً متتابعاً يجوز له التفريق في البقية ولو اختياراً لا لعذر وكذا لو كن من نذر او عهد لم يشترط فيه تتابع الايام جميعها ولم يكن المتساق منه ذلك والحق المشهور بالشهرين اشهر المنذور فيه التتابع فقالوا اذا تابع في خمسة عشر يوماً منه يجوز له التفريق في البقية اختياراً وهو مشكل فلا يترك الاحتياط فيه بالاستيناف مع تخلل الانفطار عمداً وان بقي منه يوم كما لا اشكال في عدم جواز التفريق اختياراً مع تجاوز النصف في سائر اقسام الصوم المتتابع (مسئلة ٨) اذا بطل التتابع في الاثناء لا يكشف عن بطلان الايام السابقة فهي صحيحة وان لم تكن امتثالاً للاصر الوجوبي ولا التديني لكونها محبوبة في حد نفسها من حيث انها صوم وكذلك الحال في الصلوة اذا بطلت في الاثناء فان الاذاكر والقراءة صحيحة في حد نفسها من حيث يحبو بيتها لذاتها

فصل

اقسام الصوم اربعة واجب ونذبي ومكروه كراهة عبادة ومغطور والواجب اقسام صوم شهر رمضان وصوم الكفارة وصوم القضاء وصوم بدل الهدى في حج التمتع وصوم النذر والهبد واليمين والملتزم بشرط اوجاره وصوم اليوم الثالث من ايام الاعتكاف (اما الواجب) فقد مر

جملة منه (واما المنذور منه) فاقسام «منها» ما لا يختص بسبب مخصوص ولا زمان معين كصوم ايام السنة عدا ما استثني من العيدين وايام التشريق لمن كان بمكة فقد وردت الاخبار الكثيرة في فضله من حيث هو ومحبوبيته وفوائده ويكفي فيه ما ورد في الحديث القدسي الصوم لي وانا اجازي به وما ورد من ان الصوم جنة من النار وان نوم الصائم عبادة وصحته تسبيح وعمله مقبل ودعائه مستجاب ونعم ما قال بعض العلماء من انه لو لم يكن في الصوم الا الارتقاء عن حضيض حظوظ النفس البهيمية الى ذروة التشبه باللائكة الروحانية لكان به فضلاً ومنقبة وشرفاً «ومنها» ما يختص بسبب مخصوص وهي كثيرة مذكورة في كتب الادعية «ومنها» ما يختص بوقت معين وهو في مواضع «منها» وهو اكد ما صوم ثلاثة ايام من كل شهر فقد ورد انه يعادل صوم الدهر ويذهب بوجوه الصدر وافضل كفياته ماعن المشهور ويدل عليه جملة من الاخبار وهو ان يصوم اول خميس من الشهر وآخر خميس منه واول اربعاء في العشر الثاني ومن تركه يستحب له قضاءه ومع المعجز عن صومه لكبر ونحوه يستحب ان يتصدق عن كل يوم بمدين طعام او بدرهم «ومنها» صوم ايام البيض من كل شهر وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر على الاصح المشهور وعن العياشي انها الثلاثة المتقدمة «ومنها» صوم يوم مولد النبي ص وهو السابع عشر من ربيع الاول على الاصح وعن الكليني انه الثاني عشر منه «ومنها» صوم يوم القدير وهو الثامن عشر من ذي الحجة «ومنها» صوم يوم مبعث النبي ص وهو السابع والعشرون من رجب «ومنها» يوم دحو الارض من تحت الكعبة وهو اليوم الخامس والعشرون من ذي القعدة «ومنها» يوم عرفة لمن لا يضعفه الصوم عن الدعاء «ومنها» يوم المباهلة وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة «ومنها» كل خميس وجمعة معاً او الجمعة فقط «ومنها» اول ذي الحجة بل كل يوم من التسع فيه «ومنها» يوم النيروز «ومنها» صوم رجب وشعبان كلا او بعضاً ولو يوماً من كل منها «ومنها» اول يوم من المحرم وثالثه وسابعه «ومنها» التاسع والعشرون من ذي القعدة «ومنها» صوم ستة ايام بعد عيد الفطر بثلاثة ايام احدها العيد «ومنها» يوم النصف من جمادى الاولى (مسئلة ١) لا يجب اتمام صوم التطوع بالشروع فيه بل يجوز له الانفطار الى الغروب وان كان يكره بعد الزوال (مسئلة ٢) يستحب للصائم تطوعاً قطع الصوم اذا دعاه اخوه المؤمن الى الطعام بل قيل بكرأهته ح (واما المكروه منه) بمعنى قلة الثواب ففي مواضع ايضاً «منها» صوم عاشوراء «ومنها» صوم عرفة لمن خاف ان

يضفه عن الدعاء الذي هو افضل من الصوم وكذا مع الشك في هلال ذي الحجة خوفاً من ان يكون يوم العيد ومنها «صوم الضيف بدون اذن» مضيفه والاحوط تركه مع نهي بل الاحوط تركه مع عدم اذنه ايضاً ومنها «صوم الولد بدون اذن والده بل الاحوط تركه خصوصاً مع النهي بل يحرم اذا كان ايذاء له من حيث شقيقته عليه والظاهر جريان الحكم في ولد الولد بالنسبة الى الجد والاولي سراعات اذن الوالدة ومع كونه ايذاء لما يحرم كما في الولد (واما المحذور منه) ففي مواضع ايضاً «احدها» صوم العيدين الفطر والاضحي وان كان عن كفارة القتل في اشهر الحرم والقول بجوازه للقائل شاذ والرواية الدالة عليه ضعيفة سنداً ودلالة «الثاني» صوم ايام التشريق وهي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة لمن كان بمكة ولا فرق على الاقوى بين الناسك وغيره «الثالث» صوم يوم الشك في انه من شعبان او رمضان بنية انه من رمضان واما بنية انه من شعبان فلا مانع منه كاصح «الرابع» صوم فداء نذر المعصية بان ينذر الصوم اذا تمكن من الحرام الفلاني او اذا ترك الواجب الفلاني يقصد بذلك الشكر على تيسره واما اذا كان يقصد الزجر عنه فلا بأس به نعم يلحق بالاول في الحرمة ما اذا نذر الصوم زجراً عن طاعة صدرت منه او عن معصية تركها «الخامس» صوم الصمت بان يتوعد في صومه السكوت عن الكلام في تمام النهار او بعضه بجملة في نيته من قيود صومه واما اذا لم يجعله قيدا وان صمت فلا بأس به وان كان في حال النية بانك على ذلك اذا لم يجعل الكلام جزء من المفطرات وتركه قيدا في صومه «السادس» صوم الوصال وهو صوم يوم وليلة الى السحر او صوم يومين بلا افطار في البين واما الوصل الى السحر او الى الليلة الثانية مع عدم قصد جعل تركه جزء من الصوم فلا بأس به وان كان الاحوط عدم التأخير الى السحر مطلقاً «السابع» صوم الزوجة مع المزاومة لحق الزوج والاحوط تركه بلا اذن منه بل لا يترك الاحتياط مع نهي عنه وان لم يكن مزاومة لحقه «الثامن» صوم المملوك مع المزاومة لحق المولى والاحوط تركه من دون اذنه بل لا يترك الاحتياط مع نهي «التاسع» صوم الولد مع كونه موجباً لتألم الوالدين واذ بهما «العاشر» صوم المريض ومن كان يضره الصوم «الحادي عشر» صوم المسافر الا في الصور المستثناة على ما مر «الثاني عشر» صوم الدهر حتى العيدين اعلى ما في الخبر وان كان يمكن ان يكون من حيث اشتتاله عليهما لالكونه صوم الدهر من حيث هو (مسئلة ٣) يستحب الامساك تأديباً في شهر رمضان وان لم يكن صوماً في مواضع «احدها»

المسافر اذا ورد اهله او محل الاقامة بعد الزوال مطلقاً او قبله وقد افطر واما اذا ورد قبله ولم يفطر فقد مر انه يجب عليه الصوم «الثاني» المريض اذا برء في اثناء النهار وقد افطر وكذا لو لم يفطر اذا كان بعد الزوال بل قبله ايضاً على ما مر من عدم صحة صومه وان كان الاحوط تجديد النية والاطمئنان ثم القضاء «الثالث» الحائض والنفساء اذا طهرتا في اثناء النهار «الرابع» الكافر اذا اسلم في اثناء النهار انى بالمفطر ام لا «الخامس» الصبي اذا بلغ في اثناء النهار «السادس» المجنون والمغنى عليه اذا افطأ في اثنتائه

تم كتاب الصوم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الاعتكاف

وهو البث في المسجد بقصد العبادة بل لا يبعد كفاية قصد التمسك بنفس البث وإن لم يقم إليه قصد عبادة أخرى خارجة عنه لكن الأحوط الأول وصح في كل وقت يصح فيه الصوم وأفضل أوقاته شهر رمضان وأفضله الشهر الآخر منه وينقسم إلى واجب ومندوب والواجب منه ما وجب بنذر أو عهد أو بين أو شرط في ضمن عقد أو اجارة أو نحو ذلك والا في أصل الشرع مستحب ويجوز الاتيان به عن نفسه وعن غيره الميت وفي جوازه نيابة عن الحي قولان لا يبعد ذلك بل هو الأقوى ولا يضر اشتراط الصوم فيه فإنه تبع فهو كالصلوة في الطواف الذي يجوز فيه النيابة عن الحي ويشترط في صحته أمور « الأول » الإيمان فلا يصح من غيره « الثاني » العقل فلا يصح من المجنون ولو ادواراً في دوره ولامن السكران وغيره من فاقد العقل « الثالث » نية القربة كافي غيره من العبادات والتعبد إذا تمدد ولو اجمالاً ولا يعتبر فيه قصد الوجه كافي غيره من العبادات وإن أراد أن ينوي الوجه في الواجب منه بنوى الوجوب وفي المندوب التدب ولا يقدح في ذلك كون اليوم الثالث الذي هو جزء منه واجباً لأنه من أحكامه فهو نظير النافلة إذا قلنا بوجوبها بعد الشروع فيها ولكن الأولى ملاحظة ذلك حين الشروع فيه بل تجديد نية الوجوب في اليوم الثالث ووقت النية قبل الفجر وفي كفاية النية في أول الليل كما في صوم شهر رمضان أشكال نعم لو كان الشروع فيه في أول الليل أو في اثني نوى سيغ ذلك الوقت ولو نوى الوجوب في المندوب أو التدب في الواجب اشتباهاً لم يفسد إلا إذا كان على وجه التقيد لا الاشتباه في التطبيق « الرابع » الصوم فلا يصح بدونه وعلى هذا فلا يصح وقوعة

من المسافر في غير المواضع التي يجوز له الصوم فيها ولا من الحائض والنفساء ولا في العيدين بل لو دخل فيه قبل العيد يومين لم يصح وانكثرت غافلاً حين الدخول نعم لو نوى اعتكاف زمان يكون اليوم الرابع أو الخامس منه العيد فأن كان على وجه التقيد بالتتابع لم يصح وانكثرت على وجه الإطلاق لا يبعد صحته فيكون العيد فاصلاً بين أيام الاعتكاف « الخامس » أن لا يكون أقل من ثلاثة أيام فلو نواه كـ بطل وأما ألا يزيد فلا بأس به وانكثرت الزائد يوماً أو بعضه أو ليلة أو بعضها ولا حد لاكثره نعم لو اعتكف خمسة أيام وجب السادس بل ذكر بعضهم أنه كلما زاد يومين وجب الثالث فلو اعتكف ثمانية أيام وجب اليوم التاسع وهكذا وفيه تأمل واليوم من طلوع الفجر إلى غروب الحرة المشرقية فلا يشترط ادخال الليلة الأولى ولا الرابعة وإن جاز ذلك كما عرفت ويدخل فيه الليلتان المتوسطتان وفي كفاية الثلاثة التلغيفية أشكال « السادس » أن يكون في المسجد الجامع فلا يكفي في غير المسجد ولا في مسجد القبلة والسوق ولو تعدد الجامع تغير بينهما ولكن الأحوط مع الإمكان كونه في أحد المساجد الأربعة مسجد الحرام ومسجد النبي ص ومسجد الكوفة ومسجد البصرة « السابع » أن السيد بالنسبة إلى مملوكه سواء كان فناً أو مديراً أو أم ولد أو مكاتباً لم يتحرر منه شيء ولم يكن اعتكافاً اكتسابياً وأما إذا كان اكتسابياً فلا مانع منه كما أنه إذا كان مبعوضاً فيجوز منه في نوبته إذا هابه مولاه من دون إذن بل مع المنع منه أيضاً وكذا يعتبر إذن المستأجر بالنسبة إلى أجهرة الخاص وإذن الزوج بالنسبة إلى الزوجة إذا كانت منفياً لحقه وإذن الوالد أو الوالدة بالنسبة إلى ولدهما إذا كان مستلزماً لابذائها وأما مع عدم المناقاة وعدم الإذناء فلا يعتبر إذنهم وإن كان أحوط خصوصاً بالنسبة إلى الزوج والوالد « الثامن » استدامة البث في المسجد فلو خرج عمداً اختياراً تغير الأسباب المبيحة بطل من غير فرق بين العالم بالحكم والجاهل به وأما لو خرج ناسياً أو مكرهاً فلا يبطل وكذا لو خرج لضرورة عقلية أو شرعاً أو إعادة كقضاء الحاجة من بول أو غائط أو للاغتسال من الجنابة أو الاستحاضة ونحو ذلك ولا يجب الاغتسال في المسجد وإن أمكن من دون تلويث وانكثرت أحوط والمدار على صدق البث فلا ينافيه خروج بعض أجزاء بدنه من يده أو راسه أو نحوها (مسئلة ١) لو ارتد المعتكف في أثناء اعتكافه بطل وإن تاب بعد ذلك إذا كان ذلك في أثناء النهار بل مطلقاً على الأحوط (مسئلة ٢) لا يجوز العدول بالنية من اعتكاف إلى غيره وإن اعتد في الوجوب والتدب ولا عن نيابة ميت إلى آخره أو إلى حي

او عن نيابة غيره الى نفسه او العكس (مسئلة ٣) الظاهر عدم جواز النيابة عن اكثر من واحد في اعتكاف واحد نعم يجوز ذلك بعنوان اهداء الثواب فيصح اهدائه الى متعددين احياء او امواتا او مختلفين (مسئلة ٤) لا يعتبر فيه صوم الاعتكاف ان يكون لاجله بل يعتبر فيه ان يكون صائغا اي صوم كان فيجوز الاعتكاف مع كون الصوم اختياريا او واجبا من جهة النذر ونحوه بل لو نذر الاعتكاف يجوز له بعد ذلك ان يوجر نفسه للصوم ويعتكف في ذلك الصوم ولا يضره وجوب الصوم عليه بعد نذر الاعتكاف فان الذي يجب لاجله هو الصوم الاعم من كونه له او بعنوان آخر بل لا بأس بالاعتكاف المنذور مطلقا في الصوم المنذور الذي يجوز له قطعه فان لم يقطعه تم اعتكافه وان قطعه انقطع وجوب عليه الاستيفاء (مسئلة ٥) يجوز قطع الاعتكاف المنذور في اليومين الاولين ومع قايما يجب الثالث واما المنذور فان كان معينة فلا يجوز قطعه مطلقا والا فيك المنذور (مسئلة ٦) لو نذر الاعتكاف في ايام معينة وكان عليه صوم منذور او واجب لاجل الاجارة يجوز له ان يصوم في تلك الايام وفاء عن النذر او الاجارة او الاجارة نعم لو نذر الاعتكاف في ايام مع قصد كون الصوم له ولا جله لم يجز عن النذر او الاجارة (مسئلة ٧) لو نذر اعتكاف يوم او يومين فان قيد بعدم الزيادة بطل نذره وان لم يقيد صح ووجب صوم يوم او يومين (مسئلة ٨) لو نذر اعتكاف ثلاثة ايام معينة او ازيد فاتفق كون الثالث عيدا بطل من اصله ولا يجب عليه فضائه لعدم انعقاد نذره لكنه احوط (مسئلة ٩) لو نذر اعتكاف يوم قدوم زيد بطل الا ان يعلم يوم قدومه قبل الفجر ولو نذر اعتكاف ثاني يوم قدومه صح ووجب عليه صوم يومين آخرين (مسئلة ١٠) لو نذر اعتكاف ثلاثة ايام من دون الليلتين المتوسطتين لم ينقصد (مسئلة ١١) لو نذر اعتكاف ثلاثة ايام او ازيد لم يجب ادخال الليلة الاولى فيه بخلاف ما اذا نذر اعتكاف شهر فان الليلة الاولى جزء من الشهر (مسئلة ١٢) لو نذر اعتكاف شهر يجوز به ما بين الملايين وان كان ناقصا ولو كان مراده مقدار شهر وجب ثلاثون يوما (مسئلة ١٣) لو نذر اعتكاف شهر وجب التتابع واما لو نذر مقدار الشهر جاز له التفريق ثلثة ثلثة المدة ان يكمل ثلثون بل لا بعد جواز التفريق يوما فيوما ويضم الي كل واحد يومين آخرين بل الامر كك في كل مورد لم يكن المناسق منه هو التتابع (مسئلة ١٤) لو نذر الاعتكاف شهرا او زمانا على وجه التتابع سواء شرطه لفظا او كان المناسق منه ذلك فاخل به يوم او ازيد بطل وان كان ماضيا ثلثة فصاعدا وامتناف آخر مع

مراعاة التتابع فيه وان كان معينة وقد اخل بيوم او ازيد وجب فضائه والا حوط انتفاع فيه ايضا وان بقي شيء من ذلك الزمان المعين بعد الابطال بالاخلال فلا حوط ابتداء القضاء منه (مسئلة ١٥) لو نذر اعتكاف اربعة ايام فاخل بالاربع ولم يشترط التتابع ولا مكان مناسقا من نذره وجب قضاء ذلك اليوم وضم يومين آخرين والا في جعل المقتضى اول الثلاثة وان كان مختارا في جعله ايا منها شاء (مسئلة ١٦) لو نذر اعتكاف خمسة ايام وجب ان يضم اليها سادسا سواء تابع او فرق بين الثلثين (مسئلة ١٧) لو نذر زمانا معينة شهرا او غيره وتركه نسيانا او عسافا او اضطرارا وجب فضائه ولو غمت الشهر فلم ينعين عنده ذلك المعين عمل بالظن ومع عدمه يتخير بين موارد الاحتمال (مسئلة ١٨) يعتبر في الاعتكاف الواحد وحده المسجد فلا يجوز ان يجعله في مسجدين سواء كانا متصلين او منفصلين نعم لو كانا متصلين على وجه بعد مسجد واحد فلا مانع (مسئلة ١٩) لو اعتكف في مسجد ثم اتفق مانع من اتمامه فيه من خوف او هدم او نحو ذلك بطل وجوب استيفائه ارقضائه ان كان واجبا في مسجد آخر او ذلك المسجد اذا ارتفع عنه المانع وليس له البناء سواء كان في مسجد آخر اوف في ذلك المسجد بعد رفع المانع (مسئلة ٢٠) سطح المسجد وسردابه وعمرابه منه ما لم يعلم خروجها وكذا مضافاته اذا جعلت جزء منه كما لو وضع فيه (مسئلة ٢١) اذا عين موضعا خاصا من المسجد محلا لاعتكافه لم ينعين وكان قصده لغوا (مسئلة ٢٢) قبر مسلم وهما ليس جزء من مسجد الكوفة على الظاهر (مسئلة ٢٣) اذا شك في موضع من المسجد انه جزء منه او من مرافقه لم يجز عليه حكم المسجد (مسئلة ٢٤) لا بد من ثبوت كونه مسجدا وجامعا بالعلم الوجداني او الشيعي المقيد للعلم والبيئة الشرعية وفي كفاية خبر العدل الواحد اشكال والظاهر كفاية حكم الحاكم الشرعي (مسئلة ٢٥) لو اعتكف في مكان باعتقاد المجدي او الجامعة فيان الخلاف تبين البطلان (مسئلة ٢٦) لا فرق في وجوب كون الاعتكاف في المسجد الجامع بين الرجل والمرأة فليس لها الاعتكاف في المكان الذي اعدته للصلاة في بيتها بل ولا في مسجد القبيلة ونحوها (مسئلة ٢٧) الاقوى صحة اعتكاف العبيد فلا يشترط فيه البلوغ (مسئلة ٢٨) لو اعتكف العبد بدون اذن مولاه بطل ولو اعترف في اثنائه لم يجب عليه اتمامه ولو شرع فيه باذن المولى ثم اعترف في الاثناء فان كان في اليوم الاول او اضاف لم يجب عليه الاتمام الا ان يكون من الاعتكاف الواجب وان كان بعد تمام اليومين وجب عليه الثالث وان كان بعد تمام الخمسة وجب

السادس (مسئلة ٢٩) اذا اذن المولى لعبده في الاعتكاف جازله الرجوع عن اذنه ما لم يرض يومان وليس له الرجوع بعدها لوجوب اقامه حينئذ وكذا لا يجوز له الرجوع اذا كان الاعتكاف واجباً بعد الشروع فيه من العبد (مسئلة ٣٠) يجوز للمعتكف الخروج من المسجد لاقامة الشهادة او لحضور الجماعة او لتشييع الجنائز وان لم يتعين عليه هذه الامور وكذلك في سائر الضرورات العرفية او الشرعية الواجبة او الراجحة سواء كانت متعلقة بامور الدنيا او الآخرة مما يرجع مصلحة الى نفسه او غيره ولا يجوز الخروج اختياراً بدون اشغال هذه المذكورات (مسئلة ٣١) لو اجنب في المسجد ولم يمكن الاغتسال فيه وجب عليه الخروج ولو لم يخرج بطل اعتكافه لحرمة لبثه فيه (مسئلة ٣٢) اذا غصب مكاناً من المسجد سبق اليه غيره بان ازاله وجلس فيه فالأقوى بطلان اعتكافه وكذا اذا جلس على فراش مغصوب بل الاحوط الاحتساب عن الجلوس على ارض المسجد المفروش بتراب مغصوب او اجر مغصوب على وجه لا يمكن ازالته وان توقف على الخروج خرج على الاحوط واما اذا كان لا يسهل ثوب مغصوب او حاملاً له فالظاهر عدم البطلان (مسئلة ٣٣) اذا جلس على المغصوب ناسياً او جاهلاً او مكرهاً او مضطراً لم يبطل اعتكافه (مسئلة ٣٤) اذا وجب عليه الخروج لاداء دين واجب الاداء عليه او لاتبان واجب آخر متوقف على الخروج ولم يخرج ثم ولكن لا يبطل اعتكافه على الأقوى (مسئلة ٣٥) اذا خرج عن المسجد للضرورة فالأحوط مراعاة اقرب الطرق ويجب عدم المكث الا بمقدار الحاجة والضرورة ويجب أيضاً ان لا يجلس تحت الظلال مع الامكان بل الاحوط ان لا يمشي تحته أيضاً بل الاحوط عدم الجلوس مطلقاً الا مع الضرورة (مسئلة ٣٦) لو خرج للضرورة وطال خروجه بحيث انحطت صورة الاعتكاف بطل (مسئلة ٣٧) لافرق في اللبث في المسجد بين انواع الكون من القيام والجلوس والنوم والمشي ونحو ذلك فاللازم الكون فيه باي نحو ما كان (مسئلة ٣٨) اذا طلقت المرأة المعتكفة في انشاء اعتكافها طلاقاً رجعيّاً وجب عليها الخروج الى منزلها الاعتدال وبطل اعتكافها ويجب استئنافه ان كان واجباً موسماً بعد الخروج من العدة واما اذا كان واجباً معيناً فلا يبعد التخيير بين اقامه ثم الخروج وبطله والخروج فوراً التزام الواجبين ولا اهمية معسومة في البين واما اذا طلقت بانك فلا اشكال لعدم وجوب كونها في منزلها في ايام العدة (مسئلة ٣٩) قد عرفت ان الاعتكاف اما واجب معين او واجب موسم واما مندوب فالاول يجب بجرده الشروع بل قبله

ولا يجوز الرجوع عنه واما الاخيرات فالأقوى فيها جواز الرجوع قبل اكمال اليومين واما بعده فيجب اليوم الثالث لكن الاحوط فيها أيضاً وجوب الاتمام بالشروع خصوصاً الاول منها (مسئلة ٤٠) يجوز له ان يشترط حين النية الرجوع متى شاء حتى يفي ليوم الثالث سواء علق الرجوع على عروض عارض او لا بل يشترط الرجوع متى شاء حتى يلا سبب عارض ولا يجوز له اشتراط جواز المنافيات كالجماع ونحوه مع بقاء الاعتكاف على حاله وبهتان يكون الشرط المذكور حال النية فلا اعتبار بالشرط قبلها او بعد الشروع فيه وان كان قبل الدخول في اليوم الثالث ولو شرط حين النية ثم بعد ذلك اسقط حكم شرطه فالظاهر عدم سقوطه وان كان الاحوط ترتيب آثار السقوط من الاتمام بعد اكمال اليومين (مسئلة ٤١) كما يجوز اشتراط الرجوع في الاعتكاف حين عقد نيته كذلك يجوز اشتراطه في نذره كان يقول لله علي ان اعتكف بشرط ان يكون لي الرجوع عند عروض كذا او مطلقاً وح فيخرج له الرجوع وان لم يشترط حين الشروع في الاعتكاف فيكفي الاشتراط حال النذر في جواز الرجوع لكن الاحوط ذكر الشرط حال الشروع أيضاً ولا فرق في كون النذر اعتكاف ايام معينة او غير معينة متتابعة او غير متتابعة فيجوز الرجوع في الجميع مع الشرط المذكور ولا يجب القضاء بعد الرجوع مع التعيين ولا الاستيناف مع الاطلاق (مسئلة ٤٢) لا يصح ان يشترط في اعتكاف ان يكون له الرجوع في اعتكاف آخر له غير الذي ذكر الشرط فيه وكذا لا يصح ان يشترط في اعتكافه جواز فسخ اعتكاف شخص آخر من ولده او عبده او اجنبي (مسئلة ٤٣) لا يجوز التعليق في الاعتكاف فلوعلقه بطل الا اذا علقه على شرط معلوم الحصول حين النية فانه في الحقيقة لا يكون من التعليق فصل في احكام الاعتكاف ❦ يحرم على المعتكف امور « اعمدها » مباشرة النساء بالجماع في القبل او الدبر واللمس والتقبيل بشهوة ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة فيحرم على المعتكفة أيضاً الجماع واللمس والتقبيل بشهوة والأقوى عدم حرمة النظر بشهوة الى من يجوز النظر اليه وان كان الاحوط اجتنابه أيضاً « الثاني » الاستبراء على الاحوط وان كان على الوجه الحلال كالنظر الى حيلته الموجب له « الثالث » شم الطيب مع التلذذ وكذا الريحان واما مع عدم التلذذ كما اذا كان فاقداً لحاسة الشم مثلاً فلا بأس به « الرابع » البيع والشراء بل مطلق التجارة مع عدم الضرورة على الاحوط ولا بأس بالاشتغال بالامور الدينية من المباحات حتى الخياطة والنساجة ونحوها وان كان الاحوط التترك الا مع

الاضطرار اليها بل لا بأس بالبيع والشراء اذا مست الحاجة اليهما للأكل والشرب مع تعذر التوكيل أو النقل بغير البيع « الخامس » المارة أي المجادلة على أمر ديني أو ديني بقصد الغلبة وإظهار الفضيلة وأما بقصد إظهار الحق ورد الخصم عن الخطأ فلا بأس به بل هو من أفضل الطاعات فالمدار على قصد النية فلكل أمر مائوس من خير أو شر والاقوى عدم وجوب اجتناب ما يحرم على المحرم من الصيد وإزالة الشجر وليس الخيط ونحو ذلك وإن كان أحوط (مسئلة ١) لافرق بين حرمة المذكورات على المعتكف بين الليل والنهار نعم المحرمات من حيث الصوم كالأكل والشرب والارتعاس ونحوها مخففة بالنهار (مسئلة ٢) يجوز للمعتكف الخوض في المباح والنظر في معاشه مع الحاجة وعدمها (مسئلة ٣) كما يقصد الصوم يفسد الاعتكاف اذا وقع في النهار من حيث اشتراط الصوم فيه بطلانه يوجب بطلانه وكذا يفسده الجماع سواء كان في الليل أو النهار وكذا اللبس والتقبيل بشهوة بل الأحوط بطلانه بسائر ما ذكر من المحرمات من البيع والشراء وشم الطيب وغيرها مما ذكر بل لا يخفى عن قوة وأنكان لا يخرج عن أشكال أيضاً وعلى هذا فلو أنه واستأنفه أو قضاه بعد ذلك اذا صدر منه أحد المذكورات في الاعتكاف الواجب كانت أحسن وأولى (مسئلة ٤) اذا صدر منه أحد المحرمات المذكورة سهواً فالظاهر عدم بطلان اعتكافه إلا الجماع فإنه لو جامع سهواً أيضاً فالأحوط في الواجب الاستيناف أو القضاء مع إتمام ما هو مشغول به وفيه المستحب الإتمام (مسئلة ٥) اذا فسد الاعتكاف بأحد المفاسد فان كان واجباً معيناً وجب قضاءه وإن كان واجباً غير معين وجب استينافه إلا اذا كان مشروطاً فيه أو في نذر الرجوع فإنه لا يجب قضاؤه أو استينافه وكذا يجب قضاؤه اذا كان مندوباً وكان الأفساد بعد اليومين. وأما اذا كان قبلها فلا شيء عليه بل في مشروعية قضاؤه ح أشكال (مسئلة ٦) لا يجب الفور في القضاء وأنكان أحوط (مسئلة ٧) اذا مات في أثناء الاعتكاف الواجب بنذر أو نحوه لم يجب على وليه القضاء وأنكان أحوط نعم لو كان المنذور الصوم معتكفاً وجب على الولي قضاؤه لأن الواجب ح عليه هو الصوم ويكون الاعتكاف واجباً من باب المقدمة بخلاف ما لو نذر الاعتكاف فان الصوم ليس واجباً فيه وإنما هو شرط في صحته والفروض ان الواجب على الولي قضاء الصلوة والصوم عن الميت لأجمع ما فاته من العبادات (مسئلة ٨) اذا باع أو اشترى في حال الاعتكاف لم يطل بعه وشرائه وإن قلنا بطلان اعتكافه (مسئلة ٩) اذا فسد الاعتكاف الواجب

بالجماع ولولياً وجبت الكفارة وفي وجوبها في سائر المحرمات أشكال والاقوى عدمه وأنكان الأحوط ثبوتها بل الأحوط ذلك حتى في المندوب منه قبل تمام اليومين وكفارته ككفارة شهر رمضان على الأقوى وأنكان الأحوط كونها مرتبة ككفارة الظهار (مسئلة ١٠) اذا كان الاعتكاف واجباً وكان في شهر رمضان وفسده بالجماع في النهار فعليه كفارتان « أحديهما » للاعتكاف « والثانية » للافطار في نهار رمضان وكذا اذا كان في صوم قضاء شهر رمضان وافطر بالجماع بعد الزوال فإنه يجب عليه كفارة الاعتكاف وكفارة قضاء شهر رمضان واذا نذر الاعتكاف في شهر رمضان وفسده بالجماع في النهار وجب عليه ثلث كفارات « أحديها » الاعتكاف « والثانية » خلف النذر « والثالثة » اللفطار في شهر رمضان واذا جامع امرأته للمعتكفة وهو معتكف في نهار رمضان فالأحوط أربع كفارات وإن كان لا بعد كفاية الثالث أحديها الاعتكاف والثنان للافطار في شهر رمضان أحديهما عن نفسه والآخرى تحملاً عن امرأته ولا دليل على تحمل كفارة الاعتكاف عنها ولذا لو أكرهها على الجماع في الليل لم تجب عليه إلا كفارته ولا تحمل عنها هذا ولو كانت مطاوعة فعلى كل منهما كفارتان أنكان في النهار وكفارة واحدة ان كان في الليل

❦ تم كتاب الاعتكاف ❦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الزكاة

التي وجوبها من ضرورات الدين ومنكره مع العلم به كافر بل في جملة من الاخبار ان مانع الزكاة كافر ويشترط في وجوبها امور «الاول» البلوغ فلا تجب على غير البالغ في تمام الحول فيما يعتبر فيه الحول ولا على من كان غير بالغ في بعضه فيعتبر ابتداء الحول من حين البلوغ واما ما لا يعتبر فيه الحول من الغلات الاربع فالناتج البلوغ قبل وقت التعلق وهو انعقاد الحب وصدق الاسم على ماسيأتي «الثاني» العقل فلا زكاة في مال المجنون في تمام الحول او بعضه ولو ادوارا بل قبل ان عروض الجنون انما ما يقطع الحول لكنه مشكل بل لا بد من صدق اسم المجنون وانه لم يكن في تمام الحول عاقلاً والمجنون انما ما بل ساعة وازيد لا يضر اصدق كونه عاقلاً «الثالث» الحرية فلا زكاة على العبد وان قلنا بملكه من غير فرق بين القن والمدير وام الولد والمكاتب المشروط والمطلق الذي لم يورث شيئاً من مال الكتابة واما المبعوض فيجب عليه اذا بلغ ما يوزع على بعضه الحر ان تصاب «الرابع» ان يكون مالكا فلا تجب قبل تحقق الملكية كالموهوب قبل القبض والموصى به قبل القبول او قبل القبض وكذا في القرض لا تجب الا بعد القبض «الخامس» تمام التمكن من التصرف فلا تجب في المال الذي لا يتمكن المالك من التصرف فيه بان كان غائباً ولم يكن في يده ولا في يد وكيله ولا في المسروق والمغصوب والمجور والمدفون في مكان منسي ولا في المروهن ولا في الموقوف ولا في المنذور التصديق به والمدار في التمكن على العرف ومع الشك يعمل بالحالة السابقة ومع عدم العلم بها فالاحوط الاخراج «السادس» النصاب كما سيأتي تفصيله (مسئلة ١) يستحب للولي الشرعي اخراج الزكاة في غلات غير البالغ بقياً

كان اولاً ذكرنا ان او اتى دون القدين وفي استحب اخراجها من مواشيه اشكال والاحوط الترك نعم اذا اتجر الولي بالله يستحب اخراج زكوته ايضاً ولا يدخل الحمل في غير البالغ فلا يستحب اخراج زكاة غلاته ومال تجارته والمذوق لاخراج الزكاة هو الولي ومع غيبته بتولاه الحاكم الشرعي ولو تعدد الولي فجز لكل منهم ذلك ومن سبق نفذ عمله ولو تشاحوا في الاخراج وعنده قدم من يريد الاخراج ولو لم يؤد الولي الى ان بلغ المولى عليه فالظاهر ثبوت الاستحب بالنسبة اليه (مسئلة ٢) يستحب للولي الشرعي اخراج زكاة مال التجارة للمجنون دون غيره من النقيدين كان او من غيرهما (مسئلة ٣) الاظهر وجوب الزكاة على المعنى عليه في اثناء الحول وكذا السكران فالانغماء والسكر لا يقطعان الحول فيما يعتبر فيه ولا ينافيان الوجوب اذا عرضا حال التعلق في الغلات (مسئلة ٤) كما لا تجب الزكاة على العبد كذا لا تجب على سيده فيما ملكه على المختار من كونه مالكا واما على القول بعدم ملكه فيجب عليه مع التمكن العرفي من التصرف فيه (مسئلة ٥) لو شك حين البلوغ في صبي وقت التعلق من صدق الاسم وعنده او علم تاريخ البلوغ وشك في سبق زمان التعلق وتأخره في وجوب الاخراج اشكال لان اصاله التأخر لا تثبت البلوغ حال التعلق ولكن الاحوط الاخراج اشكال لان في البلوغ وعنده او علم زمان التعلق وشك في سبق البلوغ وتأخره او جعل التاريخين فالاصل عدم الوجوب واما مع الشك في العقل فان كان مسبقاً بالجنون وكان الشك في حدوث العقل قبل التعلق او بعده فالحال كذا ذكرنا في البلوغ من التفصيل وان كان مسبقاً بالعقل مع العلم بزمان التعلق والشك في زمان حدوث الجنون فالظاهر الوجوب ومع العلم بزمان حدوث الجنون والشك في سبق التعلق وتأخره فالاصل عدم الوجوب وكذا مع الجهل بالتاريخين كما ان مع الجهل بالحالة السابقة وانما الجنون او العقل كذلك (مسئلة ٦) ثبوت الخيار للبايع ونحوه لا يمنع من تساق الزكاة اذا صكان في تمام الحول ولا يعتبر ابتداء الحول من حين انقضاء زمانه بناء على المختار من عدم منع الخيار من التصرف فلو اشتوى نصيباً من الغنم او الابل مثلاً وكان للبايع الخيار جري في الحول من حين العقد لامن حين انقضائه (مسئلة ٧) اذا كانت الاعيان الزكوية مشتركة بين اثنين او ازيد يعتبر بلوغ النصاب في حصة كل واحد فلا تجب سيفه النصاب الواحد اذا كان مشتركاً (مسئلة ٨) لافرق في عدم وجوب الزكاة في العين الموقوفة بين ان يكون الوقف عاماً او خاصاً ولا تجب في غاء الوقف العام واما في غناء الوقف الخاص

فتجب على كل من بلغت حصته حد النصاب (مسئلة ٩) اذا تمكن من تخليص المصوب او المسروق او المحجور بالاستعانة بالغير او بالينة او نحو ذلك بسهولة فالا حوط اخراج زكوتها وكذا لو تمكنه القاص من التصرف فيه مع بقاء يده عليه او تمكن من اخذه سرقة بل وكذا لو امكن تخليصه ببعضه مع فرض الضمان طريق التخليص بذلك ابدأ وكذا في المهرن ان امكنه فكه بسهولة (مسئلة ١٠) اذا امكنه احتياض الدين بسهولة ولم يفعل لم يجب عليه اخراج زكوته بل وان اراد المدينون الوفاء ولم يشوف اختياراً مسامحة او فراراً من الزكوة والفرق بينه وبين ما ذكر من المصوب ونحوه ان الملكية حادثة في المصوب ونحوه بخلاف الدين فانه لا يدخل في ملكه الا بعد قبضه (مسئلة ١١) زكاة القرض على المقرض بعد قبضه لا المقرض فلو اقترض نصاباً من احد الاعيان الزكوية وبقي عنده سنة وجب عليه الزكوة نعم يصح ان يؤدي المقرض عنه تبرعاً بل يصح تبرع الاجنبي ايضاً والا حوط الاستيذان من المقرض في التبرع عنه وان كان الاقوى عدم اعتباره ولو شرط في عقد القرض ان يكون زكوته على المقرض فان قصد ان يكون خطاب الزكوة متوجهاً اليه لم يصح وان سكتان المقصود ان يؤدي عنه صح (مسئلة ١٢) اذا نذر النصدق بالعين الزكوية فان كان مطلقاً غير موقت ولا معلناً على شرط لم تجب الزكوة فيها وان لم تخرج عن ملكه بذلك لعدم التمكن من التصرف فيها سواء تعلق بتمام النصاب او بعضه نعم لو كان النذر بعد تعلق الزكوة وجب اخراجها اولاً ثم الوفاء بالنذر وان كان موقفاً بما قبل الحول ووفي بالنذر فكذلك لا تجب الزكوة اذا لم يبق بعد ذلك مقدار النصاب وكذا اذا لم يبق به وقتنا بوجوب القضاء بل مطلقاً لا تقطاع الحول بالمصيان نعم اذا مضى عليه الحول من حين المصيان وجبت على القول بعدم وجوب القضاء وكذا ان كان موقفاً بما بعد الحول فان تعلق النذر به مانع عن التصرف فيه واما ان كان معلناً على شرط فان حصل المعلق عليه قبل تمام الحول لم تجب وان حصل بعده وجبت وان حصل مقارناً لتمام الحول فبها اشكال ووجوه « ثانياً » التخيير بين تقديم ايها شاء « واربعا » القرعة (مسئلة ١٣) لو استطاع الحج بالنصاب فان تم الحول قبل سير القافلة والتحكم من القهاب وجبت الزكوة اولاً فان بقيت الاستطاعة بعد اخراجها وجب والا فلا وان كان مضى الحول متأخراً عن سير القافلة وجب الحج ومقط وجوب الزكوة نعم لو مضى ولم ينجح وجبت بعد تمام الحول ولو تقارن خروج القافلة مع تمام الحول وجب الزكوة اولاً لتعلقها بالعين بخلاف الحج (مسئلة ١٤)

لومضت سنان اواز يده على ما لم يتدبر من التصرف فيه باله سكتان مدفوناً ولم يسرف مكانه او غائباً او نحو ذلك ثم ان منه استحب زكوته لسنة بل يرى استحبابها بمضي سنة واحدة ايضاً (مسئلة ١٥) اذا عرض عدم التمكن من التصرف بعد تعلق الزكوة او بعد مضى الحول تمكناً فقد استقر الوجوب فيجب الاداء اذا تمكن بعد ذلك والا فان كان مقصراً يكون ضامناً والا فلا (مسئلة ١٦) الكفر تجب عليه الزكوة لكن لا تصح منه اذا اداهها نعم للامام ع اوثابه اخذها منه قهراً ولو كان قد اتلفها فله اخذ عوضاً منه (مسئلة ١٧) لوازم الكافر بعد ما رجعت عليه الزكوة سقطت عنه وان كانت العين موجودة فان الاحلام يجب ماقبله (مسئلة ١٨) اذا اشترى المسلم من الكافر ثلماً بالنصاب بعد تعلق الزكوة وجب عليه اخراجها

﴿ فصل في الاجناس التي تتعلق بها الزكوة ﴾

تجب في ثمانية اشياء الانعام الثلاثة وهي الابل والبقر والتمن والنفدين وها الذهب والفضة والغلات الاربع وهي الحنطة والشعير والتمر والزبيب ولا تجب فيما عدا ذلك على الاصح نعم يستحب اخراجها من اربعة انواع اخر « احدها » الحبوب بما يكال او يوزن كالارز والحبص والماش والعدس ونحوها وكذا الخار كالشعير والشعش ونحوها دون الحنط والبقول كالفت والبادنجان والخيار والبطيخ ونحوها « الثاني » ماله التجارة على الاصح « الثالث » الخيل الاناث دون الذكور ودون البغال والحمير والريق « الرابع » الاملاك والمعارات التي يراود منها الاستئناء كالاستئناء والغان والدكان ونحوها (مسئلة ١) لولول حيوان بين حيوانين يلاحظ فيه الاسم في تحقق الزكوة وعدمها سواء قلنا زكوبين او غير زكوبين او مختلفين بل سواء كانوا حلالين او محرمين او مختلفين مع فرض تحقق الاسم حقيقة لا ان يكون مجرد الصورة ولا يبعد ذلك فان الله قادر على كل شيء

﴿ فصل في زكاة الانعام الثلاثة ﴾

و يشترط في وجوب الزكوة فيها مضافاً الى ما مر من الشرايط العامة امور « الاول » النصاب وهو في الابل اثنا عشر نصاباً « الاول » الخمس وفيها شاة « الثاني » العشر وفيها شاتان « الثالث » خمسة عشر وفيها ثلث شياة « الرابع » العشرون وفيها اربع شياة « الخامس » خمس وعشرون وفيها خمس شياة « السادس » ست وعشرون وفيها بنت غناس وهي المملوكة

في السنة الثانية « السابع » ست وثلاثون وفيها بنت لبون وهي الداخلة في السنة الثالثة « الثامن » ست واربعون وفيها حقة وهي الداخلة في السنة الرابعة « التاسع » احدى وستون وفيها جذعة وهي التي دخلت في السنة الخامسة « العاشر » ست وسبعون وفيها بنتا لبون « الحادي عشر » احدى وتسعون وفيها حقتان « الثاني عشر » مائة واحدى وعشرون وفيها في كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون بمعنى انه يجوز ان يحسب اربعين اربعين وفي كل منها بنت لبون او خمسين خمسين وفي كل منها حقة ويتخير بينهما مع المطابقة لكل منها او مع عدم المطابقة لشيء منها ومع المطابقة لاحدها الاحوط مراعاتها بل الاحوط مراعاة الاقل عقراً في المائتين يتخير بينهما لتعق المطابقة لكل منها وفي المائة وخمسين الاحوط اختيار الخمسين وفي المائة واربعين الاحوط اختيار الاربعين وفي المائتين وستين يكون الخمسون اقل عقراً وفي المائة واربعين يكون الاربعون اقل عقراً (مسألة ١) في النصاب السادس اذا لم يكن عنده بنت مخاض يميز عنها ابن اللبون بل لا يبعد اجزائه عنها اختياراً ايضاً واذا لم يكونا معاً عنده تخير في شراء ايها شاء (واما في البقر) فصاحبان « الاول » ثلاثون وفيها تبع او تبعة وهو ما دخل في السنة الثانية « الثاني » اربعون وفيها مسنة وهي الداخلة في السنة الثالثة وفيها زاد يتخير بين عدل ثلاثين ثلاثين ويعطى تبعاً او تبعة واربعين اربعين ويعطى مسنة (واما في الغنم) فخمسة نصاب « الاول » اربعون وفيها شاة « الثاني » مائة واحدى وعشرون وفيها شاتان « الثالث » مائتان وواحدة وفيها ثلث شياة « الرابع » ثلثائة وواحدة وفيها اربع شياة « الخامس » اربعمائة فما زاد في كل مائة شاة وما بين النصابين في الجميع عقولاً يجب فيه غير ماوجب بالنصاب السابق (مسألة ٢) البقر والجاموس جنس واحد كما انه لا فرق في الابل بين العرب والجناني وفي الغنم بين المزد والشاة والضأن وكذا لا فرق بين الذكر والانثى في الكل (مسألة ٣) في المال المشترك اذا بلغ نصاب كل منهم النصاب وجبت عليهم وان بلغ نصاب بعضهم وجبت عليه فقط واذا كان المجموع نصاباً وكان نصاب كل منهم اقل لم يجب على واحد منهم (مسألة ٤) اذا كان مال المالك الواحد متفرقاً ولو متباعداً بالاحظ المجموع فاذا كان بقدر النصاب وجبت ولا يلاحظ كل واحد على حدة (مسألة ٥) اقل اسنان الشاة التي تؤخذ في الغنم والابل من الضأن الجذع ومن المعز النثى « والاولى » ما كل له سنة واحدة ودخل في الثانية « والثاني » ما كل له سنتان ودخل في الثالثة ولا يتمين عليه ان يدفع الزكوة من النصاب بل له ان يدفع شاة

اخرى سواء كانت من ذلك البلد او غيره وان كانت ادون قيمة من افراد ما في النصاب وكذا الحال في الابل والبقر فالمدار في الجميع الفرد الوسيط من المسعى لا الاعلى ولا الادنى وان كان لو تطوع بالعالي او الاعلى كان احسن وزاد خيراً والخيار للمالك لا الساعي او الفقيه فليس لها الاقتراح عليه بل يجوز للمالك ان يخرج من غير جنس الفريضة بالقيمة السوقية من النقيدين او غيرها وان كانت الاخراج من العين افضل (مسألة ٦) المدار في القيمة على وقت الاداء سواء كانت العين موجودة او تالفة لا وقت الوجوب ثم المدار على قيمة بلد الاخراج ان كانت العين تالفة وان كانت موجودة فالظاهر ان المدار على قيمة البلد التي هي فيه (مسألة ٧) اذا كان جميع النصاب في الغنم من الذكور يجوز دفع الانثى وبالعكس كانه اذا كان الجميع من المعز يجوز ان يدفع من الضأن وبالعكس وان اختلفت في القيمة وكذا مع الاختلاف يجوز الدفع من اى الصنفين شاء كما ان في البقر يجوز ان يدفع الجاموس عن البقر وبالعكس وكذا في الابل يجوز دفع الجناتي عن العرب وبالعكس تساوت في القيمة واختلفت (مسألة ٨) لا فرق بين الصحيح والمرضى والسليم والمعيب والشاب والحرم في الدخول في النصاب والعهد منه لكن اذا كانت كلها صحياً لا يجوز دفع المريض وكذا لو كانت كلها سليمة لا يجوز دفع المعيب ولو كانت كل منها شاباً لا يجوز دفع الحرم بل مع الاختلاف ايضاً الاحوط اخراج الصحيح من غير ملاحظة التقسيط نعم لو كانت كلها مراضاً او معيبة او هرمة يجوز الاخراج منها « الشرط الثاني » السوم طول الحول فلو كانت معلوفة ولو في بعض الحول لم تجب فيها ولو كانت شهراً بل اسبوعاً نعم لا يقدر في صدق كونها سائمة في تمام الحول عرفاً علفها يوماً او يومين ولا فرق في منع العلف عن وجوب الزكوة بين ان يكون بالاختيار او بالاضطرار لمنع مانع من السوم من ثلج او مطر او ظالم غاصب او نحو ذلك ولا بين ان يكون العلف من مال المالك او غيره باذنه او لا باذنه فانها تخرج بذلك كله عن السوم وكذا لا فرق بين ان يكون ذلك باطعامها للعلف المجزوز او بارسالها لترعى بنفسها في الزرع المملوك نعم لا تخرج عن صدق السوم باستتجار المرعى او بشرائه اذا لم يكن مزروعاً كما انها لا تخرج عنه بمصانعة الظالم على الرعي في الارض المباحة « الشرط الثالث » ان لا يكون عوامل ولو في بعض الحول بحيث لا يصدق عليها انها سائمة فارغة عن العمل طول الحول ولا يقصر اسمها يوماً او يومين في السنة كما مر في السوم « الشرط الرابع » مضي الحول عليها جامعة للشرايط وبكفي الدخول في الشهر الثاني عشر فلا يعتبر تمامه بالدخول فيه فيحقق

الرجوب بل الاقوى استقراره ايضا فلا يلاحق فقد بعض الشروط قبل قائه لكن الشهر الثاني عشر محسوب من الحول الاول فايداء الحول الثاني فانه بعد سنة منه (مسئلة ٩) لو اخلت بعض الشروط في اثناء الحول قبل السقوط في الثاني عشر بطل الحول كما لو قصت عن النصاب او لم يتحصن من التصرف فيها او عارضها بغيرها وان كان زكويًا من جنسها ولو سكنت عنده نصاب من الغنم مثلاً ومضى ستة اشهر فعارضها بثلثها ومضى عليه ستة اشهر اخرى لم تجب عليه الزكوة بل الظاهر بطلان الحول بالمعارضة وان كانت بقدر الفراق من الزكوة (مسئلة ١٠) اذا حلت الحول مع اجتماع الشرائط فلت من النصاب شيء فان كان لا يتصرف بط من المالك لم يضمن وان كان يتصرف منه ولو بالتأخير مع التمكن من الاداء ضمن بالنسبة نعم لو كان از يد من النصاب وتلف منه شيء مع بقاء النصاب لم يضمن من الزكوة شيء وكان التلف عليه بتمامه مطلقاً على اشكال (مسئلة ١١) اذا ارتد الرجل المسلم فاما ان يكون عن ملء او عن فطرة وعلى التقديرين اما ان يكون له اثناء الحول او بعده فان كان بعده وجبت الزكوة سواء كان عن فطرة او ملء ولكن المتولى لاجرائها الامام حـ او نايبه وان كان في اثنائه وكانت عن فطرة انقطع الحول ولم تجب الزكوة واستأنف الورثة الحول لان تركته تنتقل الى ورثته وان كان عن ملء لم ينقطع ووجبت بعد حوله الحول لكن المتولى الامام حـ او نايبه ان لم يتب وان تاب قبل الاخراج اخرجها بنفسه واما لو اخرجها بنفسه قبل الذرية لم تجز عنه الا اذا كانت العين باقية في يد الفقير فحده الذبة او كان الفقير الفاض عالياً بالحال فانه يجر زكوة الا احتساب عليه لانه مشغول الذبة بها اذا قبضها مع العلم بالحال وتلفها او تلفت في يده واما المرأة فلا تنقطع الحول بردها مطلقاً (مسئلة ١٢) لو كانت مالكة للنصاب لا از يد كاربين شاة مثلاً فحال عليه احوال فان اخرج زكوة كل سنة من غيره تكررت لعدم نقصه حـ عن النصاب ولو اخرجها منه اولى يخرج اصلاً لم تجب الا زكوة سنة واحدة لنقصه حـ عنه ولو كان عنده از يد من النصاب كان عنده خمسون شاة وحال عليه احوال لم يرد زكوتها وجب عليه الزكوة بمقدار ما مضى من السنين الى ان ينقص عن النصاب فومضى عشر سنين في المال المفروض وجب عشرة ولو مضى احد عشر سنة وجب احد عشر شاة وبه لا يجب عليه شيء لنقصه عن الاربعين ولو كان عنده ست وعشرون من الابل ومضى عليه سنان وجب عليه بنت مخاض للسنة الاولى وخمس شاة لثانية وان مضى ثلث سنوات وجب لثالثة ابناً اربع شاة وكذا

الى ان ينقص من خمسة فلا تجب (مسئلة ١٣) اذا حصل مالك النصاب في الانعام ملك جديد اما بالتنازع واما بالشراء او الاريث او غيرها فان كان بعد تمام الحول السابق قبل الدخول في اللاحق فلا اشكال في ابتداء الحول للجموع ان كل بها النصاب اللاحق واما ان كان في اثناء الحول فلما ان يكون ما حصل بالملك الجديد بمقدار المعفو ولم يكن نصيباً مستقلاً ولا مكملاً لنصاب آخر واما ان يكون نصيباً مستقلاً واما ان يكون مكملاً للنصاب اما في القسم الاول فلا شيء عليه كما لو كان له هذا المندار ابتداء وذلك كما لو كان عنده من الابل خمسة لحصل له في اثناء الحول اربعة اخرى او كن عنده اربعون شاة ثم حصل له اربعون في اثناء الحول واما في القسم الثاني فلا يضم الجديد الى السابق بل يعتبر لكل منهما حول بافراده كما لو كان عنده خمس من الابل ثم بعد سنة اشهر ملك خمسة اخرى فيبعد تمام السنة الاولى يخرج شاة وبعد تمام السنة لخمس الجديدة ابناً يخرج شاة وهكذا واما في القسم الثالث فيستأنف حولاً واحداً بعد انتهاء الحول الاول وليس على تلك الجديدة في بقية الحول الاول شيء وذلك كما اذا كان عنده اثرون من البقر فملك في اثناء حولها احد عشر او كان عنده ثمانون من الغنم فملك في اثناء حولها اثنين واربعين يلحق بهذا القسم في الاقوى ولو سكنت المالك الجديد نصيباً مستقلاً ومكملاً للنصاب الملا عن كماله لو كان عنده من الابل عشرون فملك في الاثناء سنة اخرى او كان عنده خمسة ثم ملك احد وعشرين ويضمحل الحاقه بالقسم الثاني (مسئلة ١٤) لو اصدق زوجته نصيباً وحال عليه الحول وجب عليها الزكوة ولو طلقها بعد الحول قبل الدخول رجع نصفه الى الزوج وجب عليها زكوة المجموع في نفسها ولوناف نصفها يجب اخراج الزكوة من النصف الذي رجع الى الزوج ويرجع بعد الاخراج عليها بمقدار الزكوة هذا ان كان التلف يتفرط منها واما ان تلف عندها بلا تصرف فيخرج نصف الزكوة من النصف الذي عند الزوج لعدم ضمان الزوجة حـ ائمه فتربطها ثم يرجع الزوج حـ ابناً عليها بمقدار ما اخرج (مسئلة ١٥) اذا قال رب المال لم يخل على مالي الحول يسمح منه بلا بينة ولا بين وكذا لو ادعى الاخراج او قال تلف مني ما لا وجب النقص عن النصاب (مسئلة ١٦) اذا اشترى نصيباً وكان للبايع الخيار فان فسخ قبل تمام الحول فلا شيء على المشتري ويكون ابتداء الحول بالنسبة الى البايع من حين الفسخ وان فسخ بعد تمام الحول عند المشتري وجب عليه الزكوة وحـ فان كان الفسخ بعد الاخراج من العين ضمن للبايع قيمة ما اخرج وان اخرجها من مال آخر

أخذ البايع تمام العين وان كان قبل الإخراج فالمشترى ان يخرجها من العين ويغرم للبايع ما خرج وان يخرجها من مال آخر ويرجع العين بتمامها الى البايع

فصل في زكاة النقيدين

وهما الذهب والفضة ويشترط في وجوب الزكاة فيها مضافاً الى ما مر من الشرايط العامة امور
«الاول» النصاب في الذهب نصابان «الاول» عشرون ديناراً وفيه نصف دينار والدينار
مثقال شرعي وهو ثلثة ارباع الصيرفي فعلى هذا النصاب الاول بالمثقال الصيرفي خمسة عشر
مثقالاً وزكوته ربع المثقال وثمنه «الثاني» اربعة دنانير وهي ثلث مثقال صيرفية وفيه ربع
العشر اي من اربعين واحد فيكون فيه قيراطان اذ كل دينار عشرون قيراطاً ثم اذا زاد اربعة
فكذلك وليس قبل ان يبلغ عشرين ديناراً شيء كما انه ليس بعد العشرين قبل ان يزد
اربعة شيء وكذا ليس بعد هذه الاربعة شيء الا اذا زاد اربعة اخرى وهكذا والحاصل ان في
العشرين ديناراً ربع العشر وهو نصف دينار وكذا في الزائد الى ان يبلغ اربعة وعشرين
وفيها ربع عشرة وهو نصف دينار وقيراطان وكذا في الزائد الى ان يبلغ ثمانية وعشرين وفيها
نصف دينار واربع قيراطات وهكذا وعلى هذا اذا اخرج بعد البلوغ الى عشرين فما زاد
من كل اربعين واحداً فقد ادى ما عليه وسيفي بعض الاوقات زاد على ما عليه بتقليل فلا بأس
باختيار هذا الوجه من جهة السهولة وفي الفضة ايضاً نصابان «الاول» مائتا درهم وفيها خمس
درهم «الثاني» اربعون درهماً وفيها درهم والدرهم نصف المثقال الصيرفي وربع عشرة وعلى
هذا فالنصاب الاول مائة وخمسة مثاقيل صيرفية والثاني احد وعشرون مثقالاً وليس فيما قبل
النصاب الاول ولا فيما بين النصابين شيء على ما مر وفي الفضة ايضاً بعد البلوغ النصاب اذا اخرج
من كل اربعين واحداً فقد ادى ما عليه وقد يكون زاد خيراً قليلاً «الثاني» ان يكون ماسكوكين
بسكة المعاملة سواء كان بسكة الاسلام او الكفر بكتابة او غيرها بقيت سكتها او حاراً
ممسوحين بالعارض واما اذا كانا ممسوحين بالاصالة فلا تجب فيها الا اذا تعومل بها فتجب
على الاحوط كما ان الاحوط ذلك ايضاً اذا ضربت للمعاملة ولم تعامل بها او تعومل بها لكنه
لم يصل رواجها الى حدة يكون دراهم اودنانير ولو اتخذ الدرهم او الدينار لازمة فان خرج عن
رواج المعاملة لم تجب فيه الزكاة والا وجبت «الثالث» مضى الحول بالدخول في الشهر الثاني

عشر جامعاً للشرايط التي منها النصاب فلو نقص في اثنائه عن النصاب سقط الوجوب وكذا
لو تبدل بغيره من جنسه او غيره وكذا لو غير بالسبك سواء كان التبديل او السبك بقصد القرار
من الزكاة او لا على الاقوى وان كان الاحوط الاخراج على الاول ولو سبك الدرهم او الدنانير
بعد حول الحول لم تسقط الزكاة ووجب الاخراج بلا حطة الدرهم والدنانير اذا فرض نقص
القيمة بالسبك (مسئلة ١) لا يجب الزكاة في الحلي ولا في اواني الذهب والفضة وان بلغت
ما بلغت بل عرفت سقوط الوجوب عن الدرهم والدينار اذا اتخذوا للزينة وخرجوا عن رواج
المعاملة بها نعم في جملة من الاخبار ان زكاتها اعارتها (مسئلة ٢) ولا فرق في الذهب والفضة
بين الجيد منها والردي بل تجب اذا كان بعض النصاب جيداً وبعضه ردياً ويجوز الاخراج من
الردي وان كان تمام النصاب من الجيد لكن الاحوط خلافه بل يخرج الجيد من الجيد وبعض
بالنسبة مع البعض وان اخرج الجيد عن الجميع فهو احسن نعم لا يجوز دفع الجيد عن الردي بالقوم
بان يدفع نصف دينار جيد يسوي ديناراً ردياً عن دينار الا اذا صالح الفقير بقيمة في ذمته ثم
احتسب تلك القيمة عما عليه من الزكاة فانه لا مانع منه كما لا مانع من دفع الدينار الردي عن
نصف دينار جيد اذا كان فرضه ذلك (مسئلة ٣) تتعلق الزكاة بالدرهم والدنانير المغشوشة
اذا بلغ خالصها النصاب ولو شك في بلوغه ولا طريق للعالم بذلك ولو للضرر لم تجب وسيفي
وجوب التصفية ونحوها للاعتبار اشكال احوطه ذلك وان كان عدمه لا ينج عن قوة (مسئلة ٤)
اذا كان عنده نصاب من الجيد لا يجوز ان يخرج عنه من المغشوش الا اذا علم اشتتاله على ما
يكون عليه من الخالص وان كان المغشوش بحسب القيمة يساوي ما عليه الا اذا دفعه بعنوان
القيمة اذا كان للخلط قيمة (مسئلة ٥) وكذا اذا كان عنده نصاب من المغشوش لا يجوز ان
يدفع المغشوش الا مع العلم على النحو المذكور (مسئلة ٦) لو كان عنده دراهم اودنانير بجهد
النصاب وشك في انه خالص او مغشوش فالاقوى عدم وجوب الزكاة وان كان احوط
(مسئلة ٧) لو كان عنده نصاب من الدرهم المغشوش بالذهب او الدنانير المغشوشة بالفضة لم
يجب عليه شيء الا اذا علم ببلوغ احداهما او كليهما حد النصاب فيجب في البالغ منها او كليهما فان
علم الحال فهو والا وجبت التصفية ولو علم اكثرية احداهما مردداً ولم يكن العلم وجب اخراج
الاكثر من كل منهما فاذا كان عنده الف وتردد بين ان يكون مقدار افضة فيها اربعائة
والذهب ستائة وبين العكس اخرج عن ستائة ذهباً وستائة فضة ويجوز ان يدفع بعنوان

القيمة متانة عن الذهب والربهاثة عن الفضة بقصد ما في الواقع (مسئلة ٨) لو كان عنده ثمانية درهم مفشوشة وعلم ان الفش ثلثها مثلاً على التساوي في افرادها يبرز له ان يخرج خمس دراهم من الخالص وان يخرج سبعة ونصف من المفشوش ولما اذا كان الفش بعد العلم بكونه ثلثاً في المجموع لاعلى التساوي فيها فلا بد من تحصيل العلم بالبرائة اما باخراج الخالص واما بوجه آخر (مسئلة ٩) اذا ترك تخفة لآله بما يتعلق به الزكاة وغاب وبقي الى آخر السنة بمقدار النصاب لم يجب عليه الا اذا صكت من ممتلكات من التصرف فيه طول الحول مع كونه غائباً (مسئلة ١٠) اذا كان عنده اموال زكوية من اجناس مختلفة وكان كلياً او بعضها اقل من النصاب فلا يخرج الناقص منها بالجنس الاخر مثلاً اذا كان عنده تسعة عشر ديناراً ومائة وتسعون درهماً لا يخرج نقص الدينار بالدراهم ولا العكس

فصل في زكاة الغلات الأربع

وهي كما عرفت الحنطة والشعير والتمر والزبيب وفي الحلق السات الذي هو كالشعير في طبعه ورويته وكالحنطة في ملاسته وعدم الفشر له اشكال فلا يترك الاحتياط فيه كالاشكل في العسل الذي هو كالحنطة بل قيل انه نوع منها في كل فشر حبتان وموطعام اهل صنعاء فلا يترك الاحتياط فيه ايضاً ولا يجب الزكاة في غيرها وان كان يستحب اخراجها من كل ما تنبت الارض بما يكال او يوزن من الحبوب كالش والقمرة والارز والدخن وشوها الا الخضرة والبقول وحكم ما استحب فيه حكم ما يجب فيه في قدر النصاب وكيفية ما يخرج منه وغير ذلك ويعتبر في وجوب الزكاة في الغلات احرازه الاول « بلوغ النصاب وهو يان الساعى وهو الف ومائتان وثمانون مثقالاً صيرفاً مائة واربعون مثقالاً خمسة واربعين مثقالاً وبالمن الثبر يري الذي هو الف مثقال مائة واربعون مثقالاً واربعة وخمسة وعشرون مثقالاً وبجدة النخف في زماننا سنة ١٢٣٦ وفي سماعة وثلاثة وثلثون مثقالاً صيرفاً وثلث مثقال ثمان وثمانون وخمس حقيق ونصف الاثمانية وخمسين مثقالاً وثلث مثقال وبعبار الاسلام بولس وهو مائتان وثمانون مثقالاً سبع وعشرون وزنة وعشر حقيق وخمسة وثلثون مثقالاً ولا يجب في الناقص عن النصاب ولو يسيراً كما انها يجب في الزايد عليه يسيراً كن او كثيراً الثاني « التملك بالزراعة فيما يزرع او انتقال الزرع الى ملكه قبل وقت تعلق الزكاة وكذا في الثمرة كون الشجر ملكاً له في وقت

التعلق او انتقالها الى ملكه منفردة او مع الشجر قبل وقته (مسئلة ١) في وقت تعلق الزكاة بالغلات خلاف فالتشهور على انه في الحنطة والشعير عند انعقاد حبهما وسقف ثمر النخل حين اصفراره او احمراره وفي ثمرة الدكرم عند انعقادها حصصاً وذهب جماعة الى ان المدار صدق اسماء المذكورات من الحنطة والشعير والتمر وصدق اسم العنب في الزبيب وهذا القول لا يخرج عن قوة وان كان القول الاول احوط بل الاحوط مراعات الاحتياط مطلقاً اذ قد يكون القول الثاني اوفق بالاحتياط (مسئلة ٢) وقت تعلق الزكاة وان كان مذكراً على الخلاف السالف الا ان المناط في اعتبار النصاب هو اليابس من المذكورات فلو كان الرطب منها بقدر النصاب لكن ينقص عنه بعد الجفاف واليبس فلا زكاة (مسئلة ٣) في مثل البرن وشبهه من الدق الذي يؤكل رطباً واذا لم يؤكل الى ان يجف يقل ثمره او لا يصدق على اليابس منه الثمر ايضاً المدار فيه على تقديره يابساً ويتعلق به الزكاة اذا كان بقدر يبلغ النصاب بعد جفافه (مسئلة ٤) اذا اراد المالك التصرف في المذكورات بسراً او رطباً او حصصاً او عنياً بما يربد على المتعارف فيما يحسب من الماوث وجب عليه ضمان حصة الثمر بركا انه لو اراد الاقتطاف كذلك بتمامه وجب عليه اداء الزكاة ح بعد فرض بلوغ يابسها النصاب (مسئلة ٥) لو كانت الثمرة مخروصة على المالك فطاب الساعى من قبل الحاكم الشرعى الزكاة منه قبل اليبس لم يجب عليه القبول بخلاف ما لو بذل المالك الزكاة بسراً او حصصاً مثلاً فانه يجب على الساعى القبول (مسئلة ٦) وقت الاخراج الذي يجوز للساعى مطالبة المالك فيه واذا اخرها عنه ضمن عند تصفية الغلة واجتذاذ الثمر واقتطاف الزبيب فوقت وجوب الاداء غير وقت التعلق (مسئلة ٧) يجوز للمالك المقاسمة مع الساعى مع التعاضى بينهما قبل الجذاذ (مسئلة ٨) يجوز للمالك دفع الزكاة والتمر على الشجر قبل الجذاذ منه او من قيمته (مسئلة ٩) يجوز دفع القيمة حتى من غير التقدين من اى جنس كان بل يجوز ان تكون من المنافع كسكج الدار مثلاً وتسليمها بتسليم العين الى الفقير (مسئلة ١٠) لا تتكرر زكاة الغلات بشكر السنين اذا بقيت احوالاً فاذا زكى الحنطة ثم احتكرها سنين لم يجب عليه شئ وكذا التمر وغيره (مسئلة ١١) مقدار الزكاة الواجب اخراجه في الغلات هو العشر فيما حقي بالماء الجارى او ماء السماء او بصر عروقه من الارض كالنخل والشجر بل الزرع ايضاً في بعض الامكنة ونصف العشر فيما حقي بالملو والرشاء والنواضح والدوالي وشوها من املاجات ولو سقى بالامرين فع صدق الاشتراك في نصفه العشر وفي نصفه

الاخر نصف العشر ومع غلبة الصدق لاحد الامرين فالحكم تابع لما غلب ولو شك في صدق الاشتراك او غلبة صدق احدها فيكتفى بالاقل والاحوط الاكثر (مسئلة ١٢) لو كان الزرع او الشجر لا يحتاج الى سقي بالدوالي ومع ذلك سقي بها من غير ان يؤثر في زيادة الشجر فالظاهر وجوب العشر وكذا لو كان سقيه بالدوالي وسقي بالتمير ونحوه من غير ان يؤثر فيه فالواجب نصف العشر (مسئلة ١٣) الامطار العادية في ايام السنة لا تخرج ما يسقي بالدوالي عن حكمه الا اذا كانت بحيث لاحاجة معها الى الدوالي اصلاً او كانت بحيث توجب صدق الشركة في سقيها الحكم (مسئلة ١٤) لو اخرج شخص الماء بالدوالي في ارض مباحة مثلاً عبثاً او لغرض فزرعه آخر وكان الزرع يشرب بعروقه فالأقوى العشر وكذا اذا اخرجته هو بنفسه لغرض آخر غير الزرع ثم بدله ان يزرع زرعاً يشرب بعروقه بخلاف ما اذا اخرجته لغرض الزرع الكذائي ومن ذلك يظهر حكم ما اذا اخرج زرع فزاد وجري على ارض اخرى (مسئلة ١٥) انما تجب الزكاة بعد اخراج ما ياخذها السلطان باسم القسمة بل ما ياخذها باسم اخراج ايضاً بل ما ياخذها العمال زائداً على ما قرره السلطان ظاهراً اذا لم يتمكن من الامتناع جهراً ومراً فلا يضمن حصة الفقراء من الزايد ولا فرق في ذلك بين المأخوذ من نفس الغلة او من غيرها اذا كان الظلم عاماً واما اذا كان شخصياً فالاحوط الضمان فيما اخذ من غيرها بل الاحوط الضمان فيه مطلقاً وان كان الظلم عاماً واما اذا اخذ من نفس الغلة قهراً فلا ضمان اذا الظلم وارد على الفقراء ايضاً (مسئلة ١٦) الأقوى اعتبار خروج الموثن جميعها من غير فرق بين الموثن السابقة على زمان التعلق واللاحقة كما ان الأقوى اعتبار النصاب ايضاً بعد خروجها وان كان الاحوط اعتباره قبله بل الاحوط عدم اخراج الموثن خصوصاً لللاحقة والمراد بالموثنة كلها يحتاج اليه الزرع والشجر من اجرة الفلاح والحارث والساقى واجرة الارض ان كانت مستأجرة واجرة مثلها ان كانت موصوبة واجرة الحفظ والحصاد والجذاذ وتخفيف الثمرة واصلاح موضع التشميس وحفر التمر وغير ذلك كتفاوت نقص الالات والعوامل حتى ثياب المالك ونحوها ولو كانت سبب النقص مشتركاً بينهما وبين غيرها وزرع عليها بالنسبة (مسئلة ١٧) قيمة البذر اذا كان من ماله المازكي او المال الذي لا زكاة فيه من الموثن والمنافعة يوم تلقه وهو وقت الزرع (مسئلة ١٨) اجرة العامل من الموثن ولا يجب للمالك اجرة اذا كان هو العامل وكذا اذا عمل ولده او زوجته بلا اجرة وكذا اذا تبرع به اجنبي وكذا لا يجب اجرة الارض

التي يكون مالها ولا اجرة العوامل اذا كانت مملوكة له (مسئلة ١٩) واشترى الزرع فثمنه من الموزعة وكذا الوضمن النخل والشجر بخلاف ما اذا اشترى نفس الارض والنخل والشجر كما انه لا يكون ثمن العوامل اذا اشترى منها (مسئلة ٢٠) لو كان مع الزكوى غيره فالموزعة موزعة عليها اذا كانا مقصودين واذا كان المقصود بالذات غير الزكوى ثم عرض فصد الزكوى بعد اتمام العمل لم يحسب من الموثن واذا كان بالعكس حسب منها (مسئلة ٢١) الخراج الذي ياخذ السلطان ايضاً يوزع على الزكوى وغيره (مسئلة ٢٢) اذا كان للعمل مدخلة في ثمر سنين عديدة لا يبعد احتسابه على ما في السنة الاولى وان كان الاحوط النزوع على السنين (مسئلة ٢٣) اذا شك في كون شيء من الموثن اولاً لم يحسب منها (مسئلة ٢٤) حكم النخل والزرع في البلاد البعيدة حكمها في البلد الواحد فيضم الثمار بعضها الى بعض وان تفاوتت في الادراك بعد ان كانت الترتان لعام واحد وان كان بينهما شهر او شهران او اكثر وعلى هذا اذا بلغ ما ادرك منها نصيباً اخذ منه ثم يرخذ من الباقي كل او اكثر وان كان الذي ادرك اولاً اقل من النصاب ينتظر به حتى يدرك الاخر ويتعلق به الوجوب فيكمل منه النصاب ويؤخذ من المجموع وكذا اذا كان نخل يطلع في عام مرتين يضم الثاني الى الاول لانها ثمرة سنة واحدة لكن لا ينج عن اشكال لاحتمال كونها في حكم ثمرة عامين كما قيل (مسئلة ٢٥) اذا كان عنده تمر يجب فيه الزكاة لا يجوز ان يدفع عنه الرطب على انه فرضه وان كان بمقدار لو جف كان بقدر ما عليه من التمر وذلك لعدم كونه من افراد المأمور به نعم يجوز دفعه على وجه القيمة وكذا اذا كان عنده زبيب لا يجوز عنه دفع الغنم الا على وجه القيمة وكذا العكس فيها نعم لو كان عنده رطب يجوز ان يدفع عنه الرطب فريضة وكذا لو كان عنده غنم يجوز له دفع الغنم فريضة وهل يجوز ان يدفع مثل ما عليه من التمر او الزبيب ثم تمر آخر او زبيب آخر فريضة او لا لا يبعد الجواز لكن الاحوط دفعه من باب القيمة ايضاً لان الوجوب يتعلق بما عنده وكذا الحال في الحنطة والشعير اذا اراد ان يعطى من حنطة اخرى او شعير آخر (مسئلة ٢٦) اذا أدى القيمة من جنس ما عليه بزيادة او نقصان لا يكون من الربا بل هو من باب الرقاه (مسئلة ٢٧) لومات الزارع مثلاً بعد زمان تعلق الوجوب وجبت الزكاة مع بلوغ النصاب اما لو مات قبله وانتقل الى الوارث فان بلغ نصيب كل منهم النصاب وجب على كل زكاة نصيبه وان بلغ نصيب البعض دون البعض وجب على من بلغ نصيبه وان لم يبلغ نصيب واحد منهم لم يجب على

واحد منهم (مسئلة ٢٨) لو مات الزارع او مالكا النخل والشجر وكان عليه دين فاما ان يكون الدين مستغرقا اولاً ثم اما ان يكون الموت بعد تعلق الوجوب او قبله بعد ظهور الثمر او قبل ظهور الثمر ايضاً فان كان الموت بعد تعلق الوجوب وجب اخراجهما سواء كان الدين مستغرقاً ام لا فلا يجب النقص من الغرماء لان الزكوة متعلقة بالعين نعم لو تافت في حياته بالنقر بط وصارت في الذمة وجب النقص بين ارباب الزكوة وبين الغرماء كسائر الديون وان كان الموت قبل التعلق وبعد الظهور فان كان الورثة قد ادوا الدين قبل تعلق الوجوب من مال آخر فبعد التعلق بلا حظ بلوغ حصصهم النصاب وعدمه وان لم يودوا الى وقت التعلق ففي الوجوب وعدمه اشكال والاحوط الاخراج مع الغرامة للدين او استرضائهم واما ان كان قبل الظهور وجب على من بلغ نصيبه النصاب من الورثة بناء على انتقال التركة الى الوارث وعدم تعلق الدين بنائها الحاصل قبل ادائه وانه للوارث من غير تعلق حق الغرماء به (مسئلة ٢٩) اذا اشترى نخلاً او كرمًا او زرعاً مع الارض او يذوقها قبل تعلق الزكوة فالزكوة عليه بعد التعلق مع اجتماع الشرايط وكذا اذا انتقل اليه بغير الشراء واذا كان ذلك بعد وقت التعلق فالزكوة على البايع فان علم بادائه او شك في ذلك ليس عليه شيء وان علم بعدم ادائه فالبيع بالنسيئة الى مقدار الزكوة فضولي فان اجازها الحاكم الشرعي طال به بالثمن بالنسيئة الى مقدار الزكوة وان دفعه الى البايع رجع بعد الدفع الى الحاكم عليه وان لم يجوز كان له اخذ مقدار الزكوة من المبيع ولو ادى البايع الزكوة بعد البيع ففي استقرار ملك المشتري وعدم الحاجة الى الاجازة من الحاكم اشكال (مسئلة ٣٠) اذا تعدد انواع الثمر مثلاً وكان بعضها جيداً او اجود وبعضها الاخر ردي او اوردى فالاحوط الاخذ من كل نوع بحصته ولكن الاقوى الاجتزاء بطنق الجيد وان كانت مشتملاً على الاجود ولا يجوز دفع الردي من الجيد والاجود على الاحوط (مسئلة ٣١) الاقوى ان الزكوة متعلقة بالعين لكن لا على وجه الاشاعة بل على وجه السكلي في العين وح قلو باع قبل اداء الزكوة بعض النصاب صح اذا كان مقدار الزكوة باقياً عنده بخلاف ما اذا باع السكلي فانه بالنسيئة الى مقدار الزكوة يكون فضولياً محتاجاً الى اجازة الحاكم على ما مر ولا يكتفى عنده على الاداء من غيره في استقرار البيع على الاحوط (مسئلة ٣٢) يجوز للساعي من قبل الحاكم الشرعي غرض ثمر النخل والكرم بل والزروع على المالك وفائدته جواز التصرف للمالك بشرط قبوله كيف شاء ووقته بعد بدو الصلاح وتعلق الوجوب بل

الاقوى جوازه من المالك بنفسه اذا كان من اهل الخبرة او يقره من عدل او عدلين وان كان الاحوط الرجوع الى الحاكم او وكيله مع التمكن ولا يشترط فيه الصيغة فانه معاملة خاصة وان كان لوجبي بصيغة الصالح كان أولى ثم ان زاد ما في يد المالك كان له وان نقص كان عليه ويجوز لكل من المالك والخارج من الفسخ مع العين الفاضل ولو توافق المالك والخارج على الفسخ رطباً جاز ويجوز للعالم او وكيله بيع نصيب الفقراء من المالك او من غيره (مسئلة ٣٣) اذا اخرج المالك الذي فيه الزكوة قبل ادائها يكون البيع الفقراء بالنسيئة وان خسر يكون خسراهما عليه (مسئلة ٣٤) يجوز للمالك عزل الزكوة واقرارها من العين او من مال آخر مع عدم المستحق بل مع وجوده ايضاً على الاقوى وفائدته ضرورة للعزل ملكا للمستحقين قهراً حتى لا يشاركهم المالك عند الثأف ويكون امانة في يده لا يضمنه الا مع التفريط او التأخير مع وجود المستحق وهل يجوز للمالك ابدالها بعرضها اشكال وان كان الاظهر عدم الجواز ثم بعد العزل يكون ثمنها للمستحقين متصلاً كان او منفصلاً

فصل فيما يستحب فيه الزكوة

وهو على ما اشهر اليه سابقاً امور «الاول» مال التجارة وهو المال الذي تملكه الشخص واعدته للتجارة والاكتساب به سواء كان الانتقال اليه بمقدار المعاوضة او بمثل الهبة او الصلح الخافى او الارث على الاقوى واعتبر بعضهم كون الانتقال اليه بعنوان المعاوضة وسواء كان قصد الاكتساب به من حين الانتقال اليه او بعده وان اعتبر بعضهم الاول فالاقوى انه مطلق المال الذي اعد للتجارة فمن قصد الاعداد بدخل في هذا العنوان ولو كان قصده حين التملك بالمعاوضة او بغيرها الاقتناء والاخذ للثينة ولا فرق فيه بين ان يكون مما يتعلق به الزكوة للمالية وجوباً او استحباً وبين غيره كالتجارة بالخضر والثمار مثلاً ولا بين ان يكون من الاعيان او المتاع كالاستأجر داراً بنية التجارة ويشترط فيه امور «الاول» بلوغه حد انصاب احد التقدين فلا زكاة فيما لا يبلغه والظاهر انه كالتقدين في النصاب الثاني ايضاً «الثاني» مضي الحول عليه من حين قصد التملك «الثالث» بقاء قصد الاكتساب طول الحول فلو عدل عنه ونوى به الثينة في الاثناء لم يلحقه الحكم وان عاد الى قصد الاكتساب اعتبر ابتداء الحول من حينه «الرابع» بقاء رأس المال بعينه طول الحول «الخامس» ان يطلب برأس

المال أو زيادة طول الحول ولو كان رأس ماله مائة دينار مثلاً فصار يطلب بقبضة في أثناء السنة ولو حصة من قيراط يوماً منها سقطت الزكوة والمراد برأس المال الثمن المقابل للمحتاج وقدر الزكوة فيه ربع العشر كما في النقدين والاقوى تعلّقها بالعين كما في الزكوة الواجبة وإذا كان المتاع عرضاً فيكفي فيه الزكوة بلوغ النصاب بأحد النقيدين دون الآخر (مسئلة ١) إذا كان مال التجارة من النصب التي تجب فيها الزكوة مثل أربعين شاة أو ثلاثين بقرة أو عشرين ديناراً أو نحو ذلك فإن اجتمعت شرائط كليهما وجب اخراج الواجبة وسقطت زكوة التجارة وإن اجتمعت شرائط أحدهما فقط ثبت ما اجتمعت شرائطها دون الأخرى (مسئلة ٢) إذا كان مال التجارة أربعين غنماً سائلة فما أوضاها في أثناء الحول بأربعين غنماً سائلة سقطت كلتا الزكوتين بمعنى أنه انقطع حول كليهما لا اشتراط بقاء عين النصاب طول الحول فلا بد أن يتدبر الحول من حين تلك الثانية (مسئلة ٣) إذا ظهر في مال المضاربة ربح كانت زكوة رأس المال مع بلوغه النصاب على رب المال ويضم إليه حصته من الربح ويستحب زكوة أيضاً إذا بلغ النصاب وتم حوله بل لا يبعد كفاية مضي حول الأصل وليس في حصة العامل من الربح زكوة إلا إذا بلغ النصاب مع اجتماع الشرائط لكن ليس له التأدية من العين إلا بأذن المالك أو بعد التسمية (مسئلة ٤) الزكوة الواجبة مقدمة على الدين سواء كان مطالباً به أولاً ما دامت عينها موجودة بل لا يصح وفائه بها بدفع تمام النصاب نعم مع تلفها وصيرورتها في الدمة حاطة حال سائر الديون وأما زكوة التجارة فالدين المطالب به مقدم عليها حيث أنها مستحقة سواء قلنا بتعلّقها بالعين أو بالقيمة وأما مع عدم المطالبة فيجوز تقديمها على القولين أيضاً بل مع المطالبة أيضاً إذا أداها صحت واجزأت أتمكاً من حيث ترك الواجب (مسئلة ٥) إذا كان مال التجارة أحد النصب المالية واختلف مبدء حولها فإن تقدم حول المالية سقطت الزكوة للتجارة وإن انعكس فإن أعطي زكوة التجارة قبل حلول حول المالية سقطت والا كان كالحوال الحولان معاً في سقوط مال التجارة (مسئلة ٦) لو كان رأس المال أقل من النصاب ثم بلغه في أثناء الحول استأنف الحول عند بلوغه (مسئلة ٧) إذا كان له تجارتان ولكل منهما رأس مال فلكل منهما شروطه وحكمه فإن حصلت في أحدهما دون الأخرى استحبت فيما اقتطعت ولا يجبر بخسران أحدهما بربح الأخرى «الثاني» ما يستحب فيه الزكوة كل ما يكال أو يوزن مما ابتنته الأرض عدا الغلات الأربع فإنها واجبة فيها وعدا الخضر كالبقول والفواكه والباذنجان والخيار والبطيخ

ونحوها ففي صحيحة زرارة عن رسول الله ص عن الخضر قلت وما الخضر قال ع كل شيء لا يكون له بقاء البقل والبطيخ والفواكه وشبه ذلك مما يكون مريع الفساد وحكم ما يخرج من الأرض مما يستحب فيه الزكوة حكم الغلات الأربع في قدر النصاب وقدر ما يخرج منها وسيف السقي والزرع ونحو ذلك «الثالث» الخيل الإناث بشرط أن تكون سائمة ويحول عليها الحول ولا بأس بكونها عوامل في العتاق منها وهي التي تولدت من عربيين كل سنة ديناراً اثنتان مثقال ونصف صيرفي وفي البراذ من كل سنة ديناراً ثلاثة أرباع المثقال الصيرفي والظاهر ثبوتها حتى مع الاشتراك فلو ملك اثنتان فرساً ثبتت الزكوة بينهما «الرابع» حاصل العقار الثقل للأناء من البساتين والدكاكين والمساكن والحمامات والخانات ونحوها والظاهر اشتراط النصاب والحول والقدر المخرج ربع العشر مثل النقدين «الخامس» الحلي وزكوة أعارته لمؤمن «السادس» المال الغائب أو المذخور الذي لا يتمكن من التصرف فيه إذا حال عليه حولان أو أحوال فيستحب زكوة لسنة واحدة بعد التمكن «السابع» إذا تصرف في النصاب بالمعوضة في أثناء الحول بقصد الفرار من الزكوة فإنه يستحب اخراج زكوة بعد الحول

فصل

اصناف المستحقين للزكوة ومصارفها ثمانية «الاول والثاني» الفقير والمسكين والثالث اسوء حالاً من الاول والفقير الشرعي من لا يملك مائة السنة له وبعياله والغني الشرعي بخلافه فمن كان عنده ضيعة أو عقار أو مواش أو نحو ذلك تقوم بكفايته وكفاية عياله في طول السنة لا يجوز له اخذ الزكوة وكذا إذا كان له رأس مال يقوم ربحه بمؤنته أو كان له من النقد أو الجنس ما يكفيه وبعياله وإن كان لسنة واحدة وأما إذا كان أقل من مقدار كفاية سنته يجوز له اخذها وعلى هذا فلو كان عنده بمقدار الكفاية وتقص عنه بعد صرف بعضه في أثناء السنة يجوز له الأخذ ولا يلزم أن يصير إلى آخر السنة حتى يتم ما عنده في كل وقت ليس عنده مقدار الكفاية المذكورة يجوز له الأخذ وكذا لا يجوز لمن كان ذا صنعة أو كسب يحصل منها مقدار مؤنته والأحوط عدم اخذ القادر على الاكتساب إذا لم يفضل تكسلاً (مسئلة ١) لو كان له رأس مال لا يقوم ربحه بمؤنته لكن عينه تكفيه لا يجب عليه صرفها في مؤنته بل يجوز له إبقائه للتجار به واخذ البقية من الزكوة وكذا لو كان صاحب صنعة تقوم لانها أو صاحب ضيعة تقوم قيمتها

بؤنثته ولكن لا يكفي الحاصل منها لا يجب عليه بيعها وحرف العوض في المؤنة بل يبيعها
ويأخذ من الزكاة بقية المؤنة (مسئلة ٢) يجوز أن يعطى الفقير أزيد من مقدار مؤنته وقعة
فلا يلزم الاقتصار على مقدار مؤنة سنة واحدة وكذا في الكاسب الذي لا يفي كسبه بمؤنة
سنته أو صاحب الضيعة التي لا يفي حاصلها أو التاجر الذي لا يفي ربح تجارتته بمؤنة سنته لا يلزم
الاقتصار على إعطاء التمة بل يجوز دفع ما يكفيه لسنتين بل يجوز جعله غنياً عريضاً وإن كان
الاحوط الاقتصار نعم لو أعطاه دفعات لا يجوز بعد أن حصل عنده مؤنة السنة أن يعطى شيئاً
ولو قليلاً ما دام كذلك (مسئلة ٣) دار السكينة والخادم وفارس الركوب المحتاج إليها بحسب
حاله ولو أعز وشرفه لا يمنع من إعطاء الزكاة وأخذها بل ولو كانت متعددة مع الحاجة إليها
وكذا الثياب والألبسة الصيفية والشتوية والسفرة والخضرة ولو كانت للتجمل والمآث التي
من الفروش والظروف وسائر ما يحتاج إليه فلا يجب بيعها في المؤنة بل لو كان فاقداً لما مع
الحاجة جاز أخذ الزكاة لشراؤها وكذا يجوز أخذها لشراء الدار والخادم وفارس الركوب
والكسب العملية ونحوها مع الحاجة إليها نعم لو كان عنده من المذكورات أو بعضها أزيد من
مقدار حاجته بحسب حاله وجب صرفه في المؤنة بل إذا كانت عنده دار تزيد عن حاجته
وامكنه بيع المقدار الزائد منها عن حاجته وجب بيعه بل لو كانت له دار تنفع حاجته بأقل
منها قيمة فالأحوط بيعها وشراء الأذن وكذا في العبد والجارية والفارس (مسئلة ٤) إذا كان
يقدر على التكسب لكن ينافي شأنه كولو كان قادراً على الاحتطاب والاحتشاش الغير اللابئين بحاله
يجوز له أخذ الزكاة وكذا إذا كان عسيراً ومشقة من جهة كبر أو مرض أو ضعف فلا يجب عليه
التكسب (مسئلة ٥) إذا كان صاحب حرفة وصنعة ولكن لا يمكنه الاشتغال بها من جهة
فقد الآلات أو عدم الطالب جاز له أخذ الزكاة (مسئلة ٦) إذا لم يكن له حرفة ولكن يمكنه
تعلماً من غير مشقة ففي وجوب التعلم وحرمته أخذ الزكاة بتركه اشكال والأحوط التعلم وترك
الاخذ بعده نعم ما دام مشتغلاً بالتعلم لا مانع من أخذها (مسئلة ٧) من لا يتمكن من التكسب
طول السنة إلا في يوم أو أسبوع مثلاً ولكن يحصل له في ذلك اليوم أو الأسبوع مقدار مؤنة
السنة فتتركه وبقي طول السنة لا يقدر على الاكتساب لا يبعد جواز أخذه وإن قلنا أنه عاص
بالتارك في ذلك اليوم أو الأسبوع لصدق الفقير عليه (مسئلة ٨) لو اشتغل القادر على الكسب
بطلب العلم المانع عنه يجوز له أخذ الزكاة إذا كان مما يجب تعلمه عينا أو كفاية وكذا إذا كان

مما يستحب تعلمه كالتفقه في الدين اجتهداً أو تنليداً وإن كان مما لا يجب ولا يستحب كالفقه
والنجوم والرياضيات والعروض والادبية لمن لا يريد التفقه في الدين فلا يجوز أخذه (مسئلة ٩)
لوشك في أن ما يبيده كان مؤنة سنته أم لا فمع سبق وجود ما به الكفاية لا يجوز الأخذ ومع
سبق العدم وحدث ما يشك في كفايته يجوز عملاً بالأصل في الصورتين (مسئلة ١٠) المدعى
الفقر أن عرف صدقة أو كذبه عول به وإن جهل الأسماء فمع سبق فقره يعطى من غير
عين ومع سبق الغنى أو الجبل بالحالة السابقة فالأحوط عدم الاعطاء إلا مع الظن بالصدق
خصوصاً في الصورة الأولى (مسئلة ١١) لو كان له دين على الفقير جاز احتسابه زكاة سواء
كان حياً أو ميتاً لكن يشترط في الميت أن لا يكون له تركة تبقى بدينه والا لا يجوز نعم لو كان له
تركة لكن لا يمكن الاستيفاء منها لاستتاع الورثة أو غيرهم فالظاهر الجواز (مسئلة ١٢) لا يجب
اعلام الفقير أن المدفوع اليه زكاة بل لو كانت ممن يترفع ويبدله الحياء منها وهو مستحق
يستحب دفعها إليه على وجه الصلة ظاهراً والزكاة واقفاً بل لو اقتضت المصلحة التصريح كتباً
بعدم كرمها زكاة جاز إذا لم يقصد القابض عنواناً آخر غير الزكاة بل قصد مجرد التملك
(مسئلة ١٣) لو دفع الزكاة باعتقاد الفقر فإن كون القابض غنياً فأن كانت العين باقية
ارتجىها وكذا مع تلفها إذا كان القابض عالماً بكونها زكاة وإن كان جاهلاً بجرمتها الغنى بخلاف
ما إذا كان جاهلاً بكونها زكاة فإنه لا ضمان عليه ولو تضرر الارتجاع أو تلفت بلا ضمان أو معه
ولم يتمكن الدافع من أخذ العوض كان ضامناً فعليه الزكاة مرة أخرى نعم لو كان الدافع هو
المجتهد أو المأذون منه لا ضمان عليه ولا على المالك الدافع اليه (مسئلة ١٤) لو دفع الزكاة إلى
غنى جاهلاً بجرمتها عليه أو تضرراً استرجعها مع البقاء أو عوضها مع التلف وعلم القابض ومع
عدم الامكان يكون عليه مرة أخرى ولا فرق في ذلك بين الزكاة المعزولة وغيرها وكذا في
المسئلة السابقة وكذا الحل لو بان أن المدفوع إليه كافر أو ذمى أن قلنا بشرط أنه لا يؤمن
تجب نفقته عليه أو شيء إذا كان الدافع من غير قبيلة (مسئلة ١٥) إذا دفع الزكاة باعتقاد
أنه عادل فبان فقيراً فاسقاً أو بائناً فبان جاهلاً أو زدي فبان عمرراً أو وضو ذلك صح
وابراً إذا لم يكن على وجه التقيد بل كان من باب الاشتباه في التطبيق ولا يجوز استرجاعه
وإن كانت الدين بقية وأما إذا كان على وجه التقيد فيجزى كما يجوز نيتها مجدداً مع بقاء الدين
أو تلفها إذا كان ضامناً بان كان عالماً بشتباهه له أنع وتقيده «أشكال» العام لم يرد

المصويون من قبل الامام ع اوتايه الخاص او العام لاخذ الزكوات وخطايا وحاسبا وايصالها اليه اولى الفقراء على حسب اذنه فان العامل يستحق منها سحياً في مقابل عمله وان كان غنياً ولا يلزم استيجاره من الاول او تعيين مقدار له على وجه الجمع القبل يجوز ايضاً ان لا يعين له ويعطيه بعد ذلك ما يراه ويشترط فيهم التكليف بالبلوغ والعقل والايمان بل العدالة والحريه ايضاً على الاحوط نعم لا بأس بالمكاتب ويشترط ايضاً معرفة المسائل المتعلقة بعملهم اجتهداً او تقليداً وان لا يكونوا من بني هاشم نعم يجوز استيجارهم من بيت المال او غيره كما يجوز عملهم ثبراً والاقوي عدم سقوط هذا القسم في زمان الغيبة مع بسط يد نائب الامام ع في بعض الاقطار نعم يسقط بالنسبة الى من تصدى بنفسه لخراج زكوة وايصالها الى نائب الامام ع اولى الفقراء بنفسه « الرابع » المؤلفة قلوبهم من الكفار الذين يراد من اعطائهم الفهم ويملهم الى الاسلام او الى معاونة المسلمين في الجهاد مع الكفار او الدفاع ومن المؤلفة قلوبهم الضعفاء العقول من المسلمين لقوية اعتقادهم او لامانتهم الى المعاونة في الجهاد او الدفاع « الخامس » الرقاب وهم ثلاثة اصناف « الاول » المكاتب العاجز عن اداء مال الكتابة مطلقاً كان او مشروطاً والاحوط ان يكون بعد حلول النجم في جواز اعطائه قبل حلوله اشكال ويتخير بين الدفع الى كل من المولى والعبد لكن ان دفع الى المولى وافق عجز العبد عن باقي مال الكتابة في المشروط فرد الى الرق يسترجع منه كانه لو دفعه الى العبد ولم يصرفها في فك رقبته لاستغناؤه بأبراء او تبرع اجنبي يسترجع منه نعم يجوز الاحتساب ح من باب سهم الفقراء اذا كان فقيراً ولو ادعى العبد انه مكاتب اوانه عاجز فان علم صدقه او اقام بينة قبل قوله والا فليقبل قوله اشكال والاحوط عدم القبول سواء صدقه العبد او كذبه ويجوز اعطاء المكاتب من سهم الفقراء اذا العلم والبيئة ايضاً كذلك سواء صدقه العبد او كذبه ويجوز اعطاء المكاتب من سهم الفقراء اذا كان عاجزاً عن التكسب للاداء ولا يشترط اذن المولى في الدفع الى المكاتب سواء كان من باب الرقاب او من باب الفقر « الثاني » العبد تحت الشدة والمرجع في صدق الشدة العرف فيشتري و يعتق خصوصاً اذا كان مؤمناً في يد غير المؤمن « الثالث » مطلق عتق العبد مع عدم وجود المستحق للزكاة فنية الزكاة في هذا والسابق عند دفع الثمن الى البائع والاحوط الاستمرار بها الى حين الاعتاق « السادس » الغارمون وهم الذين ركبهم الديون وعجزوا عن اوائها وان كانوا مالكيين لقوت سنتهم ويشترط ان لا يكون الدين معسروفاً في المعصية والا لم يقض من هذا

السهم وان جاز اعطائه من سهم الفقراء سواء ناب عن المعصية اولى يقب بناء على عدم اشتراط العدالة في التقدير وكونه مالكا لقوت سنته لا يتأني فقره لاجل وفاء الدين الذي لا يفي كسبه او ما عنده به وكذا يجوز اعطائه من سهم سبيل الله ولو شك في انه صرفه في المعصية ام لا فالاقوي جواز اعطائه من هذا السهم وان كان الاحوط خلافه نعم لا يجوز له الاخذ اذا كان قد صرفه في المعصية ولو كان معذوراً في الصرف في المعصية لجعل الواضطرار اوانسيان او نحو ذلك لا بأس باعطائه وكذا لو صرفه فيها في حال عدم التكليف لصغر او جنون ولا فرق في الجاهل بين كونه جاهلاً بالموضوع او بالحكم (مسئلة ١٦) لافرق بين اقسام الدين من قرض او ثمن يبيع او ضمان مال او عوض صالح او غير ذلك كما لو كان من باب غرامة اتلاف فلو كان الاتلاف جهلاً اوانسياناً ولم يتمكن من اداء العوض جاز اعطائه من هذا السهم بخلاف ما لو كان على وجه العمد والعدوان (مسئلة ١٧) اذا كان دينه مؤجلاً فالاحوط عدم الاعطاء من هذا السهم قبل حلول اجله وان كان الاقوي الجواز (مسئلة ١٨) لو كان كسبياً يقدر على اداء دينه بالتدريج فان كان الديان مطالباً فالظاهر جواز اعطائه من هذا السهم وان لم يكن مطالباً فالاحوط عدم اعطائه (مسئلة ١٩) اذا دفع الزكاة الى الغارم فبان بعده ان دينه في معصية ارجح منه الا اذا كان فقيراً فانه يجوز احتسابه عليه من سهم الفقراء وكذا اذا تبين انه غير مدين وكذا اذا ابرئه الدين بعد الاخذ لوفاء الدين (مسئلة ٢٠) لو ادعى انه مدين فان اقام بينة قبل قوله والا فالاحوط عدم تصديقه وان صدقه الغريم فضلاً عما لو كذبه او لم يصدقه (مسئلة ٢١) اذا اخذ من سهم الغارمين ليصرفه في اداء الدين ثم صرفه في غيره ارجح منه (مسئلة ٢٢) المناط هو الصرف في المعصية والطاعة لا القصد من حين الاستدانة فلو استدان للطاعة فصرف في المعصية لم يعط من هذا السهم وفي العكس بالعكس (مسئلة ٢٣) اذا لم يكن الغارم متمكناً من الاداء حالاً وتمكن بعد حين كان يكون له غلة لم يبلغ اوائها او دين مؤجل يحل اجله بعد مدة في جواز اعطائه من هذا السهم اشكال وان كان الاقوي عدم الجواز مع عدم المطالبة من الدين او امكان الاستقراض والوفاء من محل آخر ثم قضائه بعد التحك (مسئلة ٢٤) لو كان دين الغارم لمن عليه الزكاة جاز له احتسابه عليه زكاة بل يجوز ان يحتسب ما عنده من الزكاة وفاء للدين يأخذ ما مقاصة وان لم يقضه المدين ولم يوكل في قبضها ولا يجب اعلام المدين بالاحتساب عليه او يجعلها وفاء واخذها مقاصة

(مسئلة ٢٥) لو كان الدين غير من عليه الزكاة يجوز له وفائه عنه بما عنده منها ولو بدون اطلاع الغارم (مسئلة ٢٦) لو كان الغارم عن تحب نفقته على من عليه الزكاة جاز له اعطائه لو فاء دينه او الوفاء عنه وان لم يجوز اعطائه انفقته (مسئلة ٢٧) اذا كان ديان الغارم مديوناً لمن عليه الزكاة جاز له احالته على الغارم ثم يحسب عليه بل يجوز له ان يحسب ما على الديان وفاء عما في ذمة الغارم وان كان الاحوط ان يكون ذلك بعد الاحالة (مسئلة ٢٨) لو كان الدين للدين عن الغير تبرعاً لمصلحة مقتضية لذلك مع عدم تمكنه من الاداء وان كان قادراً على قوت صنته يجوز اعطائه من هذا السهم وان كان المشعرون عنه غنياً (مسئلة ٢٩) لو ائتمنت لاصلاح ذات البين كما لو وجد قبل لا يدري فانه وكاد ان يقع به بينه الفتنة فاستدان لفصل فان لم يتمكن من ادائه جاز الاعطاء من هذا السهم وكذا لو ائتمنت لشمير مسجود او غير ذلك من المصالح العامة واما لو تمكن من الاداء فشكل نعم لا يبعد جواز الاعطاء من سهم سبيل الله وان كان لا ينج عن اشكال ايضا الا اذا كان من قصده حين الائتمنة ذلك «السابع» سبيل الله وهو جميع سبل الخير كبناء القناطر والمدارس والخانات والمساجد وتعميرها وتخليص المؤمنين من يد الظالمين ونحو ذلك من المصالح كاصلاح ذات البين ورفع وقوع الشرور والفتن بين المسلمين وكذا اعانة الحاج والزائر وكرام العلماء والمشتغلين مع عدم تمكنهم من الحج والزيرة والاشتغال ونحوها من اموالهم بل الاقوى جواز دفع هذا السهم في كل قرية مع عدم تمكن المدفوع اليه من فعلها بغير الزكاة بل مع تمكنه ايضا لكن مع عدم اقداره الا بهذا الوجه «الثامن» ابن السبيل وهو المسافر الذي نفدت نفقته او تلفت راحلته بحيث لا يقدر معه على الذهاب وان كان غنياً في وطنه بشرط عدم تمكنه من الائتمنة او تلفت راحلته بحيث لا يقدر معه على وبشرط ان لا يكون سفره في معصية فيدفع اليه قدر الكفاية اللازمة بحاله من الملابس والمأكول والركوب او غيرها واجرتها الى ان يصل الى بلده بعد قضاء وطره من سفره او يصل الى محل يمكنه تحصيلها بالائتمنة او البيع او نحوها ولو فضل مما اعطى شي ولو بالنسيئة على نفسه اعاده على الاقوى من غير فرق بين القدر والزيادة ونحوها فهدفنا الى الحاكم يعلمه بانه من الزكاة واما لو كان في وطنه واراد انشاء المقر المحتاج اليه ولا قدرة له عليه فليس من ابن السبيل نعم لو تلبس بالسفر على وجه يصدق عليه ذلك يجوز اعطائه من هذا السهم وان لم يجد نقاد نفقته بل كانت اصل ماله قاصراً فلا يعطى من هذا السهم قبل ان يصدق عليه اسم ابن

السبيل نعم لو كان فقيراً يعطى من سهم الفقراء (مسئلة ٣٠) اذا علم استحقاق شخص للزكاة ولكن لم يعلم من اى الاصناف يجوز اعطائه بقصد الزكاة من غير تعيين الصنف بل ارا علم استحقاقه من جهتين يجوز اعطائه من غير تعيين الجهة (مسئلة ٣١) اذا نذر ان يعطى زكوته فقيراً معيناً لجهة واحدة مطلقاً ينفق نذره فان سعى فاعطى فقيراً آخر اجزه ولا يجوز استرداده وان كانت العين باقية بل لو كان مائتاً الى نذره واعطى غيره متعمداً اجزه ايضا وان كانت ائناً في مخالفة النذر ونحوه عليه الكفارة ولا يجوز استرداده ايضا لانه قد ملك بالقبض (مسئلة ٣٢) اذا اعتقد وجوب الزكاة عليه فاعطاها فقيراً ثم تبين له عدم وجوبها عليه جاز له الاسترجاع اذ كانت العين باقية واما اذا شك في وجوبها عليه وعده فاعطى احتياطاً ثم تبين له عدمه فالظاهر عدم جواز الاسترجاع وان كانت العين باقية فصل في اوصاف المستحقين وهي امور «الاول» الايمان فلا يعطى الكافر بجميع اقسامه ولان مقتضى خلاف الحق من فرق المسلمين حتى المستضعفين منهم الا من سهم المولفة فلو بهم وسهم سبيل الله في الجملة مع عدم وجود المؤمن والولفة وسبيل الله يحفظ الى حال التمكن (مسئلة ١) تعطي الزكاة من سهم الفقراء لافعال المؤمنين ومجاثينهم من غير فرق بين الذكر والانثى والحر والعتق ولا بين المدين وغيره اما بالتفليك بالدمع الى ايهم واما بالصرف عليهم مباشرة او بتوسط امين ان لم يكن لهم ولي شرعي من الاب والجد والقبيل (مسئلة ٢) يجوز دفع الزكاة الى السفيه فليكن وان كان يحجر عليه بعد ذلك كما انه يجوز الصرف عليه من سهم سبيل الله بل من سهم الفقراء ايضا على الاظهر من كونه كاي سهم اعم من التفليك والصرف (مسئلة ٣) الصبي الثبول بين المؤمن وغيره بالحق بالمؤمن خصوصاً اذا كان هو الاب نعم لو كان الجد مؤمناً والاب غير مؤمن فقه اشكال والاحوط عدم الاعطاء (مسئلة ٤) لا يعطى ابن الزنا من المؤمنين فضلاً عن غيرهم من هذا السهم (مسئلة ٥) لو اعطى غير المؤمن زكوته اهل نخلته ثم استبصر اعداه بخلاف الصلوة والصوم اذا جاء بها على وفق مذهبه بل وكذا الحج وان كان قد تركه ركناً عندنا على الاصح فتم لو كان قد دفع الزكاة الى المؤمن ثم استبصر اجن وان كان الاحوط الاعادة ايضاً (مسئلة ٦) النية في دفع الزكاة للطفل والمجنون عند الدفع الى الولي اذا كان على وجه التفليك وعند الصرف عليها اذا كان على وجه الصرف (مسئلة ٧) استشكل بعض العلماء في جواز اعطاء الزكاة لعوام المؤمنين الذين لا يعرفون الله الا بهذا اللفظ او النبي او الائمة كلا

أو بعضاً أو شيئاً من المعارف الخمس واستقر عدم الاجزاء بل ذكر بعض آخر انه لا يكفي معرفة الأسماء منهم بل لابد في كل واحد ان يعرف انه من هو واين من فيشترط تعيينه وتعيينه عن غيره وان يعرف الترتيب في خلافتهم ولولم يعلم انه هل يعرف ما يلزم معرفته أم لا يعتبر الفحص عن حاله ولا يكفي الاقرار الاجمالي بالله مسلم مؤمن واثني عشري وما ذكره مشكل جداً بل الأقوى كفاية الاقرار الاجمالي وان لم يعرف اسمائهم ايضاً فضلاً عن اسماء آبائهم والترتيب في خلافتهم لكن هذا مع العلم بصدقه في دعواه انه من المؤمنين الاثني عشرين واما اذا كان مجرد الدعوى ولم يعلم صدقه وكذبه فيجب الفحص عنه (مسألة ٨) لو اعتقد كونه مؤمناً فاعطاه الزكوة ثم تبين خلافه فالأقوى عدم الاجزاء «الثاني» ان لا يكون ممن يكون الدفع اليه اعانة على الاثم واغراء بالفبيح فلا يجوز اعطائها لمن يصرفها في المعاصي خصوصاً اذا كان تركه ردعاً له عنها والأقوى عدم اشتراط العدالة ولا عدم ارتكاب الكبائر ولا عدم كونه شارب الخمر فيجوز دفعها الى الفاسق وصرت كى الكبائر وشاربي الخمر بعد كونهم فقراء من اهل الايمان وان كان الاحوط اشتراطها بل وردت رواية بال منع عن اعطائها لشارب الخمر نعم يشترط العدالة في العاملين على الاحوط ولا يشترط في المؤلفة قلوبهم بل ولا في سهم سبيل الله بل ولا في الرقاب وان قلنا باعتبارها في سهم الفقراء (مسألة ٩) الارجح دفع الزكوة الى الاعدل فالعدل والافضل فالافضل والاحوج فالاحوج ومنع تعارض الجهات بلا حظ الام فالام المختلف ذلك بحسب المقامات «الثالث» ان لا يكون ممن تجب نفقته على المذكي كالأبوين وان علوا والاولاد وان سفلوا من الذكور او من الاناث والزوجة الدائمة التي لم يسقط وجوب نفقتها بشرط او غيره من الاسباب الشرعية والمملوك سواء كان آبقاً او مطيعاً فلا يجوز اعطاء زكوته ايام الاتفاق بل ولا للتوسعة على الاحوط وان كان لا يبعد جوازه اذا لم يكن عنده ما يوسع به عليهم نعم يجوز دفعها اليهم اذا كان عندهم من تجب نفقته عليهم لاعليه كالزوجة للوالد والولد والمملوك لها مثلاً (مسألة ١٠) المنوع اعطائه لو اوجب النفقة هو ما كان من سهم الفقراء ولاجل الفقر واما من غيره من السهام كسهم العاملين اذا كان منهم او الفارمين او المؤلفة قلوبهم او سبيل الله او ابن السبيل او الرقاب اذا كان من احد المذكورات فلا مانع منه (مسألة ١١) يجوز ان تجب نفقته على غيره ان يأخذ الزكوة من غير من تجب عليه اذا لم يكن قادراً على انفاقه او كان قادراً ولكن لم يكن باذلاً واما اذا كان باذلاً فيشكل الدفع اليه وان كان فقيراً كابناء الاغنياء

اذا لم يكن عندهم شيء بل لا ينبغي الاشكال في عدم جواز الدفع الى زوجة المؤسر البازل بل لا يبعد عدم جوازه مع امكان اجبار الزوج على البذل اذا كان متمتعاً منه بل الاحوط عدم جواز الدفع اليهم للتوسعة الملائمة بحالهم مع كون من عليه النفقة باذلاً للتوسعة ايضاً (مسألة ١٢) يجوز دفع الزكوة الى الزوجة المتمتع بها سواء كان المعطى هو الزوج او غيره وسواء كان للاتفاق او للتوسعة وكذا يجوز دفعها الى الزوجة الدائمة مع سقوط وجوب نفقتها بالشروط او نحوه نعم لو وجبت نفقة المتمتع بها على الزوج من جهة الشرط او نحوه لا يجوز الدفع اليها مع يسار الزوج (مسألة ١٣) يشكل دفع الزكوة الى الزوجة الدائمة اذا كان سقوط نفقتها من جهة النشوز لممكنها من تحصيلها بتركها (مسألة ١٤) يجوز للزوجة دفع زكوتها الى الزوج وان انفقتا عليها وكذا غيرها ممن تجب نفقته عليه بسبب من الاسباب الخارجية (مسألة ١٥) اذا عال باحد تبرعاً جاز له دفع زكوته له فضلاً عن غيره للاتفاق او للتوسعة من غير فرق بين القريب الذي لا يجب نفقته عليه كالالاخ واولاده والتم والخال واولادهم وبين الابن ومن غير فرق بين كونه وارثاً له لعدم الولد مثلاً وعدمه (مسألة ١٦) يستحب اعطاء الزكوة للاقارب مع حاجتهم وفقرهم وعدم كونهم ممن تجب نفقتهم عليه في الخبر اي الصدقة افضل قال ع على ذي الرحم الكاشح وفي آخر لاحدقة وذو رحم محتاج (مسألة ١٧) يجوز للوالد ان يدفع زكوته الى ولده للصرف في مؤنة التزويج وكذا العكس (مسألة ١٨) يجوز للمالك دفع الزكوة الى ولده للاتفاق على زوجته او خادمه من سهم الفقراء كما يجوز له دفعه اليه لتحصيل الكتب العلمية من سهم سبيل الله (مسألة ١٩) لا فرق في عدم جواز دفع الزكوة الى من تجب نفقته عليه بين ان يكون قادراً على انفاقه او عاجزاً كما لا فرق بين ان يكون ذلك من سهم الفقراء او من سائر السهام فلا يجوز الانفاق عليهم من سهم سبيل الله ايضاً وان كان يجوز لغير الاتفاق وكذا لا فرق على الظاهر الاحوط بين اتمام ما يجب عليه وبين اعطائه قامة وان حكي عن جماعة انه لو عجز عن اتمام ما يجب عليه جاز له اعطاء البقية كما لو عجز عن اكسائهم او عن ادائهم لاطلاق بعض الاخبار الواردة في التوسعة بدعوى شمولها للنفقة لانها ايضاً نوع من التوسعة لكنه مشكل فلا يترك الاحتياط بترك الاعطاء (مسألة ٢٠) يجوز صرف الزكوة على مملوك الغير اذا لم يكن ذلك الغير باذلاً لنفقته اما لثقله او لغيره سواء كان العبد آبقاً او مطيعاً «الرابع» ان لا يكون هاشمياً اذا كانت الزكوة من غيره مع عدم الاضرار ولا فرق بين سهم الفقراء وغيره

من صائر الهشام حتى سهم العاملين وسبل الله نعم لا بأس بتصرفه في الخانات والمدارس وصائر
الاولاد المتخذة من سهم سبل الله اما زكوة الهشبي فلا بأس بأخذها له من غير فرق بين الهشام
ايضاً حتى سهم العاملين فيجوز استعمال الهشبي على جباية صدقات بني هاشم وكذا يجوز اخذ
زكوة غير الهشبي له مع الاضرار اليها وعدم كفاية الخمس وصائر الوجوه ولكن الاحوط ح
الاقتصار على قدر الضرورة بوجوبها مع الامكان (مسئلة ٢١) المحرم من صدقات غير الهشبي
عليه انما هو زكوة المال الواجبة وزكوة الفطرة واما الزكوة المندوبة ولو زكوة مال التجارة وصائر
الصدقات المندوبة فليست محرمة عليه بل لا تحرم الصدقات الواجبة ماعدا الزكوتين عليه ايضاً
كالصدقات المندوبة والموصى بها للفقراء والكفارات وغوها كالتعظيم اذا كان من يدفع عنه
من غير الهاشمين واما اذا كان المالك المجهول الذي يدفع عنه الصدقة هاشمياً فلا اشكال اصلاً
ولكن الاحوط في الواجبة عدم الدفع اليه واحوط منه عدم دفع مائتي الصدقة ولو مندوبة
خصوصاً مثل زكوة مال التجارة (مسئلة ٢٢) يثبت كونه هاشمياً بالبيعة والشبايع ولا يكفي
بمجرد دعواه وان حرم دفع الزكوة اليه موافقة له باقراره ولو ادعى انه ليس به هاشمي يعطى من
الزكوة لا تقبل قوله بل لاصالة العدم عند الشك في كونه منهم ام لا ولذا يجوز اعطائه المجهول
الذهب كالمقيط (مسئلة ٢٣) يشكّل اعطاء زكوة غير الهشبي ان تولد من الهشبي بالزنا للاحوط
عدم اعطائه وكذا الخمس فيقتصر فيه على زكوة الهشبي ❦ فصل ❦ في بقية احكام الزكوة
وفيه مسائل « الاولى » الافضل بل الاحوط نقل الزكوة الى الفقيه الجامع للشرائط في زمن
الفقيه سيما اذا طلبها لانه اعرف بوقتها لكن الاقوى عدم وجوبه فيجوز للمالك مباشرة
او بالاستئابة والنوكل تفريقها على الفقراء وصرفها في مصارفها ثم لو طلبها الفقيه على وجه
الاجاب بان يكون هناك ما يقتضي وجوب صرفها في مصارفها بحسب الخصوصيات الموجبة لذلك
شرعاً وكان مثلاً له يجب عليه الدفع اليه من حيث انه تكليفه الشرعي لا مجرد طلبه وان كان
احوط كما ذكرنا بخلاف ما اذا طلبها الامام عليه السلام في زمان الحنفية فانه يجب الدفع اليه
بمجرد طلبه من حيث وجوب طاعته في كل ما يأمر « الثانية » لا يجب البسط على الاصناف
اخائية بل يجوز التخصيص ببعضها كما لا يجب في كل صنف البسط على افراد ان تعددت ولا
مراعاة اهل الجمع الذي هو الثالثة بل يجوز تخصيصها بشخص واحد من صنف واحد لكن يستحب
البسط على الاصناف مع معتمها ووجودهم بل يستحب مراعاة الجماعة التي اتلمها ثلثة في كل صنف

منهم حتى ابن السبيل وسبل الله لكن هذا مع عدم مزاحمة جهة اخرى مقتضية للتخصيص
« الثالثة » يستحب تخصيص اهل الفضل بزيادة النصيب بمقدار فضله كما انه يستحب ترجيح
الافارب ونفصيلهم على الاجانب واهل الفقه والعقل على غيرهم ومن لا يستل من الفقراء على اهل
السؤال ويستحب صرف صدقة الموائش الى اهل التجمل من الفقراء لكن هذه جهات موجبة
للترجيح في حد نفسها وقد يعارضها او يزاحمها مرجحات اخرى فينبغي حينئذ ملاحظة الام
والارجح « الرابعة » الاجار بدفع الزكوة افضل من الاسرار به بخلاف الصدقات المندوبة
فان الافضل فيها الاعطاء سرّاً « الخامسة » اذا قال المالك اخرجت زكوة مالي او لم يتعلق
بمالي شيء قبل قوله بلا بينة ولا يبين مالم يعلم كذبه ومع التهمة لا بأس بالتخصيص والتفتيش عنه
« السادسة » يجوز عزل الزكوة وتعيينها في مال مخصوص وان كان من غير الجنس الذي تعلقت
به من غير فرق بين وجود المستحق وعدمه على الاصح وان كان الاحوط الاقتصار على الصورة
الثانية وح فتكون في يده امانة لا يضمنها الا بالتعدي والتفريط ولا يجوز تبديلها بعد العزل
« السابعة » اذا التزم بتجميع النصاب قبل اداء الزكوة كان الربح للفقيه بالنسبة والخسارة عليه
وكذا لو ائتمر باعتزله وعينه للزكوة « الثامنة » تجب الوصية باداء ما عليه من الزكوة اذا ادركته
الوفات قبله وكذا الخمس وصائر الحقوق الواجبة ولو كان الوارث مستحقاً جاز احتسابه عليه
ولكن يستحب دفع شيء منه الى غيره « التاسعة » يجوز ان يعدل بالزكوة الى غير من حضره من
الفقراء خصوصاً مع المرجحات وان كانوا مطالبين نعم الافضل ح الدفع اليهم من باب استحباب
قضاء حاجة المؤمن الا اذا زاحمه ما هو ارجح « العاشرة » لا اشكال في جواز نقل الزكوة من
بلده الى غيره مع عدم وجوب المستحق فيه بل يجب ذلك اذا لم يكن مرجع الوجود بعد ذلك ولم
يتمكن من الصرف في صائر المصارف وموثة النقل ح من الزكوة واما مع كونه مرجع الوجود فتختير
بين النقل والحفظ الى ان يوجد واذا تلفت بالنقل لم يضمن مع عدم الرجاء وعدم التمكن من
الصرف في صائر المصارف واما معها فالاحوط الضمان ولا فرق في النقل بين ان يكون الى البلد
القريب والبعيد مع الاشتراك في ظن السلامة وان كان الاولى التفريق في القريب مالم يكن
مرجح البعيد « الحادية عشر » الاقوى جواز النقل الى البلد الآخر ولو مع وجود المستحق في
البلد وان كان الاحوط عدمه كما اتفق به جماعة ولكن الظاهر الاجزاء لو نقل على هذا القول
ايضاً وظاهر القائلين بعدم الجواز وجوب التقسيم في بلدها لافي اهلها فيجوز الدفع في بلدها الى

الغزاة وابتاء السبيل وعلى القواين اذا تالت بالنقل يضمن كما ان موثمة النقل عليه لامن الزكاة ولو كان النقل باذن الفقيه لم يضمن وان كان مع وجود المستحق في البلد وكذا بل واولى منه لو وكله في قبضها عنه بالولاية العامة ثم اذن له في نقلها «الثانية عشر» لو كان له مال في غير بلد الزكاة او نقل مالا له من بلد الزكاة الى بلد آخر جاز احتسابه زكاة عما عليه في بلده ولو مع وجود المستحق فيه وكذا لو كان له دين في ذمة شخص في بلد آخر جاز احتسابه زكاة وليس شيء من هذه من النقل الذي هو محل الخلاف في جوازه وعنده فلا اشكال في شيء منها «الثالثة عشر» لو كان المال الذي فيه الزكاة في بلد آخر غير بلده جاز له نقلها اليه مع الضمان لو تلف ولم يكن الافضل صرفها في بلد المال «الرابعة عشر» اذا قبض الفقيه الزكاة بعنوان الولاية العامة برئت ذمة المالك وان تالت عنده بقرط او بدونه او اعطى لغير المستحق اشتباها «الخامسة عشر» اذا احتاجت الزكاة الى كيل او وزن كانت اجرة الكيل والوزن على المالك لامن الزكاة «السادسة عشر» اذا تعدد سبب الاستحقاق في شخص واحد كان يكون فقيرا وتاملا وغارما مثلاً جاز ان يعطى بكل سبب نصيبا «السابعة عشر» المملوك الذي يشتري من الزكاة اذا مات ولا وارث له ورثه ارباب الزكاة دون الامام ع ولكن الاحوط صرقه في الفقراء فقط «الثامنة عشر» قد عرفت سابقا انه لا يجب الاقتصاد في دفع الزكاة على موثمة السنة بل يجوز دفع ما يزيد على غناه اذا اعطى دفعة فلا حد لاكثر ما يدفع اليه وان كان الاحوط الاقتصاد على قدر الكفاية خصوصا في المحترف الذي لا تكفيه حرفته نعم لو اعطى تدريجيا فبلغ مقدار موثمة السنة حرم عليه اخذ ما زاد للافتقار والاقوي انه لا حد لها في طرف القلة ايضا من غير فرق بين زكاة التقدين وغيرها ولكن الاحوط عدم نقصان عما في النصاب الاول من الغضة في الغضة وهو خمس دراهم وعما في النصاب الاول من الذهب في الذهب وهو نصف دينار بل الاحوط مراعاة مقدار ذلك في غير التقدين ايضا واحوط من ذلك مراعاة ما في اول النصاب من كل جنس في الغنم والابل لا يكون اقل من شاة وسيف البقر لا يكون اقل من سبع وهكذا في الغلات يعطى ما يجب في اول حد النصاب «التاسعة عشر» يستحب للفقيه او العالم او الفقير الذي يأخذ الزكاة الدعاء للمالك بل هو الاحوط بالنسبة الى الفقيه الذي يقبض بالولاية العامة «الدشرون» يكره لرب المال طلب ثلث ما خرجه في الصدقة الواجبة والمندوبة نعم لو اراد الفقير بيعه بعد تقويمه عند من اراد كن المالك احق به من غيره ولا كراة

وكذا لو كان جزء من حيوان لا يمكن للفقيه الانتفاع به ولا يشتريه غير المالك او يحصل للمالك ضرر بشراء الغزاة تزيد الكراهة ح ايضا بالجملة كما انه لا بأس في ملكه اذا عاد اليه بيارات وشبهه من المملكات الفقيرة

فصل

في وقت وجوب اخراج الزكاة قد عرفت سابقا ان وقت تعاقب الوجوب فيما يبرقه الحول حولانه بدخول الشهر الثاني عشر وانه يستمر الوجوب بذلك وان احتسب الثاني عشر من الحول الاول لا الثاني وفي الغلات التسوية وان وقت وجوب الاخراج في الاول هو وقت التعاقب وفي الذي هو الخرص والصرم في النض والكرم والتصفية في الحنطة والشعير وهل الوجوب بعد تحنقه قوري او لا اقول ثالثا ان وجوب الاخراج ولو بالنقل قوري واما الدفع والتسليم فيجوز فيه التأخير والاحوط عدم تأخير الدفع مع وجود المستحق وامكان الاخراج الا لغيره كالتنظار مستحق معين او الافضل فيجوز ح ولو مع عدم العزل الشورين والثالثة بل الازيد وان كان الاحوط ح العزل ثم الانتظار المذكور ولكن لو تالت بالتأخير مع امكان الدفع يضمن (مسئلة ١) الظاهر ان المطا في الضمان مع وجود المستحق هو التأخير عن الفور العرفي فلو اخر ساعة او ساعتين بل ازيد فالت من غير تقريط فلا ضمان وان امكنه الاصال الى المستحق من حنجه مع عدم كونه حاضرا عنده وامامه حضوره فشكل خصوصا اذا كان مطالبا (مسئلة ٢) بشرط في الضمان مع التأخير العلم بوجود المستحق فلو كان موجودا لكن المالك لم يعلم به فلا ضمان لانه معذور ح في التأخير (مسئلة ٣) لو تلفت الزكاة المعزولة او جميع النصاب متلف فان كان مع عدم التأخير الموجب للضمان يكون الضمان على المتلف فقط وان كان مع التأخير المزور من المالك فكل من المالك والاجنبي ضامن وللغنية او العامل الرجوع على ايهما شاء وان رجع على المالك رجع هو على المتلف ويجوز له الدفع من ماله ثم الرجوع على المتلف (مسئلة ٤) لا يجوز تقديم الزكاة قبل وقت الوجوب على الاصح فلو قدمها كان المال باقيا على ملكه مع بقاء عينه ويضمن تلفه القابض ان علم بالحال والمالك احتسابه جديدا مع بقاءه او احتساب عوضه مع ضمانه وبقاء فقر القابض وله العدول عنه الى غيره (مسئلة ٥) اذا اراد ان يعطي فقيرا شيئا ولم يجي وقت وجوب الزكاة عليه يجوز ان يعطيه قرضا فاذا جاء وقت الوجوب حسب

عليه زكوة بشرط بقائه على صفة الاستحقاق وبقاء الدافع والمال على صفة الوجوب ولا يجب عليه ذلك بل يجوز مع بقائه على الاستحقاق الأخذ منه والدفع الى غيره وان سلك الاحوط الاحتساب عليه وعدم الأخذ منه (مسئلة ٦) لو اعطاه فزاد عنده زيادة متصلة او منفصلة فالزيادة له لا للمالك كما انه لو نقص كان النقص عليه فان خرج عن الاستحقاق او اراد المالك الدفع الى غيره يسترد عوضه لاعتينه كما هو مقتضى حكم القرض بل مع عدم الزيادة ايضاً ليس عليه الا رد المثل او القيمة (مسئلة ٧) لو كان ما اقترضه الفقير في اثاء الحول بقصد الاحتساب عليه بعد حلوله بعضاً من النصاب وخرج الباقي عن حده سقط الوجوب على الاصح لعدم بقائه في ملكه طول الحول سواء كانت العين باقية عند الفقير او تالفة فلا محل للاحتساب نعم لو اعطاه بعض النصاب امانة بالقصد المذكور لم يسقط الوجوب مع بقاء عينه عند الفقير فله الاحتساب ح بعد حلول الحول اذا بقي على الاستحقاق (مسئلة ٨) لو استغنى الفقير الذي اقترضه بالقصد المذكور بعين هذا المال ثم حال الحول يجوز الاحتساب عليه لبقائه على صفة الفقر بسبب هذا الدين ويجوز الاحتساب من سهم الغارمين ايضاً واما لو استغنى ببناء هذا المال او بارتفاع قيمته اذا كان قيمياً وقلنا ان المدار قيمته يوم القرض لا يوم الاداء لم يجز الاحتساب عليه

فصل

الزكوة من العبادات فيعتبر فيها نية القرية والتعيين مع تعدد ما عليه بان يكون عليه خمس وزكوة وهو هاشى فاعطى هاشياً فانه يجب عليه ان يعين انه من ايها وكذا لو كان عليه زكوة وكفارة فانه يجب التعيين بل وكذا اذا كان عليه زكوة المال والفقرة فانه يجب التعيين على الاحوط بخلاف ما اذا اتحد الحق الذي عليه فانه يكفيه الدفع بقصد ماسيته القيمة وان جهل نوعه بل مع التعدد ايضاً يكفيه التعيين الاجمالي بان ينوي ما وجب عليه اولاً او ما وجب ثانياً مثلاً ولا يمتريه الوجوب والندب وكذا لا يعتبر ايضاً نية الجنس الذي يخرج منه الزكوة انه من الانعام او الفلوات او النعدين من غير فرق بين ان يكون محل الوجوب متجداً او متعدداً بل ومن غير فرق بين ان يكون نوع الحق متجداً او متعدداً كما لو كان عنده اربعون من الغنم وخمس من الابل فان الحق في كل منها شاة او كان عنده من احد النعدين ومن الانعام فلا يجب تعيين شيء من ذلك سواء كان المدفوع من جنس واحد مما عليه اولاً فيكنى بمجرد قصد كونه

زكوة بل لو كان له مالان متساويان او مختلفان حاضراً او غائباً او مختلفان فاخرج الزكوة عن احدهما من غير تعيين اجزائه وله التعيين بعد ذلك ولو نوى الزكوة عنها وزعت بل بقوى التوزيع مع نية مطلق الزكوة (مسئلة ١) لا اشكال في انه يجوز للمالك التوكيل في اداء الزكوة كما يجوز له التوكيل في الايصال الى الفقير وفي الاول ينوي الوكيل حين الدفع الى الفقير عن المالك والاحوط تولى المالك للنية ايضاً حين الدفع الى الوكيل وفي الثاني لا بد من تولى المالك للنية حين الدفع الى الوكيل والاحوط استمرارها الى حين دفع الوكيل الى الفقير (مسئلة ٢) اذا دفع المالك او وكيله بلا نية القرية له ان ينوي بعد وصول المال الى الفقير وان تأخرت عن الدفع يزمان بشرط بقاء العين في يده او تلفها مع ضمانه كغيرها من الدين واما مع تلفها بلا ضمان فلا محل للنية (مسئلة ٣) يجوز دفع الزكوة الى الحاكم الشرعي بعنوان الوكالة عن المالك بصف الاداء كما يجوز بعنوان الوكالة في الايصال ويجوز بعنوان انه ولي عام على الفقراء في الاول يتولى الحاكم النية وكالة حين الدفع الى الفقير والاحوط تولى المالك ايضاً حين الدفع الى الحاكم وفي الثاني يكفي نية المالك حين الدفع اليه وابقائها مستمرة الى حين الوصول الى الفقير وسيف الثالث ايضاً ينوي المالك حين الدفع اليه لان يده ح به الفقير المولى عليه (مسئلة ٤) اذا ادى ولي اليتيم او المحزون زكوة مالها يكون هو المتولي للنية (مسئلة ٥) اذا ادى الحاكم الزكوة عن المتمنع يتولى هو النية عنه واذا اخذها من الكافر بتولاها ايضاً عند اخذها منه او عند الدفع الى الفقير عن نفسه لاعتن الكافر (مسئلة ٦) لو كان له مال غائب مثلاً فنوى انه ان كان باقياً فهذا زكوته وان كان تالفاً فهو صدقة مستحبة صح بخلاف ما لو رد في نيته ولم يعين هذا المقدار ايضاً فنوى ان هذا زكوة واجبة او صدقة مندوبة فانه لا يجزى (مسئلة ٧) لو اخرج عن ماله الغائب زكوة ثم بان كونه تالفاً فان كان ما اعطاه باقياً له ان يسترده وان كان تالفاً استرد عوضه اذا كان القايض عالماً بالحال والا فلا (ختم فيه مسائل متفرقة) « الاولى » استحباب استخراج زكوة مال التجارة ونحوه للصبي والمجنون تكليف للولي وليس من باب النيابة عن الصبي والمجنون فالنمات فيه اجتهاد الولي او تقليده فلو كانت من مذهبه اجتهاداً او تقليداً وجوب اخراجها واستحبابه ليس للصبي بعد بلوغه معارضته وان قلد من يقول بعدم الجواز كما ان الحال كذلك في سائر تصرفات الولي في مال الصبي او نفسه من تزويج ونحوه فلو باع ماله بالعقد الفارسي او عقد لمانكاح بالعقد الفارسي او نحو ذلك من المسائل الخلافية وكان مذهبه

الجواز ليس للعبي بعد بلوغه انساؤه بتقليد من لا يرى الصحة ثم لو شك الولي بحسب الاجتهاد او التقليد في وجوب الاخراج او استحبابه او عدمها واراد الاحتياط بالاخراج ففي جوازه اشكال لان الاحتياط فيه معارض بالاحتياط في تصرف مال الصبي نعم لا يبعد ذلك اذا كان الاحتياط وجوباً وكذا الحال في غير الزكاة كمسئلة وجوب اخراج الخس من ارباح التجارة للصبي حيث انه محل للخلاف وكذا في ماير التصرفات في ماله والمسئلة محل اشكال مع انها سيالة « الثانية » اذا علم بتعلق الزكاة بماله وشك في انه اخرجها ام لا وجب عليه الاخراج الاستصحاب الا اذا كان الشك بالنسبة الى السنين الماضية فان الظاهر جريان قاعدة الشك بعد الوقت او بعد تجاوز محل الحل هذا ولو شك في انه اخرج الزكاة عن مال الصبي في مورد يستحب اخراجها بحال التجارة له بعد العلم بتعلقها به فالظاهر جواز العمل بالاستصحاب لانه دليل شرعي والمفروض ان المناط فيه شك وبقيته لانه المكاف لاشك العبي وبقيته وبعبارة اخرى ليس نائباً عنه « الثالثة » اذا باع الزرع او الثمر وشك في كونه البيع بعد زمان تعلق الوجوب حتى يكون الزكاة عليه اوقبله حتى يكون على المشتري ليس عليه شيء الا اذا كان زمان التعاقد معلوماً وزمان البيع مجهولاً فان الاحوط حـ اخراجه على اشكال في وجوبه وكذا الحال بالنسبة الى المشتري اذا شك في ذلك فانه لا يجب عليه شيء الا اذا علم زمان البيع وشك في تقدم التعاقد وتأخره فان الاحوط حـ اخراجه على اشكال في وجوبه « الرابعة » اذا مات المالك بعد تعلق الزكاة وجب الاخراج من تركته وان مات قبله وجب على من بلغ سهمه النصاب من الورثة واذا لم يعلم ان الموت كان قبل التعلق او بعده لم يجب الاخراج من تركته ولا على الورثة اذا لم يبلغ نصيب واحد منهم النصاب الا مع العلم بزمان التعاقد والشك في زمان الموت فان الاحوط حـ الاخراج على الاشكال المتقدم واما اذا بلغ نصيب كل منهم النصاب او نصيب بعضهم فيجب على من بلغ نصيبه منهم العلم الاجمالي بالتعلق به اما بتكليف الميت في حيوته او بتكليفه هو بعد موت مورثه بشرط ان يكون بالغا عاقلاً والا فلا يجب عليه لعدم العلم الاجمالي بالتعلق حـ « الخامسة » اذا علم ان مورثه كان مكلفاً باخراج الزكاة وشك في انه اداها ام لا ففي وجوب اخراجه من تركته لاستصحاب بقاء تكليفه او عدم وجوبه للشك في ثبوت التكليف بالنسبة الى الوارث واستصحاب بقاء تكليف الميت لا يتفع في تكليف الوارث وجهان اوجهها الثاني لان تكليف الوارث بالاخراج فرع تكليف الميت حتى يتعلق الحق بتركته وثبوته فرع شك الميت

واجراءه الاستصحاب لاشك الوارث وحال الميت غير معلوم انه متيقن باحد الطرفين او شك وفرق بين ما نحن فيه وما اذا علم نجاسة يد شخص او ثوبه سابقاً وهوائهم وشك في انه طهرهما ام لا حيث ان مقتضى الاستصحاب بقاء النجاسة مع ان حال النائم غير معلوم انه شاك او متيقن اذ في هذا المثال لا حاجة الى اثبات التكليف بالاجتناب بالنسبة الى ذلك الشخص النائم بل يقال ان يده كانت نجسة والاصل بقاء نجاستها فيجب الاجتناب عنها بخلاف المقام حيث ان وجوب الاخراج من التركة فرع ثبوت تكليف الميت واشتغال ذمته بالنسبة اليه من حيث هو نعم لو كان المال الذي تعلق به الزكاة موجوداً امكن ان يقال الاصل بقاء الزكاة فيه ففرق بين صورت الشك في تعلق الزكاة بذمته وعدمه والشك في ان هذا المال الذي كان فيه الزكاة اخرجت زكوته ام لا هذا كله اذا كان الشك في مورد لو كان حياً وكان شاكاً وجب عليه الاخراج واما اذا كان الشك بالنسبة الى الاشتغال بركة السنة السابقة او نحوها مما يجري فيه قاعدة التجاوز والنفي وحمل فعله على الصحة فلا اشكال وكذا الحال اذا علم اشتغاله بدین او كفارة او نذر او خمس او نحو ذلك « السادس » اذا علم اشتغاله ذمته اما بالخس او الزكاة وجب عليه اخراجها الا اذا كان حاشيماً فانه يجوز ان يعطي الهاشي يقصد ما في الدية وابـ اختلاف مقدارهما قلّة وكثرة اخذ بالاقل والاحوط الاكثر « السابعة » اذا علم اجمالاً ان حنطته بلغت النصاب او شعيره ولم يتمكن من التعيين فالظاهر وجوب الاحتياط باخراجها الا اذا اخرج بالقيمة فانه يكفيه اخراج قيمة اقلها قيمة على اشكال لان الواجب اولاً هو العين ومردد بينهما اذا كانا موجودين بل في صورة التلف ايضاً لانها مثليان واذا علم ان عليه اما زكاة خمس من الابل او زكاة اربعين شاة يكفيه اخراج شاة واذا علم ان عليه اما زكاة ثلثين بقرة او اربعين شاة وجب الاحتياط الامع التلف فانه يكفيه قيمة شاة وكذا الكلام في نظائر المذكورات « الثامنة » اذا كانت عليه الزكاة فاقبل اوائها هل يجوز اعطائها من تركته لواجب النفقة عليه حال حيوته ام لا لاشكال « التاسعة » اذا باع النصاب بعد وجوب الزكاة وشروط على المشتري زكوته لا يبعد الجواز الا اذا قصد كون الزكاة عليه الا ان يكون نائباً عنه فانه مشكل « العاشر » اذا طلب من غيره ان يؤدي زكوته تبرعاً من ماله جاز وانجزه عنه ولا يجوز للمتبرع الرجوع عليه واما ان طلب ولم يذكر التبرع فاداهما عنه من ماله فالظاهر جواز رجوعه عليه بعوضه لقاعدة احترام المال الا اذا علم كونه مشرعاً « الحادية عشر » اذا وكل

غيره في اداء زكوته اوفى الايصال الى الفقير هل تبره ذمته بمجرد ذلك او يجب العلم بأنه اداها او يكتفى اخبار الوكيل بالاداء لا يبعد جواز الاكتفاء اذا كان الوكيل عدلاً بمجرد الدفع اليه « الثانية عشر » اذا شك في اشتغال ذمته بالزكوة فاعطى شيئاً للفقير ونوى انه ان كان عليه الزكوة كان زكوة والا فان كان عليه مظالم كان منها والا فان كان على ابيه زكوة كان زكوة له والا فظالم له وان لم يكن على ابيه شيء فليجده ان كان عليه وهكذا فالظاهر الصحة « الثالثة عشر » لا يجب الترتيب في اداء الزكوة بتقديم ما يجب عليه اولاً فاولاً فلو كان عليه زكوة السنة السابقة وزكوة الحاضرة جاز تقديم الحاضرة بالنية ولو اعطي من غير نية التعيين فالظاهر التوزيع « الرابعة عشر » في المزاولة الفاصلة الزكوة مع بلوغ النصاب على صاحب البذر وفي الصحبة منها عليها اذا بلغ نصيب كل منهما وان بلغ نصيب احدهما دون الاخر نية فقط وان لم يبلغ نصيب واحد منها فلا يجب على واحد منهما وان بلغ المجموع النصاب « الخامسة عشر » يجوز للحاكم الشرعي ان يقتصر على الزكوة ويصرفه في بعض مصارفها كما اذا كان هناك مسعدة لا يمكن دفعها الا بصرف مال ولم يكن عنده ما يصرفه فيه او كانت فقير مضطر لا يمكن اعانته ورفع اضطراره الا بذلك او اين سبيل كذلك او تعمير فطرة او مسجد او نحو ذلك وكان لا يمكن تأخيرها فغى يستدين على الزكوة ويصرف ويهد حصونها يؤدي الدين منها واذا اعطي فقيراً من هذا الوجه وصار عند حصول الزكوة غنياً لا يسترجع منه اذ المفروض انه اعطاه بعنوان الزكوة وليس هذا من باب اقراض الفقير والاحتساب عليه بعد ذلك اذ في تلك الصورة تشتغل ذمة الفقير بخلاف المقام فان الدين على الزكوة ولا يضر عدم كون الزكوة ذات ذمة تشتغل لان هذه الامور اعتبارية والعقلاء يصححون هذا الاعتبار ونظيره استبدانة متولي الوقف لتعميره ثم الاداء بعد ذلك من ثمنه مع انه في الحقيقة راجع الى اشتغال ذمة ارباب الزكوة من الفقراء والغارمين وابناء السبيل من حيث هم من مصارفها الا من حيث هم وذلك مثل ملكيتهم للزكوة فانها ملك لنوع المستحقين فالدين ايضاً على نوعهم من حيث انهم من مصارفه لا من حيث انفسهم ويجوز ان يستدين على نفسه من حيث ولا يشترط على الزكوة وعلى المستحقين بقصد الاداء من الملم ولكن في الحقيقة هذا ايضاً الى الوجه الاول وهل يرجع يجوز لا حاد المالكين اقراض الزكوة قبل اوان وجوبها او الاستدانة لها على حذو ما ذكرنا في الحاكم وجهات ويجرى جميع ما ذكرنا في الخمس والمظالم ونحوهما « السادسة عشر » لا يجوز للفقير ولا للحاكم الشرعي اخذ الزكوة من

المالك ثم ارد عليه المسعى بالفارسية بدست كردان او المصالحة معه بشيء يسير او قبول شيء منه باز يد من قيمته او نحو ذلك فان كل هذه حيل في تقويت حق الفقراء وكذا بالنسبة الى الخمس والمظالم ونحوهما نعم لو كان شخص عليه من الزكوة او المظالم او نحوها مبلغ كثير وصار فقيراً لا يمكنه اداؤها واراد ان يتوب الى الله تعالى لا بأس بتفريق ذمته بأحد الوجوه المذكورة ومع ذلك اذا كان مرجعاً يتمكن بعد ذلك الاولى ان يشترط عليه اداؤها بتمامها عنده « السابعة عشر » اشتراط التمكن من التصرف فيما يعتبر فيه الحول لا لانعام والتقديرين معلوم واما فيما لا يعتبر فيه كالفلات ففيه خلاف واشكال « الثامنة عشر » اذا كان له مال مدفوف في مكان ونسي موضعه بحيث لا يمكنه العثور عليه لا يجب فيه الزكوة الا بعد العثور ومضى الحول من حينه واما اذا كان في صندوقه مثلاً لكنه غافل عنه بالمرّة فلا يمكن من التصرف فيه من جهة غفله والا فلو التفت اليه امكنه التصرف فيه يجب فيه الزكوة اذا حال عليه الحول ويجب التكرار اذا حال عليه احوال فليس هذا من عدم التمكن الذي هو قاذح في وجوب الزكوة « التاسعة عشر » اذا نذر ان لا يتصرف في ماله الاخير شهراً او شهرين او اكرمه مكره على عدم التصرف او كان مشروطاً عليه في ضمن عقد لازم ففي منعه من وجوب الزكوة وكونه من عدم التمكن من التصرف الذي هو موضوع الحكم اشكال لان التقدير المتيقن ما اذا لم يكن المال حاضراً عنده او كان حاضراً وكان يحكم الغائب عرفاً « العشرون » يجوز ان يشتري من زكوته من سهم سبيل الله كتاباً او قرآناً او دعاءاً ويوقفه ويبيع التولية بيده او يد اولاده ولو اوقفه على اولاده وغيرهم من يجب نفقته عليه فلا بأس به ايضاً نعم لو اشترى خاناً او بيتاناً ووقفه على من يجب نفقته عليه لصرف ثمنه في نفقتهم فيه اشكال « الحادية والعشرون » اذا كان ممنقاً من اداء الزكوة لا يجوز للفقير المقاضاة من ماله الا باذن الحاكم الشرعي في كل مورد « الثانية والعشرون » لا يجوز اعطاء الزكوة للفقير من سهم الفقراء للزيارة او الحج او نحوهما من القرب ويجوز من سهم سبيل الله « الثالثة والعشرون » يجوز صرف الزكوة من سهم سبيل الله في كل قربة حتى اعطائها للظالم لتخليص المؤمنين من شره اذا لم يمكن دفع شره الا بهذا « الرابعة والعشرون » لو نذر ان يكون نصف ثمر نخله او كرمه او نصف حب زرعه لشخص بعنوان نذر التبجعة ويبلغ ذلك النصاب وجبت الزكوة على ذلك الشخص ايضاً لانه مالك له حين تعلق الوجوب واما لو كان بعنوان نذر الفعل فلا تجب على ذلك الشخص وفي وجوبها على المالك بالنسبة الى المقدار

النذور اشكال « الخامسة والعشرون » يجوز للفقير ان يوكل شخصاً بقبض له الزكاة من اى شخص وفي اى مكان كان ويجوز للمالك اخباضه اياه مع علمه بالحال وتبره ذمته وان تلت في يد الوكيل قبل الوصول الى الفقير ولا مانع من ان يجعل الفقير للوكيل جعلاً على ذلك « السادسة والعشرون » لا تجرى الفضولية في دفع الزكاة فلو اعطى فضولي زكاة شخص من ماله من غير اذنه فاجاز بعد ذلك لم يصح نعم لو كان المالك باقياً في يد الفقير او تافاً مع ضمانه بان يكون علماً بالحال يجوز له الاحتساب اذا كان باقياً على فقره « السابعة والعشرون » اذا وكل المالك شخصاً في اخراج زكوته من ماله او اعطاه له وقال ادفعه الى الفقراء يجوز له الاخذ منه لنفسه ان كان فقيراً مع علمه بان غرضه الايصال الى الفقراء واما اذا احتمل كون غرضه الدفع الى غيره فلا يجوز « الثامنة والعشرون » لو قبض الفقير بعنوان الزكاة اربعين شاة دفعة او تدريجاً وبقيت عنده سنة وجب عليه اخراج زكوتها وهكذا في سائر الانعام والتقدين « التاسعة والعشرون » لو كان مال زكوى مشتركاً بين اثنين مثلاً وكان نصيب كل منهما بقدر النصاب فاعطى احدهما زكاة حصته من مال آخر او منه باذن الآخر قبل القسمة ثم اقتسماه فان احتمل المالك ان شر بكة يؤدى زكوته فلا اشكال وان علم انه لا يؤدى ففيه اشكال من حيث تعلق الزكاة بالعين فيكون مقدار منها في حصته « الثلاثون » قد مر ان الكافر مكلف بالزكاة ولا تصح منه وان كان لو اسلم سقطت عنه وعلى هذا فيوز للحاكم اجباره على الاعطاء له واخذها من ماله قهراً عليه و يكون هو المتولي للنية وان لم يؤخذ منه حتى مات كافر اجاز الاخذ من تركته وان كان وارثه مسلماً وجب عليه كما انه لو اشترى مسلم تمام النصاب منه كان شرائه بالنسبة الى مقدار الزكاة فضولياً وحكمه حكم ما اذا اشترى من المسلم قبل اخراج الزكاة وقد مر سابقاً « الحادية والثلاثون » اذا بقى من المال الذى تعلق به الزكاة والخمس مقدار لا يفي بهما ولم يكن عنده غيره فالظاهر وجوب التوزيع بالنسبة بخلاف ما اذا كانا في ذمته ولم يكن عنده ما يفي بهما فانه مخير بين التوزيع وتقديم احدهما واذا كان عليه خمس او زكاة ومع ذلك عليه من دين الناس والكفارة والنذر والمظالم وضاق ماله عن اداء الجميع فان كانت العين التى فيها الخمس او الزكاة موجودة وجب تقديمها على البقية وان لم تكن موجودة فهو مخير بين تقديمها او لا يجب التوزيع وان كان اولي نعم اذا مات وصكان عليه هذه الامور وضائق التركة وجب التوزيع بالنسبة كما في غرماء المفلس واذا كان عليه حج واجب ايضاً كان في عرضها « الثانية

والثلاثون « الظاهر انه لا مانع من اعطاء الزكاة للسائل بكفه وكذا في الفطرة ومن منع من ذلك كالمجلس في زاد المعاد في باب زكاة الفطرة لعل نظره الى حرمة السؤال واشتراط العدالة في الفقير والا فلا دليل عليه بالخصوص بل قال المحقق القمى لم ار من استثناء فيما رايته من كليات العلماء سوى المجلسى في زاد المعاد قال ولعله سهو منه وكأنه كان يريد الاحتياط فسعى وذكره بعنوان الفتوى « الثالثة والثلاثون » الظاهر بناء على اعتبار العدالة في الفقير عدم جواز اخذه ايضاً لكن ذكر المحقق القمى انه يختص بالاعطاء بمعنى انه لا يجوز للمعطي ان يدفع الى غير العادل واما الاخذ فليس مكلفاً بعدم الاخذ « الرابعة والثلاثون » لا اشكال في وجوب قصد القرية في الزكاة وظاهر كات العلماء انها شرط في الاجزاء فلو لم يقصد القرية لم يكن زكاة ولم يجوز ولولا الاجماع امكن الخدشة فيه ومحل الاشكال غير ما اذا كان قاصداً للقرية في العزل وبعد ذلك نوى الرياء مثلاً حين دفع ذلك الموزل الى الفقير فان الظاهر اجزائه وان قلنا باعتبار القرية اذا المرفوض تحققت حين الاخراج والعزل « الخامسة والثلاثون » اذا وكل شخصاً في اخراج زكوته وكان الموكل قاصداً للقرية وقصد الوكيل الرياء في الاجزاء اشكال وعلى عدم الاجزاء يكون الوكيل ضامناً « السادسة والثلاثون » اذا دفع المالك الزكاة الى الحاكم الشرعى لدفعها للفقراء فدفعها لا يقصد القرية فان كان اخذ الحاكم ودفعه بعنوان الوكالة عن المالك اشكل الاجزاء كما مر وان كان المالك قاصداً للقرية حين دفعها للحاكم وان كان بعنوان الولاية على الفقراء فلا اشكال في الاجزاء اذا كان المالك قاصداً للقرية بالدفع الى الحاكم لكن بشرط ان يكون اعطاء الحاكم بعنوان الزكاة واما اذا كان لتفصيل الرياسة فهو مشكل بل الظاهر ضمانه حينئذ وان كان الآخذ فقيراً « السابعة والثلاثون » اذا اخذ الحاكم الزكاة من الممتنع كرهاً يكون هو المتولي للنية وظاهر كاتهم الاجزاء ولا يجب على الممتنع بعد ذلك شئ وانما يكون عليه الاثم من حيث امتناعه لكنه لا يخلو عن اشكال بناء على اعتبار قصد القرية اذ قصد الحاكم لا ينفعه فيما هو عبادة واجبة عليه « الثامنة والثلاثون » اذا كان المشتغل بتفصيل العلم قادراً على الكسب اذا ترك التفصيل لا مانع من اعطائه من الزكاة اذا كان ذلك العلم مما يستحب تفصيله والا فشكل « التاسعة والثلاثون » اذا لم يكن الفقير المشتغل بتفصيل العلم الراجح شرعاً قاصداً للقرية لا مانع من اعطائه الزكاة واما اذا كان قاصداً للرياء او للرياسة المحرمة في جواز اعطائه اشكال من حيث كونه اغانة على الحرام « الاربعون » حكى عن جماعة عدم

صححة دفع الزكوة في المكان المنصوب نظراً الى انه من العبادات فلا يجتمع مع الحرام ولعل
نظرم الى غير صورة الاحتساب على الفقير من دين له عليه اذ فيه لا يكون تصرفاً في ملك الغير
بل الى صورة الاعطاء والاخذ حيث انها تعلان خارجيان ولكنه ايضا مشكل من حيث ان
الاعطاء الخارجى مقدمة للواجب وهو الاصال الذى هو امر انتزاعى معنوي فلا يبعد الاجراء
« الحادية والاربعون » لاشكال في اعتبار التمكن من التصرف في وجوب الزكوة فيما يعتبر
فيه الحول كالانعام والنقدين كما مر سابقاً واما ما لا يعتبر فيه الحول كالعقارات فلا يعتبر التمكن
من التصرف فيها بل حال تعلق الوجوب بالاشكال وكذا لاشكال في انه لا يضر عدم التمكن
بعده اذا حدث التمكن بعد ذلك وانما الاشكال والخلاف في اعتباره حال تعلق الوجوب
والاظهر عدم اعتباره فلو غصب زرع غاصب وبقي مقصوباً الى وقت التعلق ثم رجع اليه بعد
ذلك وجبت زكوة

فصل في زكوة الفطرة

وهي واجبة اجماعاً من المسلمين ومن فوائدها انها تدفع الموت في تلك السنة عن ادبت عنه ومنها
انها توجب قبول الصوم فغن الصادق ع انه قال لو كيله اذهب فاعط من عيالتنا الفطرة اجمعهم
ولا تدع منهم احداً فانك ان تركت منهم احداً تخوفت عليه الفوت قلت وما الفوت قال ع
الموت وعنه ع ان من تمام الصوم اعطاء الزكوة كما ان الصلوة على النبي ص من تمام الصلوة لانه من
صام ولم يؤد الزكوة فلا صوم له اذا تركها متمداً ولا صلوة له اذا ترك الصلوة على النبي ص
ان الله تعالى قد بده بها قبل الصلوة وقال (قد افلح من تركي وذكر اسم ربه فصلي) والمراد بالزكوة
في هذا الخبر هو زكوة الفطرة كما يستفاد من بعض الاخبار المفسرة للآية والفطرة اما بمعنى
الخلفة فزكوة الفطرة اى زكوة البدن من حيث انها تحفظه عن الموت او تطهره عن الاوساخ
واما بمعنى الدين اى زكوة الاسلام والدين واما بمعنى الافطار لكون وجوبها يوم الفطر
(والكلام في شرائط وجوبها) ومن تجب عليه وفي من تجب عنه وفي جنسها وفي قدرها وفي
وقتها وفي مصرفها فهنا فصول **فصل** في شرائط وجوبها وهي امور « الاول » التكليف
فلا تجب على الصبي والمجنون ولا على وليها ان يؤدى عنها من مالها بل بقوى سقوطها عنها بالنسبة
الى عيالتها **الثاني** « الثاني » عدم الاغناء فلا تجب على من اهل شوال عليه وهو معنى عليه « الثالث »

الحرية فلا تجب على المملوك وان قلنا انه يملك سواء كان قنأ او مديراً او ام ولد او مكاتباً مشروطاً
او مطلقاً ولم يؤد شيئاً فوجب فطرتهم على المولى نعم لو تحرر من المملوك شيء وجبت عليه وعلى المولى
بالنسبة مع حصول الشرايط « الرابع » الغنى وهو ان يملك قوت سنة له ولعياله زائداً على ما
يشاغل الدين ومستثنياته فعلاً او قوة بان يكون له كسب بقى بذلك فلا تجب على الفقير وهو من
لا يملك ذلك وان كان الاحوط اخراجها اذا كان مالكاً لقوت السنة وان كان عليه دين بمعنى
ان الدين لا يمنع من وجوب الاخراج ويكفى مالك قوت السنة بل الاحوط الاخراج اذا كان
مالكاً عين احد النصب الزكوية او قيمتها وان لم يكفه لقوت سنته بل الاحوط اخراجها اذا
زاد على مؤنة يومه وليده صاع (مسألة ١) لا يعتبر في الوجوب كونه مالكاً مقدار الزكوة زائداً
على مؤنة السنة فوجب وان لم يكن له الزيادة على الاقوى والاحوط (مسألة ٢) لا يشترط سبب
وجوبها الاسلام فوجب على الكافر لكن لا يصح ادائها منه واذا اسلم بعد الحلال سقط عنه واما
الخالف اذا استبصر بعد الحلال فلا تسقط عنه (مسألة ٣) يعتبر فيها نية القرية كما في زكوة
المال فهي من العبادات ولذا لا تصح من الكافر (مسألة ٤) يستحب للفقير اخراجها ايضاً وان لم
يكن عنده الا صاع يتصدق به على عياله ثم يتصدق به على الاجنبى بعد ان ينتهي الدور ويجوز
ان يتصدق به على واحد منهم ايضاً وان كان الاولى والاحوط الاجنبى وان كان فيهم صغير
او مجنون يتولى الولي له الاخذ له والاعطاء عنه وان كان الاولى والاحوط ان يقلك الولي
لنفسه ثم يؤدى عنها (مسألة ٥) يكره ذلك مادفعه زكوة وجوباً او ندباً سواء قللك صدقة
او غيرها على ماس في زكوة المال (مسألة ٦) المدار في وجوب الفطرة ادراك غروب ليلة العيد
جامعاً للشرائط فلو جه او اغنى عليه اوصار فقيراً قبل الغروب ولو بلحظة بل او متارناً للغروب
لم تجب عليه كما انه لو اجتمعت الشرايط بعد تقدمها قبله او متارناً له وجبت كما لو بلغ الصبي او
زال جنونه ولو الادوارى او افاق من الاغناء او ملك ما يصير به غنياً او تحرر وصار غنياً او اسلم
الكافر فانها تجب عليهم ولو كانت البلوغ والعقل او الاسلام مثلاً بعد الغروب لم تجب نعم
يستحب اخراجها اذا كان ذلك بعد الغروب الى ما قبل الزوال من يوم العيد **فصل** في من
تجب عنه يجب اخراجها بعد تحقق شرائطها عن نفسه وعن كل من يعوله حين دخول ليلة الفطر
من غير فرق بين واجب النفقة عليه وغيره والصغير والكبير والحرة والمملوك والمسلم والكافر
والارحام وغيرهم حتى المحبوس عنده ولو على وجه محرم وكذا تجب عن الصبي بشرط صدق

كونه عيالا له وان نزل عليه في آخر يوم من رمضان بل وان لم يأكل عنده شيئا لكن بالشروط المذكورة وهو صدق العيولة عليه عند دخول ليلة الفطر بان يكون بانيا على البقاء عنده مدة ومع عدم الصدق تجب على نفسه لكن الاحوط ان يخرج صاحب المنزل عنه ايضا حيث ان بعض العلماء اكتفى في الوجوب عليه بمجرد صدق اسم الضيف وبعضهم اعتبر بكونه عنده تمام الشهر وبعضهم العشر الاواخر وبعضهم اللياليين الاخيرين فراعاة الاحتياط اولى واما الضيف النازل بعد دخول الليلة فلا تجب الزكاة عنه وان كان مدعوا قبل ذلك (مسئلة ١) اذا ولد له ولد او ملك مملوكا او تزوج بامرأة قبل الغروب من ليلة الفطر او مقارنا له وجبت الفطرة عنه اذا كان عيالا له وكذا غير المذكورين ممن يكون عيالا وان كانت بعده لم تجب نعم يستحب الاخراج عنه اذا كان ذلك بعده وقبل الزوال من يوم الفطر (مسئلة ٢) كل من وجبت فطرته على غيره سقطت عن نفسه وان كان غنيا وكانت واجبة عليه لو انفرد وكذا لو كان عيالا لشخص ثم صار وقت الخطاب عيالا لغيره ولا فرق في السقوط عن نفسه بين ان يخرج عنه من وجبت عليه او تركه عصيانا او نسيانا لكن الاحوط الاخراج عن نفقته ح نعم لو كان الماعيل فقيرا والعيال غنيا فالأقوى وجوبها على نفسه ولو تكلف الماعيل الفقير بالاخراج على الأقوى وان كان السقوط ح لا يخلو عن وجه (مسئلة ٣) تجب الفطرة عن الزوجة سواء كانت دائمة او متعة مع العيولة لها من غير فرق بين وجوب النفقة عليه او لا لنشوز او نحوه وكذا المملوك وان لم تجب نفقته عليه واما مع عدم العيولة فالأقوى عدم الوجوب عليه وان كانوا من واجبي النفقة عليه وان كان الاحوط الاخراج خصوصا مع وجوب نفقتهم عليه وحينئذ ففطرة الزوجة على نفسها اذا كانت غنية ولم يعلم الزوج ولا غير الزوج ايضا واما ان عالما او عال المملوك غير الزوج والمولى بالفطرة عليه مع غناه (مسئلة ٤) لو اتفق المولى على الصغر او الجنون من مالها سقطت الفطرة عنه وعنهما (مسئلة ٥) يجوز التوكيل في دفع الزكاة الى الفقير من مال الموكل ويتولى الوكيل النية والاحوط نية الموكل ايضا على حساب ما في زكاة المال ويجوز توكيله في الاصل ويكون المتولى حينئذ هو نفسه ويجوز الاذن في الدفع عنه ايضا لا بعنوان الوكالة وحكمه حكمها بل يجوز توكيله او اذنه في الدفع من ماله بقصد الرجوع عليه بالمثل او القيمة كما يجوز التبرع به من ماله باذنه او لا باذنه وان كان الاحوط عدم الاكتفاء في هذا وسابقه (مسئلة ٦) من وجب عليه فطرة غيره لا يجز به اخراج ذلك الغير عن نفسه سواء كان غنيا او فقيرا وتكلف بالاخراج بل لا تكون

حينئذ فطرة حيث انه غير مكلف بها نعم لو قصد التبرع بها عنه اجزءه على الأقوى وان كان الاحوط العدم (مسئلة ٧) تحرم فطرة غير الهاشمي على الهاشمي كما في زكاة المال ونخل فطرة الهاشمي على الصنفين والمدار على الماعيل لا العيال فلو كان العيال هاشميا دون الماعيل لم يجز دفع فطرته الى الهاشمي وفي العكس يجوز (مسئلة ٨) لافرق في العيال بين ان يكون حاضرا عنده وفي منزله او منزل آخر او غائبا عنه فلو كان له مملوك في بلد آخر لكنه ينفق على نفسه من مال المولى يجب عليه زكوته وكذا لو كانت له زوجة او ولد كذلك كما انه اذا سافر عن عياله وترك عنده ما ينفقون به على انفسهم يجب عليه زكوتهم نعم لو كان الغائب في نفقة غيره لم يكن عليه سواء كان الغير موسرا وموديا او لا وان كان الاحوط في الزوجة والمملوك اخراجه عنهما مع نفر العايل او عدم ادائه وكذا لا تجب عليه اذا لم يكونوا في عياله ولا في عياله غيره ولكن الاحوط في المملوك والزوجة ما ذكرنا من الاخراج عنها حينئذ ايضا (مسئلة ٩) الغائب عن عياله الذين في نفقتهم يجوز ان يخرج عنهم بل يجب الا اذا وكلهم ان يخرجوا من ماله الذي تركه عنهم او اذن لهم في التبرع عنه (مسئلة ١٠) المملوك المشترك بين مالكيين زكوته عليهما بالنسبة اذا كان في عياله معا وكانا موسرين ومع اعسار احدهما تسقط وتبقى حصة الآخر ومع اعسارهما تسقط عنهما وان كان في عياله احدهما وجبت عليه مع يساره وتسقط عنه وعن الآخر مع اعساره وان كان الآخر موسرا لكن الاحوط اخراجه حصته وان لم يكن في عياله واحد منها سقطت عنها ايضا ولكن الاحوط الاخراج مع اليسار كما عرفت مرارا ولا فرق في كونها عليهما مع العيولة لها بين صورة المأويات وغيرها وان كان حصول وقت الوجوب في نوبة احدهما فان المناط العيولة المشتركة بينهما بالفرض ولا يعتبر اتفاق جنس المخرج من الشر يكون فلاحدهما اخراج نصف صاع من شعير والآخر من حنطة لكن الاولى بل الاحوط الاتفاق (مسئلة ١١) اذا كان شخص في عيال اثنين بان عاله معا فالخال كما مر في المملوك بين شر يكون الا في مسئلة الاحتياط المذكور فيه نعم الاحتياط بالاتفاق في جنس المخرج جازها ايضا وربما يقال بالسقوط عنها وقد يقال بالوجوب عليهما كفاية والاظهر ما ذكرنا (مسئلة ١٢) لا اشكال في وجوب فطرة الرضيع على أبيه ان كان هو المنفق على مرضعته سواء كانت أمه له او اجنبية وان كان المنفق غيره فلي عليه وان كانت النفقة من ماله فلا تجب على احد واما الجنين فلا فطرة له الا اذا نوله قبل الغروب نعم يستحب اخراجه عنه اذا نوله بعده الى ما قبل الزوال كاحمر (مسئلة ١٣)

الظاهر عدم اشتراط كون الاتفاق من المال الحلال فلو اتفق على عياله من المال الحرام من غضب او نحوه وجب عليه زكوتهم (مسئلة ١٤) الظاهر عدم اشتراط صرف عين ما نفقه او قيمته بعد صدق العيولة فلواعطى زوجته نفقتها وصرفت غيرها في مصارفها وجب عليه زكوتها وكذا في غيرها (مسئلة ١٥) لو ملك شخصاً مالهبة او صلحا او هدية وهو نفقه على نفسه لا يجب عليه زكوته لانه لا يصير عيالا له بمجرد ذلك نعم لو كان من عياله عرفاً ووهبه مثلاً لينفقه على نفسه فالظاهر الوجوب (مسئلة ١٦) لو استأجر شخصاً واشترط في ضمن العقد ان يكون نفقته عليه لا يبعد وجوب اخراج فطرته نعم لو اشترط عليه مقدار نفقته فيعطيه دراهم مثلاً ينفق بها على نفسه لم تجب عليه والمناط الصدق العرفي في عده من عياله وعده (مسئلة ١٧) اذا نزل عليه نازل قهراً عليه ومن غير رضاه وصار ضيقاً عنده مدة هل تجب عليه فطرته ام لا اشكال وكذا لو عال شخصاً بالاكراه والجبر من غيره نعم في مثل العامل الذي يرسله الظالم لاخذ مال منه فينزل عنده مدة ظليلاً وهو مجبور في طعامه وشرابه فالظاهر عدم الوجوب لعدم صدق العيال ولا الضيف عليه (مسئلة ١٨) اذا مات قبل الغروب من ليلة الفطر لم يجب في تركته شيء وان مات بعده وجب الاخراج من تركته عنه وعن عياله وان كان عليه دين وضاعت التركة قسمت عليها بالنسبة (مسئلة ١٩) المطلقة رجعيّاً فطرتها على زوجها دون البائن الا اذا كانت حاملاً ينفق عليها (مسئلة ٢٠) اذا كان غائباً عن عياله او كانوا غائبين عنه وشك في حيوتهم فالظاهر وجوب فطرتهم مع احراز العيولة على فرض الحيوة **فصل** في جنسها وقدرها والضابط في الجنس القوت الغالب لغالب الناس وهو الخنطة والشعر والنحو والزبيب والارز والاقط والابن والذرة وغيرها والاحوط الاقتصاص على الاربع الاول وان كان الاقوى ما ذكرنا بل يكفي الدقيق والخبز والماش والعدس والافضل اخراج الترم ثم الزبيب ثم القوت الغالب هذا اذا لم يكن هناك مرجع من كون غيرها اصالح بحال الفقير وانفع له لكن الاول والاحوط حينئذ دفعها بعنوان القيمة (مسئلة ١) بشرط في الجنس المخرج كونه صحيحاً فلا يجوز الميعب ويعتبر خلوصه فلا يكفي المتمزج بغيره من جنس آخر او تراب او نحوه الا اذا كان الخالص منه بمقدار الصاع او كان قليلاً يتسامح به (مسئلة ٢) الاقوى الاجزاء بقيمة احد المذكورات من الهرام والتانير او غيرها من الاجناس الاخر وعلى هذا فيجزي الميعب والمزوج ونحوهما بعنوان القيمة وكذا كل جنس شك في كفايته فانه يجوز بعنوان القيمة (مسئلة ٣) لا يجوز نصف الصاع

مثلاً من الخنطة الاعلى وان كان يسوى صاعاً من الادون او الشعر مثلاً الا اذا كان بعنوان القيمة (مسئلة ٤) لا يجوز الصاع الملق من جنسين بان يخرج نصف صاع من الخنطة ونصفاً من الشعر مثلاً الا بعنوان القيمة (مسئلة ٥) المدار قيمة وقت الاخراج لا وقت الوجوب والمعتبر قيمة بلد الاخراج لا وطنه ولا بلد آخر ولو كان له مال في بلد آخر غير بلده واراد الاخراج منه كان المناط قيمة ذلك البلد لا قيمة بلده الذي هو فيه (مسئلة ٦) لا يشترط اتحاد الجنس الذي يخرج عن نفسه مع الذي يخرج عن عياله ولا اتحاد المخرج عنهم بعضهم مع بعض فيجوز ان يخرج عن نفسه الخنطة وعن عياله الشعر او بالاختلاف بينهم او بدفع عن نفسه اوعن بعضهم من احد الاجناس وعن اخر منهم القيمة او العكس (مسئلة ٧) الواجب في قدر الصاع عن كل راس من جميع الاجناس حتى الابن على الاصح وان ذهب جماعة من العلماء فيدعي الى كفاية اربعة ارطال والصاع اربعة امداد وهي تسعة ارطال بالراقي فهو تسعة واربعة عشر مثقالاً واربعة مثقال بالمثقال الصغرى فيكون بحسب حقة النجف التي هي تسعة مثقال وثلاثة وثلاثون مثقالاً وثلاث مثقال نصف حقة ونصف وقية واحد وثلاثون مثقالاً الا مقدار حصتين وبحسب حقة الاسلامبول وهي مائتان وثمانون مثقالاً حقناً وثلاثة ارباع الوقية ومثقال وثلاثة ارباع المثقال وبحسب المئ الشاهي وهو الف ومائتان وثمانون مثقالاً نصف من الاخرة وعشرون مثقالاً وثلاثة ارباع المثقال **فصل** في وقت وجوبها وهو دخول ليلة العيد جامعاً للشرائط ويستقر الى الزوال لمن لم يصل صلاة العيد والاحوط عدم تأخيرها عن الصلاة اذا صلاها فيقدمها عليها وان صلى في اول وقتها وان خرج وقتها ولم يخرجها فان كانت قد عزها دفعها الى المستحق بعنوان الزكاة وان لم يعزها فالاحوط الاقوى عدم سقوطها بل يؤدونها بقصد القرية من غير تعرض للاداء والنضاء (مسئلة ١) لا يجوز تقديمها على وقتها في شهر رمضان على الاحوط كما لا اشكال في عدم جواز تقديمها على شهر رمضان نعم اذا اراد ذلك اعطى الفقير قرضاً ثم يحسب عند دخول وقتها (مسئلة ٢) يجوز عزها في مال مخصوص من الاجناس ارفعها بقيمتها وبنوى حين العزل وان كان الاحوط تجديدها حين الدفع ايضاً ويجوز عزل اقل من مقدارها ايضاً فيلحقه الحكم وتبقى البقية غير معزولة على حكمها وفي جواز عزها في الازيد بحيث يكون المعزول مشتركاً بينه وبين الزكاة وجهه لكن لا يخلو عن اشكال وكذا لو عزها في مال مشترك بينه وبين غيره مشاعاً وان كان ماله بقدرها (مسئلة ٣) اذا

عنهما وآخر دفعها الى المستحق فان كان لعدم كونه من الدرع لم يضمن لولا ان كان مع التمكن منه ضمن (مسئلة ٤) الاقوى جواز نقلها بعد العزل الى بلد آخر ولو مع وجود المستحق في بلده وان كان يضمن حينئذ مع الثلف والاحوط عدم النقل الامم عدم وجود المستحق (مسئلة ٥) الافضل ادائها في بلد التكليف بها وان كان ماله بل ووطنه في بلد آخر ولو كان له مال في بلد آخر وعينها فيه ضمن بنقله عن ذلك البلد الى بلده او بلد آخر مع وجود المستحق فيه (مسئلة ٦) اذا عن لها في مال معين لا يجوز له تبديلها بعد ذلك فصل في مصرفها وهو مصرف زكاة المال لكن يجوز اعطائها للمستحقين من اهل الخلاف عند عدم وجود المؤمنين وان لم نقل به هناك والاحوط الاقتصار على فقراء المؤمنين ومساكينهم ويجوز صرفها على اطفال المؤمنين او تملكها لهم بدفعها على اوليائهم (مسئلة ١) لا يشترط عدالة من يدفع اليه فيجوز دفعها الى فساق المؤمنين نعم الاحوط عدم دفعها الى شارب الخمر والتجارب بالمعصية بل الاحوط العدالة ايضا ولا يجوز دفعها الى من يصرفها في المعصية (مسئلة ٢) يجوز للمالك ان يتولى دفعها مباشرة او بوكلاء والافضل بل الاحوط ايضا دفعها الى اتقيي الجامع للشرائط وخصوصا مع طلبه لها (مسئلة ٣) الاحوط ان لا يدفع للفقير اقل من صاع الا اذا اجتمع جماعة لاتسعهم ذلك (مسئلة ٤) يجوز ان يعطى فقير واحد ازهد من صاع بل الى حد الغنى (مسئلة ٥) يستحب تقديم الارحام على غيرهم ثم الجيران ثم اهل العلم والفضل والمشتغلين ومع الثمار لا تلاحظ الميراث والاهمية (مسئلة ٦) اذا دفعها الى شخص باعتقاد كونه فقيرا فبان خلافه فلخال كما في زكاة المال (مسئلة ٧) لا يكفي ادعاء الفقر الامم سبقه او الظن بصدق المدعى (مسئلة ٨) تجب نية القرية هنا كما في زكاة المال وكذا يجب التعيين ولو اجمالا مع تعدد ما عليه والظاهر عدم وجوب تعيين من يركب عنه ولو كان عليه اصوع لجماعة يجوز دفعها من غير تعيين ان هذا لفلان وهذا لفلان

تم كتاب الزكاة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الخمس

وهو من الفرائض وقد جعله الله تعالى لمحمد ص وذريته عوضا عن الزكاة اكراما لهم ومنع منه درهما او اقل كان مندرجا في الظالمين لهم والغاصبين لحقهم بل من كان مستحلا لذلك كان من الكافرين في الخبر عن ابي بصير قال قلت لابي جعفر ع ما ليس ما يدخل به العبد النار قال ع من اكل من مال اليتيم درهما وغن اليتيم وعن الصادق ع ان الله لا اله الا هو حيث حرم علينا الصدقة انزل لنا الخمس فالصدقة علينا حرام والخمس لنا فريضة والكرامة لنا حلال وعن ابي جعفر ع لا يجزى لاحد ان يشتري من الخمس شيئا حتى يصل اليها حقنا وعن ابي عبد الله ع لا يعذر عبد اشترى من الخمس شيئا ان يقول يارب اشتريته بما لي حتى يأذن له اهل الخمس

فصل فيما يجب فيه الخمس

وهو سبعة اشياء «الاول» الغنائم المأخوذة من الكفار من اهل الحرب قهرا بالمقاتلة معهم بشرط ان يكون باذن الامام عليه السلام من غير فرق بين ما حواه العسكر وما لم يحويه والمنقول وغيره كالاراضي والاشجار ونحوها بعد اخراج المولى التي انفتت على الغنيمة بعد تحصيلها بحفظ وحمل ورعى ونحوها منها وبعد اخراج ما جعله الامام ع من الغنيمة على فعل مصلحة من المصالح وبعد استثناء صفايا الغنيمة كالجارية الورقة والمركب الغارة والسيف القاطع والدرع فانها للامام ع وكذا قطاع الملوكة فانها ايضا له عليه السلام واما اذا كان الغزو بغير اذن الامام ع فان كان في زمان الحضور وامكان الاستيذان منه فالغنيمة للامام ع وان كان في زمن الغيبة

فالاحوط اخراج خمسة من حيث التنيعة خصوصاً اذا كانت للدعاء الى الاسلام فباخذه
السلطانين في هذه الازمنة من الكفار بانقائله معهم من المنقول وغيره يجب فيه الخمس على الاحوط
وان كان قصدهم زيادة الملك لا الدعاء الى الاسلام ومن الغنائم التي يجب فيها الخمس الفداء
الذي يؤخذ من اهل الحرب بل الجزية المبذولة لتلك السرية بخلاف سائر افراد الجزية ومنها
ايضاً ما صولوا عليه وكذا ما يؤخذ منهم عند الدفاع معهم اذا جمعوا على المسلمين فيمكنهم
ولو في زمن الغيبة فيجب اخراج الخمس من جميع ذلك قليلاً كان او كثيراً من غير ملاحظة
خروج مائة السنة على ما يأتي في ارباح المكاسب وسائر الفوائد (مسئلة ١) اذا غارت السلطن
على الكفار واخذوا اموالهم فالاحوط بل الافوى اخراج خمسة من حيث كونها غنيمة ولو في
زمن النبية فلا يلاحظ فيها مائة السنة وكذا اذا اخذوا بالسرقه والقبلة نعم لو اخذوا منهم
بالربا او بالدعوى الباطلة فالافوى الحاقه بالفوائد المكتسبة فيعتبر فيه الزيادة عن مائة لسنة
وان كان الاحوط اخراج خمسة مطلقاً (مسئلة ٢) يجوز اخذ مال النصاب ابناً وجد لكن
الاحوط اخراج خمسة مطلقاً وكذا الاحوط اخراج الخمس ما حواه العسكر من مال البغاة اذا
كانوا من النصاب ودخلوا في عنوانهم والا فيشكل حلية ما لهم (مسئلة ٣) يشترط في المنتقم ان
لا يكون غصباً من مسلم او ذمي او معاهد او تخوم من هو محتوم المال والا فيجب رده الى مالكه
نعم لو كان مقصوداً من غيرهم من اهل الحرب لا بأس باخذه واعطاء خمسة وان لم يكن الحرب
فعلاً مع المغصوب منهم وكذا اذا كان عند المقاتلين مال غيرهم من اهل الحرب بهتوان الامانة
من وديسة او اجارة او عارية او نحوها (مسئلة ٤) لا يعتبر في وجوب الخمس سيف الغنائم بلوغ
النصاب عشرين ديناراً فيجب اخراج خمسة قليلاً كان او كثيراً على الاصح (مسئلة ٥)
السلب من التنيعة فيجب اخراج خمسة على السالب «الثاني» المعادن من الذهب والفضة والرصاص
والصفر والحديد والياقوت والزبرجد والفيروزج والعقيق والزبيق والكبريت والنفط والقطر
والسبخ والزاج والزرنيخ والكحل والملح بل والجنس والنورة وطين القسل وحجر الرجي والمغرة وهي
الطين الاحمر على الاحوط وان كان الافوى عدم الخمس فيهما من حيث المدنية بل من داخلته
في ارباح المكاسب فيعتبر فيها الزيادة عن مائة السنة والمدار على صدق كونه معدناً عرفاً واذا
شك في الصدق لم يفتحه حكماً فلا يجب خمسة من هذه الحيتية بل يدخل في ارباح المكاسب
ويجب خمسة اذا زادت عن مائة العنة من غير اعتبار بلوغ النصاب فيه ولا فرق في وجوب

اخراج خمس المعدن بين ان يكون في ارض مباحة او مملوكة وبين ان يكون تحت الارض او على
ظهورها ولا بين ان يكون المخرج مسلماً او كافراً ذمياً بل ولو حربياً ولا بين ان يكون بالاف او صبيحاً
وعاقلاً او مجنوناً فيجب على وليها اخراج الخمس ويجوز لحاكم الشرع اجبار الكافر على دفع
الخمس مما اخرجته وان كان لواصل سقط عنه مع عدم بقاء عينه ويشترط في وجوب الخمس في
المعدن بلوغ ما اخرجته عشرين ديناراً بعد استثناء مائة الاخراج والتصفية ونحوها فلا يجب
اذا كان المخرج اقل منه وان كان الاحوط اخراجه اذا بلغ ديناراً بل مطلقاً ولا يعتبر في
الاخراج ان يكون دفعة واحدة او اخرج دفعات وكان المجموع نصيباً وجب اخراج خمس المجموع
وان اخرج اقل من النصاب فاعرض ثم عاد وبلغ المجموع نصيباً فكذا ذلك على الاحوط واذا
اشترك جماعة في الاخراج ولم يبلغ حصة كل واحد منهم النصاب ولكن بلغ المجموع نصيباً
فالظاهر وجوب خمسة وكذا لا يعتبر اتحاد جنس المخرج فلو اشتمل المعدن على جنسين او ازبد
وبلغ قيمة المجموع نصيباً وجب اخراجه نعم لو كان هناك معادن متعددة اعتبر في الخارج من كل
منها بلوغ النصاب دون المجموع وان كان الاحوط كفاية بلوغ المجموع خصوصاً مع اتحاد
جنس المخرج منها سيما مع تغاربها بل لا يخلو عن قرة مع الاتحاد والتغارب وكذا لا يعتبر استمرار
التكون ودوامه فلو كان معدن فيه مقدار ما يبلغ النصاب فاخرجه ثم انقطع جرى عليه الحكم
بعد صدق كونه معدناً (مسئلة ٦) لو اخرج خمس تراب المعدن قبل التصفية فان علم بتساوي
الاجزاء سيف الاشتغال على الجوهر او بالزيادة فيما اخرجته خمسة اجزاء والا فلا لاحتمال زيادة
الجوهر فبايق عنده (مسئلة ٧) اذا وجد مقداراً من المعدن مخزناً مطروحاً في الصحراء فان
علم انه خرج من مثل السيل او الريح او نحوها او علم ان المخرج له حيوان او انسان لم يخرج خمسة
وجب عليه اخراج خمسة على الاحوط اذا بلغ النصاب بل الاحوط ذلك وان شك في ان
الانسان المخرج له اخرج خمسة ام لا (مسئلة ٨) لو كان المعدن في ارض مملوكة فهو للمالك
واذا اخرجته غيره لم يملكه بل يكون المخرج اصحاب الارض وعليه الخمس من دون استثناء
المائة لانه لم يصرف عليه مائة (مسئلة ٩) اذا كان المعدن في ممر الارض المفتوحة عنوة
التي هي للمسلمين فاخرجه احد من المسلمين يملكه وعليه الخمس وان اخرجته غير المسلمين في ملكه
اشكال واما اذا كان في الارض الموات حال الفتح فالظاهر ان الكفار ايضاً يملكه وعليه الخمس
(مسئلة ١٠) يجوز استيجار الحثير لاخراج المعدن فيملكه المستأجر وان قصد الاجير فملكه

لم يملكه (مسئلة ١١) اذا كان المخرج عبداً كان ما خرج له مولاه وعليه الخمس (مسئلة ١٢) اذا عمل فيما اخرجه قبل اخراجه خمسة عملاً يوجب زيادة قيمته كما اذا ضرب به دراهم او دنانير او جعله حلياً او كان مثل الياقوت والعقيق فملكه فضلاً عما ذكر في اخراجه خمس مادته فيقوم ح سببها او غير محكوك مثلاً وينجز خمسة وكذا لو تجر به فربح قبل ان يخرج خمسة ناولاً الاخراج من مال آخر ثم اداء من مال آخر واما اذا تجر به من غزوة الاخراج من غيره فالظاهر ان الربح مشترك بينه وبين ارباب الخمس (مسئلة ١٣) اذا شك في بلوغ النصاب وعدمه فالاحوط الاختيار «الثالث» الكنز وهو المال المدخور في الارض او الجبل او الجدار او الشجر والمدار الصدق المعروف سواء كان من الذهب او الفضة المسكوكين او غير المسكوكين او غيرها من الجواهر وسواء كان في بلاد الكفار الحربيين او غيرهم ارضي بلاد الاسلام في الارض الموات او الارض الحرة التي لم يكن لها مالك ارضي ملكاً له بالاحياء او بالانبياء مع العلم بعدم كونه ملكاً للبايعين وسواء كان عليه اثر الاسلام ام لا ففي جميع هذه يكون ملكاً لواجده وعليه الخمس ولو كان في ارض ميتة مع احتمال كونه لاحد البايين عرفت المالك قبله فان لم يعرفه فالمالك قبله وهكذا فان لم يعرفه فهو للواجد وعليه الخمس وان ادعاه المالك السابق فالسابق اعطى بلا بينة وان تنازع المالك فيه يجرى عليه حكم الداعي ولو ادعاه المالك السابق ارتقا وكان له شركاء نفوه دفعت اليه حصته وملك الواجد الباقي واعطي خمسة ويشترط في وجوب الخمس فيه النصاب وهو عشرون ديناراً (مسئلة ١٤) لو وجد الكنز في ارض مستأجرة او مستعارة وجب تعريفها وتعريف المالك ايضاً فان نفيها كلاهما كان له وعليه الخمس وان ادعاه احدهما اعطى بلا بينة وان ادعاه كل منهما في تقديم قول المالك وجه لقوة يده والاوجه الاختلاف بحسب المقامات في قوة احدي البلدين (مسئلة ١٥) لو علم الواجد انه مسلم موجود هو او وارثه في عصره مجهول في اجراء حكم الكنز او حكم مجهول المالك عليه وجهان ولو علم انه كان مسلماً لم يقدم فالظاهر جريان حكم الكنز عليه (مسئلة ١٦) الكنز المتعددة لكل واحد حكم نفسه في بلوغ النصاب وعدمه فالولم يكن احدهما يحد النصاب وبذلك بالضم لم يجب فيها الخمس نعم المال الواحد المدفون في مكان واحد في ظروف متعددة يضم بعضها الى بعض فانه بعد كنزاً واحداً وان تعدد جنساً (مسئلة ١٧) في الكنز الواحد لا يعتبر الاخراج دفعة مقدار النصاب فلو كان مجموع الدفعات بقدر النصاب وجب الخمس وان لم يكن كل واحدة

منها بقدره (مسئلة ١٨) اذا اشترى دابة ووجد في جوفها شيئاً خاله حال الكنز الذي يجده في الارض المشتراة في تعريف البايع وفي اخراج الخمس ان لم يعرفه ولا يعتبر فيه بلوغ النصاب وكذا لو وجد في جوف السمكة المشتراة مع احتمال كونه لبايعها وكذا الحكم في غير الدابة والسمكة من صائر الحيوانات (مسئلة ١٩) انما يعتبر النصاب في الكنز بعد اخراجه مؤنة الاخراج (مسئلة ٢٠) اذا اشترك جماعة في كنز فالظاهر كفاية بلوغ المجموع نصيباً وان لم يكن حصة كل واحد بقدره «الرابع» الغوص وهو اخراج الجواهر من البحر مثل اللؤلؤ والمرجان وغيرها معدنياً كان او نباتياً لأمثال السمك ونفوه من الحيوانات فيجب فيه الخمس بشرط ان يبلغ قيمته ديناراً فصاعداً فلا خمس فيما ينقص من ذلك ولا فرق بين اتحاد النوع وعدمه فلو بلغ قيمة المجموع ديناراً وجب الخمس ولا بين الدفنة والدفعات فيضم بعضها الى بعض كما ان المدار على ما اخرج مطلقاً وان اشترك فيه جماعة لا يبلغ نصيب كل منهم النصاب ويعتبر بلوغ النصاب بعد اخراج المؤن كما مر في المعدن والمخرج بالآلات من دون غوص في حكمه على الاحوط واما لو غاص وشده بألة فاخرجه فلا اشكال في وجوبه فيه نعم لو خرج بنفسه على الساحل او على وجه الماء فاخرجه من غير غوص لم يجب فيه من هذه الجهة بل يدخل في ارباب المكاسب فيعتبر فيه مؤنة السنة ولا يعتبر فيه النصاب (مسئلة ٢١) المتناول من الغواص لا يجرى عليه حكم الغوص اذا لم يكن غاصاً واما اذا تناول منه وهو غاص ايضاً فيجب عليه اذا لم يتناول الغواص الحياة والا فهو له ووجب الخمس عليه (مسئلة ٢٢) اذا غاص من غير قصد للحياة فصادف شيئاً ففي وجوب الخمس عليه وجهان والاحوط اخراجه (مسئلة ٢٣) اذا اخرج بالغوص حيواناً وكان في بطنه شيء من الجواهر فان كان معتاداً وجب فيه الخمس وان كان من باب الاتفاق بان يكون بالغ شيءاً اتفاقاً فالظاهر عدم وجوبه وان كان الاحوط (مسئلة ٢٤) الامور العظيمة كدجلة والنيل والقرات حكمها حكم البحر بالنسبة الى ما يخرج منها بالغوص اذا فرض تكونت الجواهر فيها كالبحر (مسئلة ٢٥) اذا غرق شيء في البحر واعرض مالكه عنه فاخرجه الغواص ملكه ولا يلحقه حكم الغوص على الاقوى وان كان من مثل اللؤلؤ والمرجان لكن الاحوط اجراء حكمه عليه (مسئلة ٢٦) اذا فرض معدن من مثل العقيق او الياقوت او نفوها تحت الماء بحيث لا يخرج منه الا بالغوص فلا اشكال في تعلق الخمس به لكنه هل يعتبر فيه نصاب المعدن او الغوص وجهان والظاهر الثاني (مسئلة ٢٧) اعتبر اذا اخرج بالغوص جوى عليه حكمه

وان اخذ على وجه الماء او الساحل في حقوق حكمه له وجهان والاحوط الفرق واحوط منه
اخراج خمسة وان لم يبلغ النصاب ايضاً «الخامس» المال الحلال المخلوط بالحرام على وجه لا يتميز
مع الجمل بصاحبه ويمتداه فيخرج باخراج خمسة ومصرفه وصرف صائر اقسام الخمس على الاقوى
واما ان علم المقدار ولم يعلم المالك تصدق به عنه والاحوط ان يكون باذن المجتهد الجامع للشرائط
ولو انعكس بان علم المالك وجه المقدار تراضياً بالصلح ونحوه وان لم يرض المالك بالصلح ففي جواز
الاكتفاء بالاقل او وجوب اعطاء الاكثر وجهان الاحوط الثاني والاقوى الاول اذا كان المال
في يده وان علم المالك والمقدار وجب دفعه اليه (مسئلة ٢٨) لافرق في وجوب اخراج الخمس
وحاية المال بعده بين ان يكون الاختلاط بالاشاعة او بغيرها كما اذا اشتبه الحرام بين افراد
من جنسه او من غير جنسه (مسئلة ٢٩) لافرق في كفاية اخراج الخمس في حلية البقية في
صورة الجمل بالمقدار والمالك بين ان يعلم اجمالاً زيادة مقدار الحرام او يقصده عن الخمس وبين
صورة عدم العلم ولو اجمالاً في صورة العلم الاجمالي بزيادته عن الخمس ايضاً يكفي اخراج الخمس
فانه مطهر للمال تعدياً وان كان الاحوط مع اخراج الخمس المصالحه مع الحاكم الشرعي ايضاً بما
يرتفع به يقين الشغل واجراء حكم بمجهول المالك عليه وكذا في صورة العلم الاجمالي بكونه انقص
من الخمس واحوط من ذلك المصالحه معه بعد اخراج الخمس فيحصل معه اليقين بعدم الزيادة
(مسئلة ٣٠) اذا علم قدر المال ولم يعلم صاحبه بهينه لكن علم في عدد محصور وفي وجوب التفحص
من الجميع ولو يرضائهم باى وجه كان او وجوب اجراء حكم بمجهول المالك عليه واستخراج المالك
بالقرعة او توزيع ذلك المقدار عليهم بالسوية وجوه اقربها الاخير وكذا اذا لم يعلم قدر المال
وعلم صاحبه في عدد محصور فانه بعد الاخذ بالاقل كما هو الاقوى والاكثر كما هو الاحوط
يجرى فيه الوجوه المذكورة (مسئلة ٣١) اذا كان حق الغير في ذمته لاقى عين ماله فلا محل
للخمس وح فان علم جنسه ومقداره ولم يعلم صاحبه اصلاً او علم في عدد غير محصور تصدق
به عنه باذن الحاكم او يدفعه اليه وان كان في عدد محصور ففيه الوجوه المذكورة والاقوى هنا
ايضاً الاخير وان علم جنسه ولم يعلم مقداره بان تردد بين الاقل والاكثر اخذ بالاقل المتيقن
ودفعه الى مالكة ان كان معلوماً بهينه وان كان معلوماً في عدد محصور حكمه كما ذكر وان كان
معلوم في غير المحصور او لم يكن علم اجمالي ايضاً تصدق به عن المالك باذن الحاكم او يدفعه
اليه وان لم يعلم جنسه وكان قيمياً حكمه كصورة العلم بالجنس اذ يرجع الى القيمة ويتردد

فيها بين الاقل والاكثر وان كان مثلياً ففي وجوب الاحتياط وعدمه وجهان (مسئلة ٣٢)
الامر في اخراج هذا الخمس الى المالك كما في صائر اقسام الخمس فيجوز له الاخراج والتعيين
من غير توقف على اذن الحاكم كما يجوز دفعه من مال آخر وان كان الحق في العين (مسئلة ٣٣)
لوتبين المالك بعد اخراج الخمس فالاقوى ضمانه كما هو كذلك في التصديق عن المالك في مجهول
المالك فعليه غرامته له حتى في النصف الذي دفعه اليه الحاكم بعنوان انه للامام ع (مسئلة ٣٤)
لو علم بعد اخراج الخمس ان الحرام ازيد من الخمس او اقل لا يسترد الزائد على مقدار الحرام في
الصورة الثانية وهل يجب عليه التصديق وازاد على الخمس في الصورة الاولى ووجهان احوطها
الاول والثاني (مسئلة ٣٥) لو كان الحرام المجهول، الكمية معينة، فخلطه بالحلال ليجله بالخميس
خروجاً من احتكاك زيادته على الخمس فان يميزه اخراج الخمس او يبقى على حكم مجهول المالك
وجهان والاقوى الثاني لانه كعلوم المالك حيث ان مالكة الفقراء قبل التخليط (مسئلة ٣٦)
لو كان الحلال الذي في المختلط مما يتعلق به الخمس وجب عليه بعد التخميس لتقليل خمس آخر
للحلال الذي فيه (مسئلة ٣٧) لو كان الحرام المختلط في الحلال من الخمس او الزكاة
او الوقف الخاص او العام فهو كعلوم المالك على الاقوى فلا يميزه اخراج الخمس ح (مسئلة ٣٨)
اذا تصرف في المال المختلط قبل اخراج الخمس بالانقلاب لم يسهط وان صار الحرام في ذمته فلا
يجرى عليه حكم رد المختلط على الاقوى وح فان عرف قدر المال المختلط اشتغلت ذمته بمقدار
خمسه وان لم يعرفه ففي وجوب دفع ما يتيقن معه بالبرائة او جواز الاقتصار على ما يرتفع به يقين
الشغل وجهان الاحوط الاول والاقوى الثاني (مسئلة ٣٩) اذا تصرف في المختلط قبل
اخراج خمسة ضمنه كما اذا باعه مثلاً فيجوز لولي الخمس الرجوع عليه كما يجوز له الرجوع على
من انتقل اليه ويجوز للحاكم ان يقضى معاملته فيأخذ بمقدار الخمس من العوض اذا باعه بالمساوي
قيمة او بالزيادة واما اذا باعه باقل من قيمته فانه خلاف المصلحة نعم لو انقضت المصلحة ذلك
فلا بأس «السادس» الارض التي اشتراها الذي من المسلم سواء كانت ارض مزرع او مسكن
او مكان او خان او غيرها فيجب فيها الخمس ومصرفه مصرف غيره من الاقسام على الاصح وفي
وجوبه في المنتقلة اليه من المسلم بغير الشراء من المعاضات اشكال فالاحوط اشتراط مقدار
الجنس عليه في عقد المعاوضة وان كان القول بوجوبه في مطلق المعاضات لا يخلو عن قوة وانما
يتعلق الخمس برقبة الارض دون البناء والاشجار والتخيل اذا كانت فيه ويخير الذي بين دفع

الخمس من عينها أو قيمتها ومع عدم دفع قيمتها يتغير في الخمس بين أخذه وبين إجارته وليس له قلع الغرس والبناء بل عليه إتيانها بالأجرة وإن أراد الذي دفع القيمة وكانت مشغولة بالزرع أو الفرس أو البناء تقوم مشغولة بها مع الأجرة فيؤخذ منه خمسها ولا نصاب في هذا القسم من الخمس ولا يعتبر فيه أجرة القربة حين الأخذ حتى من الحاكم بل ولا حين الدفع إلى السادة (مسئلة ٤٠) لو كانت الأرض من المغنوسة عنوة وبيعت تبعاً للآثار ثبت فيها الحكم لأنها للمسلمين فإذا اشتراها الذي وجب عليه الخمس وإن قلنا بعدم دخول الأرض في المبيع وإن المبيع هو الآثار وبأن في الأرض حق الاختصاص للمشتري وأما إذا قلنا بدخولها فيه فواضح كما أنه كذلك إذا باعها منه أهل الخمس بعد أخذ خمسها فأنهم مالكون لرقبتها ويجوز لهم بيعها (مسئلة ٤١) لا فرق في ثبوت الخمس في الأرض المشتراة بين أن تبقى على ملكية الذي بعد شرائه أو انتقلت منه بعد الشراء إلى مسلم آخر كما لو باعها منه بعد الشراء أو مات وانتقلت إلى وارثه المسلم أو ردها إلى البايع بأهله أو غيره ما فلا يسقط الخمس بذلك بل الظاهر ثبوته أيضاً لو كان للبايع خيار ففسخ بخياره (مسئلة ٤٢) إذا اشترى الذي الأرض من المسلم بشرط عليه عدم الخمس لم يصح العقد واشتراط كره الخمس في البايع لم يشرط بل البايع المذموم أن يعطي مقداراً منه فالظاهر جواز (مسئلة ٤٣) إذا اشترى من مسلم ثم باعها منه أومن مسلم آخر ثم اشتراها ثانياً وجب عليه خمسها خمس الأصل للشراء أولاً وخمس أربعة أخماس للشراء ثانياً (مسئلة ٤٤) إذا اشترى الأرض من المسلم ثم باعها بعد الشراء لم يسقط عنه الخمس نعم لو كانت المعاملة مما يتوقف عليه الملك فيه على القبض فسلم بعد العقد وقبل القبض سقط عنه لعدم تمامية ملكه في حال الكفر (مسئلة ٤٥) لو قبض ذي من مثله بعد مشروط بالقبض فسلم الناقل قبل القبض ففي ثبوت الخمس وجهان أقويهما الثبوت (مسئلة ٤٦) الظاهر عدم سقوطه إذا شرط البايع على الذي أن يبيعها بعد الشراء من مسلم (مسئلة ٤٧) إذا اشترى المسلم من الذي أرضاً ثم فسح بأهله أو بخياره في ثبوت الخمس وبه لكن إلا وجه خلافه حيث إن الفسخ ليس معاوضة (مسئلة ٤٨) من يملك المثل لم يملك المسلم (مسئلة ٤٩) إذا بيع خمس الأرض التي اشتراها الذي عليه وجب عليه خمس ذلك الخمس الذي اشتراه وهكذا «السايع» ما يفضل عن مؤنة سنة ومؤنة عيال من أرباح التجارات ومن مائر التكتبات من الصناعات والزراعات والأجارات حتى أخطاطة والصناعات والتجارة والصيد وحيازة المباحات وأجرة المبادات

الاستيجار به من الحج والصوم والصلوة والزيارات وتعليم الأطفال وغير ذلك من الأعمال التي لها أجرة بل الأحوط ثبوته في مطلق الفائدة وإن لم تحصل بالاكْتِسَاب كاذبية والحديفة والجيزة والمال الموصى به ونحوها بل لا يخفى لمن قوة نعم لا خمس في الميراث إلا في الذي ملكه من حيث لا يختص فلا يترك الاحتياط فيه كما إذا كان له ربح بعيد في بلد آخر لم يكن عابداً لمات وكان هو الوارث له وكذا لا يترك في حاصل الوثف الخاص بل وكذا سيف الدور والأحوط احتياطاً ثبوته في عوض الخلع والمهر ومطابق الميراث حتى المختص منه ونحو ذلك (مسئلة ٥٠) إذا علم أن مورثه لم يؤد خمس مائته وجب إخراجها سواء كانت العين التي تتعلق بها الخمس موجودة فيها أو كان الميراث عوضاً بل لو علم بالشفاع ذمته بالخمس وجب إخراجها من تركته مثل مائر الدين (مسئلة ٥١) لا خمس فيما ملك بالخمس أو الزكاة أو الصدقة المندوبة وإن زاد عن مؤنة السنة نعم لو مات في ملكه في غنم يجب كسائر النكبات (مسئلة ٥٢) إذا اشترى شيئاً ثم علم أن البايع لم يؤد دخسه كان البيع بالنسبة إلى مقدار الخمس فضولاً فإن أمضاه الحاكم جمع عليه بالثمن ويرجع هو على البايع إذا أداه وإن لم يرض فله أن يأخذ مقدار الخمس من المبيع وكذا إذا انتقل إليه بغير البيع من المعاوضات وإن انتقل إليه بلا عوض بقي مقدار خمسة على ملك أهله (مسئلة ٥٣) إذا كان عنده من الأعيان التي لم يتعلق بها الخمس أو تعلق بها لكنه أداه قبلت وزادت زيادة منفصلة أو منفصلة وجب الخمس في ذلك النية وأما لو ارتفعت قيمتها السوقية من غير زيادة عينية لم يجب خمس تلك الزيادة لعدم صدق التكتب ولا صدق حصول الفائدة نعم لو باعها لم يبعد وجوب خمس تلك الزيادة من الثمن هذا إذا لم تكن تلك العين من مال التجارة ورأس مالها كما إذا كان المقصود من شرائها أو بيعها في ملكه الانتفاع بنائها أو تاجها أو اجرتها ونحو ذلك من منافعها وأما إذا كان المقصود الاتجار بها فالظاهر وجوب خمس ارتفاع قيمتها بعد تمام السنة إذا أمكن بيعها وأخذ قيمتها (مسئلة ٥٤) إذا اشترى عيناً للتكتب بها فزادت قيمتها السوقية ولم يبعها غفلة أو جهلاً لقر زيادة ثم رجعت قيمتها إلى رأس مالها أو أقل قبل تمام السنة لم يضمن خمس تلك الزيادة لعدم تحققها في الخارج نعم لو لم يبعها عمداً بعد تمام السنة وأصبر قرار وجوب الخمس ضمنه (مسئلة ٥٥) إذا عمر بستاناً وغرس فيه أشجاراً ونحوها للانتفاع بشعرها وقرها لم يجب الخمس في غو تلك الأشجار والخيل وأما إن كان من قصد الاكتساب بأصل البستان فالظاهر وجوب الخمس بزيادة قيمته وفي غو أشجاره ونحوه

(مسئلة ٥٦) اذا كان له انواع من الاكتساب والاستفادة كان يكون له رأس ماله يتجر به ويحان يؤجره وارض يزرعها وعمل يد مثل الكتابة او الخياطة او التجارة او نحو ذلك يلاحظ في آخر السنة ما استفاد من المجموع من حيث المجموع فيجب عليه خمس ما حصل منها بعد خروج مؤنته (مسئلة ٥٧) يشترط في وجوب خمس الربح والفائدة استقراره فلو اشترى شيئاً فيه ربح وكان للبائع الخيار لا يجب خمسة الا بعد لزوم البيع ونقض زمن خيار البائع (مسئلة ٥٨) لو اشترى ما فيه ربح بيع الخيار فصار البيع لازماً فاستقاله البائع فاقاله لم يسقط الخمس الا اذا كان من شأنه ان يقبله كما في غالب موارد بيع شمرط الخيار اذا رد مثل الثمن (مسئلة ٥٩) الاحوط اخراج خمس رأس المال اذا كان من ارباح مكاسبه فاذا لم يكن له مال من اول الامر فاكتسب واستفاد مقداراً واراد ان يجعله رأس المال للتجارة ويتجر به يجب اخراج خمسة على الاحوط ثم الاتجار به (مسئلة ٦٠) مبده السنة التي يكون الخمس بعد خروج مؤنتها حال الشروع في الاكتساب فين شغله التكسب واما من لم يكن مكتسباً وحصل له فائدة اتفاقاً فن حين حصول الفائدة (مسئلة ٦١) المراد بالمؤنة مضافاً الى ما يصرف في تحميل الربح ما يحتاج اليه لنفسه وعياله في معاشه بحسب شأنه الا ان يحاله سيف العادة من الماكل والملبس والسكن وما يحتاج اليه لصدقائه وزبائره وهداياه وجوائزه واضافاً والحقوق اللازمة له بنذر او كفارة او ادائه دين او ارض جناية او غرامة ما تلغى عمداً او خطأ وكذا ما يحتاج اليه من دابة او جارية او عبد او اسباب او ظرف او فرش او كتب بل وما يحتاج اليه اتز به اولاده او محتاجهم ونحو ذلك مثل ما يحتاج اليه في المرض وفي موت اولاده او عياله الى غير ذلك مما يحتاج اليه في معاشه ولو زاد على ما يليق بحاله ما بعد سقماً ومرفقاً بالنسبة اليه لا يجب منها (مسئلة ٦٢) في كون رأس المال للتجارة مع الحاجة اليه من المؤنة اشكالاً فالاحوط كما اخراج خمسة اولاً وكذا في الآلات المحتاج اليها في كسبه مثل آلات التجارة للتجار والآلات الناجية للنساج والآلات الزراعية للزراع وهكذا فالاحوط اخراج خمسها ايضاً اولاً (مسئلة ٦٣) لا فرق في المؤنة بين ما يصرف عنه فينصرف مثل المأكول والمشروب ونحوهما وبين ما ينفع به مع بقاء عينه مثل الظروف والفروش ونحوها فاذا احتاج اليها في سنة الربح يجوز شرائها من ربحها وان بقيت للسنتين الآتية ايضاً (مسئلة ٦٤) يجوز اخراج المؤنة من الربح وان كان عنده مال لا خمس فيه بان لم يتعلق به او تعلق واخرجه فلا يجب اخراجها من ذلك بتامها ولا التوزيع وان

كان الاحوط التوزيع واحوط منه اخراجها بتامها من المال الذي لا خمس فيه ولو كان عنده عبد او جارية او دار او نحو ذلك ما لم يكن عنده كان من المؤنة لا يجوز احتساب قيمتها من المؤنة واخذ مقدارها بل يكون حاله حال من لم يحتاج اليها اصلاً (مسئلة ٦٥) المناط في المؤنة ما يصرف فعلاً لا مقداره فلو قتر على نفسه لم يحسب له كما انه لو تبرع بها متبرع لا يستثنى له مقدارها على الاحوط بل لا يتحول عن قوة (مسئلة ٦٦) اذا استقرض من ابتداء سنته مؤنة او مقدارها على الاحوط بل لا يتحول عن قوة (مسئلة ٦٦) اذا استقرض من ابتداء سنته مؤنة او صرف بعض رأس المال فيها قبل حصول الربح يجوز له وضع مقداره من الربح (مسئلة ٦٧) لو زاد ما اشتراه وادخره للمؤنة من مثل الخنطة والشعر والنقم ونحوها مما يصرف عنه فيها يجب اخراج خمسة عند تمام الحول واما ما كان مبنياً على بقاء عينه والانتفاع به مثل الفرش والاولاف والابسة والعبد والفرس والكسب ونحوها فالأقوى عدم الخمس فيها نعم لو فرض الاستفناء عنها فالاحوط اخراج الخمس منها وكذا سقى حلى النسيان اذا جاز وقت لبسها (مسئلة ٦٨) اذا مات المكتسب في اثناء الحول بعد حصول الربح سقط اعتبار المؤنة في باقيه فلا يوضع من الربح مقدارها على فرض الجبوة (مسئلة ٦٩) اذا لم يحصل له ربح في تلك السنة وحصل في السنة اللاحقة لا يخرج مؤنتها من ربح السنة اللاحقة (مسئلة ٧٠) مصارف الحج من مؤنة عام الاستطاعة فاذا استطاع في اثناء حوله حصول الربح وتمكن من السير بان صادف سير الرفقة في ذلك العام احتسب بخارجه من ربحه واما اذا لم يتمكن حتى انقضى العام وجب عليه خمس ذلك الربح فان بقيت الاستطاعة الى السنة الآتية وجب والا فلا ولو تمكن وعصى حتى انقضى الحول فكذلك على الاحوط ولو حصلت الاستطاعة من ارباح سنين متعددة وجب الخمس فيما سبق على عام الاستطاعة واما المقدار التي لها في تلك السنة فلا يجب خمسة اذا تمكن من السير واذا لم يتمكن فكما سبق يجب اخراج خمسة (مسئلة ٧١) اداء الدين من المؤنة اذا كان في عام حصول الربح او كان سابقاً ولكن لم يتمكن من ادائه الى عام حصول الربح واذا لم يؤد دينه حتى انقضى العام فالاحوط اخراج الخمس اولاً واداء الدين مما بقي وكذا الكلام في الذنور والكفارات (مسئلة ٧٢) متى حصل الربح وكان زائداً على مؤنة السنة تعلق به الخمس وان جازله التأخير في الاداء الى آخر السنة فليس تمام الحول شرطاً في وجوبه وانما هو ارفاق بالمالك لاحتمال تجدد مؤنة اخرى زائداً على ما غلظه فلو امسرف او اتلف ماله في اثناء الحول لم يسقط الخمس وكذا لو وهبه واشترى بنين حيلة في اثائه (مسئلة ٧٣) لو تلف بعض امواله

عالم ليس من مال التجارة او مسرق او نحو ذلك لم يغير بالربح وان كان في ماله اذ ليس محسوبا من المئوية (مسئلة ٧٤) لو كان له رأس مال وفرقه في انواع من التجارة فكل رأس المال او بعضه من نوع منها فالأحوط عدم جبره بربح تجارة اخرى بل وكذا الأحوط عدم جبر خسران نوع بربح اخرى لكن الجبر لا يخلو عن قوة خصوصاً في الحسارة نعم لو كان له تجارة وزراعة مثلاً نخسر في تجارته او تلف رأس ماله فيها فعدم الجبر لا يخلو عن قوة خصوصاً في صورة التلف وكذا العكس واما التجارة الواحدة فلو تلف بعض رأس المال فيها وربح الباقي فالأقوى الجبر وكذا في الخسران والربح في عام واحد في وقتين سواء تقدم الربح او الخسران فانه يغير الخسران بالربح (مسئلة ٧٥) الخمس بجميع اقسامه متعلق بالمعين ويغير المالك بين دفع خمس العين او دفع قيمته من مال آخر نقداً او عيناً ولا يجوز له التصرف في العين قبل اداء الخمس وان ضمنه في ذمته ولو اتلفه بعد استقراره ضمنه ولو اشتر به قبل اخراج الخمس كانت المعاملة فسخية بالنسبة الى مقدار الخمس فان امتناع الحاكم الشرعي انعقد الموضع والاربع بالمعين بمقدار الخمس ان كانت موجودة وقيمتها ان كانت تالفة ويقدر في اخذ القيمة بين الرجوع على المالك او على الطرف المقابل الذي اخذها واتلفها عند اذا كانت المعاملة بعين الربح واما اذا كانت في القسمة ودفعها عوضاً فهي صحيحة ولكن لم يبره ذمته بمقدار الخمس ويرجع الحاكم به ان كانت العين موجودة وشيئة ان كانت تالفة بخيراً ح بين الرجوع على المالك او لاخذ ايضاً (مسئلة ٧٦) يجوز له ان يتصرف في بعض الربح مادام مقدار الخمس منه باق في بضع مع قصد اخراجه من البقية اذ شركة ارباب الخمس مع المالك انما هي على وجه الكسب في المعين كما ان الامر في الزكوة ايضاً كذلك وقد حرر في ابواب (مسئلة ٧٧) اذا حصل الربح في ابتداء السنة او في التمام فلا مانع من التصرف فيه بالاتجار وان حصل منه ربح لا يكون ما يقابل خمس الربح الاول منه لارباب الخمس بخلاف ما اذا اشتر به بعد تمام الحول فانه ان حصل ربح كان ما يقابل الخمس من الربح لاربابه مضافاً الى اصل الخمس فيخرجها اولاً ثم يخرج خمس بقيته ان زادت على مائة السنة (مسئلة ٧٨) ليس للمالك ان ينقل الخمس الى ذمته ثم يتصرف فيه كما اشترنا اليه نعم يجوز له ذلك بالمصالحة مع الحاكم وح يجوز له التصرف فيه ولا حصة له من الربح اذا اشتر به ولو فرض تجدد مؤن له في انشاء الحول على وجه لا يقدم الربح انكشف فساد الصلح (مسئلة ٧٩) يجوز له تعجيل اخراج خمس الربح اذا حصل في انشاء السنة ولا يجب التأخير الى آخرها فان

اذا خسر من باب الارفق كما صرح فقواخرجه بعد تقدير المئوية بما ينظره فبان بعد ذلك عدم تعاقب الربح لتجدد مؤن لم يكن بظننا كشف ذلك من عدم صحته خساً فله الرجوع به على المشتري مع بقاء عينه لا مع تلفها في بده الا اذا كان عالمًا بالمطالب فان الظاهر ضابطه ح (مسئلة ٨٠) اذا اشترى بالربح قبل اخراج الخمس جارية لا يجوز له وطئها كما انه لو اشترى به ثوباً لا يجوز الصلوة فيه ولو اشترى به ماء للفسل او الوضوء لم يصح وهكذا نعم لو بقي منه بمقدار الخمس في بده وكان قاصداً لاخرجه منه جاز وصح كما مر نظيره (مسئلة ٨١) قد مر ان مصارف الحج الواجب اذا استطاع في عام الربح وتضمن من المسير من مائة تلك السنة وكذا مصارف الحج المشدوب والزيارات والطاهر ان المدار على وقت انشاء السفر فان كان انشاءه في عام الربح لمصارف من مؤنته ذهاباً واياباً وان تم الحول في انشاء السفر فلا يجب اخراج خمس ما صرفه في العام الاخر في الاياب اوسع المقصد وبعض الفقهاء (مسئلة ٨٢) لوجعل القوس او المعدن مكسباً له كفاه اخراج خمسها اولاً ولا يجب عليه خمس آخر من باب ربح المكسب بعد اخراج مؤنته سنة (مسئلة ٨٣) المرأة التي تكتسب في بيت زوجها وتعمل زوجها مؤنتها يجب عليها خمس ما حصل لها من غير اعتبار اخراج المئوية اذ هي على زوجها الا ان لا يعمل (مسئلة ٨٤) الظاهر عدم اشتراط التكليف والحرية في الكسب والقوس والمعدن والحلال المختلط بالحرام والارض التي يشر بها القس من المسام فيتملك بها الخمس ويجب على الولي والسيد اخراجه وفي تملكه بارياب مكاسب الطفل اشكال والأحوط اخراجه بعد بلوغه فصل في خمسة الخمس ومشتقته (مسئلة ٨٥) يقسم الخمس ستة اشهر على الاصح مهم شه سبانه وصهم للنجي من وصهم للإمام ح وعنده الثلاثة الآن لصاحب الزمان ارواحاً له القداء وعجل الله تعالى فرجه وثلاثة للاتبام والمساكين وابتداء السبيل ويشترط في الثلاثة الاخيرة الايمان وفي الاتبام الفقر وفي ابتداء السبيل الحاجة في بلد التسليم وان كان غنياً في بلده ولا فرق بين ان يكون حرة في طاعة او معصية ولا ينعير في المشتقين العدالة وان كان الاولى ملاحظة المرجحات والاولى ان لا يعطى لمركبي الكبراء خصوصاً مع التجاهر بل يقوى عدم الجواز اذا كان في المنع اعانة على الاثم وسباً اذا كان في المنع الرد عنه ومستضعف كل فرقة ملحق بها (مسئلة ٨٦) لا يجب البسط على الاحناف بل يجوز دفع ثمنه الى اقدم وكذا لا يجب استيعاب الراد كل صنف بل يجوز الاتصاف على واحد ولو اراد البسط لا يجب التساوي بين الاصناف

او الافراد (مسئلة ٣) مستحق الخمس من اتسب الى هاشم بالايرة فان اتسب اليه بالام لم يحل له الخمس وشمل له الزكوة ولا فرق بين ان يكون علويًا او عقيليًا او عباسيًا وينبغي تقديم الاتم شقة بالنبي ص على غيره او توفيره كالفائزين (مسئلة ٤) لا يصدق من ادعى النسب الا بالينة او الشيعاء المفيد للعلم ويكفي الشيعاء والاشتهار في بلده نعم يمكن الاحتيال في الدفع الى مجهول الحال بعد معرفة عدائته بالتوكيل على الايصال الى مستحقه على وجه يدرج فيه الاخذ لنفسه ايضًا ولكن الاولى بل الاحوط عدم الاحتيال المذكور (مسئلة ٥) في جواز دفع الخمس الى من يجب عليه نفقته اشكال خصوصًا في الزوجة فالاحوط عدم دفع خمسة اليهم يعني الانفاق عليهم محضًا مما عليه من الخمس اما دفعه اليهم لغير النفقة الواجبة مما يحتاجون اليه مما لا يكون واجبًا عليه كنفقة من يعولون ونحو ذلك فلا بأس به كما لا بأس بدفع خمس غيره اليهم ولولا اتفاق مع فقره حتى الزوجة اذا لم يقدر على النفاق (مسئلة ٦) لا يجوز دفع الزائد عن مؤنة السنة المستحق واحد ولو دفعة على الاحوط (مسئلة ٧) النصف من الخمس الذي للامام ع امره في زمان الغيبة راجع الى نائبه وهو المجتهد الجامع للشرائط فلا بد من الايصال اليه او الدفع الى المستحقين باذنه والاحوط له الانتصار على السادة مادام لم يكفرهم النصف الاخر واما النصف الاخر الذي للاصناف الثلاثة فيجوز له ذلك دفعه اليهم بنفسه لكن الاحوط فيه ايضًا الدفع الى المجتهد او باذنه لانه اعرف بمواقفه والمراجعات التي ينبغي ملاحظتها (مسئلة ٨) لا اشكال في جواز نقل الخمس من بلده الى غيره اذا لم يوجد المستحق فيه بل قد يجب كما اذا لم يكن حفظه مع ذلك اولم يكن وجود المستحق فيه متوقعًا بعد ذلك ولا ضمان عليه لو تلف والاقوى جواز النقل مع وجود المستحق ايضًا لكن مع الضمان لو تلف ولا فرق بين البلد اقرب والبعيد وان كان الاولى القريب الامع المرجح للبعد (مسئلة ٩) لو اذن الفقيه في النقل لم يكن عليه ضمان ولو مع وجود المستحق وكذا لو وكله في قبضه عنه بالولاية العامة ثم اذن في نقله (مسئلة ١٠) مؤنة النقل على الناقل في صورة الجواز ومن الخمس في صورة الوجوب (مسئلة ١١) ليس من النقل لو كان له مال في بلد آخر فدفعه فيه للمستحق عوضًا عن الذي عليه في بلده وكذا لو كان له دين في ذمة شخص في بلد آخر فاحتسبه خمسًا وكذا لو نقل قدر الخمس من ماله الى بلد آخر فدفعه عوضًا عنه (مسئلة ١٢) لو كانت الذي فيه الخمس في غير بلده فالاولى دفعه هناك ويجوز نقله الى بلده مع الضمان (مسئلة ١٣) ان كان المجتهد الجامع

للشرائط في غير بلده جاز نقل حصة الامام ع اليه بل الاقوى جواز ذلك ولو كان المجتهد الجامع للشرائط موجودًا في بلده ايضًا بل الاولى النقل اذا كان من في بلد آخر افضل او كان هناك مرجح آخر (مسئلة ١٤) قد مر انه يجوز للمالك ان يدفع الخمس من مال آخر له نقدًا او عرضًا ولكن يجب ان يكون بقيمة الواقعة فلو حسب العروض باز يد من قيمتها لم تبره ذمته وان قبل المستحق ورضى به (مسئلة ١٥) لا تبره ذمته من الخمس الا قبض المستحق او الحاكم سواء كان في ذمته او في العين الموجودة وفي تشخيصه بالعدل اشكال (مسئلة ١٦) اذا كان له في ذمة المستحق دين جاز له احتسابه خمسًا وكذا في حصة الامام ع اذا اذن المجتهد (مسئلة ١٧) اذا اراد المالك ان يدفع العروض نقدًا او عرضًا لا يعتبر فيه رضى المستحق او المجتهد بالنسبة الى حصة الامام ع وان كانت العين التي فيها الخمس موجودة لكن الاولى اعتبار رضاه خصوصًا في حصة الامام ع (مسئلة ١٨) لا يجوز للمستحق ان يأخذ من باب الخمس ويرده على المالك الا في بعض الاحوال كما اذا كان عليه مبلغ كثير ولم يقدر على ادائه بان صار محصرًا واراد دفع القيمة شي لا مانع منه اذا رضى المستحق بذلك (مسئلة ١٩) اذا انتقل الى الشخص مال فيه الخمس من لا يعتقد وجوبه كالكافر ونحوه لم يجب عليه اخراجه فانهم ع اباحوا لشيعتهم ذلك سواء كان من ربح تجارة او غيرها وسواء كان من المناكح والمساكن والمناجر وغيرها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحج

الذي هو احد اركان الدين ومن اوكد فرائض المسلمين قال الله تعالى (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) غير خفي على الناقد البصير ما في الآية الشريفة من فتوى التاكيد وضروب الحث والتشديد ولا سيما ما عرض به تاركه من لزوم كفره واعراضه عنه بقوله عز شأنه (ومن كفر فان الله غني عن العالمين) وعن الصادق عليه السلام في قوله عز من قائل (من كان في هذه اعمى فهو في الآخرة اعمى واخل سبيلا) اذك الذي يسوف الحج يعني حجة الاسلام حتى ياتيه الموت وعنه ع من مات وهو صحيح موسر لم يصح فهو عن قال الله تعالى (ونحشره يوم القيمة اعمى) وعنه ع من مات ولم يصح حجة الاسلام لم يمنعه من ذلك حاجة تعجز به او مرض لا يطيق فيه الحج او سلطان يمنعه فليمت يهوديا او نصرانيا وفي آخر من سوف الحج حتى يموت بعثه الله يوم القيمة يهوديا او نصرانيا وفي آخر ما تخلف رجل عن الحج الا بذنب وما يعفو الله اكثر وعنهم عليهم السلام مستقيضا بنى الاسلام على خمس الصلوة والزكاة والحج والصوم والولاية والحج فرضه وتله عظيم فضله خطير اجره جزيل ثوابه جليل جزائه وكفاه ما تضمنه من وفود العبد على صيده وزوله في بيته وعمل ضيافته وامنه وعلى الكرم اكرام ضيفه واجارة المتجني الى بيته فمن الصادق عليه السلام الحاج والمعتمر وفد الله ان سئلوا اعطاهم وان دعوه اجابهم وان شفعا شفيعهم وان سكتوا بدهم ويموضون بالدرهم الف الف درهم وعنه ع الحج والعمره سوقان من اسواق الآخرة اللازم لما في ضمان الله ان ابقاه اداه الى عياله وان اماته ادخله الجنة وفي آخر ان ادرك ما يملكه الله له والله قصر به

اجله وقع اجره على الله عز وجل وفي آخر فان مات متوجها غفر الله له ذنوبه وان مات محرما بعثه ملييا وان مات باحد الحرمين بعثه من الامنين وان مات منصرفا غفر الله له جميع ذنوبه وفي الحديث انه من الذنوب مالا يكفره الا الوقوف بعرفة وعنه ع في مرضه الذي توفي فيه في اخر ساعة من عمره الشرب بالبا ذر اجلس بين يدي اعقد بيدك من ختم له بشهادة ان لا اله الا الله دخل الجنة الى ان قال ومن ختم له بحجة دخل الجنة ومن ختم له بعمره دخل الجنة الخبر وعنه ع وفداؤه ثلثة الحاج والمعتمر والغازي دعاهم الله فاجابوه وسئلوا فاعطاهم وسئل الصادق عليه السلام رجل في المسجد الحرام من اعظم الناس وزرا فقال من يقف بهذين الموقفين عرفة والمزدلفة وصي بين هذين الجبلين ثم طاف بهذا البيت وصلى خلف مقام ابراهيم ثم قال في نفسه وظن ان الله لم يغفر له فهو من اعظم الناس وزرا وعنهم ع الحاج مغفور له وموجب له الجنة ومستأنف به العمل ومحفوظ في اهله وماله وان الحج المبرور لا يعدله شيء ولا جزاء له الا الجنة وان الحاج يكون كيوم ولدت له امه وانه يمكث اربعة اشهر تكسب له الحسنات ولا تكسب عليه السيئات الا ان ياتي بموجبه فاذا مضت الاربعة الاشهر خلط بالناس وان الحاج يصدرون على ثلثة اصناف صنف يمتق من النار وصنف يخرج من ذنوبه كهيئة يوم ولدت له امه وصنف يحفظ في اهله وماله فذلك ادنى ما يرجع به الحاج وان الحاج اذا دخل مكة وكل الله به ملكين يحفظان عليه طوافه وصلاته وسجدة فاذا وقف بعرفة ضربا منكبه الايمن ثم قال اما مامضى فقد كفيته فانظر كيف تكون فيما تستقبل وفي آخر واذا قضا مناسكهم قيل لهم بنيتم بيانا فلا تنقضوه كفيتم ماضي فاحسنوا فيما تستقبلون وفي آخر اذا صلى ركعتي طواف الفريضة ياتيه ملك فيقف عن يساره فاذا انصرف ضرب يده على كتفه فيقول يا هذا اماما قد غفر لك واما ما يستقبل فجد وفي آخر اذا اخذ الناس منازلهم يعني نادى لعلهمون بقاء من حلالهم لا يقتل بالخلف بعد المغفرة وفي آخر ان اردتم ان ارضى فقد رضيت وعن الثمالى قال قال رجل لعلى بن الحسين ع تركت الجهاد وخشوتك ولزمت الحج ولينه فكانت مشككا تجلس وقال ويحك اما بلغك ما قال رسول الله ص في حجة الوداع انه لما وقف بعرفة وهمت الشمس ان تغيب قال رسول الله ص يا بلال قل للناس فليصنعوا فلما انصتوا قال ان ربكم تطول عليكم في هذا اليوم فغفر لحسنكم وشفع بحسنكم في مسبئكم فانيضوا مغفورا لكم وقال النبي ص لرجل ميل فانه الحج والتمس منه ما به ينال اجره لو ان ابا قبيس لك

ذهبة حمراء فانفقته في سبيل الله تعالى ما بلغت الحاج وقال ان الحاج اذا اخذ في جهازه لم يرفع شيئاً ولم يضعه الا كتب الله له عشر حسنات وحج عنه عشر حبات ورفع له عشر درجات واذا ركب بعيره لم يرفع خفا ولم يضعه الا كتب الله له مثل ذلك فاذا طاف بالبيت خرج من ذنوبه فاذا صعد بين الصفا والمروة خرج من ذنوبه فاذا وقف بعرفات خرج من ذنوبه فاذا وقف بالمشرع خرج من ذنوبه فاذا رمى الجمار خرج من ذنوبه قال فقد رسول الله كذا وكذا موقفا اذا وقفها الحاج خرج من ذنوبه ثم قال انك ان تبلغ ما يبلغ الحاج وقال الصادق ع ان الحج افضل من عتق رقبة بل سبعين رقبة بل ورد انه اذا طاف بالبيت وصلى ركعتيه كتب الله له سبعين الف حسنة وحط عنه سبعين الف حسنة ورفع له سبعين الف درجة وثقفه في سبعين الف حسنة وحسب له عتق سبعين الف رقبة قيمة كل رقبة عشرة الاف درهم وان الدرهم فيه افضل من التي الف درهم فاما سواه من سبيل الله تعالى وانه افضل من الصيام والحج والرباط بل من كل شيء ماعدا الصلوة بل في غير اخر انه افضل من الصلوة ايضا واعلم لاشتغاله على فنون من الطاعات لم يشتمل عليها غيره حتى الصلوة التي هي اجمع العبادات اولان الحج فيه صلوة والصلوة ليس فيها حج اولكونه اشق من غيره وافضل الاعمال اجزها والاجر على قدر المشقة ويستحب تكرار الحج والعمرة وادمانها بقدر القدرة فمن الصادق ع قال رسول الله من تأمروا بين الحج والعمرة فانهما يتقيان الفقر والذنوب كما ينفي الكبر خبث الحديد والذهب والنجس تترى وعمرة تسعي بدفع عيلة الفقير ومينة السوء وقال علي بن الحسين ع حجوا واغثوا تصح ابدانكم وتوسع ارزاقكم وتكفون مؤنة عيالكم وكما يستحب الحج بنفسه كلما يستحب الا حجاج باله فمن الصادق ع انه كان اذا لم يحج احج بعض اهله او بعض مواليه ويقول لنا يا بني ان استطعتم فلا يقف الناس بعرفات الا وفيها من يدعو لكم فان الحاج يشق في ولده واهله وجيرانه وقال علي بن الحسين لا تسبق بن عمار لما اخبره انه موطن على لزوم الحج كل عام بنفسه او يرسل من اهله باله فابقى بكثرة المال والبنين او ابشر بكثرة المال وفي كل ذلك روايات مستفيضة يذهب عن حصرها المقام ويظهر من جملة منها ان تكرارها ثلثا او ستة وسنة لا ادمان ويكره تركه للموسر في كل خمس سنين وفي عدة من الاخبار ان من اوسع الله عليه وهو موسر ولم يحج في كل خمس وفي رواية اربع سنين انه محروم وعن الصادق ع من احج اربع حجج لم يصبه ضغطة الفجر

مقدمة

في اداب السفر ومستحباته الحج او غيره وهي امور اولها ه ومن اوكلها الاستخارة بمعنى طلب الخير من ربه ومثله تقديره له عند التردد في اصل السفر او في طريقه او مطلقا والاسر بها للسفر وكل امر خطير او مورد خطر مستفيض ولا سيما عند الحيرة والاختلاف في المشورة وهي الدعاء لان يكون خيره قبا يستعمل امره وهذا النوع من الاستخارة هو الاصل فيها بل انكر بعض العلماء ماعداها مما يشتمل على النفال والمشاورة بالرفاق والحصى والسبحة والبنقة وغيرها لضعف غالب اخبارها وان كان العمل بها للتسارع في مثلها لا يأس به ايضا بخلاف هذا النوع لورود اخبار كثيرة بها في كتب اصحابنا بل في روايات مخالفتنا ايضا عن النبي ص الامر بها والحث عليها وعن الباقر والصادق عليهما السلام كتنا تعلم الاستخارة كما تعلم السورة من القرآن وعن الباقر ان علي بن الحسين كان يصل بها اذا هم باسم حج او عمرة او بيع او شراء او عتق بل وفي كثير من رواياتنا النبي ص العمل بغير استخارة وانه من دخل في امر بغير استخارة ثم ابلى لم يجر وفي كثير منها ما استخار الله عبده من الاخبار له وان وقع ما يكره وفي بعضها الا رماه الله بغير الاشرين وفي بعضها استقر الله مائة مرة وصرة ثم انظر اجزم الاشرين لك فافعله فان الخير فيه انشاء الله تعالى وفي بعضها ثم انظر اى شيء يقع في قلبك فاعمل به وليكن ذلك بعنوان المشورة من ربه وطلب الخير من عنده وبناء منه ان خيره قبا يختاره الله له من امره ويستفاد من بعض الروايات ان يكون قبل مشورته ليكون بدو مشورته منه سبحانه وان يقرنه بطلب العافية فمن الصادق ع وليكن استخارتك في عافية فانه ربما خير للرجل في قطع يده وموت ولده وذهاب ماله واخصر صوره فيها ان يقول استغفر الله برحمته واستغفر الله برحمته خيرة في عافية ثلثا او سبعا او خمسين او سبعين اومة اومة مرة وصرة والكل مروى وفي بعضها في الامور العظام مائة وفي الامور البسيطة مائة واثلاثون من ادعيته كثيرة جدا والا حسن تقديم تحميد وتمجيد وتثناء وصلوات وتوسل وما يحسن من الدعاء عليها وانضافا بعد ركعتين للاستخارة او بعد صلوات فرضة او في ركعات الزوال او في اخر سجدة من صلوة الفجر او في اخر سجدة من صلوة الليل او في سجدة بعد المكتوبة او عند راس الحسين ع اوسفي مسجد النبي ص والكل مروى ومثلها كل مكان شريف قريب من الاجابة كالمشاهد

المشرفة احوال اوزمان كذلك ومن اراد تفصيل ذلك فليطلبه من مواضع كفاتح الغيب
المجلسي قدمه والوسائل ومستدركه وما ذكر من حقيقة هذا النوع من الاستخارة وانما محض
الدعاء والتوسل وطلب الخير وانقلاب امره اليه وما عرفت من عمل السجدة في الحج والعمرة
ونحوها يعلم انما راجحة للعبادات ايضا خصوصا عند ارادة الحج ولا يهين فيما يقبل التردد
والخيرة ولكن في رواية اخرى ليس في ترك الحج خيرة ولعل المراد بها الخيرة لاصل الحج او
للايجاب منه «ثانيها» اختيار الازمنة المختارة له من الاسبوع والشهر فمن الاسبوع يختار
السبت وبعده الثلاثاء والخميس والكل مروي وعن الصادق ع من كان مسافرا فليست يوم
السبت فلوان حجرا زال عن جبل يوم السبت لرد الله الي مكانه وعنهم ع السبت لنا والاحد
لبنى امية وعن النبي ص اللهم بارك لامي سيف يكورها يوم سبتنا وخمسنا ويحجب ما يمكنه
صبيحة الجمعة قبل صلاتها والاحد فقد روي ان له حد كحد السيف والاثنين فهو لبني امية
والاربعة فانه لبني العباس خصوصا اخر اربعة من الشهر فانه يوم نحس مستر وسيف رواية
ترخيص السفر يوم الاثنين مع قراءة سورة هل اتى في اول ركعة من غداة فانه بقيه الله به
من شر يوم الاثنين وورد ايضا اختيار يوم الاثنين وحملت على التقية ولينجب السفر من
الشهر والقمر في الحاق وفي برج العقرب او صورته فمن الصادق ع من سافر او تزوج والقمر
في العقرب لم ير الحسنى وقد عد ايام من كل شهر وايام من الشهر نفوسة يتوقى من السفر فيها
ومن ابتداء كل عمل بها وحيث لم ينظر بدليل صالح عليه لم يهيننا التعرض لها وان كانت
الجنب منها ومن كل ما يتطير بها اولى ولم يعلم ايضا ان المراد بها شهر الفرس او العربية وقد
يوجه كل وجه غير وجهه وعلى كل حال فعلاجها لدى الحاجة بالتوكل والمضى خلافا على اهل
الطيرة فمن النبي ص كفارة الطيرة التوكل وعن ابي الحسن الثاني ع من خرج يوم الاربعاء
لا يدور خلافا على اهل الطيرة وفي من كل انة وعوفي من كل عاهة وقضى الله حاجته وله ان
يعالج نفوسة مانح من الايام بالصدقة فمن الصادق ع تصدق واخرج اى يوم شئت وكذا
يقول ايضا لو عارضه في طريقه ما يتطير به الناس ووجد سيف نفسه من ذلك شينا وليقلح
اعتصمت بك يارب من شر ما يجد في نفسي فاعصمني وليتوكل على الله وليض خلافا لاهل
الطيرة ويستحب اختيار اخر الليل للسير ويكره اوله في اخير الارض تطوى من اخر الليل
وفي اخر وايك السير في اول الليل ومرفا اخره «ثالثها» وهو انهما الصدق شي عند افتتاح

سفره ويستحب كونها عند وضع الرجل في الركاب خصوصا اذا صادف النفوسة او التطير بها
من الايام والاحوال في المستفضة رفع نفوستها بها وليشترى السلامة من الله بما يتيسر له
ويستحب ان يقول عند التصديق اللهم اني اشتريت بهذه الصدقة سلامتي وسلامة سفرى
اللهم احفظني واحفظ مامي واصلح مامي وبلغني وبلغ مامي ببلادك الحسن الجميل
«رابعها» الوصية عند الخروج لاحيا بالحقوق الواجبة «خامسها» توديع العيال بان يحملهم
وديمة عند ربه ويحمله خليفة عليهم وذلك بعد ركعتين او اربع يركمها عند ارادة الخروج
ويقول اللهم اني استودعك نفسي واحلى ومالي وذريتي ودنياي واخرى واماني وخاتمة عملي
فمن الصادق ع ما استخلف رجل على اهله بخلافة افضل منها ولم يدع بذلك الدعاء الا اعطاه
الله عز وجل ماثلا «سادسها» اعلام اخوانه بسفره فمن النبي ص حق على المسلم اذا اراد
سفرا ان يعلم اخوانه وحق على اخوانه اذا قدم ان ياتوه «سابعها» العمل بالماثورات من قراءة
السور والايات والادعية عند باب داره وذكر الله والتسحبة والتعبد وشكره عند الركوب
والاستواء على الظاهر والاشراف والتزول وكل انتقال وتبدل حال فمن الصادق ع كان رسول
الله ص في سفره اذا مضى واذ صعد كبر وعن النبي ص من ركب وسعى ردفه ملك يحفظه
ومن ركب ولم يسم ردفه شيطان يمني به حتى ينزل «ومنها» قرائته القدر للسلامة حين يسافر
او يخرج من منزله او يركب دابته واية الكرسي والذخيرة والمعوذتين والتوحيد والقائمة والتسحبة
وذكر الله في كل حال من الاحوال «ومنها» ما عن ابي الحسن ع انه يقوم على باب داره تلقاء
ما يوجه له ويقرء الحمد والمعوذتين والتوحيد واية الكرسي امامه وعن يمينه وعن شماله ويقول
(اللهم احفظني واحفظ مامي وبلغني وبلغ مامي ببلادك الحسن الجميل) يحفظ ويبلغ ويسلم
هو وما معه «ومنها» ما عن الرضا ع اذا خرجت من منزلك في سفر او حضر فقل (بسم الله
وبالله توكلت على الله ماشاء الله لاهول ولا قوة الا بالله) تضرب به المشكاة وجوه الشياطين
وتقول ما سبيلكم عليه وقد سعى الله وامن به وتوكل عليه «ومنها» ما كان الصادق ع يقول
اذا وضع رجله في الركاب سبحان الذي صنع لنا هذا وما كنا له مقرنين ويسبح الله سبعاً ويحمده
سبعاً وبهله سبعاً وعن زين العابدين ع انه لو حج رجل ماشيا وقرء انا انزلنا في ليلة القدر
ما وجد الماشي وقال ما قرء احد من ركب دابته الا نزل بها سالما مغفورا له ولقار بها اثقل على
الحواب من الحديد وعن ابي جعفر ع لو كان شيء يسبقني القدر اقلت قاري انا انزلنا في ليلة

القدر حين يسافر ويخرج من منزله والمتكفل بقية المأثور منها على كثرتها الكتب المعدة لها وفي وصية النبي ص يا علي اذا اردت مدينة او قرية قل حين تعابها اللهم اني استأثرك خيرها واعوذ بك من شرها اللهم حببنا الى اهلها وجب صالحي اهلها اليها وعنه ص يا علي اذا نزلت منزلا قل اللهم انزلي منزلا مباركا وانت خير المنزلين ترزق خيره ويدفع عنك شره وينبغي له زيادة الاعتداد والاعتقاد الى الله سبحانه وقراءة ما يتعلق بالحفظ من الآيات والدعوات وقراءة ما يناسب ذلك كقوله تعالى كلا ان معي ربي سيهدين وقوله تعالى اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا ودعاء التوجه وكلمات الفرج ونحو ذلك وعن النبي ص يسبح تسبيح الزهراء و يقرء آية الكرسي عند ما يأخذ مضجعه في السفر يكون محفوظا من كل شيء حتى يصبح « ثامنها » التحنك بادارة طرف العامة تحت حنكه في المستقيضة عن الصادق والكافم الضمان ان يخرج من بيته معنات تحت حنكه ان يرجع اليه سالما وان لا يصيبه السرقة ولا الفرق ولا الحرق « تاسعها » استصحاب عصا من اللوز المر فتنه من اراد ان تطوس له الارض فليخذ النقد من الصا والنقد عصا لوزمر وفيه نقي للفقير وامان من الوحشة والضواري وذوات الحمة وليصحب شبتا من طين الحسين ع ليكون له شفاء من كل داء وامانا من كل خوف ويستصحب خاتما من عقيق اصغر مكتوب على احد جانبيه ماشاء الله لاقوة الا بالله استغفر الله وعلى الجانب الاخر محمد وعلى خاتما من فيروزج مكتوب على احد جانبيه الله الملك وعلى الجانب الاخر الملك لله الواحد القهار « عاشرها » اتخاذ الرفقة في السفر في المستقيضة الامر بها والنهي الاكيد عن الوحدة في وصية النبي ص امل لا تخرج في سفر وحدك فان الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين ابعد ولن تلتة الاكل زاده وحده والنائم في بيت وحده والراكب في القلاة وحده وقال شر الناس من سافر وحده ومنع رفده وضرب عبده واحب الصحابة الى الله اربعة وما زاد على سبعة الاكثر لفظهم اى تشاكرم ومن اضطر الى السفر وحده فليقل ماشاء الله لاحول ولا قوة الا بالله اللهم امن وحشني واعني على وحدتي وادعيتي وينبغي ان يرافق مشله في الاتفاق ويكره مصاحبته دونه اوفوقه في ذلك وان يصحب من يتزين به ولا يصحب من يكون زينة له ويستحب معاونته اصحابه وخدمتهم وعدم الاختلاف معهم وترك التقدم على رفيقه في الطريق « الحادي عشر » استصحاب السفرة والتنوق فيها وتطبيب الزاد والتوسعة فيه لاسيا في سفر الحج وعن الصادق ع ان من المروءة في السفر كثرة الزاد وطيبه

وبذلك ان كان معك نم بكرة التنوق في سفر زيارة الحسين ع بل يقتصر فيه على الخبز واللبن ان قرب من مشهده كاهل العراق لامطافا في الاظهر فمن الصادق ع بلغني ان قوما اذا زاروا الحسين ع حملوا معهم السفرة فيها الجداء والاخبصة واشباهه ولو زاروا قبور ابائهم ما حملوا معهم هذا وفي آخر تالله ان احدكم ليذهب الى قبر ابيه كثيرا حزينا وتأنونه انتم بالسفر كلا حتى تأنونه شعنا غبرا « الثاني عشر » حسن التخليق مع صحبه ورفقته فمن الباقع ما يعاين يوم هذا البيت اذا لم يكن فيه ثلث خصال خاني يخاف به من صحبه او حلم بملك به غضبه او ورع يحجزه عن معاصي الله وفي المستقيضة المروءة في السفر يذل الزاد وحسن الخلق والمزاح في غير المعاصي وفي بقية اقله الخلاف على من صحبك وترك الرواية عليهم اذا انت فارقتهم وعن الصادق ع ليس من المروءة ان يحدث الرجل بما يتفق في السفر من خير او شر وعنه ع وطن نفسك على حسن الصحابة لمن صحبت في حسن خالك وكف اسائك واكظم غيظك واقل لغرك وتفرض غفوك واتخى نفسك « الثالث عشر » استصحاب جميع ما يحتاج اليه من السلاح والآلات والادوية كما في ذيل ما ياتي من وصايا لقمان لابنه واعمل بجميع ما في تلك الوصية « الرابع عشر » اقامة رفقاء المريض لاجله ثلثا فمن النبي ص اذا كنت في سفر ومرض احدكم اقموا عليه ثلثة ايام وعن الصادق ع حق المسافر ان يقيم عليه اصحابه اذا مرض ثلثا « الخامس عشر » رعاية حقوق دابته فمن الصادق ع قال رسول الله ص للدابة على صاحبها خصال يده بعلقها اذا نزل ويعرض عليها الماء اذا مر به ولا يضرب وجهها فانها تسبح بحمد ربها ولا يقف على ظهرها الا في سبيل الله ولا يحملها فوق طائتها ولا يكلفها من المشي الا ما يطيق وفي آخر ولا تتوركو على الدواب ولا تتخذوا ظهورها مجلسا وفي آخر ولا يقربها على النفاذ ولا يضربها على العذار فانها ترى ما لا ترون ويكره النمرس على ظهر الطريق والنزول في بطون الادوية والامراع في السير وجعل المنزلين منزلا الا في ارض جدبة وان يطرق اهله ليل احق بعلومه ويستحب امره عوده اليهم وان يستصحب هدية لهم اذا رجع اليهم وعن الصادق ع اذا سار احدكم فقدم من سفره فليات اهله بما تيسر ولو يجر الخيل ويكره ركوب البحر في هيئته وعن ابي جعفر ع اذا اضطرب بك البحر فانك على جانبك الايمن وقيل بسر الله اسكن بسكنة الله وفقر بقرار الله واحدا باذن الله ولا حول ولا قوة الا بالله ولينادى اذا ضل في طريق البر يا صالح يا ابا صالح ارشدونا رحمكم الله وفي طريق البحر يا حمزة

واذا بات في ارض فسر فليقل ان ربك الذي خلق السموات والارض ثم استوى الى قوله
تبارك الله رب العالمين وينبغي للمشي ان ينزل في مشيه الى يسرع فمن الصادق ع سيروا
واتسلوا فانه اخف عنكم وجاءت المشاة الى النبي ص فشكوا اليه الاعياء فقال عليكم بالسلامة
ففعلوا فذهب عنهم الاعياء وان يقصره صورة القدر لا يجد الم المشي كما مر عن الصادق ع
وعن رسول الله ص زاد المسافر الحدا والشعر ما كان منه ليس فيه خناء وفي نسخة جفاء وفي
اخرى حنان وليتقر وقت النزول من بقاع الارض احسنها لونا واليها تربة واكثرها عشباً هذه
جملة ما على المسافر واما اهله ورفقته فيسحب لم تشيع المسافر وتوديعه واعانته والسعاء له بالسبيلة
والسلامة وقضاء المارب عند وداعه قال رسول الله ص من اعان مؤمناً مسافراً فرج الله عنه ثلاثاً
وسبعين كربة واجاره في الدنيا والاخرة من الغم والم ونفس كربة العظيم يوم بعض الناس بانفسهم
وكان رسول الله ص اذا ودع المؤمنين قال زدكم الله التقوى ووجهكم الى كل خير وقضى لكم كل
حاجة وسلم لكم دينكم ودنياكم وردكم سالمين الى سالمين وفي اخر كان اذا ودع مسافراً اخذ بيده ثم
قال احسن لك الصحابة واكمل لك المعونة وسهل لك الحزونة وقرب لك البعيد وكفالك المعهم
وحفظ لك دينك وامانتك وخواتم عملك ووجهك لكل خير عليك بقوة الله استودع الله
نفسك مر على بركة الله عز وجل وينبغي ان يقره في اذنه ان الذي فرض عليك القرآن
لرادك الى معاد انشاء الله ثم يؤذن خلفه وليقم كما هو المشهور عملاً وينبغي رعاية حقه في اهله
وعياله وحسن الخلقة فيهم لاسيما مسافر الحج فعن الباقر ع من خلف حاجاً بخير كان له كاجره
كانه يستلم الاسجار وان يوقر القادم من الحج فعن الباقر ع وقروا الحاج والمعتمر فان ذلك واجب
عليكم وكان على ابن الحسين ع يقول يامعشر من لم ينجح استبشروا بالحاج وصافحوه وعظموه
فان ذلك يجب عليكم شاركوهم في الاجر وكان رسول الله ص يقول للقادم من مكة قبل الله
منك واخلف عليك نفقتك وغفر ذنبك ولتبرك بجمم المقام بخير خير تكفل مكارم اخلاق
السفر بل واخضر فمن الصادق عليه السلام قال قال لقمان لابنه يا بني اذا سافرت مع قوم فاكثر
استشارتهم في امرك وامورهم واكثر التيسر سيف وجوههم وكن كريماً على زادك واذا دعوك
فاجبهم واذا استعانوا بك فاعنهم واسمحل طول الصمت وكثرة الصلوة وسقاء النفس بامعك
من دابة او ماء او زاد واذا استشهدوك على الحق فاشهد لم واجهد رايتك لم اذا استشاروك
ثم لا تعزم حتى تثبت وتنظر ولا تحجب سيف مشورة حتى تقوم فيها وتقدم وتنام وتاكل وتضع

وانت مستعمل فكرك وحكمتك في مشورتك فان من لم يحض النصح ان استشاره سلبه الله
رايه ونزع منه الامانة واذا رايت استخبارك يشون فامش معهم واذا رايتهم يمدون فاعمل معهم
فاذا تصدقوا او اعطوا قرصاً فاعطهم معهم واسمع ان هو اكبر منك سناً واذا امروك بامر
وسئلك شيئاً فقل نعم ولا تقل لا فاني اعي ولوم واذا تحيرت في الطريق فانزلوا واذا شككتهم
في القصد فقفوا او تواضوا واذا رايت شخصاً واحداً فلا تسئلوه عن طريقكم ولا تسترشدوه فان
الشخص الواحد في الفلات صريب لعله يكون عين الاصوص او يكون هو الشيطان الذي حيركم
واخذروا الشخصين ايضاً الا ان ترون مالا ارى فان العاقل اذا ابصر بعينه شيئاً عرف الحق
منه والشاهد يرى ما لا يرى الغائب يا بني اذا جاء وقت الصلوة فلا تؤخرها شيئاً صاماً واسترح منها
فانها دين وصل في جماعة ولو على راس زج ولا تنام على دابتك فان ذلك مزيج في دبرها
وليس ذلك من فعل الحكماء الا ان تكون في محل يمكنك التمدد لاسترخاء المفاصل واذا قربت
من المنزل فانزل عن دابتك وابده بعقلها فانها بنفسك واذا اردت النزول فعليكم من بقاع
الارض باحسنها لونا واليها تربة واكثرها عشباً واذا نزلت فصل ركعتين قبل ان تجلس واذا
اردت قضاء حاجتك فاهد المذهب في الارض واذا ارتحلت فصل ركعتين ثم ودع الارض
التي حالت بها وسلم طمها وعلى اهلها فان لكل بقعة اهلها من الملائكة فان استطعت ان لا تاكل
طعاماً حتى تبهه وتصدق منه فافعل وعليك بقراءة كتاب الله مادمت راكباً وعليك بالتسبيح
مادمت طاملاً عملاً وعليك بالدعاء مادمت خائلاً وابالك والسير في اول الليل ومرفى اخره وابالك
ورفع الصوت يا بني مسافر يسيفك وخفك وعامتك وحبالك وسقائك وخيوطك ومخزرك
وتزود معك من الادوية فانفع به انت ومن معك وكن لاصحابك موافقاً الا في معصية الله
عن وجل هذا ما يتعلق بكل السفر ويخلص سفر الحج بامور اخر « منها » اختيار المشى في
على الركوب على الاربع الى الحفاة على الانفعال الا ان يضعفه عن العبادة او كان لجرد تقليل
النفقة وعليها يحمل ما يستظهر منها الفضيلة الركوب وروى ما تقرب العبد الى الله عز وجل
بشيء احب اليه من المشى الى بيته الحرام على القدمين وان الحجة الواحدة تعدل سبعين حجة
وما عبد الله بشيء مثل الصحة والمشى الى بيته « ومنها » ان تكون نفقة الحج والعصرة حلالاً
طيباً فعنهم ع انا اهل بيت حجة ضرورتنا ومهور نساءنا واكفاننا من طهور اموالنا وعنهم ع من
حج بمال حرام نودي عند التلبية لاييك عدى ولا سعديك وعن الباقر ع من اصاب مالا

من أربع لم يقبل منه في أربع من أصاب مالا من غلول أو ربا أو خيانة أو سرقة لم يقبل منه في زكوة ولا صدقة ولا حج ولا عمرة ومنها استجاب نية العود إلى الحج عند الخروج من مكة وكراة نية عدم العود فمن النبي من رجع من مكة وهو ينوي الحج من قابل زبدي عمره ومن خرج من مكة ولا يريد العود إليها فقد اقترب أجله ودنى عذابه وعن الصادق ع مثله مستقبضا وقال لعيسى ابن أبي منصور يا عيسى اني احب ان يراك الله فيما بين الحج إلى الحج وانت تنهني للحج ومنها ان لا يخرج من الحرمين الشريفين بعد ارتفاع النهار إلا بعد أداء الفرضين بهما ومنها البدنة بزيارة النبي ص كان حج على طريق العراق ومنها ان لا يحج ولا يتمر على الأهل الجلالة ولكن لا يبعد اختصاص الكرامة بأداء المناكح عليها ولا يسرى إلى ما يسار عليها من البلاد البعيدة في الطريق ومن اتم ما ينش رعايته سيف هذا الأمر احتسابه من سفر آخرته بالمحافظة على تصحيح النية وإخلاص السيرة وأداء حقيقة القرية والتجرب عن الرياء والتجرد عن حب المدح والثناء وان لا يجعل سفره هذا على ما عليه كثير من متروقي عصرنا من جعله وسيلة للرفقة والافتخار بل وصلة إلى التجارة والانتشار ومشاهدة البلدان ونفع الأضمار وان يراعي أسرار الخفة وواقفه الجليلة كما يفصح عن ذلك ما أشار إليه بعض الأعلام ان الله تعالى من الحج ووضعه على عباده اظهارا لجلاله وكبريائه وعلو شأنه وعظم سلطانه واعلانا لرق الناس وعبوديتهم وذلم واستكانتهم وقد علم في ذلك معاملة السلاطين لرعاياهم والملاك لما يليكم يستلونهم بالوقوف على باب بعد باب واللبث في حجاب بعد حجاب وان الله تعالى قد شرف البيت الحرام واخاذه إلى نفسه واصطفاه لقدمه وجعله قبابا للعباد وقصدا يوم من جميع البلاد وجعل ما حوله حرما وجعل الحرم امناء وجعل فيه ميدانا رجلا وجعل له في الحل شبيها ومثالا فوضعه على مثال حضرة الملوك والسلاطين ثم اذن في الناس بالحج لياتوه رجلا وركبانا من كل فج وحرم بالاحرام وتغيير الهيئة واللباس شعرا غيرا متواضعين مستكينين راعين أصواتهم بالنسبية واجابة الدعوة حتى اذا اتوه كذلك جهمهم عن اللسوخ واوقفهم في حجبهم بدعوتهم ويتضرعون اليه حتى اذا طال تضرعهم واستكانتهم ورجعوا شياطينهم بجوارهم وخلعوا طاعة الشيطان من رقابهم اذن لهم بتقريب قربانهم وقضاء نفوسهم ليظهروا من القنوب التي كانت هي الحجاب بينهم وبينه وليزوروا البيت على طاعة منهم ثم يعيدهم فيه بما يظهر معه كمال الرق وكنه العبودية لجلالهم تارة يطوفون

فيه ويتعلقون باستارده ويلوذون باركانه وأخرى يسعون بين يديه شيئا وعدوا ليتبين لهم عن الربوبية وذل العبودية ويعرفوا أنفسهم ويضع الكبر من رؤسهم ويعمل نير الخضوع سيف اعنائهم وينشعروا شعار المذلة وينزعوا ملابس الغر والعزة وهذا من اعظم فوائد الحج ضافا إلى ما فيه من التذكير بالاحرام والوقوف في المشاعر العظام لأحوال الخشوع وأحوال يوم القيمة اذ الحج هو الخشوع الأصغر واحرام الناس وتلبيتهم وحشرهم إلى المواقف ووقوفهم بها والحين متضرعين راجعين إلى الفلاح أو الخيبة والشفاء اشبه شيء بخروج الناس من اجداثهم ونوشهم بكفائهم واستغاثتهم من ذنوبهم وحشرهم إلى صعيد واحد إلى نعم أو عذاب اليه بل حركات عظم الحاج في طوافهم وسعيهم ورجوعهم وعودهم يشبه اطوار الخائف الوجل المضطرب المدهوش الطالب لماء ومغزاة نحو أهل الخشوع في أحوالهم واطوارهم فيحول هذه المشاعر والجبال والشعب والطلال ولدى وقوفه بواقفه العظام يقول ما يلامه من أحوال يوم القيام من عظام يوم الخشوع وشدة الندى النشعر عمتنا الله وجميع المؤمنين ورزقنا فوز يوم الدين أمين رب العالمين (من أول كتاب الحج إلى هنا لجلاله الأجدد حضرت السيد محمد باقر والده دام ظلهما وعلى مجدها)

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل من أركان الدين الحج وهو واجب على كل من استجمعت الشرايط الالقية من الرجل والنساء والخائف بالكتاب والسنة والاجماع من جميع المسلمين بل بالضرورة ومنكره في سلك الكافرين وتاركه عمدا مستحقا به نزلتهم وتركه من غير استخفاف من الكفار ولا يجب في أصل الشرع المرأة واحدة في تمام العمر وهو المسمى بحجة الاسلام أي الحج الذي يبي عليه الاسلام مثل الصلوة والصوم والحج والزكوة وما نقل عن الصدوق في الدال من وجوبه على أهل الجدة كل عام على فرض ثبوته شاذ يخالف الاجماع والاخبار ولا بد من حمله على بعض الجاهل كالأخبار الواردة بهذا المشعرون من ارادة الاستقبال المؤكدة أو الوجوب على البدل بمعنى انه يجب عليه في عامه واذا تركه في العام الثاني وهكذا ويمكن حملها على الوجوب الكفائي فانه لا يبعد وجوب الحج كفاية على كل احد في كل عام اذا كان متمكنا بحيث لا يبق

مكنة خالصة عن الحاجاج لجملة من الاخبار الدالة على انه لا يجوز تعطيل الصلوة عن الحج
والاخبار الدالة على ان على الامام كما في بعضها وعلى الوالي كما في اخر ان يجبر الناس على الحج
والمقام في مكة وزيارة الرسول من والمقام عنده وانه ان لم يكن لم مال انفق عليهم من بيت المال
(مسئلة ١) لاختلاف في ان وجوب الحج بعد تحقق الشرايط فوري بمعنى انه يجب المبادرة
اليه في العام الاول من الاستطاعة فلا يجوز تأخيره عنه وان تركه فيه في العام الثاني وهكذا
وبدل عليه جملة من الاخبار ولو خالف واخر مع وجود الشرايط بلا عذر يكون غاصياً بل
لا بعد كونه كبيرة كما صرح به جماعة ويمكن استنفادته من جملة من الاخبار (مسئلة ٢) لو
توقف ادراك الحج بعد حصول الاستطاعة على مقدمات من السفر وتمهيد اسبابه وجب
المبادرة الى اتيانها على وجه يدرك الحج في تلك السنة ولو تعددت الرقعة وتمكن من المسير
مع كل منهم اختيار او تفهم سلامة وادراكاً ولو وجدت واحدة ولم يعلم حصول اخرى او لم يعلم
التمكن من المسير والادراك للحج بالتأخير فهل يجب الخروج مع الاولى او يجوز التأخير الى
الاخرى مجرد احتمال الادراك او لا يجوز الا مع الوثوق اقوال اقويها الاخير وعلى اى تقدير
اذا لم يخرج مع الاولى واتفق عدم التمكن من المسير او عدم ادراك الحج بسبب التأخير استقر
عليه الحج وان لم يكن آتياً بالتأخير لانه كان متمكناً من الخروج مع الاولى الا اذا تبين عدم
ادراكه لوصار معهم ايضاً

فصل

في شرايط وجوب حجة الاسلام وهي امور « احدثها » الكمال بالبلوغ والعقل فلا يجب على
الصبي وان كان مرافقاً ولا على الجنون وان كان ادوارياً اذا لم ينف دور الفاقته باتيان تمام
الاعمال ولو حج الصبي لم يميز عن حجة الاسلام وان قلنا بصحة عباداته وشرعيته كما هو الاقوى
وكان واجداً لجميع الشرايط سوى البلوغ ففي خبر مسمع عن الصادق ع لوان غلاماً حج عشر
حجج ثم احتمل كان عليه فريضة الاسلام وفي خبر استحق بن عمار عن ابي الحسن ع عن ابن
عشر مئتين يصح قال ع عليه حجة الاسلام اذا احتمل وكذا الجارية عليها الحج اذا طمئت
(مسئلة ١) يستحب للصبي المميز ان يحج وان لم يكن مجزياً عن حجة الاسلام ولكن هل يتوقف
ذلك على اذن الوالي اولا المشهور بل قيل لاختلاف فيه انه مشروط باذنه لاستتباعه المال في

بعض الاحوال الهدى والكفارة ولانه عبادة متلقاة من الشرع بخلاف للاهل فيجب الاقتصاد
فيه على المتيقن وفيه انه ليس تصرفاً مالياً وان كان ربما يستتبع المال وان العمومات كافية في
صحته وشرعيته مطلقاً فالاقوى عدم الاشتراط في صحته وان وجب الاستئذان سيف بعض
الصور واما البالغ فلا يعتبر في حجه المندوب اذن الابوين ان لم يكن مستانزماً للسفر المشتمل على
الخطر الموجب لاذنبهما واما في حجه الواجب فلا اشكال (مسئلة ٢) يستحب للولي ان يحرم
بالصبي الغير المميز بلا خلاف لجملة من الاخبار بل وكذا الصبية وان استشكل فيها صاحب
المستند وكذا الجنون وان كان لا يخلو عن اشكال لعدم نص فيه بالخصوص فيسحق الثواب عليه
والمراد بالاحرام به جعله محرماً لانه يحرم عنه قيل بانه يوجب الاحرام ويقول اللهم اني احرم
هذا الصبي الخ ويأمره بالتلبية بمعنى ان يلقنه اياها وان لم يكن قابلاً بالي عنه ويحبه عن كل
ما يجب على المحرم الاجتناب عنه ويأمره بكل من افعال الحج يتمكن منه ويتوب عنه في كل
مالا يتمكن ويطوف به ويسعى به بين الصفا والمروة ويقف به في عرفات وفي يأمره بالصبي
وان لم يقدر يرى عنه وهكذا يأمره بصلوة الطواف وان لم يقدر يصلي عنه ولا بد من ان
يكون طاهراً ومتوضئاً ولو بصورة الوضوء وان لم يمكن فیتوضأ هو عنه ويحلق رأسه وهكذا
جميع الاعمال (مسئلة ٣) لا يلزم كون الولي محرماً في الاحرام بالصبي بل يجوز له ذلك وان
كان محلاً (مسئلة ٤) المشهور على ان المراد بالولي في الاحرام بالصبي الغير المميز الولي الشرعي
من الاب والجد والوصي لاحدهما والحاكم وابنته او وكيل احد المذكورين لامثل العم والخال
ونحوهما والاجنب نعم الحقوا بالمذكورين الام وان لم تكن ولياً شرعياً للنص الخاص فيها قالوا
لان الحكم على خلاف القاعدة فانالزم الاقتصاد على المذكورين فلا يتراب احكام الاحرام
اذا كان النصدى غيرهم ولكن لا بعد كون المراد الاعم منهم وعن يتولى امر الصبي ويتكفله
وان لم يكن ولياً شرعياً لقوله ع قدموا من كان معكم من الصبيان الى الحبيقة او الى بطن سرو
الخ نانه يشتمل غير الولي الشرعي ايضاً واما في المميز فاللازم اذن الولي الشرعي ان اعتبرنا في
صحة احرامه الاذن (مسئلة ٥) النفقة الزائدة على نفقة الحضر على الولي لامن مال الصبي الا
اذا كان حقه موقوفاً على السفر به او يكون السفر مصاعبة له (مسئلة ٦) الهدى على الولي
وكذا كفارة الصبي اذا صاد الصبي واما الكفارات الاخرى المنفصلة بالعمد فهل هي ايضاً على
الولي او في مال الصبي اولا يجب الكفارة في غير الصبي لان عمده الصبي خطأ والمقروض ان

تلك الكفارات لا تثبت في صورة الخطأ وجوه لا بعد قوة الاخير اما لتلك واما لانصراف اولها عن الصبي لكن الاحوط تكفل الولي بل لا يترك هذا الاحتياط بل هو الاقوى لان قوله ع محمد النبي خطأ مخلص بالذبات والانصراف متنوع والا فيلزم الالتزام به في الصيد ايضاً (مسئلة ٧) قد عرفت انه لو حج العبي عشر مرات لم يميزه عن حجة الاسلام بل يجب عليه بعد البلوغ والاستطاعة لكن استثنى المشهور من ذلك ما لو بالغ وادرك المشعر فانه ح يميز عن حجة الاسلام بل ادعى بعضهم الاجماع عليه وكذا اذا حج المجنون ندباً ثم كل قبل المشعر واستدلوا على ذلك بوجوه « احدها » النصوص الواردة في العبد على ما سياتي بدعوى عدم خصوصية للعبد في ذلك بل المناط الشروع حال عدم الوجوب لعدم الكمال ثم حصوله قبل المشعر وفيه انه قياس مع ان لازمه الالتزام به فيمن حج متسكفاً ثم حصل له الاستطاعة قبل المشعر ولا يقولون به « الثاني » ماورد من الاخبار من ان من لم يحرم من مكة احرم من حيث امكنه فانه يستفاد منها ان الوقت صالح لانشاء الاحرام فيلزم ان يكون صالحاً للانقلاب او التائب بالاولى وفيه ما لا يخفى « الثالث » الاخبار الدالة على ان من ادرك المشعر فقد ادرك الحج وفيه ان موردها من لم يحرم فلا يشمل من احرم سابقاً لغير حجة الاسلام فالقول بالاجزاء مشكل والاحوط الاعادة بعد ذلك ان كان مستطيعاً بل لا يدخل عن قوة وعلى القول بالاجزاء يجري فيه الفروع الالية في مسئلة العبد من انه هل يجب تجديد النية لحجة الاسلام اولاً وانه هل يشترط في الاجراء استطاعته بعد البلوغ من البلد او من الميقات اولاً وانه هل يجري في حج التمتع مع كون العمرة بتأدياً قبل البلوغ اولاً الى غير ذلك (مسئلة ٨) اذ منى الصبي الى الحج فبلغ قبل ان يحرم من الميقات وسكان مستطيعاً لا اشكال في ان حج حجة الاسلام (مسئلة ٩) اذا حج باعتقاده انه غير بالغ ندباً فبان بعد الحج انه كان بالغاً فهل يميز عن حجة الاسلام اولاً وجهان اوجهها الاول وكذا اذا حج الرجل باعتقاده عدم الاستطاعة بنية التذنب ثم فطر كونه مستطيعاً حين الحج (الثاني) من الشروط الحرية فلا يجب على المملوك وان اذن له مولاه وكان مستطيعاً من حيث المال بناء على ما هو الاقوى من القول بانكحه او بذله له مولاه الزاد والراضة ثم لو حج باذن مولاه حج بلا اشكال ولكن لا يميز به عن حجة الاسلام فلو اعتق بعد ذلك اعاد للنصوص منها خبر سمع لوان عبد آج عشر حجج كانت عليه حجة الاسلام اذا استطاع الى ذلك سبيلاً ومنها المملوك اذا حج وهو مملوك اجزئه اذا مات قبل

ان يعتق فان اعتق اعاد الحج وما في خبر حكم ابن حكم ايمان عبد حج به مواله فقد ادرك حجة الاسلام محمول على ادراك ثواب الحج او على انه يميز به عنها مادام مملوكاً لخبر ابان العبد اذا حج فقد قضى حجة الاسلام حتى يعتق فلا اشكال في مسئلة نعم لو حج باذن مولاه ثم اعتق قبل ادراك المشعر اجزاء عن حجة الاسلام بالاجماع والنصوص وبقي الكلام في امور « احدها » هل يشترط في الاجزاء تجديد النية للاحرام بحجة الاسلام بعد الانعتاق فهو من باب القلب اولاً بل هو انقلاب شرعي قولان مقتضى اطلاق النصوص الثاني وهو الاقوى فلو فرض انه لم يعلم بانعتاقه حتى فرغ او علم ولم يعلم الاجزاء حتى يجدد النية كفاء واجزئه « الثاني » هل يشترط في الاجزاء كونه مستطيعاً حين الدخول في الاحرام او يكفي استطاعته من حين الانعتاق اولاً يشترط ذلك اصلاً اقوالاً اقويها الاخير لاطلاق النصوص وانصراف مادل على اعتبار الاستطاعة عن المقام « الثالث » هل الشرط في الاجزاء ادراك خصوص المشعر سواء ادرك الوقوف بعرفات ايضاً اولاً او يكفي ادراك احد الموقفين فلو لم يدرك المشعر لكن ادرك الوقوف بعرفات معتقاً كني قولان الاحوط الاول كما ان الاحوط اعتبار ادراك الاختيار من المشعر فلا يكفي ادراك الاضطرار منه بل الاحوط اعتبار ادراك كلا الموقفين وان كان يكفي الانعتاق قبل المشعر لكن اذا كان مسبوقاً بادراك عرفات ايضاً ولو مملوكاً « الرابع » هل الحكم مختص بمحج الافراد والقران او يجري في حج التمتع ايضاً وان كانت عمرته بتمامها حال المملوكية الظاهر الثاني لاطلاق النصوص خلافاً لبعضهم فقال بالاول لان ادراك المشعر معتقاً انما ينفع للحج لا للعمرة الواقعة حال المملوكية وفيه ما من من الاطلاق ولا يقدح ما ذكره ذلك البعض لانها عمل واحد هذا اذا لم يمتنع الا في الحج واما اذا اعتق في عمرة التمتع وادرك بعضها معتقاً فلا يرد الاشكال (مسئلة ١) اذا اذن المولي للمملوك في الاحرام فتابس به ليس له ان يرجع في اذنه لوجوب الاتمام على المملوك ولا طاعة لخالق في عصية الخالق نعم لو اذن له ثم رجع قبل تلبسه به لم يميز له ان يحرم اذا علم برجوعه واذا لم يعلم برجوعه فتابس به هل يصح احرامه ويجب اتمامه او يصح ويكون المولي حله او يبطل وجوه اوجهها الاخير لان الصفة مشروطة بالاذن المفروض سقوطه بالرجوع ودعوى انه دخل دخلاً مشروعاً فوجب اتمامه فيكون رجوع المولي كرجوع الموكل قبل التصرف ولم يعلم الوكيل مدفوعة بانه لا تكفي المشروعية الظاهرية وقد ثبت الحكم في الوكيل بالدليل ولا يجوز القياس عليه

(مسئلة ٢) يجوز للمولى ان يبيع مملوكه المحرم باذنه وليس للمشتري حل احرامه نعم مع جملة بانه يحرم يجوز له الفسخ مع طول الزمان الموجب لقوات بعض منافعه (مسئلة ٣) اذا انعق العبد قبل المشعر فهدبه عليه وان لم يتمكن فعليه ان يصوم وان لم يتعق كان مولاه بالخيار بين ان يذبح عنه او يامر بالصوم للتصوص والاجتماعات (مسئلة ٤) اذا اتى المملوك الماذون في احرامه بما يوجب الكفارة فهل عي على مولاه او عليه ويتبع بها بعد العتق او تنتقل الى الصوم فيما فيه الصوم مع العجز اوفي الصيد عليه وفي غيره على مولاه وجوه اظهرها كونها على مولاه لصحيفة حر يز خصوصا اذا كان الايمان بالموجب بامر او باذنه نعم لو لم يكن ماذونا في الاحرام بالخصوص بل كان ماذونا مطلقا احراما كان او غيره لم يبعد كونها عليه جملا لخبر عبد الرحمن بن ابي نجران النافى لكون الكفارة في الصيد على مولاه على هذه الصورة (مسئلة ٥) اذا افسد المملوك الماذون حجه بالجماع قبل المشعر فكالحرف في وجوب الاقام والقضاء واما البدنة ففي كونها عليه او على مولاه فالظاهر ان حاطا حال ساير الكفارات على امر وقد مر ان الاقوى كونها على المولى الا ان له في الاحرام وهل يجب على المولى فكيفه من القضاء لان الاذن في الشيء اذن في لوازمه اولا لانه من صوه اختياره قولان اقويهما الاول صواء قلنا ان القضاء هو حجه اوانه عقوبة وان حجه هو الاول هذا اذا افسد حجه ولم يتعق واما ان افسده بما ذكر ثم انعق فان انعق قبل المشعر كان حاله حال الحر في وجوب الاقام والقضاء والبدنة وكونه بمنزلة عن حجة الاسلام اذا اتى بالقولين من كون الاقام عقوبة وان حجه هو القضاء او كون القضاء عقوبة بل على هذا ان لم يأت بالقضاء ايضا اتى بحجة الاسلام وان كان عاصيا في ترك القضاء وان انعق بعد المشعر فكما ذكر الا انه لا يميز به عن حجة الاسلام فيجب عليه بعد ذلك ان استمطاع وانكأ مستطيعا فعلا في وجوب تقديم حجة الاسلام او القضاء وجهان مبنيان على ان القضاء فوري اولا فعلى الاول يقدم لسبق سببه وعلى الثاني تقدم حجة الاسلام لغوريتهما دون القضاء (مسئلة ٦) لافرق فيما ذكر من عدم وجوب الحج على المملوك وعدم صحته الا باذن مولاه وعدم اجزائه عن حجة الاسلام الا اذا انعق قبل المشعر بين التقن والمدير والمكاتب وام الولد والمبعض الا اذا هاباه مولاه وكانت نوبته كافية مع عدم كون السفر خطرا فانها يصح منه بلا اذن لكن لا يجب ولا يميزه ح عن حجة الاسلام وان كان مستطيعا لانه لم يخرج عن كونه مملوكا وان كان يمكن دعوى الانصراف

عن هذه الصورة فن الغريب ما في الجواهر من قوله ومن الغريب ما ظنه بعض الناس من وجوب حجة الاسلام عليه في هذا الحال ضرورة منافاته للاجماع المحكي عن المسلمين الذي يشهد له التنوع على اشتراط الحرية المعلوم عدما في البعض انتهى اذ لا غرابة فيه بعد امكان دعوى الانصراف مع ان في اوقات نوبته يجري عليه جميع اثار الحرية (مسئلة ٧) اذا امر المولى بمملوكه بالحج وجب عليه طاعته وان لم يكن يحز يا عن حجة الاسلام كما اذا اجره للنيابة عن غيره فانه لافرق بين اجارته للنيابة او للكتابة وبين اجارته للحج او للصلاة والصوم

٥ الثالث الاستطاعة من حيث المال وصحة البدن وقوته وتحلية السرب وسلامته وسعة الوقت وكفايته بالاجماع والكتاب والسنة (مسئلة ٨) لا خلاف ولا اشكال في عدم كفاية القدرة العقلية في وجوب الحج بل يشترط فيه الاستطاعة الشرعية وهي كما في جملة من الاخبار الزاد والراحلة فمع عدوها لا يجب وان كان قادرا عليه عقلا بالاكتساب ونحوه وهل يكون اشتراط وجود الراحلة مخصصا بصورة الحاجة اليها لعدم قدرته على المشي او كونه مشقة عليه او منافيا لشرفه او يشترط مطلقا ولو مع عدم الحاجة اليه مقتضى اطلاق الاخبار والاجاعات المنقولة الثاني وذهب جماعة من المتأخرين الى الاول لجملة من الاخبار المصرحة بالوجوب ان اطاق المشي بعضا او كالا بد دعوى ان مقتضى الجمع بينهما وبين الاخبار الاولى حملها على صورة الحاجة مع انها منزلة على الغالب بل انصرافها اليها والاقوى هو القول الثاني لاعراض المشهور عن هذه الاخبار مع كونها بمر منهم وبمسع فاللزم طرحها او حملها على بعض المحامل كالحمل على الحج المندوب وان كان بعيدا عن مياها مع انها مفسرة للاستطاعة في الآية الشريفة وحمل الآية على القدر المشترك بين الوجوب والندب بعيد او حملها على من اعتقر عليه حجة الاسلام سابقا وهو ايضا بعيد ونحو ذلك وكيف كان فالاقوى ما ذكرنا وان كان لا ينبغي ترك الاحتياط بالعمل بالاخبار المزبورة خصوصا بالنسبة الى من لافرق عنده بين المشي والركوب او يكون المشي اسهل لانصراف الاخبار الاولى عن هذه الصورة بل لولا الاجاعات المنقولة والشهرة لكان هذا القول في غاية القوة (مسئلة ٩) لافرق في اشتراط وجود الراحلة بين الغريب والبعيد حتى بالنسبة الى اهل مكة لاطلاق الادلة فما عن جماعة من عدم اشتراطه بالنسبة اليهم لا وجه له (مسئلة ١٠) لا يشترط وجودها عنده بل يكفي وجودها بما يمكن صرفه في تحصيلها من المال من غير فرق بين النقود والاملاك من البساتين والدكاكين

والغنائم ونحوها ولا يشترط إمكان حمل الزاد معه بل يكفي إمكان تحصيله في المساكن بقدر الحاجة ومع عدمه فيها يجب حمله مع الامكان من غير فرق بين علف الدابة وغيره ومع عدمه يسقط الوجوب (مسئلة ٣) المراد بالزاد هنا المأكول والمشروب وما يماثل يحتاج اليه المسافر من الاوعية التي يتوقف عليها حمل المحتاج اليه وجميع ضروريات ذلك السفر بحسب حاله قوة وضعفا وزمانه حرا وبردا وشانه شرفا وضعفا والمراد بالراحلة مطلق ما يركب ولو مثل السفينة في طريق البحر واللازم وجود ما يناسب حاله بحسب القوة والضعف بل الظاهر اعتباره من حيث الضعة والشرف كما وكيفا فاذا كان من شأنه ركوب المحمل او الكنيسة بحيث يعد مادونتها نقصا عليه يشترط في الوجوب القدرة عليه ولا يكفي مادونه وان كانت الاية والاخبار مطلقة وذلك لحكومة قاعدة نفى العسر والحرج على الاطلاقات نعم اذا لم يكن يجد الحرج وجب معه الحج وعليه يحمل ما في بعض الاخبار من وجوبه ولو على حمار اجدع مقطوع الثوب (مسئلة ٤) اذا لم يكن عنده الزاد ولكن كان كسوبا يمكنه تحصيله بالكسب في الطريق لا كاله وشربه وغيرها من بعض حوائجه هل يجب عليه او لا الاقوى عدمه وان كان احوط (مسئلة ٥) انما يعتبر الاستطاعة من مكانه لا من بلده فالعراق اذا استطاع وهو في الشام وجب عليه وان لم يكن عنده بقدر الاستطاعة من العراق بل لمشي الى ما قبل الميقات متسكما او الحاجة اخرى من تجارة او غيرها وكان له هناك ما يمكن ان يبيع به وجب عليه بل لو احرم متسكما فاستطاع وكان امامه ميقات اخر امكن ان يقال بالوجوب عليه وان كان لا يخلو عن اشكال (مسئلة ٦) اذا كان من شأنه ركوب المحمل او الكنيسة ولم يوجد سقط الوجوب ولو وجد ولم يوجد شريك للشق الاخر فان لم يتمكن من اجرة الشقين سقط ايضا وان تمكن فالظاهر الوجوب اصدق الاستطاعة فلا توجه لما عن العلامة من التوقف فيه لانه بذل المال له خسران لا مقابل له نعم لو كان بذله محققا ومضرا بحاله لم يجب كما هو الحال في شراء ماء الوضوء (مسئلة ٧) غلاء اسعار ما يحتاج اليه او اجرة المراكب في تلك السنة لا يوجب البسوط ولا يجوز التأخير عن تلك السنة مع تمكنه من القيمة بل وكذا لو توقف على الشراء باز يد من ثمن المثل والقيمة المتعارفة بل وكذا لو توقف على بيع املاكه باقل من ثمن المثل لعدم وجود رغب في القيمة المتعارفة فما عن الشيخ من سقوط الوجوب ضعيف نعم لو كان الضرر محققا بحاله مضرا بحاله لم يجب والا فطلق الضرر لا يرفع الوجوب بهد صدق الاستطاعة وشمول

الادلة فالنطاق هو الانحاف والوصول الى حد الحرج الزايع التكليف (مسئلة ٨) لا يكفي في وجوب الحج وجود نفقة الذهاب فقط بل يشترط وجود نفقة العود الى وطنه ان اراده وان لم يكن له فيه اهل ولا سكن يملك ولو بالاجارة للحرج في التكليف بالاقامة في غير وطنه المألوف له نعم اذا لم يرد العود او كان وحيدا لا تعلق له بوطن لم يعتبر وجود نفقة العود لاطلاق الاية والاحبار في كفاية وجود نفقة الذهاب واذا اراد السكنى في بلد آخر غير وطنه لا بد من وجود النفقة اليه اذا لم يكن ابعده من وطنه والا فالظاهر ككفاية مقدار العود الى وطنه (مسئلة ٩) قد عرفت انه لا يشترط وجود اعيان ما يحتاج اليه في نفقة الحج من الزاد والراحلة ولا وجود اثباتها من النقود بل يجب عليه بيع ما عنده من الاموال اشراؤها لكن يستثنى من ذلك ما يحتاج اليه في ضروريات معاشه فلا تباع دار سكناه الثلاثة بحاله ولا خادمه المحتاج اليه ولا ثياب تجمله الثلاثة بحاله فضلا عن ثياب مهنته ولا اثاث بنته من الفراش والاواني وغيرها مما هو محل حاجته بل ولا حتى المائدة مع حاجتها بالمقدار اللائق بها بحسب حالها في زمانها ومكانها ولا كتب العلم لاهله التي لا بد له منها فيما يجب تحصيله لانه ضرورة الدينية اعظم من الدنيوية ولا آلات الصنائع المحتاج اليها في معاشه ولا فرس ركوبه مع الحاجة اليه ولا سلاحه ولا سائر ما يحتاج اليه لاستلزام التكليف بصرفها في الحج العسر والحرج ولا يعتبر فيها الحاجة الفعلية فلا وجه لما عن كشف الثام من ان فرسه ان كان صالحا لركوبه في طريق الحج فهو من الراحة والا فيكون مسيره الى الحج لا يقتدر اليه بل يقتدر الى غيره ولا دليل على عدم وجوب بيعه كما لا وجه لما عن س من التوقف في استثناء ما يضطر اليه من امتعة المنزل والسلاح والاث الصنائع فالاقوى استثناء جميع ما يحتاج اليه في معاشه ما يكون ايجاب بيعه مستلزما للعسر والحرج نعم لو زادت اعيان المذكورات عن مقدار الحاجة وجب بيع الزايد في نفقة الحج وكذا لو استغنى عنها بعد الحاجة كما في حلي المرأة اذا كثرت عنه ونحوه (مسئلة ١٠) لو كان يده دار موقوفة تكفيه سكناء وكان عنده دار مملوكة فالظاهر وجوب بيع المملوكة اذا كانت واقفة باصناف الحج او تمته لها وكذا في الكتب المحتاج اليها اذا كان عنده من الموقوفة مقدار كفايته فيجب بيع المملوكة منها وكذا الحال في ماير المستثنيات اذا ارتفعت حاجته فيها بغير المملوكة اصدق الاستطاعة ح اذا لم يكن ذلك منافيا لشأنه ولم يكن عليه حرج في ذلك نعم لو لم تكن موجودة وامكنه تحصيلها لم يجب عليه ذلك فلا يجب بيع ما

عنده وفي ملكه والفرق عدم صدق الاستطاعة في هذه الصورة بخلاف الصورة الاولى الا اذا حصلت بلا معنى منه او حصل مع عدم وجوبه فانه بعد التحصيل يكون كالحاصل اولاً (مسئلة ١١) لو لم تكن المستثنيات زائدة عن اللائق بحاله بحسب عينها لكن كانت زائدة بحسب القبيحة وامكن تبدلها بما يكون اقل قيمة مع كونه لايقاً بحاله ايضاً فويل يجب التبدل للصرف في نفقة الحج او لتتبعها قولان من صدق الاستطاعة ومن عدم زيادة العين عن مقدار الحاجة والاصل عدم وجوب التبدل والاقوى الاول اذا لم يكن فيه حرج او نقص عليه وكانت الزيادة معتدلاً بها كما اذا كانت له دار تسوى مائة وامكن تبدلها بما يسوى خمسين مع كونه لايقاً بحاله من غير عسر فانه يصدق الاستطاعة نعم لو كانت الزيادة قليلة جداً بحيث لا يعتنى بها امكن دعوى عدم الوجوب وان كان الاحوط التبدل ايضاً (مسئلة ١٢) اذا لم يكن عنده من اعيان المستثنيات لكن كان عنده ما يمكن شرائها به من النقود او نحوها في جواز شرائها وترك الحج اشكال بل الاقوى عدم جوازه الا ان يكون عدها موجباً للخروج عليه فالمدار في ذلك هو الحرج وعده وح قان كانت موجودة عنده لا يجب بيعها الا مع عدم الحاجة وان لم يكن موجودة لا يجوز شرائها الا مع لزوم الحرج سيف تركه ولو كانت موجودة وباعها بقصد التبدل باخر لم يجب صرف ثمنها في الحج ثمنها في الحرج فحكم ثمنها حكماً ولو باعها لا بقصد التبدل وجب بعد البيع صرف ثمنها في الحج الا مع الضرورة اليها على حد الحرج في عدها (مسئلة ١٣) اذا كان عنده مقدار ما يكفي للحج ونازعته نفسه الى النكاح صرح جماعة بوجوب الحج واقدّمه على التزويج بل قال بعضهم وان شق عليه ترك التزويج والاقوى وفقاً لجماعة اخرى عدم وجوبه مع كون ترك التزويج حرجاً عليه او موجباً لحدوث مرض او للوقوع في الزنا ونحوه نعم لو كانت عنده زوجة واجبة النفقة ولم يكن له حاجة فيها لا يجب ان يطلقها وصرف مقدار نفقتها في تقبيل مصرف الحج لعدم صدق الاستطاعة عرفاً (مسئلة ١٤) اذا لم يكن عنده ما يبيع به ولكن كان له دين على شخص بمقدار مؤنته او بما تتم به مؤنته فاللازم اقتضائه وصرفه في الحج اذا كان الدين حالاً وكان المديون باذلاً لصدق الاستطاعة ح وكذا اذا كان عاطلاً وامكن اجباره باعانة متسلط او كان منكراً وامكن اثباته عند الحاكم الشرعي واخذه بلا كلفة وحرج بل وكذا اذا توقف استيفائه على الرجوع الى حاكم الجور بناء على ما هو الاقوى من جواز الرجوع اليه مع توقف استيفاء الحق عليه لانه ح يكون واجباً بعد صدق

الاستطاعة لكونه مقدمة للواجب المطلق وكذا لو كان الدين مؤجلاً وكان المديون باذلاً قبل الاجل لو طال به ومنع صاحب الجواهر الوجوب ح بدعوى عدم صدق الاستطاعة محل منع واما لو كان المديون معسراً او عاطلاً لا يمكن اجباره او منكراً للدين ولم يمكن اثباته او كانت الترافع معسراً لم يخرج او كان الدين مؤجلاً مع عدم كون المديون باذلاً فلا يجب بل الظاهر عدم الوجوب لو لم يكن وثقاً يثبته مع المطالبة (مسئلة ١٥) لا يجب الافتراض للحج اذا لم يكن له مال وان كان قادراً على وفائه بعد ذلك بسهولة لانه تحصيل الاستطاعة وهو غير واجب نعم لو كان له مال غائب لا يمكن صرفه في الحج فعلاً او مالم حاضراً لارغب في شرائه او دين مؤجل لا يكون المديون باذلاً له قبل الاجل وامكنه الافتراض والصرف في الحج ثم وفائه بعد ذلك فالظاهر وجوبه لصدق الاستطاعة ح عرفاً الا اذا لم يكن وثقاً بوصول الغائب او حصول الدين بعد ذلك فح لا يجب الافتراض لعدم صدق الاستطاعة في هذه الصورة (مسئلة ١٦) اذا كان عنده ما يكفي للحج وكان عليه دين ففي كونه مانعاً عن وجوب الحج مطلقاً سواء كان حالاً مطالباً به او لا او كونه مؤجلاً او عدم كونه مانعاً الا مع الحلول والمطالبة او كونه مانعاً الا مع التأجيل او الحل مع عدم المطالبة او كونه مانعاً الا مع التأجيل وسعة الاجل للحج والعود اقول والاقوى كونه مانعاً الا مع التأجيل والوثوق بالتمكن من اداء الدين اذا صرف ما عنده في الحج وذلك لعدم صدق الاستطاعة في غير هذه الصورة وهي النشاط في الوجوب لا بمجرد كونه مالاً كالمال وجواز التصرف فيه بأي وجه اراد وعدم المطالبة في صورة الحل او الرضا بالتأخير لا يمنع في صدق الاستطاعة نعم لا بعد الصدق اذا كان وثقاً بالتمكن من الاداء مع فعلية الرضا بالتأخير من الدائن والاختبار الدالة على جواز الحج ان عليه دين لا تمنع في الوجوب وفي كونه حجة الاسلام واما صحيح معوية بن عمار عن الصادق ع عن رجل عليه دين اعليه ان يبيع قال نعم ان حجة الاسلام واجبة على من اطاق المشي من المسلمين وخبر عبد الرحمن عنه ع انه قل الحج واجب على الرجل وان كان عليه دين فمحمولان على الصورة التي ذكرنا او على من استقر عليه الحج سابقاً وان كان لا يخلو عن اشكال كما يظهر فالاولي الحمل الاول واما ما يظهر من صاحب المسند من ان كلا من اداء الدين والحج واجب فاللازم بعد عدم الترجيح التخيير بينهما في صورة الحل مع المطالبة او التأجيل مع عدم سعة الاجل للذهاب والعود وتقديم الحج في صورة الحل مع الرضا بالتأخير او التأجيل مع سعة

الاجل للحج والعود ولو مع عدم الوثوق بالتمكن من أداء الدين بعد ذلك حيث لا يعصب المبادرة الى الاداء فيها فيبقى وجوب الحج بلا مزاحم فيه انه لا وجه للتخيير في الصورتين الاوليين ولا لتعيين تقديم الحج في الاخيرتين بعد كون الوجوب تخييراً او تعييناً مشروطاً بالاستطاعة الغير الصادقة في المقام خصوصاً مع المطالبة وعدم الرضا بالتأخير مع ان التخيير فرع كون الواجبين مطلبيين وفي عرض واحد والمفروض ان وجوب أداء الدين مطلق بخلاف وجوب الحج فانه مشروط بالاستطاعة الشرعية نعم لو استقر عليه وجوب الحج سابقاً لظاهر التخيير لانها ح في عرض واحد وان كان يشمل تقديم الدين اذا كانت حالاً مع المطالبة او مع عدم الرضا بالتأخير لاهمية حق الناس من حق الله لكنه ممنوع ولذا لو فرض كونها عليه بعد الموت يوزع المال عليها ولا يقدم دين الناس ويحصل تقديم السابق منها في الوجوب لكنه ايضاً لا وجه له كما لا يخفى (مسئلة ١٧) لافرق في كون الدين مانعاً من وجوب الحج بين ان يكون سابقاً على حصول المال بقدر الاستطاعة او لا كما اذا استطاع للحج ثم عرض عليه دين بان اتلف مال الغير مثلاً على وجه الضمان من دون تعمد قبل خروج الرقعة او بعده قبل ان يخرج هو او بعد خروجه قبل الشروع في الاعمال فحال تالف المال من دون دين فانه يكشف عن عدم كونه مستطيعاً (مسئلة ١٨) اذا كان عليه خمس او زكوة وكان عنده مقدار ما يكفيه للحج لولاها فحالها حال الدين مع المطالبة لان المستحقين لها مطالبون فيجب صرفه فيها ولا يكون مستطيعاً وان كان الحج مستقراً عليه سابقاً يحق الوجه المذكورة من التخيير او تقديم حق الناس او تقديم السابق هذا اذا كان الخمس او الزكوة في ذمته واما اذا كانا في عين ماله فلا اشكال في تقديمها على الحج سواء كان مستقراً عليه اولاً كما انها يقدمان على ديون الناس ايضاً ولو حصلت الاستطاعة والدين والخمس والزكوة معاً فكما لو سبق الدين (مسئلة ١٩) اذا كان عليه دين مؤجل باجل طويل جداً كما بعد خمسين سنة فالظاهر عدم منعه عن الاستطاعة وكذا اذا كان الدين مساعياً في اصله كما في مهور نساء اهل الهند فانهم يجهلون المهر مالا يقدر الزوج على ادائه كما في روية او خمسين الف لظهار الجلالة وليسوا مقيدين بالاعطاء والاخذ فمثل ذلك لا يمنع من الاستطاعة وجوب الحج وكالدين ممن بنائه على الابرار اذا لم يتمكن المديون من الاداء او واعده بالابرار بعد ذلك (مسئلة ٢٠) اذا شك في مقدار ماله وانه وصل الى سد الاستطاعة اولاً هل يجب عليه الفحص ام لا وجهان احوطها ذلك وكذا اذا

علم مقداره وشك في مقدار مصرف الحج وانه يكفيه اولاً (مسئلة ٢١) لو كان يده مقدار نفقة الدخاب والاياب وكان له مال غائب لو كان باقياً يكفيه في رواج امره بعد العود لكن لا يعلم بقائه او عدم بقائه فالظاهر وجوب الحج بهذا الذي بيده استصحاباً لبقاء الغائب فهو كما لو شك في ان امواله الحاضرة تبقى الى ما بعد العود اولاً فلا يعد من الاصل المثبت (مسئلة ٢٢) اذا حصل عنده مقدار ما يكفيه للحج يجوز له قبل ان يتمكن من السير ان يتصرف فيه بما يخرج به عن الاستطاعة واما بعد التمكن منه فلا يجوز وان كان قبل خروج الرقعة ولو تصرف بما يخرج به عنها بقيت ذمته مشغولة به والظاهر صحة التصرف مثل الهبة والعنق وان كانت فعل حراماً لان النهي متعلق باسم خارج نعم لو كان قصده في ذلك التصرف القرار من الحج لان الغرض شرعي امكن ان يقال بعدم الصحة والظاهر ان المذاط في عدم جواز التصرف المخرج هو التمكن في تلك السنة فلم يتمكن فيها ولكن يتمكن في السنة الاخرى لم يمنع عن جواز التصرف فلا يجب ابقاء المال الى العام القابل اذا كان له مانع في هذه السنة فليس حاله حال من يكون بلده بعيداً عن مكة بمسافة سنتين (مسئلة ٢٣) اذا كان له مال غائب بقدر الاستطاعة وحده او مضى الى ماله الحاضر وتمكن من التصرف في ذلك المال الغائب يكون مستطيعاً ويجب عليه الحج وان لم يكن متمكناً من التصرف فيه ولو بتوكيل من بيده هناك فلا يكون مستطيعاً الا بعد التمكن منه او الوصول في يده وعلى هذا فلو تلف في الصورة الاولى بقي وجوب الحج مستقراً عليه ان كان التمكن في حال يتحقق سائر الشرائط ولو تلف في الصورة الثانية لم يستقر وكذا اذا مات مورثه وهو في بلد اخر وتمكن من التصرف في حصته او لم يتمكن فانه على الاول يكون مستطيعاً بخلافه على الثاني (مسئلة ٢٤) اذا وصل ماله الى حد الاستطاعة لكنه كان جاهلاً به او كان غافلاً عن وجوب الحج عليه ثم تذكر بعد ان تلف ذلك المال فالظاهر استقرار وجوب الحج عليه اذا كان واجداً لسائر الشرائط حين وجوده والجهل والغفلة لا يمنعان عن الاستطاعة غاية الامر انه معذور في ترك ماوجب عليه وحاً فاذا مات قبل التلف او بعده وجب الاستيحار عنه ان كانت له تركة بمقداره وكذا اذا نقل ذلك المال الى غيره بهية او صلح ثم علم بعد ذلك انه كان بقدر الاستطاعة فلا وجه لما ذكره المحقق القمي في اجوبة مسائله من عدم الوجوب لانه لجهله لم يصير مورداً وبعد النقل والتذكر ليس عنده ما يكفيه فلم يستقر عليه لان عدم التمكن من جهة الجهل والغفلة لا ينافي الوجوب الواقعي والقدره التي هي شرط

في التكليف القدرة من حيث هي وهي موجودة والعلم شرط في التجزئ لافي اصل التكليف (مسئلة ٢٥) اذا اعتقد انه غير مستطيع فحج ندبا فان قصد امتثال الامر المتعلق به فعلا وتخيلا انه الامر الندي اجزه عن حجة الاسلام لانه ح من باب الاشتباه في التطبيق وان قصد الامر الندي على وجه التقييد لم يجز عنها وان كان حجه صحيحا وكذا الحال اذا علم باستطاعته ثم غفل عن ذلك واما لو علم بذلك وتخيلا عدم فوريتها قصد الامر الندي فلا يجزئ لانه يرجع الى التقييد (مسئلة ٣٦) هل تكفي في الاستطاعة الملكية المتزلزلة لالزاد والراحلة وغيرها كما اذا صالحه شخص ما يكفيه للحج بشرط اخلبار له الى مدة معينة او باعه محابة كذلك وجهان افوجهما لعدم لانها في معرض الزوال الا اذا كان وثقا بانه لا يفسخ وكذا لو حبه واقضه اذا لم يكن رحما فانه مادامت العين موجودة له الرجوع ويمكن ان يقال بالوجوب هنا حيث ان له التصرف في الموهوب فتلزم الحبة (مسئلة ٣٧) يشترط في وجوب الحج بعد حصول الزاد والراحلة بقاء المال الى تمام الاعمال فلو تلف بعد ذلك ولو في اثناء الطريق كشف عن عدم الاستطاعة وكذا لو حصل عليه دين قهرا عليه كما اذا انفق مال غيره خطأ واما لو اتلفه عمدا فالظاهر كونه كالتلف الزاد والراحلة عمدا في عدم زوال استقرار الحج (مسئلة ٣٨) اذا تلف بعد تمام الاعمال مؤنة عوده الى وطنه او تلف ما به الكفاية من ماله في وطنه بناء على اعتبار الرجوع الى كفاية في الاستطاعة فهل يكفيه عن حجة الاسلام اولا وجهان لا يبعد الاجزاء ويقر به ماورد من ان من مات بعد الاحرام ودخول الحرم اجزئه عن حجة الاسلام بل يمكن ان يقال بذلك اذا تلف في اثناء الحج ايضا (مسئلة ٣٩) الظاهر عدم اعتبار الملكية في الزاد والراحلة فلو حصل بالاباحة اللازمة كفي في الوجوب لصدق الاستطاعة ويؤيده الاخبار الواردة في البذل فلو شرط احد المتعاملين على الاخر في ضمن عقد لازم ان يكون له التصرف في ماله بما يبادل مائة ليرة مثلا وجب عليه الحج ويكون كالمالك مالكا له (مسئلة ٣٠) لو اوصى له بما يكفيه للحج فالظاهر وجوب الحج عليه بعد موت الموصى خصوصا اذا لم يعتبر القبول في ملكية الموصى له وقتنا بملكته ما لم يرد فانه ليس له الردح (مسئلة ٣١) اذا نذر قبل حصول الاستطاعة ان يزور الحسين ع في كل عرفة ثم حصلت لم يجب عليه الحج بل وكذا لو نذر ان جاء مسافرا ان يعطي الفقير كذا مقدارا فحصل له ما يكفيه لاحدها بعد حصول المعلق عليه بل وكذا اذا نذر قبل حصول الاستطاعة ان يصرف مقدار مائة ليرة مثلا في الزيادة

او التعزبة او نحو ذلك فان هذا كله مانع عن تعلق وجوب الحج به وكذا اذا كان عليه واجب مطلق فوري قبل حصول الاستطاعة ولم يمكن الجمع بينه وبين الحج ثم حصلت الاستطاعة وان لم يكن ذلك الواجب اعم من الحج لان العذر الشرعي كالتعلق في المنع من الوجوب واما لو حصلت الاستطاعة اولا ثم حصل واجب فوري اخر لا يمكن الجمع بينه وبين الحج يكون من باب المزاحمة فيقدم الامم منها فلو كان مثل انقاذ الطريق فقدم على الحج وح فأت بقيت الاستطاعة الى العام القابل وجب الحج فيه والا فلا الا ان يكون الحج قد استقر عليه سابقا فانه يجب عليه ولو منسكها (مسئلة ٣٢) النذر المعلق على امر فسيان تارة يكون التعليق على وجه الشرطية كما اذا قال ان جاء مسافرا فله على ان يزور الحسين ع في عرفة وتارة يكون على نحو الواجب المعلق كان يقول لله على ان يزور الحسين ع في عرفة عند مجي مسافري فعلى الاول يجب الحج اذا حصلت الاستطاعة قبل مجي مسافره وعلى الثاني لا يجب فيكون حكمه حكم النذر المتجزئ فانه لو حصلت الاستطاعة وكان العمل بالنذر مائتا لما لم يجب الحج سواء حصل المعلق عليه قبل او بعدها وكذا لو حصل معا لا يجب الحج من دون فرق بين صورتين والسر في ذلك ان وجوب الحج مشروط والنذر مطلق فوجوبه يمنع من تحقق الاستطاعة (مسئلة ٣٣) اذا لم يكن له زاد وراحلة ولكن قيل له ح وتك نفقة نفقة عيالك وجب عليه وكذا لو قال حج بهذا المال وكانت كافيا له ذهابا وايابا ولغيره فحصل الاستطاعة ببذل النفقة كما تحصل بملكها من غير فرق بين ان يبسطها له او يملكها اياه ولا بين ان يبذل عينا او ثمنها ولا بين ان يكون البذل واجبا عليه بنذر او غيره او نحوها اولا ولا بين كون الباذل موثوقا به اولا على الاقوى والقول بالاختصاص بصورة التملك ضعيف كالقول بالاختصاص بما اذا وجب عليه او باحد الاسمين من التملك او الوجوب وكذا القول بالاختصاص بما اذا كان موثوقا به كل ذلك لصدق الاستطاعة واطلاق المستفيضة من الاخبار ولو كان له بعض النفقة ببذل له البقية وجب ايضا ولو بذل له نفقة الذهاب فقط ولم يكن عنده نفقة العود لم يجب وكذا لو لم يبذل نفقة عياله الا اذا كان عنده ما يكفيههم الى ان يعود او كان لا يستمكن من نفقتهم مع ترك الحج ايضا (مسئلة ٣٤) لا يمنع الدين من الوجوب في الاستطاعة البذلية نعم لو كان حالا وكان الدين مطالبا مع فرض تمكنه من ادائه ولم ينجح ولو تدرج في كونه مانعا اولا وجهان (مسئلة ٣٥) لا يشترط الرجوع الى كفاية في الاستطاعة البذلية (مسئلة ٣٦)

اذا وهبه ما يكفيه للحج لان يحج وجب عليه القبول على الاقوى بل وكذا لو وهبه وبخيره بين ان يحج به اولاً واما لو وهبه ولم يذكر الحج لانعيذاً ولا تحبيراً فالظاهر عدم وجوب القبول كما عن المشهور (مسئلة ٣٧) لو وقف شخص لمن يحج او وصى او نذر كذلك فبذل المتولي او الوصى او الناذر له وجب عليه اصدق الاستطاعة بل اطلاق الاخبار وكذا لو وصى له بما يكفيه للحج بشرط ان يحج فانه يجب عليه بعد موت الوصى (مسئلة ٣٨) لو اعطاه ما يكفيه للحج خمسة اوز كوة وشروط عليه ان يحج به فالظاهر الصحة وجوب الحج عليه اذا كان فقيراً او كانت الزكاة من سهم سبيل الله (مسئلة ٣٩) الحج البذلي يجز عن حجة الاسلام فلا يجب عليه اذا استطاع مالا بعد ذلك على الاقوى (مسئلة ٤٠) يجوز للبازل الرجوع عن بذله قبل الدخول في الاحرام وفي جواز رجوعه عنه بعده وجهان ولو وهبه للحج فقبل فالظاهر جريان حكم الحبة عليه في جواز الرجوع قبل الاقباض بعده اذا كانت لدى ربح او بعد تصرف الموهوب له (مسئلة ٤١) اذا رجع البازل في اثناء الطريق ففي وجوب نفقة العود عليه اولاً وجهان (مسئلة ٤٢) اذا بذل لاحد اثنين او ثلاثة فالظاهر الوجوب عليهم كفاية فلو ترك الجميع استقر عليهم الحج فيجب على الكل اصدق الاستطاعة بالنسبة الى الكل نظير ما اذا وجد التميمي ماء يكتفي لواحد منهم فان قيم الجميع يبطل (مسئلة ٤٣) الظاهر ان ثمن الهدى على البازل بل وكذا الكفارات الخاصة بالعمد وكذا الكفارات التي لا تختص بالعمد اذا لم يجرى بوجوبها لاعتدال عمد وانما مع العمد فعليه الا اذا اتى بوجوبها عمد (مسئلة ٤٤) انما يجب بالبذل الحج الذي هو وظيفته على تقدير الاستطاعة فلو بذل الاقوى بحج القران او لافراد او لعمرة مفردة لا يجب عليه وكذا لو بذل للمكي الحج التمتع لا يجب عليه ولو بذل لمن حج حجة الاسلام لم يجب عليه ثانياً ولو بذل لمن استقر عليه حجة الاسلام وصار معسراً وجب عليه ولو كان عليه حجة البذر او نحوه ولم يتمكن فبذل له باذل وجب عليه وان قلنا بعدم الوجوب لو وهبه للحج لشمل الاخبار من حيث التعليل فيها بانه بالبذل صار مستطيعاً واصدق الاستطاعة عرفاً (مسئلة ٤٥) اذا قال له بذلت لك هذا المال مخيراً بين ان تحج به او تزور الحسين ع وجب عليه الحج (مسئلة ٤٦) لو بذل له مالا ليحج بقدر ما يكفيه فسرق في اثناء الطريق سقط الوجوب (مسئلة ٤٧) لو رجع عن بذله في الاثناء وكان في ذلك المكان يتمكن من ان ياتي ببقية الاعمال من مال نفسه او حدث له مال بقدر كفايته وجب عليه الاقام واجزئه عن حجة الاسلام

و اما الكفاية فربما اذا في بعض النسخ انما يجب عليه الحج الذي هو وظيفته على تقدير الاستطاعة فلو بذل الاقوى بحج القران او لافراد او لعمرة مفردة لا يجب عليه وكذا لو بذل للمكي الحج التمتع لا يجب عليه ولو بذل لمن حج حجة الاسلام لم يجب عليه ثانياً ولو بذل لمن استقر عليه حجة الاسلام وصار معسراً وجب عليه ولو كان عليه حجة البذر او نحوه ولم يتمكن فبذل له باذل وجب عليه وان قلنا بعدم الوجوب لو وهبه للحج لشمل الاخبار من حيث التعليل فيها بانه بالبذل صار مستطيعاً واصدق الاستطاعة عرفاً (مسئلة ٤٥) اذا قال له بذلت لك هذا المال مخيراً بين ان تحج به او تزور الحسين ع وجب عليه الحج (مسئلة ٤٦) لو بذل له مالا ليحج بقدر ما يكفيه فسرق في اثناء الطريق سقط الوجوب (مسئلة ٤٧) لو رجع عن بذله في الاثناء وكان في ذلك المكان يتمكن من ان ياتي ببقية الاعمال من مال نفسه او حدث له مال بقدر كفايته وجب عليه الاقام واجزئه عن حجة الاسلام

(مسئلة ٤٨) لافرق في البازل بين ان يكون واحداً او متعدداً فلو قال له حج وعلينا نفقتك وجب عليه (مسئلة ٤٩) لو عين له مقداراً ليحج به واعتقد كفايته فبان عدمها وجب عليه الاقام في الصورة التي لا يجوز له الرجوع الا اذا كان ذلك مقيداً بتقدير كفايته (مسئلة ٥٠) اذا قال اقترض وحج وعلى دينك ففي وجوب ذلك عليه نظر لعدم صدق الاستطاعة عرفاً نعم لو قال اقترض لي وحج به وجب مع وجود المقرض كذلك (مسئلة ٥١) لو بذل له مالا ليحج به فتبين بعد الحج انه كان مقصوباً ففي كفايته ليذول له عن حجة الاسلام وعدمها وجهان اقويهما عدمه اما لو قال حج وعلى نفقتك ثم بذل له مالا فبان كونه مقصوباً فالظاهر صحة الحج واجزائه عن حجة الاسلام لانه استطاع بالبذل وقرار الضمان على البازل في صورتين عالماً كان بكونه مال الفقير او جاهلاً (مسئلة ٥٢) لو اجر نفسه للخدمة في طريق الحج باجرة بصير بها مستطيعاً وجب عليه الحج ولا يتاخير وجوب قطع الطريق عليه للغير لان الواجب عليه في حج نفسه افعال الحج وقطع الطريق مقدمة توصلية باى وجه اتى بها كفى ولو على وجه الحرام او لالبينة الحج ولذا لو كان مستطيعاً قبل الاجارة جاز له اجارة نفسه للخدمة في الطريق بل لو اجر نفسه لنفس المشى معه بحيث يكون العمل المستاجر عليه نفس المشى صح ايضاً ولا يضر بجمعه نعم لو اجر نفسه للحج بلدي لم يجز له ان يوجر نفسه لنفس المشى كاجارته لزيارة البدية ايضاً اما لو اجر للخدمة في الطريق فلا بأس وان كان مشيه للمستاجر الاول فالمنوع وقوع الاجارة على نفس ماوجب عليه اصلاً او بالاجارة (مسئلة ٥٣) اذا استوجر اى طلب منه اجارة نفسه للخدمة بما يصير به مستطيعاً لا يجب عليه القبول ولا يستقر الحج عليه فالوجوب عليه مقيد بالقبول ووقوع الاجارة وقد يقال بوجوبه اذا لم يكن حرجاً عليه لصدق الاستطاعة ولانه مالك لمنافعه فيكون مستطيعاً قبل الاجارة كما اذا كان مالكا لمنفعة عبده او دابته وكانت كافية في استطاعته وهو كما ترى اذ منع صدق الاستطاعة بذلك لكن لا ينبغي ترك الاحتياط في بعض صورته كما اذا كان من عاداته اجارة نفسه للاسفار (مسئلة ٥٤) يجوز لغير المستطيع ان يوجر نفسه للقيام به عن الغير وان حصلت الاستطاعة بمال الاجارة قدم الحج التايي فان بقيت الاستطاعة الى العام القابل وجب عليه لنفسه والا فلا (مسئلة ٥٥) اذا حج لنفسه او عن غيره تبرعاً او بالاجارة مع عدم كونه مستطيعاً لا يكفيه عن حجة الاسلام فيجب عليه الحج اذا استطاع بعد ذلك وما في بعض الاخبار من اجزائه عنها محمول على الاجزاء مادام فقيراً كما صرح به في

بعضها الآخر فالمستفاد منها ان حجة الاسلام مستحبة على غير المستطيع وواجبة على المستطيع
ويحقق الاول باى وجه اتى به ولو عن الغير تبرعاً او بالاجارة ولا يتحقق الثاني الا مع حصول
شرايط الوجوب (مسئلة ٥٦) يشترط في الاستطاعة مضافاً الى مؤنة الذهب والاياب وجود
ما يكون به عياله حتى يرجع فمع عدمه لا يكون مستطيعاً والمراد بهم من يلزمه نفقته لزوماً عرفياً
وان لم يكن ممن يجب عليه نفقته شرعاً على الاقوى فاذا كان له اخ صغير او كبير فقير لا يقدر
على التكسب وهو ملتزم بالاتفاق عليه او كان متكفلاً لاتفاق يتم في حجره ولو اجنبي بعد عياله
له فالمدار على العيال العرفي (مسئلة ٥٧) الاقوى وفقاً لاكثر القدماء اعتبار الرجوع الى
كفاية من تجارة او زراعة او صناعة او منفعة ملك له من بستان او دكان او نحو ذلك بحيث
لا يحتاج الى التكفف ولا يقع في الشدة والحرج ويكفى كونه قادراً على التكسب اللائق به
او التجارة باعتباره ووجاهته وان لم يكن له راس مال يتجر به نعم قد مر عدم اعتبار ذلك في
الاستطاعة البدنية ولا بعد عدم اعتباره ايضاً بين بعضى امره بالوجوه الثلاثة به كطالبة العلم
من السادة وغيرهم فاذا حصل لم مقدار مؤنة الذهب والاياب ومؤنة عياله الى حال الرجوع
وجوب عليهم بل وكذا الفقير الذي عادته وشغله اخذ الوجوه ولا يقدر على التكسب اذا حصل
له مقدار مؤنة الذهب والاياب له وولياله وكذا كل من لا يتفاوت حاله قبل الحج وبعده اذا
صرف ما حصل له من مقدار مؤنة الذهب والاياب من دون حرج عليه (مسئلة ٥٨) لا يجوز
للولد ان يأخذ من مال والده ويحج به كما لا يجب على الوالد ان يبذل له وكذا لا يجب على الوالد
بذل المال لو ائده ليجب به وكذا لا يجوز للوالد الاخذ من مال ولده للحج والقول بجواز ذلك او
وجوبه كما عن الشيخ ضعيف وان كان يدل عليه صحيح سعيد ابن يسار مثل الصادق ع الرجل
يحج من مال ابنه وهو صغير قال نعم يحج منه حجة الاسلام قال ويتفق منه قال نعم ثم قال ان
مال الولد لو ائده ان رجلاً اختصم هو ووالده الى رسول الله ص فقصى ان المال والولد للوالد
وذلك لاعراض الاصحاب عنه مع امكان حمله على الاقتراض من ماله مع استطاعته من مال
نفسه او على ما اذا كان فقيراً وكانت نفقته على ولده ولم يكن نفقة السفر الى الحج ازيد من
نفقته في الحضر اذ الظاهر الوجوب ح (مسئلة ٥٩) اذا حصلت الاستطاعة لا يجب ان يحج
من ماله فان حج في نفقة غيره لنفسه اجزئه وكذا لو حج متكفلاً بل لو حج من مال الغير غصباً صح
واجزئه نعم اذا كان ثوب احرامه وطوافه وصعبه من المصوب لم يصح وكذا اذا كان ثمن هديه

غصباً (مسئلة ٦٠) يشترط في وجوب الحج الاستطاعة البدنية فلو كان مريضاً لا يقدر على
الركوب او كان حرجاً عليه ولو على الحمل او الكنيسة لم يجب وكذا لو تمكن من الركوب على
الحمل لكن لم يكن عنده مؤنته وكذا لو احتاج الى خادم ولم يكن عنده مؤنته (مسئلة ٦١)
ويشترط ايضاً الاستطاعة الزمانية فلو كان الوقت ضيقاً لا يمكنه الوصول الى الحج او امكن
لكن بمشقة شديدة لم يجب وح قات بقيت الاستطاعة الى العام القابل وجب والا فلا
(مسئلة ٦٢) ويشترط ايضاً الاستطاعة السربية بان لا يكون في الطريق مانع لا يمكن معه
الوصول الى الميقات او الى تمام الاعمال والا لم يجب وكذا لو كان غير مأمون بان يخاف على نفسه
او بدنه او عرضه او ماله وكان الطريق مختصراً فيه او كان جميع الطرق كذلك ولو كان هناك
طريقان احدهما اقرب لكنه غير مأمون وجب الذهاب من الابدع المأمون ولو كان جميع الطرق
مخوفاً الا انه يمكنه الوصول الى الحج بالدوران في البلاد مثل ما اذا كان من اهل العراق ولا
يمكنه الا ان يشي الى كرمان ومنه الى خراسان ومنه الى بخارا ومنه الى الهند ومنه الى بوشهر
ومنه الى جند مثلاً ومنه الى المدينة ومنها الى مكة فهل يجب اولا وجهان اقويهما عدم الوجوب
لانه يصدق عليه انه لا يكون مخلى السرب (مسئلة ٦٣) اذا استأنز الذهب الى الحج تلف
ماله في بلد معتد به لم يجب وكذا اذا كان هناك مانع شرعي من استأنزاه ترك واجب فوري
سابق على حصول الاستطاعة اولاً حتى مع كونه اهم من الحج كانهاذ غريق او حريق وكذا
اذا توقف على ارتكاب محرم كما اذا توقف على ركوب دابة غصيبة او المشي في الارض
المقصوبة (مسئلة ٦٤) قد علم مما مر انه يشترط في وجوب الحج مضافاً الى البلوغ والعقل
والحرية الاستطاعة المالية والبدنية والزمانية والسربية وعدم استأنزاه الضرر او ترك واجب
او فعل حرام ومع فقد احد هذه لا يجب بقبى الكلام في امرين « احدهما » اذا اعتقد تحقق
جميع هذه مع فقد بعضها وافقاً او اعتقد فقد بعضها وكان متحققاً فنقول اذا اعتقد كونه بالغاً
او حراً مع تحقق سائر الشرايط فحج ثم بان انه كان صغيراً او عبداً فالظاهر بل المقطوع عدم
اجزائه عن حجة الاسلام وان اعتقد كونه غير بالغ او عبداً مع تحقق سائر الشرايط واتى به
اجزئه عن حجة الاسلام كما مر سابقاً وان تركه مع بقاء الشرايط الى ذى الحجة فالظاهر
استقرار وجوب الحج عليه فان فقد بعض الشرايط بعد ذلك كما اذا تلف ماله وجب عليه
الحج ولو متسكماً وان اعتقد كونه مستطيعاً مالا وان ماعنده يكفيه فبان الخلاف بعد الحج في

أجزائه عن حجة الاسلام وعدمه وجهان من فقد الشرط واقعا ومن ان القدر المسلم من عدم
 اجزاء حج غير المستطيع عن حجة الاسلام غير هذه الصورة وان اعتقد عدم كفاية ما عنده
 من المال وكان في الواقع كافيا وترك الحج فالظاهر الاستقرار عليه وان اعتقد عدم الضرر
 او عدم الحرج فصح بيان الخلاف فالظاهر كفايته وان اعتقد المانع من العدو او الضرر او
 الحرج فتترك الحج فبان الخلاف فهل يستقر عليه الحج اولا وجهان والا فوى عدمه لان المناط في
 الضرر الخوف وهو حاصل الا اذا كان اعتقاده على خلاف روية العقلاء وبدون الفحص
 والتفتيش وان اعتقد عدم مانع شرعي فالحج فالظاهر الاجزاء اذا بان الخلاف وان اعتقد وجوده
 فتترك فبان الخلاف فالظاهر الاستقرار « ثانيهما » اذا ترك الحج مع تحقق الشرايط متممدا
 او حج مع فقد بعضها كذلك اما الاول فلا اشكال في استقرار الحج عليه مع بقائها الى ذبي
 الحجة واما الثاني فان حج مع عدم البلوغ او مع عدم الحرية فلا اشكال في عدم اجزائه الا
 اذا بلغ او انتفى قبل احد الموقوفين على اشكال في البلوغ قد مر وان حج مع عدم الاستطاعة
 المالية فظاهر من مسئلة عدم الاجزاء ولا دليل عليه الا الاجماع والا فالظاهر ان حجة الاسلام
 هو الحج الاول واذا اتي به كفى ولو كان ندبا كما اذا اتي الصبي صلوة الظهر مستحبا بناء على
 شرعية عباداته فبلغ في اثناء الوقت فان الاقوى عدم وجوب اعادتها ودعوى ان المستحب لا
 يجزى عن الواجب ممنوعة بعد انحداد ماهية الواجب والمستحب نعم لو ثبت تعدد ماهية حج
 المتسكع والمستطيع ثم ما ذكرنا لعدم اجزاء المستحب عن الواجب بل لتعدد ماهية وان حج مع
 عدم امن الطريق او مع عدم صحة البدن مع كونه حرجا عليه او مع ضيق الوقت كذلك
 فالشهور بينهم عدم اجزائه عن الواجب وعن الدروس الاجزاء الا اذا كان الى حد الاضرار
 بالنفس وقارن بعض المناكح فيجمل عدم الاجزاء ففرق بين حج المتسكع وحج هؤلاء وعمل
 الاجزاء بان ذلك من باب تحصيل الشرط فانه لا يجب لكن اذا حصل وجب وفيه ان مجرد
 البناء على ذلك لا يكفي في حصول الشرط مع ان غاية الامر حصول المقدمة التي هو المشي
 الى مكة وهي وعرفات ومن المعلوم ان مجرد هذا لا يوجب حصول الشرط الذي هو عدم
 الضرر او عدم الحرج نعم لو كان الحرج او الضرر في المشي الى الميقات فقط ولم يكونا حين الشروع
 في الاعمال ثم ما ذكره ولا قائل بعدم الاجزاء في هذه الصورة هذا ومع ذلك فالاقوى ما ذكره
 في الدروس لما ذكره بل لان الضرر والحرج اذا لم يصالا الى حد الحرمة انما يرفعان الوجوب

والالزام لاصل الطلب فاذا تحملها واتي بالمأمور به كفى (مسئلة ٦٥) اذا حج مع استنائه
 لتترك واجب او ارتكاب محرم لم يجزه عن حجة الاسلام وان اجتمع سائر الشرايط لالات
 الامر بالشيء نهي عن ضده لم تنع اولاً ومنع بطلان العمل بهذا النهي ثانياً لان النهي متعلق
 بامر خارج بل لان الامر مشروط بعدم المانع ووجوب ذلك الواجب مانع وكذلك النهي
 المتعلق بذلك المحرم مانع ومعه لا امر بالحج نعم لو كان الحج مستقرا عليه وتوقف الايمان به
 على ترك واجب او نفل حرام دخل في تلك المسئلة وامكن ان يقال بالاجزاء لما ذكرنا من منع
 انقضاء الامر بشيء لثني عن ضده ومنع كون النهي المتعلق بامر خارج موجبا لبطلان
 (مسئلة ٦٦) اذا كان في الطريق عبداً لا يتدفع الا بالمسال فهل يجب بذله ويجب الحج اولا
 اقوال ثالثا الفرق بين المفسر بحاله وعدمه فيجب في الثاني دون الاول (مسئلة ٦٧) لو توقف
 الحج على قتال العدو لم يجب حتى مع غلبته عليه والسلامة وقد يقال بالوجوب في هذه
 الصورة (مسئلة ٦٨) لو انحصر الطريق في البحر وجب ركوبه الا مع خوف الفرق والمرضى
 خوفا عقليا واستنائه الاخلال بصلوته او ايجابه لاكل الخس او شره ولو حج مع هذا صح
 حجه لان ذلك في المقدمة وهي المشي الى الميقات كما اذا ركب دابة فضيبة الى الميقات
 (مسئلة ٦٩) اذا استقر عليه الحج وكان عليه خمس اوزكوة او غيرها من الحقوق الواجبة
 وجب عليه ادائها ولا يجوز له المشي الى الحج قبلها ولو تركها عصي واما حجه فصحيح اذا كانت
 الحقوق في ذمته لاني عين ماله وكذا اذا كانت في عين ماله ولكن كان ما يصرفه في موته
 من المال الذي لا يكون فيه خمس اوزكوة او غيرها او كان مما يتعلق به الحقوق ولكن كان
 ثوب احرانه وطوافه وسعيه وثمن هديه من المال الذي ليس فيه حق بل وكذا اذا كانا متعلقين
 به الحق من الخس والزكوة الا انه يبي عنده مقدار ماله منها بناء على ما هو الاقوى من
 كونها في العين على نحو السكلى في المعين لاعلى وجه الاشاعة (مسئلة ٧٠) يجب على المستطيع
 الحج مباشرة فلا يكفيه حج غيره عنه تبرعا او بالاجارة اذا كان متمكنا من المباشرة بنفسه
 (مسئلة ٧١) اذا استقر الحج عليه ولم يتمكن من المباشرة لمرض لم يرج زواله او حصر كذلك
 او همهم بحيث لا يقدر او كان حرجا عليه فالشهور وجوب الاستئابة عليه بل ربما يقال بعدم
 الخلاف فيه وهو الاقوى وان كان ربما يقال بعدم الوجوب وذلك لظهور جملة من الاخبار
 في الوجوب واما ان كان موسرا من حيث المال ولم يتمكن من المباشرة مع عدم استقراره عليه

ففي وجوب الاستنابة وعدمه قولان لا يخفى أولهما عن قوة لإطلاق الأخبار المشار إليها وهي وإن كانت مطلقة من حيث رجاء الزوال وعدمه لكن المتساق من بعضها ذلك ، إضافة إلى ظهور الإجماع على عدم الوجوب مع رجاء الزوال والظاهر فورية الوجوب كما في صورة المباشرة ومع بقاء العذر إلى أن مات بغير حج النائب فلا يجب القضاء عنه وإن كان مستقرا عليه وإن اتفق ارتفاع العذر بعد ذلك فالمشهور أنه يجب عليه مباشرة وانكأ بعد إتيان النائب بل ربما يدعى عدم الخلاف فيه لكن الأقوى عدم الوجوب لأن ظاهر الأخبار أن حج النائب هو الذي كان واجبا على الميت عنه فإذا أتى به فقد حصل ما كانت واجبا عليه ولا دليل على وجوبه مرة أخرى بل لو قلنا باستحباب الاستنابة فالظاهر كفاية فعل النائب بعد كون الظاهر الاستنابة فيما كان عليه ومعه لا وجه لدعوى أن المسخ لا يجرى عن الواجب إذ ذلك فيما إذا لم يكن المسخ نفس ما كان واجبا والمفروض في المقام أنه هو بل يمكن أن يقال إذا ارتفع العذر في أثناء عمل النائب بأن كان الارتفاع بعد إحرام النائب أنه يجب عليه الإتمام ويكفي عن الميت عنه بل يشمل ذلك وإن كان في أثناء الطريق قبل الدخول في الأحرام ودعوى أن جواز النيابة مادامي كما ترى بعد كون الاستنابة بأسر الشارع وكون الاجارة لازمة لدليل على انقضاء خصوصها إذا لم يكن إبلاغ النائب الموجب ذلك ولا فرق فيما ذكرنا من وجوب الاستنابة بين من عرضه العذر من المرض وغيره وبين من كان معذورا خلفه والقول بعدم الوجوب في الثاني وإن قلنا بوجوبه في الأول ضعيف وهل يختص الحكم بحجة الإسلام أو يجري في الحج النذري والانسادي أيضا قولان والقدر المتيقن هو الأول بعد كون الحكم على خلاف القاعدة وإن لم يتمكن المعذور من الاستنابة ولو لعدم وجود النائب أو وجوده مع عدم رضاه إلا يزيد من اجرة المثل ولم يتمكن من الزيادة أو كانت بحجة سقط الوجوب وح فوجب القضاء عنه بعد موته إن كان مستقرا عليه ولا يجب مع عدم الاستقرار ولو ترك الاستنابة مع الامكان عصى بناء على الوجوب ووجب القضاء عنه مع الاستقرار وهل يجب مع عدم الاستقرار أيضا أولا وجهان أو هما نعم لأنه استقر عليه بعد تمكن من الاستنابة ولو استتاب مع كون العذر مرجو الزوال لم يجرى عن حجة الإسلام فيجب عليه بعد زوال العذر ولو استتاب مع رجاء الزوال وحصل اليأس بعد عمل النائب فالظاهر الكفاية وعن صاحب المدارك عدمها ووجوب الاجادة لعدم الوجوب مع عدم اليأس فلا يجرى عن الواجب وهو كما

تري والظاهر كفاية حج التبرع عنه في صورة وجوب الاستنابة وهل يكفي الاستنابة من الميقات كما هو الأقوى في القضاء عنه بعد موته وجهان لا يبعد الجواز حتى إذا أمكن ذلك في مكة مع كون الواجب عليه هو التمتع ولكن الأحوط خلافه لأن القدر المتيقن من الأخبار الاستنابة من مكانه كما أن الأحوط عدم كفاية التبرع عنه لذلك أيضا (مسئلة ٧٢) إذا مات من استقر عليه الحج في الطريق فإن مات بعد الأحرام ودخول الحرم أجرته عن حجة الإسلام فلا يجب القضاء عنه وإن مات قبل ذلك وجب القضاء عنه وإن كان موته بعد الأحرام على المشهور الأقوى خلافا لما عن الشيخ وابن أدريس فقالا بالأجزاء ح أيضا ولا دليل لما على ذلك إلا اشعار بعض الأخبار كصحيحة بريد العجلي حيث قال فيها بعد الحكم بالأجزاء إذا مات في الحرم وإن كان مات وهو ضرورة قبل أن يحرم جعل جملة وزاده ونفقه في حجة الإسلام فإن مفهومه الأجزاء إذا كان بعد أن يحرم لكنه معارض بمفهوم صدرها وبصحيح خر يس وصحيح زرارة ومسند المنفعة مع أنه يمكن أن يكون المراد من قوله قبل أن يحرم قبل أن يدخل في الحرم كما يقال الجداى دخل في نجد وابن أي دخل اليمن فلا يفي الأشكال في عدم كفاية الدخول في الأحرام كما لا يكفي الدخول في الحرم بدون الأحرام كما إذا نسيه في الميقات ودخل الحرم ثم مات لأن المتساق من اعتبار الدخول في الحرم كونه بعد الأحرام ولا يعتبر دخول مكة وإن كانت الظاهر من بعض الأخبار ذلك لإطلاق البقية في كفاية دخول الحرم والظاهر عدم الفرق بين كون الموت حال الأحرام أو بعد الإحلال كما إذا مات بين الأعرامين وقد يقال بعدم الفرق أيضا بين كون الموت في الحل أو الحرم بعد كونه بعد الأحرام ودخول الحرم وهو مشكل لظهور الأخبار في الموت في الحرم والظاهر عدم الفرق بين حج التمتع والقران والافراد كما أن الظاهر أنه لو مات في أثناء عمرة التمتع أجرته عن حجة أيضا بل لا يبعد الأجزاء إذا مات في أثناء حج القران والافراد عن عمرتها وبالعكس لكنه مشكل لأن الحج والعمرة فيها عملان مستقلان بخلاف حج التمتع فإن العمرة فيه داخلية في الحج فعمل واحد ثم الظاهر اختصاص حكم الأجزاء بحجة الإسلام فلا يجرى الحكم في حج النذر والافساد إذا مات في أثناء بل لا يجرى في العمرة المفردة أيضا وإن احتمله بعضهم وهل يجرى الحكم المذكور فيمن مات مع عدم استقرار الحج عليه فيجزيه عن حجة الإسلام إذا مات بعد الأحرام ودخول الحرم ويجب القضاء عنه إذا مات قبل ذلك

وجهاً بل قولان من إطلاق الاخبار في التفصيل المذكور ومن أنه لا وجه لوجوب القضاء
عمن لم يستقر عليه بعد كشف موته عن عدم الاستطاعة الزمانية ولذا لا يجب إذا مات في
البلد قبل الذهاب أو إذا فقد بعض الشرائط الأخرى مع كونه موسراً ومن هنا ربما يجعل الأمر
بالقضاء فيها قرينة على اختصاصها بمن استقر عليه وربما يمتثل اختصاصها بمن لم يستقر عليه
وحمل الأمر بالقضاء على الندب وكلاهما مناف لأطلاقها مع أنه على الثاني يلزم بقاء الحكم
فحين استقر عليه بلا دليل مع أنه مسلم بينهم والأظهر الحكم بالأطلاق أما بالتزام وجوب القضاء
في خصوص هذا المورد من الموت في الطريق كما عليه جماعة وإن لم يجب إذا مات مع فقد سائر
الشرائط أو الموت وهو في البلد وأما بحمل الأمر بالقضاء على القدر المشترك واستفادة الوجوب
فحين استقر عليه من الخارج وهذا هو الأظهر فالأقوى جريان الحكم المذكور فحين لم يستقر عليه
أيضاً فيحكم بالأجزاء إذا مات بعد الأمرين واستحب القضاء عنه إذا مات قبل ذلك (مسألة ٧٣)
الكافر يجب عليه الحج إذا استطاع لأنه مكلف بالفروع لتشمل الخطايا له أيضاً ولكن
لا يصح منه مادام كافراً كسائر العبادات وإن كان معتقداً لوجوبه وأتيا به على وجهه مع قصد
القربة لأن الإسلام شرط في الصحة ولو مات لا يقضى عنه لعدم كونه أهلاً للأكرام والأبواب
ولو أسلم مع بقاء استطاعته وجب عليه وكذا لو استطاع بعد إسلامه ولو زالت استطاعته ثم أسلم
لم يجب عليه على الأقوى لأن الإسلام يجب ما قبله كقضاء الصلوات والصيام حيث أنه واجب
عليه حال كفره كالإداء وإذا أسلم سقط عنه ودعوى أنه لا يعقل الوجوب عليه إذ لا يصح منه
إذا أتى به وهو كافر ويسقط عنه إذا أسلم مدفوعة بأنه يمكن أن يكون الأمر به حال كفره أمراً
تهكياً ليعاقب لاحقياً لكنه مشكل بعد عدم إمكان إتيانه به لا كافراً ولا مسلماً والأظهر أن
يقال أنه حال استطاعته مأمور بالآتيان به مستطعاً وإن تركه فتسكماً وهو ممكن في حقه لا مكان
إسلامه وإتيانه مع الاستطاعة ولا معها أن تركه خلال الاستطاعة مأمور به في ذلك الحال ومأمور
على فرض تركه حالاً بفعله بعدها وكذا يدفع الإشكال في قضاء الفوائت فيقال أنه في الوقت مكلف
بالإداء ومع تركه بالقضاء وهو مقدور له بأن يسلم فيأتي بها أدائه ومع تركها قضاء فتوجه الأمر بالقضاء
إليه إنما هو في حال الإداء على نحو الأمر المعلق فقال الإشكال أنه إذا لم يصح الآتيان به حال الكفر
ولا يجب عليه إذا أسلم فكيف يكون مكلفاً بالقضاء ويعاقب على تركه وحاصل الجواب أنه يكون
مكلفاً بالقضاء في وقت الإداء على نحو الوجوب المعلق ومع تركه الإسلام في الوقت فوت على

نفسه الإداء والقضاء فيستحق العقاب عليه وبعبارة أخرى كان يمكنه الآتيان بالقضاء بالإسلام
في الوقت إذا ترك الإداء وحاً فإذا ترك الإسلام ومات كافراً يعاقب على مخالفة الأمر بالقضاء
وإذا أسلم بفقر له وإن خالف أيضاً واستحق العقاب (مسألة ٧٤) لو أحرم الكافر ثم أسلم في
الآثناء لم يكفه ويجب عليه الإعادة من الميقات ولو لم يتمكن من العود إلى الميقات أحرم من
موضعه ولا يكفيه أدراك أحد الوقوفين مسلماً لأن إحرامه باطل (مسألة ٧٥) المرتد يجب
عليه الحج سواء كانت استطاعته حال إسلامه السابق أحوال ارتداده ولا يصح منه فإن مات
قبل أن يتوب يعاقب على تركه ولا يقضى عنه على الأقوى لعدم أهليته للأكرام وتفرغ ذمته
كالكافر الأصلي وإن تاب وجب عليه وصح منه وإن كان فطرياً على الأقوى من قبول توبته
سواء بقيت استطاعته أو زالت قبل توبته فلا تجزئ فيه قاعدة جب الإسلام لأنها مخففة
بالكافر الأصلي يحكم التيسار ولو أحرم سيفه حال رده ثم تاب وجب عليه الإعادة كالكافر
الأصلي ولو حج في حال إحرامه ثم ارتد لم يجب عليه الإعادة على الأقوى في خبر زرارة عن
أبي جعفر ع من كان مؤمناً فخرج ثم أصابته فتنة ثم تاب يحسب له كل عمل صالح عمله ولا يبطل
منه شيء وأبوة الحيط مخففة بمن مات على كفره بقرينة الآية الأخرى وهي قوله تعالى (ومن
يرتد منكم عن دينه فميت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم) وهذه الآية دليل على قبول توبة
المرتد الفطري فما ذكره بعضهم من عدم قبولها منه لا وجه له (مسألة ٧٦) لو أحرم مسلماً ثم
ارتد ثم تاب لم يبطل إحرامه على الأصح كما هو كذلك لو ارتد في أثناء الفسل ثم تاب وكذا لو
ارتد في أثناء الإذان أو الإقامة أو الوضوء ثم تاب قبل فوات الموالاة بل وكذا لو ارتد في أثناء
الصلوة ثم تاب قبل أن يأتي بشيء أو يفوت الموالاة على الأقوى من عدم كون الهيئة الاتصالية
جزء فيها نعم لو ارتد في أثناء الصوم يبطل وإن تاب بلا فصل (مسألة ٧٧) إذا حج المخالف
ثم استبصر لا يجب عليه الإعادة بشرط أن يكون صحيحاً في مذهبه وإن لم يكن صحيحاً سيف
مذهبه من غير فرق بين الفرق لأطلاق الاخبار وما دل على الإعادة من الاخبار محمول على
الاستحباب بقرينة بعضها الآخر من حيث التعبير بقوله ع يقضى أحب إلى وقوله ع والحج
أحب إلى (مسألة ٧٨) لا يشترط إذن الزوج للزوجة في الحج إذا كانت مستطبعة ولا يجوز
له منعها منه وكذا في الحج الواجب بالنذر ونحوه إذا كان مضيقاً وأما في الحج المندوب فيشترط
إذنه وكذا في الواجب الموسع قبل تضييقه على الأقوى بل في حجة الإسلام يجوز له منعها من

الخروج مع اول الرفقة مع وجود الرفقة الاخرى قبل تضييق الوقت والمطاعة الرجعية كالدرجة في اشتراط اذن الزوج دادات في العدة بخلاف البائنة لانقطاع عصمتها منه وكذا العدة للوفات فيجوز لها الحج واجبا كان او مندوبا والظاهر ان المقطعة كالدائمة في اشتراط الاذن ولا فرق في اشتراط الاذن بين ان يكون ممنوعا من الاستمتاع بالمرض او سفر او لا (مسئلة ٧٩) لا يشترط وجود الحرم في حج المرأة اذا كانت مأمونة على نفسها وبضعها كما دلت عليه جملة من الاخبار ولا فرق بين كونها ذات عقل او لا ومع عدم امنها يجب عليها استحباب الحرم ولو بالاجرة مع تمكنها منها ومع عدمه لا تكون مستطاعة وعلى يجب عليها التزويج تحميلا للحرم وجهان ولو كانت ذات زوج وادعى عدم الامن عليها وانكرت فدم قوطا مع عدم البينة او القرائن الشاهدة والظاهر عدم استحقاقه اليقين عليها الا ان ترجع الدعوى الى ثبوت حق الاستمتاع له عليها بدعوى ان حجها مع عدم وجوبه عليها شح عليها اليقين على نفي الخوف وهل للزوج مع هذه الحلة منعها عن الحج باطنا اذا امكنه ذلك وجهان في صورة عدم شايئها واما معه فالظاهر سقوط حقه ولو حجت بلا حرم مع عدم الامن صح حجها ان حصل الامن قبل الشروع في الاحرام والا في الصحة اشكال وان كان الاقوى الصحة (مسئلة ٨٠) اذا استقر عليه الحج بان استكمل الشرائط واهمل حتى زالت او زال بعضها صار ديناً عليه ووجب الاتيان به باى وجه تمكن وان مات فيجب ان يقضى عنه ان كانت له تركة وبصح التبرع عنه واختلفوا فيما به يتحقق الاستقرار على اقوال فالشهور مضي زمان يمكن فيه الاتيان بجميع افعاله مستقبلا للشرائط وهو الى اليوم الثاني عشر من ذي الحجة وقيل باعتبار مضي زمان يمكن فيه الاتيان بالاركان جميعا للشرائط فيكفي بقائها الى مضي جزء من يوم الفجر يمكن فيه الداوفاك والسعي وربما يقال باعتبار بقائها الى عود الرفقة وقد يحمل كفاية بقائها الى زمان يمكن فيه الاحرام ودخول الحرم وقد يقال بكفاية وجودها حين خروج الرفقة نحو اهل استقرار عليه وان تقدمت بعض ذلك لانه كان مأمورا بالخروج معهم والاقوى اعتبار بقائها الى زمان يمكن فيه العود الى وطنه بالنسبة الى الاستطاعة المالية والبدنية والسرية واما بالنسبة الى مثل العقل فيكفي بقائه الى اخر الاعمال وذلك لان نفقته بعض هذه الشرائط يكشف عن عدم الوجوب عليه واقعا وان وجوب الخروج مع الرفقة كان ظاهريا ولذا لو علم من الاول ان الشرائط لا تبق الى اخر لم يجب عليه نعم لو فرض تحقق الموت بعد تمام الاعمال كفى بقاء

تلك الشرائط الى اخر الاعمال لعدم الحاجة ح الى نفقة العود والرجوع الى كفاية واقعية السرب ونحوها ولو علم من الاول بانه تموت بعد ذلك فان كان قبل تمام الاعمال لم يجب عليه المشي وان كان بعده وجب عليه هذا اذا لم يكن فقد الشرائط مستندا الى ترك المشي والا استقر عليه كما اذا علم انه لو مشى الى الحج لم يمت او لم يقتل او لم يسرق ماله مثلاً فانه ح يستقر عليه الوجوب لانه بمنزلة تقويت الشرط على نفسه واما لو شك في ان القصد مستند الى ترك المشي او لا فالظاهر عدم الاستقرار للشك في تحقق الوجوب وعدمه واقعا بهذا النسبة الى استقرار الحج لو تركه واما لو كان واجدا للشرائط حين السير فصار ثم زال بعض الشرائط في الاثناء فتم الحج على ذلك الحل كفى حجه عن حجة الاسلام اذا لم يكن المفقود مثل العقل بل كان هو الاستطاعة البدنية او المالية او السرية ونحوها على الاقوى (مسئلة ٨١) اذا استقر عليه العمرة فقط او الحج فقط كفيين وظيفته حج الافراد والقران ثم زالت استطاعته فكما يجب عليه ايضا باى وجه تمكن وان مات باضى عنه (مسئلة ٨٢) نفى حجة الاسلام من اصل التركة اذا لم يوص بها سواء كانت حج المستع او القران والافراد وكذا اذا كان عليه عموما وان اوصى بها من غير تعيين كونها من الاصل او الثلث فكذلك ايضا واما ان اوصى باخراجها من الثلث وجب اخراجها منه وتقدم على الوصايا المستحقة وان كانت متاخرة عنها في الذكر وان لم يفت الثلث بها اخذت البقية من الاصل والاقوى ان حجة النذر ايضا كذلك بمعنى انه يخرج من الاصل كما سيأتي الاشارة اليه ولو كان عليه دين او خمس او زكاة وقصرت التركة فان كان المال المتعلق به الخمس او الزكاة موجودا قدم لتعلقها بالدين فلا يجوز صرفه في غيرها وان كانا في الدين فالاقوى ان التركة توزع على الجميع بالنسبة كما في غرماء الناس وقد يقال بتقدم الحج على غيره وان كان دين الناس مخير معوية بن عمار الدال على تقدمه على الزكاة ونحوه خبر اخر لكنهما موهومان باعراض الاصحاب مع انها في خصوص الزكاة وربما يحمل تقديم دين الناس لاهميته والاقوى ما ذكر من التخصيص وح فان حصة الحج به فهو والا فان لم تقب الا ببعض الاعمال كالطواف فقط او هو مع السعي فالظاهر سقوطه وصرف حصته في الدين او الخمس او الزكاة ومع وجود الجميع توزع عليها وان وفيت بالحج فقط او بالعمرة فقط في مثل حج اقران والافراد تصرف فيها مخيرا بينهما والاحوط تقديم الحج وفي حج التمتع الاقوى السقوط تصرفها في الدين وغيره وربما يحمل فيه ايضا التخييرا وارجح الحج

لاحيته او العمرة لتقدمها لكن لا وجه لها بعد كونها في التمتع عملا واحداً وقاعدة المبسور لا جابر لها في المقام (مسئلة ٨٣) لا يجوز للورثة التصرف في التركة قبل استئجار الحج اذا كان مصرفه مستغرقا لها بل مطلقا على الاحوط الا اذا كانت واسعة جداً فلم التصرف فيها بعضها مع البناء على اخراج الحج من بعضها الاخر كما في الدين خاله حال الدين (مسئلة ٨٤) اذا اقر بعض الورثة بوجوب الحج على المورث وانكره الآخرون لم يجب عليه الادفع ما يخص حصته بعد التوزيع وان لم يبق ذلك بالحج لا يجب عليه تقسيمه من حصته كما اذا اقر يدين وانكره غيره من الورثة فانه لا يجب عليه دفع الازيد فمسئلة الاقرار بالحج او الدين مع انكار الآخرين نظير مسألة الاقرار بالنسب حيث انه اذا اقر احد الآخرين باخ اخو وانكره الاخر لا يجب عليه الادفع الزائد عن حصته فيكفي دفع ثلث مالي يده ولا ينزل اقراره على الاشاعة على خلاف القاعدة للنسب (مسئلة ٨٥) اذا كان على الميت الحج ولم تكن تركته وافية به ولم يكن دين فالظاهر كونها للورثة ولا يجب صرفها في وجوه البر عن الميت لكن الاحوط التصديق عنه لغيره عن الصادق ع عن رجل مات واوصى بتركته ان اسمح بها فنظرت في ذلك فلم يكفه للحج فسلت من عددنا من الفقهاء فقالوا تصدق بها فقال ع ما صنعت بها فقال تصدقت بها فقال ع ضمنت الا ان لا يكون يبلغ ما يجب به من مكة فان كان لا يبلغ ما يجب به من مكة فليس عليك ضمان نعم لو احتل كفايتها للحج بعد ذلك او وجود متبرع بدفع التهمة لمصرف الحج وجب اقبائها (مسئلة ٨٦) اذا تبرع متبرع بالحج عن الميت رجعت اجرة الاستئجار الى الورثة سواء عينها الميت اولوا لاحوط صرفها في وجوه البر او التصديق عنه خصوصاً فيما اذا عينها الميت لغير المتقدم (مسئلة ٨٧) هل الواجب الاستئجار عن الميت من الميقات او البلد المشهور وجوبه من اقرب المواقيت الى مكة ان امكن والا فمن الاقرب اليه فالاقرب وذهب جماعة الى وجوبه من البلد مع سعة المال والا فمن الاقرب اليه فالاقرب وربما يحتمل قول ثالث وهو الوجوب من البلد مع سعة المال والا فمن الميقات وان امكن من الاقرب الى البلد فالاقرب والاقوى هو القول الاول وان كان الاحوط القول الثاني لكن لا يجب الزائد عن اجرة الميقاتية على الصغار من الورثة ولو اوصى بالاستئجار من البلد وجب وبسبب الزائد عن اجرة الميقاتية من الثلث ولو اوصى ولم يبين شيئاً كفت الميقاتية الا اذا كان هناك انصراف الى البلدية او كانت قرية على ارادتها كما اذا عين مقداراً يناسب البلدية (مسئلة ٨٨) ولم

يمكن الاستئجار الا من البلد وجب وكان جميع المصروف من الاصل (مسئلة ٨٩) اذا اوصى بالبلدية او قلنا بوجودها مطلقاً بخلاف واستخرج من الميقات او تبرع عنه متبرع منه برئت ذمته وصقط الوجوب من البلد وكذا لو لم يسع المال الا من الميقات (مسئلة ٩٠) الظاهر ان الزاد من البلد هو البلد الذي مات فيه كما يشعر به خبر زكريا ابن ادم مثلاً ابا الحسن ع عن رجل مات واوصى بحجة اعجز به ان يجب عنه من غير البلد الذي مات فيه فقال ع ما كان دون الميقات فلا بأس به مع انه آخر مكان كان مكلفاً فيه بالحج وربما يقال انه بلذ الاشيطان لانه المناسق من النص والفتوى وهو كما ترى وقد يحتمل البلد الذي صار مستطاعاً فيه ويحتمل التخيير بين البلدان التي كان فيها بعد الاستطاعة والاقوى ما ذكرنا وفاقاً للسيد المدارك ونسبه الى ابن ادريس ايضاً وان كان الاحتمال الاخير وهو التخيير قوياً جداً (مسئلة ٩١) لو عين بلدة غير بلده كما لو قال استأجروا من الخيف او من كربلاء تعين (مسئلة ٩٢) على المختار من كفاية الميقاتية لا يلزم ان يكون من الميقات او الاقرب اليه فالاقرب بل يكفي كل بلد دون الميقات لكن الاجرة الزائدة على الميقات مع امكان الاستئجار منه لا يخرج من الاصل ولا من الثلث اذا لم يوصى بالاستئجار من ذلك البلد الا اذا اوصى باخراج الثلث من دون ان يعين مصرفه ومن دون ان يراهم واجبا مالياً عليه (مسئلة ٩٣) اذا لم يمكن الاستئجار من الميقات وامكن من البلد وجب وان كان عليه دين الناس والخمس او الزكاة او اخرج الدين ان لم تنف التركة بها بمعنى انها توزع عليها بالنسبة (مسئلة ٩٤) الا لم تنف التركة بالاستئجار من الميقات لكن امكن الاستئجار من الميقات الاضطراري التركة او اذن الحل وجب نعم لودار الامر بين الاستئجار من البلد او الميقات الاضطراري فقدم الاستئجار عن البلد ويخرج من اصل التركة لانه لا اضطرار للميت مع سعة ماله (مسئلة ٩٥) بقاء على المختار من كفاية الميقاتية لافرق بين الاستئجار عنه وهو حي او ميت فيجوز ان هو معدود بمعدن لا يلزم زواله ان يجوز رجلاً من الميقات كما ذكرنا سابقاً ايضاً فلا يلزم ان يستأجر من بلده على الاقوى وان كان الاحوط ذلك (مسئلة ٩٦) الظاهر وجوب المبادرة الى الاستئجار في سنة الموت خصوصاً اذا كان الموت عن تقصير من الميت وجب ان يمكن الاستئجار من البلد وجب وتخرج من الاصل ولا يجوز التأخير الى السنة الاخرى ولو مع العلم بالمكان الاستئجار من الميقاتية ولو لم يبق في الورثة كما انه لو لم يمكن من الميقات الا باز يد من الاجرة بالمعازفة في سنة الموت وجب ولا يجوز التأخير

الى السنة الاخرى نوبها عليهم (مسئلة ٩٧) اذا حمل الوصى او الوارث الاستيجار فثلثت التركة او نقصت قيمتها فلم تف بالاستيجار ضمن كما انه لو كان على الميت دين وكانت التركة وافية وثلثت بالاعمال ضمن (مسئلة ٩٨) على القول بوجوب البلدية وكون المراد بالبلد الوطن اذا كان له وطنان الظاهر وجوب اختيار الاقرب الى مكة الا مع رضى الورثة بالاستيجار من الابعده نعم مع عدم تفاوت الاجرة الحكم التخيير (مسئلة ٩٩) بناء على البلدية الظاهر عدم الفرق بين اقسام الحج الواجب فلا اختصاص بحجة الاسلام فلو كان عليه حج نذرى لم يقيد بالبلد ولا بالمقاتل يجب الاستيجار من البلد بل وكذا لو اوصى بالحج ندبا للالزام بالاستيجار من البلد اذا خرج من الثالث (مسئلة ١٠٠) اذا اختلف تقليد الميت والوارث سيف اعتبار البلدية او المقاتلة فالمدار على تقليد الميت واذا علم ان الميت لم يكن مقلدا في هذه المسئلة فهل المدار على تقليد الوارث او الوصى او العمل على طبق فتوى المجتهد الذي كان يجب عليه تقليده ان كان متعينا والتخيير مع تعدد المجتهدين ومساواتهم وجوه وعلى الاول فمع اختلاف الورثة في التقليد يعمل كل على تقليده فمن يعتد البلدية يؤخذ من حصته بمقدارها بالنسبة فيستأجر مع الوفاء بالبلدية بالاقرب فالاقرب الى البلد ويحصل الرجوع الى الحاكم لرفع النزاع فيحكم بمقتضى مذهبه نظير ما اذا اختلف الولد الاكبر مع الورثة في الحبوكة واذا اختلف تقليد الميت والوارث في اصل وجوب الحج عليه وعدمه بان يكون الميت مقلدا لمن يقول بعدم اشتراط الرجوع الى كفاية فكان يجب عليه الحج والوارث مقلدا لمن يشترط ذلك فلم يكن واجبا عليه او بالعكس فالمدار على تقليد الميت (مسئلة ١٠١) الاحوط في صورة تعدد من يمكن استيجاره الاستيجار من اقلهم اجرة مع احراز صحة عمله مع عدم رضى الورثة او وجود قاصر فيهم سواء قلنا بالبلدية او المقاتلة وان كان لا يبعد جواز استيجار المناصب لحال الميت من حيث الفضل والوثوقية مع عدم قبوله الا بالازيد وخروجه من الاصل كالابعد عدم وجوب المبالغة في الفحص عن اقلهم اجرة وان كانت احوط (مسئلة ١٠٢) قد عرفت ان الاقوى كفاية المقاتلة لكن الاحوط الاستيجار من البلد بالنسبة الى الكبار من الورثة بمعنى عدم احتساب الزائد عن اجرة المقاتلة على القصر ان كان فيهم قاصر (مسئلة ١٠٣) اذا علم انه كان مقلدا ولكن لم يعلم فتوى مجتهد في هذه المسئلة فهل يجب الاحتياط والمدار على تقليد الوصى او الوارث وجهان ايضا (مسئلة ١٠٤) اذا علم استطاعة الميت مالا ولم يعلم تحقق سائر الشرائط

في حقه فلا يجب القضاء عنه لعدم العلم بوجوب الحج عليه لاحتمال فقد بعض الشرائط (مسئلة ١٠٥) اذا علم احتقار الحج عليه ولم يعلم انه اتى به ام لا فالظاهر وجوب القضاء عنه لاصالة بقائه في ذمته ويحصل عدم وجوبه عملا بظاهر حال المسلم وانه لا يترك ماوجب عليه قورا وكذا الكلام اذا علم انه تعلق به خمس اوزكوة او قضاء صلوات او صيام ولم يعلم انه اداها اولاً (مسئلة ١٠٦) لا يكتفى بالاستيجار في مائة ذمة الميت والوارث بل يتوقف على الاداء ولو علم ان الاجير لم يؤد وجب الاستيجار ثانيا ويخرج من الاصل ان لم يمكن استرداد الاجرة من الاجير (مسئلة ١٠٧) اذا استأجر الوصى او الوارث من البلد غفلة عن كفاية المقاتلة ضمن ما زاد عن اجرة المقاتلة للورثة اوليقيتهم (مسئلة ١٠٨) اذا لم يكن لميت تركه وكان عليه الحج لم يجب على الورثة شيء وان كان يستحب على وليه بل قد يقال بوجوبه للاسرة في بعض الاخبار (مسئلة ١٠٩) من استقر عليه الحج وتكمن من ادائه ليس له ان يجمع عن غيره نبراً او باجارة وكذا ليس له ان يجمع تطوعاً ولو خالف فالمشهور البطالان بل ادعى بعضهم عدم الخلاف فيه وبعضهم الاجماع عليه ولكن عن حيد المدارك التردد في البطالان ومقتضى القاعدة الصحة وان كان حاصيا في ترك ماوجب عليه كما في مسئلة الصلوة مع فورية وجوب ازالة النجاسة عن المسجد اذ لا وجه للبطالان الا دعوى ان الامر بالشئ نهى عن ضده وهي محل منع وعلى تقديره لا يقتضى البطالان لانه نهى تبعا ودعوى انه يكتفى في عدم الصحة بعدم الامر مدفوعة بكفاية المحبوبة في حد نفسه في الصحة كما في مسئلة ترك الام والاثيان بغير الام من الواجبين المتزامين اودعوى ان الزمان يختص بصحته عن نفسه فلا يقبل افعوه وهي ايضا مدفوعة بالمنع اذ مجرد الفورية لا يوجب الاختصاص فليس المقام من قبيل شهر رمضان حيث انه غير قابل لصوم اخر و بما يتسك البطالان في المقام بخير سعد بن ابي خلف عن ابي الحسن موسى ع عن الرجل الضرورة يجمع عن الميت قال ع نعم اذا لم يجد الضرورة ما يجمع به عن نفسه فان كان له ما يجمع به عن نفسه فليس يجزى عنه حتى يجمع من ماله وهي تجزى عن الميت ان كان للضرورة مال وان لم يكن له مال وقريب منه صحيح معيد الاعرج عن ابي عبد الله ع وهما كما ترمى بالدلالة على الصحة الاولى فان غاية ما بدلان عليه انه لا يجوز له ترك حج نفسه واثيانه عن غيره واما عدم الصحة فلا نعم يستفاد منها عدم اجزائه عن نفسه فتزدد صاحب ك في عمله بل لا يبعد الفتوى بالصحة لكن لا يترك الاحتياط هذا كله لو تمكن من حج نفسه واما اذا لم يتمكن فلا اشكال في

الجواز والصحة عن غيره بل لا ينبغي الاشكال في الصحة اذا كان لا يعلم بوجود الحج عليه
لعدم علمه باستطاعته مالا اولاً يعلم بضرورة وجوب الحج عن نفسه فخرج عن غيره او تطوعاً ثم
على فرض صحة الحج عن الغير ولو مع التمكن والعلم بوجود الفورية لواجب نفسه لذلك قول
الاجارة ايضاً صحيحة او باطلة مع كون حج صحيحاً عن الغير الظاهر بطلانها وذلك لعدم قدرته
شروعاً على العمل المستاجر عليه لان المفروض وجوبه عن نفسه فوراً وكونه صحيحاً على تقدير
المخالفة لا ينفع في صحة الاجارة خصوصاً على القول بان الامر بالشئ نهى عن ضده لان الله اذا
حرم شيئاً حرم ثمنه وان كانت الحرمة تبعية فان قلت ما الفرق بين المقام وبين المخالفة للشرط
في ضمن العقد مع قولكم بالصحة هناك كما اذا باعه عبداً وشرط عليه ان يعتقه فباعه حيث
تقولون بصحة البيع ويكون للبائع خيار تخلف الشرط قات الفرق ان في ذلك انقضاء المأملة
على تقدير صحته موقوفة لوجوب العبد بالشرط فلا يكون العتق واجباً بعد البيع لعدم كونه
مملوكاً له بخلاف المقام حيث اننا لو قلنا بصحة الاجارة لا يبيح وجوب الحج عن نفسه فوراً
فيانهم اجتماع امرين متناقضين فعلاً فلا يمكن ان تكون الاجارة صحيحة وان قلنا ان النبي صلى الله عليه وسلم
لا يوجب الطلاق فالطلاق من جهة عدم القدرة على العمل لا لاجل النهي عن الاجارة نعم
لو لم يكن يمكننا من الحج عن نفسه يجوز له ان يوجر نفسه للحج عن غيره وان كان يفتي
الاجارة عن الحج عن نفسه لا يطل اجارته بل لا بعد صحته ولو لم يعلم باستطاعته ولم يعلم بفورية
الحج عن نفسه فاجر نفسه للثبابة ولم يتذكر الى ان مات محل ام يصدق الحج عن نفسه كما بعد
الفرار او في انتهاء الاعمال ثم لا اشكال في ان حج عن الغير لا يكفي عن نفسه بل اما باطل كما
عن المشهور او صحيح ممن نوى عنه كما هو بناء وكذا لو حج تطوعاً لا يجزى به عن حجة الاسلام
في الصورة المفروضة بل اما باطل او صحيح فيبقى عليه حجة الاسلام فاعلم الشيخ من انه
يقع عن حجة الاسلام لا وجه له اذ الانقلاب القهري لا دليل عليه ودعوى ان حقيقة الحج
واحدة والمفروض اتيانها بقصد القرية فهو منطبق على ما عليه من حجة الاسلام مدفوعة بان
وحدة الحقيقة لا تخرى بعد كون المطلوب هو الاتيان بقصد ما عليه وليس المقام من باب
التداخل بالاجماع كيف والا لزم كفاية الحج عن الغير ايضاً عن حجة الاسلام بل لا بد من
تعدد الاشتغال مع تعدد الامر وجوباً ونهياً او مع تعدد الواجدين وكذا ليس المراد من حجة
الاسلام الحج الاول باي عنوان كان كما في صلوة التيممة وصوم الاضحية فلا وجه لما قاله

الشيخ اصلاً ثم لو نوى الامر المنوحي اليه فعلاً وتحول انه امر نذري غفلة عن كونه مستطيعاً
امكن القول بكفايته عن حجة الاسلام لكنه خارج عما قاله الشيخ ثم اذا كان الواجب عليه
حجاً نذرياً او غيره وكان وجوبه فوراً بخاله ما ذكرنا في حجة الاسلام من عدم جواز حج غيره
وانه لو حج صحيح أولاً وغير ذلك من التفاصيل المذكورة بحسب القاعدة

فصل

في الحج الواجب بالنذر والعهد واليمين ويشترط في انعقادها البلوغ والعقل والقصد والاختيار
فلا تنعقد من الصبي وان بلغ عشرين وقلنا بصحة عباداته وشرعيتها لرفع قلم الوجوب عنه وكذا
لا نفصح من الجنون والافال والسامى والسكران والمكره والا قوى صحته من الكفار وفقاً للمشهور
في اليقين خلافاً لبعض وخلافاً للمشهور في النذر وفقاً لبعض وذكرنا في رجمه الفرق عدم اعتبار
قصد القرية في اليقين واعتباره في النذر ولا تنعقد القرية في الكفار وفيه اولاً ان القرية
لا تعتبر في النذر بل هو مكروه وانما تعتبر في متعلقه حيث ان اللازم كونه راجحاً شرعاً وثانياً
ان متعلق اليقين ايضاً قد يكون من العبادات وثالثاً انه يمكن قصد القرية من الكفار ايضاً
ودعوى عدم امكان اتيانها للعبادات لا اشتراطها بالاسلام مدفوعة باسكان اسلامه ثم اتيانها
لم مقدور بقدرية مقدمته فيجب عليه حال كفره كسائر الواجبات ويعاقب على مخالفته
ويتربص عليها ووجوب الكفارة يعاقب على تركها ايضاً وان اجتمع ان ياتي به ويجب عليه
الكفارة لو خالف ولا يخفى فيه قاعدة يجب الاسلام لانصرافها عن المقام نعم لو خالف وهو
كافر وتماثل به الكفارة فاجل لا بعد دعوى سقوطها عنه كما قيل (مسألة ١٢) اذهب جماعة
الى انه يشترط في انعقاد اليقين بين المملوك اذن المولى وفي انعقاده من الزوجة اذن الزوج وفي
انعقاده من المولى اذن المولى لقوله لا يمين لولد مع والده ولا للزوجة مع زوجها ولا للمملوك
مع مولاه بل جالب احد هؤلاء بدون الاذن لم يعتقد وظاهرهم اعتبار الاذن السابق فلا
تكني الاجارة بعده مع انه من الاقناعات وادعى الاتفاق على عقاب بخلاف النضولية فيها وان
كان يمكن دعوى ان القدر اليقين من الاتفاق ما اذا وقع الاتفاق على مال الغير مثل الطلاق
والعتق ونحوهما لا مثل المقام بما كان في مال نفسه غاية الامر اعتبار رضا الغير فيه ولا تفرق
فيه بين الرضا السابق واللاحق خصوصاً اذا قلنا ان النضولية على القاعدة تؤيده جماعة الى انه

لا يشترط الاذن في الانقاد لكن لمذكورين حل يمين الجماعة اذا لم يكن مسبقاً بنهي او اذن بدعوى ان المساق من الخير المذكور ونحوه انه ليس لجماعة المذكورة يمين مع معارضة المولى او الاب او الزوج ولازمة جواز حلهم له وعدم وجوب العمل به مع عدم رضاه به وعلى هذا منع النهي السابق لا يتقيد ومع الاذن يلزم ومع عدمها يتقيد ولم حله ولا بعد قوة هذا القول مع ان المقدور كما يمكن ان يكون هو الوجود يمكن ان يكون هو المنع والمعارضة اي لا يمين مع منع المولى مثلاً منع عدم الظهور في الثاني لا اقل من الاجمال والتقدير المتيقن هو عدم الصحة مع المعارضة والنهي بعد كون مقتضى العمومات الصحة والزوج ثم ان جواز الحل او التوقف على الاذن ليس في اليمين بما هو يمين مطلقاً كما هو ظاهر كلامهم بل انما هو فيما كان المتعلق منافياً لحق المولى او الزوج وكان ما يجب فيه طاعة الوالد اذا امر او نهى واما ما لم يكن كذلك فلا كما اذا حلف المملوك ان يحج اذا اعتقه المولى او حلفت الزوجة ان تصح اذا مات زوجها او طلقها او حلف ان يصلح صلوة الليل مع عدم كونها منافية لحق المولى اوحق الاستمتاع من الزوجة او حلف الولد ان يقره كل يوم جزوا من القرآن او نحو ذلك مما لا يجب طاعتهم فيها المذكورين فلا مانع من انقاده وهذا هو المناسق من الاخبار فلو حلف الولد ان يحج اذا استعجه الوالد الى مكة مثلاً لا مانع من انقاده وهكذا بالنسبة الى المملوك والزوجة فالمراد من الاخبار انه ليس لم ان يوجبوا على انفسهم باليمين ما يكون منافياً لحق المذكورين ولذا استثنى بعضهم الحلف على فعل الواجب او ترك التبع وحكم بالانقاد فيها ولو كان المراد اليمين بما هو يمين لم يكن وجه لهذا الاستثناء هذا كله في اليمين واما النذر فالمشهور بينهم انه كاليمين في المملوك والزوجة والحق بعضهم بها الولد ايضا وهو مشكل لعدم الدليل عليه خصوصاً في الولد الا القياس على اليمين بدعوى تنقيح المناط وهو ممنوع او بدعوى ان المراد من اليمين في الاخبار ما يشمل النذر لاطلاقه عليه في جملة من الاخبار منها خبران في كلام الامام ع ومنها اخبار في كلام الراوى وتقرير الامام ع له وهو ايضا كما ترى فالاقوى في الولد عدم الاخلاق نعم في الزوجة والمملوك لا يبعد الاخلاق باليمين لخبر قرب الاسناد عن جعفر ع عن ابيه ع ان علياً ع كان يقول ليس على المملوك نذر الا باذن مولاه وصحيح ابن سنان عن الصادق ع ليس للمرأة مع زوجها امر في عتق ولا صدقة ولا تدبير ولا عبة ولا نذر في مالها الا باذن زوجها الا في حج اوزكوة او بر والديها او صلة قرايتها وضعف الاول بخبر بالشهرة واشتغال الثاني على ما لا نقول به لا يضر

ثم هل الزوجة تشمل المنقطعة اولاً وجهان وهل الولد تشمل ولد الولد اولاً كذلك وجهان والامة الزوجة عليها الاستئذان من الزوج والمولى بناء على اعتبار الاذن واذا اذن المولى للمملوك ان يحلف او ينذر الحج لا يجب عليه اعطاء ما زاد عن نفقته الواجبة عليه من مصارف الحج وهل عليه تخليعة سبيله لتخليتها اولاً وجهان ثم على القول بان لم الحل هل يجوز مع حلف الجماعة التماس المذكورين في حل حلقهم ام لا وجهان (مسئلة ٢) اذا كان الوالد كافراً ففي شمول الحكم له وجهان اوجهها عدم الانصراف ونفي السبيل (مسئلة ٣) هل المملوك المبعوض حكمه حكم القن اولاً وجهان لا يبعد الشمول ويحتمل عدم توقف حلقه على الاذن في نوبته في صورة المهاييات خصوصاً اذا كان وقوع المتعلق في نوبته (مسئلة ٤) الظاهر عدم الفرق في الولد بين الذكر والانثى وكذا في المملوك والمالك لكن لا نلحق الام بالاب (مسئلة ٥) اذا نذر او حلف المملوك باذن المالك ثم انتقل الى غيره بالارث او البيع او نحوه بقي على لزومه (مسئلة ٦) لو نذرت المرأة او حلفت حال عدم الزوجية ثم تزوجت وجب عليها العمل به وان كان منافياً للاستمتاع بها وليس للزوج منعاً من ذلك الفعل كالحج ونحوه بل وكذا لو نذرت انها لو تزوجت يزيد مثلاً صامت كل خميس وكان المفروض ان يزيداً ايضا حلف ان يواقعها كل خميس اذا تزوجها فان حلفها او نذرهما مقدم على حلقه وان كان متاخراً في الايقاع لان حلقه لا يورث شيئاً في تكليفها بخلاف نذرها فانه بوجوب الصوم عليها لانه متعلق بمثل نفسها فوجوبه عليها يمنع من العمل بحلف الرجل (مسئلة ٧) اذا نذر الحج من مكان معين كبلاط او بلد اخر معين فحج من غير ذلك المكان لم تبره ذمته ووجب عليه ثانياً نعم لوعينه في سنة حج في تلك السنة من غير ذلك المكان وجب عليه الكفارة لعدم امكان التدارك ولو نذر ان يحج من غير تعيين مكان ثم نذر آخر ان يكون ذلك الحج من مكان كذا وخالف فحج من غير ذلك المكان براء من النذر الاول ووجب عليه الكفارة لخلف النذر الثاني كما انه لو نذر ان يحج حجة الاسلام من بلد كذا بخلاف فانه يجوز به عن حجة الاسلام ووجب عليه الكفارة لخلف النذر (مسئلة ٨) اذا نذر ان يحج ولم يقبده بزمان فالظاهر جواز التأخير الى ظن الموت او القوت فلا يجب عليه المبادرة الا اذا كان هناك انصراف فلو مات قبل الاتيان به في صورة جواز التأخير لا يكون عاصياً والقول بعصيانه مع تمكنه في بعض تلك الازمنة وان جاز التأخير لا وجه له واذا قيد بسنة معينة لم يجوز التأخير مع فرض تمكنه في تلك السنة فلو اخر عصى وعليه القضاء والكفارة

وإذا مات وجب قضاءه عنه كما ان في صورة الاطلاق اذا مات بعد تمكنه منه قبل اتياله وجب القضاء عنه والقول بعدم وجوبه بدعوى ان القضاء بقرض جديد ضعيف لما ياتي وهل الواجب القضاء من اصل التركة او من الثلث قولان فذهب جماعة الى القول بانه من الاصل لان الحج واجب مالي واجماعهم قائم على ان الواجبات المالية تخرج من الاصل وربما يورد عليه يمنع كونه واجبا ماليا وانما هو افعال مخصوصة بدنية وان كان قد يحتاج الى بذل المال في مقدماته كما ان الصلوة ايضا قد تحتاج الى بذل المال سيق تحصيل الماء والساير والمكان ونحو ذلك وفيه ان الحج في الغالب محتاج الى بذل المال بخلاف الصلوة وساير العبادات البدنية فان كان هناك اجماع او غيره على ان الواجبات المالية من الاصل يشمل الحج قطعاً واجاب صاحب الجواهر بان الناطق في الخروج من الاصل كون الواجب ديناً والحج كذلك فليس تكليفاً صرفاً كما في الصلوة والصوم بل للاصر به جهة وضعية فوجوبه على نحو البدنية بخلاف ساير العبادات البدنية فلذا يخرج من الاصل كما يشير اليه بعض الاخبار الناطقة بانه دين او بمنزلة الدين قلت التحققي ان جميع الواجبات الالهية ديون لله تعالى سواء كانت مالا او عملاً ماليا او عملاً غير مالي فالصلوة والصوم ايضا ديون لله ولها جهة وضع فدية المكلف مشغولة بها ولذا يجب قضائهما فان الفاضى بفرغ ذمة نفسه او ذمة الميت وليس القضاء من باب التوبة او من باب الكفارة بل هو اتيان لما كانت الذمة مشغولة به ولا فرق بين كون الاشتغال بالمال او بالعمل بل مثل قوله لله علي ان اعطى زهداً درهما دين العلى لا خلقي فلا يكون النادر مدفوعاً بانه لا يرد بل هو مدفوع لله بدفع الدرهم لا يرد ولا فرق بينه وبين ان يقول لله علي ان اجمع او ان اصلي ركعتين فالشكل دين الله ودين الله احق ان يقضى كافي بعض الاخبار ولازم هذا كون الجميع من الاصل نعم اذا كان الوجوب على وجه لا يقبل بقاء شغل الذمة به بعد فوته لا يجب قضاؤه لابلانته الى نفس من وجب عليه ولا بعد موته سواء كان مالا او عملاً بل وجوب اعطاء الطعام لمن يموت من الجوع عام الجماعة فانه لو لم يعطه حتى مات لا يجب عليه ولا على وارثه القضاء لان الواجب انما هو حفظ النفس المحترمة وهذا لا يقبل البقاء بعد فوته وكذا في نفقة الارحام فانه لو ترك الاتفاق عليهم مع تمكنه لا يهين ديناً عليه لان الواجب سد الخلة واذا فات لا يتدارك فتحصل ان مقتضى القاعدة في الحج التذري اذا تمكن وترك حتى مات وجوب قضاؤه من الاصل لانه دين الهي الا ان يقال بانصراف الدين عن مثل هذه الواجبات وهو محل منع بل دين الله احق ان يقضى ولما الجماعة

القائلون بوجوب قضاؤه من الثلث فاستدلوا بصحيفة خريس وصحيفة ابن ابي يعفور الدائنين على ان من نذر الاجحاج ومات قبله يخرج من ثلثه واذا كان نذراً للاجحاج كذلك مع كونه مالياً قطعاً فنذر الحج بنفسه اولى بعدم الخروج من الاصل وفيه ان الاصحاب لم يعملوا بهذين الخبرين في مورد ما فكيف يعمل بهما في غيره واما الجواب عنها بالحل على صورة كون النذر في حال المرض بناء على خروج المنجزات من الثلث فلا وجه له بعد كون الاقوي خروجها من الاصل وربما يجاب عنها بالحل على صورة عدم اجراء الصيغة اولى صورة عدم التمكن من الوفاء حتى مات وفيها مالا يخفى خصوصاً الاول (مسئلة ٩) اذا نذر الحج مطلقاً او بقيداً بسنة معينة ولم يتمكن من الاتيان به حتى مات لم يجب القضاء عنه لعدم وجوب الاداء عليه بحق يجب القضاء عنه فيكشف ذلك عن عدم انعقاد نذره (مسئلة ١٠) اذا نذر الحج معلقاً على امر كشفاء مريضه او مجيء مسافره مات قبل حصول المعلق عليه هل يجب القضاء عنه ام لا المسئلة مبنيّة على ان التعليق من باب الشرط او من قبيل الوجوب المعلق فعلى الاول لا يجب لعدم الوجوب عليه بعد فرض موته قبل حصول الشرط وان كان متمكناً من حيث المال وساير الشرايط وعلى الثاني يمكن ان يقال بالوجوب لكشف حصول الشرط عن كونه واجباً عليه من الاول الا ان يكون نذره منصرفاً الى بقاء حيوته حين حصول الشرط (مسئلة ١١) اذا نذر الحج وهو متمكن منه فاستقر عليه ثم صار معضوباً بالمرض او نحو او مصدوداً بعدد او نحوه فالظاهر وجوب استنابته حال حيوته لما مر من الاخبار سابقاً في وجوبها ودعوى اختصاصها بحجة الاسلام ممنوعة كما مر سابقاً واذا مات وجب القضاء عنه واذا صار معضوباً او مصدوداً قبل تمكنه واستقرار الحج عليه او نذر وهو معضوب او مصدود حال النذر مع فرض تمكنه من حيث المال ففي وجوب الاستنابة وعدمه حال حيوته وجوب القضاء عنه بعد موته قولان اقويهما عدمه وان قلنا بالوجوب بالنسبة الى حجة الاسلام الا ان يكون قصده من قوله لله علي ان اجمع الاستنابة (مسئلة ١٢) لو نذر ان يجمع رجلاً في سنة معينة فخالف مع تمكنه وجب عليه القضاء والكفارة وان مات قبل اتيانها بقضيان من اصل التركة لانها واجبان ماليان بلا اشكال والصحيحان المشار اليهما سابقاً الدالتان على الخروج من الثلث معرض عنها كما قيل او محمولتان على بعض الاحمال وكذا اذا نذر الاجحاج من غير تقييد بسنة معينة مطلقاً او معلقاً على شرط وقد حصل وتمكن منه وترك حتى مات فانه يقضى عنه من اصل التركة

ولما لو نذر الاجحاج باحد الوجوه ولم يتمكن منه حتى مات ففي وجوب قضائه وعدمه وجهان
اوجهها ذلك لانه واجب مالى اوجهه على نفسه فصار ديناً غاية الاسرائه مالم يتمكن معذور
والفرق بينه وبين نذر الحج بنفسه انه لا يعد ديناً مع عدم التمكن منه واعتبار المباشرة بخلاف
الاجحاج فانه كنذر بذل المال كما اذا قال الله على أن اعطي الفقراء مائة درهم ومات قبل تمكنه
ودعوى كشف عدم التمكن عن عدم الانقاد ممنوعة بفرق بين ايجاب مال على نفسه او
ايجاب عمل مباشرى وان استلزم صرف المال فانه لا يعد ديناً عليه بخلاف الاول (مسئلة ١٣)
لو نذر الاجحاج مطلقاً على شرط كجبي المسافر او شفاء المريض فمات قبل حصول الشرط مع
فرض حصوله بعد ذلك وتمكنه منه قبله فالظاهر وجوب القضاء عنه الا ان يكون مراده
التعليق على ذلك الشرط مع كونه حياً حينه وبطل على ما ذكرنا خبر سمع بن عبد الملك فحين
كان له جارية حبلى فنذر ان هي ولدت غلاماً ان يحججه او يهيج عنه حيث قال الصادق ع
بعد ما سئل عن هذا ان رجلاً نذر في ابن له ان أدرك ان يحججه او يهيج عنه فمات الاب وادرك
الغلام بعد فاتي رسول الله ص فسنله عن ذلك فامر رسول الله ص ان يحج عنه عما ترك ابوه
وقد عمل به جماعة وعلى ما ذكرنا لا يكون مخالفاً للقاعدة كما تحيله سيد الرياض وقرره عليه
صاحب الجواهر وقال ان الحكم فيه تعبدى على خلاف القاعدة (مسئلة ١٤) اذا كان
مستطيعاً ونذر ان يحج حجة الاسلام انعقد على الاقوى وكفاه حج واحد واذا ترك حتى مات
وجب القضاء عنه والكفارة من تركه واذا قيده بسنة معينة فآخر عنها وجب عليه الكفارة
واذا نذره في حل عدم الاستطاعة انعقد ايضاً ووجب عليه تحصيل الاستطاعة مقدمة
الا ان يكون مراده الحج بعد الاستطاعة (مسئلة ١٥) لا يعتبر في الحج النذرى الاستطاعة
الشرعية بل يجب مع القدرة العقلية خلافاً للدروس ولا وجه له اذ حاله حال ساير الواجبات
التي تكفيها القدرة عقلاً (مسئلة ١٦) اذا نذر حجاً غير حجة الاسلام في عامه وهو مستطيع لم
ينعقد الا اذا نوى ذلك على تقدير زوالها فزالت ويحتمل الصحة مع الاطلاق ايضاً اذا زالت
حجلاً لنذره على الصحة (مسئلة ١٧) اذا نذر حجاً في حال عدم الاستطاعة الشرعية ثم حصلت
له فان كان موسعاً او مقيداً بسنة متأخرة قدم حجة الاسلام لغوريتهما وان كان مضيقاً بان قيده
بسنة معينة وحصل فيها الاستطاعة او قيده بالغورية قدمه وحينئذ فان بقيت الاستطاعة الى
العام القابل وجبت والا فلا لان المانع الشرعى كالعقلى ويحتمل وجوب تقديم النذر ولو مع

كونه موسعاً لانه دين عليه بناء على ان الدين ولو كان موسعاً يمنع عن تحقق الاستطاعة خصوصاً
مع ظن عدم تمكنه من الوفاء بالنذر ان صرف استطاعته في حجة الاسلام (مسئلة ١٨) اذا
كان نذره في حال عدم الاستطاعة فوراً ثم استطاع واعمل عن وفاء النذر في عامه وجب
الانتيان به في العام القابل مقدماً على حجة الاسلام وان بقيت الاستطاعة اليه لوجوبه عليه فوراً
ففوراً فلا يجب عليه حجة الاسلام الا بعد الفراغ عنه لكن عن الدروس انه قال بعد الحكم بان
استطاعة النذر شرعية لاعتقابه فان نذر ثم استطاع صرف ذلك الى النذر فان عمل واستمرت
الاستطاعة الى العام القابل وجب حجة الاسلام ايضاً ولا وجه له نعم لو قيد نذره بسنة معينة
وحصل فيها الاستطاعة فلم ينف به وبقيت استطاعته الى العام المتأخر امكن ان يقال بوجوب
حجة الاسلام ايضاً لان حجة النذرى صار قضاء موسعاً بفرق بين الاحمال مع الغورية والاهمال
مع التوقيت بناء على تقديم حجة الاسلام مع كون النذرى موسعاً (مسئلة ١٩) اذا نذر الحج
واطلق من غير تقييد بحجة الاسلام ولا بغيره وسكان مستطيعاً او استطاع بعد ذلك فهل
يبدل احلاله فيكون حج واحد عنها او يجب التعدد او يكفي نية الحج النذرى عن حجة الاسلام
دون العكس اقول اقروا الثاني لاهالة تعدد المسبب بتعدد السبب والقول بان الاصل هو
التداخل ضعيف واستدل الثالث بصحیحى وقاعة ومحمد ابن مسلم عن رجل نذر ان يمشى الى
بيت الله فمشى هل يجوز به عن حجة الاسلام قال ع نعم وفيه ان ظاهرها كفاية الحج النذرى
عن حجة الاسلام مع عدم الاستطاعة وهو غير معمول به ويمكن حملها على انه نذر المشى لا
الحج ثم اراد ان يحج فسنل ع عنه انه هل يجوز به هذا الحج الذى اتى به عقيب هذا المشى
ام لا فاجاب ع بالكفاية نعم لو نذر ان يحج مطلقاً اى حج كان كفاه عن نذره حجة الاسلام
بل الحج النيابى وغيره ايضاً لان مقصوده حينئذ حصول الحج منه في الخارج باى وجه كان
(مسئلة ٢٠) اذا نذر الحج حال عدم استطاعته معلقاً على شفاء ولده مثلاً فاستطاع قبل
حصول المعلق عليه فالظاهر تقديم حجة الاسلام ويحتمل تقديم المنذور اذا فرض حصول
المعلق عليه قبل خروج الرفقة مع كونه فوراً بل هو المتعين ان كان نذره من قبيل الواجب
المعلق (مسئلة ٢١) اذا كان عليه حجة الاسلام والحج النذرى ولم يتمكن الاثنيان بهما اما لظن
الموت او لعدم التمكن الا من احدهما ففي وجوب تقديم الاسبق سبباً او التخير او تقديم حجة
الاسلام لاهميتها وجوه اوجهها الوسط واحوطها الاخير وكذا اذا مات وعليه حجتان ولم تف

تركته الا لاحدها واما ان وقت التركة فاللازم استحجارها ولو في عام واحد (مسئلة ٢٣)
من عليه الحج الواجب بالنذر الموسع يجوز له الاتيان بالحج المندوب قبله (مسئلة ٢٣) اذا
نذر ان يحج او يحج انعقد ووجب عليه احدها على وجه التحبير واذا تركها حتى مات يجب القضاء
عنه تحبيراً واذا طره العجز من احدها معيناً تعين الاخر ولو تركه ايضاً حتى مات يجب القضاء
عنه تحبيراً ايضاً لان الواجب كان على وجه التحبير فالقائات هو الواجب التحبير ولا عبرة بالتميين
العرضي فهو كما لو كان عليه كفارة الانطار في شهر رمضان وكان عاجزاً عن بعض الخصال ثم
مات فانه يجب الاخراج عن تركته تحبيراً وان تعين عليه في حال حيوته في احدها فلا ينعين
في ذلك المتيين نعم لو كان حال النذر غير متمكن الا من احدها معيناً ولم يتمكن من الاخر
الى ان مات امكن ان يقال باختصاص القضاء بالذي كان متمكناً منه يدعى ان النذر لم ينعقد
بالنسبة الى ما لم يتمكن منه بناء على ان عدم التمكن بوجوب عدم الانقضاء لكن الظاهر ان
مسئلة الخصال ليست كذلك فيكون الاخراج من تركته على وجه التحبير وان لم يكن في
حيوته متمكناً الا من البعض اصلاً وربما يمتثل في الصورة المفروضة ونظارها عدم انقضاء
النذر بالنسبة الى الفرد الممكن ايضاً يدعى ان متعلق النذر هو واحد الامرين على وجه التحبير
ومع نذر احدها لا يكون وجوب الاخر تحبيراً بل عن الدروس اختياره في مسئلة ما لو نذر
ان رزق ولداً ان يحججه او يحج عنه اذا مات الولد قبل تمكن الاب من احد الامرين وفيه ان
مقصود الناذر اتيان احد الامرين من دون اشتراط كونه على وجه التحبير فليس النذر مقيداً
بكونه واجباً تحبيراً حتى يشترط في انقضائه التمكن منها (مسئلة ٢٤) اذا نذر ان يحج او
يزور الحسين ع من بلده ثم مات قبل الوفاء بنذره وجب القضاء من تركته ولو اختلقت اجرتها
يجب الانتصار على اقلها اجرة الا اذا تبرع الوارث بالزائد فلا يجوز للوصي اختيار الازيد
اجرة وان جعل الميت امر التعيين اليه ولو اوصى باختيار الازيد اجرة خرج الزايد من الثلث
(مسئلة ٢٥) اذا علم ان على الميت حجاً ولم يعلم انه حجة الاسلام او حج النذر وجب قضائه عنه
من غير تعيين وليس عليه كفارة ولو تردد ما عليه بين الواجب بالنذر او بالخلف وجبت الكفارة
ايضاً وحيث انها مرددة بين كفارة النذر وكفارة التمين فلا بد من الاحتياط وبكفي حينئذ
اطعام ستين مسكيناً لان فيه اطعام عشرة ايضاً الذي يكفي في كفارة الخلف (مسئلة ٢٦)
اذا نذر المشي في حجه الواجب عليه او المستحب انقضاء مطلقاً حتى في مورد يكون الركوب افضل

لان المشي في حجه نفسه افضل من الركوب بمقتضى جملة من الاخبار وان كان الركوب قد
يكون ارجح لبعض الجهات فان ارجحيته لا تجوز زوال الرجحان عن المشي في حجه نفسه وكذا
ينعقد لو نذر الحج ماشياً مطلقاً ولو مع الانغماس عن رجحان المشي لكفاية رجحان اصل الحج
في الانقضاء اذ لا يلزم ان يكون المتعلق راجحاً بجميع قيوده وواصفه فدا عن بعضهم من عدم
الانقضاء في مورد يكون الركوب افضل لوجه له وادفع منه دعوى الانقضاء في اصل الحج
لا في حصة المشي فيجب مطلقاً لان المفروض نذر المقيد فلا معنى لبقائه مع عدم صحة قيده
(مسئلة ٢٧) لو نذر الحج راكباً انعقد ووجب ولا يجوز حينئذ المشي وان كان الفضل للامر
من كفاية رجحان المقيد دون قيده نعم لو نذر الركوب في حجه في مورد يكون المشي افضل لم
ينعقد لان المتعلق حينئذ الركوب لا الحج راكباً وكذا ينعقد لو نذر ان يشي بعض الطريق من
فرسخ في كل يوم او فرسخين وكذا ينعقد لو نذر الحج حائلاً ومالي صحبة الحذا من امر النبي ص
يركوب اخت عقبة بن عامر مع كونها ناذرة ان تمشي الى بيت الله حافية قضية في واقعة يمكن
ان يكون المانع من صحة نذرها من ايجابه كشفها او تضررها او غير ذلك (مسئلة ٢٨) يشترط
في انعقاد النذر ماشياً او حائلاً تمكن الناذر وعدم تضرره بها فلو كان عاجزاً او كان مضراً ببديده
لم ينعقد نعم لامانع منه اذا كان حرجاً لا يبلغ حد الضرر لان رفع الحرج من باب الرخصة
لا العزيمة هذا اذا كان حرجياً حين النذر وكان علماً به واما اذا عرض الحرج بعد ذلك
فالظاهر كونه مسقطاً للوجوب (مسئلة ٢٩) في كون مبدء وجوب المشي او الحفاة بلد النذر
او الناذر او اقرب البلدين الى الميقات او مبدء الشروع في السفر او افعال الحج اقوال والاقوى
انه تابع للتميين او الانصراف ومع عدمها فاول افعال الحج اذا قال الله على ان احج ماشياً
ومن حين الشروع في السفر اذا قال الله على ان امشي الى بيت الله او نحو ذلك كما ان الاقوى
ان ينتهاء مع عدم التعيين رمي الجمار لجملة من الاخبار لا طواف النساء كما عن المشهور ولا
الافاضة من عرفات كما في بعض الاخبار (مسئلة ٣٠) لا يجوز ان نذر الحج ماشياً او المشي في
حجه ان يركب البحر لمناقته لنذره وان اضطر اليه لعروض المانع من سائر الطرق سقط نذره
كما انه لو كان مخصراً فيه من الاول لم ينعقد ولو كانت في طريقه نهر او شط لا يمكن العبور
الا بالركب فالمشهور انه يقوم فيه خبر السكوني والاقوى عدم وجوبه لضعف الخبر عن اثبات
الوجوب والتسك بقاعدة الميسور لا وجه له وعلى فرضه فالميسور هو التحرك لا القيام (مسئلة ٣١) اذا

نذر المشي مخالفاً للمذبح راكباً كان كالمذبح والحج ماشياً غير تقييد بسنة معينة وجب عليه
الاعادة ولا كفارة الا اذا تركها ايضاً وان كان المذبح للحج ماشياً في سنة معينة تخالف واتى به
راكباً وجب عليه القضاء والكفارة واذا كان المذبح للمشى في حج معين وجبت الكفارة دون
القضاء لقوات محل النذر والحج صحيح في جميع الصور خصوصاً الأخيرة لان النذر لا يوجب شرطية
الشيء في أصل الحج وعدم الصحة من حيث النذر لا يوجب عدمها من حيث الأصل فيمكن في صحته
الآتيان به بقصد القرية وقد يتخيل البطلان من حيث ان المذوى وهو الحج النذري لم يقع
وغيره لم يقصد وفيه ان الحج في حد نفسه مطلوب وقد قصد في ضمن قصد النذر وهو كاف
الآتري انه لو صام ايما بقصد الكفارة ثم ترك التلح لا يبطل الصيام في الايام السابقة اصلاً
وانما تبطل من حيث كونها صيام كفارة وكذا اذا بطلت صلواته لم تبطل قرائته وادكاره التي
اتى بها من حيث كونها قرآناً او ذكراً وقد يستدل للبطلان اذا ركب في حال الآتيان بالافعال
بان الامر بالآتيان ماشياً موجب للنهي عن آتيانها راكباً وفيه منع كون الامر بالشيء نهياً عن
ضده ومنع امتناعه البطلان على القول به مع انه لا يتم فيما لو نذر الحج ماشياً مطلقاً من غير
تقييد بسنة معينة ولا بالفورية لبقاء محل الاعادة (مسئلة ٣٢) لوركب بعضاً ومشى بعضاً فهو
كما لوركب الكل لعدم الآتيان بالمذبح فيجب عليه القضاء او الاعادة ماشياً والقول بالاعادة
والمشي في موضع الركوب ضعيف لوجه له (مسئلة ٣٣) لو عجز عن المشي بعد انعقاد نذره
لتكثفه منه اورجائه سقط وهل يبقى حينئذ وجوب الحج راكباً اولاً بل يسقط ايضاً فيه افعال
«احدها» وجوبه راكباً مع سباق بدنة «الثاني» وجوبه بالاسباق «الثالث» سقوطه اذا
كان الحج مقيداً بسنة معينة او كان مطلقاً مع الياس عن التمكن بعد ذلك وتوقع المكنته مع
الاطلاق وعدم الياس «الرابع» وجوب الركوب مع تعيين السنة او الياس في صورة
الاطلاق وتوقع المكنته مع عدم الياس «الخامس» وجوب الركوب اذا كان بعد الدخول
في الاحرام واذا كان قبله فالسقوط مع التعيين وتوقع المكنته مع الاطلاق ومقتضى القاعدة
وان كان هو القول الثالث الا ان الاقوى بلا حظة جملة من الاخبار هو القول الثاني بعد حمل
مالي بعضها من الامر بسباق الهدى على الاستحباب بقربة السكوت عنه في بعضها الآخر مع
كونه في مقام البيان مضافاً الى خبر عتبة الدال على عدم وجوبه صريحاً فيه من غير فرق في
ذلك بين ان يكون العجز قبل الشروع في الذهاب او بعده وقبل الدخول في الاحرام او بعده

ومن غير فرق ايضاً بين كون النذر مطلقاً او مقيداً بسنة مع توقع المكنته وعدمه وان كان
الاحوط في صورة الاطلاق مع عدم الياس من المكنته وكونه قبل الشروع في الذهاب الاعادة
اذا حصلت المكنته بعد ذلك لاحتمال انصراف الاخبار عن هذه الصورة والاحوط اعمال
قاعدة الميسر ايضاً بالشيء بمقدار المكنته بل لا يتخلو عن قوة للقاعدة مضافاً الى الخبر عن رجل
نذر ان يمشى الى بيت الله حاجاً قال ع قليس فاذا تعب فليركب ويشتد منه كفاية الحرج
والتعب في جواز الركوب وان لم يصل الى حد العجز وفي مرسل حوز اذا خلف الرجل
ان لا يركب او نذر ان لا يركب فاذا بلغ مجوده ركب (مسئلة ٣٤) اذا نذر الحج
ماشياً فعرض مانع اخر غير العجز عن المشي من مرض او خوفه او عدو او نحو ذلك فهل
حكمه حكم العجز فيما ذكر اولاً لكون الحكم على خلاف القاعدة وجهات ولا يبعد التفصيل
بين المرض ومثل العدد باختيار الاول في الاول والثاني في الثاني وان كان الاحوط
الاخلاق مطلقاً

فصل

في النيابة لاشكال في صحة النيابة عن الميت في الحج الواجب والمندوب وعن الحي في المندوب
مطلقاً وفي الواجب في بعض الصور (مسئلة ١) يشترط في النائب امور «احدها» البلوغ
على المشهور فلا يصح نيابة الصبي عندهم وان كان مميزاً وهو الاحوط لالما قبل من عدم صحة
عبادته لكونها تم بنية لان الاقوى كونها شرعية ولا لعدم الوثوق به لعدم الراوع له من
جهة عدم تكليفه لانه اخص من المدعى بل لاهالة عدم فراغ ذمة المنوب عنه بسد دعوى
انصراف الادلة خصوصاً مع اشتغال جملة من الاخبار على لفظ الرجل ولا فرق بين ان يكون
حججه بالاجارة او بالبراءة باذن الولي او عدمه وان كان لا يبعد دعوى صحة نيابته في الحج المندوب
باذن الولي «الثاني» العقل فلا تصح نيابة المجنون الذي لا يتحقق منه التصديق كما كان جنونه اذ
ادارياً في دور جنونه ولا باس بنياية السفيه «الثالث» الايمان لعدم صحة عمل غير المومن
وان كان معقداً بوجوبه وحصل منه ثبة القرية ودعوى ان ذلك في العمل لنفسه دون غيره
كما ترى «الرابع» العدالة او الوثوق بصحة عمله وهذا الشرط انما يعتبر في جواز الاستئابة لافي
صحة عمله «الخامس» معرفته بافعال الحج واحكامه وان كان بارشاد معلم حاله كل عمل

« السادس » عدم اشتغال ذمته بحج واجب عليه في ذلك العام فلا تصح نيابة من وجب عليه حجة الاسلام او التذمر المضيبي مع تمكنه من اتيانه واما مع عدم تمكنه لعدم المال فلا بأس فلو حج عن غيره مع تمكنه من الحج لنفسه بطل على المشهور لكن الاقوى ان هذا الشرط انما هو لصحة الاستنابة والاجارة والا فالحج صحيح وان لم يستحق الاجرة وتبره ذمة المنوب عنه على ما هو الاقوى من عدم كون الامر بالشئ نهياً عن ضده مع ان ذلك على القول به وايضا به للبطلان انما يتم مع العلم والعهد واما مع الجهل او الغفلة فلا بل الظاهر صحة الاجارة ايضا على هذا التقدير لان البطلان انما هو من جهة عدم القدرة الشرعية على العمل المستأجر عليه حيث ان المانع الشرعي كالمانع العقلي ومع الجهل او الغفلة لا مانع لانه قادر شرعا (مسئلة ٢) لا يشترط في النائب الحرية فتصح نيابة المملوك باذن مولاه ولا تصح استنابته بدونه ولو حج بدون اذنه بطل (مسئلة ٣) يشترط في المنوب عنه الاسلام فلا تصح النيابة عن الكافر لعدم انتفاعه بالعمل عنه لثمة وامكان دعوى انتفاعه بالتخفيف سيغى عقابه بل لانصراف الادلة فلو مات مستطيما وكان الوارث مسلما لا يجب عليه استيجاره عنه ويشترط فيه ايضا كونه ميتا او حيا عاجزا في الحج الواجب فلا تصح النيابة عن الحي في الحج الواجب الا اذا كان عاجزا واما في الحج التذمري فيجوز عن الحي والميت تبرعا او بالاجارة (مسئلة ٤) تجوز النيابة عن الصبي المميز والمجنون بل يجب الاستيجار عن المجنون اذا استقر عليه حال افاقته ثم مات مجنونا (مسئلة ٥) لا تشترط المماثلة بين النائب والمنوب عنه في الذكورة والانوثة فتصح نيابة المرأة عن الرجل كالعكس نعم الاولى المماثلة (مسئلة ٦) لا بأس باستنابة الصرورة رجلا كان او امرأة عن رجل او امرأة والقول بعدم جواز استنابة المرأة الصرورة مطلقا ومع كون المنوب عنه رجلا ضعيف نعم بكره ذلك خصوصا مع كون المنوب عنه رجلا بل لا يبعد صكرامة استيجار الصرورة ولو كان رجلا عن رجل (مسئلة ٧) يشترط في صحة النيابة قصد النيابة وتعيين المنوب عنه في النية ولو بالاجمال ولا يشترط ذكر اسمه وان كان يستحب ذلك في جميع المواطن والمواقف (مسئلة ٨) كما تصح النيابة بالتبرع وبالاجارة كذا نصح بالجمالة ولا تفرغ ذمة المنوب عنه الا باتيان النائب صحيحا ولا تفرغ بمجرد الاجارة وما دل من الاخبار على كون الاجير ضامنا وكفاية الاجارة في فراغه منزلة على ان الله تعالى يسطيه ثواب الحج اذا فسر النائب في الاتيان او مطروحة لعدم عمل العلماء بها بظاهرها (مسئلة ٩) لا يجوز استيجار

المعذور في ترك بعض الاعمال بل لو تبرع المعذور بشكل الاكتفاء به (مسئلة ١٠) اذا مات النائب قبل الاتيان بالمناسك فان كان قبل الاحرام لم يجز عن المنوب عنه لما مر من كون الاصل عدم فراغ ذمته الا بالاتيان بعد حمل الاخبار الدالة على عتبان الاجير على ما اشرنا اليه وان مات بعد الاحرام ودخول الحرم اجزء عنه لانه يكون الحكم كذلك في الحاج عن نفسه لاختصاص ما دل عليه به وكون فعل النائب فعل المنوب عنه لا يقتضي الالحاق بل لموتقة اسحق بن عمار المؤيدة بمرسئ حسن بن عثمان وحسين بن يحيى الدالة على ان النائب اذا مات في الطريق اجزء عن المنوب عنه المقيدة بمرسلة المقنعة من خرج حاجا فوات في الطريق فانه ان كان مات في الحرم فقد سقطت عند الحجة الشاملة للحاج عن غيره ايضا ولا يعارضها موثقة عمار الدالة على ان النائب اذا مات في الطريق عليه ان يوصى لانها محمولة على ما اذا مات قبل الاحرام او على الاستحباب مضافا الى الاجماع على عدم كفاية مطلق الموت في الطريق وضعفا سندنا بل ودلالة مفيد بالشبهة والاجامات المنقولة فلا ينبغي الاشكال في الاجزاء في الصورة المزبورة واما اذا مات بعد الاحرام وقبل دخول الحرم في الاجزاء قولان ولا يبعد الاجزاء وان لم تقل به في الحاج عن نفسه لاطلاق الاخبار في المقام والقدر المتيقن من التقييد هو اعتبار كونه بعد الاحرام لكن الاقوى عدمه لخالفه حال الحاج عن نفسه في اعتبار الامر من الاجزاء والظاهر عدم الفرق بين حجة الاسلام وغيرها من اقسام الحج وكون النيابة بالاجارة او بالتبرع (مسئلة ١١) اذا مات الاجير بعد الاحرام ودخول الحرم يستحق تمام الاجرة اذا كان اجيرا على تبرع الذمة وبالنسبة الى ما اتي به من الاعمال اذا كان اجيرا على الاتيان بالحج يعني الاعمال المخصوصة وان مات قبل ذلك لا يستحق شيئا سواء مات قبل الشروع في المشي او بعده وقبل الاحرام او بعده وقبل الدخول في الحرم لانه لم يات بالعمل المستأجر عليه لا كلا ولا بعضا بعد فرض عدم اجزائه من غير فرق بين ان يكون المستأجر عليه نفس الاعمال اوسع المقدمات من المشي ونحوه نعم لو كان المشي داخلا في الاجارة على وجه الجزئية بان يكون مطلوبيا في الاجارة نفسا استحق مقدار ما يقابله من الاجرة بخلاف ما اذا لم يكن داخلا اصلا او كان داخلا فيها لانفسا بل بوصف المقدمة فما ذهب اليه بعضهم من توزيع الاجرة عليه ايضا مطلقا لاجبه له كما انه لاجبه لما ذكره بعضهم من التوزيع على ما اتي به من الاعمال بعد الاحرام اذ هو نظير ما اذا استوجر لصاوة فاتي بركة

اواز يد ثم بطلت صلواته فانه لا اشكال في انه لا يستحق الاجرة على ما قال به ودعوى انه وان كان لا يستحق من المسعى بالنسبة لكن يستحق اجرة المثل لما اتى به حيث ان عمله محترم مدفوعة بانه لا وجه له بعد عدم نفع المستأجر فيه والمفروض انه لم يكن مفروراً من قبله وحينئذ تنصف الخ الاجارة اذا كانت للحج في سنة معينة ويجب عليه الايمان به اذا كانت مطلقة من غير استثناء شيء على التقديرين (مسئلة ١٢) يجب في الاجارة تعيين نوع الحج من تمتع او قران او افسراد ولا يجوز للموجع المدول عماء عين له وان كان الى الافضل كالمدول من احد الاخيرين الى الاول الا اذا رضى المستأجر بذلك فيما اذا كان مغيراً بين النوعين او الانواع كما في الحج المستحب والمندوب المطلق او كان ذاتين متساويين في مكة وخارجها وما اذا كان ما عليه من نوع خاص فلا يقع رضاه ايضاً بالمدول الى غيره وسيفي صورة جواز الرضا بكون رضاه من باب اسقاط حق الشرط ان كان التعيين بعنوان الشرطية ومن باب الرضا بالوفاء بغير الجنس ان كان بعنوان القيدية وعلى اى تقدير يستحق الاجرة المسماة وان لم يات بالعمل المستأجر عليه على التقدير الثاني لان المستأجر اذا رضى بغير النوع الذي عينه فقد وصل اليه ماله على الموجر كما في الوفاء بغير الجنس في سائر الديون فكانه قد اتى بالعمل المستأجر عليه ولا فرق فيما ذكرنا بين المدول الى الافضل او الى المفضول هذا ويظهر من جملة جواز المدول الى الافضل كالمدول الى التمتع تبعداً من الشارع لغير اى بصير عن احدهما في رجل اعطى رجلاً دراهم يحج بها مفردة يجوز له ان يتمتع بالعمرة الى الحج قال ع نعلم انما خالف الى الافضل والا فوقي ما ذكرنا والظهير ينزل على صورة العلم برضا المستأجر بذلك مع كونه مخيراً بين النوعين جمعاً بينه وبين خبر اخر في رجل اعطى رجلاً دراهم يحج بها جمعة مفردة قال ع ليس له ان يتمتع بالعمرة الى الحج لا يخالف صاحب الدرام وعلى ما ذكرنا من عدم جواز المدول الا مع العلم بالرضا اذا عدل بدون ذلك لا يستحق الاجرة في صورة التعيين على وجه القيدية وان كان حجه صحيحاً عن المنوب عنه ومفرداً لدمته اذا لم يكن ما في ذمته متعيناً فيما عين وما اذا كان على وجه الشرطية فيستحق الا اذا فسخ المستأجر الاجارة من جهة تخلف الشرط اذا حينئذ لا يستحق المسعى بل اجرة المثل (مسئلة ١٣) لا يشترط في الاجارة تعيين الطريق وان كان في الحج البدلي لعدم تعاقب الفرض بالطريق نوعاً ولكن نوعاً معيناً ولا يجوز المدول عنه الى غيره الا اذا علم انه لا غرض للمستأجر في خصوصيته وانما ذكره على المتعارف فهو راض

بأى طريق كان حينئذ لو عدل صحيح واستحق تمام الاجرة وكذا اذا اسقط بعد العقد حق تعيينه فالقول بجواز المدول مطلقاً او مع عدم العلم بفرض في الخصوصية ضعيف كالا حجة دلالة له بصحة حريز عن رجل اعطى رجلاً حجة يحج عنه من الكوفة فخرج عنه من البصرة فقال لا بأس اذا قضى جميع المأذات فقد تم حجه اذ هي محمولة على صورة العلم بعدم الفرض كما هو الغالب مع انها اذا دلت على صحة الحج من حيث هو لامن حيث كونه عملاً مستأجراً عليه كما هو المدعى وزعمه تحمل على محامل اخر وكيف كان لا اشكال في صحة حجه وبرائة ذمة المنوب عنه اذا لم يكن ما عليه مقيداً بخصوصية الطريق المعين اذا التزم في استحقاقه الاجرة المسماة على تقدير المدول وعدمه والا فوقي انه يستحق من المسعى بالنسبة ويسقط منه بمقتضى الخلقة اذا كان الطريق معتبراً في الاجارة على وجه الجزئية ولا يستحق شيئاً على تقدير اعتباره على وجه القيدية لعدم اتيانه بالعمل المستأجر عليه حينئذ وان برئت ذمة المنوب عنه بما اتى به لانه حينئذ متبرع بعمله ودعوى انه يمد في العرف انه اتى ببعض الاستحواض عليه فيستحق بالنسبة وقصد التقييد بالخصوصية لا يخرج عرقاً عن العمل ذى الاجزاء كما ذهب اليه في الجواهر لوجه ما ويستحق تمام الاجرة ان كان اعتباره على وجه الشرطية الفقهية بمعنى الالتزام سيفي الالتزام نعم للمستأجر خيار الفسخ تخلف الشرط فيرجع الى اجرة المثل (مسئلة ١٤) اذا اجر نفسه للحج عن شخص مباشرة في سنة معينة ثم اجر عن شخص اخر في تلك السنة مباشرة ايضاً بطلت الاجارة الثانية لعدم القدرة على العمل بها بعد وجوب العمل بالاولى ومع عدم اشتراط المباشرة فيها او في احدهما صحتهما معا ودعوى بطلان الثانية وان لم يشترط فيها المباشرة مع اعتبارها في الاولى لانه يعتبر في صحة الاجارة تمكن الاجير من العمل بنفسه فلا يجوز اجارة الا على قى قراءة القرآن وكذا لا يجوز اجارة الخايش لکنس المسجد وان لم يشترط المباشرة ممنوعة فالأقوى الصحة هذا اذا اجر نفسه ثانياً للحج بلا اشتراط المباشرة وما اذا اجر نفسه لتخصيله فلا اشكال فيه وكذا تصح الثانية مع اختلاف السنتين او مع توسعة الاجارين او توسعة احدهما بل وكذا مع اطلاقها او اطلاق احدهما اذا لم يكن انصراف الى التعميل ولو اقترنت الاجارتان كما اذا اجر نفسه من شخص واجره وكيله من اخر في سنة واحدة وكانت وقوع الاجارتين في وقت واحد بطلاناً معاً مع اشتراط المباشرة فيها ولو اجره فضوليان من شخصين مع اقتران الاجارتين يجوز له اجارة احدهما كما في صورة عدم الاقتران ولو اجر نفسه

القول من عدم استحقاق الاجرة في صورة كون الاجارة معينة ولو على ما ياتي به في مقابل لانفساخها وكون وجوب الثاني تعبداً لكونه خارجياً عن متعلق الاجارة وان كان مبرراً لذمة المتوب عنه وذلك لان الاجارة وان كانت منسوخة بالنسبة الى الاول لكنها باقية بالنسبة الى الثاني تعبداً لكونه عوضاً شرعياً تعديداً عما وقع عليه العقد فلا وجه لادم استحقاق الاجرة على الثاني وقد يقال بعدم كفاية الحج الثاني ايضاً في تفرغ ذمة المتوب عنه بل لابد للمستأجر ان يستأجر مرة اخرى في صورة التعيين والاجير ان يحج ثلثاً في صورة الاطلاق لان الحج الاول فاسد والثاني انما وجب للافساد عقوبة فيجب ثالث اذا تدخل خلاف الاصل وفيه ان هذا انما يتم اذا لم يكن الحج في المقابل بالعنوان الاول والظاهر من الاخبار على القول بعدم صحة الاول وجوب اعادة الاول وبذلك العنوان فيكتفي في التفرغ ولا يكون من باب التدخل فليس الافساد عنواناً مستقلاً نعم انما يلزم ذلك اذا قلنا ان الافساد موجب لحج مستقل لا على نحو الاول وهو خلاف ظاهر الاخبار وقد يقال في صورة التعيين ان الحج الاول اذا كان فاسداً وانسخت الاجارة يكون لنفسه فضائته في العام القابل ايضاً يكون لنفسه ولا يكون مبرراً لذمة المتوب عنه فيجب على المستأجر استئجار حج اخر وفيه ايضاً ما عرفت من ان الشافعي واجب بعنوان اعادة الاول وكون الاول بعد انفساخ الاجارة بالنسبة اليه لنفسه لا يقتضي كون الثاني له وان كان بدلاً عنه لانه بدل عنه بالعنوان المنوي لا بما صار اليه بعد الفسخ وهذا والظاهر عدم الفرق في الاحكام المذكورة بين كون الحج الاول المستأجر عليه واجباً او مندوباً بل الظاهر جريان حكم وجوب الاقام والاعادة في النيابة تبرعاً ايضاً وان كان لا يستحق الاجرة اصلاً (مسئلة ٢٢) يملك الاجير الاجرة بمجرد العقد لكن لا يجب تسليمها الا بعد العمل اذا لم يشترط التجهيل ولم تكن قرينة على ارادته من انصراف او غيره ولا فرق في عدم وجوب التسليم بين ان تكون عيناً او ديناً لكن اذا كانت عيناً وغت كان النماء الاجير وعلى ما ذكر من عدم وجوب التسليم قبل العمل اذا كان المستأجر وصياً او وكيلاً وتسليمها قبله كان ضامناً لما على تقدير عدم العمل من الموجه او كون عمله باطلاً ولا يجوز لها اشتراط التجهيل من دون اذن الموكل او الوارث ولولم يقدر الاجير على العمل مع عدم تسليم الاجرة كان له الفسخ وكذا للمستأجر لكن لا كان المتعارف تسليمها او نصفها قبل المشي يستحق الاجير المطالبة في صورة الاطلاق ويجوز للوكيل والوصي دفعها من غير ضمان (مسئلة ٢٣) اطلاق الاجارة

يقتضي المباشرة فلا يجوز للاجير ان يستأجر غيره الا مع الاذن صريحاً او ظاهراً والرواية الدالة على الجواز محمولة على صورة العلم بالرضا من المستأجر (مسئلة ٢٤) لا يجوز استئجار من ضاق وقته عن اتمام الحج تمتعاً وكانت وضيفته المدول الى حج الافراد عمن عليه حج التمتع ولو استأجره مع صفة الوقت فنوى التمتع ثم اتفق ضيق الوقت فهل يجوز له المدول ويجزى عن المتوب عنه او لا وجهان من اطلاق اخبار المدول ومن انصرافها الى الحاج عن نفسه والاقوى عدمه وعلى تقديره فالاقوى عدم اجزائه عن الميت وعدم استحقاق الاجرة عليه لانه غير مالك الميت ولانه غير العمل المستأجر عليه (مسئلة ٢٥) يجوز التبرع عن الميت في الحج الواجب اى واجب مكان والمندوب بل يجوز التبرع عنه بالمندوب وان كانت ذمته مشغولة بالواجب ولو قبل الاستئجار عنه للواجب وكذا يجوز الاستئجار عنه في المندوب كذلك واما الحى فلا يجوز التبرع عنه في الواجب الا اذا كان معذوراً في المباشرة لمرض او هم فانه يجوز التبرع عنه ويسقط عنه وجوب الاستئابة على الاقوى كما مر سابقاً واما الحج المندوب فيجوز التبرع عنه كما يجوز له ان يستأجره حتى اذا كان عليه حج واجب لا يمكن من ادائه فعلاً واما ان تآكل منه فلا يستأجر المندوب قبل ادائه مشكلاً بل التبرع عنه حينئذ ايضاً لا يتخلو عن اشكال في الحج الواجب (مسئلة ٢٦) لا يجوز ان ينوب واحد عن اثنين او يزيد في عام واحد وان كان الاقوى فيه الصحة الا اذا كان وجوبه عليهما على نحو الشركة كما اذا نذر كل منهما ان يشترك مع الاخر في تحصيل الحج واما في الحج المندوب فيجوز حج واحد عن جماعة بعنوان النيابة كما يجوز بعنوان اهداء الثواب لجملة من الاخبار الظاهرة في جواز النيابة ايضاً فلا داعي لحملها على خصوص اهداء الثواب (مسئلة ٢٧) يجوز ان ينوب جماعة عن الميت او الحى في عام واحد في الحج المندوب تبرعاً او بالاجارة بل يجوز ذلك في الواجب ايضاً كما اذا كان على الميت او الحى الذي لا يمكن من المباشرة لمذبحان مختلفان نوعاً كحجة الاسلام والنذر او متحدان من حيث النوع كحجتين للنذر فيجوز ان يستأجر اجيرين لها في عام واحد وكذا يجوز اذا كان احدهما واجباً والاخر مستحباً بل يجوز ان يستأجر اجيرين لحج واجب واحد كحجة الاسلام في عام واحد احتياطاً لاحتمال بطلان حج احدهما بل وكذا مع العلم بصحة الحج من كل منهما وكلاهما ات بالحج الواجب وان كان احرام احدهما قبل احرام الاخر فهو مثل ما اذا صلى جماعة على الميت في وقت واحد ولا يضر سبق احدهما بوجوب الاخر فان الذمة

مشغولة لم يتم العمل فيصح قصد الوجوب من كل منها ولو كان احدهما اسبق شروفاً

فصل في الوصية بالحج

(مسئلة ١) اذا وصى بالحج فان علم انه واجب اخراج من اصل التركة وان كان بعنوان الوصية فلا يقال مقتضى كونه بعنوانها خروجه من الثلث نعم لو صرح باخراجه من الثلث اخراج منه فان وفي به والا يكون الزايد من الاصل ولا فرق في الخروج من الاصل بين حجة الاسلام والحج التذري والافسادي لانه باقسامه واجب مالي واجماعهم قائم على خروج كل واجب مالي من الاصل مع ان في بعض الاخبار ان الحج ينزلة الدين ومن المعلوم خروجه من الاصل بل الاقوى خروج كل واجب من الاصل وان كان بدنياً كما مر سابقاً وان علم انه ندبي فلا اشكال في خروجه من الثلث وان لم يعلم احد الامرين ففي خروجه من الاصل او الثلث وجهان يظهر من سيد الرياض خروجه من الاصل حيث انه وجه كلام الصدوق الظاهر في كون جميع الرضايا من الاصل بان مراده ما اذا لم يعلم كون الموصى به واجباً او لا فان مقتضى عمومات وجوب العمل بالوصية خروجها من الاصل خراج عنها صورة العلم بكونها ندبياً وحمل الخبر الدال بظاهره على ما عن الصدوق ايضاً على ذلك لكنه مشكل فان العمومات مخصوصة بما دل على ان الوصية بازيد من الثلث ترد اليه الا مع اجازة الورثة هذا مع ان الشبهة مصداقية والتسلك بالعمومات فيها محل اشكال واما الخبر المشار اليه وهو قوله ع الرجل احق بآله مادام فيه الروح ان وصى به كله فهو جائز فهو موهون باعراض العلماء عن العمل بظاهره ويمكن ان يكون المراد بآله هو الثلث الذي امره بهد نعم يمكن ان يقال في مثل هذه الازمنة بالنسبة الى هذه الامكنة البعيدة عن مكة الظاهر من قول الموصى حجوا عني وحجة الاسلام الواجبة لعدم تعارف الحج المستحب في هذه الازمنة والامكنة فيحمل على انه واجب من جهة هذا الظهور والانصراف كما انه اذا قل ادوا كذا مقدراً تخمساً اوزكوة ينصرف الى الواجب عليه فنحصل ان في صورة الشك في كون الموصى به واجباً حتى يخرج من اصل التركة اولاً حتى يكون من الثلث مقتضى الاصل الخروج من الثلث لان الخروج من الاصل موقوف على كونه واجباً وهو غير معلوم بل الاصل عدمه الا اذا كان هناك انصراف كما في مثل الوصية بالخمس او الزكوة او الحج ونحوها نعم لو كانت الحالة السابقة فيه هو الوجوب كما اذا علم وجوب الحج

عليه سابقاً ولم يعلم انه اتبه اولاً فالظاهر جريان الاستصحاب والاخراج من الاصل ودعوى ان ذلك موقوف على ثبوت الوجوب عليه وهو فرع شكك لاشك لوصى او الوارث ولا يعلم انه كان شاكاً حين موته او عالماً باحد الامرين مدفوعة بمنع اعتبار شكك بل يكفي شك الوصى او الوارث ايضاً ولا فرق في ذلك بين ما اذا وصى اولم بوص فان مقتضى اصالة بقاء اشتغال ذمته بذلك الواجب عدم انتفال ما يقابله من التركة الى الوارث ولكنه يشكل على ذلك الامر في كثير من الموارد لحصول العلم غالباً بان الميت كان مشغول الذمة بدين او خمس او زكوة او حج او نحو ذلك الا ان يدفع بالحمل على الصحة فان ظاهر حال المسلم الاتيان بما وجب عليه لكنه مشكل في الواجبات الموسعة بل في غيرها ايضاً في غير الموقنة فالاحوط في هذه الصورة الاخراج من الاصل (مسئلة ٢) يكفي المقتضية سواء كان الحج الموصى به واجباً او مندوباً ويخرج الاول من الاصل والثاني من الثلث الا اذا وصى بالبلدية وجبثلذ فالرايد عث اجرة المقتضية في الاول من الثلث كما ان تمام الاجرة في الثاني منه (مسئلة ٣) اذا لم يعين الاجرة فاللازم الاقتصار على اجرة المثلل للانصراف اليها ولكن اذا كان هناك من يرضى بالاقبل منها وجب استيجاره اذا انصرف الى اجرة المثل انما هو في الازيد فقط وهل يجب القخص عنه لو احتل وجوده الاحوط ذلك توفيراً على الورثة خصوصاً مع الظن بوجوده وان كان في وجوبه اشكال خصوصاً مع الظن بعدمه ولو وجد من يريد ان يبرع فالظاهر جواز الاكتفاء به بمعنى عدم وجوب المبادرة الى الاستيجار بل هو المتعين توفيراً على الورثة فان اتي به صحيحاً كفي والا وجب الاستيجار ولو لم يوجد من يرضى بآجرة المثل فالظاهر وجوب دفع الازيد اذا كان الحج واجباً بل وان كان مندوباً ايضاً مع وفاء الثلث ولا يجب الصبر الى العام القابل ولو مع العلم بوجود من يرضى بآجرة المثل اواقل بل لا يجوز لوجوب المبادرة الى تفرغ ذمة الميت في الواجب والعمل بمقتضى الوصية في المندوب وان عين الموصى مقدراً للآجرة تعين ويخرج من الاصل في الواجب ان لم يزد على آجرة المثل والا فزيادة من الثلث كانت في المندوب كله من الثلث (مسئلة ٤) هل اللازم في تعيين آجرة المثل الاقتصار على اقل الناس آجرة او يلاحظ آجرة من يناسب شأن الميت في شرفه وضعته لا بعد الثاني والاحوط الاظهر الاول ومثل هذا الكلام يجري ايضاً في الكفن الخارج من الاصل ايضاً (مسئلة ٥) لو وصى بالحج وعين المرة او التكرار بعدد معين تعين وان لم يعين كفي حج واحد الا ان يعلم انه اراد

التكرار عليه يحمل ماورد في الاخبار من انه يحج عنه مادام له مال كما في خبرين اوما بقي من ثلثة شيء كما في ثالث بعد حمل الاولين على الاخير من ارادة الثلث من لفظ المال فما عن الشيخ وجماعة من وجوب التكرار مادام الثلث باقيا ضعيف مع انه يمكن ان يكون المراد من الاخبار انه يجب الحج مادام يمكن الاتيان به بقاء شيء من الثلث بعد العمل بوصايا اخرى على فرض ظهورها في ارادة التكرار ولو مع عدم العلم ببارادته لا بد من طرحها لاعتراض المشهور عنها فلا ينبغي الاشكال في كفاية حج واحد مع عدم العلم ببارادة التكرار نعم لو اوصى باخراج الثلث ولم يذكر الا الحج يمكن ان يقال بوجوب صرف تمامه في الحج كما لم يذكر الا المظالم او الا الزكوة او الا الخمس ولو اوصى ان يحج عنه مكررا كفي مرتان لصدق التكرار معه (مسئلة ٦) لو اوصى بصرف مقدار معين في الحج سنين معينة وعين لكل سنة مقدارا معيناً وافترق عدم كفاية ذلك المقدار لكل سنة صرف نصيب سنتين في سنة او ثلث سنين في سنتين مثلا وهكذا لاقاعدة الميسور لعدم جريانها في غير جموعات الشارع بل لان الظاهر من حال الموصى ارادة صرف ذلك المقدار في الحج وكون تعيين مقدار كل سنة بتخييل كفايته وبدل عليه ايضا خبر علي بن محمد الحميري وخبر ابراهيم بن مهزيار في الاول تحمل تحمين شيء حجة وفي الثاني تحمل ثلث حجاج وكلاهما من باب المثال كما لا يخفى هذا ولو اضل من السنين فضلة لاني بحجة فهل ترجع ميراثا او في وجوه البر او تزداد على اجرة بعض السنين وجوه ولو كان الموصى به الحج من البلد ودار الامر بين جعل اجرة سنتين مثلا لسنة وبين الاستيثار بذلك المقدار من الميقات لكل سنة في تعيين الاول او الثاني وجوهان ولا يبعد التخييل بل اولوية الثاني الا ان مقتضى اطلاق الخبرين الاول هذا كله اذا لم يعلم من الموصى ارادة الحج بذلك المقدار على وجه التقييد والا فتبطل الوصية اذا لم يرجح امكان ذلك بالتأخير او كانت الوصية مقيدة بسنتين معينة (مسئلة ٧) اذا اوصى بالحج وعين الاجرة في مقدار فان كانت الحج واجبا ولم يزد ذلك المقدار عن اجرة المثل او زاد وخرجت الزيادة من الثلث تعين وان زاد ولم يخرج الزيادة من الثلث بطلت الوصية ويرجع الى اجرة المثل وان كان الحج منسذوبا فكذلك تعين ايضا مع وفاة الثلث بذلك المقدار والا فيقدر وفاة الثلث مع عدم كون التبعين على وجه التقييد وان لم ينف الثلث بالحج او كان التبعين على وجه التقييد بطلت الوصية وسقط وجوب الحج (مسئلة ٨) اذا اوصى بالحج وعين اجيرا معيناً تعين استيجاره باجرة المثل وان

لم يقبل الا بالازيد فان خرجت الزيادة من الثلث تعين ايضا والا بطلت الوصية واستوجر غيره باجرة المثل في الواجب مطلقا وكذا في المندوب اذا وفي به الثلث ولم يكن على وجه التقييد وكذا اذا لم يقبل اصلا (مسئلة ٩) اذا عين للحج اجرة لا يرغب فيها احد وكان الحج مستحبا بطلت الوصية اذا لم يرجع وجود راغب فيها وحينئذ فهل ترجع ميراثا او تصرف في وجوه البر او بفصل بين ما اذا كان كذلك من الاول فنرجع ميراثا او كان الراغب موجودا ثم طرأ التعذر وجوه والا فوى هو الصرف في وجوه البر لاقاعدة الميسور بدعوى ان الفصل اذا تعذر يبقى الجنس لانها قاعدة شرعية وانما تجرى في الاحكام الشرعية المجعولة للشارع ولا مسرح لها في جموعات الناس كما اشترنا اليه سابقا مع ان الجنس لا يعد ميسورا للنوع فعملها المركبات الخارجية اذا تعذر بعض اجزائها ولو كانت ارتباطية بل لان الظاهر من حال الموصى في امثال المقام ارادة عمل بنفعه وانما عين عملا خاصا لكونه انفع في نظره من غيره فيكون تعيينه لمثل الحج على وجه تمدد المطلوب وان لم يكن متذكرا لذلك حين الوصية نعم لو علم شيء مقام كونه على وجه التقييد في عالم اللب ايضا يكون الحكم فيه الرجوع الى الورثة ولا فرق في صورتين بين كون التعذر طاريا او من الاول ويؤيد ما ذكرنا ماورد من الاخبار في نظرنا المقام بل يدل عليه خبر علي بن سويد عن الصادق ع قال قلت مات رجل فاوصي بتركته ان احج بها عنه فنظرت في ذلك فلم تكف للحج فثلثت من عندنا من الفتياء فقالوا تصدق بها فقال ع ما صنعت قلت تصدقت بها فقال ع صنعت الا ان لا تكون تبلغ ان يحج بها من مكة فان كانت تبلغ ان يحج بها من مكة فانت ضامن ويظهر مما ذكرنا حال سائر الموارد التي تبطل الوصية لجهة من الجهات هذا في غير ما اذا اوصى بالثلث وعين له مصارف وتعذر بعضها واما فيه فالامر اوضح لانه بتعيينه الثلث لنفسه اخرجته عن ملك الوارث بذلك فلا يعود اليه (مسئلة ١٠) اذا صالحه داره مثلا وشرط عليه ان يحج عنه بعد موته صح وزم وخرج من اصل التركة وان كان الحج تديبا ولا يلحقه حكم الوصية ويظهر من الحقيق القمى قده في نظير المقام اجراء حكم الوصية عليه بدعوى انه بهذا الشرط ملك عليه الحج وهو عمل له اجرة فيحسب مقدار اجرة المثل لهذا العمل فان كانت زائدة عن الثلث توقف على امضاء الورثة وفيه انه لم يملك عليه الحج مطلقا في ذاته ثم اوصى ان يجعله عنه بل انما ملك بالشرط الحج عنه وهذا ليس مالا تملكه الورثة فليس تملكها وصية وانما هو تملكك على نحو خاص لا ينقل الى

الورثة وكذا الحال اذا ملكه داره بمائة لومان مثلاً بشرط ان يصرفها في الحج عنه او عن غيره او ملكه اياها بشرط ان يبيعها و يصرف ثمنها في الحج او غيره فجميع ذلك صحيح لازم من الاصل وان كان العمل المشروط عليه ندياً نعم له الخيار عند تخلف الشرط وهذا ينقل الى الوارث بمعنى ان حق الشرط ينقل الى الوارث فلم يعمل المشروط عليه بما شرط عليه يجوز للوارث ان يفسخ المعاملة (مسئلة ١١) لو اوصى بان يبيع عنه ماشياً او حافياً صح واعتبر خروجه من الثالث ان كان ندياً وخروج الزايد عن اجرة الميقاتية عنه ان كان واجباً ولو نذر في حال حيوته ان يبيع ماشياً او حافياً ولم يات به حتى مات و اوصى به او لم يوصى به اوصى واجب الاستيعار عنه من اصل التركة كذلك نعم لو كان نذره مقيداً بالشيء يبدنه امكن ان يقال بعدم وجوب الاستيعار عنه لان المنذور هو مشبهه يبدنه فيسقط بونه لان مشى الاجير ليس يبدنه ففرق بين كون المباشرة ليداً في المأمور به او مورداً (مسئلة ١٢) اذا اوصى بجمعة من اواز بد وقال انها واجبة عليه صدق ونخرج من اصل التركة نعم لو كان اقراره بالوجوب عليه في مرض الموت وكان متماً في اقراره فالظاهر انه كالاقرار بالدين فيه فخرجه من الثلث اذا كان متماً على ما هو الاقوى (مسئلة ١٣) لو مات الوصي بعد ما قبض من التركة اجرة الاستيعار وشك في انه استأجر الحج قبل موته او لا فان مضت مدة يمكن الاستيعار فيها فالظاهر حمل امره على الصحة مع كون الوجوب فوراً منه ومع كونه موسعاً اشكال وان لم تض مدة يمكن الاستيعار فيها وجب الاستيعار من بقية التركة اذا كان الحج واجباً ومن بقية الثلث اذا كان مندوباً وفي ضمانه لما قبض وعدمه لاحتمال تلفه عنده بلا ضمان وجهان نعم لو كان المال المقبوض موجوداً اخذ حتى في الصورة الاولى وان احتمل ان يكون استأجر من مال نفسه اذا كان مما يحتاج الى بيعه وصرفه في الاجرة وتملك ذلك المال بدلاً عما جعله اجرة لاصالة بقاء ذلك المال على ملك الميت (مسئلة ١٤) اذا قبض الوصي الاجرة وتلف في يده بلا تقصير لم يكن ضماناً ووجب الاستيعار من بقية التركة او بقية الثلث وان اقتضت على الورثة استرجع منهم وان شك في كون التلف عن تقصير او لا فالظاهر عدم الضمان ايضاً وكذا الحال ان استأجر ومات الاجير ولم يكن له تركه او لم يكن الاخذ من ورثته (مسئلة ١٥) اذا اوصى بما عنده من المال للحج ندياً ولم يعلم انه يخرج من الثلث او لا لم يجز صرف جميعه نعم لو ادعى ان عند الورثة ضعف هذا اوانه اوصى سابقاً بذلك والورثة اجزوا وصيته ففي سماع دعويه وعنده وجهان (مسئلة ١٦)

من المعلوم ان الطواف مستحب مستقلاً من غير ان يكون في ضمن الحج ويجوز النيابة فيه عن الميت وكذا عن الحي اذا كان غائباً عن مكة او حاضراً وكان معذوراً في الطواف بنفسه وامامه كونه حاضراً وغير معذور فلا تصح النيابة عنه واما ما ير انفعال الحج فاستحبها مستقلاً غير معلوم حتى مثل السعي بين الصفا والمروة (مسئلة ١٧) لو كان عند شخص ودعة ومات صاحبها وكان عليه حجة الاسلام وعلم اوطن ان الورثة لا يورثون عنه ان ردوها اليهم جاز بل وجب عليه ان يبيع بها عنه وان زادت عن اجرة الحج رد الزيادة اليهم لصحبة يرد عن رجل استودعني مالاً ثم لم يأتني وليس لوارثه شيء ولم يبيع حجة الاسلام قل ع صح عنه وما افضل فاعطهم وهي وان كانت مطلقة الا ان الاصحاب قيدوها بما اذا علم اوطن بعدم تاديبهم لو دفعها اليهم ومقتضى اطلاقها عدم الحاجة الى الاستيذان من الحاكم الشرعي ودعوى ان ذلك للاذن من الامام ع كما ترى لان الظاهر من كلام الامام ع بيان الحكم الشرعي في مورد الصحبة لا حاجة الى الاذن من الحاكم والظاهر عدم الاختصاص بما اذا لم يكن للورثة شيء وكذا عدم الاختصاص بجميع الدعوى ببقية لانتهام الاعم من ذلك منها وهل يلحق بحجة الاسلام غيرها من اقسام الحج الواجب او غير الحج من ما يوجب عليه مثل الخمس والزكاة والمظالم والكفارات والدين اولا وكذا هل يلحق بالودعة غيرها مثل العارية والعين المستأجرة والمفصولة والدين في ذمته اولا وجهان قد يقال بالثاني لان الحكم على خلاف القاعدة اذا قلنا ان التركة مع الدين تنتقل الى الوارث وان كانوا مكلفين باداء الدين ويجوزين عن التصرف قبله بل وكذا على القول ببقية ثمانية على حكم مال الميت لان امر الوفاء اليهم فاعلمهم ارادوا الوفاء من غير هذا المال او ارادوا ان يباشروا العمل الذي على الميت بانفسهم والاقوي مع العلم بان الورثة لا يورثون بل مع الظن القوي ايضاً جواز الصرف فيما عليه لا ما ذكره في المستند من ان وفاء ما على الميت من الدين او نحوه واجب كفي على كل من قدر على ذلك واولوية الورثة بالتركة انما هي مادامت موجودة واما اذا بادر احد الى صرف المال فيما عليه لا يبق مال حتى تكون الورثة اولى به اذ هذه الدعوى فاسدة جداً بل لا يمكن فهم المثال من الصحبة او دعوى تنقيح المناط او ان المال اذا كان بحكم مال الميت فيجب صرفه عليه ولا يجوز دفعه الى من لا يصرفه عليه بل وكذا على القول بالانتقال الى الورثة حيث انه يجب صرفه في دينه فمن باب الحسبة يجب على من عنده صرفه عليه ويقض لو دفعه الى الوارث لنفوقته على الميت نعم يجب الاستيذان من الحاكم

لانه ولي من لا ولي له ويكفي الاذن الاجمالي فلا يحتاج الى اثبات وجوب ذلك الواجب عليه كقاعدة يتخيل نعم لو لم يعلم ولم يظن عدم تادية الوارث لا يجب الدفع اليه بل لو كان الوارث منكرا او متناحرا وامكن اثبات ذلك عند الحاكم او امكن اجباره عليه لم يجوز ان يصرقه بنفسه (مسئلة ١٨) يجوز للتائب بعد الفراغ عن الاعمال المنوبة عنه ان يطوف عن نفسه وعن غيره وكذا يجوز له ان ياتي بالعمرة المفردة عن نفسه وعن غيره (مسئلة ١٩) يجوز لمن اعطاه رجل مالا لاستيجار الحج ان يبيع بنفسه ما لم يعلم انه اراد الاستيجار من الغير والاحوط عدم مباشرته الا مع العلم بان مراد المعطى حصول الحج في الخارج واذا عين شخصا تعين الا اذا علم عدم اهليته وان المعطى مشبه في تعيينه او ان ذكره من باب احد الافراد

فصل

في الحج المندوب (مسئلة ١) يستحب لفائد الشرايط من البلوغ والاستطاعة وغيرها ان يبيع مما امكن بل وكذا من اتى بوظيفته من الحج الواجب يستحب تكرار الحج بل يستحب تكراره في كل سنة بل يكره تركه خمس سنين متوالية وفي بعض الاخبار من حج ثلث حجرات لم يصبه فقر ابدا (مسئلة ٢) يستحب نية العود الى الحج عند الخروج من مكة وفي الخبر انها توجب الزيادة في العمر ويكره نية عدم العود وفيه انها توجب النقص في العمر (مسئلة ٣) يستحب التبرع بالحج عن الاقارب وغيرهم احياء وامواتا وكذا عن المعصومين عليهم السلام احياء وامواتا وكذا يستحب الطواف عن الغير وعن المعصومين عليهم السلام امواتا واحياء مع عدم حضورهم في مكة او كونهم معذورين (مسئلة ٤) يستحب ان يس له زاد وراحلة ان يستقرض ويبيع اذا كلفا وثاقا بالفداء بعد ذلك (مسئلة ٥) يستحب اجماع من لا استطاعة له (مسئلة ٦) يجوز اعطاء الزكاة لمن لا يستطيع الحج ليجب بها (مسئلة ٧) الحج افضل من الصدقة بنفسه (مسئلة ٨) يستحب كثرة الانفاق في الحج وفي بعض الاخبار ان الله يفيض الامراف الا بالحج والعمرة (مسئلة ٩) يجوز الحج بالمال المشتبه بجوايز الظلمة مع عدم العلم بحرمتهما (مسئلة ١٠) لا يجوز الحج بالمال الحرام لكن لا يبطل الحج اذا كان لباس احرامه وطوائه وثن هديه من حلال (مسئلة ١١) يشترط في الحج التدبني اذن الزوج والمولى بل الابوين في بعض الصور ويشترط ايضا ان لا يكون عليه حج واجب مضيق لكن لو عصى وحج

صح (مسئلة ١٢) يجوز اهداء ثواب الحج الى الغير بعد الفراغ عنه كما يجوز ان يكون ذلك من نيته قبل الشروع فيه (مسئلة ١٣) يستحب ان لا مال له يبيع به ان ياتي به ولو باجارة نفسه عن غيره وفي بعض الاخبار ان للاجير من الثواب تسعا وللمنوب عنه واحد

فصل

في اقسام العمرة (مسئلة ١) تنقسم العمرة كالحج الى واجب اصيل وعرضي ومندوب فتجب باصل الشرع على كل مكلف بالشرايط المتبعة في الحج في العمرة مرة بالكتاب والسنة والاجماع ففي صحبة زياره العمرة واجبة على الخلق بمنزلة الحج فان الله تعالى يقول واتقوا الحج والعمرة لله وفي صحبة الفضل في قول الله تعالى واتقوا الحج والعمرة قال عطاء بن روفان وجوبها بعد تحقق الشرايط فوري كالحج ولا يشترط في وجوبها استطاعة الحج بل تكفي استطاعتها في وجوبها وان لم تتحقق استطاعة الحج كما ان العكس كذلك فلو استطاع للحج دونها وجب دونها والقول باعتبار الاستطاعتين في وجوب كل منهما وانما مرتبطان ضعيف كالقول باستقلال الحج في الوجوب دون العمرة (مسئلة ٢) تجزى العمرة المتتمع بها عن العمرة المفردة بالاجماع والاخبار وهل يجب على من وظيفته حج التتمع اذا استطاع لها ولم يكن مستطيعا للحج المشهور عنده بل ارسله بعضهم ارسال المسلمات وهو الاقوى وعلى هذا فلا يجب على الاجير بعد فراغه عن عمل النيابة وان كان مستطيعا لها وهو في مكة وكذا لا يجب على من تمكن منها ولم يتمكن من الحج لما منع ولكن الاحوط الايتان بها (مسئلة ٣) قد تجب العمرة بالنذر والحلف والعهد والشرط في ضمن العقد والاجارة والافساد وتجب ايضا لدخول مكة بمعنى حرمة بدونها فانه لا يجوز دخولها الا محرما الا بالنسبة الى من يتكرر دخوله وخروجه كالخطاب والحشاش وما عدا ما ذكر مندوب ويستحب تكرارها كالحج واختلفوا في مقدار الفصل بين العمرتين فقليل يعتبر شهر وقيل عشرة ايام والاقوى عدم اعتبار فصل فيجزا ايتانها كل يوم وتفصيل المطالب موكول الى محله

فصل

في اقسام الحج وهي ثلاثة بالاجماع والاخبار تتمتع وقران وافراد والاول فرض من كان بعيدا عن مكة والاخران فرض من كان حاضرا اي غير بعيد وحد البعد الموجب للاول ثمانية

واربعون ميلا من كل جانب على المشهور الاقوى لصحبة زرارة عن ابي جعفر ع قالت له قول الله عز وجل في كتابه ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام فقال ع يعني اهل مكة ليس عليهم متعة كل من كان اهله دون ثمانية واربعين ميلا ذات عرق وعسفان كما يدور حول مكة فهو ممن دخل في هذه الاية وكل من كان اهله وراء ذلك فعليه المتعة وخبره عنه ع مثله عن قول الله عز وجل ذلك انك قال لاهل مكة ليس لهم متعة ولا عليهم عمرة « قلت » فما حد ذلك قال ثمانية واربعون ميلا من جميع نواحي مكة دون عسفان وذات عرق ويستغاد ايضا من جملة من اخبار اخر والقول بان حده اثني عشر ميلا من كل جانب كما عليه جماعة ضعيف لا دليل عليه الا الاصل فان مقتضى جملة من الاخبار وجوب التمتع على كل احد والقدر المتيقن الخارج منها من كان دون الحد المذكور وهو مقطوع بما مر اودعوى ان الحاضر مقابل للمسافر والسفر اربعة فراسخ وهو كما ترى اودعوى ان الحاضر الملتحق عليه وجوب غير التمتع امر عرفي والعرف لا يساعد على ازيد من اثني عشر ميلا وهذا ايضا كما ترى كما ان دعوى ان المراد من ثمانية واربعين التوزيع على الجهات الاربع فيكون من كل جهة اثني عشر ميلا منافية لظاهر تلك الاخبار واما صحبة حر يز الدالة على ان حد البعد ثمانية عشر ميلا فلا عامل بها كما لا عامل بصحبة حماد بن عثمان والحاجي الدالين على ان الحاضر من كان دون المواقيت الى مكة وهل يعتبر الحد المذكور من مكة او من المسجد وجمان اقر بها الاول ومن كان على نفس الحد فالظاهر ان وظيفته التمتع لتعلق حكم الافراد والقران على مادون الحد ولو شك في كون منزله في الحد او خارجه وجب عليه الفحص ومع عدم تمكنه يراعى الاحتياط وان كان لا يبعد القول بانه يجري عليه حكم الخارج فيجب عليه التمتع لان غيره معلق على عنوان الحاضر وهو مشكوك فيكون كما لو شك في ان المسافة ثمانية فراسخ او لا فانه يصلي تماما لان القصر معلق على السفر وهو مشكوك « ثم » ما ذكرناه بالنسبة الى حجة الاسلام حيث لا يميز للبعيد الا التمتع ولا للحاضر الا الافراد او القران واما بالنسبة الى الحاج الندي فيميز لكل من البعيد والحاضر كل من الاقسام الثلاثة بلا اشكال وان كان الافضل اختيار التمتع وكذا بالنسبة الى الواجب غير حجة الاسلام كالحج الندي وغيره (مسئلة ١) من كان له وطان احدهما في الحد والاخر في خارجه لزمه فرض اغلبها لصحبة زرارة عن ابي جعفر ع من اقام بمكة سنتين فهو من اهل مكة ولا متعة له نقلت لابي جعفر ع آرايت ان كان له اهل

بالعراق واهل بمكة فقال ع فليظن ايها السالك فان تساوا فان كانت مستطعا من كل منها تغير بين الوظيفتين وان كان الافضل اختيار التمتع وان كان مستطعا من احدهما دون الآخر لزمه فرض وطن الاستطاعة (مسئلة ٢) من كان من اهل مكة وخرج الى بعض الامصار ثم رجع اليها فالشهور جواز حج التمتع له وكونه مخيرا بين الوظيفتين واستدلوا بصحبة عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله ع عن رجل من اهل مكة يخرج الى بعض الامصار ثم يرجع الى مكة فيمر ببعض المواقيت الله ان التمتع قال ع ما ازمع ان ذلك ليس له لوقبل وكان الاهلال احب الي وغوها صحبة اخرى عنه وعن عبد الرحمن بن اعين عن ابي الحسن ع وعن ابن ابي عقيل عدم جواز ذلك وانه يتعين عليه فرض المكي اذا كان الحج واجبا عليه وتبعية جماعة لما دل من الاخبار على انه لا متعة لاهل مكة وجماعوا الخبرين على الحج الندي بقرينة ذيل الخبر الذي ولا يبعد قوة هذا القول مع انه احوط لان الامر دائر بين التخيير والتعيين ومقتضى الاشتغال هو الثاني خصوصا اذا كان مستطعا ما حال كونه في مكة فخرج قبل الاتيان بالحج بل يمكن ان يقال ان عمل كلامهم صورة حصول الاستطاعة بعد الخروج عنها واما اذا كانت مستطعا فيها قبل خروجه منها فيتمتع عليه فرض اهله (مسئلة ٣) الا في اذا صار متقيا في مكة فان كان ذلك بعد استطاعته وجوب التمتع عليه فلا اشكال في بقاء حكمه سواء كانت انايته بقصد التوطن او المجاورة ولو باز يد من سنتين واما اذا لم يكن مستطعا ثم استطاع بعد اقامته في مكة فلا اشكال في انقلاب فرضه الى فرض المكي في الجملة كما لا اشكال في عدم الانقلاب بمجرد الاقامة وانما الكلام في الحد الذي به يتحقق الانقلاب فالاقوى ما هو المشهور من انه بعد الدخول في البنية الثالثة لصحبة زرارة عن ابي جعفر ع من اقام بمكة سنتين فهو من اهل مكة ولا متعة له الخ وصحبة عمر بن يزيد عن الصادق ع المجاور بمكة يتمتع بالعمرة الى الحج الى سنتين فاذا جاور سنتين كان قاطنا واپس له ان يتمتع وقيل بانه بعد الدخول في الثانية لجملة من الاخبار وهو ضعيف لضيقها باعراض المشهور عنها مع ان القول الاول موافق للاصل واما القول بانه بعد تمام ثلث سنين فلا دليل عليه الا الاصل المقطوع بما ذكر مع ان القول به غير محقق لاحتمال ارجاعه الى القول المشهور بارادة الدخول في السنة الثانية واما الاخبار الدالة على انه بعد سنة اشهر او بعد خمسة اشهر فلا عامل بها مع احتمال مدورها تقيية وامكان حملها على تحامل اخر والظاهر من الصحيحين اختصاص الحكم بما اذا

كانت الإقامة بقصد المجاورة ولو كانت بقصد التوطن فينقلب بعد قصد من الأول فما يظهر من بعضهم من كونها اعم لوجه ومن الغريب ما عن آخر من الاختصاص بما اذا كانت بقصد التوطن ثم الظاهر ان في صورة الانقلاب يلحقه حكم المكي بالنسبة الى الاستطاعة ايضا فيمكن في وجوب الحج الاستطاعة من مكة ولا يشترط فيه حصول الاستطاعة من بلده فلا وجه لما يظهر من صاحب الجواهر من اعتبار استطاعة الثاني في وجوبه لعدم ادلتها وان الانقلاب انما اوجب تغيير نوع الحج واما الشرط فعلى ما عليه فيعتبر بالنسبة الى التمتع هذا ولو حصلت الاستطاعة بعد الإقامة في مكة لكن قبل مضي السنتين فالظاهر انه كما لو حصلت في بلده فيجب عليه التمتع ولو بقيت الى السنة الثالثة اواز يد فالمدار على حصولها بعد الانقلاب واما المكي اذا خرج الى سائر الامصار مقيما بها فلا يلحقه حكمها سنة تعين التمتع عليه لعدم الدليل وبطلان القياس الا اذا كانت الإقامة فيها بقصد التوطن وحصلت الاستطاعة بعده فانه يتعين عليه التمتع بقصد القعدة ولو في السنة الاولى واما اذا كانت بقصد المجاورة او كانت الاستطاعة حاصلة في مكة فلا نعم الظاهر دخوله في المسئلة السابقة فعلى القول بالتحجير فيها كما عن المشهور بخبر وعلى قول ابن ابي عقيل يتعين عليه وظيفة المكي (مسئلة ٤) المقيم في مكة اذا وجب عليه التمتع كما اذا كانت استطاعته في بلده او استطاع في مكة قبل انقلاب فرضه فالواجب عليه الخروج الى الميقات لاحرام عمرة التمتع واختلفوا سنة تعيين ميقاته على اقوال « احدها » انه مهل ارضه ذهب اليه جماعة بل ربما يسند الى المشهور كما في الحدائق غير سماعه عن ابي الحسن ع - مسئلته عن المجاور له ان يتمتع بالعمرة الى الحج قال ع - نعم يخرج الى مهل ارضه فليلب ان شاء المتعبد بمحملة من الاخبار الواردة في الجاهل والناسي الدالة على ذلك بدعوى عدم خصوصية للجبل والنسيان وان ذلك لكونه مقتضى حكم التمتع وبالاخبار الواردة في توقيت المواقيت وتخصيص كل قطر بواحد منها او من مر عليها بعد دعوى ان الرجوع الى الميقات غير المروى عليه « ثانيها » انه احد المواقيت المخصوصة بخبرنا عنها واليه ذهب جماعة اخرى لجملة اخرى من الاخبار مؤيدة باخبار المواقيت بدعوى عدم استفادة خصوصية كل قطر معين « ثالثها » انه ادنى الحل نقل عن الحلبي وبعده بعض متأخريه المتأخرين لجملة ثالثة من الاخبار والاحوط الاول وان كان الاقوى الثاني لعدم فهم الخصوصية من خبر سماعه واخبار الجاهل والناسي وان ذكر المهل من باب احد الافراد ومنع خصوصية

للمرور في الاخبار العامة الدالة على المواقيت واما اخبار القول الثالث فمع ندرة العامل بها مقيدة باخبار المواقيت او محمولة على صورة التعذر ثم الظاهر ان ما ذكرنا حكم كل من كان في مكة واراد الاتيان بالتمتع ولو مستحبا هذا كله مع امكان الرجوع الى المواقيت واما اذا تعذر فيمكن الرجوع الى ادنى الحل بل الاحوط الرجوع الى ما يمكن من خارج الحرم مما هو دون الميقات وان لم يتمكن من الخروج الى ادنى الحل احرم من موضعه والاحوط الخروج الى ما يمكن

فصل

صورة حج التمتع على الاجمال ان يحرم في اشهر الحج من الميقات بالعمرة التمتع بها الى الحج ثم يدخل مكة فيطوف فيها بالبيت سبعا ويصلي ركعتين في المقام ثم يسعى لها بين الصفا والمروة سبعا ثم يطوف للنساء احتياطا وان كان الاصح عدم وجوبه ويقصر ثم ينشئ احراما للحج من مكة في وقت يعلم انه يدرك الوقوف بعرفة والافضل ايقاعه يوم الترتيب ثم يقضى الى عرفات فيقف بها من الزوال الى الغروب ثم يقضي ويضئ منها الى المشعر فيبيت فيه ويقف به بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس ثم يقضى الى منى فيري حجرة العتبة ثم يبحر او يذبح مديبه وياكل منه ثم يعلق او يقصر فيحل من كل شيء الا النساء والطيب والاحوط اجتناب الصيد ايضا وان كان الاقوى عدم حرمة عليه من حيث الاحرام ثم هو مخير بين ان ياتي الى مكة ليومه فيطوف طواف الحج ويصلي ركعتيه ويسعى سعيه فيحل له الطيب ثم يطوف طواف النساء ويصلي ركعتيه فيحل له النساء ثم يعود الى منى لري الجمار فيبيت بها ليلتي التشريق وهي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ويرى في ايامها الجمار الثالث وان لا ياتي الى مكة ليومه بل يقيم حتى يرى جماره الثالث يوم الحادي عشر ومثله يوم الثاني عشر ثم ينفر بعد الزوال اذا كان قد اتى النساء والهيبد وان اقام الى النفر الثاني وهو الثالث عشر ولو قبل الزوال لكن بعد الرمي جاز ايضا ثم عد الى مكة للطوافين والسعي ولا اثم عليه في شيء من ذلك على الاصح كما ان الاصح الاجتزاء بالطواف والسعي تمام ذي الحجة والافضل الاحوط هو اختيار الاول بان يقضى الى مكة يوم النحر بل لا ينبغي التأخير لعدة فضلا عن ايام التشريق الا لئلا « ويشترط » في حج التمتع امور « احدها » النية بمعنى قصد الاتيان بهذا النوع من الحج حين الشروع في احرام العمرة فلا لم ينو او نوى غيره او تردد في نيته بينه وبين غيره لم يصح نعم

في جملة من الاخبار انه لو اتى بمكة مفردة في اشهر الحج جاز ان يتمتع بها بل يستحب ذلك اذا بقي في مكة الى هلال ذي الحجة ويتأكد اذا بقي الى يوم التروية بل عن القاضي وجوبه حج ولكن الظاهر تحقق الاجماع على خلافه « وفي » موثق صراحة عن الصادق ع من حج معتمراً في شوال ومن نية ان يعتمر ورجع الى بلاده فلا بأس بذلك وان هو اقام الى الحج لم يتمتع لان اشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة فمن اعتمر فيهن اقام الى الحج فهي متعة ومن رجع الى بلاده ولم يبق الى الحج فهي عمرة وان اعتمر في شهر رمضان او قبله فقام الى الحج فليس يتمتع وانما هو مجاور افراد العمرة فان هو احب ان يتمتع في اشهر الحج بالعمرة الى الحج فلينجز منها حتى يجاوز ذات عرق او يجاوز عسفان فيدخل متعة بعمرته الى الحج فان هو احب ان يفرد الحج فلينجز الى الجمرات فيلبي منها « وفي » صحبة عمر بن يزيد عن ابي عبد الله ع من اعتمر عمرة مفردة فله ان يخرج الى اهله الا ان يدركه خروج الناس يوم التروية وفيه قوة عنه من دخل مكة معتمراً مفرداً للحج فيتضي عمرته كان له ذلك وان اقام الى ان يدركه الحج كانت عمرته تمتة قال ع « وليس تكون تمتة الا في اشهر الحج » وفي « صحبة عنه ع من دخل مكة بمكة فقام الى هلال ذي الحجة فليس له ان يخرج حتى يحج مع الناس » وفي « مرسل موهبي بن القاسم من اعتمر في اشهر الحج لم يتمتع الى غير ذلك من الاخبار وقد عمل بها جماعة بل في الجواهر لا يجد فيه خلافاً وقتضاها صحة التمتع مع عدم قصد حين اتيان العمرة بل الظاهر من بعضها انه يصير تمتة قهراً من غير حاجة الى نية التمتع بها بعدها بل يمكن ان يستفاد منها ان التمتع هو الحج عقب عمرة وقعت في اشهر الحج بأي نحو اتى بها ولا بأس بالعمل بها لكن القدر المتيقن منها هو الحج التديني فانيا اذا وجب عليه التمتع فاتي بعمرة مفردة ثم اراد ان يجعلها عمرة التمتع بشكل الاحتذاء بذلك عما وجب عليه سواء كان حجة الاسلام او غيرها مما وجب بالنذر او الاستينار « الثاني » ان يكون مجموع عمرته وحجته في اشهر الحج فلو اتى بعمرته او بعضها في غيرها لم يجز له ان يتمتع بها واشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة بتمامه على الاصح لظاهر الآية وجملة من الاخبار كصحبة موهبة بن عمار وموئنة صاعة وخبر زرارة قالوا بانها الشهران الاولان مع العشر الاول من ذي الحجة كاعتد بعض اومع ثمانية ايام كما عن اخر اومع تسعة ايام وليلة يوم النحر الى طلوع فجره كاعتد ثلث ايام الى طلوع شمس كاعتد رابع ضيف على ان الظاهر ان النزاع لفظي فانه لا اشكال في جواز اتيان بعض الاعمال

الى اخر ذي الحجة فيمكن ان يكون مرادهم ان هذه الاوقات هي اخر الاوقات التي يمكن بها ادراك الحج (مسئلة ١) اذا اتى بالعمرة قبل اشهر الحج فاصداً بها التمتع فقد عرفت عدم صحته امتناعاً لكن هل تصح مفردة او يطل من الاصل قولان اختار الثاني في المدارك لان مانواه لم يقع والمفردة لم ينوها وبعض اختار الاول لخبر الاحول عن ابي عبد الله ع في رجل فرض الحج في غير اشهر الحج قال يجعلها عمرة وقد يستمر ذلك من خبر سعيد الاعرج قال ابو عبد الله ع من تمتع في اشهر الحج ثم اقام بمكة حتى يحضر الحج من قابل فعليه شاة وان تمتع في غير اشهر الحج ثم جاور حتى يحضر الحج فليس عليه دم انما هي حجة مفردة انما الاصحى على اهل الامصار ومضى القاعدة وان كان هو ما ذكره صاحب المدارك لكن لا بأس بما ذكره ذلك لبعض الخبرين « الثالث » ان يكون الحج والعمرة في سنة واحدة كما هو المشهور المدعى عليه الاجماع لانه المتبادر من الاخبار المبينة لكيفية حج التمتع والقاعدة توقفية العبادات وللأخبار الدالة على دخول العمرة في الحج وارتباطها به والدالة على عدم جواز الخروج من مكة بعد العمرة قبل الاتيان بالحج بل وما دل من الاخبار على ذهاب المنعة بزال يوم التروية او يوم عرفة ونحوها ولا ينافيها خبر سعيد الاعرج المتقدم يدعى ان المراد من القابل فيه العام القابل فيدل على جواز اتيان العمرة في سنة والحج في اخرى لمنع ذلك بل المراد منه الشهر القابل على انه لمعارضة الاول السابقة غير قابل وعلى هذا فلو اتى بالعمرة في عام واخر الحج الى العام الاخر لم يصح تمتعاً سواء اقام في مكة الى العام القابل او رجع الى اهله ثم عاد اليها وسواء احل من احرام عمرته او بقي عليه الى السنة الاخرى ولا وجه لما عن الدروس من احتمال الصحة في هذه الصورة ثم المراد من كونها في سنة واحدة ان يكونا معا في اشهر الحج من سنة واحدة لا ان لا يكون بينهما ازيد من اثني عشر شهراً وحينئذ فلا يصح ايضاً لو اتى بعمرة التمتع في واخر ذي الحجة واتى بالحج في ذي الحجة من العام القابل « الرابع » ان يكون احرام حجه من بطن مكة مع الاختيار للاجماع والاختار وما في غير استحقاق ابن الحسن ع من قوله ع كان ابنى مجاوراً هيئتنا فخرج يتلقى بعض هؤلاء فلما رجع فبلغ ذات عرق احرم من ذات عرق بالحج ودخل وهو محرم بالحج حيث انه ربما يستفاد منه جواز الاحرام بالحج من غير مكة محمول على محمول احسنها ان المراد بالحج عمرته حيث انها اول اعماله نعم يكفي اى موضع منها كان ولو في سككها للاجماع وخبر عمرو بن حريث عن الصادق ع من اين اهل الحج فقال ان

شئت من رحالك وان شئت من المحج وان شئت من الطريق وافضل مواضعها المسجد وافضل مواضعه المقام او الحجر وقد يقال او تحت الميزاب ولو تعدد الاحرام من مكة احرم ما يمكن ولو احرم من غيرها اختياراً متممداً بطل احرامه ولو لم يتداركه بطل حجه ولا يكفيه العود اليها بدون التجديد بل يجب ان يجدده لان احرامه من غيرها كالعهد ولو احرم من غيرها جهلاً او نسياناً وجب العود اليها والتجديد مع الامكان ومع عدمه جدد في مكانه «الخامس» ربما يقال انه يشترط فيه ان يكون مجموع عمرته وحجه من واحد وعن واحد فلو استوجر اثنان لحج التمتع عن ميت احدهما لعمرته والاخرى لحجه لم يحز عنه وكذا لو حج شخص وجعل عمرته عن شخص وحجه عن اخر لم يصح ولكنه محل تأمل بل ربما يظهر من خبر محمد بن مسلم عن ابي جعفر «صحة الثاني حيث قال سئل عن رجل يحج عن ابيه التمتع قال نعم المنعة له والحج عن ابيه» (مسئلة ٢) المشهور انه لا يجوز الخروج من مكة بعد الاحلال من عمرة التمتع قبل ان ياتي بالحج وانه اذا اراد ذلك عليه ان يحرم بالحج فيخرج محرماً به وان خرج محلاً ورجع بعد شهر فعليه ان يحرم بالعمرة وذلك لجملة من الاخبار الناهية للخروج والدالة على انه مرتين ويحتسب بالحج والدالة على انه لو اراد الخروج خرج مليكاً بالحج والدالة على انه لو خرج محلاً فان رجع في شهره دخل محلاً وان رجع في غير شهره دخل محرماً والا قوى عدم حرمة الخروج وجوازه محلاً محلاً للاخبار على الكراهة كما عن ابن ادريس وجماعة اخرى بقرينة التعبير بالاحب في بعض تلك الاخبار وقوله ع في رسالة الصدوق اذا اراد المتمع الخروج من مكة الى بعض المواضع فليس له ذلك لانه مرتبط بالحج حتى يقضيه الا ان يعلم انه لا بقوته الحج ونحوه الرضوي بل وقوله ع في مرحلة ابان ولا يتجاوز الا على قدر ما لا تقوته عرفة اذ هو وان كان بعد قوله فيخرج محرماً الا انه يمكن ان يستفاد منه ان المدار فوث الحج وعدمه بل يمكن ان يقال ان المناق من جميع الاخبار المانعة ان ذلك للتحفظ عن عدم ادراك الحج وفوته لكون الخروج في معرض ذلك وعلى هذا فيمكن دعوى عدم الكراهة ايضاً مع علمه بعدم فوات الحج منه نعم لا يجوز الخروج لابنية العود او مع العلم بفوات الحج منه اذا خرج ثم الظاهر ان الامر بالاحرام اذا كان رجوعه بعد شهر انما هو من جهة ان لكل شهر عمرة لا ان يكون ذلك تبعداً اولفاسد عمرته السابقة اولاجل وجوب الاحرام على من دخل مكة بل هو صريح خبر اسحق بن عمار قال سئل ابا الحسن ع عن المتمع يحج فيبقى منتمعه ثم يبدوله

حاجة فيخرج الى المدينة او الى ذات عرق او الى بعض المنازل قال ع يرجع الى مكة بعمرة ان كان في غير الشهر الذي تمتع فيه لان لكل شهر عمرة وهو مرتين بالحج الخ وحينئذ فيكون الحكم بالاحرام اذا رجع بعد شهر على وجه الاستحباب لا الوجوب لان العمرة التي هي وظيفة كل شهر ليست واجبة لكن في جملة من الاخبار كون المدار على الدخول في شهر الخروج او بعده كصحيحي حماد وحفص بن الجثنري ومرسلة الصدوق والرضوي وظاهرها الوجوب الا ان تحمل على القالب من كون الخروج بعد العمرة بلا فصل لكنه بعيد فلا يترك الاحتياط بالاحرام اذا كان الدخول في غير شهر الخروج بل القدر المتيقن من جواز الدخول محلاً بصورة كونه قبل مضي شهر من حين الاحلال اى الشروع في احرام العمرة والاحلال منها ومن حين الخروج اذ الاحتمالات في الشهر ثلثة وثلثين يوماً من حين الاحلال وثلثين من حين الاحلال فيقتضي خبر اسحق بن عمار وثلثين من حين الخروج يقتضي هذه الاخبار بل من حيث احتمال كون المراد من الشهر في الاخبار هنا والاخبار الدالة على ان لكل شهر عمرة الاشهر الاثني عشر المعروفة لا بمعنى ثلثين يوماً ولازم ذلك انه اذا كانت عمرته في اخر شهر من هذه الشهر فخرج ودخل في شهر اخر ان يكون عليه عمرة الاولى مراعاة الاحتياط من هذه الجهة ايضاً وظاهر ما ذكرنا ان الاحتمالات ستة كون المدار على الاحلال او الاحرام الخروج وعلى التقادير ^{الثلث} ثلثين يوماً او احد الاشهر المعروفة وعلى اى حال اذا ترك الاحرام مع الدخول في شهر اخر ولو قلنا بجرمته لا يكون موجباً لبطان عمرته السابقة فيصح حجه بعدها ثم ان عدم جواز الخروج على القول به انما هو في غير حال الضرورة بل مطلق الحاجة واما مع الضرورة او الحاجة مع كون الاحرام بالحج غير ممكن او حرجاً عليه فلا اشكال فيه وايضاً الظاهر اختصاص المنع على القول به بالخروج الى المواضع البعيدة فلا بأس بالخروج الى فرسخ او فرسخين بل يمكن ان يقال باختصاصه بالخروج الى خارج الحرم وان كان الاحوط خلافه ثم الظاهر انه لا فرق في المسئلة بين الحج الواجب والمستحب فلو نوى التمتع مستقبلاً ثم اتى بعمرته يكون مرتين بالحج ويكون حاله في الخروج محرماً او محلاً والدخول كذلك كالحج الواجب ثم ان سقوط وجوب الاحرام عن من خرج محلاً ودخل قبل شهر يخص بما اذا اتى بعمرة بقصد التمتع واما من لم يكن سبق منه عمرة فله حقه حكم من دخل مكة في حرمة دخوله بغير الاحرام الا مثل الخطاب والحشاش ونحوها وايضاً سقوطه اذا كان بعد العمرة قبل شهر انما هو على وجه

الرخصة بناء على ما هو الأقوى من عدم اشتراط فصل شهر بين العمرة فيجوز الدخول بالحرام قبل الشهر أيضاً ثم اذا دخل بالحرام فهل عمرة التمتع هي العمرة الاولى او الاخيرة مقتضى حسنة حماد انها الاخيرة المتصلة بالحج وعليه لا يجب فيها طواف النساء وهل يجب حينئذ في الاولى او لا وجهان اقربهما نعم والاحوط الاتيان بطواف مردد بين كونه الاولى او الثانية ثم الظاهر انه لا اشكال في جواز الخروج في اثناء عمرة التمتع قبل الاحلال منها (مسئلة ٣) لا يجوز لمن وظففته التمتع ان يعدل الى غيره من القسمين الاخيرين اختياراً نعم ان ضاق وقته عن اتمام العمرة وادراك الحج جاز له نقل النية الى الافراد وان باق بالعمرة بعد الحج بلا خلاف ولا اشكال وانما الكلام في حد الضيق المسوخ لذلك واختلفوا فيه على اقول «احدها» خوف قوت الاختياري من وقوف عرفة «الثاني» قوت الركن من الوقوف الاختياري وهو المسمى منه «الثالث» قوت الاضطراري منه «الرابع» زوال يوم التروية «الخامس» غروبه «السادس» زوال يوم عرفة «السابع» التخيير بعد زوال يوم التروية بين العدول والاقام اذا لم يخف الموت وانما اختلاف الاخبار فانما مختلفة اشد الاختلاف والا قوي احد القولين الاولين لجملة مستنبضة من تلك الاخبار فانما يستفاد منها على اختلاف السانها ان المناط في الاقام عدم خوف قوت الوقوف بعرفة «منها» قوله ع في رواية يعقوب ابن شبيب الميثي لا بأس للتمتع ان لم يحرم من ليلة التروية متى ما تسرله ما لم يخف قوت الموقفين وفي نسخة لا بأس للتمتع ان يحرم ليلة عرفة نكح ولما الاخبار المحددة بزوال يوم التروية او بغروبه او بليلة عرفة او غيرها فمحتملة على صورة عدم امكن الادراك الا قبل هذه الاوقات فانه مختلف باختلاف الاوقات والاحوال والاشخاص ويمكن حملها على التقية اذا لم يحز حوا مع الناس يوم التروية ويمكن كون الاختلاف لاجل التقية كما في اخبار الاوقات للصلاوات وربما تحمل على تفاوت مراتب افراد المنعة في افضل بعد التخصيص بالحج المندوب فان افضل انواع التمتع ان تكون عمرته قبل ذي الحجة ثم ما تكون عمرته قبل يوم التروية ثم ما يكون قبل يوم عرفة مع اننا لو اغمضنا عن الاخبار من جهة شدة اختلافها وتعارضها نقول مقتضى القاعدة هو ما ذكرنا لان المفروض ان الواجب عليه هو التمتع فمما لا يجوز العدول عنه والقدر المسلم من جواز العدول صورة عدم امكن ادراك الحج واللازم ادراك الاختياري من الوقوف فان كفاية الاضطراري منه خلاف الاصل بقي الكلام في ترجيح احد القولين

الاولين ولا يبعد رجحان اولها بناء على كون الواجب استيعاب تمام ما بين الزوال والغروب بالوقوف وان كان الركن هو المسمى ولكن مع ذلك لا يخلو عن اشكال فان من جملة الاخبار مرفوع سئل عن ابي عبد الله ع في تمتع دخل يوم عرفة قال تمتعه تاماً الى ان يقطع الناس تلبيتهم حيث ان قطع التلبية بزوال يوم عرفة وصحيحة جميل التمتع له المنعة الى زوال الشمس من يوم عرفة وله الحج الى زوال الشمس من يوم النحر ومقتضاها كفاية ادراك مسمى الوقوف الاختياري فان من البعيد اتمام العمرة قبل الزوال من عرفة وادراك الناس في اول الزوال بعرفات وايضا يصدق ادراك الموقوف اذا ادركهم قبل الغروب الا ان يمسع الصدق فان المناط منه ادراك تمام الواجب ويجاب عن المرفوعة والصحيحة بالشذوذ كما ادعى وقد يؤيد القول الثالث وهو كفاية ادراك الاضطراري من عرفة بالاخبار الدالة على ان من باق بعد افاضة الناس من عرفات وادرك ليلة النحر تم حجه وفيه ان موردها غير ما نحن فيه وهو عدم الادراك من حيث هو وفيما نحن فيه يمكن الادراك والمناط كونه في اثناء العمرة فلا يقاس بها نعم لو تم عمرته في سعة الوقت ثم اتفق انه لم يدرك الاختياري من الوقوف كفاه الاضطراري ودخل في مورد تلك الاخبار بل لا يبعد دخول من اعتقد سعة الوقت فتم عمرته ثم بان كون الوقت مضيقاً في تلك الاخبار ثم ان الظاهر عموم حكم المقام بالنسبة الى الحج المندوب وشمول الاخبار له فلو نوى التمتع ندباً وضاق وقته عن اتمام العمرة وادراك الحج جاز له العدول الى الافراد وفي وجوب العمرة بعده اشكال والا قوي عدم وجوبها ولو علم من وظففته التمتع ضيق الوقت عن اتمام العمرة وادراك الحج قبل ان يدخل في العمرة هل يجوز له العدول من الاول الى الافراد فيه اشكال وان كان غير بعيد ولو دخل في العمرة بنية التمتع في سعة الوقت واخر الطواف والسعي متعمداً الى ضيق الوقت في جواز العدول وكفايته اشكال والاحوط العدول وعدم الاكتفاء اذا كان الحج واجباً عليه (مسئلة ٣) اختلفوا في الحائض والنفساء اذا ضاق وقتها عن الطهر واقام العمرة وادراك الحج على اقول «احدها» ان عليها العدول الى الافراد والاقام ثم الاتيان بعمرة بعد الحج لجملة من الاخبار «الثاني» ما عن جماعة من ان عليها ترك الطواف والاتيان بالسعي ثم الاحلال وادراك الحج وقضاء طواف العمرة بعده فيكون عليها الطواف ثلث مرات مرة لقضاء طواف العمرة ومرة للحج ومرة للنساء ويدل على ما ذكره ايضا جملة من الاخبار «الثالث» ما عن الاسكافي وبعض

متأخرى المتأخرين من التخيير بين الأمرين لجمع بين الطائفتين بذلك الرابع التفصيل بين ما إذا كانت حايضاً قبل الأحرام فتعدل أو كانت طاهراً حال الشروع فيهم طهر الحيض في الاثناء فتترك الطواف وتم العمرة وتقضى بعد الحج اختاره بعض بدعوى انه مقتضى الجمع بين الطائفتين بشهادة خبر أبي بصير سمعت أبا عبد الله ع يقول سيف المرأة المتنتعة إذا أحرمت وهي طاهرة ثم حاضت قبل ان تقضى منعتها سعت ولم تطف حتى تطهر ثم تقضى طوافها وقد قضت عمرتها وإن أحرمت وهي حايض لم تسع ولم تطف حتى تطهر وفي الرضوى ع إذا حاضت المرأة من قبل ان تحرم الى قوله ع وإن طهرت بعد الزوال يوم التروية فقد بطلت منعتها فجعلها حجة مفردة وإن حاضت بعد ما أحرمت سعت بين الصفا والمروة وفرغت من المناسك كلها الا الطواف بالبيت فإذا طهرت قضت الطواف بالبيت وهي متمتعة بالعمرة الى الحج وعليها طواف الحج وطواف العمرة وطواف النساء وقيل في توجيه الفرق بين الصورتين ان في الصورة الاولى لم تدرك شيئاً من افعال العمرة طاهراً فعليها العدول الى الافراد بخلاف الصورة الثانية فانها ادركت بعض افعالها طاهراً فتبني عليها وتقضى الطواف بعد الحج وعن الجلسي في وجه الفرق ما جعله اذ في الصورة الاولى لا تقدر على نية العمرة لانها تعلم انها لا تطهر للطواف وادراك الحج بخلاف الصورة الثانية فانها حيث كانت طاهرة وقت منها النية والدخول فيها الخامس ما نقل عن بعض من انها تستنيب للطواف ثم تم العمرة وتأتي بالحج لكن لم يعرف قائله والاقوى من هذه الاقوال هو القول الاول للفرقة الاولى من الاخبار التي هي ارجح من الفرقة الثانية لشبهة العمل بها دونها واما القول الثالث وهو التخيير فان كان المراد منه الواقعي بدعوى كونه مقتضى الجمع بين الطائفتين ففيه انها بعد ان من المتعارضين والعرف لا يقيم التخيير منها والجمع الدلالي فرع فهم العرف من ملاحظة التخيير بين ذلك وان كان المراد التخيير الظاهري العملي فهو فرع مكافئة الفرقتين والمفروض ان الفرقة الاولى ارجح من حيث شهرة العمل بها واما التفصيل المذكور فهو من عدم العمل مع ان بعض اخبار القول الاول ظاهر في صورة كون الحيض بعد الدخول في الاحرام نعم لو فرض كونها حايضاً حال الاحرام وعلمة بانها لا تطهر لادراك الحج يمكن ان يقال يتعين عليها العدول الى الافراد من الاول لعدم فائدة في الدخول في العمرة ثم العدول الى الحج واما القول الخامس فلا وجه له ولا له قائل معلوم (مسئلة ٤) اذا حدث الحيض وهي في اثناء طواف عمرة التمتع

فان كان قبل تمام اربعة اشواط بطل طوافه على الاقوى وحينئذ فان كان الوقت موسعاً تمت عمرتها بعد الطهر والا فتعدل الى حج الافراد وتأتي بعمرة مفردة بعده وإن كان بعد تمام اربعة اشواط فتقطع الطواف وبعد الطهر تأتي بالثلاثة الاخرى وتسعى وتقصر مع صفة الوقت ومع ضيقه تأتي بالسعى وتقصر ثم تحرم للحج وتأتي بافعاله ثم تقضى بقية طوافها قبل طواف الحج او بعده ثم تأتي ببقية اعمال الحج وحجها صحيحاً نعمنا وكذا الحال اذا حدث الحيض بعد الطواف وقبل حلوته

فصل في المواقيت

وهي المواضع المعينة للاحرام اطلقت عليها مجازاً او حقيقة منسجمة والمذكور منها في جملة من الاخبار خمسة وفي بعضها ستة ولكن المستفاد من مجموع الاخبار ان المواضع التي يجوز الاحرام منها عشرة «احدها» ذو الحليفة وهي ميقات اهل المدينة ومن يترك طريقهم ذهل ومكان فيه مسجد الشجرة او نفس المسجد قولان وفي جملة من الاخبار انه هو الشجرة وفي بعضها انه مسجد الشجرة وعلى اى حال فالأحوط الاقتصار على المسجد اذ مع كونه هو المسجد فواضح ومع كونه مكاناً فيه المسجد فاللازم حمل المطلق على المقيّد لكن مع ذلك الاقوى جواز الاحرام من خارج المسجد ولو اختياراً وإن قلنا ان ذا الحليفة هو المسجد وذلك لان مع الاحرام من جوانب المسجد يصدق الاحرام منه عرفاً اذ فرق بين الامر بالاحرام من المسجد او بالاحرام فيه هذا مع امكان دعوى ان المسجد حد الاحرام فيشمل جانبيه مع محاذاته وإن شئت فقل المحاذات كانية ولو مع القرب من الميقات (مسئلة ١) الاقوى عدم جواز التأخير الى الحجة وهي ميقات اهل الشام اختياراً نعم يجوز مع الضرورة لمرض او ضعف او غيرها من الموانع لكن خصها بعضهم بخصوص المرض والضعف لوجوبها في الاخبار فلا يلحق بها غيرها من الضرورات والظاهر ارادة المثال فالاقوى جوازه مع مطلق الضرورة (مسئلة ٢) يجوز لاهل المدينة ومن اتاعا العدول الى ميقات اخر كالحجفة والعقيق تقدم جواز التأخير الى الحجفة انما هو اذا مشى من طريق ذي الحليفة بل الظاهر انه لو اتى الى ذي الحليفة ثم اراد الرجوع منه والمشي من طريق اخر جاز بل يجوز ان يعدل عنه من غير رجوع فان الذي لا يجوز هو التجاوز عن الميقات محلاً واذا عدل الى طريق اخر لا يكون مجاوزاً وإن كان ذلك

وهو في ذي الحليفة وما في خبر ابراهيم بن عبد الحميد من المنع عن العدول اذا اقي المدينة مع ضعفه منزل على الكراهة (مسئلة ٣) الحائض تحرم خارج المسجد على الخنار ويدل عليه مضافاً الى ما مر من حرمة يونس في كيفية احرامها ولا تدخل المسجد وتصل بالحج بغير صلوة واما على القول بالاختصاص بالمسجد فمع عدم امكان صبرها الى ان تظهر تدخل المسجد وتحرم في حال الاجتناب ان امكن وان لم يكن لزعم او غيره احرمت خارج المسجد وجردت في الحجة او محاذاتها (مسئلة ٤) اذا كان جنباً ولم يكن عنده ماء جاز له ان يحرم خارج المسجد والاحوط ان يتعمم للدخول والاحرام ويتعمن ذلك على القول بتعريف المسجد وكذا الحائض اذا لم يكن لها ماء بعد تقامها «الثاني» العقيق وهو ميقات اهل نجد والعراق ومن يمر عليه من غيرهم واوله المسنخ ووسطه غمرة واخره ذات عرق والمشهور جواز الاحرام من جميع مواضع اختياراً وان الافضل الاحرام من المسنخ ثم من غمرة والاحوط عدم التأخير الى ذات عرق الا لمرض او نقيّة فانه ميقات العامة لكن الاقوى ما هو المشهور ويجوز في حال النقيّة الاحرام من اوله قبل ذات عرق مسراً من غير نزاع عليه من الثياب الى ذات عرق ثم اظهاره ولبس ثوبي الاحرام هناك بل هو الاحوط وان امكن تجرده ولبس الثوبين مسراً ثم نزعها ولبس ثيابه الى ذات عرق ثم التجرد ولبس الثوبين فهو اولى «الثالث» الحجة وهي لاهل الشام ومصر ومغرب ومن يمر عليها من غيرهم اذا لم يحرم من الميقات السابق عليها «الرابع» يالم وهو لاهل اليمن «الخامس» قرن المنازل وهو لاهل الطائف «السادس» مكة وهي لحج التمتع «السابع» دويرة الامل اي المنزل وهي لمن كان منزله دون الميقات الى مكة بل لاهل مكة ايضاً على المشهور الاقوى وان استشكل فيه بعضهم فانهم يحرمون لحج القران والافراد من مكة بل وكذا الجاور الذي انتقل فرضه الى فرض اهل مكة وان كان الاحوط احرامه من الجمرات وهي احد مواضع ادنى الحل للصحيحين الواردين فيه المقضى اطلاقها عدم الفرق بين من انتقل فرضه او لم ينتقل وان كان القدر المتيقن الثاني فلا يشمل ما نحن فيه لكن الاحوط ما ذكرنا عملاً باطلاقها والظاهر ان الاحرام من المنزل للمذكورين من باب الرخصة والا فيجوز لهم الاحرام من احد المواقيت بل لعله افضل بعد المسافة وطول زمان الاحرام «الثامن» نغ وهو ميقات الصبيان في غير حج التمتع عند جماعة يهيئ جواز تأخير احرامهم الى هذا المكان لانه يتعمن ذلك ولكن الاحوط ما عن آخرين من وجوب كون احرامهم من الميقات لكن لا يجزرون

الا في نغ ثم ان جواز التأخير على القول الاول انما هو اذا مروا على طريق المدينة واما اذا سلكوا طريق لا يصل الى نغ فاللازم احرامهم من ميقات البالقين «الناصح» محاذات احد المواقيت الخمسة وهي ميقات من لم يمر على احدها والدليل عليه صحيحنا ابن سنان ولا يضر اختصاصها بمحاذات مسجد الشجرة بعد فهم المثالية ومنها عدم القول بالفصل ومقتضاها محاذات ابعد الميقاتين الى مكة اذا كان في طريق يحاذي اثنين فلا وجه للقول بكفاية اقربها الى مكة ولتحقق المحاذات بان يصل في طريقه الى مكة الى موضع يكون بينه وبين مكة باب وهي بين ذلك الميقات ومكة بالخط المستقيم ويوجه اخر ان يكون الخط من موقعه الى الميقات اقصر الخطوط في ذلك الطريق ثم ان المدار على صدق المحاذات عرفاً فلا يكفي اذا كان بعيداً عنه فيعتبر فيها المسامحة كما لا يخفى واللازم حصول العلم بالمحاذات ان امكن والا فالظن الحاصل من قول اهل الخبرة ومع عدمه ايضاً فاللازم الذهاب الى الميقات او الاحرام من اول موضع احتماله واستمرار التنبه والتنبه الى اخر مواضعه ولا يضر احتمال كون الاحرام قبل الميقات مع انه لا يجوز لانه لا باس به اذا كان بعتران الاحتياط ولا يجوز اجراء اصاله عدم الوصول الى المحاذات او اصاله عدم وجوب الاحرام لانها لا يثبتان كون ما بعد ذلك محاذاً والمفروض لزوم كون انشاء الاحرام من المحاذات ويجوز لئلا هذا الشخص ان ينذر الاحرام قبل الميقات فيحرم في اول موضع الاحتمال او قبله على ما سياتي من جواز ذلك مع النذر والاحوط في صورة الظن ايضاً عدم الاكتفاء به واعمال احد هذه الامور وان كان الاقوى الاكتفاء بل الاحوط عدم الاكتفاء بالمحاذات مع امكان الذهاب الى الميقات لكن الاقوى ما ذكرنا من جوازه مطلقاً ثم ان احرم في موضع الظن بالمحاذات ولم يتبين الخلاف فلا اشكال وان تبين بعد ذلك كونه قبل المحاذات ولم يتجاوزها اعاد الاحرام وان تبين كونه قبله وقد تجاوز او تبين كونه بعده فان امكن العود والتجديد بدتبعين والا فيكفي في الصورة الثانية ويجدد في الاولى في مكانه والا في التجديد مطلقاً ولا فرق في جواز الاحرام في المحاذات بين البر والبحر ثم ان الظاهر انه لا يتصور طريق لا يمر على ميقات ولا يكون محاذياً لواحد منها اذا مواقيت محيطه بالحرم من الجوانب فلا بد من محاذات واحد منها ولو فرض امكان ذلك فاللازم الاحرام من ادنى الحل وعن بعضهم انه يحرم من موضع يكون بينه وبين مكة بقدر ما بينها وبين اقرب المواقيت اليها وهو مرحلتان لانه لا يجوز لاحد قطعها الا محرماً وفيه انه لا دليل عليه لكن الاحوط الاحرام منه وتجديده

في أدنى الحل « العائز » أدنى الحل وهو ميقات العمرة المفردة بعد حج القران أو الأفراد بل لكل عمرة مفردة والأفضل أن يكون من الحديبية أو الجمرات أو التمتع فإنها منصوبة وهي من حدود الحرم على اختلاف بينها في القرب والبعد فإن الحديبية بالتخفيف أو التثديد بقر يقرب مكة على طريق جده دون مرحله ثم أطلق على الموضع ويقال نصفه في الحل ونصفه في الحرم والجمرات بكسر الجيم والعين وتشديد الراء أو بكسر الجيم وسكون العين وتخفيف الراء موضع بين مكة والطائف على سبعة أميال والتنعيم موضع قريب من مكة وهو أقرب أطراف الحل إلى مكة ويقال بينهما وبين مكة أربعة أميال ويعرف بمجد عابشه كذا في مجمع البحرين وأما المواقيت الخمسة فمن العلامة في هي أن إحداهما من مكة ذوالخليفة فإنها على عشرة مراحل من مكة وإليه في البعد الحجفة والمواقيت الثلاثة الباقية على مسافة واحدة بينها وبين مكة لثلاث فاصدتان وقيل أن الحجفة على ثلاث مراحل من مكة (مسألة ٥) كل من حج أو اعتمر على طريق فيقاته ميقات أهل ذلك الطريق وإن كان مهمل أرضه غيره كما أشرنا إليه سابقاً فلا يتعين أن يحرم من مهمل أرضه بالاجتماع والنصوص منها صحيحة صفوان أن رسول الله ص وقت المواقيت لأهلها ومن أتى عليها من غير أهلها (مسألة ٦) قد علمنا أن ميقات حج التمتع مكة واجباً كان أو مستحباً من الأفاقي وأهل مكة وميقات عمرته أحد المواقيت الخمسة أو محاذاتها كذلك أيضاً وميقات حج القران والأفراد أحد تلك المواقيت مطلقاً أيضاً إلا إذا كان منزله دون الميقات أو مكة فيقاته منزله ويجوز من أحد تلك المواقيت أيضاً بل هو الأفضل وميقات عمرتها أدنى الحل إذا كان في مكة ويجوز من أحد المواقيت أيضاً وإذا لم يكن في مكة فيتعين إحداهما وكذا الحكم في العمرة المفردة مستحبة كانت أو واجبة وإن نذر الأحرام من ميقات معين تعين والجوار بمكة بعد السنتين حاله حال أهلها وقبل ذلك حاله حال الداني فإذا أراد حج الأفراد أو القران يكون ميقاته أحد الخمسة أو محاذاتها وإذا أراد العمرة المفردة جاز أحرامها من أدنى الحل

فصل في أحكام المواقيت

(مسألة ١) لا يجوز الأحرام قبل المواقيت ولا بعده ولا يكتفى بالمرور عليها محرماً بل لا بد من إتيانها جديداً في خبر مبسرة دخلت على أبي عبد الله ع وأنا متغير اللون فقال ع من أين أحرمت بالحج قلت من موضع كذا وكذا فقال ع رب طالب خير يزل قدمه ثم قال يسرك أن

صليت الظهر في السفر أربعا قلت لا قال فهو والله ذلك نعم يستثنى من ذلك «موضعان» أحدهما إذا نذر الأحرام قبل الميقات فإنه يجوز ويصح للنصوص منها خبر أبي بصير عن أبي عبد الله ع لو أن عبداً إنعم الله تعالى عليه نعمة أو ابتلاه ببلية فعفاه من تلك البلية فجعل على نفسه أن يحرم من خراسان كان عليه أن يتم ولا يضر عدم رجوعه من ذلك بل مرجوحته قبل النذر مع أن اللازم كون متعلق النذر راجحاً وذلك لاستكشاف رجحانه بشرط النذر من الأخبار واللازم رجحانه حين العمل ولو كان ذلك للنذر ونظيرة مسألة الصوم في السفر المرجوح أو الحرم من حيث هو مع صحته ورجحانه بالنذر ولا بد من دليل يدل على كونه راجحاً بشرط النذر فلا يرد أن لازم ذلك صحة نذر كل مكروه ومحرم وسيفي المتأمنين المذكورين الكاشف هو الأخبار فالقول بعدم الانقضاء كما عن جماعة لا ذكر لأوجه له لوجود النصوص وإمكان تطبيقها على القاعدة وفي الحاق العهد والتين بالنذر وعدمه وجوه ثلثها الحاق العهد دون التين ولا يبعد الأول لا يمكن الاستفادة من الأخبار والأحوط الثاني لكون الحكم على خلاف القاعدة هذا ولا يلزم التيقيد في الميقات ولا المرور عليها وإن كان الأحوط التجبد خروجاً عن شبهة الخلاف والظاهر اعتبار تعيين المكان فلا يصح نذر الأحرام قبل الميقات مطلقاً فيكون محذوراً بين الامكنة لأنه القدر المتيقن بعد عدم الإطلاق في الأخبار نعم لا يبعد التوريد بين المكانين بأن يقول الله ع أن الحرم أما من الكوفة أو من البصرة وإن كان الأحوط خلافه ولا فرق بين كون الأحرام للحج الواجب أو المندوب أو للعمرة المفردة نعم لو كان للحج أو عمرة التمتع بشرط أن يكون في أشهر الحج لا اعتبار بكون الأحرام لها فيها والنصوص إنما جوزت قبل الوقت المكفي فقط ثم نذر وخالف نذره فلم يحرم من ذلك المكان نسباً أو عمداً لم يبطل أحرامه إذا أحرم من الميقات نعم عليه الكفارة إذا خالفه متعمداً «ثانيهما» إذا أراد أدراك العمرة وجب دخوله في بقية الأعمال في شعبان لصحيفة اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله ع عن رجل يجهي معتبراً بنوي عمرة رجب فيدخل عليه الحلال قبل أن يبلغ العقبة يحرم قبل الوقت ويعملها لرجب أو يؤخر الأحرام إلى العقبة ويعملها لشعبان قال يحرم قبل الوقت لرجب فإن رجب فضلاً وصحيفة معوية ابن عمار سمعت أبا عبد الله ع يقول ليس يذبح أن يحرم دون الوقت الذي وقت رسول الله ص إلا أن يخاف فوت الشهر في العمرة ومقتضى إطلاق الثانية

جواز ذلك لادراك عمرة غير رجب ايضاً حيث ان لكل شهر عمرة لكن الاصحاب خصصوا ذلك بربح فهو الاحوط حيث ان الحكم على خلاف القاعدة والاولى والاحوط مع ذلك التجدد في الميقات كما ان الاحوط التأخير الى آخر الوقت وان كان الظاهر جواز الاحرام قبل الضيق اذا علم عدم الادراك اذا اُخِر الى الميقات بل هو الاولى حيث انه يقع باقي اعمالها ايضاً في رجب والظاهر عدم الفرق بين العمرة المندوبة والواجبة بالاصل او بالندوة ونحوه (مسئلة ٢) كما لا يجوز تقديم الاحرام على الميقات كذلك لا يجوز التأخير عنها فلا يجوز لمن اراد الحج او العمرة او دخول مكة ان يجاوز الميقات اختياراً الاحراماً بل الاحوط عدم الجأزة عن محاذات الميقات ايضاً الاحراماً وان كان امامه ميقات اخر فلم يلزم منها وجوب العود اليها مع الامكان الا اذا كان امامه ميقات اخر فانه يجوز به الاحرام منها وان اُثِم بترك الاحرام من الميقات الاول والاحوط العود اليها مع الامكان مطلقاً وان كان امامه ميقات اخر واما اذا لم يرد النسك ولا دخول مكة بان كان له شغل خارج مكة ولو كان في الحرم فلا يجب الاحرام نعم في بعض الاخبار وجوب الاحرام من الميقات اذا اراد دخول الحرم وان لم يرد دخول مكة لكن قد بدعي الاجماع على عدم وجوبه وان كان يمكن استظهاره من بعض النكات (مسئلة ٣) لو اخر الاحرام من الميقات علماً عامداً ولم يتمكن من العود اليها لضيق الوقت او لعدم اخر ولم يكن امامه ميقات اخر بطل احرامه وحجه على المشهور الاقوى وجوب عليه قضائه اذا كان مستطيعاً واما اذا لم يكن مستطيعاً فلا يجب وان اُثِم بترك الاحرام بالمرور على الميقات خصوصاً اذا لم يدخل مكة والقول بوجوبه عليه ولو لم يكن مستطيعاً بدعوى وجوب ذلك عليه اذا قصد مكة فمع تركه يجب قضائه لادليل عليه خصوصاً اذا لم يدخل مكة وذلك لان الواجب عليه انما كان الاحرام لشرف البقعة كصلوة التيمم في دخول المسجد فلا قضاء مع تركه مع ان وجوب الاحرام لذلك لا يوجب وجوب الحج عليه وايضاً اذا بدا له ولم يدخل مكة كشف عن عدم الوجوب من الاول وذهب بعضهم الى انه لو تضرع عليه العود الى الميقات احرم من مكانه كما في الناس والجاهل نظير ما اذا ترك التوضي الى ان ضاق الوقت فانه يتيمم وتصح صلوة وان اُثِم بترك الوضوء متعمداً وفيه ان البدلية في المقام لم تثبت بخلاف مسئلة التيمم والمفروض انه ترك ماوجب عليه متعمداً للعمرة المفردة وترك الاحرام لها (مسئلة ٤) لو كان قاصداً من الميقات متعمداً يجوز له ان يحرم من ادنى الحل وان كان متمكناً من العود الى الميقات فادنى الحل له

مثل كون الميقات امامه وان كان الاحوط مع ذلك العود الى الميقات ولو لم يتمكن من العود ولا الاحرام من ادنى الحل بطلت عمرته (مسئلة) لو كان صريفاً لم يتمكن من النزاع وابس الثوبين يجوز به النية والتلبية فاذا زال عندهما نزع وابسها ولا يجب (ح) عليه العود الى الميقات نعم لو كان له تضرع عن اصل انشاء الاحرام لارض او غمماً ثم زال وجب عليه العود الى الميقات اذا تمكن والا كان حكمه حكم النامي في الاحرام من مكانه اذا لم يتمكن الا منه وان تمكن العود في الجملة وجب وذهب بعضهم الى انه اذا كان معنى عليه ينوب عنه غيره لم يصل جميل عن احداهما في صريض اغشى عليه فلم يبق حتى اتى الموقف قال ح يحرم عنه رجل والظاهر ان المراد انه يحرمه رجل ويحجبه عن محرمات الاحرام لانه ينوب عنه في الاحرام ويقضي هذا القول عدم وجوب العود الى الميقات بعد افاقته وان كان متمكناً ولكن العمل به مشكل لارسال الخبر وعدم الجأزة الاقوى العود مع الامكان وعدم الاكتفاء به مع عدمه (مسئلة) اذا ترك الاحرام من الميقات نامياً او جاهلاً بالحكم او الموضوع وجب العود اليها مع الامكان ومع عدمه فالى ما يمكن الا اذا كان امامه ميقات اخر وكذا اذا جأزها محلاً لعدم كونه قاصداً للنسك ولا لدخول مكة ثم بدا له ذلك فانه يرجع الى الميقات مع التمكن والى ما يمكن مع عدمه (مسئلة) من كان مقبلاً في مكة واراد حج التمتع وجب عليه الاحرام لعمرته من الميقات اذا تمكن والا تخاله حال النامي (مسئلة) لو نسي التمتع الاحرام للحج بمكة ثم ذكر وجب عليه العود مع الامكان والا في مكانه ولو كان في عرفات بل المشعر وصح حجه وكذا لو كان جاهلاً بالحكم ولو احرم له من غير مكة مع العلم والعهد لم يصح وان دخل مكة باحرامه بل وجب عليه الاستئناف مع الامكان والا بطل حجه نعم لو احرم من غيرها نسياناً ولم يتمكن من العود اليها صح احرامه من مكانه (مسئلة) لو نسي الاحرام ولم يذكر حتى اتى بجميع الاعمال من الحج والعمرة فالاقوى صحة عمله وكذا لو تركه جهلاً حتى اتى بالجميع

فصل

في مقدمات الاحرام (مسئلة) يستحب قبل الشروع في الاحرام امور (احداها) توفير شعر الراس بل والحية لاحرام الحج مطلقاً لا خصوص التمتع كما يظهر من بعضهم لاطلاق الاخبار من اول ذي القعدة بمعنى عدم ازالة شعرها لجملة من الاخبار وهي ان كانت ظاهرة في

الوجوب الا انها محمولة على الاستحباب لجهة اخرى من الاخبار ظاهرة فيه فالقول بالوجوب كما هو ظاهر جماعة ضعيف وان كانت لا ينبغي ترك الاحتياط كما لا ينبغي ترك الاحتياط باهراق دم لو ازال شعر راحة بالخلق حيث يظهر من بعضهم وجوبه ايضا لخبر محمول على الاستحباب او على ما اذا كان في حال الاحرام ويستحب التوفير للعمرة شهراً (الثاني) قص الاظفار والاخذ من الشارب وازالة شعر الابط والعانة بالطلي او الحلق او التلحف والافضل الاول ثم الثاني ولو كان مطليا قبله يستحب له الاعادة وان لم يمض خمسة عشر يوماً ويستحب ايضا ازالة الاوصاخ من الجسد انحرى ما دل على انه كورات وكذا يستحب الاحتياك (الثالث) الغسل للاحرام في الميقات ومع المذبح عنه التيمم ويجوز تقديمه على الميقات مع خوف اعواز الماء بل الاقوى جوازه مع عدم الخوف ايضا والاحوط الاعادة في الميقات ويكفي الغسل من اول النهار الى الليل ومن اول الليل الى النهار بل الاقوى كفاية غسل اليوم الى اخر الليل وبالعكس واذا احدث بعدها قبل الاحرام يستحب اعادته خصوصاً في اليوم كما ان الاولى اعادته اذا اكل او لبس ما لا يجوز اكله او لبسه للمحرم بل وكذا لو تطيب بل الاولى ذلك في جميع تروك الاحرام فلو اتى بواحد منها بعدها قبل الاحرام الاولى اعادته ولو احرم بغسل اتى به واعاد صورة الاحرام سواء تركه طامعاً ام لا او جاهلاً او ناسياً ولكن احرامه الاول صحيح باق على حاله فلو اتى بما يوجب الكفارة بعده وقبل الاعادة وجبت عليه ويستحب ان يقول عند الغسل او بعده بسم الله والله اللهم اجعله لي نورا وطهورا وحرزا وامنا من كل خوف وشقاء من كل داء وسقم اللهم طهرني وطهر قلبي واشرح لي صدري واجر علي اسأني عبيتك ومدحتك والثناء عليك فانه لا قوة في الابلق وقد علمت ان قوام ديني التسليم لك والاتباع لسنة نبيك صلواتك عليه واله (الرابع) ان يكون الاحرام عقيب صلوة فريضة او نافلة وقيل بوجوب ذلك لجهة من الاخبار الظاهرة فيه المحمولة على الذنب للاختلاف الواقع بينها واشتغالها على خصوصيات غير واجبة والاولى ان يكون بعد صلوة الظهر في غير احرام حج التمتع فان الافضل فيه ان يصلى الظهر متى وان لم يكن في وقت الظهر فيعد صلوة فريضة اخرى حاضرة وان لم يكن ففرضية والا فعقب صلوة النافلة (الخامس) صلوة ست ركعات او اربع ركعات او ركعتين الاحرام والاولى الاثنيان بها مقدما على الفريضة ويجوز اثنيان في اي وقت كان بلا كراهة حتى في الاوقات المكروهة وفي وقت الفريضة حتى على القول بعدم جواز النافلة

ان عليه فريضة مخصوص الاخبار الواردة في المقام والاولى ان يقره في الركعة الاولى بعد الحمد التوحيد وفي الثانية الحمد لا العكس كما قيل (مسئلة) يكره للمرأة اذا ارادت الاحرام ان تستعمل الحنا اذا كان يبقى اثره الى ما بعده مع قصد الزينة بل لامعه ايضا اذا كان يحصل به الزينة وان لم يقصدها بل قيل يحرمته فالاحوط تركه وان كان الاقوى عدمها والرواية مختصة بالمرأة لكنهم الحقوا بها الرجل ايضا لقاعدة الاشتراك ولا بأس به واما استعماله مع عدم ارادة الاحرام فلا بأس به وان بقي اثره ولا بأس بعدم ازالته وان كانت ممكنة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل في كيفية الاحرام

واجباته ثلاثة «الاول» النية بمعنى القصد اليه فلو احرم من غير قصد اصلا بطل سواء كان عن عمد او سهو او جهل ويبطل نسكه ايضا اذا كانت التبرك عمدا واما مع السهو والجهل فلا يبطل ويجب عليه تجديده من الميقات اذا امكن والا فمن حيث امكن على التفصيل الذي مر سابقا في ترك اصل الاحرام (مسئلة ١) يعزب فيها القرية والخلوص كما في سائر العبادات فتح قد هما او احدهما يبطل احرامه (مسئلة ٢) يجب ان تكون مقارنة للشروع فيه فلا يكفي حصولها في الاثناء فلو تركها وجب تجديده ولا وجه لما قيل من ان الاحرام تروك وهي لا تنفقر الى النية والقدر المسلم من الاجماع على اعتبارها انما هو في الجملة ولو قبل التحلل اذ تمتع او لا كونه تروكا فان الثانية ولبس الثوبين من الافعال وثانيا اعتبارها فيه على حد اعتبارها سبقة سائر العبادات في كون اللازم تحققها حين الشروع فيها (مسئلة ٣) يعتبر في النية تعيين كون الاحرام لحج او عمرة وان الحج تمتع او قران او افراد وانه لنفسه او نيابة من غيره وانه حجة الاسلام او الحج التذري او الذبني فلو نوى الاحرام من غير تعيين واوكله الى ما بعد ذلك بطل فما عن بعضهم من صحته وان له صرفه الى ايها شاء من حج او عمرة لا وجه له اذ الظاهر انه جزء من النسك فيجب نيته كما في اجزاء سائر العبادات وليس مثل الوضوء والغسل بالنسبة

الى الصلوة ثم الاقوى كفاية التعيين الاجمالى حتى بان يذرى الاحرام لما سميته من حج او
عمرة فانه نوع تعيين وفرق بينه وبين ما لو نوى مردداً مع اكمال التعيين الى ما بعد (مسئلة ٤)
لا يعتبر فيها نية الوجه من وجوب او نذر الا اذا توقف التعيين عليها وكذا لا يعتبر فيها
الناظر بل ولا الاخطار بالبال فيكفي الداعي (مسئلة ٥) لا يعتبر في الاحرام استمرار العزم
على ترك عمراته بل الاعتبار العزم على تركها مستقراً فلو لم يعزم من الاول على استمرار الترك بطل
واما لو عزم على ذلك ولم يستمر عزمه بان نوى بعد تحقق الاحرام عدمه او اتيان شئ منها لم
يبطل الا يعتبر فيه استدامة النية كما في الصوم والفرق ان التروك في الصوم معتبرة سيف صحته
بخلاف الاحرام فانها قية واجبات تكليفية (مسئلة ٦) لو نوى ما عينه من حج او عمرة وجب
عليه التجديد سواء تبين عليه احدها او لا وقيل انه للتعين منها ومع عدم التعيين يكون لما
يصح منها ومع صحتهما كما في شهر الحج الاولى جعله للعمرة المتعم بها وهو مشكل اذ لا وجه له
(مسئلة ٧) لا تكفي نية واحدة للحج والعمرة بل لا بد لكل منهما من نية مستقلة اذ كل
منهما يحتاج الى احرام مستقل فلو نوى كذلك وجب عليه تجديدهما والقول بصرفه الى التعيين
منها اذا تبين عليه احدهما والتخير بينهما اذا لم يتبين وصح منه كل منهما كما في اشهر الحج
لا وجه له كاقول بانه لو كان في اشهر الحج بطل وزم التجديد وان كان في غيرها صح عمرة
مفردة (مسئلة ٨) لو نوى كاحرام فلان فان علم انه لا ما احرم صح وان لم يعلم قيل بالبطلاق
لعدم التعيين وقيل بالصحة لما عني على عليه السلام والاقوى الصحة لانه نوع تعيين نعم لو لم
يحرم فلان او بقي على الاشتباه فالظاهر البطلاق وقد يقال انه في صورة الاشتباه يمتنع ولا وجه
له الا اذا كان في مقام يصح له العدول الى التمتع (مسئلة ٩) لو وجب عليه نوع من الحج او
العمرة فنوى غيره بطل (مسئلة ١٠) لو نوى نوعاً ونطق بغيره كان المدار على ما نوى دون
ما نطق (مسئلة ١١) لو كان في اثناء نوع وشك في انه نواه او نوى غيره بلى على انه نواه
(مسئلة ١٢) يستفاد من جملة من الاخبار استحباب التلفظ بالنية والظاهر تحققة باى لفظ
كان والاولى ان يكون بما في صحيحة بن عمار وهو ان يقول اللهم انى اريد ما امرت به من
التمتع بالعمرة الى الحج على كتابك وسنة نبيك ص فبسر ذلك لي ونقبه منى واعني عليه فان
عرض شئ يمسسى فخلى حيث حبستى لقدرك الذى قدرت على اللهم ان لم تكن حجة فعمرة
احرم لك شعري وبشري ولحي ودمي وعظامي وميتي وعصي من النساء والطيب ابغى بذلك

وجهك والدار الآخرة (مسئلة ١٣) يستحب ان يشترط عند احرامه على الله ان يحمله اذا
عرض مانع من اتمام نسكه من حج او عمرة وان يتم احرامه عمرة اذا كان للحج ولم يمكنه الاثنيان
كما يظهر من جملة من الاخبار واختلافه في فائدة هذا الاشتراط فقيل انها سقوط الهدى وقيل
انها تعجيل التحلل وعدم انتظار بلوغ الهدى محله وقيل سقوط الحج من قابل وقيل ان فائدته
ادراك الثواب فهو مستحب تعمدي وهذا هو الاظهر ويدل عليه قوله عليه السلام في بعض
الاخبار هو حل حيث حبسه اشترط اولم يشترط والظاهر عدم كفاية النية في حصول الاشتراط
بل لا بد من التلفظ لكن يكفي كما افاد هذا المعنى فلا يعتبر فيه لفظ مخصوص وان كانت
الاولى التعيين عما في الاخبار «الثاني» من واجبات الاحرام الثلاث الاربع والقول بوجوب
الخمس او الست ضعيف بل ادعى جماعة الاجماع على عدم وجوب الازيد من الاربع
واختلفوا في صورتها على اقول «احدها» ان يقول ليك اللهم ليك لا شريك لك
ليك «الثاني» ان يقول بعد العبارة المذكورة ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك
«الثالث» ان يقول ليك اللهم ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك
ليك «الرابع» كالثالث الا انه يقول ان الحمد والنعمة والملك لك لا شريك لك ليك
بتقديم لفظ والملك على لفظ لك والاقوى هو القول الاول كما هو صريح صحيحة معوية بن عمار
والزوائد مستحبة والاولى التكرار بالاثبات بكل من الصور المذكورة بل يستحب ان يقول كما
في صحيحة معوية بن عمار ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك
والملك لك لا شريك لك ليك ذا المعارج ليك ليك ليك داعيا الى دار السلام ليك غفار
الذنوب ليك ليك اهل النائية ليك ليك ذا الجلال والاكرام ليك مرهوباً ومرغوباً ليك
ليك ليك لبدء والمعاد اليك ليك كشاف الكرب العظيم ليك ليك عبدك وابن عبدك
ليك ليك يا كريم ليك (مسئلة ١٤) اللازم الاثنيان بها على الوجه الصحيح بالتحصيص ومع
الكلمات على قواعد العربية فلا يجوز المنفرد مع التمكن من الصحيح بالتحصيص ومع عدمه
عدم تمكنه فالاحوط الجمع بينه وبين الاستنابة وكذا لا تجزى الترجمة مع التمكن ومع عدمه
فالاحوط الجمع بينهما وبين الاستنابة والاخرس يشير اليها باصبعه مع تحريك لسانه والاولى
ان يجمع بينهما وبين الاستنابة وبلى من الصبي الغير المميز ومن المغمى عليه وفي قوله ان الحمد
الحج يصح ان يقره بكسر المحذرة وفحها والاولى الاول وليك مصدر منصوب بفعل مقدر اى

الباب بعد الباب أو لبس بعد لب أي إقامة بعد إقامة من لب بالمكان أو الب أي أقام
والأولى كونه من لب وعلى هذا فاصله لبين لك تحذف اللام وأضيف إلى الكاف تحذف النون
وحامل معناه اجابتين لك وربما يشمل أن يكون من لب بمعنى واجه يق داري ثلب دارك
أي تواجهها فمعناه مواجهتي وقصدى لك وأما احتمال كونه من لب الشيء أي خالعه فيكون
بمعنى أخلاصى لك فبعبارة كإني القول بأنه كلمة مفردة نظير على ولدى فاضيت إلى الكاف
فقابلت الله ياء لاوجه له لأن على ولدى إذا أضيفا إلى الظاهر بق فيها بالالف كمل زبد
ولدى زبد وليس لي كذلك فإنه يقال فيه لي زبد بالياء (مسئلة ١٥) لا يبعد أحرام حج
التمتع وأحرام عمرته ولا أحرام حج الأفراد ولا أحرام العمرة المفردة إلا بالتلبية وأما في حج
القرآن فيخبر بين التلبية وبين الأشعار أو التقليد والأشعار مختص بالبدن والتقليد مشترك
بينها وبين غيرها من أنواع الهدى والأولى في البدن الجمع بين الأشعار والتقليد فيبعد أحرام
حج القرآن بأحد هذه الثلاثة ولكن الأحوط مع اختيار الأشعار والتقليد ضم التلبية أيضا نعم
الظاهر وجوب التلبية على القارن وإن لم يتوقف انعقاد أحرامه عليها فهي واجبة عليه في نفسها
ويستحب الجمع بين التلبية وأحد الأمرين وبإيهما بدء كان واجبا وكان الآخر مستحبا ثم إن
الأشعار عبارة عن شق السنم الأيمن بأن يقوم الرجل من الجانب الأيسر من الهدى ويشق
سنامه من الجانب الأيمن ويبلغ صفحته بدمه والتقليد أن يملق في رقبة الهدى فعلا خلفا قد
صلى فيه (مسئلة ١٦) لا تجب مقارنة التلبية لتلبية الأحرام وإن كان أحوط فيجوز أن يؤخرها
عن التلبية ولبس الثوبين على الأقوى (مسئلة ١٧) لا تحرم عليه محرمات الأحرام قبل التلبية
وإن دخل فيه بالتلبية ولبس الثوبين ولو فعل شيئا من المحرمات لا يكون اثما وليس عليه كفارة
وكذا في القارن إذا لم يأت بها ولا بالأشعار أو التقليد بل يجوز له أن يبطل الأحرام ما لم يأت
بها في غير القارن أو لم يأت بها ولا بأحد الأمرين فية والحاصل أن الشروع في الأحرام وإن
كان بضعف التلبية ولبس الثوبين إلا أنه لا تحرم عليه المحرمات ولا يلزم البقاء عليه إلا بها أو
بأحد الأمرين فالتلبية وأحرامها بمنزلة تكبيرة الأحرام في الصلوة (مسئلة ١٨) إذا نسي التلبية
وجب عليه العود إلى الميقات لتداركها وإن لم يتمكن أتى بها في مكان التذكير والظاهر عدم
وجوب الكفارة عليه إذا كان آتيا بما يوجبها لما عرفت من عدم انعقاد الأحرام إلا بها
(مسئلة ١٩) الواجب من التلبية مرة واحدة نعم يستحب الاكثار بها وتكريرها ما استطاع

خصوصا في دير كل صلوة فرضة أو نافلة وعند صعود شرف أو هبوط واد وعند المنام وعند
اليقظة وعند الركوب وعند النزول وعند ملاقات ركب وفي الاستحار وفي بعض الأخبار من
لبي في أحرامه سبعين مرة إيانا واحتسابا أشهد الله له ألف ملك يرأة من النار ويرأة
من النفاق ويستحب الجهر بها خصوصا في المواضع المذكورة للرجال دون النساء في المنزل
إن التلبية شعار الحرم فرفع صوتك بالتلبية وفي المرفوعة لما أحرم رسول الله صلى الله عليه وآله
أناه جبرئيل فقال من أصحابك بالعج والتعج فرفع الصوت بالتلبية والتعج نحر البدن
(مسئلة ٢٠) ذكر جماعة أن الأفضل لمن حج على طريق المدينة تأخير التلبية إلى البدء مطلقا
كما قاله بعضهم أوفي خصوص الراكب كما قيل وإن حج على طريق آخر تأخيرها إلى أن يتشقى
قلبا وإن حج من مكة تأخيرها إلى الرقطاء كما قيل أو إلى أن يشرف على الأبلح لكن الظاهر
بعد عدم الأشكال في عدم وجوب مقارنتها لتلبية وليس الثوبين استحباب التعجيل بها مطلقا
وكون التلبية التأخير بالنسبة إلى الجهر بها فالأفضل أن يأتي بها حين التلبية وليس الثوبين سرا
ويؤخر الجهر بها إلى المواضع المذكورة والبدء أرض مخصوصة بين مكة والمدينة على ميل
من ذي الحليفة نحو مكة والأبلح مسيل وأدى مكة وهو مسيل وأصح فيه دقائق الحصى أوله
عنه منقطع الشهب بين فادي مئى وأخره متصل بالقبرة التي تسمى بالعلى عند أهل مكة
والرقطاء موضع دون الروم يسمى مدعى ومدعى الأقوام مجتمع قبائلهم والروم حاجز بين السيل
عن البيت ويعبر عنه بالمدعى (مسئلة ٢١) المعتمر عمره التمتع بقطع التلبية عند مشاهدة
بيوت مكة في الزمن القديم وحدها لمن جاء على طريق المدينة عقبه المدينة وهو مكان معروف
والمعتمر عمره مفردة عند دخول الحرم إذا جاء من خارج الحرم وعند مشاهدة الكعبة إن كان
قد خرج من مكة لأحرامها والحاج بأي نوع من الحج يقطعها عند الزوال من يوم عرفه
وظاهره أن القطع في الموارد المذكورة على سبيل الوجوب وهو الأحوط وقد يقال بكونه
مستحبا (مسئلة ٢٢) الظاهر أنه لا يلزم في تكرار التلبية أن يكون بالصورة المعتادة في انعقاد
الأحرام بل ولا بأحدى الصور المذكورة في الأخبار بل يكفي أن يقول ليك اللهم لبيك بل
لا يبعد كفاية تكرار لفظ لبيك (مسئلة ٢٣) إذا شك بعد الاتيان بالتلبية أنه أتى بها صحيحة
أم لا يبنى على الصحة (مسئلة ٢٤) إذا أتى بالتلبية ولبس الثوبين وشك في أنه أتى بالتلبية أيضا
حتى يجب عليه ترك المحرمات أولا يبنى على عدم الاتيان لها فيجوز له فعلها ولا كفارة عليه

(مسئلة ٢٥) اذا اتي بما يوجب الكفارة وشك في انه كان بعد التلبية حتى تجب عليه او قبلها فان كانا مجهولين التاريخ او كان تاريخ التلبية مجهولاً لم تجب عليه الكفارة وان كان تاريخ اليان الموجب مجهولاً فيجوز ان يقال بوجود الاحالة النافذة لكن الاقوى عدمه لان الاحول لا يثبت كونه بعد التلبية « الثالث » من واجبات الاحرام لبس الثوبين بعد التجرّد عما يجب على الحرم اجتنبه يتزر باحدهما ويرتدي بالآخر والاقوى عدم كون لبسها شرطاً في تحقق الاحرام بل كونه واجباً تعدياً والظاهر عدم اعتبار كيفية مخصوصة في لبسها فيعوز الانزار باحدهما كيف شاء والارتداء بالآخر او الترخّص به او غير ذلك من الهيئات لا يمكن الاحوط لبسها على الطريق المألوف ولذا الاحوط عدم عقد الازار في عقد بل عدم عقده مسطوقاً ولو بعرضه ببعض وعدم غرضه بآخرة ونحوها وكذا في الرداء الاحوط عدم عقده لكن الاقوى جواز ذلك كله في كل منهما ما لم يخرج عن كونه رداء او ازاراً وبكفي فيها المسى وان كان الاولى بل الاحوط ايضاً كون الازار ما يسر السرة والركبة والرداء ما يسر المنكبين والاحوط عدم الاستكفاء بشوب طويل يتزر ببعضه ويرتدي بالباقي الا في حال الضرورة والاحوط كون اللبس قبل التلبية والتلبية فلو قدمها عليه ادعاهما بعده والاحوط ملاحظة النية في اللبس واما التجرد فلا يعتبر فيه النية وان كان الاحوط والاولى اعتبارها فيه ايضاً (مسئلة ٢٦) لو احرم في قميص علماً عامداً اعاد لا لشرطية لبس الثوبين لشمعها كما عرفت بل لانه ضاف للنية حيث انه يعتبر فيها العزم على ترك المحرمات التي منها لبس الخيط وعلى هذا فلو لبسها فوق القميص او تحته كان الامر كذلك ايضاً لانه مثله في المنافات للنية الا ان يتنع كون الاحرام هو العزم على ترك المحرمات بل هو البناء على تحريمها على نفسه فلا تجب الاعادة ج هذا ولو احرم في القميص جاهلاً بل او ناسياً ايضاً نزع وصح احرامه اما اذا لبسه بعد الاحرام فاللازم شقه واخرجه من تحت والفرق بين الصورتين من حيث النزوع والشدّ تعدد لا يكون الاحرام باطلاً في الصورة الاولى كما قد قيل (مسئلة ٢٧) لا يجب استدامة لبس الثوبين بل يجوز تبديلها ونزعها لازالة الوسخ او التطهير بل الظاهر جواز التجرد منها مع الامن من المناظر او كون العورة مستورة بشئ اخر (مسئلة ٢٨) لا بأس بالزيادة على الثوبين سيفاً ابتداء الاحرام وفي الاثناء الانقاء عن البرد والحمل بل ولو اختياراً

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الاجارة

وهي تعليق عمل او منفعة بعوض ويمكن ان يقال ان حقيقة التسليم على عين الانتفاع بها بعوض وفيه فصول فصل في اركانها وهي ثلاثة « الاولى » الايجاب والقبول وبكفي فيها كل لفظ دال على المعنى المذكور والعرض يمنه اجرتك او اكر بك الدار مثلاً فيقول قبلت او استأجرت او استكرت ويجري فيها المعاطاة كساير العقود ويجوز ان يكون الايجاب بالقول والقبول بالعمل ولا يصح ان يقول في الايجاب بملك لدار مثلاً وان قصد الاجارة نعم لوقال بملك منفعة لدار او سكنتي الدار مثلاً لا يبعد صحته اذا قصد الاجارة « اشفي » المتعاندان وبشرط فيها البلوغ والعقل والاختيار وعدم المجبر فليس اوسع اورية « الثالث » الموضان وبشرط فيها الدور « الاولى » المملوكة وهي في كل شئ يحسبه بحيث لا يكون هناك غرر ولو اجرو داراً او حماراً من غير مساعدة ولا دفع رافع للجهل بالبطل وكذا لو جعل الموضع شيئاً مجهولاً « الثاني » ان يكونا مقدوري التسليم فلا تصح اجارة العبد الا في كفاية ضم القميص هناك في البيع اشكال « الثالث » ان يكونا مملوكين فلا تصح اجارة مال الغير ولا الاجارة بمال الغير الا مع الاجازة من المالك « الرابع » ان تكون عين المستأجرة مما يمكن الانتفاع بها مع بقائها بلا نصح اجارة الخبز للاكل مثلاً ولا الحطب للاشغال وهكذا « الخامس » ان تكون المنفعة مباحة فلا تصح اجارة المساكن لاحراز الحرمات او الدكاكين لبيعها او الدواب لحملها او الجارية لخدمتها او العبد لكتابة الكفر ونحو ذلك ونحوه الاجرة عليها « السادس » ان تكون العين مما يمكن استيفاء المنفعة منه واما لا تصح اجارة ارض للزراعة اذا لم يمكن اصال الماء اليها مع عدم

امكان الزراعة بناء السماء او عدم كفايته ه السابع ه ان يتمكن المستاجر من الانتفاع بالعين المستاجرة فلا تصح اجارة الحائض لكنس المسجد مثلاً (مسئلة ١) لاتصح الاجارة اذا كان الموجر او المستاجر مكرهاً عليها الامع الاجارة للاحق بل الا حوط عدم الاكتفاء بها بل بتجديد العقد اذا رضيا نعم تصح مع الاضرار كما اذا طلب منه ظالم مالا فاضطر الى اجارة دار سكنه لذلك فانها تصح ح كما انه اذا اضطر الى بيعها صح (مسئلة ٢) لاتصح اجارة المفلس بعد الخبز عليه داره او عقاره نعم تصح اجارته نفسه لعمل او خدمة واما السفينة فل هو كذلك اي تصح اجارة نفسه للاكتساب مع كونه محجوراً عن اجارة داره مثلاً واولا وجهان من كونه من التصرف المالي وهو محجور ومن انه ليس تصرفاً في ماله الموجود بل هو تحصيل المال ولا تعد منفعته من امواله خصوصاً اذا لم يكن كسوباً ومن هنا يظهر النظر فيما ذكره بعضهم من حجر السفينة من تزويج نفسها بدعوى ان منفعة البضع مال فانه ايضاً محل اشكال (مسئلة ٣) لا يجوز للعبد ان يوحى نفسه او ماله او مال مولاه الا باذنه او اجازته (مسئلة ٤) لا بد من تعيين العين المستاجرة فلو اجاره احد هذين العبدين واحداً هاتين الدارين لم يصح ولا بد ايضاً من تعيين نوع المنفعة اذا كانت للعين منافع متعددة نعم تصح اجارتهما بجميع منافعهما مع التعدد فيكون المستاجر مخيراً بينهما (مسئلة ٥) معلومة المنفعة اما بتقدير المدة كسكنى الدار شهراً والخياطة يوماً او منفعة ركوب الدابة الى زمان كذا واما بتقدير العمل كخياطة الثوب المعلوم طوله وعرضه وورقه وغلظته فارسية او رومية من غير تعرض للزمان نعم يلزم تعيين الزمان الواقع فيه هذا العمل كان يقول الى يوم الجمعة مثلاً وان اطلق اقضى التجبيل على الوجه العرفي وفي مثل استيجار الفحل للعزاب يعين بالمرة والمرتين ولو قدر المدة والعمل على وجه التطبيق فان علم مدة الزمان له صح وان علم عدمها بطل وان احتمل الامران ففيه قولان (مسئلة ٦) اذا استاجر دابة للعمل عليها لا بد من تعيين ما يحمل عليها بحسب الجنس ان كان يختلف الاغراض باختلافه وبحسب الوزن ولو بالمشاهدة والتخمين ان ارتفع به الفرر وكذا بالنسبة الى الركوب لا بد من مشاهدة الراكب او وصفه كما لا بد من مشاهدة الدابة او وصفها حتى لا يكتفى بالانوثية ان اختلفت الاغراض بحسبها والحاصل انه يعتبر تعيين الحمل والمحمول عليه والراكب والركوب عليه من كل جهة يختلف غرض العتلاء باختلافها (مسئلة ٧) اذا استاجر الدابة لحرق جرب معلوم فلا بد من مشاهدة الارض او وصفها على وجه يرتفع الفرر (مسئلة ٨)

اذا استاجر دابة للسفر مسافة لا بد من بيان زمان السير من ليل او نهار الا اذا كان هناك عادة متبعة (مسئلة ٩) اذا كانت الاجارة بما يكال او يوزن لا بد من تعيين كيلها او وزنها ولا تكفى المشاهدة وان كانت بما يعد لا بد من تعيين عددها وتكفى المشاهدة فيما يكون اعتباره بها (مسئلة ١٠) ما كان معلومته بتقدير المدة لا بد من تعيينها شهراً او سنة او نحو ذلك ولو قال اجرتك الى شهر او شهرين بطل ولو قال اجرتك كل شهر بدرهم مثلاً ففي صحته مطلقاً او بطلانه مطلقاً او صحته في شهر وبطلانه في الزيادة فان سكن فاجرة المثل بالثبة الى الزيادة او الفرق بين التعبير المذكور وبين ان يقول اجرتك شهراً بدرهم فان زدت فجاءه بالبطان في الاول والصحة في شهر في الثاني احوال اقويها الثاني وذلك لعدم تعيين المدة الموجب لهالة الاجارة بل جهالة المنفعة ايضاً من غير فرق بين ان يعين المبدء اولاً بل على فرض عدم تعيين المبدء يلزم جهالة المنفعة اخرى الا ان يقال انه يحصر الى المتصل بالعقد هذا اذا كان بعنوان الاجارة واما اذا كان بعنوان الجمالة فلا مانع منه لانه يغتفر فيها مثل هذه الجهالة وكذا اذا كان بعنوان الاباحة بالعرض (مسئلة ١١) اذا قال ان خطت هذا الثوب فارسيه اي بدرز فلان درهم وان خطته رومياً اي بدرزين فلان درهمان فان كان بعنوان الاجارة بطل لما مر من الجهالة وان كان بعنوان الجمالة كما هو ظاهر العبارة صح وكذا الحال اذا قال ان عملت العمل الفلاني في هذا اليوم فلان درهمان وان عملته في الغد فلان درهم والقول بالصحة اجارة في الفرضين ضعيف واذعف منه القول بالفرق بينها بالصحة في الثاني دون الاول وعلى ما ذكرناه من البطان فعلى تقدير العمل يستحق اجرة المثل وكذا في المسئلة السابقة اذا سكن الدار شهراً او اقل او اكثر (مسئلة ١٢) اذا استاجر دابة ليجعله او يحمله متاعه الى مكان معين في وقت معين باجرة معينة كان استاجر منه دابة لا يصله الى كربلاء قبل ليلة النصف من شعبان ولم يوصله فان كان ذلك لعدم مدة الوقت وعدم امكان الاصال فالاجارة باطلة وان كان الزمان واسماً ومع هذا قصر ولم يوصله فان كان ذلك على وجه العنوانية والتقييد لم يستحق شيئاً من الاجارة لعدم العمل بمقتضى الاجارة اصلاً نظير ما اذا استاجر دابة ليصوم يوم الجمعة فاشتباه وصام يوم السبت وان كان ذلك على وجه الشرطية بان يكون متعلق الاجارة الاصال الى كربلاء ولكن اشترط عليه الاصال في ذلك الوقت فالاجارة صحيحة والاجرة المقيمة لازمة لكن لئلا يختار النسخ من جهة بخلاف الشرط ومعه يرجع الى اجرة المثل ولو قال وان لم توصلي في وقت كذا فالاجرة كذا اقل

بما عين اولاً فهذا ايضا فسان قد يكون ذلك بحيث يكون كلتا الصورتين من الايصال في ذلك الوقت وعدم الايصال فيه مورداً للاجارة فيرجع الى قوله اجرتك باجرة كذا ان اوصلتك في الوقت الثاني وباجرة كذا ان لم اوصلك في ذلك الوقت وهذا باطل للجملة نظرياً مذكور في المسئلة السابقة من البطلان ان قال ان سمات في هذا اليوم فلك درهمان الخ وقد يكون مورد الاجارة هو الايصال في ذلك الوقت ويشترط عليه ان ينقص من الاجرة كذا على فرض عدم الايصال والنظر في الصحة في هذه الصورة لعدم المؤنوث وغيره مضافاً الى صحبة محمد الحلي ولو قال ان لم توصني فلا اجرة لك فان كان على وجه الشرطية بان يكون متعلق الاجارة هو الايصال الكذائي فقط واشترط عليه عدم الاجرة على تقدير مخالفة صح ويكون الشرط المذكور مؤكداً لنقض العقد وان كان على وجه القيدية بان جعل كلتا الصورتين مورداً للاجارة الا ان في الصورة الثانية بلا اجرة يكون باطلاً ولعل هذه الصورة مراد المشهور القائلين بالبطلان دون الاولى حيث قالوا ولو شرط سقوط الاجرة ان لم يوصله لم يجز (مسئلة ١٣) اذا استأجر منه دابة لزيارة النصف من شعبان مثلاً ولكن لم يشترط على المجر ذلك ولم يكن على وجه العنوانية ايضا وانفق انه لم يوصله لم يكن له خيار الفسخ وعليه تمام المسئلة من الاجرة وان لم يوصله الى كرايه اصلاً سقط من المسئلة بحساب ما بقي واستحق بمقدار ما مضى والفرق بين هذه المسئلة وما مر في المسئلة السابقة ان الايصال هنا غرض وداع وفيما من قيد واشترط

فصل

الاجارة من العقود اللازمة لانفسخ الا بالقبول او شرط الخيار لاحدها او كليهما اذا اخذ الفسخ نعم الاجارة المعاطية جائزة يجوز لكل منها الفسخ ما لم تلزم بتصرفها او تصرف احدها فيما انتقل اليه (مسئلة ١) يجوز بيع العين المستأجرة قبل تمام مدة الاجارة ولا تنفسخ الاجارة به فننقل الى المشتري مسؤولية المنفعة مدة الاجارة نعم للمشتري مع جهله بالاجارة خيار فسخ البيع لان نقص المنفعة عيب ولكن ليس كسائر العيوب مما يكون للمشتري معه مخيراً بين الرد والارش فليس له ان لا يفسخ ويطالب بالارش فان العيب الموجب بالارش ما كان نقصاً في الشيء في حد نفسه مثل العسي والعرج وكونه مقطوع اليد او نحو ذلك لانه لا يملك المقام الذي العين في حدتها لا عيب فيها واما لو علم المشتري انها مستأجرة ومع ذلك اقدم على الشراء فليس له

الفسخ ايضا نعم لو اعتقد كون مدة الاجارة كذا مقدارا فبان انها ازيد له الخيار ايضا ولو فسخ المستأجر الاجارة رجعت المنفعة في بقية المدة الى البائع لا الى المشتري نعم لو اعتقد البائع والمشتري بقاء مدة الاجارة وان العين مسلوقة بالمنفعة الى زمان كذا وتبين ان المدة منقضية فهل منفعة تلك المدة للبائع حيث انه كانه شرط كونها مسلوقة بالمنفعة الى زمان كذا او للمشتري لانها تابعة للعين ما لم تفرز بالنقل الى الغير او بالاستثناء والمفروض عدمها وجهان والا فوجه الثاني نعم لو شرط كونها مسلوقة بالمنفعة الى زمان كذا بعد اعتقاد بقاء المدة كان لما ذكر وجه ثم بناء على ما هو الاقوى من رجوع المنفعة في الصورة السابقة الى المشتري فهل للبائع الخيار او لا وجهان لا يخلو اولهما من قوة خصوصاً اذا اوجب ذلك له الفسخ هذا اذا بيعت العين المستأجرة على غير المستأجر اما لو بيعت عليه في انفساخ الاجارة وجهان افويها لعدم ويتفرع على ذلك امور منها اجتماع الثمن والاجرة عليه حيث انه بقاء ملكه بالمنفعة في مدة تلك الاجارة لو فسخ البيع باحد اسبابه بخلاف ما لو قبل بانفساخ الاجارة ومنها ارث الزوجة من المنفعة في تلك المدة لو مات الزوج المستأجر بعد شرائه تلك العين وان كانت مما لا يورث الزوجة منه بخلاف ما لو قبل بالانفساخ بمجرد البيع ومنها رجوع المشتري بالاجارة لو تلفت العين بعد قبضها وقبل انقضاء مدة الاجارة فان تعذر استيفاء المنفعة يكشف عن بطلان الاجارة ويوجب الرجوع بالعرض وان كان تلف العين عليه (مسئلة ٢) لو وقع البيع والاجارة في زمان واحد كمالو باع العين مالها على شخص وأجرها وكيله على شخص آخر وانفق وقوعها في زمان واحد فهل يصحان معاً ويملكها المشتري مسؤولية المنفعة كما لو سبقت الاجارة او يطلان معاً للتزاحم في ملكية المنفعة او يطلان معاً بالنسبة الى تملك المنفعة فصح البيع على انها مسلوقة بالمنفعة تلك المدة فتبقى المنفعة على ملك البائع وجوه اقربها الاول لعدم التزاحم فان البائع لا يملك المنفعة وانما يملك العين وملكه العين توجب ملكية المنفعة للثبوت وهي متأخرة عن الاجارة (مسئلة ٣) لا تبطل الاجارة بموت المجر ولا بموت المشتري مع جهله بالاجارة خيار فسخ الموقوفة اذا اجر البطلان السابق تبطل بمرته بعد الانتقال الى البطلان اللاحق لان الملكية محدودة ومثله ما لو كانت المنفعة موصى بها للمجر مادام حياً بخلاف ما اذا كان المجر مراً الموتى للوقف واجر لصحة البطلان الى مدة فانها لا تبطل بموته ولا بموت البطلان الموجود حال الاجارة وكذا تبطل اذا اجر نفسه للعمل بنفسه من خدمة او غيرها فانه اذا مات لا يبقى محل

للاجارة وكذا اذا مات المستاجر الذي هو محل العمل من خدمة او عمل آخر متعلق به بنفسه ولو جعل العمل في ذمته لا تبطل الاجارة بموته بل يستوفى من تركته وكذا بالنسبة الى المستاجر اذا لم يكن محل العمل بل كان مالكا له على الموجه كما اذا اجره للخدمة من غير تعهد بكونها له فانه اذا مات تنقل الى وارثه فهم يملكون عليه ذلك العمل واذا اجر الدار واشترط على المستاجر سكنه بنفسه لا تبطل بموته ويكون للموجه خيار الشئ نعم اذا اعتبر سكنه على وجه القيدية تبطل بموته (مسئلة ٤) اذا اجر المولى او الوصى العبي المولى عليه مدة تزيد على زمان بلوغه ورشدته بطلت في المتيقن بلوغه فيه بمعنى انها موقوفة على اجارته وصحت واقعا وظاهرا بالنسبة الى المتيقن صفه وظاهرا بالنسبة الى المحتمل فاذا بلغ له ان يفسخ على الاقوى اى لا يجوز خلافا لبعضهم تحكيم بلزومها عليه لوقوعها من اهلها في محالها في وقت لم يعلم لها منافع وهو كما ترى ثم لو انتقضت المصلحة اللازمة المراعات اجارته مدة زائدة على زمان البلوغ بحيث يكون اجارته اقل من تلك المدة خلاف مصلحته تكون لازمة ليس له فسخها بعد بلوغه وكذا الكلام في اجارة املاكه (مسئلة ٥) اذا اجرت امرأة نفسها للخدمة مدة معينة فتزوجت قبل انقضائها لم تبطل الاجارة وان كانت الخدمة منافية لاستمتاع الزوج (مسئلة ٦) اذا اجر عبده او امته للخدمة ثم اعتقه لا تبطل الاجارة بالعتق وليس له الرجوع على مولاه بعرض تلك الخدمة في بقية المدة لانه كان مالكا لمنافعه ابدا وقد استوفاه بالنسبة الى تلك المدة فدهوى انه فوت على العبد ما كان له حال حرته كما ترى نعم بقي الكلام في نفقته في بقية المدة ان لم يكن شرط كونها على المستاجر وفي المسئلة وجوه « احدها » كونها على المولى لانه حيث استوفى بالاجارة منافعه فكانه باق على ملكه « الثاني » انه في كسبه ان امكن له الاكتساب لانه في غير زمان الخدمة وان لم يكن فمن بيت المال وان لم يكن فعلى المسئلة كفاية « الثالث » انه ان لم يمكن اكتسابه في غير زمان الخدمة في كسبه وان كان منافيا للخدمة « الرابع » انه من كسبه ويتعلق مقدار ما يفتقر منه من الخدمة بذمته « الخامس » انه من بيت المال من الاول ولا يبعد قوة الوجه الاول (مسئلة ٧) اذا وجد المستاجر في العين المستاجرة عيبا سابقا على العقد وكان جاهلا به فان كان مما تنقص به المنفعة فلا اشكال في ثبوت الخيار له بين الفسخ والابقاء والظاهر عدم جواز مطالبة الارش فله الفسخ او الرضا بها بحال نعم لو كان العيب مثل خراب بعض ابواب الدار فالظاهر تعريض الاجارة لانه يكون حينئذ من قبيل بعض الصفقة ولو كان

العيب مما لاتنقص معه المنفعة كما اذا تبين كون الدابة مقطوع الاذن او الذنب فرما يستشكل في ثبوت الخيار معه لكن الاقوى ثبوته اذا كان مما يختلف به الرغبات وتفاوتت به الاجرة وكذا له الخيار اذا حدث فيها عيب بعد العقد وقبل القبض بل بعد القبض ايضا وان كان استوفى بعض المنفعة ومضى بعض المدة هذا اذا كانت العين شخصية واما اذا كانت كلية وكان الفرد المقبوض معيبا فليس له فسخ العقد بل له مطالبة البديل نعم لو تعدد البديل كان له الخيار في اصل العقد (مسئلة ٨) اذا وجد الموجه عيبا سابقا في الاجرة ولم يكن عالما به كان له فسخ العقد وله الرضا به وهل له مطالبة الارش معه لا يبعد ذلك بل ربما يدعي عدم الخلاف فيه لكن هذا اذا لم تكن الاجرة منفعة عين والا فلا ارش فيه مثل ما مر في المسئلة السابقة من كون العين المستاجرة معيبا هذا اذا كانت الاجرة عين شخصية واما اذا كانت كلية له مطالبة البديل لا فسخ اصل العقد الا مع تعدد البديل على حد ما مر في المسئلة السابقة (مسئلة ٩) اذا افلس المستاجر بالاجرة كان للموجه الخيار بين الفسخ واسترداد العين وبين الضرب مع الغرماء نظير ما اذا افلس المشتري بالثمن حيث ان للبائع الخيار اذا وجد عين ماله (مسئلة ١٠) اذا تبين غبن الموجه او المستاجر فله الخيار اذا لم يكن عالما به حال العقد الا اذا اشترط سقوطه في ضمن العقد (مسئلة ١١) ليس في الاجارة خيار المجلس ولا خيار الحيوان بل ولا خيار التأخير على الوجه المذكور في البيع ويجوز فيها خيار الشرط حتى للاجنبي وخيار العيب والغبن كما ذكرنا بل يجزى فيها ساير الخيارات كخيار الاشتراط وتبعض الصفقة وتعدر التأميم والتفليس والتدليس والشركة وما يفسد ليومه وخيار شرط رد العوض نظير شرط رد الثمن في البيع (مسئلة ١٢) اذا اجر عبده او داره مثلاً ثم باعه من المستاجر لم تبطل الاجارة فيكون للمشتري منفعة العبد مثلاً من جهة الاجارة قبل انقضاء مدتها لا من جهة تبعية العين ولو فسخت الاجارة رجعت الى البائع ولو مات بعد القبض رجع المشتري المستاجر على البائع بما يقابل بقية المدة من الاجرة وان كان تلف العين عليه والله العالم

فصل

يملك المستاجر المنفعة في اجارة الاعيان والمحل في الاجارة على الاعمال بنفس العقد من غير توقف على شيء كما هو مقتضى سببية العقد كما ان الموجه يملك الاجرة ملكية متزلزلة به كك

ولكن لا يستحق الموجر مطالبة الاجرة الا بتسليم العين او العمل كما لا يستحق المستأجر مطالبتها الا بتسليم الاجرة كما هو مقتضى المعاوضة وتستقر ملكية الاجرة باستيفاء المنفعة او العمل او ما يحكمه فاصل الملكية للطرفين موقوف على تمامية العقد وجواز المطالبة موقوف على التسليم واستقرار ملكية الاجرة موقوف على استيفاء المنفعة او تمام العمل او ما يحكمه فلو حصل مانع عن الاستيفاء او عن العمل تنفس الاجارة كما سيأتي تفصيله (مسئلة ١) لو استأجر داراً مثلاً وتسلمها ومضت مدة الاجارة استقرت الاجرة عليه سواء سكنها او لم يسكنها باختياره وكذا اذا استأجر دابة للركوب او لحمل المتاع الى مكان كذا ومضى زمان يمكن له ذلك وجب عليه الاجرة واستقرت وان لم يركب او لم يحمل بشرط ان يكون مقدراً بالزمان المتصل بالمقدد واما اذا عينا وقتاً فبعد مضي ذلك الوقت هذا اذا كانت الاجارة واقعة على عين معينة شخصية في وقت معين واما ان وقتت على كلى وعين في فرد وتسلمه فالاقوى انه كذلك مع تعيين الوقت وانقضائه نعم مع عدم تعيين الوقت فالظاهر عدم استقرار الاجرة المسمى وبقاء الاجارة وان كان ضامناً لاجرة المثل لتلك المدة من جهة تفويته المنفعة على الموجر (مسئلة ٢) اذا بذل الموجر العين المستأجرة للمستأجر ولم يسلم - حتى انقضت المدة استقرت عليه الاجرة وكذا اذا استأجره ليحيط له ثوباً معيناً مثلاً في وقت معين وامتنع من دفع الثوب اليه حتى مضى ذلك الوقت فانه يجب عليه دفع الاجرة سواء اشتغل في ذلك الوقت مع امتناع المستأجر من دفع الثوب اليه بشغل اخر لنفسه او لغيره او لغيره فارتأ (مسئلة ٣) اذا استأجره لقطع ضرره ومضت المدة اتي بقاء ذلك فيها وكان الموجر باذلاً نفسه استقرت الاجرة سواء كان الموجر حراً او عبداً باذن مولاه واما حال الفرق بينهما بالاستقرار في الثاني دون الاول لان منافع الحر لا تضيق الا بالاستيفاء لوجه له لان منفعته بعد المقدد عليها صارت مالا للمستحق فاذا بذلها لم يقبل كان تلفها منه مع اننا لا نسلم ان منفعته لا تضمن الا بالاستيفاء بل تضمن بالتفويت ايضاً اذا صدق ذلك كما اذا حبسه وكان كدواً فانه يصدق في العرف انه فوت عليه كذا مقدراً هذا ولو استأجره لقطع ضرره فزال الالم بعد العقد لم تثبت الاجرة لانفساخ الاجارة ح (مسئلة ٤) اذا تلفت العين المستأجرة قبل قبض المستأجر بطلت الاجارة وكذا اذا تلفت عتيب قبضها بلا فصل واما اذا تلفت بعد استيفاء منفعتها في بعض المدة فبطل بالنسبة الى بقية المدة فيرجع من الاجرة بما قابل يتخلف من المدة ان نقصاً فنصف وان ثلثاً

فكث مع تساوى الاجزاء بحسب الاوقات ومع التفاوت تلاحظ النسبة (مسئلة ٥) اذا حصل الفسخ في اثناء المدة باحد اسبابه ثبتت الاجرة المأه بالنسبة الى ماضى ويرجع منها بالنسبة الى ما بقي كما ذكرنا في البطلان على المشهور ويحمل قريباً ان يرجع تمام المسمى ويكون للموجر اجرة المثل بالنسبة الى ماضى لان المفروض انه يفسخ العقد الواقع اولاً ومقتضى الفسخ عود كل عوض الى مالكه بل يحتمل ان يكون الامر كذلك في صورة البطلان ايضاً لكنه بعيد (مسئلة ٦) اذا تلف بعض العين المستأجرة تبطل بنسبته ويجوز خيار تبعض الصفة (مسئلة ٧) ظاهر كات العلماء ان الاجرة من حين العقد مملوكة للموجر بتمامها وبالتلف قبل القبض او بعده او في اثناء المدة ترجع الى المستأجر كلاً او بعضاً من حين البطلان كما هو الحال عندم في تلف المبيع قبل القبض لا ان يكون كاشفاً عن عدم ملكيتها من الاول وهو مشكل لان مع التلف يتكشف عدم كون الموجر مالكا للمنفعة الى تمام المدة فلم ينتقل ما قبل التخلّف من الاول اليه وقرى واضح بين تلف المبيع قبل القبض وتلف العين هنا لان المبيع حين بيعه كان مالاً موجوداً قوياً بالمعوض واما المنفعة في المقام فلم تكن موجودة حين العقد ولا في علم الله الا بتقدير بقاء العين وعلى هذا فاذا تصرف في الاجرة يكون تصرفه بالنسبة الى ما يقابل التخلّف فضولاً ومن هذا يظهر ان وجه البطلان في صورة التلف كلاً او بعضاً انكشف عدم الملكية للمعوض (مسئلة ٨) اذا اجر دابة كلية ودفع فرداً منها فتلّف لانتفخ الاجارة بل يفسخ الوفاء فعليه دفع فرداً اخر (مسئلة ٩) اذا اجره داراً فانهدمت فان خرجت عن الانتفاع بالمرة بطلت فان كان قبل القبض او بعده قبل ان يسكن فيها اصلاً رجعت الاجرة بتمامها والا بالنسبة ويحمل تمامها في هذه الصورة ايضاً وتضمن اجرة المثل بالنسبة الى ماضى لكنه بعيد وان امكن الانتفاع بها مع ذلك كان للمستأجر اختيار بين الابقاء والفسخ واذا فسخ كان حكم الاجرة ما ذكرنا وبقي هنا رجوع تمام المسمى مطلقاً ودفع اجرة المثل بالنسبة الى ماضى لان هذا هو مقتضى فسخ العقد كما مر سابقاً وان انهدم بعض بيوتها بقيت الاجارة بالنسبة الى البقية وكان للمستأجر خيار تبعض الصفة ولو بادر الموجر الى تعميرها بحيث لم يفت الانتفاع اصلاً ليس للمستأجر الفسخ (ح) على الاقوى خلافاً للثانين (مسئلة ١٠) اذا امتنع الموجر من تسليم العين المستأجرة يجبر عليه وان لم يمكن اجباره المستأجر فسخ الاجارة والرجوع بالاجرة وله الابقاء ومطالبة عوض المنفعة الفائتة وكذا ان اخذها بعد التسليم بلا فصل اوفى

اتما. المدة مع الفسخ في الاثناء يرجع بما يقابل اخلاف من الاجرة ويحتمل قويا رجوع تمام
الاجرة ودفع اجرة المثل لما مضى كما مر نظيره سابقا لان مقتضى فسخ العقد عود تمام كل من
العوذين الى مالكها الاول لكن هذا الاحتمال خلاف فتوى المشهور (مسئلة ١١) اذ امنعه
ظالم عن الانتفال بالعين قبل القبض فتغير بين الفسخ والرجوع بالاجرة وبين الرجوع على الظالم
بعوض ما فات ويحتمل قويا تعيين الثاني وان كان منع الظالم او غصبه بعد القبض بتعين الوجه
الثاني فليس له الفسخ (ح) سواء كان بعد القبض في ابتداء المدة او في اثنائها ثم لو اعاد الظالم
العين المستأجرة في اثناء المدة الى المستأجر فاختار باق لكن ليس له الفسخ الا في الجميع وربما
يحتمل جواز الفسخ بالنسبة الى ما مضى من المدة في يد الغاصب والرجوع بقسطه من المسمى
واستيفاء باقي المنفعة وهو ضعيف للزم التبعض في العقد وان كان يشكل الفرق بينه وبين
ما ذكر من مذهب المشهور من ابقاء العقد فيما مضى وفسخه فيما بقي اذ اشكال تبعض العقد
مشترك بينهما (مسئلة ١٢) لو حدث للمستأجر عذر في الاستيفاء كما لو استأجر دابة لتحمله الى
بلد فرض المستأجر ولم يقدر فالظاهر البطلان ان اشترط المباشرة على وجه القيدية وكذا
لو حصل له عذر اخر ويحتمل عدم البطلان نعم لو كان هناك عذر عام بطلت قطعا لعدم قابلية
العين للاستيفاء (ح) (مسئلة ١٣) التلف الساوي للعين المستأجرة او لجزء العمل موجب
للبطلان ومنه اتلاف الحيوانات واتلاف المستأجر بمنزلة القبض واتلاف المودع موجب للتغيير
بين ضائه والفسخ واتلاف الاجنبي موجب لضائه والعذر العام بمنزلة التلف وما العذر الخاص
بالمستأجر كما اذا استأجر دابة لركوبه بنفسه فرض ولم يقدر على المسافرة او رجلا لقلع سنه
فزال المداخلة ذلك فيه اشكال ولا يبعد ان يقال انه يوجب البطلان اذا كان بحيث لو كان
قبل العقد لم يصح معه العقد (مسئلة ١٤) اذا اجرت الزوجة نفسها بدون اذن الزوج فيما ينافي
حق الاستمتاع وقفت على اجازة الزوج بخلاف ما اذا لم يكن منافيا فانها صحيحة واذا اتفق ارادة
الزوج للاستمتاع كشف عن فسارها (مسئلة ١٥) قد ذكر سابقا ان كلا من المودع والمستأجر
يملك ما انتقل اليه بالاجارة بنفس العقد ولكن لا يجب تسليم احدها الا بتسليم الآخر وتسليم
المنفعة بتسليم العين وتسليم الاجرة باقباضها الا اذا كانت منفعة ايضا فتسليم العين التي تستوفى
منها ولا يجب على واحد منهما الا بدأ بالتسليم ولو تعامرا اجبرها الحاكم ولو كان احدهما باذلا
دون الآخر ولم يمكن جبره كان للارل الحبس الى ان يسلم الآخر هذا كله اذا لم يشترط في العقد

تأجيل التسليم في احدها والا كان هو المتبع هذا واما تسليم العمل فان كان مثل الصلوة
والصوم والحج والزكاة ونحوها فبقائه فقبله لا يستحق المودع المطالبة وبعده لا يجوز للمستأجر
المطالبة الا ان يكون هناك شرط او عادة في تقديم الاجرة فيتبعض والا فلا يستحق حتى لو لم يكن
له العمل الا بعد اخذ الاجرة كما في حج الاستيجارى اذا كان لمودع معسرا وكذا في مثل بناء
جدار داره او حفر بئر في داره او نحو ذلك فان اقام العمل تسليم ولا يحتاج الى شيء اخر واما
في مثل الثوب الذي اعطاه ليجنطه او الكتاب الذي يكتبه او نحو ذلك مما كان العمل في شيء
يد المودع فهل يكفي اقامه في التسليم فيجبره الا تمام يستحق المطالبة او لا الا بعد تسليم مورد
العمل فقبل ان يسلم الثوب مثلا لا يستحق المطالبة الاجرة قولان اقويهما الاول لان المستأجر
عليه نفس العمل والمفروض انه قد حصل لالصفة الحادثة في الثوب مثلا وهي الخيطية حتى
يقال انها في الثوب وتسليمها بتسليمه وعلى ما ذكرنا فلو تلف الثوب مثلا بعد تمام الخياطة
في يد المودع بلا ضمان يستحق اجرة العمل بخلافه على القول الآخر ولو تلف مع ضائه او اتلفه
وجب عليه قيمته مع وصف الخيطية لا قيمته قبلها وله الاجرة المسماة بخلافه على القول الآخر
فانه لا يستحق الاجرة وعليه قيمته غير مخيط واما احتمال عدم استحقاقه الاجرة مع ضائه القيمة مع
الوصف فيزيد وتكان له وجه وكذا يتفرع على ما ذكر انه لا يجوز حبس العين بعد اتمام العمل الى
ان يستوفى الاجرة فانها بده امانة اذ ليست هي ولا الصفة التي فيها مورد المعارضة فوجبها
ضمن بخلافه على القول الآخر (مسئلة ١٦) اذا تبين بطلان الاجارة رجعت الاجرة الى
المستأجر واستحق المودع اجرة لثمن بمقدار ما استفاد المأجر من المنفعة او فالت تحت يده
اذا كان جاهلا بالبطلان خصوصا مع علم المستأجر واما اذا كان عالما فيشكل ضا المستأجر
خصوصا اذا كان جاهلا لانه بتسليمه العين اليه قد هلك حرمته ماله خصوصا اذا كان البطلان
من جهة جعل الاجرة مالا يقول شرعا او عرفا او اذا كان اجرة بالاعوض ودعوى ان اقامه
واذنه في الاستيفاء انما هو بعنوان الاجارة والمفروض عدم تحققها فاذا نه قيد بما يتحقق مدفوعة
بانه ان كان المراد كونه مقيدا بالتحقق شرعا فمنعوا اذ منع فرض العلم بعدم الصحة شرعا لا يعتل
قصد تحققه الا على وجه التثريب المعلوم عدمه وان كان المراد تقيده بتحقيقه الانشائي فهو حاصل
ومن هنا يظهر حال الاجرة ايضا فانها لو تلفت في يد المودع يضمن عوضها الا اذا كان المستأجر
عالما ببطلان الاجارة ومع ذلك دفعها اليه نعم اذا كانت موجودة له ان يستردها هذا وكذا في

الاجارة على الاعمال اذا كانت باطلة يستحق العامل اجرة المثل لعمله دون المساءة اذا كان جاهلا بالبطان واما اذا كان عالما فيكون هو المتبرع بعمله سواء كان باصر من المستأجر او لا فيجب عليه رد الاجرة المساءة او عوضها ولا يستحق اجرة المثل واذا كان المستأجر ايضا عالما فليس له مطالبة الاجرة مع تلفها ولو منع عدم العمل من الموجر (مسئلة ١٧) يجوز اجارة المشاع كما يجوز بيعه وصحبه وهبته ولكن لا يجوز تسليمه الا باذن الشريك اذا كان مشتركا نعم اذا كان المستأجر جاهلا بكونه مشتركا كان له خيار الفسخ للشركة وذلك كما اذا اجره دارة فبين ان نصفها للغير ولم يجوز ذلك الغير فان له خيار الشركة بل وخيار التبعيض ولو اجره نصف الدار مشاعا وكان المستأجر معتقدا ان تمام الدار له فيكون شريكا معه في منفعتها فبين ان النصف الاخر مال الغير فالشركة مع ذلك الغير في ثبوت الخيار له (ح) وجهان لا يبعد ذلك اذا كان في الشركة مع ذلك الغير منقصة له (مسئلة ١٨) لا باس باستئجار اثنين دارا على الاشاعة ثم يقسمان مساكنها بالتراضي او بالقرعة وكذا يجوز استئجار اثنين دابة للركوب على التناوب ثم يتفقان على قرار بينهما بالتعيين بفرسخ فرسخ او غير ذلك واذا اختلفا في المبتدى يرجعان الى القرعة وكذا يجوز استئجار اثنين دابة مثلا لا على وجه الاشاعة بل نوبا معينة بالمدة او بالفراسخ وكذا يجوز اجارة اثنين نفسها على عمل معين على وجه الشركة كحمل شيء معين لا يمكن الا بالتمدد (مسئلة ١٩) لا يشترط اتصال مدة الاجارة بالعقد على الاقوى فيجوز ان يوجره دارة شهرا متأخرا عن العقد بشهر او ستة سواء كانت مستأجرة في ذلك الشهر الفاصل او لا ودعوى البطلان من جهة عدم القدرة على التسليم كما ترى اذ التسليم لازم في زمان الاستحقاق لا قبله هذا ولو اجره دارة شهر اراد ان ينصرف الى الاتصال بالعقد نعم لو لم يكن انصراف بطل

فصل

العين المستأجرة في يد المستأجر امانة فلا يضمن تلفها او تعيها الا بالتعدي او التفريط ولو شرط الموجر عليه ضمانها بدونها فالمشهور عدم الصحة لكن الاقوى صحة وادى بالصحة اذا اشترط عليه اداء مقدار مخصوص من ماله على تقدير التلف او التعيب لا بعنوان الضمان والظاهر عدم الفرق في عدم الضمان مع عدم الامر بين ان يكون التلف في اثناء المدة او بعدها اذا لم يحصل منه منع للموجر عن عين ماله اذا طلبها بل خلى بينه وبينها ولم ينصرف بعد ذلك فيها ثم هذا اذا

كانت الاجارة صحيحة واما اذا كانت باطلة ففي ضمانها وجهان اقربهما عدم خصوصاً اذا كان الموجر عالما بالبطان حين الاقباض دون المستأجر (مسئلة ١) العين التي للمستأجر يد الموجر الذي اجر نفسه لعمل فيها كالثوب اجر نفسه ليخيطه امانة فلا يضمن تلفها او نقصا الا بالتعدي او التفريط واشترط ضمانها على حذو ماصر في العين المستأجرة ولو تلفت او تلفها الموجر او الاجني قبل العمل او في الاثناء بطلت الاجارة ورجعت الاجرة بتمامها او بعضها الى المستأجر بل لو تلفها مالهما المستأجر كذلك ايضا نعم لو كانت الاجارة واقعة على منفعة الموجر بان يملك منفعة الخياطى في يوم كذا يكون اتلافه متعلق بالعمل بمنزلة استيفائه لانه باتلافه اياه فوت على نفسه المنفعة ففرق بين ان يكون العمل في ذمته او يكون منفعة الكدائية للمستأجر في الصورة الاولى التلف قبل العمل موجب للبطان ورجوع الاجرة الى المستأجر وان كان هو المتلف وفي الصورة الثانية اتلافه بمنزلة الاستيفاء وحيث انه مالك لمنفعة الموجر وقد فوتها على نفسه فلا جرة ثابتة عليه (مسئلة ٢) المدار في الضمان على قيمة يوم الاداء في القيميات لا يوم التلف ولا على القيم على الاقوى (مسئلة ٣) اذا تلف الثوب بعد الخياطة ضمن قيمته مخيطا واستحق الاجرة المساءة وكذا لو حمل متاعا الى مكان معين ثم تلف مضمون او تلفه فانه يضمن قيمته في ذلك المكان لا ان يكون المالك مخيرا بين تضمينه غير مخيط بلا اجرة او مخيطا مع الاجرة وكذا لا ان يكون في المتاع مخيرا بين قيمته غير محمول في مكانه الاول بلا اجرة او في ذلك المكان مع الاجرة كما قد يقال (مسئلة ٤) اذا افسد الاجير للخياطة او القصارة او التفصيل الثوب ضمن وكذا الخياط اذا جنى في خجائمه او الختان في ختانه وكذا الكحال والبيطار وكل من اجر نفسه لعمل في مال المستأجر اذا افسده يكون ضامنا اذا تجاوز عن الحد المأذون فيه وان كان بغير قصد له عموم من التلف وللصحيح عن ابي عبد الله ع في الرجل يعطي الثوب ليصبغه فقل ع كل عامل اعطيته اجرا على ان يصلح فافسد فهو ضامن بل ظاهر المشهور ضمانه وان لم يتجاوز عن الحد المأذون فيه ولكنه مشكل فلو مات الولد بسبب الختان مع كون الختان حاذقا من غير ان يتعدى عن محل القطع بان كان اصل الختان مضرا به في ضمانه اشكال (مسئلة ٥) الطبيب المباشر للعلاج اذا افسد ضامن وان كان حاذقا واما اذا لم يكن مباشرا بل كان امرا في ضمانه اشكال الا ان يكون سببا وكان اقرب من المباشر واشكل منه اذا كان واصفا للدواء من دون ان يكون امرا كان يقول ان دوائك كذا وكذا بل الاقوى فيه عدم الضمان وان قال الدواء الفلاني نافع للمرض

الذاتي فلا يلحق الاشكال في عدم ضمانه فلا وجه له عن بعضهم من العمل فيه وكذا لو لم يكن
مريضاً بمثل هذا المرض الشربت الدواء الثلاثي (مسئلة ٦) ذكره الطبيب من الضمان
وقبل المريض اوليه ولم يقصر في الاجتهاد والاحتياط به على الاقربى (مسئلة ٧) اذا عثر
الحمل فسقط ما كان على راسه او ظهره مثلاً ضمن لقاعدة الاتلاف (مسئلة ٨) اذا قال الخياط
مثلاً ان كان هذا يكفيني فيصا فاقطعه فقطعه فلم يكف ضمن في ربه ومشابهة لولة على بكفي
فمصارف ل نعم فقال اقطعه فلم يكف ورما يفرق بينهما فيحكم بالضمان في الاول دون الثاني بدعوى
عدم الاذن في الاول دون الثاني وفيه ان في الاول ايضاً الاذن حاصل وربما يقال بعدم الضمان
فيها لاذ فيها وفيه انه مقيد بالكفاية الا ان يقال انه مقيد باعتد الكفاية وهو حاصل
والاولى الفرق بين المارد والاخذ بحسب صدق الغرور وعدمه ارتقيد الاذن وعدمه
والاحوط مراعات الاحتياط (مسئلة ٩) اذا اجر عبده لعمل فانه في كون الضمان عليه
او على العبد يتبع به بعد عتقه اوفى كسبه اذ كان من غير تفرط وفي ذمته يتبع به بعد العتق
اذا كان بتفرط اوفى كسبه مطلقاً ويحرم واقوال اتوجهها الاخير للنص الصحيح هذا في غير
الجزاء على نفس او طرف والا فيتعلى بوقته والعرق فانه باقل الامر من الارش والقيمة
(مسئلة ١٠) اذا اجر دابة لحمل متاع فعثرت وتلف او نقص لاضمان على صاحبها الا اذا كان
هو السبب بنفس او ضرب (مسئلة ١١) اذا استأجر مقيمة او دابة لحمل متاع فنقص او سرق
لم يضمن صاحبها نعم لو اشترط عليه الضمان مع العموم دليل الشرط والنقص (مسئلة ١٢) اذا
حمل الدابة المتاجرة از يد من المشترط او المقتدر المتعارف مع الاطلاق ضمن تلفه اوعارها
والظاهر ثبوت اجرة المثل لا المسعى مع عدم التلف لان العقد لم يقع على هذا المقدار من الحمل
نعم لو لم يكن ذلك على وجه التقييد ثبت عليه المساءة واجرة المثل بالنسبة الى الزيادة (مسئلة ١٣)
اذا اكترى دابة فصار عليها زيادة عن المشترط ضمن والظاهر ثبتت اجرة المساءة بالنسبة
الى المقدار المشترط واجرة المثل بالنسبة الى الزائد (مسئلة ١٤) يجوز لمن استأجر دابة للركوب
او الحمل ان يضر بها اذا وقعت على المتعارف او يكسبها بالجمل او نحو ذلك على المتعارف الامع
منع المالك من ذلك او كونه معها وكان المتعارف صوة هو ولو تعدى عن المتعارف اوسع منه
ضمن نقصها او تلفها اما في صورة الجواز ففي ضيائه مع عدم التعدى اشكال بل الاقربى عدم
لانه ما ذون فيه (مسئلة ١٥) اذا استوجر لحفظ متاع فسرقت لم يضمن الا مع التقصير في الحفظ

ولو لغلبة الذم عليه اوسع اشترط الضمان وهل يستحق الاجرة مع السرقة الظاهر لانه لم
حصول العمل المستأجر عليه الا ان يكون متعلق الاجارة بالجلوس عنده وكان الغرض هو
الحفظ لان يكون هو المستأجر عليه (مسئلة ١٦) صاحب الحمام لا يضمن الثياب الا اذا ودع
وفرط او تعدى (وح) يشكل صحة اشترط الضمان ايضاً لانه امين محض فانه انما اخذ الاجرة
على الحمام ولم ياتخذ على الثياب نعم لو استوجر مع ذلك للحفظ ايضاً ضمن مع التعدى او التفرط
ومع اشترط الضمان ايضاً لانه لا ياتخذ الاجرة على الثياب ايضاً فلا يكون اميناً محضاً

فصل

يكفي في صحة الاجارة كون الموجه مالكا للمنفعة او وكيله عن المالك لها او وليا عليه وان كانت
العين الغير كما ارا كانت مملوكة بالوصية او بالصالح او بالاجارة فيجوز للمستأجر ان يوجرها من
الموجه او من غيره لكن في جواز تسليم العين الى المستأجر الثاني بدون اذن الموجه اشكال فلو
استأجر دابة للركوب او لحمل المتاع مدة معينة فاجرها في تلك المدة اوفى بعضها من اخر يجوز
ولكن لا يسلمها اليه بل يكون هو معها وان ركبها ذلك الاخر او حملها متاعه فجواز الاجارة
لا يلزم تسليم العين يده فان سلمها بدون اذن المالك ضمن هذا اذا كانت الاجارة الاولى
مطلقة واما اذا كانت مقيدة كان استأجر الدابة لركوبه نفسه فلا يجوز اجارتها من اخر كما انه
اذا اشترط الموجه عدم اجارتها من غيره واشترط استيفاء المنفعة بنفسه كذلك ايضاً اي
لا يجوز اجارتها من الغير نعم لو اشترط استيفاء المنفعة بنفسه ولم يشترط كونها بنفسه جاز ايضاً
اجارتها من الغير بشرط ان يكون هو للباشر للاستيفاء لذلك الغير ثم لو خالف واجر في هذه
الصورة في الصورة الاولى وهي ما اذا استأجر الدابة لركوبه نفسه بطلت لعدم كونه مالكا الا
وكونه نفسه فيكون المستأجر الثاني ضامناً لاجرة المثل للمالك ان استوفى المنفعة وفي الصورة
الثانية والثالثة في بطلان الاجارة وعدمه وجهان مبييان على ان التصرف الخالف للشرط باطل
لكونه مغتوا لحق الشرط او لا بل حرام وموجب للغير وكذا في الصورة الرابعة اذا لم يستوف
هو بل سلمها الى ذلك الغير (مسئلة ١) يجوز للمستأجر مع عدم اشترط المباشرة وما يعناها ان
يوجر العين المستأجرة باقل مما استأجر وبلاوى له مطلقاً اي متى كانت بل باكثر منه ايضاً
او احدث فيها حدثاً او كانت الاجرة من غير جنس الاجرة السابقة بل مع عدم الشرطين

ايضا فيها عدد البيت والدار والدكان والاجير واما فيها فاشكال فلا يترك الاحتياط بترك اجارتها بالاكثر بل الاحوط الحاق الرعي والغينة بها ايضا في ذلك والاقوى جواز ذلك مع عدم الشرطين في الارض على كراهة وان كان الاحوط الترك فيها ايضا بل الاحوط الترك في مطلق الاعيان الا مع احداث حدث فيها هذا وكذا لا يجوز ان يجبر بعض احد الاربعة المذكورة باز يد من الاجرة كما اذا استأجر دارا بعشرة دنائير وسكن بعضها واجر البعض الاخر باز يد من العشرة فانه لا يجوز بدون احداث حدث واما لو اجر باقل من العشرة فلا اشكال والاقوى الجواز بالعشرة ايضا وان كان الاحوط تركه (مسئلة ٢) اذا قبل عملا من غير اشتراط المباشرة ولا مع الانصراف اليها يجوز ان يوكله الى عبده او صانعه او اجنبي ولكن الاحوط عدم تسليمه متعلق العمل كالشوب ونحوه الى غيره من دون اذن المالك والاضمن وجواز الابدال لا يستلزم جواز الدفع كما مر نظيره في العين المستأجرة فيجوز له استئجار غيره لذلك العمل بمساوي الاجرة التي قررهما في اجارته او اكثر وفي جواز استئجار الغير باقل من الاجرة اشكال الا ان يحدث حدثا او ياتي ببعض فلو اجر نفسه خياطة ثوب بدرهم يشكل استئجار غيره لما باقل منه الا ان يفصله او يخطب شيئا منه ولو قليلا بل يكفي ان يشتري الخط او الابرة في جواز الاقل وكذا لو اجر نفسه لعمل صلوة سنة او صوم شهر بعشر دراهم مثلا في صورة عدم اعتبار المباشرة بشكل استئجار غيره بتسعة مثلا الا ان ياتي بصلوة واحدة او صوم يوم واحد مثلا (مسئلة ٣) اذا استؤجر لعمل في ذمة لا بشرط المباشرة يجوز تبرع الغير عنه وتفرغ ذمته بذلك ويستحق الاجرة المسماة نعم لو اتي بذلك العمل المعين غيره لا بقصد التبرع عنه لا يستحق الاجرة المسماة وتفسخ الاجارة (ح) لفوات المحل نظير امر سابقا من الاجارة على قلع السن فزال المله او خياطة ثوب فسرقت او حرق (مسئلة ٤) الاجير الخاص وهو من اجر نفسه على وجه يكون جميع منافعه للمستأجر في مدة معينة او على وجه تكون منفعة الخاصة كالخياطة مثلا له او اجر نفسه لعمل مباشرة مدة معينة او كان اعتبار المباشرة او كونها في تلك المدة او كليهما على وجه الشرطية لا القيدية لا يجوز له ان يعمل في تلك المدة لنفسه او لغيره بالاجارة او الجعالة او التبرع عملا ينافي حق المستأجر الا مع اذنه ومثل تعيين المدة تعيين اول زمان العمل بحيث لا يثواني فيه الى الفراغ نعم لا بأس بغير النافي كما اذا عمل البناء لنفسه او لغيره في الليل فانه لا مانع منه اذا لم يكن موجبا لضعفه في النهار ومثل اجراء عقد او ايقاع

او تعليم او تعلم في البناء الخياطة ونحوها لا انصراف المنافع عنها مثلها هذا ولو خالف واتي بعمل مناف لحق المستأجر فان كانت الاجارة على الوجه الاول بان يكون جميع منافعه للمستأجر وعمل نفسه في تمام المدة او بعضها للمستأجر ان يفسخ ويسترجع تمام الاجرة المسماة او بعضها او يقيها ويطالب عوض الفات من المنفعة بعضا او كلا وكذا ان عمل للغير تبرعا ولا يجوز له على فرض عدم الفسخ مطالبة الغير المتبرع له بالعوض سواء كان جاهلا بالحال او علما لان الموجر هو الذي انلف المنفعة عليه دون ذلك الغير وان كان ذلك الغير آمرا له بالعمل الا اذا فرض على وجه يتحقق معه صدق الضرر والا فالفروض ان المباشرة للانلاف هو الموجر وان كان عمل للغير بعنوان الاجارة او الجعالة فلمستأجر ان يميز ذلك ويكون له الاجرة المسماة في تلك الاجارة او الجعالة كما ان له الفسخ والرجوع الى الاجرة المسماة وله الابقاء ومطالبة عوض المقدار الذي فات فيختار بين الامور الثلاثة وان كانت الاجارة على الوجه الثاني وهو كون منفعة الخاصة للمستأجر تحاله كالوجه الاول الا اذا كان العمل للغير على وجه الاجارة او الجعالة ولم يكن من نوع العمل المستأجر عليه كان تكون الاجارة واقعة على منفعة الخياطة فاجر نفسه للغير للكتابة او عمل الكتابة بعنوان الجعالة فانه ليس للمستأجر اجارة ذلك لان المفروض انه مالك لمنفعة الخياطة فليس له اجارة العقد الواقع على الكتابة فيكون مخيرا بين الامرين من الفسخ واسترجاع الاجرة المسماة والابقاء ومطالبة عوض الفات وان كانت على الوجه الثالث فكذلك في الا انه لا فرق فيه في عدم صحة الاجارة بين ما اذا كانت الاجارة او الجعالة واقعة على نوع العمل المستأجر عليه او على غيره اذ ليست منفعة الخياطة مثلا مملوكة للمستأجر حتى يمكنه اجارة العقد الواقع عليها بل يملك عمل الخياطة في ذمة الموجر وان كانت على الوجه الرابع وهو كون اعتبار المباشرة او المدة معينة على وجه الشرطية لا القيدية ففيه وجهان يمكن ان يقال بصحة العمل للغير بعنوان الاجارة او الجعالة من غير حاجة الى الاجارة وان لم يكن جائزا من حيث كونه مخالفا للشرط الواجب العمل غاية ما يكره ان للمستأجر خيار تخلف الشرط ويمكن ان يقال بالحاجة الى الاجارة لان الاجارة او الجعالة منافية لحق الشرط فتكون باطلة بدون الاجارة (مسئلة ٥) اذا اجر نفسه لعمل من غير اعتبار المباشرة ولو مع تعيين المدة او من غير تعيين المدة ولو مع اعتبار المباشرة جاز عمله للغير ولو على وجه الاجارة قبل الايبان بالمستأجر عليه لعدم منافاته له من حيث امكان تهيئته لا بالمباشرة او بعد العمل للغير لان المفروض عدم تعيين المباشرة او عدم تعيين المدة ودعوى ان اطلاق العقد

من حيث الزمان يقتضى وجوب التعجيل بمنوعة مع ان لنا ان نفرض الكلام فيها لو كانت قرينة على عدم ارادة التعجيل (مسئلة ٦) لو استأجر دابة لحل متاع معين شخصى او كلى على وجه التقييد فحملها غير ذلك المتاع او استعملها في الركوب لزمه الاجرة المسماة واجرة المثل لحل المتاع الاخر او للركوب وكذا لو استأجر عبدا للخطا فاستعمله في الكتابة بل وكذا لو استأجر حرا لعمل معين في زمان معين وحمله على غير ذلك العمل مع تعمله وغفلة ذلك الحر واعتقاده انه العمل المستأجر عليه ودعوى ان ليس للدابة في زمان واحد منفعتان متضادتان وكذا ليس للعبد في زمان واحد الا احد المنفعتين من الكتابة او الخطا فكيف يستحق اجر تين مدفوعة بان المستأجر بثقيوته على نفسه واستعماله في غير ما يستحق كانه حصل له منفعة اخرى (مسئلة ٧) لو اجر نفسه للخطا مثلا في زمان معين فاشتغل بالكتابة للمستأجر مع علمه بانه غير العمل المستأجر عليه لم يستحق شيئا اما الاجرة المسماة فلثقيوبتها على نفسه بترك الخطا واما اجرة المثل للكتابة مثلا فلهدم كونها مستأجرا عليها فيكون كالتبرع بها بل يمكن ان يقال بعدم استحقاقه لما ولو كان مشتبه غير متعمد خصوصا مع جهل المستأجر بالحال (مسئلة ٨) لو اجر دابته لحل متاع زيد من مكان الى اخر فاشتبه وحملها متاع عمرو لم يستحق الاجرة على زيد ولا على عمرو (مسئلة ٩) لو اجر دابته من زيد مثلا فشردت قبل التسليم اليه او بعده في اثناء المدة بطلت الاجارة وكذا لو اجر عبده فابق ولو غصبها غاصب فان كان قبل التسليم فكذلك وان كان بعده يرجع المستأجر على الغاصب بعوض المقدار الفائت من المنفعة ويحتمل التغيير بين الرجوع على الغاصب وبين الفسخ في الصورة الاولى وهو ما اذا كان الغصب قبل التسليم (مسئلة ١٠) اذا اجر مقينته لحل اخل مثلا من بلد الى بلد فحملها المستأجر خرا لم يستحق الموجه الا الاجرة المسماة ولا يستحق اجرة المثل لحل الخمر لان اخذ الاجرة عليه حرام فليست هذه المسئلة مثل مسئلة اجارة العبد للخطا فاستعمله المستأجر في الكتابة لا يقال فعلى هذا اذا غصب السفينة وحملها خرا كان اللازم عدم استحقاق المالك اجرة المثل لان اجرة حمل الخمر حرام لانا نقول انما يستحق المالك اجرة المثل للمنافع المحللة الفائتة في هذه المدة وفي المسئلة المفروضة لم يفوت على الموجه منفعة لانه اعطاء الاجرة المسماة لحل اخل بالفرض (مسئلة ١١) لو استأجر دابة معينة من زيد للركوب الى مكان فاشتبه وركب دابة اخرى لزمه الاجرة المسماة الاولى واجرة المثل الثانية كما اذا اشتبه فركب دابة عمرو فانه يلزمه اجرة المثل للدابة عمرو والمسماة لداية زيد حيث فوت

منفعتها على نفسه (مسئلة ١٢) لو اجر نفسه لصوم يوم معين عن زيد مثلا ثم اجر نفسه لصوم ذلك اليوم عن عمرو لم تصح الاجارة الثانية ولو فسخ الاولى بخيار او اقاله قبل ذلك اليوم لم ينفع في صحتها بل ولو اجازها ثانيا بل لا بد لعمن تجديده العقد لان الاجارة كاشفة ولا يمكن الكشف هذا لوجود المانع حين الاجارة فيكون نظيره من باع شيئا ثم ملك بل اشكل

فصل

لا يجوز اجارة الارض لزرع الخنطة او الشعير بما يحصل منها من الخنطة او الشعير لاما قبل من عدم كون مال الاجارة موجودا (ح) لافي الخارج ولا في الذمة ومن هنا يظهر عدم جواز اجارتها بما يحصل منها ولو من غير الخنطة والشعير بل عدم جوازها بما يحصل من ارض اخرى ايضا لمنع ذلك فانها في نظر العرف واعتبارهم بمنزلة الموجود كنفس المنفعة وهذا المقدار كاف في الصحة نظير بيع الثار سفين اوع ضم الضميمة فانها لا يجعل غير الموجود موجودا مع ان البيع وقع على المجموع بل للاخبار الخاصة واما اذا اجرها بالخنطة او الشعير في الذمة لكن بشرط الاداء منها في جوازها اشكال والاحوط العدم لما يظهر من بعض الاخبار وان كان يمكن حملها على الصورة الاولى ولو اجرها بالخنطة او الشعير من غير اشتراط كونها منها فالاقوى جوازه نعم لا يبعد كراهته واما اجارتها بغير الخنطة والشعير من الحبوب فلا اشكال فيه خصوصا اذا كان في الذمة مع اشتراط كونه منها اولا (مسئلة ١) لا باس باجارة حصة من ارض معينة مشاعة كما لا باس باجارة حصة منها على وجه الكلى في المعين مع مشاهدتها على وجه يرتفع به الغرر واما اجارتها على وجه الكلى في الذمة فحل اشكال بل قد يقال بعدم جوازها لعدم ارتفاع الغرر بالوصف ولذا لا يصح السلم فيها وفيه انه يمكن وصفها على وجه يرتفع فلا مانع منها اذا كان كذلك (مسئلة ٢) يجوز استئجار الارض للعمل مسجدا لانه منفعة محالة وهل ثبت لما اثار المسجد من حرمة التلويث ودخول الجنب والحائض ونحو ذلك قولان اقويهما العدم نعم اذا كان قصد عنوان المسجد لا بمجرد الصلاة فيه وكانت المدة طويلة كما سنة اواز يد لا يبعد ذلك لصديق المسجد عليه ح (مسئلة ٣) يجوز استئجار الدراهم والدنانير للزينة او لحفظ الاعتبار او غير ذلك من الفوائد التي لا تباقي بقاء العين (مسئلة ٤) يجوز استئجار الشجر لفائدة الاستظللال ونحوه كريط الدابة به او نشر الثياب عليه (مسئلة ٥) يجوز استئجار البستان لفائدة التنزه لانه منفعة

محالة عقلانية (مسئلة ٦) يجوز الاستيجار لحيازة المباحات كالاحتطاب والاحتشاش والاستقاء فلو استأجر من يحمل الماء له من الشط مثلاً ملك ذلك الماء بمجرد حيازة السقاء فلو انقلبه مثلاً قبل الاصل الى المستأجر ضمن قيمته له وكذا في حيازة الخطب والحشيش نعم لو قصد المأجر كونه المحوز لنفسه فيحمل القول بكونه له ويكون ضامناً للمستأجر عوض ما فوته عليه من المنفعة خصوصاً اذا كان المأجر اجر نفسه على وجه يكون تمام منافعه في اليوم القلاني للمستأجر او يكون منفعة من حيث الحيازة له وذلك لاعتبار النية في التملك بالحيازة والمفروض انه لم يقصد كونه للمستأجر بل قصد نفسه ويحمل القول بكونه للمستأجر لان المفروض ان منفعة من طرف الحيازة له فيكون نية كونه لنفسه لغوا والمسئلة مبينة على ان الحيازة من الاسباب القهرية لتمام الحائز ولو قصد الغير ولازمه عدم صحة الاستيجار لها او يعتبر فيها نية التملك ودائرة مدارها ولازمه صحة الاجارة وكون المحوز لنفسه اذا قصد نفسه وان كان اجيراً للغير وايضاً لازمه عدم حصول الملكية له اذا قصد كونه للغير من دون ان يكون اجيراً له او وكلاهما وبقيته على الاباحة الا اذا قصد به ذلك كونه له بناء على عدم جريان التبرع في حيازة المباحات والسبق الى المشتركات وان كان لا يعد جريانه اولاً من الاسباب القهرية لمن له تلك المنفعة فان لم يكن اجيراً يكون له وان قصد الغير فضولاً فيملك بمجرد قصد الحيازة وان كان اجيراً للغير يكون لذلك الغير قهراً وان قصد نفسه او قصد غير ذلك الغير والظاهر عدم كونها من الاسباب القهرية مطلقاً فالوجه الاول غير صحيح ويبقى الاشكال في ترجيح احد الاخيرين ولا بد من التامل (مسئلة ٧) يجوز استيجار المرأة للارضاع بل للرضاع بمعنى الانتفاع بلبنها وان لم يكن منها قبل مدة معينة ولا بد من مشاهدة الصبي الذي استؤجرت لارضاعه لاختلاف الصبيان ويكفي وصفه على وجه يرتفع الضرر وكذا لا بد من تعيين المرضعة شخصاً او وصفاً على وجه يرتفع الضرر نعم لو استؤجرت على وجه يستحق منافعها اجمع التي منها الرضاع لا يعتبر حرج مشاهدة الصبي او وصفه وان اختلفت الاغراض بالنسبة الى مكان الارضاع لاختلافه من حيث السهولة والصعوبة والوثاقة وعدمها لا بد من تعيينه ايضاً (مسئلة ٨) اذا كانت الامراة المستأجرة مزوجة لا يعتبر في صحة استيجارها اذنه مالم يناف ذلك لحق استئجاره لان اللبن ليس له فيجوز لها الارضاع من غير رضاه ولها يجوز لها اخذ الاجرة من الزوج على ارضاعها لولده سواء كان منها او من غيرها نعم لو نافي ذلك حقه لم يميز الا باذنه

ولو كان غائباً فاجرت نفسها للارضاع فحضر في اثناء المدة وكان على وجه ينافي حقه انقضت الاجارة بالذية الى بقية المدة (مسئلة ٩) لو كانت الامراة خلية فاجرت نفسها للارضاع او غيره من الاعمال ثم تزوجت قدم حق المستأجر على حق الزوج في صورة المعارضة حتى انه اذا كانت عليه لها مضرراً بالولد منع منه (مسئلة ١٠) يجوز للمولى اجبار امته على الارضاع اجارة او تبرعاً فانه كانت او مديرة او ام ولد واما المسكينة المطلقة فلا يجوز له اجبارها بل وكذا المشروطة كالايجوز في المعضة ولا فرق بين كونها ذات ولد يحتاج الى اللبن او لا لا يمكن ارضاعه من لبن غيرها (مسئلة ١١) لا فرق في المرتضع بين ان يكون معيماً او كلياً ولا في المستأجرة بين تعيين مباشرتها للارضاع او جعله في ذمتها فلم مات الصبي في صورة التعيين او الامراة في صورة تعيين المباشرة انقضت الاجارة بخلاف ما لو كان الولد كلياً او جعل في ذمتها فانه لا تبطل بولده او موتها الامع تعذر الغير من صبي او مرضعة (مسئلة ١٢) يجوز استيجار الشاة للبنها والاشجار للانتفاع باثمارها والابار للاستقاء ونحو ذلك ولا يضر كون الانتفاع فيها بالتلف الاعيان لان المناط في المنفعة هو العرف وعندهم يعد اللبن منفعة للشاة والثمر منفعة للشجر وهكذا ولنا قلنا بصحة استيجار المرأة للرضاع وان لم يكن منها فعل بان انتفع بلبنها في حال نومها او بوضع الولد في حجرها وجعل ثديها في فم الولد من دون مباشرتها لذلك فماعن بعض العلماء من اشكال الاجارة في المذكورات لان الانتفاع فيها بالتلف الاعيان وهو خلاف وضع الاجارة لوجه له (مسئلة ١٣) لا يجوز الاجارة لاثني الواجبات الدينية كالصلوات الخمس والكفائية كتغسيل الاموات وتكفينهم والصلوة عليهم وتعليم القدر الواجب من اصول الدين وفروعه والقدر الواجب من تعليم القرآن كالحمد وسورة منه وكالتقضاء والفتوى ونحو ذلك ولا يجوز الاجارة على الاذان نعم لا بأس بارتزاق القاضي والمفتي والمؤذن من بيت المال ويجوز الاجارة لتعليم الفقه والحديث والعلوم الادبية وتعليم القرآن ماعدا المقدار الواجب ونحو ذلك (مسئلة ١٤) يجوز الاجارة لتكنس المسجد والمشهد وفرشها واشعال السراج ونحو ذلك (مسئلة ١٥) يجوز الاجارة لحفظ المتاع او الدار او البستان مدة معينة عن السرقة والالتلاف واشترط الضمان لو حصلت السرقة او الالتلاف ولو من غير تقصير فلا بأس بما هو المتداول من اشتراط الضمان على الناظر اذا ضاع مال لكن لا بد من تعيين العمل والمدة والاجرة على شرائط الاجارة (مسئلة ١٦) لا يجوز استيجار اثنين للصلوة عن ميت واحد في وقت واحد لمساافته للترتيب المعتبر في القضاء

بخلاف الصوم فانه لا يعتبر فيه الترتيب وكذا لا يجوز استئجار شخص واحد لنيابة الحج الواجب عن اثنين ويجوز ذلك في الحج المندوب وكذا في الزيارات كما يجوز النيابة عن المتعدد تبرعاً في الحج والزيارات ويجوز الاتيان بها لا بعنوان النيابة بل بقصد اهداء الثواب لواحد او متعدد (مسئلة ١٧) لا يجوز الاجارة للنيابة عن الحي في الصلوة ولو في الصلوات المستحبة نعم يجوز ذلك في الزيارات والحج المندوب واتيان صلوة الزيارة ليس بعنوان النيابة بل من باب مسببة الزيارة لاستحباب الصلوة بعدها ركعتين ويحتمل جواز قصد النيابة فيها لانها تابعة للزيارة والاحوط اتيانها بقصد ما في الواقع (مسئلة ١٨) اذا عمل للغير لا بامر ولا اذنه لا يستحق عليه العوض وان كان يتجمل انه ماجور عليه فيان خلافه (مسئلة ١٩) اذا امر باتيان عمل فعمل المأمور ذلك فان كان بقصد التبرع لا يستحق عليه اجرة وان كان من قصد الامر اعطاء الاجرة وان قصد الاجرة وكان ذلك العمل ماله اجرة استحق وان كان من قصد الامر اتيانه تبرعاً سواء كان العامل ممن شأنه اخذ الاجرة ومعداً نفسه لذلك اولاً بل وكذلك ان لم يقصد التبرع ولا اخذ الاجرة فان عمل المسلم محترم ولو تنازعا بعد ذلك سيفي انه قصد التبرع اولاً قدم قول العامل لاصالة عدم قصد التبرع بعد كون عمل المسلم محترماً بل اقتضاء احترام عمل المسلم ذلك وان اغمضنا جريان اصالة عدم التبرع ولا فرق في ذلك بين ان يكون العامل ممن شأنه وشغله اخذ الاجرة وغيره الا ان يكون هناك انصراف او قرينة على كونه بقصد التبرع او على اشتراطه (مسئلة ٢٠) كل ما يمكن الانتفاع به منفعة محالة مقصودة للعقلاء مع بقاء عينه يجوز اجارته وكذا كل عمل محلل مقصود للعقلاء عدا ما استثنى يجوز الاجارة عليه ولو كان تعلق القصد والغرض به نادراً لكن في صورة تحقق ذلك النادر بل الامر في باب المعاوضات الواقعة على الاعيان ايضاً كذلك فمثل حبة الخنطة لا يجوز بيعها لكن اذا حصل مورد يكون متعلقاً لغرض العقلاء ويبدلون المال في قبالتها يجوز بيعها (مسئلة ٢١) في الاستئجار للحج المستحبى او الزيارة لا يشترط ان يكون الاتيان بها بقصد النيابة بل يجوز ان يستأجره لانيانها بقصد اهداء الثواب الى المستأجر او الى ميتة ويجوز ان يكون لا بعنوان النيابة ولا اهداء الثواب بل يكون المقصود بجارها في الخارج من حيث انها من الاعمال الراجحة فياقي بها لنفسه او لم يريد نيابة او اهداء (مسئلة ٢٢) في كون ما جوقف عليه استيفاء المنفعة كالدوا للصبي ثابة والابرة والحيط للحيطة مثلاً على المجر او المستأجر قولان والاقوى وجوب التعيين الا اذا

كان هناك عادة ينصرف اليها الاطلاق وان كان القول بكونه مع عدم التعيين وعدم العادة على المستأجر لا يخلو عن وجه ايضاً لان اللازم على المجر ليس الا العمل (مسئلة ٢٣) يجوز الجمع بين الاجارة والبيع مثلاً بمقد واحد كان يقول بعثك داري واجرتك حمارى بكذا ورح يوزع العوض عليهما بالنسبة ويحقق كلا منهما حكمه فلو قال اجرتك هذه الدار وبعتك هذا الدينار بعشرة ودينار فلا بد من قبض العوضين بالنسبة الى البيع في المجلس واذا كان في مقابل الدينار بعد ملاحظة النسبة از يد من دينار او اقل منه بطل بالنسبة اليه للزوم الربوا ولو قال اجرتك هذه الدار وصالحتك هذه الدينار بعشرة ودينار مثلاً فان قلنا يجريان حكم الحرف من وجوب القبض في المجلس وحكم الربا في الصلح فالحال كالبيع والا فيصح بالنسبة الى المصالحة ايضاً (مسئلة ٢٤) يجوز استئجار من يقوم بكل ما يامره من حوائجه فيكون له جميع منافعه والاقوى ان نفقته على نفسه لا على المستأجر الا مع الشرط او الانصراف من جهة العادة وعلى الاول لا بد من تعيينها كما وكيفاً الا ان يكون متعارفاً وعلى الثاني على ما هو المعتاد المتعارف ولو اتفق من نفسه او اتفق متبرع يستحق مطالبة عوضها على الاول بل وكذا على الثاني لانت الانصراف بمنزلة الشرط (مسئلة ٢٥) يجوز ان يستعمل الاجير مع عدم تعيين الاجرة وعدم اجراء صيغة الاجارة فيرجع الى اجرة المثل لكنه مكروه ولا يكون ح من الاجارة المعاطاة كما قد يتجمل لانه يعتبر في المعاملة المعاطاة اشتراطاً على جميع شرائط تلك المعاملة عدا الصيغة والمفروض عدم تعيين الاجرة في المقام بل عدم قصد الانشاء منها ولا فعل من المستأجر بل يكون من باب العمل بالضمان نظير الاباحة بالضمان كما اذا اذن في اكل طعامه بضمان العوض ونظير التملك بالضمان كما في القرض على الاقوى من عدم كونه معاوضة فهذه الامور عناوين مستقلة غير المعاوضة والدليل عليها السيرة بل الاخبار ايضاً واما الكرامة فلاخبار ايضاً (مسئلة ٢٦) لو استأجر ارضاً مدة معينة فغرس فيها او زرع ما لا يدرك في تلك المدة فبعد انقضاءها للمالك ان يامره بقطعها بل وكذا لو استأجر لخصوص الغرس او لخصوص الزرع وايس له الابقاء ولو مع الاجرة ولا مطالبة الارش مع القلع لان التقصير من قبله نعم لو استأجرها مدة يبلغ الزرع فاتفق التأخير لتغير الهواء او غيره امكن ان يقال بوجود الصبر على المالك مع الاجرة للزوم الضرر الا ان يكون موجبا للضرر المالك

فصل في التنازع

(مسئلة ١) اذا تنازعا في اصل الاجارة قدم قول منكرها مع اليمين فان كان هو المالك استحق اجرة المثل دون ما يقوله المدعى ولو زاد عنها لم يستحق تلك الزيادة وان وجب على المدعى المتصرف ايصالها اليه وان كان المنكر هو المتصرف فكذلك لم يستحق المالك الاجرة المثل ولكن لو زادت عما يدعيه من المنسى لم يستحق الزيادة لاعترافه بعدم استحقاقها ويجب على المتصرف ايصالها اليه هذا اذا كان النزاع بعد استيفاء المنفعة وان كان قبله رجع كل مال الى صاحبه (مسئلة ٢) لو اتفقا على انه اذن للمتصرف في استيفاء المنفعة ولكن المالك يدعي انه على وجه الاجارة بكذا او الاذن بالضمان والمتصرف يدعي انه على وجه العارية ففي تقديم اجها وجهان بل قولان من احوالة البرائة بعد فرض كون التصرف جائزا ومن احوالة احترام مال المسلم الذي لا يملك الا بالاباحة والاصل عدمها فتثبت اجرة المثل بعد اتحاف ولا يبعد ترجيح الثاني وجواز التصرف اعم من الاباحة (مسئلة ٣) اذا تنازعا في قدر المستاجر قدم قول مدعى الاقل (مسئلة ٤) اذا تنازعا في رد العين المستاجرة قدم قول المالك (مسئلة ٥) اذا ادعى الصانع او الملاح او المكاري تلف المتاع من غير تعد ولا تفریط وانكر المالك التلف او ادعى التفریط او التعتدي قدم قولهم مع اليمين على الاقوى (مسئلة ٦) يكره تضمين الاجير في مورد ضمانه من قيام البينة على اتلافه او تفریطه في الحفظ او تعديه او نكوله عن اليمين او نحو ذلك مسئلة اذا تنازعا في مقدار الاجرة قدم قول المستاجر (مسئلة ٧) اذا تنازعا في انه اجره بغلا او حمرا او اجره هذا الحمار مثلا او ذاك فالرجع التحائف وكذا لو اختلفا في الاجرة انها عشرة دراهم او دينار (مسئلة ٨) اذا اختلفا في انه شرط احدهما على الاخر شرطا او لا فالقول قول منكره (مسئلة ٩) اذا اختلفا في المدة انما شهر او شهران مثلا فالقول قول منسكرا الازيد (مسئلة ١٠) اذا اختلفا في الصحة والفساد قدم من يدعي الصحة (مسئلة ١١) اذا حمل الموجر متاعه الى بلد فقال المستاجر استاجر منك على ان تجعله الى البلد الفلاني غير ذلك البلد وذا نزا قدم قول المستاجر فلا يستحق الموجر اجرة حمله وان طلب منه الرد الى المكان الاول وجب عليه وليس له رده اليه اذا لم يرض ويضمن له ان تلف او عاب لعدم كونه امناح في ظاهر الشرع (مسئلة ١٢) اذا خاط ثوبه قيام وادعى المستاجر انه امره بان يخطه قيصا فالاقوى تقديم

قول المستاجر لاحالة عدم الاذن في خياطته قيام وعلى هذا فيضمن له عوض النقص الحاصل من ذلك ولا يجوز له نقضه اذا كان الخيط المستاجر وان كان له ويضمن النقص الحاصل من ذلك ولا يجب عليه قبول عوضه لو طلبه المستاجر كالمس عليه قبول عوض الثوب لو طلبه الموجر هذا ولو تنازعا في هذه المسئلة والمسئلة المتقدمة قبل الحل وقبل الخياطة فالمرجع التحائف (مسئلة ١٣) كل من يقدم قوله في الموارد المذكورة عليه اليمين للآخر

خاتمة

فيها مسائل « الاولى » خراج الارض المستاجرة في الاراضي الخراجية على مالكيها ولو شرط كونه على المستاجر صح على الاقوى ولا يضر كونه مجهولا من حيث القلة والكثرة لاغتفار مثل هذه الجهالة عرفا ولا طلاق بعض الاخبار « الثانية » لا بأس باخذ الاجرة على قراءة تعزية سيد الشهداء وسائر الائمة صلوات الله عليهم ولكن لو اخذها على مقدماتها من المثل الى المكان الذي يقرأ فيه كان اولى « الثالثة » يجوز استئجار الصبي المميز وليه الاجباري او غيره كالحاكم الشرعي لقراءة القرآن والتعزية والزيارات بل الظاهر جوازه لنيابة الصلوة عن الاموات بناء على الاقوى من شرعية عباداته « الرابعة » اذا بقي في الارض المستاجرة للزراعة بعد انقضاء المدة اصول الزرع فثبتت فان لم يعرض المستاجر عنها كانت له وان اعرض عنها وقصد صاحب الارض تملكها كانت له ولو بادر اخر الى تملكها ملك وان لم يجز له الدخول في الارض الا باذن مالكيها « الخامسة » اذا استأجر القصاب للذبح الحيوان فذبحه على غير الوجه الشرعي بحيث صار حراما ضمن قيمته بل الظاهر ذلك اذا امره بالذبح متوقفا وكذا في نظائر المسئلة « السادسة » اذا اجرت نفسه للصلوة عن زيد فاشبهه واقى بها عن عمرو فان كان من قصده النيابة عن من وقع العقد عليه وتحيل انه عمرو فالظاهر الصحة عن زيد واستحقاقه الاجرة وان كانت ناويا النيابة عن عمرو على وجه التقيد لم تفرغ ذمة زيد ولم يستحق الاجرة وتفرغ ذمة عمرو وان كانت مشغولة ولا يستحق الاجرة من تركته لانه بمنزلة التبرع وكذا الحل في كل محل مقتدر الى النية « السابعة » يجوز ان يوجر داره مثلا الى سنة بالجرة معينة وبوكل المستاجر في تجديد الاجارة عند انقضاء المدة وله عزله بعد ذلك وان جدد قبل ان يبلغه خير العزل لم عقده ويجوز ان يشترط في ضمن العقد ان يكون كعلا عنه في التجديد بعد الانقضاء وفي هذه الصورة

ليس له عزله «الثامنة» لا يجوز للمشتري بيع الخيار بشرط رد الثمن للبائع ان يوجر المبيع از بد من مدة الخيار للبائع ولا في مدة الخيار من دون اشتراط الخيار حتى اذا فسخ البائع يمكنه ان يفسخ الاجارة وذلك لان اشتراط الخيار من البائع في قوة ابتناء المبيع على حاله حتى يمكنه ان يفسخ فلا يجوز تصرفه بنافي ذلك «التاسعة» اذا استوجر خيارا ثوبا معين لا بقيد المباشرة بخاطره شخص آخر تبرعا عنه استحق الاجارة المسماة وان خلاه تبرعا عن المالك لم يستحق المستأجر شيئا وبطلت الاجارة وكذا ان لم يقصد التبرع عن احداهما ولا يستحق على المالك اجرة لانه لم يكن ماذونا من قبله وان كان قاصدا لما او معتددا ان المالك امره بذلك «العاشرة» اذا اجره ليوصل مكتوبه اليه بله كذا الى زيد مثلا في مدة معينة فحصل مانع في أثناء الطريق او بعد الوصول الى البلد فان كان المستأجر عليه الاصل وكان طي الطريق مقدمة لم يستحق شيئا وان كان المستأجر عليه مجموع السير والاصل استحق بالنسبة وكذا الحال في كل ما هو من هذا القبيل فالاجارة مثل الجعالة قد يكون على العمل المركب من اجزاء وقد تكون على نتيجة ذلك العمل فمع عدم حصول تمام العمل في الصورة الاولى يستحق الاجارة بتقدير ما اقربه وفي الثانية لا يستحق شيئا ومثل الصورة ما اذا جعلت الاجارة في مقابل مجموع العمل من حيث المجموع كما اذا استأجره للصلوة او الصوم فحصل مانع في الاثناء من اتمامه «الحادية عشر» اذا كان للاجير على العمل خيارا ففسخ فان فسخ قبل الشروع فيه فلا اشكال وان كان بعده استحق اجرة المثل وان كان في اثنائه استحق بتقدير ما افاق به من المسمى او المثل على الوجهين المتقدمين الا اذا كان المستأجر عليه المجموع من حيث المجموع فلا يستحق شيئا وان كان العمل مما يجب اتمامه بعد الشروع فيه كما في الصلوة بناء على حرمة قطعها والحج بناء على وجوب اتمامه فهل هو كما اذا فسخ بعد العمل او لا وجوبها الاول هذا اذا كان الخيار قويا كما في خيار الغنم ان ظهر كونه مغبونا في اثناء العمل وقلنا ان اتمامه مناف للفورية والا فله ان لا يفسخ الا بعد اتمامه وكذا الحال اذا كان الخيار للمستأجر الا انه اذا كان المستأجر عليه المجموع من حيث المجموع وكان في اثناء العمل يمكن ان يقال ان الاجير يستحق بتقدير ما عمل من اجرة المثل لاحترام عمل المسلم خصوصا اذا لم يكن الخيار من باب الشرط «الثانية عشر» كما يجوز اشتراط كون نفقة الدابة المستأجرة والعبد والابير المستأجرين للخدمة او غيرها على المستأجر اذا كانت معينة بحسب العادة او عينها على وجه يرتفع الغرر كذلك يجوز اشتراط كون نفقة المستأجر على الاجير

او الموجر بشرط التعيين او التعيين الراجحين للغرر فبأنواع المعارف من اجارة الدابة للحج واشتراط كون تمام النفقة ومصارف الطريق ونحوها على الموجر لا مانع منه اذا عينها على وجه رافع للغرر «الثالثة عشر» اذا اجروا له او ذاته من زيد اجارة صحيحة بلا خيار له ثم اجرها من عمرو كانت الثانية فضولية موقوفة على اجازة زيد فان اجاز صحته له وبذلك هو الاجارة فيطالبها من عمرو ولا يصح له اجازتها على ان تكون الاجارة للموجر وان فسخ الاجارة الاولى بعدها لانه لم يكن مالكا للنفقة حين العقد الثاني ومالكه لما حال الفسخ لا تنفع الا اذا جدد الصيغة والا فهو من قبيل من باع شيئا ثم ملك ولو زادت مدة الثانية عن الاولى لا يبعد لزومها على الموجر في تلك الزيادة وان يكون لزيد امضاها بالنسبة الى مقدار مدة الاولى «الرابعة عشر» اذا استأجر عينا ثم تملكها قبل انتضاء مدة الاجارة بقيت الاجارة على حالها فلو باعها والحال هذه لم يملكها المشتري الا مسلوحة المنفعة في تلك المدة فالمنفعة تكون له ولا تتبع العين نعم للمشتري خيار الفسخ اذا لم يكن علما بالحال وكذا الحال اذا تملك المنفعة بغير الاجارة في مدة ثم تملك العين كما اذا تملكها بالوصية او بالصلح او نحو ذلك فهي تابعة للعين اذا لم تكن مفروزة ومجرد كونها ملكا للعين لا يمنع في الانتقال الى المشتري نعم لا يبعد تبعيتها للعين اذا كان قاصدا لذلك حين البيع «الخامسة عشر» اذا استأجر ارضا للزراعة مثلا فحصلت افة ساوية او ارضية توجب نقص الحاصل لم تبطل ولا يوجب ذلك في مال الاجارة ولا خيارا للمستأجر نعم لو شرط على الموجر ايرائه من ذلك بتقدير ما نقص بحسب تعيين اهل الخبرة قلنا اوربعا او نحو ذلك او ان يهبه ذلك المقدار ايا كان مال الاجارة عينا شخصية فالظاهر الصحة بل الظاهر صحة اشتراط ايرائه على التقدير المذكور بفرض شرط النتيجة ولا يضره التعليق لنوع كونه مضرا في الشرط نعم لو شرط برائته على التقدير المذكور حين العقد بان يكون ظهور النقص كاشفا عن البرائة من الاول فالظاهر عدم صحته لاوله الى الجهل بتقدير مال الاجارة حين العقد «السادسة عشر» يجوز اجارة الارض مدة معلومة بنوعها واعمال عمل فيها من كرى الانهار ونقبة الابار وغرس الاشجار ونحو ذلك وعليه يحمل قوله لا باس بقبالة الارض من اعمالها بعشرين سنة او اكثر فيعمرها ويؤدى ما خرج اليها ونحوه غيره «السابعة عشر» لا باس باخذ الاجرة على الطبابة وان كانت من الواجبات الكفائية لانها كاسر الصنائع واجبة بالعوض لا انتظام نظام معاش العباد بل يجوز وان وجبت عينا لعدم من يقوم بها غيره ويجوز

اشتراط كون الدواب عليه مع التعيين الراجع للفرز ويجوز ايضاً مقابلته على المعالجة الى مدة او مطلقاً بل يجوز المقاطعة عليها بقيد البرء او بشرطه اذا كان مطلقاً بل مطلقاً وما قبل من عدم جواز ذلك لان البرء يد الله فليس اختيارياً له وان اللازم مع ارادة ذلك ان يكون بعنوان الجعالة لا الاجارة فيه انه يكفي كون مقدمائه العادية اختيارية ولا يضر الخلف في بعض الاوقات كيف والا لم يصح بعنوان الجعالة ايضاً «الثامنة عشر» اذا استوجرت لخدم القرآن لا يجب ان يقرره مرتباً بالشروع من الفاشة والختم بسورة الناس بل يجوز ان يقرأ سورة فسورة على خلاف الترتيب بل يجوز عدم رعاية الترتيب في آيات السورة ايضاً ولهذا اذا علم بعد الاتمام انه قرأ الآية الكذائية خطأ او نسي قرائتها فكيفه قرائتها فقط نعم لو اشترط عليه الترتيب وجب مراعاته ولو علم اجمالاً بعد الاتمام انه قرأ بعض الآيات خطأ من حيث الاعراب او من حيث عدم اداء الحرف نى يخرج من حيث المادة فلا يبعد كفايته وعدم وجوب الاعادة لان اللازم القراءة على المعارف والاعتاد ومن المعلوم وقوع ذلك من القارئ غالباً الا من شذ منهم نعم لو اشترط المستأجر عدم الخطأ اصلاً لزم عليه الاعادة مع العلم به في الجملة وهكذا الكلام في الاستيجار لبعض الزيارات الماثورة او غيرها ونظراً في الاستيجار لكتابة كتاب او قرآن او دواء او نحوها لا يضر في استحقاق الاجرة اسقاط كلمة او حرف او كتابتها خطأ «التاسعة عشر» لا يجوز في الاستيجار للحج البلدي ان يستأجر شخصاً من بلد الميت الى النجف وشخصاً آخر من من النجف الى مكة او الى الميقات وشخصاً آخر من مكة الى مكة اذ اللازم ان يكون قصد الموجه من البلد الحج والمفروض ان مقصده النجف مثلاً وهكذا فما اتي به من السير ليس مقدمة للحج وهو نظير ان يستأجر شخصاً لعمرة التمتع وشخصاً آخر للحج ومعلوم انه مشكل بل اللازم على القائل بكفايته ان يقول بكفاية استيجار شخص للركعة الاولى من الصلوة وشخص آخر للثانية وهكذا يتم «العشرين» اذا استوجرت للصلوة من الميت فصل ونقص من صلواته بعض الواجبات الغير الركنية سهواً فان لم يكن زائداً على التقدير المتعارف الذي قد يتفق امكان ان يقال لا ينقص من اجرته شيء وان كان الناقص من الواجبات والستجابات المتعارفة ان يضمن المقدار المتعارف ينقص من الاجرة بمقداره الا ان يكون المستأجر عليه الصلوة الصحيحة المبرقة للذمة - نظير ذلك اذا استوجرت للحج فبات بعد الاحرام ودخول الحرم حيث ان ذمة الميت تهرء بذلك فان كان المستأجر عليه ما يبرء الذمة استحق تمام الاجرة والا فتوزع ويسترد ما يقابل بقية الاعمال ثم كتاب الاجارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب المضاربة

وتسمى قراضاً عند أهل الحجاز والاول من الضرب لضرب العامل في الارض لتصيل الرمح والمفاعلة باختيار كون المالك سبباً له والعامل مباشراً والثاني من القرض يعني القطع لقطع المالك حصة من ماله ودفعه الى العامل ليتخير به وعليه العامل مقارض بالبناء للمفعول وعلى الاول مضارب بالبناء للفاعل وكيف كان عبارة عن دفع الانسان مالاً الى غيره ليتجر به على ان يكون الرمح بينهما لان يكون تمام الرمح للمالك ولا ان يكون تمامه للعامل وتوضح ذلك ان من دفع مالاً الى غيره للتيارة تارة على ان يكون الرمح بينهما وهي مضاربة وتارة على ان يكون تمامه للعامل وهذا داخل في عنوان القرض ان كان يقصده وتارة على ان يكون تمامه للمالك ويسمى عندهم باسم البضاعة وتارة لا يشترطان شيئاً وعلى هذا ايضاً يكون تمام الرمح للمالك فهو داخل في عنوان البضاعة وعليهما لم يتحقق العامل اجرة المثل لعماله الا ان يشترط عدمه او يكون العامل قاصداً للتبرع ومع عدم الشرط وعدم قصد التبرع ايضاً له ان يطالب الاجرة الا ان يكون الظاهر منها في مثله عدم اخذ الاجرة والا فعل المسلم محترم مالم يقصد التبرع ويشترط في المضاربة الايجاب والقبول ويكتفي فيها كل واحد قولاً او فعلاً والايجاب القولي كان يقول خارتك على كذا وما يقيد هذا المعنى بقول فليت ويشترط فيها ايضاً بعد البلوغ والعقل والاختيار وعدم الحجر لفلس او جنون امور «الاول» ان يكون رأس المال عتاقلاً نصح بالمنفعة ولا بالدين فلو كان له دين على احد لم يجز ان يعمل مضاربة الا بعد قبضه ولو اذن للعامل في قبضه مالم يحدد العقد بعد القبض نعم لو وكله على القبض والايجاب من طرف المالك والقبول

منه بأن يكون موجبا قابلا صح وكذا لو كان له على العامل دين لم يصح جعله قراضا إلا أن يوكفه في تعيينه ثم إيقاع العقد عليه بالإيجاب والقبول بتولى الطرفين « الثاني » أن يكون من الشهب أو الفضة المسكوكة بسكة المعاملة بأن يكون درهما أو ديناراً فلا تصح بالفلوس ولا بالمعروض إلا خلاف بينهم وإن لم يكن عليه دليل سوى دعوى الإجماع نعم تأمل فيه بعضهم وهو في محله لشمول العمومات إلا أن يتحقق الإجماع وليس يبعد فلا يترك الاحتياط ولا بأس بكونه من المشغوش الذي يعامل به مثل الشاميات والقمري ونحوها نعم لو كان مشغوشا يجب كسره بأن كان قلباً لم يصح وإن كان له قيمة فهو مثل الفلوس ولو قال للعامل بع هذه السلعة ونحو ثمنها قراضاً لم يصح إلا أن يوكفه في تجديد العقد عليه بعد أن نض ثمنه « الثالث » أن يكون معلوماً قدراً ووصفاً ولا تكني المشاهدة وإن زال به معظم الثمن « الرابع » أن يكون مميّناً فلو أحضر مائتين وقال قارضتك بأحدهما أو بأيهما شئت لم ينعقد إلا أن يعين ثم يوقمان العقد عليه نعم لا فرق بين أن يكون مشاعاً أو مفروزاً بعد العلم بمقداره ووصفه فلو كان المال مشتركاً بين شخصين فقال أحدهما للعادل قارضتك بحصتي في هذا المال صح مع العلم بحصته من ثلث أو ربع وكذا لو كان للمالك مائة دينار مثلاً فقال قارضتك بنصف هذا المال صح « الخامس » أن يكون الربح مشاعاً بينهما فلو جعل لأحدهما مقدارا معينا والبقية الآخر أو البقية مشتركة بينهما لم يصح « السادس » تعيين حصة كل منهما من نصف أو ثلث أو نحو ذلك إلا أن يكون هناك متعارف ينصرف إليه الإطلاق « السابع » أن يكون الربح بين المالك والعامل فلو شرط جزء منه لأجنبي عنها لم يصح إلا أن يشترط عليه عمل متعلق بالتجارة نعم ذكروا أنه لو اشترط كون جزء من الربح لغيره لأحدهما صح ولا بأس به خصوصاً على القول بأن العبد لا يملك لأنه يرجع إلى مولاه وعلى القول الآخر بشكل إلا أنه لما كان مقتضى القاعدة صحة الشرط حتى للأجنبي والقدر المتيقن من عدم الجواز ما إذا لم يكن غلاماً لأحدهما فالأقوى الصحة مطلقاً بل لا يبعد القول به في الأجنبي أيضاً وإن لم يكن عاملاً لعموم الأدلة « الثامن » ذكر بعضهم أنه يشترط أن يكون رأس المال بيد العامل فلو اشترط المالك أن يكون بيده لم يصح لكن لا دليل عليه فلا مانع أن يتصدى العامل للمعاملة مع كون المال بيد المالك كما عن كره « التاسع » أن يكون الاسترباح بالتجارة وأما إذا كان غيرها كان يدفع إليه ليصرفه في الزراعة مثلاً ويكون الربح بينهما بشكل حصته إذ القدر المعلوم من الأدلة هو التجارة ولو فرض صحة غيرها لعموماتها كما لا يبعد لا يكون داخل

في عنوان المضاربة العاشر « أن لا يكون رأس المال بمقدار يعجز العامل عن التجارة به مع اشتراط المباشرة من دون الاستعانة بالغير أو كان عاجزاً حتى مع الاستعانة بالغير والألا يصح لا اشتراط كون العامل قادراً على العمل كما أن الأمر كذلك في الأجرة العمل فإنه إذا كان عاجزاً لكونه باطلاً وحسب فيكون تمام الربح للمالك وللعامل أجره عمله مع جهله بالبطلان ويكون ضماناً لثلث المال إلا مع علم المالك بالحال وهل يضمن ح جميعه لعدم اتقن مع عدم الإذن في أخذه على هذا الوجه أو لتدبر الزائد لأن العجز إنما يكون بسببه فيختص به أو الأول إذا أخذ الجميع دفعة والثاني إذا أخذ أولاً بتقدير مقدوره ثم أخذ الزائد ولم يزوج مع ما أخذه أولاً أقوال أتويناها الأخير ودعوى أنه بعد أخذ الزائد يكون بيده على الجميع وهو عاجز عن المجموع من حيث المجموع ولا ترجيح إلا أن لأحد أجزاءه إذ لو ترك الأول وأخذ الزيادة لا يكون عاجزاً كما ترى إذ الأول وقع صحيحاً والبطلان مستند إلى الثاني وبسببه والمفروض عدم المزج هذا ولكن ذكر بعضهم أن مع العجز للمعاملة صحيحة فالربح مشترك ومع ذلك يكون العامل ضامناً مع جهل المالك ولا وجه له لما ذكرنا مع أنه إذا كانت المعاملة صحيحة لم يكن وجه للضمان ثم إذا تجدد العجز في الأثناء وجب عليه رد الزائد والأضمن (مسئلة ١) لو كان له مال موجود في يد غيره أمانة أو غيرها فصار به عليها صح وإن كان في يده غصباً أو غيره مما يكون اليد فيه يد ضمان فالأقوى أنه يرتفع الضمان بذلك لا لتقلب اليدح فيقلب الحكم ودعوى أن الضمان مغيياً بالتأدية ولم تحصل كما ترى ولكن ذكر جماعة بقاء الضمان إلا إذا اشترى به شيئاً ودفعه إلى الباع فإنه يرتفع الضمان به لأنه قد قضى دينه بأذنه وذكروا نحو ذلك في الرهن أيضاً وإن العين إذا كانت في يد الغاصب فجعله رهناً عنده أنها تبقى على الضمان والأقوى ما ذكرنا في المقامين لما ذكرنا (مسئلة ٢) المضاربة جائزة من الطرفين يجوز لكل منهما فتحها سواء كان قبل الشروع في العمل أو بعده قبل حصول الربح أو بعده نض المال أو كان به عروض مطلقاً كانت أو مع اشتراط الأجل وإن كان قبل انتقضائه نعم لو اشترط فيها عدم الفسخ إلى زمان كذا يمكن أن يقال بعدم جواز فتحها قبله بل هو الأقوى لوجوب الوفاء بالشرط ولكن عن المشهور بطلان الشرط المذكور بل العتداء لأنه منافق مقتضى العقد وفيه منع بل هو منافق لأطلاقه ودعوى أن الشرط في العقود الغير اللازمة غير لازم الوفاء ممنوعة نعم يجوز فسخ العقد فيستط الشرط والألا فإدام العقد باقياً يجب الوفاء بالشرط فيه وهذا إنما يتم في غير الشرط الذي مفاده عدم الفسخ مثل المقام فإنه يوجب لزوم ذلك

العقد هذا ولو شرط عدم فتحها في ضمن عقد لازم آخر فلا اشكال في صحة الشرط ولزومه وهذا
 يؤيد ما ذكرناه من عدم كون الشرط المذكور منافياً لمقتضى العقد اذ لو كان منافياً لم يمتنع
 صحته في ضمن عقد آخر ايضاً ولو شرط سيقع عقد مضاربة بعدم فتح مضاربة اخرى سابقة صح
 ووجب الوفاء به الا ان يفسخ هذه المضاربة فيسقط الوجوب كما انه لو اشترط سيقع مضاربة
 مضاربة اخرى سيقع مال اخر او اخذ بضاعة منه او قرض او خدمة او نحو ذلك وجب الوفاء به
 مادامت المضاربة باقية وان فسخها سقط الوجوب ولا بد ان يحصل ما اشهر من ان الشروط
 في ضمن العقود الجارية غير لازمة الوفاء على هذا المعنى والا فلا وجه لعدم لزومها مع بقاء العقد
 على حاله كما اختاره صاحب الجواهر بدعوى انها تابعة للعقد لزوماً وجوازاً بل مع جوازه هي
 اولى بالجواز وانما معه شبه الوعد والمراد من قوله تعالى او قوا بالعقود اللازمة منها لظهور الامر
 فيها في الوجوب المطلق والمراد من قوله تعالى المؤمنون عند شروطهم بيان صحة اصل الشرط لا
 اللزوم والجواز اذ لا يخفى ما فيه (مسئلة ٣) اذا دفع اليه مالا وقال اشتر به شيئاً مثلاً او قطعاً
 من الغنم فان كان المراد الاسترباح بها بزيادة القيمة صح مضاربه وان كان المراد الانتفاع بنائها
 بالاشتراك في صحته مضاربة وجعها من ان الانتفاع بالناء ليس من التجارة فلا يصح ومن ان
 حصوله يكون بسبب الشراء فيكون بالتجارة والا فهو البطالة مع ارادة عنوان المضاربة اذ هي
 ما يصح كون الاسترباح فيه بالمعاملات وزيادة القيمة لأمثل هذه الفوائد نعم لا بأس بضمها
 الى زيادة القيمة وان لم يكن المراد خصوص عنوان المضاربة فيمكن دعوى صحته بمفهومات
 (مسئلة ٤) اذا اشترط المالك على العامل ان يكون الخسارة عليهما كالربح او اشترط ضمانه
 لرأس المال في صحته وجهاً اقويها الاول لانه ليس شرطاً منافياً لمقتضى العقد كما قد يشغل
 بل انما هو مناف لاطلاقه اذ مقتضاه كون الخسارة على المالك وعدم ضمان العامل الا مع التعدد
 او الشرط (مسئلة ٥) اذا اشترط المالك على العامل ان لا يسافر مطلقاً الى البلد الفلاني او الى
 الى البلد الفلاني او لا يشتري الجنس الفلاني او الى الجنس الفلاني او لا يبيع من زيد مثلاً او الا
 من زيد او لا يشتري من شخص او الا من شخص معين او نحو ذلك من الشروط فلا يجوز له
 المخالفة والا ضمن المال لو تلف بعضا او كلا وضمن الخسارة مع فرضها ومقتضى القاعدة وان كان
 كون تمام الربح للمالك على فرض ارادة التقيد اذا اجاز المعاملة وثبوت خيار تخلف الشرط
 على فرض كون المراد من الشرط التزام في الالتزام وكون تمام الربح لا على تقدير الفسخ الا ان

الاقوى اشتراكها في الربح على ما قرر بجملة من الاخبار الدالة على ذلك ولا داعي الى حملها
 على بعض الحمل ولا الى الاقتصار على مواردنا لاستفادة العموم من بعضها الاخر (مسئلة ٦)
 لا يجوز للعامل خلط رأس المال مع مال اخر لنفسه او غيره الا مع اذن المالك عموماً كان يقول
 اعمل به على حسب ماتراه مصلحة ان كان هناك مصلحة او خصوصاً فلو خلط بدون الاذن
 ضمن التلف الا ان المضاربة باقية والربح بين المالكين على النسبة (مسئلة ٧) مع اطلاق العقد
 يجوز للعامل التصرف على حسب ما يراه من حيث البايع والمشتري ونوع الجنس المشتري لكن
 لا يجوز له ان يسافر من دون اذن المالك الا اذا كان هناك متعارف بتصرف اليه الاطلاق
 وان خالف فسافر فعلى ما مر في المسئلة المتقدمة (مسئلة ٨) مع اطلاق العقد وعدم الاذن في
 البيع نسبته لا يجوز له ذلك الا ان يكون متعارفاً بتصرف اليه الاطلاق ولو خالف سيقع غير
 مورد الاعراف فان استوفى الثمن قبل اطلاق المالك فهو ان اطلع المالك قبل الاستيفاء فان
 امضى فهو الا فاليق بطل وله الرجوع على كل من العامل والمشتري مع عدم وجود المال عنده
 او عند مشترخر منه فان رجع على المشتري بثلث او القيمة لا يرجع هو على العامل الا ان
 يكون مغروراً من قبله وكانت القيمة از بد من الثمن فانه حينئذ يرجع بثلث الزيادة عليه وان
 رجع على العامل يرجع هو على المشتري بما غرم الا ان يكون مغروراً منه وكان الثمن اقل فانه
 ح يرجع بمقدار الثمن (مسئلة ٩) في صورة اطلاق العقد لا يجوز له ان يشتري باز يد من قيمة
 المثل كانه لا يجوز ان يبيع باقل من قيمة المثل ولا يبطل نعم اذا اقتضت المصلحة احداً من
 لا بأس به (مسئلة ١٠) لا يجب في صورة الاطلاق ان يبيع بالقد بل يجوز ان يبيع الجنس
 بنفس اخر وقيل بعدم جواز البيع الا بالنقد المتعارف ولا وجه له الا اذا كان جنساً لارغبة
 للناس فيه غالباً (مسئلة ١١) لا يجوز شراء المغيب الا اذا اقتضت المصلحة ولو اتفق فله الرد
 او الارش على ما تقتضيه المصلحة (مسئلة ١٢) المشهور على ما قيل ان في صورة الاطلاق يجب
 ان يشتري بعين المال فلا يجوز الشراء في الذمة وبعبارة اخرى يجب ان يكون الثمن شخصياً
 من مال المالك لا كلياً في الذمة والظاهر انه يلحق به الكلي في المعين ايضاً وعلى ذلك بانه القدر
 المتيقن وايضاً الشراء في الذمة قد يودى الى وجوب دفع غيره كما اذا تلف رأس المال قبل
 الوفاء ولعل المالك غير راض بذلك وايضاً اذا اشتري بكفي في الذمة لا يصدق على الربح انه
 ربح مال المضاربة ولا يلحق ما في هذه العمال والا فوي كما هو المتعارف جواز الشراء في الذمة

والدفع من راس المال ثم انهم لم يتعرضوا لبيعه وقتضى ، اذكروه وجوب كون المبيع ايضا شخصيا لا كلياً ثم الدفع من الاجناس التي عنده والاقوى فيه ايضا جواز كونه كلياً وان لم يكن في التعارف مثل الشراء ثم ان الشراء في الذمة يتصور على وجوه احدها ان يشتري العامل بقصد المالك وفي ذمته من حيث المضاربة « الثاني » ان يقصد كون الثمن في ذمته من حيث انه عامل ووكيل عن المالك ويرجع الى الاول وحكمها الصحة وكون الربح مشتركاً بينهما على ما ذكرنا واذا قرض ثلث مال المضاربة قبل الوفاء كان في ذمة المالك يودي من ماله الاخر « الثالث » ان يقصد ذمة نفسه وكان قصده الشراء لنفسه ولم يقصد الوفاء حين الشراء من مال المضاربة ثم دفع منه وعلى هذا الشراء صحيح ويكون غاصباً في دفع مال المضاربة من غير اذن المالك الا اذا كان ماذوناً في الاستقراض وقصد القرض « الرابع » كذلك لكن مع قصد دفع الثمن من مال المضاربة حين الشراء حتى يكون الربح له فقصد نفسه حيلة منه وعليه يمكن الحكم بصحة الشراء وان كان غاصباً في التصرف في مال المضاربة من غير اذن المالك وضامناً له بل ضامناً للبائع ايضا حيث ان الوفاء بالغير غير صحيح ويحتمل القول بطلان الشراء لان رضى البائع مقيد بدفع الثمن والمفروض ان الدفع بالغير غير صحيح فهو بمنزلة العرقعة كما ورد في بعض الاخبار ان من استقرض ولم يكن قاصداً للاداء فهو سارق ويحتمل صحة الشراء وكون قصده لنفسه لغوا بعد ان كان بنائه الدفع من مال المضاربة فان البيع وان كان يقصد نفسه وكلياً في ذمته الا انه ينصب على هذا الذي يدفعه فكان البيع وقع عليه والافق بالقواعد الوجه الاول والاحتياط الثاني واخضع الرجوع الثالث وان لم يستبعده الا قاله في « الخامس » ان يقصد الشراء في ذمته من غير انفاق الى نفسه وغيره وعليه ايضا يكون المبيع له واذا دفعه من مال المضاربة يكون غاصباً ولو اختلف البائع والعامل في ان الشراء كان لنفسه او لغيره وهو المالك المضارب يقدم قول البائع لظاهر الحال فيلزم بالثمن من ماله وليس له ارجاع البائع الى المالك المضارب (مسئلة ١٣) يجب على العامل بعد تحقق عقد المضاربة ما يتبادر الى النسبة اليه والى تلك التجارة في مثل ذلك المكان والزمان من العمل وتولي ما يتولاه التاجر لنفسه من عرض القماش والنشر والطى وقبض الثمن وايداعه في الصندوق ونحو ذلك مما هو اللابى والمتعارف ويجوز له استيجار من يكون المتعارف استيجاره مثل الدلال والحمال والوزان والكيال وغير ذلك ويعطى الاجرة من الوسط ولو استأجر فيما يعارف مباشرته بنفسه فلا جرة من ماله

ولو تولى بنفسه ما يعتاد الاستيجار له فالظاهر جواز اخذ الاجرة ان لم يقصد التبرع ور ما يقال بعدم الجواز وفيه انه منافع لقاعدة احترام عمل المسلم المقروض عدم وجوبه عليه (مسئلة ١٤) قد مر انه لا يجوز للعامل السفر من دون اذن المالك ومعه نفقته في السفر من راس المال الا اذا اشترط المالك كونها على نفسه وعن بعضهم كونها على نفسه مطلقاً والظاهر ان مراده فيما اذا لم يشترط كونها من الاصل ور ما يقال له تفاوت ما بين السفر والحضر والاقوى ما ذكرنا من جواز اخذها من اصل المال بتامها من مأكول ومشرب وملبس ومسكن ونحو ذلك مما يصدق عليه النفقة في صحيح على بن جعفر عن اخيه ابي الحسن ع في المضارب ما انفق في سفره فهو من جميع المال فاذا قدم بلده فما انفق فمن نصيبه هذا واما في الحضر فليس له ان يأخذ من راس المال شيئاً الا اذا اشترط على المالك ذلك (مسئلة ١٥) المراد بالنفقة ما يحتاج اليه من مأكول وملبوس ومركوب والالت يحتاج اليها في سفره واجرة المسكن ونحو ذلك واما جوائزه وعطاياه وضيافاته ومصانعه فعلى نفسه الا اذا كانت التجارة موقوفة عليها (مسئلة ١٦) اللازم للاقتصار على القدر اللائق فلو اسرف حسب عليه نعم لو قتر على نفسه اوصار ضيقاً عند شخص لا يحسب له (مسئلة ١٧) المراد من السفر العرفي لا الشرعي فيشمل الشر فرسخين او ثلثة كما انه اذا اقام في بلد عشرة ايام او ازيد كان نفقته من راس المال لانه في السفر عرفاً نعم اذا اقام بعد تمام العمل لغرض اخر مثل التفرج او التحصيل مال له اول غيره مما ليس متعلقاً بالتجارة فنفقته في تلك المدة على نفسه وان كان مقامه لما يتعلق بالتجارة ولا سراً بحيث يكون كل منها علة مستقلة لولا الاخر فان كان الامر الاخر عارضاً في البين فالظاهر جواز اخذ تمام النفقة من مال التجارة وان كانا في معرض واحد ففيه وجوه ثالثها التوزيع وهو الاحوط في الجملة واحوط منه كون التمام على نفسه وان كانت العلة مجموعهما بحيث يكون كل واحد جزء من الداعي فالظاهر التوزيع (مسئلة ١٨) استحقاق النفقة مختص بالسفر المأذون فيه فلو سافر من غير اذن اوفي غير الجهة المأذون فيه اوقع التعدي عما اذن فيه انس له ان يأخذ من مال التجارة (مسئلة ١٩) لو تعدد ارباب المال كان يكون عاملاً لاثنتين او ازيد او عاملاً لنفسه وغيره توزع النفقة وهل هو على نسبة المالكين او على نسبة العاملين قولان (مسئلة ٢٠) لا يشترط في استحقاق النفقة ظهور ربح بل ينفي من اصل المال وان لم يحصل ربح اصلاً نعم لو حصل الربح بعد هذا تحسب من الربح ويعطى المالك تمام راس ماله ثم يقسم بينهما (مسئلة ٢١) لو مرض في أثناء

السفران كان لم يمنعه من شغله فله اخذ النفقة وان منعه ليس له وعلى الاول لا يكون منها ما يحتاج اليه للبر من المرض (مسئلة ٢٢) لو حصل الفسخ او الانقضاء في أثناء السفر ففقد الرجوع على نفسه بخلاف ما اذا بقيت وتنفذ فقامها من مال المضاربة (مسئلة ٢٣) قد عرفت الفرق بين المضاربة والقرض والبضاعة وان في الاول الربح مشترك وفي الثاني للعامل وفي الثالث للمالك فاذا قال خذ هذا المال مضاربة والربح بتمامه كان مضاربة فاسدة الا اذا علم انه قصد الابضاع فيصير بضاعة ولا يستحق العامل اجرة الا مع الشرط والقرائن الدالة على عدم التبرع ومع الشك فيه وفي ارادة الاجرة يستحق الاجرة ايضا لقاعدة احترام عمل المسلم واذا قال خذ قراضا وقام الربح لك فكذلك مضاربة فاسدة الا اذا علم انه اراد القرض ولولم يذكر لفظ المضاربة بان قال خذ وتجربه والربح لك بتمامه لم يكن بضاعة الا مع العلم بارادة المضاربة فتكون فاسدة ولو قال خذ وتجربه والربح لك بتمامه فهو قرض الا مع العلم بارادة المضاربة ففاسدة ومع الفساد في الصور المذكورة يكون تمام الربح للمالك والمعامل اجرة عمله الا مع عمله بالفساد (مسئلة ٢٤) لو اختلف العامل والمالك في انها مضاربة فاسدة او قرض او مضاربة فاسدة او بضاعة ولم يكن هناك ظهور لفظي ولا قرينة معينة فقتضى القاعدة التخالف وقد يقال بتقديم قول من يدعى الصحة وهو مشهور كل اذ مورد العمل على الصحة ما اذا علم انها اوقعا معاملة معينة واختلفا في صحتها وفسادها لا مثل المقام الذي يكون الاسر دائرا بين عاملين على احدهما صحيح وعلى الاخرى باطل نظير ما اذا اختلفا في انها اوقعا البيع الصحيح او الاجارة الفاسدة مثلا او في مثل هذا مقتضى القاعدة التخالف واصالة الصحة لا تثبت كونه بيعا مثلا لا اجارة او بضاعة صحيحة مثلا لا مضاربة فاسدة (مسئلة ٢٥) اذا قال المالك للعامل خذ هذا المال قراضا والربح بيننا صح وكل منها النصف واذا قال ونصف الربح لك فكذلك بل وكذا لو قال ونصف الربح لي فان الظاهر ان النصف الآخر للعامل ولكن فرق بعضهم بين العبارتين وحكم بالصحة في الاولى لانه صرح فيها بكون النصف للعامل والنصف الآخر يبقى له على قاعدة التبعية بخلاف العبارة الثانية فان كون النصف للمالك لا ينافي كون الآخر له ايضا على قاعدة التبعية فلا دلالة فيها على كون النصف الآخر للعامل وانت خبير بان المفهوم من العبارة عرفا كون النصف الآخر للعامل (مسئلة ٢٦) لا فرق بين ان يقول خذ هذا المال قراضا ولك نصف ربحه او قال خذ قراضا ولك ربح نصفه في الصحة والاشراك في الربح بالمناصفة وربما يقال بالبطلان في الثاني

بدعوى ان مقتضاه كون ربح النصف الآخر بتمامه للمالك وقد يربح النصف فيخص به احدهما او يربح اكثر من النصف فلا يكون الحصة معلومة وايضا قد لا يعمل الا في النصف وفيه ان المراد بربح نصف ما يعمل به وربح فلا اشكال (مسئلة ٢٧) يجوز اتحاد المالك وتعدد العامل مع اتحاد المال او تميز مال كل من العاملين فلو قال خذ مالك ولكما نصف الربح صح وكانا فيه سواء ولو فضل احدهما على الآخر صح ايضا وان كانا في العمل سواء فان غايته اشتراط حصته قليلة لصاحب العمل الكثير وهذا لا بأس به و يكون العقد الواحد بمنزلة عقدين مع اثنين ويكون كالو قارض احدهما في نصف المال بنصف وقارض الآخر في النصف الآخر بربح الربح ولا مانع منه وكذا يجوز تعدد المالك واتحاد العامل بان كان المال مشتركا بين اثنين قارضا واحدا بعقد واحد والنصف مثلا متساويا بينهما او بالاختلاف بان يكون في حصة احدهما بالنصف وفي حصة الآخر بالثلث او الربع مثلا وكذا يجوز مع عدم اشراك المال بان يكون مال كل منهما ممتازا وقارضا واحدا مع الاذن في الخلط مع التساوي في حصة العامل بينهما او الاختلاف بان يكون في مال احدهما بالنصف وفي مال الآخر بالثلث او الربع (مسئلة ٢٨) اذا كان مال مشتركا بين اثنين قارضا واحدا واشترط له نصف الربح وتفاضل في النصف الآخر بان جعل لاحدهما ازيد من الآخر مع تساويهما في ذلك المال او تساويهما في تفاوتها فيه فان كان من قصدها كون ذلك النقص على العامل بالنسبة الى صاحب الزيادة بان يكون كانه اشترط على العامل في العمل بماله اقل من ما شرطه الاخر له كان اشترط هو للعامل ثلث ربح حصته وشرط له صاحب النقيصة ثلثي ربح حصته مثلا مع تساويهما في المال فهو صحيح لجواز اختلاف الشر بكون في مقدار الربح المشترط للعمل وان لم يكن النقص راجعا الى العامل بل على الشر بكون الآخر بان يكون المجعول للعامل بالنسبة اليها سواء. لكن اختلفا في حصتها بان لا يكون على حسب شركتها فقد يقال فيه بالبطلان لاستلزامه زيادة لاحدهما على الآخر مع تساوي المالين او تساويهما مع التفاوت في المالين بلا عمل من صاحب الزيادة لان المفروض كون العامل غيرها ولا يجوز ذلك في الشركة والا فوى الصحة منع عدم جواز الزيادة لاحد الشر بكون بلا مقابلتها لعمل منه فان الاقوى جواز ذلك بالشرط ونعم كونه خلاف مقتضى الشركة بل هو خلاف مقتضى اطلاقها مع انه يمكن ان يدعى الفرق بين الشركة والمضاربة وان كانت متضمنة للشركة (مسئلة ٢٩) تبطل المضاربة بموت كل من العامل والمالك اما الاول فلاختصاص

الاذن به واما الثاني فلانتقال المال بمولته الى وارثه فابقائها يحتاج الى عقد جديد بشرائطه فان كان المال نقدا صح وان كان عروضا فلا لما عرفت من عدم جواز المضاربة على غير التقدين وهل يجوز لو ارث المالك اجازة العقد بعدم موته قد يقال بعدم الجواز لعدم علقته بالمحل حال العقد بوجه من الوجوه ليكون واقعا على ماله او متعلق حقه وهذا بخلاف اجارة البطن السابق سيئة الوقف از يد من مدة حيوته فان البطن اللاحق يجوز له الاجازة لان له حقا بحسب جعل الواقف واما في المقام فليس للوارث حق حال حيوة المورث اصلا واما ينتقل اليه المال حال موته وبخلاف اجازة الوارث لما زاد من الثلث في الوصية وفي المنجز حال المرض على القول بالثلث فيه فان له حقا فيما زاد فلذا يصح اجازته ونظير المقام اجارة الشخص ماله مدة مات في اثائها على القول بالبطلان بمرتبه فانه لا يجوز للوارث اجازتها لكن يمكن ان يقال يكفي في صحة الاجازة كون المال في معرض الانتقال اليه وان لم يكن له علقه به حال العقد فكونه سيديرا كان وصرح اجازته ح الى ابقاء ماله المورث لاقبوله ولا تنفيذه فان الاجازة اقسام قد تكون قبولا لما فعله الغير كما في اجازة بيع ماله فضولا وقد تكون راجعا الي اسقاط حق كما في اجازة المرتين لبيع الراهن واجازة الوارث لما زاد عن الثلث وقد تكون ابقاء لما فعله المالك كما في المقام (مسئلة ٣٠) لا يجوز للعامل ان يوكل وكلا في عمله او يستأجر اجيرا الا باذن المالك نعم لا يأس بالوكيل او الاستيجار في بعض المقدمات على ما هو المتعارف واما الايكال الى الغير وكالة او استيجارا في اصل التجارة فلا يجوز من دون اذن المالك ومعه لامانع منه كما انه لا يجوز له ان يضارب غيره الا باذن المالك (مسئلة ٣١) اذا اذن في مضاربة الغير فلما ان يكون يجعل العامل الثاني عاملا للمالك او يجعله شريكا معه في العمل والحصصة واما يجعله عاملا لنفسه اما الاول فلا مانع منه وتفسخ مضاربة نفسه على الاقوى واحتمال بقاءها مع ذلك لعدم المناقاة كما ترى ويكون الربح مشتركا بين المالك والعامل الثاني وليس الاول شيء الا اذا كان بعدان عمل عملا وحصل ربح فيستحق حصته من ذلك وليس له ان يشترط على العامل الثاني شيئا من الربح بعد ان لم يكن له عمل بعد المضاربة الثانية بل لوجعل الحصصة للعامل سيئة المضاربة الثانية اقل مما اشترط له في الاولى كان يكون في الاولى بالنصف وجعله ثلثا في الثانية لا يستحق تلك الزيادة بل ترجع الى المالك وربما يحتمل جواز اشتراط شيء من الربح او كون الزيادة له بدعوى ان هذا المقدار وهو ايقاع عقد المضاربة ثم جعلها للغير نوع من العمل يكفي في جواز

جعل حصته من الربح له وفيه انه وكالة لامضاربة والثاني ايضا لامانع منه وتكون الحصصة المفعولة له في المضاربة الاولى مشتركة بينه وبين العامل الثاني على حسب قرارها واما الثالث فلا يصح من دون ان يكون له عمل مع العامل الثاني ومعه يرجع الى التشريك (مسئلة ٣٢) اذا ضارب العامل غيره مع عدم الاذن من المالك فان اجاز المالك ذلك كان الحكم كما سيء الاذن السابق في الصور المتقدمة فيلحق كلا حكمه وان لم يميز بطلت المضاربة الثانية وح فان كان العامل الثاني عمل وحصل الربح فما قرر للمالك في المضاربة الاولى فله واما ما قرر للعامل فهل هو ايضا له او للعامل الاول او مشترك بين العاملين وجوه واقوال اقويها الاول لان المخروص بطلان المضاربة الثانية فلا يستحق العامل الثاني شيئا وان العامل الاول لم يعمل حتى يستحق فيكون تمام الربح للمالك اذا اجز تلك المعاملات الواقعة على ماله ويستحق العامل الثاني اجرة عمله مع جعله بالبطلان على العامل الاول لانه مغرور من قبله وقيل يستحق على المالك ولا وجه له مع فرض عدم الاذن منه له في العمل هذا اذا ضاربه على ان يكون عاملا للمالك واما اذا ضاربه على ان يكون عاملا له وقصد العامل في عمله العامل الاول فيمكن ان يقال ان الربح للعامل الاول بل هو مختار المانع في بيع وذلك بدعوى ان المضاربة الاولى باقية بعد فرض بطلان الثانية والمخروص ان العامل قصد العمل للعامل الاول فيكون كانه هو العامل فيستحق الربح وعليه اجرة عمل العامل الا اذا كان جاهلا بالبطلان وبطلان المعاملة لا يفسر بالاذن الحاصل منه للعمل له لكن هذا انما يتم اذا لم يكن المباشرة معتبرة في المضاربة الاولى واما مع اعتبارها فلا يتم ويتعين كون تمام الربح للمالك اذا اجز المعاملات وان لم تجز المضاربة الثانية (مسئلة ٣٣) اذا شرط احدها على الآخر في ضمن عقد المضاربة مالا او عملا كان اشترط المالك على العامل ان يخط له ثوبا او يعطيه درهما او نحو ذلك او بالعكس فالظاهر صحته وكذا اذا اشترط احدهما على الآخر بيعا او قرضا او قراضا او بضاعة او نحو ذلك ودعوى ان القدر المتيقن ما اذا لم يكن من المالك الا راس المال ومن العامل الا التجارة مدفوعة بان ذلك من حيث متعلق العقد فلا ينافي اشتراط مال او عمل خارجي في ضمنه ويكفي في صحته عموم ادلة الشروط وعن الشيخ الطوسي فيما اذا اشترط المالك على العامل بضاعة بطلان الشرط دون العقد في احد قوليه وبطلانها في قوله الآخر قال لان العامل في القراض لا يعمل عملا بغير جعل ولا قسط من الربح واذا بطل الشرط بطل القراض لان قسط العامل يكون مجهولا ثم قال وان

قلنا ان القراض صحيح والشرط جائز لكنه لا يلزم الوفاء به لان البضاعة لا يلزم القيام بها كان قويا وحاصل كلامه في رجه بطلانها ان الشرط المفروض مناف لمقتضى العقد فيكون باطلا وبطلانه يبطل العقد لاستلزامه جهالة حصة العامل من حيث ان للشرط قسطا من الربح وبطلانه يسقط ذلك القسط وهو غير معلوم المقدار وفيه منع كونه منافيا لمقتضى العقد فان مقتضاه ليس ازيد من ان يكون عمله في مال القراض بجزء من الربح والعمل الخارجى ليس عملا في مال القراض هذا مع ان ما ذكره من لزوم جهالة حصة العامل بعد بطلان الشرط ممنوع اذ ليس الشرط مقابلا بالعوض في شيء من الموارد وإنما يوجب زيادة العوض فلا ينقص من بطلانه شيء من الحصة حتى تصير مجهولة واما ما ذكره في قوله وان قلنا ان العمل غرضه انه اذا لم يكن الوفاء بالشرط لازما يكون وجوده كعدمه فيمكنه لم يشترط فلا يلزم الجهالة في الحصة وفيه انه على فرض ايجابه للجهالة لا يتفاوت الحال بين لزوم العمل به وعدمه حيث انه على التقديرين زيد بعض العوض لاجله هذا وقد يقرر في وجه بطلان الشرط المذكور ان هذا الشرط لا اثر له اصلا لانه ليس بلازم الوفاء حيث انه في العقد الجائر ولا يلزم من تخلفه اثر التسلط على الفسخ حيث انه يجوز فسخه ولو مع عدم التخلف وفيه اولا ما عرفت سابقا من لزوم العمل بالشرط في ضمن العقود الجائزة مادامت باقية ولم تفسخ وان كان له ان يفسخ حتى يسقط وجوب العمل به وثانيا لانسل ان تخلفه لا يؤثر في التسلط على الفسخ اذ الفسخ الذي ياتي من قبل كون العقد جائزا انما يكون بالنسبة الى الاستمرار بخلاف الفسخ الاق من تخلف الشرط فانه يوجب فسخ المعاملة من الاصل فاذا فرضنا ان الفسخ بعد حصول الربح فان كان من القسم الاول اقتضى حصوله من حينه فالعامل يستحق ذلك الربح بمقدار حصته وان كان من القسم الثاني يكون تمام الربح للمالك ويستحق العامل اجرة المثل لعمله وهي قد تكون ازيد من الربح وقد تكون اقل فيتفاوت الحال بالفسخ وعدمه اذا كانت لاجل تخلف الشرط (مسئلة ٣٤) يملك العامل حصته من الربح بمجرد ظهوره من غير توقف على الانقضاء او القسمة لانقضاء وكشفا على المشهور بل الظاهر الاجماع عليه لانه مقتضى اشتراط كون الربح بينهما ولانه مملوك وليس للمالك فيكون للعامل والصحيح رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة فاشترى اياه وهو لا يعلم قال يقوم فان زاد درهما واحدا انفق واستسعى في مال الرجل اذ لو لم يكن بالكا لخصته لم ينعتق ابوه نعم عن الفخر عن والده ان في المسئلة اربعة اقوال ولكن

لم يذكر القائل ولعلم من العامة « احدها » ما ذكرنا « الثاني » انه يملك بالانقضاء لانه قبله ليس موجودا خارجيا بل هو مقدور موهوم « الثالث » انه يملك بالنسبة لانه لو ملك قبله لاختص برجحه ولم يكن وقاية لراس المال « الرابع » ان القسمة كاشفة عن الملك سابقا لانها اوجب استقراره والا فوى ما ذكرنا لما ذكرنا ودعوى انه ليس موجودا كما نرى وكون القسمة امرا وهميا ممنوع مع اننا نقول انه يصير شريكا في العين الموجودة بالنسبة ولذا يصح له مطالبة القسمة مع ان المملوك لا يلزم ان يكون موجودا خارجيا فان الدين مملوك مع انه ليس سيف الخارج ومن الغريب اصرار صاحب الجواهر على الاشكال في ملكيته بدعوى انه حقيقة ما زاد على عين الاصل وقيمة الشيء امر وهمي لا وجود له لانه ولا خارجا فلا يصدق عليه الربح نعم لا يابى ان يقول انه بالظهور ملك ان يملك بمعنى ان له الانقضاء فيملك واغرب منه انه قال بل لعل الرجة في خبر عتيق الاب ذلك ايضا بناء على الاكتفاء بمثل ذلك في العتيق المبني على السرية اذ لا يفتى ما فيه مع ان لازم ما ذكره كون العين بتمامها ملكا للمالك حتى مقدار الربح مع انه ادعى الاتفاق على عدم كون مقدار حصة العامل من الربح للمالك فلا ينبغي التامل في ان الاقوى ما هو المشهور نعم ان حصل خسران او تلف بعد ظهور الربح خرج من ملكية العامل لان يكون كاشفا عن عدم ملكيته من الاول وعلى ما ذكرنا يرتب عليه جميع آثار الملكية من جواز المطالبة بالقسمة وان كانت موقوفة على رضى المالك ومن صحة تصرفاته فيه من البيع والصلح ونحوهما ومن الارث وتماق الخمس والزكوة وحصول الاستطاعة للرجع وتماق حق اغراما به ودخول صرفه في الدين مع المطالبة الى غير ذلك (مسئلة ٣٥) الربح وقاية لراس المال فملكته العامل له بالظهور متزلة بلو عرض بعد ذلك خسران او تلف يجبر به الى ان تستقر ملكيته والاستقرار يحصل بعد الانقضاء والفسخ والنسبة فبعدها اذا تلف شيء لا يوجب من الربح بل تلف كل على صاحبه ولا يكتفى في الاستقرار قسمة الربح فقط مع عدم الفسخ بل ولا قسمة الكل كذلك ولا ياتى مع عدم القسمة فلو حصل خسران او تلف الربح كان كما سبق فيكون الربح مشتركا والتلف والخسران عليهما ويتم راس المال بالربح نعم لو حصل الفسخ لم يحصل الانقضاء ولو بالنسبة الى البعض وحصلت القسمة فهل تستقر الملكية ام لا ان فلما يوجب الانقضاء على العامل فالظاهر عدم الاستقرار وان قلنا بعدم وجوبه فغيره وجوبها الاستقرار والحاصل ان الملازم اولا دفع مقدار راس المال للمالك

ثم يقسم ما زاد عنه بينهما على حسب حصتها فكل خسارة وتلف قبل تمام المضاربة يجوز بالريح وتقسيمها بما ذكرنا من الشئ والقسمة (مسئلة ٣٦) اذا ظهر الربح ونقص تمامه او بعض منه فطلب احدهما قسمته فان رضى الآخر فلا مانع منها وان لم يرض المالك لم يجز عليها لاحتمال الخسران بعد ذلك والحاجة الى جبره به قيل وان لم يرض العامل فكذلك ايضا لانه لو حصل الخسران وجب عليه رد ما اخذه ولعله لا يقدر بعد ذلك عليه لغواته في يده وهو ضرر عليه وفيه ان هذا لا يعد ضررا فالافوى انه يجبر اذا طلب المالك وكيف كان اذا اقتسمه ثم حصل الخسران فان حصل بعده ربح يجبره فهو والا رد العامل اقل الامرين من مقدار الخسران وما اخذ من الربح لان الاقل ان كان هو الخسران فليس عليه الا جبره والزايد له وان كان هو الربح فليس عليه الا مقدار ما اخذ ويظهر من الشهيد ان قسمة الربح موجبة لاستقراره وعدم جبره للخسارة الحاصلة بعدها لكن قسمة مقداره ليست قسمة له من حيث انه مشاع في جميع المال فاخذ مقدار منه ليس اخذا له فقط حيث قال على ما نقل عنه ان المردود اقل الامرين مما اخذه العامل من راس المال لامن الربح فلو كانت راس المال مائة والربح عشرين فاقبها العشرين فان خسروا التي هي الربح مشاعة في الجميع نسبتها الى راس المال نسبة السدس فالمأخوذ سدس الجميع فيكون خمسة اسدسها من راس المال وسدسها من الربح فاذا اقتسمها استقر ملك العامل على نصيبه من الربح وهو نصف سدس العشرين وذلك درهم وثلاث يبي معه ثمانية وثلاث من راس المال فاذا خسر المال الباقي رد اقل الامرين من ما خسروا ومن ثمانية وثلاث وفيه مضافا الى انه خلاف ما هو المعلوم من وجوب جبر الخسران الحاصل بعد ذلك بالربح السابق ان لم يلقه ربح وان عليه غرامة ما اخذه منه انظار آخر منها ان المأخوذ اذا كان من راس المال فوجوب رده لا يتوقف على حصول الخسران بعد ذلك ومنها انه ليس ما ذونا في اخذ راس المال فلا وجه لقسمة المفروضة ومنها ان المفروض انها اقتسام المقدار من الربح بعنوان انه ربح لا بعنوان كونه منه ومن راس المال ودعوى انه لا يتعين لكونه من الربح بمجرد قصدتها مع فرض اشاعته في تمام المال مدفوعة بان المال بعد حصول الربح يصير مشتركا بين المالك والعامل فتقدير راس المال مع حصة من الربح للمالك ومقدار حصة الربح المشروط للعامل لئلا وجه لعدم التعيين بعد تعيينها مقدارها في هذا المال فقسمة الربح في الحقيقة قسمة لجميع المال ولا مانع منها (مسئلة ٣٧) اذا باع العامل حصته من الربح بعد ظهوره صح

مع تحقق الشرائط من معاومية المقدار وغيره واذا حصل خسران بعد هذا لا يبطل البيع بل يكون بمنزلة التلف فيجب عليه جبره بدفع اقل الامرين من مقدار قيمة ما باعه ومقدار الخسران (مسئلة ٣٨) لا اشكال في ان الخسارة الواردة على مال المضاربة تجوز بالربح سواء كان سابقا عليها او لاحقا مادامت المضاربة باقية ولم يتم عملها نعم قد عرفت مانع الشهيد من عدم جبران الخسارة اللاحقة بالربح السابق اذا اقتسم وان مقدار الربح من المقتسوم تستقر ملكيته واما التلف فانما ان يكون بعد الدوران في التجارة او بعد الشروع فيها او قبله ثم اما ان يكون التلف البعض او الكل وايضا اما ان يكون باقة من الله سارية او ارضية او بانلاف المالك او العامل او الاجنبي على وجه الضمان فان كان بعد الدوران في التجارة فالظاهر جبره بالربح ولو كان لاحقا مطلقا سواء كان التلف البعض او الكل كان التلف باقة او بانلاف ضامن من العامل او الاجنبي ودعوى ان مع الضمان كانه لم يتلف لانه في ذمة الضامن كما ترى نعم لو اخذ العوض يكون من جملة المال بل الاقوى ذلك اذا كان بعد الشروع في التجارة وان كان التلف العوض كما اذا اشترى في القبة وتلف المال قبل دفعه الى البائع فاداه المالك او باع العامل المبيع السكل كما اذا اشترى في القبة وتلف المال قبل دفعه الى البائع فاداه المالك او باع العامل المبيع وربح فادى كما ان الاقوى في تلف البعض الجبر وان كان قبل الشروع ايضا كما اذا سرق في اثناء السفر قبل ان يشرع في التجارة او في البلد ايضا قبل ان يسافر واما تلف السكل قبل الشروع في التجارة فالظاهر انه موجب لانفساخ العقد اذ لا يبقى معه مال التجارة حتى يجبر او لا يجبر نعم اذا اتلفه اجنبي وادى عوضه تكون المضاربة باقية وكذا اذا اتلفه العامل (مسئلة ٣٩) العامل أمين فلا يضمن الا بالخيانة كما لو اكل بعض مال المضاربة واشترى شيئا لنفسه فادى الثمن من ذلك او ولى الجارية المشتراة او نشر ذلك او التفرط بترك الحفظ والتعدي بان خالف ما امر به او نهاه عنه كما لو سافر مع نهيته عنه او عدم اذنه في السفر واشترى ما نهى عن شرائه او ترك شراء ما امر به فانه يصير بذلك ضامنا للمال لو تلف ولو باقة متناهية وان بقيت المضاربة كما هو والظاهر ضمانته للخسارة الحاصلة بعد ذلك ايضا واذا رجع عن تعديته او خيانه قبل يتي الضمان اولا وجهان مقتضى الاستصحاب بقائه كما ذكرنا في باب الوديعة انه لو اخرجها الوديعة عن الحرز بقي الضمان وان ردها بعد ذلك اليه ولكن لا يخلو عن اشكال لان المفروض بقاء الاذن وارتماق حسب الضمان ولو اقتضت الصلحة بيع الجنس في زمان ولم يبع ضمن الوضعية ان حصلت بعد ذلك وهل يضمن بذية الخيانة مع عدم فعلها وجهان من عدم كون مجرد النية

خيانة ومن صيرورة يده حال التية بتزلة يد الغاصب ويمكن الفرق بين العزم عليها قملوا وبين العزم على ان ينجون بعد ذلك (مسئلة ٤٠) لا يجوز للمالك ان يشتري من العامل شيئاً من مال المضاربة لانه ماله نعم اذا ظهر الربح يجوز له ان يشتري حصة العامل منه مع معلومة قدرها ولا يطل به في حصول الخسارة بعد ذلك فانه بتزلة التالف ويجب على العامل رد قيمتها لجبر الخسارة كما لو باعها من غير المالك واما العامل فيجوز ان يشتري من المالك قبل ظهور الربح بل وبعده لكن يطل الشراء بتقدير حصته من الربح لانه ماله نعم لو اشترى منه قبل ظهور الربح باز يد من قيمته بحيث يكون الربح حاصلاً لهذا الشراء يمكن الاشكال فيه حيث ان بعض الثنح يرجع اليه من جهة كونه ربحاً فيلزم من نقله الى البائع عدم نقله من حيث عوده الى نفسه ويمكن دفعه بان كونه ربحاً متأخر عن صيرورته للبائع فيصير اولاً للبائع الذي هو المالك من جهة كونه ثناً وبعده ان تمت الامالة وصار ملكاً للبائع وصديق كونه ربحاً يرجع الى المشتري الذي هو العامل على حسب قرار المضاربة فأكيدة للبائع متقدمة طبعاً وهذا مثل ما اذا باع العامل مال المضاربة الذي هو مال المالك من اجنبي باز يد من قيمته فان المبيع ينتقل من المالك والثمن يكون مشتركاً بينه وبين العامل ولا باس به فانه من الاول يصير ملكاً للمالك ثم يصير بتقدير حصة العامل منه له ويتمضي قرار المضاربة لكن هذا على ما هو المشهور من ان مقتضى المعاوضة دخول الموعوض في ملك من خرج عنه العوض وانه لا يمتثل غيره واما على ما هو الاقوى من عدم المانع من كون الموعوض لشخص والعوض داخل في ملك غيره وانه لا ينال حقيقة المعاوضة فيمكن ان يقل من الاول يدخل الربح في ملك العامل ويتمضي قرار المضاربة فلا يكون هذه الصورة مثلاً للقيام ونظيراً له (مسئلة ٤١) يجوز للعامل الاخذ بالشفعة من المالك في مال المضاربة ولا يجوز العكس مثلاً اذا كانت دار مشتركة بين العامل والاجنبي فاشتري العامل حصة الاجنبي في مال المضاربة يجوز له اذا كان قبل ظهور الربح ان ياخذها بالشفعة لان الشراء قبل حصول الربح يكون للمالك فللعامل ان ياخذ تلك الحصة بالشفعة منه واما اذا كانت الدار مشتركة بين المالك والاجنبي فاشتري العامل حصة الاجنبي ليس للمالك الاخذ بالشفعة لان الشراء له فليس له ان ياخذ بالشفعة ما هو له (مسئلة ٤٢) الاشكال في عدم جواز وطى العامل للجارية التي اشتراها في مال المضاربة بدون اذن المالك سواء كان قبل ظهور الربح او بعده لانها مال الغير او مشتركة بينه وبين الغير الذي هو المالك فان

فعل كان زانياً يجد مع عدم الشبهة كلاً ان كان قبل حصول الربح ويقتدر نصيب المالك ان كان بعده كما لا اشكال في جواز وطئها اذا اذن له المالك بعد الشراء وكان قبل حصول الربح بل يجوز بعده على الاقوى من جواز تحليل احد الشريكين صاحبه وطى الجارية المشتركة بينهما بل يجوز له وطئها بالاذن السابق في حال ايقاع عقد المضاربة او بعده قبل الشراء ام لا المشهور على عدم الجواز لان التحليل اما عليك او عقد وكلما لم لا يصحان قبل الشراء والاقوى كما عن الشيخ في النهاية الجواز لمنع كونه احد الاصرين بل هو اباحة ولا مانع من اشتراك قبل الشراء اذا لم يرجع عن اذنه بعد ذلك كما اذا قال اشترى عني طعة اما ثم كل من هذا مضداً الى خبر الكاظمي عن ابي الحسن ع قال رجل سألني ان اسئلك ان رجلاً اعطاه مالا مضاربة يشتري ما يرى من ثمنى وقل له شتر جارية تكون معك والجارية غاصب صاحب المال ان كان فيها رضية فعليه وان كان ربحاً فله المضاربة ان يطأها قال ع نعم ولا يضر ظهورها في كون الشراء من غير مال المضاربة من حيث جعل ربحها للمالك لان الظاهر عدم الفرق بين المضاربة وغيرها في تأثير الاذن السابق وعدمه واما وطى المالك لتلك الجارية فلا باس به قبل حصول الربح بل مع الشك فيه لاصالة عدمه واما بعده فيوقوف على اذن العامل فيجوز معه على الاقوى من جواز اذن احد الشريكين صاحبه (مسئلة ٤٣) لو كان المالك في المضاربة اسيرة فاشتري العامل زوجها فان كان باذنها فلا اشكال في صحته وبطلان نكاحها ولا ضمان عليه وان استلزم ذلك الضرر عليها يسقط مهرها ونفقتها والا في المسئلة اقوال البطلان مطلقاً للاستهزام المذكور فيكون خلاف مصحتها ونقصه كذلك لانه من اعمال المضاربة المذون فيها في ضمن العقد كما اذا اشترى غير زوجها والصحة اذا اجازت به ذلك وهذا هو الاقوى اذ لا فرق بين الاذن السابق والاجازة اللاحقة فلا وجه لانول الاول مع ان فائده غير معلوم ولعله من يقول بعدم صحة الغفولي الاقوى ورد دليل خاص مع ان الاستهزام المذكور ممنوع لانها لا يستحق النفقة الا بتدريج فليس هي مالا لها قوته عليها والالتزام غرامتها على من قبل الزوج واما المهر فان كان ذلك بعد الدخول فلا سقوط وان كان قبله فيمكن ان يدعى عدم سقوطه ايضاً بطلاق الميطل وانما يسقط بالطلاق فقط مع ان المهر كان لسيدها لاهلها وكذا لوجه لانول الثاني بعد ان كان الشراء المذكور على خلاف مصحتها لا من حيث الاحتزام الضرر المذكور بل لانها تريد زوجها لا غرض اخر والاذن الذي تضمنه العقد منصرف عن

مثل هذا وما ذكرنا ظهر حال ما اذا اشترى العامل زوجة المالك فانه صحيح مع الاذن السابق او الاجازة اللاحقة ولا يكفيه الاذن الضمني في العقد للانصراف (مسئلة ٤٤) اذا اشترى العامل من يمتع على المالك فاما ان يكون باذنه او لا فعلى الاول ولم يكن فيه ربح صح وانفق عليه وبطلت المضاربة بالنسبة اليه لانه خلاف وضعها خارج عن عنوانها حيث انها مبنية على طلب الربح المفروض عدله بل كونه خسارة محضة فيكون صحة الشراء من حيث الاذن من المالك لا من حيث المضاربة وح قان بقي من مالها غيره بقيت بالنسبة اليه ولا بطلت من الاصل وللعامل اجرة عمله اذا لم يقصد التبرع وان كان فيه ربح فلا اشكال في صحته لكن في كونه قراضا فتملك العامل بمقدار حصته من العبد او يستحق عوضه على المالك للسراية او بطلانه مضاربة ويستحق العامل اجرة المثل لعمله كما اذا لم يكن ربح اموال لا بعد ترجيح الاخير لالكونه خلاف وضع المضاربة للفرق بينه وبين صورت عدم الربح بل لانه فرع ملكية المالك المفروض عدله ودعوى انه لابد ان يقال انه يملكه انما يتم بتمتق او بقدر ملكيته حفظا لحقيقة البيع على القوانين في تلك المسئلة وادى منها كان يكفي في ملكية الربح مدفوعة بمعاوضتها بالانفاق الذي هو ايضا متفرع على ملكية المالك فان لما اثر بين سيف عرض واحد ملكية العامل للربح والانفاق ومقتضى بناء المتق على التعاقب تقدم الثاني وعليه فلم يحصل للعامل ملكية نفس العبد ولم يفت المالك عليه ايضا شيئا بل فعل ما يمنع عن ملكيته مع انه يمكن ان يقال ان التفويت من الشارع لامتنة لكن الانصاف ان المسئلة مشككة بناء على لزوم تقدم ملكية المالك وصيرورته للعامل بعدة اذ تقدم الانفاق على ملكية العامل عند المعارضة في محل المنع نعم لو قلنا ان العامل يملك الربح اولا بلا توسط ملكية المالك بالجهل الاولى حين العقد وعدم منافاته لحقيقة المعارضة لكون العرض من مال المالك والمعرض مشتركا بينه وبين العامل كما هو الاقوى لا يبق اشكال فيمكن ان يقال بصحة مضاربة وملكية العامل حصته من نفس العبد على القول بعدم السراية وملكيتها عوضا ان قلنا بها وعلى الثاني اى اذا كان من غير اذن المالك فان اجازتها في صورة الاذن وان لم يجز بطل الشراء ودعوى البطلان ولو مع الاجازة لانه تصرف منهى عنه كما ترى اذ النهى ليس عن المعاملة بما هي بل لاسر خارج فلا مانع من صحتها مع الاجازة ولا فرق في البطلان مع عدمها بين كون العامل عالما بانه ممن يمتع على المالك حين الشراء او جاهلا والقول بالصحة مع الجهل لان بناء معاملات

العامل على الظاهر فهو كما اذا اشترى المغيب جهلا بالحال ضعيف والفرق بين المقامين واضح ثم لا فرق في البطلان بين كون الشراء بعين مال المضاربة او في الذمة بقصد الاداء منه وان لم يذكره لفظا نعم لو تنازع هو والبايع في كونه لنفسه او للمضاربة قدم قول البايع ويلزم العامل به ظاهر وان وجب عليه التخلص منه ولو لم يذكر المالك لفظا ولا قصد كان له ظاهرا وواقعا (مسئلة ٤٥) اذا اشترى العامل اباه او غيره ممن يمتع عليه فان كان قبل ظهور الربح ولا ربح فيه ايضا صح الشراء وكان من مال الفراض وان كان بعد ظهوره او كان فيه ربح فقتضى القاعدة وان كان بطلانه لكونه خلاف وضع المضاربة فانها موضوعة كالملاصباح بالتقليب في التجارة والشراء المفروض من حيث امتناعه الانفاق ليس كذلك الا ان المشهور بل ادعى عليه الاجماع صحته وهو الاقوى في صورة الجهل بكونه ممن يمتع عليه فينعتق بمقدار حصته من الربح منه ويسرى في البقية وعليه عوضها للمالك مع يساره ويسعى العبد فيه مع اعساره لصحبة ابن ابي عمير عن محمد بن قيس عن الصادق ع سيف رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة فاشترى اباه وهو لا يعلم قال ع يقوم فان زاد درهما واحدا انفق وامتنع في مال الرجل وهي مغلصة بصورة الجهل المنزل عليها اطلاق كلمات العلماء ايضا واختصاصها بشراء الاب لا بغير بعد كون المناط كونه ممن يمتع عليه كما ان اختصاصها بما اذا كان فيه ربح لا بغير ايضا بعد عدم الفرق بينه وبين الربح السابق واطلاقها من حيث اليسار والعسار في الاستعانة ايضا منزل على الثاني جمعا بين الادلة هذا ولو لم يكن ربح سابق ولا كان فيه ايضا لكن تجدد بعد ذلك قبل ان يباع فالظاهر ان حكمه ايضا الانفاق والسراية بمقتضى القاعدة مع امكان دعوى قبول اطلاق الصحبة ايضا للربح التجدد فيه فيلحق به الربح الحاصل من غيره لعدم الفرق (مسئلة ٤٦) قد عرفت ان المضاربة من العقود الجائزة وانه يجوز لكل منهما الفسخ اذا لم يشترط لزوما في ضمن عقد لازم بل او في ضمن عقدها ايضا ثم قد يحصل الفسخ من احدهما وقد يحصل البطلان والافساح لموت او جنون او تلف مال التجارة بتمامها او لعدم امكان التجارة لمانع او نحو ذلك فلا بد من التكلم في حكمها من حيث استحقاق العامل الاجرة وعدمه ومن حيث وجوب الانقضاء عليه وعدمه اذا كان بالمال عروض ومن حيث وجوب الجباية عليه وعدمه اذا كان به ديون على الناس ومن حيث وجوب الرد الى المالك وعدمه وكون الاجرة عليه اولا فنقول اما ان يكون الفسخ من المالك او العامل وايضا اما ان يكون قبل

الشروع في التجارة او في مقدماتها او بعده قبل ظهور الربح او بعده في الاثناء او بعد تمام
التجارة بعد انقضاء الجميع او البعض او قبله قبل انقضاء او بعدها وبان احكامها سيفي حلي
مسائل « الاولى » اذا كان الفسخ او الانقضاء ولم يشرع في العمل ولا في مقدماته فلا اشكال
ولا شيء له ولا عليه وان كان بعد تمام العمل والانقضاء فكذلك اذ مع حصول الربح بتمامه
ومع عدمه لا شيء للعامل ولا عليه ان حصلت خسارة الا ان يشترط المالك كونها بينهما على
الاقوى من جهة هذا الشرط او يشترط العامل على المالك شيئا ان لم يحصل ربح وربما يظهر من
اطلاق بعضهم ثبوت اجرة المثل مع عدم الربح ولا وجه له اصلاً لان بناء المضاربة على عدم
استحقاق العامل لشيء سوى الربح على فرض حصوله كما في الجملة « الثانية » اذا كان الفسخ
من العامل في الاثناء قبل حصول الربح فلا اجرة له لما مضى من عمله واحتمال استحقاقه لقاعدة
الاحترام لوجه له اصلاً وان كان من المالك او حصل الانقضاء القهري ففيه قولان اقويهما
العدم ايضا بعد كونه هو المقدم على المعاملة الجزئية التي متضمنا عدم استحقاق شيء الا الربح
ولا ينفعه بعد ذلك كون اندامه من حيث البناء على الاستمرار « الثالثة » لو كان الفسخ من
العامل بعد السفر باذن المالك وصرف جملة من رأس المال في نفسه قول المالك تعينه مطلقاً
او اذا كان لا يضر منه وجهان اقويهما لعدم ما ذكر من جواز المعاملة وجواز الفسخ في كل
وقت فالمالك هو المقدم على ضرر نفسه « الرابعة » لو حصل الفسخ او الانقضاء قبل حصول
الربح وبالمال عروض لا يجوز للعامل التصرف فيه بدون اذن المالك بيع وشراء وان احتمل
تحقق الربح بهذا البيع بل وان وجدته بدون ان يكون ان يزيد في الثمن فيعمل الربح نعم لو كان
هناك زبون بان على اشراء بازيد من قيمته لا يبعد جواز اجبار المالك على بيعه منه لانه في
قوة وجود الربح فعلاً ولكنه مشكل مع ذلك لان المصاط كون الشيء في حذنه زائد القيمة
والمفروض عدمه وهل يجب عليه البيع والانقضاء اذ طلبه المالك اولاً قولان اقويهما عدمه
ودعوى ان مقتضى قوله على اليد ما اخذت حتى تؤدى وجوب رد المال الى المالك كما كان
كأنه « الخامسة » اذا حصل الفسخ او الانقضاء بعد حصول الربح قبل تمام العمل او بعده
وبالمال عروض فان رضياً بالقيمة كذلك فلا اشكال وان طلب العامل بهما فالظاهر عدم
وجوب اجابته وان احتمل ربح فيه خصوصاً اذا كان هو الفسخ وان طلبه المالك في وجوب
اجابته وندمه وجوه ثالثها انفسه بل بين ضرورة كون مقدار رأس المال نقداً لا يجب وبين

عدمه فيجب لان اللازم تسليم مقدار رأس المال كما كان عملاً بقوله على اليد والاقوى عدم
الوجوب مطلقاً وان كان استقرار ملكية العامل للربح موقوفاً على الانقضاء ولعله يحصل
الخسارة بالبيع اذ لا منافاة فنقول لا يجب عليه الانقضاء بعد الفسخ لعدم الدليل عليه لكن لو
حصلت الخسارة بعده قبل انقضاء بل او بعدها يجب جبرها بالربح حتى انه لو اخذه يسترد منه
« السادسة » لو كان في المال ديون على الناس فهل يجب على العامل اخذها وجبايتها بعد الفسخ
او الانقضاء ام لا وجهان اقويهما عدم من غير فرق بين ان يكون الفسخ من العامل او المالك
« السابعة » اذا مات المالك او العامل قام وارثه مقامه فيما سر من الاحكام « الثامنة » لا يجب
على العامل بعد حصول الفسخ او الانقضاء ازيد من التخليه بين المالك وماله فلا يجب عليه
الا يصال اليه نعم لو ارسله الى بلد آخر غير بلد المالك ولو كان باذنه يمكن دعوى وجوب الرد
الى بلده لكنه مع ذلك مشكل وقوله على اليد ما اخذت ايضا لا يدل على ازيد من التخليه
واذا احتاج الرد اليه الى الاجرة فالاجرة على المالك كما في ساير الاموال نعم لو سافر به بدون
اذن المالك الى بلد آخر وحصل الفسخ فيه يكون حاله حال الغاصب في وجوب الرد والاجرة
وان كان ذلك منه للجبل بالحكم الشرعي من عدم جواز السفر بدون اذنه (مسئلة ٤٧) قد
عرفت ان الربح وقاية لرأس المال من غير فرق بين ان يكون سابقاً على التلف او الخسران او
لاحقاً فالخسارة السابقة تجبر بالربح اللاحق وبالعكس ثم لا يلزم ان يكون الربح حاصلًا من مجموع
رأس المال وكذا لا يلزم ان تكون الخسارة واردة على المجموع ولو اتجر بجميع رأس المال ففسد ثم
اتجر ببعض الباقي فربح يجبر ذلك الخسران بهذا الربح وكذا اذا اتجر ببعض ففسد ثم اتجر
بالبعض الاخر او بجميع الباقي فربح ولا يلزم في الربح او الخسران ان يكون مع بقاء المضاربة
حال حصولها فالربح مطلقاً جابر للخسارة والتلف مطلقاً مادام لم يتم عمل المضاربة ثم انه يجوز
للمالك ان يسترد بعض ماله المضاربة في الاثناء ولكن تبطل بالنسبة اليه وتبقى بالنسبة الى
البقية وتكون رأس المال وحاً فاذا فرضنا انه اخذ بعد ما حصل الخسران او التلف بالنسبة الى
رأس المال مقدراً من البقية ثم اتجر العامل بالبقية او ببعضها فحصل ربح يكون ذلك الربح جابراً
للخسران او بالتلف السابق بتمامه مثلاً اذا كان رأس المال مائة ففقد منها عشرة او خسر عشرة
وبقي تسعون ثم اخذ المالك من التسعين عشرة وبقيت ثمانون فرأس المال تسعون واذا اتجر
بالباقين فصار تسعين فذه العشرة الحاصلة ربحاً تجبر تلك العشرة ولا يبقى للعامل شيء وكذا

إذا أخذ المال بعد ما حصل الربح مقداراً من المال سواء كان بعنوان استرداد بعض رأس المال أو هو مع الربح أو من غير قصد إلى أحد الوجهين ثم تجر العامل بالباقي أو ببعضه فحصل خسران أو تلف يجبر على الرجوع السابق بتمامه حتى المقدار الشايع منه في لدى أخذه المالك ولا يخص الجبر بما عده حتى يكون مقدار حصة العامل منه باقية مثلاً إذا كان رأس المال مائة فربح عشرة ثم أخذ المالك عشرة ثم تجر العامل بالبقية بخمس عشرة أو تلف منه عشرة يجب جبره بالربح السابق حتى المقدار الشايع منه في العشرة المأخوذة فلا يبقى للعامل من الربح السابق شيء وعلى ما ذكرنا فلا وجه لما ذكره المحقق وغيره من أن الربح الملاحق لا يجبر مقدار الخسران الذي ورد على العشرة المأخوذة لبطان المضاربة بالنسبة إليها فتقدر الخسران الشايع فيها لا يجبر بهذا الربح فرأس المال الباقي بعد خسران العشرة في المثال المذكور لا يكون تعيين بل أقل منه بمقدار حصة خسارة العشرة المأخوذة وهو واحد وتسع فيكون رأس المال الباقي تسعين والواحد وتسع وهي تسعة وثلاثون لا تسع وكذا لا وجه لما ذكره بعضهم في إغرض أنه في أن مقدار الربح الشايع في العشرة التي أخذها المالك لا يجبر الخسران الملاحق وإن حصة العامل منه يبقى له ويجب على المالك رده إليه فاللزام في المثال المفروض عدم بقاء ربح للعامل بعد حصول الخسران المذكور بل قد عرفت سابقاً أنه لو حصل ربح واقتضى في الأشياء وأخذ كل حصته منه ثم حصل خسران أنه يسترد من العامل مقدار ما أخذ بل ولو كان الخسران بعد انقضاء قبل التسوية بل أو بعدها إذا اقتضى العوض وفلما يوجب الانقضاء على العامل وأنه من نتائج المضاربة (مسألة ٤٨) إذا كانت المضاربة فاسدة فلما ان يكون مع جهلها بالفساد أو مع علمها أو لم يعلم أحدهما دون الآخر فلي التقدير الربح بتمامه للمالك لأنه في التجارات وإن كانت مضاربه باطلة نعم لو كان الأذن مقيداً بالمضاربة توقف ذلك على إجازته وإلا فالمعاملات الواقعة باطلة وعلى عدم التقيد أو الإجازة يستحق العامل مع جعلها لأجرة عمله وهل يضمن عوض ما أنفق في السفر على نفسه لتبين عدم استحقاقه النفقة أولاً لأن المالك ملط على الاتفاق مجتأ وجهان أقويهما الأول ولا يضمن التالف والنقص وكذا الحال إذا كان المالك عالماً دون العامل فإنه يستحق الأجرة ولا يضمن التالف والنقص وإن كانا غائبين أو كان العامل عالماً دون المالك فلا أجرة له لأقدمه على العمل مع عمله بعدم صحة المعاملة وربما يضمن في صورة علمها أنه يستحق حصته من الربح من باب الجملته وفيه أن المفروض عدم قصد ما كانه ربما

يجوز استحقاقه أجرة المثل إذا اعتقد أنه يستحقها مع الفساد وله ربحه وإن كان الأقوى خلافه هذا كله إذا حصل ربح ولو قليلاً وإما مع عدم حصوله فاستحقاق العامل الأجرة ولو مع الجدل مشكل لأقدمه على عدم العرض لعمله مع عدم حصول الربح وعلى هذا ففي صورة حصوله أيضاً يستحق أقل الأجرين من مقدار الربح وأجرة المثل لكن الأقوى خلافه لأن رضاه بذلك كان مقيداً بالمضاربة ومراعاة الاحتياط في هذا وبعض الصور المتقدمة أدلى (مسألة ٤٩) إذا ادعى على أحد أنه أعطاه كذا مقداراً مضاربة وأنكر ولم يكن لديه بينة فالقول قول المكوّم العيني (مسألة ٥٠) إذا تنازع المالك والعامل في مقدار رأس المال الذي أعطاه للعامل قدم قول العامل بيمينه مع عدم البينة من غير فرق بين كون المال موجوداً أو تافهاً مع ضمان العامل لأصالة عدم إعطائه أزيد مما يقره وأصله براءة ذمته إذا كان تافهاً بالأزبد هذا إذا لم يرجع نزاعها إلى النزاع في مقدار نصيب العامل من الربح كما إذا كان نزاعها به حصول الربح وعلم أن الذي يده هو مال المضاربة أضح النزاع في قلة رأس المال وكثيرته يرجع إلى النزاع في مقدار نصيب العامل من هذا المال الموجود إذ على تقدير قلة رأس المال يصير مقدار الربح منه أكثر فيكون نصيب العامل أزيد وعلى تقدير كثيرته بالعكس ومقتضى الأصل كون جميع هذا المال للمالك إلا بمقدار ما أقر به للعامل وعلى هذا أيضاً لا فرق بين كون المال باقياً أو تافهاً بضمان العامل إذ بعد الحكم بكونه للمالك إلا كذا مقدار منه فإذا تلف مع ضمانه لا بد أن يقرم المقدار الذي للمالك (مسألة ٥١) لو ادعى المالك على العامل أنه خال أو فرط في المغنط فتلف أو شرط عليه أن لا يتجرى الجنس الفلاني أولاً يبيع من زبد أو نحو ذلك فالقول قول العامل في عدم الحياة والشروط وعدم شرط المالك عليه الشرط الكذائي والمفروض أن مع عدم الشرط يكون مخفراً في الشراء وفي البيع من أي شخص أراد نعم لو فعل العامل ما لا يجوز له إلا بأذن من المالك كما لو سافر أو باع بالنسيئة وادعى الأذن من المالك فالتقول قول المالك في عدم الأذن والحاصل أن العامل لو ادعى الأذن بما لا يجوز إلا بالأذن قدم فيه قول المالك المنكر ولو ادعى المالك المنع فيما يجوز إلا مع المنع قدم قول العامل المنكر له (مسألة ٥٢) لو ادعى العامل التالف وأنكر المالك قدم قول العامل لأنه أمين سواء كان بأس ظاهر أو خفي وكذا لو ادعى الخسارة أو ادعى عدم الربح أو ادعى عدم حصول المطالبات في النسيئة مع فرض كونه ماذنراً في البيع بالدين ولا فرق في سماع قوله بين أن يكون الدعوى قبل فسخ المضاربة أو بعده نعم لو

ادعى بعد الفسخ التلف بعهده ففي سماع قوله لبقاء حكم امانته وعدمه بطروجه بعهده عن كونه اميناً وجهان ولو اقر بمصطلح الربح ثم بعد ذلك ادعى التلف او الخسارة وقال اني اشتريت في حصوله لم يسمع منه لانه رجوع عن اقراره الاول ولكن لو قال ربحت ثم تلف او ثم حصلت الخسارة قبل منه (مسئلة ٥٣) اذا اختلفا في مقدار حصة العامل وانه نصف الربح مثلاً او ثلثه قدم قول المالك (مسئلة ٥٤) اذا ادعى المالك اني ضاربك على كذا مقدار واعطيتك فانكر اصل المضاربة او انكر تسليم المال اليه فاقام المالك بينة على ذلك فادعى العامل تلفه لم يسمع منه واخذ باقراره المستفاد من انكاره الاصل نعم لو اجاب المالك بانني لست مشغول للقيمة لك بشئ ثم بعد الاثبات ادعى التلف قبل منه لعدم المنافاة بين الانكار من الاول وبين دعوى التلف (مسئلة ٥٥) اذا اختلفا في صحة المضاربة الواقعة بينهما وبطلانها قدم مدعى الصحة (مسئلة ٥٦) اذا ادعى احدهما الفسخ في الانتهاء وانكر الاخر قدم قول المنكر وكل من يقدم قوله في المسائل المذكورة لا بد له من البين (مسئلة ٥٧) اذا ادعى العامل الرد وانكره المالك قدم قول المالك (مسئلة ٥٨) لو ادعى العامل في جنس اشتراؤه انه اشتراه لنفسه وادعى المالك انه اشتراه للمضاربة قدم قول العامل وكذا لو ادعى انه اشتراه للمضاربة وادعى المالك انه اشتراه لنفسه لانه اعترف بنيته ولانه امين فيقبل قوله والظاهر ان الامر كذلك لو علم انه ادعى الثمن من مال المضاربة بان ادعى انه اشتراه في القيمة لنفسه ثم ادعى الثمن من مال المضاربة ولو كان عاصياً في ذلك (مسئلة ٥٩) لو ادعى المالك انه اعطاه المال مضاربة وادعى القابض انه اعطاه قرضاً يتحالفان فان خلفا او تنكلا للقابض اكثر الامر من اجرة المثل والحصة من الربح الا اذا كانت الاجرة زائدة عن تمام الربح فليس له اخذها لاعترافه بعدم استحقاق ازيد من الربح (مسئلة ٦٠) اذا حصل تلف او خسران فادعى المالك انه اقرضه وادعى العامل انه ضاربة قدم قول المالك مع البين (مسئلة ٦١) لو ادعى المالك الابضاع والعامل المضاربة يتحالفان ونحو الخلف او التنكول منها يستحق العامل اقل الامر من الاجرة والحصة من الربح ولو لم يحصل ربح فادعى المالك المضاربة لدفع الاجرة وادعى العامل الابضاع استحق العامل بعد التحالف اجرة المثل لعمله (مسئلة ٦٢) اذا علم مقدار راس المال ومقدار حصة العامل واختلفا في مقدار الربح الحاصل فالقول قول العامل كما انهما لو اختلفا في حصوله وعدمه كان القول قوله ولو علم مقدار المال الموجود فعلاً بيد العامل واختلفا في مقدار نصيب العامل

منه فان كان من جهة الاختلاف في الحصة انما نصف او ثلث فالقول قول المالك قطعاً وان كان من جهة الاختلاف في مقدار راس المال فالقول قوله ايضاً لان القروض ان تمام هذا الموجود من مال المضاربة اصلاً وربحاً ومقتضى الاصل كونه بقاءه للمالك الا ما علم جعله للعامل واصالة عدم دفع ازيد من مقدار كذا الى العامل لا تثبت كون البقية ربحاً مع انها معارضة باصالة عدم حصول الربح ازيد من مقدار كذا فيبقى كون الربح تابعاً للاصل الا ماخرج مسائل «الاولى» اذا كان عنده مال المضاربة ذات فان علم بعينه فلا اشكال والا فان علم بوجوده في التركة الموجودة من غير تعيين فكذلك ويكون المالك شريكاً مع الورثة بالنسبة ويقدم على الغرماء ان كان الميت مديوناً لوجود عين ماله في التركة وان علم بعدم وجوده في تركته ولا في يده ولم يعلم انه تلف بفقر يبط او بغيره اوردته على المالك فالظاهر عدم ضمانه وكون جميع تركته للورثة وان كان لا يخلوا عن اشكال بمقتضى بعض الوجوه الالية واما اذا علم ببقائه في يده الى ما بعد الموت ولم يعلم انه موجود في تركته الموجودة او لا بان كان مدفوناً في مكان غير معلوم او عند شخص اخر امانة او نحو ذلك او علم بعدم وجوده في تركته مع العلم ببقائه في يده بحيث لو كان حياً امكنه الايصال الى المالك او شك في بقاءه سيف يده وعدمه ايضاً في ضمانه في هذه الصور الثلاث وعدمه خلاف واشكال على اختلاف مراتبه وكلمات العلماء في المقام وامثاله كالمهرن والوديعة ونحوها مختلفة والافوى الضمان في صورتين الاوليين لعموم قوله ع على اليد ما اخذت حتى تؤدى حيث ان الاظهر شموله للامانات ايضاً ودعوى خروجها لان المفروض عدم الضمان فيها مدفوعة بان غاية ما يكون خروج بعض الصور منها كما اذا تلفت بلا تفریط او ادعى تلفها كذلك اذا حلف واما صورة التفریط والانلاف ودعوى الرد في غير الوديعة ودعوى التلف والتنكول عن الحلف فهي باقية تحت العموم ودعوى ان الضمان في صورة التفریط والتعدي من جهة الخروج عن كونه امانة او من جهة الدليل الخارجى كما ترى لاداعي اليها ويمكن ان يتسك بعموم ما دل على وجوب رد الامانة بدعوى ان الرد اعم من رد العين ورد البدل واختصاصه بالاول ممنوع الا ترى انه يفهم من قوله ع الغصوب مردود وجوب عوضه عند تلفه هذا مضافاً الى خبر السكوني عن علي ع انه كان يقول من يموت وعنده مال مضاربة قال ان ساء بعينه قبل موته فقال هذا لفلان فهو له وان مات ولم يذكر فهو اسوة الغرماء «واما الصورة الثالثة» فالضمان فيها ايضاً لا يخلو عن قوة لان

الاصل بقاء يده عليه الى ما بعد الموت واشتغال ذمته بالرد عند المطالبة واذا لم يكن ذلك لموته يؤخذ من تركته بقيته ودعى ان الاصل المذكور معارض باصالة برائة ذمته من العوض والمراجع بعد التعارض قاعدة اليد المتقدمة للملكية مدفوعة بان الاصل الاول حاكم على الثاني هذا مع انه يمكن الحذشة في قاعدة اليد بانها متقدمة للملكية اذا كانت مخفية وفي المقام كانت مشتركة والاصل بقاءها على الاشتراك بل في بعض الصور يمكن ان يقال ان يده يد المالك من حيث كونه عاملاً كما اذا لم يكن له شيء أصلاً فآخذ راس المال وصائر التجارة ولم يكن في يده سوى مال المضاربة فإذا مات يكون ماني يده بمنزلة ماني يد المالك وان احتمل ان يكون قد تلف جميع ما عنده من ذلك المال وانه استفاد لنفسه ما هو الموجود في يده وفي بعض الصور يده مشتركة بينه وبين المالك كما اذا حافر وعند من مال المضاربة مقدار ومن ماله ايضا مقدار نعم في بعض الصور لا يده يده مشتركة ايضا فالتحسك باليد يقول مطلق مشكل ثم ان جميع ما ذكرنا هو اذا لم يكن يترك التعيين عند ظهور امارات الموت مفرداً والا فلا اشكال في ضمانه «الثانية» ذكرنا من شروط المضاربة التخييز وانه لو عاقها على امر متوقع بطلت وكذا لو علقها على امر حاصل اذا لم يعلم بمحصله نعم لو علق التصرف على امر صريح وان كان متوقفاً للحصول ولا دليل لهم على ذلك الادعوى الاجماع على ان اثر العقد لا بد ان يكون حاصل من حين صدوره وهو ان صح انما يتم في التعليق على المنوقع حيث ان الاثر متأخر وما التعليق على ما هو حاصل فلا يستلزم التأخير بل في المنوقع ايضا اذا اخذ على نحو الكشف بان يكون المعاني عليه وجوده الاستعانة لا يكون الاثر متأخراً نعم لو قام الاجماع على اعتبار العلم بتحقيق الاثر حين العقد تم في صورة الجهل لكنه غير معلوم ثم كفي فرض البطالان لا مانع من جواز التصرف ونفذه من جهة الاذن لكن يستحق حـ آجرة المثل لعمله الا ان يكون الاذن مقيداً بالصحة فلا يجوز التصرف ايضا «الثالثة» قدس اشترط عدم الحجر بالنفس في المالك واما العامل فلا يشترط فيه ذلك لعدم منافاته لحق الغرماء نعم بعد حصول الربح منع من التصرف الا بالاذن من الغرماء بناء على تعليق الحجر بالمال الجديد «الرابعة» تبطل المضاربة بعروض الموت كالمراة والجنون والاعغاء كما مر في سابق المقود الجائزة وظاهرهم عدم الفرق بين كون الجنون مطبقاً او ادوارياً وكذلك في الاعغاء بين قصر مدته وطولها فان كان اجماعاً والا فيمكن ان يقال بعدم البطالان في الادوارى والاعغاء القصير المدة فغاية الامر عدم نفوذ التصرف حال حصولها واما بعد الامانة فيجوز

من دون حاجة الى تجديد العقد سواء كانا في المالك او العامل وكذا تبطل بعروض النقص لاحدهما او الحجر للنفس في المالك او العامل ايضا اذا كان بعد حصول الربح الامع اجازة للغرماء «الخامسة» اذا ضارب المالك في مرض الموت صح ومالك العامل الحصة وان كانت ازبد من اجرة المثل على الاقوي من كون منجزات المريض من الاصل بل وكذلك على القول بانها من اثنت لانه ليس مغرناً لشيء على الوارث اذ الربح امر معدوم وليس مالا موجوداً للمالك وانما حصل بسعي العامل «السادسة» اذا تبين كون راس المال لقيم المضارب سواء كان غاصباً او جاهلاً بكونه ليس له فان تلف في يد العامل او حصل خسران فالتحسك الرجوع على كل منها فان رجع على المضارب لم يرجع على العامل وان رجع على العامل رجوع اذا كان جاهلاً على المضارب وان كان جاهلاً ايضا لانه مفرد من قبله وان حصل ربح كان للمالك اذا اجاز المعاملات الواقعة على ماله وللعامل اجرة المثل على المضارب مع جهله والظاهر عدم استحقاقه الاجرة عليه مع عدم حصول الربح لانه اقدم على عدم شيء له مع عدم حصوله كما انه لا يرجع عليه اذا كان عالماً بانه ليس له لكونه متبرعاً بعمله حـ «السابعة» يجوز اشتراط المضاربة في ضمن عقد لازم فيجب على المشروط عليه ايقاع عقده مع الشرط ولكن لكل منها فسخ بعده والظاهر انه يجوز اشتراط عمل المضاربة على العامل بان يشترط عليه ان يتجر بمقدار كذا من ماله الى زمان كذا على ان يكون الربح ينشأ نظير شرط كونه وكيلاً في كذا في عقد لازم وحـ لا يجوز للمشروط عليه فسخها كما في الوكالة «الثامنة» يجوز ايقاع المضاربة بعنوان الجمالة كأن يقول اذ تجرت بهذا المال وحصل ربح فلك نصفه فيكون جملة نفيد فائدة المضاربة ولا يلزم ان يكون جامعاً لشروط المضاربة فيجوز مع كون راس المال من غير القدين او ديناً او مجهولاً لا توجب الغرر وكذا في المضاربة المشروطة في ضمن عقد بنحو شرط النتيجة فيجوز مع كون راس المال من غير النقدين «الثامنة» يجوز للاب والجد الاتجار بآل المولى عليه بنحو انضار به باقاع عقدها بل مع عدمه ايضا بان يكون مجرد الاذن منها وكذا يجوز لها المضاربة بماله مع الغير على ان يكون الربح مشتركاً بينهما وبين العامل وكذا يجوز ذلك للرصى في مال الصغير مع ملاحظة القبطة والمصلحة والامن من هلاك المال «الثامنة» يجوز للاب والجد الايهام بالمضاربة بآل المولى عليه باقاع الرصى عقدها لنفسه او لغيره مع تعيين الحصة من الربح او ايكاله اليه وكذا يجوز لها الايهام بالمضاربة في حصة التصير من تركتها باحد الزوجين كما انه يجوز ذلك لكل منهما

بالنسبة الى الثلث الموزول لنفسه بان ينجز الوصي به او يدفعه الى غيره مضاربة ويصرف حصة الميت في المصارف المعينة للثلث بل وكذا يجوز الايصال منها بالنسبة الى حصة الكبار ايضا ولا يقصر كونه ضررا عليهم من حيث تعطيل مالهم الى مدة لانه منجز بكون الاختيار لهم في فتح المضاربة واجازتها كما ان الحال كذلك بالنسبة الى ما بعد البلوغ في القصر فان له ان يفتح او يجوز وكذا يجوز لها الايصال بالاتجار بمال القصر على نحو المضاربة بان يكون هو الموصى به لا ايقاع عقد المضاربة لكن الى زمان البلوغ او اقل واما اذا جعل المدة ازيد فيحتاج الى الاجازة بالنسبة الى الزائد ودعوى عدم صحة هذا النوع من الايصال لان الصغير لامل له حينه وانما ينتقل اليه بعد الموت ولا دليل على صحة الوصية القيدية في غير التملك فلا يصح ان يكون ايجاب المضاربة على نحو ايجاب التملك بعد الموت مدفوعة بالمنع مع انه الظاهر من خبر خالد بن بكر الطويل في قضية ابن الجبلي وموثق محمد بن مسلم المذكورين في باب الوصية واما بالنسبة الى الكبار من الورثة فلا يجوز بهذا النوع لوجوب العمل بالوصية وهو الاتجار فيكون ضررا عليهم من حيث تعطيل حقهم من الارث وان كان لهم حصتهم من الربح خصوصا اذا جعل حصتهم اقل من المتعارف «الحادية عشر» اذا تلف المال في يد العامل بعد موت المالك من غير تقصير فالظاهر عدم ضمانه وكذا اذا تلف بعد انفساخها بوجه اخر «الثانية عشر» اذا كان راس المال مشتركا بين اثنين فضاربا واحدا ثم فتح احد الشرى يكن هل بقي بالنسبة الى حصة الآخر او تنفسخ من الاصل وجهان اقرهما الانفساخ نعم لو كان مال كل منهما متميزا وكان العقد واحدا لا يبعد بقاء العقد بالنسبة الى الآخر «الثالثة عشر» اذا اخذ العامل مال المضاربة وترك التجارة به الى سنة مثلا فان تلف ضمن ولا يستحق المالك عليه غير اصل المال وان كان آتما في تعطيل مال الغير «الرابعة عشر» اذا اشترط العامل على المالك عدم كون الربح جابرا للضرر ان مطلفا فكل ربح يكون بينهما وان حصل ضرر ان حصل بعده او قبله او اشترط ان لا يكون الربح اللاحق جابرا للضرر السابق او بالعكس فالظاهر الصحة وربما يستشكل بانه خلاف وضع المضاربة وهو كما ترى «الخامسة عشر» لو خالف العامل المالك فيما عينه جهلا او سياتا واشتباها كما لو قال لا تشتري الجنس الفلاني او من الشخص الفلاني مثلا فاشتراه جهلا فالشراء فضولي موقوف على اجازة المالك وكذا لو عمل بما ينصرف اطلاقه الى غيره فانه بمنزلة النهي عنه ولعل منه ما ذكرنا سابقا من شراء من ينعقد على المالك مع جهله بكونه

كذلك وكذا الحال اذا كان مخطئا في طريقة التجارة بان اشترى مالا مصالحة في شرائه عند ارباب المعاملة في ذلك الوقت بحيث لو عرض على التجار حكموا بخطائه «السادسة عشر» اذا تعدد العامل كان ضارب اثنين بما مثلا بنصف الربح بينهما متساويا او متفاضلا فلما ان يميز حصة كل منهما من راس المال كان يقول على ان يكون لكل منه نصفه واما لا يميز فعلى الاول الظاهر عدم اشتراكهما في الربح والضرر والجبر الا مع الشرط لانه بمنزلة تعدد العقود على الثاني يشتركان فيها وان اقتسما بينهما فانخذ كل منهما مقدارا منه الا ان يشترط عدم الاشتراك فيها فلو عمل احدهما وربح وعمل الآخر ولم يربح او خسر يشتركان في ذلك الربح ويحبر به خسران الآخر بل لو عمل احدهما وربح ولم يشرع الآخر بعد في العمل فانفسخت المضاربة يكون الآخر شريكا وان لم يصدر منه عمل لانه مقتضى الاشتراك في المعاملة ولا بعد هذا من شركة الاعمال كما قد يقال فهو نظير ما اذا اجرا نفسها عمل بالشركة فيكون داخل في عنوان المضاربة لا الشركة كما ان النظر داخل في عنوان الاجارة «السابعة عشر» اذا اذن المالك للعامل في البيع والشراء نية فاشترى نسيئة وباع كذلك فهلك المال فالدين في ذمة المالك وللايمان اذا علم بالحال او تبين له بعد ذلك الرجوع على كل منهما فان رجع على العامل واخذ منه رجوع هو على المالك ودعوى انه مع العلم من الاول ليس له الرجوع على العامل لعلمه بعدم اشتغال ذمته مدفوعة بان مقتضى المعاملة ذلك خصوصا في المضاربة وسواء اذا علم انه عامل يشترى للغير ولكن لم يعرف ذلك الغير انه من هو ومن اى بلد فلو لم يتبين للدين ان الشراء للغير يتعين له الرجوع على العامل في الظاهر ويرجع هو على المالك «الثامنة عشر» يكره المضاربة مع الذي خصوصا اذا كان هو العامل لقوله لا يبيع الرجل المسلم ان يشارك الذي ولا يبيعه بضاعة ولا يودعه ودیعة ولا يضيفه المودة وقوله لا يبيع المؤمن مع كره مشاركة اليهودي والنصراني والمجوسي الا ان يكون تجارة حاضرة لا يبيع عنها المسلم ويمكن ان يستفاد من هذا الخبر كراهة مضاربة من لا يؤمن منه في معاملاته من الاحتراز عن الحرام «التاسعة عشر» الظاهر صحة المضاربة على مائة دينار مثلا كليا فلا يشترط كون مال المضاربة عينيا شخصية فيوز ايقاعها العقد على كل شيء ثم تعيينه في فرد والقول بالبيع لان القدر المتيقن العين الخارجي من الشدين ضعيف واضعف منه احتمال اشع حتى في الكفر في العين اذ يكفي في الصحة العمومات «عشرون» لو ضاربه على الف مثلا فدفع اليه نصفه فعامل به ثم دفع

اليه النصف الآخر فالظاهر جبران خسارة احدها ببيع الآخر لانه مضاربة واحدة واما لو ضارب به على خمسة فدفعها اليه وعامل بها وفي اثناء التجارة زاده ودفع خمسة اخرى فالظاهر عدم جبر خسارة احدها ببيع الاخرى لانها في قوة مضاربين نعم بعد المزج والتجارة بالمجموع يكونان واحدة

فصل في احكام الشركة

وهي عبارة عن كون شيء واحد لاثنتين اراز يد ملكا او حقاً وهي « اما واقعية قهرية » كفي المال او الحق المورث « واما واقعية اختيارية » من غير امتداد الى عقد كما اذا احب شخصان ارضاً مواتاً بالاشتراك او حفراً بئر اراغترفاً ما اوافقتهما شئراً « واما ظاهريه قهرية » كما اذا امتزج مالهما من دون اختيارها ولو بفعل اجنبي بحيث لا يتميز احدها من الآخر سواء كانا من جنس واحد كزج حنطة بحنطة او جنسين كزج دقيق الحنطة بدقيق الشعير او دهن الموز بدهن الجوز او الخل بالدهن « واما ظاهريه اختيارية » كما اذا مزج باختيارها لا يقصد الشركة فان مال كل منها في الواقع ممتاز عن الآخر ولذا لو فرض تمييزها اختص كل منها بماله واما الاختلاط مع التمييز فلا يوجب الشركة ولو ظاهراً اذ مع الاشتباه مرجع الصلح القهري او القرعة « واما واقعية » مستندة الى عقد غير عقد الشركة كما اذا ملكا شيئاً واحداً بالشراء او الصلح او الهبة او ضوفاً « واما واقعية » منشأة بتشارك احدها الآخر في ماله كما اذا اشترى شيئاً فطلب منه شخص ان يشركه فيه و يسمى عندهم بالتشارك وهو صحيح لجهة من الاخبار « واما واقعية » منشأة بتشارك كل منها الآخر في ماله و يسمى هذا بالشركة العتدية ومعدود من العقود ثم ان الشركة قد تكون في عين وقد تكون في منفعة وقد يكون في حق وبجسب الكيفية اما بنحو الاشاعة واما بنحو الكل في العين وقد تكون على وجه يكون كل من الشركين او الشركاء مستقلاً في التصرف كما في شركة الفقراء في الزكوة والسادة في الخمس والموقوف عليهم في الاوقاف العامة ونحوها (مسئلة ١) لا تصح الشركة العتدية الا في الاموال بل الاعيان فلا تصح في الديون فلو كان لكل منها دين على شخص فافقما العقد على كون كل منها بينهما لم يصح وكذا لا تصح في المنافع بان كان لكل منها دار مثلاً وافقما العقد على ان يكون منفعة كل منها بينهما بالنصف مثلاً ولو اراد ذلك صالح احدها الآخر نصف منفعة داره بنصف منفعة دار الآخر

او صالح نصف منفعة داره بدينار مثلاً وصالحه الآخر نصف منفعة داره بذلك الدينار وكذا لا تصح شركة الاعمال وتسمى شركة الابدان ايضاً وهي ان يوقعا العقد على ان يكون اجرة عمل كل منها مشتركاً بينهما سواء اتفق عملهما كالخياطة مثلاً او كان على احدها الخياطة والآخر النساجة وسواء كان ذلك في عمل معين او في كل ما يعمل كل منها ولو اراد الاشتراك في ذلك صالح احدها الآخر نصف منفعته المعينة او منفعه الى مدة كذا بنصف منفعة او منافع الآخر او صالحه نصف منفعته بعوض معين وصالحه الآخر ايضاً نصف منفعته بذلك العوض ولا تصح ايضاً شركة الوجوه وهي ان يشترك اثنان وجيهان لامل لهما يعتقد الشركة على ان يبيع كل منها في ذمته الى اجل ويكون ما يبتاعه بينهما في بيعانه و بوديان اثنان ويكون ما حصل من الربح بينهما واذا اراد ذلك على الوجه الصحيح وكل كل منها الآخر في الشراء فاشترى لها وفي ذمتها وشركة المفاوضة ايضاً باطلة وهي ان يشترك اثنان او ازيد على ان يكون كل ما يحصل لاحدها من ربح تجارة او زراعة او كسب اخر او اوارث او وصية او نحو ذلك مشتركاً بينهما وكذا اكل غرامة ترد على احدها تكون عليها فانحصرت الشركة العتدية الصحيحة بالشركة في الاعيان الملوكة فعلاً وتسمى بشركة العنان (مسئلة ٢) لو استأجر اثنان لعميل واحد باجرة معلومة صح وكانت الاجرة مقسمة عليهما بنسبة عملهما ولا يضر الجهل بمقدار حصة كل منها حين العقد لكفاية معلومية المجموع ولا يكون من شركة الاعمال التي تكون باطلة بل من شركة الاموال فهو كما لو استأجر كل منها لعميل واعطاه شيئاً واحداً بازا اجرتها ولو اشتبه بمقدار عمل كل منها فان احتل التساوي حمل عليه لاصالة عدم زيادة عمل احدها على الآخر وان علم بزيادة احدها على الآخر فيحمل القرعة في المقدار الزائد ويحمل الصلح القهري (مسئلة ٣) لو اختلفا شجرة اراغترفاً ما بانية واحدة ارضاً بها شبكة للصيد اراضياً ما فان ملك كل منها نصف منفعة بنصف منفعة الآخر اشتركاً فيه بالتساوي والا فلكل منها بنسبة عمله ولو بحسب القوة والضعف ولو اشتبه الحال فكالمسئلة السابقة وربما يحمل التساوي مطلقاً لصدق اتحاد فعلهما في السببية واندر اجبها في قوله من حاز ملك وهو كما ترى (مسئلة ٤) يشترط على ما هو ظاهر كلامهم في الشركة العتدية مضافاً الى الاعيان والقبول والبلوغ والعقل والاختيار وعدم الحجر لفلس اوصفه امتزاج المالكين سابقاً على العقد ولاحقاً بحيث لا يتميز احدها من الآخر من القود كانا او من العروض بل اشترط جماعة اتحادهما في الجنس والوصف والا ظهر عدم اعتباره بل

يكفي الامتزاج على وجه لا يميز احدها من الآخر كما لو امتزج دقيق الخطة بدقيق التعبير ونحوه او امتزج نوع من الخطة بنوع اخر بل لا يبعد ككفاية امتزاج الخطة بالتعبير وذلك للعمومات العامة كقوله تعالى او قروا بالعقود وقوله ع المومنون عند شروطهم وغيرها بل ولا يظهر الاجماع على اعتبار الامتزاج امكن منه مطلقا عملا بالعمومات ودعوى عدم كفايتها لا تثبت ذلك كما ترى لكن الاحوط مع ذلك ان يبيع كل منها حصة مما هو له بحصة مما الاخر او بينهما كل منها للاخر او نحو ذلك في غير صورة الامتزاج الذي هو المتيقن هذا ويكفي في الایجاب والقبول كل مادل على الشركة من قول او فعل (مسئلة ٥) بتساوي الشريكان في الربح والخسران مع تساوي المالكين ومع زيادة في نسبة الزيادة وربما وخسرانا سواء كان العمل من احدها او منها مع التساوي فيه ارا الاختلاف او من متبرع او اجير هذا مع الاطلاق ولو شرطا في العقد زيادة لاحدها فان كان للعامل منها اولن عمله از يد فلا اشكال ولا خلاف على الظاهر عندهم سيفه صحته اما لو شرطا لغير العامل منها او لغير من عمله از يد ففي صحة الشرط والعقد وبطلانها وصحة العقد وبطلان الشرط فيكون كصورة الاطلاق اقوالا اقويها الاول وكذا لو شرطا كون الخسارة على احدها از يد وذلك لعدم المومنون عند شروطهم ودعوى انه مخالف لمقتضى العقد كما ترى نعم هو مخالف لمقتضى اطلاقه والقول بان جعل الزيادة لاحدها من غير ان يكون له عمل يكون في اعتبارها ليس تجارة بل هو اكل بالباطل كما ترى باطل ودعوى ان العمل بالشرط غير لازم لانه في عقد جليز مدفوعة اولا بانه مشترك الوجود اذ لازمه عدم وجوب الوفاء به في صورة العمل او زيادته وثانيا بان غاية الامر جواز فسخ العقد فيسقط وجوب الوفاء بالشرط والمفروض في صورة عدم الفسخ فما لم يفسخ يجب الوفاء به وليس معنى الفسخ حل العقد من الاول بل من حينه فيجب الوفاء بمقتضاه مع الشرط الى ذلك الجين هذا ولو شرطا تمام الربح لاحدها بطل العقد لانه خلاف مقتضاه نعم لو شرطا كون تمام الخسارة على احدها فالظاهر صحته لعدم كونه منافيا (مسئلة ٦) اذا اشتراطا في ضمن العقد كون العمل من احدها او منها مع استئلال كل منها اومع اضماعها فهو المتبع ولا يجوز التعدي وان اطلقا لم يجز لواحد منها التصرف الا باذن الآخر ومع الاذن بعد العقد او الاشتراط فيه فان كان مقيدا بنوع خاص من التجارة لم يجز التعدي عنه وكذا مع تعيين كيفية خاصة وان كانت مطلقا فاللازم الاقتصاد على المتعارف من حيث النوع والكيفية ويكون حال الماذون حال العامل في المضاربة

فلا يجوز البيع بالتسليم بل ولا الشراء بها ولا يجوز السفر بالمال وان تعدى عما عين له او عن المتعارف ضمن الحسارة والتلف ولكن يبيى الاذن بعد التعدي ايضا اذ لا ينافي الضمان بقائه والاحوط مع اطلاق الاذن ملاحظة المصلحة وان كانت لا يبعد كفاية عدم القسدة (مسئلة ٧) العامل امين فلا يضمن التلف ما لم يفرط او يتعدى (مسئلة ٨) عقد الشركة من العقود الجائزة فيجوز لكل من الشريكين فسخه لا يعني ان يكون الفسخ موجبا للانفساخ من الاول او من حينه بحيث تبطل الشركة اذ هي باقية ما لم تحصل القسمة بل يعني جواز رجوع كل منها عن الاذن في التصرف الذي جهزته عزل الوكيل عن الوكالة او يعني مطالبة القسمة واذا رجع احدها عن اذنه دون الآخر فيما لو كان كل منها ماذونا لم يجز التصرف للآخر وبقي الجواز بالنسبة الى الاول واذا رجع كل منها عن اذنه لم يجز لواحد منها ومطالبة القسمة يجب القول على الآخر واذا اوقا الشركة على وجه يكون لاحدها زيادة في الربح او نقصانا سيفه الخسارة يمكن الفسخ بمعنى ابطال هذا القرار بحيث لو حصل بعده ربح او خسران كان بنسبة اذنين على ما هو مقتضى اطلاق الشركة (مسئلة ٩) لو ذكر في عقد الشركة اجلا لا يلزم فيجوز لكل منها الرجوع قبل انقضائه الا ان يكون مشروطا في ضمن عقد لازم فيكون لازما (مسئلة ١٠) لو ادعى احدها على الآخر الخيانة او التفسير يطقى الحفظ فالتفسير عليه الحلف مع عدم البينة (مسئلة ١١) اذا ادعى العامل التلف قبل قوله مع اليقين لانه امين (مسئلة ١٢) تبطل الشركة بالموت والجنون والاعماء والحجر بالفسل او السفه يعني انه لا يجوز الآخر التصرف واما اصل الشركة فهي باقية نعم يبطل ايضا ما قرء من زيادة احدها في الناف بالنسبة الى ماله او نقصان الخسارة كذلك اذا تبين بطلان الشركة فالنعماءات الواقعة قبله محسومة بالصحة ويكون الربح على نسبة المالكين لكفاية الاذن المفروض حصوله نعم لو كان مقيدا بالصحة تكون كلها فصولها بالنسبة الى من يكون اذنه مقيدا ولكل منها اجرة مثل عمله بالنسبة الى حصة الآخر اذا كان العمل منها وان كان من احدها فله اجرة مثل عمله (مسئلة ١٣) اذا اشترى احدها متاعا وادعى انه اشتراه لنفسه وادعى الآخر انه اشتراه بالشركة فمع عدم البينة القول قوله مع اليقين لانه اعرف بنهجه كما انه كذلك لو ادعى انه اشتراه بالشركة وقال الآخر انه اشتراه لنفسه فانه يقدم قوله ايضا لانه اعرف ولانه امين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب المزارعة

وهي المعاملة على الأرض بالزراعة بحصة من حاصلها وتسعى غائرة أيضاً ولعلها من الخبرة بمعنى
النصيب كما يظهر من مجمع البحرين ولا اشكال في شروعيها بل يمكن دعوى استحبابها لما دل
على استحباب الزراعة بدعوى كونها اعم من المباشرة والنسيب ففي خبر الواسطي قال سئل
جعفر بن محمد ع عن الفلاحين قال هم الزارعون كنوز الله في ارضه وباني الاعمال شيء احب
الى الله من الزراعة وما بعث الله نبيا الا زارعا الا ادريس ع فانه كان خياطاً وفي اخر عن ابي
عبد الله ع الزارعون كنوز الانام يزرعون طيبا اخرجه الله وهم يوم القيمة احسن الناس مقاماً
واقربهم منزلة يدعون المباركين وفي خبر عنه ع قال سئل النبي ص اى الاعمال خير قال
زرع يزرعه صاحبه واصلحه وادى حقه يوم حسابه قال فای الاعمال بعد الزرع قال رجل
في غنم له قد نبع بها مواضع القطر يقيم الصلوة ويؤتي الزكاة قال فای المال بعد الغنم خير قال
البقر يغدو بخير ويروح بخير قال فای المال بعد البقر خير قال الراسيات في الوحل المطعات في
الحل نعم المال النخل من باعها فانما ثمنه بمنزلة رماد على راس شاة شادق اشهدت به الريح سيف يوم
عاصف الا ان يخلف مكانها قبل يارسول الله ص فای المال بعد النخل خير فسكت فقام اليه
رجل فقال له فاین الابل قال فيها الشقاء والجفاء والعناء وبعد الدار تغدو ومديرة وتروح مديرة
لا ياتي خيرها الا من جانبها الاشم اما انها لا تعبد الا شقياء الفجرة وعنه ع « انكبياء الاكبر
الزراعة » وعنه ع « ان الله جعل ارزاق انبيائه في الزرع والفرع كيلا يكرهوا شيطاناً من قطر
الساء » وعنه ع « انه مثله رجل فقال له جعلت فداك اسمع قوماً يقولون ان المزارعة مكرومة

فقال ازرعوا فلا والله ما حمل الناس عملاً احل ولا اطيب منه ويستفاد من هذا الخبر ما ذكرنا
من ان الزراعة اعم من المباشرة والنسيب « واما ما رواه الصدوق ع مرفوعاً عن النبي ص انه
نهى عن الحارة قال وهي المزارعة بالنصف او الثلث او الربع فلا بد من حمله على بعض المحامل
لعدم تناوبه لما ذكر وفي مجمع البحرين وما روى من انه ص نهى عن الحارة كان ذلك حين
تنازعوا فيها ويطرأ فيها امور » احدها « الايجاب والقبول » ويكفي فيها كل لفظ دال
سواء كان حقيقة او مجازاً مع القرينة كزارعتك او سلمت اليك الارض على ان تزرع على كذا
ولا يعتبر فيها العربية ولا المماضوية فيكفي الفارسي وغيره والاسم كقوله ازرع هذه الارض
على كذا او المستقبل او الجملة الاسمية مع قصد الانشاء بها وكذا لا يعتبر تقديم الايجاب على
القبول ويصح الايجاب من كل من المالك والزارع بل يكفي القبول الفعلي بعد الايجاب القولي
على الاقوى وتحري فيها المعاطات وان كانت لا تلزم الا بالشروع في العمل « الثاني » البلوغ
والعقل والاختيار وعدم الحجر لسفه او فلس وما لكية التصرف في كل من المالك والزارع نعم
لا يبعد ح قلس الزارع اذا لم يكن منه مال لانه ليس تصرفاً مالياً « الثالث » ان يكون الناء
مشتركا بينهما فلو جعل الكل لاحدهما لم يصح مزارعة « الرابع » ان يكون مشاعاً بينهما فلو شرطنا
اختصاص احدهما بنوع كالدق حصل اولاً والاخر بنوع اخر او شرطنا ان يكون ماحصل من
هذه القطعة من الارض لاحدهما وما حصل من القطعة الاخرى للآخر لم يصح « الخامس »
تعيين الحصة بمثل النصف او الثلث او الربع او نحو ذلك فلو قال ازرع هذه الارض على ان
يكون لك اولي شيء من حاصلها بطل « السادس » تعيين المدة بالاشهر والسنين فلو اطلق بطل
نعم لو عين المزرع او بيده في الشروع في الزرع لا يبعد صحته اذا لم يتلزم غرراً بل مع عدم
تعيين ابتداء الشروع ايضاً اذا كانت الارض مما لا يزرع في السنة الا مرة لكن مع تعيين
السنة لعدم القرينة ولا دليل على اعتبار التعيين تعدياً والقدر المسلم من الاجماع على تعيينها
غير هذه الصورة وفي صورة تعيين المدة لا بد وان تكون بمقدار يبلغ فيه الزرع فلا تكفي المدة
القليلة التي تقصر عن ادراك الناء « السابع » ان تكون الارض قابلة للزرع ولو بالعلاج فلو
كانت سبعة لا يمكن الانتفاع بها او كان يستولى عليها الماء قبل او ان ادراك الحاصل او نحو ذلك
او لم يكن هناك ماء للزراعة ولم يمكن تحصيله ولو بمثل حفر البئر او نحو ذلك ولم يمكن الاكتفاء
بالغيث بطل « الثامن » تعيين المزرع من الحطة والشعير وغيرها مع اختلاف الاغراض

فيه فع عدمه يبطل الا ان يكون هناك انصراف يوجب التعيين او كان مرادها التعميم وح
فيتخير الزارع بين انواعه « التاسع » تعيين الارض ومقدارها فلو لم يعبث بها بطلت هذه القطعة
او تلك القطعة او من هذه المزرعة او تلك او لم يعين مقدارها بطلت مع اختلافها بحيث يلزم الغرر
لعم مع عدم لزومه لا يبعد الصحة كأن يقول مقدار جريب من هذه القطعة من الارض التي
لا اختلاف بين اجزائها او اى مقدار شئت منها ولا يعتبر كونها شخصية فلو عين كليا موصفا
على وجه يرضع الغرر فالظاهر صحته وح يتخير المالك في تعيينه « العاشر » تعيين كون البذر
على اى منها وكذا سائر المصارف واللازم اذا لم يكن هناك انصراف معناه ولو بسبب التعارف
(مسألة ١) لا يشترط في المزارعة كون الارض ملكا للمزارع بل يكفي كونه مساطا عليها
بوجه من الوجوه كأن يكون ملكا لمنفعتها بالاجرة او الوصية او الوقف عليه او مساطا عليها
بالتولية كمشوى الوقف العام او الخاص والوصى او كان له حق اختصاص بها مثل التجبير والسبق
ونحو ذلك او كان مالكا للانتفاع بها كما اذا اخذها بعنوان المزارعة فزارع غيره او شارك غيره
بل يجوز ان يستعير الارض للمزارعة نعم لو لم يكن له فيها حق اصلا لم يصح مزارعتها فلا يجوز
المزارعة في الارض الموات مع عدم تجبير او سبق ونحو ذلك فان المزارع والعامل فيها سواء
نعم يصح الشراكة في زراعتها مع اشتراك البذر او باجرة احدها نفسه للآخر في مقابل البذر
او نحو ذلك لكنه ليس ح من المزارعة المصطلحة ولعل هذا مراد الشهيد في المسالك من عدم
جواز المزارعة في الاراضي الخراجية التي هي للمسلمين فاطبة الاعم للاشتراك في البذر او بعنوان
آخر ففراده هو فيما اذا لم يكن للمزارع حصة اختصاص بها والا فلا إشكال في جوازها بعد
الاجارة من السلطان كما يدل عليه جملة من الاخبار (مسألة ٣) اذا اذن لشخص في زرع
ارضه على ان يكون الحاصل بينهما بالنصف او الثلث او نحوهما فالظاهر صحته وان لم يكن من
المزارعة المصطلحة بل لا يبعد كونه منها ايضا وكذا الوازن لكل من يتصدى للزرع وان لم يعين
شخصا وكذا لو قال كل من زرع ارضي هذه او مقداراً من المزرعة الفلانية فلي نصف حصله
او ثلثه مثلاً فاندم واحد على ذلك فيكون نظير الجمالة فهو كقول كل من بات في خافي
او دارى فعليه في كل ليلة درهم او كل من دخل حامي فعليه في كل مرة درهما فان الظاهر
صحته للعمومات اذ هو نوع من المعاملات العقلائية ولا نسلم انحصارها في المعهودات
ولا حاجة الى الدليل الخاص لمشرعيتها بل كل معاملة عقلائية صحيحة الا ما خرج بالدليل

الخاص كما هو مقتضى العمومات (مسألة ٣) المزارعة من العقود اللازمة لا يبطل الا
بالتقابل او التخيخ بخيار الشرط او بخيار الاشتراط اى تخلف بعض الشروط المشترطة على احدهما
وتبطل ايضا بخروج الارض عن قابلية الانتفاع لفقد الماء او استيلائه او نحو ذلك ولا تبطل
بموت احدهما فيقوم وارث الميت منها بمقامه نعم تبطل بموت العامل مع اشتراط مباشرته للعمل
سواء كان قبل خروج الثمرة او بعده واما المزارعة المعاطاة فلا تلزم الا بعد التصرف (واما
الاذنية) فيجوز فيها الرجوع دائما لكن اذا كان بعد الزرع وكان البذر من العامل يكت
دعوى لزوم ابقائه الى حصول الحاصل لان الاذن في الشيء اذن في لوازمه وفائدة الرجوع
اخذ اجرة الارض منه ح ويكون الحاصل كله للعامل (مسألة ٤) اذا استعار ارضا لمزارعة
ثم اجري عقدها لزم لكن للمعير الرجوع في اعارته فيستحق اجرة المثل لارضة على المستعير
كما اذا استعارها للاجارة فاجرها بناء على ما هو الاقوى من جواز كون العوض لغير مالك
للعوض (مسألة ٥) اذا اشترط احدهما على الآخر شيئا في ذمته او في الخارج من ذهب او
فضة او غيرها مضافا الى حصته من الحاصل صح وليس قراره مشروطا بسلامة الحاصل بل
الاقوى صحة استثناء مقدار معين من الحاصل لاحدهما مع العلم ببقاء مقدار آخر ليكون مشاعا
بينهما فلا يعتبر اشاعة جميع الحاصل بينهما على الاقوى كما يجوز استثناء مقدار البذر ان كان
منه ار استثناء مقدار خراج السلطان او ما يصرف في تعمير الارض ثم القسمة وهل يكون قراره
في هذه الصورة مشروطا بالسلامة كاستثناء الارطل في بيع اثمار اولاد جهان (مسألة ٦)
اذا شرط مدة معينة يبلغ الحاصل فيها غالبا فضت والزرع باق لم يبلغ فالظاهر ان للمالك الامر
بازائنه بلا ارض او ابقائه ومطالبة الاجرة ان رضى العامل باعطائها ولا يجب عليه الابقاء بلا
اجرة كما لا يجب عليه الارش مع ارادة الازالة لعدم حق المزارع بعد المدة والناس مسلطون
على اموالهم ولا فرق بين ان يكون ذلك بتفريط المزارع او من قبل الله كتأخير المياه او تغيير
الماء وقيل بتغييره بين القلع مع الارش والبقاء مع الاجرة وفيه ما عرفت خصوصا اذا كان
بتفريط المزارع مع انه لا وجه لازمه للعامل بالاجرة بلا رضاه نعم لم يشترط المزارع على المالك
ابقائه الى البلوغ بلا اجرة او معها ان مضت المدة قبله لا يبعد صحته وجوب الابقاء عليه
(مسألة ٧) لو ترك المزارع الزرع بعد العقد وتسلم الارض اليه حتى انتضت المدة في ختماته
اجرة المثل للارض كما انه يستقر عليه المحس في الاجارة او عدم ضامه اذ غاية الامر كونه

اثماً بترك تحصيل الحاصل أو التفصيل بين ما إذا ترك اختياراً فممن أو معذوراً فلا أو ضمانه ما يعادل الحصة المأداة من المثل أو النصف أو غيرهما بحسب التقديرين في تلك السنة أو ضمانه بتقدير تلك الحصة من منفعة الأرض من نصف أو ثلث ومن قيمة عمل الزارع أو الفرق بين ما إذا اطلع المالك على تركه الزرع فلم يسخ المعاملة لتدارك استفاء منفعة أرضه فلا يضمن وبين صورة عدم اطلاعه إلى أن فات وقت الزرع فوضن وجوه وبهذه أقوال فظاهر بل صريح جماعة الأول بل قلت بعضهم ضمن النقص الحاصل بسبب ترك الزرع إذا حصل نقص واستظهر بعضهم الثاني وربما يقترب الثالث ويكن القول بالراجح والأوجه الخامس واضعها الساس ثم هذا كله إذا لم يكن التترك بسبب عذر عام ولا فيكشف عن بطلان المعاملة ولو انعكس المطلب بأن امتنع المالك من تسليم الأرض بعد العقد فلا بد من الفسخ ومع عدمه ففي ضمان المالك ما يعادل حصته من منفعة الأرض أو ما يعادل حصته من الحاصل بحسب التقديرين أو التفصيل بين صورة العذر وعدمه أو عدم الضمان حتى لو قلنا به في الغرض الأول بدعوى الفرق بينهما وجوه (مسألة ٨) إذا غصب الأرض بعد عقد المزارعة غاصب ولم يكن الاسترداد منه فإن كان ذلك قبل تسليم الأرض إلى العامل تغير بين الفسخ وعدمه وإن كان بعده لم يكن له الفسخ وهل ضمن الغاصب تمام منفعة الأرض في تلك المدة للمالك فقط أو يضمن له بتقدير حصته من النصف أو الثلث من منفعة الأرض ويضمن له أيضاً مقدار قيمة حصته من عمل العامل حيث فوته عليه ويضمن للعامل أيضاً مقدار حصته من منفعة الأرض وجران ويضمن ضمانه لكل منها ما يعادل حصته من الحاصل بحسب التقديرين (مسألة ٩) إذا عين المالك نوعاً من الزرع من حنطة أو شعير أو غيرهما تعيين ولم يميز الزارع التمدى عنه ولو تمدى إلى غيره ذهب بعضهم إلى أنه إن كان ما زرع أضر مما عينه المالك كان المالك مخيراً بين الفسخ واخذ اجرة المثل للأرض والامضاء واخذ الحصة من الزرع مع ارش النقص الحاصل من الأرض وإن كان أقل ضرراً لزم واخذ الحصة منه وقال بعضهم يتعين اخذ اجرة المثل للأرض مطلقاً لأن ما زرع غير مرقع عليه العقد فلا يجوز اخذ الحصة منه مطلقاً والأقوى أنه إن علم أن المقصود مطلق الزرع وإن الغرض من التعيين ملاحظة مصلحة الأرض وترك ما يوجب ضرراً فيها يمكن أن يقال إن الأمر كما ذكر من التقديرين بين الأمرين سيغفورة كون المزارع أضر وتعين المشتركة في صورة كونه أنل مستمراً لكن التحقيق مع ذلك خلافه وإن كان التعيين

لغرض متعلق بالزرع الخاص لا لأجل قلة الضرر وكثرته فلما إن يكون التعيين على وجه التقيد والعنوانية أو يكون على وجه تعدد المطلوب والشرطية فعلى الأول إذا خالف ما عين في النسبة إليه يكون كما لو ترك الزرع أصلاً حتى انقضت المدة فيجوز فيه الوجوه الستة المتقدمة في تلك المسئلة ولما بالنسبة إلى الزرع الموجود فإن كان البذر من المالك فهو له ويستحق العامل اجرة عمله على اشكال في صورة عمله بالتميين ونعمه الخلاف لأقدامه على ذلك حرمة عمله وإن كان البذر للعامل كان الزرع له ويستحق المالك عليه اجرة الأرض مضافاً إلى ما استحقه من بعض الوجوه المتقدمة ولا يضر استلزامه الضمان للمالك من قبل أرضه مرتين على ما يأتى في محله لانه من جهتين وقد ذكرنا نظير ذلك في الاجارة أيضاً وعلى الثاني يكون المالك مخيراً بين أن يفتح المعاملة لخلاف شرطه في اخذ اجرة المثل للأرض وحال الزرع الموجود ما ذكرنا من كونه لمن له البذر وبين أن لا يفتح وباخذ حصته من الزرع الموجود باستقاط حق شرطه وبين أن لا يفتح ولكن لا يقطع حتى شرطه أيضاً بل يفرم العامل على بعض الوجوه الستة المتقدمة ويكون حال الزرع الموجود كما مر من كونه للمالك البذر (مسألة ١٠) لو زرع على أرض لأماء طامعاً لكن يمكن تحصيله بعلاج من حفر ساقية أو بئر أو نحو ذلك فإن كان الزارع غالياً بالحال صح ولزم وإن كان جاهلاً كان له خيار الفسخ وكذا لو كان الماء مستولياً عليها ويمكن قطعه عنها ولما لو لم يكن التحصيل في الصورة الأولى أو انقطع في الثانية كان باطلاً سواء كان الزارع مالماً أو جاهلاً وكذا لو انقطع في الانتهاء ولم يكن تحصيله أو استولى عليها ولم يكن قطعه وربما يقال بأنحة مع علمه بالحال ولا وجه له وإن أمكن الانقضاء به لا يغير الزرع لاختصاص المزارعة بالانقضاء بالزرع نعم لو استأجر أرضاً للزراعة مع ثلث يودم الماء وعدم إمكان تحصيله يمكن الصحة لعدم اختصاص الاجارة بالانقضاء بالزرع إلا أن يكون على وجه التقيد فيكون باطلاً أيضاً (مسألة ١١) لا فرق في صحة المزارعة بين أن يكون البذر من المالك أو للعامل أو منهما ولا بد من تعيين ذلك إلا أنه يكون هناك تعدد ينصرف إليه الإطلاق وكذا لا فرق بين أن تكون الأرض مخصصة بالزراعة أو مشتركة بينه وبين العامل وكذا لا يلزم أن يكون تمام العمل على العامل فيجوز كونه عليها وكذا الحال في سائر المصارف وبالجملة هنا أمور أربعة الأرض والبذر والعمل والعوامل فصح أن يكون من أحدها أحد هذه ومن الآخر البقية ويجوز أن يكون من كل منها اثنان منها بل يجوز أن يكون من أحدها بعض أحدها ومن

الآخر البقية كما يجوز الاشتراك في السكل فهي على حسب ما يشترطان ولا يلزم على من عليه
البذر دفع عينه فيجوز له دفع قيمته وكذا بالنسبة الى العوامل كما لا يلزم مباشرة العامل بنفسه
فيجوز له اخذ الاجير على العمل الامع الشرط (مسئلة ١٢) الاقوى جواز عقد المزارعة بين
ازيد من اثنين بان تكون الارض من واحد والبذر من آخر والعمل من ثالث والعوامل من
رابع بل يجوز ان يكون بين ازيد من ذلك كان يكون بعض البذر من واحد وبعضه الآخر
من آخر وهكذا بالنسبة الى العمل والعوامل اصدق المزارعة وتشمل الاطلاقات بل يكفي
العمومات العامة فلا وجه لما في المسالك من نقوية عدم الصحة بدعوى انها على خلاف الاصل
فتوقف على التوقيف من الشارع ولم يثبت عنه ذلك ودعوى ان العقد لابد ان يكون بين
طرفين موجب وقابل فلا يجوز تركه من ثلاثة او ازيد على وجه تكون اركانه مدفوعة بالمع
قائه اول الدعوى (مسئلة ١٣) يجوز للمالك ان يشارك غيره في مزارعته او يزرعه في حصته
من غير فرق بين ان يكون البذر منه او من المالك ولا يشترط فيه اذنه نعم لا يجوز تسليم الارض
الى ذلك الغير الا باذنه والا كان ضماناً كما هو كذلك سبغ الاجارة ايضاً والظاهر جواز نقل
مزارعته الى الغير بحيث يكون كأنه هو الطسرف للمالك يصلح ونحوه بعوض ولو من خارج او
بلا عوض كما يجوز نقل حصته الى الغير سواء كان ذلك قبل ظهور الحاصل او بعده كل ذلك
لان عقد المزارعة من العقود اللازمة الموجبة لنقل منفعة الارض أصفاً او ثلثاً او نحوها الى
العامل فله نقلها الى الغير فيقتضى قاعدة السلطنة ولا فرق فيما ذكرنا بين ان يكون المالك شرط
عليه مباشرة العمل بنفسه او لا اذ لا منافاة بين صحة المذكورات وبين مباشرته للعمل اذ لا يلزم
في صحة المزارعة مباشرة العمل فصح ان يشارك او يزرع غيره ويكون هو المباشر دون ذلك
الغير (مسئلة ١٤) اذا تبين بطلان العقد فاما ان يكون قبل الشروع في العمل او بعده وقبل
الزرع بمعنى ثمر الحلب في الارض او بعده وقبل حصول الحاصل او بعده فان كان قبل الشروع
فلا بحث ولا اشكال وان كان بعده وقبل الزرع بمعنى الاتيان بالمفدمات من حفر البئر وكري
الارض وشراء الآلات ونحو ذلك فكذلك نعم لو حصل وصف في الارض يقابل بالعوض
من جهة كريبها او حفر البئر لها او ازالة الموانع عنها كان للعامل قيمة ذلك الوصف وان لم يكن
كذلك وكان العمل لغوا فلا شيء له كما ان الآلات لمن اعطى ثمنها وان كان بعد الزرع كان
الزرع لصاحب البذر فان كان للمالك كان الزرع له وعليه للعامل اجرة عمله وعوامله وان كان

للعامل كان له وعليه اجرة الارض للمالك وان كان منها كان لها على النسبة نصفاً او ثلثاً ولكل
منهما على الآخر اجرة مثل ما يخصه من تلك النسبة وان كان من ثالث فلزرع له وعليه للمالك
اجرة الارض وللعامل اجرة عمله ولا يجب على المالك ابقاء الزرع الى بلوغ الحاصل ان كان
التبين قبله بل له ان يأسر بقلعه وله ان يبقى بالاجرة اذا رضى صاحبه والا فليس له الزامه بدفع
الاجرة هذا كله مع الجهل بالاطلاق واما مع العلم فليس للعالم منها الرجوع الى الآخر بعوض
ارضه او عمله لانه هو الذي حرمه ماله او عمله فكأنه متبرع به وان كان الاخر ايضاً عالماً بالاطلاق
ولو كان العامل بعد ما تسلم الارض تركها في يده بلا زرع فكذلك يضمن اجرتها للمالك مع
بطلان المعاملة لقوات منفعتها تحت يده الا في صورة علم المالك بالاطلاق لما مر (مسئلة ١٥)
الظاهر من مقتضى وضع المزارعة ملكية العامل لمنفعة الارض بمقدار الحصة المقررة له وملكية
المالك للعمل على العامل بمقدار حصته واشتراك البذر بينهما على النسبة سواء كان منها او من
احدهما او من ثالث فاذا خرج الزرع صار مشتركاً بينهما على النسبة لان يكون لصاحب البذر
الى حين ظهور الحاصل فيصير الحاصل مشتركاً من ذلك الحين كما يستفاد من بعض النكثات او كونه
لصاحب البذر الى حين بلوغ الحاصل وادراكه فيصير مشتركاً في ذلك الوقت كما يستفاد من
بعض اخر نعم الظاهر جواز ابقاء العقد على احد هذين الوجهين مع التصريح والاشترط به من
حين العقد وبترتب على هذه الوجوه ثمرات منها كون التبين ايضاً مشتركاً بينهما على النسبة على الاول
دون الاخيرين فانه لصاحب البذر ومنها في مسئلة الزكوة ومنها في مسئلة الانفساخ او الفسخ
في الاثناء قبل ظهور الحاصل ومنها في مسئلة مشاركة الزارع مع غيره ومزارعته معه ومنها في
مسئلة ترك الزرع الى ان انتقضت المدة الى غير ذلك (مسئلة ١٦) اذا حصل ما يوجب
الانفساخ في الاثناء قبل ظهور الثمر او بلوغه كما اذا انقطع الماء عنه ولم يمكن تحصيله واستولى
عليه ولم يمكن قطعه او حصل مانع اخر عام فالظاهر لحق حكم تبين البطلان من الاول على ما
مر لانه يكشف عن عدم قابليتها للزرع فالصحة كانت ظاهرة فيكون الزرع الموجود لصاحب
البذر ويحصل بعيداً كون الانفساخ من حينه فيلحقه حكم الفسخ في الاثناء على ما ياتي فيكون
مشتركاً بينهما على النسبة (مسئلة ١٧) اذا كان العقد واحداً لجميع الشرايط وحصل الفسخ في
الاثناء اما بالقبال او بخيار الشرط لاحدهما او بخيار الاشتراط بسبب تخلف ما شرط على
احدهما فعلى ما ذكرنا من مقتضى وضع المزارعة وهو الوجه الاول من الوجوه المتقدمة فلزرع

الموجود مشترك بينهما على النسبة وليس لأصاحب الأرض على العامل اجرة ارضه ولا للعامل اجرة عمله بالنسبة الى ماضى لان المفروض صحة المعاملة وبقائها الى حين الفسخ واما بالنسبة الى الاقوى فلها اعتراض على البناء الى البلوغ بلا اجرة او معها لئلا يرضى على القطع قصيلاً وليس للزارع الابقاء الى البلوغ بدون رضى المالك ولو دفع اجرة الأرض ولا مطالبة الارش اذا امره المالك بالفتح والمالك مطبوعة بالنسبة وبقاء حصته في ارضه الى حين البلوغ وامر الزارع بقطع حصته قصيلاً هذا واما على الوجهين الآخرين فالزراع الموجود لصاحب البذر والظاهر عدم ثبوت شيء عليه من اجرة ارض او العمل لان المفروض صحة المعاملة الى هذا الحين وان لم يحصل للمالك او للعامل شيء من الحاصل فهو كما لو بقي الزرع الى الآخر ولم يحصل حاصل من جهة انة سواء ارضية ويحتمل ثبوت الاجرة عليه اذا كان هو الفاسخ **فذلك** قد تبين مما ذكرنا في طي المسائل المذكورة ان ههنا صوراً « الاولى » وقوع العقد صحيحاً جامعاً للشرائط والعمل على طبقه الى الآخر حصل الحاصل ولم يحصل لافة صاربة ارضية « الثانية » وقوعه صحيحاً مع ترك الزارع للعمل الى ان انقضت المدة سواء زرع غيره او وقع عليه العقد ولم يزرع اصلاً « الثالثة » تركه العمل في الاثناء بعد ان زرع اختياراً او لعذر خاص به « الرابعة » تبين البطلان من الاول « الخامسة » حصول الانفساخ في الاثناء لقطع الماء او نحوه من الاعذار العامة « السادسة » حصول الفسخ بالتقابل او بالخيار في الاثناء وقد ظهر حكم الجميع في طي المسائل المذكورة كما لا يخفى (مسئلة ١٨) اذا تبين بعد عقد المزارعة ان الارض كانت مفسوبة فالحكم بخير بين الاجازة فتكون الحصة له سواء كان بعد المدة او قبلها في الاثناء او قبل الشروع بالزراع بشرط ان لا يكون هناك قيد او شرط لم يكن معه محل للاجازة وبين الرد وحسب فان كان قبل الشروع في الزرع فلا اشكال وان كان بعد التمام فله اجرة مثل لذلك الزرع وهو لصاحب البذر وكذا اذا كان في الاثناء ويكون بالنسبة الى بقية المدة الامر بهد فما يامر بالازالة واما يرضى باخذ الاجرة بشرط رضى صاحب البذر ثم المغرور من المزارع والزارع يرجع فيما خسر على غاره ومع عدم الغرور فلا رجوع واذا تبين كون البذر مفسوباً فلزاع صاحبه وليس عليه اجرة الارض ولا اجرة العمل ثم اذا كان التبين في الاثناء كان للمالك الارض الامر بالازالة هذا اذا لم يكن محل للاجازة كما اذا وقعت المعاملة على البذر الكلي لا لا شخص في الخارج او نحو ذلك او كان ولم يجر وان كان له محل واجاز

يكون هو الطرف للمزارعة واما عند الحصة التي كانت للغاصب واذا تبين كون العامل عبداً غير ماذن فالامر الى مولاه واذا تبين كون العامل اوساير المصارف مفسوبة فالزراعة صحيحة ولصاحبها اجرة المثل اوقية الاعيان الثالثة وفي بعض الصور يتحمل جريان الفسوقية وامكان الاجازة كما لا يخفى (مسئلة ١٩) خراج الارض على صاحبها وكذا مل الاجارة اذا كانت مستأجرة وكذا ما يصرف في اثبات اليد عند اخذها من السلطان وما يؤخذ تركها في يده ولو شرط كونها على العامل بعضها او كلا صحيح وان كانت ربما تزداد وما تنقص على الاقوى فلا يفسر مثله الجملية للاختار واما ما حاربه المؤن كشق الانهار وجفرا لا ياروا والى واصلح النهر ولتقريبه ونصب الابواب مع الحاجة اليها والدولاب ونحو ذلك مما يتكرر كل سنة اولاً يتكرر فلا بد من تعيين كونها على المالك او العامل الا اذا كان هناك عادة بتصرف الاملاك اليها واما ما اخذه المأدرون من الزارع فلما من غير الخراج فليس على المالك وان كان اخذه ذلك من جهة الارض (مسئلة ٢٠) يجوز لكل من المالك والزارع ان يخرص على الآخر بعد ادراك الحاصل بمقدار منه بشرط القبول الرضا من الآخر لجملة من الاخبار هنا وفي الثار فلا يختص ذلك بالمزارعة والمساقات بل مقتضى الاخبار جوازه في كل زرع مشترك او غير مشترك والا فاقوى لزومه بعد القبول وان تبين بعد ذلك زيادته او نقصه لبعض تلك الاخبار مضافاً الى العمومات العامة خلافاً لجماعة والظاهر انه معاملة مستقلة وليست بيعاً ولا صلحاً معاوضياً فلا يجرى فيها شكل اتحاد العوض والمعوض ولا اشكال النسخ عن الحائلة والزيادة ولا اشكال الربا ولو بناء على ما هو الاقوى من عدم اختصاص حرمة البيع وجوبه بانه سيء مطلق المعارضات مع ان حاصل الزرع والشجر قبل الحصاد والحد اذ ليس من المكمل والموزون ومع الغماض عن ذلك كله يستغنى في صحتها الاخبار الخاصة فهو نوع من المعاملة عقلاية ثبت بالنصوص واتسم بالقبول وحصر المعاملات في المعهودات ممنوع نسبياً ان يقال انها في المضى رابعة الى الصلح الغير المعارض فكأنها يتسالمان على ان يكون حصه احدهما من المال المشترك كذا مقدارا والبقية للآخر شبه القسمة انواع منها وعلى ذلك يصح ابقاها بعنوان الصلح على الوجه المذكور مع قطع النظر عن الاخبار ايضا على الاقوى من اغتفار هذا المقدار من الجملة فيه اذا ارتفع الغرور بخرص المفروض وعلى هذا لا يكون من التقبيل والتقبل ثم ان المعاملة المذكورة لا يحتاج الى صيغة مخصوصة بل يكفي كل لفظ والى على التقبل بل الاقوى

عدم الحاجة الى الصيغة اصلا فيكون فيها مجرد التراضي كاهو ظاهر الاخبار والظاهر اشتراط كون الخرص بعد بلوغ الحاصل وادراكه فلا يجوز قبل ذلك والقدر المتيقن من الاخبار كون المقدار المحروس عليه من حاصل ذلك الزرع فلا يصح الخرص وجعل المقدار في الدمة من جنس ذلك الحاصل نعم لو وقع المعاملة بعنوان الصلح على الوجه الذي ذكرنا لامانع من ذلك فيه لكنه كما عرفت خارج عن هذه المعاملة ثم ان المشهور بينهم ان قرار هذه المعاملة مشروط بسلامة الحاصل فلو تلف بافة سبابة او ارضية كان عليها وله له لان تعيين الحصة في المقدار المعين ليس من باب الكلي في المعين بل هي باقية على اشاعتها غاية الامر تعيينها في مقدار معين مع احتمال ان يكون ذلك من الشرط الضمني بينهما والظاهر ان المراد من الافة الارضية ما كان من غير الانسان ولا يبعد لحوق اتلاف مثله من الانسان ايضا به وهل يجوز خرص ثالث حصه احدها او كليهما في مقدار وجهان اقويها العدم (مسئلة ٢١) بناء على ما ذكرنا من الاشتراك من اول الامر في الزرع يجب على كل منهما الزكوة اذا كانت نصيب كل منهما بمقدار النصاب وعلى من بالغ نصيبه الا بالغ نصيب احدهما وكذا ان اشترطا الاشتراك حين ظهور الثمر لان تعلق الزكوة بعد صدق الاسم ويجوز الظهور لا يصدق وان اشترطا الاشتراك بعد صدق الاسم وحين الحصاد والتصفية فهي على صاحب البذر منها لان الغرض ان الزرع والحاصل له الى ذلك الوقت فتتعلق الزكوة في ملكه (مسئلة ٢٢) اذا بقي في الارض اصل الزرع بعد انتقائه المدة والقسمة فبقيت بعد ذلك في العام الا في فان كان البذر لها فهو لها وان كان لاحدها فله الا مع الاعراض وح فهو لمن سبق ويحتمل ان يكون لهما مع عدم الاعراض مطلقا لان المفروض شركتهما في الزرع واصلها وان كان البذر لاحدهما او لثالث وهو الاقوى وكذا اذا بقي في الارض بعض الحب فبقيت فانه مشترك بينهما مع عدم الاعراض نعم لو كان الباقي حب مختص باحدهما اختص به ثم لا يستحق صاحب الارض اجرة لذلك الزرع النابت على الزرع في صورة الاشتراك او الاختصاص به وان انتفع بها اذا لم يكن ذلك من فعله ولا من معاملة واقعة بينهما (مسئلة ٢٣) لو اختلفا في المدة وانما سنة او سنتين مثلا فالقول قول منكر الزيادة وكذا لو قال احدهما انها سنة والاخر قال انها ثمانية اشهر نعم لو ادعى المالك مدة قليلة لا تكن بلوغ الحاصل ولونادرا في تقديم قوله اشكال ولو اختلفا في الحصة فله وكثرة فالقول قول صاحب البذر المدعي للقله هذا اذا كان نزاعها في زيادة المدة او الحصة وعدمها واما لو اختلفا

في شخص ما وقع عليه العقد وانه وقع على كذا او كذا فالظاهر التحالف وان كان خلاف اطلاق كتابهم فان حلفا او تكلفا فترجع المسئلة عدم الزيادة (مسئلة ٢٤) لو اختلفا في الشروط كونه البذر او العدل او الوسائل على انهما فترجع التحالف ومع حلفها او تكلفها تنفسخ المعاملة (مسئلة ٢٥) لو اختلفا في الاعارة والمزارعة فادعى الزارع ان المالك اعطاه الارض عارية للمزارعة والمالك ادعى المزارعة فالمرجع التحالف ايضا ومع حلفها او تكلفها ثبتت اجرة المثل للارض فان كان بعد البلوغ فلا اشكال وان كان في الاثناء فالظاهر جواز الرجوع للمالك وفي وجوب ابقاء الزرع الى البلوغ عليه مع الاشارة ان اراد الزارع وعدمه وجواز اسمه بالازالة وجهان وان كان النزاع قبل ثمر الحطب فالظاهر الانتصاخ بعد حلفها او تكلفها (مسئلة ٢٦) لو ادعى المالك الغصب والزارع ادعى المزارعة فالقول قول المالك مع منعه على نفي المزارعة (مسئلة ٢٧) في الموارد التي للمالك قلع زرع الزارع هل يجوز له ذلك بعد تعلق الزكوة وقبل البلوغ قد يقال بعدم الجواز الا ان يضمن مصلحتها للفقراء لانه ضرر عليهم والا فاقوى الجواز وحق الفقراء بتعلق بذلك الموجود وان لم يكن بالقأ (مسئلة ٢٨) يستفاد من جملة من الاخبار انه يجوز لمن يهدد الارض الخرابية ان يسلمها الى غيره ليزرع لنفسه ويؤدى خراجها عنه ولا باس به (مسائل متفرقة) الاولى اذا قصر العامل في تربية الزرع فقلل الحاصل فالظاهر ضمانه التفاوت بحسب تخمين اهل الخبرة كما صرح به المحقق القمي فده في اجوبة مسائله الثانية اذا ادعى المالك على العامل عدم العمل بما اشترط في ضمن عقد المزارعة من بعض الشروط او ادعى عليه نقصه في العمل على وجه يضر بالزرع وانكر الزارع عدم العمل بالشروط او انتقص فيه فالقول قوله لانه مؤتمن في عمله وكذا لو ادعى عليه التقصير في حفظ الحاصل بعد ظهوره وانكر الثالثة لو ادعى احدهما على الاخر شرطا متعلقا بالزرع وانكر اصل الاشتراط فالقول قول المنكر الرابعة لو ادعى احدهما على الاخر الثمن في المعاملة فعليه اثباته وبعده له الفسخ الخامسة اذا زارع الثولي للوفد الارض الموقوفة بملاحظة مصلحة البطون الى مدة لزم ولا تبطل بالموت واما اذا زارع البطن المتقدم من الموقوف عليهم الارض الموقوفة ثم مات في الاثناء قبل انتقائه المدة فالظاهر بطلانها من ذلك الحين لان انتقال الارض الى البطن اللاحق كما ان الامر كذلك في اجارته لها لكن استشكل فيه المحقق القمي فده بان عقد المزارعة لازمة ولا تنفسخ الا بالتقابل او ببعض الوجوه التي ذكرها ولم يذكروا في بقاها

هذه الصورة مع انهم ذكروا في الاجارة بطلانها اذا اجر البطن المتقدم ثم مات في اثناء المدة ثم استمر عدم الفرق بينهما بحسب القاعدة فالتأني الى ان الاجارة ايضا لا تبطل بموت البطن السابق في اثناء المدة وان كان البطن اللاحق يتلقى الملك من الواقف لامن السابق وان ملكية السابق كانت الى حين موته بدعوى انه اذا اجر مدة لا تزيد على عمره الطبيعي وقتضى الاستحباب بقائه بقدره فكما انها في الظاهر محكومة بالصفة كذلك عند الشارع وفي الواقع فموت السابق ينتقل باقراره من الاجارة الى اللاحق لا الارض فتنتهي الى اخر ما ذكره من النقص والايام وفيه لا يثنى ولا يبغي الاشكال في البطلان بموته في المقامين « السادسة » يجوز مزارعة الكافر مزارعاً كان اوزارعاً « السابعة » في جملة من الاخبار النهي عن جعل ثلث للبذر وثلث للبقر وثلث للاحب الارض وانه لا يبغي ان يدعى بذراً ولا بقرأ فاما يحرم الكلام والظاهر كراهته وعن ابن الجنييد وابن ابراهيم حرمة فالاحوط الترك « الثامنة » بعد تحقق المزارعة على الوجه الشرعي يجوز لاحدها بعد ظهور الحاصل ان يصلح الاخر عن حصته بقدر معين من جندسه او غيره بعد التمييز بحسب الشعار بل لا بأس به قبل ظهوره ايضا كما ان الظاهر جواز مهالبة احدهما مع الاخر عن حصته في هذه القطعة من الارض بجهة الاخر في الاخرى بل الظاهر جواز تقسيمها بجعل احدهما القطعتين لاحدهما والاخرى للاخر اذا اقتدر المالك لزوم جعل الحصة مشاعة من اول الامر وفي اصل العقد « التاسعة » لا يجب في المزارعة على ارض امكان زرعها من اول الامر وفي السنة الاولى بل يجوز المزارعة على الارض بئر لا يمكن زرعها الا بعد اصلاحها وتجهيزها سنة او ازيد وتلك هذا اذا كانت ارض مؤونة وقفاً عاملاً او خاصاً وهاهنا بئر يجوز للمترلي ان يسلمها الى شخص بعنوان المزارعة الى عشر سنين او اقل او ازيد بحسب ما تقتضيه المصلحة على ان يعدها ويزرعها الى سنين ثلاثاً فله ثم يكون الحاصل مشتركاً بالاشعة بجهة معينة « العاشرة » يستحب لزراع كذا في الاخبار الداء عند نشر الحب بان يقول اللهم قد بذرنا وانت الزارع واجعله حياً متكاملاً وفي بعض الاخبار اذا اردت ان تزرع زرعاً فخذ قبضة من البذر وامسكها قبضة وتقول انما انتم وانشروا ثم تزرعون ثم تزرعون ثلث حرات ثم تقول بل الله الزارع ثلث حرات ثم قل اللهم اجعله حياً مباركاً وارزقنا منه انه ملائمة ثم انثر قبضة اخرى في ذلك في اقراع وفي خبر اخر لما هبط آدم الى الارض احتاج الى الطعام والشراب فذكي ذاك الى جبرئيل

فقال له جبرئيل يا آدم كن حراً فقال ع فعملى داء قال قل اللهم اكفني مؤنة الدنيا وكل هول دون الجنة والبسني العافية حتى تم بئس العيشة

ثم تم كتاب المزارعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب المسافات

وهي معاملة على اصول ثابتة بجهة من ثمرها ولا اشكال في مشروعيتها في الجملة ويدل عليها مضاناً الى العمومات خبر يعقوب بن شبيب عن ابي عبد الله ع قال سئل عن الرجل يعطي الرجل ارضه وفيها ارمال او غن او فاكهة ويقول اسق هذا من الماء واحمره ولك نصف ما يخرج قال عليه السلام لا بأس وجملة من اخبار خبر منها صحيح الحلبي قال اخبرني ابي عبد الله ع ان اباه حدثه ان رسول الله ص اعطى خبيراً بالنصف ارضها ونحوها فلما ادركت الثمرة بعث عبد الله بن رواحه الخ هذا مع انها من المملكات العقلانية ولم يرد نهي عنها ولا غرر فيها حتى يسلمها الذي عن الغرر وبشروط فيها امور « الاول » الايجاب والتبديل ويكفي فيها كل لفظ دال على المعنى المذكور ماضياً كان او مضارعاً او اسماً بل الجملة الاسمية مع قصد الانشاء باي لغة كانت ويكفي القبول الفعلي بعد الايجاب القولي كما انه يكفي المعاطات « الثاني » البلوغ والعقل والاختيار « الثالث » عدم الحجر اسفه او فلس « الرابع » كون الاصول مملوكة عيناً ومنفعة او منفعة فقط او كونه نافذة التصرف فيها لولاية او وكالة او تولية « الخامس » كونها معينة

عندها معلومة لهما «السادس» كونها ثابتة مفروسة فلا تصح في الودي أي القليل قبل الفرس
 «السابع» تعيين المدة بالاشهر والسنين وكونها بمقدار يبلغ فيه الثمر غالباً نعم لا يبعد جوازها في العالم
 الواحد إلى بلوغ الثمر من غير ذكر الاشهر لانه معلوم بحسب التخمين ويكفي ذلك في رفع الغرر مع
 انه الظاهر من رواية بقوب بن شعبب المتقدم «الثاني» ان يكون قبل ظهور الثمر أو بعده
 وقبل البلوغ بحيث كان يحتاج بعد إلى سقي أو عمل آخر ولما اذا لم يكن كذلك في صحتها اشكال وان
 كان يحتاج إلى حفظ أو حفظ أو نحو ذلك «الثالث» ان يكون الحصة معينة مشاعة فلا تصح
 مع عدم تعيينها اذا لم يكن هناك انصراف كما لا تصح اذا لم تكن مشاعة بان يجعل لاحدها مقدراً
 معيناً والبقية للآخر نعم لا يبعد جواز ان يجعل لاحدها اشجاراً معلومة والآخر اخرى بل وكذا
 لو اشترط اختصاص احدهما باشجار معلومة والاشترار في البقية واشترط لاحدها مقدار معين
 مع الاشتراك في البقية اذا علم كون الثمر ان يرد من ذلك المقدار وأنه بقي بقية «العاشر» تعيين
 ما على المالك من الامور وما على العامل من الاعمال اذا لم يكن هناك انصراف (مسئلة ١)
 لا اشكال في صحة المسافات قبل ظهور الثمر كما لا خلاف في عدم صحتها بعد البلوغ والادراك
 بحيث لا يحتاج إلى عمل غير الحفظ والاقطاف واعتقلوا سبب صحتها اذا كان بعد الظهور قبل
 البلوغ والاقوى كما اشترط اليه صحتها سواء كان العمل بما يوجب الاستزادة أولاً خصوصاً اذا
 كان في جبلتها بعض الاشجار التي بعد لم يظهر ثمرها (مسئلة ٢) الاقوى جواز المسافات على
 الاشجار التي لا ثمر لها وانما يتقدم بورقها كالكثير والحنا ونحوها (مسئلة ٣) لا يجوز عند
 المسافات على اصول غير ثابتة كالبطيخ والبادنجين والقطن وقصب السكر ونحوها وان تعددت
 الاقطاعات فيها كالاولى وان كان لا يبعد الجواز للصومعات وان لم يكن من المسافات المصطلحة بل
 لا يبعد الجواز في نطاق الزرع كذلك فان مقتضى الصومعات الصحة بعد كونه من المعاملات
 العقلائية ولا يكون من المعاملات القررية عند غلبة الامر انما ليست من المسافات المصطلحة
 (مسئلة ٤) لا بأس بالمعاملة على اشجار لا تحتاج إلى السقي لاختلافها في الساء اولئح اصولها
 من رطوبات الارض وان احتاجت إلى اعمال اخرى ولا يضر عدم صدق المسافات ح فان هذه
 اللفظة لم يرد في خبر من الاخبار وانما هي من اصطلاح العلماء وهذا التعبير منهم مبني على الغالب
 ولذا قلنا بالصحة اذا كانت المعاملة بعد ظهور الثمر واستثنائها من السقي وان خربق نقول بصحتها
 وان لم تكن من المسافات المصطلحة (مسئلة ٥) يجوز المسافات على فسلان مفروسة وان لم تكن

ثمرة الا بعد سنتين بشرط تعيين مدة تصير ثمرة فيها ولو بعد خمس سنين اواز يد (مسئلة ٦)
 قد مر انه لا تصح المسافات على ودي غير مفروس لكن الظاهر جواز ادخاله في المعاملة على
 الاشجار المفروسة بان يشترط على العامل غرسه في البستان المشتل على النخل والاشجار ودخوله
 في المعاملة بعد ان يصير مثمراً بل مقتضى الصومعات صحة المعاملة على الفسلان الغير المفروسة إلى
 مدة تصير ثمرة وان لم تكن من المسافات المصطلحة (مسئلة ٧) المسافات لازمة لا تبطل الا
 بالتقابل او الفسخ بخيار الشرط او تخلف بعض الشروط او بمرضى مانع عام موجب للبطلان
 او نحو ذلك (مسئلة ٨) لا تبطل بموت احد الطرفين فموت المالك ينتقل الامر إلى وارثه
 ومع موت العامل يقوم مقامه وارثه لكن لا يجبر على العمل فان اختار العمل بنفسه او بالاستئجار
 فله والا فيستأجر الحاكم من تركته من يباشره إلى بلوغ الثمر ثم يقسم بينه وبين المالك نعم لو
 كانت المسافات مقيدة بمباشرة العامل تبطل بموته ولو اشترط عليه المباشرة لا يفي التقيد
 فالمالك مخير بين الفسخ لتخلف الشرط واسقاط حق الشرط والرضا باستئجار من يباشر
 (مسئلة ٩) ذكرنا ان مع اطلاق عقد المسافات حمله من الاعمال على العامل وحمله منها على
 المالك وضابط الاول ما يكرر كل سنة وضابط الثانية ما لا يكرر نوعاً وان عرض له التكرار
 في بعض الاحوال في الاول اصلاح الارض بالحفر فيما يحتاج اليه وما يتوقف عليه من
 الآلات وتنقية الانهار والسقي ومقدماته كالدلو والرشا واصلاح طريق الماء واستقائه اذا كان
 السقي من بئر او نحوه وازالة الحشيش المضرة وتهذيب جرائد النخل والكرم والتلقيح والقاط
 والتشيس واصلاح موضعه وحفظ الثمرة إلى وقت القسمة ومن الثاني حفر الابار والانهار
 وبناء الحياطين والدولاب والمالية ونحو ذلك مما لا يكرر نوعاً واختلفوا في بعض الامور انه على المالك
 او العامل مثل البقر الذي يدير الدولاب والكش لتلقيح وبناء التلم ووضع الشوك على الجدران
 وغير ذلك ولادليل على شيء من الضابطين فالاقوى انه ان كان هناك انصراف في كون شيء على
 العامل او المالك فهو المتبع والا فلا بد من ذكر ما يكون على كل منهما رفعا للغرر ومع اطلاق
 وعدم الغرر يكون عليهما معاً لان المال مشترك بينهما فيكون ما يتوقف عليه تحصيله عليهما
 (مسئلة ١٠) واشترط كون جميع الاعمال على المالك فلا خلاف بينهم في البطلان لانه خلاف
 وضع المسافات نعم لو ابقى العامل شيئاً من العمل عليه واشترط كون الباقي على المالك فان كان مما
 يوجب زيادة الثمرة فلا اشكال في صحته وان قيل بالمتنع من جواز جعل العمل على المالك ولو بعضاً

منه والا كما في الحفظ ونحوه ففي صحته قولان اقويهما الاول وكذا الكلام اذا كان ابتاع عقد المسافات بعد بلوغ الثمر وعدم بقاء عمل الآ مثل الحفظ ونحوه وان كان الظاهر في هذه الصورة عدم الخلاف في بطلانه كما مر (مسئلة ١١) اذا خالف العامل فترك ما اشترط عليه من بعض الاعمال فان لم يمت وقته فللمالك اجباره على العمل وان لم يكن فيه الفسخ وان فات وقته فيه الفسخ بخلاف شرط وهل له ان لا يفسخ ويطلبه باجرة العمل بالنسبة الى حصته بمعنى ان يكون محذرا بين الفسخ وبين المطالبة بالاجرة وجهان بل قولان اقويهما ذلك ودعوى ان الشرط لا يفيد تمليك العمل المشروط بل له على وجه يكون من امواله بل اقصاء التزام من عليه الشرط بالعمل واجباره عليه والتساقط على الجبار بعدم الوفاء مدفوعة بالمنع من عدم افاوته التملك وكونه قيداً في المعاملة لاجزء من العوض يتقابل بالمال لا ينافي افادته لمالكية من له الشرط اذا كان عملاً من الاعمال على من عليه والمسئلة سيالة في سائر العقود للشرط في عقد البيع على المشتري مثلاً خياطة ثوب في وقت معين وفات الوقت فللاباع الفسخ او المطالبة باجرة الخياطة وهكذا (مسئلة ١٢) لو شرط العامل على المالك ان يعمل غلامه معه صح اما لو شرط ان يكون تمام العمل على غلام المالك فهو كالمو شرط ان يكون تمام العمل على المالك وقد مر عدم الخلاف في بطلانه لمناقبه لمقتضى وضع المسافات ولو شرط العامل على المالك ان يعمل غلامه في البستان الخاص بالعامل فلا ينفى الاشكال في صحته وان كان ربما يقال بالبطلان بدعوى ان عمل الغلام في قبالة عمل العامل فكأنه صار مساقياً بلا عمل منه ولا يخفى ما فيها ولو شرط ان يعمل غلام المالك للعامل تمام عمل المسافات بان يكون عمله له بحيث يكون كانه هو العامل في صحته وجهان لا يبعد الاول لان الغلام ح كانه نائب عنه في العمل باذن المالك وان كان لا يخفى عن اشكال مع ذلك ولازم القول بالصحة الصحيحة في صورة اشتراط تمام العمل على المالك بعنوان النيابة عن العامل (مسئلة ١٣) لا يشترط ان يكون العامل في المسافات مباشراً للعمل بنفسه فيجوز له ان يستأجر في بعض اعماله او في تمامها ويكون عليه الاجرة ويجوز ان يشترط كون اجرة بعض الاعمال على المالك والقول بالمنع لوجه له وكذا يجوز ان يشترط كون الاجرة عليها معاً في ذمتها اوالاداء من الثمر اما لو شرط على المالك ان يكون اجرة تمام الاعمال عليه اوفي الثمر ففي صحته وجهان « احدهما » الجواز لان التصدي لاحتمال الاجراء نوع من العمل وقد تدعو الحاجة الى من يباشر ذلك لمعرفة بالاحاد من الناس وامانتهم وعدمها والمالك ليس له معرفة

بذلك « والثاني » المنع لانه خلاف وضع المسافات والا قوي الاول هذا ولو شرط كون الاجرة حصة مشاة من الثمر بطل للجهل بمقدار مال الاجارة فهي باطلة (مسئلة ١٤) اذا شرط انفراد احدهما بالثمر بطل العقد وكان جميعه للمالك وح فان شرط انفراد العامل به استحق اجرة المثل لعمله وان شرط انفراد المالك به لم يستحق العامل شيئاً لانه ح مشترع بعمله (مسئلة ١٥) اذا اشتمل البستان على انواع كالتفاح والكرم والرمان ونحوها من انواع الفواكه فالظاهر عدم اعتبار العلم بمقدار كل واحد فيجوز المسافات عليها بالنصف او الثلث او نحوها وان لم يعلم عدد كل نوع الا اذا كان الجهل بها موجبا للغرر (مسئلة ١٦) يجوز ان يفرد كل نوع بحصة متخلفة للحصة من النوع الاخر كأن يجعل النخل بالنصف والكرم بالثلث والرمان بالربع مثلاً وهكذا واشترط بعضهم في هذه الصورة العلم بمقدار كل نوع ولكن الفرق بين هذه وصورة اتحاد الحصة في الجميع غير واضح والا قوي الصحة مع عدم الغرر في الموضعين والبطلان معه فيها (مسئلة ١٧) لو صاناه بالنصف مثلاً ان سقي بالناسخ وبالثالث ان سقي بالسبح ففي صحته قولان اقويهما الصحة لعدم اضرار مثل هذه الجهة لعدم ايجابها الغرر مع ان بدلتها على تحمله خصوصاً على القول بصحة مثله في الاجارة كما اذا قال ان خبطت رومياً بقدر خمسين وان خبطت فارسياً بديرم (مسئلة ١٨) يجوز ان يشترط احدهما على الاخر شيئاً من ذهب او فضة او غيرهما مضافاً الى الحصة من الفائدة والشعور كرامة اشتراط المالك على العامل شيئاً من ذهب او فضة ومستندهم في الكراهة غير واضح كما انه لم ينضح اختصاص الكراهة بهذه الصورة او جريانها بالعكس ايضاً وكذا اختصاصها بالذهب والفضة او جريانها في مطلق الضميمة والامر سهل (مسئلة ١٩) في صورة اشتراط شيء من الذهب والفضة او غيرهما على احدهما اذا تلف بعض الثمرة هل ينقص منهما شيء اولا وجهان اقويهما عدم نيلس قرارهما مشروطاً بالسلامة نعم لو تلف الثمرة بجمعها او لم تخرج اصلاً في سقوط الضميمة وعدمه اقول ثالثاً الفرق بين ما اذا كانت للمالك على العامل فتسقط وبين العكس فلا تسقط رابعاً الفرق بين صورة عدم الخروج اصلاً وتسقط وصورة التلف فلا والا قوي عدم التسقط مطلقاً لكونه شرطاً في عقد لازم فيجب الوفاء به ودعوى ان عدم الخروج او التلف كاشف عن عدم صحة المعاملة من الاول لعدم ما يكون مقابلاً للعمل اما في صورة كون الضميمة للمالك فواضح واما مع كونها للعامل فلان لفائدة ركن في المسافات فمع عدمه لا يكون شيء في مقابل العمل والضميمة

المشروطة لا تكن في العوضية فتكون المعاملة باطلة من الاول ومعه لا يتي وجوب الوفاء بالشرط مدفوعة مضافا الى عدم تماميته بالنسبة الى صورة التلغ لحصول العوض بظهور الثمرة وملكيتهما وان تلف بعد ذلك بانما منع كون المساقات معاوضة بين حصص من الفائدة والعمل بل حقيقتها تسليط من المالك للعامل على الاصول للاستئجار له وللمالك ويكتفي به احتمال الثمر وكونها سيف معرض ذلك ولذا لا يستحق العامل اجرة عمله اذا لم يخرج او خرج وتلف بافة معاوية او ارضية في غير صورة ضم الضميمة بدعوى الكشف عن بطلانها من الاول واحترام عمل المسلم فهي نظير المضاربة حيث انها ايضا تسليط على الدرهم او الدنار للاسترباح له وللعامل وكونها جائزة دون المساقات لا يكتفى في الفرق كما ان ما ذكره في الجواهر من الفرق بينها بان سيف المساقات بقصد المعاوضة بخلاف المضاربة التي يراد منها الحصة من الربح الذي قد يحصل وقد لا يحصل واما المساقات فيعتبر فيها الطائفة بمحصول الثمرة ولا يكفي احتمال مجرد دعوى لانية لها ودعوى ان من المعلوم انه لو علم من اول الامر عدم خروج الثمر لا يصح المساقات ولازمه البطلان اذا لم يعلم ذلك ثم انكشف بعد ذلك مدفوعة بان الوجد في عدم الصحة كون المعاملة سفهية مع العلم بعدم الخروج من الاول بخلاف المفروض فالاقوى ما ذكرنا من الصحة ولزوم الوفاء بالشرط وهو تسليم الضميمة وان لم يخرج شي اوتلف بالافه نعم لو تبين عدم قابلية الاصول للثمر اما ليسها او اطول عمرها او نحو ذلك كشف عن بطلان المعاملة من الاول ومعه يمكن استحقاق العامل للاجرة اذا كان جاهلا بالخال (مسئلة ٣٠) لرجل المالك للعامل مع الحصة من الفائدة ملك حصص من الاصول مشاعا او مفروزا في صعته مطلقا او عدها كذلك او التصفيل بين ان يكون ذلك بنحو الشرط فيصح اوعلى وجه الجزئية فلا اقوال والاقوى الاول للمعومات ودعوى ان ذلك على خلاف وضع المساقات كما ترى كدعوى ان مقتضاها ان يكون العمل في ملك المالك اذ هو اول الدعوى والقول بانه لا يعقل ان يشترط عليه العمل في ملك نفسه فيه انه لا مانع منه اذا كان للشارط فيه غرض او فائدة كما في المقام حيث ان تلك الاصول وان لم يكن المالك الشارط الا ان يحمل العامل فيها نفعه في حصول حصص من ثمنها ودعوى انه اذا كانت تلك الاصول للعامل بمقتضى الشرط فاللازم تبعية ثمنها لها مدفوعة بجمعها بعد ان كان المشروط له الاصل فقط فيعرض تملك حصص من ثمن الجميع نعم واشترط كونها له على وجه يكون ثمنها له بتمامه كان كذلك لكن عليه تكون تلك الاصول بمنزلة المستثنى من

العمل فيكون العمل فيما عداها عا هو للمالك بازاء الحصة من ثمنه مع نفس تلك الاصول (مسئلة ٢١) اذا تبين في أثناء المدة عدم خروج الثمر اصلا هل يجب على العامل اتمام السقي قولان الوجه عدم (مسئلة ٢٢) يجوز ان يستاجر المالك اجرا لعمل مع تعيينه نوعا ومقدارا بحصة من الثمرة او بتمامها بعد الظهور وبدو العلاج بل وكذا قبل البدو بل قبل الظهور ايضا اذا كان مع الضميمة الموجودة او عاين واما قبل الظهور عاين واحدا بلا ضميمة فالظاهر عدم جوازه لعدم معقولة تمليك ما ليس بوجود لا تمنع عدم المعاوضة بعد اعتبار العقلاء وجوده لوجوده المستقبلي ولذا يصح مع الضميمة او عاين حيث انهم انفقوا عليه في بيع الثمار وصرح به جماعة منها بل الظهور اتفاقهم على عدم الجواز كما هو كذلك في بيع الثمار ووجه المنع هناك خصوص الاخبار الدالة عليه وظاهرها ان وجه المنع الفرع لعدم معقولة تعلق الملكية بالمعوم ولو لا ظهور الاجماع في المنع لقلنا بالجواز مع الاطمينان بالخروج بعد ذلك كما يجوز بيع مالي القصة مع عدم كون العين موجودا فعلا عند ذهابها بل وان لم يكن سيف الخراج اصلا والحاصل ان الوجود الاعتباري يكفي في صحة تعلق الملكية فكان العين موجودة في عهدة الشجر كما انها موجودة سيف عهدة الشخص (مسئلة ٢٣) كل موضع بطل فيه عقد المساقات يكون الثمر للمالك وللعامل اجرة عمله الا اذا كان عالما بالبطلان ومع ذلك اقدم على العمل او كان الفساد لاجل اشتراط كون جميع الفائدة للمالك حيث انه بمنزلة الشجر في هاتين الصورتين فلا يستحق اجرة العمل على الاقوى وان كانت عمله بهنوان المساقات (مسئلة ٢٤) يجوز اشتراط مساقات في عقد مساقات كان يقول سابقك على هذا البستان بالنصف على ان اتركك على هذا الاخر بالثلث والقول بعدم الصحة لانه كالبيع في بيع المني عنه ضعيف لمنع كونه من هذا القبيل فان المني عنه البيع حالا بكذا وموجلا بكذا او البيع على تقدير كذا بكذا وعلى تقدير اخر بكذا والمقام نظير ان يقول بعنك داري بكذا على ان اتركك بكذا ولا مانع منه لانه شرط مشروع في ضمن العقد (مسئلة ٢٥) يجوز تعدد العامل كان يساق مع اثنين بالنصف له والنصف لهما مع تعيين عمل كل منهما بينهما او بما يتعين حصص كل منهما وكذا يجوز تعدد المالك واتحاد العامل كما اذا كان البستان مشتركين اثنين فنالا لواحد سابقناك على هذا البستان بكذا وح فان كانت الحصة المعينة للعامل منها سواء كالنصف او الثلث مثلاً صح وان لم يعلم العامل كيفية شركتهما وانما بالنصف او غيره وان لم يكن سواء كان

يكون في حصة أحدهما بالنصف وفي حصة الآخر بالثالث مثلاً فلا بد من عمله بمقدار حصة كل منها لرفع الغرر والجهالة في مقدار حصته من الثمر (مسئلة ٢٦) إذا ترك العامل العمل بعد اجراء العقد ابتداء اولى الاثناء فالظاهر ان المالك يخير بين الفسخ والرجوع الى الحاكم الشرعي فيجبره على العمل وان لم يكن استأجر من ماله من يعمل عنه او باجرة مؤجلة الى وقت الثمر فيودبها منه او يستقرض عليه ويستأجر من يعمل عنه وان تعذر الرجوع الى الحاكم او تعسر فيقوم بالامور المذكورة عدول المؤمنين بل لا يبعد جواز اجباره بنفسه او المقاصة من ماله او استيجار المالك عنه ثم الرجوع عليه او نحو ذلك وقد يقال بعدم جواز الفسخ الا بعد تعذر الاجبار وان اللازم كون الاجبار من الحاكم مع امكانه وهو احوط وان كان الاقوى التخيير بين الامور المذكورة هذا اذا لم يكن مقيدا بالمباشرة والا فيكون مخيراً بين الفسخ والاجبار ولا يجوز الاستيجار عنه للعمل نعم لو كان اعتبار المباشرة بنحو الشرط لا القيد يمكن اسقاط حق الشرط والاستيجار عنه ايضاً (مسئلة ٢٧) اذا تبرع عن العامل متبرع بالعمل جاز اذا لم يشترط المباشرة بل لو اتي به من غير قصد التبرع عنه ايضاً كفي بل ولو قصد التبرع عن المالك كان كذلك ايضاً وان كان لا يتخلو عن اشكال فلا يسقط حقه من الحاصل وكذا لو ارتفعت الحاجة الى بعض الاعمال كما اذا حصل السقي بالامطار ولم يحتاج الى الترح من الابار خصوصاً اذا كانت العادة كذلك وربما يستشكل بأنه نظير الاستيجار لقطع الضرس اذا انقطع بنفسه فان الاجبر لا يستحق الاجرة لعدم صدور العمل المستأجر عليه منه فاللازم سيقى المقام ايضاً عدم استحقاق ما يقابل ذلك العمل وبجواب بان وضع المسافات وكذا المزارعة على ذلك فان المزارع يحصل الزرع والثمرة فمع احتياج ذلك الى العمل فعلة العامل وان استغنى عنه بفعل الله او بفعل الغير سقط واستحق حصته بخلاف الاجارة فان المراد منها مقابلة العوض بالعمل منه او عنه ولا بأس بهذا الفرق فيما هو المتعارف معقوله احياناً كالاستقاء بالمطرم بقاء ساير الاعمال واما لو كان على خلافه كما اذا لم يكن عليه الا الذي واستغنى عنه بالمطر او نحوه كلية فاستحقاقه للحصة مع عدم صدور عمل منه اصلاً مشكل (مسئلة ٢٨) اذا فسخ المالك العقد بعد امتناع العامل عن اتمام العمل يكون الثمر له وعليه اجرة المثل للعامل بمقدار ما عمل هذا اذا كان قبل ظهور الثمر وان كان بعده يكون للعامل حصته وعليه الاجرة للمالك الى زمان البلوغ ان رضى بالبقاء والا فله الاجبار على القطع بقدر حصته الا اذا لم يكن له قيمة اصلاً فيجوز ان يكون

للمالك كما قبل الظهور (مسئلة ٢٩) قد عرفت انه يجوز للمالك مع ترك العامل العمل ان لا يفسخ ويستأجر عنه ويرجع عليه اما مطلقاً كما لا يبعد او بعد تعذر الرجوع الى الحاكم لكن يظهر من بعضهم اشتراط جواز الرجوع عليه بالاشهاد على الاستيجار عنه فلو لم يشهد ليس له الرجوع عليه حتى يبينه وبين الله وفيه ما لا يخفى فالاقوى ان الاشهاد للاثبات ظاهراً والا فلا يكون شرطاً للاستحقاق فمع العلم به او ثبوته شرعاً يستحق الرجوع وان لم يكن اشهد على الاستيجار نعم لو اختلفا في مقدار الاجرة فالقول قول العامل في نفي الزيادة وقد يقال بتقديم قول المالك لانه امين وفيه ما لا يخفى واما لو اختلفا في انه تبرع عنه او قصد الرجوع عليه فالظاهر تقديم قول المالك لاحترام ماله وعمله الا اذا ثبت التبرع وان كان لا يتخلو عن اشكال بل يظهر من بعضهم تقديم قول العامل (مسئلة ٣٠) لو تبين بالبينه او غيرها ان الاصول كانت مقصورة فان اجاز المصوب منه المعاملة صححت المسافات والا بطلت وكان تمام الثمرة للمالك المصوب منه ويستحق العامل اجرة المثل على الفاصب اذا كان جاهلاً بالحال الا اذا كان مدعياً عدم النصبة وانما كانت المساق اذح آيس له الرجوع عليه لاعترافه بصحة المعاملة وان المدعى اخذ الثمرة منه ظلاً هذا اذا كانت الثمرة باقية واما لو اقتسما وتلفت عندهما فالاقوى ان للمالك الرجوع بعوضها على كل من الفاصب والعامل بتمامه وله الرجوع على كل منهما بمقدار حصته فعلى الاخير لا اشكال وان رجع على احدهما بتمامه رجع على الآخر بمقدار حصته الا اذا اعترف بصحة العقد واطلان دعوى المدعى للنصبة لانه ح معترف بانه غرمه ظلاً وقيل ان المالك مخير بين الرجوع على كل منهما بمقدار حصته وبين الرجوع على الفاصب بالجميع فيرجع هو على العامل بمقدار حصته وليس له الرجوع على العامل بتمامه الا اذا كان ظالماً بالحال ولا وجه له بعد ثبوت يده على الثمر بل العين ايضاً فالاقوى ما ذكرنا لان بد كل منهما يد ضمان وقرار الضمان على من تلف في يده العين ولو كان تلف الثمرة بتمامه في يد احدهما كان قرار الضمان عليه هذا ويحصل في اصل المسئلة كون قرار الضمان على الفاصب مع جهل العامل لانه مغرور من قبله ولا يتأفيه ضمانه لاجرة عمله فانه محترم وبعد فساد المعاملة لا يكون الحصة عوضاً عنه فيستحقها وانلافه الحصة اذا كان يفرور من الفاصب لا يجب ضمانه له (مسئلة ٣١) لا يجوز للعامل في المسافات ان يساقى غيره مع اشتراط المباشرة او مع النهي عنه واما مع عدم الامرين ففي جوازه مطلقاً كما في الاجارة والمزارعة وان كان لا يجوز تسليم الاصول الى العامل الثاني الا باذن المالك او

لا يجوز مطلقاً وإن أذن المالك أو لا يجوز إلا مع إذنه أو لا يجوز قبل ظهور الثمر ويجوز بعده
أقوال أقويها الأول ولا دليل على القول بالنسخ مطلقاً وفي الجملة بعد شمول العمومات من قوله تعالى
أو فوا بالعقود وتجارة عن تراش وكرتها على خلاف الأصل فالإلزام الانتصار على القدر المعلوم
ممنوع بعد شتمها ودعوى أنه يعتبر فيها كونه الأصل مملوكاً مساقى أو كان وكيلاً عن المالك
أو ولياً عليه كما ترى أذهو أول الدعوى (مسئلة ٣٢) خراج السلطان في الأراضي الخراجية
على المالك لأنه إنما يؤخذ على الأرض التي هي للمسلمين لا للفرس الذي هو للمالك وإن أخذ على
الفرس في لحظة الأرض ومع قطع النظر عن ذلك أيضاً كذلك فهو على المالك مطلقاً إلا إذا
اشترط كونه على العامل أو عليها بشرط العلم بمقداره (مسئلة ٣٣) مقتضى عقد المساقاة
ملكية العامل للحصة من الثمر من حين ظهوره والظاهر عدم الخلاف فيه إلا من بعض العامة
حيث قال بعدم ملكيته له إلا بالقسمه قياساً على عامل القراض حيث أنه لا يملك الربح إلا بعد
الانقضاء وهو ممنوع عليه حتى في القيس عليه نعم لو اشترط ذلك في ضمن العقد لا يعد صحته
ويشترط على ما ذكرنا فروع «منها» ما إذا مات العامل بعد الظهور قبل القسمه مع اشتراط
مباشرة العمل فإن المعاملة تبطل من حينه والحصة تنتقل إلى وارثه على ما ذكرنا «ومنها» ما
إذا فسخ أمدها بخيار الشرط أو الاشتراط بعد الظهور وقبل القسمه أو نقلاً «ومنها» إذا
حصل مانع عن إتمام العمل بعد الظهور «ومنها» ما إذا أخرجت الأصول عن القابلية لأدراك
الثمر ليس أو فقد الماء أو نحو ذلك بعد الظهور فإن الثمر في هذه الصور مشترك بين المالك
والعامل وإن لم يكن بالغاً «ومنها» في مسألة الزكوة فمنها يجب على العامل أيضاً إذا بلغت حصته
النصيب كما هو المشهور لتحقيق سبب الوجوب وهو الملكية له حين الانقضاء أو بدو التصالح على
ما ذكرنا بخلافه إذا قلنا بالتوقف على القسمه نعم خالف في وجوب الزكوة عليه ابن زهرة
هنا وفي المسألة بدعوى أن ما يأخذ كالأجرة ولا يخفى ما فيه من الضعف لأن الحصة قد
ملكته بعد المداوضة أو ما يشبه المداوضة لا يطرق الأجرة مع أن مناط الأجرة تمنع من
وجوب الزكوة بل إذا تعلق المالك بها بعد الوجوب وأما إذا كانت مملوكة قبله فيجب زكوتها
كما في المنام وكما لو جعل مال الأجرة لعمل زرعاً قبل ظهور ثمره فإنه يجب على المورث زكوته إذا
بلغ النصاب فهو نظير ما إذا اشترى زرعاً قبل ظهور الثمر هذا وربما يقال بعدم وجوب الزكوة
على العامل في المنام ويعلل بوجهين آخرين أحدهما أنها إنما تجب بعد إخراج المؤن والقروض

كون العمل في مقابل الحصة من المؤن وهو كما ترى والإلزام احتساب أجره عمل المالك
والزارع لنفسه أيضاً فلا ندل منها حيث كانت في قبل العمل تعد من المؤن «الثاني» أنه
يشترط في وجوب الزكوة الفسكن من التصرف وفيه المقام وإن حصلت الملكية للعامل بمجرد
الظهور إلا أنه لا يستحق السلم إلا بعد تمام العمل وفيه مع فرض تسليم عدم الفسكن من التصرف
أن اشتراطه مخصوص بما يبرر في زكوته الحول كالتقديرات والائتمام لا في الغلات ففيها وإن لم
يتكمن من التصرف حال التعاقب يجب إخراج زكوتها بعد التمكن على الأقوى كما بين في
محله ولا يخفى أن لازم كلام هذا القائل عدم وجوب زكوة هذه الحصة على المالك أيضاً
كما اعترف به فلا يجب على العامل ما ذكر ولا يجب على المالك لخروجها عن ملكه (مسئلة ٣٤)
إذا اختلفا في حدود العقد وعدمه فالقول قول منكره وكذا لو اختلفا في اشتراط شيء على أحدهما
وعدمه ولو اختلفا في صحة العقد وعدمه قدم قول مدعى الصحة ولو اختلفا في قدر حصة العامل
قدم قول المالك المنكر لأن ياد وكذا لو اختلفا في المدة ولو اختلفا في قدر الحاصل قدم قول
العامل وكذا لو ادعى المالك عليه مسرفة أو اتلافاً أو خيانة وكذا لو ادعى عليه أن التلف كان
بتقريره إذا كان أميناً له كما هو الظاهر ولا يشترط في سماع دعوى المالك تعيين مقدار ما
يدعيه عليه بناء على ما هو الأقوى من سماع الدعوى المجهولة خلافاً للعلامة في النذرة في المقام
(مسئلة ٣٥) إذا ثبتت الخيانة من العامل بالبيعة أو غيرها هل له رفع يد العامل على الثمرة أولاً
قولان أقويها لعدم لأنه مسلط على ماله وحيث أن المالك أيضاً مسلط على حصته فله أن
يستاجر أميناً يضمه مع العامل والأجرة عليه لأن ذلك لمصلحة ومع عدم كفايته في حفظ
حصته جاز رفع يد العامل واستيجار من يحفظ السك والأكوة على المالك أيضاً (مسئلة ٣٦)
قالوا المغارسة باطلة وهي أن يدفع أرضاً إلى غيره ليعرس فيها على أن يكون الفرس بينهما سواء
اشترط كون حصة من الأرض أيضاً للعامل أولاً ووجه البطلان الأصل بعد كون ذلك على
خلاف القاعدة بل ادعى جماعة الإجماع عليه نعم حكى عن الأردبيلي وصاحب الكفاية
الاشكال فيه لا يمكن استفادة الصحة من العمومات وهو في محله أن لم يتحقق الإجماع ثم على
البطلان يكون الفرس أصاحبه فإن كان من مالك الأرض فعليه أجره عمل الفارس أن كان
جاهلاً بالبطلان وأن كان للعامل فعليه أجره الأرض للمالك مع جهره به وله الإبقاء بالأجرة أو
الامر ببيع الفرس أو قلعه بنفسه وعليه أرض تقصاته إن نقص من حصة القلع ويظهر من جماعة

ان عليه تفاوت ما بين قيمته قائما ومقلوعا ولا دليل عليه بعد كون المالك مستحقا للقطع ويمكن حمل كلام بعضهم على ما ذكرنا من ارش النقص الحاصل بسبب القطع اذا حصل بان انكسر مثلا بحيث لا يمكن غرسه في مكان اخر ولكن كلمات الاخرين لا يقبل هذا الحمل بل هي صريحة في ضمان التفاوت بين القائم والمقلوع حيث قالوا مع ملاحظة اوصافه الحالية من كونه في معرض الابقاء مع الاجرة او القطع ومن الغريب ما عن لك من ملاحظة كون قلعه مشروطا بالارش لا مطلقا فان استحقاقه للارش من اوصافه وحالاته فينبغي ان يلاحظ ايضا في مقام التقويم مع انه مستلزم للدور كما اعترف به ثم انه ان قلنا بالبطالان يمكن تصحيح المعاملة بادخلها تحت عنوان الاجارة او المصالحة او نحوهما مع مراعاة شرائطها كان تكون الاصول مشتركة بينهما اما بشرائها بالشركة او بتملك احدهما للاخر نصفها مثلا اذا كانت من احدهما فيصالح صاحب الارض مع العامل بنصف منفعة ارضه مثلا او بنصف عينها على ان يشغل بقربها وسقيه الى زمان كذا او يستأجره للفرس والسقي الى زمان كذا بنصف منفعة الارض مثلا (مسئلة ٢٧) اذا صدر من شخصين مفارقة ولم يعلم كيفيتهما وانما على الوجه الصحيح او الباطل بناء على البطالان يحمل فعلمنا على الصحة اذا مانا واختلفا في الصحة والفساد (تذنيب) سيف الكافي عن ابي عبد الله ع من اراد ان يلقح النخل اذا كان لا يوجد عملها ولا يقبل بالنخل فيأخذ حيتانا صفارا يابسة فيدقها بين الدفين ثم يذر في كل طلعة منها قليلا ويصر الباقي سيف صرة نظيفة ثم يجعله في قلب النخل ينفع باذن الله تعالى وعن الصدوق في كتاب العال بسنده عن عيسى ابن جعفر العلوي عن ابيه ع ان النبي ص قال مر اخي عيسى بمدينة فاذا في ثمارها الدود فسالوا اليه ما بهم فقال ع دواء هذا معكم وليس تعلمون انتم قوم اذا غرستم الاشجار صبتكم التراب وليس هكذا يجب بل ينبغي ان تصبوا الماء في اصول الشجر ثم تصبوا التراب كي لا يقع فيه الدود فاستأنفوا كما وصف فاذهب عنهم ذلك وفي خبر عن احمد ع قال نقول اذا غرست وزرعت ومثل كلمة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي اكلها كل حين باذن ربها وسيف خبر اخر اذا غرست غرسا او نبتا فاقرأ على كل عود او حبة سبحان الباعث الوارث فانه لا يكاد يخطي انشاء الله

ثم كتاب المساقات

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الضمان

وهو من الضمان لانه موجب لتضمن ذمة الضامن للمال الذي على المضمون عنه المضمون له فالنوت فيه اصلية كما يشهد له سائر تصرفاته من الماضي والمستقبل وغيرها وما قيل من احتمال كونه من الضم فيكون النوت زائدة واضح الفساد اذ مع منافاته لسائر مشتقاته لازمه كون الميم شذوذا وله اطلاقان اطلاق بالمعنى الاعم الشامل للحالة والكفالة ايضا فيكون بمعنى التعهد بالمال والنفس واطلاق بالمعنى الاخص وهو التعهد بالمال عينا او منفعة او عملا وهو المقصود من هذا الفصل ويشترط فيه امور « احدها » الايجاب ويكفي فيه كل لفظ دال بل يكفي الفعل الدال ولو بضميمة القرائن على التعهد والالتزام بما على غيره من المال « والثاني » القبول من المضمون له ويكفي فيه ايضا كل ما دل على ذلك من قول او فعل وعلى هذا فيكون من العقود المفتقرة الى الايجاب والقبول كذا ذكره ولكن لا يبعد دعوى عدم اشتراط القبول على حد سائر العقود اللازمة بل يكفي رضى المضمون له سابقا او لاحقا كما عن الابضاح والاردبيلي حيث قالوا يكفي فيه الرضا ولا يعتبر القبول المقدم بل عن عد وفي اشتراط قبوله احتمال ويمكن استظهاره من قضية الميت المديون الذي امتنع النبي ص ان يصلى عليه حتى ضمنه على ع وعلى هذا فلا يعتبر فيه ما يعتبر في العقود من الترتيب والموالات وسائر ما يعتبر في قبولها واما رضى المضمون عنه فليس معتبرا فيه اذ يصح الضمان التبرعي فيكون بمنزلة وفاء دين الغير تبرعا حيث لا يعتبر رضاه وهذا واضح فيما لم يستلزم الوفاء او الضمان عنه فشررا عليه او حرجا من حيث كون تبرع هذا الشخص لوفاء دينه منافيا لشانه كما اذا تبرع بوضع دينه عن شريف غني قادر

على وفاء دينه فعلا « الثالث » كون الضامن بالغاً عاقلاً فلا يصح ضمان الصبي وان كان مرافقاً بل وإن اذن له الولي على اشكال ولا ضمان المجنون الا اذا كان ادوارياً في دور افاقته وكذا يستبر كون المضمون له بالغاً عاقلاً واما المضمون عنه فلا يعتبر فيه ذلك فيصح كونه صغيراً او مجنوناً نعم لا يمنع اذنه في جواز الرجوع بالعوض « الرابع » كونه مختاراً فلا يصح ضمان المكره « الخامس » عدم كونه مجبوراً لانه الا باذن الولي وكذا المضمون له ولا بأس بكون الضامن مفلماً فان ضمانه نظير انقراضه فلا يشترك المضمون له مع الغرماء واما المضمون له فيشترط عدم كونه مفلماً ولا بأس بكون المضمون عنه سفياً او غلباً لكن لا يمنع اذنه في جواز الرجوع عليه « السادس » ان لا يكون الضامن مملوكاً غير ماذون من قبل مولاه على المشهور لقوله تعالى لا يقدر على شيء ولكن لا يبعد صحة ضمانه وكونه في ذمته يتبع به بعد العتق كما عن كره ولف ونفي القدرة منصرف عما لا ينافي حق المولى ودعوى ان المملوك لاذمه له كما ترى ولذا لا اشكال في ضمانه لانه اذا اذن له مولاه فلا اشكال في صحة ضمانه وحان عين كونه في ذمته نفسه او في ذمة المملوك يتبع به بعد عتقه او في كسبه فهو المتبع وان اطلق الاذن ففي كونه في ذمة المولى او في كسب المملوك في ذمته يتبع به بعد عتقه او كونه متعلقاً بقربته وجوه واقول اوجها الاول لانفهامه عرفاً كما في اذنه في الاستدانة لفقته والاسم اخر وكافي اذنه في الترويج حيث ان المور والنفقة على مولاه ودعوى افرق بين الضمان والاستدانة بان الاستدانة موجبة للملكية وحيث انه لا قابلية له لذلك يستفاد منه كونه علي مولاه بخلاف الضمان حيث انه لا ملكية فيه مدفوعة بجمع عدم قابلية للملكية وعلى قرهه ايضا لا يكون فارفا بعد الانتقام العرفي « السابع » التمييز نلو عن الضمان على شرط كان يقول انا ضامن لما على فلان ان اذن لي ابني او انا ضامن ان لم يغ المدينون الى زمان كذا او ان لم يغ اصلا بطل على المشهور لكن لا دليل عليه بعد صدق الضمان وشمول العمومات العامة الا دعوى الاجماع في كلى المقود على ان اللازم ترتب الاثر عند اشياء العقد من غير تأخير او دعوى منافات التعليق الاشياء وفي اثنى ما لا يخفى وفي الاول منع تحاققه في اقام ور بما يقبل لا يجوز تعليق الضمان ولكن يجوز تعليق الوفاء على شرط مع كون الضمان مطلقاً وفيه ان تعليق الوفاء عين تعليق الضمان ولا يخل بالتفكيك نعم في امثال الذي يمكن ان يقال بإمكان تحقق الضمان بغيراً مع كون الوفاء معلقاً على عدم وفاء المضمون له لانه يصدق انه ضمن الدين على نحو الضمان

في الاعيان المضمونة اذ حقيقته قضية امالية الا ان يقال بالغرق بين الضمان العتدي والضمان اليدي « الثامن » كون الدين الذي بضمنه ثابتاً في ذمة المضمون عنه سواء كانت مستقراً كاقترض والعرضين في البيع الذي لا خيار فيه او متزلاً كأخذ العوضين في البيع الخياري كما اذا ضمن الثمن المكي للبائع او المبيع المكي للمشتري او المبيع الشخصي قبل القبض وكما هو قبل الدخول ونحو ذلك فلو قل اقترض فلانا كذا وانا ضامن او بعه انيسة وانا ضامن لم يصح على المشهور بل عن كره الاجماع قال لوقا لغيره منها اعطيت فلانا فلو على لم يصح اجماعاً ولكن ما ذكره من الشرط يناق حيلة من الفروع الالهية ويمكن ان يقال بالصحة اذا حصل المنقضي للتبوت وان لم يثبت فعلا بل مطلقاً لصدق الضمان وشمول العمومات العامة وان لم يكن من الضمان المصطلح عند بل يمكن منع عدم كونه منه ايضا « التاسع » ان لا يكون ذمة الضامن مشغولة بالمضمون عنه بمثل الدين الذي عليه على ما يظهر من كتابهم في بيان الضمان بالمعني الاعم حيث قالوا انه في النهدي مال او نفس فالذمة في الكفالة والاول ان كان من عليه للمضمون عنه مال فهو الحوالة وان لم يكن فضمان بالمعني الاخص ولكن لا دليل على هذا الشرط فاذا ضمن المضمون عنه بمثل ماله عليه يكون ضماناً فان كان باذنه بيمين اثنان بعد اداء مال الضمان والا فبقي الذي للمضمون عنه عليه وتفرغ ذمته مما عليه بضمان الضامن تبرأ وليس من الحوالة لان المضمون عنه على التمييز بل لم يخل بمديونه على الضامن حتى تكون حوالة ومع الاغراض عن ذلك غاية ما يكون انه يكون داخلاً في كلا العوائين في ترتب عليه ما يختص بكل منهما مضافاً الى ما يكون مشتركاً « العاشر » امتياز الدين والمضمون له والمضمون عنه عند الضامن على وجه يصح معه القصد الى الضمان ويكتفي التمييز الواقع وان لم يعلم الضامن فالضمان هو الاجاهم والترديد فلا يصح ضمان احد الدينين ولو لشخص واحد على شخص واحد على وجه التردد مع فرض تحقيق الدينين ولا ضمان دين احد الشفيعين ولو لواحد ولا ضمان دين لاهد الشخصين ولو على واحد ولو قال ضمانت الدين الذي على فلان ولم يعلم انه لزبد او لعمرو او لالدين الذي لفان ولم يعلم انه على زيد او على عمرو صح لانه متعين وانه وكذا لو قل ضمانت لك كذا كان لك على الناس او قل ضمانت عندك كذا كان عليك لكل من كان من الناس ومن التريب ما عن بعضهم من اعتبار العلم بالمضمون عنه والمضمون له بالوصف والتمسب او العلم باسمها ونسبها مع انه لا دليل عليه اصلاً ولم يعتبر ذلك في البيع الذي هو اخص دائرة من سائر العقود (مسئلة ١) لا يشترط في

صحة الضمان بالمعنى الذي لا يجنس ويكن ان يستدل عليه مضافا الى العمومات العامة وقوله ص لزيم غرم ضمان على بن الحسين ع لدين عبد الله بن الحسن وضمانه لدين محمد بن اسامة لكن الصحة مخصوصة بما اذا كان له واقع معين واما اذا لم يكن كذلك كقولك ضمنت شيئا من دينك فلا يصح ولعله مراد من قال ان الصحة انما هي فيما اذا كان يمكن العلم به بعدم ذلك فلا يرد عليه ما يقال من عدم الاشكال في الصحة مع فرض تعيينه وانما وان لم يكن العلم به فيأخذ بالقدر المعلوم هذا وخالف بعضهم فاشتروا العلم به لفي الغرر والضرر ورد بعدم العموم في الاول لاختصاصه بالبيع او مطابق المعاضات وبالاقدام في الثاني ويمكن الفرق بين الضمان التبرعي والاذني فيعبر في الثاني دون الاول اذ ضمان علي بن الحسين ع كان تبرعيا واختصاص في الغرر بالمعاضات منوع بل يجري في مثل المقام التبرع بالمعاضة اذا كان بالاذن مع قصد الرجوع على الاذن وهذا التفصيل لا يخلو عن قرب (مسئلة ٣) اذا تخلى الضمان الجامع لشرائط الصحة انتقل الحق من ذمة المضمون عنه الى ذمة الضامن وتبرأ ذمة المضمون عنه بالاجماع والنصوص خلافا للجمهور حيث ان الضمان عندهم ضم ذمة الى ذمة وظاهر بكلمات الاصحاب عدم صحة ما ذكره حتى مع التصريح به على هذا النحو ويمكن الحكم بصحته ح العمومات (مسئلة ٣) اذا ابرأ المضمون له ذمة الضامن برئت ذمته وذمة المضمون عنه وان ابرأ ذمة المضمون عنه لم يبرأ شيئا فلا يبرأ ذمة الضامن لعدم المحل للإبراء بعد برائه بالضمان الا اذا استغنى منه الإبراء من الدين الذي كان عليه بحيث يفهم منه عرفا ابراء ذمة الضامن واما في الضمان بمعنى ضم ذمة الى ذمة فان ابرأ ذمة المضمون عنه برئت ذمة الضامن ايضا وان ابرأ ذمة الضامن فلا يبرأ ذمة المضمون عنه كذا قالوا ويمكن ان يقال بموافقة ذمتهما على التقديرين (مسئلة ٤) الضمان لازم من طرف الضامن والمضمون له فلا يجوز للضامن فسخه حتى لو كان باذن المضمون عنه وتبين اعساره وكذا لا يجوز للمضمون له فسخه والرجوع على المضمون عنه لكن بشرط ملاءة الضامن بين الضمان او لم المضمون له باعساره بخلاف ما لو كان معسرا حين الضمان وكان جاهلا باعساره في هذه الصورة يجوز له الفسخ على المشهور بل الظاهر عدم الخلاف فيه ويستفاد من بعض الاخبار ايضا والمدار كما اشترنا اليه في الاعسار واليسار على حال الضمان فلو كان موسرا ثم اعسر لا يجوز له الفسخ كما انه لو كان معسرا ثم ايسر يبقى الخيار والظاهر عدم الفرق في ثبوت الخيار مع الجهل بالاعسار بين كون المضمون عنه ايضا معسرا او لا وهل يلحق

بالاعسار تبين كونه مما لا ملاحع يساره في ثبوت الخيار او لا وبما (مسئلة ٥) يجوز اشتراط الخيار في الضمان للضامن والمضمون له وعموم ادلة الشروط والظاهر جواز اشتراط شيء لئلا منها كما اذا قال الضامن انا ضامن بشرط ان تحبط لي ثوبا او قال المضمون له اقبل الضمان بشرط ان تعمل لي كذا ومع الخفاف يثبت للشارط خيار تخالف الشرط (مسئلة ٦) اذا تبين كون الضامن مملوكا وضمن من غير اذن مولاه او باذنه وقبلنا انه يتبع بما ضمن بعد العتق لا يبعد ثبوت الخيار للمضمون له (مسئلة ٧) يجوز ضمان الدين الحال حالا وموَجُلا وكذا ضمان المَوْجُل حالا وموَجُلا بمثل ذلك الاجل اواز يد او انقص والقول بعدم صحة الضمان الا موجلا وانه يبرئه الاجل كالم ضيف كقول بعدم صحة ضمان الدين المَوْجُل حالا او بانقص ودعوى ان ضمان مالم يجب كما نرى (مسئلة ٨) اذا ضمن الدين الحال موجلا باذن المضمون عنه فالاجل للضامن لا للدين فلو اسقط الضامن اجله وادى الدين قبل الاجل يجوز له الرجوع على المضمون عنه لان الذي عليه كان حالا ولم يصر موجلا بناجل الضمان وكذا اذا مات قبل انقضاء اجله وحل ما عليه واخذ من تركته يجوز لوارثه الرجوع على المضمون عنه واحتمال صيرورة اصل الدين موجلا حتى بالنسبة الى المضمون عنه ضعيف (مسئلة ٩) اذا كان الدين موجلا فسخه الضامن كذلك مات وحل ما عليه واخذ من تركته ليس لوارثه الرجوع على المضمون عنه الا بعد حلول اجل اصل الدين لان الحلول على الضامن يوته لا يستلزم الحلول على المضمون عنه وكذا لو اسقط اجله وادى الدين قبل الاجل لا يجوز له الرجوع على المضمون عنه الا بعد انقضاء الاجل (مسئلة ١٠) اذا ضمن الدين المَوْجُل حالا باذن المضمون عنه فان فهم من اذنه رضاه بالرجوع عليه يجوز للضامن ذلك والا فلا يجوز الا بعد انقضاء الاجل والاذن في الضامن اعم من كونه حالا (مسئلة ١١) اذا ضمن الدين المَوْجُل باقل من اجله واداه ليس له الرجوع على المضمون عنه الا بعد انقضاء اجله واذا ضمنه بازيد من اجله فاسقط الزايد واداه جاز له الرجوع عليه على ما مر من ان اجل الضمان لا يوجب صيرورة اصل الدين موجلا وكذا اذا مات بعد انقضاء اجل الدين قبل انقضاء الزايد فاسقط من تركته فانه يرجع على المضمون عنه (مسئلة ١٢) اذا ضمن بغير اذن المضمون عنه برئت ذمته ولم يكن له الرجوع عليه وان كان ادائه باذنه او امره الا ان ياذن له في الاداء عنه تبرعا منه في وفاء دينه كما يقر بقرول ادما ضمنت عني وارجع به على على اشكال في هذه الصورة ايضا من حيث ان مرجعه ح الى الوعد الذي لا يلزم الوفاء

به وإذا ضمن بأذنه فله الرجوع عليه بعد الأداء وإن لم يكن بأذنه لانه يجرد الاذن في الضمان
اشتغلت ذمته من غير توقف على شيء نعم لو اذنه له في الضمان تبرعا فضمن ليس له الرجوع عليه
لان الاذن على هذا الوجه كالأذن (مسئلة ١٣) ليس للضامن الرجوع على المضمون عنه في
صورة الاذن الا بعد اداء مال الضمان على المشهور بل الظاهر عدم الخلاف فيه وانما يرجع
عليه بتقدير ما أدى ليس له المطالبة قبله اما لان ذمة الضامن وإن اشتغلت حين الضمان لم يجزده
الا ان ذمة المضمون عنه لا تشتغل الا بعد الاداء ويمتدده واما لانها تشتغل حين الضمان
لكن بشرط الاداء فالاداء على هذا كاشف عن الاشتغال من حينه واما لانها وإن اشتغلت
بجرد الضمان الا ان جواز المطالبة مشروط بالأداء وظاهره هو الوجه الاول وعلى اى حال
لا خلاف في اصل الحكم وان كان مقتضى القاعدة جواز المطالبة واشتغال ذمته من حين الضمان
في قبيل اشتغال ذمة الضامن سواء أدى أو لم يؤدي فالحكم المذكور على خلاف القاعدة ثبت
بالاجماع وخصوص الخبر عن رجل ضمن ضامنا ثم صالح عليه قال ليس له الا الذي صالح عليه
بدعوى الاستفادة منه ان ليس للضامن الا ما خسر ويتفرع على ما ذكره ان المضمون له وأبو
ذمة الضامن عن تمام الدين ليس له الرجوع على المضمون عنه أصلا وإن أبرئه من البعض ليس
له الرجوع بمقتداه وكذا لو صالح معه بالاقبل كما هو مورد الخبر وكذا لو ضمن عن الضامن ضامن
تبرعا فآذى فانه حيث لم يضمن شيئا لم يرجع على المضمون عنه وان كان بأذنه وكذا لو فاء عنه
غيره تبرعا (مسئلة ١٤) لو حسب المضمون له على الضامن ما عليه خمسا ارضكوة او صدقة فالظاهر
ان له الرجوع على المضمون عنه ولا يكون ذلك في حكم البراء وكذا لو اخذه منه ثم رده عليه
هبة ولما لو فاء ماله ذمته فآذى هو كالأداء أولا وجها ولو مات المضمون له أو رده الضامن
لم يسقط جواز الرجوع به على المضمون عنه (مسئلة ١٥) لو باعه او صالحه المضمون له بإسوى
أقل من الدين او فاء الضامن بما يسوى أقل منه فقد صرح بعضهم بأنه لا يرجع على المضمون
عنه الا بمقدار ما يسوى وهو مشكل بعد كون الحكم على خلاف القاعدة وكون التذرية السلم غير
هذه الصور وظاهر خبر الصحاح الرضائن المدين بأقل منه لاما اذا صالحه بما يسوى أقل منه واما
لو باعه او صالحه أو فاء الضامن بما يسوى أو بدولا اشكال في عدم جواز الرجوع بالزيادة (مسئلة ١٦)
إذا دفع المضمون عنه الى الضامن مقدار ما ضمن قبل ادائه فان كان ذلك بعنوان الامانة
ليحسب بعد الاداء عملا له عليه فلا اشكال ويكون في يده امانة لا يضمن لو تلف الا بالتعمد

او التفريط وإن كان بعنوان وفاء ما عليه فان قلنا باشتغال ذمته حين الضمان وإن لم يجب عليه
دفعه الا بعد اداء الضامن او قلنا باشتغاله حينه بشرط الاداء بعد ذلك على وجه الكشف فهو
صحيح ويحسب وفاء لكن بشرط حصول الاداء من الضامن على التذرية الثانية وإن قلنا انه لا
تشتغل ذمته الا بالأداء وعينه كما هو ظاهر المشهور فيشكل صحته وفاء لان المفروض عدم
اشتغال ذمته بعد فيكون في يده كالتقبوض بالعقد الفاسد وبعد الاداء ليس له الاحتساب الا
بأذن جديده او العلم ببقاء الرضا به (مسئلة ١٧) لو قال الضامن للمضمون عنه ادفع عني الى
المضمون له ما علي من مال الفان فادفع برئت ذمتهما معا اما الضامن فلانه قد أدى دينه ولما
المضمون عنه فلان المفروض ان الضامن لم يخسر كذا قد يقال والأوجه ان يقال ان الضامن
حيث امر المضمون عنه بأداء دينه فقد اشتغلت ذمته بالأداء والمفروض ان ذمة المضمون عنه
ايضا مشغولة له حيث انه اذن له في الضمان فالاداء المفروض موجب لاشتغال ذمة الضامن من
حيث كونه بامره ولا تشتغال ذمة المضمون عنه حيث ان الضمان بأذنه وقد وسف الضامن
فيتم ابرأه او يتقاضاه واشكال صاحب الجواهر في اشتغال ذمة الضامن بالقول المزبور في غير
محله (مسئلة ١٨) اذا دفع المضمون عنه الى المضمون له من غير اذن الضامن برأه معا كما لو
دفعه اجنبى عنه (مسئلة ١٩) اذا ضمن تبرعا فضمن عنه ضامن بأذنه وادى ليس له الرجوع
على المضمون عنه بل على الضامن بل وكذا لو ضمن بالأذن فضمن عنه ضامن بأذنه فانه بالأداء
يرجع على الضامن ويرجع هو على المضمون عنه الاول (مسئلة ٢٠) يجوز ان يضمن الدين بأقل
منه عرضي الضمين له وكذا يجوز ان يضمنه بأكثر منه وفي الصورة الاولى لا يرجع على المضمون
عنه مع اذنه في الضمان الا بذلك الأقل كما ان في الثانية لا يرجع عليه الا بمقدار الدين الا اذا
اذن المضمون عنه في الضمان بالزيادة (مسئلة ٢١) يجوز الضمان بغير جنس الدين كما يجوز
الوفاء بغير الجنس وليس له ان يرجع على المضمون عنه الا بالجنس التمس عليه الا برضاه
(مسئلة ٢٢) يجوز الضمان بشرط الرجعة فبهرن بعد الضمان بل الظاهر جواز اشتراط كون
المالك الفلاني رهنا بغير شرط الرجعة في ضمن عقد الضمان (مسئلة ٢٣) اذا كان على الدين
الذى على المضمون عنه ومن قبل بذلك بالضمان أولا يظهر من المسالك والجواهر انفكاكه لانه
ينزله الوفاء ولكنه لا يتخلو عن اشكال هذا مع الاطلاق واما مع اشتراط البقاء او عدمه فهو المتبع
(مسئلة ٢٤) يجوز اشتراط الضمان في مال معين على وجه التقيد او على نحو الشرايط سيف

المعقود من كونه من باب الالتزام في الالتزام وح يجب على الضامن الوفاء من ذلك المال بغير
صرفه فيه وعلى الاول اذا تلف ذلك المال بطل الضمان ويرجع المضمون له على المضمون عنه
كما انه اذا نقص بغير النقص في عهده وعلى الثاني لا يبطل بل يوجب الخيار لمن له الشرط
من الضامن او المضمون له اوها ومع النقصان يجب على الضامن الاتمام مع عدم الفسخ واما جعل
الضمان في مال معين من غير اشتغال ذمة الضامن بان يكون الدين في عهدة ذلك المال فلا
يصح (مسئلة ٢٥) اذا اذن المولى لمملوكه سيف الضمان في كسبه فان قلنا ان الضامن هو المولى
للاقتحام العرق او لفراين خارجية يكون من اشتراط الضمان في مال معين وهو الكسب الذي
لمولى وح فاذا ملك المبد تبقى ذمة المولى مشغولة ان كان على نحو الشرط في ضمن المعقود
ويبطل ان كان على وجه التقيد وان ائتمنى يبقى وجوب الكسب عليه وان قلنا ان الضامن هو
المملوك وان مرجعه الى رفع الحجر عنه بالنسبة الى الضمان فاذا مات لا يجب على المولى شيء وتبقى
ذمة المملوك مشغولة يمكن تعريفه بالزكوة ونحوها وان ائتمنى يبقى الوجوب عليه (مسئلة ٢٦)
اذا ضمن اثنان او ازيد عن واحد فاما ان يكون على التعاقب او دفعة فعلى الاول الضامن من
رضى المضمون له بضامته ولو اطلق الرضا بها كان الضامن هو السابق ويحمل قويا كونه كما اذا ضمنا
دفعة خصوصاً بناء على اعتبار القبول من المضمون له فان الاثر حاصل بالقبول نقلاً لا كشفاً
وعلى الثاني ان رضى باحدها دون الآخر فهو الضامن وان رضى بها معاً ففي بطلانه كما عرفت
لف ومع وعد واختاره صاحب الجواهر او التقسيط بينهما بالنصف او بينهما بالثلث ان توا
ثله وهكذا اوضحان كل منهما للمضمون له مطالبة من شاء كما في تعاقب الايدي وجره افوها
الاخير وعليه اذا ابره المضمون له واحداً منها بره دون الآخر الا اذا علم ارادته ابراء اصل
الدين لخصوص ذمة ذلك الواحد (مسئلة ٢٧) اذا كان له على رجلين مال فضمن كل منهما
ما على الآخر باذنه فان رضى المضمون له بها صح وح فان كان الدينان متماثلين جنباً وقدرراً
تحول ما على كل منهما الى ذمة الآخر ويظهر اثر في الاعصار واليسار وفي كون احدهما عليه
وهن دون الآخر بناء على افتكالك الرهن بالضمان وان كنا مختلفين قدرراً او جنباً او بقبلا
وتاجيلاً او في مقدار الاجل فالأثر ظاهر وان رضى المضمون له باحدها دون الآخر كان الجميع
عليه وح فان ادى الجميع رجع على الآخر بما ادى حيث ان المفروض كونه ماذونا منه وان
اوى البعض فان قصد كونه مما عليه اصلاً او بما عليه ضماناً فهو التبع ويقبل قوله ان ادعى ذلك

وان اطلق ولم يقصد احدهما فالظاهر التقسيط ويحمل القربة ويحمل كونه غيراً في التبعين
بعد ذلك والظاهر الاول وكذا الحل في نظائر المسئلة كما اذا كان عليه دين عليه رهن ودين
اخر لا رهن عليه فادى مقدار احدهما او كان احدهما من باب الفرض والاخر ثمن مبيع وهكذا
فان الظاهر في الجميع التقسيط وكذا الحال اذا ابره المضمون له مقدار احد الدينين مع عدم
قصد كونه من مال الضمان او من الدين الاصل ويقبل قوله اذا ادعى التبعين في القصد لانه لا
يعلم الا من قبله (مسئلة ٢٨) لا يشترط علم الضامن حين الضمان بثبوت الدين على المضمون عنه
كما لا يشترط العلم بقداره فلو ادعى رجل على آخر ديناً فقال على ما عليه صح وح فان ثبت بالبينة
يجب عليه ادائه سواء كانت سابقة او لاحقة وكذا ان ثبت بالافرار السابق على الضمان او
باليدين المردودة كذلك واما اذا اقر المضمون عنه بعد الضمان او ثبت باليدين المردودة فلا يكون
حجة على الضامن اذا انكره ويلزم عنه بادائه في الظاهر ولو اختلف الضامن والمضمون له في ثبوت
الدين او مقدارهما فاقر الضامن اورد اليدين على المضمون له فخالف ليس له الرجوع على المضمون
عنه اذا كان منكراً وان كان اصل الضمان باذنه ولا بد في البينة المثبتة للدين ان تشهد بثبوته
حين الضمان فلو شهدت بالدين اللاحق او اطلقت ولم يعلم سبقه على الضمان او لحقه لم يجب
على الضامن ادائه (مسئلة ٢٩) لو قال الضامن على ما تشهد به البينة وجب عليه اداء ما شهدت
بثبوته حين التكلم بهذا الكلام لانها طريق الى الواقع وكاشف عن كون الدين ثابتاً حينه
فما في الشرايع من الحكم بعدم الصحة لوجه له ولا للتعليل الذي ذكره بقوله لانه لا يعلم ثبوته
في الذمة الا ان يكون مراده في صورة اطلاق البينة الحمل للثبوت بعد الضمان واما ما سفي
الجواهر من ان مراده بيان عدم صحة ضمان ما ثبت بالبينة من حيث كونه كذلك لانه من
ضمان ما لم يجب حيث لم يحمل العنوان ضمان ما في ذمته لتكون البينة طريقاً بل جعل العنوان ما
يثبت بها والفرض وقوعه قبل ثبوته بها فهو كما ترى لوجه له (مسئلة ٣٠) يجوز الدور في
الضمان بان يضمن عن الضامن ضامن آخر ويضمن عنه المضمون عنه الاصل وما عن الميسوط
من عدم صحته لاستلزامه صيرورة الفروع اصلاً وبالعكس ولعدم الفائدة لرجوع الدين كما كان
مردود بان الاول غير صالح للانعية بل انشأ أيضاً كذلك مع ان الفائدة يظهر في الاعصار
واليسار وفي الحلول والتأجيل والاذن وعدمه وكذا يجوز التسلسل بلا اشكال (مسئلة ٣١)
اذا كان المديون قهراً يجوز ان يضمن عنه بالوفاء من طرف الخس او الزكوة او المظالم او نحوها

من الوجوه التي تنطبق عليه اذا كانت ذمته مشفوعة بها فعلا بل وان لم تشغل فعلا على اشكال (مسئلة ٣٢) اذا كان الدين الذي على المدين زكوة او خمساً جاز ان يضمن عنه ضامن للمالك الشرعي بل ولا حد الفقراء على اشكال (مسئلة ٣٣) اذا ضمن في مرض موته فان كان باذن المضمون عنه فلا اشكال في خروجه من الاصل لانه ليس من التبرعات بل هو نظير القرض والبيع بثن المثل نسبية وان لم يكن باذنه فالاقوى خروجه من الاصل كسائر التبرعات نعم على القول بالنسبة يخرج منه (مسئلة ٣٤) اذا كان ما على المدين يثبت فيه مباشرة لا يصح ضمانه كما اذا كان عليه غيابة ثوب مباشرة وكذا اشترط اداء الدين من مال معين المدين وكذا لا يجوز ضمان الكلي في المعين كما اذا باع صاعاً من صبرة معينة فانه لا يجوز الضمان منه والاداء من غيرها مع بقاء تلك الصبرة موجودة (مسئلة ٣٥) يجوز ضمان النفقة الماضية للزوجة لانها دين على الزوج وكذا نفقة اليوم الحاضر لما اذا كانت ممكنة في حبيته لوجوبها عليه ح وان لم تكن مستقرة لاحتمال نشوزها في اثناء النهار بناء على سقوطها بذلك واما النفقة المستقبلية فلا يجوز ضمانها عندهم لانه من ضمان ما لم يجب ولكن لا بعد صحته لكفاية وجود المفتقى وهو الزوجية واما نفقة الاقارب فلا يجوز ضمانها بالنسبة الى ما مضى لعدم كونها ديناً على من كانت عليه الا اذا اذن للقریب ان يستقرض وينفق على نفسه او اذن له الحاكم في ذلك اذ ح يكون ديناً عليه واما بالنسبة الى ما حياقي فن ضمان ما لم يجب مقداره الى ان وجوب الاتفاق حكم تكافي ولا تكون النفقة في ذمته ولكن مع ذلك لا يخلو عن اشكال (مسئلة ٣٦) الاقوى جواز ضمان مال الكتابة سواء كانت مشروطة او مطلقة لانه دين في ذمة العبد وان لم يكن مستقراً لا يمكن تمييز نفسه والقول بعدم الجواز مطلقاً او في خصوص المشروطة معطلاً بانه ليس بلازم ولا يؤول الى الزوم ضعيف كتميله وربما يعمل بان لازم ضمانه لزومه مع انه بالنسبة الى المضمون عنه غير لازم فيكون في النزع لازماً مع انه في الاصل غير لازم وهو ايضا كما ترى (مسئلة ٣٧) اختلفوا في جواز ضمان مال الجلالة قبل الاتيان بالعمل وكذا مال السبق والراية فت قيل بعدم الجواز لعدم ثبوته سيف الذمة قبل العمل والاقوى وفقاً لجماعة الجواز لا لدعوى ثبوته في الذمة من الاول وسقوطه اذا لم يعمل ولا يثبتونه من الاول بشرط مجيء العمل في المستقبل اذ الظاهر ان الثبوت انما هو بالعمل بل نقوله تعالى وان جاء به حمل بعير وانا به زعيم ولكفاية المقتضى للثبوت في صحة الضمان ومنع اعتبار الثبوت الفعلي كما اشترنا اليه سابقاً

(مسئلة ٣٨) اختلفوا في جواز ضمان الاعيان المضمونة كالغصب والمقبوض بالعقد الفاسد ونحوها على قولين ذهب الى كل منها جماعة والاقوى الجواز سواء كان المراد ضمانها بمعنى التزام ردها علينا ومثلها او قيمتها على فرض التلف او كان المراد ضمانها بمعنى التزام مثلها او قيمتها اذا تلفت وذلك لعموم قوله ص الزعيم غارم والعمومات العامة مثل قوله تعالى او فوا بالعقود ودعوى انه على التقدير الاول يكون من ضمان العين بمعنى الالتزام بردها مع ان الضمان نقل الحق من ذمة الى اخرى وايضا لا اشكال في ان الغاصب ايضا مكلف بالرد فيكون من ضم ذمة الى اخرى وليس من مذهبتنا وعلى الثاني يكون من ضمان ما لم يجب كما انه على الاول ايضا كذلك بالنسبة الى رد المثل او القيمة عند التلف مدفوعة بانه لا مانع منه بعد شمول العمومات غاية الامر انه ليس من الضمان المصطلح وكونه من ضمان ما لم يجب لا يضر بعد ثبوت المقتضى ولا دليل على عدم صحة ضمان ما لم يجب من نص او اجماع وان اشتهر في الاسن بل في جملة من الموارد حكموا بصحته وفي جملة منها اختلفوا فيه فلا اجماع واما ضمان الاعيان الغير المضمونة كمال المضاربة والرهن والوديعة قبل تحقق سبب ضمانها من تهمل او يفرط فلا خلاف بينهم في عدم صحته والاقوى بمقتضى العمومات صحته ايضا (مسئلة ٣٩) يجوز عندهم بلا خلاف بينهم ضمان درك الثمن للمشتري اذا ظهر كون المبيع مستحقاً للغير او ظهر بطلان البيع لفقد شرط من شروط صحته اذا كان ذلك بعد قبض الثمن كما قيد به الاكثر او مطلقاً كما اطلق اخروهم الاقوى قيل وهذا مستثنى من عدم ضمان الاعيان هذا واما لو كان البيع صحيحاً وحصل الفسخ بالخيار او التنازل او تلف المبيع قبل القبض فعلى المشهور لم يلزم الضامن ويرجع على البائع لعدم ثبوت الحق وقت الضمان فيكون من ضمان ما لم يجب بل لو صرح بالضمان اذا حصل الفسخ لم يصح بمقتضى التعليل المذكور نعم في الفسخ بالغييب السابق واللاحق اختلفوا في انه هل يدخل في العهدة ويصح الضمان اولاً فالمشهور على عدم وعن بعضهم دخوله ولازمه الصحة مع التصريح بالاولى والاقوى في الجميع الدخول مع الاطلاق والصحة مع التصريح ودعوى انه من ضمان ما لم يجب مدفوعة بكفاية وجود السبب هذا بالنسبة الى ضمان عهدة الثمن اذا حصل الفسخ واما بالنسبة الى مطالبة الارش فقال بعض من منع من ذلك بجوازها لان الاستحقاق له ثابت عند العقد فلا يكون من ضمان ما لم يجب وقد عرفت ان الاقوى صحة الاول ايضا وان تحقق السبب حال العقد كاف مع امكان دعوى ان الارش ايضا لا يثبت الا بعد اختياره ومطالبته

فالصحة فيه ايضاً من جهة كفاية تحقق السبب وما ذكرنا ظهر حال ضمان ذلك المبيع للبائع (مسئلة ٤٠) اذا ضمن عمدة الثمن فظهر بعض المبيع مستحقاً فالأقوى اختصاص ضمان الضامن بذلك البعض وفي البعض الآخر يتخير المشتري بين الامضاء والقسخ لبعض الصفقة فيرجع على البائع بما قابله وعن الشيخ جواز الرجوع على الضامن بالجمع ولا وجه له (مسئلة ٤١) الأقوى وفاقاً للشهيدين صحة ضمان ما يحدته المشتري من بناء او غرس في الارض المشتراة اذا ظهر كونهما مستحقاً للغير وقلم البناء والغرس فيضمن الارش وهو تفاوت ما بين المقطوع والثابت عن البائع خلافاً للشهور لانه من ضمان ما لم يجب وقد عرفت كفاية السبب هذا ولو ضمنه البائع قيل لا يصح ايضاً كالأجنبي وثبوته بحكم الشرع لا يقتضي صحة عقد الضمان المشروط بتحقيق الحلق حال الضمان وقيل بالصحة لانه لازم بنفس العقد فلا مانع من ضمانه لما مر من كفاية تحقق السبب فيكون حلاً للضمان سبباً بنفس العقد والضمان بمقدمه و يظهر الثمر فيما لو اسقط المشتري عنه حق الضمان الثابت بالعقد فانه يبيح الضمان العتدي كما اذا كان لشخص خياران بسببين فاسقط احدهما وقد يورد عليه بأنه لا معنى لضمان شخص عن نفسه والمقام من هذا القبيل ويمكن ان يقال لا مانع منه مع تعدد الجهة هذا كله اذا كان بعنوان عقد الضمان واما اذا اشترط ضمانه فلا بأس به ويكون مؤكداً ما هو لازم للعقد (مسئلة ٤٢) لو قال عند خوف غرق السفينة التي متاعك في البحر وعلى ضمانه صح بلا خلاف بينهم بل الظاهر الاجماع عليه وهو الدليل عندهم واما اذا لم يكن لحرف الفرق بل لمصلحة اخرى من خفة السفينة او غيرها فلا يصح عندهم ومقتضى العمومات صحته ايضاً **ثمة** قد علم من تضاعيف المسائل المتقدمة الاتفاقية او الخلافية ان ما ذكره في اول الفصل من تعريف الضمان وانه نقل الحلق الثابت من ذمة الى اخرى وانه لا يصح في غير الدين ولا في غير اثبات حين الضمان لا وجه له وانه اعم من ذلك حسب ما فصل (مسئلة ١) لو اختلف المضمون له والمضمون عنه في اصل الضمان فادعى انه ضمنه ضامن وانكره المضمون له فالقول قوله وكذا لو ادعى انه ضمن تمام دينه وانكره المضمون له لا دالة بقاء ما كان عليه ولو اختلفا في اعسار الضامن حين العقد وبارى فادعى المضمون له اعساره فالقول قول المضمون عنه وكذا لو اختلفا في اشتراط الخيار للمضمون له وعندهم فان القول قول المضمون عنه وكذا لو اختلفا في صحة الضمان وعندهما (مسئلة ٢) لو اختلف الضامن والمضمون له في اصل الضمان او في ثبوت الدين وعندهم اوفى بمقداره اوفى مقدار ما ضمن اوفى اشتراط تجديله

او تنقضي اجله اذا كان موجباً او في اشتراط شيء عليه زماناً على اصل الدين فالقول قول الضامن ولو اختلفا في اشتراط تأجيله مع كونه حالاً او زيادة اجله مع كونه موجباً او فاعل او ابراء المضمون له عن جميعه او بعضه او تنقيده بكونه من مال معين والمفروض تلفه او اشتراط خيار القسخ للضامن او اشتراط شيء على المضمون له او اشتراط كرم الضمان بما يسوى اقل من الدين قدم قول المضمون له (مسئلة ٣) لو اختلف الضامن والمضمون عنه في الاذن وعندهم اوفى وفاء الضامن حتى يجوز له الرجوع وعندهم اوفى بمقدار الدين الذي ضمن وانكر المضمون عنه الزيادة او في اشتراط شيء على المضمون عنه او اشتراط الخيار للضامن قدم قول المضمون عنه ولو اختلفا في اصل الضمان اوفى بمقدار الدين الذي ضمنه وانكر الضامن الزيادة فالقول قول الضامن (مسئلة ٤) اذا انكر الضامن الضمان فاستوفى الحلق منه بالبيعة ليس له الرجوع على المضمون عنه المنكر للاذن والدين لا اعترافه بكونه اخذ منه ظمناً نعم لو كان مدعيها مع ذلك الاذن سيفي الاداء بلا ضمان ولم يكن منكراً لاصل الدين وقرض كرم المضمون عنه ايضاً معترفاً بالدين والاذن في الضمان جاز له الرجوع عليه اذا منافات بين انكار الضمان وادعاء الاذن في الاداء فاستوفاه الرجوع معلوم غاية الامر انه يقول ان ذلك الاذن في الاداء والمضمون عنه يقول انه للاذن في الضمان فهو كما لو ادعى على شخص انه يطلب منه عشر قروانات قرضاً والمدعي ينكر القرض ويقول انه يطلبه من باب ثمن المبيع فاصل الطلب معلوم ولو لم يعترف المضمون عنه بالضمان او الاذن فيه وثبت عليه ذلك بالبيعة فكذلك يجوز له الرجوع عليه مقاصة عما اخذ منه وهل يجوز للشاهد من على الاذن في الضمان ح أن يشهد بالاذن من غير بيان كونه الاذن في الضمان او كونه الاذن في الاداء الظاهر ذلك وان كان لا يخلو عن اشكال وكذا في نظائره كما اذا ادعى شخص على اخر انه يطلب قرضاً ويثبت تشهد بأنه يطلبه من باب ثمن المبيع لا القرض فيجوز لها ان يشهد باصل الطلب من غير بيان انه للقرض او ثمن البيع على اشكال (مسئلة ٥) اذا ادعى الضامن الوفاء وانكر المضمون له وحالف ليس له الرجوع على المضمون عنه اذا لم يصدقه في ذلك وان صدقه جاز له الرجوع اذا كان باذنه وقبل شهادته له بالاداء اذا لم يكن هنالك مانع من تهمة او غيرها مما يمنع من قبول الشهادة (مسئلة ٦) لو اذن المدين لغيره في وفاء دينه بلا ضمان فوفى جاز له الرجوع عليه ولو ادعى الوفاء وانكر الاذن قبل قول الماذن لانه امين من قوله ولو قيد الاداء بالشهاد او ادعى الاشهاد وغيبة الشاهدين قبل قوله ايضاً ولو علم عدم اشهاد

ليس له الرجوع نعم لو علم انه وفاء ولكن لم يشهد بمحمل جواز الرجوع عليه
لان الغرض من الاشهاد العلم بمحصل الوفاء
والمفروض تحققه

تم كتاب الضمان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحوالة

وهي عندهم تحويل المال من ذمة الى ذمة والاولى ان يقال انما احالة المدينون ذمته الى غيره
او احالة المدينون دينه من ذمته الى ذمة غيره وعلى هذا فلا ينتقض طرده بالضمان فانه وان كان
تحويلا من الضامن للدين من ذمة المضمون عنه الى ذمته الا انه ليس فيه الاحالة المذكورة
خصوصا اذا لم يكن سؤال من المضمون عنه ويشترط فيها مضافا الى البلوغ والعقل والاختيار
وعدم السفه في الثقة من المحيل والمحتال والمحال عليه وعدم الحجب بالسفه في المحتال والمحال عليه
بل والمحيل الا اذا سكنت الحوالة على البرئ فانه لا يباس به فانه نظير الافتراض منه امور
« احدها » الايجاب والقبول على ما هو المشهور بينهم حيث عدوها من العقود اللازمة فلا يجاب
من المحيل والقبول من المحتال ولما المحال عليه فليس من ار كان العقد وان اعتبرنا رضاه مطلقا
او اذا كان بر بيا فان مجرد اشتراط الرضا منه لا يدل على كونه طرفا وركنا للمعاملة ويحمل
ان يقال يعتبر قبوله ايضا فيكون العقد مركبا من الايجاب والقبولين وعلى ما ذكره يشترط فيها
ما يشترط في العقود اللازمة من الموالاة بين الايجاب والقبول ونحوها فلا تصح مع غيبة

المحتال او المحال عليه او كليهما بان اوقع الحوالة بالكتابة ولكن الذي يقوى عندي كونها
من الايقاع غاية الامر اعتبار الرضا من المحتال او منه ومن المحال عليه وبمجرد هذا لا يصير
عقدا وذلك لانها نوع من وفاء الدين وان كانت توجب انتقال الدين من ذمته الى
ذمة المحال عليه فهذا النقل والانتقال نوع من الوفاء وهو لا يكون عقدا وان احتاج الى الرضا
من الاخر كما في الوفاء بغير الجنس فانه يعتبر فيه رضى الدارين ومع ذلك ايقاع ومن ذلك
يظهر ان الضمان ايضا من الايقاع فانه نوع من الوفاء وعلى هذا فلا يعتبر فيها شيء مما يعتبر في
العقود اللازمة وبتحققان بالكتابة ونحوها بل يمكن دعوى ان الوكالة ايضا كذلك كما ان الجمالة
بذلك وان كان يعتبر فيها الرضى من الطرف الاخر الا ترى انه لا فرق بين ان يقول انت
ما ذرن في بيع دارى او قال انت وكيل مع ان الاول من الايقاع قطعا « الثاني » التخيير فلا
تصح مع التعليق على شرط او وصف كما هو ظاهر المشهور لكن الاقوى عدم اعتباره كامالا
اليه بعض متأخري المتأخرين « الثالث » الرضى من المحيل والمحتال بلا اشكال وما عن بعضهم
من عدم اعتبار رضى المحيل فيما لو تبرع المحال عليه بالوفاء بان قال للمحتال احلت بالدين الذي
لك على فلان على نفسه وح قيثرت رضى المحتال والمحال عليه دون المحيل لا وجه له اذ المفروض
لا يكون من الحوالة بل هو من الضمان وكذا من المحال عليه اذا كان بر بيا او كانت
الحوالة بغير جنس ما عليه واما اذا كانت بمثل ما عليه ففيه خلاف ولا يبعد التفصيل بين ان
يحوله عليه بالله عليه بان يقول اعطه من الحق الذي لي عليك فلا يعتبر رضاه فانه
بمنزلة الوكيل في وفاء دينه وان كان بغير اشتغال ذمته للمحتال وبرائة ذمة المحيل
بمجرد الحوالة بخلاف ما اذا وكله فان ذمة المحيل مشغولة الى حين الاداء وبين
ان يحوله عليه من غير نظر الى الحق الذي له عليه على نحو الحوالة على البرئ فيعتبر رضاه لان
شغل ذمته بغير رضاه على خلاف القاعدة وقد يامل باختلاف الناس في الافتضاء فلا بد من
رضاه ولا يخفى ضعفه كيف والالزم عدم جواز تبرع دينه على غيره مع انه لا اشكال فيه « الرابع »
ان يكون للمال المحال به ثابتا في ذمة المحيل سواء كان مستقرا او متزلا فلا تصح في غير الثابت
سواء وجد صبه كمال الجمالة قبل العمل ومال السبق والرماية قبل حصول السبق او لم يوجد صبه
ايضا كالحوالة بما يستقره هذا ما هو المشهور لكن لا يبعد كفاية حصول السبب كما ذكرنا في
الضمان بل لا يبعد الصحة فيما اذا قال اقرضني كذا وخذ عوضه من زيد فرضي ورضي زيد ايضا

لصدق الحولة رشميل لعمومات تنفرغ ذمة الخيل وتشتغل ذمة الخيل بعد العمل وبعد الافتراض
« الخامس » ان يكون المال الحال به معلوماً جديداً وقدراً للخيول والمخال فلا تنفع الحولة بالخيول
على المشهور للغير ويمكن ان يقال يصحته اذا كان اثلاً على العلم كما اذا كان ثابتاً في دهره على
حدس ما سر في الضمان من صحته مع الجهل بالدين ان لا يبعد الجواز مع عدم ادله الى العلم بعد
امكان الاخذ بالقدر اليقين بل وكذا لو قال كذا شهدت به اليقنة وثبت خذه من فلان نعم
لو كان معها كما اذا قال احد الدينين الذين لك على خذ من فلان بطل وكذا لو قال خذ شيئاً
من دينك من فلان هذا ولو احال الدينين على نحو الواجب التخييري امكن الحكم بصحته لعدم
الايهام فيه ح « السادس » تساوى المائتين الى الحال به والحال عليه جنساً وترعاً ووصفاً على
ما ذكره جماعة خلافاً لآخرين وهذا العنوان وان كان عاماً الا ان مرادهم بقرينة التعليل بقرنهم
تفصيلاً من التسلط على الحال عليه بما لم تشتغل ذمته به اذ لا يجب عليه ان يدفع الامثل ما عليه
لما كانت الحولة على مشغول الذمة بغير ما هو مشغول الذمة به كان يحيل من له عليه دراهم كـ
من له عليه دنانير بان يدفع بدل الدنانير دراهم فلا يشمل ما اذا احال من له عليه الدراهم على
البرى بان يدفع الدنانير او على مشغول الذمة بالدنانير بان يدفع الدنانير لوالده لانه وفاء بغير
الجنس يرضى الدين فحل الخلاف ما اذا احال على من عليه جنس بغير ذلك الجنس والوجه
في عدم الصحة ما اشير اليه من انه لا يجب عليه ان يدفع الامثل ما عليه أيضاً الحكم على خلاف
القاعدة ولا اطلاق في خصوص الباب ولا سيرة كاشفة والعمومات منصرفة الى العقود والمعارفة
ووجه الصحة ان غاية ما يكون انه مثل الوفاء بغير الجنس ولا باس به وهذا هو الاقوى ثم لا
يخفى ان الاشكال انما هو فيما اذا قال اعطى مالي عليك من الدنانير دراهم بان احال عليه بالدراهم
من الدنانير التي عليه واما اذا احال عليه بالدراهم من غير نظر الى ما عليه من الدنانير فلا يذخي
الاشكال فيه اذ هو نظير احواله من له الدراهم على البرى بان يدفع الدنانير وحي تنفرغ ذمة الخيل
من الدراهم وتشتغل ذمة الحال عليه بها وتبقى ذمة الحال عليه مشغولة بالدنانير وتشتغل ذمة الخيل
له بالدراهم فيتجاسبان بعد ذلك ولعل الخلاف ايضاً مخصص بالصورة الاولى لاما يشمل هذه
الصورة ايضاً وعلى هذا فيخص الخلاف بصورة واحدة وهي ما اذا كانت الحولة على مشغول
الذمة بان يدفع من طرف ما عليه من الحق بغير جنسه كان يدفع من الدنانير التي عليه دراهم
(مسألة ١) لا فرق في المال الحال به ان يكون عيناً في الذمة او منفعة او عملاً لا يعتبر فيه المباشرة

ولو مثل الصلوة والصوم والحج والزيارة والقراءة سواء كانت على برى او على مشغول الذمة
بالمال واخذاً لافرق بين ان يكون مثلاً كالطعام او قيمياً كالعبد والثوب والقول بعدم الصحة في
القبلي لجهة ضعف الجاهلة مرتفعة بالوصف الرابع ح (مسألة ٢) اذا تحققت الحولة برئت
ذمة الخيل وان لم يبرئه الخيال والقول بالتوقف على ابرائه ضعيف واظهر الدال على تفهيد عدم
الرجوع على الخيل بالابراء من الخيال المراد منه القبول لا اعتبارها بعده ايضاً وتشتغل ذمة
الحال عليه للخيال فينتقل الدين الى ذمته وتبرء ذمة الحال عليه للخيال ان كانت الحولة بالمثل
يقدر المال الحال به وتشتغل ذمة الخيل للمحال عليه ان كانت على برى او كانت بغير المثل
ويتجاسبان بعد ذلك (مسألة ٣) لا يجب على الخيال قبول الحولة وان كانت على ملى (مسألة ٤)
الحولة لازمة فلا يجوز فسختها بالنسبة الى كل من الثلاثة نعم لو كانت على معسر مع جهل الخيال
باعساره يجوز له الفسخ والرجوع على الخيل والمراد من الاعسار ان لا يكون له ما يوفيه دينه
زايداً على مستغنيات الدين وهو المراد من الفقر في كلام بعضهم ولا يعتبر فيه كونه محجوراً والمناط
الاعسار واليسار حال الحولة رقابتهما ولا يعتبر الفقر في جواز الفسخ ومع امكان الافتراض
والبناء عليه يسقط الخيار للانصراف على اشكال وكذا مع وجود المتبرع (مسألة ٥) الاقوى
جواز الحولة على البرى ولا يكون دخلاً في الضمان (مسألة ٦) يجوز اشتراط خيار الفسخ لكل
من الثلاثة (مسألة ٧) يجوز الدبر في الحولة وكذا يجوز التبرع بتعدد الحال عليه واتحاد
الحال او بتعدد الخيال واتحاد الحال عليه (مسألة ٨) لو تبرع اجنبي عن الحال عليه برئت
ذمته وكذا لو ضمن عنه ضامن يرضى الخيال وكذا لو تبرع الخيل عنه (مسألة ٩) لو احال عليه
فنبيل وادى ثم طالب الخيل بما اداه فادعى انه كان له عليه مال وانكر الخيل عليه فاقول قوله
مع عدم اليقنة فيخلف على برائه ويطالب عوض ما اداه لاصالة البرائة من شغل ذمته للخييل
ودعوى ان الاصل ايضاً عدم اشتغال ذمة الخيل بهذا الاداء مدفوعة بان الشك في حصول
اشتغال ذمته وعدمه مسبب عن الشك في اشتغال ذمة الحال عليه وعدمه وبعد جريان اصالة
برائة ذمته يرتفع الشك هذا على المختار من صحة الحولة على البرى واما على القول بعدم صحتها
فيقدم قول الخيل لان مرجع الخلاف الى صحة الحولة وعدمها ومع اعتراف المحل عليه
بالحولة يقدم قول مدعى الصحة وهو الخيل ودعوى ان نذهب قول مدعى الصحة انما هو اذا
كان النزاع بين المتعاقدين وهما في الحولة الخيل والمحتل واما الحال عليه فليس طرفاً وان اعتبر

رضاه في صحته مدفوعة أولاً بجمع عدم كونه طرفاً فإن الحوالة مركبة من إيجاب وقبولين وثانياً
بكفي اعتبار رضاه في الصحة في جعل اعترائه بتحقيق المعاملة حجة عليه بالحل على الصحة نعم لو لم
يعترف بالحوالة بل ادعى أنه اذن له سيئة أداء دينه يقدم قوله لاصاله البرائة من شغل ذمته
فبإذنه في أداء دينه له مطالبة عوضه ولم يتحقق هنا حوالة بالنسبة اليه حتى يجعل على الصحة وإن
تحقق بالنسبة إلى الجبل والمحتمل لا اعترائها بها (مسئلة ١٠) قد يستفاد من عنوان المسئلة
السابقة حيث قالوا لو ائحل عليه فقبل وادى فجعلوا محل الخلاف ما إذا كان النزاع بعد الاداء
ان حال الحوالة حال الضمان في عدم جواز مطالبة العوض الا بعد الاداء قبله وان حصل
الوفاء بالنسبة إلى الجبل والمحتمل لكن ذمة المجهل لا تشتغل للحال عليه البرئ الا بعد الاداء
والاقوى حصول الشغل بالنسبة إلى المجهل بمجرد قبول الحال عليه اذ كما يحصل به الوفاء
بالنسبة إلى دين المجهل بمجرد فكذلك في حصوله بالنسبة إلى دين الحال عليه للجبل اذا كان
مديوناً له وحصول شغل ذمة الجبل له اذا كان بريئاً ومقتضى القاعدة في الضمان ايضاً تحقق
شغل الضمان عنه للضامن بمجرد ضمانه الا ان الاجماع وخبر الصالح ولا على التوقف على
الاداء فيه وفي المتام لا اجماع ولا خبر بل لم يتعرضوا لهذه المسئلة وعلى هذا فله الرجوع على
الجبل ولو قبل الاداء بل وكذا لو ابرءه المحتمل او وفاء بالاقبل او صالحه بالاقبل فله عوض ما
احاله عليه بتمامه مطلقاً اذا كان بريئاً (مسئلة ١١) اذا ائحل السيد بدينه على مكاتبه بمال
الكتابة المشروطة او المطلقة صح سواء كان قبل حلول النجم او بعده لثبوته في ذمته والقول
بعدم صحته قبل الحلول لجواز تجهيز نفسه ضعيف اذ غاية ما يكون كونه متزلاً لا فيكون كالحوالة
على المشتري بالثمن في زمان الخيار واحتمال عدم اشتغال ذمة العبد لعدم ثبوت ذمة اختيارية
له فيكون وجوب الاداء تكليفياً كما ترى ثم ان العبد بقبول الحوالة يشترط حصول وفاء مال
الكتابة بالحوالة ولو لم يحصل الاداء منه فاذا اعتقه المولى قبل الاداء بطل اعتقه وما عن لك
من عدم حصول الاتفاق قبل الاداء لان الحوالة ليست في حكم الاداء بل في حكم التوكيل
وعلى هذا اذا اعتقه المولى صح وبطلت الكتابة ولم يسقط عن المكاتب مال الحوالة لانه صار
لزاماً للضمان ولا يضمن السيد ما يقرره من مال الحوالة فيه نظر من وجوه وكان دعو به ان
الحوالة ليست في حكم الاداء انما هي بالنظر الى ماس من دعوى توقف شغل ذمة المجهل للحال
عليه على الاداء كما في الضمان فهي وان كان كالاداء بالنسبة إلى الجبل والمحتمل فيجوزها

يحصل الوفاء وتبرء ذمة الجبل لكن بالنسبة إلى الحال عليه والجبل ليس كك وفيه منع التوقف
المذكور كما عرفت فلا فرق بين المقامين في كون الحوالة كالاداء فيبحثق به الوفاء (مسئلة ١٢)
لوبياع السيد مكاتبه سلفاً فاحاله بتمنهما صح لان حاله حال الاحرار من غير فرق بين سيده وغيره
وما عن الشيخ من المنع ضعيف (مسئلة ١٣) لو كان للمكاتب دين على اجنبي فاحال سيده
عليه من مال الكتابة صح فيجب عليه تسليمه للسيد ويكون موجبا لاعتقاده سواء ادعى الحال
عليه المال للسيد ام لا (مسئلة ١٤) لو ائحل في ان الواقع منها كانت حوالة او وكالة فع عدم
البينة يقدم اولس منكر الحوالة سواء كان هو الجبل او المحتمل وسواء كان ذلك قبل القبض
من الحل عليه او بعده وذلك لاصالة بقاء اشتغال ذمة الجبل والمحتمل وبقاء اشتغال ذمة الحال
عليه للمجهل وامانة عدم ملكية المال المحال به للمحتال ودعوى انه اذا كان بعد القبض يكون
مقتضى اليد ملكية المحتال فيكون الجبل المنكر للحوالة مدعياً فيكون القول قول المحتال في هذه
الصورة مدفوعة بان مثل هذه اليد لا يكون امانة على ملكية ذمها فهو نظير ما اذا دفع شخص
ماله إلى شخص وادعى انه دفعه امانة وقال الاخر دفعتهني هبة او قرصاً فانه لا يقدم قول ذي
اليده هذا كله اذا لم يعلم اللفظ الصادر منها واما اذا علم وكان ظاهراً في الحوالة او في الوكالة
فهو المنبيع ولو علم انه قاله احلك على فلان وقال قبلت ثم ائحل في انه حوالة او وكالة فربما يقال
انه يقدم قول مدعى الحوالة لان الظاهر من لفظ ائحل هو الحوالة المصطاحية واسمها في
الوكالة يجوز فبحمل على الحوالة وفيه منع الظهور المذكور نعم لفظ الحوالة ظاهر في الحوالة
المصطاحية واما ما يشق منها كلفظ ائحل فظهوره فيها ممنوع كما ان لفظ الوصية ظاهر في الوصية
المصطاحية واما لفظ اوصيت او اوصيك فكذلك فتقدم قول مدعى الحوالة في الصورة
المفروضة محل منع (مسئلة ١٥) اذا ائحل البايع من له عليه دين على المشتري بالثمن او ائحل
المشتري البايع بالثمن على اجنبي بريئ او مديون للمشتري ثم بان بطلان البيع بطلت الحوالة في
الصورتين لظهور عدم اشتغال ذمة المشتري للبايع واللازم اشتغال ذمة الجبل للمحتال هذا في
الصورة الثانية وفي الصورة الاولى وان كان المشتري محالاً عليه ويجوز الحوالة على البرئ الا
ان المفروض ارادة الحوالة عليه من حيث ثبوت الثمن في ذمته فهي في الحقيقة حوالة على ماني ذمته
لا عليه ولا فرق بين ان يكون انشأ البطلان قبل القبض او بعده فاذا كان بعد القبض يكون
المقبوض باقياً على مالك المشتري فله الرجوع به ومع تلفه يرجع على المحتال في الصورة الاولى

وعلى البايع في الشبهة (مسئلة ١٦) اذا وقعت الحوالة بأحد الوجهين ثم انفخ البيع بالانالة او بأحد الخيارات فالحوالة صحيحة ولو وقعها في حال اشتغل ذمة المشتري بالثمن فيكون كما لو تصرف أحد المتبايعين فيما انتقل اليه ثم حصل الفسخ فان التصرف لا يبطل بفسخ البيع ولا فرق بين ان يكون الفسخ قبل قبض مال الحوالة او بعده فهي تبقى بحالها ويرجع البايع على المشتري بالثمن وما عن الشيخ وبعض آخر من الفرق بين الصورتين والحكم بالبطلان في الصورة الثانية وهي ما اذا احال المشتري البايع بالثمن على اجنبى لانها تتبع البيع في هذه الصورة حيث انها بين المتبايعين بخلاف الصورة الاولى ضعيف والتبعة في الفسخ وعدمه بمنسوخة نعم هي تبع للبيع حيث انها واقعة على الثمن وبهذا المعنى لا فرق بين الصورتين وربما يقال ببطلانها ان قلنا انها استيفاء وتبقى ان قلنا انها اعتياض والا فوى البقاء وان قلنا انها استيفاء لانها معاملة مستقلة لازمة لا تنفسخ بانفساخ البيع وليس حالها حال الوفاء بغير معاملة لازمة كما اذا اشترى شيئاً بدراهم مكسرة فدفع الى البايع الصحاح اودفع بدلها شيئاً آخر وفاء حيث انه اذا انفخ البيع يرجع اليه ما دفع من الصحاح او الشيء الآخر لا الدراهم المكسرة فان الوقف بهذا النحو ليس معاملة لازمة بل يتبع البيع في الانفساخ بخلاف ما نحن فيه حيث ان الحوالة عقد لازم وان كان نوعاً من الاستيفاء (مسئلة ١٧) اذا كان له عند وكيله

او امينه مال معين خارجي فاحال دائيته عليه ليدفع اليه بما عنده فقبل

المحال والمحال عليه وجب عليه الدفع اليه وان لم يكن

من الحوالة المصطاحجة واذا لم يدفع له الرجوع

على المحيل ابقاء شغل ذمته ولو لم يتمكن

من الاستيفاء منه ضمن الوكيل

المحال عليه اذا كانت الحوالة

الواردة عليه مستنداً

اليه للفرور

تم كتاب الحوالة

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب النكاح

النكاح مستحب في حد نفسه بالاجماع والكتاب والسنة المستفيضة بل الثبوت قال الله تعالى (واتكفوا الاياى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ان يكونوا فقراء يغفم الله من فضله والله واسع عليم) وفي النبوى المروى بين القريةين النكاح سننى فمن رغب عن سننى فليس منى وعن الصادق عليه السلام عن امير المؤمنين عليه السلام قل تزوجوا فان رسول الله ص قال من احب ان يقع سننى فاك من سننى التزويج وفي النبوى ص ما بنى بناء احب الى الله تعالى من التزويج وعن ابي ص من تزوج احرز نصف دينه فليتيق الله في النصف الاخر بل يستفاد من جملة من الاخبار استحباب حب النساء في الخبر عن الصادق ع من اخلاق الانبياء حب النساء وفي آخر عنه ع ما ظن رجلاً يزداد في هذا الامر خيراً الا ازداد حباً للنساء والمستفاد من الاية وبعض الاخبار انه موجب لبعة الرزق في خبر اصحق بن عمار قلت لابي عبد الله ع الحديث الذي يرويه الناس حق ان رجلاً اتى النبي ص فشكى اليه الحاجة فامر به بالتزويج حتى امره ثلاث مرات قال ابو عبد الله ع نعم هو حق ثم قال ع الرزق مع النساء والعيال (مسئلة ١) يستفاد من بعض الاخبار كراهة العزوبة فمن النبي ص رذال موتاكم العزوب لا فرق على الاقوى في استحباب النكاح بين من اشتاقت نفسه ومن لم تشق لاطلاق الاخبار ولان فائدته لا تحصر في كسر الشهوة بل له فوائد منها زيادة النسل وكثرة قتل لاله الا الله فمن الباقى قال رسول الله ص ما يجمع المؤمن ان يتخذ اهلاً لعل الله ان يرزقه نسمة تشغل الارض بلا اله الا الله (مسئلة ٢) الاستحباب لا يزول بالواحدة بل التعدد مستحب

ايضا قال تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) والظاهر عدم اختصاص الاستحباب بالنكاح الدائم او المنقطع بل المستحب اعم منها ومن التسري بالاماء (مسألة ٣) المستحب هو الطبيعة اعم من ان يقصد به القرابة او لا نعم عبادته وترتب الثواب عليه موقوفة على قصد القرابة (مسألة ٤) استحباب النكاح انما هو بالنظر الى نفسه وطبيعته وانما بالنظر الى الطوارئ فينقسم بالنكاح الاحكام الخمسة فقد يجب بالنذر او العهد او الحلف رفقاً اذا كان مقدمة لواجب مطلق او كان في تركه مظنة الضرر او الوقوع في الزنا او محرم آخر مبرور كما اذا اقتضى الى الاخلال بواجب من تحصيل علم واجب او ترك حق من الحقوق الواجبة وكذا يادة على الاربع وقد يكره كما اذا كان فعله موجباً للوقوع في مكروه وقد يكون مباحاً كما اذا كان في تركه مصلحة معارضة لمصلحة فعله مساوية لها وبالنسبة الى المنكوحه ايضاً ينقسم الى الانقسام الخمسة فالواجب كن يقع في الضرر لو لم يتزوجها او يبتلى بالزنا معها لولا تزويجها والمحرم نكاح المحرمات عينا او جمعا والمستحب المستحب للصفات الحمودة في النساء والمكروه النكاح المستحب للاوصاف المذمومة في النساء ونكاح القابلة المريبة ونحوها والمباح ما عدا ذلك (مسألة ٥) يستحب عند ارادة التزويج امور منها الخطبة ومنها صلوة ركعتين عند ارادة التزويج قبل تعيين المائدة وخطبتها والدعاء بعدها بالمأثور وهو اللهم اني اريد ان اتزوج فقد رتب من النساء اعقبن فرجا واحفظن في نفسن واملن واوسعن رزقنا واعظمن بركة وقد رتب ولداً طيباً تحمله خلفاً صالحاً في حيوتك وبعد موتي ويستحب ايضاً ان يقول اقررت الذي اخذ الله امساك بمروفي او تسريح يا حسن « ومنها » الوليمة يوماً او يومين لا يزيد فانه مكروه ودعاء المؤمنين والاولى كونهم فقراء ولا بأس بالاغنياء خصوصاً عشيروته وجيرانه واهل حرفته ويستحب اجابتهم واكرمهم ووقتها بعد العقد او عند الزفاف ليلاً او نهاراً وعن النبي ص لا وليمة الا في خمس عرس او خمس او عذار او كاز العرس اترويح والحرس النفاس والذمار الخفاف والوكار شراء الدار والركاز العود من مكة « ومنها » الخطبة امام المقدما يشتمل على الحمد والشهادتين والصلوة على النبي ص والائمة ع والوصية بالتقوى والدعاء للزوجين والظاهر كفاية اشتغالهما على الحمد والصلوة على النبي واله ص ولا يبعد استحبابها امام الخطبة ايضاً « ومنها » الاشهاد في له اسم والاعلان به ولا يشترط في صحة العقد عندنا « ومنها » ايقاع العقد ليلاً (مسألة ٦) يكره عند اتزويج امور « منها » ايقاع العقد والتمتع في العقر اي في برجها لا المنازل المنسوبة

اليوم والقلب والا كابل والزينا والشرلة « ومنها » ايقاع يوم الاربعاء « ومنها » ايقاع سبعة احد الايام الخمسة في الشهر وهي الثالث والخامس والثالث عشر والسادس عشر والحادي والعشرون والرابع والعشرون والخامس والعشرون « ومنها » ايقاعه في محاق الشهر وهو الليثان او الثالث من اخر الشهر (مسألة ٧) يستحب اختيار امرأة تجمع صفات بان تكون بكرأ ولوداً ودرداً عفيفة كريمة الاصل بان لا تكون من زنا او عيب او شيعة او عن قتال الا ان ابائهم او امهاتهم او مسهم رقيق او كافر او فسق معروف وان تكون سحره عينا عجزاً مربية طيبة الربيع ورمة الكعب جملة ذات شعر صالحة تعين زوجها على الدنيا والاخرة عزيزة في اهلها ذليلة مع بعلمها متبرجة مع زوجها حصاناً مع غيره فعن النبي ص ان خير نساءكم اولود الودود الذليلة العزيزة في اهلها الذليلة مع بعلمها المتبرجة مع زوجها الحصان على غيره التي تسمع قوله وتطيع امره واذا خلا بها بذلت له ما يريد منها ولم تقبل كقبول الرجل ثم قال الا اخبركم بشرار نساكن الذليلة في اهلها العزيزة مع بعلمها العقيم المحرود التي لا تدرك من قبيح المتبرجة اذا غاب عنها بعلمها الحسان معه اذا حضر لا تسمع قوله ولا تطيع امره واذا خلا بها بعلمها تمت منه كما تمنع الصعبة عن ركوبها لا تقبل منه عذراً ولا تقبل له ذنباً ويكره اختيار العقيم ومن تضمنته الخيرات المذكور من ذات الصفات المذكورة التي يجمعها عدم كونها نجسية ويكره الافتقار على الجمال والثروة ويكره تزويج جملة اخرى « منها » القابلة وابنتها للمولود « ومنها » تزويج خرة كانت لامة مع غير ابنة « ومنها » ان يتزوج اخت اخيه « ومنها » المثلولة من الزنا « ومنها » الزانية « ومنها » المجنونة « ومنها » المرأة الحقةاء والمجنونة وبالنسبة الى الرجال يكره تزويج سبي الخلق والمخنث والرجل والاكراد والخزر والاعرابي بالفاسق وشارب الخمر (مسألة ٨) مستحبات الدخول على الزوجة امور « منها » الوليمة قبله او بعده « ومنها » ان يكون ليلاً لانه اوفق بالستر والحياء ولقوله ص زفوا عرائسكم ليلاً واطعموا ضحي بل لا يبعد استحباب الستر المكاني ايضاً « ومنها » ان يكون على وضوء « ومنها » ان يصلي ركعتين والدعاء بعد الصلوة بعد الحمد والصلوة على محمد واله بالالفة وحسن الاجتماع بينهما والادنى بالمأثور وهو اللهم ارزقني الفتى وودها ورضاها وارضني بها واجمع بيننا يا حسن اجتماع وانفس ايتلاف فانك تحب الحلال وتكره الحرام « ومنها » امرها بالوضوء والصلوة او امر من يامر بها « ومنها » امر من كان معها بالنامين على دعائه ودعائها « ومنها » ان يضع يده على ناصيتها مستقبلاً

القبلة ويقول اللهم بامانتك اخذتها وبكلماتك استحللتها فان قضيت في منها ولدًا فاجعله مباركًا
تقيًا من شيعته ال محمد ص ولا تجعل للشيطان فيه شركًا ولا نصيبًا او يقول اللهم على كتابك
تزوجتها وفي اماتك اخذتها وبكلماتك استحللت فرجها فان قضيت في رحمها شيئًا فاجعله مسلمًا
سويًا ولا تجعله شرك شيطان ويكره الدخول ليلة الاربعاء (مسئلة ٩) يجوز اكل ما ينثر
في الاعراس مع الاذن ولو بشاهد الحال ان كان عامًا فلا محوم وان كان خاصًا فلا خصوصين وكذا
يجوز قلنكه مع الاذن فيه او بعد الاعراض عنه فيملك وليس للملك الرجوع فيه وان كان
عنه موجوداً ولكن الاحوط لها مراعات الاحتياط (مسئلة ١٠) يستحب عند الجماع الوضوء
والامشاة والنسمة وطالب الولد الصالح السوي والدعاء بالمأثور وهو ان يقول بسم الله وبالله
اللهم جنبي الشيطان وجنب الشيطان مارزقني او يقول اللهم بامانتك اخذتها الى آخر الدعاء
السابق او يقول بسم الله الرحمن الرحيم الذي لا اله الا هو يدبج السموات والارض اللهم ان
قضيت مني في هذه الليلة خيفة فلا تجعل للشيطان فيه شركاً ولا نصيباً ولا حظاً واجعله مؤمناً خاضعاً
مصفى من الشيطان ورجزه جل ثنائك وان يكون في مكان مستور (مسئلة ١١) يكره الجماع
ليلة خسوف القمر ويوم كسوف الشمس وفي الليلة واليوم اللذين يكون فيها الريح السوداء
والصفراء والجرأ واليوم الذي فيه الزلزلة بل في كل يوم اوليلة حدث فيه آفة مخوفة وكذا يكره
عند الزوال وعند غروب الشمس حتى يذهب الشفق وفي الحاق وبعد طلوع الفجر الى طلوع
الشمس وفي اول ليلة من كل شهر الا في الليلة الاولى من شهر رمضان فانه يستحب فيها وفي
النصف من كل شهر وفي السفر اذا لم يكن عنده الماء الاغتسال وبين الاذان والاقامة في ليلة
الاضحى ويكره في السفينة ومستقبل القبلة ومسيرها وعلى ظهر الطريق والجماع وهو عريان
وعقيب الاحتلام قبل الغسل او الوضوء والجماع وهو مختضب او في مختصة وعلى الاطلاق
والجماع قائماً تحت الشجرة المثمرة وعلى سقوف البنيان وفي وجه الشمس الا مع الست ويكره
ان يجامع وعنده من ينظر اليه ولو الصبي المميز وان ينظر الى فرج الامراة حال الجماع والكلام
عند الجماع الا بذكر الله تعالى وان يكون معه خاتم فيه ذكر الله ارضي من القرآن ويستحب
الجماع ليلة الاثنين والثلاثاء والخميس والجمعة ويوم الخميس عند الزوال ويوم الجمعة بعد العصر
ويستحب عند ميل الزوجة اليه (مسئلة ١٢) يكره للمسافر ان يطرق اهله ليلاً حتى يصبح
(مسئلة ١٣) يستحب السعي في التزويج والشفاعة فيه بارضاء الطرفين (مسئلة ١٤) يستحب

لجعل تزويج البيت وتجهيزها بالزوج عند بلوغها فمن الى عبد الله ع من صعادة المرأة ان لا
تطعم ابنته في بيته (مسئلة ١٥) يستحب حبس المرأة في البيت فلا تخرج الا لضرورة ولا
يدخل عليها احد من الرجال (مسئلة ١٦) يكره تزويج الصغار وقبل البلوغ (مسئلة ١٧)
يستحب تخفيف مؤنة التزويج وتقاليل المهر (مسئلة ١٨) يستحب ملاعبة الزوجة قبل المواقعة
(مسئلة ١٩) يجوز للرجل تقبيل اى جزء من جسده زوجته ومس اى جزء من بدنه ببدنها
(مسئلة ٢٠) يستحب اللبث وترك التعجيل عند الجماع (مسئلة ٢١) يكره الجمعة تحت
النساء (مسئلة ٢٢) يستحب اكل ثمار الصوم وتوقير اشهر لمن لا يقدر على التزويج مع عياله وعدم
طوله (مسئلة ٢٣) يستحب خلع خف العروس اذا دخلت البيت وغسل رجلها وصب
الماء من باب الدار الى اخرها (مسئلة ٢٤) يستحب منع العروس في اسبوع العرس من الابان
والخل والمكنزرة والتفاح الحامض (مسئلة ٢٥) يكره التحاق خرفة الزوج والزوجة عند
انقراغ من الجماع (مسئلة ٢٦) يجوز ان يريد تزويج امرأة ان ينظر الى وجهها وكفها
وشعرها ويحتمل ان لا يبعد جواز النظر الى سائر جسدها ما عدا عورتها وان كان الاحوط
خلافه ولا يشترط ان يكون ذلك باذنها ورضاها ثم يشترط ان لا يكون بقصد النكاح وان علم
انه يحصل ينظرها قهراً ويجوز تكرار النظر اذا لم يحصل الغرض وهو الاطلاع على حالها بالنظر
الاول ويشترط ايضا ان لا يكون مسبوقة بحالها وان يحتمل اختيارها والا فلا يجوز ولا فرق
بين ان يكون قاصداً لتزويجها بالخصوص او كان قاصداً لمطابق التزويج وكانت بعد تعيين
الزوجة بهذا الاختيار وان كان الاحوط الاقتصار على الاول وايضا لا فرق بين ان يمكن المعرفة
بحالها بوجه آخر من توكيل امرأة تنظر اليها وتخبره اولا وان كان الاحوط الاقتصار على الثاني
ولا يبعد جواز نظر المرأة ايضا الى الرجل الذي يريد تزويجها ولكن لا يترك الاحتياط بالترك
وكذا يجوز النظر الى جارية يريد شرائها وان كان بغير اذن سيدها والظاهر اختصاص ذلك
بالمشتري نفسه فلا يشمل الوكيل والولي والغضولي واما في الزوجة فالمفطوح هو الاختصاص
(مسئلة ٢٧) يجوز النظر الى نساء اهل الدمة بل مطلق الكفار مع عدم النكاح والريبة اى
خوف الوقوع في الحرام والاحوط الانتصار على المقدار الذي جرت عادتهن على عدم مسره
وقد لحق بهم نساء اهل البوادي والقرى من الاعراب وغيرهم وهو شكل ثم الظاهر عدم
حرمة التردد في الاسواق وشوها مع العلم بوقوع النظر عليهم ولا يجب غض البصر اذا لم يكن

هناك خوف اثنتان (مسئلة ٢٨) يجوز لكل من الرجل والمرأة النظر الى ماعدى العورة من مائله شيئا ارضيا من العورة او قريبا ما لم يكن يلدذ اورية ثم يكره كشف المسئلة بين يدي اليهودية والنصرانية بل مطلق الكفاية فمن يصفن ذلك لازواجهن والقول بالحرمة الالية حيث قال تعالى اولدائهم فخص بالملمات ضعيف لاحتمال كون المراد من نسايتهم الجوارى والخدم من الحرائر (مسئلة ٢٩) يجوز لكل من الزوج والزوجة النظر الى جسد الاخر حتى العورة مع التلذذ وبدونه بل يجوز لكل منها من الاخر بكل عضو منه كل عضو من الاخر مع التلذذ وبدونه (مسئلة ٣٠) اثنى مع الاثنى كالدكر ومع الذكر كالانثى (مسئلة ٣١) لا يجوز النظر الى الاجنبية ولا المرأة النظر الى الاجنبى من غير ضرورة وامتنى جماعة الوجه والكفين فقالوا بالجواز فيها مع عدم الريبة والتلذذ وقيل بالجواز فيها مرة ولا يجوز تكرار النظر والاحوط المنع مطلقا (مسئلة ٣٢) يجوز النظر الى المحارم التى يحرم عليه نكاحهن نسبيا او رضاعا او مصاهرة ماعدى العورة مع عدم تلذذ وريبة وكذا نظرهن اليه (مسئلة ٣٣) المملوكة كالزوجة بالنسبة الى السيد اذا لم تكن مشركة او وثنية او من وجهة او مكاتبه او مرادة (مسئلة ٣٤) يجوز النظر الى الزوجة المتهدة بوطي الشبهة وان حرم وطها وكذا الامة كذلك وكذا الى المطلقة الرجعية مادامت فى العدة ولولم يكن يقصد الرجوع (مسئلة ٣٥) يستثنى من عدم جواز النظر من الاجنبى والاجنبية مواضع منها «مقام المعالجة وما يترقب عليه من معرفة نبض العروق والكسر والجرح والفصد والحجامة ونحو ذلك اذا لم يكن بالمائل بل يجوز المس والمسح «ومنها» مقام الضرورة كما اذا توقف الاستدانة من الفرق او الحرق او نحوها عليه او على المس «ومنها» معارضة كل ما هو اعم سيفه نظر اشارع مراعاته من مراعات حرمة النظر والمس «ومنها» مقام الشهادة تحملا او اداء مع دعاء الضرورة وليس منها ما عن السلامة من جواز النظر الى الزاتيين لتحمل الشهادة فالاقوى عدم الجواز وكذا ليس منها النظر الى الفرق للشهادة على الولادة او الولد للشهادة على الرضاع وان لم يكن اثباتها بالنساء وان استجوزوا الشهادة اثنى «ومنها» التواعد من النساء اللاتى لا يرجون نكاحا بالنسبة الى ما هو المتهدة له من كشف بعض الشعر والتدراع ونحو ذلك لاملل الشدى والبطن ونحوها مما يعتاد سترهن له «ومنها» غير المميز من العبي والصبية فانه يجوز النظر اليها بل المس ولا يجب التستر منها بل الظاهر جواز النظر اليها قبل البلوغ اذا لم يبلغا مبلغا يترب

على النظر منها او اليها ثوران الشهوة (مسئلة ٣٦) لا بأس بتقبل الرجل الصبية التى ليست له يحرم ووضعها فى حجره قبل ان يأتى عليها ست سنين اذا لم يكن عن شهوة (مسئلة ٣٧) لا يجوز للمملوك النظر الى مالكته ولا للغنى النظر الى مالكته او غيرها كما لا يجوز للعنين والمحجوب بلا اشكال بل ولا لكبير السن الذى هو شبه القواعد من النساء على الاحوط (مسئلة ٣٨) الاعمى كالصير فى حرمة نظر المرأة اليه (مسئلة ٣٩) لا بأس بسماع صوت الاجنبية ما لم يكن تلذذ ولا ريبة من غير فرق بين الاعمى والبصير وان كان الاحوط الترك فى غير مقام الضرورة ويحرم عليها سماع الصوت الذى فيه تهيج للسامع بتحسينه وترقيقه قل تعالى ولا يتخضم بالقول فطمع الذى فى قلبه مرض (مسئلة ٤٠) لا يجوز مصافحة الاجنبية نعم لا بأس بها من وراء الثوب كما لا بأس بلمس المحارم (مسئلة ٤١) يكره للرجل ابتداء النساء بالسلام ودعائهن الى الطعام وتناكد الكراهة فى الشابة (مسئلة ٤٢) يكره الجلوس فى مجلس المرأة اذا قامت عنه الا بعد برده (مسئلة ٤٣) لا يدخل الولد على ابه اذا كانت عنده زوجته الا بعد الاستئذان ولا بأس بدخول الوالد على ابنته بغير اذنه (مسئلة ٤٤) يفرق بين الاطفال فى المضاجع اذا بلغوا عشر سنين وفي رواية اذا بلغوا ست سنين (مسئلة ٤٥) لا يجوز النظر الى العضو المبان من الاجنبى مثل اليد والانف واللسان ونحوها لاملل السن والظفر والشعر ونحوها (مسئلة ٤٦) يجوز وصل شعر الغير بشعرها ويجوز لزوجهما النظر اليه على كراهة بل الاحوط الترك (مسئلة ٤٧) لا نلزم بين جواز النظر وجواز المس لولقلنا يجزاز النظر الى الوجه والكفين من الاجنبية لا يجوز مسها الا من وراء الثوب (مسئلة ٤٨) اذا توقف العلاج على النظر دون اللمس او اللمس دون النظر يجب الانتصار على ما اضطر اليه فلا يجوز الاخر يجوزاه (مسئلة ٤٩) يكره اختلاط النساء بالرجال الا للهايز ولهن حضور الجمعة والجماعات (مسئلة ٥٠) اذا اشتبه من يجوز النظر اليه بين من لا يجوز بالشبهة المحصورة وجب الاجتناب عن الجميع وكذا بالنسبة الى من يجب التستر عنه ومن لا يجب وان كانت الشبهة غير محصورة او بدوية فان شك فى كونه مماثلا او لا او شك فى كونه من المحارم بالنسبة لولا فالظاهر وجوب الاجتناب لان الظاهر من آية وجوب الفض ان جواز النظر مشروط بامر وجودى وهو كونه مماثلا او من المحارم مع الشك يعمل بمقتضى العموم لامن باب التمسك بالعموم فى الشبهة المصدقية بل لاستفادة شرطية الجواز بالمائلة او المحرمة او نحو ذلك فليس التخصيص فى المقام

من قبيل التنويح حتى يكون من موارد اصل البرائة بل من قبيل المنقضى والمنع وإذا شك في كونه زوجة أولاً فيجوز مضاناً إلى ما ذكر من رجوعه إلى الشك في الشرط أصالة عدم حدوث الزوجية وكذا لو شك في الحرمة من باب الرضاع نعم لو شك في كون المنظور إليه أو الناظر حيواناً أو إنساناً فالظاهر عدم وجوب الاحتياط لأنصراف عموم وجوب الفحص إلى خصوص الإنسان وإن كان الشك في كونه بالغا أو صبياً أو طفلاً مميّزاً أو غير مميّز في وجوب الاحتياط وجهان من العموم على الوجه الذي ذكرنا ومن أمكان دعوى الانصراف والظاهر الأول (مسئلة ٥١) يجب على النساء التستر كما يحرم على الرجال النظر ولا يجب على الرجال التستر وإن كان يحرم على النساء النظر نعم حال الرجال بالنسبة إلى العورة حال النساء ويجب عليهما التستر مع العلم بتعمد النساء في النظر من باب حرمة الاعانة على الآثم (مسئلة ٥٢) هل المحرم من النظر ما يكون على وجه يتمكن من التمييز بين الرجل والمرأة وأنه العضو الفلاني أو غيره أو مطلقه فلورأى في الأجنبية من بعيد بحيث لا يمكنه تمييزها وتمييز أعضائها أو لا يمكنه تمييز كونها رجلاً أو امرأة بل أو لا يمكنه تمييز كونها إنساناً أو حيواناً أو جواداً هل هو حرام أو لا وجهان الاحوط الحرمة

فصل فيما يتعلق بأحكام الدخول على الزوجة وفيه مسائل

(مسئلة ١) الأقوى وفقاً للشهور جواز وطئ الزوجة والمملوكة دبراً على كراهة شديدة بل الاحوط تركه خصوصاً مع عدم رضاها بذلك (مسئلة ٢) قد مر في باب الحيض الأشكال في وطئ الحائض دبراً وإن قلنا بجوازه في غير حال الحيض (مسئلة ٣) ذكر بعض الفقهاء من قول بالجواز أنه يتحقق النشوز بعدم تمكن الزوجة من وطئها دبراً وهو مشكل لعدم الدليل على وجوب تمكنها في كل ما هو جاز من أنواع الاستمتاع حتى يكون تركه نشوزاً (مسئلة ٤) الوطئ في دبر المراءة كالوطئ في قبلها في وجوب الفسل والعدة واستقرار المهر وإطلاق الصوم وثبوت حد الزنا إذا كانت أجنبية وثبوت مهر إنثى إذا وطئها شبهة وكون المناط فيه دخول الحشفة أو مقاديرها وفي حرمة البات والام وغير ذلك من أحكام المصاهرة المعلقة على الدخول نعم في كفايته في حصول تحليل المطلقة ثلثاً اشكال كما أن في كفاية الوطئ في القبل فيه بدون الانزال أيضاً كذلك لما ورد في الأخبار من اعتبار ذوق عسلته وعسلتها فيه وكذا في كفايته في الوطئ الواجب في أربعة أشهر وكذا في كفايته في حصول الفنة والرجوع في الأيلاء

أيضاً (مسئلة ٥) إذا حلت على ترك وطئ امرئته في زمان أو مكان يتحقق الحث يوطئها دبراً إلا أن يكون هناك انصراف إلى الوطئ في القبل من حيث كونه غرضه عدم انعقاد النطفة (مسئلة ٦) يجوز العزل بمعنى اخراج الآلة عند الانزال وإفراغ المني خارج الفرج في الأمة وإن كانت منكوبة بهتد الدوام والحرمة المنع بها ومع ذلك كانت دائمة ومع اشتراط ذلك عليها في العقد وفي الدبر وفي حال الاضطراب من ضرر أو نحوه وفي جوازه في الحرمة المنكوبة بهتد الدوام في غير ما ذكر قولان الأقوى ما هو المشهور من الجواز مع الكراهة بل يمكن أن يقل بعدمها أو أخفيتها في العجوزة والعقيدة والسليطة والبذية والتي لا ترضع ولها والأقوى عدم وجوب دية النطفة عليه وإن قلنا بالحرمة وقيل بوجودها عليه للزوجة وهي عشرة دنائير للغير الوارد فمن أفرغ رجلاً عن عرسه فعزل عنها الماء من وجوب نصف خمس المائة عشرة دنائير عليه لكنه في غير ما نحن فيه ولا وجه للقياس عليه مع أنه مع الفارق وأما عزل المراءة بمعنى منعها من الانزال في فرجها فالظاهر حرمة بدون رضی الزوج فإنه منافق للممكن الواجب عليها بل يمكن وجوب دية النطفة عليها هذا ولا فرق بين جواز العزل بين الجائع الواجب وغيره حتى فيما يجب في كل أربعة أشهر (مسئلة ٧) لا يجوز ترك وطئ الزوجة أكثر من أربعة أشهر من غير فرق بين الدائمة والمنع بها ولا الشابة والشابة على الظاهر والأمة والحرمة لأطلاق الخبر كما أن مقتضاه عدم الفرق بين الحاضر والمساخر في غير سفر الواجب وفي كفاية الوطئ في الدبر اشكال كما مر وكذا في الإدخال بدون الانزال لأنصراف الخبر إلى الوطئ المتعارف وهو مع الانزال والظاهر عدم توقف الوجوب على مطالبتها ذلك ويجوز تركه مع رضاها أو اشتراط ذلك حين العقد عليها ومع عدم التمكن منه لعدم انتشار العضو ومع خوف الضرر عليه أو عليها ومع غيبتها باختيارها ومع نشوزها ولا يجب أن يد من الإدخال والانزال فلا بأس بترك سائر المقدمات من الاستمتاع ولا يجوز الحكم في المملوكة الغير المزوجة فيجوز ترك وطئها مطلقاً (مسئلة ٨) إذا كانت الزوجة من جهة كثرة ميلها وشبهها لا انفرد على الصبر إلى أربعة أشهر بحيث تقع في المعصية إذا لم يواقعها فالاحوط المبادرة إلى موافقتها قبل تمام الأربعة أو إطلاقها وغلبتها سببها (مسئلة ٩) إذا ترك موافقتها عند تمام الأربعة الأشهر لما منع من حيض أو نحوه أو عصياناً لا يجب عليه الفداء نعم الاحوط إرضائها بوجه من الوجوه لأن الظاهر أن ذلك حق لها عليه وقد قوته عليها ثم اللازم عدم التأخير من وطئ إلى وطئ من الأربعة فبده

اعتبار الاربعة اللاحقة انما هو الوطى المتقدم لاحين انقضاء الاربعة المتقدمة

فصل

(مسئلة ١) لا يجوز وطى الزوجة قبل اكال آسع سنين حرة كانت او امة دواما كان النكاح او متعة بل لا يجوز وطى المملوكة والمحالة كذلك واما الاستمتاع بما عدى الوطى من النظر واللمس بشهوة والضم والتفخيذ فيز في الجميع ولو سفي الرضية (مسئلة ٢) اذا تزاج صغيرة دواما او متعة ودخل بها قبل اكال آسع سنين فانقضاه حرمت عليه ابدآ على المشهور وهو الاحوط وان لم تخرج عن زوجها وقبل بخروجها عن الزوجية ايضا بل الاحوط حرمتها عليه بمجرد الدخول وان لم ينضها وان كان الاقوى بقائها على الزوجية وان كانت مفضاة وعدم حرمتها عليه ايضا خصوصاً اذا كان جاهلا بالموضوع او الحكم او كان صغيراً او مجنوناً او كان بعد ائمهال جرحها او طلقها ثم عقد عليها جديداً نعم يجب عليه دية الانقضاء وهي دية النفس في الحرة نصف دية الرجل وفي الامة اقل الامر من قيمتها ودية الحرة وظاهر المشهور ثبوت الدية مطلقاً وان امسكها ولم يطلها الا ان مقتضى حسنة حران وخبر يريد المتيقن لها عدم وجوبها عليه اذا لم يطلها والاحوط ما ذكره المشهور ويجب عليه ايضا نفقتها مادامت حية وان طلقها بل وان تزوجت بعد الطلاق على الاحوط (مسئلة ٣) لافرق في الدخول الموجب للانقضاء بين ان يكون في القبل او الدبر والانقضاء اعم من ان يكون باتحاد مسلكي البول والحيض او مسلكي الحيض والنفقة والاتحاد للجميع وان كان ظاهر المشهور الاختصاص بالاول (مسئلة ٤) لا يلحق بالزوجة في الحرمة الابدية على القول بها وجوب النفقة للمملوكة والمحالة والموطوءة بشبهة او زنا ولا الزيجة الكبيرة نعم تثبت الدية في الجميع عدى الزوجة الكبيرة اذا انقضاه بالدخول بها حتى في الزنا وان كانت عالة مطاوعة وكانت كبيرة وكذا لا يلحق بالدخول الانقضاء بالاصبع ونحوه فلا تحرم عليه مؤبداً نعم تثبت فيه الدية (مسئلة ٥) اذا دخل بزوجه بعد اكال التسع فانقضاه لم تحرم عليه ولا تثبت الدية كما مر وان كان الاقوى بالاتفاق عليها مادامت حية (مسئلة ٦) اذا كان المفقض صغيراً او مجنوناً في كون الدية عليها او على عاقلتها اشكال وان كان الوجه الثاني لا يجوز عن قرة (مسئلة ٧) اذا حصل بالدخول قبل التسع عيب آخر غير الانقضاء ضمن ارشه وكذا اذا حصل مع الانقضاء عيب آخر يوجب الارش او الدية ضمنه مع

دية الانقضاء (مسئلة ٨) اذا شك في اكالها آسع سنين لا يجوز له وطىها لاستصحاب الحرمة السابقة فان وطئها مع ذلك فانقضاه ولم يعلم بعد ذلك ايضا كونها حال الوطى بالغة او لا لم تحرم ابدآ ولو على القول بها لعدم احراز كونه قبل التسع والاصل لا يثبت ذلك نعم يجب عليه الدية والنفقة عليها مادامت حية (مسئلة ٩) يجري عليها بعد الانقضاء جميع احكام الزوجة من حرمة الخاتمة وحرمة الاخت واعتبار الاذن في نكاح بنت الاخ والاخت وسائر الاحكام ولو على القول بالحرمة الابدية بل يلحق به الولد وان قلنا بالحرمة لانه على القول بها يكون كالحرمة حال الحيض (مسئلة ١٠) في سقوط وجوب الاتفاق عليها مادامت حية بالتشور اشكال لاحتمال كون هذه النفقة لامن باب اتفاق الزوجة ولذا تثبت بعد الطلاق بل بعد التزيج بالغير وكذا في تقديمها على نفقة الاقارب وظاهر المشهور انها كما تسقط بموت الزوجة تسقط بموت الزوج ايضا لكن يمتثل بهيأ عدم سقوطها بموته والظاهر عدم سقوطها بعدم تمكنه فتصير ديناً عليه ويمتثل بهيأ سقوطها وكذا تصير ديناً اذا امتنع من دفعها مع تمكنه اذ كونها حكماً تكليفياً صرفاً بعيد هذا بالنسبة الى ما بعد الطلاق والاتفاقات في حباله الظاهر ان حكمها حكم لزوجة

فصل

لا يجوز في العقد الدائم الزيادة على الاربع حراً كان او عبداً والزوجة حرة او امة واما في الملك والتحليل فيجوز ولو الى الف وكذا في المقد الانقطاعي ولا يجوز للحر ان يجمع بين ازيد من اثنين ولا للعبد ان يجمع بين ازيد من حرتين وعلى هذا فيجوز للحر ان يجمع بين اربع حرائر او ثلاث وامة او حرتين وامتين وللعبد ان يجمع بين اربع اماء او حرة وامتين او حرتين ولا يجوز له ان يجمع بين اميتين وحرتين او ثلث حرائر او اربع حرائر او ثلث اماء وحرة كما لا يجوز للحر ايضا ان يجمع بين ثلث اماء وحرة (مسئلة ١) اذا كان العبد مبعوضاً او الامة مبعوضة في لحوقها بالحر او القن اشكال ومقتضى الاحتياط ان يكون العبد المبعوض كالحر بالنسبة الى الاماء فلا يجوز له الزيادة على اميتين وكالعبد القن بالنسبة الى الحرائر فلا يجوز له الزيادة على حرتين وان تكون الامة المبعوضة كالحر بالنسبة الى العبد وكالامة بالنسبة الى الحر بل يمكن ان يقال انه بمقتضى القاعدة بدعوى ان المبعوض حر وعبد فمن حيث حرته لا يجوز له ازيد من اثنين ومن حيث عبديته لا يجوز له ازيد من حرتين وكذا بالنسبة الى الامة المبعوضة الا ان

يقول ان الاخبار الدالة على ان الحر لا يزيد على اثنتين والعبد لا يزيد على حرتين منصرفا الى
الحر والعبد الخالصين وكذا في الامة فالمبعض قسم ثالث خارج عن الاخبار فالمرجع عمومات
الدالة على جواز التزويج غاية الامر عدم جواز الزيادة على الاربع فيجوز له نكاح اربع حرائر
او اربع ابناء لكنه بعيد من حيث لزوم كونه اولى من الحر الخالص وح فلا يعد ان يقول ان
المرجع الاستصحاب ومنه ان اجراء حكم العبد والامة عليها ودعوى تغير الموضوع كما ترس
فحصل ان الاولى الاحتياط الذي ذكرنا اولاً والا فوى العمل بالاستصحاب واجراء حكم العبد
والاماء عليها (مسئلة ٢) لو كان عبد عنده ثلث او اربع اماء فاعتق وصار حراً لم يجز ايقامه
الجميع لان الاستدامة كالا بداء فلا بد من اطلاق الواحدة او الاثنتين والظاهر كونه مخيراً
بينها كما في اسلام الكافر عن ازيد من اربع ويحتمل القرعة والاحوط ان يختار هو القرعة
بينهن ولو اعتقت امة او اثنتان فان اختارت الفسخ حيث ان العتق موجب لخيارها بين الفسخ
والبقاء فهو ان اختارت البقاء يكون الزوج مخيراً والاحوط اختياره القرعة كما في الصورة الاولى
(مسئلة ٣) اذا كان عنده اربع وشك في ان الجميع بالعقد الدائم او البعض المعين او غير المعين
فمن يعقد الانقطاع في جواز نكاح الخامسة دوماً اشكال (مسئلة ٤) اذا كان عنده اربع
فطلق واحدة منهن واراد نكاح الخامسة فان كانت الطلاق رجعياً لا يجوز له ذلك الا بعد
خروجها عن العدة وان كان باناً في الجواز قبل الخروج عن العدة قولان المشهور على الجواز
لانقطاع العصمة بينه وبينها وزماً قبل بوجوب الصبر الى انقضاء عدتها عملاً باطلاق جملة
من الاخبار والافراس المشهور والاخبار محمولة على الكراهة هذا ولو كانت الخامسة اخت
المطافاة فلا اشكال في جواز نكاحها قبل الخروج عن العدة البائدة لورود النص فيه معطلا
بانقطاع العصمة كما انه لا ينبغي الاشكال اذا كانت العدة لغیر الطلاق كالفسخ بميب او نحو
وكذا اذا ماتت الرابعة فلا يجب الصبر الى اربعة اشهر وعشر والنص الوارد بوجوب الصبر
معارض بغيره ومحمول على الكراهة واما اذا كان الطلاق او الفراق بالفسخ قبل الدخول فلا
عدة حتى يجب الصبر ولا يجب

فصل

لا يجوز التزويج في عدة الغير دوماً او متعة سواء كانت عدة الطلاق بائة او رجعية او عدة

الوقت او عدة وطى الشبهة حرة كانت المعتدة اوامة ولو تزوجها حرت عليه ابداً اذا كانا عالمين
بالحكم والموضوع او كان احدهما عالماً بهما مطلقاً سواء دخل بها اولاً وكذا مع جمعهما بها لكن
بشرط الدخول بهما اولاً فرق في التزويج بين الدوام والمتعة كما لا فرق في الدخول بين القبل والدبر
ولا يلحق بالعدة ايام استبراء الامة فلا يوجب التزويج فيها حرمة ابدية ولو مع العلم والدخول
بل لا يعد جواز تزويجها فيها وان حرم الوطى قبل انقضائها فان الحرم فيها هو الوطى دون
سائر الاستمناعات وكذا لا يلحق بالتزويج الوطى بالملك او التمليل فلو كانت مزوجة فمات زوجها
او طلقها وانكحان لا يجوز لملكها وطئها ولا الاستمناع بها في ايام عدتها ولا تحليمها للغير لكن
لو وطئها او سملها للغير فوطئها لم تحرم ابداً عليه اولى ذلك الغير ولو مع العلم بالحكم والموضوع
(مسئلة ١) لا يلحق بالتزويج في العدة وطى المعتدة شبهة من غير عقد بل ولا زناه الا اذا
كانت العدة رجعية كما سيأتي وكذا اذا كان يعقد فاسد لعدم تمامية اركانها واما اذا كان يعقد
تام الاركان وكان فاسده لتعبد شرعي كما اذا تزوج اخت زوجته في عدتها او اواء او بنته او نحو
ذلك مما يصدق عليه التزويج وان كان فاسداً شرعاً في كونه كالتزويج الصحيح الا من جهة
كونه في العدة وعدمه لان المتبادر من الاخبار التزويج الصحيح مع قطع النظر عن كونه في العدة
اشكال والاحوط الالحاق في التحريم الابدي فيوجب الحرمة مع العلم مطلقاً ومع الدخول في
صورة الجهل (مسئلة ٢) اذا زوجة الولي في عدة الغير مع علمه بالحكم والموضوع ارضجسه
الوكيل في التزويج بدون تعيين الزوجة كذلك لا يوجب الحرمة الابدية لان المناط علم
الزوج لاوليه او وكيله نعم لو كان وكيلاً في تزويج امرأة معينة وهي في العدة فالظاهر كونه
كشهرته بنفسه لكن المدار علم الموكل لا الوكيل (مسئلة ٣) لا اشكال في جواز تزويج من في
العدة لنفسه سواء كانت عدة الطلاق او الوطى شبهة او عدة المتعة والفسخ باحد الموجبات
او الحزات له والعقد صحيح الا في العدة الرجعية فان التزويج فيها باطل لكونها بمنزلة لزوجة
والا في الطلاق الثالث الذي يحتاج الى الحلال فانه ايضاً باطل بل حرام ولكن مع ذلك لا يوجب
الحرمة الابدية والا في عدة الطلاق التاسع في الصورة التي تحرم ابداً والا في العدة لو طئه
زوجة الغير شبهة لكن لا من حيث كونها في العدة بل لكونها ذات بعل وكذا في العدة لو طئه
في العدة شبهة اذا حملت منه بناء على عدم تداخل العدتين فان عدة وطى الشبهة حرة مقدمة
على العدة السابقة التي هي عدة الطلاق او نحوها لمكان الحمل وبعد وضعه تأتي بنة العدة السابقة

فلا يجوز له تزويجها في هذه العدة اعني عدة وطئ الشبهة وان كانت لنفسه فلو تزوجها اجماعاً
اوجاهلاً بطل ولكن في ايجابه التحريم الابدئي اشكال (مسئلة ٤) هل يعتبر في الدخول
الذي هو شرط في الحرمة الابدئية في صورة الجهل ان يكون في العدة او يكفي كون التزويج في
العدة مع الدخول بعد انقضاء قولان الاحوط الثاني بل لا يخفى عن قوة لاطلاق الاخبار بعدم منع
الانصراف الى الدخول في العدة (مسئلة ٥) لو شك في انها في العدة ام لا مع عدم العلم سابقاً
جاز التزويج خصوصاً اذا اخبرت بعدم وكذا اذا علم كونها في العدة سابقاً وشك في بقائها اذا
اخبرت بالانقضاء واما مع عدم اخبارها بالانقضاء فمقتضى استحباب بقائها عدم جواز تزويجها
وهل يحرم ابدأ اذا تزوجها مع ذلك الظاهر ذلك واذا تزوجها باعتقاد خروجها عن العدة ومن
غير الثقات المباح ثم اخبرت بانها كانت في العدة فالظاهر قبول قولها واجراء حكم التزويج في
العدة منع للدخول بها تحريم ابدأ (مسئلة ٦) اذا علم ان التزويج كان في العدة مع الجهل بها
حكماً او موضوعاً ولكن شك في انه دخل بها حتى تحرم ابدأ اولاً يبقى على عدم علمها فلا يحكم بالحرمة
علم بعدم الدخول بها وشك في انها كانت عالة اوجاهلة فانه يبني على عدم علمها فلا يحكم بالحرمة
الابدئية (مسئلة ٧) اذا علم اجمالاً بكون احدي الامراتين المعينتين في العدة ولم يعلم بعينها
وجب عليه ترك تزويجها ولو تزوج احديها بطل ولكن لا يوجب الحرمة الابدئية لعدم احراز
كون هذا التزويج في العدة ثم لو تزوجها معاً حرمتا عليه في الظاهر عملاً بالعلم الاجمالي (مسئلة ٨)
اذا علم ان هذه المرأة المعينة في العدة لكن لا يدري انها في عدة نفسه او في عدة غيره جاز
له تزويجها لاصالة عدم كونها في عدة الغير فخاله حال الشك البدوي (مسئلة ٩) يلحق
بالتزويج في العدة في ايجاب الحرمة الابدئية تزويج ذات البعل فلو تزوجها مع العلم بانها ذات بعل
حرمت عليه ابدأ مطلقاً سواء دخل بها ام لا ولو تزوجها مع الجهل لم تحرم الا مع الدخول بها
من غير فرق بين كونها حرة او امة مزوجة وبين الدوام والمتعة في العقد السابق واللاحق واما
تزويج امة الغير بدون اذنه مع عدم كونها مزوجة فلا يوجب الحرمة الابدئية وان كان مع
الدخول والعلم (مسئلة ١٠) اذا تزوج امرأة عليها عدة ولم تشرع فيها كما اذا مات زوجها
ولم يبلتها اظن فان عدتها من حين بلوغ اظن فهل يوجب الحرمة الابدئية ام لا قولان احوطهما
الاول بل لا يخفى عن قوة (مسئلة ١١) اذا تزوج امرأة في عدتها ودخل بها مع الجهل فحملت
مع كونها مدخولة للزوج الاول فنجثت بولده فان مضى من وطئ الثاني اقل من ستة اشهر ولم

يمضي من وطئ الزوج الاول اقصى مدة الحمل لحق الولد بالاول وان مضى من وطئ الاول
اقصى المدة ومن وطئ الثاني ستة اشهر او ازيد الى ما قبل الاقصى فهو ملحق بالثاني وان مضى
من الاول اقصى المدة ومن الثاني اقل من ستة اشهر فليس ملحقاً بواحد منها وان مضى من الاول
سنة فما فوق وكذا من الثاني قول يلحق بالاول او الثاني او يقرع وجوه او اقوال والا فوى لحوقه
بالثاني لجملة من الاخبار وكذا اذا تزوجها الثاني بعد تمام العدة للاول واشتباه حال الولد
(مسئلة ١٢) اذا اجتمعت عدة وطئ الشبهة مع التزويج اولاً معه وعدة الطلاق او الوفاة
او نحوهما فهل تتداخل العدتان او يجب التعدد قولان المشهور على الثاني وهو الاحوط وان كان
الاول لا يخفى عن قوة حملات الاخبار الدالة على التعدد على التقية بشهادة خبر زرارة وخبر يونس
وعلى اتساع تقدم ما تقدم سببه الا اذا كان احدي العدتين يرفع الحمل فتقدم وان كان سببها
متأخراً لعدم امكان اتاخير ح ولو كان المتقدمة عدة وطئ الشبهة والمتأخرة عدة الطلاق
الرجعي فهل يجوز الرجوع قبل مجي زمان عدته وهل تترتب الزوج اذا مات قبله في زمان عدة
وطئ الشبهة وجهان بل قولان لا يخفى الاول منها من قوة ولو كانت المتأخرة عدة الطلاق البائن
فهل يجوز تزويج المطلق لها في زمان عدة الوطئ قبل مجي زمان عدة الطلاق وجهان لا يبعد
الجواز بناء على ان المتزوج في عدة وطئ الشبهة وطئ الزوج لها لاسائر الاستناعات بها كما هو الاظهر
ولو قلنا بعدم جواز التزويج ح للمطلق فيحمل كونه موجباً للحرمة الابدئية ايضاً اصدق التزويج
في عدة الغير لكنه بعيد لا نصراف اخبار التحريم المؤبد عن هذه الصورة هذا ولو كانت العدتان
لشخص واحد كما اذا طلق زوجته بائناً ثم وطئها شبهة في اثناء العدة فلا ينبغي الاشكال في
التداخل وان كان مقتضى اطلاق بعض العلماء التعدد في هذه الصورة ايضاً (مسئلة ١٣)
لاشكال في ثبوت مهر المثل في الوطئ بالشبهة المجردة عن التزويج اذا كانت الموطونة مشبهة
وان كان الواطئ عالماً واما اذا كان بالتزويج في ثبوت المسمى او مهر المثل قولان افوقها الثاني
واذا كان التزويج مجرداً عن الوطئ فلا مهر اطلاقاً (مسئلة ١٤) مبداً العدة في وطئ الشبهة المجردة
عن التزويج حين الفراغ من الوطئ واما اذا كان مع التزويج فهل هو كذلك او من حين تبين
الحال وجهان والاحوط الثاني بل لعله الظاهر من الاخبار (مسئلة ١٥) اذا كانت الموطونة
بالشبهة عالة بان كان الاشتباه من طرف الواطئ فقط فلا مهر لها اذا كانت حرة اذ لا مهر لبغي
ولو كانت امة ففي كون الحكم كذلك او يثبت المهر لانه حق السيد وجهان لا يخفى الاول منها

من قوة (مسئلة ١٦) لا يتعدد المهر بتعدد الوطى مع استمرار الاشتباه نعم لو كان مع تعدد الاشتباه تعدد (مسئلة ١٧) لا بأس بتزويج المرأة الزانية غير ذات البعل للزاني وغيره والاحوط الاولى ان يكون بعد استبراء رحمها بحبضة من مائه او ما غيره ان لم تكن حاملاً وأما الحامل فلا حاجة فيها الى الاستبراء بل يجوز تزويجها ووطئها بلا فصل نعم الاحوط ترك تزويج المشهورة بالزنا ألا بعد ظهور توبتها بل الاحوط ذلك بالنسبة الى الزاني بها واحوط من ذلك ترك تزويج الزانية مطلقاً ألا بعد توبتها ويظهر ذلك بدعائها الى الفجور فان ابت ظهر توبتها (مسئلة ١٨) لا تحرم الزوجة على زوجها بزناها وان كانت مصرة على ذلك ولا يجب عليه ان يطلقها (مسئلة ١٩) اذا زنا بذات بعل دواماً او متعة حرمت عليه ابداً فلا يجوز له نكاحها بعد موت زوجها او طلاقها لها او انقضاء مدتها اذا كانت متعة ولا فرط على الظاهر بين كونه حال الزنا علماً بانها ذات بعل او لا كما لافرق بين كونها حرة اوامة وزوجها حراً او عبداً كبيراً او صغيراً ولا بين كونها مدخولاً بها من زوجها او لا ولا بين ان يكون ذلك باجراء العقد عليها وعدمه بعد فرض العلم بعدم صحة العقد ولا بين ان تكون الزوجة مشتبهة او زانية او مكروهة نعم لو كانت هي الزانية وكان الوطى مشتبهاً فالاقوى عدم الحرمة الابدية ولا يلحق بذات البعل الامة المستفرشة ولا المحللة نعم لو كانت الامة من زوجة فوطئها سيدها لم يعد الحرمة الابدية عليه وان كان لا يخفى عن اشكال ولو كان الوطى مكرهاً على الزنا فالظاهر لحوق الحكم وان كان لا يخفى عن اشكال ايضاً (مسئلة ٢٠) اذا زنا بامرأة في العدة الرجعية حرمت عليه ابداً دون البائنة وعدة الوفاة وعدة المتعة والوطى بالشبهة والفسخ ولو شك في كونها في العدة او لا وفي العدة الرجعية او البائنة فلا حرمة مادام باقياً على الشك نعم لو علم كونها في عدة رجعية وشك في انتقضائها وعدمه فالظاهر الحرمة خصوصاً اذا اخبرت هي بعدم الانتضاء ولا فرق بين ان يكون الزنا في القبل او البدر وكذا في المسئلة السابقة (مسئلة ٢١) من لاط بفلام فاوقب ولو بعض الحشفة حرمت عليه ابداً وان علت وبنته وان نزلت واخفته من غير فرق بين كونها كبيرين او صغيرين او مختلفين ولا تحرم على الموطوء ام الواطي وبنته واخفته على الاقوى ولو كان الموطوء ختنى حرمت امها وبنتها على الواطي لانه اما لو اط او زنا وهو محرم اذا كان سابقاً كما مر والاقوى حرمة المذكورات على الواطي وان كان ذلك بعد انتزويج خصوصاً اذا طلقها واراد تزويجها جديداً والام الرضاعية كالنسبية وكذلك الاخت والبنت والظاهر عدم الفرق

في الوطى بين ان يكون عن علم وعمد واختيار او مع الاشتباه كما اذا تخيله امرأته او كان مكرهاً او كان المباشر للفاعل هو المفعول ولو كان الموطوء ميتاً في التحريم اشكال ولو شك في تحقق الايقاب وعدمه بني على العدم ولا تحرم من جهة هذا العمل الشنيع غير الثلاثة المذكورة فلا بأس بنكاح ولد الواطي ابنة الموطوء او اخفته او امه وان كان الاولى الترك في ابنته

فصل من المحرمات الابدية

التزويج حال الاحرام لا يجوز للحرم ان يتزوج امرأة محرمة او محلة سواء كانت بالمباشرة او بالوكيل مع اجراء الوكيل العقد حال الاحرام سواء كان الوكيل محرماً او محلاً وكانت الوكالة قبل الاحرام او حاله وكذا لو كان باجازه عقد الفضولي الواقع حال الاحرام او قبله مع كونها حاله بناء على النقل بل على الكشف الحكمي بل الاحوط مطلقاً ولا اشكال في بطلان النكاح في الصور المذكورة وان كان مع العلم بالحرمة حرمت الزوجة عليه ابداً سواء دخل بها او لا وان كان مع الجهل بها لم تحرم عليه على الاقوى دخل بها او لم يدخل لكن العقد باطل على اى حال بل لو كان المباشر للعقد محرماً بطل وان كان من له العقد محلاً ولو كان الزوج محلاً وكانت الزوجة محرمة فلا اشكال في بطلان العقد لكن هل يوجب الحرمة الابدية فيه قولان الاحوط الحرمة بل لا يخفى عن قوة ولا فرق في البطلان والتحريم الابدى بين ان يكون الاحرام خليج واجب او مندوب او لعمرة واجبة او مندوبة ولا في النكاح بين الدوام والمتعة (مسئلة ١) لو تزوج في حال الاحرام مع العلم بالحكم لكن كان غافلاً عن كونه محرماً او ناسياً له فلا اشكال في بطلانه لكن في كونه محرماً ابداً اشكال والاحوط ذلك (مسئلة ٢) لا يلحق وطى زوجته الدائمة او المنقطعة حال الاحرام بالتزويج في التحريم الابدى فلا يوجبه وان كان مع العلم بالحرمة والعمد (مسئلة ٣) لو تزوج في حال الاحرام ولكن كان باطلاً من غير جهة الاحرام كتزويج اخت الزوجة او الخامسة هل يوجب التحريم او لا الظاهر ذلك لصدق التزويج فيشمله الاخبار نعم لو كان بطلانه لفقد بعض الاركان بحيث لا يصدق عليه التزويج لم يوجب (مسئلة ٤) لو شك في ان تزويجه هل كان في الاحرام او قبله بني على عدم كونه فيه بل وكذا لو شك في انه كان في حال الاحرام او بعده على اشكال وحينئذ فلو اختلف الزحان في وقوعه حاله او حال الاحلال سابقاً او لاحقاً قدم قول من يدعي الصحة من غير فرق بين جهل التاريخين او العلم بتاريخ

أحدها نعم لو كان محرماً وشك في أنه أحل من أحرامه أم لا لا يجوز له التزوج فان تزوج مع ذلك بطل وحرم عليه أبداً كما هو مقتضى استصحاب بقاء الأحرام (مسئلة ٥) إذا تزوج حال الأحرام علماً بالحكم والموضوع ثم انكشف فساد أحرامه صح العقد ولم يوجب الحرمة نعم لو كان أحرامه صحيحاً ففسده ثم تزوج فغيب وجهان من أنه قد فسد ومن معاملته معاملة الصحيح في جميع أحكامه (مسئلة ٦) يجوز للحرم الرجوع في الطلاق في العدة الرجعية وكذا تمكك الاماء (مسئلة ٧) يجوز للمحرم ان يوكل محلاً في ان يزوجه بعد احلاله وكذا يجوز له ان يوكل محرماً في ان يزوجه بعد احلالها (مسئلة ٨) لو تزوجه فصولي في حال أحرامه لم يجوز له اجازته في حال أحرامه وهل له ذلك بعد احلاله الاحوط عدمه ولو على القول بالنقل هذا اذا كان الفضولي محلاً والا فعهده باطل لا يقبل الاجازة ولو كان المعهود له محلاً

فصل في المحرمات بالمصاهرة

وهي علاقة بين أحد الطرفين مع اقرباء الآخر تحدث بالزوجية أو الملك عينا أو انتفاعاً بالخليل أو الوطي شبهة أو زناه أو النظر واللمس في صورة مخصوصة (مسئلة ١) تحرم زوجة كل من الأب والابن على الآخر فصاعداً في الأول ونزلاً في الثاني نسباً أو رضاعاً دواماً أو متعة بمجرد العقد وان لم يكن دخل ولا فرق في الزوجين والأب والابن بين الحر والمملوك (مسئلة ٢) لا تحرم مملوكة الأب على الابن وبالعكس مع عدم الدخول وعدم اللمس والنظر وتحرم مع الدخول أو أحد الأمرين إذا كان بشهوة وكذا لا تحرم المحللة لأحدهما على الآخر إذا لم تكن مدخولة (مسئلة ٣) تحرم على الزوج أم الزوجة وان علت نسباً أو رضاعاً مطلقاً وكذا بنتها وان تزأت بشرط الدخول بالأم سواء كانت في حجره أولا وان كان تولدها بعد خروج الأم عن زوجيته وكذا تحرم أم المملوكة الموطوءة على الواطئ وان علت مطلقاً وبنتها (مسئلة ٤) لا فرق في الدخول بين القبل والدير ويكفي الحشفة أو مقدارها ولا يكفي الانزال على فرجها من غير دخول وان حبلت به وكذا لا فرق بين ان يكون سيفه حال اليقظة أو النوم اختياراً أو جبراً أنه أومنها (مسئلة ٥) لا يجوز لسكن من الأب والابن وطئ مملوكة الآخر من غير عتد ولا تحايل وان لم تكن مدخولة له والا كان زانياً (مسئلة ٦) يجوز للاب ان يقوم بمملوكة ابنة الصغير على نفسه ووطئها والظاهر الحاق الجد بالأب والبنت بالابن وان كان الاحوط خلافه ولا يعتبر

اجراء صيغة البيع أو نحوه وان كان احوط وكذا لا يعتبر كونه مضطراً للعبي نعم يعتبر عدم المفسدة وكذا لا يعتبر الملائمة في الأب وان كان احوط (مسئلة ٧) اذا زنى الابن بمملوكة الأب حد واما اذا زنى الأب بمملوكة الابن فالمشهور عدم الحد عليه وفيه اشكال (مسئلة ٨) اذا وطئ أحدها بمملوكة الآخر شبهة لم يجحد ولكن عليه مهر المثل ولو حبلت فان كان الواطئ هو الابن عتق الولد قهراً مطلقاً وان كان الأب لم يعتق الا اذا كان انثى نعم يجب على الأب فكه ان كان ذكراً (مسئلة ٩) لا يجوز نكاح بنت الاخ أو الاخت على العمة والحالة الا باذنها من غير فرق بين الدوام والانتقطاع ولا بين علم العمة والحالة ويجوز العكس وان كانت العمة والحالة جاهلتي بالحال على الأقوى (مسئلة ١٠) الظاهر عدم الفرق بين الصغيرتين والكبيرتين والمختلفتين ولا بين اطلاع العمة والحالة على ذلك وعدم اطلاعها اهدأ ولا بين كرت مدة الانتقطاع قصيرة ولوساعة أو طويلة على اشكال في بعض هذه الصور لا يمكن دعوى انصراف الاخبار (مسئلة ١١) الظاهر ان حكم اقتران العقد ينحصر في حكم سبق العمة والحالة (مسئلة ١٢) لا فرق بين البنين والبنات وبين الكافرتين والمختلفتين (مسئلة ١٣) لا فرق في العمة والحالة بين الدنيا منها والعليا (مسئلة ١٤) في كفاية الرضا الباطني منها من دون اظهاره وعدمه وكون اللازم اخطاره بالاذن قولاً أو فعلاً وجهان (مسئلة ١٥) اذا اذنت ثم رجعت ولم يبلغه الخبر فزوج لم يكفه الاذن السابق (مسئلة ١٦) اذا رجعت عن الاذن بعد العقد لم يؤثر في البطان (مسئلة ١٧) الظاهر كفاية اذنها وان كان عن غرور بان وعدها ان يعطيها شيئاً فرضيت ثم لم يف بوعده سواء كان باتياً على الوفاء حين العقد أم لا نعم لو قيدت الاذن باعطاء شيء فزوج ثم لم يعط كشف عن بطان الاذن والعقد وان كان حين العقد باتياً على العمل به (مسئلة ١٨) الظاهر ان اعتبار اذنها من باب الحكم الشرعي لان يكون لحق منها فلا يسقط بالاسقاط (مسئلة ١٩) اذا اشترط في عقد العمة أو الحالة اذنها في تزويج بنت الاخ أو الاخت ثم لم تاذن عساناً منها في العمل بالشرط لم يصح العقد على إحدى البنين وهل له اجبارها في الاذن وجهان نعم اذا اشترط عليها شيء ضمن عقدها ان يكون له العقد على ابنة الاخ أو الاخت فالظاهر الصحة وان اظهرنا الكراهة بعد هذا (مسئلة ٢٠) اذا تزوجها من غير اذن ثم اجازت صح على الأقوى (مسئلة ٢١) اذا تزوج العمة وابنة الاخ وشك في سبق عقد العمة أو سبق عقد الابنة حكم بالصحة وكذا اذا شك في السابق والاقتران بناء على البطان مع الاقتران (مسئلة ٢٢)

إذا ادعت العمة أو الخالة عدم الأذن وادعى هو الأذن منها قدم قولها وإذا كانت الدعوى بين العمة وابنة الأخ مثلاً على الأذن وعدمه فكذلك قدم قول العمة (مسئلة ٢٣) إذا تزوج ابنة الأخ أو الأخت وشك في أنه هل كان عن إذن من العمة والخالة أو لا حمل فعلة على العمة (مسئلة ٢٤) إذا حصل بنية الأخ أو الأخت بعد التزوج بالرضاع لم يطل وكذا إذا جمع بينهما في حال الكفر ثم أسلم على وجه (مسئلة ٢٥) إذا طلق العمة أو الخالة طلاقاً رجعيًا لم يجوز تزويج أحد البنتين إلا بعد خروجها عن العدة ولو كانت الطلاق بآثاناً جاز من حينه (مسئلة ٢٦) إذا طلق أحدهما بطلاق الخلع جاز له العقد على البنت لأن طلاق الخلع بائن وإن رجعت في البذل لم يطل العقد (مسئلة ٢٧) هل يجري الحكم في المملوكتين والخلفتين وجهاً أقومها بعدم (مسئلة ٢٨) الزنا الطاري على التزوج لا يوجب الحرمة إذا كان بعد الوطى بل قبله أيضاً على الأقوى فلو تزوج امرأة ثم زنى بأمها أو بنتها لم تحرم عليه امرأته وكذا لو زنى الأب بامرأة الابن لم تحرم على الابن وكذا لو زنا الابن بامرأة الأب لم تحرم على أبيه وكذا الحال في اللواط الطاري على التزوج فلو تزوج امرأة ولاط بأختها أو أختها لم تحرم عليه امرأته وأما إذا كان الزنا سابقاً على التزوج كان بالعمة والخالة يوجب حرمة بنتهما وإن كان في غيرهما ففيه خلاف والاحوط التحريم بل لعلة لا يخلو عن قوة وكذا الكلام في الوطى بالشبهة فإنه إن كان طارياً لا يوجب الحرمة وإن كان سابقاً على التزوج أو جهاً (مسئلة ٢٩) إذا زنى بمملوكة أبيه فإن كان قبل أن يطأها الأب حرمت على الأب وإن كان بعد وطئه لم تحرم وكذا الكلام إذا زنى الأب بمملوكة ابنة (مسئلة ٣٠) لافرق في الحكم بين الزنى في الغيب والغير (مسئلة ٣١) إذا شك في تحقق الزنا وعدمه بني على عدمه وإذا شك في كونه سابقاً أو لا بني على كونه لاحقاً (مسئلة ٣٢) إذا علم أنه زنى بأحد الأمراءتين ولم يدرى أيتهما هي وجب عليه الاحتياط إذا كان لكل منهما أم أو بنت وأما إذا لم يكن لأحدهما أم ولا بنت فظاهر جواز نكاح الأم أو البنت من الأخرى (مسئلة ٣٣) لافرق في الزنا بين كونه اختيارياً أو إجبارياً أو اضطرارياً ولا بين كونه في حال النوم واليقظة ولا بين كون الزاني بالغاً أو غير بالغ وكذا المزني بها بل لو ادخلت المرأة ذكر الرضيع في فرجها نشر الحرمة على أشكال بل لو زنى بالبيعة فكذلك على أشكال أيضاً وأشكل من ذلك لو ادخلت ذكر الميت المتصل وأما لو ادخلت الذكر المقطوع فالظاهر عدم النشر (مسئلة ٣٤) إذا كان الزنا لاحقاً فطلقت الزوجة رجعيًا ثم

الآن لا الأحكام
في الأبواب

رجع الزوج في أثناء العدة لم يعد سابقاً حتى ينشر الحرمة لأن الرجوع إعادة الزوجية الأولى وأما إذا نكحها بعد الخروج عن العدة أو طلقها بآثاناً فنكحها بمقد جديد ففي صحة النكاح وعدمها وجهان من أن الزنا حين وقوعه لم يؤثر في الحرمة لكونه لاحقاً فلا أثر له بعد هذا أيضاً ومن أنه سابق بالنسبة إلى هذا العقد الجديد والاحوط النشر (مسئلة ٣٥) إذا زوجه رجل امرأة فزنى بأمها أو بنتها ثم أجاز العقد فإن قلنا بالكشف الحقيقي كان الزنا لاحقاً وإن قلنا بالكشف الحكي أو النقل كان سابقاً (مسئلة ٣٦) إذا كان للأب مملوكة منظورة أو مطروسة له بشهوة حرمت على ابنه وكذا العكس على الأقوى فيها بخلاف ما إذا كان النظر أو اللبس بغير شهوة كما إذا كان الاختيار أو الطبابة أو كان اتفاقاً بل وإن أوجب شهوة أيضاً نعم لو أسها لأثارة الشهوة كما إذا مس فرجها أو ثديها أو ضمها فحربك الشهوة فالظاهر النشر (مسئلة ٣٧) لا تحرم أم المملوكة الملوسة والمنظورة على اللامس والنظر على الأقوى وإن كان الاحوط الاجتناب كما إن الاحوط اجتناب الربيبة الملوسة أو المنظورة أمها وإن كان الأقوى عدمه بل قد يقال إن اللبس والنظر بقومان مقام الوطى في كل مورد يكون الوطى ناشراً للحرمة فنحرم الأجنبية الملوسة أو المنظورة شهوة أو حراماً على الأب والابن وتحرم أمها وبنتها حرة كانت أوامة وهو وإن كان أحوط إلا أن الأقوى خلافه وعلى ما ذكر فنقتصر الحرمة في مملوكة كل من الأب والابن على الآخر إذا كانت مطروسة أو منظورة بشهوة (مسئلة ٣٨) في إيجاب النظر أو اللبس إلى الوجه والكفين إذا كان بشهوة ونظر والأقوى عدمه وإن كان هو الاحوط (مسئلة ٣٩) لا يجوز الجمع بين الاختين في النكاح دأماً أو منعة سواء كانتا نسيئين أو رضاعيتين وكذا لا يجوز الجمع بينهما في الملك مع وطئها وأما الجمع بينهما في مجرد الملك أو رضاعيتين من غير وطئ فلا مانع منه وهل يجوز الجمع بينهما في الملك مع الاستمتاع بما دون الوطى بان لم يطأها أو وطئ أحدهما واستمتع بالأخرى بما دون الوطى فيه نظر مقتضى بعض النصوص الجواز وهو الأقوى لكن الاحوط عدمه (مسئلة ٤٠) لو تزوج بأحدى الاختين وتلك الأخرى لا يجوز له وطئ المملوكة إلا بعد طلاق الزوجة وخروجها عن العدة إن كانت رجعية فلو وطئها قبل ذلك فعل حراماً لكن لا تحرم عليه الزوجة بذلك ولا يحد حد الزنا بوطئ المملوكة بل يميز فيكون حرمة وطئها كحرمة وطئ الحائض (مسئلة ٤١) لو وطئ أحدى الاختين بالملك ثم تزوج الأخرى فالظاهر بطلان التزوج وقد يقال بصحة وحرمة وطئ الأولى إلا بعد طلاق الثانية

أو رضاعيتين

(مسئلة ٤٢) لو تزوج باحدى الاختين ثم تزوج بالآخرى بطل عقد الثانية سواء كان بعد وطى الاولى او قبله ولا يحرم بذلك وطى الاولى وان كان قد دخل بالثانية نعم لو دخل بهامع الجهل بانها اخت الاولى يكره له وطى الاولى قبل خروج الثانية عن العدة بل قيل يحرم للنص الصحيح وهو الاحوط (مسئلة ٤٣) لو تزوج بالاختين ولم يعلم السابق واللاحق فان علم تاريخ احد العقدين حكم بصحته دون المجهول وان جهل تاريخها حرم عليه وطئها وكذا وطى احدهما الا بعد طلاقها او طلاق الزوجة الواقعة بينهما ثم تزوج من شاء منها بعد تجدده بعد خروج الاخرى عن العدة ان كان دخل بها او بهما وهل يجبر على هذا الطلاق دفعا لفسر الصبر عليها لا يعد ذلك لقوله تعالى (فامساك معروف او تسريح باحسان) وربما يقال بعدم وجوب الطلاق عليه وعدم اجباره وانه يعين بالقرعة وقد يقال ان الحاكم يفسخ نكاحها ثم مقتضى العلم الاجمالى يكون احدها زوجة وجوب الاتفاق عليها ما لم يطلق ومع الطلاق قبل الدخول نصف المهر لكل منهما وان كان بعد الدخول فتمامه لكن ذكر بعضهم انه لا يجب عليه الا نصف المهر لما نكح منها الربع في صورة عدم الدخول وتقام احد المهرين لها في صورة الدخول والمسئلة محل اشكال كنظرها من العلم الاجمالى في المائيات (مسئلة ٤٤) لو اقترن عقد الاختين بان تزويجهما بصيغة واحدة او عقد علي احدهما ووكيله على الاخرى في زمان واحد بطلا معا وربما يقال بكونه مخيرا في اختيار ايها شاء لزوجة محمولة على التخيير بعقد جديد ولو تزوجها وشك في السابق والافتران حكم بطلانها ايضا (مسئلة ٤٥) لو كان عنده اثنتان مملوكتان فوطى احدهما حرمت عليه الاخرى حتى تموت الاولى او يخرجها عن ملكه ببيع او صلح او فسخ او غيرها ولو بان بهما من ولده والظاهر كغاية التملك الذي له فيه الخيار وان كان الاحوط اعتبار لزومه ولا يكفي على الاقوى ما منع من المقاربة مع بقاء الملكية كما تزويج للغير والرهن والكتابة ونذر عدم المقاربة ونحوها ولو طئها من غير اخراج للاولى لم يكن زنا فلا يحد ولحق به الولد نعم يهرز (مسئلة ٤٦) اذا وطأ الثانية بعد وطى الاولى حرمتا عليه مع علمه بالموضوع والحكم وح فان اخراج الاولى عن ملكه حلت الثانية مطاقتا وان كان ذلك بقصد الرجوع اليها وان اخراج الثانية عن ملكه يشترط في حلية الاولى ان يكون اخراجها لا بقصد الرجوع اليها الاولى والا لم تحل ولما سفي صورة الجهل بالحرمة موضوعا او حكما فلا يعد بقاء الاولى على حليتها والثانية على حرمتها وان كان الاحوط عدم حلية الاولى الا باخراج الثانية ولو كان بقصد الرجوع الى الاولى والاحوط

من ذلك كونها كصورة العلم (مسئلة ٤٧) لو كانت الاثنتان كلتاهما واحدهما من الزنا فالاحوط لحوق الحكم من حرمة الجمع بينهما في النكاح والوطى اذا كانتا مملوكتين (مسئلة ٤٨) اذا تزوج باحدى الاختين ثم طلقها طلاقا رجعيا لا يجوز له نكاح الاخرى الا بعد خروج الاولى عن العدة ولما اذا كان يائسا بان كان قبل الدخول او ثائلا او كان الفراق بالفسخ لاحد العيوب او بالغلم او المباراة جاز له نكاح الاخرى والظاهر عدم صحة رجوع الزوجة سيفه البذل بعد تزويج اختها كما سياتى في باب الغلغلة نعم لو كانت عنده احد الاختين بعقد الاقطاع وانقضت المدة لا يجوز له على الاحوط نكاح اختها في عدتها وان كانت يائسة للنص الصحيح والظاهر انه كذلك اذا وهب مدتها وان كان مورد النص انقضاء المدة (مسئلة ٤٩) اذا زنى باحدى الاختين جاز له نكاح الاخرى في مدة استبراء الاولى وكذا اذا وطئها شبهة جاز له نكاح اختها في عدتها لانها يائسة نعم الاحوط اعتبار الخروج عن العدة خصوصا في صورة كون الشبهة من طرفه والزمان طرفها من جهة الخبر الوارد في تدليس الاخت التي نامت في فراش اختها بعد لبسها لباسا (مسئلة ٥٠) الاقوى جواز الجمع بين فاطميتين على كراهة وذوهاب جماعة من الاخبار الى الحرمة والبطلان بالنسبة الى الثانية ومنهم من قال بالحرمة دون البطلان فالاحوط التارك ولو جمع بينهما فالاحوط طلاق الثانية او طلاق الاولى وتجديد العقد على الثانية بعد خروج الاولى عن العدة وان كان الاظهر على القول بالحرمة عدم البطلان لانها تكليفية فلا تدل على الفساد ثم الظاهر عدم الفرق في الحرمة او الكراهة بين كون الجامع بينهما فاطميا او لا كما ان الظاهر اختصاص الكراهة او الحرمة بمن كانت فاطمية من طرف الابوين والاب فلا تجرى في المنتسب اليها صلوات الله عليها من طرف الام خصوصا اذا كان انتسابها اليها باحدى الجدات العاليات وكيف كان فالاقوى عدم الحرمة وان كان النص الوارد في المنع صحيحا على ما رواه الصدوق في العال باسناده عن حماد قال سمعت ابا عبد الله ع يقول لا يخل لاحد ان يجمع بين ثنتين من ولد فاطمة ع ان ذلك يبلغها فيشقى عليها قلت يبلغها قال ع اي والله وذلك لاعراض المشهور عنه مع ان تعليله ظاهر في الكراهة اذ لا ادل ان مطلق كون ذلك شافعا عليها ابتداء فلاحق يدخل في قوله ص من اذاها فقد آذنى (مسئلة ٥١) الاحوط ترك تزويج الامة دوما مع عدم الشرطين من عدم التحكم من المهر للحره وخوف الغت بمعنى المشقة او الوقوع في الزنا بل الاحوط تركه متعة ايضا وان كان القول بالجواز فيها غير بعيدا وما مع الشرطين

فلا اشكال في الجواز لقوله تعالى ومن لم يستطع الى آخر الآية ومع ذلك الصبر افضل في صورة عدم خوف الوقوع في الزنا كما لا اشكال في جواز وطئها بالملك بل وكذا بالتخليل ولا فرق بين الفتن وغيره نعم الظاهر جوازه في المبعضة لعدم صدق الامة عليها وان لم يصدق الحرية ايضا (مسئلة ٥٢) لو تزوجها مع عدم الشرطين فالاحوط طلاقها ولو حصل بعد التزويج جدد نكاحها ان اراد على الاحوط (مسئلة ٥٣) لو تحقق الشرطان فتزوجها ثم زالا اوزال احدهما لم يبطل ولا يجب الطلاق (مسئلة ٥٤) لو لم يجد الطول او خاف العنت ولكن امكنه الوطى بالتخليل او بتلك العين يشكل جواز التزويج (مسئلة ٥٥) اذا تمكن من تزويج حرة لا يقدر على مقاربتها لمرض او رتق او قرن او صغر او نحو ذلك فكما لم يتمكن وكذا لو كانت عنده واحدة من هذه او كانت زوجته الحرة غائبة (مسئلة ٥٦) اذا لم تكفه في صورة تحقق الشرطين امة واحدة يجوز الاثنتين اما الازيد فلا يجوز كما سيأتي (مسئلة ٥٧) اذا كان قادراً على مهر الحرية لكنهما تريد ان يزيدا من مهر امثالها بمقدار يعد ضرراً عليه فكصورة عدم القدرة لقاعدة نفى الضرر نظير سائر المقامات كمسئلة الحج اذا كان مستطعاً ولكن يتوقف تحصيل الزاد والراحلة على بيع بعض املاكه باقل من ثمن المثل او على شراء الراحلة بازيد من ثمن المثل فان الظاهر سقوط الوجوب وان كان قادراً على ذلك والاحوط في الجميع اعتبار كون الزيادة مما يضر بهاله لا مطلقاً

فصل في الاقوى جواز نكاح الامة على الحرية مع اذنها والاحوط اعتبار الشرطين من عدم الطول وخوف العنت واما مع عدم اذنها فلا يجوز وان قلنا في المسئلة المتقدمة بجواز عقد الامة مع عدم الشرطين بل هو باطل نعم لو اجازت بعد العقد صح على الاقوى بشرط تحقق الشرطين على الاحوط ولا فرق في المنع بين كون العقدين دواميين او انقطاعيين او مختلفين بل الاقوى عدم الفرق بين امكان وطئ الحرية وعدمه لمرض او قرن او رتق الا مع عدم الشرطين نعم لا يبعد الجواز اذا لم تكن الحرية قابلة للاذن لصغر او جنون خصوصاً اذا كان عقدها انقطاعياً ولكن الاحوط مع ذلك المنع واما العكس وهو نكاح الحرية على الامة فهو جائز ولازم اذا كانت الحرية عامة بالخال واما مع جعلها فالاقوى خيارها في بقائها مع الامة وفتحها ورجوعها الى اهلهما والظاهر عدم وجوب اعلامها بالخال فلي هذا لو اخفى عليها ذلك ابدأ لم يفعل محرماً (مسئلة ١) لو نكح الحرية والامة في عقد واحد مع علم الحرية صح ومع جعلها صح بالنسبة اليها وبطل بالنسبة الى الامة الا مع اجازتها وكذا الحال لو تزوجها بمقدين في زمان واحد على الاقوى (مسئلة ٢)

لا اشكال في جواز نكاح المبعضة على المبعضة واما على الحرية ففيه اشكال وان كان لا يبعد جوازه لان المنوع نكاح الامة على الحرية ولا يصدق الامة على المبعضة وان كان لا يصدق انها حرة ايضاً (مسئلة ٣) اذا تزوج الامة على الحرية فانث الحرية او طلقها او وهب مدتها صفة المنعة اذ انقضت لم يثر في الصحة بل لا بد من العقد على الامة جديداً اذا اراد (مسئلة ٤) اذا كان تحت حرة فطلقها طلاقاً بائناً يجوز له نكاح الامة في عدتها واما اذا كان الطلاق رجعياً ففيه اشكال وان كان لا يبعد الجواز لانصراف الاخبار عن هذه الصورة (مسئلة ٥) اذا زوجته فضولي حرة فتزوج امة ثم اجاز عقد الفضولي فعلى النقل لا يكون من نكاح الامة على الحرية فلا مانع منه وعلى الكشف مشكل (مسئلة ٦) اذا عقد على حرة وعقد وكيله له على امة وشك في السابق منها لا يبعد صحته وان لم تجز الحرية والاحوط طلاق الامة مع عدم اجازة الحرية (مسئلة ٧) لو شرط في عقد الحرية ان تأذن في نكاح الامة عليها صح ولكن اذا لم تأذن لم يصح بخلاف ما اذا شرط عليها ان يكون له نكاح الامة

فصل في نكاح العبيد والاماء

(مسئلة ١) امر تزويج العبد والامة بيد السيد فيجوز له تزويجها ولومن غير رضاها او اجبارهما على ذلك ولا يجوز لها العقد على نفسها من غير اذنه كما لا يجوز لغيرهما العقد عليها كذلك حتى لو كان لها اب حر بل يكون ابقاء العقد منها او من غيرها عليها حراماً اذا كانت ذلك بقصد ترتيب الاثر ولو لامع اجازة المولى نعم لو كان ذلك بتوقيع الاجازة منه فالظاهر عدم حرمة لانه ليس تصرفاً في مال الغير عرفاً كبيع الفضولي مال غيره واما عقدها على نفسها من غير اذن المولى ومن غيرها بتوقيع الاجازة فقد يقال بحرمة اسلب قدرتها وان لم يكونا مساويين العبارة لكنه مشكل لانصراف سلب القدرة عن مثل ذلك وكذا لو بائس احداهما العقد للغير باذنه او فضولة فانه ليس بحرام على الاقوى وان قيل بكونه حراماً (مسئلة ٢) لو تزوج العبد من غير اذن المولى وقف على اجازته فان اجاز صح وكذا الامة على الاقوى والاجازة كاشفة ولا فرق في صحته بها بين ان يكون بتوقيعها اولاً بل على الوجه المحرم ولا يضره النهي لانه يتعلق بامر خارج عن مقتضى الظاهر اشتراط عدم الرد منه قبل الاجازة فلا تنفع الاجازة بعد الرد وهل يشترط في ثابته عدم سبق النهي من المولى فيكون النهي السابق كالرد بعد العقد اولاً وجهان اقواهما

الثاني (مسئلة ٣) لو باشر المولى تزويج عبده او اجبره على التزويج فالمهر ان لم يعين في عين يكون في ذمة المولى ويجوز ان يجعله في ذمة العبد يتبع به بعد العتق مع رضاه وهل له ذلك قهراً عليه فيه اشكال كما اذا استدان على ان يكون الدين في ذمة العبد من غير رضاه واما لو اذن له في التزويج فان عين كون المهر في ذمته او في ذمة العبد او في عين معين معين وان اطلق ففي كونه في ذمته او في ذمة العبد مع ضمانه له وتعهده ادائه عنه او كونه في كسب العبد وجوه افوجه الاول لان الاذن في الشيء اذن في لوازمه وكون المهر عليه بعد عدم قدرة العبد على شيء وكونه كلاً على مولاه من لوازم الاذن في التزويج عرفاً وكذا الكلام في النفقة وبدل عليه ايضاً في المهر رواية على ابن ابي حمزة وفي النفقة موثقة عمار الساباطي ولو تزوج العبد من غير اذن مولاه ثم اجاز في كونه كالاذن السابق في كون المهر على المولى او يتعهده او لا ويمكن الفرق بين ما لو جعل المهر في ذمته فلا دخل له بالمولى وان اجاز العقد او في مال معين من المولى او في ذمته فيكون كما عين او اطلق فيكون على المولى ثم ان المولى اذا اذن فتارة يعين مقدار المهر وتارة يعمم وتارة يطلق فعلى الاولين لا اشكال وعلى الاخير ينصرف الى المتعارف واذا تعدى وقف على اجازته وقبل يكون الزائد في ذمته يتبع به بعد العتق وكذا الحال بالنسبة الى شخص الزوجة فانه ان لم يعين ينصرف الى اللابى بحال العبد من حيث الشرف والضعفة فان تعدى وقف على اجازته (مسئلة ٤) مهر الامة المزوجة للمولى سواء كان هو المباشراً او هي باذنه او باجازته ونفقتها على الزوج الا اذا منعها مولاه عن التحكيم لزوجه او اشترط كونها عليه والمولى استخدمها بما لا يتنافى حق الزوج والمشهور ان المولى ان يستخدمها تهراراً ويخلى بينها وبين الزوج ليلا ولا بأس به بل يستفاد من بعض الاخبار ولو اشترطوا غير ذلك فنها على شرطها ولو اراد زوجها ان يسافر بها هل له ذلك من دون اذن السيد قد يقال ليس له بخلاف ما اذا اراد السيد ان يسافر بها فانه يجوز له من دون اذن الزوج والا قوي العكس لان السيد اذا اذن بالتزويج فقد التزم بلوازم الزوجية والرجال قوامون على النساء واما العبد المأذون في التزويج فامرء يرد مولاه فلم ينفعه من الاستمتاع يجب عليه طاعته الا ما كان واجباً عليه من الوطى في كل اربعة اشهر ومن حق القسم (مسئلة ٥) اذا اذن المولى للامة في التزويج وجعل المهر لها صح على الاقوى من ملكية العبد والامة وان كان للمولى ان يملك ما يملكه بل الاقوى كونه مالكا لها ولها ملكية طويلة (مسئلة ٦) لو كان العبد او الامة للمالكين او اكثر توقف صحة

النكاح على اذن الجميع او اجازتهم ولو كانا بعضين توقف على اذنها واذن المالك وليس له اجبارهما (مسئلة ٧) اذا اشترى العبد زوجته بطل النكاح ونسحق المهر ان كان ذلك بعد الدخول واما ان كان قبله ففي سقوطه او سقوط نصفه او ثبوت تمامه وجوه مبنية على انه بطلان او انفساخ ثم هل يجري عليها حكم الطلاق قبل الدخول اولا وعلى السقوط كلاً اذا اشترته بالمهر الذي كان لها في ذمة السيد بطل الشراء لازوم خلو البيع عن العوض نعم لا بأس به اذا كان الشراء بعد الدخول لاستقرار المهر (وعن العلامة في القواعد) البطلان اذا اشترته بالمهر الذي في ذمة العبد وان كان بعد الدخول لان تملكها له يستلزم براءة ذمته من المهر فيخلو البيع عن العوض وهو مبني على عدم صحة ملكية المولى في ذمة العبد ويمكن منع عدم الصحة مع انه لا يجتمع ملكيتها له ولما في ذمته بل ينتقل ما في ذمته الى المولى بالبيع حين انتقال العبد اليها (مسئلة ٨) الولد بين المملوكين رق سواء كانت عن تزويج مأذون فيه او مجاز او عن شبهة مع العقد او مجردة او عن زنا منها او من احدها بلا عقد او عن عقد معلوم الفساد عندها او عند احدها واما اذا كان احد الابوين حراً فالولد حر اذا كان عن عقد صحيح او شبهة مع العقد او مجردة حتى فيما لو دلت الامة نفسها بدعوى الحرية فتزوجها حر على الاقوى وان كان يجب عليه ح دفع قيمة الولد الى موليا واما اذا كان عن عقد بلا اذن مع العلم من الحر بفساد العقد او عن زنا من الحر منها فالولد رق ثم اذا كان المملوك مالكا واحداً فالولد له وان كان كل منهما مالكا فالولد بين المالكين بالسوية الا اذا اشترطت التفات او الاختصاص باحدهما هذا اذا كان العقد باذن المالكين او مع عدم الاذن من واحد منها واما اذا كان بالاذن من احدهما فالظاهر انه كذلك ولكن المشهور ان الولد ح لمن لم ياذن ويمكن ان يكون مرادهم في صورة اطلاق الاذن بحيث يستفاد منه امتقاط حق ثمانية الولد حيث ان مقتضى الاطلاق جواز التزويج بالحر او الحرية والا فلا وجه له وكذا لو كان الوطى شبهة منها سواء كان مع العقد او شبهة مجردة فان الولد مشترك واما لو كان الولد عن زنا من العبد فالظاهر عدم الخلاف في ان الولد للمالك الامة سواء كان من طرفها شبهة او زنا (مسئلة ٩) اذا كان احد الابوين حراً فالولد حر لا يصح اشتراط رقبته على الاقوى في ضمن عقد التزويج فضلاً عن عقد خارج لازم ولا يضر بالعقد اذا كان في ضمن عقد خارج واما ان كان في ضمن عقد التزويج فبني على فساد العقد بفساد الشرط وعدمه والا قوي عدمه ويحمل الفساد وان لم نقل به في سائر العقود اذا كان من له

الشرط جاهلاً بفساده لان في سائر العقود يمكن جبر تخلف شرطه بالخيار بخلاف المقام حيث انه لا يجوز خيار الاشرط في النكاح نعم مع العلم بالفساد لا يفرق اذ لا يخبر في سائر العقود ايضا (مسئلة ١٠) اذا تزوج حر امة من غير اذن موليا حرم عليه وطبها وان كان يتوقع الاجازة وح فان اجاز المولى كشف عن صحته على الاقوى من كون الاجازة كاشفة وعليه المهر والمهر لا يحرم ولا يحد الزنا وان كان عالماً بالحرم بل يعزر وان كان عالماً بطوق الاجازة فالظاهر عدم الحرمة وعدم التعزير ايضا وان لم يميز المولى كشف عن بطولان التزوج ويحد ح الزنا اذا كان عالماً بالحكم ولم يكن مشتبهاً من جهة اخرى وعليه المهر بالدخول وان كانت الامة ايضا عالمة على الاقوى وفي كونه المسمى او مهر المثل او العشر ان كانت بكرًا ونصفه ان كانت ثيبًا وجوه بل اقوال اقويها الاخير ويكون الولد لمولى الامة واما اذا كان جاهلاً بالحكم او مشتبهاً من جهة اخرى فلا يحد ويكون الولد حراً نعم ذكر بعضهم ان عليه قيمته يوم سقط حياً ولكن لا دليل عليه في المقام ودعوى انه تفويت لمنفعة الامة كما ترى اذ التفويت انما جاء من قبل حكم الشارع بالحرية وعلى فرضه فلا وجه لقيمة يوم التولد بل مقتضى القاعدة قيمة يوم الانقضاء لانه انعقد حراً فيكون الثغور في ذلك الوقت (مسئلة ١١) اذا لم يميز المولى العقد الواقع على امته ولم يردء ايضا حتى مات فهل يصح اجازة وارثه له ام لا وجهان اقويها لعدم لانها على فرضها كاشفة ولا يمكن الكشف هنا لان المفروض انها كانت للمورث وهو نظير من باع شيئاً ثم ملك (مسئلة ١٢) اذا دلست امة فادعت انها حرة فتزوجها حر ودخل بها ثم تبين الخلاف وجب عليه المرافقة وعليه المهر لسيدتها وهو العشر ونصف العشر على الاقوى لا المسمى ولا مهر المثل وان كان اعطاها المهر استرد منها ان كان موجوداً والا تبعت به بعد العتق ولو جاءت بولد ففي كونه حراً او رقاً لمولاها قولان فمن المشهور انه رق ولكن يجب على الاب فكه بدفع قيمته يوم سقط حياً وان لم يكن عنده ما يفكه به سعى في قيمته وان ابي وجب على الامام ع دفعها من سهم الرقاب او من مطلق بيت المال والاقرى كونه حراً كما في سائر موارد اشتباه الحر حيث انه لا اشكال في كون الولد حراً فلا خصوصية لهذه الصورة والاخبار الدالة على رقيته منزلة على ان للمولى اخذه ليتسلم القيمة جمعاً بينها وبين ما دل على كونه حراً وعلى هذا القول ايضا يجب عليه ما ذكر من دفع القيمة او المسمى او دفع الامام ع موثقة سماعة هذا كله اذا كان الوطي حال اعتقاده كونها حرة واما اذا وطئها بعد العلم بكونها امة فالولد رق لانه من زناح بل

وكذا لو علم سبق رقيتها فادعت ان مولاهما اعتقها ولم يحصل له العلم بذلك ولم يشهد به شاهدان فان الوطي ح ايضا لا يجوز لاستصحاب بقائها على الرقية نعم لو لم يعلم سبق رقيتها جاز له التمسك على قولها لاصالة الحرية فلو تبين الخلاف لم يحكم برقية الولد وكذا مع سبقه مع قيام البينة على دعويها (مسئلة ١٣) اذا تزوج عبد بحرمة من دون اذن مولاه ولا اجازته كان النكاح باطلاً فلا تسحق مهر ولا نفقة بل الظاهر انها تحد حد الزنا اذا كانت عالمة بالحال وانه لا يجوز لها ذلك نعم لو كان ذلك لها بتوقع الاجازة واعتقدت جواز الاقدام ح بحيث تكون شبهة في حقها لم تحد كما انه كذلك اذا علمت بحقي الاجازة واما اذا كان بتوقع الاجازة وعلمت مع ذلك بعدم جواز ذلك فتحد مع عدم حصولها بخلاف ما اذا حصلت فانها تعزح لمكان تحريرها واذا جاءت بولد فالولد لمولى العبد مع كونه مشتبهاً بل مع كونه زانياً ايضا لقاعدة النائية بعد عدم حقوقة بالحرية واما اذا كانت جاهلة بالحال فلا حد والولد حر وتسحق عليه المهر بيقع به بعد العتق (مسئلة ١٤) اذا زنى العبد بحرمة من غير عقد فالولد حر وان كانت الحرمة ايضا زانية ففرق بين الزنا المجرد عن عقد والزنا المقرون به مع العلم بفساده حيث قلنا ان الولد لمولى العبد (مسئلة ١٥) اذا زنى حر بامة فالولد لمولاها وان كانت هي ايضا زانية وكذا لو زنى عبد بامة الغير فان الولد لمولاها (مسئلة ١٦) يجوز للمولى تحليل امته لبعده وكذا يجوز له ان ينكح اياها والاقرى انه ح نكاح لا تحليل كما ان الاقرى كفاية ان يقول له انكحتك فلانة ولا يحتاج الى القبول منه او من العبد لاطلاق الاخبار ولان الامر بيده فليجاب به من عن القبول بل لا يبعد ان يكون الامر كذلك في سائر المقامات مثل الولي والوكيل عن الطرفين وكذا اذا وكل غيره في التزوج فيمكنه قول الوكيل انكحت امة موكل لبعده فلان او انكحت عبداً موكل لبعده واما لو اذن للعبد والامة في التزوج بينهما فالظاهر الحاجة الى الايجاب والقبول (مسئلة ١٧) اذا اراد المولى التفرق بينها لاحاجة الى الطلاق بل يكتفى اسره اياها بالمفارقة ولا يبعد جواز الطلاق ايضا بان يأمر عبده بطلاقها وان كان لا يخلو من اشكال ايضا (مسئلة ١٨) اذا زوج عبده امته يستحب ان يعطيها شيئاً سواء ذكره في العقد او لا بل هو الاحوط وتلك الامة ذلك بناء على المختار من صحة ملكية المملوك اذا ملكه مولاه او غيره (مسئلة ١٩) اذا مات المولى وانتقلا الى الورثة فلم يبق ايضا الامر بالمفارقة بدو الطلاق والظاهر كفاية اسر احدهم في ذلك (مسئلة ٢٠) اذا زوج الامة غير مولاهما من حر فالولدها جاهلاً بكونها لغيره عليه العشر

او نصف العشر لولائها وقيمة الولد ويرجع بها على ذلك الغير لانه كان مفروراً من قبله كما انه اذا غرته الامة بتدليسها ودعوىها الحرية تضمن القيمة وتليق به بعد العتق وكذا اذا صار مفروراً من قبل الشاهدين على حريتها (مسئلة ٢١) لو تزوج امة بين شر يكتن باذنها ثم اشترى حصة احدها او بعضها او بعضاً من حصة كل منها بطل نكاحه ولا يجوز له بعد ذلك وطئها وكذا لو كانت لواحد واشترى بعضها وهل يجوز له وطئها اذا حللها الشسر بك قولان اقويهما نعم للنص وكذا لا يجوز وطئ من بعضه حر اذا اشترى نصيب الرقية لا بالعقد ولا بالتخليل منها نعم لو اياها فالاقوى جواز التمتع بها في الزمان الذي لها عملاً بالنص الصحيح وان كان الاحوط خلافه **فصل في الطواري** وهي العتق والبيع والطلاق اما العتق فاذا اعتقت الامة المزوجة كان لها فسخ نكاحها اذا كانت تحت عيد بل مطلقاً وان كانت تحت حر على الاقوى والظاهر عدم الفرق بين النكاح الدائم والمنقطع نعم الحكم مخصوص بها اذا اعتقت كلها فلا خيار لها مع عتق بعضها على الاقوى نعم اذا اعتقت البعض الاخر ايضاً ولو بعد مدة كان لها الخيار (مسئلة ١) اذا كان عتقها بعد الدخول ثبت تمام المهر وهل هولولها او لها تابع للجعل في العقد فان جعل لها فلها والا فله ولولها في الصورة الاولى تملكه كما في سائر الموارد اذ له تملك مال مملوكه بناء على القول بالملكية لكن هذا اذا كان قبل انعقادها واما بعد انعقادها فليس له ذلك وان كان قبل الدخول ففي سقوطه او سقوطه نصفه او عدم سقوطه اصلاً وجوه اقويها الاخير وان كان منقضى الفسخ الاول وذلك لعدم معلومية كون المقام من باب الفسخ لاحتمال كونه من باب بطلان النكاح مع اختيارها المفارقة والقياس على الطلاق في ثبوت النصف لوجه له (مسئلة ٢) اذا كان العتق قبل الدخول والفسخ بعده فان كان المهر جعل لها فلها وان جعل للمولى او اطلق ففي كونه لها اوله قولان اقويهما الثاني لانه ثابت بالعقد وان كان يستقر بالدخول والمفروض انها كانت امة حين العقد (مسئلة ٣) لو كان نكاحها بالتفويض فان كان يتفويض المهر فالظاهر ان حاله حال ما اذا عين في العقد وان كان يتفويض البضع فان كان الانعقاد بعد الدخول وبعد التعيين فحاله حال ما اذا عين حين العقد وان كان قبل الدخول فالظاهر ان المهر لها لانه ثبت ح بالدخول والمفروض حريتها حينه (مسئلة ٤) اذا كان العتق في المدة الرجعية فالظاهر ان الخيار باق فان اختارت الفسخ لم يبق للزوج الرجوع ح وان اختارت البقاء بقي له حق الرجوع ثم اذا اختارت الفسخ لانتعده العدة بل يكفيها

عدة واحدة ولكن عليها تيممها عدة الحرة وان كانت العدة بائنة فلا خيار لها على الاقوى (مسئلة ٥) لا يحتاج فسخها الى اذن الحاكم (مسئلة ٦) الخيار على الفور على الاحوط فوراً عرفياً نعم لو كانت جاهلة بالعتق او بالخيار او بالفورية جاز لها الفسخ بعد العلم ولا يضره الا غير ح (مسئلة ٧) ان كانت حبة او مجنونة فالاقوى ان وليها يتولى خيارها (مسئلة ٨) لا يجب على الزوج اعلامها بالعتق او بالخيار اذا لم تعلم بل يجوز له اخفاء الامر عليها (مسئلة ٩) ظاهر المشهور عدم الفرق في ثبوت الخيار بين ان يكون هو المباشر اتزويجها او آذنها فاختارت هي زوجاً برضاها ولكن يمكن دعوى انصراف الاخبار الى صورة مباشرة المولى بلا اختيار منها (مسئلة ١٠) لو شرط مولاه في العتق عدم فسخها فالظاهر صحته (مسئلة ١١) لو انتق العبد لا خيار له ولا لزوجه (مسئلة ١٢) لو كان عند العبد حرة وامتناع فاعتقت احدي الاثنين فهل لها الخيار اولا وجهان وعلى الاول ان اختارت البقاء فهل يثبت للزوج التخيير او يبطل نكاحها وجهان وكذا اذا كان عنده ثلاث اواربع اماء فاعتقت احديها ولو اعتق سبب منها الفرض جميعهن دفعة في كون الزوج مخبراً وبعد اختياره يكون التخيير للباقيات او للتخيير من الاول للزوجات فان اختارت البقاء فله التخيير او يبطل نكاح الجميع وجوه

فصل في العقد واحكامه

(مسئلة ١) يشترط في النكاح الصيغة بمعنى الايجاب والقبول اللفظيين فلا يكفي التراضي الباطني ولا الايجاب والقبول الفعليين وان يكون الايجاب بلفظ النكاح او التزويج على الاحوط فلا يكفي بلفظ المنعة في النكاح الدائم وان كان لا يبعد كفايته مع الاتيان بما يدل على ارادة الدوام ويشترط العربية مع التمكن منها ولو بالتوكيل على الاحوط نعم مع عدم التمكن منها ولو بالتوكيل على الاحوط يكفي غيرها من الالسة اذا اتى بترجمة اللفظين من النكاح والتزويج والاحوط اعتبار الماضوية وان كان الاقوى عدمه فيكون المستقبل والجملة الخبرية كان يقول ازوجك اوانا مزوجك فلائذ كما ان الاحوط تقديم الايجاب على القبول وان كان الاقوى جواز العكس ايضاً وكذا الاحوط ان يكون الايجاب من جانب الزوجة والقبول من جانب الزوج وان كان الاقوى جواز العكس وان يكون القبول بلفظ قبلت ولا يبعد كفايه رضىت ولا يشترط ذكر المتعلقات فيجوز الانصراف على لفظ قبلت من دون ان يقول قبلت النكاح لنفسى

اولوكل بالامر المعلوم والاوى كفاية الاتيان بلفظ الامر كان يقول زوجتي فلانة فقال زوجها
وانك انكاح الاحوط خلافه (مسئلة ٢) الاخرس يكفيه الايجاب والقبول بالاشارة مع قصد
الانشاء وان تمكن من التوكيل على الاوى (مسئلة ٣) لا يكفي في الايجاب والقبول الكتابة
(مسئلة ٤) لا يجب التطابق بين الايجاب والقبول في الفاظ المتعلقةات فلو قال انكحتك فلانة
فقال قبلت التزويج او بالعكس كفى وكذا لو قال على المهر المعلوم فقال الاخر على الصداق
المعلوم وهكذا في سائر المتعلقةات (مسئلة ٥) يكفي على الاقوس في الايجاب لفظ نعم بعد
الاستفهام كما اذا قال زوجتي فلانة بكذا فقال نعم فقال الاول قبلت لكن الاحوط عدم
الاكتفاء (مسئلة ٦) اذا لحن في الصيغة فان كان مقيرا للمعنى لم يكف وان لم يكن مقيرا فلا
باس به اذا كان في المتعلقةات وان كان في نفس اللفظين كان يقول جوزتك بدل زوجتك
فالاحوط عدم الاكتفاء به وكذا اللحن في الاعراب (مسئلة ٧) يشترط قصد الانشاء في
اجراء الصيغة (مسئلة ٨) لا يشترط في الجري للصيغة ان يكون عارفا بمعنى الصيغة تفصيلا
بان يكون مميذا للفعل والفاعل والمفعول بل يكفي علمه اجمالا بان معنى هذه الصيغة انشاء
النكاح والتزويج لكن الاحوط العلم التفصيلي (مسئلة ٩) يشترط الموالات بين الايجاب والقبول
وتكفي العرفية منها فلا يضر الفصل في الجملة بحيث يصدق معه ان هذا قبول لذلك الايجاب
كما لا يضر الفصل بمتعلقات العقد من القيود والشروط وغيرها وان كثرت (مسئلة ١٠) ذكر
بعضهم انه يشترط اتحاد مجلس الايجاب والقبول فلو كان القابل غائبا عن المجلس فقال الموجب
زوجت فلانة وبعد بلوغ الخبر اليه قال قبلت لم يصح فيه انه لا دليل على اعتباره من
حيث هو وعدم الصحة في الفرض المذكور انما هو من جهة الفصل الطويل او عدم صدق المعاقد
والمعاودة لعدم التخطاب والا فلو فرض صدق المعاقد وعدم الفصل مع تعدد المجلس كما اذا
خطبه وهو في مكان اخر لكنه يسبح صوته ويقول قبلت بلا فصل مضر فاته يصدق عليه
المعاقد (مسئلة ١١) ويشترط فيه التخيير كما في سائر العقود فلو علقه على شرط او محي زمان
بطل نعم لوعقه على امر محقق معلوم كان يقول ان كان هذا يوم الجمعة زوجتك فلانة مع علمه
بانه يوم الجمعة صح واما مع عدم علمه فمشكل (مسئلة ١٢) اذا اوعا العقد على وجه يخالف
الاحتياط اللازم مراعاته فان اراد البقاء فاللازم الاعادة على الوجه الصحيح وان اراد الفراق
فالاحوط الطلاق وان كان يمكن التمسك باصالة عدم التام في الزوجية وان كان على وجه يخالف

الاحتياط الاستحبابي فمع ارادة البقاء الاحوط الاستحبابي اعادته على الوجه المعلوم صحته ومع ارادة
الفراق فاللازم الطلاق (مسئلة ١٣) يشترط في العاقب الجري للصيغة السكال بالبلوغ والعقل سواء كان
عاقدا لنفسه او لغيره وكالة او ولاية او فصولا فلا اعتبار بعقد الصبي ولا المجنون ولو كان ادوارا بحال
جنونه وان اجاز وله او اجاز هو بعد بلوغه او افاقته على المشهور بل لا خلاف فيه لكنه في الصبي
الوكيل عن الغير محل تأمل لعدم الدليل على سلب عبارته اذا كان عارفا بالعبودية وعلم قصده حقيقة
وحدث رفع القلم منصرف عن مثل هذا وكذا اذا كان نفسه باذن الولي او اجازته او اجازته هو
بعد البلوغ وكذا لا اعتبار بعقد السكران فلا يصح ولومع الاجازة بعد الاذقة واما عقد السكرى
اذا اجازت بعد الاذقة ففيه قولان فالمشهور انه كذلك وذهب جماعة الى الصحة مستندين الى
صحة ابن زياد ولا بأس بالعمل بها وان كان الاحوط خلافه لامكان حملها على ما اذا لم يكن
سكرها بحيث لا التفات لها الى ما تقول مع ان المشهور لم يعملوا بها وحملوها على تحمل فلا يترك
الاحتياط (مسئلة ١٤) لا بأس بعقد الصغية اذا كان وكيلاعن الغير في اجراء الصيغة او اصيلا
مع اجازة الولي وكذا لا بأس بعقد المكروه على اجراء الصيغة للغير او لنفسه اذا اجاز بعد ذلك
(مسئلة ١٥) لا يشترط الذكورة في العاقب فيجوز للمرأة الوكالة عن الغير في اجراء الصيغة كما
يجوز اجرائها لنفسها (مسئلة ١٦) يشترط بقاء المتعاقدين على الاهلية الى تمام العقد فلو اوجب
ثم جن او اغني عليه قبل مجيئ القبول لم يصح وكذا لو اوجب ثم نام بل او غفل عن العقد بالمرّة
وكذا الحال في سائر العقود والوجه عدم صدق المعاقد والمعاودة مضافا الى دعوى الاجماع
وانصراف الدالة (مسئلة ١٧) يشترط تعيين الزوج والزوجة على وجه يمتاز كل منهما عن غيره
بالاسم او الوصف الموجب له او الاشارة فلو قال زوجتك احدي بناتي بطل وكذا لو قال زوجت
بنتي احد ابنيك او احد هذين وكذا لو عين كل منهما غير ما عينه الاخر بل وكذا لو عيننا معينا من
غير معاودة بينهما بل من باب الاتفاق صار ما قصده احدهما عين ما قصده الاخر واما لو كان
ذلك مع المعاودة لكن لم يكن هناك دال على ذلك من لفظ او فعل او قرينة خارجية مفهومة فلا
يبعد الصحة وان كان الاحوط خلافه ولا يلزم تميز ذلك المعين عندهما حال العقد بل يكفي التميز
الواقعي مع امكان العلم به بعد ذلك كما اذا قال زوجتك بنتي الكبرى ولم يكن حال العقد علما
بتاريخ تولد البنتين لكن بالرجوع الى الدفتر يحصل له العلم نعم اذا كان معيضا واقعا ولكن لم يكن
العلم به ظاهرا كما اذا نسي تاريخ ولادتهما ولم يكن له العلم به فالاقوى البطالان لانصراف

الأدلة عن مثله فالقول بالصحة والتشخيص بالقرعة ضعيف (مسألة ١٨) لو اختلف الاسم والوصف
 أو أحدهما مع الإشارة أخذها أو المقتصد والغنى ما وقع غلطاً مثلاً لو قال زوجتك الكبرى من بناتي فاطمة
 وتبين أن اسمها خديجة صح العقد على خديجة التي هي الكبرى ولو قال زوجتك فاطمة وهي الكبرى
 فتبين أنها صغرى صح على فاطمة لأنها المقتصد ووصفها بأنها كبرى وقع غلطاً فإلغى وكذا لو قال زوجتك
 هذه وهي فاطمة أو هي الكبرى فتبين أن اسمها خديجة أو أنها صغرى فإن المقتصد تزويج المشار
 إليها وتسميتها بفاطمة أو وصفها بأنها الكبرى وقع غلطاً فإلغى (مسألة ١٩) إذا تنازع الزوج
 والزوجة في التعيين وعدمه حتى يكون العقد صحيحاً أو باطلاً فالقول قول مدعى الصحة كما في سائر
 الشروط إذا اختلفا فيها وكما في سائر العقود وإن انفقا الزوج وولى الزوجة على أنها عينا معنياً
 وتنازعا فيه أنها فاطمة أو خديجة فمع عدم البينة المرجع الخالف كما في سائر العقود نعم هنا ضرورة
 واحدة اختلفوا فيها وهي ما إذا كان لرجل عدة بنات فزوج واحدة ولم يسمها عند العقد ولا
 عينا بغير الاسم لكنه فصدّها معينة واختلفا فيها فالمشهور على الرجوع إلى الخالف الذي هو
 مقتضى قاعدة الدعوى وذم جماعة إلى التفصيل بين ما لو كان الزوج راعياً جميعاً فالقول
 قول الأب وما لو لم يرهن فالنكاح باطل ويستند صحيحه أبو عبيدة الخذاء وهي وإن كانت
 صحيحة إلا أن أعراض المشهور عنها مضافاً إلى مخالفتها للقواعد مع إمكان حملها على بعض
 المحال يمنع عن العمل بها فنقول المشهور لا يخلو عن قوة ومع ذلك الاحوط مراعاة الاحتياط
 وكيف كان لا يتعدى عن موردنا (مسألة ٢٠) لا يصح نكاح الحمل وانكاحه وإن علم كونه
 أو أنوثته وذلك لأنصراف الأدلة كما لا يصح البيع أو الشراء منه ولو بتولي الولى وإن قلنا بصحة
 الوصية له عمدة بل أو غلبة أيضاً (مسألة ٢١) لا يشترط في النكاح علم كل من الزوج
 والزوجة بأوصاف الآخر مما يختلف به الرغبات وتكون موجبة لزبادة المهر أو قلته فلا يفسر
 بعد تعيين شخصها الجهل بأوصافها فلا تجرى قاعدة الفرع هنا

فصل في مسائل متفرقة

«الاولى» لا يجوز في النكاح دواماً أو متعة اشتراط الخيار في نفس العقد ولو شرطه بطل وفي بطلانه
 العقد به قولان المشهور على أنه باطل وعن ابن ادريس أنه لا يبطل بطلان الشرط المذكور
 ولا يخلو قوله عن قوة أو لا فرق بينه وبين سائر الشروط الفاسدة فيه مع أن المشهور على عدم

كونها مفسدة للعقد ودعوى كون هذا الشرط منافياً للمقتضى العقد بخلاف سائر الشروط الفاسدة
 التي لا يقولون بكونها مفسدة كترى وأما اشتراط الخيار في المهر فلا مانع منه ولكن لابد من تعيين
 مدته وإذا فسح قبل انقضاء المدة يكون كالعقد بلا ذكر المهر فيرجع إلى مهر المثل هذا في العقد الدائم
 الذي لا يلزم فيه ذكر المهر وأما في المتعة حيث أنها لا تصح إلا بمهر فاشتراط الخيار في المهر فيها مشكل
 «الثانية» إذا ادعى رجل زوجية امرأة فصدقته أو ادعت امرأة زوجية رجل فصدقها حكم لها
 بذلك في ظاهر الشرع ويرتب جميع آثار الزوجية بينهما لأن الحق لا يعدوهما وقاعدة الإقرار إذا
 مات أحدهما ورثه الآخر ولا فرق في ذلك بين كونها بلديين معروفين أو غريبين وأما إذا ادعى
 أحدهما الزوجية وانكر الآخر فيجوز عليها قواعد الدعوى فإن كان للمدعى بنته والا فيحلف
 المنكر أو يرد التمين فيخالف المدعى ويحكم له بالزوجية وعلى المنكر ترتيب آثاره في الظاهر لكن
 يجب على كل منهما العمل على الواقع بينه وبين الله وإذا حلف المنكر حكم بعدم الزوجية بينهما
 لكن المدعى مأخوذ بإقراره المستفاد من دعواه فليس له أن كان هو الرجل تزويج الخامسة
 ولا أم المنكورة ولا ينتمى مع الدخول بها ولا بنت أخيها أو اختها إلا برضاها ويجب عليه إيصال
 المهر إليها نعم لا يجب عليه نفقتها لنشوزها بالإنكار وإن كانت هي المدعىة لا يجوز لها التزويج
 بغيره إلا إذا طلقها ولو بان يقول هي طالق إن كانت زوجتي ولا يجوز لها الدخول من دون أذنه
 وكذا كل ما يتوقف على أذنه ولو رجع المنكر إلى الإقرار هل يسمع منه ويحكم بالزوجية بينهما
 فيه قولان والاقوى السابع إذا أظهر عذراً لأنكاره ولم يكن متهماً وإن كان ذلك بعد الحلف
 وكذا المدعى إذا رجع عن دعواه وكذب نفسه نعم بشكل السابع منه إذا كان ذلك بعد إقامة
 البينة منه على دعواه إلا إذا كذبت البينة أيضاً نفسها «الثالثة» إذا تزوج امرأة تدعى خلواها
 عن الزوج فادعى زوجيتها رجل آخر لم تسمع دعواه إلا بالبينة نعم له مع عدمها على كل منهما
 التمين فإن وجه الدعوى على الأمثلة فأنكرت وحلفت سقط دعواه عليها وإن تكلمت أو ردت
 التمين عليه تخلف لا يكون حلفه حجة على الزوج وتبقى على زوجية الزوج مع عدمها سواء كان
 علماً بكذب المدعى أو لا وإن أخبر ثقة واحد بصدق المدعى وإن كان الاحوط ح طلاقها
 فبقي النزاع بينه وبين الزوج فإن حلف سقط دعواه بالنسبة إليه أيضاً وإن نكل أورد اليمين
 عليه تخلف حكم له بالزوجية إذا كان ذلك بعد أن حلف في الدعوى على الزوجية بعد الرد عليه
 وإن كان قبل تمامية الدعوى مع الزوجية فبقي النزاع بينه وبينها كما إذا وجه الدعوى أولاً عليه

والحاصل ان هذه دعوى على كل من الزوج والزوجة فمع عدم البينة ان حلفا سقط دعويه عليهما وان نكلا او رد اليمين عليه تخلف ثبت مدعاه وان حلف احدهما دون الآخر فليسكل حكمه فاذا حلف الزوج في الدعوى عليه فسقط بالنسبة اليه والزوجة لم تخلف بل ردت اليمين على المدعى او نكلت ورد الحاكم عليه تخلف وان كان لا يسلط عليها لمكان حق الزوج الا انه لو طلقها او مات عنها ردت اليه سواء قلنا ان اليمين المردودة بمنزلة الاقرار او بمنزلة البينة او قسم ثالث نعم في استحقاقها النفقة والمهر المدعى على الزوج اشكال خصوصا ان قلنا انه بمنزلة الاقرار او البينة هذا كله اذا كانت منكورة لدعوى المدعى واما اذا صدقته واقرت بزوجيته فلا يسمع بالنسبة الي حق الزوج ولكنها مأخوذة باقرارها فلا تستحق النفقة على الزوج ولا المهر المدعى بل ولا مهر المثل اذا دخل بها لانها بنية بمقتضى اقرارها الا ان تظهر عذرا في ذلك وترد على المدعى بعد موت الزوج او طلاقه الى غير ذلك « الرابعة » اذا ادعى رجل زوجية امرأة وانكرت فهل يجوز لها ان تزوج من غيره قبل تمامية الدعوى مع الاول وكذا يجوز لذلك الغير تزويجها اولا الا بعد فراغها من المدعى وجبان من انما قبل ثبوت دعوى المدعى خلية ومسلطة على نفسها ومن تعلق حق المدعى بها وكونها في معرض ثبوت زوجيتها للمدعى مع ان ذلك تفويت حق المدعى اذا ردت الحلف عليه وحلف فانه ليس حجة على غيرها وهو الزوج ويحمل التفصيل بين ما اذا طالت الدعوى فيجوز للضرر عليها بجمعها وح و بين غير هذه الصورة والاظهر الوجه الاول وح فان اقام المدعى بينة وحكم له بها كشف عن فساد العقد عليها وان لم يكن له بينة وحلفت بقيت على زوجيتها وان ردت اليمين على المدعى وحلف فقيه وجبان من كشف كونها زوجة للمدعى فيبطل العقد عليها ومن ان اليمين المردودة لا يكون مسقطا لحق الغير وهو الزوج وهذا هو الوجه فيمنع فيما اذا طلقها الزوج او مات عنها فانما ح ترد على المدعى والمسئلة سيالة تجري في دعوى الاملاك وغيرها ايضا والله العالم « الخامسة » اذا ادعى رجل زوجية امرأة فانكرت وادعت زوجية امرأة اخرى لا يصح شرعا زوجيتها لذلك الرجل مع الامرأة الاولى كما اذا كانت اخت الاولى او اما او بنتها فيملك دعويان احدهما من الرجل على الامرأة والثانية من الامرأة الاخرى على ذلك الرجل وح فاما ان لا يكون هناك بينة لواحد من المدعين او يكون لاحدهما دون الاخر او لكليهما فعلى الاول بوجه اليمين على المنكر في كلتا الدعويين فان حلفا سقطت الدعويان وكذا ان نكلا وحلف

كل من المدعين اليمين المردودة وان حلف احدهما ونكل الآخر وحلف مدعيه اليمين المردودة سقطت دعوى الاول وثبت مدعى الثاني وعلى الثاني وهو ما اذا كان لاحدهما بينة ثبت مدعى من له البينة وهل تسقط دعوى الآخر او تجري عليه قواعد الدعوى من حلف المنكر او رده قد يدعى القطع بالثاني لان كل دعوى لابد فيها من البينة والحلف ولكن لا بعد ثبوت الوجه الاول لان البينة حجة شرعية واذا ثبت بها زوجية احدي الامرئين لا يمكن معه زوجية الاخرى لان المفروض عدم امكان الجمع بين الامرئين فلازم ثبوت زوجية احدهما بالامارة الشرعية عدم زوجية الاخرى وعلى الثالث فاما ان يكون البيتان مطلقتين او مورختين متقاربتين او تاريخ احدهما اسبق من الاخرى فعلى الاولين نسايطان ويكون كما لو لم يكن بينة اصلا وعلى الثالث ترجيح الاسبق اذا كانت تشهد بالزوجية من ذلك التاريخ الى زمان الثانية وان لم تشهد ببقائها الى زمان الثانية فكذلك اذا كانت الامرتان الام والبنت مع تقدم تاريخ البنت بخلاف الاختين والام والبنت مع تقدم تاريخ الام لا يمكن صحة العقد بين بان طلق الاولى وعقد على الثانية في الاختين وطلق الام مع عدم الدخول بها وح ففي ترجيح الثانية او النسايط وجهان هذا ولكن وردت رواية تدل على تقديم بينة الرجل الامع سبق بينة الامرأة المدعية او الدخول بها في الاختين وقد عمل بها المشهور في خصوص الاختين ومنهم من تعدى الى الام والبنت ايضا ولكن العمل بها حتى في موردها مشكل لخالفها للقواعد وامكان حملها على بعض المحامل التي لا تخالف القواعد « السادسة » اذا تزوج العبد بمملوكة ثم اشتراها باذن المولى فان اشتراها للمولى بقي نكاحها على حاله ولا اشكال في جواز طليها وان اشتراها لنفسه بطل نكاحها وحلت له بالملك على الاقوى من ملكية العبد وهل يفتر وطهاح الى الاذن من المولى او لا وجهان اقويهما ذلك لان الاذن السابق انما كان بعنوان الزوجية وقد زالت بالملك فيحتاج الى الاذن الجديد ولو اشتراها لا يقصد كونها لنفسه او للمولى فان اشتراها بعين مال المولى كانت له وتبقى الزوجية وان اشتراها بعين ماله كانت له وبطلت الزوجية وكذا ان اشتراها في الذمة لانصرافه الى ذمة نفسه وفي الحاجة الى الاذن الجديد وعدمها الوجهان « السابعة » يجوز تزويج امرأة تدعى انها خلية من الزوج من غير فحص مع عدم حصول العلم بقولها بل وكذا اذا لم تدع ذلك ولكن دعت الرجل الى تزويجها او اجابت اذا دعيته اليه بل الظاهر ذلك وان علم كونها ذات بعل سابقا وادعت طلاقها او موته نعم لو كانت متهمه في

دعوىها فالاحوط الفحص عن طهها ومن هنا ظهر جواز تزويج زوجة من غاب غيبة منقطعة ولم يعلم موته وحيوته اذا ادعت حصول العلم لها بموته من الامارات والقرائن او باخبار المخبرين وان لم يحصل العلم بطولها ويجوز للوكيل ان يجري العقد عليها ما لم يعلم كذبها في دعوى العلم ولكن الاحوط التارك خصوصاً اذا كانت متهمه «الثامنة» اذا ادعت امرئ انها خلية فتزوجها رجل ثم ادعت بعد ذلك كونها ذات بل لم تستمع دعوىها نعم لو اقامت البينة على ذلك فرق بينها وبينه وان لم يكن هناك زوج معين بل شهدت بانها ذات بل على وجه الاجمال «التاسعة» اذا وكلها وكلا في اجراء الصيغة في زمان معين لا يجوز لها المقاربة بعد مضي ذلك الزمان الا اذا حصل لها العلم بايقاعه ولا يكفي الظن بذلك وان حصل من اخبار مخبر بذلك وان كان ثقة نعم لو اخبر الوكيل بالاجراء كفى اذا كان ثقة بل مطلقاً لان قول الوكيل حجة فيما وكل فيه

فصل في اولياء العقد

وم الاب والجد من طرف الاب بمعنى اب الاب فصاعداً فلا يندرج فيه اب ام الاب والوصى لاحدهما مع فقد الآخر والسيد بالنسبة الى مملوكه والحاكم ولا ولاية لام ولا الجد من قبلها ولو من قبل ام الاب ولا الاخ والعم والخال واولادهم (مسئلة ١) ثبت ولاية الاب والجد على الصغيرين والمجنونين المتصلين بجنونه بالبلوغ بل والمفصل على الاقوى ولا ولاية لها على البالغ الرشيد ولا على البالغة الرشيدة اذا كانت ثبته واختلفوا في ثبوتها على البكر الرشيدة على الاقوال وهي استقلال الولي واستقلالها والتفصيل بين الدوام والانتقطاع باستقلالها في الاول دون الثاني والعكس والتشريك بمعنى اعتبار اذنها معاً والمسئلة مشككة فلا يترك مراعاة الاحتياط بالاستيذان منها ولو تزوجت من دون اذن الاب او زوجها الاب من دون اذنها وجب اما اجازة الآخر او الفراق بالطلاق نعم اذا عضلها الولي اى منعها من التزويج بالكفو مع ميلها سقط اعتبار اذنه واما اذا منعها من التزويج بغير الكفو شريعاً فلا يكون عضلاً بل وكذا لو منعها من التزويج بغير الكفو عرفاً من في تزويجه غشاً وعار عليهم وان كان كفراً شرعياً وكذا لو منعها من التزويج بكفو معين مع وجود كفو آخر وكذا يسقط اعتبار اذنه اذا كان غائباً لا يمكن الاستيذان منه مع حاجتها الى التزويج (مسئلة ٢) اذا ذهبت بكارتها بغير الوطى من وثبة ونحوها تحكمها حكم البكر واما اذا ذهبت بازنا او الشبهة فقيه اشكال ولا يبعد اللاحق

بدعوى ان المتبادر من البكر من لم تزوج وعليه فاذا تزوجت ومات عنها او طلقها قبل ان يدخل بها لا يلحقها حكم البكر ومراعاة الاحتياط اولى (مسئلة ٣) لا يشترط في ولاية الجد حيوة الاب ولا موته والقول بتوقف ولايته على بقاء الاب كما اختاره جماعة ضعيف واضعف منه القول بتوقفها على موته كما اختاره بعض العامة (مسئلة ٤) لا خيار للصغيرة اذا زوجها الاب او الجد بعد بلوغها ورشدتها بل هو لازم عليها وكذا الصغير على الاقوى والقول بخياره بين الفسخ والاضاء ضعيف وكذا لا خيار للمجنون بعد افاقته (مسئلة ٥) يشترط في صحة تزويج الاب والجد ونفوذه عدم المفسدة والا يكون العقد فضولياً كالاجنبى ويحمل عدم الصحة بالاجازة ايضاً بل الاحوط مراعاة المصاحبة بل يشكل الصحة اذا كان هناك خاطبان احدهما اصح من الاخر بحسب الشرف او من اجل كثرة المهر او قلته بالنسبة الى الصغير فاختار الاب غير الاصلح لتشبه نفسه (مسئلة ٦) لو زوجها الولي بدون مهر المثل او زوج الصغير باز يد منه فان كان هناك مصاحبة تقضى ذلك صح العقد والمهر ولزم والا ففي صحة العقد وبطلان المهر والرجوع الى مهر المثل او بطلان العقد ايضاً قولان اقويهما الثانى والمراد من البطلان عدم النفوذ بمعنى توقفه على اجازتها بعد البلوغ ويحمل البطلان ولو مع الاجازة بناء على اعتبار وجود الحيز في الحال (مسئلة ٧) لا يصح نكاح السفية المبذر الا باذن الولي وعليه ان يمين المهر والمهر ولو تزوج بدون اذنه وقف على اجازته فان راي المصلحة واجاز صح ولا يحتاج الى اعادة الصيغة لانه ليس كالمجنون والصبي مسلوب العبارة ولذا يصح وكالنه عن الغير في اجراء الصيغة ومباشرة لنفسه بعد اذن الولي (مسئلة ٨) اذا كان الشخص بالغاً رشيداً في المالىات لكن لا رشده بالنسبة الى امره انتزيج وخصوصياته من تعيين الزوجة وكيفية الامهار ونحو ذلك فالظاهر كونه كالسفيه في المالىات في الحاجة الى اذن الولي وان لم ار من تعرض له (مسئلة ٩) كل من الاب والجد مستقل في الولاية فلا يلزم الاشتراك ولا الاستيذان من الاخر فايها سبق مع مراعاة ما يجب مراعاته لم يبق محل للاخر ولو زوج كل منهما من شخص فان علم السابق منهما فهو المقدم ولغى الاخر وان علم المتأخر قدم عقد الجد وكذا ان جهل التاريخين واما ان علم تاريخ احدهما دون الاخر فان كان المعلوم تاريخ عقد الجد قدم ايضاً وان كان المعلوم تاريخ عقد الاب احتمل تقدمه لكن الاظهر تقديم عقد الجد لان المستفاد من خبر عبيد بن زرارة اولى به الجد ما لم يكن الاب زوجها قبله فشرط تقديم عقد الاب كونه سابقاً وما لم يعلم ذلك يكون عقد الجد اولى فنحصل ان اللازم تقديم عقد

الجد في جميع الصور الا في صورة معلومة سبق عقد الاب ولو تشاح الاب والجد فاختار كل منها واحدا قدم اختيار الجد ولو بادر الاب فمقد فهل يكون باطلا او يصح وجهان بل قولان من كونه سابقا فيجب تقديمه ومن ان لازم اولوية اختيار الجد عدم صحة خلافه والا حوط مراعاة الاحتياط ولو تشاح الجد الاسفل والاعلى هل يجري عليها حكم الاب والجد اولاهما وجهان اوجهها الثاني لانها ليسا ابا وجدا بل كلاهما جد فلا يشملها ما دل على تقديم الجد على الاب (مسئلة ١٠) لا يجوز للولي تزويج المولى عليه بن به عيب سواء كان من العيوب المحوزة للفسخ اولا لانه خلاف المصلحة نعم لو كان هناك مصلحة لازمة مراعاة جاز وح لا خيار له ولا للمولى عليه ان لم يكن من العيوب المحوزة للفسخ وان كان منها ففي ثبوت الخيار للمولى عليه بعد بلوغه او افاقته وعدمه لان المفروض اقدم الولي مع علمه به وجهان اوجهها الاول لاطلاق ادلة تلك العيوب وقصوره بمنزلة جهله وعلم الولي ولحاظه المصلحة لا يوجب سقوط الخيار للمولى عليه وغاية ما تنقيد المصلحة انما هو صحة العقد فتبقى ادلة الخيار بحالها بل ربما يتحمل ثبوت الخيار للمولى ايضا من باب استيفاء المولى عليه من الحق وهل له اسقاطه ام لا مشكل الا ان يكون هناك مصلحة ملزمة لذلك واما اذا كان الولي جاهلا بالعيب ولم يعلم به الا بعد العقد فان كان من العيوب المحوزة للفسخ فلا اشكال في ثبوت الخيار له والمولى عليه ان لم يفسخ والمولى عليه فقط اذا لم يعلم به الولي الى ان بلغ اوافاق وان كان من العيوب الاخر فلا خيار للمولى وفي ثبوته للمولى عليه وعدمه وجهان اوجهها ذلك لانه يكشف عن عدم المصلحة في ذلك التزويج بل يمكن ان يقال ان العقد فضولي ح لانه صحيح وله الخيار (مسئلة ١١) مملوك المملوك كالمملوك في كون امر تزويجه بيد المولى (مسئلة ١٢) للوصي ان يزوج الجنون المحتاج الى الزواج بل الصغير ايضا لكن بشرط نص الوصي عليه سواء عين الزوجة او الزوج او اطلق ولا فرق بين ان يكون وصيا من قبل الاب او من قبل الجد لكن بشرط عدم وجود الاخر والا فالامر اليه (مسئلة ١٣) للحاكم الشرعي تزويج من لا ولي له من الاب والجد والوصي بشرط الحاجة اليه او قضاء المصلحة اللازمة للمراعاة (مسئلة ١٤) يستحب للمرأة المالكه امرها ان تستاذن اباه او جداه وان لم يكونا تتوكل احدها وان تعدد اختارت الاكبر (مسئلة ١٥) ورد في الاخبار ان اذن البكر سكوتها عند المرض عليها وانتي به العلماء لكنها محمولة على ما اذا ظهر رضاها وكان سكوتها حياثها عن النطق بذلك (مسئلة ١٦) يشترط في ولاية الاولياء المذكورين

البلوغ والعقل والحرية والاسلام اذا كان المولى عليه مسلما فلا ولاية للصغير والصغيرة على مملوكها من عبد او امة بل الولاية ح لوليها وكذا مع فساد عقلها بجنون او غمها ونحوه وكذا لا ولاية للاب والجد مع جنونهما ونحوه وان جن احدهما دون الاخر فالولاية للاخر وكذا لا ولاية للمملوك ولو مبعضا على ولده حرا كان او عبدا بل الولاية في الاول للحاكم وفي الثاني لمولاه وكذا لا ولاية للاب الكافر على ولده المسلم فتكون للجد اذا كان مسلما وللحاكم اذا كان كافرا ايضا والا قوي ثبوت ولايته على ولده الكافر ولا يصح تزويج الولي في حال احرامه او احرام المولى عليه سواء كان يباشره او بالتوكيل نعم لا باس بالتوكيل حال الاحرام ليقع العقد بعد الاحلال (مسئلة ١٧) يجب على الوكيل في التزويج ان لا يتعدى عما عينه الموكل من حيث الشخص والمهر وساير الخصوصيات والا كان فضوليا موقوفا على الاجازة ومع الاطلاق وعدم التعيين يجب مراعاة مصلحة الموكل من ساير الجهات ومع التعمد يصير فضوليا ولو وكل المرأة رجلا في تزويجها لا يجوز له ان يزوجه من نفسه الانصراف عنه نعم لو كان التوكيل على وجه يشمل نفسه ايضا بالمعوم او الاطلاق جاز ومع التصريح فالولي بالجواز ولكن ربما يقال بعدم الجواز مع الاطلاق والجواز مع المعوم بل قد يقال بعدمه حتى مع التصريح بتزويجهم من نفسه لرؤية عمار المحمولة على الكراهة او غيرها من المحال (مسئلة ١٨) الاقوى صحة النكاح الواقع فضولا مع الاجازة سواء كان فضوليا من احد الطرفين او كليهما كان المعقود له صغيرا او كبيرا حرا او عبدا والمراد بالفضولي العقد الصادر من غير الولي والوكيل سواء كان قريبا كالاب والجد والخال وغيرهم واجنبيا وكذا الصادر من العبد او الامة لنفسه بغير اذن الولي ومنه العقد الصادر من الولي او الوكيل على غير الوجه المأذون فيه من الله او من الموكل كما اذا وقع الولي العقد على خلاف المصلحة او تسمى الوكيل عما عينه الموكل ولا يعتبر في الاجازة الفورية سواء كان التأخير من جهة الجهل بوقوع العقد او مع العلم به واردة التزويج او عدمها ايضا نعم لا تصح الاجازة بعد الرد كما لا يجوز الرد بعد الاجازة فمما يلزم العقد (مسئلة ١٩) لا يشترط في الاجازة لفظ خاص بل تقع بكل ما دل على انشاء الرضاء بذلك العقد بل تقع بالفعل الدال عليه (مسئلة ٢٠) يشترط في الجيز علمه بان له ان لا يلتزم بذلك العقد فلو اعتقد لزوم العقد عليه فرضي به لم يكف في الاجازة نعم لو اعتقد لزوم الاجازة عليه بعد العلم بعدم لزوم العقد فجاز فان كان على وجه التقييد لم يكف وان كان على وجه الداعي يكون كافيا (مسئلة ٢١) الاجازة

كاشفة عن صحة العقد من حين وقوعه فيجب ترتيب الآثار من حينه (مسئلة ٢٢) الرضى بالخطي
التقديري لا يكفي في الخروج عن الفضولية فلو لم يكن ملتقيا حال العقد الا انه كانت بحيث
لو كان حاضراً أو ملتقيا كان راضياً لا يلزم العقد عليه بدون الاجازة بل لو كان حاضراً حال العقد
وراضياً به الا انه لم يصدر منه قول ولا فعل يدل على رضاه فالظاهر انه من الفضولى فله ان
لا يميز (مسئلة ٢٣) اذا كان كارهاً حال العقد الا انه لم يصدر منه رد له فالظاهر صحته
بالاجازة نعم لو استؤذن فبقي ولم ياذن ومع ذلك اوقع الفضولى العقد بشكل صحته بالاجازة
لانه بمنزلة الرد بعده ويحمل صحته بدعوى الفرق بينه وبين الرد بعد العقد فليس بأدون من
عقاب المكروه الذى تقول يصحته اذا لحقه الرضا وان كان لا يخلو ذلك ايضا من اشكال (مسئلة ٢٤)
لا يشترط في الفضولى قصد الفضولية ولا الانفات الى ذلك فلو تخيل كونه ولياً أو وكيلًا واوقع
العقد فبين خلافه يكون من الفضولى ويصح بالاجازة (مسئلة ٢٥) لو قال سبعة مقام اجراء
الصيغة زوجت موكلتي فلانة مثلاً مع انه لم يكن وكيلًا عنها فهل يصح ويقبل الاجازة ام لا
الظاهر الصحة نعم لو لم يذكر لفظ فلانة ونحوه كان يقول زوجت موكلتي وكان من قصده
امراة معينة مع عدم كونه وكيلًا عنها بشكل صحته بالاجازة (مسئلة ٢٦) لو اوقع الفضولى
العقد على امر معين هل يجوز اجازة العقد دون المهر او بتعيين المهر على وجه اخر من حيث
الجنس او من حيث القلة والكثرة فيه اشكال بل الاظهر عدم الصحة في الصورة الثانية وهي
ما اذا عين المهر على وجه اخر كما انه لا تصح الاجازة مع شرط لم يذكر في العقد او مع
الفاء ما ذكر فيه من الشرط (مسئلة ٢٧) اذا اوقع العقد بعنوان الفضولية فبين كونه
وكيلًا فالظاهر صحته ولو زعم اذا كان ناسياً لكونه وكيلًا بل وكذا اذا صدر التوكيل عن
له العقد ولكن لم يبلغه الخبر على اشكال فيه واما لو اوقعه بعنوان الفضولية فبين كونه ولياً
ففي لزومه بلا اجازة منه او من المولى عليه اشكال (مسئلة ٢٨) اذا كان عالماً بانه وكيل او ولي
ومع ذلك اوقع العقد بعنوان الفضولية فهل يصح ويلزم او يتوقف على الاجازة او لا يصح وجوه
اقونها عدم الصحة لانه يرجع الى اشتراط كون العقد الصادر من وليه جائزاً فهو كما لو اوقع البالغ
العاقل بقصد ان يكون الامر بيده سبب الابقاء وعدمه وبعبارة اخرى اوقع العقد متزلاً
(مسئلة ٢٩) اذا زوج الصغيرين وليهما فقد مر ان العقد لازم عليهما ولا يجوز لها بعد البلوغ
رده او فسغه وعلى هذا اذا مات احدهما قبل البلوغ او بعده ورثه الاخر واما اذا زوجها

الفضوليان فيتوقف على اجازتهما بعد البلوغ او اجازة وليهما قبله فان بلغا واجازا ثبتت الزوجية
ويترتب عليها احكامها من حين العقد لما مر من كون الاجازة كاشفة وان ردا او رد احدهما او
ماتا او مات احدهما قبل الاجازة كشف عن عدم الصحة من حين الصدور وان بلغ احدهما
واجاز ثم مات قبل بلوغ الاخر يعزل ميراث الاخر على تقدير الزوجية فان بلغ واجاز يخالف على
انه لم يكن اجازته للطمع في الارث فان حلف يدفع اليه وان لم يميز او اجاز ولم يخلف لم يدفع
بل يرد الى الورثة وكذا لو مات بعد الاجازة وقبل الحلف هذا اذا كان متبهاً بان اجازته للرغبة
في الارث واما اذا لم يكن متبهاً بذلك كما اذا اجاز قبل ان يعلم موته او كان المهر اللازم عليه
ازيد مما يرث او نحو ذلك فالظاهر عدم الحاجة الى الحلف (مسئلة ٣٠) يترتب على تقدير
الاجازة والحلف جميع الآثار المرتبة على الزوجية من المهر وحرمة الام والبنت وحرمتها ان
كانت هي الباقية على الاب والابن ونحو ذلك بل الظاهر ترتب هذه الآثار بمجرد الاجازة من
غير حاجة الى الحلف فلو اجاز ولم يخلف مع كونه متبهاً لا يرث ولكن يترتب سائر الاحكام
(مسئلة ٣١) الاقوى جريان الحكم المذكور في المجنونين بل الظاهر انه يرد الى سائر الصور
كما اذا كان احد الطرفين الولي والطرف الاخر الفضولى او كان احد الطرفين المجنون والطرف
الاخر الصغير او كانا بالغاين كاملين او احدهما بالغاً والاخر صغيراً او مجنوناً او نحو ذلك في جميع
الصور اذا مات من لزم العقد بالنسبة اليه لعدم الحاجة الى الاجازة او لاجازته بعد بلوغه او
رشده وبقي الاخر فانه يعزل حصة الباقي من الميراث الى ان يرد او يميز بل الظاهر عدم الحاجة
الى الحلف في ثبوت الميراث في غير الصغيرين من سائر الصور لاختصاص الموجب له من
الاخبار بالصغيرين ولكن الاحوط الاحلاف في الجميع بالنسبة الى الارث بل بالنسبة الى سائر
الاحكام ايضاً (مسئلة ٣٢) اذا كان العقد لازماً على احد الطرفين من حيث كونه اصيلاً
او مجزئاً والطرف الاخر فضولياً ولم يتحقق اجازة ولا رد فهل يثبت على الطرف اللازم تحريم
المصاهرات فلو كان زوجاً يحرم عليه تكاح ام الميرثه وبنتها واختها والخامسة واذا كانت زوجة
يحرم عليها التزوج بغيره وبعبارة اخرى هل يعزى عليه آثار الزوجية وان لم تجز على الطرف
الاخر او لا قولان اقويها الثانى الام مع فرض العلم بحصول الاجازة بعد ذلك الكاشفة عن
تحققها من حين العقد نعم الاحوط الاول لكونه في معرض ذلك بحجى الاجازة نعم اذا تزوج
الام او البنت مثلاً ثم حصلت الاجازة كشفت عن بطلان ذلك (مسئلة ٣٣) اذا رد العقد

اوالمعقودة فضولا العقد ولم يجزء لا يترب عليه شيء من احكام المصاهرة سواء اجاز الطرف
الاخر او كان اصيلا أم لا لعدم حصول الزوجية بهذا العقد الغير المجاز وتبين كونه كان لم يكن
وربما يستشكل في خصوص نكاح ام المعقود عليها وهو في غير محله بعد ان لم يتحقق نكاح
وبجرد العقد لا يوجب شيئا مع انه لا يفرق بينه وبين نكاح البنت وكون الحرمة في الاول غير
مشروطة بالدخول بخلاف الثاني لا ينفق في الفرق (مسئلة ٣٤) اذا زوجت امرئة فضولا من
رجل ولم تعلم بالعقد تزوجت من اخر ثم علمت بذلك العقد ليس لها ان تجيز لغوات محل الاجازة
وكذا اذا زوج رجل فضولا بامرئة وقبل ان يطالع على ذلك تزوج امها او بنتها او اختها ثم علم
ودعوى ان الاجازة حيث انها كاشفة اذا حصلت تكشف عن بطلان العقد الثاني كما ترى
(مسئلة ٣٥) اذا زوجها احد الوكايين من رجل وزوجها الوكيل الاخر من اخر فان علم
السابق من المقدين له والصحيح وان علم الاقتران بطلا معا وان شك في السابق والاقتران
فكذلك لعدم العلم بتحقيق عقد صحيح والاصل عدم تاثير واحد منهما وان علم السابق والحق
ولم يعلم السابق من اللاحق فان علم تاريخ احدهما حكم بصحته دون الآخر وان حمل
التاريخان في المسئلة وجوه « احدها » التوقيف حتى يحصل العلم « الثاني » خيار
الفسخ للزوجة « الثالث » ان الحاكم يفسخ « الرابع » القرعة والافوق
بالقواعد هو الوجه الاخير وكذا الكلام اذا زوجها احد الوكايين برأية
والاخر باخرى او زوجة احدها بامرئة والاخر ببنتها او امها او
اختها وكذا الحال اذا زوجت نفسها من رجل وزوجها او كيلة
من اخر او تزوج بامرئة وزوجه وكيلة باخرى لا يمكن
الجمع بينهما ولو ادعى احد الزوجين المعقود لها
السبق وقال الاخر لا ادري من السابق
وصدقت المروثة المدعى للسبق
حكم بالزوجية بينهما
لتصادقهما عليها

هذا آخر ما يرمز منه دام ظله من النكاح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الوصية

وهي اما مصدر وصى يعنى الوصل حيث ان الموصى يصل تصرفه بعد الموت بتصرفه حال
الحياة واما اسم مصدر يعنى العهد من وصى بوصية او وصى بوصى ايضاء وهي اما تملكية
او عهدية وبعبارة اخرى اما تملكية عين او منفعة او تسليط على حق او فك ملك او عهد متعلق
بالغير او عهد متعلق بنفسه كالوصية بما يتعلق بتجهيزه وتنقسم انقسام الاحكام الخمسة (مسئلة ١)
الوصية العهدية لاحتياج الى القبول وكذا الوصية بالفك كالعتق واما التملكية فالمشهور على انه
يعتبر فيها القبول جزء وعليه تكون من المعقود او شرطاً على وجه الكشف او النقل فيكون من
الابقاعات ويحمل قويا عدم اعتبار القبول فيها بل يكون الرد مانعاً وعليه تكون من الاقباع
الصريح ودعوى انه يستلزم الملك القهري وهو باطل في غير مثل الارث مدفوعة بانه لا مانع
منه عقلاً ومقتضى عمومات الوصية ذلك مع ان الملك القهري موجود في مثل الوقف
(مسئلة ٢) بناء على اعتبار القبول في الوصية يصح ابقاعه بعد وفات الموصى بلا اشكال وقبل
وفاته على الاقوى ولا وجه لما عن جماعة من عدم صحته حال الحياة لانها تملك بعد الموت
فالقبول قبله كالقبول قبل الوصية فلا محل له ولانه كاشف او ناقل وهما معا منتفیان حال
الحياة اذ منع عدم المحل له اذ الانشاء الملحق على الموت قد حصل فيمكن القبول المطابق له
والكشف والنقل انما يكونان بعد تحقق الملحق عليه فها في القبول بعد الموت لا مطلقاً
(مسئلة ٣) تنطبق الواجبات الموصعة بظهور امارات الموت مثل قضاء الصلوات والصيام

والنذور المطلقة والكفارات ونحوها فيجب المبادرة الى اتيانها مع الامكان ومع عدمه يجب الوصية بها سواء فانت لمذر اولاً لمذر لوجوب تفرغ القصة بما امكن في حال الحياة وان لم يجوز فيها النيابة بعد الموت تجزى فيها يجب التفرغ بها بالاخص وكذا يجب رد اعيان اموال الناس التي كانت عنده كالوديعة والعارية ومال المضاربة ونحوها ومع عدم الامكان يجب الوصية بها وكذا يجب اداء ديون الناس الحالة ومع عدم الامكان او مع كونها مؤجلة يجب الوصية بها الا اذا كانت معلومة او موثقة بالاسناد المعتبرة وكذا اذا كان عليه زكاة او خمس او نحو ذلك فانه يجب عليه ادائها او الوصية بها ولا فرق فيما ذكر بين مالو كانت له تركه اولاً اذا احتمل وجوده متبرع او ادائها من بيت المال (مسئلة ٤) رد الموصي له للوصية مبطل لها اذا كان قبل حصول الملكية واذا كان بعد حصولها لا يكون مبطلاً لما فعل هذا اذا كان الرد منه بعد الموت وقبل القبول او بعد القبول الواقع حال حياة الموصي مع كون الرد ايضاً كذلك يكون مبطلاً لما لعدم حصول الملكية بعد واذا كان بعد الموت وبعد القبول لا يكون مبطلاً سواء كان القبول بعد الموت ايضاً او قبله وسواء كان قبل القبض او بعده بناء على الاقوى من عدم اشتراط القبض في صحتها لعدم الدليل على اعتباره وذلك لحصول الملكية ح له فلا تزول بالرد ولا دليل على كون الوصية جائزة بعد تماميتها بالنسبة الى الموصي له كما انها جائزة بالنسبة الى الموصي حيث انه يجوز له الرجوع في وصيته كما سياتي وظاهر كلمات العلماء حيث حكموا ببطلانها بالرد عدم صحة القبول بعده لانه عندم مبطل للايجاب الصادر من الموصي كما ان الامر كذلك في سائر العقود حيث ان الرد بعد الايجاب يبطله وان رجع وقبل بلا تاخير وكما في اجازة الفضولي حيث انما لا تصح بعد الرد لكن لا يخلو عن اشكال اذا كان الموصي باقياً على ايجابه بل في سائر العقود ايضاً مشكل ان لم يكن اجماع خصوصاً في الفضولي حيث ان مقتضى بعض الاخبار صحتها ولو بعد الرد ودعوى عدم صدق المعاهدة عرفاً اذا كان القبول بعد الرد ممنوعة ثم انهم ذكروا انه لو كان القبول بعد الرد الواقع حال الحياة صح وهو ايضاً مشكل على ما ذكره من كونه مبطلاً للايجاب اذ لا فرق ح بين ما كان في حال الحياة او بعد الموت الا اذا قلنا ان الرد والقبول لا اثر لهما حال الحياة وان محلها انما هو بعد الموت وهو محل منع (مسئلة ٥) لو اوصى له بشيئين بايجاب واحد فقبل الموصي له احدهما دون الاخر صح

انما قبل وبطل فيما رد وكذا لو اوصى له بشيئين فقبل بعضه شيئاً او مفروضاً ورد بعضه الاخر وان لم نقل بصحة مثل ذلك في البيع ونحوه بدعوى عدم التطابق ح بين الايجاب والقبول لان مقتضى القاعدة الصحة في البيع ايضاً ان لم يكن اجماع ودعوى عدم التطابق ممنوعة نعم لو علم من حال الموصي ارادته تمايلك المجموع من حيث المجموع لم يصح التبعيض (مسئلة ٦) لا يجوز للورثة التصرف في العين الموصى بها قبل ان يختار الموصي له احد الامرين من القبول او الرد وليس لهم اجباره على اختيار احدهما مجزلاً الا اذا كانت تأخيرها موجبا للضرر عليهم فيبهره الحاكم ح على اختيار احدهما (مسئلة ٧) اذا مات الموصي له قبل القبول او الرد فالمشهور قيام وارثه مقامه في ذلك فله القبول اذا لم يرجع الموصي عن وصيته من غير فرق بين كون موته سيفي حياة الموصي او بعد موته وبين علم الموصي بموته وعدمه وقيل بالبطلان بموته قبل القبول وقبل التفصيل بين ما اذا علم ان غرض الموصي خصوص الموصي له فقبل وبين غيره فلورثته والقبول الاول وان كان على خلاف القاعدة مطلقاً بناء على اعتبار القبول في صحتها لان المفروض ان الايجاب يختص بالموصي له وكون قبول الوارث بمنزلة قبوله ممنوع كما ان دعوى انتقال حق القبول الى الوارث ايضاً محل منع صغرى وكبرى لمنع كونه حقاً ومنع كون كل حق منتقلاً الى الوارث حتى مثل ما نحن فيه من الحق الخاص به الذي لا يصدق كونه من تركته وعلى ما فوينا من عدم اعتبار القبول فيها بل كون الرد مانعاً ايضاً بكون الحكم على خلاف القاعدة في خصوص صورة موته قبل موت الموصي له لعدم ملكيته في حياة الموصي لكن الاقوى مع ذلك هو اطلاق الصحة كما هو المشهور وذلك لصحيفة محمد بن قيس الصريحة في ذلك حتى في صورة موته في حياة الموصي المؤيدة بخبر الساباطي وصحيح الثني ولا يعارضها صحيفتا محمد بن مسلم ومنصور بن حازم بعد اعراض المشهور عنها وامكان حملها على محامل منها النقية لان المعروف بينهم عدم الصحة نعم يمكن دعوى انصراف الصحيفة عما اذا علم كون غرض الموصي خصوص شخص الموصي له على وجه التقييد بل ربما يقال ان محل الخلاف غير هذه الصورة لكن الانصراف ممنوع وعلى فرضه يختص الاشكال بما اذا كان موته قبل موت الموصي والا فبناء على عدم اعتبار القبول بموت الموصي صار مالكا بعد فرض عدم رده فينتقل الى ورثته بقى هنا امر «احدها» هل الحكم يشمل ورثة الوارث كما اذا مات الموصي له قبل القبول ومات وارثه ايضاً قبل القبول فهل الوصية لو ارث الوارث اولاً

وجوه الشمول وعدمه لكون الحكم على خلاف القاعدة والابتناء على كون مدرك الحكم انتقال حق القبول فتشمل وكونه الاخبار فلا « الثاني » اذا قبل بعض الورثة ورد بعضهم فهل تبطل او تصح ويرث الراد ايضا مقدار حصته او تصح بمقدار حصة القابل فقط او تصح وقامه للقابل او التفصيل بين كون موته قبل موت الموصى فتبطل او بعده فتصح بالنسبة الى مقدار القابل وجوه « الثالث » هل ينتقل الموصى به بقبول الوارث الى الميت ثم اليه او اليه ابتداء من الموصى وجهان الوجه الثاني وربما يبنى على كون القبول كاشفا ارنا فلا تلي الثاني الثاني وعلى الاول الاول وفيه انه على الثاني ايضا يمكن ان يقال بانتقاله الى الميت انا ما ثم الى وارثه بل على الاول يمكن ان يقال بكشف قبوله عن الانتقال اليه من حين موت الموصى لانه كانه هو القابل فيكون منتقلا اليه من الاول « الرابع » هل المدار على الوارث حين موت الموصى له اذا كان قبل موت الموصى او الوارث حين موت الموصى والبناء على كون القبول من الوارث موجبا للانتقال الى الميت ثم اليه او كونه موجبا للانتقال اليه اولاً من الموصى فعلى الاول الاول وعلى الثاني الثاني وجوه « الخامس » اذا اوصى له بارض فاش قبل القبول فهل ترث زوجته منها اولاً وجهان مبنيان على الوجهين في المسئلة المتقدمة فلي الانتقال الى الميت ثم الى الوارث لا ترث وعلى الانتقال اليه اولاً لا مانع من الانتقال اليه لان المفروض انها لم تنتقل اليه ارثاً من الزوج بل وصية من الموصى كما انه يبنى على الوجهين اخراج الدين والوصايا من الموصى به بعد قبول الوارث وعدمه اما اذا كانت بما يكون من الحبة ففي اختصاص الولد الاكبر به بناء على الانتقال الى الميت اولاً فشكل لانصراف الادلة عن مثل هذا « السادس » اذا كان الموصى به ممن ينعق على الموصى له فان قلنا بالانتقال اليه اولاً بعد قبول الوارث فان قلنا به كاشفا وكان موته بعد موت الموصى انعق عليه وشارك الوارث من في طبقته وبقدم عليهم مع تقدم طبقته فالوارث يقوم مقامه في القبول ثم يستقط عن الوارثية لوجود من هو مقدم عليه وان كان موته قبل موت الموصى او قلنا بالقتل وانه حين قبول الوارث ينتقل اليه انما فينعق لكن لا يرث الا اذا كان اعتاقه قبل قسمة الورثة وذلك لانه على هذا التقدير انعق بعد سبق ساير الورثة بالارث نعم لو انعق قبل القسمة في صورة تعدد الورثة شاركهم وان قلنا بالانتقال الى الوارث من الموصى لا من الموصى له فلا ينعق عليه لعدم ملكه بل يكون للورثة الا اذا كان ممن ينعق عليهم او على

بعضهم غ ينعق ولكن لا يرث الا اذا كان ذلك مع تعدد الورثة وقبل قسمتهم « السابع » لافرق في قيام الوارث مقام الموصى له بين التليكية والعهدية (مسئلة ٨) اشتراط القبول على القول به مختص بالتليكية كما عرفت فلا يعتبر في العهدية ويختص بما اذا كان لشخص معين او اشخاص معينين واما اذا كان للنوع او للجهات كالوصية للفقراء والعلماء او للمساجد فلا يعتبر قبولهم او قبول الحاكم فيما للجهات وان احتمل ذلك او قبل ودعوى ان الوصية لها ليست من التليكية بل هي عهدية والا فلا يصح تليك النوع او الجهات كما ترى وقد عرفت سابقا قوة عدم اعتبار القبول مطلقا وانما يكون الراد مانعا وهو ايضا لا يجري في مثل المذكورات فلا تبطل برد بعض الفقهاء مثلاً بل اذا انحصر النوع في ذلك الوقت في شخص فرد لا تبطل (مسئلة ٩) الاقوى في تحقق الوصية كفاية كل ما دل عليها من الالفاظ ولا يعتبر فيه لفظ خاص بل يكفي كل فعل دل عليه حتى الاشارة والكتابة ولو في حال الاختيار اذا كانت صريحة في الدلالة بل او ظاهرة فان ظاهر الافعال معتبر كظاهر الاقوال فما يظهر من جماعة اختصاص كفاية الاشارة والكتابة بحال الضرورة لوجه له بل يكفي وجود مكتوب منه بخطه ومهره اذا علم كونه انما كتبه بعنوان الوصية ويمكن ان يستدل عليه بقوله لا ينبغي لامره مسلم ان يبيت ليلة الا ووصيته تحت راسه بل يدل عليه ما رواه الصدوق عن ابراهيم بن محمد المحدثي قال كتبت اليه كتب رجل كتاباً بخطه ولم يقل لورثته هذه وصيتي ولم يقل اني قد اوصيت الا انه كتب كتاباً فيه ما اراد ان يوصى به هل يجب على ورثته القيام بما في الكتاب بخطه ولم يصرح بذلك فكذلك ان كان له ولد بتفدون كل شيء يحدون في كتاب ابائهم في وجه البر وغيره (مسئلة ١٠) يشترط في الموصى امور « الاول » البلوغ فلا تصح وصية غير البالغ نعم الاقوى وفاقا للمشهور صحة وصية البالغ عسرا اذا كان عاقلاً في وجوه المعروف للارحام او غيرهم لجملة من الاخبار المعتبرة خلافا لابن ادريس وبقية جماعة « الثاني » العقل فلا تصح وصية المجنون نعم تصح وصية الاداري منه اذا كانت في دور افاقته وكذا لا تصح وصية السكران حال سكره ولا يعتبر استمرار العقل فلو اوصى ثم جن لم تبطل كما انه لو اغنى عليه اوسكر لا تبطل وصيته فاعتبار العقل انما هو حال انشاء الوصية « الثالث » الاختيار « الرابع » الرشيد فلا تصح وصية السفه وان كانت بالمعروف سواء كانت قبل حجر الحاكم او بعده واما المناس فلا مانع من

لا يصرح بها في بعض النسخ

وصيته وان كانت بعد سحر الحاكم لعدم الضرر بها على الغرماء لتقدم الدين على الوصية
«الخامس» الحرية فلا تصح وصية المملوك بناء على عدم ملكه وان اجاز مولاه بل وكذا
بناء على ما هو الاقوى من ملكه لعدم ادلة الحجر وقوله ع لا وصية لمملوك بناء على ارادة
نفي وصيته لغيره لانني الوصية له نعم لواجاز مولاه صح على البناء المذكور ولو اوصى بآله ثم انعتق
وكان المال باقيا في يده صحت على اشكال نعم لو عتقها على الحرية فالاقوى صحتها ولا يضر
التعليق المفروض كما لا يضر اذا قال هذا لزيد ائمت في صفري ولو اوصى بدفنه في مكان
خاص لا يحتاج الى صرف مال فالاقوى الصحة وكذا ما كان من هذا القبيل «السادس»
ان لا يكون قاتل نفسه بان اوصى بعد ما احدث في نفسه ما يوجب هلاكه من جرح او شرب
ممن او نحو ذلك فانه لا تصح وصيته على المشهور المدعى عليه الاجماع للنص الصحيح الصريح
خلافا لابن ادريس وتبعه بعض والقدر المنصرف اليه الاطلاق الوصية بالمال واما الوصية
بما يتعلق بالتجهيز ونحوه مما لا يتعلق له بالمال فالظاهر صحتها كما ان الحكم مختص بما اذا كان فعل
ذلك عمدا لا سهواً او خطأ ويرجاء ان يموت لا لغرض اخر وعلى وجه العصيان لا مثل الجهاد
في سبيل الله وبما لومات من ذلك واما اذا عوفي ثم اوصى صحت وصيته بلا اشكال وهل
تصح وصيته قبل المعاناة اشكال ولا يلحق التجهيز بالوصية هذا ولو اوصى قبل ان يحدث في
نفسه ذلك ثم احدث صحت وصيته وان كان حين الوصية بانياً على ان يحدث ذلك بعدها
للصحيح المتقدم مضافاً الى المحرمات (مسئلة ١١) يصح لكل من الاب والجد الوصية بالولاية
على الاطفال مع فقد الاخر ولا تصح مع وجوده كما لا يصح ذلك لغيرهما حتى الحاكم الشرعي
فانه بعد فقدها له الولاية عليهم مادام حياً وليس له ان يوصى بها لغيره بعد موته فيرجع
الامر بعد موته الى الحاكم الاخر فله حال كل من الاب والجد مع وجود الاخر ولا ولاية
في ذلك للام خلافاً لابن الجنييد حيث جعل لها بعد الاب اذا كانت رشيدة وعلى ما ذكرنا
فلو اوصى للاطفال واحد من ارحامهم او غيرهم بمال وجعل امره الى غير الاب والجد وغير
الحاكم لم يصح بل يكون للاب والجد مع وجود احدهما وللحاكم مع فقدهما نعم لو اوصى لهم
على ان يبقى بيد الوصى ثم يملكه لم بعد بلوغهم او على ان يصرفه عليهم من غير ان يملكهم
يمكن ان يقال بصحته وعدم رجوع امره الى الاب والجد او الحاكم

فصل في الموصى به

تصح الوصية بكل ما يكون فيه غرض عقلائي محال من عين او منفعة او حق قابل
للتنقل ولا فرق في العين بين ان تكون موجودة فعلاً او قوة تنصح بما تحمله الجارية او
الدابة او الشجرة ونصح بالعبد الا ببق منفرداً ولو لم يصح بهمه الا بالضحية ولا تصح
بالحرمان كالحجر والخنزير ونحوهما ولا بالآلات لله ولا بما لا تنفع فيه ولا غرض عقلائي
كالحشرات وكلب الهراش واما كلب الصيد فلا مانع منه وكذا كلب الحايط والماشية والزرع
وان قلنا بعدم ملكية ما عدى كلب الصيد اذ يكفي وجود الفائدة فيها ولا تصح بما لا يقبل
النقل من الحقوق حتى القذف ونحوه وتصح بالخمر المتخذ للتخليل ولا فرق في عدم صحة الوصية
بالخمر والخنزير بين كون الموصى والموصى له مسلمين او كافرين او مختلطين لان الكفار ايضا
مكلفون بالفروع نعم هم يقررون على مذهبه لم يكن عملهم صحيحاً ولا تصح الوصية بمال
الغير ولو اجاز ذلك الغير اذا اوصى لنفسه نعم لو اوصى قسولاً عن الغير احتمل صحته اذا
اجاز (مسئلة ١) يشترط في نفوذ الوصية كونها بمقدار الثلث او باقل منه فلو كانت بازيد
بطلت سيف الزائد الا مع اجازة الورثة بلا اشكال وما عني على بن بابويه من نفوذها مطلقاً على
تقدير ثبوت النسبة شاذ ولا فرق بين ان يكون بحصة مشاعة من التركة او بعين معينة ولو
كانت زائدة واجازها بعض الورثة دون بعض نفذت في حصة الحيز فقط ولا يضر التبعيض
كما في سائر العقود فلو خلف ابناً وبنتاً واوصى بنصف تركته فاجاز الابن دون البنت كان
للموصى له ثلثة الا ثلث من سنة ولو انعكس كان له اثنان وثلث من سنة (مسئلة ٢) لا
يشترط في نفوذها قصد الموصي كونها من الثلث الذي جعله الشارع له فلو اوصى بعين غير
ملفنة الى ثلثه وكانت بقدره او اقل صحت ولو قصد كونها من الاصل او من ثلثي الورثة
وبقاء ثلثه سليماً مع وصيته بالثلث سابقاً او لاحقاً بطلت مع عدم اجازة الورثة بل وكذا ان
اتفق انه لم يوص بالثلث اصلاً لان الوصية المفروضة بخالف للشرع وان لم تكن ح زائدة
على الثلث نعم لو كانت في واجب نفذت لانه يخرج من الاصل الا مع تصرينه باخراجها من
الثلث (مسئلة ٣) اذا اوصى بالازيد او بتمام تركته ولم يعلم كونها في واجب حتى تنفذ او لا
حتى يتوقف الزائد على اجازة الورثة فهل الاصل النفوذ الا اذا ثبت عدم كونها بالواجب

او عدمه الا اذا ثبت كونها بالواجب وجهان ربما يقال بالاول ويحمل عليه ما دل من الاخبار على انه اذا اوصى بماله كله فهو جائز وانه احق بماله ما دام فيه الروح لكن الاظهر الثاني لان مقتضى ما دل على عدم صحتها اذا كانت ازيد من ذلك والخارج منه كونهها بالواجب وهو غير معلوم نعم اذا اقر بكون ما اوصى به من الواجب عليه يخرج من الاصل بل وكذا اذا قال اعطوا مقدار كذا خمساً او زكوة او نذراً او نحو ذلك وشك في انما واجبة عليه او من باب الاحتياط المستحب فانما ايضا يخرج من الاصل لان الظاهر من الخمس والزكوة الواجب منها والظاهر من كلامه اشتغال ذمته بهما (مسئلة ٤) اذا اجاز الوارث بعد وفات الموصى فلا اشكال في نفوذها ولا يجوز له الرجوع في اجازته واما اذا اجاز في حياة الموصى ففي نفوذها وعدمه قولان اقويهما الاول كما هو المشهور الاخبار المؤيدة باحتمال كونه ذاهق في الثلثين فيرجع اجازته الى اسقاط حقه كما لا يبعد استفادته من الاخبار الدالة على ان ليس للبيت من ماله الا الثلث هذا والاجازة من الوارث تنفيذ لعمل الموصى وليست ابتداء عطية من الوارث فلا ينتقل الزايد الى الموصى له من الوارث بان ينتقل اليه بموت الموصى او لا ثم ينتقل الى الموصى له بل ولا بتقدير ملكه بل ينتقل اليه من الموصى من الاول (مسئلة ٥) ذكر بعضهم انه لو اوصى بنصف ماله مثلاً فاجاز الورثة ثم قالوا ظننا انه قليل قضى عليهم بما ظنوه وعلهم الخلف على الزايد فلو قالوا ظننا انه الف درهم فبان انه الف دينار قضى عليهم بصحة الاجازة في خمسة درهم واحلفوا على نفي ظن الزايد للموصى له نصف الف درهم من التركة وثلت البقية وذلك لاصالة عدم تعلق الاجازة بالزائد واصالة عدم علمهم بالزايد بخلاف ما اذا اوصى بعين معينة كدار او عبد فاجازوا ثم ادعوا انهم ظنوا ان ذلك ازيد من الثلث بقليل فبان انه ازيد بكثير فانه لا يسمع منهم ذلك لان اجازتهم تعلقت بمعلوم وهو الدار او العبد ومنهم من سوى بين المثلثين في القبول ومنهم من سوى بينهما في عدم القبول وهذا هو الاقوى اخذاً بظاهر كلامهم في الاجازة كما في ساير المقامات كما اذا اقر بشئ ثم ادعى انه ظن كذا او وهب او صالح او نحو ذلك ثم ادعى انه ظن كذا فانه لا يسمع منه بل الاقوى عدم السماع حتى مع العلم بصدقهم في دعوتهم الا اذا علم ككون اجازتهم مقيدة بكونه بمقدار كذا فيرجع الى عدم الاجازة ومعه يشكل السماع فيما ظنوه ايضا (مسئلة ٦) المدار في اعتبار الثلث على حال وفات الموصى لا حال الوصية بل على حال

حصول قبض الوارث للتركة ان لم تكن يعدم حال الوفاة فلو اوصى بحصة مشاعة كالربع او الثلث وكا ماله بمقدار ثم نقص كان النقص مشتركاً بين الوارث والموصى ولو زاد كانت الزيادة لها مطلقاً وان كانت كثيرة جداً وقد يقيد بما اذا لم تكن كثيرة اذ لا يعلم ارادته هذه الزيادة المتجددة والاصل عدم تعلق الوصية بها ولكن لا وجه له للزوم العمل باطلاق الوصية نعم لو كان هناك قرينة قطعية على عدم ارادته الزيادة المتجددة صح ما ذكره لكن عليه لافرق بين كثرة الزيادة وانتهى ولو اوصى بعين معينة كانت بقدر الثلث او اقل ثم حصل نقص في المال او زيادة في قيمة تلك العين بحيث صارت ازيد من الثلث حال الوفاة بطلت بالنسبة الى الزايد مع عدم اجازة الوارث وان كانت ازيد من الثلث حال الوصية ثم زادت التركة او نقصت قيمة تلك العين فصارت بقدر الثلث او اقل صحت الوصية فيها وكذا الحال اذا اوصى بمقدار معين كلي ككاه دينار مثلاً (مسئلة ٧) ربما يحتمل فيما لو اوصى بعين معينة او بكل كاه دينار مثلاً انه اذا اتلف من التركة بعد موت الموصى يرد النقص عليهما ايضا بالنسبة كما في الحصة المشاعة وان كان الثلث وافيًا وذلك بدعوى ان الوصية بهما ترجع الى الوصية بمقدار ما يساوي قيمتهما فيرجع الى الوصية بحصة مشاعة والاقوى عدم ورود النقص عليهما مادام الثلث وافيًا ورجوعها الى الحصة المشاعة في الثلث او في التركة لا وجه له خصوصاً في الوصية بالعين المعينة (مسئلة ٨) اذا حصل للموصى مال بعد الموت كما اذا نصب شبكة فوقع فيها صيد بعد موته يخرج منه الوصية كما يخرج منه الديون فلو كان اوصى بالثلث او الربع اخذ ثلث ذلك المال ايضا مثلاً واذا اوصى بعين وكانت ازيد من الثلث حين الموت وخرجت منه بضم ذلك المال نفذت فيها وكذا اذا اوصى بكل كاه دينار مثلاً بل لو اوصى ثم قتل حسب دية من جملة تركته فيخرج منها الثلث كما يخرج منها ديونه اذا كان القتل خطأ بل وان كان عمداً وصالحوا على الدية للتصوص الخاصة مضافاً الى الاعتبار وهو كونه احق بعوض نفسه من غيره وكذا اذا اخذ دية جرحه خطأ بل او عمداً

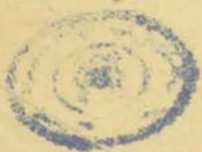
تم ما برز من قوله الشريف دام ظله في الوصية

من الله علينا بتوفيقه

مد ظله للاكمال

﴿ بحمد الله تعالى وحسن توفيقه ﴾

﴿ قد تمت هذه الرسالة الشريفة ولقد اجهد نفسه بعض الاعلام رزقه الله حسن ﴾
﴿ الخاتمة مع تمام الدقة وكمال المراقبة في مقابلتها وتصحيحها مع نسخة لاصل ﴾
﴿ فيا لها من رسالة حازت جل المسائل ولن يظفر الطالب المستكمل ﴾
﴿ باحسن منها بل يثلها نسئل الله سبحانه وتعالى ان يوفقنا وسائر ﴾
﴿ اخواننا المؤمنين للعمل بذلك خالصاً لوجهه وموجباً ﴾
﴿ لرضوانه ويثلوه ابواب الفهرست وتفصيل ﴾
﴿ الفصول وبيان عدد ما فيها من المسائل ﴾
﴿ لتسهيل التناول والحمد لله تعالى ﴾
﴿ اولاً واخراً وظاهراً ﴾
﴿ وباطناً ﴾



قال الله تعالى

ومن بسم وجهه الى الله وهو محسن فقد استمسك بالعروة الوثقى

والى الله عاقبة الامور

بالعروة الوثقى تمسك تنل * مارمته من شرف باسقى

ودونك الاحكام في طيها * منشورة عن وحيها الناطق

خذها عن الكاظم مأثورة * بالفضل عليها عن الصادق

لا يخفى ان هذه الطبعة الثانية قد فاقت ورقى على الطبعة الاولى بالصحة الكاملة
حسب النظر والدقة من العلامة الاوحد والعلم المفرد فجعله الاصعد وخلفه المسدد
حضرة السيد محمد دام ظله وعلا سعده فقد صحح كثيراً منها بأمر والده المعظم
واصلح منها مسائل شتى بأعضائه واجازته يهدى المتصفح خلال مصنفاتها فجاءت
بحمد الله تعالى هذه النسخة عالية المآدار كاملة العيار ولهمى الاختلاف عليها
المدار وبها الاعتبار

نحمدك اللهم على ما اسديت ونشكرك على جزيل

ما اوليت مما منحتنا به من تمام العروة الوثقى التي

من استمسك بها نجى ومن تخلف عنها هوى

مما ابرزه يراع سيدنا الاعظم وصراطنا

الاقوم ابدى البارى وابده وشيده

وسرده بالنبي الامين

وآله الفرس

الميامين



آمين آمين لا ارضى بواحدة * حتى اضيف اليها الف آمين